فهرست

ما يحتوي هذا الكتاب [illegible]

[illegible]

١٥ ٢٥ ٧٥ ٣٠ ٣٧٥ ٩٦

١٥٦ ١٥٦ [illegible] ١٥٨

من كتب الفقير الى الله محمد شريف ... محمد اسعد عفي عنهما

الكافية ... ١٩١

الكتاب

الوافية في ايضاح شرح الكافية
صنفها المولى الاعظم كمال الملة والدين سعيد جزاه
على الطلبة والمستعدين
المشتغلين بهذا الفن

قيمت





بسم الله الرحمن الرحيم [illegible]

الحمد لله الذي تعالى [illegible] بانعامه وهدى لاقتباس انواع العلوم من كلامه ونصب ادلة اليقين
لذوي البصائر من انامه [illegible] طالبي العلوم باكرامه والصلوة والسلام على محمد خير بريته وافضل
وعلى آله واصحابه المنشرين [illegible] الاسلام اما بعد فيقول المولى المعظم الامام الاعظم قدوة المحققين
اسوة المدرسين افضل المتاخرين [illegible] الحكم والطود [illegible] علامة الورى الصائب بالقدح المعلى مولانا نجم
الملة والدين سعيد [illegible] الله المسلمين بطول بقائه ان العلم من اعلى المناقب واجدى المطالب
اذ به تنال السعادة العليا [illegible] والمثوبة الكبرى في الاخرى وكفاك علامة مزية وفضلا وحكمة
وطولا قوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فانه يدل على ان الموصوف بصفته لا
[illegible] احد ولا يدانيه ولا [illegible] يساويه وان من اشرف العلوم واولاها وانفعها واعلاها العلوم
الشرعية والمعارف الدينية [illegible] تحصيل ادراك حقايقها ولا يمكن استكشاف دقايقها الا بعلم الادب الذي
في تعلم مسائله وفي فهم دلائله [illegible] الى الرسول العربي والنبي الامي عليه من الصلوات افضلها ومن التحيات
اكملها ومن اعظم فائدة واتمه عائدة علم النحو الذي به تقويم اللسان وبه تتم المعاني والبيان و مما صنف
فيه من الكتب التي لها اعتبار ويصلح للتامل والتكرار المقدمة المسماة بالكافية للامام الفاضل المحقق العلام
جمال الدين ابي عمرو عثمن بن عمر المعروف بابن الحاجب تغمده الله بغفرانه وكسي حلل جنانه وهي و
ان كانت صغيرة الحجم وجيزة النظم لكنها كثيرة العلم عزيزة الاسم وشرحها الذي صنفه مصنفها كالمتن في الاحتياج
الى الشرح وكنت من طالبي سوالي في تحقيق فوائدهما وكثير اشتغالي في جمع زوائدهما من مباحثات الفضلاء
ومصنفات العلماء حتى تسهل [illegible] منهما ما تعسر على الاصحاب وظهر ما خفي على جمهور الطلاب [illegible]
شاهده الى جمع من اعز اخواني الذين شاركتهم في الافادة والاستفادة فلما اطلعوا على حقيقة الحال
وتنبهوا لما يجري منهم على بال [illegible] خيال النفس مني ان اعلق شرحا وبالمقاصد منهما وافيا
لحل معاقد مهما [illegible] الى قولهم لان مطالبهم [illegible] عالي وانا [illegible] ادنى منه من
امثالي مع تراكم الحوادث والعلايق وتزاحم الشواغل والعوائق ولم يرد منهم عاسي الا المعاودة ولا المحاذر
الا المراودة حين رايتهم ملحين لا يمتحنين ومشغوفين لا مستعفين وجب علي اجابة السؤال وبذل الوقاع
بالاقبال فشرعت في شرحهما على وجه يتبين به النحو ويتنقى منه الفنون وسعيت في حل المشكل وتحرير
كلماته المشكل وتنويع تركيباته المنصلة والتزمت حكاية عباراته وخصوصه ورعاية اشاراته ونصوصه تحاشيا لفظ من
الفاظه عن الاخلال واعمى رعايته في موارد الاحمال الا ما عسى ان يزل عن الخاطر او يزل الناظر
وكم من موضع فيه شرحته على ما يقتضيه بما افاده المصنف في هذا الكتاب تاركا سبيل الايجاز الى نهج الاطناب
لئلا يظل سالكه ولا يبهم [illegible] مسالكه واضفت اليه في كثير من المقامات لطائف ذكرها المصنف في اماليه التي هي خلاصة

الامراد ونقاوة نتائج الافكار والى الله سبحانه وتعالى ابتهل في ان يعصمني عن التصحيف والتحريف ويهديني الى الطريق
الصواب والسديد انه الهادي عليه والموصل اليه

الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد العلم بالحدود
متوقف على العلم باجزاء الحد فلزم بيان الامور الثلثة الماخوذة في تعريف الكلمة فاللفظ في الاصل مصدر
لفظ ثم صار بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق والمراد باللفظ في حد الكلمة الملفوظ وهو صوت يعتمد على
مخارج الحروف فالصوت الساذج لا يسمى لفظا وان خرج من الفم اذ لم [illegible] يعتمد على مخارج الحروف وهذا وان كان
مجازا لكنه مجاز مشهور والمجاز المشهور يلحق بالحقيقة فيصح التحديد به واما الوضع فعرفه صاحب المفتاح في البيان
بانه تعيين اللفظة بازاء معنى بنفسها وقوله بنفسها احتراز عن المجاز اذا عين بازاء ما اراد به بقرينة فان
ذلك التعيين لا يسمى وضعا هذا الكلام اقول لو قال صاحب المفتاح اللفظ بغير التاء لكان اولى لان اللفظة
بالتاء مشعر بان المركبات ليست موضوعة لكن الحق [illegible] انما موضوعة كالمفردات ويمكن ان يقال ان وضع
المركبات [illegible] الى وضع مفرداته فلذلك قال اللفظة [illegible] المعنى المفرد ما يحصل من اللفظ المفرد والمعنى المركب
ما يحصل من اللفظ المركب قال المصنف في المتن اللفظ المفرد هو اللفظ بكلمة واحدة وقال المنطقيون
ما وضع لشيء ولا جزء له يدل على شيء من حيث هو جزؤه والمركب بخلافه فبينهما فرق يعلبك وتابط شرا وعبد الله
اعلاما مركب على الاول مفرد على الثاني ونحو يضرب واخواته بالعكس هذا الكلام واقول انما عدل المصنف
من اصطلاح المنطقيين لما هو من اجراء العرب الالفاظ المتفق [illegible] الاصول المتفق [illegible] عنها ولذلك اعرب
عبد الله على اعراب كلمتين ولا يخفى ان بعلبك وتابط شرا و [illegible] اعلاما كلمتان في الاصل فيكون كلمتين
بعد العلمية ايضا فاحتاج الى اصطلاح يلزم منه كونها كلمتين [illegible] يشكل على ما قاله المصنف يوقف معرفة الكلمة
على نفسها اجيب بان الكلمة المحدودة انما هي الكلمة الاصطلاحية [illegible] الكلمة التي عرف اللفظ بها لغوية
فلا يكون من توقف الشيء على نفسه في شيء فعلى ما اصطلح عليه المصنف [illegible] يكون رجلان لفظا مفردا وان دل على ذكر
وذكر من الانسان وكذلك بعني وان دل على الاستفهام والزمان وكذلك قام وان دل على الحدث والزمان
والتنوين في زيد كلمة لانه يدل على التمكين وتمام مدخوله فيكون زيد المنون كلمتين بخلاف ضارب فانه يدل
على انه اسم فاعل بواسطة الالف لا ان الالف يدل على شيء اذا انحصر هذا فاللفظ جنس لانه استعمل هنا
للملفوظ والملفوظ اعم من ان يكون وضع لمعنى او لا فيكون شاملا للكلمة وغيرها فيكون جنسا قال المصنف
في الشرح لانه لما يتلفظ به يعني اللفظ الماخوذ في تعريف الكلمة اريد به ما يتلفظ به اي الملفوظ وانما قال
لانه لما يتلفظ به ولم يقل لانه ما يتلفظ به لانه لو قال ما يتلفظ به لكان غير مستقيم بحسب الظاهر لان اللفظ
لا يكون ملفوظا فادخل اللام وقال لانه لما يتلفظ به والتقدير اللفظ استعمل لما يتلفظ به فاستقام بحسب
الظاهر فكانه قال اللفظ وان كان مصدرا لكن استعمل هنا للملفوظ وذكر جار الله العلامة في حواشي
المفصل ان الامور الدالة خمسة اللفظ والخط والعقد والاشارة والنصبة فاللفظ يخرج الاربعة

وقيل عليه ان الجنس لا يذكر في الحد للاحتراز به عن شيء بل للدلالة على الجزء المشترك اجاب الا انه لما جيء باللفظ
وان كان جنسا للكلمة احترز به عن عقد الحساب ونحوه لان الجنس اذا كان اخص من الفصل من وجه فالامتياز
انما يحصل بهما وههنا كذلك لان الخط وعقد الحساب موضوع لمعنى قوله وضع لمعنى يخرج المهملات فان المهملات
لم توضع لمعنى وانما قال لم توضع لمعنى ولم يقل لم تدل على معنى لان اللفظ المهمل كالحرف الذي يتخاطب به العامة
والغالط كديز في موضع زيد قد يدل على معنى الحرف عنه بالقرائن وقد يدل على ان من قام به هذا التلفظ
الا ان دلالته على هذين المعنيين ليست بالوضع وانما قال معنى مع ان قوله وضع يدل عليه للايضاح قوله
مفرد احتراز عن مثل قام زيد فانه لفظ وضع لمعنى لكن ذلك المعنى الذي وضع قام زيد له مركب وهو نسبة
القيام الى زيد ولولا اخراج مثل قام زيد عن تعريف الكلمة بهذا القيد لدخل الكلام في حد الكلمة وهما
حقيقتان مختلفتان فلو دخل احديهما في تعريف الاخرى لا يكون التعريف مانعا ولو لم يكن مانعا بطل كونه
تعريفا واعلم ان نسخ الشرح ههنا مختلفة ففي بعضها من مثل قام زيد وفي بعضها من مثل قام زيد وشبهه
والنسخة الاولى اوضح المعنى والنسخة الثانية نقول فيها المراد من مثل قام زيد الجمل على اختلافها والمراد
من شبه المركبات التي ليست جملة وانما عبر عن الاول بالمثل للاتحاد في النوع فان زيد قائم مثلا وقام زيد
متحدان في النوع والمثلان هما المتحدان في النوع وعن الثاني بالشبه لانتفاء الاتحاد في النوع وتحقق
الاتحاد في الكيفية فان غلام زيد مثلا وقام زيد لم يتحدا بالنوع وهو ظاهر واتحدا في اللفظ مثلا واللفظ
من مقولة الكيف فيكون غلام زيد شبه قام زيد لا مثله لان هما المتحدان في الكيفية قال المصنف
في شرح منظومته قوله مفرد يخرج المتعدد من لفظ وغيرهما مثل زيد قائم وغلام زيد من المركبات فهذا
الذي ذكره في شرح المنظومة يقوي النسخة الثانية وقوله في شرح الكافية لدخل الكلام في حد الكلمة فيه نوع
تقوية للنسخة الاولى فان قيل لا حاجة في تعريف الكلمة الى قوله مفرد لان المركب اما داخل في اللفظ او
خارج بالوضع اي دخل في اللفظ بيان ذلك انه ان اراد باللفظ اللفظ الواحد بحسب الاصطلاح كزيد مثلا
يلزم الامر الاول لان المركب لا يكون اقل من لفظين ولا عبرة بما لم يدخل وان اراد باللفظ ما يتلفظ به
قل حروفه او كثر يلزم الامر الثاني لان المركب لم يعينه الواضع اجيب باختيار القسم الثاني فيدخل المركب
في اللفظ ولم يخرج بقوله وضع لان المراد بالوضع وضع عين اللفظ لعين المعنى او اجزائه لاجزائه والمركب
وان لم يعين الواضع عينه لعين المعنى لكن وضع اجزائه لاجزاء المعنى المركب فاحتاج الى قوله مفرد ليخرج
المركب فان قيل لفظ الخبر ولفظ الكلام كلمة بالاتفاق والتعريف المذكور لا يصدق عليه لانه وضع لاكثر من معنى
واحد وهو قام زيد او زيد قائم ونحوه مثلا اجيب بان كون المعنى مفردا او مركبا ليس باعتبار عدم تعدده
وباعتبار تعدده بل باعتبار حصوله عن اللفظ المفرد والمركب ولا يخفى ان لفظ الخبر مثلا لفظ مفرد وزيد قائم
الحاصل منه يكون معنى مفردا فان قيل فيلزم من هذا ان يكون قام زيد مفردا حينئذ يكون معناه ايضا مفردا

لانه حاصل

لانه حاصل من لفظ مفرد فيدخل الكلام في حد الكلمة مع انهما حقيقتان مختلفتان اجيب بان زيد قائم مثلا
له اعتباران اعتبار انه مدلول لفظ الكلام واعتبار ذاته من غير النظر الى كونه مدلولا للفظ الكلام او
الخبر او غيرهما فبالاعتبار الاول هو معنى مفرد لانه حاصل من لفظ الكلام الذي هو لفظ مفرد وبالاعتبار
الثاني لفظ مركب فان قيل قام زيد يدل على عين ما يدل عليه لفظ الكلام فيتحدان لولا انهما فكيف يجعل احدهما
مفردا والآخر مركبا اجيب بانه لا يدل احدهما على ما دل عليه الآخر اصلا نعم ان الكلام دال على قام زيد
لا على ما صدق عليه قام زيد لانه ليس ما يتضمن كلمتين بالاسناد وكذا لم يدل قام زيد على ما صدق عليه الكلام
لانه دال بالوضع على نسبة عمرو وعلى قام زيد ولم يدل على قام زيد على احدهما اما على الاول فظاهر واما على
الثاني فلانه لم يوضع لفظ ليدل على نفسه هذا الجواب ذكره الامام ركن الدين الحديثي في شرحه للكافية
واقول ان هذا الجواب على اصطلاح المنطقيين في اللفظ المفرد والمركب واما على ما نقلناه من المنتهى
فانما جعل لفظ الكلام مفردا لانه اللفظ بكلمة واحدة وقام زيد ليس كذلك فلم يجعل مفردا بل جعل مركبا
فان قيل رجلان كلمة مع انه يدل على معنيين وهما ذكر وذكر من الانسان اجيب بانه انما دل
على ذكر من الانسان بجوهره ومادته وعلى آخر بحاله اي باعتبار كونه مثنى واللفظ الدال على معنى بجوهره و
على آخر بحاله مفرد كما سيجيء فان قيل الاعراب كالضمة والواو في جاء زيد والزيدون لفظ دال على معنى وهو
الفاعلية وليس بكلمة بالاتفاق ولانه لم يقترن بزمان فلا يكون فعلا ومعناه زائد على معنى الحرف فلا يكون
حرفا ويحتاج الى اعراب آخر لو كان اسما لانه واقع في التركيب ويتسلسل فلا يكون اسما فلا يكون الحد مانعا
اجيب بان دلالة اللفظ على المعنى اما باعتبار جوهره كالمصادر واسماء الاجناس الخالية عن الاحوال
وبهذا الاعتبار انما يدل على معنى مفرد وهو الدلالة الاصلية واما باعتبار حاله كالمثنى والمصغر والمنسوب
والمضارع ونحوها وبهذا الاعتبار يدل على معان بحسب تعدد الاحوال كضويرب مثلا فانه بجوهره يدل
على الايلام وبالواو والالف التي هي بدل عن الف ضارب على اسم الفاعل وبضم الاول وفتح الثاني والياء الساكنة على
التصغير وبالياء المشددة على النسبة وهو انما يكون لفظا وكلمة باعتبار جوهره وهو حروف المصدر لا باعتبار
احواله لانه ليس شيء من الاحوال سواء كان لفظا يمكن التلفظ به مستقلا كحروف المضارعة او تبعا كالف ضارب
او لم يمكن كصيغة ضرب بلفظ موضوع لمعنى بل هو حال له يدل بواسطته على معنى فان يضرب بواسطة الياء يدل
على انه مضارع وضارب بواسطة الالف يدل على انه اسم فاعل واقول على اصطلاح المصنف ان المثنى والزيدون
وضويربي لفظ مفرد فيكون معناه معنى مفردا فيكون كل واحد منها لفظا وضع لمعنى مفرد فلا يكون واردا
على تعريف المصنف واعلم ان اللام في الكلمة لام الجنس اي تعريف الحقيقة ولا يجوز ان يكون اللام فيها
للاستغراق للمنافاة بينه وبين تاء التوحيد ولا ان يكون للعهد الخارجي لوجهين الاول انه لم يعهد بين
المعلم والمتعلم والثاني انه حينئذ يكون تعريفا لبعض الكلمات اذ لا يعهد جميعها ولا ان يكون للعهد الذهني للوجه

الثاني بعينه فان قيل ينبغي ان يقول لفظه بالتاء لمطابقة الجنس المبتداء في التانيث اجيب بان اللفظ
وان صار بمعنى الملفوظ الا انه في الاصل مصدر فلا يلحقه علامة التانيث وغيره فان قيل قوله لفظ جزئي
من جزئيات الكلمة وقد جعله جنسا لها وكذلك قوله وضع جزئي منها وقد جعله فصلا لها والجنس والفصل
يجب ان يكون اجزاء الحدود لا جزئياتها اجيب بان ما جعله جنسا انما هو مدلول اللفظ ومدلول اللفظ ليس
جزئيا من جزئيات الكلمة والا لوجب تحققها عند تحققه وليس كذلك فان مدلول اللفظ قد يكون مهملا والمهمل
لا يكون كلمة وما هو جزئي انما هو اللفظ وما هو جنس ليس جزئيا وما هو جزئي ليس جنسا ولذلك يقول ما جعله
فصلا انما هو مدلول وضع والجزئي هو وضع فما هو فصل ليس جزئيا وما هو جزئي ليس فصلا فان قيل
الكلمة فرد من افراد الكلمة فيكون الشيء فردا من افراد نفسه فيلزم ان يكون الشيء دالا على نفسه فيلزم
ان يكون الشيء معرفا لنفسه ولذلك يقول في اللفظ فانه فرد من افراد اللفظ اجيب بان الكلمة لها اعتباران
اعتبار انها لفظ وضع لمعنى مفرد واعتبار خصوصيتها التي بها امتازت عن سائر الكلمات فبالاعتبار الاول
مدلول وبالاعتبار الثاني دالة وكذلك نقول ان اللفظ له اعتباران اعتبار انه صوت يعتمد على مقطع الحروف واعتبار
خصوصيته فكونه دالا بالاعتبار الثاني وكونه مدلولا بالاعتبار الاول فلا يلزم كون الشيء دالا على نفسه ومعرفا
لنفسه فان قيل ان الكلمة بالاعتبار الثاني الذي به كانت دالة انما هي ايضا لفظ وضع لمعنى مفرد فيلزم ما ذكرناه
او الامر دلالة الشيء على نفسه اجيب بان الكلمة باعتبار انها لفظ وضع لمعنى مفرد لا يبقى دالة اصلا بل بهذا
الاعتبار لا يكون الا مدلول الكلمة وكونها دالة لا يكون الا باعتبار الخصوصية فان قيل اللفظ جنس الكلمة
فيكون اعم منها لكنه فرد منها فيكون اخص منها وقوله وضع فصل لها فيكون مساويا لها وفرد منها فيكون اخص
منها اجيب بان اللفظ جنس باعتبار معناه فرد باعتبار انه لفظ وضع لمعنى مفرد ولذلك يقول في وضع
قوله وهي اسم وفعل وحرف اقول يريد ان الكلمة منحصرة في انواع ثلثة والدليل على انحصار ذلك اي
الكلمة وانما ذكر اسم الاشارة وان كان عبارة عن الكلمة باعتبار اللفظ الذي هو معنى هاو باعتبار انها
جنس انها اما ان يدل على معنى في نفسه اولا يعني اولا يدل على معنى في نفسه الثاني وهو ان لا يدل الحرف
والاول وهو ما يدل على معنى في نفسه اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة وهي الماضي والحال والمستقبل
او لا يقترن بشيء منها فان لم يقترن بشيء منها فهو الاسم وان اقترن بواحد منها فهو الفعل وقد علم بهذا الحصر
ان انواعها لا تخرج عن ثلاثة قال المصنف في امالي الكافية الضمير في قوله في نفسه عائد على المعنى يعني
ان اللفظ دال على معنى باعتبار نفسه لا باعتبار تعلقه لان دلالة الالفاظ على ضربين ضرب يدل على المعنى
من غير اعتبار تعلق بالغير وهي الاسماء والافعال وضرب يدل على معنى باعتبار تعلقه بالغير وهي الحروف
الا ترى اذا قلت خرجت من البصرة ولفظة من دلت على ابتداء الخروج المتعلق بالمحل المخروج منه لا باعتبار ابتداء
في نفسه واذا قلت المعنى الابتداء فالابتداء مستقل في الدلالة على معناه باعتبار نفسه هذا كلامه

وخاصا

وحاصلا ان الحروف وضع لمعنى يتعلق بمتعلق فلا يعقل معناه بدون ذكره على ذلك باستقراء انه لم يستعمل الا
بذكر متعلق له وذكره معه وانما يدل على انه لا يدل ولا يعقل معناه بدون المذكور معه بخلاف الاسم والفعل فمعنى
من وهو الابتداء المتعلق بمتعلق مخصوص وهو البصرة لا يفهم الا اذا ذكر البصرة بخلاف معنى الابتداء في قولك
الابتداء حسن وقد اورد على ذلك مثل عند وقبل وبعد وما سواه من الاسماء التي لا يعقل الا بمتعلق وقد
اجاب المصنف عن هذا في كتب بعبارات مختلفة واحسنها لكونها اكثر فائدة عبارته التي في امالي المفصل
حيث قال وجوابه انا نحكم بان معنى القدر والجهة مفهوم من فوق وعند كالفوقية من فوق وانما اتفق انهم
لم يستعملوه الا كذلك ونحكم على ان نحو من ونحوها لا يفهم منه ذلك المعنى من حيث وضعها الا مضموما مع
متعلقها وانما حكمنا بذلك لما ثبت من استقراء كلامهم ان الحرف وضعه كذلك والاسم كذلك وثبت ان هذا من
قبيل الاسماء بخصائصها فوجب ان لا يحمل على جهة يلزم ان يكون به حرفا بعد ثبوت اسميتها لما فيه من التناقض
والذي يوضح لك ذلك اطباقهم على ان عن وعلى في قولك تعديت عن يمينه وعلى حرف ايضا وهما
اسمان في قولك تعدت من عن يمينه واحرب من عليه ولولا ما ثبت من خصائص الاسم فيهما في المحلين المجرورين
لم يحكم عليها باسميه فلما ثبت كونهما اسمين بالخواص التي توجب الاسمية وجب حملها على معنى الاسم وان كان
فيه بعد اذ تقديرها على ما كانت عليه من معنى الحرفية يلزم منه التناقض العقلي وحملها على هذه الجهة
يلزم منه استبعاد واذا تردد بين التناقض والاستبعاد والتجاء الى احدهما وجب الحمل على الاستبعاد
فكذلك هاهنا وقال في امالي الكافية ويجوز ان يقال قولهم في نفسه ضمير لما وهو اللفظ فيكون معناه ان اللفظ
مستقل في الدلالة على المعنى بنفسه من غير احتياج الى امر اخر يذكر معه يتعلق به فيكون الحرف محتاجا
في الدلالة الى الغير قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها قال في الشرح ان الاقسام الصحيحة الى اخره
اعلم ان تصور هذا الكلام متوقف على امرين الاول في بيان معنى القسمة الصحيحة فنقول انا اذا قلنا
الجسم ينقسم الى الحيوان والانسان لم ينفصل كل واحد منهما عن الاخر بمميز من فصل او خاصة لان الحيوان
لا يميز له عن الانسان بل ان ينفصل كل واحد منهما عن الاخر انفصل باعتبار العموم والخصوص او باعتبار المفهوم
وكذلك اذا قلنا اللفظ اما كلمة او اسم او مصدر لم ينفصل الكلمة من الاسم باعتبار مميز فمثل هذا التقسيم الذي يكون
اقسامه متداخلة غير منفصلة باعتبار مميز فاسد اما اذا قلنا الحيوان انسان ان كان ناطقا او غيره ان لم يكن
ناطقا او قلنا الحيوان انسان ان كان كاتبا او غيره ان لم يكن كذلك فانفصل كل واحد من القسمين بمميز من
فصل او خاصة فيكون مثل هذا التقسيم صحيحا فالقسمة الصحيحة هي التي يكون اقسامها منفصلة بمميز اتها
الامر الثاني ما ذكره المصنف في شرح المنظومة وهو ان الالفاظ الموضوعة انما يتميز بها باعتبار معانيها
سوى ما ذكرت من المعاني المختلفة باعتبار الوضع فيقدر ربما يجعلت موضوعاته كانه ذاتي لها وعلى تقدير
ذلك فلما كان للاسم في وضعه لمعنى في نفسه من غير دلالة على زمان محصل جعل ذلك حدا له وكذلك الفعل والحرف

يجري مجرى ما ذكرت لك في الاسم واذا احددت المفرد باعتبار تركيب كالفاعل والمفعول والحال والتمييز
وغير ذلك عملت ذلك ايضا فنقول في حد الفاعل هو الذي يدل على من قام به الفعل وهو ممكن من نسب الفعل
اليه واذا احددت المفعول قلت هو الذي يدل على من وقع عليه الفعل لانه وضع للدلالة على ذلك واذا احددت الحال
قلت هو الذي يدل على هيئة الفاعل او المفعول لانه انما وضع لذلك واذا احددت التمييز قلت هو الذي يدل على رفع
الابهام عن مميزه لانه وضع لذلك وكل حد يجري مجراه هو الذي يدل على كذا واذا اسقط ذكر الدلالة في مراده
وانما اسقط لكونه معلوما ولان غرضهم ان يجري فيها لفظ الحدود على وزان الحدود الحقيقية اذا تقرر هذا فنقول
القسمة فيما نحن فيه صحيحة اذ اقسامها منفصلة باعتبار ما يتميز به عن اخواتها وهو هنا ما جعله الواضع مدلولا لها
وذلك اي ما يتميز به عن اخواتها يصلح ان يكون فصلا لها اي يصلح ان يجعل كالفصل وان لم يكن فصلا حقيقيا لكونه
عرضا في المحدود كما علم هذا مما نقلناه من شرح المنظومة ثبت بهذا انه علم من دليل الحصر مميز الاقسام ولا يخفى ان
التقسيم لا يتصور بدون المشترك فيكون المشترك بين الاقسام معلوما ايضا واذا علم المميز والمشترك علم الحد وتفصيله
ان يقال الاقسام فيما نحن فيه ثلثة اسم وفعل وحرف والمشترك بين الجميع ما دل على معنى والحرف له مميز واحد عدمي
وهو لا في نفسه والفعل له مميزان وجوديان احدهما في نفسه وهو يميزه عن الحرف والثاني مقترن وهو مميزه
عن الاسم والاسم له مميزان احدهما وجودي وهو في نفسه وهذا يميزه عن الحرف والثاني عدمي وهو غير مقترن
وهذا يميزه عن الفعل فاذا ضم المشترك الى مميز الحرف وقيل ما دل على معنى لا في نفسه فيكون هذا الحد للحرف
واذا ضم المشترك الى مميزي الفعل وقيل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة فيكون هذا حدا
للفعل واذا ضم المشترك الى مميزي الاسم وقيل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فيكون
هذا حد الاسم قال الامام ركن الدين الحديثي في شرحه للكافية وقع ضمير المؤنث موقع المذكر يعني في قوله في الشرح
عن اخواتها اذ المراد من الاقسام الكلمات فلو قال لان الاقسام الصحيحة انما ينفصل باعتبار ما يتميز به كل قسم عن
اخواته لكان اصوب اقول هذا بحث لفظي والمقصود واضح مع انا نقول ان المصنف اراد به التفصيل بعد الاجمال
والمراد كل قسم من الاقسام الصحيحة انما ينفصل باعتبار ما يتميز به عن اخواته وهذا كما قال المصنف
في شرح المفصل لتوجيه كلام جار الله في تحقيق حد المبتدا والخبر وقال ليسا بهما وان كان الكثير انما يلتبس
باحدهما يعني اراده التفصيل بعد الاجمال اي بعضها يلتبس بالاول وبعضها بالثاني وبعضها بهما وذلك
جائز تقول الزيدان ضربا العمرين فلا يلزم ان يكون كل واحد منهما ضاربا بالاثنين جميعا بل يجوز ذلك و
يجوز ان يكون كل واحد منهما ضاربا واحدا وعليه قوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى
وقالت اليهود والنصارى نحن ابناء الله واحباؤه وههنا اشكالان مشهوران متقاربان الاول هو ان الكلمة
جنس للثلثة فيكون اعم من الثلثة ومن جملتها الاسم فيكون اعم من الاسم لكن الكلمة فرد من افراد الاسم فيكون
اخص من الاسم فيلزم ان يكون الشيء اعم من غيره واخص منه وهو محال الثاني ان الكلمة اسم لوجود خواصه

الثلاثة

فيها

فيها وقد انقسمت الى الاسم والفعل والحرف ولا يستقيم انقسام الشيء الى نفسه وغيره والجواب ان الجنس
انما هو مدلول الكلمة وهو الذي عبر عنه بلفظ وضع لمعنى مفرد لانه هو الموجود في الانواع الثلثة اعني في زيد
وضرب ومن مثلا لا لفظ الكلمة لانها غير موجودة فيها والاسم انما هو لفظ الكلمة فان قيل الموجود في الانواع
الثلثة اي القدر المشترك واحد من الثلثة قطعا وهو الذي جعله جنسا فيلزم كون ضد الشيء جزء الشيء لانه
ان كان اسما والتقدير انه جنس فيلزم ان يكون الاسم جزء من الفعل والحرف فيلزم اجتماع الضدين
وكذلك نقول لو كان فعلا او حرفا اجيب بان ذلك واحد من الثلثة البتة لانه جنس للثلثة كما قررناه
فيمتنع كونه الجنس عين نوع من الانواع فان قيل يلزم من هذا الجواب ان يكون لنا لفظ دال بالوضع على معنى مفرد
مغاير للثلثة اجيب عن هذا باجوبة متفاوتة واجود ما قيل في جواب مثل هذا الاعتراض وقد ذكره المصنف
في امالي المفصل ان الجنس باعتبار الامر المتعقل لا باعتبار الامر الوجودي فالجنس هو الامر المعقول القابل
لمقارنة فصول متعددة فيكون باعتبار كل فصل قسيما غير الاخرى وان اشترك في الامر الكلي الشامل للجميع
المتحد باعتبار تحوله لها اجنساها هذا ما ذكره المصنف اقول هذا الكلام انما يتحقق من علوم اخرى الا انا نورد في
هذا الموضع طرفا منه ليتصور منه جواب امثال هذا الاعتراض وهو ان الماهية المركبة قد يتركب من اجزاء متميزة
في الخارج كالاحاد في العشرة وكالسقف والحائط في البيت وقد يتركب من اجزاء متميزة في الذهن غير متميزة في
الخارج كالماهيات المركبة من الاجناس والفصول فان وجود الجنس غير متميز عن وجود الفصل في الخارج وليس
في الخارج للنوع وللجنس والفصل الا وجود واحد والجنس والفصل متغايران في الذهن والخارج بحسب الماهية
اما بحسب الوجود فالتميز ذهني لا غير والانواع الثلثة للكلمة من القسم الاخير فلا يكون لجنسها وفصولها وجود
خارجي متميز عن وجود الانواع واذا تحقق هذا فنقول المشكل يلزم لفظ مغاير للثلثة ان اراد به المغاير
بحسب الوجود الخارجي فهو ممنوع بان القدر المشترك بين الثلثة جنس للثلثة وقد عرفت ان الجنس لا يتميز وجوده
عن وجود النوع في الخارج وان اراد به المغاير بحسب الوجود الذهني فهو مسلم ولا استحالة فيه فان القدر المشترك
مغاير للثلثة بحسب الوجود الذهني وعند اقتران الفصل يكون واحدا من الثلثة في الخارج ويعلم من هذا
الذي ذكرنا جواب ما قيل ان انواع الكلمة ينبغي ان يكون تسعة الثلثة المشهورة والقدر المشترك وفصل الحرف لانه لا
يكون حرفا لان الشيء لا يكون جزء القسم ولا اسما ولا فعلا لانهما لا يكونان جزئي الحرف ولا قدرا مشتركا اذ الفصل
لا يكون مشتركا بين الثلثة والقدر المشترك مشترك بين الثلثة وفصلا الاسم والفعل مثل هذا الذي ذكرناه في الحرف
قوله الكلام ما تضمن ... اللفظ الذي يتضمن كلمتين بالاسناد اللفظ بمنزلة الجنس وقوله يتضمن كلمتين
يخرج الكلمة وقوله بالاسناد يخرج نحو غلام زيد وفي الدار فانه كلمتان وليس كلاما لانتفاء الاسناد بينهما والمراد
بالاسناد نسبة احد الجزئين الى الاخر لافادة المخاطب فيخرج الاسناد نحو الاضافة لانها تفيد ايضا
اما تعريفا او تخصيصا بالنسبة الى المخاطب فالاولى ان يضم اليه صحة السكوت والجواب عنه ان المراد بالنسبة

لما ذهب اليه المصنف في حواشي هذا الكتاب فالقول به اولى فان قيل التعريف غير جامع لان الجملة الشرطية
كلام بالاتفاق وكذلك الجملة التي احد جزئيها جملة نحو زيد ابوه قائم ولا يصدق التعريف عليهما اذ الاولى متضمنة
لجملتين والثانية لجملة وكلمة اجيب بان تعرض لكلمتين لبيان اقل ما لا بد منه لا لنفي الزيادة فاشتمال
الصورتين المذكورتين على اكثر من كلمتين لا يضر فان قيل التعريف المذكور لا يصدق على الجمل الواقعة شرطا
او صلة او جزاء او مضافا اليه مثل قام في قوله في مثل قولنا ان قام قمت والذي قام زيد وقمت حين قام
لان كلا منها ليس مفيدا او مقصودا لذاته بل قصد ليكون جزء كلام آخر فينبغي ان لا يكون كلاما اجيب
بالتزام فانه لا يكون كلاما باعتبار الحال والاستعمال الثاني وان كان كلاما باعتبار الاصل والاستعمال
الاول فاذا قيل ابتداء اكرمني غلام فانه لا يكون كلاما قطعا واذا اعيد وجعل صفة مثلا وقيل جاءني رجل
اكرمني غلامه لم يكن كلاما باعتبار ان نسبة الاكرام الى الغلام لم يعلم من هذا التركيب بل علمت قبله ذ
النسبة الحاصلة بين المضاف والمضاف اليه وبين الموصوف وصفته ليست كذلك يعني الوصف والاضافة ليسا
لاعلامهما المخاطب نسبة بل ليدلا على نسبة معلومة له قبل ذكرهما قوله ولا يتاتى يعني لا يحصل الكلام
الا من اسمين او من اسم وفعل لان الكلام يتوقف على الاسناد والاسناد يتوقف على المسند والمسند اليه
فالكلام يتوقف على المسند والمسند اليه فالكلمتان في الكلام لا بد وان يكون احديهما مسندا اليها والاخرى
مسندة ووضع الاسم ليسند ويسند اليه اي ليحكم به ويحكم عليه ووضع الفعل ليسند لا ليسند اليه ووضع
الحرف لمعنى في غيره لا ليسند ولا ليسند اليه والتركيب العقلي من الكلمات الثلث لا بد على ستة ثلثة متفقة
اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف وثلثة اخرى مختلفة اسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف اما الاسم
والحرف فلا يحصل منهما كلام اما لعدم ما يصلح ان يكون مسندا او لعدم ما يصلح ان يكون مسندا اليه لان الحرف
غير صالح لاحدهما والفعل مع الفعل لا يستقيم منهما كلام لعدم ما يصلح ان يكون مسندا اليه اذ كل واحد منهما لا يصلح
لذلك اي لان يكون مسندا اليه واذا لم يحصل من فعلين فاولى ان لا يحصل من فعل وحرف واذا لم يحصل من فعل
وحرف فاولى ان لا يحصل من حرفين واذا ابطلت الاقسام الاربعة من الستة لم يبق الا قسمان اسمان واسم وفعل
فثبت صحة قوله ولا يتاتى الا في اسمين او في فعل واسم فان قيل قولكم الحرف لا يسند اليه باطل لان قولكم لا يسند
مسند الى الحرف ولذلك قولكم الحرف احد انواع الكلمة وامثال ذلك قلت اجاب عنه المصنف في شرح المفصل
ان المراد بعدم الحرف مستعملا في معناها لا يخبر عنه فلا يوجد لفظ من ولا غيرها من نوع الحرف مستعملة
في معناها وهي مخبر عنها فاندفع الاشكال لان قولهم الحرف ليس من ذلك فان قيل انه باطل بقولكم من حرف
جر فانه قد اخبر عنها عن نفس صيغة الحرف قلت اجاب المصنف عنه في شرح المفصل بانه لم يخبر عنه باعتبار
لفظ ومعناه المستعمل هو فيه وانما اخبر عنه باعتبار لفظه وهو بهذا المعنى اسم ولذلك يقول في اعرابه من
مبتداء وحرف خبر ولا يقع مبتداء الا الاسم فان قيل كيف يصح ان يكون اسما وقد اخبر عنه بانه حرف ومثل هذا

هو الحكم كما نص المصنف عليه في شرح المنظومة حيث قال نعني بالاسناد الحكم على احد الجزئين بالآخر على وجه يفيد
المخاطب ما ليس عنده والحكم منتف في الاضافة فلا يصدق التعريف عليها والاولى ان يقال الافادة عبارة
عن اعلام المخاطب النسبة الصادرة عن المتكلم في ذلك التركيب والنسبة في الاضافة ليست كذلك فانها
معلومة للمخاطب والمتكلم نشئ في تركيبه الاضافي اليها لا انها تصدر عن المتكلم في تركيبه الاضافي لاعلام
المخاطب واعلم ان هذا الجواب مبني على مقدمتين كما ترى حكم بالاولى منهما صاحب المفتاح في قسم المعاني
وبالثانية حكم المصنف في شرح المفصل وفي اماليه في غير موضع قال المصنف في اماليه التي على المسائل المتفرقة
فان قيل قولهم المراد بالاسناد نسبة تفيد منقوض بقولنا العالم حادث لمن يعلم الحدوث لا نا لم نفد شيئا فالجواب
انه ليس المراد انها تفيد كل من يسمعها وانما المعنى ان تفيد من ليس عنده علمها ويجوز ان يقال ان المراد بالافادة
افادة ان المتكلم حاكم باحدى مدلولي الجزئين على الآخر فلا فرق على هذا بين ان يكون المخاطب عالما او غير
عالم فان قيل فاين الافادة في مثل هل زيد قائم على المعنى الاول وعلى المعنى الثاني فانك على المعنى الاول
لم تفد احد هذه النسبة اذ ليس الكلام موضوعا لافادتها وانما هو سؤال عنها وعلى المعنى الثاني لا تستفيد
السامع ان المتكلم حكم بالقيام على زيد لانه سائل عنه فالجواب ان النسبة حاصلة على المعنيين اما على الاول
فان المتكلم افاد المخاطب هذه النسبة على موجب الاستفهام فكانه نسب قياما مستفهما عنه الى زيد فوزانه
وزان قولك زيد انا مستفهم منك عن قيامه وعلى المعنى الثاني اوضح وهو انه افاد المخاطب انه نسب
الجزء المستفهم عنه الى الآخر فيفهم السامع انه قام بالمتكلم قيام مستفهم عنه منسوب الى زيد هذا ما ذكره
في الامالي فان قيل المتضمن يطلق على المستلزم لامر ذلك الامر جزؤه كما يقال الانسان متضمن للحيوان
ولا يقال الانسان متضمن للحيوان والناطق لان الشيء لا يتضمن نفسه وههنا اشكال على الوجه الثاني
الغير الجائز لان زيد قائم او قام زيد كلام وكل واحد منهما كلمتان فلو كان الكلام ما تضمن كلمتين لكان
الشيء متضمنا لنفسه اجيب من وجهين الاول ان اللازم هنا جزء من الملزوم لان النسبة داخلة
في الملزوم والثاني بالمنع من كون المتضمن مختصا بما ذكر بل قد يطلق ايضا على المستلزم لشيء آخر سواء
كان ذلك الشيء الآخر جزءا اولا وعلى هذا يجوز ان يكون المتضمن النسبة والمتضمن طرفاه والمعاني على هذا
العقد برطاميرة اقول المتضمن قد يطلق على الظرفية فهذه العبارة يكون في قولنا ما فيه كلمتان
بالاسناد وقولنا ما فيه كلمتان بالاسناد من قبيل قوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة قال صاحب
الكشاف اي انه في نفسه اسوة حسنة اي قدوة وهو المؤتسى اي المقتدى به كما تقول في البيضة عشرون
منا حديدا اي هي في نفسها هذا المبلغ من الحديد فلما نحن فيه ايضا المعنى ان الكلام في نفسه كلمتان بالاسناد
لا ان هناك ظرفا ومظروفا فاحفظه والذي يقوي ما ذكرناه قول المصنف في المنظومة ثم الكلام كلمتا اسناد
فانه جعل الكلام نفس الكلمتين لا ما تضمنهما وهذا الذي ذكرناه وان كان لا يخلو ايضا من المجاز الا انه مطابق

طاد

الا تناقض قلت اجاب عنه المصنف في شرح المفصل بان الوجه الذي كان به اسما غير الوجه الذي اخبر عنه بانه حرف الا ترى انك تقول في من وشبهها هذه الكلمة حرف ولا يشكل ذلك وتعلم ان قولك هذه اسم ومع هذا فقد اخبرت عنه بانه حرف لان لفظ الكلمة صالح اطلاقه على الاسم والفعل والحرف جميعا فاذا قلت هذه الكلمة حرف وانت تعني من او غيرها كان ذلك صحيحا فكذلك اذا قلت من حرف لانك لم تقصد الا الى نفس اللفظ باعتبار كونه كلمة اقول ليس في هذا الجواب بيان الوجهين الذين ادعاهما لدفع التناقض على ما ينبغي فالوجه ان يقال المراد ان من باعتبار انه كلمة ولفظ محكوم عليه بالاسمية وباعتبار استعماله في معناه الموضوع له محكوم عليه بالحرفية فاسميته بالاعتبار الاول وحرفيته بالاعتبار الثاني فلا تناقض اصلا فان قلت يلزم من اطلاق مسمى من وارادة اسم ايضا واللفظ لا بد له من مدلول فاذا تلفظت بمن فلا بد لها من مدلول فههنا الا نفسها يؤدي الى ان يكون الدليل والمدلول واحدا قلت اجاب عن الاول الامام الحديثي بالالتزام فانه يجوز ان يطلق مسمى لفظ ويراد منه اسم وان لم يجز ان يطلق مسمى معنوي ويراد منه اسم الدال عليه لانهم تساهلوا في الالفاظ الا ترى انهم قالوا يجوز ان يطلق لفظ من اسم وفعل وحرف ويقصد به نفسه نحو زيد معرب او اسم او من حرف مع انه لزم ان يتحد الدال والمدلول عليه نص عليه ابن الحاجب فاذا جاز ذلك فالاطلاق مسمى لفظي وارادة اسم اجوز اذ لم يتحد الدال والمدلول من جهة واحدة فيه فيكون من حيث انه دال ومحكوم عليه اريد به الكلمة فيكون اسما ومن حيث انه مدلول وصدق عليه انه حرف يكون غير اسم فالمراد من هذه الكلمة مدلولها وهو المشار اليه اذا استعمل فيما وضع له حرف واجاب عن الثاني المصنف في اماليه التي على المسائل المتفرقة بان الالفاظ انما وضعت دالة على غيرها لزوما في الوضع الذي يكون مدلولها غير لفظ لاحتياج ابلاغ المعاني التي ليست بلفظ كقولك الحصير حسبه والثوب نافع واما اذا كانت مدلولاتها الفاظا فقياسها ان لا يحتاج الى دليل عليها بل ينطق باللفظ ويقصد به نفسه ويستغنى عن الدلالة عليه بغيره فلا يكون ثم دليل بل نفس المقصود هو الملفوظ ومع ذلك فانهم قد وضعوا لفظا دليلا على لفظ آخر وان كانوا في غنية عنه تارة لاختصارهم وتارة لتعذر نطقهم فمثال ما وضعوه لاختصارهم قولك قصيدة هذه في القصيدة حسنة فقولك القصيدة لفظ دال على لفظ للاختصار لانه اخصر من ان يذكر القصيدة وتخبر عنها بقولك حسنة وان كان ذلك ممكنا وكذلك قولنا سورة البقرة والفاتحة وما اشبه ذلك ومثال الثاني ما وضعوه لتعذر نطقهم في الكلام كقولك لمن قال خرجت من البصرة هذه الحرف الذي قبل البصرة يجر ما بعده ثم لكن هذا الاختصار لان قولك من اخصر منه وانما هو من تعذر فانهم لا تساعهم في الكلام وقد يكون لرفع لبس كقولك لمن قال زيد كريم لفظ المبتدأ حسن لانك لو قلت زيد حسن لتوهم انك تعني نفس المدلول فاذا كونه بهذه الصيغة ارتفع هذا التوهم وانما سوغه في الموضعين كونه على قياس اوضاعهم فاجروا ما لم يضطروا الى الوضع لم يجرى ما اضطروا فيه الى الوضع هذا هو الجواب الذي ذكره في الامالي اقول وللقائل ان يقول على السؤال الثاني ان المشكل ان اراد ان الدليل والمدلول لا بد ان يتغايرا تغايرا حقيقيا فهو غير مستقيم اذ لا دليل

عليه

عليه وان الاداة انما لا بد وان تغايرا اعم من ان يكون التغاير حقيقيا او بالاعتبار فهو مسلم لكن لا يجدي المشكل لان التغاير بالاعتبار متحقق ههنا لما عرفت فان قيل قولكم الاخبار عن من في قولنا من حرف جر باعتبار لفظه وهو بهذا المعنى اسم باطل اذ لو صح ذلك يلزم ان يصدق على كل فرد من افراد الفعل انه اسم وكذلك على كل فرد من افراد الاسم انه حرف بالالتزام فان ضرب مثلا اذا اريد به هذه الكلمة اسم واذا اريد به معناه الموضوع له وهو الايلام المقترن بزمان ماض يكون فعلا وكذلك من مثلا فانه اسم اذا اريد به هذه الكلمة وحرف اذا اريد به واحد من معانيه كالابتداء مثلا فان قيل يلزم ان يكون ضرب اسما وفعلا وان لا يكون واحدا منها اما كونه اسما فلما ذكرتم واما كونه فعلا فظاهر واما كونه ليس واحدا منهما فلما مر من ان مدلول الكلمة وهو فرد المشترك ليس واحدا من الثلاثة اجيب بالالتزام ولكن بالاعتبارات المختلفة فان قيل كان ضرب مثلا فعلا واسما للزم صدق الفعل والاسم عليه في حالة واحدة وهي حالة الحكم عليه بانه فعل وصدقهما عليه موجب لكونه مقترنا غير مقترن في حالة واحدة وهو محال قطعا اجيب بانا لا نسلم كونه اسما وفعلا في حالة واحدة بل في حالتين لانا اذا قلنا ضرب فعل فالمراد ان ضرب محكوم عليه الآن بانه فعل حال استعماله في معناه الموضوع له وهذا كما يقال الخمرية الذات انه مسكر قال الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة قوله ما دل على معنى يشمل الاسم والفعل والحرف قوله في نفسه يخرج الحرف قوله غير مقترن يخرج الفعل ولم يقتصر على قوله غير مقترن بل زاد عليه قوله باحد الازمنة الثلاثة اذ لو اقتصر عليه لخرج الصبوح والغبوق لانه وان اقترن فليس مقترنا باحد الازمنة الثلاثة التي هي الماضي والحال والمستقبل والحاصل ان الحد بدون هذا القيد لا يدخل فيه الا ما لا اقتران له اصلا ومع هذا القيد دخل فيه ما لا اقتران له اصلا وكذا ما اقترن بزمان لكن لم يقترن بزمان معين من الازمنة الثلاثة واعلم ان ضميري في نفسه يجوز ان يرجع الى معنى ويجوز ان يرجع الى ما كما يفهم هذا اعني جواز رجوعه الى الامرين المذكورين من امالي المصنف وقد قدمنا جميع ذلك ومنع المصنف في شرح المفصل كونه راجعا الى ما بامرين الاول انه يلزم منه استعمال في بمعنى الباء وذلك غير جائز والثاني ان الحرف مقابل للاسم فيجب ان يجري ذكر يستعمل فيه نقيض ما جرى في الاسم لكنه لا يستقيم فيه ذلك اذ لا يصح ان يقال ان الحرف يدل على المعنى بغيره قال صاحب الشكوك وللقائل ان يمنع اما اولا فلان حروف الجر تقام بعضها مقام بعض واما ثانيا فلانه يصح ان يقال الحرف يدل على معناه بغيره على معنى انه يدل الحرف بواسطة انضمام الفعل معه او الاسم لا على المعنى ان الحرف يدل على معناه بغيره ولئن سلمنا ذلك الا انه يجوز ان يكون راجعا اليها ويكون تقديره كقولنا زيد ما اذا كان راجعا الى معنى ويكون المعنى ان الكلمة لو كانت بالنظر اليها في نفسها من غير اعتبار كلمة اخرى معها تدل فهي اما اسم او فعل والا فهو حرف اقول اعني ان استعمال حروف الجر بعضها مقام بعض يكون بطريق المجاز والاجتناب عن المجاز واجب في التعريفات واما قوله واما ثانيا فلانه يصح الى آخره فالظاهر وروده وهو موافق لما ذهب اليه المصنف

بحيث

فى امالى الكافية فانه جوز فيهما رجوعه الى ما قبله ان الفعل المضارع من نحو يقوم ويقعد يعنى الذى يجرد عن
قرينة الحال والاستقبال ليس حقيقة فى واحد من الحال والاستقبال و مجازا فى الاخر بل هو مشترك بينهما على
المذهب الصحيح لاحتياجه فى الدلالة على كل واحد منهما الى قرينة واذا كان كذلك فلا يدل على زمان معين واذا
لم يدل على زمان معين يندخل فى الحد كما ان الغبوق والصبوح انما دخل فى الحد لكونه لا يدل على زمان معين واذا دخل
نحو يقوم فى الحد دخل ما ليس من المحدود فيه فيبطل كونه حدا لانه لا يكون مانعا والجواب ان نحو يقوم ليس
مشتركا بينهما بل هو حقيقة فى احدهما مجاز فى الاخر لان اللفظ اذا دار بين المشترك والمجاز والمجاز راجح
كما تقرر فى اصول الفقه وبعد تسليم كونه مشتركا نقول انه مقترن بزمان معين عند الوضع لان المشترك هو
اللفظ الذى وضع لكل واحد من مدلولاته فيكون دالا على زمان معين باعتبار الوضع واللبس يعنى عدم دلالته
على زمان معين انما حصل عند السامع لكون نحو يقوم يطلق على الحال تارة وعلى الاستقبال اخرى لا لكونه غير موضوع
لمعين بخلاف الغبوق والصبوح فانه لم يوضع دالا على زمان لا يظهر فيه زمان معين ولا باشتراك فى ازمنة فلا يكون
الغبوق فى الدلالة على احد الازمنة كدلالة يقوم ويقعد لما ثبت من انه يدل على احد الازمنة انما يظهر راو
الاشتراك بخلاف الغبوق فانه لا يدل على زمان معين اصلا فوجب خروج باب المضارع عن حد الاسم ودخول
باب الغبوق واراد بباب الغبوق كل ما اقترن بزمان لكن لم يقترن بزمان معين من الثلثة كالقيلولة و
البيوتة واشباههما فان قيل ان الغبوق يحتمل الازمنة كاحتمال يقوم ويقعد فيكون دلالته كدلالة يقوم
ويقعد قلت اجاب عنه المصنف فى شرح المفصل بان احتمال الغبوق للازمنة احتمال وجودى يعنى يحتمل ان يكون
زمانه الزمان الماضى مثلا لكن لا من حيث الوضع بل من حيث الوجود الخارجى لانه يوجد الشرب المسائى فى
الزمان الماضى مثلا وغرضنا الدلالة اللغوية لا الاحتمال الوجودية واعلم ان اللفظ والمعنى اما ان يتحدا
او يتكثرا او يتحد اللفظ ويتكثر المعنى او بالعكس فكل واحد من الثلثة المتحد المعنى يقال له النص والباقى
ان تساوى دلالته عليها يقال له المجمل والمشترك والا فالراجح الظاهر والمرجوح المأول واشكل من هذا
الاعتراض اسم الفاعل فى مثل قولنا زيد ضارب عمروا يعنى اسم الفاعل عند العمل فانه يفهم منه الدلالة على احد
الازمنة الثلثة عند العمل وان كانت دلالته مشتركة وقيل وانما اكد بقوله وان كانت دلالته مشتركة فهو معين
من هذا السؤال لان اسم الفاعل عند العمل وارد قطعا سواء كانت دلالته مشتركة اولا اما على الثانى فظاهر
واما على الاول فلان وروده باعتبار الخروج واذا كان مشتركا فاللبس يكون عند السامع لا باعتبار الوضع فيخرج
عن الحد قطعا بخلاف الفعل المضارع فان وروده باعتبار الدخول واذا تعين زمانه اما ظاهرا او باعتبار
الوضع مشتركا فلا يدخل قطعا والجواب عنه ان ضاربا موضوع لمعنى من غير زمان فى اصل وضعه وذلك المعنى ذات
متصفة بالضرب كما ذكره المصنف فى اصول الفقه ولا يخفى عليك خلو هذا المعنى من الزمان وانما عرضت له الدلالة
على الزمان فى بعض مواقعه وهو موقع العمل بدليل انه لو قطع عن العمل وقيل زيد ضارب لما دل على الزمان ولو كان

مدلول

مدلول تلك الاسماء ومدلول كل من تلك الاسماء جزء من المعرف ولم يعرف لفظ الاسم بلفظ تلك الاسماء فلا دور
فان قيل فعلى هذا يتوقف المحدود على مدلول تلك الاسماء ومدلول تلك الاسماء متوقف على تلك الاسماء التى هى عليه
وتلك الاسماء معرفتها متوقفة على المحدود فيلزم الدور اجيب بان تلك الاسماء لها اعتباران اعتبار كونها
موضوعة لمدلولاتها المخصوصة اللغوية والاعتبار الذى به تسميتها المخصوصة الاصطلاحية ودلالة تلك
الاسماء على جزء الحد باعتبار الاول لا باعتبار الثانى فيندفع الدور وبيانه دلالة الرجل فى قولنا جاء الرجل
باعتبار معناه الموضوع له لغة وتسميته اسما ليست بهذا الاعتبار بل باعتبار انه لفظ دال على معنى فى نفسه غير مقترن
بزمان معين والرجل بهذا الاعتبار لا يدل على الموضوع له لغة اصلا لانه بهذا الاعتبار اعم من ان يكون معناه
ذكرا من بنى آدم فيما نحن فيه نفسه انما ذكر فى التعريف ليدل على معناه المخصوص اللغوى وباعتبار انه
كلمة يدل على معنى فى نفسه غير مقترن بزمان معين فرد من افراد الاسم فاختلف جهتا التوقف فلا دور
فان قيل جعل الفعل الذى هو دل جزءا من حد الاسم وما هو جزء الحد الذى هو جزء الشىء فالفعل يصير جزء الاسم
وهو محال اجيب بان جزء الحد انما هو مدلول دل ومدلول دل ليس فعلا بل والكلمة فان قيل مدلول دل الذى
انه مقترن وهو من حيث انه مقترن يضاده مدلول المحدود فلا يكون جزءا من حده اجيب بان مطلق الاقتران
بزمان معين لا تضاد الاسم بل لها يضاده انما هو الاقتران الذى يكون بالصيغة ومدلول لفظ دل الذى
هو جزء الحد لا صيغة له اصلا فضلا عن ان يقترن بالصيغة فان قيل لم يقل دالة بموضع دل حتى لا يرد هذا
السؤال اجيب انما قال دل ولم يقل دالة للايجاز وللاحتراز عن لفظ سيوضع اسما فانه لا يسمى اسما قبل
وضعه قوله ومن خواصه قال المصنف فى شرح المنظومة وسمى بالخصيصة الامر الذى اذا وجد
دل واذا فقد لا يدل على الانتفاء فيطرد باعتبار المعرف ولا ينعكس ولذلك لو جعل حدا كان احص
من المحدود وقال فى شرح المفصل الفرق بين الحد والخاصة ان الحد لا بد وان يكون فى جميع آحاد المحدود و
الخاصة هى التى تكون فى بعض آحاده خاصة واما قوله فى الكافية ومن خواصه ففيه اشعار بانه لم يستوعب
جميع الخواص كتاء التانيث المتحركة وياء النسب وكونه فاعلا ومفعولا وموصوفا ومثنى ومجموعا ومنادى
ومنونا ومصغرا وانما اختص الاسم بلام التعريف لان الغرض الاصلى من وضع لام التعريف ان يجعل المحكوم عليه
معينا عند المخاطب ليصح الحكم عليه فان الاخبار عما لم يتعين اصلا لا يفيد والفعل لا يقع محكوما عليه لان
المخبر عنه هو المتصف بصفة يقوم به فلو اخبر عن الفعل يلزم قيام الصفة بالصفة اعنى قيام العرض بالعرض وهو
ممتنع عند المتكلمين واذا لم يقع الفعل محكوما عليه لم يحتج الى تعريف او نقول انما اختص الاسم بلام التعريف لان الافعال
لا تقع الا محكوما بها والاحكام اى كل ما هو محكوم به لا يصح ان يكون الا نكرات فى المعنى لان الحكم المعلوم لا يفيد
فالفعل يجب ان يكون نكرة فى المعنى واذا كان كذلك فلا يقبل التعريف اصلا وانما قال فى المعنى لان المحكوم به
قد يقع معرفة لفظا لكنه يكون نكرة من حيث المعنى مثل زيد المنطلق فان زيد محكوم عليه بالانطلاق وصح فى الجانب

٦٠

المبتدأ والخبر زيادة وضوح لهذا وانما اختص بالجر لان الجر وضع علما للمضاف اليه والافعال لا يقع
مضافا اليها فلا يصح دخول الجر فيها وانما لم يقع الافعال مضافا اليها لوجهين الاول ان المضاف اليه
في المعنى محكوم عليه لانه منسوب به اليه اولان غلام زيد في المعنى زيد له غلام او مالك غلام الوجه الثاني ان
الغرض الاهم من وضع المضاف اليه تعريف المضاف ووضع الافعال على التنكير كما مر فلم يقبل الاضافة اليها
اي فلم يقبل الافعال ان يضاف اليها وانما اختص الاسم بالتنوين قال المصنف في الشرح ونعني به تنوين
التمكن والتنكير ولم نذكر تنوين العوض والمقابلة وان اتفق اختصاصهما بالاسم لانه يذكر خواص يقتضي
ذاتها الاسم وذاتهما لا تقتضي الاسم لان تنوين العوض يمكن ان يقع في الافعال المعتلة اللام التي اسقط
لامها الجازم عوضا عن اللام المحذوفة وتنوين المقابلة يمكن ان يقع في فعل المضارع المذكر المخاطب الواحد
في مقابلة النون في الواحدة المخاطبة لكن اتفق عدم دخولهما في الفعل واما تنوين التمكن والتنكير فيقتضي
ذاتهما الاسم اما تنوين التمكن فلان معناه كون الداخل عليه لم يشبه الفعل من الوجهين المعتبرين في منع
الصرف ولا يخفى ان هذا لا يكون الا في الاسم واما تنوين التنكير فلانه يدل على ان مدخوله غير معين والفعل
وضع على التنكير فلا يحتاج الى تنوين التنكير واما تنوين الترنم وهو التنوين الذي يلحق آخر الابيات
والانصاف المصرعة لتحسين الانشاد لتشبيه الغنة به نحو قوله يا ابتا علك اوعساكا وكذلك قفا نبك من
ذكرى حبيب ومنزل فلا اختصاص له بالاسم بل يعم القبيلين لقوله اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي
ان اصبت لقد اصابن. وانما اختص الاسم بالاسناد اليه قال المصنف في شرح المفصل يريد بالاسناد اليه ههنا
الاخبار عنه بان يقع مبتدأ او ما هو في معناه لان اصل وضعه لان يخبر به وعنه وانما اختص الاسم بالاضافة
واراد به كونه مضافا اذ لو اراد المضاف اليه لقال والاضافة اليه كما قال والاسناد اليه لان الغرض
الاهم من وضع الاضافة تعريف المضاف والاسم يقبل التعريف والافعال لا تقبل التعريف فلم يصح دخول
الاضافة في الافعال ويجوز ان يريد ان المضاف والمضاف اليه كليهما من خواص الاسم اما المضاف فلما قررنا
واما المضاف اليه فلان الغرض الاهم من وضع الاضافة تعريف المضاف والاسم يقبل التعريف فيتعرف
النكرة بالاضافة الى الاسم اذا كان معرفة واما الفعل فلا يقبل التعريف فلا يكون معرفة اصلا فلا يتعرف
شيء بالاضافة اليه قال المصنف في شرح المفصل والاضافة كذلك اي من خواص الاسم الا انه لم يرد في
جاراته بها الاضافة مطلقا فان اسماء الزمان يضاف الى الفعل وانما اراد المضاف او اراد الجميع
لانه انما يضاف الى الفعل بتاويل المصدر فهذا الذي ذكره المصنف في شرح المفصل يدل على جواز حمل
الاضافة على المضاف فقط وعلى المضاف والمضاف اليه المعرب المركب الذي لم يشبه مبني
الاصل قال المصنف في امالي الكافية توهم بعض الاصحاب ان المركب لا يطلق الا على الجمل بكمالها وليس
بمستقيم لان القائل اذا قال زيد قائم صح ان يقول ركبت زيدا مع قائم فزيدا مفعول ركبت وكل مفعول

موضوعا للزمان لم ينفك عنه كما ان الفعل لما وضع للزمان لا ينفك عن الزمان ما لم ينقل الى الانشاء واذا ثبت
ان وضع ضارب في الاصل لمعنى من غير زمان يكون داخلا في حد الاسم ولا اعتبار لما عرض فيه على غير القياس
اي العارض الخارجي وانما قال لما عرض فيه على غير القياس لان العارض القياسي كالاعراب وغيره
معتبر قطعا ولا يلغى البتة والدليل على ان العارض الذي على خلاف القياس لا يعتبر ان قولك ان قام تحكم
عليه بانه ماض لما كان ذلك في الاصل وان عرض له الاستقبال في هذا المحل بعروض حرف الشرط وهو عارض
خارجي ولذلك لم يضرب على العكس واشكل من ذلك عسى ونعم وفعلا التعجب وحبذا فانها خالية عن الزمان
فيكون داخلة في حد الاسم مع كونها افعالا بالاتفاق فدخل في الحد ما ليس من المحدود واعلم ان اسم الاشارة
في قوله واشكل من ذلك يجوز ان يكون اشارة الى الفعل المضارع وفي ايراد المصنف في اعتراض اسم الفاعل
اسم الاشارة للقريب وهنا البعيد نوع دلالة على هذا ويجوز ان يكون اشارة الى اسم الفاعل اذ يصح استعمال
ما للبعيد موضع ما للقريب لمعان تقتضي ذلك كما تقرر في علم المعاني وقد يمكن اعتبار شيء منها فيما نحن فيه على
ما لا يخفى ولكل وجه كما سيتحقق في بيان وجه الاشكلية والجواب عنه ان هذه الافعال كانت في اصل وضعها
مقترنة بزمان معين وتجردت عن الزمان لما اخرجت الى معنى الانشاء الذي لا يدل على الزمان ومثاله بعت
فانه في الاصل مقترن بالزمان المعين الذي هو الزمان الماضي فاذا استعمل على قصد الانشاء اعني احداث
الحكم الشرعي تجرد عن معنى الزمان لعروض الانشاء فيه اي في بعت ومع تجرده عن الزمان فلا يخرج عن كونه
فعلا وانما شبهه عسى ونعم وفعلا التعجب بعت مع انه ايضا لم يفترق لان فعليته ظاهرة اذ يفهم الزمان المعين
من مطلقه بخلاف هذه الافعال واذا ثبت ذلك اي التجرد لعروض الانشاء مع عدم الخروج عن الفعلية في غير
باب عسى ونعم وفعلي التعجب ثبت مثله فيه ولذلك اي ولاجل ان التجرد العارض لا يخرج عن الفعلية
حكم النحويون بما امكن فيه النقل من هذه الافعال بالنقل لئلا يكون مجازا من غير حقيقة فحكموا بان نعم منقول
عن نعم وبئس عن بئس وحبذا من قولك حب الشيء وحيث اذا صار محبوبا كل ذلك اي كل ما ذكرناه من حكم
النحويين بالنقل ليتحقق فيه عروض التجرد فيدخل في حد الفعل ويخرج عن حد الاسم ولم يمكن لهم ذلك في عسى
لانه لم يستعمل مقترنا بزمان لانه لم يستعمل في حقيقته والتزموا ذلك لان المجاز لا يستلزم الحقيقة ولكن لما وجد
خواص الفعل من اتصال الضمائر وتاء التانيث الساكنة حكم بان اصل وضعها الزمان المعين اذ لا يخلو مجاز عن الوضع
ويمكن ان يعتبر قوله ولم يمكن ذلك في عسى معنى ما ذكره المصنف في شرح المفصل وهو انه لما قامت الدلالة على فعلية
عسى بالخواص كان تقدير الزمان في اصلها وقطعها لعروض الانشاء احق من تركه لثبوت مثل هذا التقدير
في غير عسى من الفاظ العقود وفعل التعجب وترك هذا التقدير مستلزم لحصول خواص الفعل في غيره وهذا اغير ثابت
بل ممتنع لحصول هذا الجواب ان هذه الافعال غير داخلة في حد الاسم وان تجردت عن الزمان لان تجردها عن
الزمان عارض كما ذكرنا في ضارب على العكس من انه داخل في الحد وان اقترن بالزمان وقوله في الشرح لان

عروض تجرد الزمان لعروض حصول الزمان دليل التشبيه وتوجيهه انا اشترطنا ان عروض الاقتران في
غارب غير ضار عروض التجرد في هذه الافعال لا يكون ضارا لان عروض التجرد كعروض الاقتران باعتبار
اصل العروض فان قيل ما المانع ان يكون نعم وبئس الانشائيتان وما اشبههما من الانشاءات دالة
على الزمان الحال ولا بعد في ذلك فان قرينة الحال التي هي الانشاء متحققة ههنا بيان ذلك ان الانشاء
لغة الابتداء ثم عبر به عن ايقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود كايقاع التطليق بطلقت فان طلقت فيه
اللفظ جامع المعنى و قرينة الانشاء قلت اجاب المصنف عنه في اماليه التي على المسائل المتفرقة بما
معناه ان المراد الدلالة الوضعية اي بالصيغة والانشاء لم يدل على الزمان وضعا والا لكان هل زيد قائم
دالا على الزمان وضعا ولا يدل فلا يدل واما كان الاعتراض الثاني اشكل من الاول لان ورود الفعل
المضارع لانه لا يدل على زمان معين وعدم دلالته على الزمان المعين بواسطة الالتباس عند السامع لا عند
المتكلم والواضع واما اسم الفاعل فانه يدل على الزمان المعين مطلقا اي عند المتكلم والواضع والسامع واما
الاعتراض الثالث فيقول فيه انه ان كان قوله ذلك اشارة الى الفعل المضارع فوجه اشكاليته ما ذكرناه
في اسم الفاعل وان كان قوله ذلك اشارة الى اسم الفاعل فوجه الاشكالية ان يقال ورود اسم الفاعل باعتبار
الاقتران واقترانه ليس دائما بل في بعض مواقعه واما ورود عسى ونعم وفعل التعجب وحبذا فباعتبار
التجرد وتجرده دائمي وقد اورد على حد الاسم قولهم المستقبل والماضي ونحوه فانها يدل على الحدث و
الزمان اجاب عنه المصنف في شرح المفصل بما معناه ما ذكره في اماليه التي على المسائل المتفرقة وهو
ان الماضي والمستقبل دل على نفس الزمان والزمان غير مقترن بزمان فان قيل فاذا اريد بالماضي الفعل الذي
انقضى وبالمستقبل الفعل الذي لم يات لم ينهض هذا الجواب فالجواب ان المراد به ههنا اذا اطلق على ما ذكر للماضي
زمانه والمستقبل زمانه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فهو اسم له وعلى تقدير تسليم انه لم يدل الماضي
ذات نسب اليها عدم بعد وجود ومدلول المستقبل انه معدوم نسب اليه انتظار وجود فلا دلالة فيهما على الزمان
وان كان لا يحصل الا في زمان مخصوص الا انه من لوازمه لا من مدلوله كالضرب ونحوه لا يكون الا في زمان الا انه
من لوازمه لا من مدلوله هذا ما ذكره في الامالي وقوله اراد ما ذكره من مدلول الماضي والمستقبل ان مدلول
الماضي حدث له العدم بعد الوجود ومدلول المستقبل حدث معدوم له انتظار الوجود ولا يخفى ان هذا لا
يختص بزمان معين نعم لزم عند تحققه ان لا يتحقق الا في زمان معين فيكون الزمان المعين من لوازمه
وهذا كالمصادر فانها لا تدل على الزمان المعين اصلا نعم عند وجودها لا يكون موجودة الا في زمان معين
فالزمان المعين من لوازم وجودها لا من مفهومها فان قيل عرف الاسم باسمائه مخصوصة وهي مادة معنى
ونفسه ومعرفة الخاص متوقفة على معرفة العام فيكون معرفة تعريف الاسم متوقفة على معرفة الاسم
وهذا دور اجيب بانه عرف مدلول لفظ الاسم اعني ما صدق عليه الاسم من افراده وهو رجل وزيد وضارب

لفعل

لفعل بمعنى اطلاق صيغة مفعول عليه فيجب صحة اطلاق مركب عليه فيصح ان يطلق على زيد مركب كما صح
اطلاق مضروب على زيد اذا قيل ضربت زيدا فقد ثبت صحة اطلاق لفظ المركب على كل مفرد من اجزاء الجملة
واراد بمبني الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب اصلا من حيث انه لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه وهو
الحرف والفعل الماضي ومثال الامر والجملة من حيث هي جملة اي جملة لم تقع موقع المفرد ولو اقتصر في حد المعرب
على قوله المركب لدخل فيه هؤلاء في قام هؤلاء فانه مركب وليس بمعرب فلا بد من الاحتراز عنه وعن امثاله فقال
الذي لم يشبه مبني الاصل ليخرج امثال هذه المبنيات ولو اقتصر على قوله الذي لم يشبه مبني الاصل لدخل فيه
غراب وواحد اثنان واسماء الاصوات وغيرها من الاسماء التي لم تركب مع غيرها تركيبا يوجب الاعراب فانها
كلها لم يشبه مبني الاصل وهي مبنية بالاتفاق لان المبني قد يكون لانتفاء سبب الاعراب وهو التركيب
وقد يكون لوجود مانع فتعرض في حد المعرب لوجود سبب الاعراب بقوله المركب ولانتفاء المانع بقوله
الذي لم يشبه مبني الاصل وانما تعرض لهما لان تحقق المعرب لا يكون الا بهما فان الشيء ينتفي بانتفاء المقتضي كما ينتفي
بتحقق المانع وان وجد المقتضي واعلم انه لا بد لتمام هذا الموضع من معرفة امرين الاول انه صدق قولنا الاسماء
التي لم تركب مع غيرها تركيبا توجب الاعراب اما بانتفاء التركيب او بعدم ايجابه الاعراب وان وجد التركيب
فان غاق في قولنا غاق صوت الغراب وان كان مركبا مبني لان التركيب انما توجب الاعراب اذا اسند الى
المعنى وههنا اسند الى اللفظ وانما منع الاسناد الى اللفظ كونه معربا لانه يشبه مبني الاصل حينئذ لان من
شان مبني الاصل ان يقع مسندا او حكما باعتبار اللفظ كقولنا ضرب فعل ماض ومن حرف جر الثاني ان التركيب
انما كان سببا للاعراب لان كل نوع من التركيب مقتض لنوع من الاعراب واذا كان الشيء بحيث يكون كل نوع منه
مقتضيا لنوع من الحكم يكون مطلقه مقتضيا لمطلق ذلك الحكم فان قيل قام في قولنا قام زيد مركب على ما ذكرتم
فينبغي ان يكون معربا لدخوله في الحد قلت اجاب المصنف عنه في امالي الكافية بان المراد بالمركب الاسم
المركب اذ هذا الحد انما جيء به لنوع من الاسماء وهو المعرب واذا حد نوع من جنس بعد ذكره فانما يراد ذلك
الجنس فقوله المركب انما اريد الاسم المركب ولكنه حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه فان قيل التعريف
غير مانع لان ابا في قولنا اضرب اباهم خرج معرب باتفاق مع ان التعريف لا يصدق عليه لانه يشبه مبني الاصل
قلت اجاب المصنف عنه في امالي الكافية بما معناه انه قارنه لزوم الاضافة التي من خواص الاسماء فغلب
جهة الشبه ومنع اثره فالشبه يكون كالمبني وهذا الحد الذي ذكره المصنف اولى من حد من حد المعرب
بانه الذي يختلف آخره لاختلاف العوامل فان المعرب وان كان يختلف آخره باختلاف العوامل الا انه حد
الشيء بما هو اخفى من المحدود اي بما يتوقف على معرفة المعرب فان الاخفى من الشيء قد يكون باعتبار توقفه
عليه كما هو مقرر في موضعه وهو موافق لما ذهب اليه المصنف في اوائل المبحث من شرح الكافية وكذا لما ذهب
اليه في شرح المفصل وبيان توقفه على معرفة المعرب ان الغرض من تعريف المعرب ليعرف كونه مما يختلف آخره

مختلف آخره فاختلاف الآخر بعرض العرض من معرفة المعرب والعرض من الشي متوقف على الشي فاختلاف
الآخر متوقف على معرفة المعرب فاذا حد المعرب به توقف معرفة المعرب عليه فيلزم الدور وهذا كحد الفاعل
بانه المرفوع بالفعل فان الغرض من حد الفاعل ان يعرف ليرفع فيكون الرفع عرضا من معرفة الفاعل فلو
حد الفاعل به يلزم الدور واعلم ان هذا الدور انما يلزم اذا قصد الى تعريف حقيقته ليتميز عند المبتدي للكلام
ليعطيه بعد تعقله الاختلاف لانه انما يعطيه الاختلاف بعد معرفة كونه معربا فاذا جعل الاختلاف حدا له
فقد توقف كل واحد منهما على الآخر لانه لا يتعقله حتى يكون مختلفا آخره ولا يكون مختلفا آخره حتى يتعقله فاما
اذا عرف به ما هو موجود فيما يتكلم به متكلم فلا يلزم دور هكذا ذكره المصنف في شرح المفصل في تعريف جار الله
المفعول معه بانه المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع   ويختلف آخره باختلاف العوامل هذا حكم المعرب
بعد تمام الحد فلا يتوهم وروده ما اورد على النحويين الذين يحدون المعرب بانه الذي يختلف آخره لاختلاف
العوامل وقوله لفظا او تقديرا تقسيم للاختلاف فمثال الاول جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد ومثال
الثاني هذه عصا ورايت عصا ومررت بعصا وسياتي بيان مواضع التقدير ويعلم منه ان ما سواه لفظي فلا حاجة
الى بيان مواضع اللفظي هيهنا   الاعراب ما اختلف آخره به العنبر في به يعود على ما وفي آخره يعود
على المعرب اى الاعراب الشي الذي يختلف آخر المعرب به وما اختلف آخر المعرب به انما هو الحركات والحروف
فالاعراب انما يكون الحركات والحروف وهذا الذي ذكره المصنف اولى من حد الاعراب باختلاف الآخر
لانه ان عنى باختلاف الآخر ما اختلف آخره به فعبارة المصنف اسد لدلالة عبارة المصنف عليه بالمطابقة
وايهام تلك العبارة لان دلالة الاختلاف على ما اختلف بالالتزام ولحد يذكر بالفاظ مطابقة وان عنى غيره
فهو امر لا يتحقق اذ نحن نقطع ان المتكلم اذا قال جاء زيد ورايت زيدا ومررت بزيد انه ليس في آخر زيد الا ضم
وفتح وكسر لا امر آخر يسمى اختلافا والضم والفتح والكسر انما هو ما اختلف به ولو سلم ان ثم اى في آخر زيد امرا
زائدا فلا بد ان يكون ناشيا عن متعدد من الضم والفتح والكسر لان الامر الزائد على تقدير تسليم ثبوته انما هو
الاختلاف والاختلاف لا يحصل الا من متعدد واذا نشا عن متعدد بطل تقسيم الاعراب الى ثلثة معنى يلزم
ان لا يمكن تقسيم الاعراب اصلا لان مورد التقسيم يجب ان يعقل عن كل واحد من الاقسام بانفراده وهاهنا
لا يعقل عن كل واحد من الاقسام بانفراده وايضا لو كان الاعراب هو الاختلاف يكون كل اسم في اول
تركيبه مبنيا اذ لا اختلاف في حالة واحدة قال ان المالك لا يقال يطلق عليه اى على الاسم في اول تركيبه
الاختلاف لان حركته منتقل اليها من السكون الذي كان قبل التركيب لانا نقول يرد فيه المبني على الحركة لانه
منتقل اليها من اصالة السكون ولا يدفع هذا القدح قولهم لاختلاف العوامل لانه يزيد الفساد اذ يستلزم كون
الحالة المنتقل عنها حاصلة بعامل فان قيل يطلق عليه اى على الاسم في اول تركيبه الاختلاف لانه قابل للاختلاف
قلت اجاب المصنف عنه في امالي الكافية من وجهين الاول اذا قلت زيد بكر خالد معددا فليكن من الاسماء

معربات

معربات لانها قابلة الثاني ان الآدمي قابل لان يكون عالما ولا يلزم من وجود القابل وجود المقبول
والذي يدل على ان الاعراب عند المحققين ما اختلف آخره به وان وقع في بعض عبارات المتاخرين ما يشعر
بخلافه انهم متفقون على ان انواعه رفع ونصب وجر وان الضمة في قام زيد رفع والفتحة في ضربت زيدا نصب
والكسرة في مررت بزيد جر ومن ضرورة النوع ان يوجد فيه حقيقة الجنس وهذا عين ما قصدناه قال المصنف
في امالي الكافية ليس عندي اختلاف هو اعراب البتة وقولهم ان ثمة اختلافا هو الاعراب انما هو تساهل في
عبارة فان قيل لو كان الحركات والحروف اعرابا لم تضف اليه اذ لا يضاف الشي الى نفسه وقد صح ان يقال
ضمة الاعراب وواو الاعراب قلت اجاب المصنف عنه في شرح المفصل بان هذا من اضافة الاعم الى الاخص
لان الحركات والحروف يكون اعرابا وغيره فاضيفت الى الاعراب تخصيصا وبيانا بان المراد لا من
اضافة الشي الى نفسه وذلك جائز بالاتفاق قال الامام ركن الدين الحديثي لو كان الاعراب ما اختلف آخره
به من حركات وحروف لكان متواطيا او مشتركا وكلاهما منتف اما الاول فلانه يكون الاعراب شيئا
واحدا وهو المعقد والمشترك بينهما فلا يتصور فيه ان يختلف به آخر المعرب من حال الى حال وان كان الثاني
فلانه لا ينقسم حينئذ باعتبار مدلوله لكن انقسم لقوله وانواعه رفع ونصب وجر اقول والمصنف ان يختار
القسم الاول ويقول ان كونه متواطيا يقتضي ان يكون معنى واحدا يختلف في افراده لا ان يختلف به عند
تحققه في افراده امر آخر ولقائل ان يقول ان التعريف الذي ذكره المصنف للاعراب لا يصدق على اعراب
المعرب في اول تركيبه اذ لا يصدق على الضم مثلا في قولنا جاء زيد ما اختلف آخر المعرب به اذ لا اختلاف الا
عند التبدل   ليدل على المعاني المعتورة عليه هذا تنبيه على علة وضع الاعراب في الاسماء وانما قال
في الاسماء لان علة اعراب الفعل ليست هذا الذي ذكره فان الاعراب فيه ليس لمعان يعتورد عليه وانما
وضع الاعراب في الاسماء لان الاسماء يحصل لها معان مختلفة بالتركيب فان معنى الاسم اما افرادي واما
تركيبي كالفاعلية والمفعولية والاضافة فلو عين والصيغ اى لو وضع لكل معنى صيغة براسها ادى الى كثرة
الصيغ وان بقوها من غير تغيير اصلا ادى الى التباس معانيها الا ترى انك اذا قلت ما احسن زيد و
تحت نون احسن مع رفع زيد يفهم منه الفاعلية ومع نصب زيد يفهم منه المفعولية واذا ضممت نون احسن
مع خفض زيد يفهم منه الاضافة فلو لم يغير الآخر فيما نحن فيه من المثال لم يفهم واحد من هذه المعاني فبقي الصيغة
مفردة وعين والآخرها فلم يؤد الى كثرة الصيغ وامن اللبس لما حصل من التغيير على اواخرها قال في الشرح
وهو من معاني كلام العرب قال الامام الحديثي اى هو من خواص كلام العرب وسمعت حاذقا في هذا الكتاب
يقول معناه بقية الصيغ مفردة وتغيير الآخر من مقاصد كلامهم اى مما يقصده العرب في كلامهم فانه
ليس في غير هذا الباب مثل قائم وقائمة وقائمان وقائمون واذا ثبت في غير هذا الباب ثبت فيه
ايضا واما وضع الاعراب في الآخر فقد ذكر المصنف في اماليه التي على المسائل المتفرقة له وجهين الاول ان الآخر

ليس فيما بعد حركته وسكونه من بنية الكلمة بدليل انه محل التغيير والوقف والحذف بخلاف غيره فلو
وضع الاعراب في غيره لادى الى الاخلال بالبنية والى اللبس فلا يدرى حينئذ هل حركته لبناء الصيغة
او الاعراب والوجه الثاني ان الاعراب دليل معان زائدة على مفهوم المدلول فلا ينبغي ان يؤتى بها
الا بعد ثبوت ذكر المدلول وذلك يقتضي ان يكون آخر الكلمة لا بعد ذكر المدلول حتى يتم صيغته فلو جعل في
اوله او وسطه لكان دالا على شيء قبل ثبوته بما يتوقف عليه هذا هو الذي ذكره المصنف في الامالي
ويقرب من هذا الوجه الثاني ما ذكره في شرح الهادي وهو ان حروف الاسم دال على الذات والاعراب دال
على معنى زائد على الذات والذات مقدم في الوجود الخارجي على ذلك المعنى الزائد فقدم في الوجود اللفظي
الدال على الذات على الدال على المعنى الزائد   وانواعه رفع ونصب وجر الاعراب انما وضع ليدل
على المعاني التركيبية والمعاني التركيبية منحصرة في ثلثة هي الفاعلية والمفعولية والاضافة فوضع لكل واحد
من المعاني نوع من الاعراب فانواع الاعراب يكون ثلثة الرفع والنصب والجر فالرفع علم الفاعلية قال المصنف
في شرح المنظومة يعني علم الفاعل وما اشبهه والنصب علم المفعولية اي علم المفعول وما اشبهه والجر علم الاضافة ثم
ولم يقل الاضافية اذ لم يشبه شيء بالمضاف اليه فان قيل طالعا في قولنا يا طالعا جبلا مشابه للمضاف
وكذلك عشرين في قولنا لا عشرين درهما فيكون جبلا ودرهما مشابهين للمضاف اليه فانتقض ما ذكرتم
من انه لم يشبه شيء بالمضاف اليه اجيب بان المراد انه لم يخفض شيء بشبهه بالمضاف اليه ولقائل ان يقول
ان ابا في قولنا لا ابا لزيد مشابه للمضاف عند المصنف فيكون لزيد مشابها للمضاف اليه قطعا فخفضه
يكون للتشبيه بالمضاف ويمكن ان يجاب عنه بمنع المقدمة الثانية   العامل ما به يتقوم المعنى
المقتضي فسر العامل ههنا لانه يتضمنه قوله ويختلف آخره باختلاف العوامل وكان العامل غير بين
بنفسه فاحتاج الى تفسيره ولم يقدم تفسيره على تفسير الاعراب لئلا يلزم تعريف الاعراب بغير معلوم
لان الاعراب جزء من حد العامل لان تقدير الكلام ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب والمعنى المقتضي
للاعراب الفاعلية والمفعولية والاضافة وانما اقتضت الاعراب خفية التباسها لو لم تعرب الآخر كما مر ولا
يتقوم اي لا يحصل كل واحد منها الا بامر من فعل او نحوه ينضم اليه في التركيب اذ لا فاعلية ولا واحدا
من اخواتها قبل التركيب فذلك الامر المنضم اليه المستقل به والحاصل منه ذلك المعنى هو الذي يسمى عاملا مثاله
اذا قلت قام زيد فالمعنى المقتضي للرفع الفاعلية ومتى لم تحصل في زيد الا بقام المسند اليه لانك لو قطعت النظر
عنه لم يفهم الفاعلية اذ الفاعلية لا يتقوم بزيد من حيث هو هو فقام هو العامل وان وقع اختلاف في العامل
في بعض الصور كما في عامل المستثنى والمضاف اليه والتابع فذلك الاختلاف لا يكون اختلافا في هذه
القاعدة وانما هو اختلاف في بعض ما يتحقق به المعنى المقتضي   فالمفرد المنصرف لما كان كل
واحد من انواع الاعراب التي هي الرفع والنصب والجر باموره متعددة هي جزئيات كل نوع اه الرفع

لابد له

لابد له من الجزئيات احتيج الى تقسيم الاسماء ليعرف ما يستحقه كل واحد من الرفع والنصب والجر اي
ليعرف الجزئيات الخاصة بكل نوع وليس كل صنف من اصناف الاسم موقعا وموضعا لجميع جزئيات كل نوع
بل اختص كل جزئي بصنف من الاسم مثلا جزئيات الرفع التي هي الضمة والالف والواو لا تقع في جميع اصناف
الاسم بل انما تقع الضمة في بعض اصناف الاسم والالف في بعضها والواو في بعضها فقسمت الاسماء لا باعتبار
انها منصرفة او غير منصرفة ولا باعتبار انها معربة بالاصالة او بالتبعية ولا باعتبار انها مذكرة او مؤنثة
الى غير ذلك من تقسيمات الاسم بل باعتبار مواقع الامور المتعددة اي باعتبار كون الاسماء مواقع للامور
المتعددة في كل واحد من الرفع والنصب والجر والحاصل انه علم من هذا التقسيم امران احدهما جزئيات
كل نوع اعني كون الرفع بالضمة والالف والواو وكون النصب بالفتحة والكسرة والالف والياء وكون الجر
بالكسرة والفتحة والياء وثانيهما موضع كل جزئي اعني ان اي اسم هو موضع الضمة في الرفع واي اسم
هو موضع الالف في الرفع واي اسم هو موضع الواو في الرفع وكذلك في النصب والجر واعلم ان اصل ما اعرب
ان يعرب بالحركات لانها اخف من الحروف فوجب ان لا يعدل عنها الا لعوض واصل ما اعرب بالرفع ان يكون
بالضمة فيما اعرب بالحركات لان الرفع علم الفاعلية والفاعل قليل لان الفاعل واحد ليس الا والضم اثقل
الحركات فجعل الرفع بالضمة ليقابل الثقل وان يكون بالواو فيما اعرب بالحروف لان الواو اخت الضمة وما
اعرب بالنصب اصله ان يكون بالفتحة فيما اعرب بالحركات لان النصب علم المفعولية والمفعول كثير والفتح
اخف الحركات فجعل النصب بالفتحة لكثرة الخفة وفيما اعرب بالحروف ان يكون بالالف لان الالف اخت الفتحة
وبقي للجر الكسر فيكون اصل الجر الكسر فيما اعرب بالحركات والياء اخت الكسرة فيكون اصل الجر الياء فيما اعرب
بالحروف فليطلب علة لموضع عدل فيه عن الاصل الذي ذكرناه اذا تحقق هذا فنقول فالمفرد المنصرف
والجمع المكسر المنصرف بالضمة في الرفع والفتحة في النصب والكسرة في الجر فهذان جاريان على القياس المذكور
والمفرد يراد به ما ليس بجملة وقد يراد به ما ليس بمضاف ولا مشبه به وقد يراد به ما ليس بمثنى ولا مجموع
واراد بالمفرد ههنا هذا الاخير واحترز بالمنصرف عن غير المنصرف واحترز في الجمع بالمكسر عن المصحح وبالمنصرف
عن الجمع المكسر الغير المنصرف فان الاعراب في المواضع المخرجة بالقيود المذكورة ليس على الترتيب المذكور في المفرد
المنصرف والجمع المكسر المنصرف على ما سياتي بيانه   جمع المؤنث السالم يريد بجمع المؤنث السالم ما
الحق باخره الف وتاء للجمع ليخرج نحو ارطاة اذ الالف والتاء في آخرها ليستا للجمع واعراب جمع المؤنث السالم
بالضمة في الرفع والكسرة في النصب والجر فرفعه وجره جاريان على القياس ولم يجر على القياس في النصب بل
حمل النصب على الجر وعلته ان جمع المذكر السالم حمل فيه النصب على الجر كما سياتي تعليله فهذا اجدر ان
يحمل لئلا يكون للمؤنث الذي هو فرع مزية على اصله الذي هو المذكر وبيان الاجدرية انه لو لم يحمل نصب
الجمع المذكر السالم على جره لزم خلاف الامر الاستحساني ولو لم يحمل هنا لزم خلاف الامر العقلي وهو مزية

الفرع على الاصل فان قيل فالمزية حاصلة لان اعرابه بالحركة وهو الاصل اجيب بانه انما كان اصلا
للخفة واعراب الجمع المذكر السالم والمثنى على الوجه الذي نذكره بالحروف اخف من اعرابها بالحركات
فصار اعراب المثنى والجمع المذكر السالم بالحروف هو الاصل فلا مزية ايضا ولقائل ان يقول ينبغي ان يذكر
اولات بمعنى صاحبات كما ذكر اولو بعد جمع المذكر السالم فان اعرابها كاعراب هندات وليس الالف و
التاء في آخرها للجمع اذ لا مفرد لها من لفظها   غير المنصرف اعراب غير المنصرف بالضمة في الرفع وبالفتحة
في النصب والجر هو جار على القياس في الرفع والنصب وخولف به في الجر فحمل على النصب وعلته ان غير المنصرف
اشبه الفعل لما فيه من العلتين الفرعيتين على ما سيأتي بيان كونه مشابها للفعل بسبب العلتين فقطع
عن الكسر الذي لا مدخل له فيما شبه غير المنصرف به وقوله في الشرح عن لفظ الجر يريد بلفظ الجر الكسر لان الكسر
قد يكون ملفوظا في حال الجر نحو من الاضافة بادنى ملابسة اى الملفوظ في حالة الجر فان قيل حمل الجر على
النصب يقتضي وجود النصب قطعا اذ الحمل على المعدوم ممتنع لكن لا وجود للنصب في قولنا مررت باحمد
فكيف يحمل عليه وكذلك يقال في قولنا رايت مسلمات قلت يحل هذه الشبهة بيان معنى الحمل وقد ذكره المصنف
في امالي المفصل حيث قال معنى قولهم حمل الرفع على الجر والنصب على الجر واشباههم اي اتى بلفظ الاصل آخر غير
ما يقتضيه لفظ اصله وجعل له فالمحمول هو الذي عدل عن لفظ اصله وان كان في الحقيقة من حيث المعنى موجودا
والمحمول عليه هو اللفظ الذي وضع لغير اصله وان كان في المعنى غير موجود مثاله انك اذا قلت مررت باحمد فان
الجر محمول على النصب لان الجر ههنا ذكر منه لفظ غير ما يقتضيه لفظ اصله هو المحمول والمذكور لفظ الاصل آخر غير ما ذكر
وهو الجر وعلى هذا يفهم المواضع كلها فاذا قلت لولاك فالرفع محمول على الجر واذا قلت عساك فالرفع محمول على
النصب واذا قلت ما انا كانت وجدت اللفظ للجر وليس هذا اللفظ لفظ المجرور فعلمت انه المحمول ثم تنظر ما
الذي هو اصل اللفظ فتعلم انه للرفع فتحكم بانه محمول عليه وعلى هذا يجري المسائل كلها هذا ما ذكره في الامالي
اقول هذا الكلام مع كونه مشتملا على بيان الحمل يدل ايضا على ما ذكرناه في توجيه قوله في الشرح لفظ الجر قال
المصنف في اماليه التي على المسائل المتفرقة انما حمل النصب على الجر والجر على النصب ولم يحمل واحد منهما على الرفع
لامور احدها انهما اخف من الرفع فحمل احدهما على الآخر ولم يحمل على الاثقل لئلا يكثر الثقل الثاني انهما كالاسماء في
الاصل لما هو فضلة والرفع موضوع لما هو احد جزئي الجملة فحمل احدهما على الآخر لاشتراكهما في ذلك الثالث هو انهما
كالاسماء في الاصل لمتعلقات الفعل والرفع ليس لمتعلق الفعل في الاصل انما هو لمن قام به فحمل احدهما على الآخر
لاشتراكهما في ذلك   اخوك اعراب الاسماء بتمام الحروف اعني انه بالواو في الرفع والالف في النصب
والياء في الجر اذا كانت هذه الاسماء مضافة الى غير ياء المتكلم وكانت مفردة مكبرة وانما اعربت بالحروف حينئذ وعدل
فيها عن الحركات لانها لما كثرت اي حصل التعدد في معانيها اذ معنى كل واحد منها متوقف على الاضافة لانها
كلها امور نسبية وان اواخرها عند تحقق القيود المذكورة فيها حروف يقبل ان يكون اعرابا لمشابهتها الحركات

في الخفة

في الخفة والحكم بدليل لم تضرب ولم يغزو ولم يرم وفي كون الحركات بعضها مع انها كثيرة الاستعمال جعل اعرابها بالحروف
يعني ان الامور المذكورة اقتضت ان تعرب بالحروف اما اقتضاء الامر الاول فلان الزيادة في المعنى اقتضت
الزيادة في الاعراب والحروف زائدة على الحركات فجعل اعرابها بالحروف واما اقتضاء الامرين الاخيرين
فلان كثرة استعمالها اقتضت التخفيف فيها والحال ان اواخرها حروف تقبل ان تكون اعرابا فلو ادخل
الحركات ايضا فيها مع وجود تلك الحروف فيها يزداد اللفظ فيلزم الثقل فلما جعلت تلك الحروف اعرابا حصل
التخفيف قوله في الشرح جعل المضاف والمضاف اليه كشيء واحد هذا الكلام جواب عن سؤال يمكن ان يورد ههنا
تقرير السؤال ان يقال انتم تريدون اثبات التعدد في مفهوم الاسماء الستة ولا يلزم من كون الاسماء الستة
امورا اضافية التعدد في مفهومها غايته ان معناه واحد من المضافين فان مفهوم الاب امر واحد وهو واحد
من المضافين نعم ان تعقله متوقف على تعقل امر آخر فاجاب بقوله جعل المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد وتوجيهه
ان مفهوم الاسماء الستة متوقف على المضاف اليه فلما كان مفهومها متوقفا على المضاف اليه جعل المضاف والمضاف اليه
كالشيء الواحد واعتبر وقدر انه مفهوم للاسماء الستة فيحصل فيه التعدد على هذا وقوله في الشرح مع كثرتها
في الكلام قيد آخر لاقتضائها كون اعرابها بالحروف كما قررنا هذا تقرير ما في الشرح وانت علمت مما قررنا ان
الامور المذكورة مقتضية لكون اعرابها بالحروف وذهب المصنف في غير شرح الكافية الى ان اعراب الاسماء
بالحروف لمشابهتها المثنى والمجموع وجعل الامور المذكورة وجه المشابهة وهو ايضا مستقيم الا انه حاجة الى الحمل
ما في شرح الكافية على ما ذهب اليه في غيره ولنرجع الى القيود فقوله احترز بقوله مضافة عن كونها مقطوعة
فان اعرابها حينئذ يكون بتمام الحركات وبقوله الى غير ياء المتكلم عن كونها مضافة الى ياء المتكلم فان اعرابها
حينئذ يكون بتمام الحركات تقديرا وبقولنا مفردة احترزنا عن كونها مثنى او مجموعا فان حكمها حينئذ حكمهما وبقولنا
مكبرة عن كونها مصغرة وانما لم تعرب بالحروف عند انتفاء قيد من القيود لعدم تحقق مجموع الامور الثلثة حينئذ
على ما ينفهم للمتامل والعلة هي المجموع والمصنف لم يتعرض للقيدين الاخيرين اذ في قوله اخوك اشارة
اليهما وانما تعرض للقيدين الاولين لانه لو لم يذكرهما لتوهم اختصاص الحكم بمطلق الاضافة وليس
كذلك اذ عند اضافتها الى ياء المتكلم لا يتحقق فيها الحكم المذكور فان قيل فم كيد وكان اليد لم يتكلم معنى
اذ ليست امور نسبتها فكذلك فم اجيب بان مفهوم من الشفتين والهيئة الاجتماعية انما يتحقق اذا كان
على الوجه فلا يتصور بدونه اما اذا ابين فلا يقال له الفم بل شفتان بخلاف اليد فان قيل ان كان واو
ذو زائدة للاعراب يكون لنا اسم متمكن على حرف واحد وان كان اصلية يكون كلمة آخرها واو قبلها ضمة وهو
مرفوض اذ كل ما هو كذلك يجب فيه قلب الضمة كسرة والواو ياء كادل اجيب عنه باختيار القسم الاول والالزام
مندفع لان ما آخره واو قبلها ضمة انما يرفض اذا لم يكن الواو اعرابا وما هو اعراب غير مرفوض لانه لا يبقى
على ذلك الوجه   المثنى اعراب المثنى والمجموع المذكر السالم ببعض الحروف اعني انه بالالف في الرفع

وبالياء المفتوح ما قبلها في النصب والجر حذا في المثنى وفي المجموع بالواو في الرفع وبالياء المكسور
ما قبلها في النصب والجر فيهما مخالفة الاصل من وجهين احدهما العدول عن الحركات فيهما وثانيهما العدول
عن الترتيب المذكور في الاعراب بالحروف اما علة كون اعرابهما بالحروف فهي انهما لما تكثرا بالمعنى الذي
عرفت في الاسماء الستة واواخرهما حروف تقبل ان تكون اعرابا مع انهما كثيرا الاستعمال جعل اعرابهما
بالحروف يعني ان الامور المذكورة اقتضت ان يكون اعرابهما بالحروف بعين ما قدمناه في الاسماء الستة
واما علة العدول عن الترتيب المذكور فتحقق بعد هذا واهمل النحويون ذكر كلا وهو مفرد اللفظ مثنى المعنى
وهو وهم لانه لا يصح دخوله في المثنى اذ ليس بمثنى لان المثنى كل اسم كان موضوعا للمفرد لحق آخره الف
او ياء لتدل على ان معه مثله من جنسه وليس كلا كذلك لان قولك كلا ليس موضوعا لشيء وانما هو اسم موضوع
لمثنى بالاصالة وهو موافق للمثنى في المعنى ولذلك كان له حكم المثنى وانما يكون له حكم المثنى عند اضافته
الى المضمر ووجهه ان اتصال المضمر خصوصا المضمر المجرور بما قبله اشد من اتصال المظهر به فيصير المضمر جزءا كالالف
والنون في المثنى فيكون له حكم المثنى واما اذا اضيف الى المظهر فاعرابها يكون بالحركات تقديرا والدليل
عليه انه اسم مفرد لما عرفت آخره الف فوجب ان يعرب بالحركات تقديرا كعصا ورحا وكذلك اهمل النحويون
ذكر اثنين وهو وهم بعين ما عرفت في كلا وانما هو اسم اجري مجرى المثنى لان معناه معنى المثنى ووضعه وضعه
وانما لم يقتصر على قوله معناه معنى المثنى لانه لو اقتصر عليه لا ينتقض الدليل بكلا اذا اضيف الى المظهر وكذلك
اهمل النحويون ذكر اولو في هذا الموضع اي عند بيان اعراب الجمع المذكر السالم وهو وهم لانه لا يصح دخوله
في الجمع المذكر السالم لان حقيقة هذا الجمع ان يكون مفرد يلحق آخره ياء او واو ونون لتدل على ان معه اكثر منه وليس
اولو كذلك وانما هو اسم موضوع بالاصالة لجماعة بمعنى اصحاب وذوي وانما هو اسم حمل على الجمع لانه اشبهه
معنى وكذا لفظا لوجود الواو في آخره وانما لم يذكر المصنف وهي ذوو في قولك ذوو مال لانه داخل في جمع
المذكر السالم لانك تقول في المفرد ذو مال وفي الجمع ذوو مال واهملوا ايضا عشرين واخواتها من ثلثين واربعين
الى تسعين ونحو ذلك كتفريرا ولو قال قائل ان ثلثة موضوع لشيء يكون ثلثين جمعا له قلت اجاب المصنف عنه
في شرح الكافية بما بسط ما ذكره في شرح المفصل وهو ان هذه الالفاظ ليست جمعا لما اتصلت به الزيادة اما
في عشرين فواضح واما في غيره فليست الثلثون ثلثة مجموعة لما يلزم من صحة اطلاقها على تسعة وكذلك البواقي
ولوضوح الامر في عشرين لم يتعرض له اولا في جواب شرح الكافية فلنرجع الى العلة التي وعدنا ذكرها فنقول
علة ذلك اي علة مخالفة رفع المثنى ونصبه ونصب الجمع المذكر السالم انهما اي المثنى والجمع لو اجريا على القياس المذكور
في الاعراب لوجب ان يكون نصبهما بالالف لاقتضاء القياس المذكور ذلك ولو كان نصبهما بالالف لوجب ان
يقال في نصب المثنى ضاربان بنون مكسورة وفي نصب الجمع ضاربان بنون مفتوحة ولو قيل ذلك لادى الى اللبس
بين المثنى والجمع عند الاضافة مثلا لانك كنت تقول رايت ضاربا زيد بينهما جميعا فلما ادى الى اللبس

في الجر وعلى جمع المؤنث السالم في النصب بالاعراب اللفظي لوجود البدل فيهما وهو الفتحة في الاول
والكسرة في الثاني فلم يجب الجواب عنه اما اولا فبان ذلك من قبيل الحمل والحمل في باب الاعراب انما يكون
بين النصب والجر لا بينهما وبين الرفع لما مر في اعراب غير المنصرف واما ثانيا فبان الواو في حكم الموجود اما لان
المقدر الاصلي معتبر قطعا واما لان الزائل بالاعلال في حكم الباقي واذا كان في حكم الموجود يكون الرفع بالواو
التقديري لانا لا نعني بالاعراب التقديري الا الاعراب بما هو في حكم الموجود فلو كان خصوصية الياء اعرابا
لكان لكلمة واحدة اعرابان تقديري ولفظي ولم يعهد مثله بخلاف الكسرة في غير المنصرف والفتحة في جمع
المؤنث السالم فانهما ليستا في حكم الموجود فان قيل اصل عصا وقاضي عصو وقاضي ثم اعل على الوجوب
فان اريد بالمقدر ما لا يجوز ان ينطق به فاعراب قاض يكون متعذرا ايضا وان اريد ما لا يمكن النطق به
فلا يكون اعراب عصا متعذرا بل مستقلا اجيب بانه كان للواضع عناية بشان من يتكلم بكلماته وكان عالما
بالحالات التي تؤول اليها الكلمات في التركيب وبالحالات التي تقتضي الاعلال فيه بحسب كل تركيب فنزلها
على تلك الحالة واعلها قبل الوقوع في التركيب ليسهل على المتكلم تركيبه ولا يتوقف له مثلا علم ان عصوا اذا
وقع في التركيب يتحرك واوه فتنقلب الفا ففرضها متحركا وقلبها الفا وكذا علم ان قاضي اذا وقع في التركيب
يتحرك بالضم في حالة الرفع وبالكسر في حالة الجر ويلزم الثقل بحركته بالضم والكسر ثم حذفهما فالمتكلم وجد عصا
وآخره الف فتعذر اعرابه ووجد قاض ساكن الياء فامكنه ان يحركه بالحركات لكن علم استثقال الضمة والكسرة
عليها فلم يحركه بهما لا انه حركه بهما حالة التركيب ثم اعلهما حتى يرد الاشكال قال الامام ركن الدين الحديثي فرع
مسئلي على هذا يكون متعذرا وظاهر كلام المصنف انه مستثقل اولى فيه نظر اذ قبل الوضع واو صلى ياء انما
كان لاستثقالها على الياء والمتكلم امكنه ان تعدها لكن لم يعدها لعلة باستثقالها فيكون مستثقلا لا متعذرا
واللفظي فيما عداه يعني اذا اعلمت ما اعرب تقديرا على الوجهين المذكورين من عموم وهو ما اعرب
في احواله الثلث تقديرا كباب عصا وغلامي وخصوص وهو ما اعرب في بعض احواله تقديرا كباب قاض وملحي
فما سوى ذلك معرب لفظا غير المنصرف قال المصنف في شرح المفصل ظاهر كلام جار الله وكلام
النحويين ان هذه القسمة في كونه منصرفا وغير منصرف حاصرة لجميع المعرب وتنقسم مع كل واحد من القسمين
ينفي الحصر وذلك انهم فسروا المنصرف بانه الذي يدخله الحركات الثلث والتنوين لعدم شبه الفعل وفسروا
غير المنصرف بانه الذي يختزل عنه الجر والتنوين لشبه الفعل ويحرك بالفتح في موضع الجر فعلى هذا يبقى اسماء
كثيرة لا يدخل تحت واحد منهما منها جمع المذكر السالم فانه لا يدخله الحركات الثلث والتنوين فلا يكون منصرفا
ولا يختزل عنه الجر والتنوين ولا يحرك بالفتح فلا يكون غير منصرف فلم يدخل تحت واحد منهما وكذلك جميع
ما اعرب بالحروف فانه لا يدخل فيما ذكر فدل على انهم لم يريدوا الحصر وانما اراد وا ان الاسماء المعربة منها
ما هو منصرف ومنها ما هو غير منصرف ولم يتعرضوا لما عداها لما كان المقصود انما هو المنصرف وغير المنصرف

دفع الاعراب اي النصب بما جاء اللبس منه وهو الالف ولم يجعل نصب احدهما بالالف للتحكم ظاهرا مع ان
حمل نصبهما على جرهما يغني عنه ولان المثنى والجمع على حدة لما اتحدا في لزوم صحة بناء الواحد فيهما قوي المشابهة
بينهما فلما حذف الالف من نصب احدهما حذف من نصب الاخر كما انهم لما حذفوا الواو من يعد حذفوها من اخواته
وحمل النصب على اخيه الجر لما بينهما اي لثبوت المواخاة يعني المشاكلة بينهما في غير هذا الباب فانهما علامتان
لما هو فضلة في الكلام فيكون المراد بهذا الباب المثنى والمجموع وقد يوجه هكذا لثبوت الحاصل بينهما في غير
هذا الباب اي في باب غير المنصرف وجمع المونث السالم وفي هذا التوجيه نظر لان حمل النصب على الجر في
جمع المونث السالم انما ثبت بحمله هنا ولو اثبت حمله هنا بالحمل ثم لدار ولم يسقط الالف عن غير المنصرف
كما اسقطت عن النصب لكونها اخف الحروف والفتح الاخف بالكلية مع اعتياد الاثقل خلاف الحكمة بل
تقصد الى جعلها عوضا عما هي اي الالف اخف منها وهي الواو لان في تعويض الاخف عن الاثقل حصول
الخفة التي هي امر مطلوب فجعلت بدلا عن الرفع اي عن علامة الرفع التي هي الواو في المثنى لانه السابق على الجمع
فكان اولى من الجمع بها اي بالالف التي هي اخف فان قيل نقص جعلها بدلا عما هي اخف منها لا يعين منه
جعلها عوضا عن الرفع لانها اخف من الياء ايضا فلم لم يجعل عوضا من جر المثنى قلت اجاب المصنف عنه في شرح
الكافية بوجهين تقرير الوجه الاول انه قد ثبت حمل النصب على الجر في الياء التي هي كالكسرة وحمل النصب على الجر انما
يكون بعد ان كان الجر بالياء فنحن قد عوضنا عن علامة الجر لان علامة الياء تعين التعويض عن علامة الرفع و
هي الواو وتقرير الوجه الثاني ان الرفع اسبق الاعراب لانه علم لما رتبته التقديم على ما النصب او الجر علم وانواه
لان الكلام يتم بالمرفوع لا باخويه فكان اولى بهذا الاخف فثبت بذلك الدليل تعليل الترتيب المخصوص في
اعراب المثنى والجمع   التقدير فيما تعذر الاعراب تقديري ولفظي والتقديري متعدد وينقل فالمتعذر
في موضعين الاول الاسم المقصور وهو ما اخره الف مفردة كعصا والرحا وقياس الاسم المقصور ان يكون معربا
بالحركات لانه اسم مفرد منصرف ولكنه لما كان اخره الفا تعذر قبوله الحركات لان الالف لا تكون الا ساكنة فوجب
ان يعرب تقديرا في جميع وجوهه الثاني باب غلامي وهو كل اسم كان قبل ياء الاضافة معربا بالحركات فالقيد
الاول اخرج خمسة عشري والثاني نحو ضاربي وضاربي وانما اعرب باب غلامي تقديرا لانهم لما اوجبوا ان تكون
حركة ما قبل ياء المتكلم كسرة لتناسب الكسرة الياء تعذر اعرابه بالحركات لما في حالة الرفع والنصب من مضادة تفادي
الكسرة واما الجر فلمضادته مثله اذ الكسرتان لا تجتمعان على حرف واحد فان قيل لم لا يجوز ان يحكم بكسرة
الاعراب وزوال الكسرة التناسب قلت اجاب المصنف عنه في شرح المنظومة وفي اماليه التي على المسائل المتفرقة
بما معناه ان كسرة التناسب هي السابقة لمعنى لان التركيب فرع الافراد ولا تكون اعراب الا بعد التركيب فالاعراب فرع
الفرع وهي الكسرة ثابتة للكلمة في حال الافراد قبل التركيب الموجب للاعراب واذا كانت سابقة وقد ثبت اعتبارهم
اياها فلا ينبغي ان يحكم بزوالها بعد ذلك المعنى من غير موجب فان الاصل بقاء ما كان على ما كان وقد زعم بعضهم

ابدا او نحل المنصرف ما ليس فيه علتان من التسع وغير المنصرف ما فيه علتان وتابعيهما فيها ولا يبقى لكان
فيه ثلث الحركات وتنوين التمكن كان حصرا فيكون على هذا رجلان اسم امرأة غير منصرف ورجلان تثنية
رجل منصرفا اذا تقرر هذا فنقول ان المصنف لما اراد الحصر قال غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او
واحدة منها تقوم مقامهما ليعلم منه ان ما لم يكن فيه العلتان او الواحدة يكون منصرفا والتسع هي التسع
المذكورة في البيتين   وحكمه حكم غير المنصرف انه لا يدخله كسر ولا تنوين لشبهه بالفعل وشبهه
بالفعل لكونه فرعا من جهتين لان العلل كلها فرعية قال المصنف في اماليه التي على المسائل المتفرقة العدل
فرع لانه لا بد من اصل هو معدول عنه فالمعدول عنه هو الاصل تحقيقا او تقديرا على ما ذكروا واذا كان
ذلك هو الاصل فالمعدول فرع وانما كان الوصف فرعا لانه لا يعقل وصف الا بتقدم موصوف فوجود
الوصفية مرتب عليه فهو فرع لذلك والتانيث فرع التذكير لان التذكير هي الاصل من حيث كانت
الالفاظ القياسية تجري على المذكر بنفسها كاسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة فاذا
قصد الى التانيث زيدت العلامة لذلك فقائم في قولك قائم يدل على ذات قام بها ذلك المعنى كما
في قولك قائمة مجردا وزيادة التاء تدل على الذات مونثة فكان فرعا لذلك وانما كانت المعرفة فرعا على
النكرة من حيث ان وضع الالفاظ العامة للتعريف للنكرة فاذا قصد الى التعريف زيد عليها ما يجعلها
معرفة كقولك رجل والرجل او وضعت وضعا ثانيا للمعرفة كقولك جعفر للنهر ثم يجعل علما فكان فرعا
لذلك وانما كانت العجمة فرعا لان كلام العرب في اصل موضوعهم دون ادخال غيره فيه فاذا ادخلوا
شيئا من غير كلامهم فهو فرع على كلامهم في التحقيق فهو اظهر الفروع وانما كانت الالف والنون فرعا على
المزيد عليه اذ لا يعقل زيادة الا بمزيد عليه فكان فرعا لذلك ووزن الفعل فرع على وزن الاسم لانه
اذا تحقق ان الفعل فرع على الاسم من حيث الاشتقاق والاستقلال فوزن الفرع فرع على وزن
الاصل لان الاصل اذا تقدم فقد تقدم وزنه لانه صفته والفرع اذا تاخر تاخر وزنه فكان فرعا لذلك
هذا ما ذكره في الامالي ولم يذكر الجمع والتركيب لظهور فرعيتهما واذا ثبت انها فروع حصل في الاسم
اثنان منها صار بهما فرعا من جهتين فيشبه الفعل الذي هو فرع على الاسم من جهتين احدهما ان
الاسم مستغن عنه وهو غير مستغن لان الاسم وضع محكوما عليه ومحكوما به والفعل لم يوضع الا محكوما به
فاستغنى الاسم في استقلال الكلام به عن الفعل والفعل لم يستغن عنه في ذلك والثاني ان الفعل
مشتق من الاسم والمشتق فرع عن المشتق منه فلما اشبه الفعل قطع عما ليس في الفعل وهو التنوين والجر
اي لفظ الجر اعني الكسر كما تقدم تقريره في اعراب غير المنصرف قال المصنف في شرح المنظومة فلما
اشبه الفعل بما ذكر قطع عما قطع عنه الفعل وهو التنوين تنوين الصرف والجر تابع ذهابه لذهاب
التنوين بالعلتين عند الاكثر اقول لا يخفى عليك ان هذا الكلام انما يتم بامرين احدهما توجيه زوال

لفعلا

ان باب غلامى مبنى وهو وهم لان الاضافة الى المضمر لا توجب بناء بدليل غلامك وغلامه فلا وجه لجعله
مبنيا مع صحة كونه معربا واعترض ابن اياس على المصنف بان الاول موجب للبناء دون الثانى والمخصص
ان الياء فيها لغتان السكون والفتح فلو كان المضاف اليها معربا لا تعلت فى الرفع واوا لسكونها وانضمام
ما قبلها فصار اللفظ غلامو وضعف لفظها ولا تعلت فى النصب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولا يرد باب
يا غلاما لانه مخصوص بالنداء وهو باب بعيد اقول هذا الذى ذكره فى غلامى ليس موجب البناء لان موجب
بناء الاسم مناسبته لما لا يمكن له اصلا بوجه قريب او بعيد كما ذكره جار الله العلامه فى المفصل ولا يتحقق لها
فى غلامى فكيف يصير مبنيا نعم ان ما ذكره موجب لكون اعرابه تقديريا لان الاعراب اللفظى على ما قبل
الياء استلزم ممتنعا كما ذكره فنفى الاعراب اللفظى فيه لان ملزوم الممتنع يكون ممتنعا قطعا قال صاحب
الشكوك الاضافى ان القول ببنائه اظهر اقول القول بالبناء من غير دليل البناء يكون خطاء لا انه اظهر
والمستقل ايضا فى موضعين الاول باب قاض وهو ما آخره ياء قبلها كسرة واعرابه فى الرفع والجر تقديرى
لان الضمة والكسرة تثقلتان على الياء المكسور ما قبلها فحذفتا فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء
فان لم يكن فيه تنوين ثبت الياء فيه ساكنة فى حال الرفع والجر واعرابه باب قاض فى النصب لفظى تقول
رأيت قاضيا ورأيت القاضى لخفة الفتحة على الياء المكسور ما قبلها بخلاف الضمة والكسرة فلذلك اى لما ذكرنا
من خفة الفتحة على الياء بخلاف الضمة والكسرة انقسم امره فاعرب فى الرفع والجر تقديرا وفى النصب لفظا
الموضع الثانى من المستثقل نحو مسلمى وهو كل جمع مذكر سالم اضيف الى ياء المتكلم واعراب مسلمى فى الرفع تقديرى
وفى النصب والجر لفظى وانما كان كذلك لان اصله فى الرفع مسلموى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما
بالسكون فوجب قلب الواو ياء وادغامها فى ياء المتكلم فعلم من الذى ذكرنا انه عدل بالقلب عن الواو التى
كانت علامة الرفع لا لاجل سقوطها مع الياء كما عدل بالحذف عن رفع قاض بالضمة لاجل الاستثقال ولما
عدل بالقلب عن الواو وجب ان يحكم عليه فى حال الرفع بالاعراب تقديرا اذ القلب يخرج الحرف عن حقيقته
وفى حال النصب والجر ياء الاعراب فيه ثابتة على حالها تقول رأيت مسلمى ومررت بمسلمى واذا كانت ثابتة
وجب ان يحكم باعرابه لفظا فيهما لان لفظ الاعراب على حاله لم يتغير بالاضافة الا بالادغام والادغام
لا يخرج الحرف عن حقيقته وسكونه فلا يخرج الياء ايضا فيما نحن فيه عن حقيقته وسكونه الذى هو منع ياء
الاعراب فلذلك اى للعدول بالقلب عن الواو فى الرفع وثبوت الياء فى النصب والجر حكم عليه فى حال الرفع
بالاعراب التقديرى وفى حال النصب والجر بالاعراب اللفظى فان قيل هلا كان الياء المنقلب عن الواو
علامة للرفع كما كان علامة للجمع اجيب بان الواو علامة للجمع من حيث انه حرف علة وهو باق وعلامة للرفع من
حيث خصوصيته وهى لم تبق فان قيل خصوصية الواو وان لم تبق لكن بقى بدلها وهو خصوصية الياء
فلم لا يجوز ان يكون معربا بالاعراب اللفظى فى حال الرفع لوجود بدل خصوصية الواو كما انهم حملوا على غير المعرف

التنوين اولا والثانى توجيه زوال الكسر تبعا له اما الامر الاول فقد ذكره الامام المحقق ركن الدين فى
شرح الكافية وهو وانما منع من الاسم بالعلتين نحو بينه من بين جميع نواصبه لانهم لما ارادوا ان يميزوا الاسم
عن الفعل لفظا ادخلوا التنوين لا حرف علة لئلا يتغير اعرابه آخر الاسم لا آخر الفعل لانه دال على التمام والكمال
فهو بالاسم اولى ولان الفعل يشارك من حيث المعنى لدلالته على المصدر وانتصابه الفاعل فلو الحق به لصار الفعل
فلما نقص وثقل غير المنصرف بالعلتين منع منه التنوين الدال على الكمال ولئلا يزيد ثقله واما الامر الثانى
فقد ذكره اخوه الامام صدر الدين الحديثى فى حاشيته شرح الكافية وهو ان المحقق انهم حذفوا التنوين لانه
فى الاخر ثم حذفوا الجر لان من شانهم اذا حذفوا شيئا ان يحذفوا الذى قبله ان كان بقاؤه بجلب المحذوف
الا ترى ان من حذف الواو من عليكم حذف ضمة الميم ايضا لان بقاء الضم يجلب الواو المحذوفة فكذلك بقاء الجر
يجلب التنوين فحذفوا الجر لحذف التنوين اولا وكانه اخذ هذا المعنى ما ذكره المصنف فى شرح المفصل حيث
قال وتبعه الجر لانه يلازمه واذا انتفى من غير عوض انتفى معه ومراده من الملازمة بينهما ان كل موضع يدخله
الكسر يدخله التنوين او يعوضه وكل موضع يدخله التنوين يدخله الكسر وانما قال بغير عوض لان التنوين
لو انتفى مع الاساس بعوضه وهو لام التعريف او الاضافة فالتنوين يكون ملاحظا لان عوضه مثله فيبقى الكسر
الذى يلازمه واما لو انتفى عن غير عوض فلا يكون ملاحظا اصلا فيزال ملازمه وهو الكسر فان قيل
انه قال مقوما على المنصرف بالضمة والفتحة فهلا استغنى بذلك عن ذكر الكسر ههنا قلت اجاب المصنف عنه فى
امالى الكافية بانى انما ذكرت ذلك ههنا لاجل التنوين فعلت وحكم ما لا ينصرف ان لا يدخله كسر ولا تنوين لا عرف
ان هذا الحكم الخاص لا اوهام ولعل مراده من هذا الكلام ان حكم غير المنصرف لما كان متعددا وقد ذكروا احدهما فقدم
تمامه عند ذكر الاخر لان الحكم المتعدد للشئ ذكره مجموعا فى موضع واحد اقرب ضبطا واسهل حفظا قال
المصنف فى شرح المنظومة هذا اذا كان الكسر فى الاسم مخصوصا بالجر ولو كان منصرفا ويصح ان كان يحتمل الفتح ممن
ثم كان قائمات لو سمى به غير منصرف وهو على ما كان عليه قبل العلتين لان الكسر ليس مخصوصا بالجر لو لم يكن غير منصرف
ولانه لا يقبل الفتح نحو مسلمين العلتين وعربهما على حال واحدة لما ذكرت وكذلك الضاربان والضاربون
مسلمين العلتين فان قيل لم يمتنع منه الفاعلية والمفعولية مع انهما ايضا من خواص الاسم اجيب
بانه ولئلا يفوت الغرض من الوضع وهو افادة النسبة فان قيل كون الاسم عاملا فرع على الفعل ينبغى على
هذا انه اذا انضم الى الاسم العامل سبب آخر ان يمنع من الصرف قلت اجاب عنه المصنف فى شرح المفصل من وجهين
احدهما ان لا انتفاء الفرعية بل هما سواء فى اقتضاء العمل والعمل انما هو باقتضاء الكلمة فى المعنى وكما ان الفعل
يعمل لانه يقتضى متعلقا فالاسم المقتضى متعلقا كذلك الا ترى ان ضاربا فى اقتضاء ضارب ومضروب كضرب
فى اقتضاء ذلك الثانى سلمنا ان كونه عاملا فرع الا انه لم يعتبر الامعان تعتبر بها الاسم نوعا عن جميع الامعان
اشترك فيها الاصل والفرع الا ترى ان العجمة انما اعتبرت لان الاسم اذا قامت به العجمة صار اعجميا فيكون

نزع الى العربية فالذي اعني انما هي معان ونوع يقوم بالاسم ببعض نوعا ان ذلك المعنى غير موجود
في الاصل وماذكرتموه انما هو معنى اشترك فيه الاسم والفعل جميعا فلا يتحقق فيه كون الاسم نوعا عليه خلاف فيه بل نوع
عما ثبت فيه ذلك بامور الفابان فان فسر المصغر فرع على المكبر وكذلك المنسوب فرع على المنسوب اليه
بالمعنى الذي ذكرت قلت اجاب عنه الامام المحقق ركن الدين في شرح الكافية بانهما بتاويل ان الفعل
لانهما موصوفان حقيقة والموصوف مسند اليه معنى بخلاف الجمع والتانيث فان الفعل انما لم يجمع جمعا
ومؤنثا لان الحقيقة لم يحتج اليهما لانهما تابعان حقيقة ولذلك يوجد الحقيقة دونهما والفعل لا يوصف
لذاته ولذلك جاز ضوارب زيد وامتنع ضويرب زيد البطلان تخيلهما بالفعل الموجب للحاقه بالتصغير
واذا كان الفعل يبعد عن الاسم عن شبهه فكيف نشبهانه به فان قيل لم بني الاسم لشبه واحد
وامتنع من الصرف لشبهين وكلا الامرين خروج عن اصله اجاب عنه المصنف في امالي التي على المسائل المتفرقة
بان الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه مما ليس بينه وبينه مناسبة الا في الجنس
الاعم وهو كونه كلمة وشبه الاسم بالفعل وان كان نوعا اخر الا انه ليس في البعد عن الاسم كالحرف الاترى
انك اذا اضفت الكلمة خرج الحرف او الاسم احد القسمين ثم بني الاسم والفعل مشتركين يفترق بينهما
بوصف اخص من وصفهما بالنسبة الى الحرف فقد علم بهذا ان المناسبة الواحدة بين الشيء وبين
ما هو ابعد منه لا يقاوم مناسبات متعددة بينه وبين ما هو قريب منه فان قيل هيهات ونزال
لما شبها الفعل من وجه بنيا فهلا بني غير المنصرف المشابه للفعل من وجهين اجيب بان هيهات
اشبه الماضي ونزال مثال الامر المبني الاصل وغير المنصرف شابه الفعل مطلقا والفعل مطلقا
ليس مبني الاصل فان قيل شابه الفعل الماضي ومثال الامر اجيب وشابه المضارع المعرب ايضا وشبهه
به اقوى منه بهما وبيانه ان الماضي للمتقضي المولى من الاحداث والامر للمستقبل من الاحداث ولا يعلم
الوجود فانك انما تقول زيد ابوك اذا كانت الابوة موجودة لزيد غير متقضية وكذلك المضارع فانك
اذا قلت يضرب زيد فلا بد من وجود الضرب او وجود حال الامكان ولذلك صح ان زيدا ليقوم
وامتنع ان زيدا لقام   ويجوز صرف غير المنصرف بجواز صرفه لضرورة الشعر وللتناسب اما الضرورة
فلانها تجوز رد الشيء الى اصله واصل الاسماء الصرف فان قيل الضرورة موجبة لا مجوزة فلم لم يقل
يجب قلت اجاب عنه صاحب الشكوك بانه انما لم يقل يجب لانه عطف على الضرورة التناسب وهو
لا يوجب بل يجوز واراد بالضرورة القدر المشترك بين ما ينكسر به الوزن ويتزحف به وذلك
يجوز لا موجب والتناسب على قسمين تناسب لكلمات منصرفة انضم اليها غير منصرف مثل قوله تعالى
سلاسلا واغلالا وسعيرا فان سلاسلا لما انضم الى الاسماء المنصرفة حسن ان يرد بها اي بسبب تلك
الاسماء المنصرفة الى اصلها اي الى اصل تلك الاسماء المنصرفة واصلها الصرف وانما صرف غير المنصرف

في هذا

في هذا القسم مراعاة لتناسب الاسماء المجتمعة قال المصنف في امالي الكافية التي قد يكون غير فصيح فيلحق
بالبواهر فيصير فصيحا مثال ذلك ان الله بدا الخلق فصيح بل لا يكاد يسمع ابدا قال الله تعالى كما بداكم تعودون
وقال كيف بدا الخلق ثم قال اولم يروا كيف يبدئ الله الخلق فجاء رباعيا فصيحا لما حسنه من التناسب بغيره
وهو قوله يعيده ولذلك ما نحن بصدده من قوله سلاسلا واغلالا وبابه وروي ان بعض الشعراء قال لكاتبه
اكتب يا جار ان الركب قد جاروا فعني بضم الراء في يا جار فقال يا سيدي يا جار يعني بكسر الراء افصح والتي
فقال اكتب يا جارا ان الركب قد جاروا فالكاتب نظر الى اللغة الفصيحة القياسية وهذا نظر الى تناسب
اللفظ الثاني من التناسب تناسب في رؤوس الاي والفواصل كقوارير الاول فانه رأس اية ورؤوس الاي
في اخواتها في الوقف بالالف لحسن صرفه ليوقف عليه بالالف فناسب رؤوس الاي قال المصنف في شرح
المنظومة ما معناه ان قوارير الثاني انما هو صرفه اذا صرف الاول فيكون صرفه لانضمام منون اليه فيكون صرفه
لتناسب الكلمات ويكون من القسم الاول وانما هي اخر الاية وانها لانه لم يعرف من الادب تسمية اخر الاية وهو قريب
من رأس الاية الاخرى فسماه رأس الاية وقد يقال ان الرأس يطلق كثيرا ويراد به الطرف مع قطع النظر
عن الابتداء والانتهاء كما يقال احد راسي الجبل متصل بكذا والاخر بكذا فكذلك ههنا ومن ذلك يقال انتهى
فرسي الى رأس الميدان وقال بعضهم صرف مثل ذلك اي ما صرف للتناسب لكونه الاصل وفيه اشارة الى
تجويز الامرين معه وهو باطل لامتناع جواز مثل قولك جاءني ابرهيم واحمد في السعة اجماعا منهم فثبت
ان الوجه ما ذكرناه من قصد التناسب اقول لقائل ان يقول حكم بالانصراف للضرورة او التناسب مستلزم
لبطلان التعريف لوجود العلتين فيما حكم بانصرافه للضرورة او التناسب فلا يكون التعريف مانعا ولو قيل
انه غير منصرف لوجود العلتين فيه لكن لم يترتب حكم عليه لمنع التناسب او الضرورة ذلك كما قاله المصنف
في رجلين اسم امراة لكان كلاما مستقيما ولا يبطل التعريف   وما يقوم مقامهما الجمع والفا التانيث
اراد بالفي التانيث المقصورة والممدودة وانما قام الجمع مقام علتين لان هذا الجمع هو الجمع الذي على صيغة
منتهى الجموع ومعنى كونه على صيغة منتهى الجموع ان كل ما جمع مرة جمع تكسير يجمع اخرى الا كان على هذه الصيغة فانه
لا يجمع وان جمع مرة بهذه الصيغة منتهى صح الجمع وانواعا بعدها عن المفرد فنزل كونه على صيغة منتهى الجموع
منزلة جمع ثان وانما قام كل واحدة من الفي التانيث مقام علتين للزومهما الاسم لزوما لا ينفكان عنه بحال الا
ترى انهما لا تحذفان في جمع التكسير نحو سكرى وسكارى ولا في التصغير ولا في النسبة بخلاف التاء نحو جفنة و
جفان فنزل لزومها منزلة تانيث ثان   العدل العدل معناه ان تعدل عن صيغة الى صيغة اخرى
وذلك على ضربين تحقيقي وتقديري فالتحقيقي ان يتحقق بالنظر اليه في نفسه بدليل يدل عليه يعني خلاف قاعدة
من قواعد لغتهم يكون فيه والاخر ان يكون غير متحقق بالنظر اليه في نفسه وانما يصار اليه لضرورة كونه وقع غير
منصرف قال المصنف في شرح المنظومة واعني بالتحقيقي ما ثبت معرفته صرف اولم يصرف وعني بالتقديري ما يتوقف

معرفتها من الصرف وكلا العدلين لا بد ان يكون خروجا به عن اللفظ الاصلي والمعنى الاصلي والا ادى
الى وروده بما لا يحصى كثرة من المعدولات من حيث اللفظ قال الامام ركن الدين الحديثي في شرحه لكافية كالكل
واجلف وانا اقول بكسر الجموع والمصغرات والمنسوبات والمثنيات الغير القياسية وغيرها ومن امثلة
المحقق ثلث ومثلث وبيان تحقق العدل فيه ان معنى ثلث ومثلث في قولك جاء القوم ثلث وجاء القوم
مثلث اي ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة هو الاصل قوله في شرح الكافية وبيان انه هو الاصل هو ان اسماء العدد
المستعملة هي من واحد الى عشرة وهي احدها يمكن ان يكون مراده به ما ذكره المصنف في شرح المفصل
وهو ان الاصل في اسماء العدد الالفاظ المشهورة وهي واحد اثنان ثلثة وكان قياس ذلك ان يقال ثلثة
ثلثة ثلثة غير والصيغة كان عدلا محققا وذكر الامام المحقق ركن الدين الحديثي له توجيهين اخرين الاول
ان اسماء العدد المستعملة للتكرير المعنوي بلفظها مكررا هي مطردة من واحد الى عشرة والاطراد
دليل الاصالة والحقيقة وهو احدها وما استعمل منها على صيغة فعال ومفعل لم يثبت اطراده وانما قال
الى عشرة اذ لا خلاف ان ما فوقه مكرر اللفظ التوجيه الثاني اسماء العدد المستعملة للتكرير المعنوي على
فعال ومفعل لم يطرد لانه لم يستعمل الا من واحد الى عشرة فلا يكون اصلا وثلث منها اقول لا يخفى عليك
ان هي في قوله في الشرح وهي احدها على هذا التوجيه الاخير عايد على ثلث وعلى التوجيه الاول وكذا على ما
ذكره المصنف في شرح المفصل عائد على ثلثة وكذلك لا يخفى عليك ان التوجيه الاخير غير مستقيم لان المصنف يعتقد
استعمال فعال ومفعل الى عشرة على ما صرح بعد هذا وكيف يوجه مقاله على ما يراه فاسدا قوله في الشرح
والاخر يعني الدليل الاخر على ان ثلثة ثلثة هو الاصل هو ان معنى ثلث الحصر في تقسيم من هو له على الصيغة
المشتقة هي منها يعني ان معناه في جاء القوم ثلث منحصر لا زائد ولا ناقص في تقسيم القوم باعتبار المجي
على الثلاثة المشتقة ثلث منها واصل ذلك يعني الحصر المذكور في كلامهم ان يكرر الاسم المراد تقسيم الاشياء
عليه فيقال جاء القوم رجلا رجلا ورجلين رجلين وجماعة جماعة فلما ورد ثلث غير مكرر علم انه فرع
عن مكرر وذلك المكرر انما هو ثلثة ثلثة قيل انه ممنوع لجواز ان يكون المكرر ثلث ثلث اول الجواب عنه من وجوه
الاول ان المصنف انما حكم بكونه معدولا عن ثلثة ثلثة لان العدل عن المعنى ايضا واجب عنده كما صرح به
في شرح المنظومة واذا حكم بكونه معدولا عن ثلث ثلث فلا يكون عدل من المعنى اصلا والثاني انه انما حكم
بكونه معدولا عن ثلثة ثلثة لاجماع النحويين على ذلك والثالث ان غرضه اثبات العدل عن مكرر يدل على
الحصر المذكور والثاني في ثلث ثلث لم يكرر للحصر المذكور بل للتاكيد اللفظي ويدل على الوجهين الاخيرين
كلامه في اماليه التي على المسائل المتفرقة حيث قال قوله عليه الصلوة والسلام صلوة الليل مثنى مثنى الثانية
جاءت للتاكيد كانه قال اثنان اثنان الاخرى ان الاولى يفيد المعنى المقصود واذا كرر اللفظ بعد اللفظ
الذي بمعناه فهو تاكيد لفظي فكذلك هذا ولا خلاف ان معنى مثنى اثنين اثنين وان معنى اثنين اثنين وكذلك هو

ما تقدم ذ

ما تقدم ذكره ولذلك يعني لان واحدا منهما يفيد المعنى المقصود اتفق النحويون ان مثنى وشبهه معدول
من لفظ اثنين اثنين ولذلك اي لكونه معدولا امتنع من الصرف بانضمامه الى الصفة فان قيل يعلم ماذكرتم يكون
في نحو مثنى عدلان من وجهين والوصفية التي فيه لا اثر لها اما للاستغناء عنها واما لان اسم العدد ليس صفة في
الاصل فهو فرع صفة يكون طارئة فلا يكون لها اثر ولذلك صرف مررت بنسوة اربع ويعرض لهذا المعنى بعض
النحويين وجعله بمثابة الجمع والف التانيث في قيامهما مقام علتين لتكرره في المعنى فقال يعني عدله من وجهين
لانه معدول عن اثنين باعتبار لفظه ومعناه اما اللفظ فواضح واما المعنى فلافادته منفردا ما افاده اسم العدد
مكررا قلت اجاب عنه المصنف في اماليه التي على المسائل المتفرقة بان هذا الذي قالوه وان كان منقضيا بالتقرير
الذي ذكرناه فليس بمستقيم لان الصفة في اسماء العدد انما لم يعتبر لان شرط الاعتبار معقود وهو كونه
موضوعا صفة في الاصل واسماء العدد ليست كذلك وهذه الاسماء المعدولة وان كانت معدولة عن اسماء العدد
فانما عدلت عن اسم العدد باعتبار وهو صفة لا باعتبار كونه عددا الا ترى انه لا يستعمل موضع العدد البتة
وهو موضوع صفة في الاصل فكما ان اثنين اثنين لا يكون الا صفة فكذلك مثنى وهو شبهه وهو الوضع الاصلي
فان قيل ينبغي ان لا ينصرف مثل قوله اشترى الجاري اربعا اربعا لانه لا يستعمل الا صفة فليس بمستقيم لان
هذا كان موضوعا للعدد على التحقيق بهذا اللفظ وانما زيد التكرار للمعنى اقتضاه بخلاف مثنى وشبهه فانه موضوع
في الاصل صفة واذا كان كذلك فلا حاجة الى تكلف تقدير عدل ثان مع الاستغناء عنه ويقال احاد وموحد
وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع وهل يقال فيما عداه الى التسعة او لا يقال فيه خلاف اصحهما انه لم يثبت
وقد نص البخاري في صحيحه على ذلك قال المصنف في شرح المنظومة عدل بلفظ ثلث عن لفظ ثلثة وعن معناه
الاصلي في معنى العدد الى معنى انقسام الجملة الى هذه الصفة من الثلثة واعترض الامام المحقق ركن الدين الحديثي
عليه بان ثلث ليس معدولا عن ثلثة او ثلثة ثلثة مطلقا بل عن ثلثة ثلثة في مثل قولك جاء القوم ثلثة ثلثة يدل عليه
كلامهم وثلثة ثلثة في هذا الكلام ليس معناه العدد بل الحصر في انقسام الجملة على صفة الثلثة اقول هذا مرفوع
بقول المصنف عن معناه الاصلي يعني الموضوع له لفظ ثلثة فان ثلثة موضوع للعدد على التحقيق بهذا اللفظ ولم ينقل
المصنف عن معنى ثلثة ثلثة حتى يرد هذا الاعتراض والحاصل انا سلمنا ان معنى ثلثة ثلثة هو الحصر لكن المصنف
حيث حكم بان لا بد من العدل عن المعنى لم يرد به العدل عن المعنى المستعمل فيه لفظ المعدول عنه بل اراد به
العدل عن معناه الاصلي اعني العدل عن المعنى الموضوع له لفظ المعدول عنه والعدل عن المعنى متحقق في المثال
الذي ذكرناه ومن امثلة العدل المحقق اخر وفيه عدل محقق والصفة فلذلك امتنع من الصرف وتحقق العدل فيه
انه جمع لاخرى واخرى تانيث اخر واخر افعل التفضيل وهذا الباب يعني باب افعل التفضيل قياسه ان لا يستعمل
اذا قطع عن الاضافة ومن الا بالالف واللام فاذا استعمل اخر بغير الف ولام فقد عدل به عن صيغته الاصلية
قوله في الشرح بحسبما اخذنا من هذا الاستقراء المعلوم يعني به ان العدل الذي في اخر محقق لان في نفسه

خلاف قاعدة علت بالمقتضى لكلامهم قال المصنف في اماليه التي على المسائل المتفرقة اكثر الناس في
نحو العدل على انه معدول عن الاخر اذ استعماله انما يكون بالالف واللام او الاضافة او من لا جائز ان يكون
معدولا عن المضاف لان المعنى واللفظ يأباه اما المعنى فلان المقصود بالاخر الغير سواء لمن تقدم يعني اذا
قلت مررت بزيد ورجل اخر علم ان المراد اخر من الاول فلو اضيف لتغير ذلك المعنى على ان افعل التفضيل
فانه لا يتغير معناه باعتبار التفضيل واما اللفظ فلانه لو كان كذلك لوجب بناؤه كما بني قبل وبعد ولا يجوز
ان يكون معدولا عما فيه من لانه جمع والجمع لا يكون معه من وقد اورد ابو علي الفارسي اعتراضا على قول
النحويين في ذلك فقال لو صح ان يكون معدولا عما فيه الالف واللام لوجب ان يكون معرفة لان كل معدول عن
معرفة فانما تقصد به قصد تلك المعرفة كما في امس وسحر واذا قصد به قصد تلك المعرفة يجب ان يكون معرفة
ولما ثبت كونه نكرة بالاجماع بطل ان يكون معدولا عما فيه الالف واللام وجعله قادحا ولم يذكر له جوابا
اجاب عنه المصنف بجواب موقف على معرفة حكم امس وسحر قال المصنف في امالي العلم من شرح المفصل
سحر يستعمل معرفة ونكرة فاذا استعمل نكرة كان منصرفا واذا استعمل معرفة كان غير منصرف والذي يدل
على انه علم قولهم خرجت يوم الجمعة سحر غير منصرف وليس فيه ما يمنعه من الصرف الا ان يقدر العلمية مع
العدل وقال في امالي المسائل المتفرقة سحر عند العرب جميعهم معرب اعراب ما لا ينصرف للتعريف والعدل
وامس عند اهل الحجاز مبني على الكسر عند بني تميم معرب اعراب ما لا ينصرف ووجهه عند بني تميم وجه
الجمع في سحر ووجه لغة اهل الحجاز ان امس انه تضمن معنى لام التعريف فبني لتضمنه معنى الحرف وانما فرقوا
بينه وبين سحر من جهة ان سحر استعمل نكرة ومعرفا باللام على قياس التعريف فحسن ان يقال سحر معدول
عن السحر لانه جار على القياس فلم يلزم فيه الا مخالفة القياس في استعماله على غير قياسه في التعريف
لا غير ولم يحسن ذلك في امس لانه لا يقال منكرا ثم يعرف فيقال الامس بل الامس بالالف واللام معرفا
تعريفا على غير قياس وامس معرفا على غير قياس ايضا فلو جعل معدولا عن الامس لكان فيه مخالفة قياسين
احدهما فيه والاخرى في المعدول عنه وكان حمله على مخالفة قياس واحد اولى ولذلك جاءت لغة اهل
الحجاز على البناء دون الاعراب اذا تحقق هذا فنقول حاصل جواب المصنف منع الملازمة التي ادعاها
ابو علي الفارسي قال صاحب الشكوك ليت شعري ان هذا الجواب كيف يصح فان المعترض يدعي انه لو كان
منقولا عما فيه الالف واللام لقصد قصده ولما لم يقصد قصده علم انه ليس منقولا عما فيه الالف واللام وبين
الملازمة بالقياس على امس وسحر واستثناء اللازم مما لا نزاع فيه ثم طول الكلام بايراد اسولة لتصحيح
كلام المصنف وذكر الجواب عنها واعتقد ان كلام المصنف لا يتم اقول ان المعترض لم يدع الملازمة بين
كونه منقولا عما فيه الالف واللام وبين ان يقصد به قصد المعرفة بل ادعى الملازمة بين كونه معدولا عنه
وبين وجوب كونه معرفة حيث قال لو صح ان يكون معدولا عما فيه الالف واللام لوجب ان يكون معرفة ثم

اوجه

اورد حملية موجبة كلية وهي قوله كل معدول عن معرفة فانما يقصد به قصد تلك المعرفة لبيان الملازمة
فالمصنف منع او لا الملازمة بقوله لم يصح ان يقال انه معدول عن الصيغة التي هي قياسه ولا يلزم ان يكون
معرفة وثانيا منع حملية التي اوردها لبيان الملازمة بقوله وما ذكره من المعدولات وقد ذكر المصنف كلاما
يدل على منع هذه الحملية في امالي المسائل المتفرقة حيث قال لا يلزم في المعدول عن الشيء ان يكون بمعناه من كل وجه
وانما يلزم ان يكون قد اخرج عن صيغة كان يستحقها في قياس كلامهم الى صيغة اخرى فقوله في كلام المصنف
انا لا نسلم ان ما هو معدول عما فيه الالف واللام يجب ان يكون معرفة فقوله لان كل ما هو معدول عن معرفة
فانما يقصد به قصد تلك المعرفة ممنوع بناء على ما نقلناه من امالي المصنف من انه لا يلزم ان يكون المعدول
عن الشيء بمعناه من كل وجه نعم قد يقصد بالمعدول عن المعرفة قصد تلك المعرفة لكن لا لمجرد كونه معدولا
عن المعرفة بل لقصد ارادة معرف بعد التقدير المنقول اما الالف واللام كما في امس ولذلك بني واما العلمية
كما في سحر ولذلك منع من الصرف ولما لم يقصد في اخر ارادة الالف واللام لانه معرب ولا العلمية لانه صفة
والصفة تنافي العلمية فلا يستقيم ان يقصد به قصد المعرفة التي هي معدول عنها فلا يلزم ان يكون معرفة
قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة واذا اعترض ان العدل بهذه المثابة لم يثبت في لغتهم فكان اثباتا
لما لم يثبت مثله في لغتهم فالجواب انه وان لم يثبت اثبت هنا بدليل وهو انه اذا لم يقدر فيه العدل وجب
ان يكون غير منصرف بعلة واحدة وذلك معلوم البطلان في لغتهم فكان اثبات ذلك واجبا بدليل دل
عليه ويمكن ان يقال ان قياس باب افعل التفضيل اذا جرى نكرة غير مضاف ان يكون مفردا بمن واخر
نكرة غير مضاف وكان قياسه ان يقال مررت بنساء اخر منك فعدل عن صيغة افعل الى صيغة فعل وهذا
عدل محقق يرتفع معه اعتراض ابي علي من اصله قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة وما ذكره مما يبين
من انه لا جائز ان يكون معدولا عما فيه من مبني على تقدير كونه باقيا على حقيقته ونحن لا نقدره معدولا
عن ذلك وانما نقدره معدولا عما فيه من عن مفرد الى لفظ الجمع بغيرها معنى مع غير من فيندفع ذلك الابطال
على تقدير كونه معدولا عما فيه من وهذا القول وان كان سالما عن اعتراض ابي علي لكنه يستلزم كثرة المخالفة
وهي العدل عن افعل الى فعل وحذف من والمفضل عليه بخلاف عدله عن اللام فانه لا يستلزم الا حذف
اللام ولهذا اختار النحويون كونه معدولا عما فيه اللام قال المصنف في شرح المفصل جميع الباب يعني به
اخر واخرى واخر معدول على الاول يعني على تقدير ان يكون معدولا عن ذي اللام ولكنه لم يؤثر
الا في اخر لكون غيره لا يقبل التأثير يعني اخرى فان فيه الف التأنيث والالف على مستقل فلا اثر للعدل
فيهما او يقبل ولكن فيه علتان يمنع نحو اخر فان فيه علتين وزن الفعل والصفة وجميع معدول على الثاني
يعني على تقدير ان يكون معدولا عما فيه من الا اخر المؤنث فانه باق على صيغته وبمجرد حذف من لا يوجب
عدلا وانما قال انه يقول على من قوله وجميع الباب معدول على الاول ان اخر المفرد المذكر معدول وليس

للعدل فيه تاثير لان فيه الصفة ووزن الفعل ولما حكم بكون آخر معدولا ناقض بهذا قوله العدل و
وزن الفعل متضادان واصل ايضا تعليله الذى ذكر على هذا ابتناه على اجتماعهما في آخر اللهم الا ان يقال
مراده ان وزن الفعل والعدل المؤثر متضادان حينئذ يستقيم كلامه ويندفع التناقض عنه قال المصنف في
شرح المنظومة اخر معدول عن الآخر وعن معناه الاصلى في التاخر الوجودى حتى صار للمذكور ثانيا متقدما
كان في الوجود او متاخرا وهكذا جميع بابه وزعم لم يقولوا جمادى الاخرى لانه لا يتعين لبيان التاخر
الوجودى وعرضهم في وضع جمادى الثانية الدلالة على ذلك فزعم وجب ان يقولوا جمادى الاخرى كما قالوا
ربيع الآخر ، يحكى للخاد ولم يقولوا ربيع الاخرى فقد ثبت ما ذكرناه من العدول عن اللفظ والمعنى معا واعترض
الامام ركن الدين الحديثى عليه بانه لو كان قبل العدل للتاخر الوجودى لصح جمادى الاخرى كذلك
لانه ليس معدولا اذ فيه اللام فلا وجه لتعيين جمادى الآخرة اقول منهم صار الواقع في شرح المنظومة عائد
على الآخر المعرف باللام واذا امعنت هذا الى ما قدمناه في بلنه علمت عدم ورود هذا الاعتراض ايضا
بيانه ان المعنى الاصلى اى الذى وضع له الآخر على التحقيق هو التاخر الوجودى ومعناه العارضى هو المذكور
ثانيا والمصنف اعتبر العدل عن المعنى الاصلى لا العارضى فيندفع الاعتراض بهذا وقول المصنف
في شرح المنظومة لانه لا يتعين لبيان التاخر الوجودى يعنى به ان الآخر المعرف باللام لما كان له معنيان
اصلى وعارضى فلو استعمل في هذا المحل لا يتعين به التاخر الوجودى الذى هو الغرض من وضع جمادى
الثانية واما جمع فحصل العدل فيه انه جاء جمعا لجمعاء وجمعاء مونث اجمع وقياس فعلاء افعل
ان يجمع على فعل بسكون العين ولما قيل فيه جمع بفتح العين فيكون معدولا عن جمع بسكون العين واعترض
ابو على الفارسى ايضا على ذلك وقال قياس فعلاء افعل في الالوان والعيوب المتنع جمع مذكره بالواو والنون
ان يجمع على فعل وما جمع مذكره بالواو والنون ليس قياسه ان يجمع على فعل وقد جمع مذكره هذا بالواو والنون
فلا يكون من باب فعلاء افعل المذكور واذا ثبت انه من غير بابه لم يكن جمع معدولا عن جمع اذ لم يثبت
العدل اى عدله عن جمع بسكون العين الا بناء على انه من باب حمراء احمر وقد بطل كونه من باب حمراء احمر
واشار ابو على الى ان الاولى ان يقال انه معدول عن جماعى لان فعلاء الذى ليس بصفة قياسه ان يجمع
على فعالى وقيل فيه فعل فهو عدل محقق واعترض ابن المالك على ابى على وقال انما يجمع فعلاء على فعالى
اذا كان اسما محضا وليس جمعاء كذلك لان له مذكرا مجموعا بالواو والنون فقياس مونثه الالف والتاء
واعترض الامام ركن الدين الحديثى على ابن المالك وقال ذلك في الصفة فاما الاسم فلا ربط بين مونثه
ومذكره فانه لا يجمع مذكره بالواو والنون ويجمع مونثه بالالف والتاء قال المصنف في امالى المسائل المتفرقة اجمع
واخواته وجمع واخواته مشكل في منع صرفه لانه ان قيل فيه جمع العدل والصفة فالعدل مسلم والصفة غير مستقيم
لانها من باب التوكيد وهما بابان متغايران يتميز كل واحد منهما بخاصيته فلا يستقيم ان يكون احدهما

فرعا للآخر واذا ابطل ان يكون صفة فالعدل وحده لا يستقيم وان قيل العدل والتعريف فالتعريف المعتبر
في منع الصرف هو العلمية وهذه ليست باعلام فلم يصح كون العلمية علة فيها والكلام في اجمع فيما ينضم الى
وزن الفعل من صفة او تعريف كالكلام في جمع فيما انضم الى العدل من الصفة او التعريف ولا شك في اشكال ذلك
والجواب ان يقال اجمع العرب على منع صرف البابين ولا بد من علتين وفي اجمع وزن الفعل محقق فيحتاج الى علة
اخرى وفي جمع العدل الحقيقى محقق فيحتاج الى علة اخرى فيجب تقديرها وان كان على بعد وجوب التقدير
في اسامة ونحوه وان كان على بعد بقى ان يقال ما المقدر فيمكن ان يقال الصفة باعتبار اصل المعنى لا باعتبار
الخاصة التى صيرته تاكيدا ويمكن ان يقال التعريف ويمنع ان يكون العلمية مشترطة في التعريف ويمكن
ان يقال هى اعلام باعتبار معانيها الكلية كباب اسامة وان كان بعيدا ولا يبعد استعمالها تابعا مع كونها علما
فقد ثبت في الابدال وعطف البيان استعمال الاعلام توابع الا انه يستبعد من حيث كان لا يستعمل الا
تابعا ولا شك في استبعاده الا انه اغتفر لما لزم من وجوب تقدير علة اخرى مع التزجيح فيما يمكن تقديره
ولم يتعين ما يمكن تقديره لتعدد المقدرات بخلاف باب اسامة فانه لم يكن ثمة الا العلمية فلذلك تعينت
ويجوز ان يقال ان هذه الالفاظ في اصلها صفات فكانت كاسود وادهم باعتبار الصفة الاصلية فلما انضمت
الى العدل وجب منع الصرف الا انه ليس بمحقق كونه صفة في الاصل كاسود اذ لا يقال مررت برجل اجمع
لا بامرأة جمعاء بخلاف اسود وادهم وارقم فانه قد ثبت استعمالها صفات محققة الا انه ايضا هذا التقدير
لوجوب تقدير علة وكانت اولى من دعوى الصفة المحققة لعلمنا بانتفائها ومن كون التعريف معتبرا وان
لم يكن علمية من حيث لم يثبت ذلك ومن حيث صرح المحققون باشتراط العلمية واولى من دعوى العلمية
فيها لكونها خارجة من قياس العلم والاستعمال اما المعنى فلجريها على الشئ وشبهه واما الاستعمال فلورودها
التبعية وكان هذا القول فيه جمع بين الاقاويل حسب الامكان فان فيه اثبات الصفة في الاصل فهو موافق
لمن ادعى الوصفية وفيه اثبات ان التعريف يشترط فيه العلمية وفيه اثبات انها معارف فقد حصل الموافقة
حسب الامكان باعتبار الاقاويل الثلثة وقال في شرح المنظومة فعدل به الى جمع بفتح الميم وعن معناه الاصلى
في الصفة الى جعله تاكيدا للتناول في المتعدد وجودا او حكما عن المعنى وبذلك علم انه في الاصل صفة ما في الحديث
بهيمة جمعاء اى سالمة لا عاهة فيها بينه بقوله هل تحس فيها من جدعاء اى مقطوعة الاذن فثبت
ما ذكرناه من العدول عن اللفظ والمعنى جميعا … او تقدير العجمى انما جعل هذا من باب
التقدير لانه ليس له قياس يستدل به على عدله ولولم يمنع العرب صرفه لم يحكم فيه بعدل ولكنهم لما منعوه
الصرف وقد علم انه لا يمنع الا لعلتين ولم يكن فيه ظاهرا الا العلمية حكم بتقدير العدل لامكانه اى وانما قدر
هذا السبب المخصوص الذى هو العدل ولم يقدر سبب آخر غيره لامكان هذا السبب دون غيره وهو
ظاهر وانما قدر سبب آخر لانه لو لم يقدر للزم خرم قاعدة معلومة من كلامهم وهو منع الصرف بعلة واحدة

فيه الى لزوم حزم الفاعلة هو الوجه الذى اوجب التقدير فيه اى المذكور من منع العرب صرفه ومن
العلم بانه لا يمتنع الا لعلتين ومن انه لم يكن فيه ظاهرًا الا العلمية ومن لزوم حزم الفاعلة هو الوجه الذى
اوجب التقدير ولذلك اى لما ذكرنا من ان الامور المذكورة اوجبت التقدير لم تقدر عدل فى مثل ادد علمًا لانتفاء
منع العرب صرفه لما ورد فى كلامهم منصرفًا قال المصنف فى شرح المنظومة بعد هذه العبارة العدل التقديرى
نحو عمر حيث سمع فى كلامهم غير منصرف وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية فوجب تقدير علة اخرى وما امكن
تقدير علة من العلل سوى العدل فوجب تقديره اذ صار الامر مترددًا بين حزم قاعدة معلومة وهو منع
الصرف لمجرد العلمية وبين تقدير العدل على استبعاده فوجب تقدير المستبعد لما ذكرناه فقدروا كانهم
قصدوا التسمية بعامر ثم عدلوا الى عمر وعدلوا فى المعنى عن اسم الجنس الى العلمية قوله وباب قطام فى تميم
انما جعل هذا من باب التقدير لان تميما يعربون هذا الباب اى ما ليس فى آخره راء من فعال التى هى علم عين
مؤنث ويمنعونه الصرف واهل الحجاز يبنون فعال التى هى علم عين مؤنث مطلقا سواء كان فى آخرها راء ام لا
والعلة لبنائه الا تشبيهه بنزال عدلا ووزنا والاكثر من بنى تميم يوافقون الحجازيين فيما آخره راء نحو حضار
فيبنونه واذا كان الاكثر من بنى تميم على بناء حضار وجب الحكم بالعدل فى الباب تقديرا اذ لا قياس ولا دليل
فى نفسه يقتضى كونه معدولا عند من منعه الصرف وهم بنو تميم الا ما ذكر من الحكم اى حكم بنى تميم مثل حضار
فانهم لما بنوا حضار وجب تقدير العدل فيه واذا وجب تقدير العدل فيه وجب تقديره فى غيره لاطراد
الباب ولم تقدر آخر سوى ان يقال وجب الحكم بالعدل فى الباب تقديرا اذ لا قياس يقتضى ان يكون معدولا
الا ما ذكر من حكم اهل الحجاز ببناء قطام فانه عند اهل الحجاز مبنى وعلة بنائه تشبيهه بنزال عدلا ووزنا
فوجب تقدير العدل فيه عند اهل الحجاز لما حكموا ببنائه وكذلك وجب تقدير العدل فيه عندهم ايضا ليعلم
ان قطام التى هى مبنية فى الحجاز هى بعينها معربة فى تميم وان كان فيه التانيث والعلمية لانه لو لم تقدر العدل
لاوهم ان ما بناه اهل الحجاز غير ما اعربه تميم فقدر العدل فيه لذلك والظاهر ان التقدير الاول
اشد انطباقا على ما فى شرح الكافية اذ لو كان مراده ما يلزم من التقرير الثانى لوقع قوله وهو وافقوا الحجازيين
فى نحو حضار زائدا اذ التقرير الثانى تم بدونه فتامل وجه ذلك

الوصف ما دل على
ذات باعتبار معنى هو المقصود ومن ذكره شرط الوصفية ان يكون الاسم صفة فى الاصل فلو قدر غلبته فى الاسمية
وزوال الوصفية عنه لم يضر لان العارض لا اعتداد له بدليل صحة اسم وابيض واعتلال بخلاف فهذا
اى ما ذكرنا من انه لو تقدر الى آخره معنى قوله فلا يضر الغلبة وتحقيقه اى وتحقيق ما ذكرنا من ان الغلبة
فى الاسمية لا يضر منعهم صرف اسود وارقم وادهم وان خرجت عن الوصفية بالغلبة لان يعنى منعهم
صرف هذه الالفاظ انما يحقق ما ذكرنا لان هذه الالفاظ اصل وضعها للصفة بدليل استعمالهم اياها صفات
وصارت اسماء بالغلبة والحال انهم منعوها الصرف فمنعهم صرفها يدل قطعا على ان غلبة الاسمية لا يضر ولو قدر

استعمال اسم صفة وليس فى الاصل صفة لم يعتبر الوصفية بدليل صرفهم مررت بنسوة اربع فان اربعا
صفة للنسوة وهو على وزن الفعل لكن وصفيته ليست فى الاصل لانها من اسماء الاعداد وهى اى واسماء الاعداد
لغير الصفة فى الاصل والحال انهم صرفوا اربعا فى مررت بنسوة اربع فدل على ان الصفة العارضة غير معتبرة
فان قيل قال المصنف الوصف شرطه ان يكون فى الاصل فيلزم ان ينتفى بانتفائه وليس كذلك فالمراد منه
قلت اجاب عنه الامام ركن الدين الحديثى فى شرحه للكافية بان قال الشرط ما يستلزم نفيه نفى امر على غير جهة
السببية اى لا يكون سببا ولا جزءا منه فان انتفى وجود الامر المشروط بانتفائه فهو شرط لوجوده وان انتفى حكمته
بانتفائه فهو شرط لسببيته وان انتفى حكمه بانتفائه فهو شرط لحكمه فالاول كالجمع للعلم فانه ينتفى بانتفائهما
والثانى كالقدرة على التسليم للبيع فان البيع سبب وحكم الملك وحكمته الانتفاع وبانتفاء قدرة التسليم ينتفى
الانتفاع والثالث كالطهارة للصلوة فان الصلوة سبب وحكم الثواب وحكمته التوجه الى الله تعالى وانتفاء
الطهارة يستلزم تحقق امره تعالى المقتضى عدم الثواب مع بقاء التوجه فيما نحن فيه الوصف سبب لترك
دخول التنوين للتخفيف فالوصف السبب وترك التنوين حكم والتخفيف حكمته فكونه فى الاصل وان لم يكن
شرطا لوجوده اذ لا ينتفى بانتفائه ولا للسببية اذ لا ينتفى مطلوبية التخفيف بانتفائه لكنه شرط لحكمه اذ
عروض الوصف يستلزم ان لا يلتفت اليه ويجعل كالمعدوم فيبقى الاسم على اصله ولا يمنع منه التنوين وهو
نقيض الحكم الذى هو ترك التنوين ولا تغفل عن هذا فانه من الاسباب وانا اقول هذا اصطلاح
اصحاب اصول الفقه ويمكن ان يكون الشرط فى اصطلاح النحاة بحيث ينتفى بانتفائه الاعتبار فحينئذ يكون
شرطا فى الاعتبار كما يفهم من ظاهر كلام المصنف فى شرح الكافية حيث قال ولو قدر واستعمال اسم صفة
وليس فى الاصل صفة لم يعتبر الوصفية واذا كان شرطا فى الاعتبار ينتفى بانتفائه الاعتبار فيتحقق الانصراف
وينتفى حكم غير المنصرف فان قيل صرف اربع لقوله النساء نحو برجال اربع قلت اجاب عنه المصنف فى شرح
المنظومة بما معناه ما ذكره الامام ركن الدين الحديثى وهو ان تاء اربعة ليست بالتاء التى تمنع ان الاسم
الفعل وهى التى للتانيث فيبطل شبهه ما دخله التانيث بالفعل اذ تاء اربعة للمذكر فكانه جزء من الكلمة
كتاء صوت اسم فرس فضعف امر التانيث فيه وانما ضعف منع افعى واجدل واخيل لانه لم يتحقق فيه وصفية
اصلية اذ لم توجد مستعملة الا على الاشياء المذكورة فلا يكون مثل احمر وغيره فانه يطلق على كل ما اتصف
بالحمرة ولا يطلق اجدل على كل ما اتصف بالجدل وليس فيه الا وزن الفعل فضعف منع الصرف لذلك اى لما
ذكرنا من انه لم يتحقق فيه وصفية اصلية وانما منع الصرف لما ادعوا من قوة الاشتقاق فى اجدل لانه من
الجدل والجدل القوة والاجدل الصقر وهو من الطيور الغريبة واخيل من الخيلان وهو لطائر ذى خيلات
واما افعى فلا مادة له اذ لا تركيب من افع ولا من فعا ولكنهم توهموا معنى الخبث فيه فظنوا اجرى ذلك
فى الاصل مجرى الصفات وهذا معنى كلام سيبويه. التانيث الذى يدل على اشتراط العلمية

في التانيث بالتاء كما في قولهم مررت بامرأة قائمة ولو لم يكن العلمية شرطا فيه لوجب منع الصرف لان
فيه التانيث والصفة وانما اشترطت العلمية لان التاء في غير العلم غير لازمة لانك تقول مررت بقائم
وقائمة فتجدها تنزع عن الاسم وتثبت وبقي الاسم على حاله قال المصنف في شرح المفصل معنى انتفاء لزومه
انك تقول قائم للذات التي قام بها القيام كما تقول قائمة للذات التي قام بها القيام ايضا فصار التاء تثبت
وتحذف والمعنى بحاله فاذا انضمت العلمية اليه لزمت فلم ينفك عن الاسم فاعتد بها عند لزومها ولم يعتد بها
عند عدمه اى عدم لزومها لانها اذا لم يكن لازمة صارت كانها غير موجودة في الاسم ولقائل ان يقول
ان اراد بالمعنى في قوله والمعنى بحاله معنى المشتق من حيث هو هو وهو ذات متصفة بالمشتق منه فهو مسلم
لكن التاء لا يدخل عند ارادة هذا المعنى وان اراد المعنى الذي يدخل التاء عند ارادته ويحذف عند عدم ارادته
فلا نسلم كون المعنى بحاله لان في احدهما الذكورة وفي الاخر الانوثة والمعنوي كذلك اى شرط العلمية
والكلام في التانيث المعنوي كالكلام في التانيث بالتاء وانما كان الكلام فيه كالكلام في التانيث بالتاء
لانه يمكن اجراؤه بعينه في المعنوي بان يقال والدليل على اشتراط العلمية في المعنوي انك تقول مررت
بامرأة جريح فيصرف وان كان فيه تانيث معنوي وصفة كما ذكر نائب التاء يعني بان يقال في تمامه ولو
لم يشترط العلمية لوجب منع الصرف في قولك بامرأة جريح للعلتين وانما اشترطت العلمية لان التانيث
في غير علم لازم الى اخر ما مر في التانيث بالتاء   وشرط تحتم تاثيره التحتم بمعنى الوجوب
وضمير تاثيره للمعنوي وانما قيدنا التانيث هنا بالمعنوي لان اللفظي لا شرط لتحتمه لانه متحتم التاثير
على كل حال فلا يصح ان يقيد تحتم تاثيره بحال دون حال ولو سلم ان لتحتم اللفظي شرطا لكن هذا الشرط
لا يجري فيه بل هو مخصوص بالمعنوي لان التانيث بالتاء لا يوجد فيه ثلاثي ساكن الاوسط والحاصل ان
اللفظي لا شرط اصلا لتحتمه او لا يجري فيه هذا الشرط لو كان له شرط واياما كان فلا يرجع هذا الشرط الى اللفظي
فلذلك قيدنا التانيث هنا بالمعنوي هكذا ينبغي ان يفهم هذا المحل من شرح الكافية وقد اشتبه على الامام
المحقق ركن الدين فانه جعل التعليلين اعني قوله لان التانيث بالتاء مع العلمية متحتم التاثير على كل حال
وقوله لان التانيث بالتاء لا يوجد فيه ثلاثي ساكن الاوسط تعليلا واحدا او ظهر لك مما ذكرنا ان الاول
تعليل لكون اللفظي لا شرط اصلا لتحتمه والثاني تعليل لعدم جريان هذا الشرط فيه وانما اشترط في
المعنوي احد هذه الاشياء لانه اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط صار جاريا على السنتهم خفيفا ومنع صرفه
للثقل فجاز ان يجعل الخفة المحضة لهذا الفعل مقابلة لاحد السببين المقتضيين لهذا الفعل فيصرف
وجاز ان لا ينظر الى تلك الخفة المقابلة لاحد السببين اذ الثقل ليس لازما لنمط الفعل اذ يجوز في هند هند
فلا ينصرف فاما اذا تحرك الاوسط لم يحصل فيه تلك الخفة المقابلة ولا بعد فيه فان النسبة الى جمزى جمزي
بحذف الالف لا غير كما في جمادى جمادي على ان جبلى واعترض ابن اياس على المصنف فانه لا يلزم على ابن الحاجب

ان يجيء نحو جمزي وهو لا يجيء ثم اقول جوابه يعلم مما ياتي ولذلك اذا زاد على الثلاثة فان الحرف الرابع يقوم
مقام التاء وكذلك اذا كان مع العجمة وان سكن وسطه ولا بعد فيه فانه وضع الاسم خماسيا والفعل ثلاثيا و
رباعيا الا على الاقامة نقل معناه مقام الحرف الخامس قال المصنف في شرح المنظومة العجمة وان لم يكن علة في
مثله بالاتفاق اذ لا خلاف ان نوحا ولوطا منصرف وماه كذا صاحب المفصل وهم غير مستقيم وانما توهم التزامهم
منع صرف نحو ماه وجور فظن ان العجمة فيه علة ثابتة فقابل السكون الساكن لخفته بقيت علتان لا مقابل
لهما وليس بمستقيم لان اجماعهم على صرف نوح ولوط يدل على ان العجمة ليست علة في مثله لفوات شرطها
بالزيادة على الثلاثة او بحرك الاوسط عند قوم واذا ثبت ذلك وجب ان يعتقد ان لزوم منع صرف ماه
وجور لتقوي التانيث بصورة العجمة ولا يلزم من كونها مقوية مرجحة استقلالها علة قال الامام المحقق ركن الدين
الحديثي الا ترى ان الحرف الزائد على الثلاثة وحركة الاوسط مقويان للتانيث وليسا سببين والا لمنع صرف
جعفر وحسن قوله في شرح الكافية كما توهمه بعضهم يعني كما توهم بعضهم كون العجمة سببا مع الثلاثي الساكن
الاوسط واشار بعضهم الى جار الله وباقي الشرح واضح مما نقلنا من شرح المنظومة فهند يجوز صرفه اذ
لم يوجد فيه واحد من شروط التحتم وزينب يمنع صرفه متحتما لانه زائد على ثلاثة ومعنى اى الزيادة على الثلاثة
احد الشروط المعتبر كل واحد منها لانها معنى وانما اعتبر كل واحد منها لان الشروط على البدل اى لحدها
لا على التعيين فيكفي احدها وسقر كذلك اى يمنع صرفه متحتما لانه وان لم يزد على الثلاثة وليس معه عجمة فانه
متحرك الاوسط فيكفي احد الشروط لما عرفت وجور ممتنع لانه مع العجمة على ما ذكرناه من ان العجمة مع الثلاثي
الساكن الاوسط وان لم يكن سببا فهي مقوية للتانيث فيتحتم تاثيره واذا تحتم تاثيره يمنع صرف جور متحتما
فان سمي به يعني فان سمي بالمؤنث المعنوي لان الكلام فيه فالعبرة له وانما اشترط في المعنوي
الزيادة اذا سمي به مذكر لان التانيث المعنوي قد فات بتسمية المذكر به فلم يبق الا اعتبار اللفظ
فاعتبر الزائد على الثلاثة لان الزائد فيه بمثابة تاء التانيث لانه حرف مثلها فكان فيه تاء لفظا ولم يعتبر
ما دون ذلك اى غيره من العجمة وحركة الوسط فانه اذا سمي مذكر جور وماه بزوال التانيث والعجمة مع
سكون الوسط لا اعتبار له وكذا اذا سمي مذكر بسقر بزوال التانيث والحركة ليست بمثابة التاء لانها
ليست حرفا مثلها وانما اعتبرت لافادتها الثقل لفظا لتقوي التانيث المعنوي بالثقل اللفظي فلما زال
التانيث المعنوي لم يبق وجه اعتبارها ومن هذا علم عدم ورود اعتراض ابن اياس على المصنف
فان المصنف لم يجعل حركة الوسط بمثابة الحرف والذي يدلك على ذلك اى على ان الحرف الرابع يقوم مقام
التاء وعدم قيام الثالثة مقامها تصغيرهم قدما قديمة وعقربا عقيرب فدل اى التصغير ان الحرف
الزائد نائب مناب التاء واذا كان الحرف الزائد نائبا مناب التاء فاعتبر الزائد فمنع صرف عقرب علم
تسمية مذكر به ولم يعتبر في قدم اذ لا شيء فيه يقوم مقام التاء والمعنى قد زال اعتباره كما تقدم من ان التانيث

المعنوي باعتبار مدلوله تدرمات بتقسيم مذكوره المعرفة شرط المعرفة المعتبرة في منع الصرف
ان يكون علما سواء كان علما شخصيا كاحمد او جنسيا كاسامة لان بقية المعارف اما مبنية كالمضمرات
واسماء الاشارة والموصولات فلا دخول لها في هذا الباب لان هذا الباب من المعربات واما معرفة باللام
او مضافة وتلك وان كانت معرفة مضادة لغير المنصرف لانها تجعله منصرفا على قول او تدخله في حكم المنصرف على
قول على ما سياتي في آخر غير المنصرف واياما كان فلا يكون لها مدخل في اسباب منع الصرف قوله في الشرح وهذا انما
يكون تصوره متوقف على مقدمتين الاولى ان اجمع مثلا في اشتى بيته اجمع معرفة بالاتفاق ولتاكيده المعرفة
تعريفه يمكن ان يكون للعلمية يعني يكون علما جنسيا باعتبار معناه الكلي في باب اسامة كما نقلناه عن امالي
المصنف في مباحث العدل ويمكن ان يكون تعريفه بان يكون في نية الاضافة واختيار المصنف هذا في باب
المعرفة والنكرة من شرح الكافية ويمكن ان يكون تعريفه تعريفا آخر يسمى بالتعريف التوكيدي ولا يخفى انه على
الوجهين الاولين لا يكون اصلا آخر اي بابا آخر غير المعارف الخمس بل يكون واحدا منها وعلى الوجه الاخير
يكون اصلا آخر اي بابا آخر غير الخمس المقدمة الثانية انه اذا جعل اصلا آخر يمكن ان لا يعتد به في منع الصرف
ويقال اجمع غير منصرف للوصف ووزن الفعل وجمع للعدل والوصف ويمكن ان يعتد به في منع الصرف
ويقال اجمع غير منصرف للتعريف التوكيدي ووزن الفعل وجمع غير منصرف للتعريف التوكيدي والعدل
اذا تقررت هاتان المقدمتان فنقول هذا اي انحصار المعرفة المعتبرة في منع الصرف في العلمية انما يكون اذا
لم يجعل تعريف باب التوابع يعني اجمع واكتع وابتع وابصع ومتصرفاتها اصلا آخر اي بابا آخر غير المعارف
الخمس او ان جعل اصلا لكن لا يعتد به في منع الصرف وانحصار المعرفة في العلمية على هذين التقديرين واضح
واما اذا جعل اصلا آخر واعتد به في منع الصرف فلا ينحصر المعرفة في العلمية بل ينضم الى العلمية تعريف التوكيد
فيجب ان يقال التعريف المانع من الصرف العلمية او تعريف التوكيد العجمة العجمة هي بان وضعه
غير العرب شرطها ان يكون علما في العجمية قال المصنف في شرح المنظومة شرط العجمة المعتبرة في منع الصرف
ان يكون مع العلمية في كلام العجم حتى لو كان الاسم اعجميا ليس بعلم ثم جعل علما في كلام العرب لم يعتد بها بدليل
انك اذا سميت بديباج مع فتحه مع كونه اعجميا لما لم يكن العلمية فيه في وضع العجم وانما كان كذلك لانه اذا كان
اسم جنس كان قابلا لدخول لام التعريف والاضافة فضعف امر العجمة فيه لتوغله في كلام العرب بما ذكر
بخلاف ما اذا كان علما في العجمية وقال في شرح المفصل اكثر النحويين يشترط في اعتبار العجمة الزيادة على
الثلثة ومولاي لا يعتدون في نوح ولوط الا الصرف والاكثر على انه لا اعتداد بتحرك الوسط وبعضهم يعتبره وهو
الصحيح ويدل عليه اعتبار سقر واعترض الاكثر على هذا الدليل بان التانيث اقوى من العجمة لانه يؤثر
مع علمية متجددة ولانه له علامة مخصوصة غالبا فلا يلزم من اعتبار حركة الوسط مع التانيث الذي هو اقوى اعتبارها
مع العجمة التي هي اضعف واجاب عنه المصنف في شرح المفصل بما معناه ان قوة التانيث ملغاة مع تحرك الاوسط

يعني ان

يعني ان المانع من سقر العلمية ونفس التانيث لا قوته اذ لا حاجة اليها بدليل ان العدل المقدر اضعف العلل
لانه امر تقديري يتوقف على منع الصرف ولذلك جاء عما ثلثه مصروفا واذا اعتبر في نحو عمر وباب عمر فاعتباره
في العجمة اولى فان قيل يلزم من هذا الجواب وجوب اعتبار العجمة في نوح ونحوه مما سكن اوسطه لانه اعتبر
في نحو هند والحال ان قوة التانيث ملغاة قلت اجاب عنه المصنف في شرح المفصل بما معناه ان قوة التانيث
انما ثبت الغاؤها مع تحرك الاوسط ولا يلزم من الغاء قوته مع تحرك الاوسط لعدم الاحتياج اليها تحركه الغاؤها
في هند وهو في غاية الخفة لسكون الوسط الذي يبعده عن شبه الفعل قوله في الشرح واما تحرك الاوسط او الزيادة
على الثلثة فلما في مخالفتهما يعني به لو لم يتحقق احد هذين الامرين يكون على ثلثة احرف ساكن الوسط فيكون
في نهاية الخفة وهذه الخفة قابلت علة اقوى من العجمة وهي التانيث لما علمت ان التانيث اقوى من العجمة
بما ذكرنا فلذلك اي فلما قابلتها التانيث الذي هو اقوى قابلت الاضعف وهو العجمة فلم يبق للعجمة مع الخفة
اثر الجمع هذا الجمع هو احد ما يقوم مقام علتين وسبب قيامه مقام علتين انه صيغة منتهى الجموع
فكانه جمع مرتين اما تحقيقا في نحو الاكالب فانه جمع اكلب واكلب جمع كلب فكل واحد من الجمعين سبب فيكون
فيه سببان نظاهران او تقديرا في نحو افاضل وشبهه وقيام هذا مقام علتين وان لم يكن فيه جمعان لانه على تلك الصيغة
فاجرى مجراه في قيامه مقام علتين وهذا اولى من قول الاكثرين انما قام مقام علتين لانه جمع لا نظير له في الآحاد
فان ذلك منقوض بافلس وبابه وهو اكثر من ان يحصى فانه جمع لا نظير له في الآحاد فكان جديرا بان يمنع من
الصرف واجاب بعضهم عن ذلك بانه قد جاء افعل في الواحد مع تاء التانيث كابلمة في لغة رديئة وهي خوص
المقل وتاء التانيث لا يعتد بها لانها زائدة على البنية فصح مجيء افعل في الواحد وهذا الجواب فاسد لانه
اولا لغة رديئة وثانيا نادر والنادر لا اعتداد به كما في سراويل في ذلك البناء القائل هو به يعني من يمنع
الجمع على انه لا نظير له في الآحاد وقال بهذا البناء واجاب عن افلس بورود ابلمة لا يعتد بسراويل لندرته
اذا اورد عليه سراويل وجه الايراد هو ان يقال يلزم مما ذكرتم ان يكون نحو مصابيح منصرفا لان له نظيرا في الآحاد
وهو سراويل اذا صرف واجاب بانه لا اعتداد بسراويل لندرته وقال المصنف كما انكم ما اعتددتم بسراويل
لندرته فكذلك نحن لا نعتد بابلمة لندرته وقالت ان تاء التانيث في مثل ذلك من الحكم اللفظي قد اعتد بها
ثم بين الاعتداد بتاء التانيث في مثل ذلك بتلك الوجه الاول واشار اليه بقوله في صرف فرازنة لانه مثل
كراهية وطواعية وبابه وليس بفارق فلانه هذا الباب الذي نقول به من ان المعتبر جمع لا نظير له في الآحاد
الا بتاء التانيث لانه بسبب تاء التانيث التي فيه كان له في الآحاد نظير وهو طواعية وكراهية فافترق الوجه
الثاني واشار اليه بقوله والا فقد ورد نقض به ان تاء التانيث معتد بها لانه لو لم يعتد بها لزيادتها على البنية
لما اعتد بها في طواعية وكراهية فيكون كراهية وطواعية كما لا تاء فيه فالباب الذي قال به اعني الجمع الذي لا
نظير له في الآحاد مثل مفاعل ومفاعيل يكون لاحد وزنيه وهو مفاعل نظير في الآحاد وهو طواعية وكراهية

من غير تاء فلا يصح ان يقال مثل مساجد غير منصرف لانه لا نظير له في الآحاد الوجه الثالث واشار اليه
بقوله وهذا اى الاعتداد بالتاء هو الذي يحسب به تقريره ان التاء معتد بها في الجملة والا يلزم التناقض
بيانه ان هذا القائل يعني القائل بانه جمع لا نظير له في الآحاد لما اورد عليه و قيل ان فرازنة منصرف
مع انه لا نظير له في الآحاد اجاب بان فرازنة خرج بزيادة التاء الى زنة الواحد الذي هو كراهية و
طواعية فيكون له في الآحاد نظير فلذلك انصرف فاعتد بتاء التانيث في خروج هذه البنية يعني فرازنة
عن صيغة الجمع الى صيغة الواحد واذا لم يعتد بتاء التانيث في الجملة يكون افعل داخلا في صيغة الواحد
الذي هو الجملة من غير التاء فجعل التاء غير مخرجة لصيغة افعل عن صيغة الواحد فالاعتداد بتاء التانيث
من البنية مع عدم الاعتداد بها منهما متناقضان ووجه ثان في اولوية عبارة المصنف وهو انه اذا
قيل صيغة منتهى الجموع كان التعليل في تمامه مقام العلتين اوضح من قولنا لا نظير له في الآحاد لان فيه
الاشعار من اول الامر بانه جمع متعدد وانما قال اوضح ولم يقل فيه التعليل لان في قولهم ايضا الاشعار
بالتعليل لان الجمع انما لا يكون له في الآحاد نظير اذا جمع متعددا لكن لا اشعار فيه به من اول الامر
قال المصنف في امالي الكافية ان هذا التعريف يبني عن العلة من اول الامر لانها اذا كانت صيغة منتهى
الجموع فكانه جمع متعدد وذلك لا تنبئ عن ذلك والتعريف المبني عن العلة اولى من غيره لو استويا واما فرازنة
فمنصرف لان شرط هذه الصيغة المعتبرة ان يكون بغير هاء لانها اذا كانت بالهاء شابهت كراهية وطواعية لفظا
ومعنى اما لفظا فواضح واما معنى فلان الحد دليل على الكثرة كالجمع واذا شابهت كراهية وطواعية لفظا ومعنى
لكان اجراءها مجراهما اجدر ووجه الاجدرية انها بالحمل عليهما رجعت الى الاصل اعني الانصراف فبل
لم يكتف بالمشابهة المعنوية والا لانصرف مساجد ومنابر لتحقق المشابهة المعنوية بينهما وبين كراهية وطواعية
ولم يكتف بالمشابهة اللفظية والا يلزم امتناع صرف نحو رايت بانيا وغازيا لمشابهتهما نحو مساجد لفظا
قوله وحضاجر هذا جواب عن دخل مقدر تقريره ان حضاجر علم جنس للضبع كاسامة وغير منصرف مع انه مفرد
لصدقه على ضبع واحد وهو على صيغة منتهى الجموع والصيغة شرط الجمع المانع والشرط على انفراده لا يكون مانعا
من الصرف والا يكون سببا لا شرطا فلا بد من السبب وهو الجمع مع شرطه حتى يمتنع الصرف اجاب عنه بانه منقول
من الجمع لان حضاجر في الاصل جمع الحضجر اى العظيم البطن ثم نقل وجعل علما للضبع والاسم المنقول عن الجمع كالمنقول
عن الصفة مما لم يمنع مانع فان الوصف الاصلي لو صار اسما بالغلبة بقي غير منصرف اذا لم يمنع مانع كما في حاتم اذا جعل
علما فلا ينفي منه حكم الوصف الاصلي والا يلزم ابهام اعتبار متضادين في حكم واحد كما سيجيء تقريره ولذلك اى لما ذكرنا
من ان المنقول عن الجمع كالمنقول عن الصفة لو سمي بمساجد لكان ممتنعا من الصرف باعتبار الجمع الاصلي المشروط
بصيغة منتهى الجموع فحضاجر اذا كمساجد اذا سمي به لان حضاجر في الاصل جمع سمي به الضبع فكما ان مساجد لا ينصرف
عند جعله علما فكذلك لا ينصرف حضاجر لما جعل علما قوله وسراويل اورده عليه سراويل اذا لم يصرف وتقريره الايراد

مثل ما مر تقريره في حضاجر وسراويل في الاعتراض اشكل من حضاجر اذ كونه جمعا في الاصل غير محقق ولذلك
اى لكونه اشكل اضطرب فيه فقال قوم هو اعجمي معرب شروال حمل على موازنه في العربية من مصابيح ومثلها
تشبيها له بما هو مثله ويلزم هؤلاء ان يعدوا من الاسباب العجمة وما اشبهه وكذلك يقول له بعضهم وقال قوم هو عربي
ولكنه جمع في التقدير يجعلون سراويل في التقدير جمعا لسروالة ثم اطلق اسم جنس على هذه الآلة المفردة يعني ثم
نقل الى اسم الجنس وجعل اسم جنس للمفرد وانما قال المفردة اذ لو اطلق على الجمع لا يكون فيه اشكال كما قال
المصنف في امالي الكافية من انه اذا استعمل جمعا فلا اشكال على الفريقين وهو اي النقل في اسماء الاجناس
من الجمع الى المفرد بعيد لانهم ينقلون من اسم الجنس الى العلم لا من اسم الجنس الى اسم الجنس قوله في الشرح
وجوابهم يعني للقائلين بالقول الثاني ان يجيبوا عن هذا الاعتراض اعني اعتراض بعد النقل عما تقريره
ما ذكره المصنف في امالي الكافية وهو انه يتعين هنا من حيث انه لا بد من ارتكاب محذورين احدهما
يلزم منه مخالفة امر معلوم والآخر يلزم منه ارتكاب امر مستبعد وذلك انه اذا ثبت كونه غير منصرف
وثبت انه لا يمنع الصرف الا للعلل المذكورة وكل هذه معلومة ولا مانع فيه للصرف يمكن تقديره الا ما
ذكروه وان كان بعيدا تعين ارتكاب ذلك المستبعد لئلا يلزم منه مخالفة امر معلوم كل ما ذكرنا يتعذر
عدم انصراف سراويل واما اذا اصرف فلا اشكال على ما ذكرنا لانا قلنا الجمع المانع شرطه صيغة منتهى الجموع
وقد تعذر هنا كونه جمعا فلا اثر للشرط عند فقدان السبب واما من قال انه لكونه لا نظير له في الآحاد
فالاشكال عليه صرف اولم يصرف اما اذا لم يصرف فلا مرية في تقديره كحضاجر واما اذا اصرف فلانه يلزم
صرف مثل مصابيح لوجود نظيره في الآحاد وهو سراويل واعلم انه اراد ان يدفع الاشكال عن نفسه بتقدير
انصرافه ايضا بان يقول مرادي انه لا نظير له في كلام العرب لا في الآحاد مطلقا يدل على هذا الكلام المصنف
في امالي الكافية حيث قال واذا اصرف سراويل يتعين عند هؤلاء ان يكون اعجميا والا لم يصح قولهم لا نظير
له في الآحاد لانه اذا لم يكن اعجميا وقد صرف وجب ان يكون مفردا وهو على زنة ما قالوا انه لا نظير له
في الآحاد ونحو جوار قال المصنف في شرح المنظومة ان كل ما كان من هذا الباب آخره ياء
قبلها كسرة فانه يجري مجرى قاض في الرفع والجر تقول هذه جوار ومررت بجوار وتقول في النصب
رايت جواري وقال في امالي الكافية النصب والرفع لم يجئ الا على لغة واحدة واما حالة الجر فاللغة
الفصيحة مررت بجوار والشاذة مررت بجواري وهي رديئة وقد وقع الخلاف بين سيبويه ومن تابعه
وبين المبرد ومن قال بقوله في التقدير في جوار في الرفع والجر على اللغة الفصيحة وان كانوا متفقين على اللفظ
فقال سيبويه هو غير منصرف كمساجد وما فيه من التنوين انما هو تنوين العوض لا تنوين الصرف وقال المبرد
منصرف لفقدان المانع من الصرف فالتنوين تنوين الصرف وقد احتج سيبويه بان الاصل جواري هو نظائره من
الاسماء الفصيحة والصرف تحققت فيه العلة المانعة للصرف فحذف التنوين ثم حذفت الضمة عن الياء استثقالا

[illegible]

لما بعد الكسرة وهذا الاستدلال ضعيف من حيث انه مبني على النظر في منع الصرف وبعده في الاعلال
والمبرد يسلم انه اصل ولكنه يقدر النظر في الاعلال قبل النظر في منع الصرف ثم ينهض ذلك امارة في كونه
منصرفا من حيث ان النظر في الاعلال نظر في تحقيق الصيغة والنظر في منع الصرف نظر فيما يتبع الاعراب
والاعراب فرع على ما يتبعه فرع الفرع والنظر فيما هو الاصل مقدم على النظر في فرع فرعه فاذا اعل اولا حذفت
الياء لالتقاء الساكنين وتنوين الصرف ثم نظر الى ما يمنع الصرف فلم يوجد ذلك الوزن فبقي الاسم منصرفا
على حاله ويقوي ما ذكره المبرد من تقدم الاعلال على منع الصرف بما يقال في اللغة الفصيحة في مررت بجوار
ولو كان الاسم فيما ذكروا اولا لوجب ان يقال مررت بجواري على ما هو في اللغة الرديئة والاولى ان يسطر في استدلال
آخر فيقال المحذوف بالاعلال في حكم الموجود في الامور الاعرابية باتفاق بدليل قولك هذا قاض ومررت
بقاض ولو كان في حكم العدم لوجب ان يقول هذا قاض بضم الضاد ولولا تقدير وجودها ما وجب كسرة
الضاد في حال الرفع فالموجب لكسر الضاد كونها في حكم الموجود واذا كانت في حكم الموجود باعتبار امر اعرابي
وجب ان يكون في حكم الموجود باعتبار امر لفظي مثله ودليل آخر وهو ان يقال الدليل على ان المحذوف
بالاعلال في حكم الموجود بالنظر الى منع الصرف باعتبار الصيغة اطباقهم على ان باب اعلى وادنى اصله
اعلي وادني والاعلال قبل النظر في منع الصرف بتحرك الياء وانفتاح ما قبلها فقلب الفا فيجتمع ساكنان
فيحذف الالف فيبقى اعلا منونا ووزن اعلى افعى وافعى ليس بافعل فلولا ان اللام المحذوف بالاعلال في حكم
الموجود لما منع من الصرف ولوجب ان يبقى منونا على حاله ولما وجب اعتبار المحذوف بالاعلال في الصيغة
المانعة للصرف في اعلى وجب ذلك في جوار اذ لا فرق بينهما هذا ما ذكره في الامالي ويعلم منه المتن والشرح واعترض
الامام ركن الدين الحديثي على الدليل الثاني من دليلي شرح الكافية من وجهين الاول انه مبني على انه منع من الصرف
والثاني ان مجرد سكون اللام لا يخرج الكلمة عن وزن الفعل اقول الاعتراض الاول مندفع بان قول المصنف
في الشرح والمانع منه وزن الفعل متعلق باول الدليل لا بقوله واصله احوى واحوى في قوله واصله احوى بياء
منونة وبعد من كلامه والثاني انما يتفقون على منع الصرف في مثل قولك زيد اشقى واحوى والمانع منه وزن الفعل
والصفة ووزن الفعل انما يكون باعتبار الصيغة التي هي افعل واصله احوى تحركت الياء الى آخره وهذا بعينه
ما قرره في الامالي والاعتراض الثاني غير وارد ايضا لان المصنف يقول لو كان الاعلال في احوى بحذف
اللام لوزن افعى علا بالزنة ولا يقول لو كان الاعلال في احوى ثابتة اللام ساكنة والحاصل انكر اه انا ملت
بالنقل عن الامالي جهت لعدم ورود هذين الاعتراضين فان قال قائل ان احوى مثل افعل وغير منصرف
بعد الاعلال لثبوت الالف وفي جوار لم يثبت الياء حتى يحكم بمنع صرفه فهو فاسد من جهة ان ثبوتها انما كان
في احوى انما كان سبب الحكم باضافة فانه لو صرف لزالت الالف كما في جوار فان جوارا لو اعل وحكم بعدم صرفه
بقيت الياء بعده اي بعد الحكم بعدم صرفه ثابتة لا وجه لحذفها وانما حذفت بتقدير الانصراف عنده اي

عند القائل بصرف جوار فالذي اوجب عنده من عدم بقاء الصيغة بعد الحذف بالاعلال على صيغة الجمع
لفظا ان يصرف جوار هو بعينه موجود في احوى واشقى ولم يصرف باتفاق فان قيل فما هذا التنوين
على مذهب سيبويه قيل هو تنوين عوض قالوا عن الياء المحذوفة والاولى ان يقال عن اعلال الياء بالسكون
لان حذف الياء انما كان بسبب وجود التنوين فكيف يصح ان يكون عوضا عنها ولم يحذف الا بعد وجودها
وانما يكون الشيء عوضا عن الشيء بعد ثبوت حذفه لغيره بانه ان يقال اذا حذف الياء لاجل التنوين فلا يكون
التنوين عوضا عنها لانه حينئذ يكون كالمنافي للياء والعوض عن الشيء يجب ان يكون مناسبا للشيء لا منافيا له
واذا كان كذلك فوجب ان يقال انه عوض عن الاعلال لان الاعلال ثابت قبل مجيء التنوين بيانه انه صار
بحذف الحركة خفيفا والاسم لا بد له من الصرف والعلل لمنع الصرف مجيء بالتنوين لذلك فلما جاء التنوين بعد
ثبوت الاعلال اجتمع ساكنان فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ولقائل ان يقول هذا في حال الرفع مسلم
واما في حال الجر فممنوع بناء على انه بعد الاعلال لما حكم بمنع الصرف وحذف تنوين الصرف ينبغي ان يعود
الياء فيقول جاء لقوله الفتحة ونيابة موجبها ولو سلم انه يعود ساكنا لكن ينبغي ان يفتح لما ذكرنا فلا يحتاج
الى تنوين العوض ولو سلم الاحتياج فلالتقاء الساكنين اصلا فان قيل لا شك ان اصل احوى احوي ثم
قلب الياء الفا وحذف للتنوين ثم حذف تنوين الصرف ورجع الالف ساكنا لان الاصل في الاسماء الصرف
ثم الاعلال ثم اعتبار منع الصرف فهلا عوض عن الاعلال التنوين كما في جوار اجيب بان مد الالف زائد
على مد الياء فصار ذلك الزائد عوضا عن الحركة فلا حاجة الى عوض آخر لحصول التعادل فاذا جاوا الى
النصب اتفق الجميع على قولهم رايت جواري لفظا وحكما اما لفظا فلانه لا خلاف في انه في حال النصب مفتوح
لفظا بخلاف حال الجر فان بعضهم يفتحه لفظا واما حكما فلانه في حال النصب ممتنع عن الصرف بالاتفاق
ومن العرب من يقول مررت بجواري في الخفض وهي قليلة ووجهها انه قدره من اول امره ممنوعا من
الصرف والممنوع من الصرف حركته الفتحة في الجر كما في النصب وقد قيل في النصب رايت جواري باتفاق
لخفة الفتحة وكذلك هذا اي جر جوار اقول فيه نظر لجواز ان يكون وجهها ما ذكرنا في الايراد على
حال جر جوار قال المصنف في امالي الكافية وسيبويه يطرد اصله في ان كل ما آخره ياء معتلة وهو
غير منصرف يعوض عن اعلاله تنوين ويحذف الياء لالتقاء الساكنين والمبرد يجري على اصله في انه
لا يعوض بل يثبت التنوين ان كان تنوين الصرف ويحذف ان كان علة بمنع الصرف وعليهما اختلفوا
في امراة سميتها بقاض فسيبويه يقول هذه قاض ومررت بقاض ورايت قاضي والمبرد يقول
هذه قاضي باثبات الياء ورايت قاضي ومررت بقاضي لانهم لم يختلفوا ههنا في انه فيه ما يمنع الصرف فلا تنوين للصرف
فوجب عند المبرد ان لا يكون فيه ووجب عند سيبويه ان يكون فيه تنوين العوض كجوار فمن ثم جاء الاختلاف
لفظا فيه ولم يختلف في لفظ جوار من حيث انه لم يبق على ان فيه ما يمنع الصرف وانما اعني ان سيبويه القائل فيه

يعني منع صرف رحمن اوجه من وجهين احدهما ان الالف والنون عند ناكانت مانعة لامتناع دخول تاء التانيث
واذا كان رحمن مما لايدخل عليه تاء التانيث فقد صح شبههما بالف التانيث ووجود فعلى ليس مقصود الى نفسه
بل ليمتنع به دخول التاء فيه للاستغناء به عنه وانما المقصود تحقق امتناع دخول تاء التانيث عليها فاذا
امتنع دخول تاء التانيث عليها لغيره اى لغير وجود فعلى فقد حصل المقصود وهو حصول الشرط فيمنع الصرف
الثاني انه لوقف واستواء الامرين اى شرطية وجود فعلى وشرطية انتفاء فعلانة يعنى اى فلا رجح مختارنا
وهو منع صرف رحمن اولى لان فعلان المنع اكثر لا امهم اذا كان صفة ينبغي ان يحمل رحمان اذا احتمل
امرين على الاكثر لانه اولى فيحمل رحمان مجاز والمجاز وان لم يستلزم الحقيقة تحقيقا لكن لابد وان يستلزم
تقديرا كما ذكر في عسى ونعم والمقدر في حكم الملفوظ وتقدير فعلانة اولى لان التانيث اصله التاء اجيب
ان فعلان فعلى اكثر من فعلان فعلانة فاذا قدر لرحمن مونث ففعلى اولى به لانها اكثر والمقدر في حكم الوجود
لانه منع الصرف اكثر وهو عظيم الكمرة اى الحشفة وآدر اى بين الادرة وهى نفخة في الخصية مع انه
لامونث لهما ملفوظا ولم يختلف في ندمان لانهم يعرف منه فعلانة ولم يوجد له فعلى ولم يختلف في سكران في
انه يمنع من الصرف لانتفاء فعلانة اذ لا يقال في مونثه سكرانة ولوجود فعلى اذ يقال في مونثه سكرى
ولا يخفى عليك ان عدم الاختلاف في ندمان للاتفاق على صرفه وفي سكران للاتفاق على عدم صرفه وهذا
معنى قوله في الشرح بخلاف ندمان وزن الفعل شرطه وزن الفعل ان يختص بالفعل كشمر وضرب
فان وزن فعل وفعل يختص بالفعل فان وجد في الاسم يكون علما منقولا عن الفعل كبذر وعثر اسم مكان وقيل
الى اسم الجنس فاذا كان اسم دربة شبه ابن عوس كما قال اشعث في ذم حيش ابى سفيان حين غزا
المدينة بعد بدر جاوا بجيش لو قيس معرسه ماكان الاكمرس الدئل التعريس النزول آخر الليل وقيل الدئل
حي من كنانة او يكون اوله زيادة كزيادة الفعل وهذا اولى من قول من قال او يكون غالبا على الفعل فانه غير مستقيم
لوجهين احدهما انه رد الى الجهالة اذ لا يعرف كثرته على الاسم الا بعد الاحاطة عما وقع منه في الاسماء والافعال
واعترض ابن اياس على هذا الوجه بان قال قول ابن الحاجب ضعيف لان فعل اسم اللغة نقل ولا يرد واذا نقلوا
عدم البناء كما قالوا ليس في الكلام فعل وابن الفصح فيعل بكسر العين فيلزم ذلك فكذلك فيعل في ادعا لكثرة
وهذا الظاهر واعترض الامام الحديثي على هذا الوجه بان قال فلزوم ان لا يحكم بخصوصيته شمر وضرب ونحوها
بالفعل اذ لا يعرف الاختصاص الا بعد الاحاطة بجميع ما وقع منها الوجه الثاني انه باطل بافعل فان افعل
في الاسماء اكثر منه في الافعال وهو مع ذلك اى مع كونه اكثر في الاسماء معتبر في منع الصرف فلو كان اعتباره لغلبته
في الفعل لم يمنع افعل لغلبته في الاسم والدليل على ان افعل في الاسماء اكثر انه يأتي من فعل ثلاثي الا وله افعل اسما
اما للتفضيل واما لغيره اى للصفة لانه ان لم يكن من الالوان والعيوب يجئ منه افعل للتفضيل وان كان من الالوان
او العيوب يجئ منه افعل للصفة نحو احمر واعرج وافعل في الافعال لا يكون الا في بعض ما جاء فيه فعل اى

بوجود علة منع الصرف توجب تنوين العوض وان المبرد الذى يقول لا تنوين للعوض ليس عنده فيه
علة يمنع من الصرف فابين القولان في وجود التنوين من اللفظ واحد التركيب اعتبر المصنف في
التركيب شرطين احدهما عدمي والآخر وجودي اما الاول فان لا يكون باضافة ولا اسناد لان الاضافة تجعل
بعض المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف فلا يستقيم ان يكون التركيب بها مانعا والاسناد موجب للبناء وغير
المنصرف نوع المعرب فلا دخول للمبني فيه واما الثاني فان يكون علما لانه اذا لم يكن علما يكون في معرض الزوال
بخلاف اذا كان علما فانه يكون لازما فاعتبر عند اللزوم مثاله بعلبك فان بعلا في الاصل صنم وبك
موضع ركبا وصير علما الالف والنون افاد الامام المحقق الحديثي ان الالف والنون فرعيته
لفظية وليس علته بمجرد انهما زائدان في آخر الاسم اذ يلزم حينئذ منع صرف حدون وجبروت اذا سمي بهما
بل بجامع انهما علامتا التذكير وذلك انما يتحقق اذا لم يجامعهما تاء التانيث فالمراد بقولنا الالف
والنون المزيدتان علة الالف والنون العلامتان للتذكير المانعتان الباء علة فان قيل اعترض مع ذلك
المضارعة قلت الكوفيون لم يعتبروا المضارعة بل قالوا الالف والنون للتذكير علة اذا كان مع العلم
او الصفة والبصريون لما راوا ان علل المنع كلها فرعية والالف والنون من حيث كانا علامتي للتذكير
اصل فلا يحسن او لا يمكن ان توجد فرعيتها من تلك الجهة لكن لما كان الف التانيث في صحراء فرعها والالف
والنون يشبهانها اما من حيث انهما يمنعان المذكر ويمنعان التاء ولا ينقلب الالف في التصغير ياء واما
لانهما ضدانهما في المعنى والضد يشبه الضد من حيث ان كلا في طرف فاعطيا حكمهما وهو منع الصرف من حيث
المضارعة فعبر عنها بالالف والنون المضارعتين لالفي التانيث تنبيها على ان فرعيتهما من حيث انهما
مضارعتان لهما وان السبب هو المجموع ثم الالف والنون ان كانتا في اسم غير صفة فشرط اعتبارهما العلمية
لكون بابه مثل التاء كقولك مرجان ومرجانة والالف انما اعتبرت من العلل لشبهها بالفي التانيث
فلما كان بابه يقبل التاء بعد ذلك من الشبه المذكور فاذا كان علما امتنع من قبول التاء فاعتبرت
لحصول شرطها هذا عبارة المصنف في شرح المنظومة ووقع في عبارته التي في شرح الكافية نوع منافاة
فان اولها يدل على ان العلمية في الاسم شرط لقوة الشبه بالف التانيث وآخرها يدل على انها شرط الشبه
وان كانت في اسم هو صفة فالمعتبر فيه ان لا يكون له فعلانة وقيل المعتبر وجود فعلى وانما اعتبر الشرط الاول
او الثاني ليتحقق ايضا شبهها بالف التانيث لانها اذا كانت لها فعلى لم يقل فيها فعلانة استغناء
بفعلى وكذلك اذا انتفت فعلانة فقد امتنع دخول تاء التانيث عليه فقد حصل الشبه بذلك اى بالشرط
الاول او بالشرط الثاني ومن ثم اى ومن اجل اختلاف العبارتين في الشرط اختلف في رحمان فمن قال
المعتبر انتفاء فعلانة منعه الصرف لحصول الشرط وهو انتفاء فعلانة اذ لا يقال فيه رحمانة بناء على انه
لم يستعمل في مونث ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه لانتفاء الشرط اذ لا يقال فيه رحمى والاول

في بعض من مضارع فعل بفتح العين وفي بعض من مضارع فعل بكسر العين فان الماضي اذا كان بكسر العين
يجي مضارعه على يفعل بفتح العين وعلى يفعل بكسر العين واذا كان الماضي بفتح العين مضارعه يجي بضم العين
وفتحها وكسرها فافعل يكون في بعض من مضارع فعل بالفتح وفي بعض من مضارع فعل بالكسر وفي غيره ذلك
قليلا كافعل ماضي الافعال وافعل التعجب وربما يقابل في القلة وقوع افعل في الاسماء من غير فعل يعني وقع في الاسم
افعل من غير ان يكون مشتقا من الفعل كاجدل واخيل وافكل واربع واشباه ذلك فوقوع افعل في الاسم يقابل
هذا القسم القليل في القلة اي وقوع افعل في الاسم كثير اذ التقابل في القلة يستلزم كثرة احد المتقابلين فثبت
ان هذا القول وهو ان يقال او يكون اوله زيادة كزيادته اولى وهو اي وهذا القول مناسب في منع الصرف
لشبهه بالفعل لحصول زيادة الفعل فيه وهو معنى كلام سيبويه والذي يحقق لك ذلك اي ان المعتبر هو ان يكون
اوله زيادة كزيادة الفعل الا ان يكون غالبا في الفعل ان فاعلا في الاسماء لا يكاد يوجد نحو خاتم وهو قليل و
فاعلا في الافعال اكثر من ان يحصى كضارب وخاصم وقاتل في باب المفاعلة وسافر في غيره ولو سميت بخاتم لصرفته
واعترض الامام الحديثي على المصنف قائلا كون افعل وزن الفعل باعتبار الهمزة لا باعتبار حركة العين ولذا
صرف [illegible] ولم يصرف احمر ولا شك ان افعل في الفعل بهذا الاعتبار اغلب اذ ما من فعل ثلاثي الا ويجي منه
افعل في مضارعه كانصر واضرب واعلم وفي تعجبه ويجي افعل من الافعال لكثرة لا يحصى للتعدية والسلب لا
قليلا كما قال ابن الحاجب اقول هذا لا يرد على المصنف اصلا لان له بعد تسليم ان افعل كونه وزن فعل بالاعتبار
الذي ذكرتم ان يقول نحن لا نورد النقض بافعل بالاعتبار الذي ذكرتم بل نورد النقض بافعل الذي عينه
متحرك بحركة مخصوصة وهي الفتحة ونقول ما ذكره النحويون منقوض بافعل الذي عينه مفتوح فان افعل
هذا في الاسم اكثر كما قررنا ومع هذا هو غير منصرف واعترض ايضا قائلا ليس فاعل في الفعل اغلب لانه لو كان
اغلب لكان باعتبار زيادة الالف ثانيا كافعل باعتبار زيادة الهمزة اولا وذلك في الاسم اغلب كضارب
اسم فاعل ولا اعتبار لخصوصية الحركة كما في افعل اقول هذا ايضا غير وارد اما اولا فلانه مندفع بما مر
في دفع الاعتراض الاول واما ثانيا فلان القسم الذي ليس في اوله همزة من قسمي وزن الفعل خصوصية
الحركة معتبرة فيه قطعا وقد صرح به المصنف في شرح المفصل في قوله غير قابل للتاء احترازا من ان يكون
اوله زيادة كزيادته ويكون قابلا للتاء مثل يعمل في قولهم جمل يعمل فلو لم يحترز منه لورد نقضا وانما
كان قبوله التاء مانعا من اعتباره لانه بقبوله التاء يخرج عن شبه الفعل لان الافعال لا يقبل هذه التاء
فلما قبل ما لا يقبله الفعل خرج عن شبهه بخلاف احمر فانه لو سمي بها [illegible] نحو حمراء وبخلاف
ما لا مؤنث له كآدر واكمر فان [illegible] في العدل ووزن الفعل ان كان اسما فشرطه العلمية كما قال
الالف والنون ان كان اسما فشرطه العلمية اجيب بان العدل ووزن الفعل اذا كانا في اسم وان لم يمنع
الصرف الا مع العلمية لكن العلمية ليست شرط تاثيرهما بل كان العلمية علة مستقلة فكذا كل منهما

علة مستقلة بخلاف الالف والنون فان العلمية شرطهما لما مر ان الالف والنون في الاسم يحتاج الى العلمية
ولذا انصرف اذا نكر عمر واحمد بقيا على سبب واحد واذا نكر عثمان لا يبقى على سبب اصلا وما فيه علمية
مؤثرة احترز بقوله مؤثرة من ان يكون لا اثر لها كرجل سمي بمساجد او حمراء فانه لا اثر للعلمية لاستقلال الحكم
بالجمعية والف التانيث وانما اعتبر هذا القيد لئلا ينتقض هذه القاعدة اعني وما فيه علمية مؤثرة الى آخره
بمساجد وحمراء علمين فانهما اذا نكرا يكونان غير منصرفين وانما انصرف كل ما فيه علمية مؤثرة لما يتبين
من تفصيل ما تقدم ان العلمية لا تجامع شيئا من العلل حال كونها مؤثرة الا ما هي شرط فيه اي في ذلك
الشيء الا العدل ووزن الفعل فانها تجامعهما وليست شرطا فيهما وسأبين ذلك اي بيان ان العلمية المؤثرة
شرط في غير العدل ووزن الفعل ان الوصف لا تجامعه العلمية مؤثرة لما بينهما من التضاد على ما سيجي بيانه
وسقط والتانيث ان كان بالالف فلا تجامعه مؤثرة فسقط وان كان بغيرها سواء كان بالتاء او معنويا
بعد تقدم انها شرط فيه والعجمة هي شرط فيها والجمع لا تجامعه مؤثرة فسقط والتركيب شرطه العلمية
والالف والنون ان كان في اسم فشرطه العلمية وان كان في صفة فلا تجامعه لما بينهما من التضاد فان قيل
العلم يتأتى بالذات الوصف والجمع اما منافاته للوصف فلما سيجي بيانه واما الجمع فلما قال المصنف في امالي
الكافية من ان الجمع لا تجامع العلمية لما بينهما من المنافاة لانك اذا سميت به فقد خرج عن كونه جمعا واذا
كان كذلك فلا حاجة الى تقييد عدم مجامعته اياهما بالمؤثرية قلت اجاب عنه الامام الحديثي بان قال
بعد زوالهما اعتبار بقاء ما ثبت بهما كيفا بهما ولم يتناف بالذات زوالهما وما ثبت بهما بعد زوالهما فقيد وقال
يمتنع مؤثرية الوصف معه للتضاد وهو مؤثرية مع الجمع والتي التانيث لعدم الحاجة اليه فلم يبق اي
لم يخرج عن هذا الذي ذكرنا من ان العلمية لا تجامع شيئا وهي مؤثرة الا وهي شرط فيه غير العدل ووزن
الفعل فانها تجامعهما من غير شرطية اما كون العلمية مؤثرة مع كل واحد منهما فلمنع صرف عمر واحمد
واما كون العلمية غير شرط فيهما فلانها لو كانت شرطا لهما لما امتنع العدل ووزن الفعل من الصرف من غير
علمية لكنه يمتنع مثل ثلث واحمر اذا تقرر هذا فاذا نكر كل ما فيه علمية مؤثرة فان لم يكن فيه واحد من العدل
ووزن الفعل بقي بلا سبب اصلا لان العلمية تزول بالتنكير وتزول كون البواقي سببا لكون العلمية شرطا
فيها واذا انتفى الشرط انتفى المشروط واذا نكر وفيه احدهما بقي على سبب واحد وهو اما العدل واما وزن
الفعل لان العلمية تزول بالتنكير قوله في الشرح وان كان معهما امر آخر جواب عن سؤال مقدر تقرير
السؤال انه يمكن ان يكون مع العدل والعلمية او مع وزن الفعل والعلمية سبب آخر فاذا نكر تزول العلمية
ويبقى العدل والسبب الآخر فيكون غير منصرف لوجود العلتين فانتقض ما ذكرتم بهذه الصورة وتقرير الجواب
ان الكلام فيما فيه علمية مؤثرة فكون الوصف والجمع والف التانيث خارجة عنه وكل سبب هو غيرها وغير العدل
ووزن الفعل فالعلمية شرط له فيزول عند التنكير قطعا لزوال شرطه وهو العلمية فلا ينتقض ما ذكرنا بما ذكرتم

فتبين ان كل ما فيه علمية مؤثرة اذا انكر صرف واعلم انه اشار في اثناء هذا الكلام الى جواب سؤال تقوله
وهما متضادان فلا يكونان الا احدهما تقرير السؤال انه يمكن ان يجتمع العلمية والعدل ووزن الفعل في ابهم
والعلمية ليست شرطا لهما فاذا انكر بقي سببان اعني العدل ووزن الفعل فانتقض ما ذكرتم وتقرير الجواب ان العدل
ووزن الفعل متضادان لان العدل لا يكون الا بالاوزان المذكورة ولا شيء منهما من اوزان الفعل فلا يكونان ابدا
مع العلمية الا احدهما واذا كان بينهما تضاد فلا يكون مع العلمية الا احدهما فان قيل اخر فقولك مررت بنسوة
رجل اخر عدل ووزن الفعل قلت اجاب عنه الامام ركن الدين الحديثي بانه اذا جعل علما اخر منه بمجرد حذف
من لا يوجب العدل اقول ولقائل ان يقول اذا جعل علما الاخر بالالف واللام يتحقق فيه العدل ووزن
الفعل فيعود الاشكال فالوجه في جواب هذا الاشكال ما تقدم في باب العدل واولى انما قائل ان تقرر السؤال
الذي يدل عليه قوله وهما متضادان عن اصله ساقط فان الكلام فيما فيه علمية مؤثرة وفي الوزن المذكور لا تاثير
للعلمية اصلا   وخالف سيبويه الاخفش في كل صفة اذا سمي بها وفيها علمية مع الصفة اي الاصلية
ثم نكرت فالاخفش يصرفها بعد التنكير ويطرد ما ذكرناه من ان كل ما فيه علمية مؤثرة اذا انكر صرف لانه اذا انكر
زالت العلمية ولم يبق الا سبب واحد وهو وزن الفعل وسيبويه يمنع صرفه ويعتبر الصفة بعد التنكير في منع
الصرف لما تقدم يعني في باب الوصف من ان المعتبر الوصف في الاصل وهذه صفة في الاصل فوجب اعتبارها
وان استعملت في غير الوصف كما ثبت اعتبار الوصف الاصلي في اسود وارقم وادهم بالدليل المتقدم في باب الوصف
وقد اورد على سيبويه امور منها انهم قالوا لو افقنا في افضل العلم وهو مثله يعني لو امتنع صرف احمر بعد
التنكير لامتنع صرف افضل اذا سمي به بعد التنكير لكنه منصرف باتفاقهما اجاب عنه المصنف في شرح المفصل
بانه مغالطة بينة بما بسط ما ذكره في امالي الخلاف وهو ان افضل اذا سمي به لم يسم بصفة حتى يقال انها
يعتبر بعد التنكير لان شرط استعماله صفة الالف واللام او الاضافة او من ثبت انه ليس مما نحن فيه بل هو
عليه الظاهر لانا نقول لما انصرف احمر بعد التنكير لا ينصرف افضل منك اذا سمي به بعد التنكير وهم موافقون في ذلك
فلما جاءت منك مع افضل صار بها كاحمر فوجب منع صرفه بعد التنكير فكذلك منع صرف احمر واشكل ما يرد على
سيبويه باب حاتم وما ذهب نحو الصفات اذا سمي بها فانه يقال لو صح اعتبار الصفة الاصلية بعد زوالها
بالتسمية لوجب امتناع حاتم من الصرف للعلمية والوصفية وهو مصروف بالاجماع واذا ثبت ان الوصفية
الاصلية غير معتبرة مع الاسمية اعني العلمية اجماعا فنحن اذا انكرنا احمر علما لم نكن الا ما اتفق فيه اعتبار الوصفية
فلا وجه لتقديرها بعد الحكم باسقاطها والجواب انه قد ثبت اعتبار الوصفية بعد الاسمية في مثل اسود وارقم
وانما لم يعتبر في باب حاتم لمانع خاص يعني الفرق متحقق بين جواز اعتبار الوصف الاصلي في حاتم علما
وبين جواز اعتباره في احمر بعد تنكيره بيانه هو انا نعلم ان الوصفية تنافي العلمية في المعنى لان العلمية وضع
الشيء لمدلول بعينه لا يتجاوزه والوصفية وضع الشيء ان قام به ذلك المعنى مطلقا فكيف يكون الشيء مختصا

غير مختص واذا تحققت حصول التضاد بينهما فامتنع اعتبار الوصفية الاصلية في حاتم علما اذ لو اعتبرت
فيه ومنع صرفه بالصفة الاصلية والعلمية الحاضرة لزم اعتبار متضادين في حكم واحد وهو منع الصرف واما
احمر علما اذا انكر زال المانع لاعتبار الوصفية فاعتبرت لزوال المانع ثم وافقت علة اخرى وهي وزن الفعل
فامتنع من الصرف للصفة الاصلية والعلمية فلم يلزم اعتبار متضادين في حكم واحد اذا التضاد بين العلمية ووزن الفعل
قال المصنف ومذهب سيبويه اولى لما ثبت مقدما من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال تحققها معنى
ويلزم الاخفش صرف ما علم ان العرب تمنعه الصرف نحو اسود ومنع صرف ما علم ان العرب تصرفه نحو مررت
بنسوة اربع فان قيل فقد اعتبر والوصفية الاصلية في الجمع والالف واللام مع العلمية فانهم جمعوا احمر علما
على حمر باعتبار صفته الاصلية وكذلك ادخلوا اللام فيه باعتبارها فلم لم يعتبر الصفة مع العلمية في منع صرف
حاتم علما فالجواب انه لا يمكن اعتبارها مع العلمية في منع صرف حاتم علما والا يلزم اعتبار الضدين في اثبات
حكم واحد واما اعتبارها مع العلمية فليس لاثبات حكم واحد بهما فان مقتضى الوصفية الاصلية في احمر علما
دخول اللام والجمع على ما تقتضيه الوصفية ومقتضى العلمية منع صرفه مع وزن الفعل وهما حكمان مختلفان
فان قيل ان كان المراد من اعتبار الضدين في اثبات حكم واحد بهما اجتماعهما فاللزوم ممنوع فان الوصف
في الاصل والعلمية في الحال فلم يجتمعا اصلا وان كان المراد من اعتبارهما اثبات مقتضاهما وهو منع الصرف
فاللزوم مسلم لكن الاستحالة ممنوعة فان المستحيل انما هو اجتماع الضدين لا اعتبارهما فالجواب انا نختار
الثاني ونقول ان بقاء اعتبار الوصف الاصلي كبقائه فيلزم ايهام اجتماع ضدين اذ لا يخلو عنه من لم يتامل
هذا التامل الدقيق وكما يجتنب عن اجتماع الضدين معا يجتنب عما يوجب ايهامهما ولقائل ان يقول الكلام مع
من له تامل ادق لا مع غيره فالترجيح لكلام الاخفش اذ الاصل الصرف واعلم ان هذا الايهام لم يتعرض له
المصنف في شرح الكافية ولا في شرح المصنف وانما تعرض له في شرح المنظومة وفي امالي الخلاف فالظاهر انه
الحقه بعد بالمتن وبالجملة توجيه ما ذكرنا   وجميع الباب باللام او الاضافة جميع باب غير المنصرف
اذا اضيف او دخله لام التعريف يجر بالكسر قيل لانه دخل عليه ما هو من خواص الاسماء فقابل شبه الفعل فرجع الى
اصله وهو الصرف وقيل ان الكسر لم يزل عنه الا تبعا لزوال التنوين للعلتين فلما كان زوال التنوين هنا لاجل
اللام او الاضافة لا للعلتين زال موجب منع الكسر فدخل وهذا قول الزجاج ومنشأ الخلاف ان مانع السيبين ذهاب
التنوين والكسر معا اما التنوين فظاهر واما الكسر فللتبعية للتنوين مع الاستغناء عنه بالفتحة فيكون باحمركم
وبالاحمر منصرفا لما عرفت من دخول الكسر لكون للاضافة وقد الزم اذا وقع فاعلا او مفعولا او دخل عليه حرف خفيف
اجاب عنه المصنف في شرح المفصل بثلثة وجوه نذكر الوجه الاول وهو انهما من معنى العوامل فلا يبقى حكم الشبه
الفعلي فلا يثبت ما هو الغرض من وضع الالفاظ المفردة وهو افادة النسب واذا لم يبق حكم الشبه الى الفاعلية
والمفعولية فلا يكونان منافيين لعدم المنصرف بمجرد حصولهما لا يصير منصرفا اما لو نضمنا الى اللام والاضافة

المفصل

بعض منصرف فاله يتمايل باللام او الاضافه الوجه الثانى ان اللام والاضافه يقومان مقام التنوين فكانه منون
خلاف غيرها الوجه الثالث ان ذلك معنى به نفس المدلول والعوامل لا تعينه عن مدلوله او ذهاب التنوين
لا عن ولكسر الاعراف لما شابهه فى ان كلا منهما تختص باخر الاسم المعرب ويطراء ويزول اولما تلازما
كما مر بيانه ذال بتعبته تجاه فوان يدخل التنوين لتلازمهما لو انتفى فلما زال التنوين لا بالعلتين بل معاهم رجع
لذهاب موجب ذهابه وهو حرف دخول التنوين بدخوله ويكون بالاحر وباخركم عن منصرف
المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعليه قدم المرفوع لان الكلام يتم بالمرفوع وان لم يذكر غيره ولا يتم بغيره من
غير ذكر المرفوع وانت قد علمت فيما مر ان علم الفاعليه هو الرفع وان الرفع يكون بالضمة والواو والالف
فمراده ان المرفوع ما اشتمل على واحد من هذه الامور مثاله زيد فى قام زيد مرفوع بالضمة فيكون زيد مشتملا على
علم الفاعليه فان قيل ذكر الضمير العائد الى المرفوعات والواجب ان يؤنث قلت نعلم جوابه من كلام ذكره
المصنف فى شرح المفصل حيث قال فيه قوله وسمى الجملة يجوز ان يكون بالياء والتاء وضابطه ان كل لفظين
وضعا لذات واحدة احدهما مؤنث والاخرى مذكر وتوسطهما ضمير جاز بانيث الضمير وتذكيره والتانيث
هنا احسن لان الجملة مؤنثة وهى خبر عنها انتهى لا يخفى عليك ان تقرير هذا الكلام انما يتم بامرين احدهما
بيان كون الجملة خبرا فى هذا التركيب وثانيهما بيان لزوم كون التانيث احسن من كونها خبرا اما الامر
الاول فيتحقق من كلام ذكره المصنف فى امالى المفصل فى بحث الاختصاص حيث قال ان انفسهم وان كان
مفعولا فهو فى المعنى خبر عن الرجل لانك تقول عنيت بالرجل المذكور والحال فى معنى الرجل المذكور اخوك و
اما الامر الثانى فنقول فيه ان الخبر محط الفائدة على ما صرح به المصنف فى شرح المفصل فى فصل تعريف المسند اليه والخبر
وفيه ان الذوات معلومة فى الاغلب وانما المجهول احوالها وصفاتها ولا يخفى ان اعتبار ما هو محط الفائدة
اولى ولذلك تراهم يعتبرون الخبر ومنه قولهم ما جاءت حاجتك على احد التقديرين اذا تقرر هذا
فنقول فيه فى قوله وسمى جملة خبر فى المعنى معنى كلام الكلام جملة فاعتبارها يكون اولى وهذا الكلام من شرح المفصل
اعنى قوله لان الجملة مؤنثة وهى خبر عنها قد اشتبه على كثير من المحصلين الناظرين فيه حتى ان الامام افضل المتاخرين
عز الملة والدين الزنجانى واتى لما لم يفهم مراد المصنف قال فى شرحه للمفصل بل التذكير هنا اولى لان الضمير
المستتر فيه الذى قام مقام الفاعل للكلام وهو مذكر واما الجملة فهى فضلة زائدة لا عبرة بها فى تذكير الفعل
وتانيثه اذا تحققت هذا سماعك بعده يجوز تذكير الضمير وتانيثه وتذكيره احسن لما عرفت وهنا
امر اخر مقتضى لاولوية التذكير وهو ان الثانى فيما نحن بصدده مفتى ومعرف والمعرف اكثر فائدة
لدلالته على المقصود بالمفصل ولا دلالة للمعرف عليه بالاجمال فاعتباره لكونه اكثر فائدة اولى وقد يجاب
عنه بانه راجع الى المرفوع المشترك بين المرفوعات لان الكثير يكون للجنس المتحدة وانما جمع اعلاما بانها انواع
مختلفة فان قلت علم الفاعليه انما هو الرفع فيلزم تعريف المرفوع الذى هو المشتق بالرفع الذى هو المشتق منه
والمصنف لا يجوز تعريف المشتق بالمشتق منه

كما سيجى تقريره فى تعريف المفعول به والموصوف ان شاء الله تعالى فالجواب عنه يعلم من كلام ذكره المصنف
فى امالى الكافيه حيث قال نعنى بالعلم اللقب الذى جعل دليلا عليها من ضم او الف او واو مثل جاء
زيد والزيدان واخوك هذا الكلام وعلم منه ان الرفع هنالم يرد به مدلوله باعتبار الاشتقاق وانما اريد به
فى الاصطلاح ما جعل لقبا للمعنى المخصوص الطارى على الاسم ولا يخفى ان المرفوع ليس مشتقا من الرفع بهذا
الاعتبار فيندفع السوال وجه اخر فى الجواب وقد اجاب به المصنف فى امالى الكافيه عن الايراد على حد
المفعول به بتقريره ان المرفوع لم يقصد به قصد مدلوله باعتبار الاشتقاق وانما قصد به فى الاصطلاح اللقب
على نوع مخصوص من الاسم وهو الاسم الحاصل فيه الاعراب المخصوص فقصد تعريف ذلك النوع لا باعتبار
اصل الاشتقاق فى لفظ مرفوع فى الاصل وعدمه كما لو سميت ولذا احسن وجعلته علما عليه فان معنى الاشتقاق
غير مراد بعد صيرورته علما وان قيل ذلك مرادا ولا يعتبر كون الواضع قصد الى تسميته بحسن لوجود حسن
حصل فى المسمى فان ذلك فى بعض الاسماء سبب لتخصيصه بذلك الاسم لا ان معنى الاشتقاق باق فيه بعد
صيرورته علما الا ترى انك تفهم مدلوله مع قطع النظر عن الحسن ولذلك تفهم مدلوله من لا يفهم مدلول حسن
باعتبار الاشتقاق واذا كان كذلك فلا فرق بين ان يعرف بما هو مشتق منه او بغيره
فمنه الفاعل اى من الذى اشتمل على علم الفاعليه هو الفاعل والفاعل ما ذكره قوله ما اسند اليه يدخل فيه الفعل م
الفاعل وغيره وقوله الفعل او شبهه ليدخل فيه نحو زيد قائم ابوه فان ابوه فاعل بالاتفاق فلو اقتصر على قوله الفعل
يخرج عن التعريف ابوه فى مثل قولنا زيد قائم ابوه فزاد قوله او شبهه فدخل فيه مثل ما ذكرنا قوله وقدم
عليه ليخرج عنه نحو قولك زيد قام ابوه فانه يتوهم ان زيدا هو المسند اليه قام فيظن انه دخل وليس هو فاعلا
وانما هو مبتدا وذهب المصنف فى شرح المفصل وغيره الى انه لا احتياج الى هذا القيد لان ما حاصله
ان زيدا لم يسند اليه قام بل قام اسند الى ضمير فيه وهو وضمير جميعا مسندان الى زيد الا انه اتفق
ان الضمير هو زيد فتوهم انه وارد وليس وارد الان هذه دلالة عقلية وكلامنا اى حدنا باعتبار الدلالة
اللفظية فان قلت ما ذكره فى شرح المفصل وغيره اولى اذ لا يجوز ان يزاد قيد لدفع ايهام الجهال بل دفع الايهام
بان سبب جهة عدم وروده اجيب بان الفاعل وان كان لازم التاخير عن فعله قد يظن المبتدى جواز تقدمه
عليه فلا بد من بيان تاخيره فى التعريف قوله على جهة قيامه به اى قيام المسند من الفعل او شبهه بما اسند
اليه احترز من مفعول ما لم يسم فاعله فانه اسند الفعل اليه وقدم عليه فلو لم يحترز منه لدخل فى الحد وليس
هو بفاعل عند من يحد بهذا الحد والذين يجعلونه من انواع الفاعل لا يحترزون عنه بهذا القيد واختص
قوله على جهة قيامه ولم يقل قائما به ليدخل فيه ما هو قائم به على الحقيقة وهو ان يكون الفعل امرا وجوديا
نحو علم زيد وما هو جار مجراه فى التعجبى والتقديرى اى عما يحمله بان يعبر عنه بصيغة كما عبر عن الاول او يقول
بان عبر عنه بانه فعل مبنى للفاعل كما عبر عن الاول به وقد دخل فيه ما قدر فى الاول من الاسناد والباب

كل واحد في كونه فاعلا سواء كان فيه معنى يحقق تقوم بالفاعل او يجرى مجراه من نسبته نحو ضرب زيد
من الجدار او اضافته ومن التشبيه المذكورة نحو تبنى زيد وتجادر زيد وعمرو قال المصنف في امالي المسائل
المتفرقة الفاعل هو الذي نسب الفعل اليه ولا فرق بين ان يكون الفعل د الاعلى امر وجودي او نسبي
او امر عدمي نزلوا المعاني المعقولة كلها منزلة واحدة ولم يفرقوا بين وجودي وعدمي فمثال الاول علم زيد
ومثال الثاني بعد زيد ومثال الثالث استحال الجمع بين الضدين وشبهه وانما جمعوا بينها لان الغرض
نسبه هذا الحكم اليها لما كانت الاحكام كلها مفتقرة الى محكوم عليه بها نزلت جميعها منزلة واحدة ولم يراعوا
في ذلك وجودا ولا نسبة ولا عدما فلذلك اجروها مجرى واحدا ولا فرق بين ان يكون هذه الامور مثبتة
او منفية او مستفهما عنها او مشروطة او ماهو ورائها او منهيا عنها لان الغرض ذكرها متعلقة بمن هي
له على اختلاف الاحكام المتعلقة بها وسمى النحويون الفاعل على ماقرروه من هذا المعنى عن العرب في ان
الباب كلها ذلك واحد هذا ما ذكره في الامالي ولا يبعد ان يحمل قوله وماهو جار مجراه على ان المراد
ماهو فاعل مجازا لان المصنف قال في امالي المسائل المتفرقة قول النحويين الفاعل على ضربين حقيقة ومجاز
ليس بمستقيم فالمجاز مثل مات زيد وسقط الجدار وبيان انه ليس بمستقيم ان المجاز نوع الحقيقة فلابد في هذا
اللفظ ان يكون له حقيقة ثم نقل عنها الى المجاز ولا حقيقة له البتة حتى يقال انه مجاز وايضا فان الفاعل
عبارة عما نسب اليه وقدم عليه على جهة قيامه به وهذا موجود فيما ذكر من قولنا مات زيد اذ الفعل مقدم عليه
ومسند اليه على جهة قيامه به فان الموت قائم بزيد والوقوع قائم بالحائط هذا الاشكل فيه فلا معنى لقولهم
فاعل حقيقة وفاعل مجازا اقول الوجه الاخير لا ينطبق على مثل قوله تعالى جدارا يريد ان ينقض فان
الارادة لا تقوم بالجدار فالاعتماد على الوجه الاول فان قيل ضارب في مثل قولك زيد ضارب وزيد
ضارب ابوه ان كان مسندا الى المرفوع به يلزم ان يكون معه كلاما وان لم يكن مسندا اليه لا يكون المرفوع
به فاعلا فالجواب عنه انا نختار القسم الاول ولا يلزم ان يكون كلاما فان الكلام هو الذي يستقل بالافادة
باعتبار المنسوب والمنسوب اليه وهذه ليست كذلك لان وضع هذه الاسماء على ان يكون معتمدة على من
هي له لان وضعها على ان يفيد معنى باعتبار بعدم ذكرها ولذلك لما خرج بعضها عن هذا المعنى وجعل بمعنى
الفعل اشترط تقدم ما يكون كالعوض عما يستحقه من الاعتماد وكالدال على اخراجه عن وضعه الاصلي الى هذا
الوضع جاز ان يكون مع مرفوعه جملة وهذا الجواب اشار اليه المصنف في امالي المسائل المتفرقة قوله
والاصل ان يلي فعله لانه احد جزئي الجملة لان الكلام يحصل من الفعل والفاعل لا من الفعل والمفعول
فيكون ما عداهما فضلة وقد وجب تقدم الفعل كما علم من الحد فوجب ان يكون الاصل ان يلي فعله لانه المحتاج
اليه لما علمت من انه احد جزئي الجملة والمحتاج اليه اولى بالتقدم من غيره فان قدم عليه المفعول كان في النية
موخرا لما ذكرناه من ان الاصل ان يلي الفاعل الفعل قوله في الشرح معه يعني به ان الفاعل احد جزئي الجملة

اذا كان مع الفعل يعني اذا كان فاعل الفعل واما اذا كان الفاعل مع غير الفعل فانه قد لا يكون احد جزئي
الجملة والاصل في القسم الاول ان يلي الفعل للدليل المذكور ويكون الاصل في القسم الثاني ايضا ان يلي الفعل
وان لم يوجد فيه الدليل المذكور لانه فاعل مثل الاول قوله ومن ثم ذهب المصنف في شرح الكافية وفي
شرح المنظومة الى انه انما عدم وانما اورد عبارة شرح المنظومة لانه اكثر فائدة قال فيه ولاجل ذلك جازت
مسئلة ضرب غلامه زيد وامتنعت مسئلة ضرب غلامه زيدا لان ضمير الغائب لابد ان يعود على متقدم
ذكره لفظا ومعنى او معنى لا لفظا او لفظا لا معنى فان عاد على غير مذكور معنى ولا لفظا لم يجز فجاز ضرب
غلامه زيد وان كان زيد متاخرا لفظا لما كان متقدما معنى من حيث كان فاعلا وامتنعت مسئلة ضرب
غلامه زيدا لان الضمير لزيد وهو متاخر لفظا ومعنى اما تاخره لفظا فمعلوم ضرورة واما تاخره المعنوي
فلانه يعود على المفعول وهو متاخر عن الفاعل معنى ولولا ما ثبت من تقدم الفاعل في المعنى لكانت المسئلتان
اما جائزتان معا او ممتنعتان معا فلما جازت الاولى وامتنعت الثانية علم انه مبني على ما ذكرناه يعني
من ان اصل الفاعل ان يلي فعله لانه مناسب يعني للمعنى من انه محتاج اليه وثبت الحكم على وفقه يعني جواز
المسئلة الاولى وامتناع المسئلة الثانية وذلك ان يجعل جواز المسئلة الاولى وامتناع المسئلة الثانية دليلا على كون
اصل الفاعل ان يلي فعله كما ذهب اليه المصنف في شرح المفصل وتقريبه ما ذكره الامام ركن الدين الحديثي
وهو ان جواز ضرب غلامه زيد يحقق ان زيدا متقدم معنى اذ لو تاخر معنى كما تاخر لفظا لامتنع لعود الضمير
الى المتاخر لفظا ومعنى وامتناع ضرب غلامه زيدا يدل على ان زيدا كما تاخر لفظا تاخر معنى اذ لو تقدم
معنى لجاز ولما اختلف المسئلتان جوازا وامتناعا ولا سبب للجواز سوى انه اولى بالتقدم وهو مناسب للمعنى
موجب التعليل به واذا كان عليه الجواز او لوجب التقديم لا عني والجواز واقع فعله انما يكون واقعا وهي
دالة على ان اصل الفاعل ان يلي فعله فيلزم الحكم بان الاصل ان يلي فعله فاذا قدم عليه غيره كان في النية
موخرا وهو المطلوب وان انتفى الاعراب يعني بان لم يعرض ما يوجب تقدم الفاعل الذي هو الاصل
بعد ان كان جائزا ما يخرج منه ان ينتفي الاعراب في الفاعل والمفعول وانتفت القرائن المعنوية كقولك
ضرب موسى عيسى فان كان الضارب موسى وجب تقديمه وان كان عيسى وجب تقديمه لانهم لو جوزوا تقديم
المفعول لجاز اللبس بخلاف اكل موسى الكمثرى فهذا وان انتفى فيهما الاعراب فانه يجوز فيه التقديم لما فيه من
القرينة الدافعة للبس اذ لا يشكل ان موسى آكل والكمثرى ماكول فلم يجب تقديم المفعول في مثله ومنها
ان يقع الفاعل مضمرا متصلا فانه يجب تقديمه على المفعول كيف ما قدر المفعول اي سواء كان المفعول متصلا
او منفصلا نحو ضربتك وضربت زيدا وانما وجب تقدم الفاعل هنا لانه لا يمكن تاخيره لان الغرض ان الفاعل
مضمر متصل فالتاخير مع كونه متصلا غير ممكن لانه لو اخر لوجب ان يكون منفصلا لكنه غير سائغ اذ لا
يسوغ المنفصل الا عند تعذر المتصل كما سياتي في باب المضمرات ان شاء الله تعالى ومنها ان يقع مفعوله بعد الا

[illegible]

اومعناها كقولك ما ضرب زيد الا عمرا وانما وجب تقدم الفاعل على المفعول في هذه الصورة لان المفعول
حينئذ يكون بعد الا المفرغة وما بعد الا المفرغة هو المقصود بالاثبات دون ما عداه من الجنس المنفي
فانك اذا قلت ما ضرب زيد الا عمرا فقد نفيت جنس من وقع عليه ضرب زيد واثبت منه عمرا لا غير
وحاصل ما ذكره المصنف في شرح المنظومة هو ان الغرض حصر مضروبية زيد في عمرو خاصة اي لا مضروب
لزيد سوى عمرو فلو قدم ولم يضرب آخر لم يستقم واما بيان الحصر فقد ذكره صاحب المفتاح في فصل القصر
من المعاني قائلا انك اذا قلت ما ضرب زيد الا عمرا لزم ان يقدر قبل الا مستثنى منه ليصح الاخراج منه ولزم
ان يقدر عاما لعدم المخصص ولزم ان يقدر مناسبا للمستثنى الذي هو عمرو في جنسه ووصفه واعني
واعني بوصفه كونه فاعلا او مفعولا او حالا وحينئذ يجب ان يكون صورة الكلام الا هكذا ما ضرب زيد احدا
الا عمرا واستلزام هذا الكلام قصر الفاعل على عمرو المفعول ضروري وكذلك اي ويجب تقدم الفاعل اذا
قلت انما ضرب زيد عمرا الا ان ما يقع بعد انما بمثابة الواقع بعد الا للغرض المذكور يعني الغرض
من قولك انما ضرب زيد عمرا حصر مضروبية زيد في عمرو فوجب فيه ما وجب في المذكور معه الا من تقديم
الفاعل على المفعول فيما نحن فيه اذ لو اخر لانعكس المعنى   واذا اتصل به بيان لما يعرض
فوجب تقدم المفعول على الفاعل الذي هو على خلاف الاصل منها ان يتصل بالفاعل ضمير المفعول كقولك
ضرب عبده اسيده وانما وجب تقدم المفعول هنا لانه لو لم يتقدم المفعول ههنا لرجع الضمير الى المتأخر
لفظا ومعنى فيرجع الى باب ضرب غلامه وقد تقدم ان ذلك ممتنع فوجب التأخير للدليل الذي ذكرناه
ومنها ان يكون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير ضمير متصل نحو ضربني زيد وما ضربني الا انت وانما وجب
التقدم ههنا لانه لو لم يتقدم المفعول لوجب ان يكون منفصلا لان التأخير مع الاتصال غير ممكن لكن لا يجوز ان
يكون منفصلا لانه ثبت في شرح ذلك الانفصال لان الاتصال ممكن والاتصال واجب عند امكانه فامتنع
تاخيره لذلك اي لما ذكرنا من انه لو لم يتقدم المفعول الى آخره وانما قال وهو اي الفاعل غير متصل اذ لو اتصل
الفاعل ايضا نحو ضربتك يجب تقدم الفاعل لانه الاصل ولا موجب للعدول عنه ومنها ان يقع الفاعل
بعد الا او معناها كقولك ما ضرب عمرا الا زيد وانما وجب تقدم المفعول هنا لان الغرض ههنا نفي
جنس الفاعلية واثباتها لزيد خاصة اي الغرض حصر ضاربية عمرو في زيد فلو ذهبت تؤخر المفعول
لانعكس المعنى وهذه المسألة عكس ما ذكرناه من قبل عند تاخير المفعول بعد الا والدليل على انها عكس المسألة
الاولى انك اذا قلت ما ضرب عمرا الا زيد فلو قدرت ضاربا آخر لعمرو غير زيد لم يصدق الكلام المذكور
لان الكلام المذكور انما يصدق حيث ينحصر ضاربية عمرو في زيد وعلى التقدير المذكور لا ينحصر ضاربية عمرو
في زيد فلا يصدق الكلام المذكور حينئذ ولو قدرت مفعولا آخر غير عمرو لم يخل به اي لم يكذب الكلام المذكور
لان انحصار ضاربية عمرو في زيد حاصل عند تقدير مفعول آخر غير عمرو واذا قلت ما ضرب زيد الا عمرا

فلو قدرت مفعولا آخر غير عمرو لم يصدق الكلام المذكور ومثل ما عرفت في ما ضرب عمرا الا زيد ولو قدرت
فاعلا آخر غير زيد لم يخل به فتبين ان كل واحدة من المسألتين عكس الاخرى في المعنى فوجب التزام ما ذكر
في كل واحدة منهما من وجوب تقدم الفاعل في الاولى ووجوب تقدم المفعول في الثانية فان قيل
ما المانع ان يقال في المسألة الاولى ما ضرب الا عمرا زيد ويكون فيها حينئذ تقدم المفعول على الفاعل وفي الثانية
ما ضرب الا زيد عمرا ويكون فيها حينئذ تقدم الفاعل على المفعول وحاصل هذا السؤال ان غرض المتكلم
انما يفوت بالتقديم ان لو لم يتقدم مع الا اما اذا قدم مع الا فيكون الحصر فيما يلي الا قلت اجاب عنه
المصنف في شرح المنظومة بانه لا يستقيم لانه لو جوز تعدد المستثنى المفرغ بعد الا في قولك ما ضرب
الا زيد عمرا اي ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا كان الحصر فيهما معا والغرض الحصر في احدهما فيخرج
الكلام بذلك الى معنى آخر غير مقصود وان لم يجوزه فالمسألة الاولى ممتنعة لبقائها بلا فاعل ولا ما يقوم
مقام الفاعل لان التقدير حينئذ ضرب زيد فيبقى ضرب الاول بلا فاعل وفي الثانية يكون عمرا منصوبا
بفعل مقدر غير ضرب الاول فيصير جملتين فلا يكون فيهما تقديم فاعل على مفعول اقول لا يخفى عليك
ان هذا الجواب انما يتم على تقدير ان زيدا في قولنا ما ضرب الا عمرا زيد وعمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا
يمتنع ان يكونا معمولين لضرب الملفوظ ولم يتعرض له المصنف في هذا الجواب فيكون هذا الجواب غير تام وقال
المصنف في امالي الكافية ايضا في المستثنى المفرغ من تقدير عام فلو استعملوا بعد الا مستثنيين لوجب ان يكون
قبلهما عامين فاذا قلت ما ضرب الا زيد عمرا فاما ان تقول لا عام لهما او لهما عامان او لاحدهما دون
الآخر الاول مخالف للباب والثاني يؤدي الى اثبات امر خارج عن القياس من غير ثبت ولو جاز ذلك
في الاثنين جاز فيما فوقهما وذلك ظاهر البطلان والثالث يؤدي الى اللبس فيما قصد فلذلك حكموا بان
الاستثناء المفرغ انما يكون لواحد وتأولوا ما جاء على خلاف ذلك بانه متعلق بما دل عليه الاول
فاذا قلت ما ضرب الا زيد عمرا فمعنى نحو ذلك لا على انه لضرب الاول ولكن بفعل محذوف دل عليه
الاول كانه سئل من ضرب فقال عمرا اي ضرب عمرا انتهى ولقائل ان يختار القسم الثالث
ويقول العام لا يقدر الا للذي يلي الا منهما فان العام انما يقدر للمستثنى المفرغ لا المفرغ والمستثنى
المفرغ هو الذي يلي الا فلا يحصل اللبس اصلا فثبت ان جواب شرح المنظومة لا يتم بما ذكره في الامالي ايضا
نعم يتم بما ذكره ابن المالك وهو ان الاستثناء في حكم جملة مستأنفة لان معنى جاء القوم الا زيدا
جاء القوم ما منهم زيد وهذا يقتضي ان لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان الا بمثابة ما الا في ضرورة
لا مندوحة عنه وهي اعمال ما قبل الا في المستثنى المبني على اصله وفيما بعد الا المفرغ وهو المستثنى المفرغ
حقيقة او تقديرا نحو ما جاء الا احد الا زيد على البدل وفيما بعد المعمول على المستثنى منه والمتوسط بينه
وبين صفته لانه يكثر الاضمار ان قدر العامل بعد الا في الصور الكثيرة ونحوها نحو ما قاموا الا زيدا

وما قام الا زيد وما جاءنى الا زيدا القوم وما مررت باحد الا زيدا خير من عمرو وانه لا يجوز ما ضرب الا زيد
عمرا ولا الا عمرا زيد لانه ان كان باستثنى فهو ممتنع وان كان المستثنى ما يلى الا دون الاخر يكون
ما قبل عاملا فيما بعده فى غير الصور الاربع وهو ممتنع وما ورد منه فعامل الثانى مقدر ما ضرب الا عمرا
زيد ضرب زيد وذهب صاحب المفتاح الى جواز التقديم حيث قال فى فصل القصر ولك ان تقول فى الاول
ما ضرب الا عمرا زيد وفى الثانى ما ضرب الا زيد عمرا بتقديم وتوخى الا ان هذا التقديم والتاخير
لما استلزم قصر الصفة قبل تمامها على الموصوف قل دوره فى الاستعمال لان الصفة المقصورة على عمرو
فى قولنا ما ضرب زيد الا عمرا هى ضرب زيد لا الضرب مطلقا والصفة المقصورة على زيد فى قولنا ما ضرب
عمرا الا زيد هى الضرب لعمرو اقول على صاحب المفتاح ان حكم بجواز التقديم ان اثبت بوروده فى الاستعمال
فهو غير مستقيم فان ما ورد فى الاستعمال يحتمل ان يكون الثانى فيه معمولا لعامل مقدر كما ذكره ابن الحاجب
وابن المالك واصول الابواب لا تثبت بالمحتملات وان اثبت بغيره فلابد من بيانه لينظر فيه فان قيل
لا يجوز التقديم فيه انما قلت لا يجوز تقديمهما معا وان جوز فى ما والا لوجهين ذكرهما صاحب المفتاح الاول
ان ما والا اصل فى باب النفى وانما فرع عليه الثانى ان التقديم فى ما والا غير ملبس فى انما مردود الى الاباب
واقول امتناع التقديم فى انما يقتضى امتناعه فى ما والا لجرى باب الحصر على سنن واحد
وقد يحذف الفعل جوازا وذلك اى الحذف على سبيل الجواز عند قيام القرائن حالية كانت او مقالية مثال
الاولى ان يقال عند لوث بنى الصبيان اى تعليم الصبيان مثال الثانية كقولك لمن يقول من قام زيد
فزيد فاعل لفعل مقدر دل عليه قول السائل من قام ولولا ذلك اى لولا قول من يقول من قام لانه
لم يجز حذفه الا ترى انك لو قلت زيد من غير قرينة لم يفد ذلك شيئا مثل زيد مبتدا والمحذوف خبره
لتشاكل الجواب السؤال اقول الجواب عنه ان من قام فى معنى ازيد قام ام عمرو قام وزيد فى قولنا ازيد
قام يجوز ان يكون مبتدا والاولى ان يكون فاعلا لفعل محذوف فيكون ازيد قام جملة فعلية من حيث
انه فى معنى ازيد قام الذى هو جملة فعلية على الوجه الاولى فيكون الاولى ان يجاب من قام بالجملة
الفعلية لان اعتبار المعنى اولى وهو السر فى ان الاستعمال على ان يجاب عن الجملة الاستفهامية الاسمية
بالفعلية كقوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وكقوله تعالى ماذا
احل لهم قل احل لكم الطيبات وقد ذهب الامام عز الدين الزنجانى عن هذا فجزم بان قولك زيد فى جواب
من قام مبتدا للتشاكل وقال المثال الصحيح هل زيد خرج اذ تقديره هل خرج زيد خرج اذ لا يقع بعد هل الا الفعل
الا عند الاخفش فانه اجاز ان يدخل الجملة الاسمية قال الامام ركن الدين الحديثى هذا محتمل لان عند الاخفش
لا يحتمل هل زيد خرج الا على شذوذ لان هل فى الاصل بمعنى قد فيجب ان يدخل الفعل اذا امكن وان لا يحذف
فعل بخلاف الهمزة لانه اصل فى الاستفهام فاتسع فيه ومع هذا لو جوز هل زيد خرج لكان هذا الواجب حذف

فعل الابتدا ومنه اى ومما حذف فيه الفعل جواز القيام قرينة قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والاصال
رجال فى قراءة ابن عامر وابى بكر بفتح الباء وذلك اى بيان انه مما نحن فيه فى القراءة بفتح الباء ان رجال
لا يصلح ان يكون مرفوعا بيسبح الا فاعلا ولا مفعولا لم يسم فاعله اما الاول فلبناء يسبح للمفعول الذى يجب حذف
الفاعل معه واما الثانى فلفساد المعنى لانه يؤدى ان يكون الرجال هم المسبحين فى البيوت المذكورة بالتعظيم
واذا لم يصلح ان يكون رجال مرفوعا بيسبح توجب ان يقدر فاعلا حذف فعله المتقدم ما يدل عليه من جملة اخرى
لانه اذا قيل يسبح فقد علم ان ثم فاعلا ولكنه لم يذكر وكان سائلا يسال عنه فقال من يسبحه فقيل فى جوابه
رجال اى يسبحه رجال فرجال فاعل لفعل مقدر على نحو ما تقدم اى فى المثال الاول وهو زيد فى جواب من يقول
من قام قوله فى الشرح لتقدم ما يدل عليه من جملة اخرى وانما قيد بقوله من جملة اخرى ليخرج مثل قوله تعالى وان احد
من المشركين استجارك فان القرينة فيه فى جملة واحدة فلا يكون مما نحن فيه بل هو من الواجب حذفه على ما سيجى بيانه
ولذلك قول الشاعر ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح يرثى يزيد بن نهشل الضارع الذليل الخاضع المحتاج
الطالب للمعروف واصل الضارب النجى ليسقط ورقها للابل وما فى مما مصدرية تطيح تهلك والطوائح جمع مطيحة
وقياسه المطاوح لكن جمعه على حذف الزوائد ونظيره لواقح وواحده ملقحة واراد المصنف بقوله ولذلك انه مما
نحن فيه لانه لما قال ليبك يزيد علم ان ثم من يبكيه فكانه سئل وقيل من يبكى فقيل فى جوابه ضارع اى يبكيه ضارع
نحو على ما ذكرناه فى الاية وقرى يسبح فى الاية وروى فى البيت ليبك معلومين فلا يكون شئ منهما محذوفا
وجوبا مثل وان احد من المشركين استجارك حذف الفعل وجوبا انما يكون فى موضع وقع بعده على الفعل المحذوف
فعل قال الامام الحديثى ولكن مراده ان يقع بعد فاعل الفعل المحذوف فعل مسند الى ضميره او ملابسه نحو هلا زيد قام
ابوه تقديره هلا ابن زيد قام ابوه او وقع بعد على الفعل المحذوف ما ينزل منزلته مفسرا للفعل المحذوف وانما التزموا
حذفه كراهة ان يجمعوا بين المفسر والمفسر لانهم لم ياتوا بالثانى الا تفسيرا للاول فلو ذكر الاول معه لو قع ذكر
الثانى ضائعا وهذا كقولك ان زيد قام قمت فانك حذفت فيه الفعل الواقع بعد ان لوجود مفسره ولو قلت ان قام زيد
قمت لم يجز لما ذكرناه من كراهة الجمع بين المفسر والمفسر وشاكل ما ينزل منزلة ذلك الفعل المفسر ان المفتوحة
الواقعة بعد لو كقولك لو انك جئتنى لاكرمتك فالتقدير لو ثبت انك جئتنى ولكنهم حذفوه لما ذكرناه من كراهة الجمع
بين المفسر والمفسر لان ان المفتوحة تدل على الثبوت وكانت كالمفسر فاجريت ان مجرى الفعل المفسر لذلك اى
اى لدلالتها على الثبوت ولذلك اى ولدلالة ان على الثبوت لو قلت فى مثل لو انك جئتنى لو جئتك لم يجز
لفوات لفظ ان المفسر فى المعنى للفعل المحذوف قال المصنف فى امالى المسائل المتفرقة المشترط فى القرينة المفسرة
للمحذوف فى مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ان يكون فى كلام واحد وجملة واحدة يعنى لا يرد قوله تعالى
يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال فان قائلا لو قال ان حذف الفعل ثم واجب لم يكن شيئا لان الفعل ههنا
لو ظهر لكان جائزا والقرينة اللفظية والمقدرة جملتان فاذا قيدنا بما ذكرنا انتفى هذا الاشكال بالكلية:

وقد عرفت أن نعم وقد يحذف الفعل والفاعل وذلك أيضا أي يحذف الفعل والفاعل عند حصول
القرينة كما إذا قيل أقام زيد فتقول نعم فالتقدير نعم قام زيد ولولا ما تقدم وهو سؤال السائل لم يكن نعم مفيدا شيئا
لأنه حرف لا يفيد الأمر جملة فعلية أو اسمية لأن حرف الإيجاب لا بد له من الجملة وإذا كان نعم لا يفيد الأمر جملة
وجب تقدير الجملة وقدرت جملتها هنا فعلية ليكون موافقة لقرينتها التي هي سؤال السائل وهو أي تقديرها
جملة فعلية أولى من تقديرها جملة اسمية لما يلزم من المخالفة لو قدرت اسمية بينها وبين قرينتها وإنما قيل إلا
حظية فلا أليه مرفوعا فهو فاعل أيضا لفعل محذوف لئلا يلزم ... عند إيراد هذا الكلام يعني لأن القرينة في أصل
المثل دلت على المراد ثم جرى مثلا في مثل ذلك وما قاربه فيكون هذا الكلام مشتملا على أمر لا يجوز معه الفعل
نعم وهو كونه مثلا فإن الأمثال لا يجد التغيير إليها سبيلا كما يعرف في علم البيان ويقال هذا الكلام في كل قضية
كان الإنسان أهلا لها مجتهدا فيها ولكنه استغنت عليه لعارض عرض عليه من غير جهته وأصله أن رجلا كانت
لا تحظى عنده امرأة فتزوج امرأة ولم تأل جهدا فيما تحظى به عنده وفيما تحبب به إليه أي بعولتها ولم تحظ
بعد ذلك فطلقها فقالت إلا حظية فلا أليه ثم جرى مثلا في ذلك وشبهه وحظية فعيلة من قولهم حظي حظوة
والألية المقصرة من الآلاء إذا قصر وهي فعيلة بمعنى فاعلة فإن قلت لم لا يكون أصلها فعولا والأصل حظويو وألويه
ثم قلب لأجل الياء كما في قوله تعالى وما كانت أمك بغيا قلت فعول يستوي فيه المذكر والمؤنث ويروى هذا
المثل منصوبا ومرفوعا فإذا نصب فلا يكون من هذا الباب وإنما يكون من باب خبر كان المحذوف عامله على تقدير أن
لا أكن حظية لم أكن مقصرة وإذا رفع كان من هذا الباب ولذلك قيد المصنف بقوله مرفوعا ويجوز أن يقدر كان
تامة وناقصة إذ لا يخل ذلك بالمعنى أي إن لم تثبت لك حظية إن جعلت تامة أو إن لم تكن حظية إن جعلت ناقصة
وقوله فلا أليه إن نصب يكون منصوبا بلا أكن مقدرة وإذا رفع جاز أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره فأنا
غير أليه لأنه وضع لا موضع غير من غير تكرار وذلك قليل وساغ لكونه مثلا ويجوز أن يكون لا بمعنى ليس وخبرها
محذوف أي لا أليه حاصلة وهو أيضا قليل فإن قلت قد جعلوا هذا من قبيل ما يجب إضمار عامله مع انتفاء المفسر
قلت الأمثال يلحقها ضروب من التغيير لا يكون لغيرها ويلزمها ذلك هذا أجمع ما في الشرح وشرح المفصل للمصنف
وشرح المفصل لتلميذه مع بيان ما احتاج إليه   وإذا تنازع الظاهر أي توجه عاملان متغايران يقتضيان في
المعنى ظاهرا بعدهما يصلح كل منهما أن يعمل فيه وإنما قلنا متغايرين ليخرج التأكيد فإنه لتبعيته ضعيف فلا يقاوم
المتبوع وإنما قلنا في المعنى لأن فاعل ضربني إذا قلنا ضربني وأكرمت زيدا من حيث اللفظ مضمر فيه ومفعول
أكرمت قولك زيدا فلم يتوجها في اللفظ إلى واحد ولكن ظاهره إلا أنهما إذا توجها إلى مضمر استويا في صحة الإضمار
فيهما لأن الفعلين إن كانا للمتكلم قلت ضربت وأكرمت ونحوه لأن الفعل الذي للمتكلم يجب أن يتصل ضمير المتكلم به لا بغيره
فإن الضمير المتصل بغيره لا يصلح أن يكون له وإن كانا للغائب قلت زيد ضرب وأكرم وإن كانا للمخاطب قلت
ضربك وأكرمك ونحوه وإذا استويا في صحة الإضمار فيهما لم يتنازعا لأن كل واحد منهما يجب له مثل ما يجب

للآخر

للآخر وكل واحد منهما قد أخذ معموله وشرط هذا الباب أن يكون الفعلان يصح عمل كل واحد منهما في ذلك
المعمول وهذا ينتقض بما ذكره المصنف في شرح الكافية وأماليها فإن قلت فما تصنع بمثل ما ضرب وما أكرم إلا أنا أو
إلا أنت أو إلا هو ونحوه فإنهما فعلان وجها إلى مضمر منفصل وزعم أنه يصلح أن يكون لكل واحد منهما كما نص قلت
قد ذكر ذلك بعض المتأخرين وهو غلط لأنه لو كان من هذا الباب لوجب أن يكون في أحدهما المضمر لأنهما موجهان
إلى الفاعل فيقال ما ضربت وما أكرم إلا أنا وما ضرب وما أكرمت إلا أنت وعند ذلك يفسد المعنى لأنه ينفي
أحد الفعلين عن المذكور بعينه والمقصود حصرهما فيه وإنما هذا الكلام محمول على الحذف فتقديره ما ضرب إلا
أنت وما أكرم إلا أنت فحذف ذلك من أحدهما تخفيفا فإن قيل فيه نظر لأنه يلزم حذف الفاعل والجواب عنه أن الممتنع
حذف الفاعل لفظا ومعنى أما حذفه لفظا مع وجوده معنى فلا امتناع فيه وههنا كذلك فإن إلا أنا مثلا فاعل لهما معنى
وإن كان من حيث اللفظ لأحدهما قوله بعدهما ليخرج إذا توسط نحو ضربت زيدا وأكرمت فإن الثاني ضعيف
بتقدم المعمول فلا يقاوم الأول وليخرج إذا تقدم عليهما نحو زيدا ضربت وأكرمت فإن الثاني ضعيف بالتقديم
والفصل فلا يقاوم الأول ولقائل أن يقول التنازع قد يقع في غير الفعل نحو أنا ضارب ومكرم زيدا وأيضا
قد يتنازع أكثر من فعلين كقول الحماسي طلبت فلم أدرك بوجهي وليتني قعدت فلم أبغ الندى بعد سائب
قال الشيخ المرزوقي في قوله بوجهي تعلق الباء منه بطلبت والمعنى بذلت وجهي كأنه تولى الطلب بنفسه وابتذل
وجهه وجاهه فيه فلم يدرك المطلوب ومفعول طلبت محذوف دل عليه قوله فلم أبغ الندى والتقدير طلبت
بعد سائب الندى بذلت وجهي فلم أنله وليتني قعدت فلم أبغه ولا يمتنع أن يتعلق الباء من قوله بوجهي بأدرك
وهو المختار عند أصحابنا البصريين ويكون التقدير طلبت الندى فلم أدركه بذل وجهي وقوله بعد سائب
يجوز أن يكون العامل فيه طلبت وكل واحد من الأفعال الخمسة طلبت وأدرك وقعدت ولم أبغ والمعنى بعد
موت سائب هذا كلامه ولا يخفى عليك أن التنازع في هذا البيت فعلان وهما طلبت وأدرك إلى بوجهي وثلاثة
أفعال وهي طلبت وأدرك وأبغ إلى الندى وأربعة أفعال وهي طلبت وأدرك وقعدت ولم أبغ إلى بعد ويمكن
أن يجاب عنه بأن حكم تنازع ما فوق الفعلين يعلم من الحكم الذي ذكره المصنف لتنازع الفعلين فلذلك اقتصر
على قوله وإذا تنازع الفعلان قال الإمام ركن الدين الحديثي في شرحه للكافية لا تنازع في موضع سببي نحو زيد
منطلق ومسرع أخوه إذ لو تنازعا ورفعت أخوه بأحدهما أضمرت في الآخر ضميرا راجعا إليه فلا يرتبط بما فيه
ضميره بالمبتدأ إذ لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره وما هو منه بعض المتأخر مبتدأ خبره ... بالعاملين المتقدمين
عليه وفي كل ضمير راجع إليه وهو مما جيء من الأول كقول كثير قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها
نعوته وعزة غريمها ممطول معنى أولا ثم بحث أما أولا فلأن إطلاق المسند السببي على ما يشتمل الظاهر
من ضمير وأما ثانيا فلأنه لم يشترطوا في المسند السببي ذلك بل يكفي فيه كون ما بعده سببا فالحكم ومثلها
هو الضمير إلى الاسم المتأخر المشتمل على ضمير ما قبله يحققه ذلك أي يحقق كون ما بعده سببا ما قلنا في قوله

فقد يكون في الفاعلية قال المصنف في شرح المنظومة فقد يكون تنازعهما على جهة الفاعلية فيهما معا كقولك
ضربني واكرمني زيد وقد يكون على جهة المفعولية فيهما كقولك ضربت واكرمت زيدا وقد يكون الاول
على جهة الفاعلية والثاني على جهة المفعولية كقولك ضربني واكرمت زيدا وقد يكون عكس هذا كقولك ضربت
واكرمني زيد قال الامام ركن الدين الحديثي وانما قال مختلفين لئلا يتوهم ان مراده ما اذا تنازعا في الفاعلية
والمفعولية متفقين نحو ضرب واكرم زيد عمروا فانه وان تنازعا فيهما الا ان حكم هذا اعلم مما اذا تنازعا في
الفاعلية فقط وفي المفعولية فقط اذ حكم المجموع معلوم من حكم الافراد فلا حاجة الى تكرير بيانه وقد يقال
ان قوله مختلفين حال من الفعلان فيكون تنازع الفعلين مقيدا بما يعني نحو ضربت واكرمت زيدا وانما اقتصر
على اكرمني واكرمت زيدا فاذا لم يختلفا اصلا يكون الثاني تاكيدا للاول ولا تنازع في المؤكد والمؤكد في شيء اصلا
ويختار البصريون قال المصنف في امالي الكافية اعمال كل واحد من الفعلين الموجهين الى
ظاهر واحد في المعنى جائز الا ان اختيار البصريين اعمال الثاني والكوفيين الاول ومعنى اعماله فيه ان يجعله
معربا بما يقتضيه تعلقه به من رفع او نصب او خفض بحرف جر فاذا اعملت احدهما فيه لم يجز ان يعمل الاخر فيه
فلا بد من ان يكون متعلق الاخر مضمرا او محذوفا ومطابق هذا الكلام في الامالي واستدل لمذهب البصريين
بانه لا يلزم منه الفصل بين العامل ومعموله وبانهم حملوا الاعراب على الجوار وان افسد المعنى كقولهم هذا جحر ضب خرب
واستدل لمذهب الكوفيين بانه لو لم يكن العناية بالسابق لما قدم ولذلك جعل الجواب للقسم اذا تقدم على الشرط
وفي الكلام واستيعاب ادلة المذهبين وترجيح احدهما يحتاج الى كلام اطول لا يليق ايراده بهذا الكتاب
فلذلك اخرته الى شرح المفصل فان اعملت الثاني قال المصنف في امالي الكافية فان اعملت الثاني
لم يخل الاول من ان يكون موجها على جهة الفاعلية او المفعولية فان كان موجها على جهة الفاعلية ففيه
ثلثة مذاهب احدها وهو المختار ان يكون مضمرا على وفق الظاهر كقولك ضرباني وضربت الزيدين وشبهه
وهو وان كان فيه اضمار قبل الذكر الا انه قد ثبت ان العرب قد اغتفرته تنزيلا له منزلة المذكور للايجاز
والاختصار كما فعلت مثله في قولك هو زيد قائم ونعم رجلا زيد لغرض والثاني مذهب الكسائي وهو انه
يحذف ولا يجوز اضماره قبل الذكر بقوله ضربني وضربت الزيدين اعتمادا وفهم في ذلك لما راى انه اضمار قبل
الذكر وان الاضمار قبل الذكر مستبعد في كلام العرب فرجح جانب حذف الفاعل من الفعل على الاضمار قبل الذكر
وليس بالجيد لانه قد ثبت في كلامهم الاضمار قبل الذكر لغرض ولم يثبت في كلامهم حذف الفاعل فحمله على امر
قد ثبت مثله اولى من حمله على وجه لم يثبت مثله في كلامهم والثالث مذهب الفراء وهو انه لا يجوز الاضمار ولا
الحذف فيمتنع جواز المذهبين جميعا ويجب اما الاظهار فيهما واما الاظهار في الاول والاضمار في الثاني وقال
في شرح الكافية مذهب الفراء مردود لانه ثبت عن العرب مثل قوله وكمتا مدماة كان متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب
وكمتا بالنصب عطفا على المنصوب في ما سبق والكمت جمع الكميت ولم يستعمل الكمت الا مصغرا وهو تصغير ترخيم والكميت ما لونه بين

الجمع

الجمع والسواد والمدماة التي يشبه لونها لون الدم لشدة حمرتها والمتن لحم الظهر ويجلل اللون الاصفر المجلود
كالشعار وهو الثوب الذي يلي الجسد والمذهب هنا الذهب او لون شيء مذهب والضمير في استشعرت وكذا الضمير في
فوقها عائد الى المتون ولا يخفى عليك ان معنى قوله وجاز على ما في الامالي هو جواز واحد من اضمار الفاعل كما هو
المذهب المختار وحذفه كما هو مذهب الكسائي والبيت الذي اورده في الشرح اعني قوله وكمتا مدماة يحتمل الاضمار
الفاعل وحذفه فيكون دالا على جواز احد المذهبين فيكون مبطلا لمذهب الفراء وحذفت
المفعول قال المصنف في امالي الكافية وان كان الاول موجها على جهة المفعولية حذفت قولا واحدا ان كان مما
يسوغ حذفه كقولك ضربت وضربني زيد لانهم يستغنون عن ان يضمروه قبل الذكر مع كونه فضلة بخلاف
اضمار الفاعل فانه لا بد من ذكره فلا يلزم من مخالفة القياس لامر موجب مخالفته لا لامر غير موجب ووقع
في كلام المتاخرين من بعض العلماء اضماره وليس بالجيد وقوله ان استغني عنه احترازا عن ان يكون المفعول
ثانيا من باب علمت كقولك حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا او ثالثا من باب اعلمت كقولك اعلمني
زيد عمرا منطلقا واعلمته اياه منطلقا فانه يجب اظهاره لانك لو حذفت المفعول الثاني حذفت ما لا يجوز
حذفه وسياتي في بابه وان اضمرته اضمرت مفعولا قبل الذكر ولما لم يمتنع حذف ولا اضمار وجب العدول الى
الظاهر اقول انه لا فائدة للتقييد بالمفعول الثاني فانه لو وقع التنازع في المفعول الاول لكان الحكم كذلك
كقولك حسبت قاعدا وحسبت زيدا قائما فانك اذا اعملت الثاني يجب الاظهار في الاول لانه لا يجوز الحذف
في الاول ولا الاضمار بعين ما ذكر في المفعول الثاني يدل على هذا قول المصنف في شرح المنظومة ولا فرق بين
الاول والثاني وزيف المصنف هذا الدليل في شرح المنظومة وفي شرح المفصل قال في شرح المنظومة هذا قول
النحويين ولو قيل بجواز حذفه لقيام القرينة الدالة عليه في جملة لم يكن بعيدا من الصواب كما يحذف خبر
المبتدا عند قيام القرينة وقد حذف الاول في مثل قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله
من فضله هو خيرا لهم على قراءة غير حمزة والمعنى بخلهم هو خيرا لهم قال الامام الحديثي الحذف انما يجوز اذا
لم يؤد الى اللبس وفي التنازع لا يخلو عنه اذ لا يلزم من كون معمول احد الفعلين فاعلا ان يكون
معمول الاخر فاعلا بل الاغلب ان يخالفه والصواب ان يقال فان لم يستغن عنه اخر مضمرا نحو ظنني وظننت
زيدا منطلقا اياه اقول ما ذكره لا يتوجه على المصنف اصلا فانه انما حكم بجواز الحذف حيث وجد القرينة
ومع وجود القرينة لا لبس واما قوله اخر مضمرا ففيه ايضا نظر لان الظاهر انه لا يجوز الاضمار لما مر انفا
عنه بالاظهار وان اعملت الاول وان اعملت الاول لم يخل الثاني من ان يكون موجها على جهة
الفاعلية او المفعولية ايضا فان كان موجها على جهة الفاعلية وجب اضماره لانه فاعل وفق الظاهر
كقولك ضربت وضرباني الزيدين اذ ليس فيه اضمار قبل الذكر فيتوهم امتناع الاضمار الى الحذف كما قال
الكسائي او يتوهم الامتناع كما قال الفراء في الاول الا ترى ان التقدير ضربت الزيدين وضرباني وحكم

تنبيه

ما كان متقدما في التقدير حكم المتقدم حقيقة فكما اتفق على جواز ضربت الزيدين وضرباني فكذلك
ضربت وضرباني الزيدين اذ ليس بينهما الا التقديم والتاخير الجايز وكذلك مثل ضرب زيد غلامه وضرب
غلامه زيد فالاضمار في قولك ضرب غلامه زيد سايغ على بابه لما كان زيد في التقدير متقدما فكذلك
ما ذكرناه من المسئلتين المتقدمتين وان كان الثاني موجها على جهة المفعولية والكلام في اعمال الاول
فالمختار الاضمار ان امكن ويجوز الحذف ان كان مما يحذف كقولك ضربني وضربته زيد وانما اختير الاضمار
لانه ممكن والمعنى عليه وكان ادل على المعنى وانفى للالتباس ويجوز الحذف لانه فضلة كما يجوز ان يقول ضربت
من غير ان يذكر المفعول وهذا كله اذا لم يمنع مانع من الاضمار والحذف فاما اذا امتنع مانع وجب الاظهار
يعني في مثل حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا اظهرت منطلقين لتحقق المانع من الاضمار
والحذف اما مانع الاضمار فلانك لو اضمرت مفردا لم يستقم لانه مفعول ثان لحسبتهما يجب ان يكون مثنى
ولو اضمرته مثنى لم يستقم لانه عائد على منطلقا وضمير المفرد لا يكون مثنى واما مانع الحذف فلانه مفعول ثان
في باب ظننت وقد تقرر انه في المعنى كاحد جزءي الجملة فلا يسوغ حذفه فلما امتنع الاضمار والحذف وجب الاظهار
هذا جميع ما ذكره المصنف في شرح الكافية واما ليهما فان قبيل التنازع انما يكون حيث يصلح ان يكون الظاهر لكل
واحد من الفعلين والظاهر في هذا المثال لا يصلح للثاني لانه مفرد ومفعوله الاول مثنى فلا يتحقق التنازع
في هذا المثال اجيب بانهما تنازعا الى القدر المشترك بين المفرد والمثنى والمجموع والقدر المشترك بينهما عين
لفظا فلما اعمل الاول اذ قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة الافعال المتعدية الى مفعولين متغايرين
كاعطيت وكسوت في باب اعمال الفعلين انك اذا اعملت الثاني والاول يحتاج الى فاعل قلت في المفرد
المذكر اعطاني واعطيت زيدا درهما وفي التثنية اعطياني واعطيت الزيدين درهمين وفي الجمع
اعطوني واعطيت الزيدين دراهم وان اعملت الثاني والاول يحتاج الى مفعول قلت في المفرد المذكر اعطيت واعطاني
زيد درهما وفي التثنية اعطيت واعطاني الزيدان درهمين وفي الجمع اعطيت واعطاني الزيدون دراهم وان اعملت
الاول والثاني يحتاج الى فاعل قلت في المفرد المذكر اعطيت واعطانيه اواياه زيدا درهما وفي التثنية اعطيت و
اعطانيهما اواياهما الزيدين درهمين وفي الجمع اعطيت واعطونيها او اياها الزيدين دراهم وان اعملت الاول
والثاني يحتاج الى مفعول قلت في المفرد اعطاني واعطيته اياه زيد درهما وفي التثنية اعطياني واعطيتهما اياهما
الزيدين درهمين وفي الجمع اعطاني واعطيتهم اياها الزيدون دراهم وفي هذه المسائل اشكال وبيانه ان لا تم
المضمر مدلول الاسم الظاهر فان كان المراد من هذه المسائل ان الدرهم المعطى باعتبار الفعل الاول هو الدرهم المعطى
باعتبار الفعل الثاني صحت المسائل ولا اشكال وليس بالظاهر وان كان دراهم كل واحد من الفعلين غير الاخرى
ثبت الاشكال من جهة ان الضمير يعود على شيء وهو غيره وتوجيهه ان يقال المراد مثلها بحذف المثل للعلم به
كانه قال اعطيته دراهم واعطاني مثلها بحذف المثل فصار الضمير وانما هو مثل يعرب باعرابه ومثاله

قولهم ضربت ضرب زيد والمعنى ضربت مثل ضرب زيد يحذف للعلم به وحذف المضاف جائز في كل موضع يكون
في الكلام قرينة تدل عليه وقال المصنف في شرح المفصل ما يمكن ان يكون نظيره ما ذكره الامام الحديثي وهو ان
طلبت وطلبته اواياه زيدا منطلقا اشكل لان منطلقا الظاهر للغائب فلا يرجع اليه ضمير المتكلم اذ يصير المتكلم غائبا والجواب
انه لم يقصد بذاته المتكلم او الغائب بل المقصود بذاته من قام به الانطلاق واختار ضمير المتكلم او الغائب ويعين بحسب
المواضع فيعود الضمير اليه لا باعتبار انه الغائب بل باعتبار ذاته ولا يصير المتكلم غائبا ولا عكسه لان الضمير كاعادة
المرجوع اليه ولو اعيد منطلق وقيل وظنني منطلقا لصح مستندا للمتكلم فكذا في ضميره وقول امرئ القيس
استدل الكوفيون بقول امرئ القيس ولو انني اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال على ان اعمال الاول
افصح لانه عربي فصيح وكان يمكنه اعمال الثاني فلما اعمل الاول من غير ضرورة دل على ان اعمال الثاني ليس
بالافصح اذ لا فائدة بعد ذلك اي بعد ما ذكرنا من ان اعمال الاول من غير ضرورة يكون دالا على ان اعمال الثاني
ليس بالافصح وتقوى ذلك اي كون اعمال الثاني ليس بافصح بانه اعمل الاول مع ارتكاب ما يلزم من حذف المفعول
من الثاني ولو اعمل الثاني لم يلزمه ارتكاب امر محذور وذلك اي اعمال الاول مع ارتكاب ما اخره ظاهر في ان اعمال الاول
افصح والجواب منع ان يكون هذا البيت من هذا الباب وبيانه ان من شرط هذا الباب ان يكون الفعلان متوجهين الى شيء
واحد من حيث المعنى وانما قال من حيث المعنى لان الفعلين من حيث اللفظ لم يتوجها الى شيء واحد كما مر في اول
الباب ولو وجه الفعلان هنا الى شيء واحد لفسد المعنى لان اول البيت لو ولو تدل على امتناع الشيء لامتناع
غيره فاذا كان بعدها مثبت لفظا كان منفيا في المعنى وان كان منفيا لفظا كان مثبتا معنى لانها تدل على امتناعه
وامتناع النفي اثبات فاذا قلت لو اكرمتني اكرمتك فالاكرامان منفيان معنى واذا قلت لو ما ضربتني لما ضربتك
فالضربان مثبتان معنى واذا ثبت ذلك فنقول بعد لو في البيت اسعى وكفاني وهما مثبتان لفظا فيكونان منفيين
معنى ولم اطلب معطوف على كفاني فيكون في سياق لو وهو منفي لفظا فيصير مثبتا معنى فلو وجه ولم اطلب الى قليل لناقض
اول البيت آخره اذ يصير معناه ما ثبت سعيي لادنى معيشة اي لقليل وما كفاني قليل واطلب القليل فيكون ثابتا سعيه
لقليل ومثبتا سعيه لقليل وهو تناقض مفسد للمعنى ثبت ان هذا البيت ليس من هذا الباب لما ادى اليه من فساد
المعنى فلا يكون ولم اطلب موجها الى قليل بل يكون مفعوله محذوفا وهو الملك كما يدل عليه البيت الثاني قال المصنف
في شرح المنظومة وايضا فانه قد علم من سياقه ذلك لقوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي فعلم بذلك
تعذر نصب قليل باطلب وعلم ان المقصود كفاني قليل من المال ولم اطلب الملك فلم يكن من هذا الباب اذ لم يوجه الفعل
الثاني الى ما وجه اليه الاول فوجب رفع قليل اذ لا عامل له سواه وهذا معنى كلام سيبويه وقد اورد ابو علي البيت
مستدلا به للكوفيين فلم يخف عليه ما ذكرناه من سيبويه وغيره ولكنه لم يجعل الواو عاطفة في سياق جواب لو بل جعل المنع
المذكور وانما جعلها واو الحال كانه قال كفاني قليل من المال في حال كوني لم اطلبه وبهذا الاعتبار يصح ان يكون من هذا
الباب وما ذكره سيبويه اظهر لوجهين ذكرهما المصنف في شرح المفصل الاول ان واو العطف اكثر والثاني ان سياق

الشرط بل على انه طالب للملك   مفعول ما لم يسم فاعله هو كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه
يريد ان ذلك المفعول اقيم مقام الفاعل معنى بان اسند اليه كما كان مسندا اليه اذ يمتنع الحكم بدون
المحكوم عليه ولفظا بان يرفع كما كان الفاعل مرفوعا لان الرفع سمة المسند اليه وان لم يصدر عنه الفعل
كما في المنفي وقوله وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى معنى فُعِل ويُفعَل ونحو معنى
فُعِل ويُفعَل ما ذكره في شرح المفصل وهو كل صيغة اسندت لا على جهة قيامها بمحلها ولا يريد به وزن
فُعِل ويُفعَل مخصوصا والا لم يندرج فيه استُخرِج وتُدُحرِج   ولا يقع اخذ بيتين ما لا يصح من
المفاعيل ان يقام مقام الفاعل منها المفعول الثاني من باب علمت والثالث من باب اعلمت فانه لا يصح
اقامته مقام الفاعل لان باب علمت واعلمت يدخل على المبتدا والخبر والمفعول الثاني في باب علمت و
الثالث في باب اعلمت خبر المبتدا فلو اقيم مقام الفاعل لصار مخبرا عنه وهذا باطل لان الخبر لا يكون مخبرا عنه
هكذا علل المصنف هذا الحكم في شرح الكافية وفيه منع وهو ان الخبر لا يكون مخبرا عنه بالنسبة الى ما اخبر
عنه اما بالنسبة الى شيء آخر فجاز لوقوعه كثيرا كقولك اعجبني ضرب زيد عمرا وكقولك زيد ضارب ابوه
عمرا اذا جعل ضارب خبر زيد وابوه فاعلا لضارب وهنا ايضا كذلك فان المفعول الثاني في باب علمت
خبر بالنسبة الى المفعول الاول مخبر عنه بالنسبة الى علم وكذلك نقول في الثالث من باب اعلمت وعلله
المصنف في غير شرح الكافية بان المفعول الثاني مسند فلو اقيم مقام الفاعل يكون مسندا ومسندا اليه
في جملة واحدة ونقضه الامام الجندي بما ذكرنا ثم قال ولو قال لو اقيم مقام الفاعل يكون مسندا ومسندا
اليه من جهة واحدة لكان حسنا وهنا كذلك اقول فيه نظر فان جهة كونه مسندا غير جهة كونه مسندا اليه
كما بينا ويمكن ان يوجه كلام المصنف هكذا ان المفعول الثاني في باب علمت مفعول ثان باعتبار كونه
مسندا فلو اقيم مقام الفاعل لصار مسندا اليه باعتبار كونه مسندا وذلك باطل وبذلك يندفع النقض بهذا
التوجيه فليتأمل وعلله تلميذ المصنف في شرح المفصل بان المفعول الثاني في باب علمت خبر عن المفعول
الاول فاشبه الفعل فلا يقام مقام الفاعل كما لا يقام الفعل مقامه ومنها المفعول له فانه لا يصح اقامته
مقام الفاعل وعلله المصنف في شرح الكافية بما تقريره ان المفعول له قد يكون علة لافعال متعددة
كقولك ضربت واكرمت واعطيت اكراما لزيد فلو اقيم هذا المفعول مقام الفاعل فاما ان يقام مقام الجميع
اي كل واحد او مقام البعض وعلى كل تقدير يلزم خلو بعض الافعال عن الفاعل اي عن المسند اليه وهو
باطل اما اذا اقيم مقام الجميع فلانا نعلم قطعا انه لا يمكن ان يكون معمولا لكل واحد في حالة واحدة والا
لزم توارد العوامل على معمول واحد فلا بد وان يتعلق باحدها وحينئذ يخلو غيره عن المسند اليه واما
اذا اقيم مقام البعض فواضح فلما لم يطرد هذه القاعدة للعرب امتنعوا من اقامته مقام الفاعل في الموضع
الذي لا يتعدد فيه الافعال لذلك اي لعدم الاطراد فان قيل فيلزم ان لا يقام المفعول به

مقام الفا

مقام الفاعل بعين هذا الدليل اجيب بان المفعول به اذا كان معمولا لافعال متعددة يمكن ان يقام مقام
بعض ويقدر في بعض فلا يلزم خلو البعض عن المسند اليه فان قيل لم لم يفعل هكذا في المفعول له اجيب بانه
لا يمكن في المفعول له لانه ان اضمر مع اللام يلزم استتار الحرف وهو غير جائز وان اضمر بدون اللام لا يكون
مفعولا له لان المفعول له المجرد عن اللام لا يكون مضمرا اذ اللام لا تحذف عنه الا اذا كان مصدرا صادرا عن فاعل
الفعل المعلل فان قيل لا تحذف في الظرف اذا كان مضمرا فيلزم ان لا يقام مقام الفاعل بعين ما ذكر في المفعول
له اجيب بانه قد تحذف منه في على الاتساع اي على التشبيه بالمفعول به نحو يوم الجمعة سرت فيه وضربت
واكرمت يوم الجمعة على ذلك ويكون فاعلا بعض مستثنى ومنها المفعول معه وهو ايضا مما لا يصح اقامته مقام الفاعل
لانه مذكور بحرف العطف فلو اقمناه مقام الفاعل لكنا اما ان نحذف الواو او نبقيها فان حذفناها خرج المفعول
معه عن ان يكون مفعولا معه فانه لا يعقل بدون الواو وان لم نحذفها امتنع التركيب لما لم يسم فاعله فانه
يكون عطفا من غير معطوف عليه فان هذه الواو وان كنا نسميها واو المفعول معه اصلها العطف واعترض
الامام ركن الدين للمذكور عليه بان للقائل ان يقول لا نحذف الواو ونحن نقول على ان ما بعدها مشارك لمحذوف
قبلها لفظا لا اراده كما ان زيدا في ضرب زيد مفعول لمحذوف لفظا لا اراده اذ لا يتحقق مفعول من غير فاعل
اصلا وقد جاء العطف من غير ذكر معطوف عليه لفظا واقول الجواب عنه ان الفاعل عند بناء الفعل للمفعول
محذوف نسيا منسيا مصرح عليه جار الله في المفصل في فصل حذف المفعول به واذا كان كذلك يلزم ما ذكره
المصنف لو اقيم مقام الفاعل من غير الواو واما قوله اذ لا يتحقق مفعول من غير فاعل ففيه نظر لان المفعول
لا بد له من فاعل في نفس الامر واما في اللفظ او في ارادة المتكلم فلا وكلام ابن يعيش في شرح ذلك الفصل
من المفصل يدل عليه حيث قال اذا بني الفعل للمفعول لم يكن الغرض الاخبار عن الفاعل وانما كان الغرض بيان
من وقع به الفعل فصار الفاعل نسيا منسيا واشتغل الفعل بالمفعول وارتفع وتم الكلام به من غير تشوف الى سواه
واذا وجد المفعول به تعين له واستدل عليه المصنف في شرح الكافية بما بسطه ما ذكر في شرح
المفصل وهو انه اذا حذف الفاعل فالاولى ان يقام مقامه ما كان اقرب الى الفعل وليس في المفاعيل ما هو اقرب
الى الفعل من المفعول به لانه من معقوليته كما ان الفاعل من معقوليته فاذا حذف احدهما وجب اقامة الآخر
مقامه فان قيل استدعاء الفعل للمصدر اقرب حيث كان دالا عليه تضمنا واشتقاقا لفظا وتقديرا فان
الجواب عنه المصنف في شرح الكافية بانه في الفعل دلالة على المصدر فان اقمناه مقام الفاعل لم يكن في الكلام فائدة
متجددة فانك في قولك ضرب ضرب لا يفيد شيئا فان ضرب اشعر به فان قيل فقولك ضرب ضرب شديد واستثناه
فيه معنى زائد على معنى الفعل قلنا لم يكن اولى لانه لما حاجب عند المصنف في شرح المفصل بانك لم تسند فيه الا الى الضرب
خاصة ولذلك تحكم على شديد بانه صفة وانما يكون الصفة بعد تمام الاسم فصار قولك ضرب ضرب كضرب ضرب
في ان الاسناد الى الضرب فيهما سواء فان قيل قولك المفعول به المتعدي اليه بحرف هو في المعنى مقتضى الفعل مع ان

المفعول به بغير حرف اولى وقد قلت ان الاولوية في غير بقية المفاعيل لاجل الاقتضاء والفعل يقتضيهما جميعا
اقتضاء واحدا قلت اجاب عنه المصنف في شرح المفصل بان العرب لما عدت الفعل الى احدهما بنفسه والى الآخر
بواسطة فضارع الصوغ كانه اقوى منه باعتبار اقتضاء الفعل فجعلوه اولى لذلك فان قيل قد ثبت ان المفعول
بغير حرف اولى منه فلم لا يكون المفعول بحرف مقدما على بقية المفاعيل التي اما لانه من مقتضى الفعل وليست بقية
المفاعيل من مقتضياته قلت اجاب عنه المصنف في شرح المفصل بانه لما كان متعدا اليه بحرف اجروه مجرى ما لا
يتعدى اليه الفعل بحرف جر ليكون الباب كله على حالة واحدة فاجروا قولهم استغفرت الله من الذنب اعني
ما يتعدى بحرف من الذنب مجرى قولهم استغفرت الله في الدار اعني في الدار وان كان نحو الذنب من مقتضياته
وليس في الدار ومثله في اقتضاء الفعل لما ذكر في باب الجار والمجرور فجعلوا الكل في الحكم سواء وان كان ذلك اولى
ولكن لا على سبيل الالتزام والاولى من باب انما كان الاول من باب اعطيت اولى من الثاني لان الاول
من باب اعطيت فيه فاعلية ما من جهة انه الآخذ فاشبه الفاعل لتلك الجهة فترجح قيامه مقام الفاعل بها اي بسبب
تلك الجهة او بسبب تلك المشابهة قال المصنف في شرح المفصل وهذا الاطلاق توهم انه يجوز مطلقا وشرطه ان لا يلتبس
فلو قلت اعطيت العبد الجارية لم يقم مقام الفاعل الا الاول لانك لو اقمت كل واحد لوقع اللبس فلا يعرف الآخذ
من المأخوذ وكذلك لو لم تبين المفعول به وقلت اعطيت العبد الجارية لان تقدم الآخذ معتبرا في اللبس الا
انك اذا اقمت الاول في الباب مقام الفاعل جاز التقديم والتأخير لانتفاء اللبس الا ترى انك اذا قلت
اعطي العبد الجارية او اعطي الجارية العبد كان اللبس منتفيا بخلاف حاله في المنصوب فانك لو قدمت وقع
اللبس الا ترى انك اذا قلت اعطيت العبد الجارية لم يتوهم ان العبد هو الآخذ فلو ذهبت تقول اعطيت
الجارية العبد متقدم وانت تقصد المعنى الاول وقع اللبس اذ لا اعراب مخصوص في احدهما يميزه

المبتدأ هو الاسم انما قال الاسم ليعم لفظا نحو زيد قائم او تقديرا نحو قوله تعالى وان تصوموا
خير لكم للتنبيه على ان غيره لا يكون مبتدأ اما الحرف فلانه لا يصلح ان يكون جزءا من الكلام واما الفعل فانه
وضع ليسند الى ما بعده واما الجملة فلما قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة من ان الجملة اذا اولت بالاسم فانما
تؤول باسم نكرة صفة لمن ثم جاز ان تقع صفة وحالا وخبرا ولم تقع مبتدأ لعدم المصحح فيها الا ترى انه لو قيل
قام ابوه في الدار على معنى رجل قام ابوه في الدار رجع الضمير الى غير مذكور وهو غير سائغ ولو صح بقولنا رجل
قام ابوه في الدار لكان رجل مبتدأ وقام ابوه صفة لا مبتدأ فان قيل لم لا يجوز حذف الموصوف واقامة
الصفة مقامه فيصح كما صح ضارب في الدار ونحوه فالجواب ان حذف الموصوف وانه كان غير قياس انما يسوغ
اذا كانت الصفة اسما لان الموصوف اقامة لها مقامه واجراء لها مجراه ولا يلزم من صحة اقامة اسم صريح مقام اسم
صحة ما هو في تأويل الاسم مقام الاسم وانما قد لزم [illegible] مات [illegible] رايته [illegible] كذي وكذي هو وان كان من
قبيل حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه مع كونها جملة نقل على خلاف القياس فلا يقاس عليه هذا ما ذكره

للمصنف

المصنف في الامالي فان قيل قد صرح المصنف في شرح المفصل في [illegible] جعل المبتدأ بان الفعل في قوله تعالى
سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم مبتدأ مقدر بالمصدر وهو مناف لما قاله في الامالي قلت اجيب عنه
المصنف في امالي المسائل المتفرقة بما هو رأي الامام [illegible] وهو ان سواء [illegible] مع الهمزة مصدر معرف فان الهمزة
وام هنا لمعنى معنى التسوية لم يخرجهما الا الاستفهام وما يحقق لهما السلوك يكون بحكم ما عليه بما يكون لهما
فيما خطابهم الفائدة في هذا الموضع كانك لو صحبهما وكان صح وقوع الجملة مع ان مسندا من حيث كونها في تأويل
مصدر معرف فلذلك يصح مع الهمزة وام وقال الجزري وهو المالكي فما توهم في معناه ولفظه فان كان معها ما يؤدي
في معناه نحو ما زيد قائم اديت لفظه نحو هل من خالق غير الله لا يخرج عن كونه مجردا او قال عن العوامل
اللفظية ليخرج عنه ما يدخل عليه ان واخواتها وكان واخواتها وحسبت واخواتها لانه اي لان ما دخل عليه ولعله
عما ذكرنا مثل المبتدأ في كونه اسما مسندا ولا يسمى المبتدأ عند الا بالتجريد قال المصنف في امالي المسائل
المتفرقة العوامل اللفظية مطلقة على كان واخواتها وعلى ظننت واخواتها وما الجارية وحروف الجر وان كانت
لفظية ايضا الا انها لما كانت تقتضي شيئا واحدا لم تعد معه تنكر بخلاف ما ذكروا ولا قوله مسند اليه احتراز عن
الالفاظ التي تعدد بها كالفاظ العدد والفاظ حروف الهجاء فانها اسماء مجردة عن العوامل اللفظية لكنها غير
معربة اصلا لفقدان سبب الاعراب وهو التركيب الاسنادي واذا لم يكن هذه الالفاظ معربة اصلا لا يكون
مسندا اليها لان المسند اليه لا بد له من اعراب بالاتفاق قوله او الصفة اشارة الى نوع آخر من المبتدأ فان
المبتدأ نوعان احدهما ما تقدم والآخر الصفة المذكورة مثل اقائم الزيدان ولم يدخل هذا النوع فيما
تقدم لانه ليس مسندا اليه فان اقائم مبتدأ بالاتفاق والزيدان فاعل واذا كان كذلك فلا يكون قائم مسندا
اليه بل يكون مسندا والمسند اليه فاعله الذي هو ساد مسد الخبر فلا بد منه اذا كان مبتدأ ولا يكون داخلا
في قوله هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه فلا بد من التعرض له بايراد لفظة او التي للتنويع
هنا ليدخل تحت الحد قال الامام ركن الدين الحديثي وانما شرط ان يكون بعد حرف النفي ليخرج عنه نحو
ليس قائما زيد وعمرو قائم زيد وانما قيد بالف الاستفهام اذ لا يقع موقعه غيره من ادوات الاستفهام
لان اداة الاستفهام غير الهمزة لا يدخل الاسم ما امكن دخوله الفعل وهنا امكن ان يقال هل او متى يقوم
الزيدان فلا يقال هل او متى قائم الزيدان وقال ابن المالك و صاحب شرح الهادي جميع ادوات الاستفهام كالهمزة
في وقوع الصفة الرافعة للمنفصل بعدها نحو هل ضارب اخواك ومن ناصر [illegible] ولم يذكر ابنه شاهدا في
رافعة لظاهر احتمالا [illegible] متوهم بجوازه اذ [illegible] مثل [illegible] ان هما او اقائمان الزيدان
فانه لو اقتصر بعنى وانما احترز عن مثل ذلك بهذا القيد لانه لو اقتصر دونه لدخل فيه مثل ذلك وليس مبتدأ بالاتفاق
بمثل الحروف ليس [illegible] قال المصنف في امالي الكافية قوله رافعة لظاهر احترز عن مثل قولهم
اقائم هو فانه لم يختلف في ان اقائم خبر مبتدأ مقدم ولذلك وجب في التثنية اقائمان هما وفي الجمع اقائمون هم

[illegible]

ولا يجوز اقائم هما ولا اقائم هم وبذلك جاء قوله عليه السلام او مخرجيّ هم بتشديد الياء على ما
ذكرناه ولو كان على غير ذلك لكان او مخرجي هم بتخفيف الياء لانه مفرد الا ترى انك تقول مخرج
ثم تضيفه ثم تقول مخرجي كما تقول حصيري وليس كذلك في التشديد ولم يجر المصنف في ذلك مجرى
المظهر لما يؤدي اليه من جعل المتصل منفصلا لانه لا بد ان يتقدم ذكر لما يعود اليه هذا الضمير فلا يخلو اما
ان يكون في اسم الفاعل ضمير غير هذا المنفصل اولا فان كان الاول فهو المقصود ويجب ان يكون غير رافع
لما بعده فوجب الاحتراز منه لوجوب الخبرية فيه لذلك وان لم يكن فيه ضمير فهو باطل لما يؤدي اليه
من جعل المتصل منفصلا الا ترى انك اذا جعلته معرى عن الضمير المتصل جعلت الضمير المرفوع باسم الفاعل
منفصلا مع امكان الاتصال هذا ما ذكر في الامالي ولقائل ان يقول لا يلزم من القسم الاول المقصود فان
اللازم منه هو ان الصفة لا ترفع المضمر المنفصل ولكنها ترفع المضمر المستتر فيها ولم لا يكفي في كون الصفة مبتدا
رفعها المضمر المستتر فيها لا بد له من دليل قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة ما يندفع به هذا وهو انه
لم يقل اضاربان ولا اضاربان خشية من توهم ان الجاري صفة على ذات تقدم ذكرها قال ابن مالك
والزمخشري الشرط ان يكون المرفوع بالصفة منفصلا وان كان مضمرا كقوله خليلي ما واف بعهدي انتما
اذا لم تكونا لي على من اقاطع وقالا في قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي ان انت مرفوع براغب والا
يلزم الفصل بين راغب ومعموله وهو عن آلهتي باجنبي وهو انت قال الامام الكدني معنى البيت وتقديره
يا خليلي انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطعهم ما احد واف بعهدي وذكر في الكشاف ان انت مبتدا وقال
الامام الكدني ان عن متعلق بمقدر بعد انت دل عليه اراغب واعترض الامام الكدني على تعريف المبتدا
بما حاصله انه لا يعلم من هذا التعريف اعتبار التجريد في الصفة فيلزم ان يكون ضاربا في اضاربا الزيدان
رايت مبتدا وايضا التعريف غير جامع فان اسم الفعل مبتدا على ما اختاره والتعريف لا يصدق عليه
فان طابقت ان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام اسما منكرا
بعدها في الافراد نحو اقائم زيد جاز الامران فانه يجوز ان تقول اقائم مبتدا وزيد مرفوع بقائم فيدخل
تحت الحد يعني الحد الثاني ويجوز ان تقول زيد مبتدا واقائم خبر مقدم فلا يدخل تحت الحد يعني الاول
الصفة تحت واحد من الحدين لانه حينئذ لا تكون مسندا اليه ولا صفة رافعة لظاهر اذ زيد مرفوع حينئذ
بالابتداء فان لم تطابق الصفة مفردا لا يجوز الامران وعدم مطابقة الصفة للمفرد اما بان لا تطابق المذكور
بعدها اصلا او تطابقه ولكن لا في المفرد فالاول مثل اقائم الزيدان واقائمان زيد ففي الصورة الاولى تعين
ان يكون الصفة مبتدا وما بعدها مرفوع بها اذ لو كانت خبرا لما بعدها لوجب المطابقة في التثنية والجمع فان
المطابقة واجبة في القسم الاول بين المبتدا والخبر والصورة الثانية ممتنعة فلا يجوز فيها الامران والثاني
كقولك اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون فانها خبر مقدم اذ لو كانت رافعة للظاهر لما ثنيت وجمعت

لان المستق اذا لم يستتر فيه فاعله لا يثنى ولا يجمع   والخبر هو المجرد هذا التعريف يصدق على المجرد
المسند الذي لا يكون صفة اصلا وعلى المجرد المسند الذي يكون صفة غير واقعة بعد حرف النفي او الف
الاستفهام وعلى المجرد المسند الذي يكون صفة واقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام غير رافعة
لظاهر مثال الاول زيد اخوك ومثال الثاني زيد قائم ومثال الثالث اقائمان الزيدان فان المغايرة
للصفة المذكورة يكون بانتفاء الصفة او بانتفاء وقوع الصفة بعد حرف النفي او الف الاستفهام او بانتفاء
رفعها الظاهر واحترز بقوله المجرد عما دخل عليه عوامل المبتدا والخبر وبقوله المسند عن النوع الاول
من المبتدا وبقوله المغاير للصفة المذكورة عن النوع الثاني من المبتدا فانه مجرد مسند لكنه لم يغاير الصفة
المذكورة بل عينها   واصل المبتدا التقديم انما كان الاصل في المبتدا ان يكون مقدما لانه محكوم
عليه فلا بد من تقديمه عقليته ليكون الحكم على متحقق وانما وجب تاخير الفاعل عن مسنده لانه لو قدم
لالتبس بالمبتدا واذا كان اصل المبتدا التقديم يكون اصل الخبر التاخير   ومن ثم جاز يعني ان كون
هذا اثر الكون الاصل في المبتدا التقديم كما يشعر به ظاهر شرح الكافية ويجوز ان يكون دليلا عليه كما ذهب
اليه في شرح المنظومة اما الاول فتقريره ولكون الاصل في المبتدا التقديم جاز في داره زيد فان الضمير
في قولنا في داره عائد الى زيد وهو وان تاخر لفظا لكنه متقدم رتبة لما عرفت فكان عائدا على مذكور
معنى فيجوز وامتنع صاحبها في الدار فان الضمير في صاحبها عائد على الدار وهو متاخر لفظا ورتبة فيكون
عائدا على غير مذكور لفظا ومعنى وهو ممتنع فامتنع صاحبها في الدار وهذا كما سبق في الفاعل في
ضرب غلامه زيد وضرب غلامه زيدا واما الثاني فتقريره على عكس ما مر فاعرفه ان كان ما مر في الفاعل على
ذكر منك   وقد يكون المبتدا نكرة المبتدا على نوعين معرفة وهو القياس لما قاله المصنف
في شرح المفصل من انه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته ونكرة مخصصة والنكرة اذا
تخصصت بوجه من الوجوه الآتية قربت من المعرفة فيصح الابتداء بها لذلك وذلك في ابواب فمنه
اي من المبتدا الذي هو نكرة مخصصة باب ولعبد مؤمن وهو كل نكرة موصوفة مثل قوله تعالى ولعبد
مؤمن فانه تخصص بالصفة قال المصنف في امالي الكافية لا يخفى ما في الوصف من التخصيص فلذلك
جاز رجل عالم في الدار ولم يجز رجل في الدار عند المحققين واعلم ان المصنف منع في شرح المفصل كون الصفة
مصححة في مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن حيث قال ما تقريره ان الصفة ليست مصححة في مثل قوله تعالى ولعبد
مؤمن وانما مصححها كونها في معنى العموم لانها في معنى كل عبد مؤمن والصفة في هذا المثال مثلها في
قولك في الدار رجل عالم وكما ان الصفة لا تكون مصححة ثمة فكذلك في هذا المثال وفي بعض نسخ شرح
المفصل بل مثلها في قولك رجل عالم في الدار ومعناه ان الصفة انما تكون مصححة في مثل قولك رجل عالم
في الدار لا في مثل ولعبد مؤمن والذي يدل على ان المصحح فيه كونه في معنى العموم لا الصفة جواز قولك

رجل خير من امرأة وتمرة خير من جرادة فانه ابتدئ في هذا التركيب بالنكرة لما فيه من معنى العموم
ولا صفة فيه وسمي في هذا المثال كلام مبسوط ومنه باب ارجل في الدار ام امرأة قال المصنف
في الامالي الكافية وهو كل نكرة واقعة بعد حرف الاستفهام المعادلة لام المتصلة فيجوز ان تكون مبتدأ وان
كانت نكرة ثم بين حصول التخصيص فيه بكلام نفيس وهو ان نقال لا يخفى ان الهمزة وام انما يسأل بها من ثبت
عنده العلم بالنسبة الى احد الامرين وكذلك لا يخفى انهم التزموا ان يكون احد الامرين اللذين علم النسبة
الى احدهما يلي الهمزة والآخر ام قصدا منهم الى التنبيه على ما حصل العلم باحدهما من اول الامر واذا كان كذلك
فنقول ان المتكلم بالايلاء احد الامرين الهمزة والآخر ام المتصلة قدم المعنى الذي تقرر عنده في العبارة
عنه بالهمزة وام وذلك المعنى هو ثبوت الحكم لاحد الامرين فيعلم المخاطب من اول الامر ثبوت الحكم لاحدهما
فاشبه الصفة من حيث ثبوتها لموصوفها من غير قصد الى اثباته فيفيد المخاطب النسبة المفهومة منها
فاجري والذلك مجرى ومنه باب ما احد خير منك قال المصنف في امالي الكافية وهو ان تقع النكرة
في سياق النفي كقولك ما احد خير منك لان النكرة اذا وليها النفي وهي في الحقيقة لواحد لا بعينه لزم
من ذلك نفي جميع الجنس والا لم يصدق نفي واحد مخصص معروف اولم تعني بواحد مخصص
معروف واحدا متميزا لا بمعنى ان يكون معرفة بل بمعنى ان يكون متميزا عن الجنس والحاصل انه اذا صدق
ما احد خير منك يكون النفي عاما لجميع الجنس والا لا يتحقق النفي عن مطلق احد الذي هو معنى الكلام المذكور
اولا فلا يصدق الكلام المذكور اولا وهو ما احد خير منك ويدل على هذا التوجيه ما ذكر في شرح المنظومة
حيث قال فيه ومنها ان تقع في سياق النفي كقولك ما رجل افضل منك لافادة العموم حتى ظن قوم انه
معرفة وايراد النحويين له في النكرة يدل على انهم فهموا ان المعنى نفي واحد ولزم نفي الجميع لصدق الكلام
لا ان مدلوله نفي جميع الرجال كما يقوله بعضهم وقد ذكر هذا المعنى ايضا في شرح المفصل في مباحث حروف
العطف في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا قائلا ان او في الآية على بابها يعني في كونها لاحد الامرين
وانما جاء التعميم من امر وراء ذلك وهو النهي الذي فيه معنى النفي لان المعنى قبل وجود النهي
تطيع آثما او كفورا اي واحدا منهما فاذا جاء النهي ورد على ما كان ثابتا في المعنى فيصير المعنى ولا تطع واحدا
منهما فجاء التعميم من جهة النهي الداخل لانه لا يحصل الانتهاء عن احدهما حتى ينتهي عنهما ثم قال المصنف
في الامالي ما معناه اذا ثبت ان النكرة الواقعة في سياق النفي يفيد العموم فيصح من حيث عمومها
الجنس ان يكون مبتدأ لانه ماثل المعرفة من حيث انه لم يصلح المتعدد على البدل وليس بمعرفة الجائز
على انها توصف بنكرة نحو ما رجل عالم في الدار وكذا يجوز نحو ما عندي درهم واحد ولو اريد بدرهم
جميع الجنس لم يصح وصفه بواحد لان المتعدد لا يوصف بواحد ولا يلزم من لزوم نفي الكل ان يكون
المراد منه اياه ولقائل ان يقول رجل في كل رجل عالم في البلد عام مع انه موصوف بمفرد

ومنه

ومنه باب شر اهر ذا ناب قال المصنف في امالي الكافية وهو ان يكون المبتدأ في معنى الفاعل
باعتبار نفي واثبات وشرط ان يكون الخبر جملة فعلية في معنى نفي عموم من نسب اليه الفعل واثباته
لذلك المبتدأ كقولك شر اهر ذا ناب بمعنى ما اهر ذا ناب الا شر وامر اقعده عن الخروج في معنى
ما اقعده عن الخروج الا امر وانما جاز ان يكون مبتدأ وهو نكرة لانه في معنى الفاعل والفاعل يجوز
ان يكون نكرة وان كان في المعنى محكوما عليه لما فيه من التخصيص فكذلك ههنا ووجه التخصيص في
الفاعل انه لما كان متقدما ما صار المحكوم عليه لا يذكر الا بعد تقرر الحكم في الذهن فلما تقدم العلم
بالحكم صار كالصفة في كونه متقدما عليه لكون الصفة لا فرق بينها وبين الخبر الا تقدم العلم بها دونه
فمن ثم جاز ان يكون الفاعل نكرة مطلقا ولما كان هذا المبتدأ في معنى الفاعل جاز ان يكون نكرة هذا ما
ذكره المصنف في الامالي وتمام التحقيق في هذا الباب ليس من وظيفة هذا العلم وانما هو من وظيفة
علم المعاني ونحن نورد طرفا منه ليتحقق به ذلك فنقول ان قولنا انا عرفت وانت عرفت وهو عرف
انما يسلك باعتبارين احدهما ان يجري الكلام على الظاهر وهو ان الضمير مبتدأ وما بعده خبره
ولا يقصد فيه تقديم وتأخير وثانيهما ان يقدر اصل النظم عرفت انا وعرفت انت وعرف هو ثم قدم
انا وانت وهو ونظم الكلام بالاعتبار الاول لا يفيد الا تقوي الحكم وبالاعتبار الثاني يفيد التخصيص
اعني الحصر واما نحو زيد عرف ورجل عرف فليسا من قبيل هو عرف في احتمال الاعتبارين على السواء
بل حق المعرف حمله على وجه تقوي الحكم وحق المنكر حمله على وجه التخصيص وهذه المقدمات مبينة
في علم المعاني ويظهر منها وجه كون شر في معنى الفاعل ومنه باب في الدار رجل وانما جاز ان يقع مبتدأ
لانه تخصص بتقديم حكم عليه فصار كالموصوف لان من شان الصفة تقررها في الذهن قبل ذكر الموصوف
فهذا التخصيص كما في الفاعل فان التخصيص فيه ايضا بتقديم حكمه وهو الفعل فان قيل يلزم بعين هذا
جواز قائم رجل على ان يكون قائم خبرا ورجل مبتدأ قلت اجاب عنه المصنف في شرح الكافية بوجهين
الاول انهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها والثاني تقرير ما ذكره في شرح المنظومة وهو
ان المقدم اذا كان ظرفا تعين للخبرية بخلاف قائم رجل فانه لا يتعين للخبرية عند قولك قائم لجواز
ان يقول القائل قائم في الدار فيكون مبتدأ بخلاف قولك في الدار ونحوه فانه متعين للخبرية من اول
الامر فمن ثم جاز في الدار رجل ولم يجز قائم رجل ومنه باب سلام عليك وهو ان يقع المبتدأ
مصدرا في معنى الدعاء كقولهم سلام عليكم وقوله تعالى ويل للمطففين وانما جاز نحو مثل ذلك لان الاصل
سلاما عليكم اذ المعنى عليه قال الله تعالى قالوا سلاما قال سلام واذا كان المعنى عليه فقد علم ان المراد
سلمت سلاما حذف الفعل ثم عدل عن النصب الى الرفع لغرض الثبوت مع بقاء اصل المعنى على ما كان
عليه وقد كان مخصصا فوجب ان يكون مخصصا معناه انه اذا كان بمنزلة المصدر المنصوب في اصل المعنى

وقد كان المذكور اذا كان مصدرا منصوبا مخصصا بانه صادر عن فاعل الفعل المقدر وهو في الرفع على
ذلك المعنى فهو مخصص في الرفع ايضا بنسبته اليه قال المصنف في امالي الكافية اعترض بعض الاصحاب
على بما وقع في المقدمة التي انشاتها من ذكر مواضع الابتداء بالنكرة وقال قد بقي عليكم مثل قولهم تمرة
خير من جرادة قلت انما جاز هذا على احد وجهين كلاهما مذكور الاول وهو الظاهر انه في معنى
مختص بتمرة تمرة فكان فيه معنى العموم كما في لا رجل افضل منك وذلك ان قولك معنى كونه في مختصة
من وجهين احدهما انه لما فضل واحدا من جنس على واحد من جنس علم انه لا خصوصية لمفرد منه على
مفرد لانه قد يتوهم ان الافضلية انما وقعت باعتبار كونه من ذلك القبيل والمفضولية انما وقعت
لكون الاخر من قبيل الاخر واذا كان كذلك فلا خصوصية لمفرد على مفرد الثاني انه في معنى التمرية
ما ينبغي بالتفضيل على الجرادية باعتبار كونه تمرا وجرادا من غير خصوصية لمفرد دون مفرد واذا
لم يكن ثم خصوصية لمفرد منه معين حصل الشياع بخلاف ما اذا حكمت بحكم من الاحكام يختص فان
المفهوم منه الحكم على واحد مخصص كقولك رجل في الدار فلذلك امتنع لانه لا يستقيم فيه كل رجل وجودا
فضلا عن الدلالة ولو استقام وجودا فليس فيه قرينة تشعر بقصد الدلالة عليه كما تقدم اذ المفاضلة
فيه بين جنسين وليس فيه معنى الرجلية ما يقتضي ان يكون في الدار كما في المثال المتقدم بل القرينة
بعكسه لانه انما استقام الحكم عليه بانه في الدار لكونه مخصصا نعم لو قلت رجل خير من زيد فهذا
تجاذبه الطرفان لان الحكم عليه بالافضلية يشعر بانه بمعنى الرجلية كما في الاول في احد وجهيه
وتخصيصه بالافضلية على زيد يشعر بكونه مخصصا كما في الحكم عليه بانه في الدار فيحتاج الى السماع والظاهر
منعه لانه انما يناسب ذلك التعميم في الموضع الذي لا يختص فيه الخبر بوجه فلا ينبغي ان يحمل عليه ما يصح ان
يكون فيه نوع تخصيص لفقدان معنى مناسب في الاصل المتفق عليه وقد تحقق اصل المسئلة وبه يتضح
ما ورد في القرآن من مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك واشباهه فانا نقطع ان المراد
المفاضلة بين الجنسين لا ان يكون المقصود الاخبار عن عبد معين اولا وانما جعل هذا المثال
موضحا للمثال الاول لانه يتصور في المثال الاول خروج فرد عن ذلك الحكم باعتبار عارض مثل
كونه مفقودا او مثلا محبوسا لا يكون الحكم على الجنس واما في هذا المثال فلا يتصور خروج فرد منه
عن ذلك الحكم اذ المؤمن مع اي عارض اعتبر يكون خيرا من المشرك فيكون الحكم فيه على الجنس قطعا
فان قلت وهذا اعتذار من قبيل المصحح فيه الصفة قلت ليس هو من ذاك في التحقيق وانما
هو من هذا وبيانه ان الصفة انما تكون مصححة في الموضع الذي يقصد باسم الجنس واحد معين فيجيء
الصفة لتحصل لذلك الواحد تخصيصا فتجعله لواحد من الجنس الذي وصف وهو مع ذلك قليل
في الاستعمال لبقاء التنكير فيه ورب نكرة من غير صفة اخص من نكرة موصوفة ووجه ضعفه انه

اذا صح

اذا صح حكم حتى في الدار لحصول تخصيصه بالصفة فينبغي ان يصح رجل في الدار لانه اخص منه
بدرجات فاما اذا حصل ما ذكرناه من التعميم فقد حصل ما في معنى التعريف قبل الصفة فضاع
اعتبار الصفة وصار موازنا لقولك كل رجل عالم عندنا فانه لا يصح لقائل ان يقول المصحح الصفة اذ التعميم
حاصل قبل مجيء الصفة فاغنى عنها وانما جاءت الصفة لمعناها في التخصيص لا لحاجة من تصحيح الابتداء
ولذلك اول بعض ولهو لما في التعريف لحصول التعميم كان فصيحا في كل كلام فصيح بخلاف ما المصحح فيه
مجرد الصفة والذي يحقق لك ذلك بعض بقاء التنكير في النكرة الموصوفة ان الصفة لا تخرج الموصوف عن
تعدده لو بدلنا اي لم نصص في الاحاد او في الاجناس وهو على حاله مثاله اذا قلت جاءني رجل ثم قلت عالم
فانه يختص مع بقائه لواحد مبهم على ما كان عليه واذا قلت جاء الرجال ثم قلت العالمون فانه يختص
مع بقائه عاما في العالمين واذا ثبت ذلك علمت ان التعميم حاصل بغير الصفة واذا كان حاصلا بغير
الصفة كان مجيء الصفة وانتفاؤها واحدا على ما مثلناه في كل رجل عالم عندنا فان زعم زاعم ان مؤمن
في قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك مصحح الابتداء بالنكرة وقرر ذلك بانه لو اسقطه لم يستقم ذلك
كما انه اذا اسقط عالم من قولك رجل عالم في الدار لم يستقم وهذا معنى التصحيح فهو غير مستقيم وجمع بين
امرين مختلفين وذلك يتبين ببيان انه غير مستقيم وجمع بين امرين مختلفين انا نعني بالمصحح الذي
لولاه لم يصح الابتداء بالنكرة لا الذي لولاه لكان الكلام كذبا وما نحن فيه من هذا القبيل ولسنا نعني
بالمصحح ذلك الا ترى انا نحكم على الكلام بصحة الاعراب ثم نحكم بعد ذلك بكونه صدقا او كذبا كقول القائل
العالم قديم فهذا وان كان اعرابه مستقيما الا انه كذب لذلك ما نحن فيه فلم يكن هذا المصحح مصححا للابتداء
بل مصححا لصدق الكلام حتى لو جعلت الخبر ما يكون صدقا استقام فدل على ان الفساد انما اتى من الكذب
ومما يوضح ذلك اول بعض يحقق مصححين مصحح الابتداء ومصحح صدق الكلام انه لو كان الاول عين الثاني
لكان كلما انتفى الثاني انتفى الاول وليس كذلك قطعا بدليل انك لو قلت كل رجل كافر في النار فلو اسقطت
كافر لم يكن مستقيما من جهة الصدق لا من جهة الابتداء به لانك لو اخبرت عنه بخبر صدق صح وليس الكذب
مفسدا للاعراب ولا ماخوذا عدمه في صحة العقد كما تقدم فاذا وضح ذلك كان القول بان هذه الصفة
مصححة للابتداء كالقول بان كافر في قولك كل رجل كافر مصحح للابتداء وقد وضح بطلانه فان قلت
ليس قولك ولعبد مؤمن من هذا القبيل الذي ذكرته بل هو مصحح باعتبار صحة الاخبار لا باعتبار الصدق
حتى يكون كما ذكرت الا ترى انك لو اسقطته لم يستقم التفضيل صدقا ولا كذبا فانه يكون حينئذ من معنى انه
عبد خير من عبد وهذا من قبيل اخر غير ما ذكرت اولا الحاصل ان عبدا اي عبد من شركة في الجملة فاذا
اسقط الصفة وقدر الاخبار عن المبتدا بعبد وقيل عبد خير من عبد لم يستقم هذا الكلام اذ لا فائدة
فيه اصلا قلت صدقت انه من قبيل اخر ولكنه في الحكم كذلك اولا اي ولكن صح الاخبار بحكم لحكم

مصحح الصدق لان الكلام ههنا وقع في شروط المفردات فان المبتدا مفرد وليس شرط هذا الجزء في هذا المحل
هذه الصفة وانما جاء الفساد من جهة الاخبار بما لا يستقيم به الاخبار كما في الكذب وهو مثل قولك كل رجل عالم
خير من جاهل فكما لا يستقيم ان يقال المصحح لهذا المبتدا الصفة لانك لو اسقطتها لم يستقم الكلام فكذلك ما نحن
فيه فكان كالكذب سواء والكلام في شروط المفردات غير الكلام في جهة التركيب الا ترى انك لا تقول لمن قال
كل رجل خير من جاهل هذا فاسد من جهة ان الابتداء بغير موصوف وانما تقول فاسد من جهة انك اخبرت
بما لا يستقيم خبرا ولو قلت الاول لكان فاسدا فانه حسن ثبت لك انه يكون مبتدا به من غير صفة فيفسد
القول بان المصحح الصفة فكذلك ههنا فاذا ثبت ذلك فلا فرق فيما نحن فيه بين ان يكون المصحح للصدق وبين
ان يكون لاستقامة الكلام في ان كل واحد منهما لا يقدح في صحة الابتداء دونه لما قررناه ان الكلام في صحة
كونه صدقا وكونه مستقيما ان يخبر عنه بكذا غير الكلام في صحة كون المبتدا مبتدا وان لم يكن بد من الخبر لانه
قسم آخر من اقسام فساد الكلام من جهة الكذب او الاخبار بما لا يصح الاخبار به فلا يوخذ منه شرط في
صحة المبتدا فان ذلك يودي الى اعتبار ما لا يتناهى من الشروط في المبتدا اذ ما من مبتدا الا ويمكن
تقدير الخبر عنه بما لا يستقيم الا بقيد فيوخذ القيد شرطا ثم تقدر الاخبار عنه بامر آخر لا يستقيم الا
بامر آخر فيودي الى اشتراط قيود لا يوقف دونها وهذا اظهر الفساد اولا في بيانه تقدير
الخبر مثلا عن زيد بالقيام لا يستقيم الا بقيد ان يكون قادرا ويوخذ ذلك القيد شرطا ثم نقول
الاخبار عن زيد المقيد بانه قادر بالماشي لا يستقيم الا بقيد ان يكون مدعما قيامه ثم نقول الاخبار
عن زيد المقيد بقيد ان يكون قادرا مدعما للقيام بالماشي الضاحك لا يستقيم الا بقيد ان يكون متعجبا
ثم نقول الاخبار عن زيد المقيد بالقيود الثلثة بالماشي الضاحك الكاتب لا يستقيم الا بقيد ان يكون متحرك
الاصابع ثم نقول الاخبار عن زيد المقيد بالقيود الاربعة بالماشي الضاحك الكاتب التاجر لا يستقيم الا بقيد
ان يكون واجدا الراس المال وعلى هذا وضابطه ان يخص الخبر كل مرة على وجه يقتضي زيادة قيد للمبتدا
ولا يكون راجعا للقيد المعتبر قبله فثبت ان مومن في قوله تعالى ولعبد مومن وما كان مثله لا يمكن دعوى
ان يكون الصفة مصححة للابتداء بالنكرة باعتبار المعنى الذي نحن فيه على ما تقرر فان قلت فانكم
زعمتم ان الصفة شرط في صحة هذا الابتداء وان كان التعميم حاصلا فيه نظرا الى قضية لفظية لتبقى في صورة
التخصيص ما يشبه به المعرفة لفظا وان كان التخصيص حاصلا بغيره فيكون مثل اشتراط الصفة فيما لم يقصد فيه
التعميم الا ترى ان الصفة يشترط فيما يكون اخص من نكرات موصوفات حتى يحكم بالصحة فيما هو اقل تخصيصا
من المحكوم عليه بالفساد لفقدان صورة الصفة التي تكون كالمعرفة في الصورة والعرب كما تراعي المعاني فكثيرا
ما تراعي الالفاظ فاذا كان ذلك مستقيما فلم عدلت عن اعتباره قلت هذا اذن كلام مستقيم بالنظر اليه
في نفسه ولا شك انا لو لم نجد هذا الباب الا موصوفا لم نعدل الى التجويز من غير صفة لاحتمال ان يكون

الصفة

الصفة معتبرة لامر لفظي كما مثلته في مسألة النكرة التي لم يقصد فيها قصد التعميم ولكنا لما راينا هم يستعملون
مثل ذلك من غير صفة علمنا ان الصفة ملغاة في هذا الباب الا ترى الى قوله تعالى فاولى لهم طاعة وقول
معروف وقولهم تمرة خير من جرادة وما نقل من قولهم تمرة خير من جرادة واشباههم فلما علم ذلك
علم ان الصفة فيما مثل ذلك انما جاءت لما ورا ذلك مثلها في قولك الرجل العالم خير من الجاهل الا ترى ان
احدا لا يعتبر هذه الصفة مصححة لما ثبت من جواز الرجل مبتدا مجردا عن الصفة باعتبار خصوصيته ذلك
الخبر فانه قد يكون ذلك ممتنعا باعتبار انتفاء الصدق او باعتبار انتفاء الاستقامة اصلا فقد وضح
لك من هذه الابحاث ان الصفة في قوله ولعبد مومن وبابه ليست بالمصححة للابتداء التحقيق المبتدا
في مثله وهي ابحاث دقيقة عجيبة قل من يفهمها فضلا عمن يتنبه لها واذا ثبت ذلك كان ما تلا
قولهم ما رجل خير منك فانه انما صح الابتداء بالنكرة لما حصل من معنى العموم المفضي بها الى معنى التعريف
وهذا امثل ما حكاه ابن جني من قول بعضهم اربعة ضعف اثنين وثمانية ضعف اربعة وان لم يكن صورة
المفاضلة فيها اما لانها بمعناها الا ان معنى ضعفها انها ازيد منها مثلها فكذلك ما كان مثله في الزيادة
والنقصان واما لان المفاضلة لم تكن مناسبة لذلك المعنى اي لمعنى العموم باعتبار كونها مفاضلة وانما
كانت مناسبة باعتبار ما يفهم ان الحكم بها انما وقع باعتبار كونه من ذلك القبيل وهذا كذلك الا ترى
ان الحكم بالضعفية على الثمانية بالنسبة الى الاربعة انما وقع باعتبار كونه من ذلك القبيلين فصارت
المناسبة التي من اجلها حصل العموم في المفاضلة موجودة في مثل ذلك فوجب الحكم بمثله الا ان ابن جني
حكم بان اربعة وثمانية وشبههما في مثل ذلك اعلام غير منصرفة للعلمية والتانيث وذلك انه رآه
مبتدا به في معنى المعارف ولا محمل لتعريفه الا على العلمية لانحصار المعارف كتعريف اسامة في مثل قولك
اسامة خير من ثعالة فان مثل ذلك علم باتفاق وراى هذا اشبه شيء به فحكم عليه بحكمه وان كان الحكم الجميع
على غدوة وبكرة وسحر وفينة بانها اعلام وان لم يكن فيه قصد التعريف مثل هذه في اذن اجدر وليس
ببعيد عن قياس الا ان الاصوب خلافه لما يلزم من رد اسماء الاجناس كلها اعلاما الا ترى ان
قولك تمرة خير من جرادة مثل اربعة ضعف اثنين سواء فلو ساغ جعل اربعة علما لساغ جعل تمرة علما
والاجناس حينئذ يجري هذا المجرى ولا اعلم احدا يقول ذلك وايضا فانه لا يحكم على الشيء بانه علم الا
بثبت كما في زيد وعمرو من وضعهما لشيء بعينه غير متناول ما اشبهه بالوضع الاول والحكم في باب
اسامة وغدوة وبكرة وسحر وفينة بانها اعلام انما كان لانهم منعوها الصرف ولا وجه الا العلمية فلذلك
احتيج الى تقديرها وجعلها موضوعة للمعنى المتحد في الذهن حتى يصح كونها موضوعة لشيء بعينه غير
متناول ما اشبهه ولو وجدت مصروفة لم يحكم بانها اعلام البتة اذ لا حاجة الى التكلف مع الاستغناء
عنه واذا كان لذلك فلا حاجة الى الحاقها بما هو خارج عن القياس ومتكلف فيه لضرورة اوجبت

ثم

التكلف وترك اجرائها على ما هو الظاهر منها من غير تكلف وايضا فانه لو كان علما لوجب ان يجوز تنفاوه
علما في كل احواله كباب اسامة وجميع الاعلام ولما لم يجز ذلك فيه باتفاق دل على انه غير علم وايضا فانه
لو كان علما لم يصح دخول اللام عليه وفي صحة دخولها دليل على خروجه عن باب الاعلام فاما بيان حل
اشكال كونها مبتدا بها في معنى المعارف ولا محمل لتعريفها الا العلمية فانا نقول ليست من قبيل المعارف
بل اشبهتها من حيث لزم التعميم كما في ما رجل افضل منك الا ترى ان رجلا نكرة وان حصل التعميم فكذلك هنا
لما لم يكن الغرض في واحد مخصوص ... حصل التعميم كما كان النفي لما عم حصل التعميم سلمنا التعريف
الا انه ليس على العلمية بل على احد وجهين احدهما انه تعريف باعتبار التعميم كما في كل رجل فانه معرفة وليس
مما عد من المعارف فكذلك هذا يكون تعريفا باعتبار التعميم مثل لا رجل فمن قال انه عام باصله لا بلازمه
اول وانت قد علمت معنى العموم بالاصل واللازم مما نقلناه من شرح المنظومة في شرح قوله ما احتجر منك
الثاني انه تعريف باعتبار تقدير اللام لان المعنى التمرة خير من الجرادة فعدل عن اللام كما في سحر وغدوة
وبكرة وفينة فان قلت فاذن رجعت الى مذهب ابن جني لان ما ذكرته كله في هذا الوجه يمنع صرفه
للعلمية والعدل او للعلمية والتانيث او للجميع فلا بد من اعتبار العلمية فوجب ان يكون ما نحن فيه ايضا
علما قلت ليس العدول عما فيه الالف واللام بالذي يوجب للاسم المعدول اليه العلمية وان كان معرفة
ما لم يقصد قصدها ولم يثبت بدليل خاص عليها بان ذلك ان عشية وعتمة وان كانا معرفتين باتفاق اذا
قصد بهما عشية ليلتك وعتمتها معدولان عما فيه الالف واللام وهو الذي اوجب لهما التعريف وليسا علمين
لكونهما منصرفين فلو كان العدول عن التعريف بالالف واللام يوجب العلمية لوجبت لهما ولو وجبت لمنعا
من الصرف فلما صرفا دل على ان العلمية لا يحكم بها الا بثبت وراء ذلك وسره ان كل معدول عن الالف واللام
جاز تقديره نكرة وجاز تقديره معرفة بحسب ما كان عليه واذا احتمل الامرين لم يحكم باحدهما الا بثبت
فحكمنا على غدوة واخواتها بالعلمية لما ظهر من منع الصرف اذ لا وجه له سواها وحكمنا على باب عشية بتعريف
اللام المقدرة لجعلها منصرفة فان قلت فقد حصل من مجموع ذلك ان بعض ما يعدل عن الالف واللام يكون
علما وبعضه غير علم فما يمنع من ان يكون ذلك من القسم الاول لانك قد وافقت على مثله قلت قد تقدم ان الحكم
على مثل ذلك بالعلمية انما يكون بثبت من العرب في المحل المخصوص لما في علميته من الاشكال فحمله على الباب
الذي لا اشكال فيه اولى فان قلت فما يمنع ان يكون اربعة ضعف اثنين علما غير منصرف مثل قول النحويين فاعلة
صفة منصرفة فان ذلك علم عندهم باتفاق وهو غير منصرف لذلك ووجه انه لما عم في الجميع بغير آلة كان علما عليه
فكذلك هذا اذا عم في الجميع بغير آلة يكون علما قلت الفرق بينهما من وجوه احدها ان فاعلة وضعه النحويون
في اصل وضعه علما على كل موزون على هذه البنية المخصوصة وعلى معنى العلمية بخلاف عليه اربعة وبابه فان اصل وضعه
كوضع رجل نكرة لا يصح في رجل ان يدعى ان اصل وضعه العلمية فكذلك هذا الثاني ان فاعلة لا يجوز دخول اللام عليه

كما في الاعلام واربعة لو قلت الاربعة لكان مستقيما والالف واللام تناقض العلمية الثالث انا باب فاعلة اذا
اطلق على واحد من مدلولاته فالمحققون على ابقائه علما وهذا لا يجوز ابقاؤه علما عند اطلاقه على احد مدلولاته الرابع
انه في من الاولين في اصل المسئلة ان يكون قولهم تمرة خير من جرادة على معنى الاخبار عن اللفظ كانك قلت لفظ
تمرة مدلولها كذلك او مدلول تمرة كذلك فيكون المصحح للابتداء كونه معرفة في التقديرين جميعا وانما يستقيم هذا
فيما كان الخبر فيه عاما لجميع انواع المخبر عنه لان المبتدا او وقع عاما للاضافة تقديرا وهو اسم جنس فصار التقدير
كل مدلول تمرة او كل لفظ تمرة واول احوال الخبر ان يكون مطابقا اقول كالعموم فيما نحن فيه فان المبتدا
اذا كان عاما يجب ان يكون الخبر فيه عاما لجميع انواعه فلا يصح على هذا اينما رجل في الدار لتعذر هذا التقدير
فيه اذ لا يصح على مدلول رجل انه في الدار نعم يصح على هذا رجل انسان وشبهه ولذلك اربعة ضعف اثنين واربعة
في هذا الوجه من تمرة خير من جرادة لانه يصح ان يكون شاملا لمدلوله بخلاف الاول فانك لم تخبر بحقيقة ما جعلته
مبتدا بل بحكم من احكامه والحكم بحكم من احكامه التي لا تكون شاملة فلذلك قوي اربعة ضعف اثنين في هذا
التاويل لما فيه من الانباء عن حقيقة مدلوله ولم يكن كذلك تمرة خير من جرادة فان قيل فهل يستقيم منع
الصرف على هذا التقدير قلت له وجه لانه قصد قصد اللفظ واذا قصد اللفظ جاز ان يعتبر التعريف
والتانيث معنى او لفظا وجاز ان يجري على ما كان مستعملا لو لم يقصد اللفظ الا ان هذا هو المعروف
الا ترى انه لو استعمل ذلك اول معنى التعريف والتانيث لقيل في قام جعفر ومررت بفاطمة جعفر فاعل وفاطمة
مجرور بمعنى منصرفين ولقيل في اخذت من زيد من حرف جر اول معنى بالرفع في من لان التقدير انه لا يعتبر
جريانه على ما كان مستعملا لو لم يقصد اللفظ واشباه ذلك وهو بعيد عن الاستعمال هذا آخر الجواب
فان قيل قد ابتدا بالنكرة في قوله فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر من غير مخصص قلت
اجاب عنه المصنف في امالي المسائل المتفرقة بان له تاويلين احدهما ان الخبر محذوف والاخبار كثير حذفها
اذا كان في الكلام دليل عليها وتقديره فمن هذه الايام يوم علينا ومن هذه الايام يوم لنا والثاني ان يكون
قوله علينا هو الخبر ويكون المصحح للابتداء الصفة المعلومة وتقديره فيوم من الايام المتقدمة علينا
ويوم منها لنا مثل قولهم السمن منوان بدرهم فلولا تقدير منه لم يستقم فان قيل قد ابتدا بالنكرة في قوله تعالى
هل من مزيد من غير مخصص فان مزيد مصدر او من زائدة وتقديره هل زيادة قلت اجاب عنه المصنف
في امالي المسائل المتفرقة بان مزيد ليس بمصدر وانما هو صفة لموصوف محذوف تقديره هل من شيء يزاد
فالابتداء الا بالنكرة الموصوفة وان سلم انه مصدر فهو محذوف الخبر والمسند اذا احذف خبره فان لم يكن
لا مصحح فقد الخبر مقدما ومثاله اذا قيل لك هل عندك احد فقلت رجلان كان تقديره عندي رجلان في
لانك لو قدرت رجلان عندي لم يجز فكان تقديره على قياس نظيره واجبا ومثله قوله ان محلا وان مرتحلا
وذلك كثير وتقديره هل عندكم من مزيد اي هل عندكم زيادة والخبر قد يكون جملة لرأ

الامر كما ظننته لان الخبر شرطه ان يكون هو الاول باعتبار الذات او فيه ذكر ليحصل الافادة بينهما لانه لو انتفى
هذان لم يحصل افادة الا ترى انك اذا قلت زيد عمرو قائم لم يكن مفيدا وهذا الاشكال فيه فان قيل
ضمير قائم في زيد اخوك قائم عائد على اخوك والاخ هو زيد فصار في المعنى عائدا على زيد فلم يخل المبتدا عن
ان يكون في خبره ضمير عائد اليه قلت اجاب عنه المصنف في امالي المسائل المتفرقة بان الضمير اذا عاد على اخوك
فلا يصح اعتبار عوده الى غيره وان كان هو هو في المعنى ولذلك لم يجز واحسن الضمير ساسه في قولهم السمن منوان
منه بدرهم لكون الضمير لواحد منهما وهما محتاجان الى ضميرين فلو كان ما ذكروه معتبرا لكونه في المعنى لهما لم يحتج
الاخبار ههنا وسره ان لك انهما في المعنى واحد لكنهم لم يقصد والاعادة الا على من هو له وكونه في المعنى لمدلول
الاول قضية عقلية والكلام في دلالة الالفاظ باعتبار وضعها   وما وقع ظرفا الظرف او الجار
مع مجروره اذا وقع خبرا نحو زيد خلفك وزيد في الدار فلا بد فيه من تقدير لانه ليس خبرا لزيد على الحقيقة لانه
لم يتحد به ولم يصدق عليه فالخبر الحقيقي هو المحذوف المطلق المتعلق له حذفوا ذلك وجعل الظرف او الجار
مجروره خبرا مكانه على المجاز وانتقل الضمير اليه واختلفوا في ذلك المقدر فالاكثر على انه جملة نظرا الى انه متعلق
والمتعلق العامل اصله ان يكون فعلا وقيل يتعلق بمفرد نظرا الى انه خبر واصل الخبر الافراد والصحيح الاول لقولهم
جاءني الذي في الدار اذ معناه ههنا في غيره ولا خلاف انه ههنا متعلق بجملة فيجب تعلقه في محل الاختلاف
بجملة وكذلك قولهم كل رجل في الدار فله درهم يجوز ان دخول الفاء ههنا يدل على تقدير الفعل متعلقا ولذلك
امتنع كل رجل قائم فله درهم واعترض المصنف في شرح المفصل على الوجه الاول بانه تعين الفعل لان الصلة لا تكون
الا جملة بخلاف غيرها وعتق هذا الاعتراض ما ذكره الامام الحديثي وهو ان لقائل ان يقول الكلام فيما عري
عن القرينة ولا يلزم من الحكم بشيء في موضع لدليل ثبوته له في جميع المواضع وان لم يوجد فيها الدليل الا ترى ان اقائم مع
فاعله مستقل في نحو اقائم الزيدان لا في غيره من المواضع وانت تعلم بهذا بعينه ضعف الوجه الثاني فالوجه ان
يرجح القول الاول على القول الثاني بما ذكره المصنف في امالي الكافية وهو ان وقوع الفعل خبرا عارض
ووقوعه متعلقا اصل فان انفصال الفعل للظرف بحسب الحدث فكان اعتبار الاصل اولى وانما كان الفعل مع
فاعله المضمر فيه جملة بخلاف اسم الفاعل لوجهين ذكرهما المصنف في امالي المسائل المتفرقة الاول ان الجملة هي
التي تستقل بالافادة باعتبار المنسوب والمنسوب اليه واسم الفاعل مع ضميره ليس كذلك بدليل انه يختلف لفظا
باختلاف العوامل وهو حكم المفردات الثاني ان وضعه على ان يكون معتمدا على من هو له لان وضعه على ان يفيد
في ذات تقدم ذكرها فيستقل مع المعتمد عليه بالافادة فاستعماله مبتدأ مستقلا بفاعله خروج عن وضعه ولذلك
لما اخرج بعضها عن هذا المعنى وجعل لمعنى الفعل اشترط تقدم ما يكون كالعوض عما يستحقه من الاعتماد و
كالدال على اخراجه عن وضعه الاصلي الى هذا الوضع جاز ان يكون مع مرفوعه جملة واشترط حينئذ ان لا يكون
ذلك المرفوع ضميرا خشية التوهم من انه باق على تبعيته لمن هو له وتنبيها على انه اخرج عن وضعه فقبل

وذلك المقدر باعتبار وقوع معموله

للخبر على ضربين مفرد وجملة قال ابن المالك فالمفرد ما العوامل المبتدا تسلط على كلمة منه وذلك بان يكون
كلمة واحدة نحو زيد غلام او اكثر نحو زيد قائم ابوه ولكن تسلط العوامل على كلمة واحدة منه وهو قائم في
مثالنا والجملة ما العوامل المبتداء تسلط على جميع اجزائها وهي ضربان اسمية سواء كانت مصدرة بعوامل
المبتداء والخبر او لا مثل زيد ابوه قائم والله لا اله الا هو وكقوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا
الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين وفعلية نحو زيد قام ابوه والجملة الواقعة خبرا يجب ان يكون خبرية وقد
بينه صاحب المفتاح في علم المعاني بما يحتاج في تقريره الى كلام مبسوط لا يليق بهذا الكتاب واستدل المصنف
على صحة وقوع الخبر جملة في شرح الكافية بما معناه ما ذكره في اماليها وهو ان الغرض الحكم على المبتدا وكما يصح
الحكم بالمفرد يصح بالجملة اذا كان لها تعلق به ومن ثم اشترط ان يكون فيها ضمير يعود فان عري عن الضمير
لم يجز قوله في الشرح وشرطها الضمير ليحصل الفائدة والا كان لغوا تقريره انك علمت مما نقلناه عن الامالي
ان صحة الحكم بالجملة مقيدة بتعلقها به اعني بوجود الضمير الراجع من الجملة الى المبتداء ولا يمكن تحقق المقيد
بدون القيد فيكون صحة الحكم بالجملة مشروطا بالضمير واذا وجد الضمير وجد شرط الصحة فيحصل الفائدة
واذا انتفى الضمير انتفى الشرط فتنتفي الفائدة فيكون لغوا اي بلا فائدة وقد يحذف الضمير الراجع من الجملة
الى المبتداء اذا كان معلوما نحو الكر البر بستين اي منه وموضع منه في هذا المثال نصب على الحال والعامل
في الحال ما في بستين من معنى الفعل وفي منه ضميران احدهما مرفوع مستتر يعود الى الضمير في بستين والاخر
الهاء العائدة الى المبتداء الاول وهي الرابطة قال الامام عز الدين الزنجاني جاز تقديمه على عامله المعنوي
لانه جار ومجرور فيكون كالظرف في قولك اكل يوم لك ثوب وقال الامام الحديثي لا ضرورة الى تقديره مقدما
ومما نحن فيه قولهم السمن منوان بدرهم اي منه وفي منه ضميران كما في المثال الاول الا ان موضع منه رفع على انه
صفة لمنوان لان منوان نكرة ولا شيء يصلح للتخصيص فيه غيره ومعنى الكلام التسعير اي السمن كله منوان منوان
منه بدرهم درهم ولم يرد ان السمن كله منوان وانه بدرهم لكون خبرين فان قيل ما ذكرتم منقوض
بالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان فانها خالية عن ضمير المبتداء وكذلك قوله تعالى القارعة ما القارعة
قلت اجاب عنه المصنف في امالي المسائل المتفرقة قائلا اما ضمير الشان فالجملة هي المبتداء في المعنى والضمير
اتى به في مثل قولهم زيد ابوه قائم ليحصل الربط بين الاول والثاني والا كان اجنبيا فلا يحتاج الى ضمير واما
القارعة ما القارعة وشبهه فاوقع الظاهر ههنا موقع المضمر لتعظيم الامر مثل قوله   لا ارى الموت
يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا   وهو كثير فان قيل ما ذكرتم منقوض بمثل زيد اخوك
قائم فان زيد فيه مبتداء واخوك قائم جملة خبر لزيد ولا ضمير فيها يعود على زيد قلت اجاب عنه المصنف
في امالي المسائل المتفرقة بان اخوك ليس مبتداء وانما هو بدل من زيد او خبر عنه وقائم خبر بعد خبر
وانما وقع الوهم حيث كان اخوك هو زيد وهو على صورة المبتداء فتوهم ان الكلام صحيح مع كونه مبتدا او ليس

اضارب الزيدان وما ضارب الزيدان ولم يقل اضاربان وما ضاربان خشية من توهم ان الجارى صفة
على ذات تقدم ذكرها وتنبيها على انه اجرى مجرى الافعال فى افادة النسبة للمخاطب يجرى مجرى فى قولك
اضرب الزيدان وما ضرب الزيدان فى صحة وقوعه مخبرا به عن متأخر غير مشروط بتقدم من هو له فلا يجوز
ضارب الزيدان لعدم ما هو كالعوض عن الاعتماد او كالدال على خروجه عن وضع الى وضع ومما امران
متناسبان فلا يكفى ان خلا فالطائفة وادا كان المبتداء مشتملا بين مما مواضع فيها يجب
تقديم المبتداء ثم يبين مواضع فيها يجب تأخيره فيعلم ان ما عداهما يجوز تقديمه وتأخيره فمن المواضع
التى فيها يجب تقديم المبتداء ان يكون المبتداء مشتملا على ما له الصدر الكلام كالشرط والاستفهام وضمير الشان
وانما يجب التقديم لانها تدل على نوع من انواع الكلام والحكمة تقتضى ان يتقدم ما يدل على قسم من اقسام
الكلام ليعلم السامع من اول الامر فلولم يتقدم يكون السامع فى حيرة واشتغال خاطر لاحتمال ذلك كل
نوع من انواع الكلام فان قيل فيلزم ان يتقدم كل من زيد او ضربت اذا قيل زيد اضربت لانه اذا قيل
زيد لم يتحقق السامع ان ما بعده ضربت او اكرمت او استفهم او التمنى وكذا اذا قيل ضربت يحتمل ان ما بعده
زيد او بكر قلت اجاب عنه المصنف فى امالى المسائل المتفرقة بوجوه احدها ان هذا لا يمكن ان يكون الا
كذلك لانه لا بد من تقديم مفرد على مفرد فيها فتقدمت احد المفردين فلا بد من احتمال كل ما يقدر فى
الآخر الثانى ان هذا التباس فى آحاد المفردات وذاك التباس فى اصول اقسام الكلام فكان اهم
الثالث تقرير ما انا اقوله وهو ان المعانى التى هى انواع الكلام لقلتها وضع لها الفاظ غير الفاظها
ولما وضع لها الفاظ غير الفاظها وقدمت تلك الالفاظ علم منها تلك المعانى اولا كما تقتضيه الحكمة
واما المعانى التى هى آحاد المفردات فكثيرة غير متناهية فلم توضع لها الفاظ غير الفاظها اذ لو وضعت
لزم التسلسل اى كثرة غير متناهية فاذا لم يوضع لها الفاظ غير الفاظها فلا يمكن فيها ما جاء فى الاول
قال الامام الحديثى بالجواب الذى ذكره المصنف انه كان للواضع اهتمام الى ما هو من انواع الكلام كالنفى
والاستفهام والتمنى فان كلا يتعلق بضرب وضرب وبكل من آحاد المفردات فوضع لها الفاظا غير الفاظها
الاصلية الفعلية والاسمية تخفيفا للعلم بذلك وتوسعا فيها كالنفى وفرعها وشرنها كان وضع ما الانفى
ومن للاستفهم وليت للتمنى وبعضها يدل على الكثير من معنى فان من يدل على الاستفهام وان المسؤل به
عاقل وكم للكثرة مع الاستفهام ولم يوضع لاكرم وضرب واعلم الفاظا غير الفاظها لان ضرب لا يتعلق بنصر
وكرم ولا غيرهما من الآحاد وما الاهتمام به اقوى يكون اشرف فالحكمة تقتضى تقديمه وان تعلم اولا ما قال
المصنف فى امالى الكافية اذا كان المبتداء مشتملا على ما له صدر الكلام مثل من ابوك لمن مبتداء ولخوك
خبر وكذلك من زيد ومن عمرو لانهما معرفتان فوجب ان يكون السابق هو المبتداء كقولك زيد ابوك
وقد يتخيل انه خبر قدم لضرورة الاستفهام لوجهين احدهما ان قولك من زيد معناه النجار ام الخياط

[illegible]

فقد وقع موقع الحكم والحكم خبر فما يقع موقعه خبر والثانى ما فيهما من الابهام وعدم التعيين اذ هو
صالح لكل واحد ممن يصلح ان يكون عاما على سبيل البدل مكان كل جل والاول فاسد من وجهين احدهما
انه ليس بمثابة ما ذكره من الاحكام بل لو اجابه بكنية او لقب لكان مجيبا على المطابقة ولو سلم ما ذكره فالصحيح
انه لو صرح بالحكم فقيل الضارب زيد لكان الضارب هو المبتداء فهذا اجدر واما الثانى ففيه ان
الابهام الذى فى من انما نشا من قبل الاستفهام الذى فيه لا من حيث كونها نكرة الا ترى انه بمعنى قولك
ازيد ابوك ام عمرو ام خالد فتطرق الابهام فى هذه المسميات على المتكلم لا يوجب لها تنكيرا فلذلك كان هذا
وجواب هذه الاسماء بالمعرفة مما يحقق كونها معرفة كان جوابها بالاسماء مما يحقق كونها اسما بالاتفاق
وهو بمعنى اى الرجال واى الرجال معرفة بالاتفاق فكذا هذا وذكر فى امالى المسائل المتفرقة ما يخالف
هذا والترجيح بينهما يحتاج الى كلام مبسوط فلذلك اعرضت عنه فى هذا الكتاب ومنها
ان يكونا معرفتين مثل زيد القائم وانما وجب التقديم هنا لان فى تقديم الاول وجعله خبرا مع
صلاحيته للمبتداء مخالفة الاصل الذى هو تقديم المبتداء على الخبر من غير فائدة فان قيل تقديم
الخبر على المبتداء له فوائد كما علم فى المعانى فلا يصح قوله من غير فائدة فالجواب ان تلك الفوائد انما
تستفاد ان لو تعين المتقدم لكونه خبرا وهنا لا يتعين المقدم لذلك لاحتمال ان يحمله السامع على
المبتداء لانه صالح لكونه مبتداء لتعرفه قال المصنف فى شرح المفصل يرد على هذا ان الاخبار هى
محط الفوائد وذلك لا يحصل الا بما يجهله المخاطب اما اذا كان يعرفه فالاخبار به لا فائدة فيه اذ هو
حاصل عنده واجاب عنه بما تقريره ما ذكره فى امالى المسائل المتفرقة ما يلائم مباحثه صديقى زيد
وزيد صديقى ان المعرفتين اذا اجتمعتا فلا بد من فائدة تقدر من نسبة احدهما الى الاخرى ولا
يجوز ان يقدر فى قولك زيد العالم مثلا ما قدر فى قولك زيد عالم الا ترى انك اذا قلت زيد عالم فقد
افدت المخاطب نسبة العلم الى ذات لم يكن يعلم نسبة العلم اليها فى ظنك فلو ذهبت تقصد ذلك فى زيد العالم
كان خطاء من جهة انك لم تعرفه العالم الا وقد علم المخاطب الذات المنسوب اليها العلم لان التعريف فى
الالفاظ لم يوضع وضع النسب وانما وضع وضع الصفات الا ترى انه لو لم يكن المخاطب عالما بذات منسوب
اليها العلم معهودة بينه وبين مخاطبه لكان معاديا واذا ثبت انه لا يستقيم ان يكون اخبارا بالعلم عن زيد
وجب النظر فى معنى يفيد المخاطب فائدة لم تكن عنده وذلك انما هو الحكم على احد الذاتين بانه فى
الوجود هو الآخر وذلك ان المخاطب قد يكون قد علم زيدا من وجه فصار معرفة عنده وعلم رجلا عالما
معهودا بينه وبين مخاطبه ولكنه لا يعلم انه زيد فاذا قال المتكلم زيد العالم فقد افاد ما ذكرنا وقال
فى موضع آخر من امالى المسائل المتفرقة كون الخبر نكرة هو القياس لانه حكم لا بد ان يكون الافادة لمن ليس عنده
فلو عرفه لم يستقم ذلك اذا حكمت على زيد بالقيام فقلت زيد قائم ولو ذهبت تعرفه لوجب ان يكون الذات

المنسوب اليها القيام معروفة فيكون مخبرا بما لا يفيد المخاطب وايضا فانه لو صح ذلك لوقع التعريف
ضايعا ومن ثم وجب التقديم في مثل زيد القايم وزيد اخوك بان المعنى زيد محكوم عليه بانه القايم وانما
يكون ذلك اذا كان المخاطب قد فهم مسمى زيد وفهم ذاتا منسوبا اليها القيام وهو لا يعلم بانهما في الوجود
واحد فاذا اخبر بذلك افيد ما ليس عنده اما لو كان الخبر نفس قولك القايم لم يستفد ما ليس عنده
ومنهــا ان يكونا متساويين مثل ان يكون كل منهما افعل التفضيل مع من نحو افضل منك افضل مني وجب
التقدم هنا بعين ما مر في القسم الذي قبله او نقول يجب تقدم المبتداء هنا اذ لو قدم الخبر
لالتبس بالمبتداء وفسد المعنى اذ كنت هو افضل منك لا من مخاطبك وبالعكس قال الامام الحديثي
وكذلك اذا كان كل منهما مع الاضافة نحو افضل القوم افضل الناس وكذا اذا كان احدهما مضافا والآخر
من الا اذا اضيف الى المعرفة وقيل ان الاضافة تفيد التعريف ومنهــا ان يكون الخبر فعلا
للمبتداء نحو زيد قام وانما يجب التقديم هنا اذ لو اخر لالتبس المبتداء بالفاعل وانما قال فعلا
له احترازا من ان يكون فعلا لغيره مثل قولك زيد قام ابوه فان تقديمه جايز قال الامام الحديثي
ظاهر كلام ابن الحاجب وكثير انه لا يجوز تقديم الخبر اذا ابرز الضمير فلا يقال في الزيدان قاما قاما
الزيدان طردا للباب ولئلا يلتبس اذ يجوز ان يكون الالف علامة التثنية على لغة من قال اكلوني
البراغيث واذا تضمن الخبر لما مر من المواضع التي يجب فيها تقدم المبتداء شرع في
مواضع يجب فيها تاخير المبتداء فمنهــا ان يكون الخبر المفرد متضمنا لما له صدر الكلام مثل اين زيد
قال المصنف في امالي الكافية وانما يجب تقديمه اذا كان متضمنا ما له صدر الكلام وهو موجود لما تقرر
من انهم يقدمون ما يدل على قسم دون غيره من اقسام الكلام وانما اشترط هاهنا ان يكون مفردا ليخرج
عنه مثل زيد هل قام ابوه وانما لم يجب تقديم الخبر هاهنا لانه وقع جملة وقد تقدم ما له صدر الكلام اول
جملته فعلم من هذا الوقف زيد اين لم يجز وانما وجب ان يكون اين خبرا لانه مع زيد جملة فلا بد ان يكون
اما مبتداء واما خبرا ولا جايز ان يكون مبتداء لانه يلزم ان يكون خبره مطابقا له في المعنى وليس زيد
مكانا ليصح الاخبار عن المكان به واذا بطل ان يكون مبتداء تعين ان يكون خبرا وصح لما ثبت من صحة
الاخبار بالظروف باعتبار متعلقاتها كقولك زيد امامك والقتال يوم الجمعة لان المعنى زيد مستقر
امامك والقتال حاصل يوم الجمعة فلما استقر ذلك في الظروف صح وقوعها اخبارا فوجب ثبوت كون
اين خبرا وبطل ان يكون مبتداء ووجب تقديمه لما تقدم هذا ما ذكره في الامالي قوله في الشرح
وما غير الجملة التي هو فيها يعني ان الاستفهام في قولنا زيد من ابوه وقع في صدر الكلام من غير
ان تقدم من ابوه على زيد لانه وقع اول الكلام في جملته فلا حاجة الى تقديمه وقوله هذا الاصل
يعني وقوع الاستفهام في صدر الكلام ولقائل ان يقول الخبر في قولنا اين زيد جملة ظرفية لا

لا سند وفلا يصح التمثيل به اللهم الا ان يريد بالمفرد هاهنا ما لا تعدد فيه لفظا حسيد بستقيم لكنه يكون خروجا
عن الاصطلاح فان الخبر المفرد في اصطلاحهم هو الخبر الذي يكون لعوامل المبتداء تسلط على جزء منه فقط
لا الذي لا تعدد فيه لفظا فان قيل في قولنا اين زيد وكيف عمرو امران كل واحد منهما يقتضي التقديم
فلم ترجح احدهما دون الآخر قلت اجاب عنه المصنف في امالي الكافية بان المبتداء وان كان اصله التقديم
الا انه على سبيل الجواز ما لم يكن مشتملا على ما يقتضي وجوب تقديمه واما هذا وما اشبهه فمقتضي التقديم
وجوبا والواجب مقدم على غير الواجب فان قيل الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب وهذا لا يحتمل
صدقا ولا كذبا فكيف يصح ان يكون خبرا قلت اجاب عنه المصنف في امالي الكافية بانه مؤول بما ذكر
في مثل زيد اضربه اي المقول فيه اضربه ومنهــا ما كان مصححا مثل في الدار رجل فالضمير المستتر
في كان عايد على التقديم يعني ان تقديم الخبر يكون مصححا لكونه مبتداء وانما يجب التقديم حينئذ لانه
لو تاخر لزال المصحح وكان التركيب فاسدا ومنهــا ان يكون لمتعلق الخبر ضمير في المبتداء يعني
ان يتصل لمتعلق الخبر ضمير بالمبتداء مثل على التمرة مثلها زبدا وانما يجب تقديمه هنا لانه لو تاخر لكان
الضمير في مثلها راجعا الى غير مذكور وكان فاسدا اي وكان التاخير فاسدا لانه يوجب فاسدا وكان
عود الضمير الى غير المذكور فاسدا فهو مثل قولك ضرب غلامه زيدا سواء قال الامام الحديثي
فان قيل لام متعلقه يراد به مجموع ما وقع خبرا لفظا وهو على التمرة في مثالنا نظرا الى ان الخبر حقيقة استقر
او مستقر الذي هو مقدر وان كرر يراد به المرجوع اليه وهو التمرة خاصة نظرا الى انه جزء الخبر
وهو على التمرة ومنهــا ان يكون الخبر خبرا عن ان وما في حيزه الواقع مبتداء مثل قولك عندي انك
منطلق وانما يجب التقديم حينئذ لان المكسورة تقع صدر الكلام لانها تدل على قسم من اقسام الكلام
والمفتوحة لا تقع صدر الكلام لئلا يلتبس بالمكسورة فتقدم المفتوحة ملبس وتقدم خبر دافع للالتباس
بتقدم الخبر خوفا للالتباس فقصدوا التنبيه من اول الامر على انها المفتوحة وظهر لك من هذا
التقرير ان قوله في الشرح خوفا علة لقوله تقدم وقيل انما فعلوا ذلك ليفرقوا بينها وبين ان التي
بمعنى لعل لان تلك لا تكون الا صدر الكلام خالفوا بها صدر الكلام ليحصل الفرق بينهما من اول الامر وقيل
انما فعلوا ذلك كراهة بقاء ان المفتوحة عرضة لدخول العوامل فيؤدي الى دخول ان عليها قال
المصنف في امالي الكافية وهم يكرهون اجتماع حرفين بمعنى واحد فلهذا ما يؤدي اليه واعترض المصنف
في امالي الكافية على القول الثالث قال هذا هو تعليل النحويين وهو مدخول من جهات منها انه يلزم
من كونه من باب ما يصح دخول العوامل عليه ان يدخل جميعها عليه لان مثل زيد من جملة هذا الباب ولا يدخل
ان وجميع بابها عليه واذا كان جميع الباب ممتنعا عن مثله هو اجد زيد لك لجواز ادخال العوامل عليه
ممتنع تقديم الخبر عند ارادته ومنهــا الاتفاق على جواز وقوع ان مبتداة بعد اذا في مثل قولهم اذا انه عبد القفا

واللهاذم لكان يجب عندهم ان لا يجوز لانه مهيأ لدخول العوامل عليه فقد انتقض تعليلهم لجواز فتح ان
بعد اذا ومنها انه يجب ان تفتح ان بعد لولا والامر فيه على ما تقدم في اذ الا انه في لولا واجب وفي
اذا جائز واعترض الامام الحديثي على الدليل الاول بانه انما يظهر فائدة ما ذكرت في قراءة المكتوب
وكلامنا في تقدم الخبر قبل كتابته وفي قراءة المكتوب وايضا للفرق في الخط يزاد حرف نحو عمرو ولا يتقدم
كلمة على كلمة له   وقد يتعدد الخبر انما جاز تعدد الخبر لان الخبر حكم والمتكلم قد يحكم بحكم واحد
وقد يحكم باحكام متعددة كما في الصفات فانه قد يوصف الشيء بصفات متعددة قال المصنف في
شرح المفصل والخبر المتعدد على قسمين قسم لا يستقل المعنى فيه الا بالمجموع وقسم يستقل بكل واحد
منهما فالاول مثل هذا حلو حامض والثاني مثل قوله تعالى هو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال
لما يريد فان قيل كيف يصح الاخبار بامرين متضادين في حالة واحدة عن شيء واحد قلت
اجاب عنه المصنف في شرح المفصل بانه لم يرد انه حامض من كل وجه او حلو من كل وجه وانما اراد ان فيه طرفا
من هذا وطرفا من ذاك وهذا ليس بمتناف فان قيل ان كان في كل واحد منهما ضمير ففاسد
لانه يؤدي الى ان يكون كل جزء على حياله فيلزم ما ذكره صاحب شرح الهادي وهو ان يكون جميعه
حلوا وجميعه حامضا وهو محال قطعا وان كان في احدهما فتحكم وان لم يكن فاسد قلت
اجاب عنه المصنف في شرح المفصل بما تقريره انا نختار القسم الاول ولا يلزم ان يكون كل خبرا على
حياله وانما يلزم ان لو كان عود الضمير من كل واحد على انفراده من حيث انه خبر مستقل لكنه
ليس كذلك بل عود الضمير اليه من حيث انه مشتق واما الضمير العائد من حيث انه خبر فانما هو الضمير
الذي تضمناه باعتبار انهما بمعنى مز يدل على هذا النقل من كلام ابن يعيش في شرح المفصل حيث قال
واعلم انك اذا اخبرت بخبرين فصاعدا كان العائد على المخبر عنه راجعا من مجموع الجزئين والمراد
العائد المستقل به جميع الخبر وذلك انما يعود من مجموع الاسمين فاما كل واحد منهما على انفراده
ففيه ضمير يعود اليه لا محالة من حيث كان راجعا الى معنى الفعل فيعود من كل واحد منهما ضمير عود
الضمير من الصفة الى الموصوف فاما عود الضمير من الخبر المستقل به المبتدا فانما يكون من المجموع
سواء كان الخبران ضدين اولا هذا ما ذكره ابن يعيش ولا يخفى عليك بعد ان علمت ما قررنا ان
اختيار القسم الاول من الترديد الذي في السؤال على الاطلاق كما اختاره المصنف في الجواب غير
صحيح بل الوجه ان يقال ان اردتم الضمير الذي يقتضيه من حيث كان راجعا الى معنى الفعل فنختار
الاول ولا يلزم ما ذكرتم لما قررناه وان اردتم الضمير الذي يقتضيه من حيث انه خبر مستقل
فههنا قسم رابع نختاره وهو ان يكون المجموع متضمنا لضمير آخر   وقد يتضمن المبتدا
وخبره كالفعل وفاعله فكما لا يدخل الفاء على الفاء لا يدخل الخبر وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط وذلك فيما

ذكر في

ذكر في المتن وهو الاسم الموصول بفعل او ظرف والنكرة الموصوفة بفعل او ظرف وانما تضمن المبتدا معنى
الشرط فيما ذكر لوجهين الاول ما فيه من الابهام والتعميم كما للشرط فان اسماء الشروط لا تنفك عن ذلك
والثاني ذكر ما يصح ان يكون شرطا من فعل مذكور لفظا او مقدر متعلق الظرف فاذا اقصد الى ان الاول سبب
للثاني جيء بالفاء لهذا الغرض يعني لغرض الدلالة على السببية كما ان الشرط الاول فيه سبب للثاني قال
المصنف في امالي الكافية ومجيء الفاء موذنة بان الاول مرتبط بالثاني ارتباط الشرط لمشروطه في قصد المتكلم
بخلاف قولك الذي يأتيني له درهم فانه ليس في اللفظ ما يشعر بذلك فان قلت الشرط وما اشبهه
يكون الاول فيه سببا للثاني تقول اسلم تدخل الجنة فالاسلام سبب دخول الجنة والامر بالعكس في قوله
وما بكم من نعمة فمن الله فان الاول استقرار النعمة بالمخاطبين والثاني كونها من الله عز وجل وليس
الاول سببا للثاني لان الاول فرع للثاني قلت اجاب عنه المصنف في شرح المفصل بما تقريره ان
جواب الشرط لا يكون الا جملة ويكون المسبب في ذلك الجواب الذي هو جملة اما مضمونها واما الخطاب بها
او نحوه ويكون المشروط في ذلك الجواب اما مضمونها واما الخطاب بها والمراد بمضمونها نفس النسبة
في الجملة مثاله قوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم فثبوت
الاجر لهم هو مضمون الجملة وهو مسبب عن الانفاق والمراد بالخطاب بها ان يكون الاعلام والاخبار
بها هو المشروط مثاله قولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس ومنه قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله
الا ترى انك لو جعلت مضمون قوله تعالى فمن الله هو المشروط لكان المعنى ان استقرارها سبب لحصولها
من الله فيصير الشرط مسببا للمشروط ومن ثم اي من اجل ما ذكرنا من انه لكان المعنى ان استقرارها سبب
الى اخره وهم من قال ان الشرط قد يكون مسببا واذا جعلنا الخطاب الاخبار بنفس الجملة ارتفع الاشكال
بيانه ان الاتي بها الاخبار قوم استقرت بهم نعم فجهلوا معطيها او شكوا فيه فاستقرارها مشكوكة او مجهولة
سبب للاخبار بكونها من الله عز وجل متحقق اذن ان الشرط والمشروط فيها على ما به   وليت ولعل
اذا دخلت ليت او لعل لم يدخل الفاء باتفاق لانه يؤدي الى تناقض معنوي وذلك ان خبر ليت ولعل
غير محكوم عليه بالصدق والكذب وما يقع بعد الفاء خبر محض لانه جزاء من حيث المعنى وجزاء الشرط يجب
ان يكون قضية خبرية معلقة بالشرط لان الانشاء ثابت والثابت لا يقبل تعليقا وقولنا ان جئتك ان دخلت
الدار انشاء التعليق لا تعليق الانشاء وما ذهب اليه المصنف في مباحث حروف الشرط من شرح المفصل
من الحكم على الجملة الشرطية بكونها انشائية فمن مستغنم فانا قاطعون باقتسامها الصدق والكذب اللذين
من خواص الجملة الخبرية   ولكن قال المصنف في امالي الكافية الحق مذهب سيبويه ان بها في ذلك
وخالفه الاخفش فاجاز ذلك وذلك مبني على تعليلين مختلفين في ليت ولعل من اعتقد ان العلة المانعة
انما هي ان هذه الحروف لها صدر الكلام فلا اجتماع ما له صدر الكلام ولا ما يشبه ماله صدر الكلام فعلى هذا يمتنع

في ان لكا امتنع في لعل اذ العلة موجودة في الجميع ومن اعتقد ان العلة في ليت ولعل ان الخبر في ليت
ولعل انشائي وهو في الشرط خبري ولا يكون الشيء الواحد انشائيا وخبريا لما تو ذكي اليه من التناقض
وعلى ذلك لا يلزم ان يكون ان كذلك اذ ليس فيها انشاء وخبر وانما هو خبر محض فلا منافاة بينه وبين
المسببية والتعليلان واضحان ولكن لا يصح اثبات الاحكام اللغوية بمجرد المعاني المعقولة لانه يكون
اثبات اللغة بالقياس بل لا بد من اثبات ذلك عن العرب فان بين سيبويه ان استقرى حتى استقرأه
فلم يوجد مثله صح مذهبه ويرجع خصمه محتاجا الى اثبات ذلك منقولا عن العرب وان بين الاخفش
مثل ذلك منقولا عن العرب وجب ان يرجع الى تعليله وصح مذهبه مما ذكر عن الاخفش قوله تعالى
ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الى آخرها فقد دخلت الفاء وقوله ان الذين يكفرون بآيات
الله الى قوله فبشرهم بعذاب اليم فقد دخلت الفاء ومنها قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون
منه فانه ملاقيكم وذلك ظاهر وقد يجاب عن الاول والثاني بان الخبر محذوف وان الفاء دخلت
في جملة ثانية معاقبة لها وذلك عند ممتنع باتفاق فالخبر محذوف على معنى يعذبون ثم ذكر قوله فبشرهم
فالنعم بعد ذلك دالا على خصوصية امر المحذوف لانه في المعنى مسبب عن الخبر المحذوف وقد قيل في
الآية الاولى انها في قوم مخصوصين وقد اتفق على ان الخصوصية يبطل معنى الشرط لبطلان التعميم بها
فكانت مفتقرة الى تاويل ادخال الفاء واجيب عن الثالث بان الفاء زائدة وليس بشيء اذ يخالف
مذهب سيبويه والغرض الجواب على ما اقتضاه مذهبه واجيب بان الخبر الذي وفانه ملاقيكم جملة
بعد تمام الجملة الاولى واعترض على ذلك بانه لا فائدة فيه من حيث ان ذلك معلوم ولم يقصد الاخبار
عن مثل ذلك واجيب بانهم كانوا يظهرون ان فرارهم لغير ذلك كقوله تعالى ان بيوتنا عورة
فاخبر عنهم بانهم انما يفرون من الموت ولذلك كني بما يدل على التعميم فيها جميعا هذا ما ذكره في
الامالي فان قيل ان في المثال الثالث لم تدخل على الذي ونحن كلامنا في ان التي تدخل على الذي
قلت اجاب عنه المصنف في شرح المفصل بان الصفة والموصوف كالشيء الواحد فلا فرق بين ان
يدخل على الموصوف او يدخل على الصفة قال المصنف في شرح المفصل وهذا الكلام بحث المتاخرين
والظاهر انه مبني على نقل الزمخشري وقد اوضحه مطلقا في غير المفصل حتى وان ابهم في المفصل فانه لم ينسب
فيه جواز دخول الفاء الى الاخفش وعدمه الى سيبويه وهو بعيد من جهة النقل والفقه اما النقل
فقد استشهد سيبويه بعين على جواز دخول الفاء في الخبر مع ان في كتابه بعد قوله الذين ينفقون
اموالهم بقوله قل ان الموت واما الفقه فبعد عنه ووقع في عالمه الواضحات قال تلميذ المصنف
في شرح المفصل ان الرابين مذهب سيبويه اختلفوا فيه ولهذا ابهمه جار الله   وقد يحذف
حذف المبتدأ اذا جاز لقيام قرينة مقالية كقولك صحيح في جواب من يقول لك كيف انت او حالية

مثال

مثل قول المستهل اي طالب الهلال الهلال وذلك عند رؤية الهلال سعلم اذ اتمال احبهم الهلال
ان المعنى هذا الهلال وواجب قال ابن المالك في شرح التسهيل واما الحذف الواجب فكحذف المبتدأ
المخبر عنه بنعت مقطوع لتعيين المنعوت بدونه ولكونه لمجرد مدح كقولهم الحمد لله الحميد وصلى الله على
محمد سيد المرسلين او لمجرد ذم كقولك اعوذ بالله من ابليس عدو المؤمنين او لمجرد الترحم كقولك مررت
بغلامك المسكين فهذا ونحوه من النعوت المقطوعة للاستغناء عنها بحصول التعيين بدونها لكن فيها
النصب بفعل ملتزم اضماره والرفع بمقتضى الخبرية لمبتدأ لا يجوز اظهاره وذلك انهم قصدوا انشاء المدح
جعلوا اضمار الناصب امارة على ذلك كما فعل في النداء اذ لو اظهر الناصب لخفي معنى الانشاء وتوهم
كونه خبرا مستانف المعنى فلما التزم الاضمار في النصب التزم في الرفع ليجري الوجهان على سنن واحد
ومن المبتدأ الملتزم حذفه المخصوص على احد القولين   والخبر وقد يحذف الخبر جوازا للقرينة
كقولك زيد لمن قال لك من عندك وقد يحذف بعد اذا المفاجاة اذا كان الخبر وجودا مطلقا نحو خرجت
فاذا السبع اي موجود او حاضر قال المصنف في شرح المنظومة لما فهم من الدلالة على الوجود اذ
لا يفاجأ الشيء الا بعد وجوده فان كان وجودا خاصا مثل قيام او قعود لا يحذف   ووجوبا فيما
التزم في موضعه غيره لان فيه اي فيما التزم في موضعه غيره قرينة تشعر بخصوصيته ولفظا يلتزم ماذكر
في موضعه وينبغي ان يكون مراده من شرح الكافية ما ذكره في امالي المسائل المتفرقة حيث قال اذا
قامت قرينة تدل على خصوصية الخبر وكان معها لفظ في موضع الخبر يلتزم ذكره لوجب او جبه وجب
حذف الخبر واذا كان كذلك فكان فيه توفية باللفظ والمعنى جميعا فالتزم الحذف لذلك اي لما ذكر من
التوفية باللفظ والمعنى جميعا فان قيل قوله فيما التزم في موضعه غيره يستلزم الزام ذكر القائم في قولهم
ضربي زيدا قائما والحال فضلة قلت اجاب عنه الامام الفاضل صدر الدين الخجندي بانه انما يكون لازم الذكر
بعد حذف الخبر فليس لزوم ذكره باعتبار كونه حالا بل باعتبار كونه عوضا اقول فيما نقلنا من امالي
المسائل المتفرقة ما يحقق هذا الجواب وهو يعني الحذف وجوبا في ابواب منها باب لولا وانما وجب
الحذف هنا لان لولا الامتناعية تدل على امتناع الشيء لوجود غيره والامتناع هو امتناع الجواب والوجود
هو وجود المبتدأ فاذا قلنا لولا زيد لاكرمتك علم ان المراد منه وجود زيد منع اكرامك واذا كان لولا تدل
على امتناع الشيء لوجود غيره فكان فيه اشعار بحكم الوجود على ما بعدها يعني بالحكم بالوجود على المبتدأ
ويلتزم مجيء جواب فيها في موضع خبره فاغني عن ذكره ومثل ضربي سبي ومنها مثل ضربي زيدا قائما
وهو كل ما دل على مصدر منسوب الى فاعله او مفعوله او اليهما من كونه بعده حال منهما او من احدهما
المعنى وانما قال في المعنى لان قائما ليس حالا من زيد لفظا بل من الضمير المستتر في كان واصله عند
البصريين ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما ان اريد به المضي ويحصل اذا كان قائما ان اريد به المستقبل

حذف حصل او يحصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة فصار الظرف خبرا كما علمت فيما مر ثم حذف
الظرف الذى صار خبرا لدلالة قائما عليه لان الحال يشبه الظرف فيدل عليه فمعنى ضربى زيدا قائما فكان
الخبر ملتزما حذفه لما ذكرناه من الامرين الدلالة على خصوصية المحذوف واللفظ الواقع موقعه ومما نحن فيه
قولهم اكثر شربى السويق ملتوتا فان اضافة اسم التفضيل الى المصدر توجب له معنى المصدرية فيكون
مثل ضربى زيدا قائما والكوفيون يجعلون قائما معمولا لضربى والخبر مقدر بعده تقديره ضربى زيدا قائما
حاصل ومذهب الكوفيين فاسد لفظا ومعنى اما اللفظ فهو ان كل موضع التزم فيه حذف الخبر فلابد فيه
من واقع موقعه وما ولهم يجعل قائما من تتمة المبتداء ومعمولا له فكما لا يصلح المبتدا للخبر لا يصلح جزؤه له
فلم يقع في موضع الخبر لفظ يقوم مقامه واما من جهة المعنى فقرره المصنف فى شرح المفصل حيث قال
المعنى فى قولك ضربى زيدا قائما ما ضربت زيدا الا قائما وكذلك اذا قلت اكثر شربى السويق ملتوتا فان
معناه ما اكثر شربى الا ملتوتا وهذا المعنى لا يستقيم لذلك الا على تقدير البصريين وبيانه ان
المصدر المبتدا اضيف واذا اضيف عم بالنسبة الى ما اضيف اليه كاسماء الاجناس التى لا واحد لها
وجموع الاجناس التى لها واحد اذا اضيفت ايضا الا ترى انك اذا قلت ماء البحر طهور او مالح يعم
الحكم جميع مياه البحور وكذلك علم زيد نافع يعم النفع جميع علومه فقد وقع المصدر اولا عاما غير مقيد
بالحال اذ الحال من تمام الخبر ثم اخبر عنه بحصوله فى حال القيام فوجب ان يكون هذا الخبر للعموم لما
تقرر من عمومه لان الخبر عن جميع المخبر عنه فلو قدرت بعض ضرب زيد ليس فى حال القيام لم تكن
مخبرا عن جميعه واذا تقرر ذلك كان معناه ما ضربى زيدا الا فى حال القيام وعلى مذهب الكوفيين يكون
الحال من تتمة المبتداء فيكون المخبر عنه مقيدا بالقيام فيختص فيكون المعنى الاخبار عن الضرب
الواقع فى حال القيام انه حاصل فلو قدرت ضربا فى غير حال القيام لم يكن منافيا اذ لم تخبر الا عن ضرب
فى حال القيام بالحصول واخبارك عن شئ عام او خاص بالحصول لا يمنع اخبارك عن غيره باثبات الحصول
او نفيه وايضا اذا قال القائل اكثر شربى السويق ملتوتا وجعلنا ملتوتا من تتمة الشرب صار المعنى الاخبار
عن اكثر شرب السويق الملتوت انه حاصل فيجوز على هذا ان يكون اكثر شرب السويق غير ملتوت اذ لم تخبر الا
عن اكثر شرب سويق ملتوت بالحصول واكثر شرب سويق ملتوت اذا كان حاصلا لا يمنع حصول شرب سويق
غير ملتوت اضعافه ويوضحه انا لو قدرنا انه شرب سويقا ملتوتا عشر مرات وسويقا غير ملتوت الف مرة فاراد
ان يخبر عن تسعة من الاول بالحصول لقال اكثر شربى السويق ملتوتا حاصل فيتبين بذلك ما ذكرناه وعلى المذهب
الاول الاخبار عن اكثر الشرب غير مقيد بالثبت مخبرا عنه بحصوله ملتوتا فلو قدرت اكثر مرة اخرى غير ملتوت
لكان مناقضا وعليه المعنى هذا ما ذكره المصنف فى شرح المفصل قوله فى شرح الكافية وكلما دل بجوازه ان يكون عطفا على
قوله مثل ضربى زيدا قائما وان كان عينه وحكم بجواز مثل هذا العطف المطرزى فى المغرب حيث قال واما قولهم

وتكرير التضاد والتماثل فالعطف للبيان وحكم المصنف ايضا بجوازه فى مباحث الاختصاص من شرح المفصل
ويجوز ان يكون التقديرين وهو كل باهل وقد ذهب اليه المصنف فى مثل هذا وذكره ايضا فى مباحث الاختصاص
وقوله فى الشرح مذكور بعدهما حال وقع فى النسخ بجر مذكور وتوجيه الجر فيه مشكل وكثر النزاع بين الطلبة
فيه والذى عندى فيه ان يقال انه صفة لما والصفة باعتبار متعلق الموصوف والضمير الراجع الى ما موضعه
بعدهما وانما لم يقل بعده بل ثنى الضمير لان ما دل على معنى منسوب الى فاعل او مفعول فى هذا الباب امران
المصدر وافعل التفضيل كما صرح به المصنف فى شرح المفصل فان قيل انما يكون المفهوم من ضربى زيدا قائما
العموم اذا لم يكن قائما حالا من زيد او هو مستند فيه وليس جعله حالا من محذوف اولى من ملفوظ اجيب
عنه بان ضربى زيدا يدل على العموم ظاهرا وقائما على الخصوص محتملا لانه يحتمل الحال من زيدا ومن مستتر
كان والمحتمل لا يقاوم الظاهر فان عارض بان الظاهر عدم تقدير كان اذ الاصل عدم التقدير فيكون قائما حالا
من زيد فيدل على الخصوص ظاهرا اجيب عنه بانه لابد من تقدير اذا كان اذ تقدير نحو حاصل مستلزم
وجوب حذف الخبر مع عدم ما يسد مسده فلا يكون قائما حالا من زيد ظاهرا فلا يحصل الخصوص فان قيل كثر
الحذف اجيب عنه بانه لما تضمن الظرف معنى متعلقه ولم يظهروه قط صار كانه لا حذف نحو يا زيد ولذا
اطلقوا الخبر على الظرف لا على متعلقه ولئن سلم فالتقدير لاستقامة المعنى واللفظ لا يمتنع ومنها قولهم
كل رجل وضيعته وهو كل مبتدا اعطف عليه بالواو التى بمعنى مع وكان القصد بالاخبار المقارنة فانه يجب
الحذف لحصول الامرين الدلالة على خصوصية الخبر بما فى الواو من معنى المعية ووقوع المعطوف فى موضع الخبر
الضيعة الحرفة لانها تضيع بالترك فان قيل ذكرت ان المبتدا او ما هو تتمته لا يقع موقع الخبر فكيف يسد
وضيعته مسد الخبر اجيب عنه بانه سد مسده من حيث انه بمعنى مع ويجوز به كما استغنى بسقيا عن
فعله لانه صار بمعناه ومنها لعمرك لافعلن وهو كل موضع ابتدى فيه بمقسم به فانه يجب فيه حذف الخبر
لحصول الامرين الدلالة على خصوصية الخبر بما فى الكلام من معنى القسم فيفهم ان المراد بالخبر قسمى او يمينى وما
اشبهه والاخر وقوع ما لابد منه من جواب القسم فى الموضع الذى كان يكون فيه الخبر كقولك لافعلن
خبر ان هو المسند بعد دخول هذه الحروف فالمسند بمنزلة الجنس وانما قال بعد دخول
هذه الحروف لانه لا يتميز عن خبر المبتداء الا بهذه الحروف فوجب تمييزه بها فوجب ذكره فى الحد ليصير
الحد مانعا واعترض الامام الحديثى على هذا التعريف بانه ينبغى ان يزيد فى الحد عاملة او غير ملغاة ان قيل
ان المرفوع بعد دخول ما الكافة او التخفيف مبتدا وخبر نحو انما زيد قائم وان زيد قائم وامره كامر
خبر المبتداء يريد فى اقسامه من وقوعه مفردا وجملة واحكامه فى ان يكون معرفا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا
وغير ذلك وشرائطه فى انه اذا وقع جملة فلابد من ضمير ولا يحذف الا اذا علم وفى انه لا يحذف الا لقرينة وكتب
الامام المحقق صدر الدين الحديثى على حاشيه شرح الكافية انما كان الاتحاد والتعدد والاثبات والحذف احكاما

يجوز ... مخاوف... فلذا
يستغنى بالمعنى ... ١٥ يستغنى

لان التعدد يحوج مع بقاء الاسم الاول على الخبرية الا ترى ان حلو في قولك هذا حلو حامض باق على الخبرية
بعد الاتيان بالحامض ايضا والا لم يكن الخبر متعددا على تقدير كونه متعددا وايضا لا شك في انه اما رفع خبر
للمبتداء فالحاصل ان التعدد لا يخرج الاول عن الخبرية واما كون الحذف والاثبات من الاحكام فلانهما
امران يعرضان خبرا معينا فان الخبر المعين يعرضه الحذف تارة والاثبات اخرى وليس لذلك المتعدد
والحاصل في الامرين المذكورين على ما لا يخفى على ذي الفطن فان قيل يلزم من قوله وامره كامر خبر المبتداء
ان يجيء ان زيدا اضربه لانه يجوز زيدا اضربه قلت اجاب عنه المصنف في شرح المفصل بوجهين
احدهما انه لم يذكر ذلك اصلا واذا لم يذكره فانما حكم باشتراكهما فيما هو مذكور لا فيما هو غير مذكور فقوله
وامره امره كامر خبر في جميع ما ذكره لا انه اراد وجميع ما يكون خبر المبتدا يصح ان يكون خبرا لان والثاني
وهو الاقوى المقول الجواب عن هذا الصريح وعنها انه لم يرد بقوله وجميع ما ذكر الى آخره الا ان خبر ان
شارك خبر المبتداء في الاحكام بعد ان ثبت كونه خبرا لان بشرائطه وانتفاء موانعه لا ان كل موضع
صح ان يكون خبرا للمبتداء يصح ان يكون خبرا لان وكذلك لا يلزم ان اين زيدا ولا ان من ابوك وقد
جاز من ابوك واين زيد مبتدا وخبرا بالاتفاق الا في تقديمه يعني لا يجوز تقديم خبر
ان على اسمها كما جاز تقديم خبر المبتداء عليه كانهم كرهوا ان يجعلوا الحرف متصرفا كتصرف الفعل بتقديم بعض
معمولاته على بعض او لانه لما كان عملها فرعا على عمل الفعل لانها عملت تشبيها به جعل عملها كالعمل الفرعي للفعل وهو
تقديم المنصوب على المرفوع تنبيها على انها غير متاصلة في الحكم او لان لفظ بعضها يشبه لفظ الفعل وان ان في
قولك ان زيدا قائما معنى حتى يمايشه ان المشبه لو رفعت الاسم ونصبت الخبر فنصبت الاسم فرقا بينها
وبين الفعل من اول الكلام هذا اذا لم يكن الخبر ظرفا واذا كان ظرفا جاز تقديمه على الاسم لاتساعهم
في الظروف فيجوز ان يقال ان في الدار زيدا ومنه قوله تعالى ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم
خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها فالمسند بمنزلة الجنس لانه شامل له ولغيره وخرج بباقي
التعريف غيره وقوله بعد دخولها اي بعد دخول لا التي لنفي الجنس لئلا يرد لا غلام خير منك فانه مسند
بعد دخولها باعتبار لفظها وليس بالخبر المحدود ولانه حسد خبر لا المشبهة بليس لا خبر لا التي لنفي الجنس وهما
امران متغايران فلا بد من ان يحترز في تعريف احدهما عن الآخر قال الامام الحديثي اراد بعد دخولها عليه
لفظا ليحترز عن لا في الدار رجل ولا امرأة اذ هي الطرفان مبتدا وخبرا مثل لا غلام رجل ظريف
فيها ذكر الخبر لا مثال لا اسم مضاف والنحويون يمثلون له بما اسمه مفرد نحو لا رجل ظريف وليس بحسن
في التمثيل لامرين احدهما انه في الكلام صفة لان بني تميم لا يثبتون الخبر اصلا ومن يثبته يحذفه كثيرا
خلاف الصفة ولا يلزم بني تميم ان يقولوا لمثال ظاهر في غير ما قصد تمثيله واقله الاجمال اي اقل الامر
ظريف ان يكون مجملا اي يكون محتملا للصفة والخبر على السواء فكان ايضا لذلك اي لكونه مجملا اذا لم يتعين

من الجمل المقصود وهذا المثال اي لا غلام رجل ظريف فيها لا يحتمل ان يكون ظريف فيه الا خبرا لان المضاف
المنفي لا يوصف الا بالمنصوب فوجب ان لا يكون صفة فزال الاحتمال عنه فحسن التمثيل الثاني هو انا
نقول بعد ذلك وبنو تميم لا يثبتون الخبر فاذا كان المثل بلا رجل ظريف غلب على الظن امتناع هذه اي
هذه المسئلة او الجملة في لغتهم لكنه خطاء لانهم يقولون بها على الصفة فان قيل يرد على الاول انه يجوز ان يوصف
المضاف بالمرفوع باعتبار الاصل وعلى الابتداء كما اجازه ابن مالك وعلى الثاني ما اورده الامام الحديثي وهو ان
الامتناع على تقدير الخبرية لا على تقدير الوصفية فلا يلزم الامتناع مطلقا قلت الجواب عن الاول ان رفع صفة
المضاف حمل على المحل في المعرب وهو ضعيف لم يثبت في كلام فصيح وقد حكم به المصنف في مباحث الاعلام
من شرح المفصل فان قيل فقد جاء الحمل على المحل في المعرب في قوله تعالى قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب
برفع علام الغيوب فان الزجاج جعل ارتفاع علام الغيوب على ان يكون صفة لربي المنصوب بان قلت
اجاب عنه المصنف في مباحث الحروف المشبهة من شرح المفصل بانه يمكن ان يكون علام الغيوب خبرا بعد خبر
او خبر مبتدا محذوف او بدلا من الضمير في يقذف او فاعلا ليقذف على ان لا ضمير فيه ويستغني عن العائد لظاهر
موافق للاول في المعنى واذا احتمل غير ما ذكر احتمالا ظاهرا لحمله على وجه لم يثبت الا بتقدير ليس بمستقيم
لان الاصول لا تثبت الا بتثبت فثبت ان قول الزجاج ليس بشيء والجواب عن الثاني ان المصنف لم يحكم
بامتناع مثال النحويين بل حكم بان مثالهم ليس بحسن وبينه بانه موقع في الخطاء كما هو حاصل الوجه الثاني
ولا يخفى انه كذلك فلا يرد عليه الايراد الثاني اصلا ويحذف كثيرا المثبتون للخبر لا ومنهم
الحجازيون يحذفونه وعلله الامام الحديثي بانه جواب اوفى تقديره اذ العموم والتاكيد مبني عليه مدلول القرينة
المقالية او الحالية عليه كقولك لا رجل لمن قال هل من رجل فيها ومن ههنا اي ومما ذكرنا من انه يحذف كثيرا
كان لا رجل ظريف اظهر في الصفة وانما كان اظهر في الصفة ليكون محمولا على الاكثر وهو حذف الخبر واما بنو تميم
فلا يثبتونه اصلا وتبينه في الشرح بما معناه ما ذكره في امالي الكافية وهو ان حذف بني تميم الخبر يحتمل امرين
احدهما ان الخبر مراد ولكنهم حذفوه حذفا لازما كما حذف الجميع خبر المبتداء في مواضع فيكون لا حرفا مثلها
مثل سبب الخبر والثاني ان يكون لا عندهم اسما من اسماء الافعال بمعنى نفيت فلا يحتاج الى تقدير خبر
محذوف لان اسم الفعل مع معموله يستقل كلاما والوجه الاول اظهر لموافقته اللغة الفصحى في التقدير ولكون
اسم الفعل لم يات على مثل هذه الصيغة هذا ما ذكره في الامالي والحاصل ان عدم اثبات بني تميم الخبر يحتمل امرين
احدهما ان يكون الخبر مثبتا في التقدير ثم حذف للعلم به وهو مراد بعد حذفه منوي والاخر ان لا يقدر وجوده
من الاصل بل يجعل لا مستغنيه عن الخبر استغناء انتهى الكلام لكونه مفيدا قال المصنف في شرح المنظومة
اذا قالوا لا غلام رجل افضل منك نصبوا افضل على الصفة ولا يرفعونه لانهم لو رفعوه تعين للخبر وهم لا يثبتون
للخبر ومن ثم علم انهم لا يثبتون الخبر واهل الحجاز يرفعونه فيتعين ان يكون خبرا فمن ثم علم انهم يثبتون

الجنس ويضبون على الصفة بكون الخبر محذوفا واما نحو لا رجل كرم فيرفع وينصب في اللغتين ويحمل في لغة
بني تميم على انه صفة فيها لانهم لا يثبتون الخبر ويحمل في لغة اهل الحجاز في النصب على الصفة وبكون الخبر محذوفا
وفي الرفع على المحل وعلى الصفة ايضا وبكون الخبر محذوفا
اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند اليه
بعد دخولهما فان قيل التعريف غير جامع لانه لا يصدق على زيد مثلا في قولنا ما زيد قائما فانه ليس مسندا اليه
بعد دخولهما والجواب انه مسند بعد دخولهما في مسلتها وهو في مسلتها لان ذلك اى لان انفراد
كل واحدة منهما بمسلتها معلوم لكل احد فيكون من القيود الظاهرة التي لا حاجة الى ايراده في التعريفات
ولا يرد انهما يجتمعان في مسئلة واحدة لان اجتماعهما فيها محال فان قيل التعريف غير مانع لانه يصدق
على قولنا ما قام زيد ولا غلام رجل ظريف وهو ظاهر والجواب عنه ان الكلام في ما ولا وهذين كالكلام
على النفي لنفي الجنس ان المراد بقوله بعد دخول ما ولا اى المشبهتين بليس ولو كان المعتبر صورة ما ولا
ورد قطعا ودخل في الحد ما ليس منه فلا يكون مانعا
وهو في لا شاذ يريد ان رفع المسند اليه
بلا شاذ اى قليل لضعف شبهها بليس على ما سيجي في آخر المنصوبات ان شاء الله تعالى ومنه بيت الكتاب
من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح فان لا في البيت ليس للجنس لانه لم يكن المرفوع بعدها
وشان لا الجنسية ان يكون اسمها اذا لم تعمل قال المبرد براح مبتدا والتقدير لا لي براح واورد عليه انه
لو كان كذلك لزم التكرار اجاب عنه المصنف ابن الحاجب في شرح المفصل بانه انما يلزم التكرار لو لم يكن بمعنى
ليس اما اذا كانت فلا كما لا يلزم في ليس وارد ايضا على المبرد بان براح نكرة لا يصلح للمبتدا وليس مثل احد فيها
احد خبر نكرة لان رفعه للعموم فتعين ان يكون محمولا لئلا يكون كاسم ليس الذي هو كالفاعل محذوفا
خبر اى حاصلا أو لي او لك هذا الايراد على المبرد اولا اما لان النكرة في سياق النفي للعموم على ما تقرر
في اصول الفقه واما لانه يجوز ان يقدر الخبر مقدما كما قال المبرد فيحصل التخصيص بذلك والضمير في نيرانها
للحرب التي تقدم ذكرها في الابيات السابقة يصف الشاعر نفسه بالشجاعة في الحرب اذا اشتد الامر وان
والبراح الزوال ولا براح في موضع الحال المؤكدة كما تقول انا فلان بطلا شجاعا
المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية فمنه المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه
قوله ما فعله فاعل احتراز عن اسم ما لم يفعله فاعل نحو عرفت الله تعالى وقوله مذكور احتراز من قولك
اعجبني القيام فانه اسم ما فعله فاعل ولكنه ليس فعلا للفاعل المذكور بل هو الفاعل للفعل المذكور وعبارة
الشرح ولكنه ليس فاعلا لفعل مذكور وهي في العبارة مختلة على ما لا يخفى والصواب ما ذكرنا قوله
بمعناه صفة لفعل واحترز به من قولك كرهت قيامي فانه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور فان فاعل الفعل المذكور
هو المتكلم وقيامي فعله لكنه ليس بمعناه وانما قال ههنا اسم ولم يذكر لفظ اسم في غيره من الحدود لانه لو
لم يذكره لورد عليه ضربت التكلم بل كل فعل قال الامام الحديثي والصواب ان يقال لورد عليه ضربت

الثاني في قولك ضربت ضربت لانه شيء فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه ليس اسما واعترض الامام الحديثي عليه
بان كلامه اذا كان في قسم الاسم يعلم منه ذلك ضرورة فانه لو قال ما فعله فاعل الى آخره يفهم منه ان مراده الاسم الذي
فعله فاعل فعل كما في سائر حدوده مع ان في الجمع بين لفظي ما واسم خللا لانه لو لم يجمع بينهما سهل الجواب عن شبهة
يمكن ان تورد ههنا واذا جمع بينهما يعسر بل يتعذر بيان ذلك انه لو لم يجمع بينهما وقيل هو اسم فعله فاعل فعل
او قيل هو ما فعله فاعل فعل الى آخره يرد عليه انه لا يجوز ان يرجع ها بمعناه الى اسم ولا الى ما لان المراد بهما الفعل
المتحقق ومعلوم ان الفعل الصناعي ليس بمعناه اذ ليس ضرب بمعنى ضرب ويمكن ان يجاب عنه بان يقال
المراد منه هو ان مدلول حروفه بمعناه واذا جمع بينهما وقال اسم ما فعله صار التقدير هو اسم حدث ان جعلت ما
موصوفة او اسم الحدث الذي فعله فاعل فعل ان جعلت ما موصولة فيرد عليه انه لا يجوز ان يرجع ضمير بمعناه الى شيء منهما
لما مر ويمتنع ذلك الجواب هنا اذ لا معنى لذلك الحدث حتى يراد منه ان مدلول حروفه بمعناه بل ذلك الحدث
نفس المعنى فالوجه ان لا يجمع بينهما ويقول هو اسم فعله فاعل او هو ما فعله فاعل فعل الى آخره نعم لو نون اسم
وجعل ما زائدة او صفة يستقيم المعنى وقد اورد على هذا قولهم ضرب ضرب شديد فانه اسم ما فعله فاعل
فعل مذكور بمعناه ولفظه يجب ان يدخل في الحد واذا دخل في الحد يجب ان ينتصب لانه انما حد ليعرف فينصب
كما ان الفاعل انما حد ليعرف فيرفع وهو غير وارد لانه عند نائب داخل في الحد ولا شك ان ذكرنا تعريفه ههنا
لينصب ولكن بعد ان عرفنا ان منه قسما يجب رفعه وهو اذا قصد اقامته مقام الفاعل وجعله احد الجزئين
فاذا حصل الاعلام بذلك اى بما ذكرنا من ان منه قسما يجب رفعه ثم حدوا المفعول المطلق باعتبار ما هو
مفعول مطلق فيجب دخول الموضوع في الحد وان كان الغرض من حده تعريف نصبه لان ما تقدم يفيد
تخصيصه اى اخراجه عن الحكم الذي هو النصب لانه خاص وقد ذكرنا ان حكمه واذا كان خاصا حكم الرفع يكون مخرجا
عن حكم المفعول المطلق الذي هو النصب قطعا والخاص المخرج عن حكم المفعول المطلق يكون فردا من افراده
قطعا فيكون واجبا دخوله في حده فلا يجوز اخراجه عن حده فيفيد واذا كان ما تقدم يفيد تخصيصه فكانه قيل
ههنا ينصب هذا المحدود في غير المحل الخاص الذي عرفنا ان رفعه واجب فيما تقدم واستغنى عن ذكره ههنا
اى عن ذكر ما ذكرنا من انه ينصب هذا المحدود في غير المحل الخاص الى اللام لان ذكره راجع الى تكرير محض لا فائدة فيه
زائدة لانا لو ذكرناه ذكرناه عينا تقدم فتبين انه لا حاجة الى الاحتراز عنه اى لا حاجة الى ان يخرج هذا القسم
اعني ما اقيم مقام الفاعل عن الحكم الذي هو النصب لانه علم خروجه عنه قبل هذا فلزم وجوب انه لو ذكر اى لو احترز
عنه في الحد لكان خطأ ونقول ان يقال اذا ثبت ان هذا القسم خاص حكمه الرفع لزم وجوب انه لو احترز عنه
في الحد بان قيل هو اسم ما فعله فاعل فعل الا الذي اقيم مقام الفاعل لكان خطأ محضا لانه يكون حينئذ مخرجا من
حد المفعول المطلق وقد قلنا ان المفعول المطلق نفسه يرتفع اذا اقيم مقام الفاعل فيصير حاصل الامرين هو
مفعول مطلق وليس بمفعول مطلق من جهة واحدة وهذا ظاهر الفساد وهو خلاف بالنظر المستقيم وهو السر

اى لزوم الفساد المذكور هو العلة في حذف امثال ذلك في حدود ذكرت في بعض المقدمة كحد المفعول به
والمفعول فيه وجعل اشتقاق ذلك اى اقامته مقام الفاعل شرطا في نصبه ليس احترازا عن حقيقته اذ القائم
مقام الفاعل ليس بمنصوب في الحقيقة وقد ورد ذلك في المفعول به مثل ضرب زيد فانه مفعول به مع مرفوع والمفعول فيه
فان يوم الجمعة في سرت يوم الجمعة مفعول فيه مع انه مجرور وغير ذلك كالمستثنى فان قسما منه مجرور والمستثنى فان
قسما منه مرفوع على البدلية اما الفاعلية وقسما منه مجرور ووجد في بعض نسخ الشروح والمفعول معه وهو خطأ
فان المرفوع بعد الواو في قولنا جئت انا وزيد ليس مفعولا معه وكذلك المخفوض في قولنا ما لزيد وعمرو فان قيل
التعريف منقوض بكرهت كراهتي فان كراهتي قد تكون مفعولا به اذا اريد بها كراهة صادرة عن الفاعل قبل
الفعل مع انه يصدق عليها التعريف وهو ظاهر اجيب عنه بان المراد ما فعله ما صدر عنه بصدور الفعل
المذكور فكراهتي ان صدرت من المتكلم بصدور الفعل المذكور فهو مفعول مطلق وان اريد بها كراهة صادرة
عنه قبلها والصادر عن المتكلم بصدور هذا الفعل كراهة تلك الكراهة تكون مفعولا به ولا يرد لانها لم تصدر عن المتكلم
بصدور الفعل المذكور   ويكون للتاكيد فاما ما للتاكيد فما لا يزيد دلالته على دلالة فعله وزعم بعض
المتأخرين ان المفعول المطلق ثابت عن تكرير الفعل الذي هو قسيم الاسم والصواب انه توكيد وتكرير للفعل الذي
هو الحدث الصادر عن الفاعل فاذا قلت ضربت ضربا فكانك قلت اوجدت به ضربا ضربا لانه لم يدل على الزمان الذي
يدل عليه الفعل القسيم للاسم وان فائدته تاكيد الضرب لا تاكيد فاعله ولو كانت نايبا عن ضربت اخرى لافادتا كيد فاعله
والذي للنوع هو ان يخص بعض انواع الفعل اما باسم خاص مثل رجع القهقرى او بصفة مع وجوده اى مع وجود الموصوف
او وجود المفعول المطلق مثل ضربا شديدا او مع حذفه مثل ضربت اى ضرب وضربت ضرب الامير او بتعريف عهد
مثل ضربت الضرب الذي تعلمه فان قيل النوع اعلم من الصفة لا من المفعول المطلق اجيب بان المفعول المطلق
الذي للنوع هو الذي يخص بعض انواع الفعل بواسطة الصفة والذي للعدد هو باعتبار المرات كقولك ضربت ضربة
وضربتين   فالاول لا يثنى ولا يجمع خلاف اخويه لانه موضوع للحقيقة بدليل صحة اطلاقه
للقليل والكثير منه على اختلاف انواعه واذا كان كذلك تعذر تثنيته وجمعه اذ الاسم انما يكون اذا لحق
امران متميزان اشتركا في اسم واحد مزيد علامة التثنية في احدهما اختصارا وهذا انما تعذر ان يكون معه
مثله لانه للحقيقة على اختلافها يستحيل ان يحصل معه مثله واما الثاني والثالث فيصح التثنية فيه لصحة حصول
مثله معه اما الثاني فلانه للنوع المتميز عن نوع آخر فاذا انضم اليه نوع آخر ثبت الامر الذي به تكون التثنية
واما الثالث فظاهر   وقد يكون بغير لفظه اى بغير لفظ الفعل مثل قعدت جلوسا لان الشرط ان يكون
معناه كالعلم من فعله سواء كان بلفظه او بغير لفظه ثم اختلفوا فذهب طائفة منهم ابن المالك الى انه نصب
جلوسا بقعدت في قعدت جلوسا لانه يسمى مفعولا مطلقا وهو كذلك لا بجلست مقدرا لعدم الاحتياج اليه
ولانه يمتنع في حلفت يمينا او في قوله ولا يظلمون شيئا وقال سيبويه هو منصوب بجلست مقدرا واستدل الرضي

[illegible]

لسيبويه

لسيبويه بقوله   لقد عجبت وما بالدهر من عجب   انى قتلت وانت الحازم البطل
السالك الثغرة اليقظان كالئها   مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل

فقوله مشي منصوب بمشي مقدر لا بالسالك لانه موصوف باليقظان ولا يوصف الموصول قبل تمامه
فلا يقال مررت بالضارب الظريف زيدا بل يقال بالضارب زيدا الظريف قوله كالئها حال من ضمير
اليقظان والخيعل قميص لا كم له والفضل قميص يلبسه المرأة في بيتها والهلوك الكثير التثني قال
المصنف في امالي المسائل المتفرقة قولهم خلق الله السموات من قال ان الخلق هو المخلوق فواجب ان تكون
السموات مفعولا مطلقا لبيان النوع اذ حقيقة المصدر المسمى بالمفعول المطلق ان يكون اسما لما دل عليه
فعل الفاعل المذكور وهذا كذلك لانا بنينا على ان الخلق هو المخلوق فلا فرق بين قولك خلق الله خلقا
وبين قولك خلق الله السموات الا في ان الاول من الاطلاق وفي الثاني من التخصيص فهو مثل قولك قعدت
قعودا وقعدت القرفصا فان احدهما للتاكيد والآخر لبيان النوع وانما استويا في حقيقة المصدرية وهذا
امر مقطوع به بعد اثبات ان المخلوق هو الخلق ومن قال بان المخلوق غير الخلق وانما هو متعلق الخلق
وجب ان تقول ان السموات مفعول به مثله في قولك ضربت زيدا ولكنه غير مستقيم لانه لا يستقيم ان يكون
المخلوق متعلق الخلق لانه لو كان متعلقا له لم يخل ان يكون الخلق المتعلق قديما او مخلوقا فان كان مخلوقا تسلسل
وكان باطلا وان كان قديما فباطل لانه يجب ان يكون متعلقه معه اذ خلق ولا مخلوق محال فيؤدي الى ان يكون
المخلوقات ازلية وهو باطل فثبت ان الخلق هو المخلوق وانما جاء الوهم لهذه الطائفة من جهة انهم لم يعهدوا
في الشاهد مصدرا الا وهو غير جسم فتوهموا ان لا مصدر الا كذلك فلما جاءت هذه احسامها استبعدوا واعتقدوا مصدريتها
لذلك ورأوا تعلق الفعل بها كتعلقه بالمفعول به ولو نظروا حق النظر لعلموا ان الله تعالى يفعل الاجسام
كما يفعل الاعراض فنسبتها الى خلقه واحدة واذا كان كذلك ومعنى المصدر ما ذكرناه وجب ان تكون مصادر
اقول فيما ذكره المصنف في الامالي نظر اما اولا فلان قائلا ان يختار ان الخلق مخلوق ولا يتسلسل لانه نسبة
وهي من الامور العدمية لما ثبت في علم الكلام فلا يحتاج الى خلق آخر فلا يلزم التسلسل واما ثانيا فلان ما اختاره
مناف لما ذهب اليه في اصول الفقه فانه ذهب فيه الى ان الخلق عبارة عن التعلق اى النسبة الحاصلة
بين المخلوق وبين القدرة حال الايجاد وايضا قوله ان الله يفعل الاجسام كما يفعل الاعراض ليس يعني ان
الجسم نفس فعله وخلقه الذي هو النسبة بل بمعنى ايجاده واعطائه وجوده وقرر الامام الحديثي بوجه آخر
وهو ان المخلوق اعني العالم غير الخلق والا لكون العالم مفعولا به في خلق الله العالم مكون مفعولا الخلق
به كما ان زيدا في ضربت زيدا ليس ضربا بل مفعول الضرب به ويلزم المحال لانه ان لم يصدق على العالم انه
مخلوق يلزم قدمه او وجوده بنفسه وهو كفر وان صدق عليه يكون معنى ان الخلق متعلق به ومنسوب اليه
وما تعلق به خلقه تعالى ونسب اليه ولا يكون خلقه تعالى الا كون صادرا عنه تعالى اذ الصادر عنه تعالى عين

تتعلق

خلقه قطعا بلزوم المحذوف وهو قد مر اوصدوره بنفسه لا عنه تعالى اولست منه نطق فان لقائل ان يختار
القسم الثاني قوله وما تعلق به خلقه وتسبب اليه ولا نكون خلقه لكون صادرا عنه تعالى ممنوع قوله اذ الصادر
عنه تعالى عين خلقه قلنا الصادر الذي هو الجسم ليس عين خلقه الذي هو النسبة وانما هو المنسوب اعنى
مخلوقه وقد يحذف الفعل المصدر اى المفعول المطلق قد يحذف فعله جواز القيام قرينة لفظية
كقولك ضربا شديدا لمن قال اي ضرب ضربت او حالية كقولك لمن قدم من السفر خير مقدم فمقدم مصدر بمعنى
القدوم وخير للتفضيل لكون بعض ما اضيف اليه فصار هنا مصدرا باضافته الى المصدر وهو مقدم
ووجوبا وقد يحذف فعله وجوبا سماعيا وطريق علم تلك المصادر الواجب حذف افعالها السماع وحاصلها
اى وحاصل طريق الدليل على وجوب حذف افعالها على ما صرح به المصنف في امالي المفصل ان يقال انها
مصادر مستعملة كثيرا يخففوها بحذف فعلها للكثرة ولم يسمع افعالها معها مع كثرتها واحتياجهم اليها للاوزان
والقوافي وغيرهما فدل على وجوب حذفها فنصبها يدل على عاملها وجعل لفظها بدلا منها من حيث انها بمنزلة
حذف الفعل من المفعول به ونحوه اقول اذ ليس هو معناه حتى يجعل بدلا منه ولا يحذف من ضرب ضربا
لانه لم يكثر استعماله اي ومثله المصادر يعني حذف افعالها في الحقيقة معللة بالكثرة الا ان الكثرة تتوقف
معرفتها في كل لفظ معين من غير النظر الى السماع اذ لا تقدر من مجرد الكثرة على ضابط نعرف به ما كثر مما
لم يكثر فلما كان كذلك احتيج الى السماع فلذلك اسند الحذف الى السماع ولا يخفى عليك بعد ما قررنا ان ما في
قوله ما كثرت مصدرية وكان الحق ان يقول الا ان الكثرة لما تعذر معرفتها لكنه اقام الظاهر مقام المضمر
هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام فانه مطابق لما ذهب اليه المصنف في شرح المفصل حيث قال وكلام
سيبويه يشعر بان علة الحذف في هذه المواضع كثرتها في كلامهم حتى قامت الكثرة مقام ذكره الا انه لا يصح
ان يكون ضابطا نحويا لانه يحتاج الى النظر في كل لفظة هل كثرت ام لم تكثر وقياسا في مواضع
قد يجب حذف الفعل قياسا وانما كانت هذه المواضع قياسا لانه قد علم فيها ضابط كلي بالاستقراء على انهم
يحذفون الفعل معه لزوما فان قيل القياس في اللغة باطل على ما تقرر بطلانه في اصول الفقه فالقول
به ههنا مناف له فالجواب ان القياس الذي تقرر بطلانه في اصول الفقه ليس بهذا المعنى بل
بمعنى آخر فلا منافاة منها اى مما يجب الحذف قياسا ما وقع مثبتا بعد نفي داخل على اسم لا يكون خبرا
عنه مثل ما انت الا سيرا فانه مثبت بعد نفي لان الاستثناء بعد النفي اثبات والنفي داخل على اسم هو انت
والسير لا يصلح خبرا عنه لانه لا يخبر بالمعنى عن الجثة وانما وجب الحذف هنا لمجموع ما ذكره المصنف في
امالي المفصل من ان وقوعه موقعا لا يصح ان يكون خبرا دال على ان الخبر غيره ولا اجنبي يصلح من حيث المعنى
الا الفعل بمعناه فقد علم بهذه القرينة خصوصية الفعل وكان موضعه باشتراط الاثبات بعد النفي لفظا
او تقديرا لفظ واقع موقع الفعل فاستغنى بالقرينة واللفظ الواقع موقع الفعل عن التلفظ بالفعل كما استغني

في قولهم لولا زيد لكان كذا او ما ذكره الامام الحديثي من ان الاسم الداخل عليه النفي او معناه عوض عن الفاعل
فان قيل اوجبت الحذف اذا وقع خبرا عن مبتدأ ويقوم مقام الفاعل فلان يجب في مثل يسير زيد سيرا سيرا
اولى لبقاء نفس الفاعل قلت اجاب عنه الامام الحديثي بانه اذا كان خبرا للمبتدأ تطول لتكرر المسند اليه
فيه او بان الحذف من الفعلية توجب الاشتباه بالاسمية وهو محذور واجد اى قوله ما وقع مثبتا احترازا من
ان يقع منفيا مثل ما زيد يسير سيرا قوله بعد نفي احترازا من ان يقع مثبتا من غير نفي كقولك زيد سير سيرا
قوله او معنى نفي ليدخل فيه انما انت سيرا لان معناه ما انت الا سيرا فيكون حكمه حكمه قوله داخل على اسم
احترازا من نفي داخل على فعل كقولك ما سرت الا سيرا قوله لا يكون خبرا عنه احترازا من قولك ما سيري
الا سير او وقع مكررا اى او وقع المصدر مكررا في موضع خبر عما لا يصح ان يكون خبرا عنه ظاهرا
كما تقدم في ما زيد الا مثلا مثاله زيد سيرا سيرا وانما قال ظاهرا لانه في الظاهر لا يصح زيد سير ولكن يصح
بتقدير مثل زيد ذو سير وانما وجب الحذف هنا لان المبتدأ يقوم مقام الفاعل والتكرار مقام الفعل
قوله مكررا احترازا من مثل زيد سيرا قوله في موضع الخبر احترازا من مثل ضربت ضربا ضربا ومنه قوله تعالى
كلا اذا دكت الارض دكا دكا قوله لا يصلح خبرا عنه احترازا من مثل سيري سير سير ومنها
ما وقع تفصيلا اى من جملة المواضع التي يحذف فيها الفعل من المفعول المطلق قياسا ما وقع تفصيلا لاثر اى لفائدة
مضمون جملة متقدمة كقوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء لان فشدوا جملة متقدمة ومضمونها
شد الوثاق واثر شد الوثاق ذلك التفصيل قال المصنف في شرح المفصل ضابط هذا القسم ان يتقدم جملة متضمنة
فوائد فاذا ذكرت فوائدها بالفاظ المصادر وجب حذف افعالها فحذف الفعل لقيام القرينة الاولى وهي الجملة
التي هذه فوائدها والثانية هو ان اللفظ الاول يعني الجملة الاولى قد وقع موقع الفعل فاستغني عنه لفظا ومعنى كقوله
سبحانه وتعالى فشدوا الوثاق فان شد الوثاق متضمن لفوائد وجودية من من او استرقاق او فداء او قتل فلما
ذكرت تلك المعاني بالفاظ المصادر ولم يذكر افعالها وهل فاما منا واما فداء ولو قيل في مثله فاما تمنون منا واما
تفادون فداء لم يجز فان قيل الكلام تمام شيء لابد وان يناسبه بوجه ما ولا مناسبة فيما نحن فيه بين الجملة
المتقدمة وعامل المفعول المطلق قلت اجاب عنه الامام الحديثي بان المناسبة حاصلة من جهة انه تفصيل اثر
مضمونها فلو لم يكن تفصيلا نحو شدوا وثاقه متقدمة فداء او لاثر شيء نحو اما اضرب زيد ضربا واما اشتم شتما
ومنه قولك زيد يسافر اما في سفره قريبا او بعيدا او لا لجملة نحو العلم اما ان يتعظم صاحبه تعظيما او يبذله تبذيلا لم
يحذف اذ لا طول في شيء منها كما في صورة وجدان القيود وانما اشترط تقدم الجملة لان المتقدم اشعر بالعوض
من حيث وقوعه في محل المعوض عنه اذ الاصل عدم التقدم والتاخير واما لانه لا يقع الا كذلك لفظا او تقديرا
ومنها ما وقع للتشبيه من جملة المواضع التي يجب فيها حذف الفعل من المفعول المطلق قياسا
ما وقع للتشبيه علاجا اى من الافعال الظاهرة بعد جملة مشتملة على اسم بمعنى المصدر وعلى صاحب المصدر

نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار اصله يصوت صوت حمار مصدر للتشبيه بعد جملة وهي له صوت
مشتملة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت وعلى صاحبه وهو الهاء في له فانه يعود الى زيد كما يعود اليه صاحب المصدر
وهو المستتر في يصوت وانما يجب الحذف لان الصوت المقدم يقوم مقام يصوت والذي هو صاحبه وهو الهاء في له
مقام صاحبه المستتر فيه قال المصنف في شرح المفصل واستغنى عن الفعل بما في قولك صوت من الدلالة عليه ووقع
موقعه لفظا ومعنى لفظا صوت فاغنى عنه لفظا ومعنى قوله للتشبيه احتراز من ان يقع لغير التشبيه كقولك لزيد
صوت صوت حسن فانه يرفع على التاكيد او البدل للاسم المذكور قبله ولا احتياج الى تقدير بخلاف الصورة الاولى
فانه لا يستقيم المعنى من غير تقدير قوله بعد جملة احتراز من ان يقع بعد غير جملة كقولك الصوت صوت حمار
وقوله مشتملة على اسم بمعناه احتراز من قولك مررت به فاذا الضرب صوت حمار فانه لا يجب حذف فعله لما قاله
المصنف في شرح المفصل من انه فقد فيه ما يدل على الفعل وقوله وصاحبه احتراز من قولك مررت بزيد فاذا
في الدار صوت صوت حمار فانه لا يجب فيه ايضا حذف الفعل لما قاله المصنف في شرح المفصل من ان الفعل الذي
تقدره لا بد وان ينسب الى فاعله وهو غير معلوم قال المصنف في شرح المفصل في فائدة قيد العلاج ما حاصله
ما ذكره الامام الحديثي وهو انه اذا لم يكن للعلاج فان ذكر بفعل نحو فاذا له علم يعلم علم الفقهاء فانه لا حذف والا نحو
فاذا له علم علم الفقهاء او هدي هدي الصلحاء او ذكاء ذكاء الحكماء لا ينصب بفعل بل يرفع على البدل لفقدهم المعالجة
الدالة على الحدوث فان قولك له صوت بمنزلة فاذا هو يصوت بخلاف العلم فانه من الخصال الثابتة التي يمدح بها
كاليد والرأس اذ المراد بقولنا له علم او هدي او ذكاء الثبوت والاستقرار لا هو يفعل فهو بمنزلة له يد يد اسد
فكما لا يجوز نصب يد اسد لا يجوز نصب علم الفقهاء بخلاف له صوت فانه يدل على الحدوث ، ومنها ما وقع
من جملة تلك المواضع ما وقع المصدر مضمون جملة لا محتمل لتلك الجملة غير المصدر نحو لزيد علي الف درهم اعترافا فقد عرفت
اعترافا مضمونها اي معنى له علي الف درهم الاعتراف ولا محتمل لها سواه والمراد منه انه يؤكد حكم الجملة ومضمونها لا الجملة
لان ذلك ليس بتاكيد لفظيا ولا معنويا وانما وجب حذف العامل هنا لان الجملة المتقدمة تقوم مقامه اذ معناها
الاعتراف فنبهها نفسه ومنها ما هو فاعل معنى وهو ياء علي قوله مضمون جملة احتراز من قولك ضربت ضربا فانه مضمون
المؤكد قوله لا محتمل لها غيره احتراز من القسم الذي بعده وياتي ويسميه النحويون تاكيدا لنفسه لان اعترافا
دل على عين ما دل عليه له علي الف درهم بقول سرا بن شرت سرا اما ان قيل فقولك له علي الف درهم يحتمل التصديق
والتكذيب وهو غير الاعتراف قلت نعم جوابه من كلام ذكره المصنف في امالي المفصل وهو ان التوكيد لغيره ان يتقدم
جملة يكون معناها باعتبار المصدر المذكور وبعدها متعددا والتوكيد لنفسه ان يتقدم جملة يكون معناها باعتبار
المصدر المذكور وبعدها متحدا ومنها ما وقع من جملة تلك المواضع ان يقع المصدر مضمون جملة لها محتمل غيره
مثل زيد قائم حقا فان الخبر عن شيء بشيء يحتمل ان يكون الامر على ما ذكر ويحتمل ان يكون على خلافه فاذا قال حقا
فقد ذكر احد المحتملين فتقديره احقه حقا فحذف على سبيل الوجوب لان الجملة قبله تقوم مقامه لانها وان احتملت

نعيم

غيره لكن يحمله ايضا بينهما مناسبة فيصلح ان يعوض عنه وانما يدل على فاعله صدوره عن المتكلم فقولك احقه حقا
لمن قال زيد قائم ليس مما نحن فيه قوله ما وقع مضمون جملة احتراز من قولك رجع القهقرى فانه مضمون المؤكد
وقوله لها محتمل غيره احتراز عما قبله ويسميه النحويون توكيدا لغيره قال المصنف في شرح المفصل لانه جيء به لاجل غيره
لرفع احتماله وقال ابن المالك لانه غيرها لفظا ومعنى اذ هو مؤثر فيما قبلها ونص الجملة به نصا ومنها
ما وقع مثنى من جملة تلك المواضع ان يقع المصدر مثنى لفظا ويكون للتكثير والدوام معنى نحو لبيك وسعديك فانه مثنى
لفظا لكن المقصود اكثر من اثنين معنى وهذا النوع سماعي من جهة ان هذا المثنى على خلاف القياس فلا يجاوز ما سمع من المثنى
بهذا المعنى ولا يقاس عليه ما لم يسمع وقياسي من جهة ان كل ما جاء مثنى بهذا المعنى حذف فعله وجوبا من غير ان يحتاج
الى سماع ولبيك من الب بالمكان اذا اقام به واصله البيت على طاعتك اي اقمت عليها البابا اي اقامة بعد اقامة
حذف الصلات تخفيفا ثم الفعل استغناء باحد المصدرين ثم حذف زوائدهما ثم ثنيا واضيفا الى الكاف للدلالة
على ان اقامته على طاعة المخاطب فصار لبيك وقال الامام الحديثي وفاعله معلوم لان مثل هذا انما يقع من المتكلم
لانه يقع تواضعا ولم يشترط فيه ما اشترط في انت سيرا سيرا من تقدم الاسم وذلك لان التكرير في هذا الموضع
في المعنى ايضا كما في اللفظ بخلاف نحو انت سيرا سيرا فان التكرير ههنا في اللفظ فحسب فتقويت القرينة اللفظية
للحذف في صورة لبيك ما لم تقو في نحو سيرا سيرا المفعول به عرف المصنف المفعول به بانه
الذي وقع عليه فعل الفاعل وقال في شرح المفصل انما سمي مفعولا به لانه اوقع الفعل به او تعلق به او لانه
جواب من فعلت بهذا الفعل فان قيل هذا التعريف لا يصدق على عبدت الله وتابعت زيدا لانه لم يقع عليهما
الفعل قلت بل يصدق لان المراد بالوقوع التعلق على ما صرح به المصنف فان قيل ما تعلق به الحكم
ما وقع عليه متناول المفعول فيه وعنه قلت المراد بالتعلق توقف تعقله عليه وهذا لا يتناول المفعول
فيه وعنه واعترض الامام الحديثي على هذا الجواب بما توجيهه ان المفعول به حينئذ يكون معرفا بالفعل المتعدي
لان الفعل الذي يتوقف فهمه على المفعول به هو المتعدي والمتعدي هو الذي يتوقف فهمه على متعلق والمتعلق
هو المفعول به على ما صرح به المصنف في شرح المفصل اقول ان المصنف صرح في ابحاث المفعول به من شرح المفصل
بان الوقوع هو التعلق المعنوي المعقول فالمتعلق ايضا يكون امرا معقولا منسوبا اليه اذ المتعدي من المعاني النسبية
وكل معنى نسبي لا بد له من منسوب اليه وصرح في مباحث المتعدي من شرح الكافية على ان ذلك التعلق اذا ذكر
يسمى حينئذ مفعولا به فيندفع الدور فان المتعلق الماخوذ في تعريف المتعدي هو الامر المعقول والذي عرف بالتعلق
هو المذكور فلا دور وقال المصنف في امالي الكافية لو اقتصر على قولهم ما يقع عليه الفعل لكان اولى وما يتوهم من ان ذكر
الفاعل ههنا يفيد اخراج مفعول ما لم يسم فاعله فاسد من وجهين احدهما ان مفعول ما لم يسم فاعله ايضا وقع عليه
فعل الفاعل لان قولك ضرب زيد معلوم انك اردت فعل فاعل وانما حذفته لوجه من الوجوه المسوغة لحذفه فقد اشتركا
جميعا في انهما وقع عليهما فعل الفاعل واذا اشتركا لم يصح ذكر الفاعل لاحدهما دون الآخر الثاني ان المراد بحدهما

زيد

جميعا ولذلك يسمى كل واحد منهما مفعولا به على الحقيقة فلا يستقيم ان يراد لفظ يقصد به اخراج احدهما عن
كونه مرادا ولذلك يقال اذا حذف الفاعل واقيم المفعول به مقامه وجب ان يعدل به عن النصب الى
الرفع وهذا تصريح بانه مفعول به وان النصب والرفع جاريان عليه وهو على حاله من كونه مفعولا به قوله
في الشرح ولذلك اى ولاجل ان المراد بالوقوع ما ذكرنا لا يكون المفعول به الا للفعل المتعدى فان الفعل الذى
يتعلق بما لا يعقل الا به لا يكون الا المتعدى وما لا يعقل الا به هو المفعول به فلا يكون المفعول به الا له وسيجئ
بيان التعلق بما لا يعقل الا به في ابحاث المتعدى وغير المتعدى من باب الفعل ان شاء الله تعالى فان قيل
زيد في قولنا زيد ضربته يصدق عليه التعريف المذكور وليس مفعولا به قلت اجاب عنه وعن مثله المصنف
في امالي الكافية بان هذه الحدود انما احتيج اليها للعلم بالمقصود والمراد منها كلها دلالتها على المعنى المذكور فاذا
قيل مثل ذلك فالمعنى هو ما دل على انه وقع عليه فعل الفاعل واذا قيل ما نسب اليه في حد الفاعل فمعناه ما دل
على انه الذى نسب اليه الفعل واذا كان كذلك فليس زيد في قولك زيد ضربته موضوعا دالا على ما وقع عليه الفعل
والفاعل دالا على ما حكم عليه فاتفق ان الحكم فعل واقع على ما هو هو في المعنى فيتوهم انه مثله وليس الامر كذلك الا ترى ان التاء
في قولك زيد ضربته هي الموضوعة لذلك كما انك اذا قلت انا ضربت كانت انا غير موضوعة لمن نسب اليه الفعل وانما
هي موضوعة لمن حكم عليه والتاء في ضربت هي التى وضعت لمن نسب اليه الفعل ولما اتفق ان الذاتين في المعقول
واحد توهم انهما على حد واحد باعتبار نسبة الفعل اليه وقال ايضا في امالي الكافية ان قيل ان المفعول مشتق
والمشتق يتوقف معرفته على معرفة المشتق منه فاذا علم المشتق منه علم المشتق فهو اخص من المشتق فكيف يجعل
الاخص معرفا للاعم فان قيل بل الفعل مشتق من المفعول كان ابعد لما يؤدى اليه من الدور فانه لا يعرف
المشتق حتى يعرف المشتق منه فقد صار المشتق معرفا فيتوقف معرفة كل منهما على معرفة الآخر والجواب
ان المفعول لم يقصد به قصد مدلوله باعتبار الاشتقاق وانما قصد به في الاصطلاح اللقب على نوع مخصوص مما يتعلق
به الفعل تعلقا مخصوصا فقصد تعريف ذلك النوع لا باعتبار اصل الاشتقاق في لفظ مفعول في الاصل وعلمه يجئ
كالموسميت ولدا احمر وجعلته علما عليه فان معنى الاشتقاق غير مراد بعد صيرورته علما وان كان قبل ذلك
مرادا ولا يضر كون الواضع قصد الى تسميته بحسن لوجود حسن حصل في المسمى فان ذلك في بعض الاسماء سبب
لتخصيصه بذلك الاسم لا ان معنى الاشتقاق باق فيه بعد صيرورته علما الا ترى انك تفهم مدلوله مع قطع
النظر عن الحسن ولذلك يفهم مدلوله من لا يفهم مدلول حسن باعتبار الاشتقاق واذا كان كذلك فلا فرق بين
ان يعرف بما هو مشتق منه او بغيره وهذا الجواب جواب على كلا التقديرين   وقد يتقدم على الفعل
المفعول به قد يكون متقدما على الفعل بخلاف ان وما جرى مجراها مثل لا التى لنفي الجنس وما ولا المشبهتين بليس
فان معمولها لا يتقدم عليه بوجه والفرق ان عمل الفعل اصل فيجوز التصرف في معموله وعمل ان وما جرى مجراها فرع
فلا يجوز فيها ذلك   وقد يحذف الفعل لقيام الفعل الناصب للمفعول به قد يحذف جوازا لقيام قرينة

يشعر

يشعر بخصوصية الفعل فحذف اذ المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فاذا حصل بالقرينة لم يحتج الى اللفظ وقد
يحذف وجوبا وهو في اربعة ابواب الاول سماعي وهي اي المفاعيل التى حذف افعالها وجوبا سماعا مفعولات
كثرت في لسانهم فالتزموا حذف الفعل فيها لانه في المفعول به وان سقيا ورعيا في المصادر والعلة واحدة مثل قولهم امرأ ونفسه
انتهوا خيرا لكم تقديره انتهوا عن الشرك وائتوا خيرا لكم وقولهم اهلا وسهلا اى اتيت اهلا لا اجانب ووطئت
سهلا من البلاد لا حزنا   الثاني المنادى وهو المطلوب لعلم ان قوله المطلوب اقباله عام يشمل المنادى
وغيره فان قولك اطلب اقبالك طلب لاقبال المخاطب وليس بمنادى فقوله بحرف يخرج ما ذكرناه فان المخاطب
فيه مطلوب الاقبال لكن لا بحرف قال تلميذ المصنف في شرح المفصل احترز بقوله نائب مناب ادعو عن قولنا ليقبل
زيد علينا واعترض الامام الحديثي عليه بما نقل من ان اللام لم توضع لطلب الاقبال لا صريحا ولا ضمنا بل هي
موضوعة لطلب الفعل مطلقا فيكون هذا المثال خارجا بقوله بحرف وقال يخرج بقوله نائب مناب ادعو الا زيد
قائم فان المبتدأ طلب اقباله ضمنا بحرف ولم ينب عن ادعو اقول فيه نظر فان المراد من قوله المطلوب لفظ
ذكر ليدل على المطلوب اقباله كما قد علمت والمبتدأ لم يذكر لفظه فما ذكره من المثال فكيف يخرج عما لم يدخل اصلا
والحق ان ذكر قوله نائب مناب ادعو ليدل على كون حرف النداء نائبا مناب ادعو لا ليدخل او يخرج به
شيء والحرف النائب مناب ادعو هي حروف النداء وهي يا وايا وهيا واي والهمزة وسيأتي قوله لفظا
او تقديرا متصل بحرف فمثال اللفظي يا زيد ومثال التقديري يوسف اعرض قال المصنف في امالي
المفصل ما نقل من ما ذكره الامام الحديثي وهو الاصح ان يا زيد اصله يا ادعو زيدا اذ هو المعنى به فيا دليل على
انشاء النداء كالهمزة لانشاء الاستفهام والواضع لما علم انه يكثر في كلامهم حذف فاعله لدلالة الحال على انه
ضمير المتكلم وكذا الفعل لكثرته المعلومة عنده والكثرة تشعر بالمحذوف واشعار القرينة الحالية او المقالية
وضمنه يا كما قد يتضمن همزة الاستفهام الانكار ولذا امليت والظاهر انه المراد من قولهم يا نائب الفعل فلا يجمع
بينهما اذ الحرف لا يصلح عوضا عن الجملة   ويبنى على ما يرفع به يبنى المنادى على ما يرفع به ان كان
مفردا معرفة غير داخلة عليه لام الجر ولا الف الاستغاثة والمراد من المفرد ههنا ما لا يكون مضافا ولا مشابها
به فيكون مثل يا زيد ويا رجل لمعين مبنيا على الضم لانه لو كان معربا لكان رفعه بالضم لان المفرد المنصرف
يكون رفعه بالضم ويا زيدان مبنيا على الالف ويا زيدون مبنيا على الواو وهذا اولى من قولهم ويبنى على الضم
لانه لا يتناول مثل يا زيدان ويا زيدون واما ما ذكره فيتناول الجميع وقال يا زيد ويا رجل ليشتمل على انه قد يكون
معرفة قبل النداء نحو يا زيد وانما قال مفردا ليخرج المضاف والمشبه بالمضاف وانما قال معرفة ليخرج
النكرة وانما زدنا غير داخلة عليه لام الجر كما زاد المصنف في امالي المفصل ليخرج الداخل عليه لام التعجب او
الاستغاثة وانما زدنا ولا الف الاستغاثة ليخرج الداخل عليه الف الاستغاثة وقال المصنف في امالي المفصل
غير داخلة عليه لام الجر ولا الف الندبة اولى لا حاجة الى القيد الاخير فان قوله ويبنى معناه ويبنى المنادى

والمندوب ليس بمنادى عند المصنف كما صرح به في غير موضع من كتبه فالوجه ان يقال ولا الف الاستغاثة كما قلنا .
وبني المنادى المذكور لانه مشابه للمضمر لفظا ومعنى اما لفظا فلانه مفرد واما معنى فلانه واقع موقعه اذ هو مخاطب
معين مثله واصل المخاطب ان يكون بالضماير ولكنهم وضعوا ههنا الاسماء الظاهرة موضع المضمرات لانهم علموا انهم ينادون
في الغالب الغايب عن العين فلو وضع المضمر موضعه لجوز كل سامع انه المنادى فعدلوا الى الاسماء الظاهرة ليختص
من هي لعب عليه بين نفع ذلك اللبس فثبت بهذا انه مشابه للمضمر لفظا ومعنى ولما شابهه اجري مجراه في البناء هذا
جمع ما في شرح الكافية واملى المفصل وبني على الحركة اما لان منه ما يسكن ما قبل آخره مثل زيد وعمرو فلو بني على
السكون لاجتمع الساكنان وهو محذور فوجب الحركة فيه وحمل باقي الباب عليه لانه منه وانما كان هذا ابتنا
للحركة لامية ان يخالف به والحاصل ان قوله كما منه علة لسببية كون الباقي منه لحمله عليه واما لان بناءه عارض
مبني على الحركة تنبيها على ان له اصالة في الاعراب وبني على الضم لان المنادى اذا كان معربا فحركته كسر او فتح لانه
اما ان يدخله لام الاستغاثة او لا فعلى الاول كسر وعلى الثاني فتح واذا كان مبنيا حرك بالضم لتتغاير حركة البناء
حركة الاعراب وقيل علة بناء المنادى وقوعه موضع المضمر لان البناء عارض فيه وكونه مفردا معرفة حاصل قبل
صيرورته منادى قال الامام الحديثي لم يجعل القائل الاول مجرد كونه مفردا معرفة علة البناء بل مفردا معرفة
ونعت في موضعه ولو كان علة بنائه مجرد وقوعه موضع المضمر لبني المضاف ايضا فان قيل اذا كان علة بنائه
وقوعه موضع المضمر فينبغي ان لا يبنى المنادى الموصوف اذ المضمر لا يوصف كالمضاف وان يكون الظريف
في يا زيد الظريف بالرفع حمل على مبتدأ او بالنصب منصوبا باعني مقدرا كما هو مذهب الاصمعي قلت اجاب
عنه ابو علي بانه واقع موقع المضمر في بعض الصور فقد جعل كالاسم المظهر الغايب فانهم قالوا اياهم كلهم
ولو كان مثله كالكاف من كل وجه لم يرجع اليه ضمير الغايب وقال الامام الحديثي الفرق عندي ان المضمر
مقتضى ان لا يوصف لانه لا يقتضي شيئا اذ لم يتصل بالفعل بوجه ما اصلا ولم يقتض ذاته ان لا يوصف بل انما
لا يوصف لان ابهامه زال بحرف الخطاب وبمقتضى المقدم عليه فان قيل قولك يا زيد اصله ادعوك
لانه مخاطب مع قولكم انه ينادي الغايب ومن لم يكن مواجها فالمنادى تناقض وايضا النداء لمن لم يواجهك
والخطاب لمن يواجهك فلا يكون احدهما الآخر اجيب بان الخطاب للحاضر مواجها اولا وكذا النداء
لكن من هذه الجهة صار المعنى وصار المنادى مبنيا والمراد بالغايب البعيد مثل الساهي نداؤك له وهو حاضر ايضا
ويخفض بلام الاستغاثة يعرب المنادى اذا دخل عليه لام الاستغاثة اما لانه يبطل شبه المضمر
معه من حيث كان حرف الجر لا يدخل على المضمر المنصوب واما لان اللام لكونه حرف الجر من خواص الاسم والاصل
فيه الاعراب فهو يقوي الاعراب فيبطل اثر شبهه العارض بالكاف واذا بطل البناء وجب الخفض
بحرف الجر لان حرف الجر لا يلغى وان كان زائدا فان قيل لام الاستغاثة لام الجر فلم لم تكسر كما في قولك
المال لزيد اجيب لان لام الجر تدخل المضمر مفتوحا نحو لك على الاصل اذ اصل المبني على حرف واحد الفتح الخفيف

كالذي المنادى لانه واقع موقعه فان قيل لم لم تفتح في المظهر كما هو الاصل اجيب للفرق بينه وبين لام الابتداء
وكسر لام الجر دون لام الابتداء لكون حركتها موافقة لاثرها فان قيل الفرق بينهما حاصل باعراب مدخولهما
اجيب بانه لم يكتف بذلك الفرق لان الاعراب قد يكون تقديريا نحو لموسى غلام فيشتبه فان قيل قد يشتبه
في المضمر ايضا اجيب بانه لا اشتباه في المضمر اصلا اذ يقال لهو او لانت غلام ولم او لك غلام ويفتح المنادى
لالحاق الف الاستغاثة لان الالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا ولا لام يعني انها تعاقب الالف قال
المطرزي في المغرب العقبة النوبة ومنها عاقبه معاقبة وعقابا ناوبه وعقبته لاجيس ان ينزل المستاجر صباحا مثلا
فيركب الاجير فعلى ما ذكره صاحب المغرب المعنى ان لام الاستغاثة لا يجامع الالف بل تناوبها اذ لو تعاقبها الالف
اثرها اثر الالف فكيف هو الجمع بينهما وينصب ما سواهما يعني ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث وهو
المضاف والمشبه بالمضاف والنكرة يكون معربا منصوبا اما كون المضاف معربا فلانتفاء جزء من علة بنائه وهو الافراد
واما كونه منصوبا فلانه مفعول به للفعل المحذوف وهو ادعو او نحوه والمراد بالمشبه بالمضاف كل اسم يتعلق الاول منهما
مرتبط بالثاني ارتباطا اعم اضافي مثل يا طالعا جبلا ويا خيرا من زيد ويا ثلثة وثلثين وكونه معربا ومنصوبا كما
في المضاف واما كون النكرة معربة فلانتفاء جزء من علة البناء لانه لم يقصد بها المعين واما كونها منصوبة فكما
في المضاف وانما قال في مثال النكرة ويا رجلا لغير معين اذ لو اريد به معين يكون مبنيا على الضم
وتوابع المبني في وجه ذكر توابع المنادى في بابه مع ان للتوابع بابا مفردا وحقها ان تذكر فيها عبارات للمصنف
وغيره واحسنها عبارته التي في امالي المفصل حيث قال ذكر التوابع ههنا باعتبار حكم ثبت لاجل منادى مخصوص
تذكر في النداء لانه اثره اما التوابع واحكامها من حيث كونها توابع فموضعها باب التوابع اذا تحقق هذا
فنقول توابع المنادى المبني المضموم عني المبهم المفردة من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف
الممتنع دخول يا عليه يجوز ان ترفع على لفظ المنادى ويجوز ان تنصب على محله اما كونه منادى فيحمل اللفظ
والموضع وانما قال المبني ليخرج عنه توابع المنادى المعرب فانها تحمل على اللفظ واما كونه فليتحقق محالفة
اللفظ الموضع واما كونه عني مبهم فلانه اذا كان مبهما فلا يلزم فيه الرفع وقال المفردة احترازا من ان تكون مضافة
لانها اذا كانت مضافة لم يكن فيها الا النصب وانما قال من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف الممتنع
دخول يا عليه لان البدل والمعطوف الذي يصح دخول يا عليه حكمه حكم المستقل واراد بالمعطوف الممتنع دخول
يا عليه ما فيه اللام من نحو الحسن والصعق والرجل هذا اجمع ما ذكره المصنف في شرح الكافية وامالي المفصل وقال
المصنف في شرح المفصل لم يقصد بالتاكيد المتقدم الا التاكيد المعنوي لا التاكيد اللفظي واما التاكيد اللفظي
فقد علم ان حكمه حكم الاول حتى كانه هو الاول الا ترى انك تقول يا زيد زيد اليعملات فتاتي به على حذف الصفة والتاكيد
ههنا ولم يعرف ذلك واستثنى منه البدل لكان ابعد للبس وابين للحكم منه قال الامام الحديثي وانما قال
المعطوف الممتنع دخول يا عليه ولم يقل المعرف باللام لئلا يرد يا الحرث والله فانه لا ينصب مثال التاكيد يا تميم

اجمعون واجمعين ومثال الصفة يا زيد العاقلُ العاقلَ ومثال عطف البيان يا غلام بشرٌ وبشرًا ومثال المعطوف
المنتنع دخول يا عليه يا زيد والحارثُ والحارثَ اما نصب هذه التوابع فلان متبوعها سي محل النصب وحكم
المبني ان يجري على موضعه لا على لفظه واما رفعها على اللفظ فلان حركة المنادى اشبهت حركة المعرب من حيث
كانت عارضة فجعلت حركة التابع وان كان معربا مماثلة لها في الصورة لدخوله معه في الحكم قال المصنف في
شرح المفصل وانما حمله على لفظه فلانه لما كان فيه البناء عارضا اشبه الاعراب في عروضه واشبه موجبه عامل
الاعراب وهو حرف النداء الموجب للحركة المشبهة بحركة الاعراب في متبوعه لانهم لما شبهوا موجب هذه الحركة
بالعامل لشبهها بحركة الاعراب في متبوعه اجروا التابع مجرى توابع المعرب فكان حكم ذلك المشبه بالعامل في
الانسحاب على التابع حكم العامل المحقق في الانسحاب على العامل لما شبهت الحركة في يا زيد بحركة جاء زيد شبهته
الموجب لها وهو يا في يا زيد بالموجب لها في زيد في جاء زيد فلذلك شبهوا التابع في يا زيد العاقل بتابع المعرب
المحقق في جاء زيد العاقل وهو من مشكلات ابواب النحو من حيث كان تابعا معربا باعراب بحركة متبوعه المبني مع
استحقاقه اعرابا بحاله وانما جمع بما ذكرناه هذا ما ذكره المصنف فيه وقوله في شرح الكافية لدخوله معه في الحكم
يمكن ان يكون معناه لدخول تابع المنادى المبني مع تابع المعرب في حكم انسحاب العامل كما ذكره في شرح المفصل ويمكن
ان يكون معناه لدخول التابع مع المتبوع في حكم النداء فان تابع المنادى ايضا كونه منادى لكن بالتبعية لا بالاصالة
قال المصنف في امالي المفصل ما له لفظ ومحل على ثلثة اقسام قسم مبني بالاصالة فهذا لا يجري عليه شيء الا باعتبار
موضعه كقولك جاءني هؤلاء العقلاء وشبهه لان لفظه اصل في البناء فلا اعتداد به لانه لا شبه له بالمعرب
وقسم طرا فيه البناء في محل مخصوص كالمنادى المضموم والمبني بلا التي لنفي الجنس ففي تابعه وجهان الاجراء
على الموضع وعلى لفظه وقسم معرب باعراب ثان بعد اعراب اصل كالمضاف اليه المصدر واسم الفاعل واسم المفعول
ففي هذا ايضا وجهان الاجراء على اللفظ وهو القياس لانه معرب على الحقيقة فجرت عليه توابعه على لفظه
كسائر المعربات ومنهم من يجري تابعه على اعرابه الاصلي وهو ضعيف فان قيل قد بنوا الصفة لبناء
موصوفها في قولك لا رجل ضارب في الدار فلم لا تكون هذه الصفة ايضا مبنية ببناء ضارب في قولك لا رجل ضارب
في الدار قلت اجاب عنه المصنف في شرح المفصل بينهما بالفرق ما حاصله ما ذكره الامام الحديثي وهو ان
المراد هنا نفي كل رجل بهذه الصفة فصارا كشيء واحد لانه نفى رجلا مطلقا او لا ثم وصف ولو قدر ان النفي
لرجل مطلقا ثم وصف بعاقل للتخصيص لاختل المعنى اذ نفي رجل مطلقا غير نفي رجل عاقل بخلاف يا زيد العاقل فانه
تم النداء بيا زيد والمجيء بقوله العاقل توضيح له ولا يختلف بذلك المعنى فان المنادى زيد ولم يختلف
كونه منادى بانضمام العاقل اليه فان قيل فما ذكرتم من المعنى يمكن مثله في مثل قولهم ايا شاعرا لا شاعر اليوم
مثله جرير ولكن في كليب تواضع وشبهه من المنادى الموصوف على هذا النحو لانه لم يقصد الى النداء اولا
ثم يوصف بعد تمامه وانما قصد الى نداء محقق بالوصف قبل النداء فصارت الصفة والموصوف في قصد

المنادى مثلها في قصد الثاني في قولك لا رجل ضارب في الدار قلت اجاب عنه المصنف في شرح المفصل بان الارتباط
فيهما حاصل مثله فيما تقدم الا انه بالطول فات الموجب للبناء فوجب الاعراب لان المنادى اذا كان مضافا او
طويلا وجب اعرابه لفوات علة البناء فاتفق ان هذا الربط الحاصل لزم منه فوات علة البناء فوجب اعرابه
ولو كانت علة البناء قائمة لوجب البناء فيهما لما ذكرته حتى انه لو لم يبن لكان نقضا مبطلا لما ذكرناه ويتحيل في
جواب عنه واعترض الامام الحديثي على هذا الجواب قائلا انه وهم لانه ان كان نكرة فلا احتياج الى ان يقال نصبه للطول
وان كان معرفة كيف يوصف بالجملة وفرق بين الصورتين بان علة بناء المنادى وقوعه موقع المضمر والنكرة لا تقع
موقعه موصوفة اولا وعلة البناء في اسم لا تضمنه من وكونه موصوفا لا ينافي تضمنه بخلاف المضاف فانه اقوى تخصصا
اذ بعض الاضافة توجب التعريف   والخليل في المعطوف هذا الكلام يتوقف معرفته على معرفة الاعلام
بالنسبة الى اللام وذلك عند المحققين على ثلثة اقسام قسم لا يدخله وقسم يدخله وجوبا وقسم يدخله جوازا قال
المصنف في شرح المفصل فاما الذي لا يدخله فهو كل اسم غير صفة ولا مصدر وليس فيه الف ولام في اصل وضعه كرجل
سميته باسد وجعفر وما اشبهه واما الذي يدخله وجوبا فهو كل اسم غلب باللام مطلقا او سمي باللام وليس بصفة
ولا مصدر واما القسم الذي يدخله جوازا فهو كل ما وضع صفة في الاصل او مصدر واذا تحقق هذا فنقول الخليل
في المعطوف المذكور يختار الرفع ووجهه انه منادى ثان في التحقيق لانه ايضا مطلوب اقباله بحرف نايب لا دعو
لان حرف العطف قام مقامه فكانه مذكور فينبغي ان يحرك بحركة المنادى نفسه تنبيها على انه منادى كما حرك يا
ايها الرجل بالضم تنبيها على انه المنادى بالحقيقة ولم يبن لان علة البناء وهي امكان وقوعه موقع المضمر مع
ما يدل عليه وهو دخول يا عليه لم توجد فيه لان اللام تمنع دخوله بخلاف يا زيد وعمرو وابو عمرو يختار في
المعطوف المذكور النصب لان المعطوف على المبنيات انما يجري على المواضع لا على الالفاظ بدليل ضربت هؤلاء وزيدا
قال المصنف في امالي مسائل الخلاف والجواب للخليل بالفرق وذلك انا انما حملنا المعطوف على موضع المبني المتقدم
لان الاعراب اما لفظي او تقديري او محلي والاولان منتفيان لان هؤلاء من اسماء الاشارة وهي مبنية فتعين
الحمل على المحل اما يا زيد وان كان مبنيا مثل هؤلاء في عموم البناء الا انه لما كان معربا في حالة وهي في اخرى فليس
مثل هؤلاء فانه لم يقع الا مبنيا ولذلك جاء في تابع يا زيد الاعراب بالرفع لما نزلت الحركة البنائية منزلة الحركة الاعرابية
لطرو البناء الا ترى انه يحسن لا رجل ظريفا فيها ولا يحسن ضربت هؤلاء الكرام وابو العباس المبرد فصل وقال
المعطوف المذكور ان كان كالحسن يعني ان كان اللام فيه جائزا فكالخليل في اختيار الرفع فيه والا فكابي عمرو اي وان
لم يكن كالحسن بل كان كالصعق يعني ان كان اللام فيه واجبا فهو كابي عمرو في اختيار النصب فيه ووجهه انه
اذا كان كالحسن صح تقدير نزع اللام منه واذا صح تقدير نزع اللام منه صح تقدير دخول حرف النداء عليه واذا صح
تقدير دخول حرف النداء عليه كان اولى ان يحرك بحركة المنادى واذا كان كالصعق لم يصح تقدير نزع اللام منه
واذا لم يصح تقدير نزع اللام منه لم يصح تقدير دخول حرف النداء عليه واذا لم يصح تقدير دخول حرف النداء عليه

كان اولى ان يجعل تبعا واذا جعل تبعا فالموضع اولى به قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة قال الشيخ
عبد القاهر في شرح المقدمة التي وضعها سؤال صعب وهو ان يقال من حكم المعطوف ان يمتنع فيه ما
امتنع في المعطوف عليه واذا كان كذلك وجب اذا لم يصح ادخال الالف واللام على المنادى فلا يقال يا الرجل
ان لا يقال ذلك في المعطوف عليه وان لا يقال يا جبال اوبي معه والطير والجواب ان الذي اوجب جواز
ذلك في المعطوف مع امتناع ذلك في المعطوف عليه ان الذي منع ان تقول يا الرجل ما ذكر من ان الالف واللام في
الاسم للعهد وان تقدير العهد في المخاطب محال من حيث كان العهد يكون في ثالث هو غايب يعني العهد يكون
لغايب ثالث غير المتكلم والمخاطب والمعطوف على المنادى لا يدخل في الخطاب ويكون في حكم الغيبة يبين ذلك
بعدم دخول زيد في الخطاب
انك اذا قلت اعنتك وزيد لم يدخل زيد في الخطاب وان كان معطوفا على ضمير المخاطب وذلك انه لا يصح ان تقول
انت فعلت كذا وانت مخاطب زيد انما تقول وانت لم تفعل كذا وانت تعني عمرا وتقدر خطابك زيدا ابقى على حاله
في حال خطابك عمرا وانما يجوز الجمع بين شيئين في الخطاب اذا لم يعرف يعني اذا كان الخطاب بلفظ واحد نحو
انتما فعلتما وما شاكل ذلك واذا صح ذلك تبين السبب في جواز دخول الالف واللام على المعطوف على المنادى
وانه لم يصح دخولها على نفس المنادى فانه تنبيه هذا موضع لطيف لم يعرف اصحابنا النحويون واعترض المصنف
على ما ذكره الامام عبد القاهر قائلا المعنى الذي كان به الاول مخاطبا اموجود هو في الثاني ام لا فان كان موجودا
وجب ان يكون مخاطبا وبقي الاعتراض قائما وان لم يكن موجودا بطل ان يكون منادى لانه هو المعنى الذي
به كان الاول مخاطبا وما توهم من انه لا يكون مخاطب معطوفا على مخاطب باطل بقولك يا زيد وعمرو فان زعم
ان هذا انما بعد رفع حرف الخطاب عدل عن المعنى الذي كان به مخاطبا الى التقدير الذي يلزمه في المعنى في اصل
المسئلة ثم هو باطل لعلمنا ان عمرا من حيث المعنى بالنسبة الى زيد كالرجل في قولك يا زيد والرجل بالنسبة
الى زيد واذا كان كذلك وجب ان يكونا مخاطبين وما ذكره من انه لا يكون مخاطبان بلفظين في جملة واحدة
ليس بظاهر الا في الضمائر قصد الاختصار فاما فيما لا يمكن الاختصار فيه فالضرورة تلجئ الى العطف ورد انه
وذان امتناع قولك جاء زيد وزيد ووجوبه في قولك جاءني زيد وعمرو ويوضح ذلك الاجماع على جواز يا هذان زيد
وعمرو ومعلوم انهما مخاطبان واذا ثبت ان المعنى الذي كان به زيد مخاطبا واجب كونه في الرجل بقي الاعتراض
قائما ولذلك اجوبة احدها لا نسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يمتنع بدليل قولهم رب شاة وسخلتها
بدرهم وسهو سلمنا ذلك الا انه مخصوص بما كان عاملا في المعطوف عليه والدليل عليه انك تقول ضربت زيدا
ضربتين وعمرا فلا يلزم تشريك عمرو مع زيد في الضربتين وان لزم تشريكهما في ضربت اذا ثبت ذلك فليس ليا
عامل فلا يلزم تشريكهما فيها سلمنا تشريكهما فيها الا ان الشرط في جواز دخول يا على الثاني اذا وليه مفقود وقد وقع
وقد فصل بينه وبين يا بالاول حصل شرط الجواز واشبه قولك يا ايها الرجل وهذا انه يا هذا الرجل فقد صح اجراؤه
على باب العطف فيما يمتنع بينهما ولكن اتفق ان الثاني هنا حصل شرط جواز دخول يا عليه ولم يصح لو اولينه

وهذا كله على التسليم في ان المعطوف بتقدير العامل الاول فيه واما اذا قلنا بالانسحاب كالصفة وعطف البيان
والتاكيد اندفع السؤال من اصله فان قيل في يا زيد والحسن يجوز الرفع والنصب وفي المعطوف على اسم لا نحو لا غلام
لك ولا العباس تعين الرفع فما الفرق اجيب بان رفع الحسن ونصبه الممكن تقديره لامكان دخول يا
عليه لامكان حذف اللام ثم وهذا متعذر في والعباس اذ لو دخله لا لم يصح بل يجب الرفع والتكرير لانه معرفة فاذا
باشره لا لم يصح فكيف ينصب اذا لم يباشره الحاقا به وقياسا عليه فان قيل بني عمرو في يا زيد وعمرو ولم يبن
ابن في لا اب وابن فما الفرق قلت اجاب عنه المصنف في امالي المسائل المتفرقة من وجهين تقرير الوجه الاول
ان يا كثر استعماله فحكم بحذفه وابقاء اثره ولا لا يكثر كثرة يا فلا يحكم بحذفه واذا لم يوجد لا فيه لا ملفوظا ولا مقدرا
لا يتجه بناؤه وتقرير الوجه الثاني ان لا مع اسمها معها الى ان صار الاسم ممتزجا امتزاج المركبات ولا يمكن بناؤه
بامتزاجه بلا التي بعد حرف العطف لانها لم توجد لا لفظا ولا تقديرا على ما علمت في الوجه الاول ولا امتزاجه
بلا التي في اول الكلام للفصل بينهما ولئلا يؤدي الى امتزاج اربع كلمات   والمضاف ينصب
مثال التاكيد يا تميم كلكم او كلهم ومثال الصفة يا زيد ذا الجمة ومثال عطف البيان يا غلام عبد الله ومثال المعطوف
الممتنع دخول يا عليه يا زيد والحسن الوجه واعلم ان مثال الاخير لا يتحقق الا في الاضافة اللفظية وهو ظاهر
الا ان الامام المديني قال التابع المضاف اذا كان اضافته لفظية نحو يا زيد الحسن الوجه يجوز رفعه لان الاضافة
لا تاثير لها فكانه يعني الحسن مفردا وانما قالوا في مثال التاكيد يا تميم كلكم او كلهم تنبيها على انه يجوز الاضافة الى ضمير
الغايب والمخاطب قال المصنف في شرح المفصل مثل بقوله يا تميم كلكم وكلهم ليجعله مخاطبا تارة وغايبا اخرى
لانه باعتبار المعنى مخاطب فجاز الاتيان بضمير الخطاب فاتى بحرف الخطاب لذلك وباعتبار اللفظ ظاهر
كالغايب فجاز الاتيان بضمير الغايب لذلك وهذا اصل مطرد في كل ما كان له جهتان من حيث المعنى واللفظ
كقولك انت الذي فعلت كذا وانت الذي فعل كذا والاعتبار بالمعنى اقوى اذا كانا في حكم الجزء الواحد
لانه المقصود واللفظ متوسل به اليه في التحقيق فكان الوفاء بالاهم اولى ولذلك كان قولهم يا تميم كلكم اولى
فان قلت ينبغي على هذا ان يكون انت الذي فعلت كذا اولى من انت الذي فعل كذا والامر بخلافه فانهم
لم يعللوا فيه انه ضعيف فالجواب ان هذا جزء مستقل وليس كذلك يا تميم كلكم فانه تاكيد له فهما جميعا كجزء فصار
هذا اعني انت الذي فعل كذا كالغايب لفظا ومعنى باعتباره في نفسه لانه مستقل فان قلت فلو قدرته تتمة
للاول لان يكون جزءا اوجب فيه على هذا ما وجب في يا تميم كلكم من اختيار الخطاب قلت لو امكن ذلك لكان
ولكنه لا يمكن فانه لا يصح المعنى المخاطب ان يكون موصوفا ولا مبدلا لانه بدل الكل وليس بمعطوف ولا موكد فبطل جميع
التوابع فيه فلم يبق الا ان يكون مستقلا ومن ثم جاءت المخالفة بينه وبين يا تميم كلكم واما النصب في التوابع
المضافة فلان الرفع انما كان في التابع المفرد لانسحاب حكم حرف النداء عليه وحكمه في المفرد الضم فجعل اعرابه رفعا
لذلك والمضاف لو قدر دخول يا عليه لم يكن الا منصوبا فلم يكن للرفع وجه   والبدل والمعطوف

بقي من التوابع البدل والمعطوف الذي لا يصح دخول يا عليه وحكمهما حكم المنادى المستقل يعني سواء التابع مطلقا
يعني مفردا او مضافا بعد المفرد او المضاف ههنا ثمانية امثلة فان التابع والمتبوع كلاهما مفردان او مضافان
او الاول مفرد والثاني مضاف او بالعكس فهذه اربعة في البدل ومثلها في المعطوف امثلة البدل يا غلام
بشر يا عبد الله اخاك يا غلام عبد الله يا عبد الله بشر امثلة المعطوف يا زيد وعمرو يا عبد الله وخالد
يا زيد وخالد يا عبد الله وعمرو وانما كان البدل حكمه حكم المستقل لان البدل هو المقصود بالنداء وفي حكم
تكرير العامل فيكون حكمه حكم ما يباشره حرف النداء قطعا فيكون في حكم المنادى المستقل وانما كان المعطوف
الذي لا يصح دخول يا عليه حكمه حكم المستقل لان المعطوف عن اداة مقصود بالنداء ايضا والمكن نقدير حرف
النداء لزوال المانع فكان حكمه حكم المستقل ايضا كالبدل والعلم الموصوف قال المصنف
في شرح المفصل ان وابن حكم في نفسه واحد وانما وجب حكما فيما قبله اذا وقعا بين علمين صفة فالحكم هو تخفيفه
وعلته كثرته في الاستعمال واللفظ اما اللفظ فلانه كالات متعددة في حكم كلمة واحدة واما الاستعمال فلان الاتيان
بابن مضافا الى العلم صفة اكثر من مجيئه مضافا الى غيره فلما كثر من هذين الوجهين خففوه بابدال الضم فتحة
وتحقيق الخفة من وجهين احدهما ان الفتحة اخف من الضمة في نفسها والاخر ان فيها اتباعا والاتباع اخف
من مخالفة الحركات مثاله يا زيد بن عمرو ويا هند بنت عاصم وقال المصنف في امالي المسائل المتفرقة اذا وقع
ابن صفة بين علمين كان ذلك سببا لتخفيفين احدهما لفظي وهو حذف التنوين والاخر كتابي وهو حذف
الالف من ابن ثم قال بعده بسطور ولذلك خفف المنادى بنقله من الضمة الى الفتح في مثل يا زيد بن عمرو
فان لم يكن المنادى علما او لم يكن موصوفا بابن او لم يكن الابن مضافا الى علم لم يجز الفتح لان ذلك لم يكثر في
الاستعمال كالاول واذا نودي المعرف باللام الاسم المعرف باللام لا يجوز ادخال حرف النداء عليه
لانهم لا يجمعون بين حرفي التعريف لانه تعذر الجمع بين حرفين بمعنى ولذلك لم يجز ان لزيدا قائم وجاز ان
زيدا القائم وانما تعذر الجمع لما سيجيء بيانه في قسم الحرف ان شاء الله تعالى فاذا اراد وانداء المعرف باللام اتوا
باسم مبهم وجعلوه منادى من حيث الصورة واجروا عليه المعرف باللام المقصود بالنداء فحصل المقصود مثل يا ايها
الرجل فاي منادى مفرد معرفة فلذلك بني على الضم وها حرف تنبيه اقحم ليكون عوضا عن المضاف اليه
كما عوض عنه ما في قوله تعالى ايا ما تدعو وخص ها بالنداء لانه موضع التنبيه ولما في ايا ما تدعو لان ما مبهمة
في اصله فوافق الشرط والرجل مرفوع لانه صفة اي ومثل يا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل ففي المثال الاخير
هذا صفة اي والرجل صفة هذا كذا ايهم من المفصل واعلم ان المعرف باللام فيما نحن فيه اذا كان مؤنثا
انث اي نحو يا ايتها المرأة واذا كان مثنى او مجموعا لا يثنى ولا يجمع ووقف سهما في شرح الهادي بان التانيث
لازم للمؤنث لا يفارقه والتثنية والجمع صفتان اضافيتان تحدثان بسبب انضمامه الى غيره وذلك الانضمام
غير لازم فان قيل لم لا يجوز في الصفة هنا الرفع والنصب كما جاز في يا زيد الظريف الوجهان قلت

قد اجاز المازني هنا الوجهين حملا على ما ذكرت والمحققون لم يجوزوا الا من الامرين الاول وهو المذكور في الكتاب
ان الصفة هنا المقصود بالنداء فجعلوا اعرابه بالحركة التي كان يستحقها لو باشره النداء تنبيها على انه المنادى الثاني
ذكره المصنف في شرح المفصل وهو ان صفة المبهم لما كانت مع المبهم كالشيء الواحد خلاف صفة غير المبهم بدليل
جواز مررت بزيد في الدار الكريم وامتناع مررت بهذا في الدار الكريم صار الرجل في قولك يا ايها الرجل كانه منتهى
الاسم فجعلوا حركته الاعرابية الحركة التي تكون له لو كان منتهى الاسم حقيقة وعلى ذلك لا يستقيم قياسه على
يا زيد الظريف لظهور الفرق بينهما بما ذكره المصنف فان قيل اذا كان الرجل هو المقصود كما علم من الامر
الاول لا يكون صفة لانها لم تكن مقصودة اجيب بان معنى قولنا ان الصفة غير مقصودة انها غير مقصودة
بالنسبة الى متبوعها لا انها غير مقصودة اصلا فالرجل وان لم يقصد بالنسبة بحيث انه المنادى اذ لو كان
كذلك لوجب ان يكون يا داخلا فيه مقصود في الاصل والحقيقة لانه مطلوب اقباله وينبغي ان يكون منادى الا
انه منع دخول حرف النداء عليه اللام فتوصل باي وجعل تابعا له وصار صفة له لدلالته على معنى فيه فمن جهة
انه مطلوب اقباله اصلا وحقيقة مقصود ومن جهة دلالته على معنى في متبوعه صفة وغير مقصود بالنسبة
ولا يلزم من كونه غير مقصود بالنسبة جواز حذفه فان رجلا في رب رجلا غير مقصود بالنسبة مع انه لا يجوز
حذفه لرفع ابهام الهاء فان قيل اذا كان الرجل هو المقصود بالنداء فلم لا يجوز في تابعه الوجهان كما في تابع
يا زيد الظريف فالجواب ان الرجل معرب مرفوع وتابع المعرب المرفوع يجب ان يكون مرفوعا سواء كان مفردا
او مضافا فتقول يا ايها الرجل ذو المال كما تقول جاءني الرجل ذو المال لانه مثله في الاعراب فان قلت
يجوز اعجبني ضرب زيد العاقل وان زيدا وعمرو قائم فلم يجز تابع المعرب على اللفظ لحسب بان زيد في المثالين
كانه مرفوع لانه يصير مرفوعا باذني تغيير وهو قطع الاضافة وحذف ان ومعناه باق على ما كان مرفوعا بخلاف
الرجل في يا ايها الرجل فانه وان سلم انه منصوب الاصل بان كان مفعولا به لكنه لا يكاد يصير منصوبا لانه غير عنه
تغيرات كثيرة من حذف وفصل واقامة يا والرجل مقام ادعو والكاف وغيرهما معنا ولو كان مفعولا لجرى
والان اثنان فظهر الفرق وقالوا يا الله خاصة ادخلوا يا على الاسم في هذا اللفظ دون غيره وان
كان فيه لام التعريف اما لانها فيه منزلة منزلة الاصل للزومها وعوضها عن الهمزة التي هي فاء لان اصله الاله
سقطت حركة الهمزة الى اللام فحذفت فصار الله ثم ادغموا اللام في اللام فقالوا الله ثم فخموا قال
الاندلسي في شرح القانون الجزولي من خواص هذا الاسم العربي تغليظ لامه ولا يقتضي بها على مخرجها كما تقتصر
بها في مثل اللحم واللبن بل تفخم فيه حتى يمتلئ بها الفم فيكاد يملؤه ويكون ذلك لها ما دام قبلها فتحة او ضمة
فان كان قبلها كسرة جرت على اصلها من الترقيق نحو بسم الله اذ الكسرة من دواعي الامالة وترقيق اللام مناسب
للامالة وتغليظها تفخيم لها وذلك مناف للكسرة بعكس الفتح والضم دون الكسر فصارت عوضا عن المحذوف
فثبت بهذين الامرين اعني بلزومها وعوضها ان اللام فيه بمنزلة حرف من حروف الكلمة فيجوز ادخال

بعد الفتح والضمة دون الكسر

حرف النداء عليه من غير فاصل واما لان النداء اكثر فيه اكثر من غيره فخفف بحذف الوصلة قال الامام الحديثي فلا
يجوز يا النجم لانه لم يصر بدلا عن شيء ولا يا أليم بتخفيف الالم لانه لم يلزم واما لان النداء اكثر فيه اكثر من غيره فخفف
بحذف الوصلة واما لانهم كرهوا ان يا توا باسم مبهم يطلقونه على البارى لانه دعا نوى به لتحقق من جهة كما تقرر
في علم المعاني واما لان اطلاق الاسماء عليه تعالى متوقف على الاذن ولم يجئ اذن في ايها ومن ثم امتنع ان يقال يا ايها الله
والكرة في مثل يا تيم تيم عدي قال المصنف في شرح المنظومة يعني اذا تودى المفرد ثم كرر مضافا ففي الاول
وجهان واما نصب الثاني فلا اشكال فيه لانه مضاف او بنى على مضاف اما الضم في الاول فظاهر لانه منادى مفرد
وكان مضموما واما النصب ففيه وجهين احدهما ان يراد بتيم الاول اضافته الى عدي المذكور آخرا ثم اقحم تاكيدا
لفظيا بلفظ تيم الثاني والتاكيد اللفظي يا تى ولا يعتبر ما قبله ولا ما بعده عما كان عليه فلذلك بقى منصوبا وانما قيد
التاكيد باللفظي لان المعنوي قد يعتبر ما قبله نحو ضربت انت نفسك زيدا فان نفسك اقتضى زيادة انت فيما قبله
الثاني ان المراد يا تيم عدي تيم عدي فحذف المضاف اليه استغناء عنه بذكره آخرا لانه هو الاول الا ترى انهم قالوا بين
ذراعي وجبهة الاسد فحذفوا النون من ذراعين لكونه عندهم مضافا ولا مضاف اليه الا ما يفهم من الاسد
المستغنى بذكره آخرا والحذف في يا تيم عدي تيم عدي اجدر لاتفاق المضاف والمضاف اليه جميعا في اللفظ
وما تقدم فالمضاف اليه مختلف فاذا اجازه ذلك فيه مع اختلاف المضاف لاتفاق المضاف اليه فهو مع اتفاق
المضاف والمضاف اليه اولى وما هو المحذوف منه فيه مذهبان احدهما ان المحذوف منه المضاف اليه هو الاول
وتيم الثاني مضاف الى عدي هذا هو الظاهر والدليل عليه انا لو قلنا ان المضاف الى عدي هو الاول لادى
الى امرين محذورين احدهما التقديم والتاخير من غير فائدة والآخر هو الفصل بين المضاف والمضاف اليه
والمذهب الآخر ان تيم الاول مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني مضاف الى عدي محذوف ووجهه انه لو لم
يكن لذلك لادى الى ان يكون المتاخر لفظا ومعنى دالا على متقدم والمعقول ان المتقدم يدل على المتاخر والجواب
عما ذكره اصحاب المذهب الاول بان الفصل والتقديم والتاخير لاستقامة الكلام فلا يمتنع بيانه انه حذف المضاف
اليه من الثاني وتيم الاول مضاف الى عدي المذكور فصار يا تيم عدي تيم فبقى تيم الثاني غير تام لان تمام الاسم
اذا لم يكن فيه اللام بالتنوين او الاضافة فاخر عدي ليكون عوضا لفظا عن تمام تيم الثاني وتم الاول بما
بعده وصار الاسمان جميعا الا ترى انك اذا قلت يا تيم عدي تيم لم يكن مستقيما لانه تيم لم يعوض عن تمامه
واذا اخرت وقلت يا تيم تيم عدي عوضت عن عدي المحذوف لفظا مثله وصار تيم عدي بالنسبة الى
الاول كالتمام فلاجل ذلك كان التقديم والتاخير والفصل هذا جميع ما ذكره المصنف في شرح الكافية وشرح
المفصل وما في شرح الكافية متناول لكلا المذهبين وقال المصنف في ابحاث الاضافة من شرح المفصل
مذهب سيبويه ان عدي مضاف الى ساحة المذكور آخرا وحذف المضاف اليه وكانه اراد ان يجعل الدال
على الحذف مقدما في المعنى والدليل يجب ان يعقل قبل المدلول وانما اخر عنه لانه لو وقع موضعه غير

بجاء الثاني مضافا اليس بعده مضافه ولا ما يقوم مقام مضافه فاخره ليكون كالعوض من المضاف اليه بدا منه لا سيما
وهو في المعنى عين ما نسب اليه علاه ومن نسبه في زيد وعمرو قائم ان خبر الاول محذوف والمذكور آخرا هو خبر
الثاني والفرق بينهما انه قد وضح ثم اي في البيت امر اوجب التاخير وذلك الامر ما ذكره من قوله لو وقع موضعه
عن مجاء الثاني مضافا الى آخره مع تحقيق الذي اوجب التقديم وهو ان الدليل يجب ان يكون قبل المدلول وهنا
يعني في زيد وعمرو قائم لو كان خبرا عن الاول لوقع في موضعه من غير ضرورة اي مع عدم الضرورة وهو في عدم
الضرورة انه يجوز ان يكون خبر المبتداء محذوفا واقول تلخيص هذا الفرق هو انه يحقق في البيت موجب
التاخير مع تحقق موجب التقديم واما في قولنا زيد وعمرو قائم تحقق موجب التقديم وانتفى موجب التاخير
فلو كان قائم خبرا عن الاول لوجب تقديمه ولما لم يتقدم علم انه خبر عن الثاني ولنشرح في معنى الابيات الواردة
في هذا الموضع وهي ثلثة الاول يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر هذا البيت لجرير يخاطب
قوم عمر بن لجاء التيمي وسبب ذلك ان عمر كان يتعرض لجرير ويهجوه فيتوعد جرير قوم عمر ويحثهم عليه
يقول كفوه عني حتى لا يلقينكم في بحاره فاحش بسبب تعرضه لي قال الجوهري في لا ابا لك هو مدح ومعناه انك
ماجد كريم وشجاع باسل لا تحتاج الى اب يفخرك ويقوم بامرك وقال الازهري هو شتم واذا قلت لا ابا لك تركت
من الشتيمة شيئا اي لست بابن رشدة بل لزنية ولا تدعي لاب البيت الثاني يا من راى عارضا اسر به
بين ذراعي وجبهة الاسد اراد بالذراع ذراع الاسد وهما كوكبان نيران وجبهة الاسد اربعة انجم والمنادى
في البيت محذوف كانه قال يا قوم من راى البيت الثالث الا علالة او بداهة سابح نهد الجزارة البداهة
اول جري الفرس والعلالة جري بعد جريه الاول والسابح الذي يدحو بيديه في العدو والجزارة من
الفرس راسه وقوائمه والنهد العظيم ولم يرد ان على قوائمه لحما كثيرا وانما يريد انه عظام غلاظ
والمضاف المنادى اذا اضيف الى ياء المتكلم ففيه وجوه الاول اثبات ياء المتكلم مفتوحا الوجه الثاني اثبات
ياء المتكلم ساكنا وهذان الوجهان لا يختصان بالمنادى بل يكونان فيه وفي غيره ووجههما يذكر في المجرورات
ان شاء الله تعالى الوجه الثالث ان يحذف الياء ويبقى ما قبله مكسورا ووجهه ان المنادى كثير الاستعمال فلما
كثر حذف الياء للتخفيف وبقي كسر ما قبله ليدل على الياء المحذوفة الوجه الرابع ان يقلب الياء الفا والكسرة
فتحة ووجهه ان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وقد تخفف كذا كما قيل يا دعي دعاوة باقية باقاة في
لغة طي قال الله تعالى يا اسفا على يوسف ويلحقه الهاء لبيان الالف في الوقف خاصة لانها هاء السكت
وهي لا تكون الا في الوقف وقالوا يا ابي ويا امي اذا كان المنادى ابا او اما مضافا الى ياء المتكلم ففيه
الوجوه المذكورة ووجه آخر وهو ان تقلب ياء المتكلم تاء ووجهه انه حذف الياء من يا ابي ويا امي لدلالة الكسرة
عليها ثم دخلتها التاء اما في يا امة فظاهر لانه مؤنث واما في يا ابت فللحمل على يا امت وجعلت عوضا عن الياء
قال جار الله العلامة في الكشاف في تفسير سورة يوسف فان قلت كيف جاز الحاق تاء التانيث بالمذكر

قلت كما جاز نحو قولك حمامة ذكر وشاة ذكر ورجل ربعة وغلام يفعة فان قلت فلم ساغ تعويض تاء التانيث
من ياء الاضافة قلت لان التانيث والاضافة يتناسبان في ان كل واحد منهما زيادة مضمومة الى الاسم في آخره
ويجوز في تاء يا ابت الكسر لانها بدل من حرف يناسب الكسر والفتح لانها بدل من حرف متحرك بالفتح
وبالالف دون الياء يعني انهم يجمعون بين الالف والتاء ويقولون يا ابتا ويا امتا ولا يجمعون بين الياء والتاء
ولا يقولون يا ابتي ويا امتي والفرق انهم لو قالوا يا ابتي ويا امتي لجمعوا بين العوض والمعوض لما علمت
ان التاء عوض عن ياء المتكلم والجمع بين العوض والمعوض ممتنع واما الجمع بين الالف والتاء فغايته انه جمع
بين عوضين وهو جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم ما مر من الوجوه حيث كان المنادى مضافا الى ياء
المتكلم اما اذا كان المنادى مضافا الى اسم مضاف الى ياء المتكلم فهل يجوز فيه الاحكام المتقدمة يعني الوجوه
الاربعة المتقدمة اولا فيه تفصيل وهو ان يقال لا يخلو من ان يكون المنادى لفظ ابن مضاف الى ام او عم مضاف
الى ياء المتكلم او غيره فان كان الثاني مثل يا غلام امي ويا غلام عمي ومثل يا ابن غلامي فلا يجوز فيه الا الوجهان
الاولان الشاملان للمنادى وغيره وان كان الاول مثل يا ابن امي ويا ابن عمي فيجوز فيه الوجوه الاربعة المذكورة
قوله في الشرح وانما يجري منه في قولهم يا ابن امي ويا ابن عمي يعني انما يجري الاحكام المتقدمة من منادى
مضاف الى مضاف الى ياء المتكلم في قولهم يا ابن امي ويا ابن عمي خاصة لا في غيره وسببه انه هذا يعني يا ابن امي
ويا ابن عمي كثر كثرة يا غلامي وان لم يكن من بابه لانه ليس مضافا الى ياء المتكلم مثل يا غلامي فعومل معاملته في
لهذا السبب وهو الكثرة بخلاف بقية الباب يعني القسم الثاني من القسمين اللذين اوردناهما فانه لم يكثر
كثرة يا غلامي فلم يعامل تلك المعاملة ويجوز في يا ابن امي ويا ابن عمي وجه آخر وهو ان يحذف الالف من
يا ابن اما ويا ابن عما وهو وجه فصيح وان لم يجي مثله في يا غلام اما لان يا ابن اما ويا ابن عما اطول لفظا
من ذلك فناسب من التخفيف اكثر منه واما لانه صار في المركب فجعلت حركته حركة المركبات
وترخيم المنادى جائز يريد ان الترخيم في المنادى جائز في سعة الكلام وفي غير المنادى انما يكون في الضرورة
الشعر وانشد سيبويه الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما الحبل العهد والرمام جمع رمة
وهي الحبل البالي واماما مرخم امامة وهي اسم امراة وشاسعة حيث قال المصنف في شرح المفصل هذا
البيت واضح فيما ادعاه سيبويه ورده المبرد بان الرواية وما عهدي كعهدك يا اماما وهو من تعسفاته
والترخيم حذف في آخر الاسم تخفيفا فيصح عدة وسه لانه لم يحذف آخرهما وكذا قاض وعصا فان المحذوف
منهما للاعلال والحاصل ان الحذف في الترخيم لمجرد التخفيف اي لا لعلة مطردة بل ذلك في باب النداء بخلاف
الاعلال فان الحذف فيه لعلة مطردة وان لزم منه التخفيف هكذا اينهم ما ذكره تلميذ ابن الحاجب في شرح
المفصل ويخرج ايضا اب ويد ودم لانه كثر استعمالها وآخرها حرف علة ان بقي على السكون يصير اعرابه تقديريا
فيفوت الامر المطلوب وان حرك يلزم الثقل فحذف تخفيفا ليظهر الاعراب ولنوع من الاعلال والحق بها

وشل اماما وقبله الا اضحت حبالكم رماما [illegible] واضحت منك شاسعة اماما [illegible] اماما مع ان [illegible] الرواية [illegible] وما عهدي كعهدك يا اماما [illegible] البيت صارت حبالا [illegible] اسم امراة [illegible] شاسعة بعيدة [illegible] الالباب

ست وفم لان الهاء تشبه الالف خفاء ومخرجها والحق بحرف العلة حكما فحذف والحذف الذي في يد
واب ودم وست وفم يقال له نوع من الاعلال ويخرج ايضا جري واصله جوجو وانما حذف فراوا عن باب تفليس
وهذا قليل مع ان الحاء ثقيل لانه حلقي وشرطه شرط الترخيم ان لا يكون مضافا لتعذر الترخيم في
المضاف لان الاسم المضاف حكمه بعد التسمية حكمه قبل التسمية لانهما اسمان معربان باعرابين مختلفين فلو رخم
فاما ان يرخم الاول واما ان يرخم الثاني الاول لا يستقيم لان الترخيم يقع في وسط الكلمة من حيث المعنى لان
المضاف اليه من حيث المعنى في حكم جزء من الاول وذلك على خلاف الترخيم والثاني لا يستقيم لانه ليس منادى
لان الذي وقع عليه النداء لفظا هو الاول فلما دوعي الامران يعني اللفظ والمعنى تعذر الترخيم فان قلت
يلزم امتناع ترخيم معدي كرب قلت اجاب عنه المصنف في الشرح بان الامتزاج في معدي كرب اقوى الا ترى
انك تقول معدي كرب برفع آخره ولولا قوة الامتزاج لم يعرب هنا الاعراب فقد زال عن الثاني حكم الاستقلال
لفظا بخلاف المضاف وهو الوجه الذي منع من ترخيم المضاف اليه فظهر الفرق بينهما بمعنى مناسب وهو كون الثاني جزءا
من حيث اللفظ في معدي كرب وتركه في المضاف اليه ولا مستغاثا لان المستغاث مطلوب فيه رفع الصوت
والجؤار به فهو مطلوب لتطويله لا للحذف منه ولهذا المعنى زيد في آخره الف ولا جملة لان الجملة يجب
ان يحكى على اعرابها الاصلي في انفصال كل كلمة عن الاخرى من جهة اللفظ وان اتحد جميع اجزائها باعتبار المعنى
فهو كالمضاف مع المضاف اليه سواء وانما وجب حكاية الجملة لان المسمى بالجملة المنقولة غرضه بقاء صورة الجملة فيها
لان الغرض الاكثر من التسمية بهم اتصاف المسمى بما ينبئ عنه المركب والجملة انما تدل على معناها بتركيبها
وبعينها المخصوصة فيجب ان تبقى بحالها ولا تعرب اذ لو اعربت لتغيرت لفظا ولو تغيرت لفظا لانبهم معناها
الاصلي منها عليها فيبطل فائدة التسمية وههنا بحث آخر اذكره في شرح المفصل ان شاء الله تعالى
ويكون اما علما اشترط العلمية قال لان نداء الاعلام هو الكثير في الكلام فناسب لكثرته التخفيف فلا يرخم غير العلم
الخالي عن تاء التانيث لانه لم يكثر كثرة العلم وانما قيد بان يكون زائدا على ثلثة احرف اذ لو كان على ثلثة
احرف لا يرخم وان تحرك وسطه على المختار لانه لو رخم وهو على ثلثة احرف لادى الى جعل الاسم على بنية ليست
في ابنيتهم بالترخيم الذي هو تخفيف لا اعلال يعني ان الترخيم امر جائز استحساني مطلوب به مجرد تخفيف
بلا مرتكب البناء الممتنع لامر جائز ولا سيما على لغة من يجعل ما بقي بعد الحذف اسما برأسه فانه يقول في يا غمي يا عم فيكون اسما برأسه
على حرفين وهو غير موجود في ابنية الاسماء فان قيل هو موجود كثيرا في المبنيات نحو من وعن والمنادى
المرخم مبني فيجوز ان يكون ثنائيا قلت بناؤه عارض فهو في حكم المعرب ولذا تعرب توابعه على لفظه
ومحله ونقول له لا اعلال عن باب جاءني فانه امر ادى اليه الاعلال الموجب فان قيل لم رخم الثلاثي
المتحرك الوسط من لم يرخم الرباعي في باب قدم الا ما يعرف وما فيه لقوة ثم لنا ههنا ما الفرق قلت قال
تلميذ المصنف الفرق ان حركة الوسط ثم اعتبرت في حذف حرف زائد على الكلمة وهو التنوين وههنا في حذف

هو الاستقلال اللفظي فناسب الترخيم في معدي كرب باعتبار زواله والترخيم في المضاف اليه باعتبار بقائه

حرف اصلي وايضا ليس الحذف مهنا واردا على حرف بعينه فهو مظنة الالتباس وامابتاء التانيث
يعني ان العلمية المذكورة ليست شرطا معينا وانما هي احد الشرطين لا بد من احدهما لا بعينه وهي
العلمية المذكورة او تاء التانيث وانما قامت تاء التانيث مقام العلمية من جهة انها تناسب التخفيف
لفظا لثقلها لزيادتها على بنية الكلمة فهي كالشطر الثاني من المركب ولذا معنى اذ التانيث بالتاء يكثر كثرة
العلم والكثرة انه مدخل العلم ايضا فلا يرخم باطالق لعدم التاء لفظا ولا باحماء ويا حبلى لقلته وقوع الف التانيث
ولم يشترط مع تاء التانيث زيادة على الثلثة فيجوز حذف التاء من نحو يا ثبة وهي الجماعة لانه اذا رخم انما
حذف تاء التانيث وهي زيادة على البنية فلم يؤد الترخيم فيه الى نقص البنية والخلالها بخلاف غيرها ولا يحذف
مع التاء حرف آخر قبلها وان كان حرف مدة والاسم اكثر من اربعة نحو سلحفاة لانها كانت في شطري المركب
ونحو قولهم يا شاة ارجني وهذا رجي لها عن اتباعها والمراد ان يلزم مكانها والراجن المحبوسة للعلف فان قيل
في المثال الاخير قد تغيرت البنية بالترخيم الى ان صارت على حرف واحد فالجواب ان النقص فيه ليس
للترخيم ولكن لالتقاء الساكنين فلم يوجب الترخيم اخلالا فان كان في آخره زيادتان معا ابيان
لما يحذف من المرخم لانه قد يحذف منه حرف وقد يحذف منه حرفان وقد يحذف منه الكلمة الثانية فان كان
في آخره زيادتان في حكم الواحدة يعني انها اجتلبتا اي جمعتا وزيدتا معا في اصلها لمعنى واحد كما في اسماء
ومروان ودمشق فان الالفين في صحراء اجتلبتا في اصلها لمعنى واحد وهو التانيث والالف والنون في
سكران اجتلبتا معا في اصلها لمعنى واحد وهو التذكير وياء النسب اجتلبتا معا لمعنى النسبة فيحذفان
معا لانهما لما كانا في حكم زيادة واحدة تنزلا منزلة الزيادة الواحدة قال الامام الحديثي احترز به عن الزيادة
في آخر يكجعفر وعمانية زيادة واحدة كزرقم وعمانيه زيادتان لكن لم تزادا معا كما توجد زرقم على زرقم ثم
اشبع كسرة القاف حتى يصير زرقيم فان الياء لم تزد مع الميم بل بعده وعمانيه زيادتان لا لمعنى كعصبصب
او لمعنيين لغاية اذ اجعل تاؤه للتانيث والفه علامة التثنية فانه يحذف في الجميع حرف واحد وانما قال
في اصلها اي جعل ما هما فيه علما وقابلا للترخيم تنبيها على انهما حالة العلمية لا تفيدان معنى فان اليائين في
بصري علما لا يدلان على معنى وعلى نحو صحراء انها زيادتان في حكم واحد بحكم التغليب يعني ان الفه زيد لمد الصوت
وهمزته للتانيث لانها المبدلة من الالف التي كانت للتانيث لكن الالف اخذ حكم الهمزة وغلب حكم الهمزة
عليه حتى يقال انها للتانيث فيحذفان معا في الترخيم هذا الكلام واعلم ان في اسماء بحثا آخر وهو انه قد اختلف
فيه هل هي مما فيه زيادتان في حكم الواحدة او حرف صحيح وقبله مدة قال المصنف في شرح المفصل مذهب سيبويه
انهما زيادتان ووزنه فعلاء لان الاسم انقلبت الواو همزة على غير قياس كما قلبت في اناة واحد وقد ذهب غيره الى ان
اسماء افعال جمع اسم سمي به المؤنث وامتنع من الصرف للتانيث المعنوي والعلمية فعلى هذا يكون آخره حرفا صحيحا
وقبله مدة فيكون مثل عمار ومذهب سيبويه اقرب الى المعنى لان اسماء الاعلام اكثرها صفات ولم يثبت بالجمع الا نادرا

[illegible] ... كمعنى ... الالف والنون

فاذا

فاذا تردد الاسم بين كونه جمعا وبين كونه صفة كان حمله على الوصفية اولى واعتقد سيبويه قلب الواو
همزة محافظة على هذا المعنى ومذهب غيره اجرى على مقتضى الالفاظ لان قلب الواو همزة اذا قدر شاذ على خلاف
القياس ولا ضرورة تلجئ الى ذلك واذا لم يكن الواو منقلبة وجب ان يكون افعالا وهذا وان كان قويا
فانما خالفه سيبويه لكثرة التسمية بالصفات وقلته بالجموع فراى ان قلب الواو همزة اقرب من تسميتهم
بالجمع هذا الكلام فان قيل الرجحان مع سيبويه لانه لو سمي به مذكر لامتنع من الصرف ايضا فلو كان جمعا لم يمتنع من
الصرف حينئذ لزوال التانيث المعنوي قلت اجاب عنه المصنف في شرح التصريف بان امتناعه من الصرف
حينئذ لانه اسم لمؤنث سمي به مذكر فاعتبر التانيث فيه كزينب او حرف صحيح قبله مدة يعني بالمدة ههنا
زيادة حرف من حروف المد ساكن مثاله عمار ومنصور ومسكين فاذا رخم قيل يا عم ويا منص ويا مسك بحذف الحرفين
وانما حذف منه حرفان لانه لا بد من حذف الحرف الصحيح واذا حذف الحرف الصحيح فحرف العلة الزائد اولى
ولا يحذف الف مختار لانها ليست بزائدة ولا ياء عيثل لانها متحركة واذا كانت متحركة فتتقوى بالحركة فتقويها
بالحركة مانع من حذفها وانما قال اكثر من اربعة احرف لانه لو كانت اربعة احرف نحو ثمود لا يجوز حذف حرفين منه
لما مر ولم يقل حذف حرفان في كل ما كان قبل آخره مدة وهو اكثر من اربعة احرف لكان مستغنيا عن هذا القسم
والقسم الذي قبله وانما عدل الى هذا التقسيم اي التبيين والتفصيل لامرين الاول التنبيه على علة حذف
الحرفين فان علة حذف الحرفين في القسم الاول مغايرة لعلة حذف الحرفين في القسم الثاني والثاني الاعلام بتفصيل
احكام الواقع في كلامهم مما حذف منه حرفان فان ما حذف منه حرفان له حكمان الاول ان يكون في آخره زيادتان
في حكم الواحدة والثاني ان يكون في آخره حرف صحيح قبله مدة وان كان مركبا يعني بالمركب ما ليس
مضافا ولا جملة لان المركب الذي هو مضاف او جملة قد استثني لما تقدم من امتناع الترخيم منه وانما حذف
من المركب المذكور الجزء الثاني لان الجزء الثاني منه بمثابة زيادة الحقت بعد تمام بنية الاسم فاشبهت
تاء التانيث والف التانيث وكما يحذف تاء التانيث والف التانيث بالترخيم يحذف الجزء الاخير من المركب
بطريق الاولى لما فيه من الاستثقال بزيادة لفظه لانه مركب من كلمتين ويمكن ان يكون قوله لما فيه
من الاستثقال اشارة الى دليل آخر لحذف الجزء الاخير من المركب وتقريره ان الاستثقال انما هو في الجزء
الثاني يعني انما نشأ الثقل منه بسبب زيادة لفظه على لفظ الاول والترخيم للتخفيف فانما يحذف به ما نشأ
الثقل منه وهذا نظير ما قاله سيبويه في وجه حذف الخامس من تصغير الخماسي وهو قوله لانه الذي يسهل به حتى
يبلغ الخامس ثم يرتدع فانما حذف الذي ارتدع عنده وان كان غير ذلك في غير ما ذكر من الصور
انما يحذف حرف واحد لانه لم يوجد مناسب يحذف لاجله اكثر من حرف وهذا هو الاصل والزيادة انما كانت لعارض
كما في الصور المذكورة فاذا زال العارض بقي على الاصل وهو اي حكم التانيث المحذوف بالترخيم
في حكم الثابت على الاكثر في اللغة لانه في حكم الموجود لان مراد القائل يا حار معلوم منه انه قاصد حارث

واذا كان في حكم الموجود لفظا ومعنى اما لفظا فلانه اريد بلفظ حار لفظ حارث غير انه حذف آخره تخفيفا
واما معنى فلانه اريد به مسمى حارث فالاولى بقاء ما بقي على ما كان عليه فلذلك يقال في حارث وثمود وكروان
يا حارِ بكسر الراء ويا ثمو بابقاء الواو والضمة ويا كرو بابقاء الواو مفتوحة فيبقى ما قبل المحذوف على حاله
وقد يجعل اسما برأسه وهذه لغة اخرى قليلة وهي ان يكون الباقي اسما برأسه ووجهها انهم يقدرون
المحذوف نسيا منسيا حتى كان الاسم بني على هذه الحروف الباقية فلذلك عاملوه معاملة الاسم المستقل لان الحذف
فيه لا للاعلال الحقيقي ومن لغتهم ان الحذف لا للاعلال الحقيقي كالمعدوم بدليل انه اعرب يد ودم واعطي لفظا
لما كان حذفه للتخفيف وان كان فيه شائبة الاعلال كما مر ولو حذف للاعلال الحقيقي بقي الباقي على حاله بدليل
عصا وقاض فانه لمتنع الاعراب على الصاد والضاد وبهذا التقرير يندفع التناقض عن كلام المصنف فانه قال
في شرح المفصل ينبغي يا ثم اذ لا يكون المتمكن على حرفين وليس هذا كيد ودم لانه انما صار كذلك لنوع من الاعلال
وقال في شرح الكافية انما حذف من يد ودم تخفيفا لا اعلالا فهذا اوجه ظاهر تقوى به هذه اللغة مستقلا
من لغتهم فعلى هذه اللغة القليلة تقول في يا حارث يا حارُ بالضم لانه يكون بالضم لو كان اسما مستقلا وتقول
في ثمود يا ثمي لانك لما حذفت الدال بالترخيم وقدرت الباقي اسما برأسه وجب ان تعامل معاملة قياس كلامهم
وقياس كلامهم انه اذا وقع آخر الاسم واو وقبلها ضمة قلبوا الضمة كسرة والواو ياء فوجب ان يقال يا ثمي وتقول
في كروان يا كرا بالالف لانك لما حذفت الالف والنون نسيا منسيا بقي في آخر الاسم واو متحرك ما قبلها مفتوح وحكم
امثالها ان تقلب الفا فوجب ان يقال يا كرا قال الامام المحقق صدر الدين الجندي رحمه الله عليه في اثناء الدرس
انما اورد المصنف ههنا ثلثة امثلة لان التغيير على اللغة الثانية اما في الحركة فقط او في الحرف فقط او في الحركة
والحرف جميعا فالاول مثل يا حار والثاني مثل يا كرا والثالث مثل يا ثمي ولو رخمت يا حولايا لقلت يا حولاء لانك
لما حذفت الالف والنون بقي في آخر الاسم ياء متطرفة بعد الف زائدة فيجب ان تقلب همزة اقول لا يخفى عليك
ان هذا على اللغة الثانية واما على اللغة الاولى فلا تقلب همزة البتة كما لا تقلب واو يا كرو الفا وقد زعموا انك
اذا رخمت قاضون اسم رجل قلت على اللغة الاولى يا قاضي باثبات الياء وعلته ان حذفها انما كان لعارض لفظي
وهو وجود صوت الواو فلما حذفت في الترخيم زال موجب حذفها فوجب ردها وانما قال لعارض لفظي اذ العارض
المعنوي ليس كذلك فان التاء تحذف من اربعة اذا عرض له اطلاقه على المونث ثم لا تعاد اذا جعل علما كزينب
واقول لا يخفى عليك ان هذا مشكل فان الواو وان حذفت لكنها في حكم الموجود فقياس اللغة الاولى ان يقال
يا قاضُ بضاد مضمومة من غير ياء بعدها ومما يدل على ما ذكرنا امران الاول ما ذكره المصنف في شرح المفصل
حيث قال وقالوا في قاضون علما يا قاضي باثبات الياء على اللغتين ولو قيل بحذف ذلك على اللغة الكثيرة لم يبعد
والثاني قوله في شرح الكافية وقد زعموا فانه لم ينسبه الى نفسه ونسبه الى النحويين حيث قال وقد زعموا
واورد على الزاعمين ترخيم محمرّ فان قياسه على ذلك ان يقال يا محمرِ بكسر الراء لان الراء اصلها الكسرة وانما سكنت

لعارض الادغام لوجود مثلها فاذا رخمت فقد زال الموجب للسكون وهم لا يقولونه ويقولون يا محمرّ بالاسكان
الراء واجيب عن ذلك بان ياء قاضي تثبت في مواضع كثيرة نحو رايت قاضيا وقاضيه والقاضي فلها اصل
في الاثبات لفظا وانما زال الاثبات لعارض بخلاف الراء في محمر فانها لم تثبت كسرتها فيه بوجه من الوجوه فكانه
لم تحرك اصلا فلذلك وجب الرد في قاضون ولم يجب الكسر في محمر وهذا اقول الفارسي   وقد استعملوا
صيغة النداء العرب تحمل ما على باب آخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر عام مثال ذلك قولهم اما انا فافعل ايها
الرجل اصله تخصيص المنادى لطلب اقباله عليك ثم نقل لمعنى الاختصاص مجردا عن معنى طلب الاقبال في
قولك اما انا فافعل كذا ايها الرجل وقولهم سواء علي اقمت ام قعدت اصله سوال عن تعيين مع التسوية بينهما
ثم نقل الى الخبر بمعنى التسوية من غير سوال كقولك سواء علي اقمت ام قعدت والنداء والمندوب اشتركا في باب
الاختصاص بيانه انك اذا ناديت زيدا مثلا بقولك يا زيد فاختص زيد بطلب الاقبال واذا ندبته بقولك
وا زيد فقد اختص بالتفجع عليه فاشتركا في الاختصاص فاستعمل صيغة النداء وهي يا في المندوب كما
في المثالين الاولين   وهو المتفجع عليه بيا او وا فقوله المتفجع عليه شامل للمندوب وغيره مثل قولك
التفجع على زيد وقوله بيا او وا يفصله عنه وانما حده بهما لانه لا يدخله سواهما من حروف النداء فصلحا للتمييز
وانما لا يدخله سواهما لانه لما احتيج في المندوب الى حرف النداء ادخل فيه يا لانها اشهر حروف النداء
واوسع مجالا لانه يستعمل للقريب والبعيد ثم ارادوا الخصوصية فجعلوا له حرفا يختص به ليحصل الخصوصية
ويرتفع اللبس وهو وا   وحكمه حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى لانه لما حمل المندوب
على النداء يعني بان استعملوا فيه اجروه مجراه في تفاصيله فان كان مفردا معرفة ضم وان كان طويلا يعني مضافا
او شبيها به نصب وكذلك توابعه كتوابعه والعلة واحدة مثال المفرد وا زيداه مثال المضاف وا عبد المطلباه
مثال المشبه بالمضاف واضاربا زيداه فان قيل ما ذكرتم فلا يندب عليه اجيب بانه يتعرف بيا اذا
قصد به معين   ولك زيادة يجوز ان يزاد في آخر المندوب حرف مد لانه لما قصد تطويل الصوت
به ليكون اظهر في تحصيل الغرض من المندوب جوزوا زيادة حرف المد وكانت الالف اولى لانها اخف
وزيادتها اكثر ولانها اقعد في المد من اختيها   فان خفت اللبس زيادة الالف فقد توجب التباسا فح
يزاد حرف مد من جنس حركة آخر المندوب بيانه انك اذا قلت في ندبة غلام المراة المخاطبة واغلامكاه بالالف
التبس بندبة غلام الرجل المخاطب وحركة آخره كسرة فزيد الياء التي هي من جنس الكسرة فصار واغلامكيه
وكذلك اذا قلت في ندبة غلام جمع المذكر المخاطب واغلامكماه بالالف لالتبس بندبة غلام المثنى وميم الجمع
وان كان ساكنا الا انه في الاصل متحرك بالضم فزيد الواو فقيل واغلامكموه واذا وقفت فلك ان تزيد هاء السكت
اما زيادة الهاء فلبيان حرف المد وانما زيادتها في الوقف فلانها مختصة به لانه وضعها
ولا يندب الا المعروف قال المصنف في شرح المفصل لا يندب الا الاسم المعروف اي الدال على المندوب بخصوص

لفظ فاما النكرات واسماء الاشارة فليست من هذا القبيل لان النادب غرضه الجواد بذكر من يتفجع عليه اما التوجع
واما لا قامة عذره في ذلك ولا يحصل هذا المعنى الا ان يكون الاسم كما ذكرنا ولا فرق بين ان يكون علما او كالعلم وعلى
ذلك قوله وامن حفر بير زمزماه منزلة واعبد المطلباه هذا الكلام اذا عرفت هذا فلا يندب النكرة ولا المبهم
فلا يجوز وارجلاه ولا واهذا ولا وامن اكرم الضيوفاه واجازه الكوفيون لقول العرب وامن حفر بير زمزماه
اجيب عنه بانه منزلة واعبد المطلباه اذ شاع واشتهر ان حافرها هو واستنع مثل وازيد اختلفوا
في جواز لحوق علامة المندوب صفته فيونس يجيزه والخليل يمنعه واستدل يونس على مذهبه بان الصفة مع
الموصوف كالمضاف مع المضاف اليه فكما جاز وا امير المومنيناه جاز وازيد الطويلاه قال المصنف في امالي مسائل
الخلاف والجواب الفرق وذلك ان المضاف والمضاف اليه تركبا وصارمد لولهما واحدا فصار كل واحد منهما
كالزاء من زيد حتى انك لو فصلت احدهما عن الاخر لم يتوهم المدلول اصلا وليس كذلك الصفة والموصوف فان
الموصوف يستقل بالدلالة مع الذهول عن الصفة اذ المراد بالصفة الابعد تمام الاول وكمال الغرض فقد ظهر
الفرق بين الصفة والموصوف والمضاف والمضاف اليه وقال في شرح المنظومة وايضا فانه قياس في اللغة
فيكون باطلا ووجه قول الخليل ان العلامة انما تلحق المندوب والمندوب في قولنا يا زيد الطويلاه هو الموصوف
لا الصفة قال الخليل لو جاز وازيد الطويلاه لجاز جاءني زيد الطويلاه يريد ان الاسم الاول هو المندوب
وجاءت الصفة بعد تمامه بجملته فلو لحقت علامة الندبة الطويل لحقت ما ليس بمندوب وكان يجب لذلك
ان يلحق ما ليس بمندوب مطلقا ولقائل ان يقول لا يلزم من جواز لحوق العلامة بصفة المندوب جواز لحوقها
بصفة ما ليس بمندوب ويجوز حذف الحرف يعني حذف حرف النداء وحذفه على ثلثة اقسام ممتنع
وجائز وواجب فالممتنع في اسم الجنس قال المصنف المراد باسم الجنس كل نكرة قبل النداء يصح تعريفها اي باللام
واحترز بالنكرة عن مثل يا زيد ويا غلام هذا لانه معرفة قبل النداء واحترز بالقيد الاخير عن مثل يا ايها الرجل
ويا غلام رجل لان اللام لا يدخلها يجوز حذف حرف النداء عنهما قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة وانما امتنع
حذفه عن مثل يا رجل لان اصله يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة فاستغنوا بقولهم عن الالف واللام لدلالتها على التعريف
المستفاد من الالف واللام ولما حذفت الالف واللام استغنى عن ايها لانها انما دخلت وصلة الى نداء ما فيه الالف
واللام فمتى يا رجل فلو حذف حرف النداء لكثر الحذف واخل وانما كان يا ايها الرجل هو الاصل لقولك يا رجل لان المقصود
نداء المعرفة ومعلوم كراهتهم الجمع بين حرفي تعريف وقد علم ان تعريف الرجل بالالف واللام هو الاصل واذا كان
تعريفه بالالف واللام هو الاصل وجب ان يكون يا ايها الرجل هو الاصل لانه لا يقال الا كذلك وكذلك يمتنع الحذف
عن اسم الاشارة مثل يا هذا لان اصله ان ينادى بادخال الوصلة مثل يا ايهذا والا يلزم اجتماع التعريفين وهو
يمتنع بحذف الوصلة الا ان التعريفين مختلفان ولانهم قدروا تعريف الاشارة منفيا كما يقدر بعضهم انتفاء
تعريف العلمية في يا هذا فلو حذفنا يا لاخلوا ومنع الحذف عن المستغاث والمندوب لان معناهما يناسب التكثير

يصار

ليحصل العوض به حتى جوزوا الزيادة على لفظ الاسم وكان معناه ينافي الحذف ولذلك اي ولكونه مناسبا للتكثير
لم يرخم والجائز مثل يوسف اعرض وايها الرجل ويا غلام ذا ويا غلام رجل والدليل على جواز الحذف هنا ان المحذوف
هنا ليس الا شيئا واحدا فلا يلزم من امتناع حذف امور متعددة امتناع حذف امر واحد والواجب في اللهم وانما
وجب الحذف فيه لو قوع الميم خلفا عنه وقد حذف المنادى لقيام قرينة فعلمت ان المنادى محذوف
والمقول به كو حذفه لقيام القرينة فكذلك يجوز حذف المنادى للقرينة مثل قوله تعالى الايا اسجدوا على
قراءة تخفيف الا فيكون الا حرف تنبيه ويا حرف نداء والمنادى محذوف تقديره الا يا هؤلاء اسجدوا وعلى
قراءة تشديدها يكون اصله ان لا يسجدوا فيسجدوا ويكون فعلا مضارعا منصوبا بان الناصبة ادغم نون ان في لا
الثالث ما اضمر عامله اي الثالث من المفاعيل التي يجب حذف الفعل منها المفعول به الذي اضمر
عامله مشروطا بان يكون له مفسر وهو قياسي كالثاني وهو كل اسم كما ذكره قوله كل اسم هو المقصود فان الكلام في المفعول
وهو لا يكون الا اسما وقوله بعده فعل لخرج عنه ما بعده اسم ويخرج اي عن الاسم ما ليس بعده فعل نحو زيد منطلق وزيد ابوه
منطلق وزيد في الدار فان زيدا في الامثلة المذكورة وان كان اسما لكن ليس بعده فعل فلا يكون مما نحن فيه قوله
او شبهه ليدخل فيه ازيدا انت محبوس عليه وشبهه نحو ازيدا انت ضاربه فان زيدا في المثالين مما نحن فيه وليس
بعده فعل فقال او شبهه ليدخل قوله مشتغل عنه بضميره ليخرج مثل زيد اضربت فان الفعل مشتغل به لا عنه بضميره
والباب معقود لما نصب بفعل مقدر فتقيد بهذا القيد ليخرج مثل ما ذكر قوله او متعلقه ليدخل فيه ما تعلق
الفعل فيه بمتعلق الضمير واورد المصنف في امالي الكافية لمثاله زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا
ضربت عمرا واخاه وزيدا جئت به ومن امثلته زيدا ضربت رجلا يحبه قال الامام الحديثي اي بما عمل في ضمير
الاسم المقدم نحو زيدا ضربت غلامه اقول هذا الذي ذكره منقوض بقولنا زيدا ضربت عمرا واخاه وزيدا
ضربت رجلا يحبه فان ما اشتغل الفعل به في الصورتين لم يعمل في ضمير الاسم المقدم وكتب الامام صدر الدين
الحديثي على حاشية المفصل الفعل اما ان يشتغل بضميره واما ان يشتغل بما هو من سبب ضميره وهو اما ان يكون مضافا
الى ضميره او معطوفا عليه المضاف الى ضميره او موصوفا بما يعمل في ضميره او ظرفا لما يضاف الى ضميره نحو زيدا
ضربت عمرا في داره اقول هذا الذي ذكره عمر تام فان المصنف حكم على قول المتنبي ولو قلم القيت في شق راسه
من السقم ما غيرت من خط كاتب بانه من باب ما اضمر عامله مع انه غير الاقسام التي ذكرها وهو ظاهر والامر
الكلي الشامل لجميع صور هذا الباب ان يقال الفعل اما ان يلتبس بالضمير بنفسه او بغيره برابطة واحدة
او اكثر وسنذكر لهذا مزيد بيان في ازيد ذهب به قوله لو سلط عليه معنى لو سلط على الاسم المقدم بان يقدر
كونه عاملا لنصبه احترز به عما وقع بينهما ماله صدر الكلام مثل زيد هل ضربته فانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره
ولكنه لو سلط عليه لم ينصبه لانه لا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله قال المصنف في امالي الكافية ليس من شرط هذا
الباب ان يصح النصب بالفعل حقيقة وانما معنى قوله لو سلط عليه لنصبه لو قدر انه عامل بنفسه وسلط على الاسم

لنصبه ويوجد في نسخ المتن او مناسبه والظاهر انه مما الحق من المصنف اذ لا يوجد هذا اللفظ في شيء
من كتب المصنف وبالجملة انما زيد هذا ليدخل فيه الامثلة الثلثة الاخيرة فان الناصب فيها ليس نفس
الفعل المذكور بعد الاسم بل مناسبه بوجه ما فان قيل لا بد من زيادة قيد آخر على التعريف زاده ابن
المالك وهو يفيد المتقدم الى ما بعده ليخرج في الدار زيد فاضربه وقوله تعالى السارق والسارقة فاقطعوا
على تقدير سيبويه قلت قيل في جوابه بان هذا وامثاله خرج بقوله لو سلط عليه لنصبه لان الفعل من جملة
لا يعمل في مبتدأ من جملة اخرى فان قيل نحو زيد ضربته داخل في الحد فيجب نصبه اجيب عنه
بان المراد بكل اسم المفعول به وزيد في زيد ضربته ليس مفعولا به لانه اذا ذكر ليحكم عليه لا ليبين من وقع
عليه الفعل فلا يدخل في الحد فان قيل اذا اريد به المفعول به وقال بعد هذا ويختار الرفع اي رفع ذلك
الاسم بالابتداء وما هو مفعول به كيف يصح ان يختار رفعه اجيب بان المراد منه الاسم المفعول المقيد
بهذه القيود ان زال عنه قصد انه وقع عليه الفعل او قيل ان يقصد به ذلك يختار ان يرفع بالابتداء
اي بجعل مبتدأ اولى من جعله مفعولا به   نصب اي ينصب بفعل محذوف وجوبا يفسره
ما بعده وانما انتصب مع حذف فعله ولم يصر مرفوعا بخلاف سلام عليك واصله سلمت سلاما لان ما بعده
قرينة دالة على خصوصية المحذوف فكانه باق ولا يصح ان ينصب بما بعده خلافا للكوفيين لانه لا يستقيم
ان يعمل الفعل عاملين من جهة واحدة اي ينصب اسمين ظاهرا ومضمرا من جهة المفعول به الواحد ولا
يستقيم ان يقال زيدا في زيدا اضربته بدل من الهاء لانه يتعذر في زيدا الكلب طعامه اذ يلزم ان تكون
زيدا ماكولا واولى ولذلك لا يجوز ان يقال الهاء بدل من زيد الا انه لو جعل بدلا من زيدا من غير تقدير
فعل اصلا في زيدا يلزم دخول العامل اولا في البدل وهو غير سائغ وان قدر فعل في زيدا حصل المطلوب
فان المطلوب هنا انه لا بد من تقدير فعل ناصب قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة لا يجوز ان تكون
زيدا اضربته بدلا من الهاء في ضربته لوجهين احدهما التقدم اذ هو تابع والثاني الفصل بينهما بالجملة
ولا يجوز ان تكون الهاء بدلا من زيدا للفصل بينهما بالجملة الفعلية يعني نوعه لان المفسر انما يدل على القدر
المشترك بين جميع الافراد اذ لو دل على فرد خاص دون غيره لامتنع تقدير غيره وليس كذلك قطعا
قال المصنف في شرح المنظومة وانما وجب حذف الفعل لانه فسر بما بعده ولا يجمعون بين المفسر والمفسر
وما توهم من قوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين انه اتى بالفعل مع كونه قد
فسر غير مستقيم وانما هو مثل قولك علمت زيدا علمته كاتبا لم يجئ الفعل الثاني لمجرد تفسير الفعل الاول وانما
جاءت الجملة الثانية تبيينا للجملة الاولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له فافترقا
قال جار الله العلامة في الكشاف فان قلت ما معنى تكرار رايت قلت ليس بتكرار انما هو كلام مستانف
على تقدير سؤال وقع جوابا له كان يعقوب عليه السلام قال له عند قوله اني رايت احد عشر كوكبا كيف رايتها

سائلا عن حال رؤيتها فقال رايتهم لي ساجدين واعلم ان المقدر الناصب للاسم الذي نحن بصدده
ان امكن ان يكون مثل المذكور كان تقديره اولى لان المذكور حينئذ يكون ادل على المحذوف وانما قال
اولى لان تقديره ليس بواجب اذ يصح تقدير ما هو اعم وان لم يمكن تقديره فيقدر معنى الفعل المذكور مع معموله
الخاص وذلك المعنى مرادف للفعل المذكور وان لم يمكن ذلك فيقدر معنى الفعل المذكور مع معموله العام و
ان لم يمكن فيتعين تقدير ما هو اعم الافعال وهو الملابسة فان اي فعل فرض يمتنع ان يتحقق بدون الملابسة
من غير عكس فالاول زيدا اضربته فانه يمكن ان يقدر ضربت زيدا اضربه والثاني زيدا امررت به فانه لا يمكن
تقدير مررت لان مررت لا ينصب المفعول به واذا اخذ مررت مع معمول خاص مثل مررت بك ومررت بزيد
يكون معناه المجاوزة فيقدر جاوزت والثالث زيدا ضربت غلامه لا يمكن تقدير ضربت اذ ليس المعنى على
ان المتكلم ضرب زيدا وضرب اذا اخذ مع معمول خاص مثل ضربتك وضربت زيدا يكون معناه الضرب وقد عرفت
انه لا يستقيم تقديره واذا اخذ مع معمول عام مثل ضربت النصارى يكون معناه الاهانة لا الضرب اذ ضرب المتكلم
جميع النصارى غير مقصود واهانته اياهم مقصود فيقدر اهنت زيدا ضربت غلامه وهذا مستقيم فان ضرب
غلام زيد يستلزم اهانة زيد والرابع زيدا حبست عليه اي انتظرته لا يمكن فيه تقدير حبست ولا معناه مع
معموله الخاص فانه ايضا حبس وليس المعنى على ان المتكلم حبس زيدا ومعنى الحبس مع معمول عام يكون الاهانة
ونحوها وليس المعنى ايضا على ان المتكلم اهان زيدا فيقدر اعم الافعال وهو الملابسة لانه متيقن والزائد عليه
مشكوك فيه فعلى هذا يجب جر قوله الخاص والعام   ويختار الرفع اعلم ان الاسم فيما نحن فيه يختار
رفعه تارة ونصبه اخرى وهو يستوي الامران تارة ويجب نصبه اخرى ولا يكون لزوم الرفع لان الباب معقود
للمفعول به المنصوب بفعل مقدر فلا يستقيم لزوم الرفع لانه يخرجه عن حقيقته فالمصنف شرع في بيان الاول
فقال ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او العطف في خلافه يعود على الرفع اي عند عدم قرينة خلاف
الرفع قوله بالابتداء اي رفعه يكون بالابتداء لا بالفاعلية لئلا يلزم حذف من غير ضرورة ومثاله زيد ضربته
قال سيبويه النصب عربي كثير والرفع اجود لانه لا يلزم مع الرفع تقدير ولا حذف وفي النصب يلزم التقدير والحذف
فكان الرفع اولى لذلك اي لعدم لزوم التقدير والحذف فان قيل في المثال الذي ذكرتم اعني في زيد اضربته
قرينة خلاف الرفع اعني قرينة النصب موجودة وهي ضربته فانه مفسر للمقدر الناصب فيكون قرينة النصب
قلت اراد بقرينة خلاف الرفع قرينة النصب المختار والواجب والقرينة المسوية بين الامرين ولا وجود
لهذه القراين في هذا المثال   او عند وجود يريد ان الرفع مختار ايضا وان وجدت قرينة النصب
اذا وجد اقوى منها من قراين الرفع اي اذا وجد قرينة من قراين الرفع اقوى من قرينة النصب مثاله قام
زيد واما عمرو فقد ضربته وقام زيد فاذا عمرو يضربه بكر بيان ذلك ان عطف واما عمرو فقد ضربته على الجملة
الفعلية يقتضي النصب على ما سياتي فهو قرينة النصب واما حرف يقع بعدها المبتدا غالبا فهي قرينة الرفع وقرينة

الرفع راجحة على قرينة النصب ابقاء لما كان عليه قبل ذلك من سلامة التقدير والحذف وتلخيصه ان يقال
في المثال المذكور امران يقتضيان الرفع احدهما اما والآخر سلامة التقدير والحذف واما النصب فلا يقتضيه
الا امر واحد فلذلك غلبت قرينة الرفع في قرينة النصب وكانت اقوى من قرينة النصب واعترض الامام الحديثي
بان قال فيه نظر لانه لا يلزم اختيار رفع عمرو في قام زيد وعمرو ضربته ابقاء لما كان عليه قبل العطف اقول
هذا النقض غير متوجه لانه لم يوجد في صورة النقض امران يقتضيان الرفع واعلم انه اذا نصب بعد اما فانما
يقدر الفعل بعد الاسم قال تعالى فاما ثمود فهديناهم يعني قرأ بالنصب تقديره فاما ثمود هديناهم هديناهم
لا قبله لان اما لا يليها الفعل اريد بها هي ما يتعلق به قال المصنف في شرح المفصل مع غير الطلب
تفسد في اقتضاء اما الترجيح اختيار النصب انما اذا كانت مع الطلب الذي هو احد قرائن النصب نحو واما
عمرو فاضربه لا يقوى لمقاومته اي لا يقوى اما لان يقاوم الطلب في اقتضاء الرفع كما قويت على غير الطلب
من قرائن النصب يعني كما قويت على العطف على الجملة الفعلية وترجحت عليه بل لكون الطلب مرجحا على اما وانما
رجح الطلب في اقتضاء النصب على الامرين اللذين يقتضيان الرفع احدهما الاصل الذي هو سلامة التقدير والحذف
والآخر اما لانه اذا رفع كان الطلب خبرا له والطلب لا يصلح خبرا للمناقضة له الا بتاويل بعيد كما يقال في المثال
المذكور عمرو انت مامور بضربه او عمرو مقول في حقه هذا القول بخلاف النصب فانه لا بعد فيه الا وقوعه على
غير الاكثر قال ابو علي ما معناه انه كان يظن انه لا يقع الامر خبرا للمبتدا البتة لما بينهما من المناقضة حتى وجدت
ذلك في كلامهم موجب تاويله يقول فيه واذا كان كذلك كان النصب اولى وان وجدت قرائن الرفع ولا يخفى
عليك انه نقل كلام ابي علي تارة بمعنى عبارته وتارة بعبارته فالاول قوله انه كان يظن والثاني قوله حتى وجدت
والمراد منه سهل بن هنا بحث وهو بيان كون الطلب منافيا للمبني وليس هذا موضع ذكره وكذلك البيان
في المثال الثاني فان اذا المفاجاة مقتضى المبتدا ايضا فان قلت اذا المفاجاة يجب وقوع المبتدا بعدها
وكان مقتضى ذلك ان لا يجوز النصب في خرجت فاذا عبد الله يضربه عمرو لانه اذا نصب قدر الفعل وانما
بعدها يمتنع عن موضعها قلت اجاب عنه المصنف في الظروف المبنية ونحن ايضا نحققه في ذلك الموضع
ان شاء الله تعالى ويختار النصب شرع في بيان اختيار النصب عند وجود قرينة غير المعارضة
ما تقدم بالمآ واذا على التفصيل وذكرها واحدا واحدا فمنها ان يعطف الجملة التي نحن فيها على الجملة الفعلية كقولك
خرج زيد وعمرا اكرمته فلو رفع الاسم في هذه الصورة لكان جملة اسمية معطوفة على جملة فعلية وهو غير
متناسب والتناسب في كلامهم مقصود مهتم عندهم ورجح ذلك يعني التناسب على الرفع الذي لا يلزم حذف لان
الحذف وان كان خلاف الاصل فهو كثير غير مكروه بخلاف المخالفة بين الجمل المعطوف بعضها على بعض
ومنها ان يقع بعد حرف الاستفهام مثل ازيدا ضربته فانه يختار فيه النصب لان الاستفهام بالفعل اليق
لان الاستفهام عما يشك فيه وهو الاحوال لانها متجددة دون الذوات قليل وانما قال بعد حرف الاستفهام

ليخرج ما وقع بعد الاستفهام لكن لا بعد حرف الاستفهام مثل متى زيد اضربته وهل زيدا ضربته فان الاول
اسم لا حرف والثاني حرف لكنه ليس حرف الاستفهام لانها لم توضع للاستفهام فالاول يجب نصبه لان
الاستفهام يقتضي الفعل لما ذكرنا فمتى تدرت على الفعل لا يعدل الى الاسم ودخل الهمزة على الاسم على الاتساع والثاني
شاذ قال المصنف في شرح المفصل ليس هل زيدا اضربته مثل ازيد اضربته لان في الرفع ولا في النصب لاقتضائها
لفظ الفعل فلذلك كان شاذا عملا في الهمزة لتصرفهم فيها اولا ان هل في اصلها بمنزلة قد ومنها ان يقع بعد
حرف النفي وانما كان النصب مع النفي اولى لاقتضائه الفعل معنى كالاستفهام فعلته كملته وانما قال بعد
حرف ليخرج ليس فانه يجب بعده الرفع وقيل ولا بد من التقييد بحرف نفي لا يختص بالفعل ليخرج ما وقع
بعد حرف نفي يختص بالفعل مثل لم ولما ولن فانه يجب نصبه ومنها ان يقع بعد اذا الشرطية مثل اذا زيدا تلقاه
فاكرمه فانه يختار نصبه لاقتضائه الفعل لما فيها من معنى الشرط ومن اوجب دخول اذا الشرطية الفعل لفظا
او تقديرا كان الشرطية يلزمه ان يوجب النصب في هذا الباب كان الشرطية ويجوز الرفع في هذا الباب
دليل عليه في انه لا يلزم دخولها الفعل قال الامام الحديثي هذا الالزام خطأ فان من اوجب دخولها الفعل
اوجب بعدها النصب وسيبويه لما لم يوجب دخولها الفعل لم يوجب بعدها النصب ومنها ان يقع بعد
حيث مثل جلست حيث زيد اضربته فانه يختار نصبه من حيث ان حيث وان اضيف الى كلتا الجملتين الاسمية
والفعلية الا ان اضافتها الى الفعلية اغلب واكثر فلذلك كان المختار بعدها النصب ومنها الامر والنهي
مثل زيدا اضربه وعمرا لا تضربه وهذه ايضا قرينة من قرائن النصب لما تقدم من ان جعله خبرا متعسر لمنافاة
الطلب الاخبار حتى يرجح النصب مع وجود قرينة الرفع التي هي اما فلان يختار مع عدمها اولى قال
المصنف في امالي الكافية ما تقرر من هذه القرينة غلبت قرينة الرفع التي هي اما والاصل الذي هو سلامة
التقدير والحذف وقرينة الرفع هي غالبة ما سوى الطلب من قرائن النصب وهو العطف على الجملة الفعلية
على ما مر وما ذاك الا لقوتها في اقتضائها النصب حتى غلبت ما غلب غيرها ومنها عند خوف لبس المفسر
بالصفة مثل انا كل شيء خلقناه بقدر ووجهه ان المعنى المقصود هنا العموم في المخلوقات يعني المعنى على
ان الله تعالى خلق كل شيء فلو نصب كان كل شيء منصوب خلقنا المقدر وبقدر خبرا وانا وكل شيء خلقناه الذي
هو مفسر لان المفسر لا يكون له محل من الاعراب فيتعين المعنى المقصود بنفس الاخبار وهو ظاهر ولو رفع
لكان المعنى المقصود غير متعين بنفس الاخبار الا ترى انه يجوز اذا رفعت ان يكون خلقناه خبرا وبقدر حالا
فيفيد المعنى المقصود لان المعنى حينئذ كل شيء مخلوق لنا حال كونه بقدر وهو المقصود ويجوز ان يكون صفة
وبقدر خبرا فيفيد غير المقصود لان المعنى حينئذ كل شيء موصوف بانه مخلوق لنا بقدر وهو غير المقصود
وانما قال بنفس الاخبار لانه يمكن استفادة المعنى المقصود من دليل عقلي والمطلوب استفادته من نفس
هذا الاخبار واذا كان كذلك كان النصب اولى لما فيه من البيان المخصوص على المعنى المقصود فان قلت

مراده من الناس المفسر بالصفة اما الالتباس في حال النصب او في حال الرفع والاول باطل لان المفسر
لا محل لها من الاعراب فكيف يلتبس بالصفة وكذى الثاني اذ في حال الرفع لا يتحقق المفسر اصلا فانه خبر
او صفة قلت اراد ما هو المفسر حال النصب يلتبس حال الرفع بالصفة ويستوي ضابطه
ان يعطف ما نحن فيه على جملة اسمية غير صريحة مثل زيد قام وعمرو اكرمته يستوي الامران الرفع والنصب
هنا لان الجملة الاولى ذات وجهين اسمية من وجه بالنظر الى الجملة الكبرى وفعلية بالنظر الى الجملة الصغرى
وانما سمي الاولى بالكبرى والثانية بالصغرى باعتبار ان الثانية جزء من الاولى والاولى قرينة الرفع والثانية
قرينة النصب فاستوى الامران لذلك فان رجحت قرينة الرفع بالاصل الذي هو سلامة التقدير والحذف عورض
بان قرينة النصب مرجحة بقرب قرينة النصب وهو قرب الجملة الصغرى من الجملة التي الكلام في عطفها فعطفها
على القربى اولى اقول ولقائل ان يقول هذه المعارضة غير مستقيمة فانا لا نسلم البعد على تقدير الرفع وانما يكون
كذلك ان لو عطف مفردات الجملة الثانية على مفردات الجملة الاولى واما لو كان الجملة الثانية براسها معطوفة
على الجملة الاولى فلا يتحقق بعد اصلا اللهم الا ان يقال بتقدير النصب يتعين القرب وبتقدير الرفع لا يتعين
لجواز ان يكون حينئذ من عطف المفردات واعلم ان هذا المثال مما اورده سيبويه واعترض المبرد على تمثيل سيبويه
وقال ينبغي ان مثل هذا المثال يكون في المعطوف ضمير راجع الى زيد ليصلح للعطف على خبره حين نصب عمرو لانه
اذا كان في المعطوف عليه ضمير يجب ان يكون في المعطوف ضمير اجيب عنه بان مراد سيبويه ان مثل ما فيه يجوز
الوجهان ولما كان وجوب الضمير في المعطوف عند وجوده في المعطوف عليه امرا مشهورا لا يشتبه على احد
لم يتعرض سيبويه له فيكون التقدير وعمرا اكرمته عنده ويجب اذا وقع ما نحن فيه بعد حرف الشرط
مثل ان زيدا ضربته ضربك او بعد حرف التحضيض مثل هلا زيدا ضربته يجب نصبه لانها حروف لم يقع بعدها الا
الافعال ويفهم ذلك من استقراء لغتهم يجب تقدير الفعل ههنا مفسرا بفعل بعد الاسم لما علمت من اقتضائهما الفعل
بالاستقراء ولذلك اي ولانها لم يقع بعدها الا الافعال التزموا فعلا بعد الاسم عند حذف الفعل الداخل هي عليه
ليكون قرينة لتقدير الفعل وقيل ليكون عوضا من الفعل المحذوف فيقولون ان زيدا ضربته ضربته ولا يقولون
ان زيد امضروب ولا ما اشبه ذلك واوجب تقدير الفعل وجب النصب لما تقدم من لزوم النصب الفعل واذا
كان النصب لازما للفعل بحيث يكون تقدير الفعل جائزا كان النصب جائزا كما تقدم وحيث يكون تقدير الفعل
واجبا يكون النصب واجبا وليس مثل اي وليس الاسم الذي كان المفسر رافعا لضميره او لما يتعلق
بضميره من هذا الباب مثال الاول ازيد ذهب به ومثال الثاني ازيد ذهب بغلامه فالرفع فيه لازم على
الابتداء لدخوله في حد المبتدأ وامتناع تقدير عامل سوى عامل الابتداء وبيانه من وجهين احدهما ان الفعل
شرطه ان يكون مشتغلا عن العمل فيما قبله بضميره وهذا ليس كذلك يعني ان هذا الشرط الذي ذكرناه منتف
في المثال المذكور لان هذا الشرط لازم وهو عمل الفعل فيما قبله لو لم يكن مشتغلا بضميره ومههنا لازم الشرط منتف

لانه لو لم يشتغل بالضمير لم يعمل فيما قبله لانه يقتضي مرفوعا ولا يعمل الفعل رفعا فيما قبله الثاني ان شرطه ان يكون
لو سلط عليه لنصبه فلو سلم ان ذهب يعمل فيما قبله لم يكن منه ايضا لان عمله انما هو رفع ومثل كلام المصنف يدل
على ان زيد في المثال المذكور لا ينتصب ولا يدل على انه لا يرفع الا بالابتداء اقول ان المصنف انما بين بهذين
الوجهين امتناع النصب ووجوب الرفع على الابتداء لم يبينه بهذين الوجهين بل بينه بقوله لدخوله في حد
المبتدأ وامتناع تقدير عامل سواه نعم لقائل ان يقول بين ما ذكره المصنف في الشرح وما ذكره في شرح المفصل
تناقض وهو ان لم يكن الفعل مسلطا على ضمير الاول ولا على ما يتعلق به تسلط المفعولية فما كان كذلك فليس من
هذا الباب وحكمه ان يكون مبتدأ ان لم يكن قبله ما يرجح به تقدير الفعل وفاعلا ان كان معه ما يرجح تقدير
الفعل على المختار وفاعلا على الوجوب ان كان معه ما يوجب تقديره فالاول مثل زيد قام والثاني كقولك ازيد قام
والثالث كقولك ان زيد قام هذا الكلام فعلم من كلامه هذا ان الرفع في ازيد ذهب به يجوز ان يكون على تقدير
الفعل الواقع قبله بل هو راجح وصرح في الشرح بان الرفع فيه على الابتداء ويمتنع تقدير الفعل فان قلت
جعلوا ازيدا انت محبوس عليه من هذا الباب ولم يجعلوا ازيد ذهب به منه مع ان العامل في الصورتين
مقتض للرفع فما الفرق قلت يعلم الفرق من كلام ذكره المصنف في امالي الابيات على قول المتنبي
ولو قلم القيت في شق راسه من السقم ما غيرت من خط كاتب قال لا يروى بالرفع والنصب ولكل وجه
ولكن النصب هو الوجه لان ههنا حرف شرط يقتضي الفعل لازما مثل ان كان يجب في قولك ان زيدا تضرب غلامه
اضربه النصب فكذلك ههنا وهو من باب ما اشتغل فيه الفعل عن المفعول بضميره واما جاء الرفع لوهم عنده
فاعله من وجهين منهما انه لم يعد الفعل المفسر الا بحرف الجر ولم يدخل على الضمير العائد على الاول الا بواسطتين
ومنها وهو اظهرهما انه جاء على صيغة ما لم يسم فاعله فتوهم انه مثل قولك لو زيد ذهب به لكان كذا اما
كونه لم يعد بنفسه فليس بشيء اذ لا فرق بين قولك في وجوب النصب ان زيدا ضربته وان زيدا مررت به
واما كونه لم يدخل على الضمير الا بواسطتين فغير معتبر ايضا وانما المعتبر وجود الضمير معدى اليه الفعل او
الى ما يتعلق به بنفسه او بواسطة حرف الجر الا ترى انه لا فرق بين قولك ان زيدا ضربته وان زيدا ضربت
غلامه واما على اللبس عند الضعفاء من جهة توهمهم انه يقدر مثل ذلك الفعل كقولك زيدا ضربته او ما في
معناه من كل وجه كقولك زيدا مررت به لا مكان جاوزت زيدا او ليس الامر كما توهموه بل يقدر مثل الفعل
ان امكن او ما في معناه من كل وجه ان تعذر نفس الفعل او الملابسة ان تعذر الامران مثل هذه المسألة التي
نحن فيها واشباهها واما كونه جاء على ما لم يسم فاعله فليس مستقيم ايضا اذ لا فرق بين نصب الدرهم اعطيتكه
وبين نصب الدرهم اعطيته وانما المعتبر كون الفعل معدى اليه تعدي الناصب وليس زيد ذهب به مثله
لان الفعل لم يتعد اليه تعدي الناصب لان الجار والمجرور في موضع رفع فوجب الرفع لذلك اذ شرط النصب
كون الفعل معدى الى المضمر او الى ما يتعلق به تعدي الناصب ثم لو قلت الثوب كسيته لجاز جواز النصب وكل من رفع

فانقطعا ... بنصبه ... ورفع ... لتقدم ... والنصب ... حصيحا ... لا تقدم ... لاستقلالها ... عليه والرفع لتقدير ... عده ... الرفع فيكون ... ابو ... تعليليه ... بالقيت لا بغيره ... بالنافية ... غلامه ... فضلك ... استغنيا ...

يجوز النصب فيه اذا طرأ فيه ما يوجب الفعل وجب النصب فيس ان النصب واجب في قوله ولو قلما على
تقدير ولولا بست قلما العيث في شق راسه ولو قيل ولو قلم الذي في شق راسه وشبهه لوجب الرفع وكان مثل
قولك زيد ذهب به لما تقدم من ان تعلقه عما يتعلق بالضمير على غير وجه تعدي الناصب ولو قيل انه ليس من هذا
الباب وانما هو من باب ما حذف فيه فعله لكثرته في الكلام كقولهم ايتني بدابة ولو حمارا وشبهه فيكون التقدير
ولو كان قلم ويكون العيث في موضع رفع صفة لقلم لا انه جيء به لتفسير فعل محذوف كانه قال ولو كان قلم انا ملقيه
في شق راسه ما عرفت الا انه ليس بالكثير ولا بالظاهر في هذا ولان المفهوم من القائل ولو العيث في شق القلم لا
لو كان قلم هذا الكلام وانت علمت منه الفرق بين الصورتين المذكورتين وفي ابدا اخي   وكذلك وكل شيء
فعلوه يعني ان هذا ليس من هذا الباب باعتبار المعنى الذي قصده المتكلم فان قيل كثير من الاشياء ليس
من هذا الباب مثل زيد قام وزيد في الدار وزيد اخوك ولم يذكره المصنف وذكر هذا انما الذي يجوز قلت
انما ذكر هذا لانه موهم انه من هذا الباب اذ هو اسم وبعده فعل مسلط على ضميره فيتوهم المتوهم انه لو سلط
عليه لنصبه فيدخل في هذا الباب وهو غلط اذ لا يمكن تسليطه على ما قبله لان التسليط انما يكون على
حسب المعنى المراد ولو قدر التسليط ههنا يصير التقدير فعلوا كل شيء في الزبر وليس المعنى عليه وانما المعنى
على ان كل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر فيكون كل شيء مبتدأ او موصوفا بفعلوه وخبره في الزبر وهذا معنى مستقيم
مرادهم مخالف للمعنى الاول واذا لم يكن من هذا الباب يجب رفعه لما عرفت   ونحو الزانية
ظاهره انه من هذا الباب لانه اسم بعده فعل مسلط على ما يتعلق بضميره لانه مسلط على كل واحد وكل واحد موصوف
بقوله منهما وهو ضمير الاسم فيكون مسلطا على ما يتعلق بضميره لو سلط عليه لنصبه ولكن لما اتفق القراء على الرفع
دل ذلك على ان المقصود غير الظاهر اي على انه لا يكون من هذا الباب اذ لو كان من هذا الباب وفعل
الامر وهو فاجلدوا يقتضي اختيار النصب فالرفع معه يكون على خلاف المختار فيلزم اتفاق القراء السبعة
على خلاف المختار وهذا باطل اذ لم يتفقوا على مرجوح ولكنهم اختلفوا في وجه عدم كونه من هذا الباب فقال المبرد
الفاء بمعنى الشرط يعني ان هذا الكلام باعتبار المعنى جملة ابتدائية مبتدأها اسم موصول بفعل لانه في
معنى التي زنت والذي زنا وجيء بالفاء في خبرها وهو فاجلدوا ليدل على السببية كما في قولك الذي ياتيني
فله درهم وعلى ذلك لا يكون من هذا الباب لانه لا يصح ان يعمل ما بعد فاء السبب فيما قبلها كما لا يعمل ما بعد
الفاء الجزائية فيما قبلها فان قيل فارق بين فاء الجزاء وفاء السبب بان قال انما امتنع عمل ما بعد
فاء الجزاء فيما قبلها اجراء لجملتها مجرى اختها التي هي الشرطية فان معنى الشرط انما يتم بالجملتين فكما لا يعمل
من الجملة الاولى شيء فيما قبل الاداة الداخلة عليها اعني فيما قبل اداة الشرط فكذلك لا يعمل من الثانية
شيء فيما قبل الاداة الداخلة عليها وهي فاء الجزاء لم يفده هذا الفرق وبينه المصنف بما تقرير هو هذا
الذي اذكره وهو ان المقصود من الاية السببية والسببية انما تستقيم على تقدير ان يكون ما هو المنصوب

عند التسليط مبتدأ او في حكمه بان يكون مدخولا لان مخبرا عنه بالجملة التي تضمنت الفاء مثال الاول
قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا ومثال الثاني ان الظالم فاتضربه وانما قال على قول لان سيبويه
لا يجيز دخول الفاء مع ان ويجيزه الاخفش كما تقدم في المرفوعات وعلى تقدير ان يكون منصوبا بفعل مقدر يفوت
معنى السببية قطعا واذا تقرر هذا نقول ان جعل الزانية منصوبا بفعل مقدر يفوت معنى السببية المقصود
من الاية فتعين الرفع ليحصل ما هو المقصود منها وقرر الامام الحديثي كلام المصنف في الشرح بوجه اخر
وهو انه يفيد الفارق ذلك الفرق لانه لو تم لم يكن لفاء فاجلدوا تصدر فنصب الزانية باجلدوا مقدرا
فيفوت معنى السببية في القضية لان معنى السببية انما يستقيم اذا كان المنصوب الى اخر ما ذكره ثم اعترض
عليه بانا لا نسلم انه لو تم الفرق لم يكن للفاء تصدر بل له تصدر بالنسبة الى جملته لدليل اخر وهو انه لنوع
من الكلام او نقول لا ينصب الزانية لئلا يزول السببية بعين ما ذكرت هذا كلامه وهذا الاعتراض انما ورد
بناء على تقريره واما على الوجه الذي قررنا كلام المصنف فلا ورود لهذا الاعتراض اصلا على ما لا يخفى وقال
سيبويه هذا الكلام جملتان تقديره فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فيكون حكم الزانية مبتدأ وفيما
يتلى عليكم خبرا مقدما فهي جملة ابتدائية مستقلة مع قطع النظر عن الفعل الذي بعدها ثم ذكر الفعل
جملة مستقلة تبيينا للحكم الموعود بذكره في الجملة الاولى حذف من الاولى الخبر وهو فيما يتلى عليكم والمبتدأ
ايضا واعرب المضاف اليه باعراب المبتدأ فصار الزانية والزاني فاجلدوا واذا كان كذلك لم يجز ان
يقدر فاجلدوا مسلطا على الزانية والزاني لانه مبتدأ مخبر عنه بغيره وهذه جملة اخرى ولا يتقدم
على فعل من جملة في مبتدأ او مخبر عنه بغيره من جملة اخرى ومثاله زيد مضروب فاكرمه فلا يستقيم ان يكون
فاكرمه مسلطا على زيد عاملا نصبا بوجه لاختلال الكلام بذلك قيل لانه يصير زيد مذكورا ليحكم عليه ولا
يحكم عليه واقول لانه لو عمل فيه لا يكون جزءا من الجملة الاخرى بل من تلك الجملة والغرض انه جزء من الجملة
الاخرى هذا خلف   والا فالمختار النصب اي وان لم يكن التقدير الذي ذكره سيبويه ولا التقدير
الذي ذكره المبرد لكون المختار النصب لما تقدم من ان ظاهره انه من هذا الباب وقرينة الطلب معه
وهي اقوى قرائن النصب   الرابع التحذير قيل اصل كلام الرابع ما فيه التحذير اي المفعول
الذي فيه التحذير ثم سمي به مجازا لئلا يطول اقول ويجوز ايضا ان يقال ان التحذير مصدر في الاصل نقل
وجعل علما لهذا النوع من المفعول والاولى اولى لان المجاز خير من النقل على ما تقرر في اصول الفقه قال
المصنف في شرح المنظومة الرابع من المفاعيل الواجب حذف الفعل فيها بضابط قياسي ان يكون منصوبا على التحذير
وذكر بعده المحذر منه وكذلك اذا كرر المحذر منه فالاول كقولك اياك والاسد والثاني كقولك الاسد الاسد
ونحو الجدار الجدار اذا احذر من الجدار المتداعي والمعنى فيهما اتق اي باعد نفسك من الاسد واتق الجدار
وانما التزم حذف الفعل لان المعنى باعد نفسك وباعد الاسد فجعلوا احدهما عوضا عن النطق بالفعل

كما انه لما كان معنى قولهم الاسد الاسد احذر الاسد احذر الاسد جعلوا احدهما عوضا عن التلفظ بالفعل
ومن اجل ذلك اذا ذكر احدهما في البابين لم يجب حذف الفعل ودليل وجوب الحذف انه كثر في كلامهم ولم يسمع
ذكر الفعل في هذا الكلام قوله في الكافية معمول شامل للمقصود وغيره وقوله بتقدير اتق عمرج زيدا يا قولنا ضربت
زيدا واياك يا قولنا اياك لمن قال لمن ضربت فان الاول ليس معمولا بتقدير نحّ والثاني ليس معمولا بتقدير اتق فلا يكونان
من هذا الباب قوله محذرا عما بعده احتراز من قولك اياك لمن قال من اعني فانه ليس من هذا الباب قوله او ذكر
المحذر منه مكررا ليس للاحتراز بل للتنويع فان المحذر نوعان احدهما معمول بتقدير اتق وذكر بعده المحذر منه
وثانيهما معمول بتقدير اتق هو محذر منه مكررا هذا هو المراد ولا يخرج هذا المعنى من تعريف الكافية واعلم
ان قولك اياك والاسد اصله اتقك اجتمع فيه ضميرا الفاعل والمفعول لشخص واحد وهو المخاطب وهم لا يجوزون
ذلك الا في افعال القلوب بل يبدلون الثاني منهما بالنفس فعدل هنا الى اتق نفسك ثم حذف الفعل لكثرته
في كلامهم فاستغني عن لفظ النفس لانتفاء موجبها وهو اجتماع الضميرين فحذف فوجب رجوع الضمير الثاني
ووجب ان يكون منفصلا لزوال ما يتصل به فتعين الضمير المنصوب المنفصل وهو اياك وبابه من التثنية والجمع
نحو اياكما والاسد واياكم والاسد على حسب من تأمره والاسد عطف عليه ثم اشار في الشرح الى جواب سؤال
يرد هنا وقد قرره صاحب شرح الهادي فيه قائلا العطف بالواو يقتضي الشركة في الفعل والمعنى كما تقول
ضربت زيدا وعمرا فلو عطف الاسد على اياك لزم ان يكون المخاطب مامورا بمباعدة الاسد على سبيل التحذير
كما هو مامور بمباعدة نفسه على سبيل التحذير فيكون المخاطب محذورا مخوفا وتقرير الجواب الذي اشار اليه
المصنف ان عطف الاسد على اياك لا يستلزم اشتراكهما المخاطب في كونه محذورا حتى يلزم منه كون المخاطب
مخوفا وانما يستلزم اشتراكهما في المعنى الذي كان اعراب الاول بسببه وهو مفعوليته لانه المحذوف قبيل
هذا الجواب يوهم جواز نصرني زيد وعمرو ان كان المراد واهانني عمرو اقول وانت علمت مما قررنا عدم
ورود هذا فان المعنى الذي كان اعراب زيد بسببه هو فاعليته نفس المطلق الفاعلية فلا يكون هذا واردا
كما والجمع واضح قال ابن يعيش هنا اذا عطفت الاسد على اياك شاركه في عمل الفعل المحذوف وان اختلف
معناهما فالمخاطب محذر خائف والاسد محذور منه مخوف ولا يخفى ان كلام ابن يعيش يدل على ما ذكرنا والمحذر
منه قد يكون اعم مما امام الواو كما مر وامام من نحو اياك من الاسد فمن الاسد متعلق بالفعل المحذوف
اي باعد نفسك عن الاسد وقد يكون المحذر منه فعلا بتاويل الاسم امام الواو مثل اياك وان تحذف وهو مثل
اياك والاسد سواء لان ان تحذف بتاويل الاسم كانه قال اياك والحذف وامام من مثل اياك من ان تحذف
وهو مثل اياك من الاسد واما خاليا عنهما مثل اياك ان تحذف ولم يقولوا في القسم الاول اياك الاسد خاليا
عنهما والفرق بينهما ان حروف الجر تحذف جوازا مع ان وان قياسا مستمرا ولا تحذف من باب الاسد فتعين
ان يكون اياك ان تحذف فرعا على اياك من ان تحذف لا على اياك وان تحذف لان حروف العطف لا تحذف

قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة انما حذف حرف الجر في باب ان وان ولم يحذف في باب الاسد لان ان
وان حرفان موصولان بجملة معهما كالاسم بمعنى كالاسم الموصول فاستطيلت مع نفي الالتباس فحذف حرف
الجر معهما تخفيفا بخلاف الاسد فانه اسم مفرد فلا يلزم من حذف حرف الجر فيما ذكرناه ان يحذف من باب
الاسد وقوله مع نفي الالتباس احتراز من مثل قولهم عجبت من ما تصنع فان ما حرف مصدري كان وان ولكنه
لا يحذف منه من لانها لو حذفت لالتبست بما التي بمعنى الذي لان مورديهما واحد فلما كان الحذف يؤدي الى
اللبس لم يحذف حرف الجر وحذف فيما ذكرناه لما ذكر هذا الكلام فاذا استقر ذلك ظهر الفرق بين اياك من الاسد
واياك من ان يحذف وحمل اياك الاسد في الجواز على اياك ان يحذف يكون خطاء لما علمت من ان حرف الجر
لا يحذف من باب الاسد وحرف العطف يمتنع حذفه مطلقا يعني عن باب الاسد وعن باب ان وان فان
قيل فيشكل المجيز بقول الشاعر واياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب المراء اللجاج والاستدلال
فيه انه حذف حرف الجر من الاسم الصريح وهو المراء فليس فيه حجة لامور منها انه على خلاف القياس واستعمال
الفصحاء ومثل ذلك يرد ولا يثبت به الاصول ومنها قول الخليل ان اياك اياك مستقل بالتحذير منصوب بفعله
الواجب تقديره ثم شرع في كلام آخر غير متعلق به فقال المراء اي احذر المراء وهو مما جاز حذف عامله لانه
محذر منه غير مكرر ومنها انه في ضرورة الشعر وكلامنا في سعة الكلام ومنها ان المراء مصدر بمعنى ان تمارى
فحمل عليه لكونه بمعناه بخلاف الاسد فانه لا يمكن تقديره بأن فيلزم من الوجه الثالث جواز اياك الاسد
في الشعر ومن الرابع جواز اياك الحذف في سعة الكلام ومما ممتنعان لان دليل الامتناع عام اقول
لا نسلم عموم دليل الامتناع فان ذكر هذين الوجهين يدل على خصوص الدليل فان قيل قولك حرف الجر
لا يحذف عن باب الاسد منقوض بقوله تعالى واختار موسى قومه قلت اجاب عنه المصنف في امالي
المسائل المتفرقة من وجهين احدهما ان اختار تارة يتعدى بنفسه وتارة بحرف الجر كقولك استغفر الله
الذنب ومن الذنب فليست من فيه محذوفة وانما هي احدى اللغتين الاخر انه متعدي بنفسه وجاءت
من على سبيل الزيادة لا على انه متعدي ومن ثم حذفت كقولك ما ضربت احدا وما ضربت من احد
المفعول فيه ما فعل فيه الخ قوله ما يشمل المقصود وغيره وقوله فعل فيه يخرج عنه من المفاعيل وقوله مذكور
يخرج قولنا يوم الجمعة حسن فان يوم الجمعة في هذه الصورة يصدق عليه انه فعل فيه فعل من صلاح وصوم وغيرهما
ولكنه لم يذكر ذلك الفعل وشرط نصبه تقدير في لانها اذا وجدت وجب الخفض بها لان حرف الجر لا يلغى
وان كان زائدا فاذا حذفت في تعدى الفعل الى ما بعدها ونصبه لاقتضائه اياه وظروف الزمان كلها
تقبل ذلك اي يصح ان ينتصب بتقدير في من غير تفصيل بين المعين والمبهم وظروف المكان ما كان منها
مبهما قبل النصب بتقدير في وما لم يكن مبهما لم يقبل النصب بتقدير في والظرف المبهم من الامكنة ما
قال الاكثرون المكان المبهم ما كان موضوعا للجهات الست يعني التي لا بد لكل متحيز عنها وهي فوق وتحت

والمم ووراء ويمين وشمال والمعين ما سواه قال المصنف في امالي الكافية الجهات الست مبهمة من حيث
كانت متوقفة في معقوليتها على ما يضاف اليه اي لا يعقل معناه الا بالنسبة الى غيره فحمل عليه من ظروف
المكان ما كان متوقفا في معقوليته على اضافة مثل لدى وعند وتلقاء وتجاه وحذاء وحذة ووسط وبين ونحو
ذلك قوله في الشرح فما جاء منصوبا بتقدير في لا ريب به الاسماء المحمولة على الجهات الست فانها ايضا قياسية على
ما علم مما نقلناه من الامالي بل يريد ان حذف في من الاسم الذي ليس اصا فالكا بعد دخلت مسموع غير قياسي وقال
في شرح المفصل لم يستثن من الوقت في كونه يقع ظرفا الا قولهم ذهبت الشام يعني هذا اللفظ مخصوص ولا يجوز ذهبت
البغداد بالاتفاق ودخلت الدار باعتبار كل موقت يعني باعتبار كل مدخول نحو دخلت البغداد والدار والسوق
وبنى هذا على قول الاكثرين وقال بعضهم بل الدار مفعول به وقال قوم الامكنة الواقعة ظروفا غير الجهات
الست لكنه ينبغي ان تضبط بشيء كذلك فقالوا المبهم كل مكان كان له اسم باعتبار امر لا يدخل في مسماه والمعين
كل مكان كان له اسم باعتبار امر داخل في مسماه فيدخل في المبهم بهذا المعنى الجهات الست وما جاء مستثنى عند
الاولين يعني ما الحق بالجهات الست نحو لدى وعند وتلقاء وتجاه لما ذكره الاندلسي في شرح القانون الجزولي
ما ملا الجهات الست انما لها اسماء بالقياس الى من بين جهات له اذ الفوق انما يسمى فوقا بالاضافة الى ما يظله
او ما هو دونه والتحت انما يسمى تحتا بالاضافة الى ما يقله او ما هو فوقه والقدام انما يسمى قدام اما بالاضافة الى ما
يقابله بوجهه والخلف انما يسمى خلفا بالاضافة الى ما يسامته بظهره وكذا اليمين والشمال اذ كلها من الامور
النسبية ولهذا انما يكون فوقا لزيد قد ينقلب تحتا له وبالعكس وفيها لكلها على مكان واحد في وقت واحد
بالنسبة الى اشخاص مكون ذلك المكان فوقا لزيد تحتا لبكر يمينا لعمرو شمالا لخالد خلفا لقاسم قدام الهاشم وكذا
ما في معنى الاسماء الستة كتجاه وتلقاء وازاء وحذاء وصدد وعند وقرب ونحو هذا الكلام واما الدار فهو معين لان
الدار لها اسمها من جهة ما دخل في مسماه من البناء والسقف وغيرهما وبقيت اسماء امكنة كالفرسخ والبريد والميل بعض
فيها الخلاف فمن جهة انها ليست من الجهات الست ولا من الاسماء المحمولة عليها يمتنع وقوعها ظرفا فنصب البريد والفرسخ
على هذا على انه مفعول به لان سرت يعني قطعت كانه قال قطعت فرسخا وانه يستثنى لكثرته مكان كقولنا ولفظ مكان
لكثرته ما له المصنف في امالي المسائل المتفرقة ومن جهة ان المبهم بالمعنى الثاني يصدق عليها فان الفرسخ له اسم باعتبار
قياس غير داخل في مسماه يجوز وقوعها ظرفا بيان ذلك ان الفرسخ انما كان له اسم باعتبار تقديره باثني عشر الف
ذراع او خطوة او باعتبار مساواته اياه وتقدير به ومساواته اياه اضافة عارضة له خارجة عن مسماه فيكون مبهما
فيصح وقوعه ظرفا ثم فرق في الشرح بين ظرف المكان والزمان من حيث انه لا ينتصب من الاول الا المبهم وينتصب
من الثاني المبهم والمعين بما بسط ما ذكره ابن يعيش وهو ان الفعل يدل على زمان مخصوص الماضي واما حاضر واما
مستقبل واداه لما على الخاص كان دالا على المبهم العام لان الخاص يدل على العام وزيادة اذ العام داخل في الخاص
فكل يوم جمعة زمان وليس كل زمان يوم الجمعة والفعل انما يتعدى بما فيه من الدلالة فلذلك تعدى كل فعل الى كل زمان مبهما

كان او مختصا وليست الامكنة كذلك لان دلالة الفعل على المكان ليست لفظية وانما هي التزام ضرورة ان الحدث
لا يكون الا في مكان ولا يدل ان ذلك المكان الجامع او مكة او السوق ولذلك تعدى الى ما كان مبهما منه لدلالته
عليه معنى الكلام فان قيل فيقتضي ما ذكرتم هو ان الفعل ينصب مطلق الزمان او ما يدل على احد الازمنة ومطلق
المكان لا الشهر واليوم والامس وغير ذلك اجيب عنه بان اليوم ليس الا زمانا مقيدا بان مبداه زمان طلوع الشمس
ومنتهاه زمان غروبها وغير ذلك ليس الا مكانا مقيدا بانه مكان جميع ما كان فيه الزمان والمكان كان كانه لم يضم
الى المطلق شيء فينصبهما ولا يلزم منه ان ينصب الدار ونحوها لانها ليست مكانا مقيدا بمكان بحسب بل مسماها
مركب من المكان ومما لا يدخل في مسمى المكان اعلاه من الجدران والسقف ووفق المصنف في امالي المسائل المتفرقة
بين الظرف المختص من الامكنة والمبهم وظرف الزمان بامور ملخصه حاصل الامر الاول ان المكان المعين لو انتصب
بتقدير في لالتبس الامر اذ لو قلت اشتريت الدار لالتبس بالمفعول به ولو قلت اشتريت يوم الجمعة لا يلتبس
وتقرير الامر الثاني ان المكان المعين مسماه مركب من المكان ومما لا يدخل في مسمى المكان اعلاه من الجدران والسقف
فما اختص به مما ليس بمكان داخلا في مسماه بما اعتبار دخوله غير المكان في مسماه اشبه ما ليس بظرف كالثوب ونحوهم
فلم ينتصب على الظرف كما لا ينتصب الثوب ونحوهم على الظرف بخلاف المكان المبهم فانه لم يختص بامر داخل في مسماه
فانتصب على الظرف الامر الثالث ان ظرف الزمان المبهم والمختص كثير في الاستعمال فحسن فيه الحذف لكثرته وظرف
المكان انما كثر منه في الاستعمال المبهم دون المختص فاجرى المبهم لكثرته مجرى ظرف الزمان ومن ثم لم يكثر على اصله
في استعماله وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات عند ولدى وشبههما من تلقاء وتجاه لابهامها
على ما عرفت مما نقلناه من امالي الكافية هذا على قول من فسر المبهم بالجهات الست واما على قول من فسر المبهم
بالمكان الذي له اسم باعتبار امر غير داخل في مسماه فهي داخلة في حد المبهم الاصلي فقول المصنف في المتن
وكذا لفظ مكان لكثرته مشعر بان حمله على المبهم في تعديه في لكثرة استعماله لا لابهامه وقوله في الشرح عطفا
على قوله وحمل عليه عند ولدى وكذلك لفظ مكان مشعر بانه محمول على الجهات الست لانه مبهم ايضا وهو الظاهر
لان اسمه باعتبار امر خارج عنه وهو الكون وبه يشعر ظاهر لفظ ابن المالك وما بعد دخلت يعني يقع
بعد دخلت من الامكنة المعينة ظرفا لكثرته في كلامهم فهو مستثنى على القول بين هذا على قول من جعل الدار بناء
على انه بمعنى ولجت ضد خرجت ومما لا زمان باتفاق فكذا دخلت واما على قول من جعله متعديا بنفسه بناء على
انه لا يعقل الا بمتعلق او على السعة واجراه مجرى المتعدى واليه ذهب ابن المالك فلا لو انتصب البيت
في دخلت البيت على الظرفية لم يختص بدخلت لكن اختص به اذ يمتنع مكثت البيت وجلست زيد البيت لان كل ظرف
مكان انتصب بما ظاهره انتصب بعامل معتد ورد كونه خبرا فقيل لا نسلم انه لا يعقل الا بمتعلق واذا كان عليه
تقديره في كثرة استعمال دخلت يختص به ولا يجوز زيد البيت وينصب بعامل مضمر يعني يحذف عامل
الظرف كما يحذف عامل المفعول به وذلك عند قيام قرينة كقولك يوم الجمعة لمن قال متى سرت وكذلك ينصب

على شريطة التفسير اى وحذف عامله على سبيل الوجوب اذا ذكر بعده مفسر وضابطه ان يقع ظرف بعده فعل او شبهه
مشتغل عنه بضميره الى آخره وشرطه ان يظهر في في ضميره والا لكان ظرفا منتصبا فيه لان الواقع فيه ظرف ممتنع لما قاله
المصنف في شرح المفصل من انه انما ينتصب على الظرف الاسماء الظاهرة دون المضمر كقولك خرجت يوم الجمعة و
لا تقول يوم الجمعة خرجته على ان يكون الضمير ظرفا وسره هو انهم قصدوا الى ان يكون في اللفظ اشعار بالظرفية فعلى هذا
اذا قلت يوم الجمعة خرجته كان جاريا مجرى المفعول به على الاتساع نحو الوجه المذكور في المفعول به هنا يختار رفعه
تارة ونصبه اخرى ويستوى الامران تارة ويجب نصبه اخرى مثال الاول يوم الجمعة سرت فيه مثال الثاني أيوم الجمعة
سرت فيه مثال الثالث يوم الجمعة سار فيه عبد الله ويوم الجمعة سار فيه عمرو مثال الرابع ان يوم الجمعة سرت فيه
سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه المفعول له وهو ما فعل لاجله فعل مذكور موضع له من الاعراب نصب
بالمفعول وهذا راجع الى اللام وتسميته المفعول للفعل تقديره الذى فعل الفعل له وقوله لاجله اى لكسبه
وهو مصدر اجل ياجل اى كسب خرج عنه من المفاعيل وقوله فعل مذكور احتراز من مثل اعجبني التاديب
فان التاديب وان كانت علة باعثة على الفعل لكن ليس علة باعثة لفعل مذكور خلافا للزجاج اى
قلته خلافا للزجاج فانه يزعم ان نصبه على المصدر وان قولنا ضربته تاديبا مثل قعدت القرفصاء لان التاديب
نوع من الضرب وهو الضرب الذى لاصلاح شان المضروب ويمكن ان يقال مراده من انه نوع من المصدر ان معناه
ضربته ضرب تاديب فحذف ضرب واقيم تاديب مقامه نحو ضربته سوطا فيكون مصدرا وما ذهب اليه الزجاج
ضعيف فانا نفهم التعليل من ضربته لاجل التاديب مع قطع النظر عن المفعول المطلق وضربته تاديبا بمعناه
فوجب ايضا ان يكون تعليلا لان التعليل والمصدرية راجع الى المعنى لا الى مجرد امر لفظي وقد توهم بعض
النحويين ان المفعول من اجله مسبب عن الفعل نظرا الى مثل ضربته تاديبا واسلمت لدخول الجنة وليس بمستقيم
لانه قد ثبت قولهم قعدت عن الحرب جبنا ونظائره ولا يستقيم ان يقال القعود سبب الجبن بوجه ويستقيم
ان يقال التاديب هو السبب الحامل على الضرب فاذا استقام ذلك وجب رد الجميع اليه اى رد جميع ما هو مفعول
له الى كونه سببا حاملا للفاعل على الفعل المذكور فان قيل فكيف يكون التاديب سببا لشيء وذلك الشيء سبب له
قلت اجاب عنه المصنف في شرح المفصل بان التاديب له جهتان هو باعتبار احديهما سبب وبالاخرى مسبب
باعتبار عقليته ومعلوميته وفائدته سبب للضرب وباعتبار وجوده مسبب للضرب فالوجه الذى كان به
سببا غير الوجه الذى كان به مسببا وانما يتنافى ان لو كان سببا ومسببا لشيء واحد من جهة واحدة قال المصنف
في امالي المسائل المتفرقة المفعول من اجله يجب ان يكون سببا لما قبله لامور احدها انه مفعول من اجله الفعل
بالاتفاق وهو معنى السبب ومنها انهم اتفقوا على انه جواب لسؤال سائل لم فعلت وهو سؤال عن السبب ومنها
ان من جملته قعدت عن الحرب جبنا واقدمت على الحرب شجاعة وذلك لا يستقيم ان يكون الاول فيه سببا للثاني
وانما ياتي بعد لام كي في قولك جئتك لتكرمني واسلمت لادخل الجنة ما اوله فيه سبب للثاني في قصد المخبر

والذى يدل عليه انفا انهم على انها تدل على ان ما قبلها سبب لما بعدها وايضا فلو كان ما بعدها يجوز ان يكون سببا
لما قبلها لكان قعدت عن الحرب لاجبن اولى بالجواز ولا يجوز فان قلت نحن نقطع بان القائل جئتك لاسالك
وجئتك لتكرمني يصح ان يكون المجيء سببا للاكرام حاملا عليه في الموضعين ويصح ان يكون العلم بالاكرام حاملا على المجيء
فيهما جميعا قلت بان تعدى شرط ذلك في المفعول في شرط ذلك جائز وما ذكرناه من الدليل يعين حمل كل واحد
منهما على ما ذكرناه وان احتمل بعض مسائله هذا التقدير فان قيل نحن نقطع بان قولك قعدت عن الحرب للجبن
بمعنى قولك قعدت عن الحرب جبنا فوجب ان يكون جئتك لاكرامي لك كذلك واذا ثبت ان مجيء اللام وحذفها على حد
سواء في المعنى فقولك جئتك لاكرمك بلام الجر دخلت على الفعل بتاويل ان وان مع الفعل بتاويل المصدر فصار المعنى
جئتك لاكرامي لك وقد ثبت ان الثاني فيه سبب للاول فليكن ذلك كذلك لانه نوعه قلت اجاب بعضهم بانه لا يستقيم ذلك في
قولك جئتك لتكرمني لانه واجب ان يكون المعنى على الاستقبال الا ترى ان لام كي وان المقدرة مخلصة الفعل للاستقبال
واذا وجب ان يكون مستقبلا استحال ان يكون سببا للماضي اذ لا يستقيم ان يكون الاكرام الواقع في المستقبل
سببا للمجيء الواقع في الماضي وهذا ايضا دليل على الوجوب ان ما قبل كي سبب لما بعدها لا بالعكس فان قيل
فقد اتفق الفقهاء على مثل كيلا يكون دولة بين الاغنياء منكم في انه علة للحكم المذكور قبله في قوله تعالى ما افاء الله
على رسوله من اهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وانهم على ذلك
دليل على ان ما بعد كي سبب لما قبلها اذ لا فرق بين قولك جئتك لتكرمني وكي تكرمني باتفاق قلت اجاب بعضهم بان
ذلك ماخوذ بطريق آخر غير طريق دلالة اللفظ وهو ان كل ما كان بعد لام كي مسبب لما قبلها فوجب ان يكون
ذلك المعنى هو الحامل لما قبلها ومعنى الاسباب الشرعية المعاني التي تثبت بالحكم فاذا كان الحكم وجعل سببا
لحصول امر متضمن معنى مناسب علم ان ذلك المعنى هو سبب الحكم اذ لا معنى للسبب والعلة في اصطلاحهم الا
ذلك فكان تسميتهم اياه سببا وعلة جاريا على قياس ما اصطلحوا عليه فاستقام على ذلك الاقوال كلها هذا ما ذكره
المصنف في الامالي واورد المفعول له سبب حامل له على الفعل كما يفهم من هذا كلام المصنف في شرح الكافية
وشرح المفصل لحسنه المعتمد القائل بان الواقع في المستقبل استحال ان يكون سببا للواقع في الماضي ممنوعة
لان غايته ان لا يكون سببا فاعليا ويجوز ان يكون سببا حاملا فان قيل الحد الذى ذكره المصنف للمفعول له
لا يصدق على تاديبا في قولنا ما ضربته تاديبا اذ لم يفعل له فعل مذكور مع انه من المحدود بالاتفاق قلت
لا نسلم عدم صدق الحد عليه فانه فعل له الفعل الذى هو الضرب او الفعل الذى هو الانتفاء اعني معنى حرف النفي
ويحصل هذا ابلغ مما ذكر المصنف في الامالي قال في امالي القرآن اذا قلت ما ضربته للتاديب فان قصدت نفي ضرب
معلل بالتاديب فاللام متعلقة بضربت ولم تنف الا ضربا مخصوصا والتاديب تعليل للضرب وان اردت نفي الضرب
مطلقا على كل حال فاللام متعلقة بالنفي والتعليل للنفي ويكون المعنى ان انتفاء الضرب كان من اجل التاديب لانه قد
يؤدب بعض الناس بترك الضرب لا بالضرب ولا يستبعد تعلق الجار بالحرف الذى فيه معنى النفي لجواز قولهم

ما اكرمته تاديبه وما اهنته للاحسان اليه فانك لو علقت ههنا بالفعل فسد المعنى اذ لم ترد انك اكرمته تاديبا
ولا اهنته احسانا فانما يتعلق بما في الحرف من معنى انتفى لان المعنى ان انتفاء الاكرام لاجل التاديب وانتفاء
الاهانة لاجل الاحسان وقوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون الباء في بنعمة ربك متعلقة بالنفي لا بقوله بمجنون
اذ لو علق به لكان المراد نفي جنون من نعمة الله وذلك غير مستقيم لوجهين احدهما انه لا يوصف جنون بانه
من نعمة الله والآخر انه لم يرد نفي جنون مخصوص وانما اريد نفيه عموما فيتحقق ان المعنى انه انتفى عنك الجنون
مطلقا بنعمة الله وعلى هذا الحكم في التعلق فان صح تعلقه بالفعل والا علق بالحرف على ما نفي وعلى هذا قوله تعالى
ليس عليكم جناح ان تبتغوا فضلا من ربكم في ان معناه في ان تبتغوا فهي متعلقة بجناح والمعنى ان الجناح في
ابتغاء التجارة منتف وتعلقه بليس بعيد لانه لم يرد ان ينفي الجناح مطلقا ويجعل ابتغاء التجارة ظرفا للنفي فهذا
يبعد ان يكون متعلقا وقال في امالي المفصل على قول الشاعر في المفصل [illegible] ما التفي منهم فضلا على عدم لا الا كاد من
الافتار اجمل من الافتار مفعول له ولا يصح ان يكون معمولا لاجمل لفساد المعنى اذ الاجمال لم يكن من اجل
افتار فيتخصص بالنفي وانما يصح مثل ذلك لو كان قصد الى نفي يصح ان يكون معللا عند ذلك ثم ينفيه مخصصا له
كقولك ما جئتك لمصاحبة تركك فان المجيء قد يكون طمعا في البر فنفي المجيء المقيد بعلة الطمع ولذلك لم يلزم منه
نفي المجيء لعلة ذلك لانه لم يتعرض له بل قد يفهم منه اثبات المجيء لعلة ذلك عند من يقول بالمفهوم اما لو قال
ما كلفتك [illegible] للتخفيف عليك فلا يستقيم ان يكون تعليلا للتكليف فانه لا يصح ان يكون التخفيف علة للتكليف
وانما علل به نفي التكليف اي انتفى التكليف من اجل غرض التخفيف وسر ذلك هو انه اذا انتفى الفعل بشيء
فلا بد ان يجعل منفيا في نفسه ثم يعلق النفي به واذا انتفى النفي به انتفى المقيد عما تعلق ولا [illegible] مطلقا اذ
لم ينف الا مقيدا ومن اجل ذلك امتنع تعلق من الافتار باجمل وامتنع ايضا تعلقه بالكاد اذ لا يستقيم تعليل
مقاربة الاجمال بالافتار لانه عكس المعنى على ما تقدم في اجمل فوجب ان يكون متعلقا بالنفي اذ هو المسبب
في المعنى لان المعنى انتفت مقاربة الاجمال من اجل الافتار الا ترى انك لو قلت لمن قال انتفت مقاربة
الاجمال ما سبب ذلك صح ان يقول سببه الافتار ولو قلت لمن قال ما سبب مقاربة الاجمال او ما سبب
الاجمال [illegible] سببه الافتار لكان فاسدا فهذا ما يوضح انه تعليل للنفي ولا يستقيم انه تعليل لاجمل او
الكاد هذا ما ذكره المصنف في الامالي وانت تحققت منه الجواب الذي ذكرناه قال الامام صدر الدين الحريني
قدس الله روحه في قول المصنف اذ لم ترد انك اكرمته تاديبا نظر لان ظاهره يشعر ان اللام لو تعلقت
بالفعل لكان المعنى انه اكرمه للتاديب واهانه للاحسان اليه وليس كذلك لانه اذ تعلق اللام بالفعل يعني
انتفاء الاكرام المعلل بالتاديب وانتفاء الاهانة المعللة بالاحسان بل الصواب ان يقال مكانه اذ لم ترد
انك اكرمته لا تاديبا ولا اهنته لا احسانا او نحوه هذا انما نشأ من عدم تأمل كلام المصنف ومراده
من قوله اذ لم ترد انك اكرمته تاديبا وان الاحسان الى زيد يمتنع ان يكون باعثا على الاهانة اليه فالاهانة

الى زيد المعللة بالاحسان اليه تكون ممتنعة وهذا الامتناع مركوز في جميع الاذهان فلا يكون النفي في قولنا ما
اهنت زيدا للاحسان اليه نفي الاهانة المعللة بالاحسان اليه اذ المعلول منتف فلا يحتاج الى نفيه واذا
كان كذلك فلا يكون حرف الجر متعلقا بالفعل اذ لو تعلق بالفعل لكان المعنى على نفي الاهانة المعللة بالاحسان
وقد علمت انه ليس كذلك وهذا هو تقرير السر الذي ذكره المصنف في امالي المفصل ويندفع به النظر المذكور
واما قوله بل الصواب ان يقال مكانه اذ لم ترد انك اهنته لا احسانا ففيه بحث اما اولا فلان المعنى حينئذ يكون
نفي الاهانة المعللة بالاحسان كما ذكره هذا المعترض قبيل هذا الكلام واما ثانيا فلان انتفاء الاهانة المعللة
بالاحسان لا يتعين ان يكون بانتفاء الجزء الثاني لاحتمال ان يكون انتفاؤه بانتفاء الاهانة فان قلت
لا يصح ان يكون انتفاء الاهانة المعللة بالاحسان بانتفاء الاهانة لانه لو كان كذلك لما كان احسانا مفعولا له لانه
لم يتعلق بفعل مذكور صريحا [illegible] انتفاء الاهانة قلت هذا مشترك الالزام فانا نقول لو كان انتفاء الاهانة
المعللة بالاحسان بانتفاء الاحسان فلا يكون الاحسان مفعولا له لان ما هو المفعول له حينئذ انما هو الا احسان
وشرط نصبه شرط نصب المفعول له ان يكون اللام مقدرا لانها لو كانت موجودة في اللفظ وجب
اعمالها لان حرف الجر لا يلغى وانما يجوز حذف اللام من المفعول له انما يجوز اذا كان فعلا اي مصدرا
لفاعل الفعل المعلل اي يكون صادرا عن فاعل الفعل المعلل به ومقارنا في الوجود للفعل المعلل به وانما اشترط
ذلك لتقوى القرينة الدالة على حذف اللام لان الاصل اثباتها كما ان الاصل اثباتها في الظرفية فلما هو
ان حذفوها في موضع لم تقو قرينتها ومعلوم ان كونه فعلا وكونه لمن فعل الفعل الاول وكونه مقارنا له مما يغلب
على الظن كونه علة لكونه ملازما للتعليل غالبا فكان اشتراطه دليلا على حذف اللام فلا يجوز الحذف في قولنا
جئتك للسمن فانه ليس فعلا ولا في قولنا جئتك لاكرامك اياي فان الاكرام فعل لكنه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل
فان الفعل المعلل هو المجيء وفاعله ضمير المتكلم والاكرام فعل المخاطب ولا في قولنا جئتك لاكرامي لك غدا فان فاعل
الفعل المعلل ضمير المتكلم والاكرام فعل لكنه لم يقارنه في الوجود المفعول معه المذكور بمنزلة
الجنس وقوله بعد الواو يخرج المذكور بعد غير الواو كالفاء وثم ونحوهما وقوله لمصاحبة اي بعد الواو الموضوعة
للمصاحبة المطلقة فان الواو هنا موضوعة للمصاحبة المطلقة سواء لا يكون تشريك في الحكم نحو سرت والطريق
او يكون تشريكه لكن لا يكون مقصودة بل القصد الى مطلق المصاحبة نحو جئت وزيدا يخرج ما وقع بعد واو العطف
نحو جاء زيد وبكر لانها ليست دالة على المصاحبة دالة على الاشتراك في الفاعلية وقوله معمول فعل يخرج ما يصاحب
معمول غير فعل مثل ذي زيد وعمرو اخواك قوله لفظا او معنى تفصيل للعامل المراد ليدخل فيه النوعان فاللفظي مثل
مثل قولك حسبك والمعنوي مثل قولك مالك وما شانك وقال بعضهم في حد المفعول معه المذكور بعد الواو لمشاركة
فاعل فعل فخرج اختصاص المفعول معه بمشاركة الفاعل وتوهم هذا انشاء من اتفاقهم على ان عمرا في ضربت
زيدا وعمرا مفعول به وليس مفعولا معه وهذا ضعيف لانهم متفقون على ان زيدا في حسبك وزيدا درهم مفعول معه

والمعنى كفاك وزيدا درهم فلا يكون المفعول معه محققا لمشاركة الفاعل والجواب عن مثل ضربت زيدا وعمرا
انه وجد ما هو اولى منه وهو العطف لانه اكثر في كلامهم ولئلا يلزم الاختلاف في العامل بغير فرق نظرا لانه
يلزم منه دفع زيد بجئت انا وزيد لانه اولى به الى آخر ما قال وانما اجمعوا على ان عمرا في ضربت زيدا وعمرا
عطف لان العرب لم يقصد بالواو في مثل ذلك المثال مطلق المصاحبة لئلا يشتبه بالعطف فالصواب ان يقال
المذكور بعد الواو انما جعل مفعولا معه اذا لم يصلح للعطف ولم يشتبه به وحسبك وزيدا درهم لم يصلح للعطف وجئت
انا وزيدا لم يشتبه بالعطف وضربت زيدا وعمرا يشتبه به فلا يجعل مفعولا معه فان قصد معنى المعية بذلك يمنع
فان كان لفظا اذا كان العامل لفظيا وجاز العطف بان يكون الفاعل اسما ظاهرا او مضمرا موكدا بالضمير
المنفصل جاز الوجهان الرفع على العطف والنصب على المفعول معه والاظهر انه يرجح اذا اريد الاسناد اليهما وينصب
اذا اريد مطلق المعية نحو جاء زيد وعمرو وعمرا وجئت انا وزيد وزيدا وان لم يجز العطف بان يكون الفاعل مضمرا
غير موكد بالمنفصل تعين النصب لانه اذا جاز النصب عند تعذر العطف مع العامل الذي هو معنى الفعل فذلك في
الفعل الصريح اجوز لانه اقوى عملا واذا كان العامل معنى وجاز العطف تعين مثل ما لزيد وعمرو لان العطف
هو الاصل للكثرة ولكون العامل حينئذ لفظيا وهو اللام في هذا المثال فلا حاجة الى تكلف في جهة اخرى وهو
ان يجعل عامله المعنى الذي هو عامل ضعيف لا يصار اليه الا لضرورة والفرق بينه وبين القسم الاول وهو الذي العامل
فيه فعل صريح انه عامل قوي يجوز ان ينصب مع جواز ان يرفع لقوته وهذا معنى ليس بفعل فلم يبق تلك القوة فلذلك
تعين العطف في هذا والا اي وان لم يجز العطف لكون المعطوف عليه مضمرا مجرورا نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا
تعين النصب على المفعول معه باعمال معنى الفعل لانه لما تعذر العطف وجب الرجوع الى تقدير ما يستقيم وهو النصب
على المفعول معه والمثالان المذكوران وهما قوله ما لك وزيدا وما شانك وعمرا في معنى الفعل لان المراد منهما ما تصنع
وزيدا يفعلان كما يعمل في الذات نحو زيد في الدار عندك لانه في معنى استقر وسلم نظراد قد يختل
المعنى بالنصب بل ينبغي ان ينصب ان قصد المعية والا اعيد العامل وعطف فانك ان جوزت البرء في قولك
ما شانك قيس والبر يسرقه فالمعنى انكار شانهما كانك قلت ما امرهما وان نصبته فالمعنى ما تصنع في صحبة البر
غير شامل انكارك للبر
الالف حذ الحال ما ذكره بقوله ما يبين هيئة الحال [illegible] عن التمييز والصفة
وقوله صح يخرج التمييز فانه يبين الذات وقوله الفاعل او المفعول قال المصنف في امالي المفصل اتى بالمعنى الذي
وضع لاجله الحال فصلا يميزه عن غيره وكذلك جميع حدود النحويين لا يمكن ان يكون الا كذلك لان الالفاظ من حيث
كونها الفاظا لا يختلف بعضها عن بعض بحقيقة نفسه بل كلها حقيقة واحدة وانما يختلف من جهة الموضوعات فيجعل
الموضوعات كانها حقائق لها تقديرا ويحق لها لما تحقق ذلك واراد حد الحال ذكر المعنى الذي وضع لاجله الحال
ويجعله فصلا لانه هو الذي يميزه عن غيره فانه يدل جميع افراد الصفة لا يخرج عن هذا التعريف فان قولك جاءني
رجل عالم لفظ دال على هيئة فاعل وقولك رأيت رجلا عالما لفظ دال على هيئة مفعول قلنا اجاب عنه المصنف

في شرح المفصل بان المراد من حدود الالفاظ ان يكون اللفظ دالا على ما ذكر وضعا واذا كان الحال هو الدال
على هيئة الفاعل باعتبار الوضع خرجت الصفة عن ذلك لان قولك جاءني رجل عالم لا يدل الا على هيئة ذات وانما
اخذ كونه فاعلا من غير جهة دلالتها بخلاف الحال فانها موضوعة للدلالة على هيئة فاعل او مفعول بنفسها ويتبين
ذلك بانك تقول زيد رجل عالم فيجد دلالته على عالم في مثل ذلك كدلالته فيما تقدم ولا تقول زيد قائما اخوك لانتفاء القائل
والمفعول فثبت ان وضع الحال للدلالة على هيئة الفاعل او المفعول والصفة للدلالة على هيئة ذات مطلقا من
غير تقييد واجاب عنه في امالي المفصل بهذه العبارة وجوابه ان يقال قوله لبيان هيئة الفاعل نفسه
على اعتبار الفاعلية في بيان الهيئة وسر قولك جاءني زيد العاقل لم يجئ بالعاقل بيانا لزيد باعتبار الفاعلية وانما
جئت به بيانا باعتبار الذات لا باعتبار كونها فاعلة اقول لا يخفى عليك ان خلاصة العبارتين هو ان الحال اللفظ
الذي وضع لبيان هيئة الذات باعتبار كونها فاعلة او مفعولة والصفة ليست كذلك قوله في الشرح فيتعقب
تعين ان يقال لما كان اعتبار الفاعلية في الحال ضروريا وجب في قولنا جاء زيد راكبا ان يكون فاعلية زيد
في المجيء مقيدا بالركوب واذا كان الفاعل باعتبار الفاعلية مقيدا بالحال يتقيد الفعل المذكور بالتبعية بالحال
فالمجيء المذكور انما يثبت لزيد بقيد الركوب فينتفي المجيء عند انتفاء الركوب فيكون المجيء المذكور محكوما عليه وقيد
الركوب محكوما به بمعنى يكون ذلك القول في قوة قولنا مجيء زيد مقيد بالركوب وسميت الحال منتقلة بكسر الباء لان
قولك جاء زيد يحتمل حيثيات مختلفة وقولك راكبا قد قيده وخصصه بهيئة معينة وانما قال لفظا او معنى ليثبته به على
ان كل واحد من الفاعل والمفعول قد يكون لفظا وقد يكون معنى فلو لم يقله لتوهم اختصاص الفاعل والمفعول باللفظ
مثال الفاعل والمفعول لفظا ضربت زيدا قائما فانما يجعل قائما حالا من ايهما شئت لاحتمال ان يكون هيئة من الفاعل ومن
المفعول ومثال الفاعل المعنوي زيد في الدار قائما فان اصله استقر في الدار فحذف استقر واقيم الدار مقامه
وانتقل مستقر اليه فيكون في الدار باعتبار قيامه مقامه فعلا معنويا ويكون مستتره فاعلا معنويا ومثال
المفعول المعنوي هذا زيد قائما فقوله هذا ابتداء ومن حيث المعنى مفعول لانه في معنى المشار اليه قال
المصنف في امالي المسائل المتفرقة ان قيل كيف يصح ان يكون العامل في الحال عن اسم الاشارة ما في معناه من معنى الاشارة
مع الاتفاق على ان العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال فاذا كان العامل في الحال معنى اسم الاشارة والعامل
في صاحب الحال هنا الابتداء لم يصدق ان العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال لاختلاف العاملين فالجواب
ان اسم الاشارة له جهتان احديهما انه مبتدأ والعامل فيه الابتداء وليست الحال له على هذه الجهة والثانية
انه في المعنى مفعول لما تضمنه معنى الاشارة فالحال له بهذا الاعتبار ومعنى الاشارة عامل فيه بهذا الاعتبار
الذي به كان صاحب الحال وهو العامل في الحال فقد صدق ان العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال
وعاملها الفعل او شبهه او معناه فالفعل معروف وشبهه يعني به اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة بها واسم التفضيل والمصدر وهذه منزلة منزلة الفعل في ان الفاعل والمفعول بها لفظا ومعنى واما معناه

فهو يمنعه عن المعنى الذي [illegible] الفعل المذكور [illegible] بقيد الركوب [illegible]

فهي الذي يكون به صاحب الحال فاعلاً معنوياً ومفعولاً معنوياً لا لفظياً كالظرف واسم الاشارة امثلة ذلك جاءني
زيد راكباً وزيد ضارب عمراً قائماً وفي الدار زيد قائماً لان العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب والمعنى المقتضي
كونه حالاً وكونه حالاً انما يتقوم بالفعل اللفظي او المعنوي حصلت الحالية والا اي وان لم يكن فعل لا يكون المبين حالاً
بل كان صفة لان الحال بيان هيئة الفاعل من حيث هو فاعل فاذا لم يتحقق الفعل اصلاً لم يتحقق الفاعل قطعاً فالمبين
لا يكون مبيناً لهيئة الفاعل من حيث هو فاعل بل لهيئة الذات ومبين هيئة الذات انما هو الصفة
وشرطها ان يكون نكرة لانها لو لم يكن كذلك لالتبست بالصفة اذا كان ذو الحال معرفة نحو ضربت زيداً القائم قيل
فيه نظر لانه يدفعه تقديمها كما لو كان صاحبها نكرة فان قلت كون صاحبها نكرة قليل بخلاف كونه معرفة فانه كثير
فيلزم في الكثير وجوب تقدم ما رتبته التأخير قلت انما يلزم ذلك ان لو لزم من جواز تعريفها وقوعها معرفة غالباً
وذكر المصنف في امالي المفصل لتعليل هذا الحكم وجهاً آخر وهو ان المقصود الهيئة والهيئة تحصل بالنكرة كما تحصل بالمعرفة
الا ان النكرة اولى لخفتها   وصاحبها معرفة غالباً لان الحاجة الى احوال المعارف اهم لانه يكون الذات
معرفة حصل بيان الذات فبيان الهيئة بالذات اهم بخلاف النكرة فانها الى بيان الذات احوج لانه اهم وهو
بالصفة الا تراك تتطلع اذا سمعت جاءني رجل الى بيان ذاته وتخصصه لا الى بيان هيئته فهي بوصفها الذي يقتضيه
يغني عن حالها قيل هذا كذلك لكن البيان الوضعي لا يفيد فائدة البيان الحالي وقد يعلل هذا الحكم
بان الحال خبر وصاحبها مخبر عنه والخبر يجب ان يكون نكرة في المعنى والمبتدأ معرفة غالباً فيكون الحال نكرة
وصاحبها معرفة غالباً يدل على هذا ما قاله السكاكي في معاني المفتاح من ان حكم الحال مع ذي الحال ابداً نظير
الخبر مع المخبر عنه الا تراك اذا قلت هو الحق بيّناً او الحق بيّناً وجاءني في قولك جاء زيد راكباً
هي زيد راكب وضربت في قولك ضربت اللص مكتوفاً فانت اللص مكتوف ولذا الباب سمي الحال وذو الحال
خبراً ومخبراً عنه والمصنف ايضاً عللها بهذا في شرح المفصل   وارسلها اورد هذا اعتراضاً على كون
الحال نكرة فان العراك في قول الشاعر   ارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال   حال مع
انه معرفة وكذلك وحده في قولك مررت بزيد وحده حال مع انه معرفة واجاب عنه بانه مأول وفي تأويله وجهان
احدهما انه في المعنى نكرة وان كان اللفظ معرفة فمعنى الاول ارسلها معتركة ومعنى الثاني مررت به منفرداً قال
المصنف في شرح المفصل ولا بعد في ان يأتي لفظ المعرفة ومعناه النكرة بدليل قولهم مررت برجل مثلك وضارب
زيد والوجه الثاني وهو اختيار الفارسي ان العراك مفعول مطلق لفعل محذوف هو الحال والتقدير ارسلها
تعترك العراك وكذلك مررت به وحده تقديره ينفرد وحده فالحال محذوف وهو ينفرد ووحده مفعول مطلق
على ما كان عليه قبل حذف الفعل وقد يقال ان وحده مصدر بحذف الزوائد اصله ايحاد وقال بعضهم يحد
وحداً وحدة قال صاحب الصحاح تقول رأيته وحده وهو منصوب عند اهل البصرة على المصدر في كل حال كانك قلت
اوحدته برؤيتي ايحاداً اي لم ار غيره ثم وضعت وحده هذا الموضع وقال ابو العباس يحتمل ايضاً وجهاً آخر

وهو ان يكون الرجل في نفسه منفرداً كانك قلت رأيت رجلاً منفرداً انفراداً ثم وضعت وحده موضعه   فلما كان
اذا كان صاحب الحال نكرة وجب تقديم الحال عليه لانها لو كانت مؤخرة لالتبست بالصفة فيما اذا كان صاحبها
نكرة منصوبة نحو رأيت راكباً رجلاً فقدمت في هذه الصورة ليتميز ولما وجب التقديم فيها وجب في غيرها نحو جاءني
راكباً رجل لاطراد الباب   ولا يتقدم على العامل اذا كان العامل في الحال معنوياً لا يتقدم عليه لان العامل المعنوي
ليس بقوي قوة اللفظي واللفظي قد يضعف بالتأخير بدليل جواز لزيد ضربت وامتناع ضربت لزيد لما ادخلوا اللام
في الصورة الاولى دل على ضعفه بالتأخير حتى يحتاج الى اللام للاعانة على العمل وامتناعهم من ادخال اللام المعينة في الصورة
الثانية يدل على قوته عند التقدم والعامل المعنوي ضعيف في نفسه فاذا تأخر ضاعف ضعفه فلا يعمل بخلاف الظرف
فانه يتقدم على العامل المعنوي نحو اكل يوم لك ثوب فان العامل في كل يوم لك وجاز تقديمه عليه لان الظرف اتسع فيه
لكثرته فاغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره   ولا على المجرور على الاصح قال المصنف في امالي المفصل للنحويين في هذا خلاف
منهم من يمنعه وهم اكثر البصريين ومن منعه فحجته انه لم يوجد في كلام العرب ولا يمكن حمله على المرفوع والمنصوب وانه لم يسمع
لظهور الفرق بينهما وبيانه هو ان الحال في المعنى معمول لما عمل في صاحبها والعامل في صاحبها هو الفعل والجار جميعاً الا
ان عمل الجار لفظي وعمل الفعل معنوي فينبغي ان يكونا عاملين في الحال من حيث اللفظ والمعنى الا انهما ههنا بالعكس
عمل الفعل لفظي وعمل الحرف معنوي والعرب لا تقدم معمول الجار عليه فكما لا يجوز تقديم زيد على الباء فكذلك لا يجوز تقديم
فرعه الذي هو حاله ومعمول عامله على الباء وقد اجازه بعض النحويين حملاً عليه بانه كالمرفوع والمنصوب ولم يتنبهوا
للفرق ولولا الفرق لكان الامر على ما قالوه هذا ما ذكر في الامالي اقول اذا اردت تنزيل كلام الشرح على ما ذكر في الامالي
فنقول ان قوله في الشرح فالحال في المعنى له معناه ان الحال في المعنى معمول لما عمل في المجرور وقوله وحكمه اي وحكم المجرور
وهو الاعراب يعني الجر منسحب على الحال في المعنى يعني ان الحال انسحب وربما المعنى بحرف الجر فهذا معنى مناسب
لامتناع تقدم حال المجرور ولم يسمع عن العرب مخالفة في الحكم يعني لم يسمع عن العرب وقوع التقديم المخالف لامتناع
التقديم فلا يصار الى سواه بمجرد القياس يعني قياس الحال عن المجرور على غيرها قوله في الشرح ومثل الآخرون
نقض لما ذكر المصنف في شرح المفصل وهو وجه الجواز انه حال عن معمول فعل لفظي فجاز التصرف فيه بالتقديم
والتأخير كسائر احوال الافعال فتمسكوا في الجواز بدخوله تحت مفردات احوال الافعال وقد علم بالاستقراء جواز
تقديم الا ترى انك اذا قلت جاء راكباً زيد لم يحتج في جواز التقديم الى سماع خصوص بل يحكم بالجواز نظراً الى العموم
القاعدة المعلومة من استقراء كلامهم كما في رفع جاء زيد ونصب ضربت زيداً قوله في الشرح والصحيح ما تقدم لما
ذكر المصنف في شرح المفصل من ان الحكم بما ذكر المجوزون من القياس مشروط بان لا يختلف الانواع بوجه يقع مخالفة
الحكم بسببه وههنا معنى مناسب ليس في الاصل يصح ان يخالف الفرع الاصل بسببه واراد بالمعنى المناسب ما تمسك
به المانعون من التقديم فان قيل ما تمسك به المانعون مبني على اتحاد عامل الحال وصاحبها وذلك ليس بواجب فان
في نحو هذا زيد قائماً ذو الحال معمول في قائماً والعامل فيه الابتداء قلت قد اجاب عنه المصنف في امالي المسائل

المشتقة وقد قدمناه في شرح تعريف الحال فان قيل قال ابن المالك قد يختلف عاملاهما نحو هذا غلامك قائما
كما قد يختلف عاملا التمييز والمميز منه نحو لي عشرون درهما قلت قد اجاب عنه الامام الحديثي بالفرق فان
صاحب الحال لا يستحسن والمميز عنه يقتضي التمييز لرفع ابهامه فان قيل قولكم لم يسمع عن العرب وقوع التقديم
باطل لما قال ابن المالك من انه منع جواز تقديمها الاكثر ولكن الصحيح جواز تقديمه لثبوته سماعا قال تعالى وما ارسلناك
الا كافة للناس فان كافة حال من الناس وقول الزمخشري كافة صفة لمحذوف اي رسالة كافة باطل لان ابن
برهان نص على ان كافة لم يستعمل الا حالا وقول الزجاج ان كافة حال من الكاف والتاء للمبالغة اي ما ارسلناك
الا كافا للناس عن الضلال باطل ايضا بان ما زيد فيه التاء للمبالغة ملتزم ابنيته وهي نحو نسابة وفروقة وهذارة
وقال الشاعر اذا المرء اعيته المروءة ناشيا فمطلبها كهلا عليه شديد وقال لئن كان برد الماء هيمان صاديا
الي حبيبا انها لحبيب فقدم برد الماء حبيبا الى هيمان صاديا قلت ما ذكره ابن المالك مدفوع بما قاله الامام
الحديثي وهو ان الزمخشري والزجاج اعرف باللغة وغايته ان ما قاله ابن المالك محتمل الا ان ما قاله الزمخشري
والزجاج فيها وضوح ما ذكرنا من المعنى المناسب ولا يثبت اصل وهو التقديم على المجرور بمحتمل وفي البيت
يمكن ان يكون الحال من محذوف مقدم دل عليه الثاني تقديره فمطلبها عليه كهلا عليه شديد ولذلك في البيت الثاني
وقد اجيب عن البيت الاول بوجه آخر وهو ان كهلا حال من فاعل المطلب والمطلب مصدر ميمي مضاف الى المفعول
والفاعل محذوف والتقدير فمطلب المرء اياها اي المروءة كهلا اي حال كهوليته شديد وكما دل على جهته
قد علمت ان الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول نكرة ما دل على هيئة صح ان يقع حالا لقيامه بمعنى الحالية اي لاقامته
معنى الحالية وافادته اياه فلا حاجة الى اشتراط الاشتقاق ولا الى تكلفه بان يأول الجامد اذا وقع حالا بالمشتق
لاستقلال ما يدل على الهيئة والنحاة انما يأولونه اذا وقع على الدليل مثل هذا بسرا اطيب منه رطبا فان بسرا
حال من الضمير في اطيب ورطبا حال من الضمير في منه لاستقلالهما بدلالة الهيئة وليسا مشتقين ومعنى
هذا الكلام تفضيل هذه التمرة في حال كونها بسرا على نفسها في حال كونها رطبا وقد اختلف العلماء في بسرا ومثله ما
العامل فيه فذهب قوم الى ان عامله اسم الاشارة وذهب قوم الى انه اطيب وهذا هو الصحيح والاول غير
مستقيم لوجوه منها ان اسم الاشارة اذا عمل في حال يتقيد بها لان كل ما هو عامل في الحال وجب تقيده بها كما مر
في شرح تعريف الحال واذا تقيد اسم الاشارة بالحال لا يكون الخبر مقيدا بها بدليل قولهم هذا زيد قائما فان الخبر
زيد على المشار اليه غير مقيد بالقيام اذ المقيد بقيد يجب انتفاؤه عند انتفاء القيد وزيد لا ينتفي عند
انتفاء القيام ولقائل ان يقول على هذه المقدمة نظر لان الشك الاول انه قوله اسم الاشارة اذا تقيد
بحال لا يكون الخبر مقيدا ان اراد به كل خبر من المشتق وغيره فهو فاسد اما اولا فلانه استدل على هذا المطلوب
بمثال جزئي والمثال الجزئي لا يصحح القضية الكلية واما ثانيا فلانه منقوض بقولنا هذا جاء راكبا فان تقيد
اسم الاشارة فيه لا يمنع تقيد الخبر اذ لا يفسد المعنى بتقيد هذا الخبر اصلا وان اراد به ان اسم الاشارة اذا تقيد بحال

لا يكون خبره الذي هو جامد مقيدا بها فهو مسلم لكن لا يمشي دليله في هذا بسرا اطيب منه رطبا لان الخبر
فيه مشتق فتقيد اسم الاشارة فيه لا يمنع تقييد الخبر فيصح تقييد اطيب بالحال فلا يتم الدليل الشكل
الثاني ان المقيد بقيد لا ينتفي عند انتفاء القيد ذاته بل ينتفي المقيد مع ذلك القيد وههنا
ينتفي زيد المقيد بالقيام وانتفاء هذا المجموع يكون بانتفاء القيام لا بانتفاء ذات زيد قوله في الشرح فان
زعم زاعم تقريره ما ذكره الامام الحديثي وهو فان زعم انه مقيد بانه اذا كان قائما فهو زيد ايضا يعني لا منافاة
بينهما فالمعنى ان اخباره عن المشار اليه بزيد انما هو في حال قيامه لا يعني فاخباره عنه مقيد بالقيام لا كونه
زيدا فحسب لا يلزم كونه غير زيد في غير حال القيام لم يستقم هذا اي كون الاخبار عنه بزيد في حال قيامه لانه
يؤدي الى ان يكون المشار اليه غير زيد في غير حال قيامه لان الكلام حينئذ يدل على انه ليس بمخبر عنه بزيد في
غير حال قيامه عند الخبر والا لم يكن لتقييد الخبر بحال القيام فائدة والظاهر انتفاء الخبر عن شيء
عند من لم يخبر عنه به قوله في الشرح فان زعم بيانه موقوف على مقدمة هي ان الدلالة منطوق ومفهوم
والمنطوق هو ما دل عليه اللفظ في محل النطق والمفهوم بخلافه وهو ما دل عليه لا في محل النطق والمنطوق صريح وغير
صريح فالصريح ما وضع له اللفظ وغير الصريح بخلافه وهو ما يلزم مما وضع له اللفظ مثلا قوله تعالى واسأل القرية
المنطوق الصريح فيه السؤال عن القرية والمنطوق غير الصريح السؤال عما هو لازم للمعنى الموضوع له لفظ القرية
وهو الاهل لانه المقصود في الاية الثاني لا الاول والمفهوم قسمان مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة فالاول
ان يكون المسكوت عنه موافقا للمنطوق في الحكم والثاني ان يكون المسكوت عنه مخالفا للمنطوق في الحكم
مثال مفهوم الموافقة تحريم الضرب من قوله تعالى ولا تقل لهما اف فان حكم المدلول من اللفظ في محل السكوت
تحريم الضرب وحكم المدلول منه في محل النطق تحريم التأفيف وهما متوافقان مثال مفهوم المخالفة قوله عليه السلام
في سائمة الغنم زكوة فان حكم المدلول من اللفظ في محل السكوت عدم وجوب الزكوة وحكم المدلول من اللفظ
في محل النطق وجوب الزكوة وهما متخالفان اذا تقررت هذه المقدمة فنقول فان زعم زاعم ان ذلك اي
ما دية الى ان يكون غير زيد في غير حال القيام من قبيل المفهوم ودلالة المفهوم مختلف فيها فان ابا حنيفة
رحمه الله وكثيرا من اللغويين لم يعتبروها فهو غير لازم للكلام حتى يمتنع ان يخالف وان لا يكون المشار اليه زيدا
في غير حال القيام فليس الامر كما زعم لان الحال حكم بالتقييد على ما قيد بها بحسب المنطوق فانك في قولنا جاء
زيد راكبا حاكم على المجيء المذكور بتقييد الركوب فدلالته على هذا المعنى منطوق بصريح الصيغة وهو يدل ايضا
على عدم المجيء عند عدم الركوب وهذه دلالة منطوق لزمت من صريح الصيغة لان التقييد وضعا يقتضي امرين
وجود القيد عند وجود المقيد به وعدم المقيد عند عدم القيد فلو قدر المجيء من غير الركوب كانت مخالفة للمنطوق
كليهما اعني المنطوق الصريح والمنطوق اللازم من المنطوق الصريح لا المفهوم وانما المفهوم امر وراء ذلك يعني وراء
عدم المجيء عند عدم الركوب الذي هو منطوق بالمعنى الثاني وهو معنى المفهوم عكس المنطوق بالاعتبار الثاني

وهو عدم المجيء عند عدم الركوب وذلك العكس هو عدم الركوب عند عدم المجيء فان قيل حاصل ما ذكره المصنف
في الشرح هو ان المجيء عند الركوب منطوق صريح وعدم المجيء عند عدم الركوب منطوق غير صريح وعدم الركوب
عند عدم المجيء مفهوم ومعنى قوله عليه السلام في سائمة الغنم زكوة هو ان وجوب الزكوة مقيد بالسوم فمقتضى ما
ذكره المصنف هنا ان يكون مفهوم الحديث عدم السوم عند عدم وجوب الزكوة لكن الاصوليين باسرهم صرحوا بان
مفهومه عدم وجوب الزكوة عند عدم السوم اجيب بان قوله عليه السلام في سائمة الغنم زكوة من قبيل تعليق
الحكم على الصفة ومعنى تعليق الحكم على الصفة ثبوت الحكم لذات مقيدة بصفة وعلى الحقيقة معناه ان صفة
الذات مستلزمة للحكم كاستلزام سوم الغنم وجوب الزكوة في الحديث المذكور واذا كان كذلك فوجود اللازم
الذي هو وجوب الزكوة عند وجود الملزوم الذي هو سوم الغنم يكون منطوقا صريحا وانتفاء الملزوم عند انتفاء
اللازم يكون منطوقا غير صريح والمفهوم يكون انتفاء اللازم عند انتفاء الملزوم اعني انتفاء وجوب الزكوة عند
انتفاء سوم الغنم اذا تحقق هذا فنقول في قولنا جاءني زيد راكبا ان جعل راجعا الى تعليق الحكم على الصفة يصير
معناه ان حكم الركوب ثابت لذات متصفة بصفة المجيء فيكون حكمه بعينه في المفهوم كالحديث المذكور وان لم يجعل
راجعا اليه بل اجرى على ظاهر ما قاله المصنف من ان معناه مجيء زيد مقيد بالركوب فنقول لا شبهة في ان
المقيد يستلزم القيد فمفهومه يكون انتفاء القيد عند انتفاء المقيد اي انتفاء اللازم عند انتفاء الملزوم اعني
عدم الركوب عند عدم المجيء فلا يكون ايضا مخالفا لما اعتبره الاصوليون من المفهوم في الحديث لان ما اعتبروه
ايضا من المفهوم انما هو انتفاء اللازم عند انتفاء الملزوم فاذا ثبت ذلك اي ان الحال حكم بالتقييد على
ما قيد به وان تقدير المجيء من غير الركوب مخالف للمنطوق فلو جعلنا الاخبار بزيد مقيدا بالقيام كان الاخبار
بجاءني المقيد بالركوب وكلام يستقيم تقدير المجيء من غير الركوب لما علمت من انه مخالفة للمنطوق غير الصريح
وغير الصريح بل الواجب تقدير عدم المجيء من غير الركوب فكذلك لا يستقيم تقدير زيد من غير قيام بل الواجب
تقدير عدم زيد من غير قيام وذلك فاسد اي تقدير عدم زيد من غير قيام فاسد لان زيد الا ينتفي بانتفاء
القيام قوله في الشرح واذا لم يكن الخبر مطلقا متعلق بقوله بدليل قولهم هذا زيد قائما والواو للحال
وقوله غير مقيد بدل من مطلقا يعني بدليل قولهم هذا زيد قائما فان الخبر بزيد عن المشار اليه غير مقيد
بالقيام والحال ان الخبر اذا كان مقيدا افسد المعنى والمصنف ترك السبب في هذا الوجه وتقريره ان يقال
ثبت ان اسم الاشارة اذا تقيد بحال لا يكون الخبر مقيدا ويلزم بحكم عكس النقيض ان الخبر اذا تقيد
بحال لا يكون اسم الاشارة مقيدا او بقولنا هذا بسرا اطيب منه رطبا قد تقيد الخبر الذي هو اطيب
بالبسر لما قاله المصنف في شرح المفصل من ان الغرض تقييد الاطيبية بالبسرية مفضلة على الرطبية واذا
كان اطيب مقيدا لا يكون اسم الاشارة مقيدا او اذا لم يكن اسم الاشارة مقيدا لا يكون عاملا لانه لو كان عاملا
لكان مقيدا واللازم باطل فيبطل الملزوم وهو المطلوب واذا علمت هذا تحقق لك ان قوله في الشرح واذا لم يكن الخبر

مطلقا غير مقيد فسد المعنى ليس بفاسد كما ذهب اليه الامام الحديثي وتحقق لك ايضا ان الوجه الاول تم دليلا بدون
الوجه الرابع لا ان الوجه الاول والوجه الرابع وجه واحد لانه لا يتم احدهما بدون الآخر دليلا كما ذهب اليه الامام
الحديثي الوجه الثاني تلخيصه ما ذكره المصنف في شرح المفصل وهو انه لو كان العامل هذا لوجب ان يكون في حال
الخبر عنه بسرا لانه حال من المشار اليه فوجب ان يكون في حال الاشارة كذلك ونحن قاطعون بانه يجوز ان يكون على
غير ذلك بدليل قولك له وهو رطب هذا بسرا اطيب منه رطبا ولكنك لو كان بلحا قال في الصحاح البلح قبل البسر
لان اول التمر طلع ثم خلال ثم بلح ثم بسر ثم رطب ثم تمر الوجه الثالث انا نقول تمر نخلتي بسرا اطيب
منه رطبا وزيد احسن ما يكون افضل منك احسن ما يكون والمعنى بحاله يعني معناه معنى هذا بسرا اطيب منه رطبا
والتعلق امر معنوي ولا عامل سوى اطيب واحسن واذا وجد تعلقه هنا بالخبر وجب تعلقه في المسائل الاخر
به ضرورة ان المعنى واحد والا لم يكن المعنى واحدا الوجه الرابع تقريره ما ذكره المصنف في شرح المفصل
وهو انه لو كان العامل فيه هذا لوجب ان يكون الخبر عن الذات مطلقا لانه تقيد المشار اليه باعتبار الاشارة
لا وجب تقييد الخبر بدليل قولك هذا ابا علي فالخبر بالابوة وقع مطلقا عن الذات المشار اليها واذا ثبت ذلك
وجب ان يكون الخبر باطيب وقع عن المشار اليه مطلقا فانك قلت هذا اطيب منه رطبا اذ وجود الحال وعدمها
اذا كان العامل الاشارة باعتبار الخبر على سواء واذا ثبت ذلك فسد المعنى لانك فضلت الشيء على نفسه من غير تقييد
له يحصل به الافضلية وطريق المصنف في شرح المنظومة بهذه العبارة وهو ان الحال من هذا لا يقيد معنى المبتداء
بل يكون المبتداء على اطلاقه من حيث كان التقييد للاشارة ومدلول المبتداء الذات المحكوم عليها ولو كان حال
الاشارة تقييد المبتداء لامتنع هذا قائما ابي وهذا بعلي شيخا ونحو ذلك ولذلك كان قولك هذا قائما ابي
وهذا ابي بمعنى واحد باعتبار الاخبار عن المبتداء فيجب ان يكون هذا بسرا اطيب منه رطبا وهذا اطيب منه
رطبا بمعنى واحد وليس فساده من جهة انك فضلت شيئا على نفسه باعتبار واحد الخامس ان اطيب
نسبته الى البسرية والرطبية نسبة واحدة وقد وجد عمله في رطبا فوجب عمله في الآخر فان قلت لا نسلم
ان نسبته اليهما واحدة بل نسبته الى البسرية نسبة الافضلية ونسبته الى الرطب نسبة اصل الفعل على ما
صرح به المصنف في باب افعل التفضيل قلت اراد بالنسبة اليهما التعلق بهما على ما صرح به المصنف في شرح المنظومة
قائلا ان اطيب له تعلق بالمفضل والمفضل عليه وايضا فقد سلم ان اطيب نسبته الى البسرية نسبة الافضلية ونسبته
الى الرطب نسبة اصل الفعل ولا شبهة في ان النسبة الاولى تعلق خاص وكذا النسبة الثانية فتحقق تعلقه بهما فيكون
عاملا فيهما قوله في الشرح فلا وجه لمن قال تقريره ما ذكره المصنف في شرح المفصل وهو قالوا لا يتقدم معمول افعل عليه
بدليل امتناع زيد منك احسن واذا لم يتقدم منك لم يتقدم الحال واذا لم يتقدم فالعامل هذا اذ لا عامل سواه وهذا عندنا
غير مستقيم لان امتناع تقدم منك بعد تسليمه انما كان لانه في المعنى المضاف اليه بدليل ان قولهم زيد احسن منك كقولهم
زيد احسن الناس في قيام كل منهما مقام الآخر ولما قام مقام المضاف اليه لكونه المفضل عليه في المعنى كما هو في قولهم

كما جوزوا تقديم المضاف اليه على المضاف لانه خلاف لغتهم قوله في الشرح كما يعمل في الظرف معناه ان افعل التفضيل
يعمل في الظرف متقدما والحال معمول فيها فلا يبعد ان يعمل في الحال متقدمة فان قيل افعل التفضيل قاصر عن العمل
في المفعول به فلا يعمل ايضا في الحال فالجواب انه لا يلزم من قصوره عن العمل في المفعول به ان لا يعمل في الحال فقد ثبت
ان العامل الطيب في هذه المسئلة وفي امثالها ومن قال ان العامل اسم الاشارة ابو علي الفارسي ولم يات بشيء غير
ما ذكرته واستبعد عمل افعل فيما قبله   ويكون جملة خبرية اما كونها جملة فلان الحال حكم والاحكام
تكون في المفرد وفي الجملة كما في خبر المبتدا واما كونها خبرية فلانها وان كانت كخبر المبتدا في المعنى الا انها
حكم جزئي لانها قيد والقيود تكون ثابتة مع ما قيد بها والانشاء امر خارج له بل تنقضي مع اللفظ ويزول بزواله
فلا يصح للتقييد وكذا لا يقع الانشاء شرطا ولا ظرفا ولذا صيغة الاشارة اذا اهكذا تبع الامام الحديثي اقول
ويجوز ان يقرر على هذا الوجه وهو ان الجملة الحالية يجب ان تكون خبرية اي غير انشائية لانها حكم خبري اي حكم
في معنى الخبر عن صاحبها والاحكام الخبرية اي الاحكام التي هي خبر عن شيء لا تكون الا ما يحتمل الصدق والكذب
فوجب ان تكون الحال كذلك يدل على هذا التقرير عبارة المصنف في شرح المنظومة وهي ان الجملة الخبرية تقع
حالا لانه في معنى الخبر فكما لا يقع الانشاء خبرا فكذلك لا يقع حالا قوله في الشرح لا يكون الا ما يحتمل نفي ان
مفهوم الحكم الخبري يعني مفهوم ما صدق عليه مثل زيد قائم لانه عارض له ولذلك مفهوم الحال يعني مفهوم ما يصدق
عليه انه حال واذا عرفت هذا فالحال حكم خبري بالمعنى الذي علمت والحكم الخبري لا يثبت الا ما يحتمل الصدق
والكذب من مثل قولنا زيد قائم وقام زيد لا مثل هل قام زيد واضرب ولا تضرب   فالاسمية يعني ان
الجملة اذا وقعت حالا لا بد لها من رابطة لئلا يتوهم عدم تعلقها بما قبلها لاستقلالها هي الواو والضمير او الواو
او الضمير امثلته جاء زيد ويده على راسه جاء زيد يده على راسه جاء زيد وعمرو منطلق فلا بد من الواو على الافصح
لان الحال في المعنى انما هي مقدرة بجزء هذه الجملة وهو الجزء الثاني اذ جاء زيد وابوه قائم مؤول بجاء زيد قائما
ابوه لانها حكم وهو بالمفرد وقد صرح المصنف بمثله في مباحث الصفة من شرح المفصل فقصدوا الى ادخال ما يشعر
بالحالية في الجزء الاول ليشعر كل جزء بالحالية الاول من حيث اللفظ والثاني من حيث المعنى فيتعادلان لذلك
ضعف حذف الواو وقد جاء كلمته فوه الى في وهو قليل واورد المصنف في شرح المنظومة اعتراضا وهو قوله تعالى
ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة لانه ظاهر في ان الجملة الاسمية حال بغير واو واجاب
بوجهين احدهما انه مفعول ثان لترى ولا يلزم من صحة كونه حالا في المعنى امتناع ان يكون حالا والثاني انه يكون
حالا وجاز حذف الواو كراهة اجتماع الواوين كما حذفت واو العطف من قولهم وجي يومئذ ناعمة والمعنى
ووجوه تخفيفا لاجتماع الواوين   والمضارع المثبت الجملة الحالية اما اسمية او فعلية وبعد الفراغ من
القسم الاول تكلم في القسم الثاني وقول في بيانه الفعلية فعلها منحصر في المضارع والماضي لان الامر لا يقع حالا لانه
انشاء والحال خبر بل الماضي والمضارع والمضارع ان كان مثبتا فبالضمير وحده يعني من غير واو نحو جاء زيد يقرب

قال الله تعالى فجاءته احديهما تمشي على استحياء لانه منزل منزلة اسم الفاعل في المعنى وجار عليه في الحركات والسكون
فاجرى مجراه في الاستغناء عن الواو ولا بد من الضمير كما لا بد في الاصل يعني اسم الفاعل من الضمير وانما عبر عنه
بالاصل لانه محل المضارع المثبت عليه فيكون اسم الفاعل اصلا قال المصنف في امالي المفصل لا بد من الضمير في اسم
الفاعل او ما يعمل فيه اول باين ان اسم الفاعل يعمل عمل فعله فان كان في الحقيقة لصاحبها يكون مسندا الى
ضميره وان كان لغيره فلا بد من تعلق ذلك الغير بضميره والا يلزم الاخبار في المعنى بالاجنبي عن الاول لما علمت
من ان الحال خبر عن صاحبها يعني مثال الاول مامر ومثال الثاني جاء زيد ضاربا غلامه وما سواهما يعني ما
سوى الجملة الاسمية والمضارع المثبت وهو المضارع المنفي والماضي المثبت والماضي المنفي فهذه ثلثة اقسام لا
اشتركت في ان تكون بالواو والضمير او باحدهما اما بالواو واما بالضمير وذلك ثلثة اقسام صارت تسعة اوجه
امثلة ذلك جاء زيد وما يتكلم غلامه ما يتكلم غلامه وما يتكلم عمرو وجاءني زيد وقد خرج غلامه قد خرج غلامه
وقد خرج عمرو وجاءني زيد وما خرج غلامه ما خرج غلامه وما خرج عمرو قال المصنف في امالي المفصل
وان كان مضارعا منفيا جاز اثبات الواو وحذفها اما حذفها فلانه كاسم الفاعل في المعنى فاجرى مجراه واما
اثباتها فلان النفي في المعنى هو الحال منسوبا الى الفعل يعني جاء زيد لا يتكلم في معنى جاء زيد غير متكلم
بعد عن اسم الفاعل فاحتاج الى الواو واما الماضي ان كان مثبتا فهو كالمضارع المنفي في جواز الامرين لقربه
من اسم الفاعل من وجه وبعده من وجه اما قربه فلانه مثله في المعنى يعني في الاثبات واما بعده فلانه ليس
على وزن اسم الفاعل واما الماضي المنفي فاثبات الواو احسن لانه ابعد منه بالوجهين المتقدمين يعني انه ليس
مثبتا وليس على زنة اسم الفاعل   ولا بد اذا وقع الماضي المثبت حالا فلا بد فيه من قد ظاهرة او
مقدرة مثال الاول مامر ومثال الثاني قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت صدورهم وكلامه
مشعر بانه عام لكنهم قالوا اذا لم توجد الواو في الماضي المثبت فلا بد من قد لان الماضي من حيث انه منقطع الوجود
عن زمن الحال مناف للحال المتصف بالثبوت فلا بد من قد لتقربه من الحال فان القريب من الشيء في حكمه
قال الامام اللكدني اما قولهم في الحكم اما في العلة لان الحال التي نحن فيها ليست الفارق بين الماضي والمستقبل
وليست قد فيما نحن فيه مقربة الماضي من الحال الفارقة بل العلة ان اصل قد لما كان لاقتران الماضي وتقريبه
من الحال المتوسط بين الماضي والمستقبل توفي بها فيما نحن فيه ليدل على اقترانها ومصاحبتها لعاملها المتقيد بها
ويجوز عامل الحال حذف جوازا وذلك عند قيام قرينة حالية كقولك للمسافر راشدا مهديا
اذ لا يلتبس ان المعنى سافر على هذه الحال او مقالية كقولك راكبا لمن قال كيف جئت   ويجب
عامل الحال المؤكدة يجب حذفه مثل زيد ابوك عطوفا وانما وجب في ذلك لان في الابوة ما يشعر بالعطف
واذا كان لها اشعار بالعطف فقد دل على اثبات المتكلم العطف فاستغنى عن التصريح بالعامل الذي هو احقه
واثبته قال المصنف في شرح المنظومة ويجب حذف عامل المؤكدة لما في الكلام من القرينة الدالة

على العامل واللفظ القائم مقامه وقال في امالي المسائل المتفرقة انما وجب حذف العامل من الحال المؤكدة دون غيرها لانه لابد ان يتقدمها جملة يتضمن في المعنى ثبوتها فلو اظهر العامل لاظهر الثبوت وهو عين ما دل عليه اللفظ الاول فكان اظهاره كاظهار العامل في المصدر بعد ان تقدم ما يشعر به كقولك هذا عبد الله حقا وكقوله وعد الله وكتاب الله وامثال ذلك كثير وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية ليتحقق ما ذكرناه اي ليتحقق معنى التاكيد فيها قال المصنف في شرح المنظومة وهذا التفسير للمؤكدة اولى ليتحقق معنى التوكيد فيها بتحقق المؤكد الذي هو الابوة ولبيان وجوب حذف الفعل فيها فيصح الانقسام ومن فسر المؤكدة بانها التي علمت بدليل غير الحال فيدخل دعوت الله سميعا وقائما بالقسط وولى مدبرا ونحو ذلك لا يكون فيه شئ مما ذكرناه فان التقسيم فيما لا يختلف الحكم فيه ضائع ولا يخفى عليك ان هذا الذي ذكر في الكافية تفسير للمؤكدة لا شرط لها فالوجه فيه ان يقال وهي التي تكون مقررة لمضمون جملة اسمية وقوله في الشرح لانها اذا لم تكن مقررة انها اذا لم تكن مقررة لمضمون جملة اسمية تكون غير مؤكدة لان للحال من حيث الصورة اذا لم تكن مقررة لمضمون جملة اسمية فاما ان تكون قبلها جملة فعلية هي مقررة لمضمونها واما ان تكون قبلها جملة فعلية ليست هي مقررة لمضمونها واما ان تكون قبلها جملة اسمية ولكن لا تكون هي مقررة لمضمونها فالاول قم قائما وولى مدبرا والثاني جاء زيد راكبا والثالث زيد ابوك منطلقا وليس شئ منها حالا مؤكدة عند جار الله والمصنف لان الاول مفعول مطلق اي قم والثاني حال مقيدة والثالث ممتنع اذ ليس في الانطلاق ما يقرر معنى الابوة لتكون مؤكدة وليس في الجملة ما يصح تقييدها به لتكون مقيدة قال المصنف في شرح المفصل يرد على حد الحال المؤكدة من وجهين احدهما ان الحال بيان هيئة الفاعل والمفعول وهذه ليست لواحد منهما وجوابه انها من مفعول وهو طالب لحقه وانبته من العامل المقدر والاخر ان الحال تقيد للفاعل والمفعول باعتبار فعله وهذه الجملة لا تخلو اما ان تكون مقيدة او مطلقة فان كانت مطلقة اختل معنى الحال من حيث مشابهتها الصفة وان كانت مقيدة اختل معنى الكلام اذ لا يكون ابوه الا في حال العطوفية وهو ممتنع واجيب عنه بان من الافعال افعالا لا تستعمل الا بالتقييد وهي افعال العلم كقولك حققت الانسان قائما فانه لا يصح بقائم لتفسير التحقيق حتى يبقى اذا انعقد وانما ذكرت ليعرف انه كذلك كان عند التحقيق والتحقيق يستمر واذا ثبت ذلك في هذه الافعال فلا فرق بين الحال التي يصح انتقالها ومثل قولنا حققت الانسان قائما والتي لا يصح معنى مثل قولنا زيد ابوك عطوفا ولذلك جاءت الحال في هذا الباب غير منتقلة واعترض عليه الامام بحديثي قال وفيه نظر لانه اذا لم يكن بعض من الاحوال مقيد العامل يختل حد الحال اذ لا يكون الحال حينئذ مبينة لهيئة الفاعل او المفعول بل الحق ان معنى حققت الانسان قائما جعلته عاملا على حال قيامه فلا يكون مقيدا للحصول لا لدوام العلم الحاصل به حتى لو فقد وعدم القيام يستلزم انتفاء ابتداء الحصول لا انتفاء العلم الحاصل ويمكن ان يقال ان عطوفا وحق مقيد بحسب الوضع لكن منع منه العقل واعلم ان المصنف قال في شرح المنظومة وفسر الحال المؤكدة بانها التي يؤتى بها لتقرير مضمون الخبر في الجملة الاسمية كقولك زيد ابوك

عطوفا والمعنى زيد ابوك احقه عطوفا لانه لا يستقيم تقييد الابوة بحال لفساد المعنى والعلم ضروري بان التقييد لانه يستلزم نفي المقيد عند نفيها فعلم ان المراد احقه عطوفا لكون التقييد راجعا الى معرفته فيرجع بهذا التقدير الى المقيدة فيدخل في حد الحال اقول ان تقييد المعرفة ينبغي ان يعتبر على الوجه الذي قرره الامام الحديثي والا فيتم هذا ما ذكره في شرح المفصل المبهم ما يرفع يدخل فيه قوله ما يرفع الابهام المستوعب كالحال والصفة واشباههما كالمصادر التي للنوع او للعدد وقوله عن ذات احتراز عن الحال فانها ترفع الابهام ولكن عن غير ذات بل عن هيئة واحترز ايضا به عن مثل رجع القهقرى وعن مثل ضربت ضربتين فان القهقرى يرفع الابهام عن هيئة الرجوع وضربتين يرفع الابهام عن كمية العدد قال المصنف في امالي المفصل يرد على الزمخشري الحال لان قولك جاء زيد يحتمل ان يكون راكبا ويحتمل ان يكون غير راكب كما انك اذا قلت عشرون احتمل ان يكون دينارا او غير ذلك واجيب بان هذا ابهام محقق في قولك عشرون لانك لا تعلم ان العشرين دراهم او دنانير بخلاف قولك جاء زيد فانه لا لبس فيهما ولانه تركيبهما فان لفظ زيد لا ابهام فيها ولفظ جاء كذلك ونسبة المجيء الى زيد كذلك فلذلك قال في مفرد او جملة معناه يكون الابهام حاصلا بخلاف قولك جاء زيد فانه ابهام تقديري باعتبار الوجود وان سلم وروده فيمنع ان يزيد في قوله رفع الابهام في جملة او مفرد عن ذات والحال انما هي يرفع الابهام عن هيئة هذا ما ذكر في الامالي وعلم منه ان الاحتراز عن الامور المذكورة بهذا القيد انما هو على تقدير تسليم وروده قوله المستقر احترز به عن صفة الاسم المشترك مثل ابصرت عينا جارية فانه يرفع الابهام عن ذات الا ترى ان قولك عين محتملة للجارية والمبصرة وغير مما اطلق عليه ذاتا مبهمة ولكنه ليس بمستقر في وضعه وانما حصل الابهام للاشتراك وهو موضوع دال على ذات معينة في كل موضع يطلق بخلاف عشرين فانه لم يكن دالا عن ذات معينة في اصل وضعه فاذا قلت المستقر خرج الاسم المشترك المذكور ونظائره نحو هذه ذات قوله عن ذات مذكورة او مقدرة تنبيه على ان المحدود نوعان نوع ينتصب عن المفرد وهو عن الذات المذكورة ونوع ينتصب عن النسبة وهو عن الذات المقدرة فان قيل الحد غير مانع لدخول ما ليس من المحدود فان قولنا رجع القهقرى وامثاله من المصادر يرفع الابهام المستقر عن ذات لان القهقرى نوع لم يكن مفهوما من قولك رجع في اصل وضعه كما ان الدرهم لم يكن مفهوما من قولك عشرون فالجواب ان القهقرى وشبهه بيان لهيئة الرجوع لا الذات الرجوع لان الرجوع بسبب انه موضوع للذات يكون متعلقا بالذات فيكون الذات مفهوما منه نعم هيئته مبهمة والقهقرى يبين هيئته فيكون مثل الحال في بيان الهيئة وقد بينا ان مبين الهيئة خرج عن الحد بقوله عن ذات بخلاف عشرين فانه لم يوضع للذات اصلا وانما وضع لكمية الذات فيكون ذاته مبهمة والمميز يعينه فالمبين ذاته فان قيل الرطل في قولك حالي هذا الرطل داخل في حد المميز لانه يرفع الابهام المستقر من هذا مع انه صفة احيب بانه توهم بعض المعربين انه يصح المعنى عن كل مبهم من المضمر واسم الاشارة فقالوا عارضا في قوله تعالى فلما راوه عارضا ومثلا في قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا منصوبا على التمييز وهو غلط اذ ليس ابهام اسم الاشارة والمضمر مستقرا اذ التمييز انما يصح بعد ان يعرف

[illegible]

وابهم للاشارة لا ينفك باعتبار الوضع عن ان يشار به الى معلوم الذات عن قرينة لازمة بها سيقيت لفظية نحو جاءني هذا
الرجل او حالية كما قلت هذا ولم يكن ثمه ما يصلح للاشارة اليه الا ذلك الفرد وانما سمي مبهما من حيث ان مسماه لا يفهم
منه نفسه ثم انه في الابهام كعشرين وليس كذلك الان عشرين لا ينفك عن الابهام باعتبار الوضع وابهام هذا الذات مزول عنه
القرينة المبينة وما جاء من المميز المبهم الذات مفسرا بمميز نحو ربه رجلا فالاول يعني بالاول مميز الذات
المذكورة وذلك لا يكون عن نسبة وانما يكون عن مفرد والكثير فيها كان مقدارا قال المصنف في شرح المفصل من جهة ان الغرض
بالمقادير يعني المقدار يعني على كل ما يقدر فوجب ان يكون الذوات بها مبهمة فاحتاجت الى التمييز لذلك والمقدار
مماثل الشيء ومعادله والمقياس معناه من قست الشيء بالشيء اذا قدرته به الا انه مقدار تعني به الا تحديد ثم المقدار
اما في عدد مثل عشرين درهما وسيأتي في باب العدد حكمه لانه اخص به ولم يذكر هنا ايضا فلا يكرر ذلك واما في غير العدد يعني
في غير العدد مع كونه مقدارا سواء كان كيلا نحو رطل زيتا او وزنا نحو منوان سمنا او مساحة كقولهم ما في السماء موضع كف
سحابا او قياسا كقوله مثلا وعلى التمرة مثلها زبدا قال صاحب المغرب الرطل بالفتح والكسر نصف الذي يوزن به او يكال به
فيفرد ان كان المميز جنسا فيجب ان يكون مفردا ويعني بالجنس ما يطلق على القليل والكثير من جنسه كالتمر
والعسل وانما يجب افراده لانه لا يستقيم منه جمع لانه اذا كان بحيث يطلق على القليل والكثير من جنسه فلا يكون لاجزائه
لفظ يختص لعدم تفاوتها فيدل على الحقيقة على وجه فدلالته على الحقيقة تمنع من تثنيته وجمعه اذ يمتنع ان
يجمع مثله معه على ما تقدم في المفعول المطلق الا ان يقصد الانواع دالا عليها فيجب الجمع لصحته حينئذ وقصد
الدلالة على الانواع انما يصح الجمع فلانه يصح اجتماع مثله معه واما قصد الدلالة عليها فبالغرض معقول عندي رطلان
زيتين اذا قصدت الدلالة على نوعين وعندي ارطال زيوتا ان قصدت الدلالة على الكثير ويجمع في غير الجنس
قال المصنف في شرح المفصل معقول عندي قنطار اثوابا او خواتم او ما اشبهه مما ليس بجنس ولا بد من جمعه
وسببه ان اسم الجنس لما كان دالا على الحقيقة اعني عن التثنية والجمع وهذا لما كان مفردا لا دلالة له على الجنس يعني الكثير
واختص بالدلالة على الواحد منه عدل عن لفظ افراده الى ما هو اكثر من الواحد على الكثير وهو لفظ الجمع
ثم ان كان تمييز المميز عنه ان كان بتنوين نحو رطل زيتا وبنون التثنية نحو منوان سمنا جاز ان يضاف الى المميز فيقال
عندي رطل زيت ومنوا سمن وانما جاز اضافته لانه امكنت اضافته وكما يرفع الابهام بالنصب يرفع بالاضافة فجاز الوجهان
لاستوائهما في الدلالة على الغرض المقصود فان قيل لم لم يقل بتنوين او نون التثنية او نون الجمع ليدخل فيه الزيدون حسنون
وجوها اجيب بان هذا ليس من تمييز المفرد في شيء وانما ذلك من تمييز ما يضاهي الجملة والكلام الان في تمييز المفرد
والا فلا اي وان لم يكن المميز عنه بتنوين او نون تثنية فلا تجوز الاضافة وذلك اي عدم جواز الاضافة لتعذرها
لانه ان كان مثل عشرين درهما تعذرت اضافته اذ لا يستقيم حذف النون مع الاضافة ولا بقاؤها لما قال المصنف في شرح المفصل
من انه لو ثبتت لثبتت نون يشبه نون الجمع الحقيقي فكان نون الجمع الحقيقي لا يثبت فكذلك المشبه به ولو حذف لحذف
نون ليست في الحقيقة نون جمع وكذلك على التمرة مثلها زبدا تعذرت اضافته ومثال تعذر الاضافة هو انه لو اضيف لم يخل

اما ان يضاف المضاف او المضاف اليه او كلاهما ولا يمكن اضافة المضاف لانه لو ابقي الضمير لزم الفصل بين
المضاف والمضاف اليه وان حذف فسد المعنى لانه يصير المعنى الى نسبة المثلية الى زبد والغرض انما هو نسبة
المثلية الى التمرة ولا يمكن اضافة المضاف اليه لفساد المعنى الا ترى انك اذا قلت عندي مثل تمرة زبد فاضفت تمرة
الى زبد لم يكن له معنى اذ ليس الغرض نسبة التمرة بالزبد وانما الغرض نسبة مثل التمرة بالزبد فكانت الاضافة
تؤدي الى ما ليس بمقصود في المعنى ولا يمكن اضافتهما جميعا لما تقدم من امتناع اضافة كل واحد منهما واذا
امتنعت اضافة كل واحد منهما اذ كان امتناع اضافتهما جميعا اجدر هذا جمع ما ذكره المصنف في شرح الكافية
وشرح المفصل وقرر دليل امتناع ما فيه الاضافة في امالي العلم من شرح المفصل بوجه آخر ولنا بحث على كل واحد من
التقديرين ليس هذا موضع ذكره وعن غير مقدار هذا هو الثاني من اقسام المفرد وهو كل نوع اضيف
الى جنسه كقولك خاتم حديدا وباب ساجا وما اشبهه الا ترى انك اذا قلت ثوب احتمل ان يكون من خز ومن
قطن وغيره فاذا قلت خزا او قطنا فقد بينت ابهام ذات مذكورة والخفض اكثر لانه ليس من باب المقادير
والاضافة مستقيمة وهي الاصل في الباب فكانت اولى بذلك وانما قال وهي الاصل لان الاضافة اخف وانما قال
ليس من باب المقادير لان المقادير تمتنع الاضافة في بعضها نحو عشرون درهما وعلى التمرة مثلها زبدا او امتناع الاضافة
في بعض يقتضي لعدم اولويتها في الباقي ولا امتناع في البعض هنا فيكون الاضافة هنا اكثر او نقول التمييز
والمميز عنه هنا يتحدان ذاتا وذلك مقتض لاولوية الاضافة ليحصل الاتحاد والاتصال اللفظي فيتطابق
اللفظ والمعنى وليس كذلك في المقادير لانه لم يصدق على شيء واحد انه صاع وتمر والثاني عن نسبة
قد علمت ان التمييز نوعان نوع يرفع الابهام عن ذات مذكورة ونوع يرفع الابهام عن ذات مقدرة والمصنف
بعد الفراغ عن الاول شرع في الثاني وقسمه الى ثلاثة اقسام وذلك لان التمييز في هذا النوع يرفع الابهام
عن الذات المقدرة التي هي النسبة وتلك النسبة المحتاجة الى البيان اما ان تكون في جملة واما ان يكون فيما ضاهاها
اي في ما شابهها واما ان يكون في اضافة فالاول كقولك طاب زيد ابا وابوة ودارا وعلما فان المتكلم قصد
النسبة الى امر يتعلق بالمذكور ثم نسبه بعد ذلك ولولا قصده المذكور لم يكن ثمة ما يحتاج الى تمييز فان قولك
طاب زيد لا ابهام في واحد منهما وانما الابهام نشأ عن نسبة الطيب الى امر يتعلق بزيد فيكون تلك النسبة
مبهمة قطعا فاحتيج الى تفسيرها لابهامها والثاني قولك زيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما والثالث كقولك
يعجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلما وتفسيرها كتفسير الاول واعلم ان ظاهر كلام المصنف في الكافية وشرحها
يدل على ان الذات المقدرة هي النسبة وهو صحيح فان النسبة في هذه الصورة كما قررنا مبهمة ولا يخفى ان النسبة
ليست امرا مذكورا فيكون ذاتا مقدرة وعبارته في شرح المفصل تدل على ان الذات المقدرة هو متعلق
المذكور وهو غير النسبة وانما هو متعلق النسبة لانه قال فيه بهذه العبارة وقد يكون عن ذات مقدرة وهي
التي بها كقولك حسن زيد ابا لان قولك حسن مسند في اللفظ الى زيد وهو في المعنى مسند الى مقدر متعلق

يزيد داراً لكن مبهم لاحتماله متعلقات كلها فاذا قلت ابا فقد رفعت الابهام في الذات المقدرة اعني المتعلق منه الكلام وهو يدل على ما ذكرنا وهذا الذي في شرح المفصل صحيح ايضا فان الامر المتعلق بالمذكور غير مذكور فيكون التمييز عن ذات مقدرة قال الامام الحديثي مثل لكل قسم من الانواع الثلثة باربعة امثلة لان التمييز اما ان يصلح لصدقه على المميز عنه اي لان يجري به عنه اولا وكل اما اسم عين او اسم معنى اوليه نظر لان مثله لا يصدق على المميز عنه بالمعنى المذكور وهي الابوة والدار والعلم فالوجه فيه ان يقال التمييز اما ان يكون اسما راجعا الى المنسوب اليه واما ان يكون راجعا الى امر متعلق به وكل منهما اما ان يكون اسم عين واسم معنى ومثل بقوله لله دره فارسا للنسبة بعد ان لا يشترط في التمييز ان يكون جامدا

منها م

ثم ان كان اسما تمييز النسبة اما ان يكون صفة او اسما

والاسم على قسمين قسم يصح فيه جعله لما انتصب عنه بان يكون اسما راجعا الى المنسوب اليه ويريد برجوعه اليه ان يكون عينه او يكون معنى قائما به فالاول مثل طاب زيد ابا والثاني مثل طاب زيد ابوة والتمييز في هذا القسم يجوز ان يكون للمنسوب اليه ويجوز ان يكون لمتعلقه يعني يجوز في المثال الاول ان يكون زيد هو الاب وان يكون لمن ولده وفي المثال الثاني يجوز ان يكون الابوة ابوة زيد ويجوز ان يكون ابوة من ولده وقسم لا يصح فيه جعله لما انتصب عنه والتمييز في هذا القسم يتعين ان يكون لمتعلق من انتصب عنه على حسب مدلول التمييز يعني يكون المراد منه متعلقه الذي هو مدلول التمييز لا متعلقا آخر له مثال القسم الثاني طاب زيد دارا وعلما والتمييز هنا ليس عين زيد ولا معنى قائما به وكذلك العلم فان المراد منه المعلوم فلا يكون الدار والعلم محتملا جهتين كما احتملهما ابا وابوة ولا يحتمل الا على جهة ولحقه على حسب ما هو له فان قلت فما وجه التعبير عن المنسوب اليه اعني عن زيد في الامثلة بما انتصب عنه قلت وجهه ان يراد بما انتصب عنه ما انتصب بسببه فان انتصاب التمييز في قولنا طاب زيد ابا انما كان بسبب زيد اي بسبب نسبة الطيب الى زيد قال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى فازلهما الشيطان عنها الضمير في عنها للشجرة اي فحملهما الشيطان على الزلة بسببها وتحقيقه ما صدر الشيطان زلتهما عنها وعلى ما قررنا يصح ان يطلق ما انتصب عنه على طاب ايضا كما اطلقه عليه جار الله العلامة في المفصل   فيطابق ان اريد بالمطابقة النسبة ان قصد التثنية والجمع ان قصد الجمع وقوله فيهما يعني اذا جعلته للاول اي المنتصب عنه او له في نفسه وهو اذا اريد به متعلق ما انتصب عنه من ذلك اذا قلت اي من ثم اذا اردت ان تقول طاب زيد ابا وقصدت الى ان الاب هو زيد وجب ان تقول طاب زيد ابا فلو ثنيت زيدا على هذا المعنى قلت طاب الزيدان ابوين وجمع اذا جمعت ولو قصدت بقولك ابا ابا لزيد وقصدت به واحدا قلت طاب زيد ابا فان قصدت الى اب وام اوجدته قلت طاب زيد ابوين فان قصدت الى جماعة من آبائه قلت طاب زيد آباء ولو قصدت مدح اب واحد للزيدين او لجماعة قلت طاب الزيدان ابا وطاب الزيدون ابا واعتبر مثل هذا في القسم الثاني مثلا وجب ان تقول طاب زيد دارا ان قصدت دارا واحدة له وان قصدت دارين وجب ان تقول طاب زيد دارين ولو قصدت دارا واحدة لجماعة من الزيدين وجب ان تقول طاب الزيدون دارا والحاصل ان المطابقة ليست

باعتبار الملفوظ بل باعتبار المقصود الا ان يكون التمييز جنسا نحو ابوة وعلما فانك تأتي به مفردا اذا قصدت الى معنى الابوة والعلم من حيث هو ابوة وعلم وان كان من يوله لا يكون مفردا الا انه تعذر رجعه على ما تقدم في تمييز الذات المذكورة الا ان تقصد الانواع والدلالة عليها فيجب حينئذ التثنية ان قصد نوعين والجمع ان قصد الكثير كما تقدم في تمييز المفرد   وان كان صفة تمييز النسبة ان كان صفة تكون لما انتصب عنه وتكون مطابقا له اما الاول فلان الصفة لا بد فيها من ضمير راجع الى ما انتصب عنه فتكون التمييز له لا لمتعلقه واما الثاني فلان تثنية الصفة وجمعها بحسب الضمير المستتر فيها الراجع الى ما انتصب عنه واذا كان كذلك فلو كان ما انتصب عنه مفردا وجب ان يكون الضمير العائد اليه مفردا ووجب ان يكون الصفة مفردة باعتبار المستتر فيها ويلزم من ذلك مطابقة التمييز لما انتصب عنه في الافراد ومثله القول في التثنية والجمع فتقول لله در زيد فارسا لله در الزيدين فارسين لله در الزيدين فرسانا وقال قوم هو حال والمعنى التعجب منه في حال كونه فارسا عندهم والصحيح انه تمييز وانتصابه على الحال ضعيف لما قاله المصنف في امالي المفصل من انه لا يخلو اما ان يكون حالا منتقلة او مؤكدة وكلاهما غير مستقيم اما المنتقلة فلان قولك لله دره فارسا لم ترد به المدح في حال الفروسية وانما تريد مدحه مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب بل تريد الاطلاق بذلك وكذلك لله دره عالما والحال المؤكدة ايضا غير مستقيم لان الحال المؤكدة شرطها ان يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها وانت ههنا لو قلت لله دره لكان محتملا للفروسية وغيرها فذلك والحالة هذه على انتفاء الحال المنتقلة والحال المؤكدة واذا بطلتا ثبت التمييز قال الامام عز الدين الزنجاني في شرح الهادي لله دره كلام معناه التعجب والعرب اذا عظمت الشيء غاية الاعظام اضافوه الى الله تعالى ايذانا بان هذا الشيء لا يقدر على ايجاده الا الله تعالى وبان هذا اجدر بان يتعجب منه لانه صادر عن فاعل قادر مصدر للاشياء العجيبة والدر في الاصل مصدر در اللبن يدر درا وسمي اللبن درا وقيل اريد بالدر هنا الخير فانهم يعتقدون ان اللبن عندهم اكثر خير لانه من غالب اقواتهم وكانوا يسقونه للخيل ويعدونه للضيفان واكثر ما يستعمل في التمييز اضافته الى ضمير الغايب ويجوز ان يضاف الى ضمير المخاطب والى ضمير المتكلم ولا يتقدم التمييز على عامله اما فعلا او شبهه او شابه شبهه مثال الاول والثاني ظاهر ومثال الثالث ان تقول عشرون درهما وملاء الاناء عسلا فانه شابه ضاربان زيدا وضاربون زيدا وضرب زيد عمرا وما هو من المفرد منها لا يتقدم على عامله بلا خلاف فلا يجوز عندي درهما عشرون وكذلك ما اشبهه وانما الخلاف فيما انتصب عن الجملة المحققة كقولك طاب زيد نفسا وحسن زيد ابا واجاز المازني والمبرد التقديم ومنعه سيبويه والمحققون وانما امتنع تقديم التمييز عند المحققين مع الفعل لانه في المعنى نوع عن الفاعل لانه ممتنع تحققه بدون الفاعل لما علمت في تمييز النسبة من ان تمييز النسبة لا يتحقق الا بعد نسبة الفعل الى امر آخر غير التمييز ولولا ذلك لم يكن ثمة تمييز اصلا واذا كان مما يمتنع تحققه بدون الفاعل يكون فرعا على الفاعل قطعا والفاعل لا يجوز تقديمه فالفرع اجدر وقال المصنف في شرح المفصل والمانع يجيز تقديمه لانه في المعنى فاعل فكما ان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكذلك هذا واعلم ان هذا الذي ذكر في شرح المفصل معنى آخر

غير الذي ذكره في شرح الكافية على ما لا يخفى بادنى تامل والامام الحديثي ظنهما واحدا فنزل ما في شرح
الكافية عليه وليس الامر على ما ظنه كما علمت واستدل في الشرح بدليل آخر شامل لتمييز المفرد وتمييز النسبة تقريره
ان التمييز كله في الاصل موصوف بما انتصب عنه اما تمييز المفرد فظاهر فان اصل قولك عندي عشرون درهما عندي
دراهم عشرون واما تمييز النسبة فاصل قولك طاب زيد ابا طاب ابوه زيد ان كان الاب ما انتصب عنه وطاب ابو
زيد ان كان الاب متعلقه والفعل وصف في المعنى للفاعل اذ لا فرق في المعنى بين الصفات والاخبار وانما يفترقان
من جهة علم المخاطب وجهله فسمي الحكم باعتبار جهل المخاطب له خبرا وسمي باعتبار علمه له صفة ثبت ان التمييز في
الاصل موصوف بما انتصب عنه وانما حول به لغرض الابهام اولا والتفسير ثانيا ليحصل ضرب من المبالغة فانك
اذا ذكرت الشيء مبهما توقفت الدواعي الى طلب علمه فكان في ذلك مبالغة وتعظيم وايضا فانك اذا ذكرته مبهما
ثم فسرته فقد ذكرته مرتين وما ذكرته مرتين آكد مما ذكر مرة واحدة فتبين ان في العدول عن الاصل مبالغة
وتاكيدا وجوز المازني والمبرد تقديمه على الفعل قياسا على سائر الفضلات من الحال وغيرها واختاره ابن مالك
قال لانه قد ثبت في الكلام الفصيح كقوله اذا المرء عينا قر بالاهل مثريا ولم يعن بالاحسان كان مذمما وكقوله
انفسا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا ... واجيب عن القياس بالفرق فان التقديم مما يخل
فيه مخل بالمعنى الذي اخذ له فيمتنع بخلاف غيره وعن البيت الاول بان تقديره اذا قر المرء عينا قر فلا
تقديم حينئذ على الفعل وعن البيت الثاني بانه لم يعد من فصيح بل قائله مجهول والاكثر الرواية وما كان نفسي
وان سلم نفسا بالنصب تكون في كان بمعنى المسبب ونفسا تكون خبره موصوفا بما بعده   المستثنى قيل
ان الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع وقيل انه مشترك بينهما اشتراكا لفظيا وقيل انه موضوع للقدر
المشترك بينهما فيكون متواطيا وعلى القولين الاولين لا يمكن حد المستثنى باعتبار المعنى بحد واحد لان احدهما
مخرج من حيث المعنى وهو فصله الذي به يتميز عن الآخر والآخر غير مخرج واذا اختلفا في الحقيقة التي تفصل فيكونان
حقيقتين مختلفتين فيتعذر جمعهما في حد واحد والا يلزم عدم اختلاف المتقابلين نعم يمكن ان يجمع بينهما في حد
واحد باعتبار اللفظ وهو ان يقال هو المذكور بعد الا واحدى اخواتها وعلى القول بانه متواطي يمكن ان يجمع
بينهما في حد واحد باعتبار المعنى   فالمتصل المخرج انما قال المخرج ليخرج المنقطع وانما قال عن متعدد
وان كان الاخراج لا يتصور الا عن متعدد لكون مذكورا في الحد بالمطابقة فان دلالة الالتزام مهجورة
في التعريفات وانما قال لفظا او تقديرا لينبه على ان المستثنى نوعان احدهما هو الذي يكون المستثنى منه فيه
مذكورا وثانيهما هو الذي يكون المستثنى منه فيه مقدرا وهو المسمى بالمستثنى المفرغ نحو ما جاءني الا زيد وقوله
بالا واخواتها لبيان الادوات الموضوعة للاخراج لا للاحتراز به عن شيء وما يتوهم من انه للاحتراز عن مثل قوله
فاقتلوا المشركين ثم قال لا تقتلوا اهل الذمة وعن مثل قام القوم لا زيد باطل لما قاله المصنف في شرح المفصل
من ان هذا ليس باخراج وانما هو تبيين مراد المتكلم باللفظ الاول وكذلك لو قيل قام القوم لا زيد فليس زيد داخلا

في القوم بل هو منزلة قولك قام زيد لا عمرو وهذا ما ذكره والتحقيق في قولنا قام القوم لا زيد ان لا العاطفة لنفي ما ثبت
للاول لا للاخراج بدليل انه يستعمل حيث لا يتصور الاخراج نحو قام زيد لا عمرو وقال الامام الحديثي قوله عن متعدد
يخرج نحو رايت اسدا الا راميا فان راميا يخرج الحيوان المفترس من مدلول مطلق الاسد وليس هذا اخراجا
عن متعدد اذ الاسد لم يتمثل والرامي اذ لا يراد بمعناه الحقيقي والمجازي معا معناه وقال بالا واخواتها ليخرج
نحو جاءني القوم لا زيد اقول هذا الكلام غير مستقيم اما الاول فلان راميا ان اخرج الحيوان المفترس يجب
شموله له وللرامي فان الاخراج بدون الشمول محال وان لم يتمثل فلا يتصور اخراجه والحاصل ان حكمه بالاخراج
وحكمه بعدم الشمول متناقضان واما الثاني فلما عرفت وقد يقال احترز بقوله بالا واخواتها عن مثل اعجبني
القوم الظرفاء فان الظرفاء اخرج غير الظرفاء عن متعدد هو القوم وهذا ايضا غير مستقيم فانه ايضا تبيين مراد
المتكلم باللفظ لا اخراج مثل ما علمت في قام القوم لا زيد   والمنقطع المذكور بعدها المذكور بمنزلة الجنس
شامل للمنقطع وغيره وقوله بعدها ليخرج ما هو مذكور لكن لم يذكر بعدها وقوله غير مخرج ليخرج المتصل قال
المصنف في امالي الكافية وهذا اولى من حد النحويين الذين يقولون في حد المنقطع انه ما كان من غير جنس فانه
باطل بقولنا جاءني القوم الا زيدا لقوم معهودين بينك وبين مخاطبك ليس منهم زيد فهذا استثناء من الجنس ومع ذلك
هو منقطع قال ويمكن ان يعتذر النحويون بان غير الجنس يطلق على ما لم يكن داخلا في الاول والجنس ما كان داخلا
فلما كان المنقطع غير داخل في الاول امكن ان يعبر عنه بانه من غير الجنس بالتفسير الذي ذكرناه هذا كلامه
ويظهر مما في الشرح من قوله وقد توهم بعض النحويين الى آخره وفي تحقيق معنى الاستثناء ثلثة اقوال القول
الاول ان المستثنى يبين لغرض المتكلم من المستثنى منه كسائر التخصيصات من قوله تعالى واحل الله البيع
وحرم الربوا ونحوه لا فرق عند هؤلاء بينهما الا من وجهين احدهما ان المستثنى يجب ان يتصل بالمستثنى منه
لفظا او ما في حكم الاتصال لفظا كقطعه من المستثنى منه لتنفس او سعال او نحوه مما يكون مانعا من الاتصال اللفظي
والثاني ان المستثنى مع صيغ مخصوصة نحو الا واخواتها وقول المصنف هو مثل التخصيص عند هؤلاء مشعر بانه
عندهم ليس تخصيصا وليس كذلك بل هو عند جميع الاصوليين نوع من التخصيص وداخل في حده عندهم قال
المصنف وهو اي كون المستثنى مبينا الغرض من المستثنى منه غير مستقيم لجواز له عندي عشرة الا درهما والعشرة نص
في مدلولها ولو اريد بعشرة تسعة وذكر الا واحد لبيان مراده بطل النصوصية واجماع النحويين على ان الاستثناء
المتصل اخراج مبطل له ايضا اذ لا اخراج عندهم القول الثاني ان مجموع المستثنى منه وآلة الاستثناء والمستثنى
موضوع لمعنى واحد من غير تعدي للاول لمعنى ثم اخرج منه حتى كان العرب وضعت للتسعة عبارتين احدهما
تسعة والاخرى عشرة الا واحدا وهذا القول ايضا غير مستقيم لانا قاطعون بان المتكلم عبر بالعشرة عن مدلولها
الذي هو خمسة ان وبالا عن الاخراج وبواحد عن انه مخرج ولو كانت بمثابة تسعة لم يستقم فهم هذه المعاني منها
كما لا يفهم من بعض حروف تسعة عند اطلاقها معنى وهذا الذي ذكرت معلوم من لغة العرب في الطرفين

اى ان المتكلم عبّر بالعشرة عن مدلولها الى آخره وانه لا يفهم من بعض حروف تسمع عند اطلاقها معنى ثم هو باطل
باجماع النحويين على انه اخراج وايضا لم يعهد في لغة العرب كلمات مركبة وضعت لمعنى معرب في وسطها والذى
حمل الفريقين على مخالفة الاخراج ما توهموه من لزوم الكذب في كل استثناء بتقدير القول بالاخراج وبيانه انه
اذا قال له عندى عشرة وقصد الدلالة على افرادها بجملتها ثم اخرج الدرهم منها فان لم يدخل الدرهم في العشرة
لم يتحقق الاخراج وان كان داخلا فيها كان ما اقرّ به اولا نافيا له ثانيا فيلزم الكذب في احد الامرين يعنى
في العشرة او الا درهما فيعتقد ذلك اى فيعتقد لزوم كذب احد الامرين في كل استثناء بتعدد الاستثناء في كلام
الله تعالى فانه اذا قال فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما واراد بالف سنة على الانفراد جميع مدلولها
فقد اخبر بانهم لبثوا الجميع فيستحيل ان يخرج شئ منه لانه يؤدى الى ان يكون اللبث اقل من الف وقد علم
انه لبث الفا فوقع في النسخ وهذا الذى ذكره نقض اجمالى في توجيهه لو صح ما ذكرتم يلزم ان لا يقع بدل الاشتمال
وبدل البعض في القرآن واللازم باطل لوقوعه فيه قال الله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع
اليه سبيلا اما اللزوم فلان المحذور الذى ذكرتم قائم فيه بعينه وذلك لانه يجب من ذكر الناس مع الوجوب
الوجوب على جميعهم وابدال البعض من الناس يقتضى الوجوب على بعضهم فيصير المعنى امرت الجميع امرت
البعض في وقت واحد وهو باطل فان عم الاولون ان الناس هنا هم المستطيعون وانه انما ذكر المستطيعين
ليتبين به المقصود بالناس كان الرد عليهم على ما تقدم من بطلان خصوصية الناس في مدلوله واجماع
النحاة انه بدل البعض منه لانه مبيّن المراد منه وزيادة وهو ان التقدير من استطاع منهم بلا خلاف والضمير
في منهم راجع الى الناس فاذا اريد من الناس المستطيعين يصير المعنى ولله على المستطيعين من استطاع
من المستطيعين وهذا ظاهر الفساد وان زعم الفريق الثانى ان المراد بما يجئ بدلا ومبدلا منه معنى
ما بينهم آخرا كما في المستثنى عندهم كان اظهر فسادا لان جميع ما تقدم يبطله بان يقال هنا نحن قاطعون
بان المتكلم عبّر بكل من المبدل منه والبدل على انفراده عن مدلول كل واحد واجماع النحاة انه بدل وكون
كلمة مركبة معربة في وسطها وكذلك الضمير في منهم المذكور لانه عندهم يعود على بعض الكلمة وزيادة وايضا
فانه يؤدى الى ان يكون بعض الناس المستطيعين جميعا عبارة عن المستطيعين فان التقدير من استطاع منهم
ولا يخفى ان المستطيعين من الناس بعضهم فالناس يكون بعضا آخر فيصدق ان بعض الناس والمستطيعين جميعا
عبارة عن المستطيعين وفساده هذا مقطوع به قال الامام الحديثى في هذا الكلام نظر اذ يلزم ان لا يوجد
في القرآن ولا في غيره تخصيص لانه لا يلزم عدم ارادة مدلوله وهو اكثر من ان يحصى وغايته التخصيص وهو ارادة بعض
ما يتناوله اللفظ مع قرينته وهو موجود المختص نعم يكون مجازا والمجاز واقع كثيرا ولو امتنع ان يراد من العشرة
وغيرها اقل من مدلولها الحقيقى لما كان لكاملة في قوله تعالى تلك عشرة كاملة فائدة وقد اراد الله تعالى من قوله
الحج اشهر معلومات شهرين وعشر ليال وانما يكون عشرة نصا في موضعها اذا لم توجد قرينة تعيّن كالعشرة ها

ومراد النحاة من انه مخرج ما اراده الاصوليون منه لئلا يبقى رفض اجماعين في مدلول لفظ عربى لا امة العربية وليس
ارادة الخاص من العام كالتصريح باللفظ الموضوع للخاص حقيقة حتى يلزم ظاهر الفساد في آية الحج وكذا مراده منهم
من انه بدل انه مبيّن بخصوص ولا منافاة بينهما اقول الجواب عنه ان المحذور هنا انما هو بطلان الخصوصية
وفي التخصيص لا يبطل الخصوصية فان العام ظاهر في مدلوله لا نص فلا يلزم من امتناع الاول امتناع الثانى واما
قوله ولو امتنع ان يراد من العشرة فجوابه ان خصوصية العشرة لا تمنع حمله على معناه المجازى ففائدة الكاملة في
قوله تعالى تكون نفى المجاز واما النقض بقوله تعالى الحج اشهر معلومات ففيه وارد فان اشهر ليس كعشرة في الخصوصية
واما قوله ومراد النحاة من انه مخرج ما اراده الاصوليون فجوابه ان قول النحاة ظاهر في الاخراج لا ما ذكره الاصوليون
وحمل اللفظ على معنى غير ظاهر مع تحقق المعنى الظاهر غير جائز واما قوله وليس ارادة الخاص الى آخره فجوابه
ان اراد به انه لا يؤول المعنى الى ما ذكره المصنف فهو باطل لانه بعد ثبوت المقدّر اعنى التقدير من استطاع منهم
بغير خلاف والضمير في منهم راجع الى الناس يؤول المعنى اليه قطعا وان اراد به انه لا فساد فيه وان آل المعنى اليه
فهو ايضا باطل لان ما يؤدى الى الفاسد يكون باطلا وان اراد معنى آخر فلا بدّ من بيانه اه قال المصنف والمذهب
الثالث وهو المستقيم المندفع عنه الاشكالات كلها ما قررناها وما لزمهم ان المستثنى منه يراد به جميع افراده
بالنظر الى الافراد اى بالنظر الى المفردات اعنى القيام والقوم وان منهم زيدا واخراج زيد منهم بالا في
قولنا قام القوم الا زيدا مثلا هكذا افاد المصنف في شرح المفصل وبعد ذلك اخرج منه المستثنى على التحقيق ثم حكم
بالاسناد بعد تقدير الاخراج ولذلك اى ولاجل ان الحكم بالاسناد بعد الاخراج لا يحكم العالم بالعربية على كلام المتكلم
بالاسناد الا بعد تمامه فلو طرق طارق ان المتكلم اذا قال له عندى عشرة عند نطقه بالتاء من عشرة ان يعلم قطعه
الكلام عليها انه مقرّ بعشرة مسند اليها الاقرار كان مخطئا لعلمنا بانه يجوز له ان يذكر ما يخرجه قبل الحكم بالاسناد
فاندفع بذلك اشكال الكذب في الاستثناء والابدال واندفع ما لزم الفريقين مما ارتكبوه جميع ما ذكر
عليهم قال الامام الحديثى يرد عليه جواز الرجال مع القائمون الا زيدا فان الفصل المبنى عن الاسناد يتقدم
على الاستثناء وان لا يلزم منه شئ لو سكت في وسط الاستثناء او مات اذ لا يلزم بدون الاسناد شئ وان يقع فيما
لو منه اد عشرة في عندى عشرة الا خمسة بعد الاخراج يدل عنده على خمسة وانما لا يحكم العالم بالعربية على المتكلم
بشئ قبل تمام كلامه لعلمه بان المبين المتصل يجوز ذكره ويقبل نحو لزيد علىّ درهم ناقص لا لانه لم يسند الا بعد
تمامه وايضا لو كان المراد من المخرج ما ذكره الحاجبى لخرج به التخصيص وكذا العطف المغاير نحو جاء زيد لا عمرو
وجاء القوم لا زيد فانه نص الحاجبى وعرّض على انه ليس اخراجا فلا يبعد ذكر بقية القيود في الحد اذ لم يبق شئ
يشاركه حتى يحترز بها عنه اقول الفصل مبنى عن ان ما بعده خبر لا نعت لكن بعد تمام الكلام لا قبله ولو مات
في وسط الاستثناء او سكت في قولنا لزيد علىّ عشرة الا درهما لا يكون مقرا بعشرة ولا يلزم منه ان لا يلزمه شئ
اصلا اذ لا يلزم من انتفاء الكل انتفاء العام واما قوله وان يقع فيما ذكره منه الى آخره فجوابه انه لا يلزم من حكم لا له

عشرة على خمسة بعد الاخراج بطلان الخصوصية مطلقا وانما يلزم ان لو لم يدل على الخمستين بالنظر الى المفردات
واما قوله وانما لا يحكم العالم بالعربية فيه الى آخره فجوابه ان المصنف قال لا يحكم العالم بالعربية بالاسناد الا بعد تمام
الكلام فكيف يصح ان يقال عليه الا انه لم يسند الا بعد تمامه واما قوله وايضا لو كان المراد من المخرج الى آخره
فمندفع بما قدمناه في تقرير التعريف وهو منصوب المستثنى بحسب اعرابه على اقسام خمسة الاول
ما يجب نصبه وذلك في مواضع منها ان يقع بعد الا غير الصفة في كلام موجب والكلام الموجب ما ليس فيه حرف
النفي ولا حرف يجري مجراه كحرف الاستفهام والكلام المثبت ما وقع وكان فكل مثبت موجب ولا ينعكس فقام زيد مثبت
وموجب ويقوم زيد موجب وليس بمثبت وانما وجب النصب هنا لما ذكره المصنف في امالي الكافية من انه لا يجوز
ان يكون تابعا اذ ليس توكيدا لا لفظيا ولا معنويا وهو ظاهر ولا صفة لانها باعتبار التبع ايضا ليست موجودة ولا بدل
كل لانه ليس هو مدلول الاول ولا بدل بعض لان العامل بتقدير انسحابه ولو قدر انسحابه هاهنا كان مثبتا فصار لا
بدل اشتمال لان زيد ليس مشتملا على القوم ولا القوم مشتملين على زيد ولا بدل غلط فانه لا يجري في القرآن
ولا في الكلام الفصيح واما العطف بالحرف فظاهر واما عطف البيان فلان حقيقته ان يكشف عن المراد كشف
الصفة والامر هنا ليس كذلك واذا بطلت الاقسام كلها كان له حكم الاستقلال بنفسه فيعرب بما يعرب به سائر
الفضلات كالحال والتمييز والمفعول وما شاكل ذلك واشترط ان يكون غير صفة لانها اذا كانت صفة كانت تابعة لما
قبلها قوله في كلام موجب احتراز من القسمين اللذين بعد ذلك فانه لا يكون منصوبا على الاستثناء لا دائما والحلم
انه لا حاجة الى قوله غير الصفة لان الضمير في كان عائد الى المستثنى والواقع بعد الا الصفة ليس مستثنى وقد ذهب
المصنف في شرح المفصل الى عدم الاحتياج الى هذا القيد قال الامام الجندي لا بد من قيد آخر وهو ان لم يكن المستثنى منه
ليخرج قولك الا يوم كذا فانه نصب على الظرف لا على الاستثناء ومنها ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه مثل
ما جاءني الا اخاك احد وانما وجب النصب لان البدل لا يتقدم على المبدل منه وشرط ان يتقدم احد جزئي الجملة
كالمثال المذكور ولو قلت الا زيدا ما جاءني احد لم يجز لان المستثنى من المستثنى منه بمنزلة المعطوف بلا من
المعطوف عليه فكما لا يتقدم على العامل لا يتقدم على المستثنى وهذا يعني ان لا يتقدم على المستثنى منه ايضا الا انه جاز في
مثل قام الا زيدا القوم وضربت الا زيدا القوم توسعا لانه تقدم ما يطلب المسند اليه والواقع عليه اللذين هما المستثنى منه
فهو كتقدمه لفظا ويضعف في غيرهما نحو ما ضربت الا الحمين جميع الايام اذ ليس طلب الفعل لغير المسند اليه والواقع عليه
كطلبه اياهما وقد جاء الا زيدا قام القوم شاذا قال المصنف في شرح المفصل لانه كالمفعول معه عند المحققين فكما
لا يتقدم المفعول معه فكذلك هذا ومنها ان يكون المستثنى منقطعا نحو ما جاءني احد الا حمارا لانه يمتنع فيه واحد من البدل
اما الكل والبعض فظاهر واما الاشتمال فلانه لا بد فيه من صحة المبدل منه اما الغلط فلانه ينبغي ان يذكر بدون الا قال
المصنف في شرح المنظومة لان الا فيه بمعنى لكن فيتعين نصبه على اللغة الفصيحة والذين رفعوا اجروه مجرى المتصل في البدل
كانهم لما راوا ما جاءني احد الا حمار بمعنى جاءني حمار اجروه مجرى ما جاءني احد الا زيد وليس بجيد لان البدل هنا

انما جاز ان يكون ما بعد الا بعضا وليس هو في الاستثناء المنقطع كذلك فيتعذر البدل وبنو تميم يجرون المنقطع كالمتصل
وعليه قوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس ومنها ان يكون المستثنى بعد عدا وخلا نحو جاءني
القوم خلا زيدا او عدا زيدا وانما وجب النصب لانه فعل اضمر فيه فاعله مستترا وتقديره عدا بعضهم زيدا اي جانب
بعضهم فيكون ما بعده مفعولا به فيكون منصوبا وجوبا وانما قال في الاكثر لانه قد نقل عن بعض العرب انه يخفض بهما
لانهما حرفا جر عندهم ولم يذكر هذا القول سيبويه ولا المبرد فكذا اهمله المصنف واعلم ان التقدير المذكور اورده
المصنف في شرح المفصل وغيره ولي فيه نظر فان خلو بعض القوم عن زيد لا يقتضي خلو البعض الآخر فلا يحصل المقصود
وهو عدم مجيء زيد فالوجه ان يقال ان الضمير المستتر عائد الى اسم فاعل من الفعل المذكور والتقدير خلا الجائي
زيدا او لو اريد بالبعض البعض المطلق لاستقام تقدير المصنف وكذلك يجب النصب اذا كان المستثنى بعد ما خلا
وما عدا الماضي تصريفي عدا وخلا والغالم يقل منا في الاكثر اذ لا خلاف في وجوب النصب بعد ما خلا وما عدا وسببه ان ما
في ما خلا وما عدا مصدرية ويجب وقوع الفعل بعد ما المصدرية باتفاق واذا وجب وقوع الفعل بعدها بالاتفاق
وجب النصب بعدها بالاتفاق وانما كانت ما مصدرية لما قال المصنف في شرح المفصل من انه لا يصح ان يكون موصولا
لان الموصول موضوع للصفة والموصوف جميعا وهنا قد ذكر الاسم فليس موضع ما الا ترى انك تقول اشتريت
الكتاب الذي تعلم ولا تقول اشتريت الكتاب ما تعلم والآخر انها لو كانت بمعنى الذي لصح ان يقع موضعها من في
قولك جاء القوم لانها لمن يعقل والآخر انها لو كانت بمعنى الذي لوجب ان يكون في الفعل ضمير يعود عليها
والضمير الذي ذكرنا ضمير بعض القوم واما كونها ليست من الاوجه الباقية يعني الاستفهامية والشرطية وغيرها
فظاهر فان تقديره جاء القوم خلوهم من زيد كانك قلت وقت خلوهم من زيد ووجه هذا التقدير لما لم يكن
ثمة مقتضي للمصدر بمعنى انما قدر وقت مضافا الى المصدر ليستقيم المعنى لانه لو لم يقدر لا يستقيم المعنى لانه
ليس هاهنا شيء يقتضي المصدر ليتعلق به فيبقى المصدر بغير متعلق يقتضيه واما اذا قدر وقت مضاف فيكون ظرفا
فيستقيم المعنى وكذلك يجب نصب المستثنى بعد ليس ولا يكون وهما ناقصان اسمهما عائدا الى بعض
وما بعدهما يكون خبرا لهما والخبر واجب النصب واعلم ان عامل المستثنى في هذه الصور اعني في صور عدا وخلا
وما خلا وما عدا وليس ولا يكون واحد من هذه الافعال الاربعة لان المستثنى اما مفعول او خبر منصوب به فلا يكون
له عامل سواه وما سوى ذلك منصوب بالفعل بواسطة الا ان كان ثمة فعل فان لم يكن فالعامل المستثنى بواسطة
الحرف هذا اصح الوجوه مثل قولك الزيدون الا اخاك اصحابك ويجوز فيه النصب القسم الثاني
من اقسام المستثنى ما يجوز نصبه ويختار فيه البدل وذلك انما يكون اذا كان المستثنى بعد الا في كلام غير موجب
ذكر المستثنى منه وقوله غير موجب شامل للنفي وما اشبهه وهو النهي والاستفهام بمعنى الانكار فمثال النفي
ما جاءني القوم الا زيد بالرفع على البدل وبالنصب على الاستثناء ومثال النهي لا يقم احد الا زيد ومثال
الاستفهام ومن يغفر الذنوب الا الله ومنه قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم قرأ ابن عامر بالنصب وقرأ الباقون

ترجيح البدل

بالرفع على البدل من واو فعلوا احترز بقوله عن الموجب عن الموجب فانه قد تقدم انه منصوب ليس الا قوله
والمستثنى منه مذكور احترز به من مثل قولك ما ضربت الا زيدا فانه لا يجوز فيه البدل وانما اختير فيه البدل لانه الظاهر
من جهة قياس عوامل العربية فانه اذا جعل بدلا يكون عامله عامل المبدل منه بلا احتياج واسطة الا واكثر العوامل النحوية
ان يعمل بلا واسطة واذا جعل مستثنى يكون عامله عاملا بواسطة الا وعمل العامل بواسطة شيء قليل وقرئ قوله تعالى
ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك بالرفع والنصب واكثر القراء على النصب فقال بعضهم اذا نصب يكون مستثنى من قوله
فاسر فيكون في كلام موجب فلا يكون فيه الا النصب واذا رفع يكون مستثنى من قوله ولا يلتفت وانما حمل النصب على
الاستثناء من موضع والرفع من موضع آخر لانه لو كان النصب والرفع من ولا يلتفت احد يلزم ان يكون قراءة الاكثر
على غير المختار واعني على غير البدل فحملهما على موضعين نزاما من حمل قراءة الاكثر على غير المختار وقد طعن هذا القائل
انه قد ادى ما يخلص منه لكن ادى الى الحمل على غير المختار وهو غلط لان القصة واحدة واذا استثنى من قوله تعالى
فاسر باهلك كان غير مسري بامرأته واذا ابدل من قوله ولا يلتفت منكم احد كان مسريا بها فيؤدي الى ان يكون
مسريا بها غير مسري بها وهو باطل وانما يقع في مثل ذلك من يعتقد ان القراءات السبع آحاد ويجوز ان يكون بعضها
خطأ فلا يبالي في حمل القراءتين على ما يتناقضان به واما من يعتقد الصحة في جميعها لتواترها فيبعد عن مثل ذلك
قال المصنف في شرح المفصل والاولى من هذا ان يكون الا امرأتك في الرفع والنصب مثل ما فعلوه الا قليل منهم
ولا يبعد ان يكون اقل القراء على الوجه الاقوى واكثرهم على الوجه الذي دونه بل قد التزم بعض الناس انه يجوز
ان يجمع القراء على قراءة غير الاقوى والمصنف قرر هذا في شرح المفصل بوجه آخر وهو ان القصة ولحوقهما اما
ان يكون سرى بها او ما سرى بها فان كان قد سرى بها فليس مستثنى الا من قوله ولا يلتفت منكم احد وان
كان ما سرى بها فهو مستثنى من قوله فاسر باهلك واعترض عليه تلميذه قائلا الوجه ان يقال لم يسر بها لانه نهي
عن ذلك ولا يتعين النصب لجواز ان يكون قد تبعتهم فنادرها النهي عن الالتفات فاخرجت منه بالاستثناء
او انها اخرجت من وجوب الاسراء ولا اوجب ذلك تحريم الاسراء وحينئذ لا يمتنع اشتراكهما ولا يلتفت ثم بين
عدم ارادتها بالاستثناء اذ لم يكن بد من اهلاكها اقول لا يخفى عليك ان هذا انما يرد على تقرير شرح المفصل واما
على تقرير شرح الكافية فلا ورود له اصلا كما توهم الامام الحديثي واجاب عنه   ويعرب القسم الثالث
ان يكون معربا على حسب العوامل وذلك انما يكون اذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو في غير الموجب والمراد من
كونه معربا على حسب العوامل هو ان العامل الذي قبله ان اقتضى الفاعل يكون المستثنى مرفوعا على انه فاعل وان اقتضى
المفعول به يكون المستثنى منصوبا على انه مفعول به وان اقتضى الحال يكون منصوبا على انه حال الى غير ذلك مثل ما ضرب
الا زيد وما ضربت الا زيدا وما جاءني زيد الا راكبا وهذا القسم الذي يسميه النحويون بالمستثنى المفرغ لانه فرغ له
العامل عمل الا بحذف المستثنى منه وجعل اعرابه لما بعد الا وسمي باسمه وفي قوله وسمي باسمه اشارة الى ان زيدا
مثلا في قولنا ما ضرب الا زيد وان سمي بالفاعل لكن ليس هو الا بمجرد تسميته لا انه فاعل من حيث التحقيق انه

في المعنى مخرج من مستثنى منه محذوف هو فاعل في التحقيق الا ترى ان معنى ما قام الا زيد ما قام احد الا زيد والا
لم يستقم الاستثناء وهم يعنون ومما يدل على انهم اعتبروا ذلك قولهم ما قام الا هند وامتناع قام هند وانما كان هذا
دليلا على اعتبار ذلك لان هندا في الصورة الثانية فاعل في التحقيق فيكون ممتنعا بدون تانيث الفعل وهند في الصورة
الاولى ليس فاعلا في التحقيق اذ لو كان لكان ممتنعا بدون تانيث الفعل كالصورة الثانية لكنه جائز بدونه اتفاقا واذا
لم يكن هند فاعلا في التحقيق يكون الفاعل في التحقيق شيئا آخر وهو المستثنى منه وهند مستثنى ولكنه لما حذف المستثنى منه
يفرغ العامل له فعمل فيه عمله في المحذوف يعني انه عمل فيه بلا واسطة الا كما يعمل في المحذوف بلا واسطة الا او نقول
يعني انه رفعه على الفاعلية كما كان رافعا اياه عليها   وهو في غير الموجب ليفيد مثل ما ضرب الا زيد هذا
يعني غير الموجب هو الكثير في هذا الباب يعني في باب الاعراب على حسب العوامل لان المستثنى منه محذوف ولا بد
من تقديره معنى وهاتان المقدمتان ظاهرتان وانما يقدر عاما من جنس المستثنى اذ تقدير الخاص يستلزم التخصيص
بلا مخصص ولو قدر من غير جنسه لما كان مفرغا لان كل مفرغ متصل نص عليه المصنف في اصول الفقه وهذا
التقدير يعني تقدير عام من جنس المستثنى انما يستقيم مع النفي الا ترى انك اذا قلت ما ضربني الا زيد استقام تقديره
ما ضربني احد ولو قلت ضربني الا زيد لم يستقم فيه ذلك نعم قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة انما لم يقع الاستثناء
المفرغ الا في غير الموجب في الفاعل والمفعول لان الواقع في الوجود لا يصح العموم فيه في الموجب لتعذر وقوع ذلك
اذ لا يمكن وقوع معنى قولك ضربت الا زيدا وقتلت الا عمرا وخرج الا زيد وسافر الا عمرو لانه يؤدي الى ان يكون
العام المسكوت عنه مستندا الى جميعه ذلك وقوعا وهو متعذر الوقوع من حيث العادة ولما كان ذلك هو الغالب
باعتبار الاثبات العرفي في باب الاثبات واستعملوا في النفي الذي لا يتعذر فيه ذلك غالبا كقولك ما ضربت الا زيدا
وما جاءني الا زيد وشبهه واما غير الفاعل والمفعول من نحو ظرف الزمان والمكان فيجيء في الموجب والمنفي جميعا
اذ لا يتعذر ذلك في المعنى لصحة وقوعه كقولك ضربت الا يوم الجمعة اذ يصح ان يضرب في كل يوم غير يوم الجمعة
ويصح العكس فجاز الامران فيه لذلك هذا ما ذكره في الامالي وقوله في شرح الكافية فيما كان فضلة قد يستقيم فيه المعنى
بدل على انه قد لا يستقيم المعنى في الظرف الواقع في الاثبات فحينئذ لا يجيء في الموجب قال الامام الحديثي كلام
المصنف يدل على امتناعه في الفاعل والمفعول به وان علم نحو مشى الا الخليفة لندور كونه مفيدا فيهما فلم يجوزه
مطلقا واما قوله في المتن ليفيد يعني به ليستقيم المعنى فيفيد الكلام لانه لو لم يستقم المعنى لا يفيد الكلام شيئا
وهو ظاهر   ومن ثم يعني من اجل ان المستثنى المفرغ يجب ان يكون في غير الموجب ليفيد لم يجز ما زال
زيد الا عالما وان كان في اوله حرف النفي لان معنى ما زال ثبت فصار استثناء مفرغا في الواجب فلا يستقيم
المعنى فيه ثم لو سلم انه يجوز الاستثناء المفرغ في الموجب فانه لا يستقيم المعنى فيه ههنا لان رفع ما زال الاثبات
ما انتصب بها لو فرضها والا بعد الاثبات للنفي فيما بعدها وهو خبر ما زال فيصير هذا المنصوب مثبتا لكونه خبر
ما زال منفيا لوقوعه بعد الا بعد الاثبات فيصير مثبتا منفيا في حالة واحدة وهو محال واعلم ان الاستثناء

المفرغ يجرى في الاخبار وفي الصفات كما يجري في غيرهما لكنه فيهما مشكل لانه يكون المعنى اثبات هذه الصفة دون
غيرها من الصفات ونحن نقطع بان ذلك غير مستقيم فانك اذا قلت ما زيد الا عالم لم يستقم نفي جميع الصفات
عن زيد اذ لا بد ان يكون على صفات متعددة غير العلم واجاب عنه المصنف في كتبه بما نقل به انه لم يرد الا نفي
صفات يمكن انتفاؤها مما يضاد المثبت اذ لا يصح نفي جميع الصفات كما اذا قلت ما قام الا زيد فان الغرض حيث
هو لا في جميع الاوصاف وبان هذا الكلام يقال في جواب من نفى تلك الصفة مبالغة في ازدياده فالغرض اظهار ثبوت
تلك الصفة دون نفي ما عداه ونظيره كثير قال الله تعالى قل لا اجد فيما اوحي الي محرما على طاعم يطعمه الا ان يكون ميتة
او دما مسفوحا الاية قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة الا بطهور فان
المعنى اثبات الطهارة للصلوة المشروعة لا اثبات الطهارة لها خاصة حتى يلزم انها اذا وجدت وجدت او يقال
توجد الطهارة ولا يكون الصلوة مشروعة لفوات شرط آخر واذا تعذر البدل قد ذكرنا ان
المستثنى منه اذا كان مذكورا في كلام غير موجب يجوز في المستثنى النصب والبدل على اللفظ ان امكن تعين وقد
من مثاله واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع مثل ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا زيد وما زيد
شيئا الا شي يعبأ به اما امتناع البدل على اللفظ في قوله ما جاءني من احد الا زيد فانك لو ابدلت على اللفظ لوجب
تقدير من بعد الا وهو اثبات لان الا بعد النفي اثبات فلزم زيادتها بعد الاثبات وهي انما زيدت في النفي خاصة
كما سبق في الحرف ان شاء الله تعالى ومحل احد رفع على انه فاعل ورفع زيد على انه بدل من موضع احد واما امتناع البدل
على اللفظ في قولك لا احد فيها الا زيد ولا علام رجل في الدار الا زيد فلان العامل لفظا سواء كان الاسم مفردا او
مضافا هو لا ولا انما عملت لكونها نافية فاذا ابدلت من معمولها على اللفظ وجب تقديرها بعد الا للاثبات وهي عملت
للنفي فكيف يعمل مع انتقاض ما عملت لاجله وايضا فانه يؤدي الى باطل لان الا تقتضي اثبات ما بعدها ولا تقتضي نفيه
فيصير مثبتا منفيا في حالة واحدة وهذا بعينه جار في قولك ما زيد شيئا الا شي يعبأ به اما الاول فبان يقال
ما عملت للنفي فاذا ابدلت شيئا من معمولها وجب تقديرها واذا قدرتها بعد الاثبات واعملتها في الاثبات
اخرجتها عن المعنى الذي عملت لاجله واما الثاني فلان الا تقتضي اثبات ما بعدها ولا تقتضي نفيه فيلزم التناقض
المذكور فيه لا فان قيل العامل في التوابع هو العامل الاول بحكم الانسحاب على المذهب لا عامل مقدر ولا يصح قوله
ولو ابدل على اللفظ لكان معمولا لها ولا مقدرة بعد الا اجيب عنه بان هذا السؤال وارد على عبارة المصنف
عند القائل بالسحب لكن لا يضر مطلق ما لو قيل بالانسحاب ايضا لانه انما ينسحب عملها على ما بعد الا اذا انسحب النفي
الذي عملت لاجله لكن يمتنع ان يكون بعد الا منفيا لانه نقيضها قد انتقض بالا فان قيل على ما ذكرتم من امتناع
الابدال على اللفظ في نحو ما يلزم ان يمتنع الابدال على اللفظ في نحو ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به
على البدل على اللفظ فالجواب عن الاول ان يقال انما يلزم ذلك ان لو عمل ليس للنفي وليس كذلك وانما يعمل لكونها
فعلا فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر العامل هي لاجله وهو كونها فعلا فان الاثبات لا يخرجها عن كونها فعلا بخلاف

الاثبات فيما فانه يخرجها عن المعنى الذي عملت لاجله وهو النفي والجواب عن الثاني وهو التناقض وتقرير
التناقض انك اذا قدرت ليس بعد الا فقد صار ما بعدها مثبتا بالا منفيا بليس وهو محال فنقول ان ليس لها جهتان
احدهما النفي والاخرى الفعلية وعملها انما كان لاجل الفعلية لا لاجل النفي والحاجة ههنا انما هي باعتبار العمل لا باعتبار
النفي فيقدر باعتبار الفعلية لا باعتبار النفي لان الاحتياج الى تقديرها للعمل والعمل للفعلية لا للنفي فوزانها
وان كانت لفظة واحدة وزان قولك ما كان زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به فليس بمعنى ما كان وانت اذا اثبت شيئا
بعد الا ما شئته ما كان انما يقدر العامل الذي هو كان من غير النفي فكذلك اذا قدرت ليس بعد الا في مثل ليس
زيد شيئا انما تقدرها مجردة عن معنى النفي وانما وقع الاشكال من جهة كونها لفظة واحدة افادت ما افاده
قولك ما كان وحصل معانيهما من الجهتين قال المصنف في شرح المفصل لما كان انفكاكها عن النفي متعذرا والفظا توهم
ان التقدير متعذر كما تعذر في لا والذي يدل على اعتبار ذلك اي عملها للفعلية من لغة العرب صحة الاستثناء
المفرغ في خبر ليس بالنصب كقولك ليس زيد الا قائما كما تقول ما كان زيد الا قائما وامتناعه في خبر ما نحو ما زيد
الا قائما فصحته في ليس يدل على اعتبار الجهتين فيها وان عملها للفعلية وامتناعه في ما يدل على انها عملت للنفي
فلو جاز ما زيد الا قائما لزم اعمال ما عمل للنفي في الاثبات والتناقض المذكور وهو اجتماع النفي والاثبات فيما بعد
الا والتعليل الذي ذكره المصنف على امتناع البدل على اللفظ في لا احد فيها الا زيد حسن من تعليل ابي علي وهو انه
انما امتنع البدل على اللفظ لانه يؤدي الى دخول لا على المعارف وهي مختصة بالنكرات فانه يرد عليه لا احد فيها
الا رجل واشباهه فقد انتفت العلة التي ذكرها والاجماع باق على امتناع البدل على اللفظ ومخفوض
بعد غير وسوى القسم الرابع من المستثنى ما يجب جره وهو الواقع بعد غير وانما يجب الجر فيه لانه مضاف اليه فلا يكون
الا مخفوضا وبعد سوى وسواء لانه كذلك وبعد حاشى في الاكثر لانهم يستعملونها حرف خفض وقد جاء منصوبا
بعدها مثل قوله اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشى الشيطان وابا الاصبغ ووجهه ان يقدر فعلا مستترا فاعله
بمعنى جانب بعضهم الشيطان واعراب غير اذا استعملت غير صفة فاعرابها كاعراب سائر الصفات على
ما سيأتي واذا استعملت استثناء وجعلت بمعنى الا اعربت باعراب ما بعد الا لانها اسم واقع في التركيب فلا بد
لها من اعراب وقد وجب لما بعدها الخفض بالاضافة فجعل اعرابها الاعراب المستحق لما بعد الا قال
المصنف في شرح المفصل لما وقعت غير موقع الا والا حرف غير معرب وغير اسم وجب ان يكون لها اعراب
فجعل اعرابها الاعراب الذي يكون على الاسم الذي يكون بعد الا وجعل ما بعدها مخفوضا بالاضافة لانها اسم نقل الاعراب
فيه في معنى الا بمعنى وسبيل ذلك لا اذا وقعت موقع غير في الوصف جعل اعراب ما بعد لا اعراب غير لتعذر الاضافة
يقولون جئت لا راكبا ولا ضاربا اي غير راكب ولا ضارب فلذلك تقول جاءني القوم غير زيد وما جاءني غير زيد
احد وما جاءني احد غير حمار وما جاءني احد غير زيد بالنصب على الاستثناء وغير زيد بالرفع على البدل وما جاءني
غير زيد بالرفع على انه فاعل لانه مستثنى مفرغ واعلم ان المصنف لم يذكر القسم الخامس من المستثنى في هذا الكتاب

وهو الذى يجوز فيه النصب والجر والرفع وذلك فيما استثنى بلا سيما كقولك احسن الى القوم لاسيما عمرو ووجهه
مذكور فى شرح المفصل للمصنف   ومن صفة لا نها اسم بمعنى المغايرة يعنى انها اسم يدل على ذات باعتبار
معنى هو المغايرة فكما ان مغايرا صفة فكذلك غير واستعمالها فى المغايرة على وجهين احدهما المغايرة فى الذات كقولك
مررت برجل غير زيد تريد بانسان آخر والثانى المغايرة فى الصفات وان كانت الذات واحدة كقولهم دخلت
بوجه غير الوجه الذى خرجت به والاحرف يستثنى بها ولما كان بين غير والا مشابهة حمل كل واحد منهما على الآخر
فيستثنى بغير ويوصف بالا قال المصنف فى شرح المفصل سبب حمل كل واحد منهما على صاحبه ان ما بعد كل واحد منهما
مغاير لما قبلها الا ان وقوع غير موقع الا كثير ووقوع الا موقع غير قليل وسببه ان غيرا اسم وتصرفهم فى الاسماء
اكثر من تصرفهم فى الحروف وقال فى امالى الكافية لم يشترط فى استعمال غير بمعنى الا تعذر جعلها صفة كما اشترط فى
استعمال الا بمعنى غير تعذر كونها استثناء لان غيرا اذا استعملت فى الاستثناء كانت لها امثال جرت ذلك المجرى
الا وقوع الاسماء استثناء لا بعد فيه كسوى وسوى بخلاف استعمال الا صفة لانها حرف واستعمال الحرف صفة على
خلاف القياس لانه استعمال الحرف بمعنى الاسم واخراجه عن حيز الحرفية الى حيز الاسمية فاشترط فيه تعذر رجوعه
الى اصله   اذا كانت بمعنى انك قد علمت ان استعمال الا صفة انما يكون اذا تعذر الاستثناء بها وتعذر الاستثناء
بها انما يكون اذا كانت الا تابعة لجمع منكور غير محصور مثل جاءنى رجال الا زيد وانما يتعذر الاستثناء فى امثال هذا
المثال لانك لو جعلت زيدا مستثنى من رجال لم يستقم لان شرط الاستثناء ان يدخل المستثنى لو سكت عنه فى المستثنى منه
وههنا لا يدخل زيد فى قولك جاءنى رجال اذ لا دلالة عليه فان قيل انما يتعذر الاستثناء المتصل فى نحو جاءنى
رجال الا زيد لا المنقطع فهلا نصبته عليه قلت قال المصنف فى امالى الكافية كلامنا فى المتصل وقال الامام الحديثى
الظاهر من كلامهم ان المتصل ما لو سكت عنه لدخل على سبيل القطع والمنقطع ما لو سكت عنه لا يدخل على سبيل القطع
فاحتملهما كما فى المثال المذكور لو سكت عنه لا يكون متصلا ولا منقطعا وقوله منكور لان الجمع لو كان معرفا نحو جاءنى
الرجال الا زيدا لامكن حملها على الاستثناء لان زيدا ان كان منهم فيكون متصلا والا فيكون منقطعا واذا امكن الاستثناء
لا يصح حملها على الصفة لان شرط الصفة تعذر الاستثناء وقوله غير محصور اذ لو كان محصورا نحو عندى عشرة الا
درهما صح الاستثناء لانه لو سكت عنه لدخل فى العشرة فلم يتعذر الاستثناء الذى هو شرط حمل الا على غير ومما لحن
منه قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا قال المصنف فى شرح المنظومة آلهة نكرة لا يدخل فيه ولها
خصوص المعرفة فلا يصح ان يكون الا الله استثناء منها لانه لا يكون اخراجا فلو نصب على الاستثناء فى الاية
لكون الآلهة مستثنى منهم الله فلزم فساد السموات والارض لازما واللازم اعنى الفساد منتف بالمشاهدة
فينتفى الملزوم وانتفاء الملزوم يمكن ان يكون بانتفاء الآلهة ويمكن ان يكون بانتفاء كون شىء مستثنى منهم
ويمكن ان يكون بانتفاء الله تعالى ففى التقدير الاول يثبت التوحيد وعلى التقديرين الباقيين يلزم الكفر
فيتعذر النصب على الاستثناء وان لم يلزم الكفر مطلقا لكنه لا يلزم التوحيد المقصود من القياس الاستثنائى

وهو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فاما ان جعل الا على الوصفية فرفع الله يلزم التوحيد مطلقا
بيانه انه اذا جعل الا وصفا صار معنى الكلام لو كان فيهما آلهة موصوفة بانها غير الله لفسدتا ولم يفسدتا فلم يكن
الآلهة الموصوفة موجودة فيلزم التوحيد فان قيل الملزوم ههنا ايضا مجموع امرين وهما الآلهة وكونها موصوفة
بانها غير الله قلنا انما انتفاء الآلهة فظاهر انه يستلزم لانتفاء الاشراك وثبوت التوحيد واما انتفاء كونها
موصوفة فكذلك لان الآلهة يستلزم كونها موصوفة بانها غير الله قال المصنف فى شرح المفصل قوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله ليس فى الوصفية فى قول بعضهم وانما هو على البدل وضح لانه فى معنى النفى لان معنى قولك لو
كان فيهما آلهة الا الله ما فيهما آلهة الا الله فلما كان معناه معنى النفى جرى فى البدل مجراه وهذا ضعيف من وجهين
احدهما انه لو كان كذلك لجاز ان تقول لو كان فيهما الا الله كما تقول ما فيهما الا الله لانه بمنزلته وليس الامر كذلك
الثانى انه لا يجرى النفى المعنوى مجرى النفى اللفظى الا ترى انك تقول ابى القوم الا زيدا بالنصب ليس الا
ولو كان النفى المعنوى كاللفظى لجاز ابى القوم الا زيد وكان المختار وههنا اولى لان النفى محقق غير مقدر
فيه اثبات وفى لو تقدير ما بعد ها الاثبات وانما قدر فيه النفى لما كان الاثبات تقديرا الثالث انه لو كان
على البدل لكان معناه معنى الاستثناء ولو كان معناه معنى الاستثناء لجاز ان تقول الا الله بالنصب ولا يستقيم
المعنى لان الاستثناء اذا سكت عنه دخل ما بعده فيما قبله الا ترى انك لا تقول جاءنى رجال الا زيدا فكذلك
لا يستقيم ان تقول لو كان فيهما آلهة الا الله وقد زعم قوم انها يصح حملها على الصفة مع صحة الاستثناء
متمسكهم قول الشاعر   وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان   وهو شاذ عند الاولين قال المصنف
فى شرح المفصل فيه شذوذ ان احدهما انه وصف المضاف ههنا وهو كل والقياس ان يوصف المضاف اليه فى كل
لما سنذكر والثانى انه فصل بين الصفة والموصوف بالخبر وهو قليل وقال فى امالى المسائل المتفرقة القياس
فى كل ان يوصف مضافها دونها فيقال كل رجل عاقل جاءنى بهذا هو الفصيح ويجوز عكسه فيقول عاقلا بالرفع وصفا
لكل وفى غير هذا الباب يجوز الوصف على حسب مراد المتكلم فيقول جاء غلام زيد ان شئت وصفت الغلام وان
شئت وصفت زيدا والفرق بينهما ان كلا ومضافها كشىء واحد وانما جىء بكل لافادة الاحاطة واضيفت الى
ما يضاف اليه لافادة الحقيقة المقصودة بالاحاطة فكان وصف المقصود بالذات وهو المضاف اليه اولى من
وصف كل لانها ليست فى التحقيق مقصودة الدلالة على الذات وجاز وصفها على الشذوذ لانها عين الذات واما
غلام زيد فلكل واحد منهما مدلول مغاير للآخر فلا يجوز ان يجرى على احدهما ما هو وصف للآخر فى المعنى بخلاف
كل وجمع وبخ كل فما ذكرنا اسماء الاعداد المبنية فى مثل قولك ثلثة رجال وشبهه فان وصف المضاف اليه احسن من
وصف المضاف على ما ذكر فى كل قال الله تعالى انى ارى سبع بقرات سمان ولو وصف سبعا لقال سمانا وهو جائز
ووجهه ما تقدم والفصيح وصف المضاف اليه دونه قال بعض من اصحاب المصنف يجوز غير فى قوله وغير صفة او
غنى بالتنوين فقال كل ما يتكلم به الانسان اما اسم او فعل او حرف فان كان فعلا او حرفا فالاحسن ان يذكر على ما كان عليه



في اصل وضعه مفعول ضرب حكم كذا او من حرف جر وان كان اسما فلا يخلو من ان يكون معربا او مبنيا فان كان معربا
فالاحسن ايضا ان تتكلم بها على ما هو في الاصل وضعه مفعول زيد حكم كذا بالتنوين ولو قلت زيد حكم كذا بغير التنوين لكان
جائزا الا انه ضعيف وان كان غير منصرف فلك ان تحكيه مفعول سواء اي بغير تنوين ولك ان تعربه وتنونه مفعول سواء
اسم وان كان مضمرا فاعربه لا غير وان كان مبنيا حكي كالافعال والحروف منه املاه في امالي الكافية ولغرابة
سوى مذهب سيبويه وهو الاصح ان سوى وسواء منصوب وهو عنده ظرف من حيث المعنى لانك اذا قلت جاء القوم
سوى زيد فكانك قلت مكان زيد ولم يسمع منهم الا منصوبا فلذلك التزم فيه النصب وقد اجاز قوم اجراءه مجرى غير
واختاره ابن مالك ومتمسكهم قول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وقوله تجانف عن اهل اليمامة
ناقتي وما قصدت من اهلها لسوائكا قال ابن مالك الظرف ما فيه معنى في وسوى ليس كذلك ولئن سلم لم يلزم الظرفية
للشيء ابدا ولا يلزم من وقوعه صلة لزوم الظرفية فان حرف الجر مع مدخوله يقع صلة ولم يلازم الظرفية ولهذه
الاشكالات قال المصنف جعله بمعنى ليس بعيد والبيت عند الاولين شاذ خبر كان واخواتها لا يتميز
خبر كان عن خبر المبتدا الا بدخول كان لانه لو قطع النظر عن دخول كان لكان خبر المبتدا فلذلك جعل دخول
كان مميزا لخبر كان عن خبر المبتدا فان قيل دخول كان مميز لفظي لا معنوي والحد باعتبار المعنى اجيب
بانه لو سلم انما اراد به المعنى الذي ثبت للخبرية وهو حصول الخبر للمسند اليه في زمان معين وامره على نحو خبر
المبتدا فيما يجوز ويمتنع فيجوز ان يكون خبر كان مفردا وجملة ومثبتا ومحذوفا ويمتنع ان يكون معرفة مع كون الاسم
نكرة كما ان ذلك كان في خبر المبتدا ويتقدم معرفة تخصيص له عن خبر المبتدا لان خبر المبتدا لا يتقدم معرفة
وهذا يتقدم نحو كان القائم زيد وسبب ذلك ان الحكم على خبر المبتدا بالتقدم اذا كان معرفة لا وجه له لانه يؤدي
الى الالتباس فلا يتبين قصد المتكلم وهذا ههنا اذا فقد ما ينصب فيتبين قصد المتكلم بنصبه الا اذا
انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينة فلذلك لم يذكر في هذا المحل قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة قال
صاحب الجمل جاز ما كان احد مثلك ولم يجز ما كان مثلك احد لان الخبر هو المقصود بالنفي فاذا قال ما كان احد
مثلك فقد نفى مماثلة كل احد له لان الضمير المرفوع في مثل لاحد والكاف في معنى المفعول والمعنى ما كان احد مماثلا
لك اي مشبها فنفى مشابهة كل احد له فصار المعنى بلغت مبلغا من الفضل لم يشابهك احد فيه فاذا قال ما كان مثلك احد
اوجب ان يكون المنفي معنى الاحدية وهي الانسانية فيصير المعنى ما مثلك انسانا ويكون المماثل له مثبتا وانما نفي
الانسانية عنه والمثل المثبت اما ان يراد به نفس المضاف اليه كانه قال مثلك لا يقول ذاك واما بمعنى المشابه
وعلى كلا الامرين لا يستقيم نفي الانسانية لانه يصير بمعنى ما انت انسانا او مشابهك انسانا وكلاهما غير مستقيم واما
اذا قصدت معنى المبالغة في الذم او المدح كان جائزا تريد معنى قوله ما هذا بشرا لان المعنى اثبات امر اعلى من البشرية
في معقود المحكي عنه كقول الشاعر فلست لانسي ولكن لملاك يسكن قوله ما كان مثلك احدا في معقود المدح انما على
معنى ما انت بشرا اي بل اعلى من البشر واذا كان مماثله اعلى من البشر كان هو كذلك من طريق الاولى لان المشبه به اقوى

في المعنى المراد من المشبه ويكون معناه في الذم ما انت بشرا بل ادنى من البشر تريد البهيمية وشبهها اقول
ولقائل ان يورده على قوله في التركيب الثاني ويكون المماثل له مثبتا المنفي هو د وهو انا لا نسلم اثبات المماثل له وانما يكون
كذلك ان لو لم يكن صدق السالبة بانتفاء الموضوع وهو ظاهر وقال ايضا في امالي المسائل المتفرقة على قوله كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم اجود الناس واجود ما يكون في رمضان الرفع في اجود الثاني هو الوجه لانك ان جعلت في كان
ضميرا يعود الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن اجود بمجرده خبرا لانه مضاف الى ما يكون فهو كون ولا يستقيم الخبر بالكون
عما ليس بكون الا ترى انك لا تقول زيد اجود ما يكون فيجب ان يكون اما مبتدا خبره قوله في رمضان من باب قولهم اخطب
ما يكون الامير قائما واكثر شربي السويق في يوم الجمعة فيكون الخبر الجملة بكمالها كقولك كان زيد احسن ما يكون في يوم الجمعة
واما بدلا من الضمير في كان فيكون من بدل الاشتمال كما تقول كان زيد علمه حسنا وان جعلته ضمير الشأن تعين رفع اجود
على الابتداء والخبر وان لم يجعل في كان ضميرا كان ضميرا تعين الرفع على انه اسمها والخبر محذوف قامت الحال مقامه على ما تقرر في باب
اخطب ما يكون الامير قائما وان شئت جعلت في رمضان هو الخبر كقولهم ضربي في الدار لان المعنى الكون الذي هو
اجود الاكوان حاصل في هذا الوقت فلا يتعين ان يكون من باب اخطب ما يكون الامير قائما ويحذف
عامله يعني عامل خبر كان وعامل خبر كان انما يكون كان قال المصنف في امالي المفصل خص كان بالذكر لما لم يثبت ان
اخواتها مثلها وانما امتازت كان دون غيرها لانها كثرت في الاستعمال ولما كثر الاستعمال شاع في التخفيف او لان نقصانها
اذا حذفت لا يخل حذفها الحذف لذلك ومثل بقوله الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وهي المسئلة ونظائرها
مثل المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر يجوز فيها اربعة اوجه هذا اعني نصب الاول ورفع الثاني
اقواها وعكسه وهو رفع الاول ونصب الثاني اضعفها ونصبهما ورفعهما متوسط فتقدير الوجه الاول ان كان عمله
خيرا فجزاؤه خير حذف من الشرط كان واسمها ومن الجزاء المبتدا فالمحذوف من مجموع الشرط والجزاء ثلثة امور
وتقدير الوجه الثاني ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا حذف من الشرط كان والجار والمجرور ومن الجزاء كان و
اسمها فالمحذوف من مجموع الشرط والجزاء خمسة امور وتقدير الوجه الثالث ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا حذف
من الشرط كان واسمها وكذلك من الجزاء فالمحذوف من المجموع اربعة امور وتقدير الوجه الرابع ان كان في عمله خير
فجزاؤه خير حذف من الشرط كان والجار والمجرور ومن الجزاء المبتدا فالمحذوف من المجموع اربعة امور فظهر
مما ذكرنا ان الوجه الاول اقوى الوجوه لجمعه جهات توجب ذلك الاولى قلة التقدير فان الحذف فيه اقل منه في
باقي الوجوه والثانية قوة المعنى فانه لو رفع في الشرط لرجع المعنى مخصوصا وليس المعنى على الخصوص وانما المعنى
على الاطلاق والتعميم يعني المعنى على تعميم العمل لانه يكتفي باشتمال العمل على خير ما لانه ليس المراد لو كان شيء
من عمله خيرا فجزاؤه خير بل المعنى على ان عمله كله لو كان خيرا كان جزاؤه خيرا والثالثة اضمار المبتدا بعد فاء
الجزاء وهو كثير وفي النصب اضمار كان واسمها ليس بكثير والرابعة تقدير الفعل الماضي مع وجود الفاء وهما
لا يجتمعان والوجه الثاني اضعف الوجوه لجمعه جهات الضعف كثرة الحذف وخصوص المعنى واضمار كان وتقدير

الفعل الماضي مع وجود الفاء والوجه الثالث والرابع متوسط لان كل واحد منهما مشتمل على جهتين من القوة و
جهتين من الضعف على ما لا يخفى عليك بعد ما علمت ما قررناه ويجب قد يحذف كان على سبيل الوجوب في مثل
اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت منطلقا انطلقت فان مصدرية موصولة لكان المحذوف وقد حذفت اللام على
القياس الجاري لان حروف الجر تحذف مع ان قياسا لانها تستطال كثيرا مع ان المصدرية تحذف لدلالتها عليه و
حذفت كان للاختصار فوجب ان يكون الفاعل منفصلا لحذف ما يتصل به فصار ان انت منطلقا انطلقت ولما حذفت
عوضت عنها ما زائدة لمناسبتها الفعل في انها مصدرية في اصلها مدل عليه فصار ان ما انت منطلقا فادغمت نون
ان في ما لان ادغام النون الساكنة في الميم واجب فصار اما انت منطلقا انطلقت وصار حذف كان واجبا لانه
لا يجمع بين عوض ومعوض وهذا التقدير وان كان فيه استبعاد فرتب بالنظر الى ما يلزم لو لم يقدر ولا يستبعد
التاويل اذا كان تركه يؤدى الى ما هو اشد منه وذلك انك اذا لم تتاوله ذلك لم يستقم اعراب ذلك وخرج عن قياس
كلامهم وذلك معلوم البطلان فارتكاب مستبعد اجدر من ارتكاب ما يخرج من القاعدة المعلومة قال المصنف
في امالى المفصل لم يعوض ما عن الفعل اذا حذف بعد ان الشرطية وان اقتضت الفعل ايضا لان لامرين احدهما
ان ان الشرطية اكثر في الاستعمال والاخر ان ما مع ان صلة له فان غير مستقلة الا بصلتها واما ان فمستقلة بمعناها
فلا يلزم من التعويض فيما لا يستقل التعويض في المستقل ومنه اباخراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم ياكلهم الضبع
استعار الضبع للسنة المجدبة لانها اذا احدثت ضعفوا فاكلتهم الضبع وادخل الفاء في فان لان الشرط والعلة في المعنى
واحد الا ترى ان قولك ان ابتغيت اكرمتك بمعنى قولك اكرمتك لاجل اتيانك واذا كان الشرط والعلة بمعنى واحد
فصح ان يدخل في المعلل الفاء كما يدخل في الجزاء هكذا ابرزتهم على ما ذكره المصنف في شرح المفصل اسم ان واخواتها
هو المسند اليه بعد دخولها لا يمتنع اسم ان عن المبتدا في المعنى الا بدخول لفظ ان عليه فلذلك جعل دخول ان
فصلا لاسم ان والكلام على ان واخواتها سياتى في باب الحرف ان شاء الله تعالى المنصوب بلا التي لنفي
الجنس لما كانت ترجمة هذا الفصل بقولهم المنصوب وجب ان يوخذ في التعريف القيود التي يكون بها منصوبا
وهي ثلثة احدها ان يليها والثاني ان يكون نكرة والثالث ان يكون مضافا او مشبها به فلذلك ذكرت هذه الشرائط
بعنى القيود الثلثة المذكورة فلو ترجم باسم لا لاستغنى بان يقال هو المسند اليه بعد دخولها وسنبين فائدة
اشتراط كل واحد من هذه القيود مثال المضاف لا غلام رجل مثال المشبه بالمضاف لا عشرين درهما لك
والمعنى بالمشبه بالمضاف ان يكون الداخل عليه لا متعلقا باسم اخر على جهة الاضافة فاجرى مجرى المضاف
لشبهه به في الارتباط فان كان مفردا احترز بالمفرد عن المضاف والمشبه به فانهما ينصبان والمفرد
يكون مبنيا على ما ينصب به مثل لا رجل ولا غلامين ولا مسلمين فالاول يكون مبنيا على الفتح لان نصبه يكون بالفتح
والثاني والثالث على الياء لان نصبهما بالياء وهذا اولى من قول من قال المفرد مبني على الفتح لان لا غلامين
ولا مسلمين مبني وليس مبنيا على الفتح واذا قلنا مبني على ما ينصب به فانه يشمل الجمع وانما بني المفرد لانه متضمن

معنى الحرف وبيان تضمنه معنى الحرف ان قولهم لا رجل في الدار ابلغ في النفي من لا رجل في الدار وليس رجل في
الدار ولا يمكن تقدير ما يكون به كذلك الا بحرف مؤكد للنفي في المسند اليه وهو من فانه يؤكد به النفي في المسند اليه
مثل ما جاءني من احد فاذا لم يكن ظاهرا يكون مقدرا او الفاء وان كان مما زاد لتاكيد النفي الا انه لتاكيد نفي الحكم في
الجنس نحو ما زيد بمنطلق مع ان الحكم منهم ببنائه لا رجل في الدار يوجب هذا التقدير ولو كان معناه كمعنى لا رجل
في الدار لان البناء في لغتهم انما يكون لمثل ذلك فاذا لم يكن ظاهرا وجب تقديره وتضمين الاسم معنى الحرف
كثير وبناؤه من غير سبب مفقود فارتكابه اولى ولم يبن المضاف ولا المشبه به اما لان الاضافة مانعة لخصوصيتها
بالاسماء واما لان البناء بناء تركيب فكره تركيب اكثر من كلمتين قال الامام الخديثي هذا ممنوع اذ لم يختص
الاسم مبنيا واحدا بخلاف خمسة عشر ولئن سلم كما قاله سيبويه لكن لا يلزم بناء اكثر من كلمتين اذ المضاف
اليه لا يصير مبنيا ويكون مثل خمسة عشر زيد وهو كثير وقال ايضا ولو زاد على الخبر عشر مكي كان اولى
لان جواز قولك لا غلام رجل في الدار ولا غلام امراة بالرفع في جواب هل غلام رجل فيها او غلام امراة
يشكل المدعى انه لم ينصب وان كان معرفة هذا ابتداء لفقدان شرط التنكير وقوله او مفصولا
بينه وبين لا تبيين لفقدان شرط كونه يليها ولما كان حكم انتفاء هذين الشرطين واحدا جمع بينهما وحكمهما
الرفع والتكرار تقول لا زيد فيها ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امراة اما وجوب الرفع في المعرفة فلان وضع
لا لنفي المتعددات وهذا يقتضي التنكير فاذا دخل على المعرفة فلا يعمل فيها لانها ليست من مقتضاها واما
وجوب التكرير مع المعرفة فلانه لما فات التنكير المؤدي الى معنى نفي الاحاد جعل التكرير كالعوض للتنكير
الفائت لما في التكرير من افادة التعدد فتوقف عليها ما يقتضيه من التعدد واما وجوب الرفع في المفصول
بينه وبين لا فلانه ضعف امرها بالفصل وهو في نفسه ضعيف لانه يعمل لمشابهة الحرف الذي يعمل بالمشابهة
فعند وجود الفصل تضاعف ضعفها فلم يعمل او تقول انما وجب الرفع في المفصول لارادة المشاكلة بينه وبين ما
يقدر المفصول جوابا له على ما يذكر في علة وجوب التكرار واما وجوب التكرار عند الفصل فلان المفصول جواب
لسؤال مكرر فقصد المطابقة لما هو جواب له فاذا قلت لا فيها رجل ولا امراة فهو جواب لقول من قال افي الدار
رجل ام امراة فجعل الجواب مشاكلا للسؤال في الفصل وفي التكرار وفي الرفع جميعا ومنه علم صحة التعليل الاحكام الثلثة
الفصل والرفع والتكرير فان قيل لو صح التعليل بما ذكرت في تعليل وجوب التكرار في المفصول ان يجوز الا فيها رجل جوابا
لمن قال افي الدار رجل لوجوب ان يقال افي الدار رجل جاز بالاتفاق فينبغي ان يجوز لا فيها رجل في جوابه كما
جاز لا فيها رجل ولا امراة انه جواب افي الدار رجل ام امراة وتلخيصه ان يقال انما اجزتم لا فيها رجل ولا امراة
لوقوعه في جواب ما هو جائز بالاتفاق فكذلك ينبغي ان يجوز الا في الدار رجل لوقوعه في جواب ما هو جائز
بالاتفاق فالجواب من وجهين احدهما ان يقال كلامنا في ما هو جواب في التحقيق وقولكم لا فيها رجل ليس
جوابا على التحقيق لمثل افي الدار رجل لان السؤال انما وقع عن الثبوت في الدار فلهم اولا وانا قلنا

على الصدق فانه لا يلزم ان لا يجاب الا بذلك فانه قد يجاب بزيادة على ما يحتاج اليه في الجواب كما لو قيل اما قام زيد صح
ان يقال ما قام زيد وان كان الجواب في التحقيق لا واذا زيد فيما عين فيه على ما هو جواب في الصدق فيقال لا رجل
فيها الا فيها رجل لان تقدم الخبر ممتنع ولا يرتكب لامر استحساني عند غنيته بغيره بخلاف ما اذا كان السؤال مكررا
فانه لا يحصل الجواب بلا البتة اذ لا يحصل المقصود به والثاني ان يقال سلمنا ان جوابه في التحقيق هو ان يصرح باسم لا
وخبره ولكن يجاب بلا رجل فيها لئلا يعرى عن اصله ولا يلزم من رعاية المطابقة في الفاظ متعددة رعايتها في الفاظ
اقل منها   ومثل قضية ولا اباحسن لها هذا جواب عن سؤال تقريره انكم قلتم مدخول لا اذا كان معرفة يجب
رفعه وتكريره ومدخولها في قولهم قضية ولا اباحسن لها معرفة وهي قسم من اقسام العلم الذي هو قسم من اقسام المعرفة
فيكون معرفة قطعا مع انه لم يكرر ولم يرفع وتقرير الجواب انه لم يقصد بقولهم لا اباحسن قصد المعرفة لانهم لا يعنون
بذلك معينا وهو علي بن ابي طالب لان انتفاءه معلوم قطعا والمعلوم انتفاؤه لا ينفى وانما قصد الى نفي المماثل وهو
اي المماثل في المعنى نكرة لان المثل مما لا يتعرف بالاضافة فكانه قال ولا مثل ابي حسن لها فمدخوله يكون نكرة في المعنى
فلا يرد السؤال واعترض ابن المالك عليه بان تقدير المثل باطل بقوله تبكي على زيد ولا زيد مثله ومثل وصف لزيد
او خبر له فتقدير مثل اخر قبله يستلزم وصف الشيء بنفسه او الاخبار عن الشيء بنفسه وهو ممتنع ولان القصد به نفي
مسمى العلم المقرون بلا ونفي مثله لا يكون نفيه بل الصحيح ان يأول العلم بنكرة فيصير كاسم جنس فيقال في جوابه
مثل يزاد في كلامهم كثيرا كما يحذف كثيرا يقال مثلك لا يفعل كذا اي انت لا تفعل كذا فيقدر في البيت ولا مثل زيد هو اي مثله
صورة ونسبا لا يقوم مقامه كرما وشجاعة فلا يلزم نفي ما ذكر ولا نسلم ان القصد به نفي مسمى ابا الحسن لان مسماه
معين فان نفاه يكون اسم لا معرفة من غير تكرير ورفع وان نفى غيره لا يكون نفيا له وقوله بل الصحيح غير مستقيم لان
الاضمار اولى من النقل   ومثل لا حول ولا قوة ذكر المصنف ضابطا في شرح المنظومة وهو ان يكون
لا مكررا وداخلا على ما يكون مبنيا معها لولا التكرير فاي موضع اتفق وجود الضابط فيه مثل لا حول ولا قوة الا بالله
يجوز فيه خمسة اوجه الاول فتحهما ووجهه ان يقدر كل جملة على حيالها وهي اذا انفردت كانت كذلك ثم عطف
احدى الجملتين على الاخرى قال المصنف في شرح المفصل وذلك واضح وانما الاشكال في الاستثناء الواقع بعد وهو
في المعنى راجع الى الجملتين والاستثناء اذا استعقب الجملتين انما يكون للثانية فقط وايضا لا يجوز ان يستثنى
بالا الواحد من شيئين ولا يقوم المنفي مقام شيئين فالاستثناء فيه مشكل من هذين الوجهين ايضا قال
المصنف في شرح المفصل واشبه ما يقال ان الحول والقوة لما كانا بمعنى كانا كانه تكرير فصح رجوع الاستثناء اليهما
لتنزلهما منزلة شيء واحد وقال الظاهر انه حذف المنفي العام من الاول لدلالة المنفي والاستثناء بعده عليه كما مر
في باب التنازع في ما قام وقعد الا زيد الثاني فتح الاول ونصب الثاني فيقدر الاول جملة مستقلة ويقدر
الثاني معطوفا على لفظها ولا الثانية زائدة لتأكيد النفي مثلها في قولك ما جاءني رجل ولا امرأة فهي على هذا جملة واحدة
الثالث فتح الاول ورفع الثاني ووجه الرفع في الثاني والاول مفتوح مثل وجه النصب في الثاني يعني ان يكون

معطوفا على الاول ولا زائدة الا انه معطوف على الموضع الرابع رفعهما ووجهه احد امرين اما لانه جواب من قال ارجل في الدار
ام امرأة اي مثل ذلك الجواب يعني مثل جواب سؤال مكرر مرفوع لان السؤال ههنا عن احد بعينه فانه ظاهر في الفساد
فاتوا بالجواب مطابقا للسؤال على ما ذكرنا في قولهم لا رجل في الدار ولا امرأة واما لانهما لو فتحا على اصلهما لتوهم
امتزاج الفاظ متعددة وليس من جنس كلامهم مثل ذلك ثم كره هؤلاء العدول باحدهما لما فيه من التحكم فعدلوا بهما
جميعا الى الاصل في الرفع الخامس رفع الاول وفتح الثاني ووجهه ان لا الاولى هي المشبهة بليس فارتفع ما بعدها
اسما لها ولذلك قيل على ضعف فان استعمال لا بمعنى ليس قليل واما فتح الثاني فواضح لان لا الثانية هي التي لنفي الجنس
فيكون فتحه مبنيا على الفتح واعلم ان جار الله العلامة زاد في المفصل وجها سادسا قائلا وان تعكس هذا يعني ان
تفتح الاول وترفع الثاني فيكون عكسا للوجه الخامس قال المصنف في شرح المفصل واما الوجه السادس فلا حاصل له
لانه الثالث بعينه وانما ذكره وهما منه وقد توهم بعضهم ان المصنف اراد به ابن يعيش فانه يفهم من شرحه انه توهم
انه وجه سادس باعتبار وجه الرفع فيكون رفع الثاني في الثالث على غير هذا الرفع لانه ذكر في الخامس على ان لا بمعنى
ليس او على مذهب ابي العباس فان ابا العباس المبرد يجيز لا رجل في الدار برفع رجل من غير تكرير بهذا الاعتبار
ليس بشيء فانه لم يقصد الى عد الوجوه باعتبار توجيهها وانما قصد الى عدها باعتبار اختلاف لفظها ولو بني
ذلك على خمسة وعلى ما ذكره هذا المعتذر يجب ان يزيد على الستة لان رفعهما جميعا يجوز ان يكون على المناسبة
وعلى لا بمعنى ليس وعلى توهم التركيب وعلى انه لا بمعنى ليس وعلى مذهب ابي العباس وعلى العكس   واذا دخلت فدخل
همزة الاستفهام على لا النافية فلا تغير عملها لان اي عامل لا يتغير عمله بدخول كلمة الاستفهام عليه سواء كان
لحقيقة الاستفهام او لما حمل عليه من انكار او توبيخ او عرض او تمن وهذا جار في كل باب فلذلك بقي عمل لا بعد دخول
همزة الاستفهام فتقول الا رجل في الدار مستفهما والا نزول عندي في العرض والا ماء اشربه في التمني واما قولهم
الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت ففيه وجهان الاول ما ذكره الخليل وهو ان لا في البيت ليست لا التي دخل
عليها همزة الاستفهام ولكنها حرف موضوع للتحضيض برأسه وحرف التحضيض يقتضي الفعل لفظا او تقديرا وههنا الفعل
ليس لفظا فيجب تقدير فعل بعده ورجلا منصوب بذلك الفعل المقدر وتقديره الا تروني رجلا بمعنى هلا تروني رجلا
ولذلك نصب ونون والوجه الثاني ما ذكره يونس وهو ان لا في البيت هي التي بصدده دخلت عليها همزة الاستفهام
بمعنى التمني وكان القياس ان يكون الا رجل مبنيا على الفتح ولكنه نون لضرورة الشعر والوجهان مستقيمان المحصلة
في البيت بالصاد المهملة المكسورة المرأة التي تحصل تراب المعدن فيرد الوجه الاول نظر فان الا التي للتحضيض مشددة
اولا ويمكن ان يجاب عنه بان مراد الخليل ان الا بالتخفيف ايضا موضوع للتحضيض كالمشددة ولفظه موضوع
برأسه في الشرح يدل على ما ذكرناه صريحا فلا يصح ان يقال على الخليل التي للتحضيض مشددة لما ثبت عنده ان المخففة
برأسها ايضا موضوع قال المصنف في امالي المفصل فان قيل هل يجوز ان يكون رجلا منصوبا بفعل دل عليه جزى كانه
قال الا جزى الله رجلا خيرا فيكون الا للاستفتاح مثلها في الا قام زيد والان وعد الله حق ملتمسي

هو مستبعد مع جوازه لفظا ومعنى اما المعنى فهو انه يؤدى ان تدعو لرجل على هذه الصفة وانما قصد طلبه فينصب على
ذلك المعنى نفسه معنى الطلب واما اللفظ فان قوله يدل على هذا البناء اول صفة لرجل وقد فصل بينه وبينه بالجملة المفرع
وهى اجنبية اقول لا يخفى عليك ان قوله اما المعنى الى آخره مشتمل على المصادرة فان قصد الطلب انما ثبت اذا كان
الفرع للاستفهام وهذا بعينه مطلوب وهو بصدد اثباته ونعت وصف اسم لا المبنى اذا وجد فيه
القيود الاربعة التى ذكرها المصنف وهى ان يكون اسم لا مبنيا وان يكون الوصف اولا وان يكون الوصف مفردا اى
غير مضاف ولا مشتبها به وان لا يكون بين الوصف وموصوفه الذى هو اسم لا فاصل يجوز فيه البناء والاعراب ويتعين
الاعراب الرفع والنصب نحو لا رجل ظريف وظريفا وظريف اما البناء فلانهم نزلوا الوصف مع الموصوف كالشئ الواحد
من جهة ان ذاتهما واحدة والمقصود نفى رجل موصوف بالظرف واما الاعراب فلئلا يلزم ايهام تركيب الشئ من كلمتين
تركيبا مزجيا واما الرفع فلان الموصوف مبنى وان كان بناؤه عارضا على ما تقدم فى مثل يا زيد الظريف وان كان
الاعراب اى اعراب الصفة بالعكس يعنى فى صفة المنادى اذا حمل على المحل يكون الوصف منصوبا وهنا اذا حمل
على المحل يكون مرفوعا واما النصب فلان الحركة فى قولك لا رجل عارضة فى هذا الموضع فاشبهت لعروضها حركة الاعراب
فلذلك جاز النعت عليها ونصب النعت هنا مثل رفعه فى يا زيد الظريف فان الضمة عارضة هنا مثل الفتحة فى لا رجل
وقد تقدم فى توابع المنادى ما يرشد الى وجه الحمل على اللفظ المشابه قوله ونعت المبنى احترازا من ان يكون الموصوف
معربا نحو لا غلام رجل ظريف فانه لا يكون نعته الا معربا وقوله الاول احترازا من النعت الثانى والثالث
مثل لا رجل ظريف عاقلا فانه لا يكون فيه ايضا الا الاعراب وقوله مفردا احترازا من نعت مضاف فانه لا يكون فيه
الا الاعراب كقولك لا رجل حسن الوجه وقوله يليه احترازا من ان يفصل بينه وبين المنعوت فاصل مثل لا رجل فى الدار
ظريف فانه لا يكون فيه الا الاعراب ولا يخفى عليك ان القيد الثانى وهو الاول زائد فان النعت الثانى وما بعده
يخرج بالقيد الرابع فان قيل لم يتركب صفة المنادى المبنى مع الموصوف كالشئ الواحد حتى يكون الصفة
مبنية قلت اجاب عنه المصنف فى امالى المفصل بوجوه ثلثة تقريرا لوجه الاول ان الصفة هنا مقصودة مخصصة
اذ لا معنى لقولهم رجل الظريف وغيره فيكون النفى نفيا لجميع الرجال لا للنوع وعقل المعنى واما العاقل فى يا زيد
العاقل فلو رفع وهم مقصد ومعنى المنافى المتكلم بالعاقل لئلا يتوهم زيد الذى هو غير عاقل انه المراد بالنداء وذلك
امر تقديرى لجواز ان لا يقع هذا التوهم اصلا الوجه الثانى ان صفة المنادى المبنى لا يكون الا معرفة بالالف
واللام او بالاضافة والاضافة والالف واللام يمنعان من البناء يدل عليه انه لا يبنى لا غلام رجل ولا غلام زيد واذا
كان ذلك مانعا من البناء فى الاصل الموصوف فهو فى الصفة اجدر الثالث ان الالف واللام حرف لمعنى
مشابه واو العطف فى كونهما حرفا لمعنى فكما انه لا يبنى لا رجل وامرأة فكذلك لا يبنى صفة المنادى المعرف باللام لئلا
يؤدى الى بناء اشياء متعددة والعطف على اللفظ اذا عطف على اسم لا المبنى نكرة مثل لا رجل وامرأة
يجوز ان ينصب المعطوف على اللفظ وان يرفع على المحل ولا يصير المعطوف مبنيا لان حرف العطف هنا فاصل بين

التابع والمتبوع قال المصنف فى امالى المفصل البناء متعذر فى المعطوف اما لزيادة الحرف على ما تقدم يعنى فى الوجه
الثالث من الوجوه التى ذكرها فى الفرق بين صفة المنادى وصفة اسم لا واما لان المعطوف والمعطوف عليه شيئان متغايران
فلا يستقيم جعلهما كشئ واحد كالصفة ومن امثلة المعطوف قول الفرزدق لا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو
بالمجد ارتدى وتأزرا مدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك وجعلهما لشهرة مجدهما كاللابسين له قال المصنف فى امالى
المفصل يجوز فيها مثل الرفع على ان يكون خبرا ويجوز النصب على ان يكون صفة وموصوفة لهما ولا يجوز الرفع على الصفة لهما
لان ابنا معرب والرفع انما يجوز على المحل اذا اتفق الموصوف بحمل يخالف اللفظ وههنا احد الاسمين وهو الثانى منصوب معرب
فليس له محل فى الرفع فوجب ان يكون الصفة لهما بما اتفقا فيه وهو لفظ النصب ولا يجوز ان يكون الصفة لهما لما اختلفا
فيه لانه يؤدى الى مثل قولك قام زيد وضربت عمرا العاقلين لان الرفع فى الصفة فى قولك لا اب وابنا مثل مروان
انما يصح لان قولك لا اب فى محل رفع فبقى قولك وابنا منصوبا لفظا ومحلا فيبقى قد وصفت بصفة واحدة اسمين احدهما
مرفوع والآخر منصوب على التبعية اللفظية وهذا مثل قولك يا زيد وعبد الله العاقلين لا يجوز الرفع لانهما لم يتفقا
فى جهة اذ احدهما منصوب لفظا ومحلا فاجريت الصفة على ما اتفقا وجهه اذ احدهما منصوب لفظا ومحلا
فلا وجه لجرى الرفع عليه ووجب النصب لاتفاقهما باعتبار لان الاول منصوب محلا والثانى منصوب لفظا
ومحلا فاجريت الصفة على ما اتفقا لا على ما اختلفا فاجراء الصفة ههنا على المحل واجب كاجراء الصفة ثم على اللفظ
لانهما ههنا اتفقا بالمحل واختلفا باللفظ وثم اختلفا بالمحل واتفقا باللفظ فلذلك كانت الصفة باعتبار الاتفاق
هذا اذا كان المعطوف نكرة واما اذا كان معرفة فيجب ان يحمل على المحل يعنى كقولك لا غلام لك ولا العباس وعلله
المصنف فى شرح المفصل بانه ان جعل مستقلا وجب رفعه كما يجب فى قولك لا زيد وعمرو وان جعل تبعا وجب ذلك
لان النصب فى قولك لا رجل وامرأة انما جاز اجراء لحركة البناء منزلة حركة الاعراب يجعل المعطوف كان حرف
النفى باشرة فاعطى الحركة التى كانت تكون له لو باشره والمعرفة لو باشرها حرف النفى لم يكن الا رفعا فهى اذا كانت
تابعة فكذلك اجدر ومثل لا اباله قال المصنف فى شرح المنظومة ان النكرة المفردة اذا ذكر بعدها ما يصح
اضافتها اليه وفصل بينهما باللام المضيفة كقولك لا اب لزيد ولا غلامين لعمرو ولا ناصرين لخالد فاللغة
الفصيحة ان يبنى على بنائها على ما ينصب به كما ذكر وفيها لغة اخرى وهو ان يجرى عليه احكام المضاف فى الاعراب
وغيره فيقال لا ابا لزيد ولا غلامى لعمرو ولا ناصرى لخالد تشبيها لها بالمضاف ثم قال بعد هذا بسطور وانما
يظهر اثر هذه اللغة فى هذا التشبيه فى الاسماء الخمسة لانه اسقط وذلك لانها لا يجرى هذه الحركة فى التثنية والجمع
الصحيح اما فى الاسماء الخمسة فلان اعرابها فى الاضافة فى النصب بالالف ويجب لها الفتح فى الافراد واما فى التثنية
وجمع المذكر فلانه فى الاضافة يسقط نونهما وفى الافراد تثبت والظاهر انه جمع المؤنث الصحيح كذلك لانه فى الاضافة
يحذف تنوينه كقولك لا اضاربات وفى الافراد يثبت كقولك لا اضاربات فى الدار وفى غير ذلك لا يختلف لانك
اذا قلت لا غلام لزيد وقدرته مفردا وجب له الفتح وكذلك اذا اشبهته بالمضاف فلا فرق بين اللغتين فيه لفظا

بل التقدير اذا انتزع هذا فنقول يجوز على اللغة الفاشية وهي لغة التثنية لا اباله باثبات الالف ولا غلامي له بحذف
نون التثنية لان اثبات الالف في الاول وحذف النون من الثاني حكمه اذا كان مضافا وهو على هذه اللغة معرب
لانه لما اجري مجرى المضاف واعطي حكمه صار معربا تشبيها له به لو اضيف الى الهاء لكن نصب لتنكيره او نقول
صار معربا منصوبا بالالف او الياء تشبيها له به اذا كان مضافا الى نكرة بخلاف اللغة الاخرى فانه فيها مبني لانه غير
مشبه بالمضاف بل يجري مجرى المفردات وانما شبه بالمضاف في هذه اللغة القليلة لمشاركته للمضاف في اصل معناه
من جهة انك اذا قلت غلام زيد وغلام لزيد فكلا اللفظين متفق على ان المعنى نسبة الغلام الى زيد وان كان في
حذف اللام معنى زائد باعتبار زيادة خصوصيته حتى يصير معرفة واثبات اللام لا يصير معه كذلك واذا ثبت
ذلك فقد صار ما وجد فيه اللام وما لم توجد مشتركين في اصل النسبة فلما اشتركا في اصل معنى الاضافة شبهته
بالمضاف وحمل عليه فاجري مجرى المضاف في اللفظ والمعنى على حاله فلذلك قيل لا اباله ولا غلامي له كما اجري لا اباك
يا زيد باتفاق مجرى المضاف في الاعراب واذا اجروا المشبه بالمضاف من حيث اللفظ مجرى المضاف حقيقة فلا يبعد
في ان يجري المشبه بالمضاف من وجه في المعنى مجرى المضاف هذا جميع ما ذكره المصنف في الشرح وامالي المفصل وانما
قال في اصل معناه لان المضاف فيه امران احدهما ما به الاتفاق وهو نسبة الغلام الى زيد والثاني المعنى الزائد
باعتبار زيادة خصوصيته واشتراكهما انما هو في الامر الاول وسماه اصلا لان الثاني باعتبار انه زائد يحتاج الى
مزيد عليه والمحتاج اليه اصل ويجب ان يعلم هنا لامرين الاول ان الجار والمجرور في لا اباله ولا غلامي له ليس خبرا
للا والا يصير الاسم منه امتنع يجب ان يكون مبنيا على ما ينصب به والثاني ان لا اب له ليس مثل لا خيرا من زيد
حتى يكون مشابها للمضاف منونا لان الاب فيه لان الاب اسم جامد لا يتعلق به حرف جر ولا يعمل بل تقديره لا اب
كائن لك بخلاف لا خيرا منك والذي يوضح ان هذا الحكم وهو اثبات الالف وحذف النون في مثل لا اباله ولا غلامي له
انما كان لشبهه بالمضاف ما ذكرناه انهم لا يقولون لا ابا فيها ولا رقيبي عليها لان الاضافة لا تكون لهذا المعنى
فلا يرد على المصنف انه قائل بان الاضافة قد تكون بمعنى في اقول ولقائل ان يقول مراد المصنف ان الاضافة
فيما شبه لا اباها به وهو لا ابوه لا يكون بمعنى في لان الاضافة بمعنى في لم توجد اصلا وقول المصنف في الشرح
في اوائل هذا البحث ولذلك اثبت الالف في لا اباله وحذفت النون من لا غلامي له لان ذلك حكمه اذا كان مضافا
يدل على هذا الذي ذكرته وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه ذهب سيبويه الى ان لا ابا
له ولا غلامي له مضاف واثبات الالف وحذف النون لذلك وانما اقحمت اللام توكيدا للاضافة وقضاء من حق
المنفي في التنكير بما يظهر بها من صورة الانفصال قال المصنف وانما غره من ذلك وجود احكام الاضافة فظن انه
مضاف وليس بمستقيم لامرين احدهما انا نقطع بان قولهم لا اباك بمعنى لا اب لك ولا خلاف ان لا اب لك غير مضاف
فوجب ان يكون الاخر مثله والوجه الثاني ان لا هذه لا تدخل الا على النكرات ولو كان مضافا لكان معرفة وحينئذ يمتنع
دخولها عليه وصحة دخولها دليل على انه غير مضاف فقد وضح ان الحق ما قلناه من انه اعطي هذا الحكم لشبهه

بالمضاف لا لكونه مضافا في التحقيق اقول ولقائل ان يقول لا اباك لا يخلو اما ان يكون مضافا او غير مضاف
فان كان مضافا فالحق كلام سيبويه وان كان غير مضاف يكون التعريف الذي ذكره المصنف بعد هذا للمضاف اليه
غير جامع لبيان الملازمة ان لا اباك اذا لم يكن مضافا لا يكون الضمير مضافا اليه قطعا والتعريف المذكور صادق عليه
وايضا للمانع ان يمنع الملازمة في الوجه الثاني وهو قوله ولو كان مضافا لكان معرفة وانما يكون كذلك لو كان اللام
محذوفا كما اعترف به المصنف قبيل هذا في الشرح في قوله حذف اللام يفيد زيادة الخصوصية حتى يصير معرفة واثبات
اللام لا يصير معه كذلك مرفوعا ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما لا يقتضي جنسا ما ولا عن خبر
المبتدا الا بهذين الحرفين فوجب لمنعه بهما وقد تقدم مثل هذا في المرفوعات في خبر ان وهذا التشبيه لغة
اهل الحجاز واما بنو تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء والخبر ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال
الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم قال المصنف في شرح المفصل النحويون يزعمون ان لغة بني تميم في
ذلك على القياس ويقولون ان الحرف اذا لم يكن له اختصاص بالاسم او بالفعل لم يكن له عمل في احدهما وما
ولا يدخلان على القبيلين فالقياس ان لا يعمل في احدهما قلت لا خلاف في اعمال لا التي لنفي الجنس واذا صح اعمال
لا بالاتفاق فلا بعد في اعمال ما فان زعم زاعم ان لا الناصبة غير لا الداخلة على الفعل قيل له فما المانع من ان يكون
ما الرافعة غير ما الداخلة على الفعل ووجه شبههما بليس في النفي والدخول على المبتدا والخبر الا ان ما اقوى شبها
لكونها لنفي الحال ولذلك كان استعمال لا بمعنى ليس شاذا واذا زيدت كل واحد من زيادة
ان مع ما وتقدم الخبر على الاسم وانتقاض النفي بالا موجب لبطلان عملها اما وجه بطلان عملها اذا دخلت
ان فلانها عامل ضعيف عمل على خلاف القياس لشبه ليس بالقوي اما لانه عامل ضعيف فظاهر واما انه عمل
على خلاف القياس فلانه مشترك الدخول واما ان شبهه ليس بقوي فلان شبهه بليس باعتبار المعنى دون اللفظ
بخلاف ضارب فانه شبيه بيضرب لفظا ومعنى فثبت انه عامل ضعيف عمل على خلاف القياس لشبه ليس بالقوي
فلما فصل بينها وبين معمولها ضعف عن العمل واما وجه ابطالها اذا انتقض النفي بالا فلانها انما عملت لما فيها
من معنى النفي فاذا دخلت الا حصل الاثبات فانتقض معنى النفي وهو المعنى الذي عملت لاجله فبطل العمل واما
وجه ابطالها اذا تقدم الخبر فلما تقدم من كونها عاملا على غير القياس فلم يقو في التصرف بخلاف ليس فانها اصلية
في العمل فلم يبطل عملها بتقدم الخبر فلذلك جاز ليس قائما زيد واذا عطف بالعطف على خبرها
بحرف موجب وجب الرفع في المعطوف مثاله قولك ما زيد قائما بل قاعد وما زيد قائما لكن قاعد ولا يجوز في هذا
المعطوف الا الرفع لما ذكرناه يعني في صورة انتقاض النفي بالا من انها تبطل عملها لما قصد فيه الى الاثبات
لانها عملت للنفي فاذا كان ذلك مبطلا لعملها في الاصل المعطوف عليه ففي المعطوف الذي هو فرع عليه اجدر
ويكون رفعه على العطف على محل خبر ما لانه لما بطل معنى النفي في المعطوف صار كانه معطوف على اسم غير معمول
للنفي واذا فقد الاول بني معنى باعتبار هذا المعطوف نحمله اي محل الاول بالنسبة الى هذا المعطوف رفع

لوجوب رفعه عند عدم النفي وانما قال لموجب لانه لو عطف عليه بحرف لا يكون موجبا لكون حكمه في الاعراب حكم
المعطوف عليه كقولك ما زيد قائما ولا قاعدا او شرط فيه ما شرط في غيره من المعطوفات في انه منزل منزلة
المعطوف عليه يعني ما اشترط في انه منزل فابدل قوله في انه منزل الى آخره من قوله في غيره بدل اشتمال و
نفي يرى اني شرط المعطوف ان يكون منزلا منزلة المعطوف عليه ولهذا الشرط شرط وهو انه لو المعطوف عليه لو كان
فيه ضمير عائد على شي يجب ان يكون في الثاني ايضا ضمير عائد على ذلك الشي فلذلك لم يجز ما زيد قائما ولا قاعدا عمرو
لانك ان جعلت قاعدا معطوفا على قائما لم يجز لخلو الثاني من الضمير الذي يجب للاول وان جعلته معطوفا عليه
عطف الجملة على الجملة يعني بان يكون قاعد اخبرا لما وعمرو اسمه والجملة عطفا على الجملة الاولى سد نع الجحذور المذكور
وهو خلو الثاني عن الضمير الذي يجب للاول لكن يلزم محذور آخر وهو انك لما قدمت الخبر اعملت ما في الخبر
مقدما وهو غير جائز في الاصل الذي هو المعطوف عليه فكيف يجوز في الفرع الذي هو المعطوف فاما اذا قلت
ليس زيد قائما ولا قاعدا عمرو فهذه جائزة على التقدير الثاني يعني بان يكون قاعدا خبر ليس وعمرو اسمه
والجملة عطفا على الجملة الاولى ممتنعة على التقدير الاول يعني بان يكون قاعدا عطفا على قائما وعمرو فاعل قاعدا
للزوم المحذور المذكور وهو خلو الثاني عن الضمير الذي يجب للاول وسيجي لهذا في التوابع في باب العطف
بالحرف مزيد بيان المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه لا يتميز المجرور عن المرفوع والمنصوب
الا بعلم المضاف اليه وهذا اي هذا التعريف او المتن كما تقدم في المرفوع والمنصوب والمضاف اليه
عرف المضاف اليه بما دخل فيه المجرور بالحرف والمجرور بالاضافة وانما عرفه به لان المجرور بالحروف
مضاف اليه الا ترى انك اذا قلت مررت بزيد فقد اضفت المرور الى زيد بواسطة حرف الجر ولذلك سمي حروف
جر لانها تجر معاني الافعال الى الاسماء قيل هذا الكلام يدل على ان المضاف لا يجب ان يكون اسما لانه قال
نسب اليه شي ولم يقل اسم ومثل بقوله مررت بزيد وقال في الحروف حرف الجر ما وضع للافضاء بفعل او معناه الى ما يليه
ولكن على في اول الكتاب انه اسم وقد صرح به الزمخشري وغيره فالحق ان مررت من حيث ان زيدا انه به مفعول
ليس مجرورا باسم ومن حيث انه مضاف اليه ما اول به ولذا قال فقد اضفت المرور الى زيد فعلم ان المضاف قد
يكون فعلا مجرورا باسم كالمبتدا قوله لفظا ليدخل فيه المجرور بحرف جر وقوله تقديرا ليدخل فيه المجرور باضافة
اسم اليه وقوله مرادا احترازا من مثل قولك قمت يوم الجمعة فانه نسب اليه القيام بواسطة حرف جر تقديرا ولكنه
محذوف غير مراد لانه لو كان مرادا لبقي عمله اذ المراد كالثابت وقد صرح به المصنف في شرح المنظومة حيث
قال والمجرور قسمان احدهما مجرور بحرف الجر والثاني ما ينسب اليه ما قبله بواسطة حرف الجر مرادا فلذلك
يجر وسياتي شرط كونه مرادا هذا او عدمه من غير الوفاء الا ان يحمل على ان المعنى وسياتي شرط كون الحرف مقدرا
معبرا عن المقدر وبلا ذهبه فالمقدر هذا اعني قوله انه لكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها
شرط التعدي حرف الجر وتعريف المخصوص باضافة اسم اليه والغرض من تعريفه به بيان العقد المشترك بين المعنوي

واللفظي والاكثر المتن بكل منهما الا بذلك وليس الغرض من تعريفه به تمييز كل واحد من نوعي الاضافة عن الآخر
اذ لا يمكن ذلك الا بمعين ولا يميز معه فاذا اريد تمييزه ميز باخص من ذلك ولم يرد التنوين خاصة بل اراد التنوين وما
قام مقامه من نون التثنية والجمع المذكر السالم وانما حذف التنوين وما قام مقامه لئلا يجتمع الاتصال مع الانفصال معا
لانه يدل على انفصال ما دخل فيه عما بعده لانه يلحق الآخر ليدل على تمامه والاضافة تدل على اتصال المضاف بالمضاف اليه
لانه صار معه بل على انه كجزء منه لانهما كاللام والمعرف به وما ليس فيه تنوين تقدر انه لو كان فيه تنوين كان محذوفا
لاجلها قال المصنف في امالي الكافية اذا قلت هذا احمر الثوب فلا تنوين فيه فالجواب انا اردنا التنوين
اللفظي والتقديري جميعا فان احمر قبل الاضافة لم تنوين فيه لانه غير منصرف وبعد الاضافة كذلك ولكنه
لما بعد عن شبه الفعل بالاضافة حكم عليه بالرجوع الى اصله فيكون التنوين مقدرا الا ترى ان الخفض يدخله
اذا قلت مررت باحمر الثوب ولولا انه في حكم المنصرف لم يجز دخول الخفض فيه فلذلك تقول زال التنوين فيه لاجل
الاضافة قيل هذا صحيح عند من يحكم بان المضاف منصرف واما عند غيره فلا اقول من لا يحكم عليه بانه منصرف
يحكم عليه بانه في حكم المنصرف اذ لا خلاف في انه بالاضافة او اللام في حكم المنصرف واذا كان في حكم المنصرف يكون التنوين
فيه مقدرا قبل الاضافة وساقطا بها والمعنوية ان يكون المضاف كل مضاف لا يكون صفة مضافة
الى معمولها فاضافته معنوية وذلك اما بان لا يكون المضاف صفة اصلا سواء اضيف الى معموله اولا واما بان
يكون المضاف صفة لكن لم تضف الى معمولها فالاول مثل ضرب زيد حسن فاضافة ضرب وان كان مضافا الى
معموله معنوية والثاني مثل غلام زيد والثالث مثل مصارع مصر قال المصنف في امالي المفصل اذا قلت مصارع
مصر فالاضافة معنوية لانك لم ترد ان الضرب واقع بمصر وانما نسبت الضارب الى مصر كما لو نسبته الى العلم
وشبهه لتعريفه وعلى ذلك حمل بعضهم مالك يوم الدين كراهة ان يجري النكرة صفة على المعرفة وعلى هذا الوجه
يكون معمولها لانها اضافة معنوية تستفيد تعريفا اول قوله لانك لم ترد ان الضرب واقع في مصر يحتاج الى بيان
وبيانه انك لو اردت ذلك لا ستغنت الاضافة عن اصلها لوجوب نصبه على المفعول فيه حينئذ صرح به المصنف في
مباحث المفعول فيه من شرح المفصل واذا لم ترد ذلك فاما ان يكون المراد نسبته اليه لتعريفه فيكون اضافته
معنوية قطعا واعلم ان اللام في قوله ان يكون المضاف للعهد والمعهود المضاف الذي هو اسم تجرد تنوينه
لاجلها وهذا هو العقد المشترك الذي ذكره ولما اراد هنا تمييز المعنوية عن اللفظي اخذ معه مميزها وانما
فسر المعنوية بان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وجعل مميزها امرا واحدا وهو انتفاء كونه صفة
مضافة الى معمولها لان المعنوية لا يلتبس الا باللفظي فاذا ضم مميزها فصل بذلك ما يلتبس به فان قيل
المذكور انتفاء ما يلتبس به لا نفسه فالجواب ان انتفاء الشي لا يمكن ان يذكر الا بذكره فان قيل ما يلتبس
به انما هو اللفظي والفصل المذكور ليس انتفاء اللفظي بل انتفاء فصله فالجواب ان اللفظي لما كان مساويا
لفصله صح ان يوضع موضع فصله واما فائدة اداة الحصر في قوله لانها لا يلتبس الا به يعني ان ما يلتبس به لما كان

امرا واحدا كلي له فصل واحد ولو كان متعددا او نحوها لا يتميز من الجميع بفصل واحد بل قد يحتاج في تمييزه من كل
واحد الى فصل على حدة وهي على ثلثة اضرب بمعنى اللام وبمعنى من وبمعنى في قليلا فالذي بمعنى من شرطه ان يكون
المضاف نوع المضاف اليه قال المصنف في شرح المفصل ومعنى النوع ان يصح اطلاق اسم الجنس عليه كقولك خاتم فضة
واعترض عليه بان قولك غلام زيد الاول منه نوع من الثاني في نفسه وليست الاضافة بمعنى من اقول يمكن ان
يجاب عنه بان المصنف لم يقل يصح ان يطلق اسم المضاف اليه على المضاف حتى يرد هذا الاعتراض بل قال يصح ان يطلق
اسم الجنس عليه يعني انه يصح ان يقال ان المضاف اليه جنس للمضاف وفي مثال المعترض لا يصح ان يقال ان الرجل
جنس للغلام لانهما يتحدان ذاتا والذي بمعنى في شرطه ان يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف كقولك ضرب اليوم
والذي بمعنى اللام ما عدا هذين القسمين اقول يجب ان يحمل ضرب اليوم على ما في امالي المفصل من ان المراد
منه نسبة الضرب الى اليوم لتعريفه لا ان الضرب واقع فيه والا لوجب النصب كما مر   ويفيد تعريفا
مع الاضافة المعنوية لان الكلام فيها يفيد تعريف المضاف مع المعرفة وتخصيصه مع النكرة بخلاف اللفظية فانها
لا تفيد الا تخفيفا على ما سيأتي وانما افادت هذه تعريفا مع المعرفة لان وضعها على ان تفيد ان بين المضاف
والمضاف اليه خصوصية نسبة ليست لغيره يعني ليفيد بينهما نسبة لا تعدد فيها فان نسبة الغلامية مثلا بين
ما يفيد وبين كل شخص معين نسبة الخصوصية فلذلك اي فلتعينها افادت تعريف المضاف لانها لما لم تكن متعددة
فيكون قائمه متعين فيلزم تعرفه قال المصنف في امالي الكافية واذا تعدد اعتبار الخصوصية المفيدة للتعريف
بقي منكرا وذلك نحو غير وشبه ومثل لان المثلية والغيرية تتعدد بين كل شيئين واما قوله في الشرح فما دل
عليه لفظ المضاف فبيانه انا اذا قلنا غلام زيد فالمضاف كان له نسبة الى المضاف اليه بالغلامية فجاز ان يكون
له نسبة الى آخر بالابوة والى آخر بالبنوة والى آخر بالاخوة ففي الاضافة انما تخصص النسبة فما دل عليه
لفظ المضاف وهي الغلامية في مثالنا لا غيرها من النسب ولا بد من عهد بين المتكلم والمخاطب في افادة
الخصوصية وقد اهمل المصنف في الشرح واعتبره في سائر كتبه واما تخصيصها اذا اضيفت الى نكرة فواضح والتخصيص
قصر العام على بعض مسمياته ويطلق التخصيص على نقص الشيوع وان لم يكن عاما والمراد في هذا المحل بالتخصيص هو
المعنى الثاني وحصوله من الاضافة الى النكرة ضروري فلذلك ادعى المصنف وضوحه   وشرطها تجريد المضاف
قال المصنف في امالي المفصل انما كان كذلك من جهة ان تعريف الاضافة راجع الى امر معنوي معهود بينك وبين
مخاطبك في نسبة المضاف الى المضاف اليه والتعريف باللام راجع الى ذلك فكره ان يجمع بين امرين احدهما مغن
عن الآخر فان قلت لم لا يجمع بين الاضافة وبين غير تعريف الالف واللام كالاعلام واسماء الاشارة قلت
انه في ذلك ابعد لانه اذا لم يجمع بين تعريفين متساويين للاستغناء باحدهما فلان لا يجمع بين تعريف قوي وتعريف
ضعيف استغناء بالقوي عن الضعيف اجدر والتعريفات الاصلية اقوى من تعريفات الاضافة فلذلك لم يجز
اضافة اسم الاشارة ولا المضمر ولا العلم واما زيد الفوارس فذاك راجع الى تأويله بالنكرات الا على انه اضيف

مع ارادة العلمية لان ذلك متعذر بعد اذا اضيفت الى معرفة واما اذا اضيفت الى نكرة فلم يستقم لان تعريفه
ابلغ من تخصيصه   وما اجازه الكوفيون   اعلم ان الكوفيين يجوزون في العدد الثلثة الاثواب وهو
ضعيف لانهم جمعوا بين التعريفين الاضافة الى المعرفة ودخول الالف واللام في المضاف وليس بمستقيم لمخالفته
القياس واستعمال الفصحاء اما القياس فلما ذكرناه من امتناع الجمع بين التعريفين واما استعمال الفصحاء فالمسموع
منهم ثلثة الاثواب بدون اللام قال وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافي والديار البلاقع   البيت لذي
الرمة ويرجع يكون لازما ومتعديا يقال رجع زيد في نفسه ورجع زيد عمرا اي صيره راجعا ومعنى وهل يرجع التسليم
وهل يصيره راجعا يقال كشف الله الغمة اي ازالها والاثافي جمع الاثفية وهي حجارة ينصب عليه القدر والبلقع
الارض الخالية وقال ما زال مذ عقدت يداه ازاره فسما وادرك خمسة الاشبار   هذا البيت للفرزدق
يرثي يزيد بن المهلب اي لم يزل مذ نشأ شجاعا فانيا بالمعالي حتى مات واقبر في لحد هو خمسة اشبار والذي
غر الكوفيين ما نقل عن قوم غير فصحاء انهم عرفوا المضاف ووجهه في القياس ضعيف اما وجهه فهو انهم راوا
ان الثلثة والاثواب لذات واحدة في المعنى بخلاف قولك غلام زيد لانهما متغايران فلما فهم اتحاد الذات عرفوا
الاول لانه محل التعريف ولانه المسند اليه ولم يخل الثاني عن التعريف لانه هو المقصود بالذات في الحقيقة والناجي
بالاول لغرض العدد واما انه ضعيف فلانها مضافة اضافة معنوية بالقياس في بعض النسخ اي مفيدة للتعريف او التخصيص
وفي بعضها مقيدة بالقياس وتشديد الياء اي مقيدة المضاف بالمضاف اليه وليس في ذلك وهو من الاتحاد بالذي
يخرج ذلك الا ترى انك لو قلت خاتم الفضة فالخاتم هو الفضة وليس يجوز تعريف الاول فبطل ما تمسكوا به فهذا جميع
ما ذكره المصنف في شرح الكافية وشرح المفصل ورد مذهب الكوفيين في امالي الكافية بوجه آخر قائلا ووجه هذه
اللغة انهم لما راوا الثلثة الاثواب وبابه المضاف والمضاف اليه في المعنى كشيء واحد بخلاف باب غلام زيد توهموا
انه ليس من ذلك القبيل فعرفوا الامرين جميعا وهو وهم محض فانه لو لم يتقدر التعدد لم يصح الاضافة الا ترى كيف
امتنعت في حبس منع واسد وسبع لما لم يكن تقدير التعدد ممكنا فدل ذلك على ان باب الاضافة عندهم سواء
فكما لا يجوز الغلام زيد بالاجماع كذلك لا يجوز الخمسة الاشبار   واللفظية المراد من الصفة اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة والمراد من المعمول الفاعل والمفعول به وانما قال صفة ليخرج ما ليس بصفة وانما قال
مضافة الى معمولها ليخرج الصفة المضافة الى غير معمولها كقولك مصارع مصر قال المصنف في امالي الكافية واذا اضيف
الى ما يحتمل ان يكون معمولا له والى ما لا يحتمل ان لا يكون معمولا له كقولك هذا مصارع السلطان جاز ان يكون الاضافة
لفظية وجاز ان تكون معنوية واما ضارب مصر فلا ينبغي ان تكون الاضافة معنوية لتعذر ان يكون مصر معمولا لضارب
ونحو مالك يوم الدين على الاصح لما علمت من ان المراد نسبته الى اليوم لتعريفه وليس المراد كونه واقعا فيه وانما
قال على الاصح لان بعضهم ذهب الى انه جعل يوم الدين مفعولا به اتساعا ثم اضيف اليه فيكون اضافة لفظية قال
المصنف وابن المالك ابقاؤه على اصله وهو الظرفية اولى من التكلف بخروجه عنه وجعله مجازا قال المصنف في

امالي القرآن لا يستقيم ان يكون غافر الذنب وقابل التوب صفة لقوله من الله العزيز العليم لان غافر الذنب وقابل التوب
معناه انه يغفر الذنب ويقبل التوب قال الله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا وقال وهو الذي يقبل التوبة عن عباده
فيكون في معنى الحال او الاستقبال فيكون اضافته غير محضة واجيب عن ذلك بان غافر الذنب على معنى ثبوت ذلك له
واذا كان على معنى ثبوت ذلك له فهو بمعنى المضي فيكون اضافته محضة فيفيد التعريف فيصح وصف المعرفة به وهذا الجواب
وان كان سديدا في غافر الذنب وقابل التوب الا انه لا يمكن مثله في شديد العقاب لان شديد العقاب لا يكون اضافته
الا غير محضة على كل حال لانه صفة مشبهة فلا يفرق بين ماضيه وغيره بخلاف اسم الفاعل فلا يكون الا نكرة فمن الاعراض فاما
حكم بعض النحويين بان شديد العقاب بدل بعد ان حكم بان ما قبله صفات بالوجه الذي ذكرناه واختار بعضهم
ان يكون غافر الذنب من اول الامر بدلا لكراهة ان يخالف بين الصفات فيجعل بعضها صفة وبعضها بدلا واجرى
البواقي عليها بدلا فكانه قال من الله العزيز العليم من رب غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب وفي هذه
الصفات اشكال اخر وهو قوله ذي الطول فانه معرفة فلا يحسن ان يكون صفة لقولك من الله لانك فصلت بينه
وبينه بالبدل ولا يحسن ان يكون صفة للبدل لانه نكرة وذي الطول معرفة فالاولى ان يقال هو بدل ايضا بان من البدل
الاول كانه قال من الله العزيز العليم من رب غافر الذنب من الله ذي الطول فعلى هذا يستقيم ولكن يتعدد
البدل   ولا يفيد معنى الاضافة اللفظية لان الكلام الآن فيها لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ لانهم لم يقصد
منها الا مجرد تخفيف والمعنى كما كان الا ترى انك اذا قلت مررت برجل ضارب زيد كان في المعنى كقولك مررت برجل
ضارب زيدا فعلم انهم لم يقصدوا الا التخفيف والمعنى على ما كان عليه حالة النصب واذا كان معناهما واحدا وفي الاول
نكرة فيكون في الثاني ايضا نكرة والدليل على انه نكرة بعد الاضافة وقوعها مدخولا لرب ووصفه نكرة فالاول فنحو قولهم
رب ضارب زيد والثاني قوله تعالى هذا عارض ممطرنا   ومن ثم قال المصنف في امالي الكافية يعني
قوله ولا يفيد الا تخفيفا في اللفظ انها لا بد من افادة التخفيف وانها لا يفيد غيره فنفى بانتفاء ما سوى منطوق
قوله ولا يفيد الا تخفيفا بقوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه الا ترى انه لو كان يفيد غير التخفيف لافاد
التعريف ولو افاد التعريف لامتنع وصف النكرة به وكذلك ايضا قرر بامتناع مررت بزيد حسن الوجه الا ترى انه
لو كان مفيدا للتعريف لصحت المسئلة ولما لم يصح دل على انه لم يفد غير التخفيف الذي هو مستفاد من مفهوم
الاستثناء في قوله الا تخفيفا وهو مستفاد من الظاهر الا انه دون الاول في الظهور على الخلاف وبين الثاني بقوله
ومن ثم جاز الضارب زيد الا ترى انه لما استفدنا بالاضافة حذف النون وهو نوع من التخفيف لاجلها جازت
الاضافة ولكن لك امتناع الضارب زيد الا ترى انه لما كان التنوين محذوفا لاجل اللام لم يفد الاضافة تخفيفا
ولما لم يفد لم يجز فان قيل مثل الحسن الوجه من الاضافة اللفظية ولا تخفيف فيه لان التخفيف اما بحذف التنوين
او النون ولا وجود لشيء منهما فيه اما الاول فلان لام التعريف ينافي التنوين واما الثاني فلانه مفرد فالجواب
ان التخفيف كما يحصل بحذفهما يحصل بغيره وفي الحسن الوجه يتحقق الثاني بيانه ان اصله الحسن وجهه برفع وجهه

فاعل الصفة فقصدوا التخفيف فيه بالاضافة واضافته الى الفاعل على خلاف الاصل لانه هو هو في المعنى فشبهوه بمرفوعه
بالمفعول فنصبوه ليصح الاضافة اليه وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره واضمروا فيه لفظا الضمير المتصل بالوجه وعوض
عن الضمير اللام لئلا يزول تعريفه ثم اضافوا الصفة اليه فحصل التخفيف بحذف الضمير من الوجه واستتاره في الحسن
فان قيل انما يتحقق التخفيف ان لو لم يعوض من الضمير لام التعريف ولما عوض عنه اللام فلا تخفيف فالجواب
ان اللام اخف لفظا ومعنى من الضمير وبعض تصاريف الحسن الوجه قد يكون فيه المحذوف ثلثة احرف نحو مررت
بالزينبات الحسان الوجوه فان اصله الحسان وجوههن رفعه بعد الاضافة تخفيف بين فان قيل التخفيف ما قدمتم
في المضاف اليه لكنه يجب ان يكون في المضاف فالجواب لا نسلم ذلك بل يجب ان يفيد الاضافة التخفيف في اللفظ اعم
من ان يكون ذلك في المضاف اليه او المضاف ولذلك قال المصنف ولا يفيد الا تخفيفا في اللفظ ولم يقل في المضاف
خلافا للفراء   اعلم ان الفراء اجاز الضارب زيد وتمسك بوجوه الاول ان التعريف انما دخلها بعد الحكم
باضافتها لحصول التخفيف بالاضافة فلما قصد التعريف عرف بما يليق به وهو اللام وجوابه ان الالف واللام في اول
الاسم سابقة على ما يشعر بالاضافة فوجب ان يكون حذف التنوين لهما لانه موجب له وهما ان سبق احدهما فثبت الحكم
بالسابق كما لو لمس ثم بال فانتقاض الوضوء للمس السابق ولم يوثر الثاني شيئا اذ لا يحصل الحاصل هذا الجواب قرره
المصنف في شرح المفصل ولا يخفى عليك ان عبارته تدل على ان علة السبق بالتقديم اللفظي قال الفاضل المحقق مولانا زين
المدني نخه الله بعفوه انه ليس السبق معللا بالتقدم اللفظي كما توهموا بل للام لتعريف المدخول والتعريف لما كان
امرا معنويا مطلوبا فاستحق ان يكون اهم والانسان به اقدم بخلاف الاضافة اللفظية فانها لا تفيد امرا معنويا بل تخفيفا
لفظيا   الوجه الثاني انه جاء عن العرب الواهب المائة الهجان وعبدها وجه التمسك به انه يقال قوله وعبدها عطف
على المائة والمعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فكانه قال الواهب عبدها والواهب عبدها مثل الضارب زيد واذا جاز
ذلك جاز الضارب زيد قال المصنف هذا التمسك ضعيف لانه انما جوزه بعض النحويين انه ليس مباشرا وانه تابع ويغتفر في
التابع ما لا يغتفر في المتبوع كما في قولهم رب شاة وسخلتها بدرهم ولو قيل رب سخلتها لم يجز الوجه الثالث ان الضارب
الرجل جائز بالاتفاق فينبغي ان يجوز الضارب زيد حملا عليه اجاب عنه المصنف بانه انما جاز الضارب الرجل حملا على
المختار في الحسن الوجه لانهم لما شبهوا الحسن الوجه في النصب مع صحة الاضافة بالضارب الرجل كما قررناه قبيل هذا
شبهوا الضارب الرجل في صحة الاضافة بالحسن الوجه وذلك اي صحة الاضافة في الحسن الوجه لمجيء الالف واللام في الثاني
لما عرفت مما قررنا ان اللام له مدخل في صحة الاضافة لان صحة الاضافة موقوفة على النصب ووجود الالف واللام
في الثاني واذا كان كذلك فلا يجوز الغاء اللام فيجب ان يشبه به ما كان مثله في ذلك اي في وجود اللام في الثاني
فلا يلزم من جواز الضارب الرجل جواز الضارب زيد لما ذكرناه من الفرق واما قال على المختار في الحسن الوجه لان
الحسن الوجه بخفض الوجه من المسائل التي هي احسن كما تحقق في الصفة المشبهة بخلاف رفع الوجه فانه قبيح قوله في النصب
في النصب مع صحة الاضافة قيل فيه نظر لانه يدل على انه شبهه بالضارب الرجل في صحة الاضافة وليس كذلك قطعا

يخفى ان يقال في النصب ليصح الاضافة كما ذكره في باب الصفة المشبهة او لـ[illegible] انه وان قال في باب الصفة المشبهة على
هذا الوجه الذي هو حق لكنه قال ايضا فيه ثم لما شبه باب اسم الفاعل في النصب والاضافة فالنظر المذكور وارد على
عبارته التي هنا دون اعلى عبارته التي في باب الصفة المشبهة ويمكن توجيه عبارته التي هنا بان يقال قوله مع صحة
الاضافة في محل الحال من النصب ويكون معناه شبهوه به في النصب حال كون النصب مصاحبا صحة الاضافة لا انهم شبهوه
به في صحة الاضافة واما عبارته التي في باب الصفة المشبهة فيجيء توجيهها فيه الوجه الرابع انه يجوز الضاربك وشبهه
وهو الضاربك والضاربي والضاربان ينبغي ان يجوز الضارب زيد اجاب عنه المصنف بانه انما جاز الضاربك
لانه محمول على ضاربك وضاربي لا يستقيم اعتبار تحقق التخفيف فيه الا ترى انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين
مفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف الا ترى انه لا يجوزون ان يقولوا
ضاربنك والا لزم الجمع بين مدلولين متنافيين لان التنوين يدل على الانفصال والضمير المتصل يدل على الاتصال
وهما متنافيان ولما التزموا الاضافة من غير تحقق تخفيف في ضاربك حملوا الضاربك عليه لانه باب واحد باعتبار ان
المعمول فيهما مضمر متصل بخلاف في الضارب زيد فقد ثبت انه لا يعتبر في ضاربك تخفيف لمانع منع ولما كان الضاربك
من باب ضاربك فلا بعد في ان يحمل عليه بدون اعتبار تخفيف فحصل من ذلك انه لا يلزم من صحة اضافة الضاربك صحة
اضافة الضارب زيد قال في الشرح التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف لانهم لو اثبتوا اقول لانهم لو اثبتوا
تعليل قوله ولم ينظروا الى تحقق تخفيف وتوجيهه انهم لو نظروا الى تحقق تخفيف لجوزوا ضاربنك وضاربانك
ليتحقق التخفيف في ضاربك وضارباك ولو جوزوا ذلك لادى الى التناقض ولم يتعرض لتعليل التزام الاضافة في الشرح
وتعرض له في امالي المسائل المتفرقة حيث قال وقد يكون الاضافة في باب اسم الفاعل لتعذر غيرها كقولك مررت
برجل ضاربك لانه لو لم يضيفوا لادى الى التناقض او مخالفة باب الاضمار الا ترى انهم لو لم يضيفوا مع بقاء الضمير المتصل
لقالوا ضاربنك فيجمعوا بين دليلي الاتصال والانفصال وهو متناقض ولو لم يضيفوا مع تغيير الضمير المتصل
لقالوا ضارب اياك فيخالفوا باب الاضمار وهو الرجوع الى المنفصل من غير تعذر المتصل ولا يقال تعذر لانه لم يمكن
الجمع بينه وبين التنوين فانا نقول لا ضرورة الى التنوين فلم يتعذر فان قيل هذا يؤدي الى ان يقع المنفصل
لانك اذا قلت ما ضربت الا اياك فيمكن ان تقول ما ضربتك فلا يتعذر قلنا ليس كذلك فان المعنى في قولك
ضاربك وضارب اياك لو قدر اللفظ به على حد واحد وليس المعنى في قولك ما ضربت الا اياك وما ضربتك على حد واحد
فثبت الفرق بينهما فلذلك كان ثمة متعذرا وههنا غير متعذر وهذا الكلام على قول من قال ان الضاربك مضاف
واما من قال ان الكاف في موضع نصب على انه مفعول كالفراء فيندفع عنه من اصله ولا بعد في الوجهين
جميعا اراد بالوجهين الاضافة وكونه مفعولا ولا يصح ان يحمل الوجهان على مذهب الفراء وغيره لانه يلزم تناقض كلام
المصنف لانه قال في اول هذا البحث وذلك غير مستقيم فان قيل هذا يناقض ما ذكره من ان الاضافة اللفظية لا
تفيد الا تخفيفا قلنا هو تخصيص له والاضافة اللفظية في الغالب كذلك على ما قلناه الا في هذه المواضع التي خصصت

لاجل المعاني التي ذكرت فيها والتخصيص بعد التعميم ليس ببدع هذا جميع ما ذكره المصنف في الشرح والامالي الكافية
مع بيان ما يحتاج اليه واعلم ان جار الله العلامة قاس الضاربك وشبهه على ضاربك وضارباك وضاربوك والضارباك و
الضاربوك والمصنف حكم في شرح المفصل بان الكاف في الضاربك مجرور بالاجماع والامام الحديثي جوز فيه النصب والخفض
ونقل خلافا في كاف ضاربك وضارباك وضاربوك ولا يضاف موصوف اعلم انه لا يضاف موصوف الى صفته
وكذلك لا يضاف صفة الى موصوفها لتعذر كل واحد منهما لفظا ومعنى اما الاول وهو امتناع اضافة الموصوف الى
صفته فاستدل عليه في الشرح بوجوه ثلثة قررها الامام الحديثي الوجه الاول منها ان المقصود بالذات اذا قلت جاءني زيد
العالم زيد والعالم لم يجئ به الا لايضاحه بانه العالم اي ليتم به لانه مقصود بالذات والاضافة المعنوية ما يتعرف المضاف
بالمضاف اليه فلو اضفت زيدا الى العالم لكنت معرفا لما قصد به الذات بما لم يقصد به الذات فيلزم تكميل الاعلى
بالادنى ولا يرد الرجل لان اللام جزؤه ولذا امد لو تها نحو واحد ولا الصفة لانها موضحة لا مكملة ولذا يجوز حذفها
وقرره اخوه الفاضل صدر الدين الحديثي بان قولك زيد العالم العرض بالعالم الحكم على زيد فهو يشبه الفعل في كونه
حكما فلا يصلح لتعريف المضاف كالفعل وانا اقول في تقريره لو اضفت الموصوف الى صفته لكنت معرفا للشيء بما لم يقصد
به الذات بل لكنت مضيفا للشيء الى ما لم يقصد به الذات ضرورة ان الصفة لم يقصد بها الذات وانما قصد بها المعنى
في الذات والثاني باطل فان المضاف اليه لا يقصد به الا الذات يدل على هذا ما ذكره المصنف في شرح المنظومة
وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفته لان المضاف اليه مقصود به الذات لا المعنى والصفة مقصود بها المعنى لا الذات
فيتنافيان والوجه الثاني هو ان كونه صفة يقتضي له حكم التبعية وحينئذ لا يكون له حكم المقصود بالنسبة وكونه
مضافا اليه يقتضي له حكم المقصود بالنسبة اليه فكيف يكون الشيء تابعا غير تابع من جهة واحدة يعني بالنسبة الى اسم
واحد بخلاف ما اذا كان الشيء تابعا باعتبار اسم مضافا باعتبار اسم آخر فانه لا يكون ممتنعا الوجه الثالث هو
ان الصفة يقتضي ان يكون باعراب الموصوف وكونه مضافا اليه يقتضي ان يكون مخفوضا بالاضافة فيؤدي الى
ان يكون الشيء مخفوضا مرفوعا اذا كان موصوفه مرفوعا مثلا وهو باطل ولا يخفى عليك ان الوجهين الاولين معنويين
والثالث لفظي واما امتناع اضافة الصفة الى موصوفها فالكلام فيه كالكلام في الاول سوى فيه الدلائل الثلثة
المذكورة في امتناع اضافة الموصوف الى صفته ولم يتعرض الامام الحديثي لكيفية جريانها فيه وقرر الخ
الفاضل صدر الدين الحديثي الوجه الاول بانه يؤدي الى تعريف الصفة فيكون تعريفا للحكم وكما ان الفعل
لا يفيد التعريف لكونه حكما فكذلك الصفة وانا اقول تقرير الوجه الاول هو انه لو اضيف الصفة الى موصوفها
وقيل عالم رجل مثلا فالعالم من حيث انه صفة يجب ان يقصد به المعنى لا الذات ومن حيث انه مضاف لا
يجب ان يقصد به المعنى بل يمكن ان لا يقصد به المعنى فيتنافيان قطعا وتقرير الوجه الثاني انه لو اضيف
العالم فيما ذكرنا من المثال الى موصوفه لوجب ان يكون تابعا له من حيث انه صفة له ولا يجب ان يكون تابعا له من
حيث انه مضاف اليه فيكون تابعا غير تابع من جهة واحدة اعني بالنسبة الى اسم واحد وهو ممتنع وتقرير الوجه الثالث

لو اضيف العالم الى رجل كان الموصوف مجرورا لصيرورته مضافا اليه فيجب ان يكون العالم مجرورا لانه صفة مجرور ولا يجب ان يكون مجرورا من حيث انه مضاف فيؤدي الى ان يكون مخفوضا غير مخفوض وهو باطل فثبت امتناع اضافة الصفة الى موصوفها بالوجوه الثلثة المذكورة وفيه وجه آخر وهو انه لو اضيف الصفة الى موصوفها لادى الى تقديم التابع وتاخير المتبوع وذلك عكس حقيقتهما   ومثل مسجد الجامع   هذا ايراد شبهة في اضافة الموصوف الى صفته تقريرها انهم يقولون المسجد الجامع والجانب الغربي والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء ولا يخفى ان المسجد في المثال الاول موصوف والجامع صفة له وكذلك في الامثلة الثلثة الباقية فاذا قالوا مسجد الجامع فقد اضافوا الموصوف الى صفته والجواب انه قد تقدم ما يمنع ذلك فوجب تاويل هذه المواضع بما يستقيم به جريها على قياس كلامهم فيكون مسجد الجامع متاولا بمسجد الوقت الجامع وكما يصح وصف الموضع اي المسجد بكونه جامعا لانه موضع يجتمع فيه يصح وصف الوقت بكونه جامعا لانه وقت يجتمع فيه فصحت الاضافة لا باعتبار اضافة الموصوف الى صفته قال المصنف في شرح المنظومة حذف الوقت واضيف الجامع الى صفة الوقت لا الى صفة المسجد وجانب الغربي متاول بجانب المكان الغربي وصلوة الاولى متاول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحمقاء متاول ببقلة الحبة الحمقاء فانه كما يصح وصف البقلة بالحمقاء يصح وصف الحبة بالحمقاء فحذفت الحبة واضيف البقلة الى صفة الحبة لا الى صفتها

ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب يرد هذا شبهة في اضافة الصفة الى موصوفها تقريرها انهم يقولون قطيفة جرد وثياب اخلاق فالقطيفة في المثال الاول موصوف وجرد صفة لها وكذلك في المثال الثاني فاذا قالوا جرد قطيفة واخلاق ثياب فانما اضافوا الصفة الى موصوفها والجواب انه قد تقدم ما يمنع من ذلك فوجب تاويله على وجه يستقيم وتاويله انهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا التخصيص لانه صار مبهم الذات بعد حذف القطيفة لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون من فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يتخصص به فقالوا جرد قطيفة كما اضافوا خاتما الى فضة فقالوا خاتم فضة وقد شبه النحويون هذا الباب بقوله   والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند
قال المصنف في شرح المفصل وشبهه به لا من جهة الاضافة لكن من جهة انك اجريت الطير على العائذات عطف بيان بعد ان اردت بالعائذات نفس الذات بحذف موصوفها فلما صار مبهما جاز بيانها بموصوفها فوجه تشبيهها انك اردت بالاول حذف الموصوف فصار مبهما فقصدت الى تبيينه الا انك جئت في الاول بالاضافة وههنا بعطف البيان هذا كلامه ومعنى البيت انه اقسم بالله الذي امن الطير التي يعوذ بالحرم والغيل والسند موضعان والعائذات منصوب بالمؤمن والطير عطف بيان له   ولا يضاف اسم مماثل   الاسمان المتماثلان في العموم والخصوص وهما اللذان لا يختلفان في الدلالة بوجه على ما ذكره المصنف في شرح المنظومة واللذان صدقا على شيء واحد على ما ذكر جار الله العلامة في المفصل لا يضاف احدهما الى الآخر سواء كانا اسمي عين او معنى فالاول مثل ليث واسد والثاني مثل حبس ومنع وانما لا تجوز الاضافة المذكورة لعدم الفائدة لان الاضافة لم يات الا لتخصيص المضاف او توضيحه فاذا اضيف الاسم الى مثله كنت كانك اضفته

بنفسه او خصصته بنفسه وهو غير مستقيم اذ لا يستقيم ايضاح الشيء او تخصيصه بنفسه واذا كان كذلك فلا يصح المضاف ولا تخصيص في هذه الاضافة قطعا فلا يحصل منها فائدة فلا يجوز فان قيل قد جاء كل الدراهم وعين الشيء مع ان المضاف هو المضاف اليه فيهما فالجواب انه ليس مثله فان كل صالح للدراهم وغيره من وجه انه اعم فاذا اضفته الى الدراهم فقد حصل فائدة لم تكن وكذلك عين الشيء ونفس الشيء وما كان مثله فان المضاف يتحقق بهذه الاضافة لما فيه من صلاحيته ان يكون للمضاف اليه وغيره لكونه اعم والحاصل ان دلالة الاسمين فيما ذكرتم مختلفة بان المضاف في المثال الاول يدل على اعم مما يدل عليه المضاف وكذلك نقول في المثال الثاني فان المراد بعين ونفس حقيقة الذات بعين الذات ومعناه حصصها وعلى ما قاله جار الله المضاف اليه غير متعلق في المثالين على ما اطلق عليه المضاف اليه
وقولهم سعيد كرز هذا ايراد اعتراضا على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص وتقريره انه جعلتما كرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد من غير ان يكون في احدهما خصوص او عموم وقد صحت اضافة سعيد الى كرز باتفاق فلتصح اضافة ليث واسد والجواب انه قد تقدم الدليل الدال على امتناعه فوجب تاويل ما نحن فيه لئلا ينتقض الدليل المذكور وتاويله ان الاسم يطلق ويراد به اللفظ كقوله تعالى انبئوني باسماء هؤلاء وقوله اسمه المسيح ابن مريم ويطلق ويراد به المعنى كقوله تعالى ما تعبدون من دونه الا اسماء سميتموها وسبح اسم ربك فيجب حمل الاول منهما على المدلول والثاني على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ في الحقيقة اضافة الشيء الى غيره لان مدلول اللفظ غير اللفظ ولا يمكن تقدير العكس فيه وهو ان يحمل الاول على اللفظ والثاني على المعنى لانك تسند اليه ما لا يصح اسناده الى اللفظ كقولك جاءني سعيد كرز ولقائل ان يقول قد يسند الى الاول ما لا يصح اسناده الى المعنى كقولك سعيد كرز من وزن فعيل فالوجه ان يحمل الاول على المعنى والثاني على اللفظ حيث يستقيم ذلك ويحمل على عكس ذلك حيث لم يستقم ذلك ويستقيم عكسه ولم يقولوا كرز سعيد وان كان يحتمل هذا التاويل بان يراد من الاول المعنى ومن الثاني اللفظ لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم فكان الاضافة الى الاوضح اولى من العكس واما كون اللقب اوضح من الاسم فيعلم من كلام ذكره المصنف في امالي المفصل وهو حد اللقب كل اسم غير صفة صار علما بالغلبة والمراد بالغلبة ما لم يوضع بوضع واضع خاص وانما قلنا غير صفة احترازا من الصفات التي غلبت حتى صارت اعلاما نحو قولك الكاتب والوزير والصاحب لانها لو كانت منها لما جازت اضافة الاسم اليها في مثل قولك زيد الكاتب وعمرو الصاحب بل يعربها جارية على ما كانت عليه ومن ثم جوزوا فيها الاضافة اذ لم يكن لها مع الاسم حال مخصوصة متقدمة فيبقى عليها في اللقب في مثل زيد الكاتب صفة للاسم قبل التسمية ويمتنع اضافة الموصوف الى صفته كما يمتنع على تلك الحالة بعد التسمية اجراء لها مجرى الاصل وليس اللقب في هذه كذلك فلذلك قالوا زيد قفة والمراد من هذا اللقب وانما قلنا صار علما بالغلبة احترازا من ان يسمى مسمى باسمين بالاصالة فانه لا يقال زيد ابي عمرو لانهما عندهم سواء على خلاف اللقب الغالب لانه يغلب لا لتنبيه فاما ما في [illegible] فلو صح واعلم ان المصنف ذكر في امالي الكافية تاويلين

آخرهن مثل قولهم سعيد كرز احدهما ان سعيدا لما كان في معنى الجنس المسمى بسعيد صحت اضافته الى ما بعده نحو نيس
ذلك فيه نحو كرز فصار بهذا التاويل من باب خاتم حديد ويكون على هذا استعمالا للعلم لواحد من الامة المسماة به
فصحت اضافته لذلك مثلها في زيدنا وشبهه والآخر انهم يختصرون في الاعلام لكثرتها في الكلام فجوزوا اضافته
الى لقبه لما فيه من التخفيف بحذف التنوين لفظا او تقديرا كما جوزوا حذف التنوين عند وصفه بابن في نحو ذلك
من التخفيفات وإذا اضيف الاسم اعلم ان الاسم الصحيح عند النحويين ما ليس آخره الفا ولا واوا ولا ياء
والملحق به ما آخره واو او ياء قبلها ساكن وانما سمي هذا ملحقا بالصحيح لان حرف العلة يخف النطق به متحركا لسكون
ما قبله فالاسم الصحيح والملحق به اذا اضيف الى ياء المتكلم كسر آخره مثال الصحيح المضاف الى ياء المتكلم ثوبي وداري
ومثال الملحق به ظبيي ودلوي وانما كسر آخره لتناسبها اي لتناسب الكسرة الياء ولان الضم والفتح مما قبل الياء مستثقل
خلاف الكسر الا ترى انهم يقولون رايت القاضي فيبقون الياء بعد الكسر ولا يقولون رحي باثبات الياء بعد الفتح
ولا قلنسي بياء بعد ضمة السين بل بابدال ضمة السين كسرة بعد قلب الواو المتطرفة ياء وما ذاك الا لخفة الاول
واستثقال الاخيرين ويجوز في ياء المتكلم الفتح والسكون وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح ان الاصل الفتح لانها
كلمة على حرف واحد فوجب ان يبنى على حركة قياسا على الاكثر في كلامهم كقولك ضربتُ وضربتَ واشباه ذلك
ثم سكنوها بعد ذلك على سبيل التخفيف وشبهه او لكن انها حرف علة فيجب ان يبنى على سكون وان كانت كلمة ولحقه
كواو ضربوا وجوابه ان تحريك الواو بعد الضم مستثقل والدليل عليه اطراحهم اياه في الاسماء اذا ادى اليه قياس
الا ترى انهم لم يقولوا في جمع دلو ادلو وان كان يقال في جمع فعل افعل كفلس وافلس فلا يلزم من رفض الحركة
في الواو استثقالا لها رفضها لحركة ما غيرها وهو الياء التي نحن بها مع انه القياس اي تحريك الياء هو القياس
كما عرفت وانتفاء المعارض اي ومع انتفاء المعارض وهو الثقل الذي في تحريك واو ضربوا
فان كان آخره الفا الاسم المعتل عند النحويين وهو الذي آخره حرف علة ان كان آخره الفا تثبت عند الاضافة
الى ياء المتكلم سواء كان الف التثنية او غيرها كقولك عصاي ورحاي وضارباي وانما تثبت لانها لا يمكن تحريكها
بكسر ولا غيره فوجب ان تبقى الفا ولو قدروا تحريكها لوجب ان تنقلب الفا فوجب ان تبقى الفا وهذيل
توافق في باب ضارباي لما كان للتثنية فيثبتها ويخالف في غيره فيجعلها ياء فيقول رحي وعصي ووجهه ان الالف
وقعت في محل المتحرك لما علمت من وجوب كسر ما قبل ياء الاضافة ولا يمكن تحريكه فرجع الى اصله فصار عصوي رحيي
فاستثقلت الحركة على الواو والياء فحذفت فسكن حرف العلة قبل ياء المتكلم فوجب ادغامه لان حرف العلة
التي قبل ياء المتكلم ان كان ياء فلاجتماع المثلين وان كان واوا فلاجتماعهما مع الياء وسبق احدهما بالسكون فقالوا
عصيّ ورحيّ ولم يفعلوا ذلك في التثنية لامرين احدهما ان العلة التي ذكرناها في غير التثنية لا اصل لها في واو او ياء
فيمكن ردها اليها حتى يجري فيها ما جرى في عصي ورحي والثاني انهم لو فعلوا ذلك في المثنى لالتبس المرفوع
بغيره لان الف التثنية علامة الرفع فاذا قلبها ياء لم يبق للرفع علامة فان قلــــت فهي في الاحوال الثلث

يلتبس فيه الرفع بغيره قلت الفرق بينهما ان عصى اللبس فيه ليس بقلب الالف ياء لانها لو لم يقلب لكان الامر كذلك
فلم يكن القلب فيها مؤديا الى اللبس فلا يلزم من قلب الالف ياء في الموضع الذي لا يؤدي القلب فيه الى اللبس وهو
باب عصى قلبها في موضع يؤدي القلب فيه الى اللبس المذكور وهو التثنية واعترض الامام المدقق على الوجه الاول
بانه منقوض بالف بشرى فانه لا اصل لها مع انه تقلب وعلى الوجه الثاني بان مسلمي تقلب واوه ياء وادغمت رفعا
وان التبس بالنصب والجر واعلم ان المصنف قرر وجه لغة هذيل في شرح المفصل بغير ما قرره في شرح الكافية قائلا
ولا يفعلون ذلك في التثنية لوجهين احدهما ان الف التثنية لم يكن مقدرا تحركها حتى يعوض عن كسرها القلب ثم
يقلبونها بخلاف هوى وعصى وشبهه فان حكم الكسر تقديرا فلما تعذر الكسر لفظا عوض منه القلب اما التثنية فليست
كذلك والثاني انهم كرهوا ان يقلبوها ياء لئلا يعتبر واحد فاجي به لمعنى بخلاف الهوى وشبهه فانه لم يوت به على
انفراده لمعنى ولا يلزم من جواز تغيير تغيير ما ذكرنا ولا يخفى عليك انه يرد على الوجه الثاني مسلمي رفعا وان كان آخر
الاسم المعتل ياء فانك اذا اضفته الى ياء المتكلم ادغمتها في ياء المتكلم سواء كان منقوصا نحو قاضي وغازي او تثنية نحو
غلاميّ او جمعا غير منقوص نحو المسلمين او منقوصا نحو اسعين ومصطفين لانها لما اجتمعت ساكنة مع ياء المتكلم وجب
الادغام لاجتماع المثلين فما كان كلمة الواحدة وان كان آخر الاسم المعتل واوا وذلك انما يكون في المجموع جمع السلامة
لا في غيره اذ لو وقع في غيره الواو في الآخر لكان منقلبا الى الياء قبل الاضافة نحو ادل في جمع دلو فان اصله ادلو قلبت
الضمة كسرة والواو ياء لما تقرر في التصريف واما المجموع جمع السلامة في الرفع فيتحقق وقوع ذلك فيه فانه اذا اضيف
الى ياء المتكلم سقط النون فيكون آخر الاسم واوا وبعدها ياء المتكلم فحينئذ يجب ان تقلب الواو ياء وتدغم
في ياء المتكلم ثم اعلم ان ما قبل واو الجمع التي تقلب ياء من ان يكون مضموما او مفتوحا فان كان مضموما يجب ان يكسر
كقولك في مسلمون مسلمي اما قلب الواو ياء فلان قياس لغتهم اذا اجتمعت الياء والواو وتقدمت احدهما
بالسكون ان تقلب الواو ياء وتدغم واما كسر ما قبلها فلانها لما انقلبت ياء ساكنة لم يمكن بقاء الضمة قبلها اذ
ليس في كلامهم ياء ساكنة قبلها ضمة فوجب تغييرها فحركت بالحركة المناسبة لياء المتكلم وهي الكسرة وان كان
ما قبل الواو مفتوحا وجب ان تقلب الواو ياء ويبقى ما قبلها مفتوحا كقولك في مصطفون مصطفيّ وفي معلون معلي
اما قلب الواو ياء فلما تقدم واما ابقاء ما قبلها مفتوحا فلانه لا موجب لتغيير الفتحة لسهولة النطق بها
قبل الياء وياء الاضافة مع ما ذكرناه من حروف العلة مفتوحة اما تحريكها فلانها لو سكنت لالتقى ساكنان واما
تحريكها بالفتح فاما لان الفتح اصل ياء الاضافة لما ذكرناه واما لاستثقال الضم والكسر على ياء المتكلم فقوله في المتن
وفتحت الياء للساكنين معناه ما ذكره المصنف في امالي الكافية قائلا وفتحت الياء حذرا من اجتماع الساكنين
لو سكنت لانها تصير ساكنة هي وحروف العلة التي قبلها وقد جاء الاسكان على الياء مع الالف لان الالف
مدا تقوم مقام الحركة فيخفف اسكان الياء اذا كان قبلها الف ولا يجوز اذا كان قبلها واو او ياء واما لانه
الوقف والجمع بين الساكنين مغتفر في الوقف مطلقا فلا يمتنع الاسكان على ضعف اذا كان قبلها الف بل يجوز في

في غير الالف وهو في قراءة نافع محياي ومماتي وهو عند البصريين ضعيف قال المصنف في شرح المنظومة مصرخيّ
في قوله تعالى ما انتم بمصرخيّ جمع مصرخ جمع تصحيح فاصله مصرخين مثل قاضين في الجمع حذفت النون للاضافة
فاجتمعت ياء الاعراب وياء المتكلم فوجب الادغام كما وجب في قاضيّ الجمع سواء وقرأ حمزة مصرخيّ بكسر الياء وهي
لغة ليست بالقوية في جمع هذا الباب وقال المصنف ايضا في شرح المنظومة جواريّ المضاف الى ياء المتكلم قياسه
ان يكون كظبيي ودلوي لان ما قبل حرف العلة ساكنا فقياسه ان يجري مجرى الصحيح في الاعراب والاضافة يقال
هذه جواريك ومررت بجواريك ورايت جواريك كما يقال هذا ظبي ورايت ظبيا ومررت بظبي فاذا اضفته
الى ياء المتكلم فقياسه ان يقال هذه جواريّ كما يقال هذا ظبيي وكرسيّ وقد جاء فيه جواريّ كانهم استثقلوا
كسرتين وثلث ياءات فحذفوا ياء المتكلم وابدلوا من الكسرة فتحة وفي الحديث الصحيح لكل نبي حواريّ وحواريّ
الزبير فالقياس كسر الياء كما تقدم وروى بفتحها وهو اختيار ابن وضاح واما الاسماء الستة اعلم
ان الاسماء الستة لها ثلث احوال احدها ان يكون مضافة الى غير ياء المتكلم وثانيتها ان يكون مضافة الى ياء المتكلم
وثالثتها ان يكون مقطوعة عن الاضافة ذكر المصنف اولى الاحوال في اوائل الكتاب والباقيين هنا اما اب واخ
فيقول عند اضافته الى ياء المتكلم ابي واخي كما يقول يدي لانهم لما حذفوا حرف العلة من ابي واخي كحذفهم من دم ويد
صار نسيا منسيا ولذلك اعربوه على ما قبله فقالوا جاءني اب واخ فصار حكمه حكم الصحيح فلذلك قالوا ابي واخي واما
المبرد فانه يجيز ابيّ واخيّ مشددا برده الواو المحذوفة وقلبها ياء وادغامه في ياء المتكلم متمسكا بقول الشاعر
قدر احلك ذا المجاز وقد ارى وابيّ مالك ذو المجاز بدار ذو المجاز موضع بمنى والقدر ما يقدره الله تعالى
من القضاء اي بقضاء الله تعالى نزلت في هذا المكان وليس فيه دليل لاحتمال ان يكون انه جمع الاب بجمع السلامة
واصله ابين فلما اضافه سقطت النون لاجل الاضافة فاجتمعت ياء الاعراب وياء المتكلم فادغمت فيها فصار لفظ ابيّ
فان قيل شرط جمع الاسم جمع السلامة ان يكون مذكرا علما يعقل والاب ليس علما فلا يصح جمعه جمع السلامة فلا يستقيم
هذا الجواب اجيب بانه بحذف اللام يجوز جمعه جمع السلامة كسنين والدليل عليه قول الشاعر
فلما تبيّن اصواتنا بكين وفدّيننا بالابينا واذا انحتم حمل ابيّ في البيت الذي تمسك به المبرد على ما ذكرناه من الجمع
لم يحمله على ما ذكره وجه لانه اثبات لباب لم يحمل غيره على ما هو قياس لغتهم ثم لو سلّم له ذلك يعني ان ابيّ في بيت المبرد
منه باب واحد كان مردودا لانه خلاف القياس واستعمال الفصحاء قال المصنف في امالي الكافية ما معناه
ان المبرد وجد السماع في ابي وقاس عليه اخي لانه مثله في لغاته واصله وكثرة استعماله بخلاف البواقي واما
حم وهن فانك اذا اضفتهما الى ياء المتكلم على لغة من اعربهما بالحروف قلت حمي وهني والكلام فيهما كالكلام في اخي
وابي سنن دليلهما كدليل اخي وابي واما فوك فاذا اضيف الى ياء المتكلم فالافصح فيّ في الاحوال الثلث وقد جاء فمي
على غير الافصح فاما وجه فمي فهو انه اذا افرد اي قطع عن الاضافة يقال فيه فم بعد الفاء وقياس هذه الاسماء
ان يلحق ياء المتكلم بمفردها اي مقطوعها عن الاضافة على ما هو عليه حالة القطع عن الاضافة الا ترى انهم يقولون اخي لي

لانهم يقولون حالة قطعه عن الاضافة اخ واب فكما قيل في اخ اخي قيل في فم فمي واما وجه فيّ وهي اللغة الفصيحة
فهو انه انما قيل فم في حالة القطع عن الاضافة لضرورة تزول عند الاضافة وذلك انهم لو قطعوه عن الاضافة على اصل
اخواتها لقالوا فو فينقلب الواو الفا فيجتمع ساكنة مع التنوين فتحذف لالتقاء الساكنين فيبقى الاسم على حرف واحد
وليس ذلك في المتمكن من كلامهم فقلب واوه ميما لانهما من مخرج واحد لان فيه غنة تناسب مد الواو فاذا اضيف
الى ياء المتكلم أمنوا من حذف العين وبقاء الاسم المتمكن على حرف واحد لزوال موجب حذف العين وهو التنوين من اجل
الاضافة فوجب ان لا تحذف العين حالة الاضافة لعدم المقتضي لحذفها واذا وجب ان تثبت العين وهي واو فقياس
هذه الواوات اي قياس الواو في الاسماء الستة سواء كانت عينا نحو فوك او لاما نحو ابوك ان يكون ما قبلها من جنسها فضم
ما قبلها لذلك فصار اصله فوي فوجب قلب الواو ياء وادغامها في الياء على ما هو قياس مثل ذلك لان قياس الواو
التي يجتمع مع الياء وقد سبق احديهما بالسكون ان تقلب ياء ثم قلبت ضمة الفاء كسرة ليصح النطق بالياء بعدها لما علمت
في مسلميّ رفعا فصار فيّ في الاحوال الثلث فان قيل هلا قيل رايت فاي بالالف في النصب لبطلان الاعراب ولا موجب
للقلب كما قيل في التثنية جاءني غلاماي اجيب بان الف قولك رايت فاي مكسورة تقديرا لوقوعها قبل ياء الاضافة و
كذا فاء ها لان فاء الفعل من الاسماء الستة تابعة في الحركة لحركة عينها التقديرية فتقوى سبب القلب فيه فتقلب
وليس حركة لام التثنية كذلك واذا قطعت هذا شروع في بيان الحالة الثالثة وهي ان يكون مقطوعة
عن الاضافة مطلقا اي لا يكون مضافة اصلا لا الى ياء المتكلم ولا الى غيرها بل وقعت مفردة فاذا وقعت كذلك التزموا
حذف لاماتها وجعلوا الاعراب على عيناتها كما فعلوا في دم ويد ولذلك اي ولالتزام حذف اللام وجعل الاعراب
على العين قلبوا الواو ميما قال المصنف في شرح المفصل وعلته انه لو حذفت واوه كاخواته لبقي على حرف واحد
فصار لو بقيت واوه لم يقبل الحركات فابدلت منها الميم ليصح فيقبل الحركة وتخفيف فم افصح من تشديده تشبيها
لها باخواتها والافصح فتح فائه فم على الاصل ومنهم من يضم الفاء من فم لان الميم عوض عن الواو وضمت لذلك اي
لكون الميم عوضا عن الواو ويقوي ان الميم لما كانت عوضا عن الواو فهي كالواو ومناسبها الضمة او يقال لتدل
على ان الاصل الواو ومنهم من يكسرها لان تعويض الياء من واو فيمن كثر فلما عوض عنها الميم صار كتعويض الياء منها
ومنهم من يشدد ميمه ويقول فمّ لانهم لما عوضوه شددوا ميمه لتكون عوضا عن العين واللام وحم
يعني انه جاء في حم لغات اخر غير اللغة الاولى وكانت لغته الاولى ان يكون معربة بالحروف عند الاضافة الى غير ياء
المتكلم وبالحركات عند قطعه عن الاضافة على ما ذكر وهذه اللغات احديها ان يكون مثل يد مطلقا يعني حال
الاضافة وحالة القطع عن الاضافة ويقال ان يدا معربة بالحركات في الاضافة والقطع عنها تقول هذه يدٌ و
رايت يدا ومررت بيد وهذه يدك ورايت يدك ومررت بيدك فلذلك تقول على هذه اللغة معرب بالحركات في كلتا
الحالتين هذا حم ورايت حما ومررت بحم وهذا حمك ورايت حمك ومررت بحمك هو اي حم في هذه اللغة الاولى
في الافراد لانه في اللغة الاولى معرب بالحركات حالة الافراد وفي هذه اللغة ايضا معرب بالحركات حالة الافراد وحالتها في

في الاضافة لانه في اللغة الاولى معرب بالحروف حال الاضافة وفي هذه اللغة معرب بالحركات حال الاضافة واللغة الثانية ان يكون بعد اللام مجرى يجرى خبء فيقال هذا حمؤك ورايت حمأك ومررت بحمئك وهذا حمؤ ورايت حمأ ومررت بحمء كما يقال هذا خبؤك ورايت خبأك ومررت بخبئك وهذا خبء ورايت خبأ ومررت بخبء فيخالف اللغة فيخالف اللغة الاولى في الوجهين جميعا وهما الاضافة والقطع عنها اذ ليس شيء من لغاته بعد اللام لا في الاضافة ولا في عدم الاضافة واللغة الثالثة ان يكون ملحقا بالصحيح بواو في آخره مجرى مجرى دلو فيقال هذا حموٌ وهذا حموك الى الآخر كما يقال هذا دلوٌ وهذا دلوك والرابعة ان يكون مقصورا مجرى مجرى عصا فيقال هذا حما وهذا حماك كما يقال هذه عصا وهذه عصاك وجاء في هن لغة اخرى غير ما ذكر وهو ان يجرى مجرى يد مطلقا فيقال هذا هنٌ وهذا هنك كما يقال هذه يدٌ وهذه يدك بنوا في اللغة الاولى في الافراد وبحالها في الاضافة كما عرفت في اولى هذه اللغات وذو لا يضاف الكلام هنا في الاسماء الستة باعتبار الحالتين الاخريين من الاحوال الثلث التي ذكرت في اول هذا الباب وهما اضافتها الى ياء المتكلم وقطعها عن الاضافة مطلقا وذو ممتنع فيهما لك اذ لا يضاف الى الضمير سواء كان ضمير متكلم او غيره ولا يقطع عن الاضافة اصلا لم يتوجه الكلام عليها بهذين الاعتبارين وانما لم يضف الى مضمر لان وضعها لان يتوصل بها الى الوصف باسماء الاجناس تقول لك مررت برجل ذي مال فانه بدونها لا يصح وصف الرجل بالمال لانه لا يصدق عليه شيء من حيث الوضع فيضاف الى اسم الجنس والمضمر ليس باسم الجنس لان المراد به ما يدل على الحقائق فلا يضاف اليه وانما لم يقطع لانها ليست مقصودة وانما هي وصلة في المضاف اليه والمقصود هو المضاف اليه فلو قطع للزم ترك المقصود وذكر غير المقصود وهو ممتنع التوابع الاعراب قسمان قسم بالاصالة وقسم بالتبعية والكلمات التي اعرابها بالتبعية هي التوابع وعرفها المصنف بقوله كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة قوله كل ثان بمنزلة الجنس يشمل التوابع وغيرها لان خبر كان وخبر ان ثوان لاسمائهما قوله باعراب سابقه خرج عنه مثل ذلك قوله من جهة واحدة خرج عنه خبر المبتدا والثاني من باب علمت والثالث من باب اعلمت لانها ثوان باعراب سابقها ولكن من غير جهة واحدة لان اعراب المبتدا من جهة انه مسند اليه واعراب الخبر من جهة انه مسند وكذلك اعراب المفعول الاول في باب علمت من جهة انه منسوب اليه واعراب المفعول الثاني من جهة انه منسوب وذلك لان علم النسبة يقتضي منسوبا ومنسوبا اليه فمفعوله الاول يكون منصوبا من جهة انه منسوب اليه ومفعوله الثاني من جهة انه منسوب وكذلك نقول في الثالث من باب اعلمت قال المصنف في امالي الكافية خرج به اعطيت زيدا درهما فان تعلقه بزيد على معنى كونه آخذا وتعلقه بالدرهم على معنى كونه ماخوذا بخلاف جاء زيد العاقل فهي ان زيدا في جاء زيد العاقل مرفوع من جهة انه فاعل وكذلك العاقل مرفوع من جهة انه فاعل وانما هي صفة ليعلم انه فاعل تبعا او ليتميز عن التوابع الاخر لانه ليس فاعلا فان قيل يلزم تعدد الفاعل لكنه واحد لبيس الا قلت الفاعل بالاصالة ممتنع ان يتعدد ولا امتناع في تعدده اذا كان بعضه اصليا وبعضه تابعا فان قيل

التعريف منقوض بالمبتدا الثاني فيما اذا قلت زيد ابوه قائم فان ابوه ثان باعراب سابقه من جهة واحدة والجواب عنه ان المراد من قوله ثان هو ان يكون ثانيا في استحقاق الاعراب كما اشار المصنف الى هذا المعنى في شرح المنظومة بقوله التوابع ما ثبت لها الاعراب ثانيا عن غيرها والمبتداء الثاني ليس كذلك واعلم ان ذكر كل في الحد خطاء لانه سور يدل على كمية افراد الموضوع فلا يدخل في الحد لان الحد للحقيقة وهي ليست كلية ولا جزئية ولا واحدة ولا كثيرة وان لم تخل عن بعض هذه الاحوال النعت اعلم ان الصفة تطلق باعتبارين عام اي لا باعتبار التابع وهو ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود من ذكره وخاص باعتبار التابع ويرادف الصفة بالاعتبار الثاني النعت وحده ما ذكره المصنف فان قيل يرد على الحد الاول اسماء الاجناس فانها كلها تدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الذكورية والانسانية والمراة باعتبار الانوثة وكذلك جميع الاسماء قلت اجاب عنه المصنف في شرح المفصل بان الصفات المقصود بها المعنى لا الذات والاسماء المقصود بها الذات وقد احترزنا عنه في الحد بقولنا هو المقصود فان قيل قولكم جاءني هذا الرجل الرجل فيه صفة باتفاق من النحويين المحققين وهو لفظ يدل على ذات هي المقصود فيكون صفة وغير صفة وهو قول واحد قلت اجاب عنه المصنف في شرح المفصل بوجهين نفي الوجه الاول ان الصفة يطلق باعتبارين مختلفين عام وخاص كما علمت لا يجمعهما حد واحد فالحد المذكور اولا هو الحد العام والرجل فيما ذكرتم ليس صفة بالاعتبار العام فلا ينفي عدم دخوله في الحد العام وانما هو صفة بالاعتبار الخاص فانه قسم من اقسامها واذا صح حد هذا القسم قبل هو اسم الجنس الجاري على الاسم المبهم وليس كل ما هو صفة بالاعتبار الثاني يجب ان يكون صفة بالاعتبار الاول فان الصفة بالاعتبار الاول يجب ان يكون مشتقا وبالاعتبار الثاني لا يجب ان يكون مشتقا والوجه الثاني ان نقول هو مندرج تحت الحد الاول وبيان اندراجه هو ان الرجل في قولك جاءني هذا الرجل لم يؤت به الا بعد تقدم لفظ يدل على الذات ثم تخيل ابهام في الصفة التي يتميز بها الذات فلم يات رجل هنا الا ليتبين المعنى الذي يتميز الذات فهو لفظ يدل على ذات في هذا الموضع باعتبار معنى هو المقصود وهو عين ما ذكرناه في الحد العام والذي يظهر ذلك انهم يقولون مررت بثلثة رجال فهو عندهم اسم غير صفة بلا خلاف ويقولون مررت برجال ثلثة فثلثة صفة بلا خلاف فانظر في الاسم الواحد كيف جاء غير صفة لما قصد به الذات وجاء صفة لما عرفت الذات ولم يقصد به الا قصد المعنى قوله في حد النعت تابع بمنزلة الجنس يدخل فيه النعت وغيره قوله يدل على معنى في متبوعه يخرج عنه ما سواه قوله مطلقا يخرج وهم التوهم في مثل ضربت زيدا قائما انه داخل في ذلك الا بيان توهم الدخول هو ان يقال انه تابع يدل على معنى هو القيام في متبوعه وهو زيد واشاره ومثل فلان قائما فيه ليس تابعا لانه حال والحال لا يكون تابعا قطعا وانما بيان انه قاصر بزيادة هذا القيد هو انا اذا سلمنا انه تابع يدل على معنى في متبوعه فليست دلالته على ذلك مطلقا وانما هو بتقييده بحال الضرب كما تقدم في مباحث الحال واعترض الامام الحديثي عليه قائلا اذا خرج الحال بقوله تابع لا نسلم التوهم ولئن سلم لا ايراد في الحد لدفع التوهم الباطل وايضا لو لم يكن الحال خارجا بقوله

تابع لا تخل فيه الحال المؤكدة فانها دالة على معنى في صاحبها مطلقا اقول الاعتراض بالحال المؤكدة لبعض من اصحاب
المصنف مذكور في امالي الكافية فان قيل الحد صادق على مثل قولنا اعجبني زيد علمه فان هذا تابع يدل على معنى وهو العلم
في متبوعه وهو زيد فليكن نعتا وليس كذلك قلت اجاب عنه المصنف في امالي الكافية بان هذا وقع في بعض صور
البدل اتفاقا من قضية عقلية وهو كون العلم لا بد له من محل ولا محل الا زيد واما في قولنا اعجبني زيد ثوبه واعجبني زيد
يده وما اشبههما من المسائل ليس فيها ذلك فينبغي ان يكون المسائل كلها واحدة وهو ان الاعجاب انما نسب الى الثاني
والاول على سبيل التمهيد وان اتفقت الدلالة على ما ذكر اولا من قضية عقلية ولهذا اعتد في البدل بحد يشمل هذه
المسائل كلها وهو قولنا تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه وتلخيص هذا الجواب ان العلم فيما ذكرتم انما قصد به ان
الاعجاب منسوب اليه ولم يقصد به الدلالة على معنى في متبوعه والدلالة عليه من قضية عقلية وليس كلامنا فيها
فان قيل يلزم ان يكون كلهم في جاء القوم كلهم نعتا لانه يدل على معنى في متبوعه وهو القوم قلت قد اورد على المصنف
هذا السؤال بعض من اصحابه واجاب عنه في امالي الكافية بانه ان كان كلهم دالا على معنى في المتبوع فليكن قولك
جاء زيد زيد دالا على معنى في المتبوع وليس دالا على معنى في المتبوع وبيانه ان التوهم الذي رفع بزيد الثاني ليس
قائما بزيد الاول ولم يكن موضوعا له وانما جاء اللبس على السامع بالنظر الى الوجود اذ يحتمل ان يكون جاء غلامه
او غيره من المنسوبين اليه فالمتبوع ليس التوهم قائما به انما قائم بالمخاطب وعن قد قيدنا وقلنا ما دل على معنى
في المتبوع وكذلك قولنا جاء القوم كلهم لم يات المتكلم بلفظ كلهم الا رافعا بها التوهم عن السامع لئلا يتبادر ان
بعضهم جاء فليس في المتبوع الذي هم القوم احتمال اصلا في كلهم وفائدته اعلم ان فائدة النعت تخصيص
او توضيح فالتخصيص في النكرات مثل قولك مررت برجل عاقل وقد عرفت معنى التخصيص في المجرورات والتوضيح يكون
في المعارف مثل جاء زيد العاقل والتوضيح يكثر الوضوح قال تلميذ المصنف المعارف واضحة فتزيدها وضوحا والوضوح
البيان وقد يكون لمجرد الثناء كاوصاف الله تعالى مثل بسم الله الرحمن الرحيم وشبهه فانما هي لمجرد الثناء والمدح و
قد يكون لمجرد الذم كقولك فعل زيد الفاسق الخبيث في الموضع الذي زيد متعين به قبل ذكر الفاسق وانما قيدنا
بهذا القيد لانه لو لم يكن كذلك يكون من قبيل ما فائدته التوضيح وقد يكون لمجرد التاكيد كقولك ضربت ضربة
واحدة لانها معلوم من ضربة انها واحدة فلم تفد الا مجرد التاكيد ومنه قوله نفخة واحدة ولا فصل
لما كان الا كثر في هذا المقصود يعني مقصود النعت وهو الدلالة على المعنى الذي في المتبوع المشتق توهم كثير من النحويين
ان الاشتقاق شرط النعت حتى تاولوا غير المشتق الى المشتق والمصنف رد هذا بان معنى النعت ان يكون تابعا
يدل على معنى في متبوعه واذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره والاسماء
التي وقعت صفات هي غير مشتقة منها ما وقع صفة مطلقا اي في جميع احواله وهو معنى قوله عموما مثل المنسوب
وذو والمضاف الى اسم الجنس واشباههما كقولك مررت برجل تميمي وذي مال واراد باشباه المنسوب مثل بنات و
عواج وتابر وحادع وباشباه ذو وذات واولو ومنها ما وقع صفة في بعض احواله كما في مثل قولك مررت برجل

اي رجل ومعناه وصف الرجل بكمال الرجولية قيل فيه معنى التعجب لان المتعجب انما يتعجب من شيء خارج عن حد
اشكاله فاذا اخرج عن حدها فقد استبهم امره فبني في بكلمة الابهام ومعناه برجل قد انتهى كماله في الرجولية الى حد
يجب ان يستفهم عنه لخفاء سببه وعبارتهم في نفس معنى اي رجل يدل على انها استفهامية لكن الاستفهام لا يجامع
الوصفية فالوجه ان يحمل على انها في الاصل استفهامية لا انها الان استفهامية واشترط ان يضاف الى مثل المنعوت
لانك تريد بها بيان كماله في الخصلة التي اشتملها من الرجولية ونحوها ملا نحو جاء رجل اي عالم ومنها اسماء الاجناس
اذا اجرت معرفة باللام تابعة لاسماء الاشارة كقولك مررت بهذا الرجل فقولك الرجل ههنا عند المحققين صفة لهذا وان
كان وصفه للذات في غير هذا الموضع وانما استعمل ههنا صفة لان ما تقدم من اسماء الاشارة دال على الذات فتعين
دلالة الرجل على المعنى لتقدم ما دل على الذات وهو معنى الصفة واختص وصف اسم الاشارة بذلك اي باسم الجنس
المعرف باللام لانه لا دلالة في اسم الاشارة على حقيقة الذات المشار اليها فاحتيج الى بيان حقيقتها فاتي باسماء الاجناس
لبيان حقيقة الذات المشار اليها ومثل اسم الاشارة في وصفه بذي اللام قولهم يا ايها الرجل ومنها اسم الاشارة في مثل
قولهم مررت بزيد هذا فان هذا فيه يدل على معنى في ذات زيد وهو كونه مشارا اليه فثبت ان الاشتقاق ليس شرطا في
النعت لما ثبت من وقوع صفة للالفاظ المذكورة نحو تابع ايها غير مشتقة والذين يشترطون الاشتقاق يأولون هذه
الالفاظ ويقولون معنى ما اول بمنسوب وذو مال متأول بصاحب مال واي رجل بكامل في الرجولية وهذا الرجل
مأول بهذا المعين وزيد هذا بزيد المشار اليه ويوصف النكرة ههنا ابحاث البحث الاول ان
الوصف يصح بالجمل وانما كان كذلك لاستقلالها بمعنى الوصفية الا ترى انك اذا قلت مررت برجل يقوم فان يقوم فيه
يدل على معنى في متبوعه فيكون نعتا قطعا البحث الثاني ان الجملة التي تقع نعتا لا تكون الا خبرية لان الصفة
في المعنى حكم على موصوفها كالخبر فلا تستقيم ان تكون انشائية لذلك اي لكونها حكما كالخبر البحث الثالث انه
لا يوصف بالجملة الا النكرة لان الجملة لا تكون الا نكرة وكل ما لا يكون الا نكرة لا يوصف به الا النكرة فالجملة لا توصف بها
الا النكرة اما بيان الكبرى فسيجيء في قوله والاول يتبعه في الاعراب الى اخره واما بيان الصغرى فلان الوصف
بالجملة انما كان في المعنى بالحكم والحكم في المعنى نكرة فكان الاسم الذي يسبك منها نكرة قال المصنف في شرح المفصل وتحقيقه
انك تقول في الفعلية مررت برجل قام ابوه فقدره بقائم ابوه فاخذ الاسم من الحكم لا من المحكوم عليه ولو كانت اسمية
كقولك مررت برجل ابوه قائم لكان تقديره مررت برجل قائم ابوه فيسبكه من الحكم الذي هو الثاني فان قيل قد يكون
بعض الاحكام معارف في قولك زيد القائم فالجواب ليس الاخبار في زيد القائم بالقيام بل لا بد ان يكون القيام
معلوما نسبته الى صاحبه عند مخاطبه ولو كان الحكم بالقيام لوجب ان يكون مجهولا وانما الخبر في المعنى الحكم بان
هذه الذات هي هذه الذات واذا كان كذلك صار زيد محكوما عليه والذي يدل على ذلك صحة دعاء كون الخبر في
المعنى هو الحكم الذي هو غير معلوم لا القائم الذي هو معلوم قولك مررت برجل اخوه القائم ونقل عن ان الجملة الواقعة
صفة مقدرة بمفرده بالاجماع فتكون الجملة التي هي صفة في مثل قولنا مررت برجل اخوه القائم مقدرة بمفرد فلو لم يكن

ذلك المفرد الحكم الذي هو غير معلوم بل يكون ذلك المفرد القائم الذي هو معلوم في مثل قولنا مررت برجل اخي القائم
يلزم وصف النكرة بالمعرفة وهو باطل قطعا فان قيل اسبك منها قلت برجل محكوم عليه ان اخاه القائم فانظر كيف
سبكته من قولك محكوم لانه الحكم في المعقعد كما سبكته في قولك قام ابوه النعت الرابع انه لا بد فيها من ضمير ليحصل الربط
بينها وبين موصوفها كما كان ذلك في الخبر الا ترى انك لو قلت مررت برجل قام عمرو لم يكن ربط بينهما شئ فان قيل
ما يقول في قوله ما زلت اسعى معهم واختبط حتى اذا جن الظلام فاختلط جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط
نصف قوتها سقوه لبنا مخلوطا بالماء حتى غلبه الماء وماثل لونه لون الذئب لورقته لانه يجاز الاختلاط ضرب النجى
ليتزل ورقه والورقة لون الرماد والحمار اللبن الرقيق فقوله هل رايت الذئب فقط صفة لمذق والجملة
وخالية من الضمير قلت انه ماول بالاتفاق تقديره بمذق مقول عنده هل رايت الذئب قط فالموصوف بالحقيقة
محذوف والباقي معموله ويوصف بحال الموصوف وبحال متعلقه اما الوصف بحال الموصوف كقولك
مررت برجل عالم وهو القياس واما الوصف بحال متعلقه فلانه له مزيد حالة كما في الخبر لحصول الفائدة بذلك يعني
كما ان حاله يدل على معنى في متبوعه فكذلك الوصف بحال متعلقه يدل على معنى في متبوعه مثل قولك مررت برجل حسن
غلامه فمراد المصنف من الفائدة قوله في الشرح لحصول الفائدة هو معنى النعت لا الفائدة التي يكون بمعنى الغرض
وقال المصنف في شرح المفصل وانما جاز لو نعت الشئ بحال ما هو من سببه وان لم نعت بحاله من جهة انه لا في الحقيقة
باعتبار معنيه لا باعتبار افراده فاذا قلت مررت برجل قائم ابوه فالقائم ابوه هو الرجل وما وصفته الا بذلك ولم تصفه
بالقيام المجرد فمن اجل ذلك صح جريه صفة عليه اقول اذا اجملت هذا اجملت انه فاع ما قال الامام الحديثي لا يصح
قياسه على الخبر باعتبار الحد الذي ذكر فان الواجب في الخبر صدقه على ما صدق عليه المبتدا واما النعت فيجب
ان يدل على معنى في متبوعه وبمجرد الفائدة لا يصح النعت فان عطف البيان ايضا يفيد التوضيح بل لا بد من دلالته
على معنى في متبوعه لئلا يختل حده وهو لا يدل على معنى فيه نظرا من سبق ان يقول الحاجبي بدل قوله كما في الخبر لحصول
دلالته على معنى في متبوعه فالاول يتبعه اراد بالاول الصفة بحال الموصوف كقولك مررت برجل عالم
فتارة لك معنى الموصوف في عشرة امور الاعراب وهو ثلثة الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث قال المصنف في شرح المنظومة لا يعقول ان العشرة يجتمع لانها انواع متضادة الافراد
وانما يعقول انه لا بد من كل نوع من واحد من الرفع والنصب والجر احدها ومن التعريف والتنكير احدهما ومن
التذكير والتانيث احدهما ومن الافراد والتثنية والجمع احدها فلا بد من اربعة من هذه العشرة للقسم الاول
وبعبارة اخرى في كل صورة انما يجتمع اربعة من العشرة لا غير لان كل اربعة منها ينافي الستة الباقية الا ترى انك اذا
قلت جاء زيد الطويل توافقا افرادا وتعريفا وتذكيرا ورفعا فالافراد ينافي التثنية والجمع والتذكير ينافي
التانيث والتعريف التنكير والرفع النصب والجر فالحاصل ست وثلثون مسئلة لان الرفع مثلا يكون معه اما
التعريف والافراد والتذكير واما التعريف والتثنية والتذكير واما التعريف والجمع والتذكير فهذه ثلثة وبالتانيث

ثلثة اخرى معه بهذا الترتيب اذا ابدل بالتذكير التانيث فيحصل ستة وبالتنكير ستة اخرى اذا ابدل بالتعريف التنكير
فيحصل اثنا عشر تمام الرفع ومثله مع النصب ومثله مع الجر فالمجموع ستة وثلثون اما تبعيته في الاعراب فلان النعت
تابع والتابع معرب من الجهة التي اعرب متبوعه فاذا كان المتبوع فاعلا فالتابع ايضا فاعل الا انه بالتبعية فيكون اعرابه
موافقا لاعراب متبوعه قطعا وكذلك يقال في غيره واما تبعيته في التعريف والتنكير فلانه في المعنى هو الاول يعني
ان ذات النعت هو ذات متبوعه فقصد الى موافقتهما لذلك لتوافقهما في قصد المعنى المراد فلو لم يتوافقا في التعريف
والتنكير يكون ذات احدهما معينة باعتبار تعريفه وذات الآخر غير معينة باعتبار كونه نكرة فيلزم عدم اتحاد
ذاتيهما ضرورة ان المعين لا يكون غير المعين وقد ثبت اتحادهما واما الخمسة البواقي التي هي الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث فلانه في المعنى للذات المتبوع فوجبت مطابقتهما في ذلك اذ لو تخالفا في شئ منها لتخالفا
في الذات فيحصل المعنى ولان الاصل في النعت والاكثر ان يكون مشتقا فاذا كان النعت بحال الموصوف يستتر فيه ضمير
عايد اليه والضمير يطابق المرجوع اليه افرادا وتثنية وجمعا والمشتق يطابق مستتره افرادا وتثنية وجمعا
ومطابق المطابق للشئ مطابق لذلك الشئ فان قيل ما ذكرتم منقوض بقوله تعالى فعدة من ايام اخر فان الايام
مذكر لانه جمع يوم واخر مونث لانه جمع اخرى فلم يطابق الصفة الموصوف في التذكير قلت نعم جوابه كما
قاله المصنف في امالي القرآن حيث قال اخر جمع اخرى مثل قولك فضل وفضلى واما اخر فيجمع على اواخر مثل قولك
افضل وافاضل وآخرين ان كان لمن يعقل كقوله تعالى وآخرون يضربون وانما جمع هاهنا على فعل وهو في المعنى جمع آخر لانه
للايام وواحدها يوم ويوم انما يقال فيه آخر باعتبار اصل آخر وهو ان كل صفة لموصوف مذكر مما لا يعقل فانت فيها
بالخيار ان شئت عاملتها معاملة الجمع المونث وان شئت عاملتها معاملة المفرد المونث فتقول هذه الكتب الافاضل
والفضليات والفضل والفضلى فالافاضل على لفظ التذكير والفضليات والفضل اجراء له مجرى جمع المونث لكونه
لا يعقل والفضلى اجراء له مجرى الجماعة وهذا اجار في الصفات والاخبار والاحوال ولذلك جاء آخر نعتا للايام
اجراء له مجرى جمع المونث ولولا ذلك لم يستقم ولذلك لو قلت جاء في رجال ورجال اخر لم يجز حتى تقول اواخر
او آخرون لانه ممن يعقل وقد احرث العرب لما لا يعقل من المذكر في الضمائر مثل هذا الا ترى انهم يقولون الكتب اشتريتهن
وهو للمذكر مثل اخر ولم يات لما لا يعقل من المذكر غير الامرين ما الجمع المونث وما المفرد بخلاف الضمائر فانه جاء
له ما لجمع المذكر من يعقل اذا كان مكسرا كانهم قصدوا ان يجعلوا لمن يعقل امرا اختص به ولما كان في جمع الظواهر
جمع تصحيح مختص بمن يعقل شاركوا بين المذكر من لا يعقل وبينه في جمع المكسر لاختصاصه بالجمع السالم وليس في
الضمائر للمذكر من يعقل امران احدهما مختص به فيشاركه فيه وبين من لا يعقل في الآخر فلما لم يكن جمع المذكر في
الضمائر الا لفظا خصوا به من يعقل شركوا بين المذكر من لا يعقل ومن المونث في الضمير فلذلك لم يقولوا الكتب
اشتريتهم لانه مخصوص بالعقلاء كقولك العبيد اشتريتهم ولذلك لا تقول الكتب نفعتوا ولكن نفعن ونفعت
لانه مخصوص لمن يعقل كقولك العبيد نفعوا وكذلك في جميع ابواب الضمير والثاني يريد بالثاني

الوصف بحال المتعلق فهذا اتبعه في الخمسة الاول الرفع والنصب والجر التي عبر عنها بالاعراب والتعريف و
التنكير وانما يتبعه في الخمسة الاول لان الخمسة الاول احكام ليست من احكام الافعال وانما هي من احكام
الاسماء فوجب ان يجري في الاسم الواقع صفة باعتبار الاول معنى الموصوف لاتحاده باعتبار الاسمية وفي الثاني
بعض الخمس البواقي وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لاسم الموصوف لان تبعيته في هذه الخمسة
في القسم الاول انما كان باعتبار الفاعل لان هذه الخمسة احكام هي من احكام الافعال وليست من احكام
الاسماء الا ترى ان التذكير والتانيث انما يكون في الاسم المشتق باعتبار فاعله كما انها في الفعل باعتبار وكذلك
الافراد والتثنية والجمع في الاسماء المشتقة انما هو باعتبار فاعلها فان كان ظاهرا كانت مفردة وان كان مضمرا
مثنى كانت مثناة وان كان مضمرا مجموعا كانت مجموعة كل ذلك ايضا كما في الفعل وفاعلها هو بعض في القسم الاول ضمير المتقدم
فوجب تبعيته فيها لذلك والفاعل ههنا بعض في القسم الثاني غير المتقدم لان فاعله بالحقيقة هو المتاخر عنه لا
الموصوف فالصفة بالنسبة الى الفاعل في ذلك بعض في الخمسة الاولية كالفعل لما عرفت ان حكم المشتق في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث حكم الفعل فكما ان الفعل انما يكون مفردا اذا اسند بعض اذا لم يتقدم عليه
ما هو في المعنى فاعله مثل قام زيد لا مثل زيد قام فكذلك الصفة في القسم الثاني وكما ان الفعل انما يذكر ويؤنث
باعتبار فاعله فكذلك الصفة هذا اعني ما في الشرح مع محاذاته بما ذكر المصنف في شرح المفصل واعترض الامام
الحديثي على قول المصنف في شرح الكافية الفعل انما يكون مفردا اذا تقدم فاعله فتم نظر لان الفعل انما هو مقدم
على فاعله وانت علمت بما ذكرنا مر كلام المصنف عدم ورود هذا الاعتراض امثلته مررت برجلين حسن
غلاماهما وحسن غلمانهما وبرجل حسنة جاريته ومن ثم يعني ومن جهة كونها كالفعل حسن قام رجل
قاعد غلمانه بافراد الصفة وان كان فاعله جمعا كما تقول قام رجل قعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه
بجمع الوصف كما ضعف يقعدون غلمانه فان قيل قام رجل قعود غلمانه غير ضعيف مع ان الوصف فيه جمع مثله
في قام رجل يقعدون غلمانه اجيب بانه انما جاز قام رجل قعود غلمانه من غير ضعف لمجيئه على صيغة لم يشبه بها
الفعل ضرورة انه خالف الفعل في الحركات والسكون بخلاف قاعدون فانه مشبه لقولك يقعدون ليوافقه لفظهما
فلم يلزم من امتناع قاعدون غلمانه امتناع قعود والاولى ان يقال من ضعف قاعدون غلمانه ضعف قعود غلمانه
والمضمر لا يوصف لان المضمر معرفة وصفة المعرفة توضيح لها والمضمر واضح فان انا في غاية الوضوح
وحمل عليه باب المضمر لانه منه ولم يوصف للمدح والذم حملا على انه لم يوصف للبيان لانه الاصل ولا يوصف بالمضمر
واستدل عليه المصنف في شرح المفصل بانه تقيد فيه معنى الوصفية وهو الدلالة على المعنى فان المضمرات لم توضع
للدلالة على المعنى وانما وضعت للذوات ولذلك امتنع اضمار الحال والموصوف اخص يجب ان يكون
الموصوف اعرف من صفته او مساويا له في التعريف لان الموصوف هو المقصود بالنسبة المعينة والصفة غير مقصودة
بذلك وانما المقصود بها الدلالة على المعنى الذي في الذات فلو كان الصفة اخص يلزم ان يكون المقصود بالنسبة

دون غير المقصود في الدلالة على الذات المرادة لكنه غير لائق بالقياس فان قيل كيف يتبين للاسم الاخص فائدة
البيان انما يحصل بمجموعهما ومجموعهما اخص من كل منهما منفردا فان زيد الطويل اخص من زيد وحده ومن الطويل وحده
ومن ثم كان الصفة والموصوف كشيء واحد ولقائل ان يقول هذا انما يستقيم ان لو كان المراد من الخصوص المطلق
وليس كذلك وانما المراد هنا من التعريف ومن جهة وجوب كون الموصوف اخص او مساويا لم يوصف ذو اللام الا
بمثله او بالمضاف الى مثله لان ما عداه من الاسماء اخص منه فلذلك لم يوصف وانما التزم اورد ذلك
اعتراضا وتقريره ان يقال قوله والموصوف اخص او مساو يقتضي جواز وصف اسم الاشارة بالمضاف الى المبهم والى ذي
اللام لانه اخص منهما ولا يجوز ذلك بالاتفاق واجاب عن ذلك بقوله للابهام وتقريره ان اسم الاشارة لا بد له من حقيقة
الذات المشار اليه به فيكون وصفه بما يدل على حقيقة الذات قبل الصفات اي قبل وصفه بما يدل على معنى في الذات
هو القياس يعني القياس ان يقال مررت بهذا الرجل العالم فيؤتى بالرجل اولا ثم بصفات اخرى والى هذا اشار المصنف
في شرح المنظومة بقوله كرهوا ان يصفوه بالعوارض قبل تحقق الماهية والاسماء الدالة على حقيقة الذات هي اسماء
الاجناس ولا بد من تعريفه ليطابق موصوفه فيه يقصد به تعريفه باعتباره معناه في نفسه اي باعتبار حقيقته وذلك
انما هو باللام فان الموضوع لتعريف الحقيقة هو اللام لا غير فمن ثم اختص وصف اسم الاشارة بذي اللام فان قيل
قد يوصف اسم الاشارة بالصفة لا باسم الجنس نحو مررت بهذا العاقل ومررت بهذا الابيض قلت اجاب عنه المصنف
في شرح المفصل بان الصفة الجارية على اسم الاشارة تبيينا للحقيقة انما هي صفة لاسم الجنس المقدر وصفة لدلالة
اسم الجنس على المعنى الذي كان ذاتا مخصوصا باعتباره ولذلك كان قولك مررت بهذا العاقل حسنا وكان قولك
مررت بهذا الابيض ضعيفا لما في العاقل من الدلالة على معنى الجنس المخصوص ومن ثم ضعف يعني
ومن جهة ان التزام صفة المبهم بذي اللام لبيان حقيقته ضعف مررت بهذا الابيض اذ ليس في قولك الابيض ما يتبين
به حقيقة الذات المشار اليها لانه لم يوضع الا لشيء له ابيضاض وليس فيه دلالة على خصوصية حقيقته وحسن
مررت بهذا العالم لانه وان لم يوضع العالم لحقيقة الذات بل لشيء له العلم الا انه يتبين به ان المشار اليه رجل
اذ لا يوصف به ما سواه مما يشار اليه بالاشارة الحسية فكانه ضمنه تبيين حقيقة الذات
العطف تابع التابع يشمل التوابع كلها وقوله مقصود بالنسبة اي نسبة عامله الى متبوعه اسنادية او غيره
فان للفعل الى كل من متعلقاته نسبة يخرج عنه الصفة والتوكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بالنسبة
الا ترى انك اذا قلت جاء زيد العاقل فالمقصود بالنسبة انما هو زيد والصفة انما جيء بها لتوضيح زيد لا لانه
مقصود بنسبة المجيء ولذلك شرط في الصفة كونها معلوما للمخاطب ثبوتها مع انها ثابتة في نفس الامر للموصوف
ليصح الايضاح بها فان قيل قوله تعالى ابعث الله بشرا رسولا وصف فيه بشر برسولا مع ان الصفة فيه غير ثابتة
للموصوف قلت ذهب الامام الجرجاني الى انه ليس بصفة لما يؤدي اليه من كونه رسولا قبل البعث اخذا من ان
الصفة يجب ثبوتها للموصوف قبل الحكم وذلك غير مستقيم وقال المصنف في امالي القرآن ما ذهب اليه

الرجاني غلط والجواب عنه من وجهين احدهما ان ما ذكره انما يكون في الاثبات لا في النفي وهذا نفي لان معناه
انكارهم بشرا موصوفا بصفة الرسالة والانكار نفي ولو كان ما زعمه مستقيما لم يستقم ان يقال ما في الوجود
الثاني لانه يلزم فساده بعين ما ذكره اذ لا يستقيم نفي ثبوته الا بعد ثبوته وبعد ثبوته لا يستقيم نفي ثبوته
وحل الاشكال من وجهين احدهما وهو قول الاكثرين ان نفي الجميع في مثل ذلك لم يرد على شيء بعد تحققه وانما
معنى مثل قولك لا يجتمع حركة وسكون انك نفيت الجمع المطلق ثم نسبته الى الحركة والسكون فوجدت العقل يأباه لا انك
تعقلته شيئا ثم نفيته فكذلك ما ذكرناه على توهمهم الاستحالة في ان يكون بشرا ورسولا وعلى هذا قولهم يستحيل اجتماع
الضدين وجميع ما يأباه كرسولا هم القائلون باستحالة تعقل الامر على خلاف حقيقته الوجه الثاني ان يكون ذلك
متعقلا في الذهن وان كان مستحيلا في الوجود فينفى باعتبار الوجود وان كان متعقلا ثبوته فعلى هذا يكون البشر
الرسول متعقلا عندهم في الذهن وانما انكروا وجوده والوجه الثاني ان سلم ان ذلك جار في النفي والاثبات ولا
يلزم ما ذكره ههنا لان حصول البعث مستلزم للرسالة فعند بعثه يكون رسولا فيجمع وصفيه فلا يلزم توقف احدهما
على الآخر فيندفع الاشكال وحمل هؤلاء على الخالق لما حملوه وارتكبوا من اجل ذلك صحة الحال من النكرة قوله مع
متبوعه يخرج عنه البدل لانه غير مقصود متبوعه مقصود الا ترى انك اذا قلت اعجبني زيد علمه كان الاسناد الى العلم دون
زيد يخرج بقولنا مع متبوعه البدل عن هذا الحد قال ابن المالك يرد عليه نحو جاء زيد بل عمرو وما جاء زيد
لكن عمرو لانه لم يقصد بالحكم الا التابع ويقرب منه ما قاله غيره من انه منقوض بقولنا جاء زيد لا عمرو اجيب
عنه بان المراد بالمقصود في التعريف هو ان لا يكون مسا المتبوع ولا معتمد اليه ولا خفاء في صدقه على الصور المذكورة
ويمكن ان يجاب عنه بوجه آخر وهو ان التابع والمتبوع مقصودان فيما ذكرتم من الصور وان كان احدهما بالنفي والآخر
بالاثبات فان النفي والاثبات خارجان عن نفس النسبة فان قيل فعلى هذا لا يستقيم قوله في البدل دون متبوعه
لانه مقصود بالنسبة السلبية اجيب عنه بانه غير مقصود اصلا ولا يلزم من كونه غير مقصود مطلقا ان يكون
مقصودا بالنسبة السلبية قال الاندلسي الحمل على مراده من هذا الحد طلب بل هي مراده منه لما ذكره المصنف
في مباحث حروف العطف من شرح المفصل ويجيء ذكره ان شاء الله تعالى يتوسط بينه وبين متبوعه احد
الحروف العشرة شرط بعد تمام الحد لان الحد تم ما قبله قدمه لانه صار جامعا مانعا به ولم يستغن بقوله تابع يتوسط بينه
وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد تتوسط بين الصفات وغرضنا حد يفصلها عنها فلو حذف العطف
لذلك لدخل فيه بعض الصفات قال المصنف في امالي الكافية وهذا يرد عليهم جاء زيد العالم والعاقل فانه تابع
يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف في التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الصفة
وانما حسن دخول حرف العطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير وقال في امالي المسائل المتفرقة
لا يجوز جاء زيد والعاقل لانك اما ان تعطف العاقل باعتبار المعنى او باعتبار الذات فان عطفته باعتبار الذات
فسد لعدم التعدد وان عطفته باعتبار المعنى فسد ايضا لانك انما تعطف على الذات المنسوب اليها الحكم فيجب

ان يكون المعنى منسوبا اليه الحكم لتشركه معه بالواو وهو فاسد بخلاف قولنا جاء زيد العاقل والكريم فانك عطفت
معنى على معنى والمعنى الاول منسوب الى الذات المتقدمة وكذلك المعنى الثاني ثبت فيه ما ثبت في المعطوف عليه
بخلاف قولك جاء زيد والعاقل لما تقدم فان قلت ذهب صاحب الكشاف الى ان وثامنهم كلبهم في قوله تعالى
ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم صفة لسبعة وان ولها كتاب معلوم في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب
معلوم صفة لقرية وكذلك ذهب المصنف في مباحث الاستثناء من شرح المفصل الى ان ولها منذرون في قوله تعالى
وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون صفة وهذه الصور عين ما حكم المصنف بامتناعه في امالي المسائل المتفرقة وهو
جاء زيد والعاقل قلت انما حكم المصنف بامتناع جاء زيد والعاقل لتعذر ان يكون الواو للعطف واما ان لم يكن الواو
للعطف بل يكون لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف كما قال جار الله العلامة فلا يكون ممتنعا والسكاكي ذهب في معاني
المفتاح الى ان واو العطف لا يتوسط بين الصفة والموصوف ثم قال واما قوله عز اسمه وما اهلكنا من قرية الا ولها
كتاب معلوم فالوجه فيه عندي هو ان ولها كتاب معلوم حال لقرية لكونها في حكم الموصوفة نازلة منزلة وما اهلكنا
قرية من القرى لا وصف وحمله على الوصف سهو قوله انما يصح هذا ان لو جعل جار الله العلامة الواو للعطف
لكنه لم يجعله للعطف بل جعله لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف واعترض ابن المالك على جار الله ما قاله في شرح التسهيل
ما ذهب اليه جار الله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد لان مذهبه في هذه المسئلة مذهب لا يعرف
من البصريين والكوفيين معول عليه فوجب ان لا يلتفت اليه وايضا انه معلل بما لا يناسب وذلك ان الواو تدل على
الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضد لما يراد من التوكيد فلا يصح ان يقال للعاطف مؤكد
وايضا ان الواو فصلت الاول من الثاني ولولا هي لتلاصقا فكيف يقال انها اكدت لصوقهما وايضا ان الواو لو صلحت
لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان اولى المواضع بها موضع لا يصلح للحال نحو ان رجلا رايه سديد لسعيد
فرايه سديد جملة نعت لها ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحية موضعها للحال بخلاف ولها كتاب معلوم
فانها جملة تصلح في موضعها الحال لانها بعد منفي والمنفي صالح لان يجعل صاحب حال بما هو صالح لان يجعل مبتدا اول
على الوجه الاول ان جار الله العلامة اعرف باللغة مع انه لا يلزم من عدم العرفان بالمعول عليه عدمه وعلى الثاني
ان تغاير الشيئين لا ينافي تلاصقهما والجملة التي هي صفة لها التصاق بالموصوف والواو اكدت الالتصاق باعتبار
انها في اصلها للجمع المناسب للالتصاق لا انها الآن عاطفة وعلى الثالث ان المراد من الالتصاق ليس الالتصاق
اللفظي كما فهم ابن المالك بل المعنوي والواو تاكيد الثاني وان انتفى الاول وعلى الرابع ان الآية اولى من تلك
المواضع وقد قاربها الواو للتاكيد واذا عطف يعني اذا عطف على المضمر المرفوع المتصل اكد اولا بالمضمر المنفصل
ثم عطف عليه مثل ضربت انا وزيد لان المضمر المتصل المرفوع تاكد اتصاله معنى لانه فاعله ولفظا لانه جعل كجزئه ولذلك
اي ولانهم جعلوه كجزئه اسكنوا اللام لانهم لم يعدوا الكلمة رباعية جميع حروفها متحركة الا مع تاء التانيث نحو سوقته
استثقالا فلما صار كالجزء كره ان يعطف عليه اسم مستقل فاتوا باسم مستقل موافق له في المعنى ليكون كانهم عطفوا

عليه في الصورة ولا يخفى انه في المعنى معطوف على المتصل لانه المقصود بالنسبة واحترز بالمضمر عن المظهر وبالمتصل عن
المنفصل وبالمرفوع عن المنصوب فانهما يؤكدان على الشرط المذكور مثل جاء زيد وعمرو وانا وزيد قائمان وضربتك وزيدا
الا ان يقع فصل فيجوز ترك الفاصل ويجوز الاتيان به اما الاتيان به فعلى ما تقدم قال تعالى ما عبدنا من دونه من شيء
نحن ولا اباؤنا واما تركه فلطول الكلام كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا وفي ايراد هذا المثال فائدتان احدهما ان
الفصل قد يكون بحرف النفي وثانيتهما انه قد يكون بعد حرف العطف كما في هذا المثال   واذا عطف يعني
اذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض مثل مررت بك وبزيد لان اتصال المضمر المجرور بالجار اشد من حيث انه ليس
معه كلا انما لم ينفصل عنه بوجه ما اشد من اتصال المضمر المرفوع بعامله فكره ان يعطف عليه اسم مستقل وليس لنا مجرور
منفصل ليؤكد به ثم يعطف عليه فاعيد العامل الاول ليكون عطف المجموع على المجموع فيكون المعطوف عليه مستقلا بنفسه
ولذلك اي ولاجل وجوب اعادة الخافض قالوا المال بينك وبين زيد فاعادوا الخافض الذي هو بين لهذا الغرض الذي
هو وجوب اعادة الخافض ونقض بان اعادته اما ان يكون لهذا الغرض او لان اضافة بين الى ما لا يتعدد فيه جائز
والثاني باطل لانه لو قيل المال بينك لم يستقم اذ لا يعقل البينية الا في متعدد فثبت الاول وهو ان اعادة الثانية لوجوب
اعادة الخافض عند العطف على المضمر المجرور فان قيل وان لم يكن لنا مجرور منفصل لكن نؤكد المجرور بالمرفوع المنفصل
فهلا اكدوه به فعطفوا فقالوا مررت بك انت وزيد اذ الخلاف في جواز مررت بك انت قلت اجاب عنه المصنف بان
قولك مررت بك انت مخالف للقياس ولكن منع مانع ههنا وهو انهم لو قالوا مررت بك انت وزيد لكانت ههنا مخالفة
لفظية ومعنوية وفي قولك مررت بك انت ليس فيه الا مخالفة اللفظي ولا يلزم من مخالفة اللفظي مخالفة اللفظ والمعنوي
الا ترى ان بعضهم يقول انهم اجمعون ولا احد يقول ان القوم اجمعون   والمعطوف يريد ان المعطوف في
حكم المعطوف عليه في المعنى واللفظ فيشترط في العطف ان يكون مشاركا للمعطوف عليه في المعنى الذي عطف عليه بالنظر
اليه فكلما وجب لفظا ومعنى في الاول باعتبار ذلك المعنى وجب في الثاني وكذلك كل ما امتنع في الاول امتنع في الثاني
كما اذا وقع صفة وعطفت عليه جملة اخرى فانه يجب في الثاني من الضمير ما يجب في الاول ويمتنع في الثاني ان يتقدم
ما في حيزه كما امتنع في الاول واذا عطفت على الخبر خبرا آخر يكون مشاركا للاول في المعنى الذي عطف عليه بالنظر
اليه وهو معنى الخبرية فيكون خبرا مثل الاول قطعا فيلزم في الثاني من احكام الخبرية من الاعراب والضمير ما يلزم في
الاول وكذلك اذا وقع حالا او صفة هذا اقتصر عليه في شرح الكافية وامثالها ومن ثم لم يجز ما زيد بقائم او قائما
ولا ذاهب عمرو الا بالرفع في ذاهب لانه لو لم يكن مرفوعا فاما ان يكون مخفوضا او منصوبا وكلاهما باطل اما الخفض
فلانك لو خفضته لصار الخفض مشتركا بينه وبين قائم فيجب ان يكون مشاركا للقائم في المعنى الذي عطف عليه بالنظر
اليه وهو معنى الخبرية عن زيد فيجب ان يكون ذاهب عمرو يصح ان يكون خبرا عن زيد ايضا ولو صح ان يكون خبرا عنه
مثل قائم لوجب ان يصح حلوله محل قائم لكنه لا يصح حلوله محله اذ لو قلت ما زيد بذاهب عمرو لم يصح لخلوه عن ضمير عائد الى زيد
يربطه به لان فاعله ظاهر وهو عمرو واذا خلا عن ضمير فيكون اجنبيا عنه فلا يصدق عليه فلا يصح ان يكون خبرا عنه لان

يجب صدقه على المخبر عنه واما النصب فكذلك لانه لو نصب وقيل ولا ذاهبا عمرو لوجب ان يكون النصب مشتركا بينه وبين
قائم ويلزم المحذور المذكور واذا بطل الخفض والنصب في ذاهب تعين رفعه على ان يكون عمرو مبتدأ وذاهب خبر
مقدم والجملة عطف على الجملة واذا كانت المسئلة بليس يجوز ان تنصب ذاهب ويقال ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو
ولكن ليس جوازه على عطف ذاهبا على قائما وعمرو فاعل لذاهب لانه لو كان كذلك لفسد بعين ما مر في ما ولكن على ان يكون
ذاهبا عمرو جملة معطوفة على الجملة التي قبلها وقدم الخبر فيها على الاسم كانك قلت ليس زيد قائما ولا عمرو ذاهبا
فان قلت فلم لم تقدر ذلك في المسئلة الاولى وهي ما زيد قائما قلت ذلك في ما متعذر لانه لا يتقدم الخبر على الاسم
معمولا لها في الجملة التي تدخل عليه فلان لا يكون ذلك في المعطوف لانه فرعها اجدر قال المصنف في امالي المسائل
المتفرقة ليس فيها مسائل وكذلك ما احدها ليس زيد بقائم ولا قاعد ابوه فهذه المسئلة يجوز فيها ثلثة اوجه خفض
قاعد حملا على لفظ قائم فيرتفع ابوه بالفاعلية والنصب على وجهين احدهما ان يكون خبرا مقدما معطوفا على الخبر الذي هو
بقائم وابوه معطوف على اسم ليس والآخر ان يكون معطوفا على موضع بقائم ابوه مرفوع بالفاعلية والرفع مبتدأ وخبر قدم
عليه فاذا قلت هذه المسائل في ما جازت الاوجه الثلثة فالخفض كما ذكر في ليس والنصب على الوجه الثاني لا على الوجه
الاول لانه يؤدي الى اعمال ما في الخبر المقدم وهو ممتنع والرفع على ما ذكر في ليس فان كان موضع ابوه اجنبيا كقولك
عمرو وشبهه امتنع الخفض في ليس وما جميعا لانه يؤدي الى الاخبار بالاجنبي او العطف على عاملين وكلاهما ممتنع
ويجوز النصب في ليس خاصة على الوجه الاول لا على الوجه الثاني لانه يؤدي الى الاخبار بالاجنبي ولا يجوز النصب
في ما البتة لانك ان جعلت عمرا فاعلا اخبرت بالاجنبي وان جعلته خبرا مقدما اعملت ما مع تقدم الخبر
وهو ممتنع والرفع جائز فيهما جميعا على ان يكون مبتدأ وخبرا اقول للنصب في المسئلة الاولى وجه آخر وهو
ان يقال بتقدير نصب قاعد الا يكون من قبيل عطف المفردات بل يكون ابوه اسما وقاعدا خبرا مقدما والجملة
تكون معطوفة على الجملة السابقة كما يفهم من شرح الكافية   وانما جاز هذا جواب عن اعتراض تقديره
ان يقال قد عطف في قولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب يغضب على يطير وفيه ضمير الموصول ولا ضمير
في يغضب لان فاعله ظاهر من خال عن ضمير الذي واجاب المصنف عنه بان فاء فيغضب للسببية لان معنى
هذا الكلام هو ان الذي يطير فهو سبب لغضب زيد هو الذباب وليس للعطف ولذلك اي ولاجل انها ليست
للعطف هو انك لو جعلت مكان الفاء حرف عطف آخر وقلت الذي يطير ويغضب زيد الذباب لم يجز باتفاق واذا كانت
الفاء للسببية يجوز ان يكون ما بعدها خاليا عن الضمير لان فاء السببية لا يشترط فيها ذلك وقال ابن المالك الحق
ان العاطفة الفاء بان يكون المعطوف عليه سببا للمعطوف نحو كسرته فانكسر فاختص من حروف العطف بعطف
ما لا يصلح للصلة لخلوه عن العائد على الصلة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها من حيث سببيتها تجعل ما
قبلها مع ما بعدها كجملة واحدة فلا حاجة الى الضمير في المعطوف فكانه قيل الذي ان يطر يغضب زيد الذباب
وهذا الذي ذكره ابن المالك يدل صريحا على انها للعطف الا ان سببيتها تغني عن الضمير

وإذا عطف العطف على عاملين هو أن يتقدم معمولان لعاملين مختلفين يعطف عليهما معمولا عامل واحد ولا بد أن يكون أحدهما مجرورا وإلا كان المعمولان لعامل واحد وصورته أن زيدا في الدار وعمرا الحجرة وزيد في الدار وعمرو الحجرة فإنه قد عطف في الصورة الأولى عمرا على زيدا والحجرة على الدار وهما أعني زيدا والدار معمولان لعاملين مختلفين هما أن والجار وعطف في الصورة الثانية عمرو على زيد والحجرة على الدار وزيد والدار معمولان لعاملين مختلفين هما التجريد والجار واختلفوا في العطف على عاملين يجوزه الفراء مطلقا أعني سواء تقدم المجرور على المرفوع والمنصوب أولا ومنعه سيبويه مطلقا ويفصل الأمر عند كثير من المتأخرين فمنه ما يجوز ومنه ما يمتنع وضابط ما جوزوه أن يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتأخر المنصوب أو المرفوع ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب والمصنف قدم في المتن مذهب المتأخرين على مذهب الفراء وأخر مذهب سيبويه عن مذهب الفراء وتقدير كلام المصنف إذا عطف على معمولي عاملين لم يجز إلا إذا تقدم المجرور مثل في الدار زيد والحجرة عمرو خلافا للفراء فإنه أجازه مطلقا خلافا لسيبويه فإنه لا يجيزه مطلقا وجه المانعين له مطلقا هو أن حرف العطف ناب عن العامل الواحد وقام مقامه فإذا قلت زيد في الدار وعمرو الحجرة فقد أقيم مقام العامل لكنه ضعيف من وجهين من جهة حرفيته ومن جهة نيابته فلم تقو أن تقوم مقام عاملين والمتأخرون يزعمون أن هذا الذي جوزناه قد أجازه العرب لثبوته عنهم في المثل والشعر والقرآن ويعللون بأن إحدى المسألتين المجرور فيها يلي العاطف فقام العاطف فيها مقام الجار وفي المسألة الأخرى ليس المجرور فيها يلي العاطف فكان فيها إضمار الجار من غير عوض وقال تلميذ المصنف لأن حرف الجر ضعيف فليجعل المجرور مباشرا بالعاطف الذي هو خلف عن الجار أما المثل فقولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فهذا مثل لمن حظي في أمره خاب في نظيره عطف فيه بيضاء على سوداء وهو معمول كل وشحمة على تمرة وهو معمول ما والمجرور مقدم في المعطوف عليه والمعطوف جميعا وأما الشعر فقوله

أكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا

معناه إذ كان يعتقد أن صورة الشخص بمجردها توجب الصفات الحميدة التي لذلك الجنس كما أنه ليس كل نار توقد توجب أن يكون نارا معهودة للأضياف والمحتاجين ومعناه أكل امرئ تحسبين امرأ كاملا وكل نار تحسبينها نارا معهودة فقد عطف فيه نار الأول على امرئ الأول وهو معمول كل ونارا الثاني على امرأ الثاني وهو معمول تحسبين والمجرور مقدم في المعطوفين جميعا وأما القرآن فقوله تعالى في سورة الجاثية إن في السموات والأرض لآيات للمؤمنين وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون على القياس جميعا أي على قراءة رفع آيات وقراءة نصبها لأن الرفع يحتاج إلى عامل كما أن النصب يحتاج إلى عامل ولكن الناس يزعمون الإشكال في قراءة النصب لكون العامل لفظيا وجاء عطفت في هذه الآية واختلاف على السموات وهو معمول الجار وآيات على آيات بالنصب معطوفا على الآيات وهو معمول أن وإن قرئ بالرفع فعطف على محل آيات وهو معمول للتجريد وهذه الأمثلة الثلاثة قد تقدم فيها المجرور

على المنصوب ومثال تقدم المجرور على المرفوع قوله تعالى للذين أحسنوا الحسنى وزيادة والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها عطف فيه الذين كسبوا السيئات على الذين أحسنوا وجزاء سيئة على الحسنى وقد تقدم المجرور فيه على المرفوع في المعطوفين فالترتيب الذي ذكره المتأخرون للجار فيما مثل قولك في الدار زيد والحجرة عمرو وذلك الترتيب هو تقدم المجرور في المعطوفين يوجب أن لا يكون الجواز مطلقا بل مقيدا بهذا الباب أعني ما تقدم فيه المجرور وكذلك يوجب الامتناع في غيره أما الجواز في الأول فلثبوته عن العرب وأما الامتناع في غيره فللتمسك بما ذكره المانعون في التعميم أي المانعون مطلقا وهو قولهم حرف العطف ناب إلى آخره والذي لم يمنع العطف على عاملين مطلقا كالفراء وغيره لما رأى جواز مثل هذه الصور وظهر وصار عنده أن الباب واحد فأجاز الجميع وسيبويه لما منع العطف على عاملين مطلقا يتأول ذلك كله فرارا من العطف على عاملين فيتأول البيت على أن نار مخفوض على حذف المضاف الذي هو كل لدلالة الأول عليه وإرادته موجودا مقدرا فلذلك بقي المضاف إليه على إعرابه فعلى ذلك لا يكون قوله ونار توقد بالليل نارا عطفا على عاملين من حيث كان نار مخفوضا بكل مقدرة في حكم الموجود فكأنه قال وكل نار ولو صرح وقال وكل نار لم يكن عطفا على عاملين اتفاقا فكذلك إذا كان كل مرادا وجوده إلا أنه يكون عطفا على معمولي عامل خاصة وهو عامل واحد وكذلك يتأول المثل وإنما ورد على سيبويه جواز وأسئل الفريقين يخفف الفريقين لم يجزه ويفرق بينه وبين هذا بأن يكون المضاف منعقدا ما مضافا إلى شيء ثم يذكر بعد ذلك شيء آخر هو في المعنى مضاف إليه مثل الأول فهذا شرط جواز ترك المضاف إليه على إعرابه ويتأول قوله تعالى إن في السموات الآية على أن آيات جيء بها توكيد الآيات الأولى حتى كأنه قيل آيات آيات ويتأول قوله تعالى والذين كسبوا السيئات على أنه مبتدأ خبره جزاء سيئة بمثلها أي لهم جزاء سيئة فيكون قد عطف جملة على جملة وما ذهب إليه المتأخرون هو الوجه المستقيم لظواهر القرآن وأشعار العرب فلا حاجة إلى التعسف وما أول سيبويه بأن آيات الثاني والثالث تأكيد بعيد فإنا نقطع بأن المراد من آيات الأول غير المراد من آيات الثاني وكذلك الثالث إذ المعنى في كل واحد فإذ ذكر آيات فكيف يستقيم أن يأول بالتأكيد ثبت أن الوجه في العطف على عاملين ما اختاره المتأخرون وهذا الخلاف في الموضع الذي يكون العامل فيه متعددا وليس مثل قولك إن زيدا قائم وعمرا منطلق وضرب زيد عمرا وبكر خالدا من ذلك بالاتفاق لأن العامل واحد وإن كانت أعماله متعددة ولو كانت الف معمول جاز العطف عليها باتفاق هذا جميع ما ذكره المصنف في شرح الكافية وأمالي القرآن والمفصل وشرحه وشرح المنظومة وقال أيضا في أمالي المفصل وهذا الذي ذكر سيبويه وإن كان على خلاف قياس حذف المضاف مخصوص عنده بكل ومثل إذا قصد به التحقيق لا التشبيه وإنما اختصا بذلك من حيث كانت الذات واحدة في المعنى فلما تقدم ما يدل عليه ذلك اغتفر أمر الحذف وبقي أثره على ما كان عليه هذا كلام وأراد بالمثل الذي قصد به التحقيق ما في قول العرب مثلك لا يفعل فإن المراد منه ذات المخاطب في مثل قولنا ما مثل زيد بخيلا ولا مثل أخيه جبانا يجوز حذف المضاف الثاني لأن الأول قد يشترح دلالة المضاف إليه وهو أجنبه عليه وكذلك هو مثل قولنا كل رجل عندك وكل امرأة عندك يجوز حذف كل الثاني يعني ذكر

التاكيد تابع يعني به

ان التاكيد تابع يقرر معنى المتبوع في النسبة او معناه في الشمول بيانه ان المتكلم قد يكون متجوزا فانهم يعبرون باسم الشيء عن متعلقه وباسم جميع الشيء عن اكثره فاذا قيل ضرب الامير وجاء القوم يتوهم السامع ان المراد متعلقه الذي غلامه او بعضهم وكذلك قد يتوهم كون المتكلم ساهيا او ناسيا فاذا قال ضرب الامير الامير او نفسه او قال جاء القوم كلهم يزول التوهم قوله تابع عام في كل تابع وقوله يقرر امر المتبوع يخرج عنه الصفة والبدل والعطف اما البدل والعطف فظاهر واما الصفة فلان وضعها ليدل على معنى في متبوعه وافادتها في بعض المواضع التوضيح ليست لانها وضعت لذلك وقوله في النسبة او الشمول يخرج عنه عطف البيان لانه لم يات به الا لتقرير امر متبوعه وتحققه ولكن لا في النسبة ولا في الشمول وذلك لانه اذا قيل جاءني ابو محمد عبد الله مثلا فعبد الله وهو عطف البيان الذي هو عبد الله متبوعه لانه دل على نسبة المجيء الى ابي محمد الذي عبد الله لا الذي هو غيره ولا يدل على ان نسبة المجيء اليه لا الى متعلقه بخلاف التوكيد فانه اذا اتبع ابو محمد بنفسه يدل على ان نسبة المجيء الى نفسه لا الى متعلقه واعترض الامام المدقق قائلا ان المصنف اخرج الصفة بقوله يقرر امر المتبوع وعطف البيان بقوله في النسبة وفيه نظر اذ لا يفترقان الا بالدلالة على المعنى او... هذا الافتراق هو المخصص كما علمت مما ذكرناه في معنى التعريف وقوله تعالى فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة من باب الصفة وذهب بعضهم الى انه تاكيد واحتج من ذهب الى انه تاكيد بان قوله واحدة دل على ما دل عليه قوله نفخة وهي الوحدة فصار بمثابة قولك زيد زيد والدليل على انه صفة ليست بتاكيد انه داخل في حد الصفة او حدها ما دل على معنى في متبوعه وهذا كذلك وليست بتاكيد لخروجها عن حد التاكيد لان التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول وواحدة ليست كذلك لانها لم توضع لتقرير امر المتبوع لان تقرير معنى المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع لكنها لا يدل عليه اصلا فان معنى المتبوع النفخة وليس في واحدة دلالة على نفخة وايضا فانها لا تقرر معنى نسبة ولا شمول لان تقرير معنى النسبة لا يتصور بدون دلالته على معناه الوضعي وواحدة ليست كذلك فخرجت واحدة عن معنى التاكيد اجمالا وتفصيلا اما اجمالا فلانه لم يقرر امر المتبوع واما تفصيلا فلانه لا يقرر في النسبة او الشمول والحاصل انه لا يصدق عليها القيد الاول ولا القيد الثاني من التعريف فان قلت النفخة تدل على الوحدة لانه وزن فعلة بالفتح للمرة وكذلك واحدة فثبت انه تابع يقرر امر المتبوع فيما دل عليها وقولكم في النسبة او الشمول لا يقدح فيه اي في كونه من التاكيد لامرين احدهما انه لا يصلح للتعريف لما فيه من الترديد المنافي للتحديد لان الترديد للتشكيك والتحديد للتبيين والثاني ان دعواكم كون النسبة من تمام الحد لا بد لها من دليل حتى يدخل في واحدة ويقال اذا انتفى عن واحدة هذا القيد فلا يكون تاكيدا والجواب ان النفخة لم توضع للدلالة على الوحدة على حيالها اي على الوحدة فقط وانما وضعت للدلالة على النفخ والدلالة على الوحدة ضمنا لا مقصود بوضع اللفظ المركب من البنية والهيئة لمعنى لان المقصود من وضع اللفظ المركب الوحدة فقط فقصد ما الصفة تدل على الوحدة قصدا اي بان قصد بتلك الصفة الدلالة على الوحدة لا بان يقصد بتلك الصفة شيء آخر ويدل عليها ضمنا لتكون ابلغ من دلالة التضمن وهو مقصود اذ لك لا اقول في هذا الجواب بحث فان النفخة موضوعة للمرة

من النفخ لانها وضعت للدلالة على النفخ والدلالة على الوحدة ضمن فكما ان دلالته على الوحدة ضمن كذلك دلالته على النفخ ضمن لان مدلولها المطابقي انما هو المرة من الفعل واعلم ان المصنف لم يتعرض من الجواب في ان احدهما انه لا يصلح للتعريف لما فيه من الترديد لانه اشار في اوائل المبحث الى الجواب مثل هذا السؤال ولا الى جواب قوله والثاني انه يرجع دعوى النسبة الى آخره لانه علم مما ذكره في بيان معنى الحد ان عطف البيان انما يخرج عن تعريف التاكيد بهذا القيد وخروج التاكيد به دليل على انه لا بد من اعتباره في التعريف واعلم ايضا ان السكاكي ذهب في مثل هذا الى انه من قبيل عطف البيان ويحتاج تقريره الى بسط لا يليق بهذا الكتاب فان قيل جاء الزيدان كلاهما تاكيد بالاتفاق فلم لم يقل انه مثل قولك جاءني رجلان اثنان في كونه صفة فالجواب انه غير داخل في حد الصفة لانه لم يوضع لدلالة المعنى وهو داخل في حد التاكيد لانه يدل على ما دل عليه الزيدان والدليل عليه انه يفهم من كلا الزيدين ما يفهم من الزيدين لان كل ما هو للشمول اذا اضيف يتحد مع المضاف اليه وكلا للشمول فيتحد مع المضاف اليه فيكون كلاهما في جاءني الزيدان كلاهما متحدا مع الزيدين فيكون دالا على عين ما دل عليه الاول فيكون تاكيدا بخلاف اثنين فانه لم يوضع للشمول بل وضع ليدل على التثنية في متبوعه في نحو جاء رجلان اثنان فيكون صفة قطعا واذا تقرر الحد فالتوكيد على ضربين لفظي ومعنوي وعني باللفظي ان تكرر اللفظ الاول بعينه لتقرير النسبة كقولك جاءني زيد زيد والتاكيد اللفظي جار في الاسم والفعل والحرف والجملة والظاهر والمضمر واذا اكد الفعل نحو ضرب ضرب زيد تقرر انه بمعناه الحقيقي الذي هو الايلام لئلا يحتمل اهانة ويجيء مثال الحرف فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء واذا اكد الجملة نحو ضرب زيد ضرب زيد فالمقصود منه الضرب لا غيره صدر من زيد لا من غيره ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم لاغزون قريشا لاغزون قريشا لاغزون قريشا مثال المضمر اما انا قائم ومنه قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة قيل ان تكرير الفعل على انفراده لا يتصور اذ لا بد فيه من ضمير فيرجع المعنى الى تكرير الجملة لا الى اللفظ المفرد فاذا قلت قام قام زيد فان رفعت زيدا بالاول اضمرت في الثاني وان رفعته بالثاني اضمرت في الاول وقيل ان الذي في المثال للفعل مع قطع النظر عن الفاعل وقيل لا يستقيم هذا الا عند من يجوز حذف الفاعل او... الفعل اذا جيء به لمجرد تكرير الفعل الاول لا يقتضي فاعلا وليس هذا من باب التنازع في شيء ليجري فيه حكم التنازع وقد مر في باب التنازع ما يرشد اليه وقد وقع في كلام جار الله العلامة وغيره مثل يا زيد زيد انه بدل وليس بمستقيم لانه يحكم باب التوكيد اللفظي فانه لو كان بدلا لكان زيد زيد بدلا وايضا فانه لا معنى للبدلية فيه اما غير بدل الكل فظاهر واما الكل فلانه لا بد فيه من تغاير بحسب المفهوم بين الاول والثاني ليصح ان الاول كالبساط لذكر الثاني فان قيل هذا مناف لما ذكره المصنف في مباحث لا التي لنفي الجنس من شرح المفصل فانه ذهب فيه الى ان نحو يا زيد زيد ... انه تاكيد لفظي والتاكيد اللفظي حكمه حكم المؤكد بدليل يا زيد زيد بالضم لا غير او بدل قلت يمكن ان يكون حكمه بالبدلية فيه بناء على اعتقاد جار الله العلامة لا على اعتقاده وفي ترديده نوع اشعار بهذا اذ لو كان قال اما انه تاكيد كما هو معتقدنا واما ...

لانه يدل كما هو معتقده والمعنوي انما يكون بالفاظ محصورة وهي النفس والعين وكلا وكل واجمع واكتع وابتع
وابصع مع ما اخذ منها يعني ما اخذ من هذه الالفاظ من التثنية والجمع قال تقي الدين في شرحه معترضا ليس التاكيد
المعنوي كله بالالفاظ المحصورة اذ قد يكون بغيرها نحو ان ولام الابتداء ونون التوكيد في الفعل وقوله تعالى ولا الضالين
اذ لا زائدة واجاب عنه الامام صدر الدين المديني بان هذا لا يرد على المصنف اصلا فانه اراد ان المعنوي من التاكيد
المحدود مختص بالفاظ محفوظة وليس ما ذكره هذا الفاضل منه فلا يرد فالاولان يعني بالاولين النفس
والعين قال المطرزي في المغرب النفس الدم والماء سمي بذلك لان النفس التي هي اسم لجملة الحيوان قوامها بالدم
وقال صاحب الصحاح النفس الروح والدم والجسد والنفس العين يقال اصابت فلانا نفس ونفسته بنفس اذا
اصبته بعين والنافس العائن ونفس الشيء عينه يؤكد به وعين الشيء نفسه يقال هو هو عينا وهو هو بعينه
فعلم مما في الصحاح ان النفس المستعمل في التاكيد هو الذي بالمعنى الاخير والمراد بعموم النفس والعين انه يؤكد بهما
ما يصح توكيده من الاسماء من مفرد او تثنية او جمع او مذكر او مؤنث بخلاف كلا فانه مختص بالمثنى والباقي بغير
المثنى وانما قال ما يصح توكيده لان من الاسماء ما لا يصح توكيدها كالنكرة فان قيل قد جاء تاكيد النكرة في
قوله عليه السلام بهيمة جمعاء قلت اجاب عنه المصنف في شرح المنظومة بانهم اجروها صفة لا تاكيدا بمعنى
سالمة وقيل بمعنى حامل فان قيل فقد اجاز الكوفيون تاكيد النكرة المحدودة كقول الشاعر قد صرت البكرة يوما اجمعا
قلت قد اجيب عنه بان النكرة المحدودة وهي التي تكون معلومة الطرفين اشبهت المعرفة مع ان البيت مجهول
وشاذ ويختلف صيغهما وضميرهما باعتبار متبوعهما اما اختلاف صيغهما باعتبار متبوعهما فلان التوافق بين
الصفة والموصوف واجب مع ان الوصف يمتاز عن الموصوف في المعنى فلان يجب في التاكيد مع انه لا يمتاز عن المؤكد
اولى واما اختلاف الضمير فليدل على من هو له يعني ليدل على انه راجع الى مفرد او مثنى او مجموع تقول زيد نفسه
الزيدان انفسهما الزيدون انفسهم هند نفسها الهندان انفسهما الهندات انفسهن ما في بصيغة الجمع في التثنية
والجمع اما في الجمع فواضح واما في التثنية فلانه مثنى اضيف الى مثنى فقياسه في الاستعمال الجمع قال المصنف
في شرح المفصل اذا قصد التعبير عن اثنين في المعنى مضافين الى اثنين وهما متصلان بهما في المعنى عبر عن المضاف
بلفظ الجمع وان كان هو مثنى في المعنى وسببه كراهة اجتماع لفظ تثنيتين فيما تاكد اتصالهما لفظا ومعنى فلذلك تقول
اضرب رؤوسهما ولا فرق بين ان يكون الاول متحدا في كل واحد منهما او متعددا ولذلك تقول قطعت ايديهما
وانت تريد يدا من كل واحد منهما وقال الكوفيون شرط ان يكون الاول متحدا في كل واحد منهما كقوله تعالى
فقد صغت قلوبكما وهو مردود بقوله فاقطعوا ايديهما والمراد ايمانهما فبطلت شرطية الاتحاد قال
ظهراهما مثل ظهور الترسين فاستعمل هذا الحكم اعني وضع الجمع موضع التثنية وهو ظهور الترسين على الاصل
وهو لفظ المثنى لكنه لا نظر الى التثنية على القياس الاصلي وهو ظهراهما ومنع افرادهما وظهرهما لما فقد الاتصال
والثاني يؤكد بالثاني كلا ولا يؤكد به الا المثنى لانه معناه فيمتنع ان يؤكد به المفرد او الجمع فيخالف في صيغته

لا باعتبار الافراد والتثنية والجمع لما علمت من انه لا يصح الا تاكيدا للمثنى ولا باعتبار التذكير والتانيث لان لفظ
صيغ التثنية في المذكر والمؤنث واحد بل باعتبار التكلم والخطاب والغيبة تقول جئنا كلانا وجئتما كلاكما وجاءا
كلاهما وان كان لمؤنث زيدت التاء فقيل كلتانا وكلتاكما وكلتاهما قال المصنف في مباحث المنسوب من شرح
المفصل كلتا عند سيبويه فعلى اصله كلوى ابدلت الواو تاء اشعارا بالتانيث ولم يكتف بالالف لانها تنقلب ياء
في قولك رايت المراتين كلتيهما ومذهب بعض النحويين ان التاء فيه عوض وان الالف لام ووزنه فعتل
والباقي يريد بالباقي كلا واجمع وهو مخصوص بغير المثنى من مفرد او جمع من مذكر او مؤنث ويخالف بين ضمائرها
في كل باعتبار التكلم والخطاب والغيبة والافراد والجمع والتذكير والتانيث تقول اشتراني كلي واشترانا
كلنا واشتراك كلك وكلك وكلكم وكلكن واشتراه كله وكلها وكلهم وكلهن وسقط المثنى لانهم لم يستعملوه في التثنية
استغناء بكلا وفيه نظر لانه انما يكون كذلك ان لو اتحد معناهما وليس كذلك فان معنى قولك اشتريت العبد
كليهما وكليهما ويخالف بين الصيغ في البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع فيقال للمفرد المذكر اجمع وللمؤنث جمعاء
وللجمع المذكر اجمعون وللجمع المؤنث جمع ولا يقال للمثنى استغناء بكلا ولا يؤكد بكل واجمع يعني لا يؤكد بكل
وبابه من اجمع واخواته الا ذو اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما فالاول نحو جاء القوم كلهم فان القوم له اجزاء وهي آحاده
يصح افتراقها حسا والثاني نحو اشتريت العبد كله فان العبد له اجزاء هي ابعاضه من النصف والثلث والربع ولا يصح
افتراق ابعاضه حسا وهو ظاهر ويصح افتراقها حكما فانه يصح ان يتعلق حكم الشراء ببعض منه دون بعض قال
الامام المديني الافتراق الحسي ما يكون التجزي لمدلول اللفظ المؤكد لوضعه لاشياء مجتمعة كالقوم والحكمي ما يكون
التجزي لعامله بان يتناول بعضا دون بعض اقول الصواب ان يقال والحكمي ما يكون للمؤكد لا باعتبار مدلوله
بل باعتبار عامله وانما يؤكد بكل الا ذو اجزاء كذلك لان كلا واجمع وضعها للتاكيد ليفيد الشمول والاحاطة
فقط وان لا يستعمل الا في المحل الذي يستفاد منها ذلك المعنى الذي هو معنى الشمول والاحاطة في ذلك
المحل فاذا كان المؤكد ذا اجزاء لا يصح افتراقها حسا ولا حكما لم يستفد منها ذلك المعنى كقولك جاءني زيد او ساءني
زيد ونحو ذلك لانك لو قلت اجمع لم يفد شيئا لم يستفد من قولك جاء زيد لانه يعلم بالضرورة ان الجائي والماشي
كله فلا يفيد اجمع الشمول قطعا فاما اذا قلت اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله ظهرت فائدتهما باعتبار
افادتهما الشمول اذ لو انفرد دونهما لجاز ان يكون الاكرام لبعض القوم والشراء لبعض العبد على طريق التجوز
فثبت الفائدة بخلاف جاء زيد كله واذا اكد يعني اذا اريد تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس و
العين يجب ان يؤكد اولا بضمير منفصل مطابق للمبتدأ كقولك زيد جاء هو نفسه وجاءا هما انفسهما وجاؤوا هم
انفسهم وكذلك الضمير المتكلم والمخاطب لان المرفوع المتصل منزل منزلة الجزء فلو هو ان يؤكد الجزء بما هو كالمستقل
من الظواهر فقصد ان يؤكد اولا بضمير يعني الاول يستقل ثم يجري عليه هذا المستقل الذي هو النفس او العين
عليه معنى لفظا وان كان في المعنى تاكيد المرفوع المتصل لانه هو المقصود وانما قال الضمير احترازا من الظاهر وانما قال

المرفوع احترازا من المضمر المنصوب وانما قال المتصل احترازا من المنفصل فانه يؤكد في الصور الثلث من غير شريطة مثل جاءني
زيد نفسه ومررت بك نفسك وانا نفسي قائم لان العلة المذكورة مفقودة فيهما لان الظاهر مستقل والمضمر المنصوب ليس
كالمرفوع في شدة الاتصال والمضمر المرفوع المنفصل ليس كالمرفوع المتصل لاستقلاله بنفسه وانما قال بالنفس والعين
احترازا من تأكيد المضمر المرفوع المتصل بغير النفس والعين فانه يؤكد من غير شريطة مثل القوم جاءوا كلهم او اجمعون
والفرق ان النفس يستحق من غير تأكيد يعني ان النفس قد وقع معربا بالاصالة في كلامهم كثيرا فيقال مررت بنفسه وزيد
في نفسه شريف وعرفت ما في نفسك ولا كذلك كل فانه لم يقع معربا بالاصالة اصلا اذ لم يقل مررت بكلهم ولا في كلهم نعم قد استعمل
كل مبتدأ الا انه لما كان العامل فيه غير لفظي كان كانه غير معرب بالاصالة لفقدان العامل لفظا واذا كان كذلك كان
للنفس والعين استقلال فلا يجوز اجراؤهما على غير المستقل واما غيرهما من كل واجمع فغير مستقلين فجريا على المستقل
وغير المستقل وانما اوثر مستقلين بصيغة المثنى لان غيرهما شيئان بناء على ان اكتع وابتع وابصع راجعات الى اجمع
واكتع كلام ابن جني يشعر بانه لا اشتقاق لهذه الالفاظ كنطشان في قولهم زيد عطشان نطشان فيكون حينئذ
من الاتباع التي تذكر لشدة التوكيد مرعيا فيها التوافق في الوزن ولام الفعل كقولهم حسن بسن وقيل لها
اشتقاق فيكون موضوعة مفيدة ما يفيده اجمع قال صاحب الصحاح اكتع مأخوذ من قولهم اتى عليه حول كتيع اي
تام وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه وابصع من البصع وهو الجمع والمصنف يريد بكونها اتباعا
لاجمع ان اجمع يكون سابقا عليها ويكون هي اذا جاءت بعده فلا يتقدم عليه ولا يجيء دونه اما كونها لا يتقدم عليه
فلانه ادل منها على المعنى المقصود الذي هو الشمول فكان بالتقدم اجدر واما كونها لا تذكر دونه فلقوة دلالته
على معنى الجمعية لان دلالة اجمع على الجمعية بالاصالة ودلالة غيرها عليها عارض لا بد لها من قرينة وقرينتها
اجمع فكان اجمع بالذكر وحده اقعد لذلك وقد جاء ذكرها دونه في قول الشاعر يا ليتني كنت صبيا مرضعا
تحملني الذلفاء حولا اكتعا وهو ضعيف لعلته وانما تقدم بعضها على بعض فالظاهر من كتع اسم ابصع او في قول
لا يخفى عليك ان هذه الاحكام انما تستقيم على ما في الصحاح في غير ابصع البدل قد يعرف البدل
بانه تابع مقصود بالذكر ذكر المتبوع قبله للتوطئة والتمهيد ومعنى الحد انما يكون شاملا لغير بدل الغلط اذ بدل
الغلط لم يذكر ما قبله لتوطئة ولا تمهيد فان قصدت دخوله في الحد قلت تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه
فقولنا تابع يشمل التوابع كلها وقولنا مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التوابع كلها ودخل فيه العطف فاخرجناه
بقولنا دونه يعني دون المتبوع فان المعنى فيه دونه المتبوع وذلك لان العطف وان كان مقصودا فليس هو مقصودا
دون المتبوع بخلاف البدل فانه مقصود بالنسبة دون متبوعه فاذا قلت اشتريت الجارية نصفها فالمشتري النصف
وانما ذكر البدل للتوطئة والتمهيد والمعطوف داخل في حكم المعطوف عليه في المعنى الذي سبق المعطوف عليه
لاجله فان قولنا قام زيد وعمرو شركت بين زيد وعمرو في القيام مما هو قيام لانه يستحيل ان يكون قيام زيد قيام عمرو
وانما التشريك في مفعول القيام لا في القيام المضاف الى زيد هذا اجمع ما ذكره المصنف في شرح الكافية والمفصل واماليها

وهو بدل الكل . البدل ينقسم باعتبار دلالته ودلالة متبوعه على اربعة اقسام بدل الكل من الكل
وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط وذلك لانه لا يخلو اما ان يكون مدلوله مدلول الاول اولا فالاول
بدل الكل من الكل والثاني اما ان يكون بعضا للاول اولا فالاول بدل البعض والثاني اما ان يكون بينه وبين الاول
ملابسة بغير البعضية والكلية اولا فالاول بدل الاشتمال والثاني بدل الغلط وذكر المصنف في امالي الكافية انه
انما قال بغير ما هي بغير البعضية والكلية لئلا يتداخل الاقسام فيدخل بدل البعض في حد بدل الاشتمال اذ
الملابسة حاصلة بين البعض والاصل الذي هو بعضه وفي الكلية الملابسة بين المدلولين في كونهما لمسمى واحد
ولو احترز عن البعض وحده لكان له وجه ولكن هذا اولى في دفع ما يتوهم اذ يمكن ان يقال ان المدلولين اذا
كانا لشيء واحد فهي حقيقة واحدة والحقيقة الواحدة لا يقال بينها وبين نفسها ملابسة اذ الملابسة بين الشيئين
تشعر بتغاير بينهما ثم تعلق احدهما بالاخر وليس الامر هنا كذلك فان قيل الغلط لا يبوب له ولا يقصد دخوله تحت
حد قلت اجاب عنه المصنف بان الغلط وان كان مما لا يبوب له ولكنه ذكر هنا لان الذي يقال بعد الغلط
لا انه غلط واضيف الى الغلط لان الغلط كان سببا للاتيان به الا ترى انك اذا اردت ان تقول اشتريت ثوبا
فسبق لسانك الى ان قلت حمارا ثم حسبه كان سببا لان تقول ثوبا فالغلط ان ذكر المبدل على خلاف ما هو عليه
هو الذي اوجب ذكر البدل فسمي بدل الغلط لذلك واما غيره في التسمية فواضح وانما وقع بعض النحويين اختلاف
في بدل الاشتمال مثل الثاني يشتمل على الاول او الاول يشتمل على الثاني فان اريد بالاشتمال التعلق فالثاني متعلق
بالاول وان اريد بالاشتمال الدخول فالثاني داخل في الاول فان حسن الدار داخل في الدار اذ قلت
اعجبني الدار حسنها ونحوه وان اريد بالاشتمال الملابسة فكل واحد منهما ملابس للاخر فان زيدا ملابس لعلمه
وعلمه ملابس له واعترض عليه الامام الحديثي قائلا انه نظر لانه ان اراد بالتعلق التعلق العرفي لا يكون سلطانا
في اعجبني زيد سلطانه بدلا وان اراد به النحوي وهو الاول فلا تعلق لواحد منهما بالاخر وان اراد اللغوي فكل
منهما متعلق بالاخر وحينئذ لا يكون بين التعلق والملابسة فرق وقال المصنف في شرح المفصل واختلف
في تسمية بدل الاشتمال فقيل لان الاول يشتمل على الثاني وقيل لان الثاني يشتمل على الاول وليس بمستقيم
وقيل لاشتمال المعنى عليه فانك اذا قلت اعجبني زيد حسنه فمعنى الكلام مشتمل على نسبة الاعجاب الى الحسن
فالمشتمل عليه في المعنى هو البدل ولذلك سمي بدل الاشتمال وهذا هو الصحيح ويرد عليه ان الابدال كلها كذلك
فانك اذا قلت اعجبني زيد راسه فالاعجاب بالنسبة الى الراس مثله في النسبة الى الحسن في اشتمال المعنى عليه والجواب
ان مثل ذلك لا يضر في الاصطلاح في التسمية فكم من مسمى سمي باسم جعل علما عليه لمعنى وهو غير مختص بذلك الاسم واما
المذهبان الاولان فلا يستقيمان لانه لو كان لاشتمال الاول على الثاني لامتنع اعجبني زيد سلطانه ولو كان الثاني
مشتملا على الاول لامتنع ضرب زيد غلامه فان الغلام لا يشتمل على زيد قال الامام الحديثي فيه نظر لانه يصح من جهة
التسمية مخالفا لاخويه فان بدلي الكل والبعض انما سميا بهما باعتبار انهما كل المبدل منه وبعضه لا باعتبار انهما

كل الكلام وبعضه والحق ان المبدل منه مشتمل على البدل لانه اما وصف فيه نحو اعجبني زيد علمه او دال على وصف فيه
بان يكتفي بالاول منه وصفه نحو سلب زيد ثوبه واعجبني زيد سلطانه فانه اكتفى منه انه لابسه ومالكه ومحكومه
وكونان معرفتين لا يجب ان يكون البدل مطابقا للمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف الصفة والتاكيد
وفرق المصنف بينهما في شرح المفصل بان الصفة والتاكيد في حكم التبع فاذا كان الاول معرفة او نكرة كان ما هو
كالتتمة له كذلك والبدل اما ان نقول في حكم تكرير العامل فيظهر الامر ويصير كالجملتين فلا يلزم التطابق
واما ان نقول عامله عامل الاول ولكن لما كان مقصودا والاول كالتتمة لم يلزم مطابقته كما لزم في التتمة
لقوة ما هو اصل وضعف ما هو فرع فالبدل اصل لانه مقصود والصفة فرع لانها تتمة واعترض عليه الامام الحديثي
قائلا فيه نظر لانه اذا كان المبدل منه تتمة للبدل فان لم يلزم مطابقة البدل له يلزم مراعاة مطابقته للبدل
لان التتمة لا تخالف اصلها اقول لو لزم مراعاة مطابقته للبدل لكان مراعاة مطابقة البدل له واجبا اذ
المطابقة لا يتصور تحققها الا من طرفين وقد ثبت عدم وجوب مطابقته للبدل هذا خلف واذا ثبت ان مطابقتهما
في التعريف والتنكير غير واجب فكون البدل والمبدل منه اما معرفتين واما نكرتين واما ان يكون المبدل منه
معرفة والبدل نكرة واما ان يكون المبدل منه نكرة والبدل معرفة فهذه اربعة اقسام والبدل اربعة بدل الكل و
البعض والاشتمال والغلط والحاصل من ضرب الاربعة في الاربعة ست عشرة صورة مثال المعرفتين في بدل الكل زيد
اخوك وفي بدل البعض زيد راسه وفي بدل الاشتمال زيد علمه وفي بدل الغلط زيد الحمار مثال النكرتين في بدل
الكل رجل غلام لك وفي بدل البعض رجل يد له وفي بدل الاشتمال رجل علم له وفي بدل الغلط رجل حمار قوله
في الشرح ومن الناسخ تعرف ان هذه التي ذكرناها ثمان صور اربع في المعرفتين واربع في النكرتين بقي الثامن الى
السادس عشر اي بقي ثمان صور اخرى للمختلفين اربع لما يكون الاول اي المبدل منه معرفة والثاني اي البدل
نكرة واربع اخرى لما يكون الاول نكرة والثاني معرفة فان اردت امثلة كون الاول اي المبدل منه معرفة والثاني
اي البدل نكرة اخذت الاول اي المبدل منه من الصور الاربع الاولى التي هي امثلة المعرفتين والثاني اي البدل
من الصور الاربع الثانية التي هي امثلة النكرتين فقلت زيد غلام لك في بدل الكل زيد يد له في بدل البعض زيد علم له
في بدل الاشتمال زيد حمار له في بدل الغلط وان اردت امثلة كون الاول نكرة والثاني معرفة اخذت الاول من الصور
الاربع الثانية التي هي امثلة النكرتين والثاني من الصور الاربع الاولى التي هي امثلة المعرفتين فقلت رجل
غلامك رجل يده رجل علمه رجل الحمار فان قلت ان المصنف وصف البدل بالجار والمجرور في امثلة النكرتين
الا بدل الغلط فهل للفرق فائدة قلت نعم له فائدة وذلك لانه اخذ امثلة كون المبدل منه معرفة والبدل نكرة
من الصور الثماني الاولى وهذا انما يصح ان لو كان البدل الذي هو نكرة موصوفا لان ابدال النكرة من المعرفة مشروط
بكونه موصوفا وذلك في غير بدل الغلط كما ستعلم في المسئلة المتصلة بهذا واذا كان نكرة من معرفة يعني
اذا ابدل نكرة من معرفة وجب ان يوصف تلك النكرة مثاله قوله تعالى لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة خاطئة

فانه ابدل منه قوله ناصية من الناصية ووصف بقوله كاذبة خاطئة كانهم كرهوا ان يكون المقصود بالنسبة
ناقصا في الدلالة عن غير المقصود من كل وجه فالتزموا فيه صفة تكون كالجابر لما فيه من النقص واعترض الامام الحديثي
قائلا قول المصنف مما هو غير مقصود من كل وجه فيه نظر اقول هذا السياق مشعر بانه جعل قول المصنف من كل
وجه متعلقا بغير المقصود ويمكن ان يقال انه متعلق بقوله ناقصا ويكون المراد نقصانه من جهة انتفاء التعريف
ومن جهة انتفاء الجابر لا نقصانه من كل وجه فان ذلك معلوم الانتفاء قال المصنف في شرح المفصل وانما يحسن
ابدال النكرة من المعرفة الا موصوفة لانها ان كانت بدل الكل من الكل وهي بحسب المعنى فلا يحسن ان يؤتى بالمقصود
من غير زيادة على ما هو غير المقصود وان كان غير بدل الكل من الكل لزم ان يكون ثم ضمير يرجع الى المبدل منه فان
كان متصلا به رجع معرفة وان كان منفصلا عنه رجع موصوفا به والحال انه غير متصل به كقولك اعجبني زيد راس له
وحسن له فلاجل ذلك وجب ما ذكر وهذا ابلغ في غير بدل الغلط فاما بدل الغلط فلا يجري فيه ذلك لفوات المعنى
المذكور يعني ان وجوب الضمير في بدل البعض وبدل الاشتمال ليعلم انه بعضه وملابسه وهذا المعنى منتف في بدل
الغلط اذ قد يغلط بذكر زيد وانت تعني حمارا بعينه لا حمار زيد ليلزم فيه ضمير فهذا مما يدلك على ان بدل الغلط
عندهم مطرح ويكونان ظاهرين هذا تقسيم آخر باعتبار الظهور والاضمار وليس من تتمة ذلك التقسيم
بمعنى ليس كل واحد من اقسام التقسيم الاول منقسما الى اقسام هذا التقسيم لانهما لا يستقيم ان يكونا نكرتين او
مختلفين ومضمرين فاذا عرفت امتناع دخولها فيها علمت انه تقسيم آخر وهي بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر
لان المبدل منه والبدل اما ظاهران او مضمران او المبدل منه مظهر والبدل مضمر او المبدل منه مضمر والبدل مظهر
فهذه اربعة كل واحد منها يجري في الانواع الاربعة التي هي بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط
فيكون ستة عشر فتمثيل المظهرين زيد اخوك الى آخر الاربعة الاول التي كانت امثلة المعرفتين في التقسيم
الاول وهي زيد اخوك زيد راسه زيد علمه زيد الحمار امثلة المضمرين زيد ضربته اياه في بدل الكل يد زيد قطعتها
اياها في بدل البعض فالضمير الذي هو المبدل منه يعود الى زيد والضمير الذي هو بدل يعود الى اليد جهل
الزيدين كرهتهما اياه في بدل الاشتمال حمار الزيدين كرهتهما اياه في بدل الغلط قوله في الشرح ومن
الناسخ تعرف ان اردت امثلة كون المبدل منه ظاهرا والبدل مضمرا اخذت المبدل منه من الصور الاربع
الاولى التي هي امثلة الظاهرين والبدل من الصور الاربع الثانية التي هي امثلة المضمرين فقلت ضربت
زيدا اياه يد زيد قطعت زيدا اياها جهل الزيدين كرهت الزيدين اياه حمار الزيدين كرهت الزيدين اياه
وان اردت امثلة كون المبدل منه مضمرا والبدل ظاهرا اخذت المبدل منه من الصور الاربع الثانية التي هي امثلة
المضمرين والبدل من الصور الاربع الاولى التي هي امثلة الظاهرين فقلت ضربته اخاك زيد قطعته راسه
زيد كرهته علمه زيد كرهته حماره ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل لا يجوز ابدال الظاهر من المضمر بدل الكل
الا من الضمير الغائب لانهم لو فعلوا ذلك يعني لو ابدلوه من ضمير المتكلم او المخاطب لادى الى ان يكون المقصود

بالنسبة وهو البدل انزل لا الا من غير المقصود لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص من الظاهر لكونهما في نهاية الوضوح فلم يقولوا اضربني اخاك ولا اضربتك زيدا لذلك واما الغايب فلم يكن في القوة والوضوح كذلك لاحتمال ان يتوهم غيره فجوزوا اضربته زيدا لذلك ولم يجوز واضربتك زيدا واما غير بدل الكل فيجوز ان يبدل فيه الظاهر من المضمر لفقدان المانع وتقريره ان المانع هو كون غير المقصود بالنسبة اقوى من المقصود وهذا انما نشاء في بدل الكل من كون مدلول الثاني هو مدلول الاول وكون الاول في نهاية الوضوح وهذا المانع في غير بدل الكل منتف لان مدلول الثاني في غير بدل الكل ليس مدلول الاول لانه مغاير له لان البعض ليس الكل وكذلك بدل الاشتمال والمغاير في بدل البعض اظهر منها فيهما واذا كان مدلول الثاني في هذه الابدال الثلثة مغايرا لمدلول الاول فلا يكون كون الاول اقوى واخص ضارا لان الثاني يفيد فائدة زائدة على المتبوع فلذلك جاز ان تقول اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي و اعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار ومنه قول الشاعر ذريني ان امرك لن يطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا فحلمي بدل من الضمير المفعول في الفيتني وهو من البدل الاشتمال فان قيل فقد جوزتم ابدال النكرة من المعرفة فكيف منعتم ابدال المعرفة من معرفة هي اعرف منها وكان ذلك المنع في النكرة اولى قلت اجاب عنه المصنف في شرح المفصل بانا انما جوزنا لاشعار صفة النكرة بمعنى لم يشعر به المبدل منه ولا يلزم مثله في بدل الظاهر من ضمير المتكلم فان قيل جوزه بشرط الصفة قلت اجاب المصنف عنه بانا لو جوزناه لادى الى ان يوصف المضمر لان البدل هو المبدل منه اذا كان بدل الكل من الكل واذا كان كذلك فكانا وصفنا الاول المضمر اذا وصفناه فافترقا واعترض عليه الامام الحديثي بانه لا يلزمه وصف المعرفة بالنكرة اذا ابدل النكرة الموصوفة من المعرفة في بدل الكل والاولى ان يقال في الجواب المظهر وان وصف لا يساوى المضمر الخاص في قوة الدلالة و التخصيص فلا يرتفع المانع وهو كون المقصود انقص من غير المقصود ولذلك لم يوصف المضمر اذ وصفه لا يدل على شيء لم يفهم منه

عطف البيان عرف المصنف عطف البيان بانه تابع غير صفة يوضح متبوعه فقوله غير صفة اي انه لا يدل على معنى في متبوعه واتما قوله غير صفة مقام ايجاز الخرج الصفة وقوله يوضح متبوعه لخرج البواقي اذ ليس فيها ما يوضح متبوعه غير الصفة والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة يوضح باعتبار الدلالة على معنى في متبوعه وهذا يوضح باعتبار الدلالة على الذات واشتراط بعضهم ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه غير لازم فانه ليس هو المقصود بالنسبة ليعتبر فيه ذلك وانما جاء موضحا وقد يوضح الشيء الشيء عند اجتماعهما وان كان الاول اوضح من الثاني لو افترقا الا ترى انه لو كان جماعة وكل واحد يكنى ابا محمد واحدهم اسمه عبد الله والاخر عبد الرحمن والاخر عبد الرحيم فاذا قلت جاءني ابو عبد الله او صحبت ما كان محتملا وان كان ابو محمد اوضح من عبد الله لو انفرد اولى ولقائل ان يقول هذا الذي ذكره في الشرح غير مستقيم لان ابا محمد بحسب هذا الغرض لما احتمل امورا متعددة بخلاف عبد الله فلا يكون اوضح من عبد الله فالوجه ان يوجه هذا بما وجهه الامام الحديثي وهو انه لو وجد خمسة كل منهم يكنى ابا محمد واسم احدهم زيد والاخر بكر والاخر عمرو وجد عشرة

اسم كل زيد فاذا قلت جاءني ابو محمد زيد او صحبت برئ ما احتمل غيره وان كان ابو محمد اوضح من زيد لو انفرد لان الالتباس في ابي محمد بحسب هذا الغرض اقل منه في زيد ولا يعني بالاوضحية الا هذا وذكر المصنف في امالي المفصل ان الاكثر ان يكون الثاني اوضح من اشتراطه بين الامرين الاكثر وقال في شرح المنظومة فان قلت جاءني زيد ابو عمرو فقد او صحبت زيدا بابي عمرو وهو بدل قلت ان قصدت ايضاح الاول بالثاني فهو عطف بيان لا بدل والاول هو المقصود وان قصدت ان الثاني هو المقصود بالنسبة والاول كالتوطية له كان بدلا لا موضحا للاول ومثل بقوله اقسم بالله ابو حفص عمر فقوله عمر عطف بيان لابي حفص واشتهر امير المؤمنين عمر بالاسم دون الكنية وروي ان اعرابيا جاء الى عمر رضي الله عنه مستوفدا فقال له عمر ما فعل ابلك فقال انها نقبت ودبرت فقال عمر والله ما نقبت ولا دبرت فقال الاعرابي اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر

وحاصل الفصل بين البدل وعطف البيان من حيث المعنى ظاهر لك مما نقلناه من شرح المنظومة

واما من حيث اللفظ فانه يظهر في موضعين احدهما اسم الفاعل المعرف باللام اذا جرى ما ليس فيه اللام على المجرور باسم الفاعل نحو الضارب الرجل زيد ومنه ما انشده سيبويه للمرار انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا وصف ان اباه صرع رجلا من بكر فقد وقع عليه الطير وبه رمق فجعلت ترقبه ليأكل منه والوقوع مناجم واقع وهو هذا الطائر وهو حال من الضمير في ترقبه او في التارك والمجرور فانه لا يجوز ان يجعل بشر بدلا من البكري لوجهين ذكرهما المصنف في الشرح احدهما ان البدل في حكم تكرير العامل وزاد عليه في شرح المفصل قال لانك تمنع التارك بشر صريحا لانه مثل الضارب زيد ممتنع تقديرا ثم قال فان قيل يجوز في الشيء تابعا ما لا يجوز فيه لو لم يكن تابعا فانه يجوز رب شاة وسخلتها بدرهم وان كان تقدير رب سخلتها وممتنع قولك رب سخلتها ولذلك جاز يا زيد الطويل وامتنع يا الطويل واجاب عنه بان البدل ليس كالعطف لان البدل كانه في حكم تكرير العامل والعطف بعضه في حكم تكرير العامل فلا يلزم من جواز تابع ليس في حكم تكرير العامل جواز تابع في حكم تكرير العامل واعترض الامام الحديثي عليه قائلا فيما زاده في شرح المفصل خلل وهو ان محققي النحاة المتقدمين وكذا المختار ان عمل عامل المتبوع منسحب على التابع في البدل وعينه … قوله البدل في حكم تكرير العامل على ان عامله مقدر مناقض … الوجه الذي ذكرهما المصنف في الشرح نعني ان المبدل منه من حيث انه غير مقصود بالنسبة منحى حكما فكانك اعرضت عنه وعن تعلق العامل به واحللت العامل في البدل حكما وتقديرا الا انك اضمرت مثله فيه وهذا الكلام انما يجري على قول من يقول ان الضارب زيد غير جائز فاما من يجوز فلا يجري عليه واعلم ان ظاهر كلام المصنف في كتبه دال على انه لا يجوز التارك بشر على البدل مطلقا ويجوز على انه عطف بيان وقال تلميذه مثل الضارب الرجل زيد ان جعلت زيدا فيه عطف بيان جررته وان جعلته بدلا نصبته اذ قد سبق ان اسم الفاعل المعرف باللام لا يضاف الا الى معرف باللام وهذا ايدك على انه يجوز ان يجعل زيد في المثال المذكور بدلا لكن يجب ان ينصب ولا يجوز ان يجر على البدل الموضع الثاني مما يفصل عن البدل هو ان يتبع مفرد معرف منادى نحو يا غلام بشر وبشيرا لانه لو جعل بدلا لم يكن بد من ان يكون له حكم الاستقلال

لانه المقصود بالنسبة في المعنى فكان حكم المنادى اولى واذا اجعل عطف بيان كان المقصود هو الاول يجري كما يجري
الصفات في جواز الامرين **المبني** ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب هذا آخر الكلام في قسم
المعرب لانه قسم الاسم اولا فقال وهو معرب ومبني فلما كمل القسم الاول وهو المعرب شرع في القسم الآخر وهو المبني فقيل
على المصنف ان قوله هذا آخر الكلام في قسم المعرب غير مستقيم لان هذا اول الكلام في المبني لا آخر الكلام في المعرب اوقل
جوابه ان يقال انما يرد هذا السؤال ان لو لم يكن هذا اشارة الى ما قبل المبني اما اذا كان اشارة اليه فلا واما تعلق قوله
لانه قسم الاسم اولا فقوله هذا آخر الكلام في المعرب وتقريره ان يقال ان قوله هذا آخر الكلام في المعرب متوقف على
تحقق المعرب وتحقق آخره فقوله لانه قسم الاسم الى معرب ومبني اشارة الى الاول وقوله فلما كمل القسم الاول اشارة
الى الثاني ثم انه في التعليل ذكر اسما آخر تتم التعليل بدونه وهو قوله شرع في القسم الآخر فان تحقق آخر المعرب متوقف
على الامرين المذكورين لا على الشروع في المبني وعرف المبني بانه ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب فقوله ما ناسب
مبني الاصل تنبيه على ان البناء يكون لمشابهة ما كان مبنيا بالاصالة وان وجد فيه سبب الاعراب وهو التركيب وقوله
او وقع غير مركب تنبيه على انه قد يبنى الاسم لفقد ان سبب الاعراب وهو التركيب واعلم ان قوله في الشرح لمشابهة
يرشد الى انه يريد بالمناسبة الواقعة في تعريف المبني المشابهة ذهب في شرح المفصل الى ان المناسبة اعم من المشابهة
فان بعض المبنيات مناسب غير مشابه كالمضاف الى المبني وكباب حذار وفساق وهذا الذي ذهب اليه في شرح المفصل
مستقيم بالنظر الى سياق المفصل واما بالنظر الى سياق الكافية فغير مستقيم بيانه ان المصنف عرف المعرب في
الكافية بالمركب الذي لم يشبه مبني الاصل فلو اراد بالمناسبة الواقعة في تعريف المبني اعم من المشابهة يكون مثال
ولكن اجيع ما عده مناسبا غير مشابه اذا وقع مركبا مبنيا ومعربا اما كونه مبنيا فلانه مناسب واما كونه معربا فلانه مركب
غير مشابه لمبني الاصل وجار الله العلامة لما لم يعرف المعرب بما عرفه المصنف في الكافية يستقيم تنزيل كلامه على ما ذكره
المصنف في المناسبة قوله في الشرح وليست او هذه بالتي يفسد بها الحد جواب عن سؤال تقريره السؤال ان هذا الحد
مشتمل على لفظ او التي للتشكيك المنافي للتحديد الذي للتبيين فيكون فاسدا وتقرير الجواب ان او كما يكون للتشكيك
كقولك ما ادري انه سعيد او الكوفي يكون ايضا لتبيين اقسام الشيء كما يقال الانسان عالم او جاهل والمراد منها هنا هو الثاني
وانما يفسد الحد بها اذا كان المراد بها الشك بان يشكل ان الحد اما هذا او اما ذاك والتحقيق في ذلك ان المحدود
هنا نوعان للمبني نوع تعريفه ما ناسب مبني الاصل ونوع تعريفه ما وقع غير مركب وكون اقسام المحدود هذان القسمان
يتبين من او وهذا الجواب تقرير آخر وهو ان المراد ما كان على احد هذين الوصفين لا على التعيين وليس فيه ترديد
وانما الترديد في احدهما على التعيين وهو غير معتبر في الحد ولا يخفى عليك ان هذا انسب لكلام المصنف فان قيل
مبني الاصل اخص من المبني والتعريف بالاخص تعريف بالاخفى اجيب بانه تقدم في باب المعرب ان مبني الاصل هو الامر
وفعل الماضي والحرف فيكون الحاصل من هذا التعريف ان المبني هو الذي ناسب الماضي وفعل الامر والحرف فيندفع
بهذا ما ذكرتم وهم بقل في حد المبني ما لا يختلف آخره لان اختلاف الآخر فرع على علته فلا يستقيم ان يجعل تعاند فيؤدي

الى الدور كما ذكر في الاعراب واقول فلتحقق في بحث المعرب ما يتبين به هذا ايضا والقابه ضم وفتح يعني
ان الحركات الثلث والاسكان يقع فيه كما يقع في المعرب فالضم كقولك منذ وقبل وبعد ويا زيد والفتح كقولك اين وكيف و
لا رجل والكسر كقولهم هؤلاء وامس والاسكان كقولهم من وكم وجعلوا الحركات والاسكان في المبني تسمية مخصوصة
كما جعلوا لحركات الاعراب وسكونه القابا مخصوصة ليكون اللقب اذا ذكر منبئا على انهم ارادوا حركة احد النوعين او
سكونه من اول الامر فاذا قال قائلهم رفع علم انها حركة الاعراب واذا قال ضم علم انها حركة بناء وكذلك باقيها ولذلك
جعلوا اللام باعتبار وقوع الحركة فيه لقبا مخصوصا فاذا قال قائلهم مرفوع علم انهم ارادوا المعرب الذي له الحركة المخصوصة
واذا قال مضموم علم انهم ارادوا المبني الذي له الحركة المخصوصة وهذا الاصطلاح للبصريين والمتأخرين واما الكوفيون
فيجيزون كل واحد من اللفظين لكل واحد من المعنيين يعني انهم يطلقون الرفع على حركة المعرب والمبني وكذلك يطلقون
الضم عليهما ويطلقون المرفوع على المعرب والمبني وكذلك يطلقون المضموم عليهما قال الامام الحديثي عبر عن القاب الاعراب
بالانواع لان لكل منها افرادا اذ الرفع يكون بالضمة والالف والواو فله افراد لمن حيث الجنسية صار كالنوع المشتمل على افراد
متفقة الحقيقة وليس لشيء من القاب البناء افراد فلم يذكر بالانواع ويا زيدان ليس مبنيا على الالف بل على الكسر
وقوله مبني على ما يرفع به اراد به مبني على الضمة التي هي علامة الرفع وقال اخي الفاضل صدر الدين الحديثي انما قال
وانواعه لان انواعه لا ينحصر في الحركات الثلث والوقف اذ قد تبنى الكلمة على الواو والالف والياء اما الالقاب
فمنحصرة اقول فيه بحث اما اولا فلما عرفت من ان يا زيدان مثلا ليس مبنيا على الالف واما ثانيا فلان لقائل
ان يقول اذا كانت الكلمة مبنية على الواو والالف كما كانت مبنية على الضم فلم لم يعبر بامر يشمل كل الافراد وهو
ان مبني الاصل عنده اخل في هذا التعريف وذلك غير ضار فان مقصوده تعريف المبني المخصوص الذي هو الاسم
لا تعريف مطلق المبني ولا شيء مما هو مبني الاصل باسم ويدل على ان مقصوده ذلك تصديره شرح المبني بقوله لانه
قسم الاسم الى معرب ومبني الى آخره واذا كان كذلك خروج مبني الاصل عن التعريف بقوله ما ناسب الذي هو عبارة
عن الاسم لا يكون قادحا **المضمر** ... ست المضمرات اما لان وضع بعضها بالاصالة وضع الحروف في نحو
ضربت وضربك فاشبهت الحروف بذلك ثم اجريت بقية المضمرات مجراها لانها منها وان كانت على اكثر من حرفين نحو
نحن وانتما وهما واياي واياك واياه الى آخرها وانما قال بالاصالة ليخرج نحو يد واب وتمثيله بانتما للمضمر الزائد
على حرفين غير مستقيم لان تما حرف الخطاب وانما لاحتياجها في وضعها الى ما سبق به من قرينة التكلم والخطاب
وتقدم الذكر في الغائب فاشبهت لذلك الحروف وقوله ما وضع لمتكلم يعني ان المضمر ما كان لاحد هذه الاشياء
التي هي المتكلم والمخاطب والغائب فلا يكون ذكر او في التعريف منافيا على ما تقدم بيانه فان قيل يرد على التعريف
قول القائل زيد منطلق وهو يعني نفسه او مخاطبه او غائبا تقدم ذكره فان التعريف صادق عليه مع انه ليس بمضمر فالجواب
ان ذلك وان صح كما يفعله الخلفاء في قولهم امير المؤمنين يرسم بكذا مكان انا ارسم فليس موضوعا ليدل على انه متكلم
او مخاطب او غائب تقدم ذكره بخلاف قولك انا وانت وهو فانه موضوع لما ذكرنا من الدلالة على المتكلم والمخاطب والغائب

المتقدم الذكر فان قيل لفظ المتكلم موضوع للمتكلم مع انه ليس بمعين وكذلك نقول في لفظ المخاطب ولفظ
الغايب فلا يكون التعريف مانعا فالجواب ان المتكلم لم يوضع للمتكلم وانما وضع لنى له التكلم وهو اعم من المتكلم لصدقه عليه
وعلى غيره اذا قيل انا متكلم وانت متكلم وهو متكلم اما المتكلم والمخاطب فواضح باعتبار ان كلا منهما مشترط مشاهدة تقارنه
فلا يكون امره مختلفا واما الغايب فلما لم يكن كذلك اشترط ان يتقدم ذكر مفسره لئلا يلتبس ولذلك اختلفوا في
ان تقدم ذكر مفسره قد يكون لفظا وقد يكون معنى وقد يكون حكما والاول قسمان لانه اما ان يتقدم الذكر لفظا
تحقيقا واما ان يتقدم لفظا تقديرا فالتقدم اللفظي تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه والتقديري مثل قولك ضرب
غلامه زيد لان زيدا وان كان متاخرا عن الضمير صورة فهو متقدم تقديرا الا ان رتبة الفاعل التقدم على المفعول
والثاني ايضا قسمان لانه قد يكون ذلك اى التقدم المعنوي من لفظ بان يتقدم لفظ لا يكون هو مرجع الضمير
ولكنه يدل عليه كالفعل الدال على المصدر مثل قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان اعدلوا دال على العدل
الذي هو المرجع وقد يكون من سياق كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس فان ذكر الميراث دل على ان ثمة مورثا فيرجع الضمير اليه
من حيث المعنى والثالث انما جاء في ضمير الشان والقصة وفي الضمير في نعم ورب وفي الضمير في تنازع العاملين نحو
قولك ضربني وضربت زيدا فاما ضمير الشان والقصة فانما جيء بهما من غير ان يتقدم ذكر قصد التعظيم القصة
بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس لانك اذا ذكرت الشيء مبهما توقفت الدواعي الى طلب علمه فكان في ذلك
تعظيم ثم يفسر فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا قوله في الشرح وصار كانه تفسير ما ذكره المصنف في الجواب
المسائل المتفرقة من انه انما جاز الاضمار في الشان والقصة ولم يتقدم ذكره لانه ضمير لنسبة حاصلة بين الجزئين
المسمين كلاما وذلك معهود لكل عاقل فكانه انما اضمر لتقدم ما يدل عليه وهو ذلك العهد السابق قوله
في الشرح ولا يلزم على ذلك اضمار اسماء الاجناس باعتبار هذا المعنى اي باعتبار كونها معهودة جواب سوال
تقرير السوال ما ذكره في الامالي بهذه العبارة فان قيل فهذا جار في المفردات فانه كما يتعقل النسب يتعقل
المفردات فلتجز اضمار المفردات بناء على ذلك واما تقرير الجواب وقد قرره المصنف في الامالي فهو ان المفرد
لو اضمر مع اختلاف حقايقه لم يكن في الاضمار فائدة للتردد الحاصل فيه بين الاف بخلاف النسبة فانها امر متميز
لا التباس فيه بغيره فلذلك جوزوا الاضمار في النسبة ولم يجوزوه في المفردات وقوله في الشرح فلا تحصل
تلك الفائدة منها يعني فائدة التفسير لان التردد بين الاف مناف للتفسير فان قيل ان اراد التردد
في نفس الضمير مع قطع النظر عن المفسر فهذا بعينه حاصل في ضمير الشان فان المخاطب عند سماع ضمير الشان
يتردد بين حقائق مختلفة من النسبة وعينها وان اراد التردد بعد تفسيره فهو ممنوع في اسماء الاجناس
فالجواب انا نختار الثاني فانا اذا قلنا هو رجل فالتردد فيه حاصل من جميع افراد تلك الحقيقة واذا قلنا هو
ضارب فالتردد فيه حاصل من حقائق كثيرة بخلاف ضمير الشان فانا اذا قلنا هو زيد قائم فانه بعد التفسير
لا تعدد فيه لا باعتبار الافراد فانه تخص من الخاص الحديث ولا باعتبار الحقائق واما الاضمار في نعم وبابه فلانهم

لما قصدوا المدح العام والذم العام نسبوه الى متعقل في الذهن وعرفوه باعتبار العهد الذهني باللام فقالوا
نعم الرجل ونعم الضارب ونعم العالم زيد فلما كان الغرض انما هو نسبته الى المتعقل في الذهن من ذلك الجنس المذكور
جوزوا اضمار ما نسب اليه باعتبار ذلك المعنى يعني المتعقل في الذهن يعني ان الضمير عائد الى المتعقل في الذهن ولما
كان اضماره اضمار الجنس وهو المتعقل في الذهن ذي حقائق مختلفة التزموا بان احد الحقائق ما يبين الجنس المقصود
فقالوا نعم رجلا ونعم ضاربا وما اشبه ذلك ولذلك لو قلت نعم زيد لم يجز اقول لابد لتصور هذا الكلام من معرفة
امور اربعة الاول ان المراد من المدح العام هو المدح الذي لا خصوصية فيه لانك اذا قلت نعم الرجل زيد فقد مدحته
مطلقا من غير تعيين خصلة معينة مدحته بها بخلاف ما اذا قلت زيد سخي فانك مدحته بخصلة معينة وكذلك
نقول في الذم العام الثاني بيان الملازمة التي ادعاها بقوله لما قصدوا المدح العام والذم العام نسبوه الى متعقل
في الذهن ونقرر انهما لما كانا للمدح العام والذم العام المستبعد تحققهما اقتصا تقريرا على ابلغ وجه واكده فابهم
الممدوح اولا بان جعلوه امرا متعقلا في الذهن غير معين في الوجود ثم فسروه ليحصل ما اقتضياه اما لان الشيء اذا
ابهم ثم فسر كان في النفس اوقع لما جبل الله النفوس عليه من التشوق الى معرفة ما قصد ابهامه وكل ما يكون
اوقع في النفس يكون ابلغ فما لم يكن كذلك واما لانه اذا ذكر الشيء كذلك كان مذكورا مرتين والمذكور مرتين ابلغ
من المذكور مرة واحدة الثالث ان ذلك الامر المتعقل في الذهن قد يعبر عنه بلام العهد الذهني وقد يعبر
عنه بالضمير لان الغرض انما هو نسبته الى المتعقل في الذهن ليحصل الابهام كما علمت والضمير مستقل في تحصيل هذا
الغرض لانه عبارة عن امر معهود لا عن ملفوظ الرابع انه التزم التمييز في صورة الاضمار لا في صورة ذي اللام
لان ذا اللام يدل على الجنس المقصود للمتكلم واما الضمير فانه ضمير المتعقل الذهني الذي يحتمل حقائق مختلفة
ليس كلها مقصود المتكلم وانما مقصوده واحد منها فالتزموا بيان احد الحقائق بذكر ما يدل على الحقيقة
المقصودة للمتكلم والاضمار في رب على نحو الاضمار في نعم واما الاضمار في باب ضربني وضربت زيدا فانما جاز عند
من يجيزه اجازة لمسائل باب الفاعلين والمفعولين يعني باب تنازع الفعلين مجرى واحدا فاجرى ضربني وضربت زيدا
باعمال الثاني مجرى ضربني وضربت زيد باعمال الاول وذلك لغرض التخفيف والاستغناء عن ذكر الشيء مرتين
بدليل الظاهر اخيرا من قوة الامر انه لو لم يجز اضمار الفاعل في ضربني لوجب ان يقال ضربني زيد وضربت زيدا فيلزم
التكرار ان يقال ضربني زيد وضربته لانا نقول ذلك يستلزم خلاف المفروض اذ كلامنا في اسم
ظاهر تنازع فيه فعلان واعمل الثاني مع امتناع اضمار الفاعل في الاول واذا وجب ان يقال ضربني زيد وضربت زيدا
فيلزم التطويل الموجب للثقل فجوزوا الاضمار قبل الذكر حتى كانهم قدموا الجملة الثانية التي هي ضربت زيدا
في مثالنا على الجملة الاولى وهو متصل هذا تقسيم للمضمر باعتبار استغنائه عما قبله واحتياجه اليه وبيانه
ان المضمر ان استقل بنفسه بمعنى انه لا يكون محتاجا الى كلمة اخرى قبله يكون كالتتمة لها بل هو كالظاهر في استقلاله
كقولك انا واياك واياي فهو منفصل وان لم يستقل بمعنى انه لابد من كلمة قبله يكون كالتتمة لها كقولك ضربت وضربت

ومن بني وضربك وعلاي وغلامك فهو متصل وانما سمي الثاني متصلا لاحتياجه الى ما يتصل به واذا كان محتاجا الى ما
يتصل به فيكون متصلا قطعا والا لم يكون محتاجا الى ما يتصل به وقد فرض احتياجه كما سمي الاول منفصلا لانفصاله
عما قبله او عن هذا الاتصال يعني او لانفصاله وتنحيه عن هذا الاتصال بمعنى انه ليس له هذا الاتصال واذا لم يكن
له هذا الاتصال فيكون منفصلا ومتنحيا عنه واعترض الامام الفاضل صدر الدين الحديثي عليه قائلا لو قال المتصل
ما اتصل بعامله لكان اسد فان اكثر الضماير المنفصلة يستقل بنفسها بل يحتاج الى الفاظ يتبين المراد بها نحو انت
واياك واخواتهما فان الاسم من انت هو الهمزة والنون ومن اياك هو ايا فعلم ان بعض المنفصلات لم يستقل في التلفظ
اقول هذا انما يتوجه ان لو فسر المصنف المنفصل بما يستقل في التلفظ ولم يفسره به بل فسره بعدم احتياجه
الى كلمة اخرى قبله يكون كالتتمة لها واذا كان كذلك فمن الجائز ان يكون المنفصل مستقلا بالمعنى الذي ذكره المصنف
مع انه يكون محتاجا الى الفاظ بعده يتبين المراد بها   وهو مرفوع ومنصوب ومجرور شرع في تقسيم
المضمر باعتبار محله من الاعراب فقال وهو منقسم الى ما ذكر من المرفوع والمنصوب والمجرور لانه يوضع موضع الظاهر
تحقيقا وكما ان الظاهر يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فكذلك جاء المضمر   والمرفوع هذا تقسيم
للمضمر بالاعتبارين المذكورين الى خمسة اقسام نظرا الى الوقوع واما بالنظر الى التقسيم العقلي فهو ستة لان
الحاصل من ضرب الثلثة التي هي المرفوع والمنصوب والمجرور في الاثنين اللذين هما المتصل والمنفصل ستة الا ان
المجرور متصل ولا يكون منفصلا اصلا فيكون خمسة لانه لما انقسم من الثلثة اثنان يعني المرفوع والمنصوب كل واحد
الى اثنين يعني الى المتصل والمنفصل ولم ينقسم الثالث وهو المجرور الى قسمين بل هو منحصر في قسم واحد وجب ان
يكون المضمر خمسة انواع مرفوع متصل ومرفوع منفصل ومنصوب متصل ومنصوب منفصل ومجرور ولا يكون الا متصلا وانما
كان المرفوع والمنصوب متصلا ومنفصلا لانهما يقعان موقعا لا يمكن قبلهما يتصلان به على ما سيأتي في بيانه بان يتقدم
المنصوب على عامله او بان يكون عامله محذوفا او بان يكون عامل المرفوع امرا معنويا واشباهه ولما كان المجرور لا يتقدم
على جاره ولا يحذف الجار في محل يكون مجرورا مضمرا ولا يكون عامله امرا معنويا لم يقع موقعا يحوج الى انفصاله فبقي
على اصله في الاتصال وانما قال ولا يحذف في موضع يكون المجرور مضمرا اذ لو كان المجرور مظهرا يجوز حذف الجار منه
كما انه يحذف ويعمل الفعل في مدخوله وكذلك يحذف من ان وان قياسا مستمرا فالاول يعني المرفوع المتصل ضربت
وضربت الى ضربن وضربن وانما قال ضربت وضربت تنبيها على انه يكون في الفعل الماضي للفاعل وللمفعول ما لم يسم
فاعله والثاني يعني المرفوع المنفصل انا الى هن والثالث وهو المنصوب المتصل ضربني الى ضربهن والرابع وهو المنصوب
المنفصل اياي الى اياهن والخامس وهو المجرور المتصل غلامي ولي الى غلامهن ولهن وانما قال غلامي ولي تنبيها
على ان المضمر المجرور قد يتصل باسم وقد يتصل بحرف جر وهذا المثال الذي ذكرناه في المرفوع المتصل انما هو باعتبار الفعل
الماضي للفاعل وللمفعول ما لم يسم فاعله دون غيره من الفعل المضارع والصفات لان تلك الالفاظ تختص بهما فان الفاظ
المضمر المرفوع المتصل في الصفة تخالف المرفوع المتصل في الماضي وكذلك المرفوع المتصل في المضارع تخالف بعضها

المرفوع المتصل بالماضي وكل نوع من هذه الانواع الخمسة يكون لثمانية عشر مدلولا لان كل واحد منها اما ان يكون
لمتكلم او مخاطب او غايب فهذه ثلثة وكل واحد من هذه الثلثة اما ان يكون لمفرد او لمثنى او لمجموع صارت تسعة وكل
واحد من هذه التسعة اما ان يكون لمذكر او لمؤنث فصار ثمانية عشر للمتكلم ستة وللمخاطب ستة وللغايب ستة
ووضعوا للمتكلم منها لفظين بدلا عن الستة المذكورة وهما ضربت وضربنا فضربت مشترك للواحد المذكر والواحد المؤنث
وضربنا للاربعة للمثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث ووضعوا منها للمخاطب خمسة الفاظ اربعة نصوصا
وهي ضربتَ وضربتِ وضربتم وضربتن وواحدا مشتركا للمثنى المذكر والمثنى المؤنث وهو ضربتما وحكم الغايب حكم المخاطب
في النصوصية والاشتراك فيكون فيه المشترك واحدا والنص اربعة كقولك ضرب وضربت وضربوا وضربن وضربا وضربتا
فالاربعة الاول نصوصا والاخير مشترك واعلم ان مجموع الفاظ المضمرات في الانواع الخمسة ستون والاصل ان يكون
تسعين لما علمت من ان كل نوع من هذه الانواع لثمانية عشر مدلولا والاصل ان يكون لكل مدلول لفظ واحد لان الاصل
عدم الاشتراك والترادف فيكون الالفاظ في كل نوع باعتبار الاصل ثمانية عشر والحاصل من ضرب ثمانية عشر في
الخمسة تسعون الا انهم جعلوا للمتكلم لفظان وللمخاطب الخمسة وللغايب كذلك فاستعمل في المتكلم اربعة وفي المخاطب
واحد وفي الغايب واحد فالناقص في كل قسم ستة فمجموع الناقص في الانواع الخمسة يكون ثلثين لان الستة في الخمسة
ثلثون فالباقي يكون ستين عشرون من الباقي مشترك بين خمسين معنى واربعون نصوص وبيان المشترك ان لفظين للمتكلم
مشتركان بين المعاني كما مر ولفظ واحد في المخاطب بين معنيين وكذلك الغايب فيصير الالفاظ المشتركة في كل قسم اربعة
والمعاني المشتركة عشرة والحاصل من ضرب الالفاظ الاربعة المشتركة في الخمسة التي هي انواع المضمرات عشرون ومن
ضرب المعاني المشتركة في الخمسة خمسون وبيان النصوص ان النص في المخاطب اربعة وهي ضربتَ وضربتِ وضربتم وضربتن
وفي الغايب اربعة وهي ضرب وضربت وضربوا وضربن فالمجموع ثمانية والحاصل من ضرب الثمانية في الخمسة التي هي
انواع المضمرات اربعون   فالمرفوع العرب وضعت الضمير المستتر لانه اخصر من البارز فلا يعدلون عنه
الا عند تعذره للالتباس كما انهم لا يعدلون عن المتصل الا عند تعذره فالمصنف بعد ان ذكر انواع المضمرات شرع
في سبب حال المتصل المستتر من المضمرات على اختلافها فقال المرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي للغايب والغايبة
مثال الاول زيد قام ومثال الثاني هند قامت فان قيل التاء في هند قامت ضمير وهو غير مستتر بل هو بارز
فالجواب ان التاء هنا ليست بضمير فيورد اعتراضا انما هي حرف يدل على ان الفاعل مؤنث لا غير مثلها في قامت
هند والفاعل مستتر لا يظهر ابدا فان قيل الفاعل قد يظهر مثل قولهم قامت هي فلا يصح قوله الفاعل مستتر لا يظهر
ابدا فالجواب ان ما يظهر ليس هو الضمير المستتر لان هذا ضمير منفصل يؤكد به ذلك المستتر وانما جعلوا المفرد مستترا
دون المثنى والمجموع لان المفرد سابق عليهما فجعلت الخفة له اولانه يكثر اكثر منهما فجعلت الخفة للاكثر وانما خص الغايب
دون غيره من المتكلم والمخاطب اما لانه قد ينتبه لفظيه اذا ابد وان يتقدم لفظ وقرينة غيره حالية وهي قرينة الخطاب
والتكلم واللفظية اقوى وانما لانه يعتبر به اكثر لان اخبار المتكلم عن غيره اكثر من اخباره عن نفسه فلما جعلوه مستترا

في ذلك وجب ان يكون بارزا في غيره لكان التخفيف بالكلية ولك ان تقول لما جعلوه مستترا في الغايب وجب
ان يكون بارزا في غيره لئلا يقع اللبس لانهم لو وضعوه مستترا في غير هذا المحل لم يعلم انه لهذا دون غيره فيقع اللبس
ولا يكتفى بتقدم من يعود عليه الضمير اذ لو اكتفى بذلك لاستغنى عن الضماير فان قيل لم يعتبروا الاستتار
في المثنى والمجموع حيث ابرزوا لخوف اللبس واعتبروه في الغايبة مع الالتباس بالغايب فالجواب ان لفظ الغايبة
يستلزم تاء التانيث فارتفع اللبس بها فجوزوا الاستتار بذلك   وفي المضارع   الضمير يستتر في المضارع
للمتكلم مطلقا يعني سواء كان للمفرد او لغيره كقولك اقوم ونقوم ولم يبرزوه مع المتكلم اصلا من حيث كان معه ما يرشد
اليه بجعله لغيره من المضمرات يعني يجعل ما يرشد اليه الضمير المستتر في المتكلم كغير المستتر يعني كالبارز والمنفصل وذلك
لان الاتيان بالبارز مثلا انما كان للدلالة على معناه فلما كان القرينة وهي ما يرشد اليه في المتكلم يغني عنه فصار كانه
بارز وبعبارة اخرى كما ان البارز لا التباس فيه فكذلك المستتر في اقوم ونقوم لا التباس فيه بسبب القرينة التي
هي ما يرشد اليه فلذلك جعل القرينة وهي ما يرشد اليه المستتر فيهما كالبارز وانما قلنا معه ما يرشد اليه لان الهمزة
تدل على انه للمتكلم والمفرد والنون تدل على انه لاحد الاربعة فان قلت كيف اتوا به مستترا مع وجود اللبس فيه
فان اضرب يحتمل المذكر والمؤنث وكذلك نضرب يحتملها والتثنية والجمع قلت هذا اللبس مغتفر في غيره من البارز
والمنفصل كقولك ضربت وضربنا وانا ونحن فلان يغتفر فيه مع تحقق الخفة لاستتاره فيه اولى   والمخاطب
يعني ان الضمير يستتر في المضارع للمتكلم مطلقا من غير تفصيل ويستتر في المضارع للمخاطب المفرد المذكر فان قرينة الخطاب
يشعر بانه للمخاطب كقولك للمخاطب انت تقوم ولا يستتر في المضارع للمخاطب غيره يعني غير المفرد المذكر اما انه لا يستتر
في تثنية المخاطب وجمعه فلما مر في الماضي الغايب واما انه لا يستتر في المخاطب المفرد المؤنث فلما ذكره المصنف في
الامالي المسايل المتفرقة من ان تاء الخطاب في المضارع لما كانت لا دلالة لها على خصوصية المذكر دون المؤنث احتاجوا الى
ان يجعلوه بارزا اذا كان لمؤنث بخلاف الماضي فانه استغنوا فيه بتاء التانيث التي يتصل بالفعل عن ابرازه ولذلك
التزموها وان كان غير حقيقي ولم يلتزموها اذا كان الفاعل غير حقيقي وهو ظاهر واعلم انهم اعتبروا الاستتار في
المخاطب المذكر وان لزم التباسه بالغايبة لفظا لانه لو ابرز لطال لوجود حرف المضارعة في اوله بخلاف الماضي و
كذلك يستتر في المضارع اذا كان للغايب المفرد المذكر والغايبة المفردة المؤنثة كقولك زيد يقوم وهند تقوم
وفي الصفة مطلقا يعني ان الضمير المرفوع لا يكون في الصفة الا مستترا سواء كان للمفرد او المثنى او المجموع
مذكرا كان او مؤنثا كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات
وانما اوجبوا الاستتار من حيث ان في لفظ الصفة ما يدل على من هي له الا ترى ان في لفظ ضارب ما يعينه للمفرد
المذكر اذ لو كان للمثنى او المجموع لقيل ضاربان او ضاربون ولو كان للمؤنث لقيل ضاربة وكذلك تقول في الباقي
فان ضاربة بتاء التانيث فيه ما يعينه للمفرد المؤنث وضاربان بالالف والنون للمثنى وضاربون لجمع المذكر وضاربات لجمع
المؤنث وتلخيص هذا ما ذكره المصنف في الامالي المسائل المتفرقة حيث قال وضعوا في الصفات بجعلها اذا اخرت على

من هي له مستترا لانهم استغنوا بتثنيتها وجمعها وتانيثها وتذكيرها عن ان يبرزوا ضماير لها لدلالة هذه الاشياء
عليها قال المصنف في الشرح واتفق ان المثنى المؤنث فيه علامة التانيث وان كان الفرق بين المثنى المذكر والمثنى
المؤنث في باب الاضمار مطرحا وفيه نظر لانه ان اراد الفرق بين الضميرين انفسهما فهو فاسد لان لفظهما
متحد وهو انهما المستتران وهما هو وان اراد الفرق بين لفظ الصفة للمذكر وبينه للمؤنث فهو ايضا فاسد لان
هذا الفرق ليس مختصا بالصفة فان الماضي والمضارع ايضا كذلك الا ترى انك تقول ضربا وضربتا ويضربان وتضربان
اجيب بان مراده ان المثنى المؤنث في الصفة فيه علامة التانيث سواء كان مثنى المتكلم او المخاطب او الغايب
وفي غير الصفة ليس كذلك يعني ليس في المثنى المؤنث علامة التانيث فيه في جميع اقسامه فان قيل الالف
في ضاربان ضمير وكذلك الواو في ضاربون فلا يصح قوله وفي الصفة مطلقا فالجواب ان الالف في ضاربان
ليس بضمير لانه ينقلب ياء في النصب والجر والضماير لا يتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها ولذلك تقول في واو
ضاربون فان قيل تغير الالف الى الياء في النصب انما هو بتغير عاملها وكذلك تغير الواو الى الياء فيهما فالجواب ان العامل ههنا اي في ضاربان ليس عاملا في الحقيقة في الضمير يعني اذا قلنا جاءني ضاربان ورايت
ضاربين ومررت بضاربين ليس العامل الذي قبل اسم الفاعل عامل الضمير وانما هو عامل اسم الفاعل والضمير فاعل الاسم
الفاعل فيكون عامل الضمير اسم الفاعل والضمير باق بحاله على ما كان عليه في الرفع لعدم تغير عامله الذي هو اسم الفاعل
في الاحوال الثلثة المذكورة والحاصل ان المتغير ههنا غير عامل الضمير وعامل الضمير غير متغير ولا يخفى عليك ان قوله
في الشرح والضماير لا تتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها متوقف على بيان امرين الاول ان تغير الالف والواو فيما
نحن فيه ليس لتغير عامله والثاني بيان ان الضمير لا يتغير من غير تغير عامله ولما بين الاول بقوله والعامل ههنا
الى قوله في الرفع شرع في بيان الثاني بقوله فلو كانت ضماير لم تتغير وتقريره ان يقال اذا ثبت ان العامل المتغير
ههنا ليس عامل الضمير وعامل الضمير امر واحد باق بحاله في الاحوال الثلث فنقول لو كانت هذه ضماير لم تتغير
من غير تغير عاملها لانه علم بالاستقراء ان الضمير لا يكون الا كذلك الا ترى ان الياء في تضربين والنون في يضربن
والواو في تضربون والالف في تضربان لا تتغير بوجه لانها ضماير فلو كانت هذه ضماير لم تتغير وما نقل عن الاخفش
من ان التاء في تضربين علامة لا ضمير غير مستقيم لانه لفظ اتصل باخر الفعل دال على من هو له فوجب ان يكون
ضميرا كالالف في يفعلان والواو في يفعلون والتاء في فعلت وفعلت وكذلك جميع الضماير المرفوعة البارزة ولقائل
ان يقول هذا الذي ذكره صادق على تاء التانيث فانه لفظ اتصل باخر الفعل دال على من هو له وليس بضمير بالاتفاق
ويمكن ان يجاب عنه بان مراده الاتصال اللازم كما يدل عليه الامثلة التي ذكرها وهذا لا يصدق على تاء التانيث فانه
ليس بلازم الاتصال واعلم ان المضمر المستتر وان عبر عنه بانه مستتر وبانه منوي الا انه محذوف مقدر
صرح به المصنف في شرح المفصل والا لا يخلو اما ان يكون الذات على الفاعل في قولنا زيد ضرب هو الفعل نفسه
من غير تقدير ويقدر ومضمر غير الفعل فان كان لفظ الفعل هو الدال فاسد من وجهين احدهما انه يؤدي الى

انه ضرب ليس بفعليته باولى من اسميته لانه كما دل على حدث مقترن بزمان فقد دل على شئ آخر هو ذات الفاعل
غير مقترن بزمان فاشتمل على حقيقة الاسم وحقيقة الفعل وهما متضادان وهو فاسد والاخر الاتفاق على ان الجملة
مركبة من لفظين منطوق بهما او مقدرين فيهما مثل نعم في جواب من قال اقام زيد منسوب احدهما الى الآخر وهذا
لا يكون الا على لفظ الفعل اذ لا تعدى عندكم فبطل هذا المذهب وان قيل ان المضمر مقدر فيجب ان يكون محذوفا
وانتم تقولون ان الفاعل لا يحذف ولا يلزم ان يكون كالمفعول والجواب ان الفاعل على من لغتهم انهم لا يحذفونه وقد
يطرأ في المفعول المحذوف ما يجعله في حكم الموجود وقد يطرأ على الفاعل ما يستغنى عن التلفظ به مثال المفعول المذكور
قوله تعالى فيها ما يشتهي الانفس وشبهه لانه لا بد له من ضمير عائد على الموصول ومثال الفاعل المذكور ان يكون بعد
تقدم الذكر وكون الفعل الماضي لواحد مذكر او مؤنث او كونه مضارعا متكلما مطلقا او الغائب مثله او كونه مخاطبا
او امر المخاطب مذكر تقديره كلها فهذه استغنى لاجلها عن التلفظ بالفاظ يدل على الفاعل والتزم الحذف فيها
كما التزم حذف الفعل وغيره في مواضع ولكن لما كان باب المفعول باعتبار معقوليته الحذف من غير تعدى قيل عند
عدم التلفظ به محذوف في كل موضع ولما كان الفاعل باعتبار فاعليته حكم الوجود عند عدم التلفظ به حكم انه موجود
والا فالضمير في قولك زيد ضرب في الاحتياج اليه كالضمير في قوله فيها ما تشتهي الانفس وان كان احدهما فاعلا و
الآخر مفعولا فثبت ان مذهب البغدادي هو الصحيح هذا ما ذكره المصنف في شرح المفصل ولا يسوغ المنفصل
يريد ان اصل الضمائر المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز عند خوف اللبس لتعذر الاستتار يعني انه يرد
لتعذر الاستتار بسبب الالتباس ثم المنفصل عند تعذر الاتصال لان المتصل اخصر منه وانما كان الاصل بعد
المستتر المتصل لانه اخصر من المنفصل واذا كان المتصل اصلا بالنسبة الى المنفصل وترك الاصل لا يسوغ الا عند تعذره
لم يسوغوا ترك المتصل الا عند تعذره فلذلك لا تقول ان يجعل الضمير منفصلا ويقال ضرب انا ولا ضرب انت وكذلك
جميع الباب الا عند تعذره على ما سيأتي بيانه ثم شرع في تبيين الامور الموجبة للانفصال فقال وذلك اي
تعذر المتصل قد يكون بالتقدم على عامله مثل اياك ضربت وانما تعذر هاهنا ان يكون متصلا لانه اذا تقدم على عامله و
اتصاله انما يكون باخر عامله لما علمت من ان المتصل هو الذي يكون كالتتمة لما قبله وتتمة الشيء لا يتصور الا ان يكون
في آخره تعذر ان يكون متعلقا ما متصلا فوجب العدول الى الانفصال وكذلك يتعذر ان يكون متصلا اذا فصل بينه
وبين عامله لغرض اي لفائدة مثل ما ضرب زيدا الا انا فانه فصل هاهنا بين الضمير وعامله لغرض الحصر لانه لا يمكن
ان يتصل بعامله مع وجود الفصل والتحقيق فيه ان الفصل لغرض والاتصال يتنافيان قطعا والاول ثابت فيما نحن
فيه فانتفى الثاني وانما قال لغرض احترازا من مثل ضرب زيد انا فانه قد فصل بينه وبينه فاصل ومع ذلك لم يجز
الانفصال لان الفصل هاهنا لا فائدة له اذ ضرب زيدا انا وضربت زيدا بمعنى واحد فقد عدل الى المنفصل من غير
تعذر بخلاف قولك ما ضرب زيدا الا انا فانه مخالف في المعنى لقولك ما ضربت الا زيدا فوجب الانفصال وكذلك
يتعذر ان يكون متصلا اذا حذف عامله لانه يمتنع ان يتصل به الضمير لعدمه كالفاعل والمفعول المحذوف فعلهما

كقولك ان انت قمت وزيدا ان اياه ضربت ضربت ومنه قوله تعالى قل لو انتم تملكون فان اصله لو تملكون تملكون
على ان الثاني تفسير للاول فلما حذف الفعل الاول لتفسيره بالثاني صار الضمير المرفوع المتصل الذي هو الواو منفصلا
وكذلك يتعذر اتصاله اذا كان عامله معنويا كالمبتدا او الخبر مثل انا زيد وزيد انت لانه اذا كان عامله معنويا والضمير
لفظ يمتنع اتصاله لانه لا يتصل لفظ بما ليس بلفظ وكذلك يتعذر اتصاله اذا كان عامل الضمير حرفا والضمير مرفوع مثل ما انت
الا قائما لانه لو اتصل لوجب استتاره اذا كان مفردا غائبا مثلا بعد تقدم الذكر زيد فيقال زيد ما قائما على ان يكون
ما مضمر زيد فيؤدي الى استتار الضمير في الحرف لكن الثاني باطل لان استتار الاسم في الحرف على خلاف لغتهم وهذا
الموجب انما هو على لغة اهل الحجاز لان عامل الضمير عندهم هو الحرف واما على لغة بني تميم فموجب الانفصال في هذه
الصورة هو كون عامل الضمير معنويا لانه عندهم مرفوع بالابتداء وانما قال والضمير مرفوع لان الضمير المنصوب والمجرور
لا يستتر فلا يؤدي اتصاله الى وجوب الاستتار في الحرف واعلم ان لمانع ان يمنع الملازمة فيتعين الابطال الثاني
وكذلك يتعذر الاتصال اذا كان الضمير اسند اليه على جهة الفاعلية او المفعولية صفة جرت على غير من هي له اي على غير
ما هي له في المعنى اي تعلقت لفظا بغير ما هي له معنى وذلك يكون في الاخبار والصفات والاحوال والموصولات
بالالف واللام مثال الاول قولك هند زيد ضاربته هي ومثال الثاني مررت برجل ضاربه انا مثال الثالث
ركبت الفرس طارده انا مثال الرابع الفرس الراكبه هو فعدلوا بها الى المنفصل عند البصريين لما يؤدي اليه من
اللبس في كثير من مواقعها مثل انا زيد ضاربه انا وانت زيد ضاربه انت وهو زيد ضاربه هو فانه لو لم يبرز فيه انا لا يعلم
ان الضارب المتكلم او الغائب فان ضارب يصلح ان يكون للمتكلم والمخاطب والغائب بدليل صحة قولك انا ضارب و
انت ضارب وهو ضارب ولما ابرزوا ارتفع الالتباس وانما قال في كثير من مواقعها لان بعضا من مواقع الصفة لا
التباس فيه مثل هند زيد ضاربته هي فانه لو لم يبرز فيه يعلم من تاء التأنيث ان الصفة لهند الا انه لما وجب الابراز
لرفع الالتباس في بعض الصور وجب في الباقي لاطراد الباب قوله في الشرح بخلاف الفعل معناه انما خصصنا
الابراز بالصفة ليخرج الفعل فانه لا يبرز فيه لانه لا التباس في الفعل اصلا واذا كان كذلك يمتنع الابراز فيه لفقدان علته
وهو الالتباس فلذلك اي فلاجل الالتباس في الصفة وعدم الالتباس في الفعل او فلاجل هذا الضمير في الاسم يعني في
الصفة منفصلا وفي الفعل متصلا فيقولون هند زيد ضاربته هي وزيد هند ضاربها هو وانما قلنا لا التباس في الفعل
لانك اذا قلت نحن الزيدون نضربهم علم بقولك نضربهم يعني بالنون في قولك نضربهم انه مسند الى ضمير المتكلمين
فلا يلتبس باسناده الى الزيدين وكذلك انا زيد اضربه وانت زيد تضربه وهذا الكلام اعني قوله في الشرح بخلاف
الفعل له آخر جواب لسؤال اورده الكوفيون قائلين لو وجب الانفصال في الصفة الجارية على غير ما هي له لوجب الانفصال
في الفعل الجاري على غير صاحبه مثل انا زيد اضربه انا لكن يمتنع الانفصال في الفعل وتقرير الجواب ان الهمزة والنون والتاء
في الفعل يدل على من هو له من المتكلم والمخاطب والغائب فلا يلتبس باسناده الى الغير بخلاف الصفة فان ضاربا يصلح للجميع
من المتكلم والمخاطب والغائب وكذلك ضاربون فانه صالح للثلثة المذكورة ولفظه واحد تقول انا ضارب ونحن ضاربون

وانت ضارب وانتم ضاربون وهو ضارب وهم ضاربون بخلاف صيغ الفعل على ما تبين قوله في الشرح فان قلت
الى آخره مشتمل على سؤالين تقرير الاول منهما هو ان الصفة ايضا مشتملة على قرينة تدل على صاحبها فان ضمير المفعول وهو
الهاء في قولك انا زيد ضاربه والياء في قولك انا زيد ضاربي والكاف في قولك زيد انت ضاربك يدل على ان الضارب في
المثال الاول مثلا المتكلم اذ لو كان زيد لوجب ان يقال ضاربي وتقرير السؤال الثاني ان الفعل ايضا قد يحصل فيه
الالتباس كما في الصفة فانك اذا قلت زيد عمرو يضربه او ضاربه فاللبس حاصل في البابين فلا ينتفي اللبس في الفعل
ولا ينتفي في اسم الفاعل مثل انا زيد اضربه او ضاربه ولا يحصل في اسم الفاعل الا في الموضع الذي يحصل فيه في الفعل مثل
زيد عمرو ضاربه او يضربه فلا مزية اذا للفعل اجاب المصنف عن الاول بوجهين الوجه الاول ان ما ذكرتم قرينة خارجة
عن لفظ اسم الفاعل فان ضمير المفعول كلمة براسها ليست بجزء من اسم الفاعل بخلاف الفعل فان القرينة الدالة على من هو له
وهي حرف المضارعة جزء من لفظ الفعل غير خارجة عنه وللعرب في مثل ذلك مقصد ظاهر فلا يجتزون بالقراين الخارجة
اذا كان قصدهم وضع اللفظ دالا على ما يقصد دلالته عليه من غير لبس اي دلالة لا يتعرف الا ترى انك تقول اكل زيد خبزا
فلا بد من رفع زيد ونصب خبز وان كانت القرينة المعنوية يعني العقلية تدل على ان الآكل زيد والمأكول خبز ولكن قصدهم
على ان تكون القرينة في نفس اللفظ لا خارجة عنه ومثل ذلك كثير فانهم لا يميزون اثنين رجلين لان قرينة اثنين وهي
الياء داخلة في رجلين ويأتون بالتاء في ثلثة رجال وان علم المذكر من رجال الا انه خارج عن ثلثة والتاء داخلة فيه
وكذلك يأتون باحد الحروف الاربعة السين وسوف وقد وحرف النفي مع ان المخففة الداخلة على الفعل للفرق بينها وبين
ان الناصبة للفعل وان كان الفرق يحصل بنفس علمت وكذلك يظهرون ان مع لام كي للفرق بينها وبين لام الجحود وان كان
الفرق يحصل بما قبلها لان لام الجحود لا يكون الا بعد النفي الداخل على كان فنحن فيه ايضا اذا اجري اسم الفاعل على غير صاحبه
فلا بد من ابراز مستتره الذي هو جزؤه ولا يكتفي بالمضاف اليه وان علم من ذلك صاحبه لانه خارج عنه والامام الحاجبي
ان هذا اذا امكن وقصد وضع اللفظ كما مر اما اذا لم يمكن او لم يقصد وضع اللفظ كما مر جنح دون بالقراين الخارجية
كقولك رايت عينا جارية واكلت لحما وضرب زيد شاتمك لتعذر الداخلية في الاول والاكتفاء بعلم المخاطب
انك قصدت لحم الغنم في الثاني وبالكاف ان الشاتم ليس المخاطب في الثالث من ان تقول لحم الغنم وشاتمك هو
لانك لم تقصد دلالة اللحم ولا شاتمك على انها للغنم والغايب من غير احتمال غير الوجه الثاني ان القرينة التي
ذكرتموها في الصفة مفعول والمفعول ليس بلازم ذكره فاذا حذف فلا قرينة اذا فقصدوا الى ان يكون
القرينة لازمة في نفس الكلمة حتى لا يقع اللبس عند الحذف بخلاف الفعل فان قرينته لازمة لا تحذف اصلا وانما يلزم
من الاتصال في الفعل الاتصال في الاسم والمصنف لم يتعرض لجواب السؤال الثاني وقد اجيب عنه
بان الابراز في زيد عمرو يضربه لا يرفع اللبس الا ترى انك لو قلت زيد عمرو يضربه هو بقي اللبس بحاله لانه
صالح لزيد وعمرو فلا يفيد الابراز في هذه الصورة شيئا فلا يبرز فان قيل الابراز فيه يفيد لانه يدل
على ان الفعل لغير صاحبه كما في انا زيد ضاربه انا اجيب بان الالتباس في انا زيد ضاربه انا انما ارتفع

بالابراز وبان البارز عين الابعد الذي هو ضمير المتكلم ثم يلزم منه ان ضاربا لانا المتقدم لا ان نفس ابرازه يرفعه
ويدل على انه لغير صاحبه وهو لو ابرز في الفعل لا يرفع اللبس لانه لا يدل على ان يضرب للابعد لانه لم يوضع هو للابعد
ولا ابرازه فلا يفيد ابرازه شيئا فلا ينفصل فان قيل يلزم لعين هذا ان لا ينفصل هو في زيد عمرو ضاربه هو
اجيب ابرزناه ولا في اخواته ليرتفع عين البارز اللبس ثم حمل على اخواته في الانفصال فيلزم لانها وهو دالة
على ان ضاربه المسند هو الى زيد المتقدم وفي زيد عمرو يضربه لم يبرز في شيء من اخواته اصلا فلا يمكن الحمل
ولقائل ان يقول انما يتحقق الدلالة المذكورة ان لو لم يتحقق احتمال كونه لعمرو ومن البين تحققه فالوجه في
الجواب ان يقال الابراز في زيد عمرو ضاربه وان لم يرتفع به اللبس لاطراد الباب كما ابرزنا في هند زيد ضاربته
هي وان لم يتحقق فيه الالتباس لاطراد الباب فان قيل فهلا ابرز في الفعل اذا اجري على غير صاحبه حملا
على الصفة كما حمل هي عليه في الحال اجيب بان الفعل في الحال وفي استتار فاعله وابرازه وانفصاله اصل
فلا يليق حمله على شيء منها على فرع   واذا اجتمع ضميران شروع في بيان مواضع ملتبسة في وقوع المتصل
او المنفصل منهما او تجويز الامرين وانما كانت ملتبسة لانه لم يعلم مما تقدم شيء من الثلثة فيها بل علم منه وجوب
الاتصال فيها مع ان حكمها ليس وجوب الاتصال من ذلك انه اذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا في مثل
الدرهم اعطيتكه وضربيك فانه قد اجتمع في اعطيتكه ضميران وهما الكاف والهاء وليس احدهما مرفوعا لانهما
مفعولا اعطيت وكذلك قد اجتمع في ضربيك الياء والكاف وليس احدهما مرفوعا فان الاول مضاف اليه والثاني
مفعول وانما قال وليس احدهما مرفوعا احترازا من مثل ضربتك ورأيتك فانه قد اجتمع فيه ضميران ولكن
احدهما مرفوع وحكم البابين مختلف اذ لا يجوز في مثل ضربتك الا الاتصال وفي اعطيتكه يجوز الابراز
فان كان احدهما يعني ان كان احد الضميرين اعرف وقد مت الاعرف منهما كما في المثالين فان الكاف ضمير المخاطب
وهو اعرف من ضمير الغايب والاعرف مقدم وفي المثال الثاني الياء ضمير المتكلم وهو اعرف من ضمير المخاطب
والاعرف مقدم جاز ان يكون الثاني متصلا نحو اعطيتكه وضربيك قبيح وجاز ان يكون الثاني منفصلا نحو اعطيتك
اياه وضربي اياك قبيح وهذا معنى قوله فلك الخيار في الثاني اما جواز الاتصال فلامكانه واما جواز الانفصال
فلبعده وتشبهه بالمتعذر لادائه الى اجتماع ثلث مضمرات في مثل اعطيتكه وانما اشترط في صحة الاتصال ان يكون
الاعرف مقدما لانه لو كان الاعرف موخرا لا يجوز في الثاني الا الانفصال نحو اعطيته اياك كراهة ان تقدموا الانقص
على الاقوى ويكون الاقوى تابعا للاضعف مما جعلوه كالكلمة الواحدة وانما قال فيما جعلوه كالكلمة الواحدة لانه
اذا كان الثاني منفصلا والمنفصل كالنظاهر في الاستبداد بنفسه فلا يلزم فيه ما لزم في المتصل فان قلت
فقد قدموا الانقص على الاقوى في قولك ضربتني وضربوك قلت انما يصح ذلك من جهة ان الاول متوغل في
الجزئية لانه فاعل فصار اولى بالتقديم بخلاف ما نحن فيه فان كلامنا فيما لا يكون احدهما مرفوعا قال المصنف
في امالي الكافية وفصل الشرط الاول وهو كون احدهما مرفوعا من الشرطين الآخرين وقد مر لانه يقصد الى غيرهما

واثبات حكم عند نفيهما والحكم الذي يعسر عند نفيهما هو وجوب الانفصال كقولك اعطيته اياه واعطيته اياك
فلولم يفصل الشرطين عن الاول وذكرهما ذكرا واحدا لكان النفي يشمل الجميع فيكون الحكم اعني في الضميرين اذا كان
احدهما مرفوعا هو وجوب الانفصال فيكون خطاء لانه اذا قال والا فهو منفصل ودخل فيه كون احدهما مرفوعا كان
مفهومه وجوب قولك ضربت اياك وهو خطاء واذا فصلته من هذين الشرطين الاخيرين بعود فان كان احدهما
كان قوله والا راجعا الى ما اثبته بالشرط الاول فيبقى ذلك من محكوم على نفيه ههنا وقد ذكر حكمه فيما تقدم في
ذلك الحكم المذكور هو مناقض لضده يعني ضد ما اثبت بالشرط الاول واراد بضده ما اثبت بالشرط الاول قوله
والا واذا لم يناقضه فبقي بحاله معه فلا يلزم وجوب ضربت اياك فوجب لذلك ان يفصل الاول عن الشرطين
الاخيرين والا فهو منفصل يعني ان لم يكن احدهما اعرف وهو مقدم فلا بد من انفصال الثاني فقد
يكونان من باب واحد وقد يكون الاعرف موخرا كقولك اعطاك اياي واعطاه اياي واعطاه اياك واعطاه اياه
اما وجوب الانفصال في الغائبين فلكراهة اجتماع الالفاظ المتماثلة لو كانا متصلين واما وجوب الانفصال فيما
كان الاعرف موخرا فلما عرفت من انه لو جعل الثاني متصلا للزم ان يكون الاقوى تابعا للاضعف الا انه جاء في الغائبين
اعطاهاه واعطاهوها ومنه قول الشاعر وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها
ومعنى البيت اي نفسي طابت لاصابة الشدة من اجل ان هذين القاصدين لها بالشدة اصابتهما مثلها قال المصنف
في امالي المفصل هما اثنان قصداه بسوء فوقعا في مثل ما طلباه له وجعل هذه من افعال المقاربة التي يجب ان يكون خبرها
فعلا مضارعا ولضغمة مفعول لتطيب اعمال الفعل في مفعوله وليست بمعنى المفعول من اجله لانه لم يرد انها طابت
لاجل الضغمة وانما اراد انها طابت والتعليل هو قوله لضغمهماها اي طابت نفسي لما اصابني من الشدة لما اصابه
من قصدني مثلها ويقال ضغمه الشدة وضغمتها وجاء البيت على الوجهين فقوله لضغمة من قولهم عضه الشدة
لقوله يقرع العظم نابها وقوله لضغمهماها من قولهم عضضت الشدة لان الفاعل ههنا ضمير من اصابها و
ضمير المفعول ضميرها اي لضغمهما اياها هي مخصوصة لا عاضة لجعلها مفعوله لا فاعله ويجوز ان يكون الموضعان
من ضغمت الشدة لا من ضغمتني ويكون قوله يقرع العظم نابها مبالغة في انه عض الشدة عضا قويا بلغ
منتهى ما يبلغه العض ولكن ببلوغ العظم عن ذلك وموضع الاستشهاد مجيء الضميرين الغائبين متصلين وليس
احدهما فاعلا وهما ضميرا الفاعلين وضمير العض وهو فيك هما وهو شاذ والقياس في مثلها لضغمهما اياها كراهة
اجتماع ضميري الغائبين البارزة من جنس واحد بخلاف ما لو اختلفا والضمير الاول في موضع خفض بالاضافة وهو
فاعل في المعنى والضمير الثاني في موضع نصب على المفعولية بالمصدر اي لان ضغماها ويقرع العظم نابها في موضع صفة
اما لضغمة الاولى وفصل للضرورة بالجار والمجرور الذي هو لضغمهماها ويضعف لاجل الفصل بين الصفة والموصوف
بالاجنبي وهو غير سائغ واما في موضع صفة لمعنى قولك ها اذ معناه لضغمهما مثلها اذ الاولى لم تصب هذين
وانما اصابهما مثلها فهو في المعنى مراد ومثل نكرة وان اضيف الى المعرفة فجاز ان يوصف بالجملة ويجوز ان يكون

يقرع العظم نابها جملة مستانفة لتفسير امر الضغمة في الموضعين جميعا فلا موضع لها في الاعراب لانها لم يقع موقع
مفرد وما يتوهم من ان لضغمهماها مضاف الى المفعول وهاء في المعنى فاعل فيؤدي الى انه اضاف الى المفعول واتى
بعده بالفاعل بصيغة ضمير المنصوب مندفع بما تقدم من انه لم يرد ان الشدة عضت وانما اراد انهما عضا الشدة
اذا ستقم ان يضاف المصدر الى المفعول ويؤتى بالفاعل بصيغة ضمير المنصوب باتفاق فوجب حمله على ما ذكرناه
لما يلزم مما اجمع على امتناعه والمختار من جملة المواضع الملتبسة خبر كان وخبر كان اذا وقع متصلا
فالمختار فيه الانفصال وانما كان كذلك من جهة ان خبرها ليس مفعولا على التحقيق وانما هو في المعنى حكم على فاعلها
والمعنى فيه الخبر على ما كان عليه فاجري في الانفصال مجراه قبل دخولها بينها على استقلاله في الخبرية وخروجه
عن المفعول من جهة المعنى قال المصنف في شرح المفصل والاخوان كان ضعفت عن باب الافعال فقصرت عن
اتصال الضميرين كما قصرت ان واخواتها ووجه ضعفها ان المنصوب ليس مفعولا في المعنى وايضا فان اكثر الناس
على انها لا دلالة لها على الحدث ومنهم من يشبهه بالمفعول في ذلك اي في اتصال الضمير فيجري في الاتصال مجراه
معولا على الثاني زيد قائم وكنته يعني وكنت قائما والفصيح وكنت اياه والاكثر يعني ان اللغة
الكثيرة في لولاي وعساي عند مجيء الضمير معهما اي ان يوقعوا بعدهما صورة الضمير المرفوع المنفصل نحو لولا انت وهذه اللغة هي
الجارية على القياس لانه معنى مبتدا بتقدير لولا انت حاضر او فاعل بحذوف الفعل عند قوم بتقدير لولا حصلت
فوجب ان يكون مرفوعا منفصلا اما كونه مرفوعا فلانه اما فاعل او مبتدا واما ما كان فيكون مرفوعا واما كونه
منفصلا فلان عامله اما معنوي او محذوف وقد علمت ان الضمير يجب ان يكون منفصلا على هذين التقديرين
قوله لولا انت الى آخرها اي لولا انت ولولا انت ولولا انتما ولولا انتم ولولا انتن وكذلك المتكلم اي لولا انا
ولولا نحن وكذلك الغائب اي لولا هو ولولا هي ولولا هما ولولا هم ولولا هن واللغة الكثيرة في عسى
عند مجيء الضمير معها ان يكون معها صورة ضمير مرفوع متصل في الجارية على القياس لانه معنى لفاعل
يتصل بفعل ماض فوجب ان يكون كذلك نحو عسيت الى آخرها يعني عسيت وعسيت وعسيتما وعسيتم
وعسيتن وكذلك المتكلم يعني عسيت وعسينا وكذلك الغائب يعني عسى وعسيا وعسوا وعست وعستا
وعسين وجاء لولاك وعساك يعني ان في لولا وعسى لغة اخرى عند مجيء الضمير معهما على خلاف
القياس فاوقعوا بعد لولا صورة الضمير المتصل المخفوض نحو لولاك الى آخرها يعني لولاك ولولاك ولولاكما و
لولاكم ولولاكن وكذلك المتكلم نحو لولاي ولولانا وكذلك الغائب نحو لولاه ولولاها ولولاهما ولولاهم ولولاهن
وان اتفق اللفظ في ضمير المثنى والمجموع المذكر والمجموع المونث في اللغتين جميعا الا ان التقدير مختلف فانه
مقدر على الاولى مضمرا منفصلا مثله في قولك هما قائمان وهم قائمون وهن قائمات ومقدر على اللغة الثانية
مضمرا مجرورا مثله في قولك غلامهما وغلامهم وغلامهن واوقعوا بعد عسى صورة ضمير المتصل المنصوب وهذه
اللغة في لولا وعسى وان علتها الاخرى بالكثرة الا انها ثابتة في لغتهم وان انكرها بعض النحويين وقد اختلف

في تقديرها مذهب سيبويه وقد حكاه عن الخليل ويونس ان الكاف واخواتها بعد لولا في موضع جر وان لولا على
هذه اللغة بمعنى حرف جر في المضمر وشبهها بلدن في عملها الجر في غير غدوة وعملها النصب في غدوة تنبيها على ان
اللفظة الواحدة قد يكون لها حالان مختلفان باعتبار بابين فيما نحن فيه لولا مع المضمر حالها مع المظهر وان
الكاف واخواتها في عساك في موضع نصب على معنى لعلك وعند الاخفش ان المضمرات بعد البابين يعني باب
لولا وعسى في محل الرفع على ما كان عليه في اللغة الاخرى الا انه استعير لفظ المجرور المتصل للمرفوع المنفصل في
لولا كما اوقعوا صيغة المرفوع في المجرور في قولهم مررت بك انت وبه هو وبنا نحن وما انا كانت واستعير لفظ المنصوب
المتصل للمرفوع المتصل في عسى كما اوقعوا صيغة المرفوع في محل النصب في قولهم ضربتك انت وضربته هو ورجح مذهب
سيبويه بانه تغيير اولا الداخل على المضمر من لولا وعسى وهو تغيير واحد ثم تغير المضمر بعد ذلك من الرفع الى الجر والنصب
تبع لرافعيته الداخل او لناصبيته ومجيء المضمرات يعني افراد المضمرات في الانواع الثلثة التي هي المخاطب
والمتكلم والغايب بعد ذلك في باب لولا وعسى جار على القياس فلا يلزم على مذهب سيبويه الا تغيير واحد ومذهب
الاخفش يلزمه ان يكون قد غير في لولا اثنى عشر لفظا من اول الامر وفي عسى كذلك لان الاخفش لم يدع تغيير
المضمر من الرفع الى الجر او النصب على نمط واحد ليجري مجيء افراد المضمرات بعد ذلك على القياس ورجح مذهب
الاخفش بان ايقاع الضماير بعضها مكان بعض سايغ كثير واما كون الكلمة يتغير عملها باعتبار ما يدخل عليه
فنادر ضعيف لا يكاد يوجد الا في مثل لدن كانهم اجروا نونها مجرى التنوين لما راوها تنزع وتثبت وانما كان
الاجراء عند الرواية اما للتوهم من المعنى انه تنوين واما التشبيه نونها بالتنوين واعلم ان المصنف قال في امالي
الخلاف ولا خفاء في ان كلا من المذهبين يلزمه ارتكاب محذور والنظر في الترجيح في مثل ذلك انما يكون ببيان
اخف المحذورين فما ذكره سيبويه يلزم منه محذور واحد وهو تغيير لولا وعسى في ان لها عملا في الظاهر بخلاف عملها
في المضمر على هذه اللغة ثم يكون اختلاف الضماير مبنيا على هذه القاعدة لا انه خولف في كل فرد ومذهب الاخفش
يلزم المخالفة في كل باب من البابين في جميع محاله وهو اثنا عشر في كل واحد منهما ولا خفاء في ان محذورا واحدا
اولى من اثني عشر محذورا وفي هذا اضرب من التحامل على الاخفش وذلك ان المحذور الذي لزم الاخفش لازم ايضا
على مذهب سيبويه وتوهم انه مبني على ان لولا جارة لا يفيد فان المخالفة حاصلة سواء كانت اصلا او بناء ثم ولو
سلم تعدد المخالفة على مذهب الاخفش واتحادها على مذهب سيبويه فقد يكون المحذور المتحد ابعد من محذورات
متعددة ولا خفاء في ان اجراء ما ذكره مجرى لدن بعيد من حيث ان لدن مستبعد عن قياس كلامهم واقع
موقع الغلط لما ثبت فيها النون التي هي شبيهة بالتنوين حتى توهم انه منون ممتنع اضافته ولا شك في انه بعيد
جدا وغير مستقيم وما ذكره الاخفش مبني على قاعدة كثير مثلها وهو وقوع بعض الضماير موقع بعض فثبت
بذلك ان مذهب الاخفش في ذلك اظهر هذا ما ذكره في الامالي وبه ترجح لمذهب الاخفش ورجح في شرح المفصل
مذهب سيبويه قائلا وليس مذهب يعني الاخفش اليه بقوي اما قياسه على ما انا كانت فضعيف لقلة استعماله

وشذوذه بخلاف ما حمل عليه سيبويه فانه كثير واما وقوع المرفوع موقع المجرور ربما قولهم مررت بك انت فضعيف
لامرين احدهما انه لم يقع موقع ضمير آخر اذ لا ضمير منفصل للجر والآخر انه موضع ضرورة اذ لا يمكن الا كذلك واما وقوع
المرفوع موقع المنصوب فليفرقوا بين التاكيد وبين البدل فاذا قالوا ضربته اياه كانت بدلا واذا قالوا ضربته هو
كان تاكيدا فصار انما وقع هذا الموقع ضرورة للفرق بين البدل والتاكيد فيقوى قول سيبويه هذا ما ذكره في شرح
المفصل فان قيل لم يتعلق لولا على قول سيبويه قلت اجاب ابن يعيش بانه مثل بحسبك زيد وهل من خالق غير
الله فان الجار مع ما بعده رفع بالابتداء ولم يتعلق بشيء وقال الامام المدني ان باء بحسبك ومن في من خالق غير الله
زائدتان لا يختل بحذفهما المعنى فلا يتعلقان بشيء ولولا ليس كذلك فالظاهر انه عند سيبويه يتعلق بجوابه
ونون الوقاية شرع يبين ان بعض الضماير وهو ياء المتكلم يشترط فيه في بعض الحالات زيادة حرف آخر غيره وهو نون
يسمى نون الوقاية لانه واق للفعل عن الكسر الذي هو اخو الجر وهذا النون قد يكون لازما اثباته وقد يكون ممتنعا
اثباته وقد يكون مخيرا اثباته وحذفه وقد يكون مختارا اثباته وقد يكون مختارا حذفه فالاول يكون في الماضي
مطلقا كقولك ضربني وضربني فانه يلزم الماضي ولا يجوز حذفه عنه بحال ليصونه عن الكسر الذي هو شبيه بكسرة الاعراب
في العروض وكذلك المضارع العري عن نون الاعراب كقولك يضربني فان نون الوقاية لازم فيه ايضا لما مر والثاني
في مثل غلامي ودلوي وظبيي فان اتصال نون الوقاية به ممتنع اذ لا حاجة اليه والثالث في مواضع منها المضارع
الذي مع نون الاعراب اعني الامثلة الخمسة فانك في ذلك بالخيار اما الحذف فلكراهة اجتماع النونين او الاستغناء
بنون الاعراب عن نون الوقاية قال المصنف في شرح المنظومة قد يستغني بنون الاعراب عن نون الوقاية
ولا ينوب عنها غير نون الاعراب لان تلك زائدة على الفعل خارجة عنه فامكن ان يجعل وقاية له والنون في يضربن
فاعل متصل كالجزء من الفعل فلم يجعل وقاية لذلك واما الاثبات فليجري على القياس المتقدم طرد الباب و
المختار عند الاكتفاء بواحد ان الموجود نون الاعراب لا نون الوقاية لان نون الاعراب يقوم مقامها اي يعمل
عملها مع انها تدل على الاعراب بخلاف العكس ولان نون الوقاية هي الثانية ومنشا الثقل فكانت اولى بالحذف
ومنها لدن فانك اذا الحقت ياء المتكلم بها تخير بين اثبات نون الوقاية معها وحذفها فتقول لدني بالتشديد
وان لم يكن فعلا ولا حرفا ولكنها لما كانت مبنية على السكون حوفظ على سكونها الباني قال المصنف في شرح المفصل
واذا كانوا قد صانوا الفعل القابل للتحرك والاعراب عن الكسر فلان يصونوا الحرف المبني على السكون عن الكسر
من باب الاولى وذلك ان يحذف النون وتقول لدني بالتخفيف اجراء لها مجرى الاسماء المتمكنة لوقوعها على قلة
احرف ومنها ان واخواتها والمراد منها باخواتها الثلثة التي آخرها النون المشددة دون ليت ولعل فانهما
من القسمين الباقيين واما الاربعة التي آخرها نون مشددة فيجري فيها الوجهان فاثبات النون على تشبيهها
بالفعل من الوجه الذي شبهت به في العمل وحذفها كراهة اجتماع النونات واذا كانوا قد جوزوا الحذف في
يضربونني مع كونه فعلا فلان يجوزوا في انني اولى لانه حرف قد اجتمع فيها نونات عند مجيء نون الوقاية والرابع في مواضع

منها ليت فانه يختار فيها اثبات النون لان المقتضي للاثبات وهو شبهه بالفعل متحقق ومقتضي الحذف مفقود فيه اذ
لا نون في آخره وجاز حذفها تشبيها لليت بالاربعة التي في آخرها النون المشددة لانها منها ومنها من وعن و
مما مثل ليت في اختيار مجيء النون لكونهما على حرفين مبنيين على السكون نحو قط على بنيتهما ان يدخل الكسر كما حوفظ
على الفعل ان يدخله الكسر ومنها قد وقط فانهما مثل من وعن في كونهما على حرفين وان كانا اسمين والخامس لعل
فانها عكس ليت لان المختار في ليت الاثبات وفي لعل الحذف وانما اختير في لعل الحذف من حيث ان من لغاتها لعل و
اللام الاولى ليس بينها وبين الثانية الا حرف واحد مع شبهها بالنون فكره اثبات النون قال المصنف في شرح
المفصل فلما كثرت المثالات مع المقاربات كان الحذف اولى وليس في الشرح ما يجوزها في الاكثر على احدى لغتي لعل انها
يعني بالاكثر المختار وباحدى اللغتين الحذف فان قيل يلزم بعين هذا الدليل المذكور في لعل ان تكون لكن من
قبيل ما اختير فيها الحذف لكنه مما استوى فيه الامران باتفاق قلت قد احترز عنها في الدليل بقوله واللام الاولى
ليس بينها وبين الثانية الا حرف واحد فان الواسطة في لكن بين اللام الاولى والنونات بحرفين
ويتوسط بين المبتدا والخبر اذا كان معرفة لانه يجوز ان تكون المبتدا نكرة وحينئذ يلتبس الخبر بالصفة فاذا قالوا مثلا
زيد هو المنطلق بتوسيط الصيغة المسماة بالفصل في عرف النحويين وبالرابطة في عرف المنطقيين تتعين
الخبرية لان الرابطة انما يتوسط بين المحكوم عليه والمحكوم به لا بين الصفة والموصوف لارتباطها بها لكونها
معلومة الثبوت له عند المتكلم والسامع قال الاندلسي في شرح قانون الجزولي سماه اهل البصرة بالفصل لوقوعه
بين شيئين بينهما ربط وعلاقة فاصلا بينهما لفظا وان كان رابطا بينهما معنى فان قلت هذه الصيغة اما تاكيد و
اما مبتدا فعلى الاول تكون دالة على نفس ما ذكر اولا وعلى الثاني تكون دالة على عين ما دل عليه الاول واياما
ما كان فلا تكون دالة على النسبة قلت هذا الذي ذكرت انما يكون عند القائل بانها اسم واما من يجعلها اداة
اي حرفا فلا بد عنده الا على النسبة والظاهر انه لا نزاع لاحد ان الاتيان بهذه الصيغة انما كان لتعيين ما بعدها
للخبرية وانما يكون كذلك اذا كانت تدل على النسبة ثم لما ذهب بعض الى اسميتها اضطر الى القول باسميتها
تاكيدا او مبتدا فان قيل الدال على الربط ليست هذه الصيغة وانما الدال عليها الاعراب قلت
هذا مع انه مخالف لما ذهب اليه المحققون من المنطقيين غير مستقيم فان الاعراب في المثال الذي اوردناه
يدل على معنى زايد على الذات وهو المنسوب اليه لشيء ما وعلى حصول معنى زايد على مفهوم المنطلق وهو المنسوب
الى شيء ما والاحتياج الى الرابطة انما كان للدلالة على النسبة الى منسوب اليه معين فاذا اتي بالرابطة يدل
على ان مفهوم المنطلق منسوب الى منسوب اليه معين وهو المبتدا الذي ذكرت الرابطة بعده وينبغي ان لا يتوهم
من كون هذه الصيغة للفرق بين الخبر والنعت عدم دلالتها على النسبة فانها انما كانت فارقة بين الخبر والنعت
باعتبار انها موضوعة لربط ما بعدها بالمبتدا الذي قبلها وتعيينه للخبرية وانما قال قبل العوامل وبعدها
لينبه على انه يكون هذه الصيغة مع وجود العوامل اللفظية في المبتدا والخبر وعدمها كقولك زيد هو المنطلق

وكان زيد هو المنطلق وانما قال صيغة مرفوع لينبه على انه لم يتعين ان يكون مبنيا وانما هو صيغته فيجوز ان يكون
مبنيا وان يكون غير مبني على ما سياتي وانما قال مرفوع لينبه على انه لا يكون الا صيغة مرفوع لان الاصل فيه هو باب
المبتدا فناسب اختيار المرفوع وليخرج نحو ظننتك اياك القائم فان اياك بدل لا فصل وقوله مطابق للمبتدا يريد به
ان كان مفردا مذكرا كان هذا المتوسط على صيغة المفرد المذكر وكذلك المونث والمثنى والمجموع وكذلك لو قدر
الاول متكلما او مخاطبا او غايبا كان هذا المتوسط على صيغته كقولك ان الزيدين هما القائمان وان الزينبات هن
القائمات وكذلك انا نحن القائمون وانكن انتن القائمات وسمي فصلا عند البصريين لانه فصل به بين كون ما بعده
خبرا ونعتا لانك اذا قلت زيد المنطلق لجاز ان يتوهم السامع ان المنطلق صفة فينتظر الخبر وجاز ان يتوهم
انه خبر فاذا قلت زيد هو المنطلق تعين الخبر فصارت هذه الصيغة هي التي فصلت بين الخبر والنعت وعينت
المنطلق للخبر وتسميه الكوفيون عمادا لانه اعتمد عليه في هذا المعنى والفصل اخص اذ كل ما وضع للفصل كتاء
التانيث والاعراب فقد اعتمد به على المراد منه وليس كل ما يعتمد به في شيء يكون فصلا الا ترى ان زيدا في زيد قائم
معتمد عليه في المراد منه ولم يفصل شيئا عن شيء واذا كان الفصل اخص كان تسميته فصلا اولى لخصوصه لان الاخص
يكون مشتملا على الاعم ضرورة عدم تحقق الاخص بدون الاعم فيكون اكثر فائدة فيكون اولى ووفق المصنف
في شرح المفصل وجه الاولوية على طريقة اخرى حيث قال تسمية اهل البصرة له فصلا اقرب الى الاصطلاح
لان الشيء يسمى باسم معناه في اكثر الالفاظ ولما كان المعنى في هذه الالفاظ الفصل كان تسميتها فصلا احرى
من تسمية الكوفيين لها عمادا نظرا الى ان السامع او المتكلم او هما جميعا يعتمد ان بها على الفصل بين الصفة والخبر
فسموها باسم ما يلازمها ويؤدي الى معناها فكانت تسمية البصريين اظهر وشرطه ان يكون الخبر معرفة لانه
اذا لم يكن معرفة لم يقع لبس لانه اذا قيل زيد منطلق لا يلتبس الخبر بالنعت فلم يحتج الى ما به الفصل قوله
او افعل من كذا عطف على خبر يكون يعني شرطه احد الامرين الاول ان يكون الخبر معرفة الثاني ان يكون افعل
تفضيل يكون مستعملا بمن مقتضي عنه بقوله او افعل من كذا وانما اجروا افعل من كذا مجرى المعرفة لما كانت
من فيه قائمة مقام اللام فقربت منها اي شبهتها شبها قويا ولذلك لم يجمعوا بين اللام ومن فلم يقولوا
الافضل من زيد فلما اشبهه اجروه مجراه والا اي وان لم يشبهه فالقياس ان لا يكون الفصل فيه لان افعل
من كذا نكرة قال المصنف في شرح المفصل فعلى هذا الاجود ان تقول زيد هو غلام الرجل وان كان مستفادا
حرف التعريف والفرق بينهما ان افعل من كذا يشبه المعرفة شبها قويا من حيث المعنى حتى ان معنى قولك
افعل من كذا الافضل باعتبار فضيلة معهودة ولذلك قام مقامه وليس غلام الرجل كذلك فانه انما امتنع دخول
حرف التعريف عليه من جهة ان الاضافة قد تكون للتعريف واللام للتعريف فكره الجمع بينهما بخلاف افعل منك
ولم يشترط في المبتدا ان يكون معرفة لانه لا يكون الا معرفة وما يقع نكرة نادرا بل لا يقع خبره معرفة وقد
قيد الخبر بالتعريف فعلم انه مخصوص بان يكون الخبر معرفة ولا موضع له المعروف من قوله

الخليل انه لا موضع له من الاعراب وبعض النحويين يزعم ان له موضعا من الاعراب وهذا الخلاف مبني على انه حرف
او ضمير فان قلنا انه حرف لا يكون له موضع من الاعراب وقوله في الشرح فان قلنا انه حرف ومنع الفصل الى قوله وان
كانت حروفا بيان لحقيقة مقدم الشرطية من غير تعرض لتاليها وانما سماها بان اجاب عن سؤال اورده القائلون
بكونه اسما عليها اما تقرير السؤال فهو ان يقال لا يستقيم ان يكون حرفا لان الحرف يلزم طريقة واحدة وهذا يتغير
باعتبار من هو له بالتكلم والغيبة والخطاب والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وهذه احكام الضماير فدل
على انه ليس من قبيل الحروف واما تقرير الجواب فهو ان يقال تغيره لا يمنع حرفيته بدليل تغير الحروف في اسم الاشارة
نحو ذلك وذلك وذلكما وذلكم وذلكن واولئك واولئكم وهو حرف باتفاق ثم لما اثبت حقيقة المقدم بما ذكرنا
تعرض للشرطية مع تاليها بقوله واذا كان حرفا فلا موضع له من الاعراب كغيره من الحروف واعلم انه قد اجيب
عن الجواب المذكور وقد ذكر المصنف في شرح المفصل قائلا واجيب عنه بان حرف الخطاب يتغير باعتبار المخاطب
وهذا يتغير باعتبار المضمرات يعني باعتبار المخاطب والغايب والمتكلم اعتذر وعنه بان مثله قد جاء في اياه واياها
واياك واياي فانها للخطاب وغير الخطاب وهي حروف على المذهب الصحيح واجيب عنه بانه قد نص على هذا المذهب
انا جي بها حروفا لتبيين صاحب المضمر الذي هو ايا واما حرف جي به لمعنى يتبين مختلف كاختلاف الضماير فليس بموجود
في اللغة هذا ما ذكره في شرح المفصل وعلم منه ان ما ذكره في شرح الكافية لبيان حقيقة المقدم غير تام ثم اشار في
الشرح الى وجه آخر في بيان حقيقة المقدم بقوله والذي يبين انه حرف وتقريره ان يقال انه اما حرف او اسم
لان بطلان كونه فعلا ظاهر ولا جائز ان يكون اسما فتعين ان يكون حرفا وانما قلنا انه لا جائز ان يكون اسما لانه لو
كان اسما وقد وقع مركبا فلا بد ان يكون لموضعه موضع اعراب اي يكون له محل من الاعراب كالضماير كلها ولو
كان لموضعه موضع اعراب لم يخل اما ان يكون تابعا او مستقلا وكلاهما غير مستقيم اما التبعية فلانه لو كان تابعا
لاختلف باختلاف المتبوع وهو لا يختلف ولو كان مستقلا لوجب ان يكون مبتداء لانه صيغة مرفوع ذكر بعد
المسند ولا يستقيم ان يكون مبتداء لان ما بعده يكون منصوبا كقولك كان زيد هو المنطلق ولو كان مبتداء لتعين رفع
ما بعده بالخبرية واما بعض النحويين فيقول هو ضمير له موضع من الاعراب وهذا مما تقدم ان يكون تابعا ويجيب
عن قولهم لو كان تابعا لاختلف باختلاف المتبوع ان ذلك مخصوص بغير التاكيد بالضماير واما التاكيد بالضماير
فلا يكون في غير هذا الباب الا بصيغة الضمير المرفوع وان اختلف المتبوع كقولك مررت بك انت وبه هو وبنا نحن
وكذلك ما اشبهه نحو ضربتني انا وضربتنا نحن واذا كان كذلك فلا يستبعد ان يكون تابعا على ذلك النحو الذي
هو التاكيد بالضماير اعني المختلف باختلاف المتبوع وقوله في الشرح مع ظهور صيغته دليل آخر على اسميته
فان ظهور صيغته في الضماير مما ينفي اسميته وكذلك قوله واختلافها اي مع اختلافها وتوجيهه انه حرف
جي به لمعنى يتبين مختلف باختلاف ما تقدم عليها كاختلاف الضماير باعتبار التكلم والخطاب والغيبة والافراد
والتثنية والجمع ليس بمعهود وهذا مختلف كما ذكرنا فلا يكون حرفا واذا لم يكن حرفا فيكون اسما والمصنف

ابطل كونه تاكيدا في امالي المسائل المتفرقة قائلا هو الذي هو فصل لا جائز ان يكون تاكيدا لانه لو كان تاكيدا
لم يخل اما ان يكون لفظيا واما ان يكون معنويا لا جائز ان يكون لفظيا لان اللفظي اعادة اللفظ الاول بعينه
ان كان ظاهرا واعادة اللفظ ان امكن والا فما يدل عليه من بابه ان كان مضمرا كقولك مررت بك انت ورايتني انا
لانهم لما قصدوا الى التاكيد اللفظي فيه وتعذر ان يوتى بالمتصل من غير متصل به وجب الانفصال ولما لم يكن للضمير
المجرور منفصل حملوه على المرفوع لانه اخص فلم يقولوا مررت بك اياك وقالوا مررت بك انت كما قالوا ما انا كانت لما تعذر
المتصل اتوا بالمرفوع المنفصل ولا جائز ان يكون معنويا لان المعنوي بالفاظ تحفظ ولا يقاس عليها وبعض العرب
يجعله مبتداء وهذا واضح فيكون قد اخبر عن الاسم الاول بالجملة الابتدائية وهو الضمير وما نسب اليه معمول كان
زيد هو المنطلق وعليه ما نقل في غير السبعة ولكن كانوا هم الظالمون واعلم ان هذا الكلام اعني قوله وبعض العرب
يجعله مبتداء يجوز ان يكون جوابا باختيار الشق الثاني من الترديد وتوجيهه ان يقال نختار مما تقدم ان يكون
معربا بالاستقلال قولكم لو كان كذلك لوجب ان يكون مبتداء ورفع ما بعده خبرا قلنا نلتزم ذلك فان بعض
العرب يجعله مبتداء وما بعده خبره ويتقدم قبل الجملة هذا الضمير على خلاف باب الضماير اذ ليس له
مرجوع اليه ظاهر الا كما يكون لغيره من الضماير وانما وضعوه لغرض ان يعظم القصة في نفس السامع وانما حصل التعظيم
بذكره لانه مبهم يفسره الحديث الذي بعده والشي اذا ذكر مبهما ثم فسر كان اوقع في النفس من ذكره مفسرا
من اول الامر وانما كان الشي عند ذكره كذلك اوقع لانك اذا ذكرت الشي مبهما توفرت الدواعي الى طلبه لما
جبل الله النفوس عليه من التشوق الى معرفة ما قصد ابهامه ولانه اذا ذكر كذلك كان مذكورا مرتين
والمذكور مرتين ابلغ من المذكور مرة واحدة فثبت انه اذا ذكر الشي كذلك كان اوقع في النفس واذا كان اوقع
في النفس حصل تعظيم من ذكره كذلك قطعا قوله في الشرح فقد رد لذلك متعلق باول هذا الفصل تقريره
اذا كان هذا الضمير على خلاف باب الضماير باعتبار انه ليس له مرجوع اليه ظاهرا فقد رد لعدم المرجوع
اليه له الحديث المعهود في الذهن ثم اضمر ولهذا الغرض وهو تعظيم القصة وانما ثنا بالشان الذي
هو المظهر موضع المضمر لان المضمر ابهم من المظهر وانما وقع اولا لانه لو وقع آخرا لعاد على ما تقدم ولم يحتج الى
تفسير فيخرج عما نحن فيه وجعلوه غايبا لانه للغايب على التحقيق لانه للشان والحديث وهو غايب ويسميه
النحويون ضمير الشان والقصة لانه في التحقيق اضمار لهما فاضافوه الى ما هو ضمير له كما تقول في زيد هذه
الهاء ضمير زيد والذي هو تفسيره بالجملة بعده لانها المرادة بالاضمار فلا يستقيم تفسيره الا بها ويكون متصلا
ومنفصلا ومستترا وبارزا على حسب العوامل فاعتبر فيه ما في باب الضماير يعني انهم صرفوه حسب ما يقتضيه
باب الضماير من مرفوع متصل ومنفصل ومنصوب متصل ومنفصل ومستتر وبارز فاذا وقع تحت وجب ان يكون مرفوعا
منفصلا اما كونه مرفوعا فظاهر واما كونه منفصلا فلان العامل المعنوي انما يقتضي المنفصل كقولك هو زيد قائم واذا
وقع فاعلا فوجب ان يكون مستترا لانه ضمير مفرد غايب في مثل اما كونه مفردا فلانه عايد على الحديث وهو مفرد

واما كونه غايبا فلما عرفت واما كونه في فعل فلانه عند عدم العوامل مبتداء فاذا كان فاعلا فلا يكون الا الفعل داخل
على المبتداء اعني الفعل الناقص فثبت انه اذا كان فاعلا فلا يكون الا ضمير مفرد غايب في فعل والضمير المفرد الغايب
في الفعل لا يكون الا مستترا كقولك كان زيد قائم وليس زيد قائم واذا وقع منصوبا فلا بد وان يكون مستترا اذ لا يستتر
المنصوب كقولك انه زيد قائم وحذفه منصوبا ضعيف يعني في مثل قول الشاعر ان من يدخل الكنيسة يوما
يلق فيها جآذرا وظباءا وفي قوله ان من لام في بني بنت حسان المه واعصه في الخطوب وانما ضعف من حيث
كان حذفا لضمير مراد لا دليل عليه هذا ما ذكر في الشرح ولا يخفى عليك انه غير مستقيم فان وقوع من الشرطية في البيتين
بعد ان دليل على كون ضمير الشان محذوفا اذ لو لم يقدر لادى الى دخول ان على الشرط وذلك ممتنع فالوجه
ما ذكره في شرح المفصل حيث قال ولا يجوز في سعة الكلام ان زيد قائم على انه ضمير منصوب فلا يجوز ان يستتر وليس الموضع
موضع الحذف فيحذف وقد جاء في الشعر محذوفا لا مستترا لان الحرف لا يستتر فيه وفرق بين المحذوف والمستتر
هذا كلامه وانما قال وليس الموضع موضع حذف اما لانه لا دليل عليه واما لان المقصود من الكلام المصدر هو به
التعظيم والفخامة فلا يلائمه الاختصار واما لانه يفوت المقصود منه بحذفه الا مع ان فقد التزموا حذف
ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت كقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وانما التزموا ذلك لانه
قد ثبت ان ان المكسورة اذا خففت جاز اعمالها كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم مع كونها ابعد عن شبه الفعل
من المفتوحة لما سيجي في الحروف ان شاء الله تعالى فان المفتوحة المخففة لجواز العمل اجدر ولم يات اعمالها في الملفوظ به
بعدها فلا يقال علمت ان زيدا قائم ولكن ان زيد بالرفع فقدروا لذلك ضمير الشان معمولا لان محذوفا تخفيفا
انما تقدير قليلا لكون ان المكسورة المخففة على ان المفتوحة مرتبة في العمل وانما كونه محذوفا تخفيفا فلان
الموضع موضع خفة بدليل وروده مخففا اسماء الاشارة انما بنيت اسماء الاشارة اما لان وضعها
بالاصالة وضع الحروف ايضا نحو ذا وتا وذي ثم حملت بقيتها عليها لانها منها وانما قال ايضا لانه سيحل هذا الدليل
في المضمر واما لاحتياجها في وضعها الى ما يتبين به من قرينة الاشارة فيكون محتاجة الى الغير فاشبهت بذلك
يعني بسبب احتياجها الى الغير الحروف فيكون مبنية كالحروف وحد المصنف اسم الاشارة بقوله ما وضع لمشار
اليه وهذا الحد وان ذكر فيه لفظ المشار اليه فليس من قبيل تعريف العلم بالعالم ليجب لحده ان يكون عالما لان الثاني
مشتمل على الدور والاول لم يشتمل عليه بيان الاول ان العالم متوقف على العلم لان العالم شيء له العلم فالعلم جزء
من العالم والكل متوقف على الجزء فاذا اخذ العلم بالعالم توقف العلم على العالم المتوقف عليه وهو دور وبيان الثاني
ان المحدود ههنا ما يسمى باسماء الاشارة في اصطلاح النحويين وهو ذا وتا وذان وتان واولاء والمشار اليه الماخوذ
في الحد هو اللغوي وهو المومى اليه باي شيء كان باليد او بالطرف او اللفظ وليس المحدود الاشارة اللغوية
لانها غير مجهولة فلا يحتاج ان يحد في هذا العلم وكذلك لم يجهل المشار اليه لغة لانه معلوم قبل معرفة اسماء
الاشارة الاصطلاحية فاذا ذكر في الحد المشار اليه لغة فلا دور اذ لا يتوقف على المحدود ولا يتوقف المحدود عليه

يعني ان الدور انما يلزم ان لو تحقق هذا المجموع وهو توقف الحد على المحدود وتوقف المحدود على الحد لكن هذا المجموع
منتف ضرورة انتفاء الشق الاول منه واذا انتفى المجموع انتفى الدور قطعا وقوله اذ قد تعرف الاشارة اللغوية
دليل على انتفاء الشق الاول من المجموع المذكور ولقائل ان يقال ان الشق الاول انما يكون منتفيا ان لو كان المحدود
الاشارة اللغوية بالمشار اليه لغة لكنه ليس كذلك فان الاشارة اللغوية معلومة غير محتاجة الى تعريف في هذا العلم
ولا يلزم من عدم احتياجها عدم احتياج الاشارة الاصطلاحية الى التعريف اذ قد يعرف الاشارة اللغوية ولا يعرف
اسماء الاشارة في الاصطلاح ولقائل ان يقول الدور عن اصله ساقط لانه حد اسم الاشارة لا الاشارة والمشار اليه
مشتق من اسم الاشارة فلا يتوقف عليه اصلا والمشار اليه في المعنى على ستة اضرب مذكر ومونث كل واحد منهما مفرد
ومثنى ومجموع الا ان العرب وضعت لفظ الجمع للمذكر والمونث مشتركا فصارت الالفاظ خمسة اربعة نصوصا وواحدا
مشتركا ومن هذه الخمسة ما ليس له مرادف مثل ذا للمفرد المذكر وذان لمثناه وتان للمثنى المونث ومنها ما له مرادف
كلفظ المفرد المونث فانك تقول تا وتي وته وذه بسكون الهاء وتهي وذهي بياء بعد الهاء قال المصنف في شرح
المفصل قال بعض الناس ان المثنى معرب وذلك انه قد اختلف آخره لاختلاف العوامل فوجب ان يكون معربا
قياسا على سائر المعربات واجيب عن ذلك باوجه احدها ان الدليل قائم على وجوب البناء فيها كلها فوجب
الحكم عليها كلها بالبناء وتاويل هذا اشكل ووجهه ان نقول لو كانت على قياس المثنى لوجب ان يكون الفها منقلبة
كما تقلب الف عصا ورحا ولما لم تقلب دل على انها صيغة موضوعة للمشار اليه المرفوع تارة والمنصوب اخرى كما وضعوا
اياك للمنصوب في المضمرات وانت للمرفوع ولكن لما كان ثم تعدد لجميع الصيغة وضح امره ولما كان ههنا تعدد لبعض
الصيغة اشكل امره ولا فرق في التحقيق في تعدد الصيغة بين ان يكون تعددا للجميع او تعددا للبعض الوجه
الآخر انها تشدد نونها ولو كانت نون التثنية لم تشدد نونها اذ لا يجوز ان تقال في رجلان رجلان بالتشديد هذا كله
على لغة من قال هذان في الرفع وهذين في النصب والجر واما من قال هذان في الاحوال كلها فلا اشكال فيه
انه مبني هذا كلامه وانما قال وتاويل هذا اشكل لان دليل البناء يكون مقتضيا للبناء ولا يلزم من وجود المقتضي
وجود المقتضى وانما يلزم ان لو لم يتحقق المانع والاختلاف هنا مانع وحرف التنبيه الذي يلحقها اولها ليس في
الحقيقة منها وانما هو حرف جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه ومعناه تنبه يا مخاطب لما اشير اليه كما جيء به
للتنبيه على النسب الاسنادية كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم وما يتصل باسم الاشارة من الكاف واخواتها
حروف الخطاب والمخاطب باعتبار لا يزيد على ستة مفرد ومثنى ومجموع كل واحد منها مذكر ومونث فهو كالمضمر
في الدلالة على احوال المخاطبين وعدتهم مع حرفيته كما يدل على المخاطبين في ضربكما مع اسميته واحد
من حروف الخطاب مشترك بين المذكر والمونث وهو المثنى بقي خمسة الفاظ اربعة نصوص وواحد مشترك
وهذه الحروف انما جيء بها تنبيها على حال من تخاطب فاجعل اسم الاشارة لما يشار اليه اولا على طبقه من مفرد ومثنى
ومجموع مذكر ومونث ثم اجعل حرف الخطاب بعدها على حسب من تخاطبه في ذلك اي في الافراد والتثنية والجمع

بالتذكير والتأنيث نعند الاشارة لما واحد مذكر ان خاطبت مثله قلت ذاك بفتح الكاف وان خاطبت مونثا قلت
ذاك بكسر الكاف وان خاطبت مثنى قلت ذاكما وان خاطبت جمعا مذكرا قلت ذلكم وان خاطبت جمعا مونثا قلت
ذاكن فهذه خمسة مع المفرد المذكر ومثلها مع الاربعة الباقية كما تقول مع المفرد المونث تاك تاك تاكما تاكم تاكن ومع
تثنية المذكر ذانك ذانك ذانكما ذانكم ذانكن ومع تثنية المونث تانك تانك تانكما تانكم تانكن ومع الجمع اولئك اولئك
اولئكما اولئكم اولئكن فهذه خمسة وعشرون لفظا لستة وثلثين معنى بيان ان المعاني ستة وثلثون هو انك قد عرفت
ان كل واحد من المشار اليه والمخاطب باعتبار المعنى ستة والستة في الستة ستة وثلثون وبيان ان الالفاظ
خمسة وعشرون هو ان العرب لما لم يضع للاشارة الى جمع المذكر والى جمع المونث الا لفظا واحدا وهو اولاء صارت
الفاظ اسماء الاشارة خمسة وكذلك في جانب حرف الخطاب لما لم يضع لخطاب المثنى المذكر والمونث الا لفظا واحدا
وهو كما صارت الفاظ حرف الخطاب خمسة والخمسة في الخمسة خمسة وعشرون وهي ذاك الى ذاكن وتاك الى تاكن
وذانك الى ذانكن وتانك الى تانكن واولئك الى اولئكن فهذا بيان الخمسة والعشرين وقوله في الشرح لان كل واحد
منها خمسة دليل لكون الالفاظ خمسة في خمسة والمعاني ستة في ستة يلزم منه ان تكون الالفاظ خمسة وعشرين
والمعاني ستة وثلثين وتقريره ان كل واحد من اسماء الاشارة وحروف الخطاب خمسة افراد يعني ان لكل منها
خمسة افراد وقد تبين ان الافراد الخمسة لاسم الاشارة لستة معان وكذلك الافراد الخمسة لحرف الخطاب
لستة فتكون الالفاظ خمسة في خمسة والمعاني ستة في ستة يلزم قطعا ان تكون الالفاظ خمسة وعشرين والمعاني
ستة وثلثين وكان القياس ان يكون الالفاظ ايضا ستة وثلثين ليطابق عدد الالفاظ عدد المعاني ولكن لما كان
في كل خمسة واحد مشترك وجب ان تكون الالفاظ الستة والثلثون خمسة وعشرين تنقص احد عشر لان الواحد المعدوم
من احد الطرفين يعني طرف اسم الاشارة وطرف حرف الخطاب ينقص لاجل انتفاء مقابله ستة وتقريره ان
اسم الاشارة وحرف الخطاب لو كان ستة على ما يقتضيه القياس لكان مع كل واحد من الافراد الستة لحرف الخطاب
ستة من اسم الاشارة وكان مع كل واحد من الافراد الستة لاسم الاشارة ستة من حرف الخطاب ولما انعدم
من طرف حرف الخطاب واحد ينقص من اسم الاشارة المقابلة الستة التي كانت تكون معه لانعدامه لانه
اذا انعدم لا يمكن ان يتركب مقابله من اسم الاشارة معه وكذلك نقول لما انعدم واحد آخر وهو السادس من
الجانب الآخر وهو جانب اسم الاشارة ينقص من طرف حرف الخطاب المقابلة الخمسة التي كانت تكون مع ذلك
الواحد المعدوم من اسم الاشارة لانه اذا انعدم لا يمكن ان يتركب معه حروف الخطاب الخمسة فانتقص ستة من جانب
وخمسة من آخر فيكون الناقص احد عشر فبقي خمسة وعشرون وقد يقال ههنا في درس المتعلمين ان تسعة من الخمسة
والعشرين مشترك بين عشرين معنى اربعة منها وهي الحاصلة من تركيب مشترك اسم الاشارة مع غير مشترك حرف
الخطاب اعني اولئك اولئك اولئكم اولئكن مشتركة بين ثمانية معان فان الاول منها مشترك بين اشارة جمع المذكر
مع خطاب المفرد المذكر واشارة جمع المونث مع خطاب المفرد المذكر وكذلك يقال في الثلثة الباقية واربعة اخرى

منها وهي الحاصلة من تركيب مشترك حرف الخطاب مع غير مشترك اسماء الاشارة اعني ذاكما تاكما ذانكما تانكما مشتركة
بين ثمانية معان وواحد منها وهو الحاصل من تركيب مشترك اسم الاشارة مع مشترك حرف الخطاب اعني اولئكما مشتركة
بين اربعة معان وستة عشر منها وهي الحاصلة من تركيب غير مشترك اسم الاشارة مع غير مشترك حرف الخطاب اعني ذاك
ذاك ذاكم ذاكن تاك تاك تاكم تاكن ذانك ذانك ذانكم ذانكن تانك تانك تانكم تانكن نصوص
ويقال ذا للقريب وزعم كثير من النحويين ان ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط والبعيد في المفرد المونث تلك
وفي التثنية ذانك وتانك بتشديد النون فيهما وفي الجمع اولالك بالقصر وزيادة اللام واما ما هو للقريب في المفرد المونث
وفي التثنية وفي الجمع فواضح وهو ما ذكرناه اولا عند تعداد الفاظ اسماء الاشارة وانما ما هو للمتوسط في هذه الصور
فواضح ايضا وهو الاتيان بها مع كاف الخطاب من غير زيادة ولوضوح القريب والمتوسط في هذه الاقسام الاربعة لم
يتعرض لهما فيها وانما وقع الاشكال فيما هو مثل ذلك الذي للبعيد في المفرد المونث والمثنى والمجموع فتعرض لبيانه
واما ثم فيعني انه قد وضع للاشارة لفظ آخر يختص بالمكان وهو قولهم هنا وهنا وثم فهنا للقريب وهنا
وثم للبعيد الموصول عرف الموصول بقوله ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد واحترز بقوله الا بصلة عن
نحو زيد وبقوله وعائد عن نحو حيث واذ واذا وما اشبهها فانها مما لا يتم جزءا من الكلام الا بجملة لكن لا تحتاج الى العائد
وقد اورد الامام تقي الدين على هذا التعريف من الموصوف فقال فانها لا تتم جزءا الا بصفتها ولا بد فيها من عائد
اذا كانت جملة اولا والجواب عنه ان من الموصوف بالجملة في بعض المواضع لا يصدق عليها انها لا تتم جزءا الا بجملة
وعائد بناء على انها تصير جزءا تاما بدون الجملة اذا كانت موصوفة لمفرد فلا يصدق عليها السلب الكلي الذي هو
معنى التعريف واعلم ان المصنف حكم في امالي الكافية بان تعريف المشتق بالمشتق منه تعريف بالاخفى
بناء على ان المشتق يتوقف معرفته على معرفة المشتق منه فاذا علم المشتق منه علم المشتق فهو اخفى من المشتق واذا
ثبت هذا فنقول تعريف العالم بمن قام به العلم تعريف بالاخفى على ما حكم به المصنف في الامالي واما تعريف الموصول
بالصلة فقد قال انه ليس من قبيل التعريف بالاخفى وانما يكون منه ان لو كان المراد من المحدود الموصول اللغوي المشتق
من الصلة وكان المراد من الصلة المصدر ولكنه ليس كذلك فيهما فان المحدود هو الموصول الاصطلاحي اعني الذي التي
وليس ذلك مشتقا من الصلة والمراد من الصلة الجملة الخبرية المبينة للموصول ولو قال موضع بصلة بجملة لارتفع الاشكال
من اصله ولكنه قال بصلة لكونه جاريا على الاصطلاح في تسميتها صلة ولذلك اي ولان يكون جاريا على الاصطلاح
قال بصلة ومن الصلة بعده لم يرتفع الاشكال اولا ولقائل ان يقول على ما حكم به المصنف في الامالي ان المشتق
اذا توقف معرفته على معرفة المشتق منه يكون المشتق منه معلوما قبله والمعلوم قبل الشيء يكون اجلى منه قطعا فلا يكون
تعريف المشتق بالمشتق منه من التعريف بالاخفى في شيء نعم لو قيل ان تعريف المشتق بالمشتق منه تعريف بما يساويه
في المعرفة والجهالة بناء على ان العالم مثلا شيء له العلم فالمجهول من هذا المجموع هو العلم وباقي الاجزاء معلوم فمن علم العلم
علم العالم ومن جهله جهله لكان له وجه وهذا التعريف الذي ذكره المصنف للموصول اولى من قول من يقول

ما لا يتم اسما فاتى الذى بالنزاده اسم بدليل ان ما اعرب من الموصولات يظهر الاعراب فى آخره نحو جاءنى ايهم اكرمنى
وكلمة الكون احد جزئى الجملة الاصلية وعائد الى الموصول وانما بنيت الاسماء الموصولة اما لان فيها ما وضع وضع الحروف
نحو ما ومن واللام فى اسم الفاعل واسم المفعول نحو الضارب والمضروب ثم حملت البواقى عليها لانها من باب واحد واما لاحتياجها
فى تمامها جزءا الى صلة وعائد فاشبهت بذلك الحرف لاحتياجه الى متعلقه الا ان الحرف يحتاج الى جزء ليدل على معنى فيه
وهذا احتاج الى جزء ليتعين معناه المبهم واما تشبيه الذى بلام التعريف من حيث ان وضعها ليكون الجملة الداخلة
هى عليه معرفة ليصلح ان يقع صفة للمعرفة كما ان وضع اللام لكون الاسم الداخل هو عليه معرفة فلما كانت للتعريف
مثل اللام بنيت ثم جرى من الموصولات ما لا يقع صفة كمن وما مجراه لشبهه له فى كونه معرفة وموصولا وانما لم يقع من وما
صفة لانهما وضعا للموصوف والصفة جميعا فلذلك تقول فى قولك اعجبنى ما صنعت معناه اعجبنى الشئ الذى صنعت
فيتعين ما بالشئ والذى جميعا فهذا يدلك على انها للموصوف والصفة جميعا وما وضع لهما لا يوصف به قال المصنف
فى امالى المسائل المتفرقة كل اسم موصول فقياسه ان يتعرف بما بعده قياسا على الضارب فان قيل لو كان الذى
كالالف واللام فى الضارب والرجل لم يفتقر الى ان يكون صلتها معلومة للمخاطب ولما افتقرت الى ذلك دل على ان
التعريف حصل بغيرها فالجواب ان ذلك لا يمنع بل هو واجب فيه او فى مثله لانه لو لم يكن كذلك لم يكن للالف واللام
مدلول معين فاشترط ذلك ليحصل لها الدلالة الموضوعة هى لها الا ترى ان الالف واللام فى الرجل مشروط بان يكون
رجلا معهودا لانه لو لم يكن معهودا لم يحصل الدلالة لانه ليس لها على معين وكذلك الضارب يكون ذلك من معقولاتها فى دلالتها
على التعريف لا موانعها والصلات فى اصلها صفات للنكرات فى المعنى كان ضاربا وشبهه قبل التعريف صفة
للنكرات فلما احتيج الى جريها على المعارف ادخلوا عليه الالف واللام ليصح به وصف المعرفة ولما كانت الجمل يقع
كذلك احتيج الى جريها صفات الى المعارف ادخلوا عليها ما يتعرف به كما ادخلوا على ضارب ورجل عند قصد التعريف
ما يتعرف به   وصلته يعنى ان صلة الموصول يجب ان يكون جملة خبرية لان الذى وضع وصلة الى وصف
المعارف بالجمل فالجملة التى هى صلة يجب ان يكون من الجمل التى يصح ان يكون صفة والجملة التى يصح ان يكون صفة
ليست الا الجملة الخبرية فيجب ان يكون الصلة جملة خبرية والبواقى يعنى ما لا يقع صفة من الموصولات كمن
وما مثل الذى فى المعنى اما فى كونها معرفة وكونها موصولة واما فى ان معنى جاءنى من عرفته جاءنى الرجل الذى عرفته
واذا كان مثلها فى المعنى فوجب ان يكون حكمها كذلك   والعائد يعنى العائد ضمير فى الصلة يعود على الموصول
اذ لم يؤت بالعائد الا لذلك واحتيج اليه لان الذى لما وضع لغرض توصيف الجمل وضع مبهما اى غير دال على جملة
معينة ليصح دخوله على الجمل كلها فاحتيج الى جملة مبينة لها واحتيج الى ربط بينه وبين تلك الجملة اعنى صلته لئلا يكون
اجنبية عنه   وصلة الالف واللام   من جملة الموصولات الالف واللام بمعنى الذى وصلته لا يكون الا
اسم فاعل او مفعول لانهم لما راوها موافقة للالف واللام الحرفية نحو الرجل لفظا ومعنى اما لفظا فواضح واما معنى
فلانها للتعريف مثل اللام الحرفية فلما وافقتها قصدوا ان لا يدخل تلك الا على المفرد كما لا يدخل الا على المفرد المشابهة

المذكورة وخصوصها بالجملة الفعلية ليسبكوا من الفعل اسم فاعل او مفعول حسب ما يقتضيه معنى الفعل فان كان
الفعل مبنيا للفاعل نحو الذى ضرب او يضرب بصيغة المبنى للفاعل تقول الضارب اسم الفاعل لان معنى المبنى للفاعل
معنى اسم الفاعل وان كان الفعل مبنيا للمفعول نحو الذى ضرب او يضرب بصيغة المبنى للمفعول قلت المضروب لان معنى
الفعل المبنى للمفعول معنى اسم المفعول ولم يدخلوها على الجملة الاسمية لتعذر ان يسبك منها مفرد يصح دخول الالف واللام
عليه واعلم انه قد يورد هذا بطريق السؤال والجواب كما اورده المصنف فى شرح المفصل اما السؤال فهو ان يقال قد ذكر (تم)
صلة الموصول يجب ان يكون جملة منقوض باسم الفاعل والمفعول فى مثل الضارب والمضروب فانه صلة وليس بجملة واما
الجواب فهو ان يقال ان اسم الفاعل فى مثل الضارب فى معنى الجملة وانما وقع مفردا لارادة المشاكلة بين هذه الالف
واللام والالف واللام للتعريف فى قولك الرجل فسبكوا من الجملة اسم فاعل ليوفروا على الالف واللام ما يقتضيه من
المفرد والمعنى على ما كان عليه فكان فيه وفاء بالغرضين ثم شرع فى تعداد الموصولات فالذى للمفرد المذكر والتى
للمفرد المونث واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المونث وقوله بالالف والياء يعنى بالالف فى الرفع وبالياء فى النصب
والجر وهذا التغيير عند الاكثرين ليس باعراب لقيام علة البناء مع ذلك التغيير وكذلك الالف والياء فى هذان
وهذين وقد توهم بعض المتاخرين انه اعراب وليس باعراب وانما اللذان صيغة موضوعة للمثنى المرفوع واللذين
صيغة موضوعة للمنصوب والمجرور وانما اتفق هذا التغيير فى محل يشبه تغيير الاعراب وهو محل تغير العوامل فتوهم
اعرابا فلذلك اى فلان هذا التغيير ليس باعراب لم يقل اللذانان بيانه ان هذا التغيير لو كان اعرابا لكان اللذان
مثنى لان هذا التغيير الاعرابى من خواص المثنى ولو كان مثنى لوجب ان يقال اللذيان وحيث لم يقل اللذيان علم
انه ليس مثنى وان هذا التغيير ليس اعرابا فلعدم ورود اللذيان اندفع توهم كون هذا التغيير اعرابا ولانه كذا
اى ولانه ليس اعرابا جاء اللذان وبيانه انه لو كان اعرابا لكان اللذان معربا لان التغيير الاعرابى فى الاسم
بدون كونه معربا محال ولو كان معربا لم يصح جاء اللذان فى الرفع وغيره لكنه قد جاء فى الرفع وغير اللذان
فلا يكون معربا ولا يكون هذا التغيير اعرابا والاولى والذين لجماعة المذكرين وجاء فى جمع المذكر اللذون بالواو
فى الرفع مثل اللذان بالالف فى الرفع الا ان اللذان بالالف فى الرفع فصيح واللذون بالواو فى الرفع غير فصيح
وانما الفصيح الذين فى الاحوال الثلث التى هى الرفع والنصب والجر واللاى بهمزة وياء بعدها وبغير ياء
وبالياء بغير همزة مكسورة وساكنة كذلك لغات فيها واللاتى واللواتى لجماعة المونث يعنى اللاى بلغاتها
واللاتى واللواتى كلها لجماعة المونث وما فيما لا يعقل غالبا ومن فيمن يعقل او منزل منزلة من يعقل واى للتفصيل
قال المصنف فى امالى المفصل الغرض باى تفصيل المتعدد وهى فى الاستفهام معناه السؤال عن تعيين جزء المتعدد
باعتبار ما نسب اليه فاذا قلت اى الرجلين عندك معناه السؤال عن تعيين احد الرجلين الذى استقر عندك
وانه للمونث وذو بمعنى الذى فى لغة طى فى قوله عارقت لئن لم تغير بعض ما قد صنعتم لانتحين للعظم ذو انا عارقه
سمى الشاعر بهذه القافية عارقا ومعناه لاكسرن العظم الذى انا عارقه والعرق اخذ اللحم عن العظم كانه

بقول اهجوكم فانه يعني يهجو بعض صنيعكم بما فتكلم والانحاء قد يستعمل بمعنى الاعتماد والميل والنوعي التي وكذلك منهجه في هذا البيت وذا بعد ما الاستفهامية بمعنى الذي على ما مبالي في آخر هذا الباب والالف واللام بمعنى الذي والتي على حسب ما يستحقه عائد فان كان عائده ضميرا مذكرا كان اللام بمعنى الذي وان كان ضميرا مؤنثا كان بمعنى التي ثم شرع يبين ان العائد المفعول يجوز حذفه وانما قيد العائد بالمفعول لينبه على انه ينقسم الى ما يجوز حذفه والى ما لا يجوز حذفه فتعرض لما يجوز وهو المفعول فقول جاءني الذي ضربته باثبات العائد ويجوز ضربت بحذفه كل من الاثبات والحذف فصيح وكذلك جاء اللذان ضربت في التثنية والاولين ضربت في الجمع وانما جاز حذفه لما في الكلام من قوة الاشعار به اما لان الموصول وصلته كشيء واحد فلا احتياج الى ما يربطهما به واما لان الموصول من حيث وضعه يقتضي العائد فاذا حذف يشعر سياق الكلام به بخلاف نحو فان زيدا وعمرو من حيث هو لم يحتج الى عائد وانما يعرض له ما يحوجه اليه كما اذا وقع مبتدا مخبرا عنه فلا يدل عليه دلالته قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة الضمائر المرفوعة والمجرورة لا بد من اثباتها مثالها في الصلة قولك جاء الذي قام وجاءني الذي مررت به وفي المبتدا زيد قام وزيد مررت به وفي الصفة رأيت رجلا قام وضربت رجلا مررت به وانما كان كذلك لان المرفوع احد جزئي الجملة فلا يجوز حذفه بخلاف ما تقدم واما المجرور وان كان فضلة فلانه يلزم من حذفه حذف الجار فيفوت معنى الجار مع الضمير جميعا فلا يلزم من جواز حذف شيء واحد حذف شيئين وقال ايضا في الامالي قبل هذا الكلام الضمائر الواقعة للربط وهو ان يربط الثاني بالاول على ثلاثة اضرب في باب الصلة والصفة والمبتدا ففي باب الصلة انت في الضمير المنصوب بالخيار ان شئت اثبته وان شئت حذفته وفي خبر المبتدا الاكثر اثباته وجاء حذفه قليلا والضمير في الصفة ليس كالاستواء في الصلة ولا كالقلة في خبر المبتدا وسر ذلك هو ان الصلة مع الموصول جزء واحد فاستغني بالربط اللفظي عن التزام الضمير وخبر المبتدا مستقل في الجزئية فلذلك التزم الاتيان بالضمير في الغالب ليحصل الربط بينه وبين الجزء الآخر والصفة ليست كالصلة في الجزئية ولا كالخبر في الاستقلال فلما كانت بينهما جعل لها حكم بينهما فلم يكن كالصلة في استواء جواز الحذف والاثبات ولا كالخبر في ان الاكثر فيه الاثبات واذا اخبرت اذا علم المخاطب نسبة معينة الى منسوب اليه معين عنده او علم منسوبا اليه معينا نسب اليه امر معين عنده كما اذا علم نسبة القيام الى شخص ما ولا يعلم منه شيء آخر غير انه منسوب اليه القيام او يعلم منه صفة اخرى معينة ولا يعلم انه زيد مثلا او علم نسبة شيء ما الى القائم ولا يعلم منه امرا آخر وراءه انه منسوب او يعلم منه امرا آخر وراءه ولا يعلم انه زيد وقصد المتكلم ان يبين المنسوب او المنسوب اليه من جهة كونه زيدا اعمل هذا العرف المذكور من تصدير الذي الى آخره فمعنى قولهم عند علم المخاطب المنسوب او المنسوب اليه على جهة غير كونه زيدا اخبر عن زيد بين المنسوب او المنسوب اليه بانه زيد وقولهم اخبر عن زيد بالذي ليس على ظاهره لا باعتبار قولهم عن ولا باعتبار قولهم زيد ولا باعتبار قولهم بالذي اما باعتبار قولهم زيد فلانه لو كان زيد مخبرا عنه لكان معلوما ولو كان معلوما لم يخبر عنه وانما اخبر باعتبار كونه مجهولا واما باعتبار

عن فلا يستقيم ان يكون على ظاهره لان الاخبار ليس عن زيد لان زيدا المخبر به فكيف يصح ان يكون مخبرا عنه واما باعتبار قولهم بالذي فلان ظاهره يقتضي ان الذي جعل خبرا وليس كذلك لانه مخبر عنه في جميع هذا الباب وانما ارادوا بقولهم اخبر عن زيد اخبر عن مبهم هو ذات زيد في المعنى بزيد فتجوزوا لما ذلك ولما كان المخبر عنه في الحقيقة هو زيد جاز ان يقال كيف تخبر عن زيد وقولهم بالذي الباء فيها بمعنى الاستعانة كقولك كتبت بالقلم اي اخبر متوصلا الى هذا الاخبار المقصود بالموصول والالف واللام وان لم يحمل قولهم في المواضع الثلاثة على غير ظاهره وحمل على ظاهره لا يستقيم لما علمت من ان الذي مخبر عنه لا به وزيد مخبر به لا عنه وان ذات زيد مجهول ثبت انه لو حمل قولهم على ظاهره لا يستقيم فوجب ان يحمل قولهم على غير ظاهره وهو المعنى الذي ثبت قال تلميذ المصنف معنى قولهم خبر عن زيد اي عن مسماه وقولهم بالذي اي اذا اخبرت عن ذلك المعنى بالذي فنا الذي في موضع الحال اي معبرا عن ذلك المعنى بالذي ولم يذكروا المخبر به فانه قد علم انه عين ما عبر عنه بالذي وهو صريح من معنى قولهم كيف تخبر عن زيد في قام زيد فقيل كيف تخبر عن مسمى زيد بزيد معبرا عنه ذلك المسمى بالذي لكن اختصر لفهم المقصود وكذلك الالف واللام الاخبار يكون بالذي والتي وفروعهما وبالالف واللام لكنه يختص بذوي العقول وغيرهم وذكر صاحب موصوفاتها وبدونها فيتوسع فيها بالاخبار بهما الا ان مجال الالف واللام في الاخبار ليس كمجال غيره لجواز في الجملة الاسمية والفعلية واما الالف واللام فلا يخبر به الا في الجملة الفعلية خاصة لما تقدم من ان صلتها لا تكون الا اسم فاعل او مفعول فيخص الاخبار به في الجملة الفعلية ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول وصحة بناء اسم الفاعل والمفعول تكون في الجملة الفعلية لان الاسمية لا يصح بناؤهما منها فالجملة الفعلية يخبر فيها بالامرين والجملة الاسمية لا يخبر فيها الا بالذي الا انك اذا اخبرت بالالف واللام وكان الفعل مسندا الى ضمير المخبر عنه في المعنى اي تكون لغير الالف واللام في المعنى فقد جرى اسم الفاعل والمفعول على غير من هو له فيجب ابراز الضمير كما تقدم على ما هو مذهب البصريين فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا بالالف واللام قلت الضاربه انا زيد لانه لما ادخل اللام صار الفعل الماضي المبني للفاعل اسم الفاعل وجعل موضع زيد ضميرا فاتصل به وضمير المتكلم الذي هو الفاعل صار مسندا اليه لصفة جرت على غير من هي له لان اسم الفاعل جرى على اللام لانه صلته واللام في المعنى عبارة عن زيد الغائب والضارب ليس هو في المعنى وانما هو للمتكلم فيجب ان يبرز ذلك الضمير على ما هو مذهب البصريين وطريقه الآخر ان تصدر الجملة بالموصول وتجعل موضع المخبر عنه ضميرا عائدا عليه وتؤخره كما مر فاذا اخبرت عن زيد من قولك زيد قائم قلت الذي هو قائم زيد واذا اخبرت عن قائم قلت الذي زيد هو قائم واذا اخبرت عن التاء في قولك ضربت زيدا بالذي قلت الذي ضرب زيدا انا بيانه انك لما ادخلت الذي للاخبار صدرتها وجعلت موضع التاء ضميرا فاستتر فيه لان الفعل صار في اللفظ للذي وهو غائب فالضمير الواقع موضع المخبر عنه يكون ضمير غائب في اللفظ فيجب ان يستتر في ضرب لما علم في المضمرات واخرت التاء خبرا فانفصل لان الضمير الذي يكون خبرا للمبتدا يجب انفصاله لان عامله معنوي واذا اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي ضربته زيد وبيانه ظاهر وبالالف

واللام عن تاء ضربت زيدا قلت الضارب زيدا انا لانك لما ادخلت الالف واللام صار الفعل اسم فاعل واستتر
فيه الضمير الواقع موضع المخبر عنه لان الضمير يجب استتاره في الصفة مطلقا وصارت التاء الذي هو المخبر عنه
خبرا هو نحو او عن زيد بالالف واللام قلت الضاربه انا زيد كما علمت واعلم انه يجب ان تصدر الجملة بالذي
اما وضع الذي في هذا الباب فلما ذكره المصنف في امالي المسائل المتفرقة وتقريره وانما وضع في ذلك الذي
لانه انما وضع ليتوصل به الى التعبير عن المنسوب او المنسوب اليه مع ذكر المنسوب والمنسوب اليه بعده و
لذلك اي ولاجل ذكر المنسوب والمنسوب اليه بعده لم يوصل الا بالجملة مثال الاول وهو التعبير به عن المنسوب
قولك زيد الذي ابوه قائم فانه عبّر به عن المنسوب والمنسوب اليه وهما ابوه وقائم مذكوران بعده مثال الثاني
الذي ابوه قائم زيد ولما ثبت ان الذي انما وضع لذلك تعين فيما نحن فيه لان الغرض فيما نحن فيه التعبير عن مبهم
نسب اليه معين او نسب هو الى معين ليتبين ذلك المبهم واذا كان كذلك يحتاج فيما نحن فيه الى لفظ يكون
المنسوب اليه والمنسوب مذكورين بعده فيتعين الذي لما عرفت من انه وضع للتعبير عن المنسوب او المنسوب
اليه مع ذكرهما بعده انما هو الذي واما تصدر الجملة بالذي فلانه الذي يقصد الى الاخبار عنه بناء على انا نعبّر
عن مبهم لم يعلم منه غير انه منسوب اليه او منسوب ليخبر عنه بشيء معين نحو زيد في قولنا فيصير الجميع اي مجموع
الاشياء الثلثة وهو اللفظ الذي عبّر عن ذلك المبهم به اعني الموصول والمبهم من المنسوب اليه والمنسوب
والمعين منهما مبتدأ قطعا والمبتدأ يكون صدر الجملة واما وجوب تصدر المبتدأ الذي هو الموصول في هذا الباب
فقد بين في علم المعاني وان يجعل موضع المخبر عنه ضميرا لان المعنى على انك علمت تلك النسبة على غير جهة المخبر عنه فانك
انما علمته على جهة غير جهة كونه زيدا فلا بد من ذكر المخبر عنه مبهما يكون ضميرا لما ذكر فلانك اخرت المخبر عنه عن
الجملة فلو لم تذكر موضعه شيئا اصلا لبقي النسبة الى غير منسوب او المنسوب من غير نسبة واما كونه مبهما فلان
الغرض انه مبهم واما كونه ضميرا فلانك لو ذكرت موضعه غير ضمير لكانت الجملة اجنبية عن الموصول وان يؤخر ذلك
الاسم خبرا اما انه خبر فلان المقصود الاخبار لتبيين المبهم من جهته فيكون خبرا قطعا واما تاخيره فلما ثبت
من وجوب تقدم مبتدئه الذي هو الموصول فان تعذر امر من هذه الامور تعذر الاخبار على هذه الطريقة
فلا يستقيم الاخبار عن ضمير الشان لاستحقاقه ان يكون قبل الجملة فلو ذهبت تخبر عنه قائلا في هو زيد قائم الذي هو
زيد قائم هو لاخرته خبرا فيبطل ما يستحقه ضمير الشان وانما قال على هذه الطريقة لانه قد لا يتعذر الاخبار
على طريقة اخرى عند تعذر الاخبار على هذه الطريقة بناء على ان الاخبار على هذه الطريقة لا يتحقق الا بتحقق
هذه الامور لا الاخبار مطلقا فعند تعذر امر من هذه الامور يتعذر الاول لا الثاني الا ترى انه تعذر الاخبار
عن ضمير الشان لما بينته مع انه قد اخبر عنه على طريقة اخرى وهي طريقة الاخبار عن المبتدأ بخبره ولا عن
الموصوف لانك لو اخبرت في مثل قولنا جاءني زيد العاقل عن زيد يجب ان يجعل مكانه ضميرا فيستتر في جاءني
لوجوب استتار الفاعل في الماضي للغائب فيصير هكذا الذي جاءني العاقل زيد فيؤدي الى ان يكون الموصوف

مضمرا ولا عن الصفة لانك لو اخبرت في المثال المذكور عن العاقل وقلت الذي جاءني زيد هو العاقل لادى
الى ان تكون الصفة مضمرة ولا عن المصدر العامل لانك لو اخبرت في مثل قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا عن ضرب
وجعلت مكانه ضميرا استتر هكذا الذي اعجبني زيد عمرا ضرب يؤدي الى ان يكون المضمر المستتر عاملا في زيد عمرا لكن
المضمر لا يكون عاملا اصلا وانما قيد المصدر بالعامل لانه يجوز الاخبار عن المصدر الذي لا يكون عاملا فيجوز ان تخبر
في مثل قولنا ضربت ضربا شديدا عن ضربا قائلا الذي ضربته ضرب شديد ولا عن الحال لانك لو اخبرت في مثل
قولنا جاء زيد قائما عن قائما ووضعت مكانه ضميرا منصوبا يصير هكذا الذي جاءني زيد اياه قائم لادى الى ان يكون
المضمر حالا وهو غير جائز اصلا لوجوب ان يكون الحال نكرة ولا عن الضمير المستحق لغيرها اي لغير الذي مثل الراجع
الى غير الذي مثل زيد ضربته فان الضمير المنصوب في ضربته عائد على زيد وهو غير الذي فلا يجوز ان تخبر عنه
لان غير الذي استحقه وهو المبتدأ فلو ذهبت تخبر عنه وجب ان تجعل مكانه ضميرا منصوبا فيتصل بضربت واخرت
الضمير الاول خبرا فيصير مرفوعا منفصلا فيصير هكذا الذي زيد ضربته هو فيؤدي الى ان يبقى الموصول بلا
عائد لان الضمير الذي جعلته موضع الضمير الاول باق على ما كان عليه من عوده على زيد فيبقى الموصول بلا عائد فان قيل
لم لا يجوز ان يكون الضمير المؤخر حينئذ عائدا على الموصول فلا يكون الموصول بلا عائد فالجواب انه لا يستقيم
ذلك لان ذلك الضمير انما اتى بعد تمام الموصول والعائد على الموصول لا يكون في جزء آخر بعد تمامه فان قيل
لم لا يجوز ان يكون الضمير المنصوب عائدا على الموصول والضمير المؤخر المرفوع عائدا على المبتدأ فلا يبقى الموصول
بلا عائد فالجواب انه لا يستقيم ذلك لان الضمير المؤخر المرفوع لا يجوز ان يكون عائدا على المبتدأ لان الضمير
العائد على المبتدأ يجب ان يكون في خبره وهو خارج عن خبره فانه خبر الموصول فالحاصل انه لا يجوز ان
يكون الضمير المؤخر المرفوع عائدا على الموصول ولا على المبتدأ لما علمت فلم يبق الا الضمير المنصوب المتصل فان
اعدته على المبتدأ بقي الموصول بلا عائد وان اعدته على الموصول بقي المبتدأ بلا عائد فلذلك امتنع الاخبار
عن الضمير المستحق لغيره   ولا عن الاسم المشتمل عليه يعني ولا يصح الاخبار عن الاسم المشتمل على الضمير
المستحق لغير الموصول نحو قولك زيد ضربت غلامه فالضمير في غلامه راجع على غير الذي والغلام هو الاسم المشتمل
عليه فلا يصح الاخبار عن الغلام لانك اذا اخبرت عنه قلت الذي زيد ضربته غلامه فالضمير الذي جعلته
موضع الغلام ان اعدته على الموصول بقي المبتدأ بلا عائد وان اعدته على المبتدأ بقي الموصول بلا عائد كما تقدم
في الضمير المستحق لغيرها   وما الكلام في الموصلات ومن جملتها ما ومن واي وهذه الثلثة كما جاءت
موصولة جاءت غير موصولة ايضا فالقياس ان لا يذكر ما هو غير موصولة في باب الموصولات بل يجعل لغير الموصولة
باب براسه يبين فيه الا ان غير الموصولة لما وافق لفظها لفظ الموصولة لم يجعل لها باب براسه وبينت في ضمن
الموصولات وهذا مثل ما قال الذي هو اسم الفعل فانه لما ذكر في باب اسم الفعل ذكر فيه ما وافق بزنة في اللفظ
وان لم يكن اسم فعل كباب نجار وباب يا فساق وباب يا قطام والا اي وان لم يكن هذه الموافقة اللفظ لكان

القياس تقتضي ان يجعل من اقسام المبنيات ابوابا برأسها منها اى ممن غير الموصولة التي يوافق لفظ الموصول
ما ويكون موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة وتامة بمعنى شئ وصفة هذا كله اذا كانت اسما واما اذا
كانت حرفا فلها معان ليس هذا موضعها ولهذا قال وما الاسمية تنبيها بتقسيم ما بالاسمية على انه لا يذكر معاني
الحرفية في هذا الموضع فالموصولة تقدمت بعض الامثلة التي ذكرها في شرح قوله والعائد المفعول يجوز حذفه وهي
قوله تعالى وما عملته ايديهم وقوله تعالى وما تشتهيه الانفس والاستفهامية كقولك ما اكلت وما صنعت والشرطية
ما تصنع اصنع وما استعمالها في الاستفهامية والشرطية لما لا يعقل كاستعمال الموصولة والموصوفة كقول الشاعر
ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال يريد انفراجا سهلا سريعا كما يحل العقال في السهولة و
السرعة فقوله تكره النفوس جملة واقعة صفة لما كانه قيل رب شئ تكرهه النفوس ويجوز ان يجعل ما في قوله
ربما هي التي في قولك ربما زيد قائم والكافة هي التي تهيئ رب للدخول على الجمل الا انه استحسن ان يكون موصوفة
لوجهين الاول انها اذا جعلت موصوفة يلزم اجراء رب على بابها الكثير وهو ان يكون عامله داخلة على نكرة موصوفة
لتحصيل ما وضع له وهو تقليل نوع من جنس الثاني انها اذا جعلت كافة لا يجوز ان يجعل مفعول تكره ضميرا عائدا
على ما لان ما على هذا التقدير حرف فيكون مفعوله اسما ظاهرا وقوله من الامر صفة له والتقدير ربما تكره النفوس
شيئا من الامر فيلزم حذف الموصوف واقامة الصفة وهي جار ومجرور في محله قال المصنف في شرح المفصل
وهذا قليل والتامة بمعنى شئ كقوله تعالى فنعما هي اى فنعم شيئا هي فقوله تعالى هي عائد على الصدقات في
قوله ان تبدوا الصدقات والاصل فنعم شيئا ابداؤها حذف المضاف وهو الابداء فانقلب المتصل المجرور
منفصلا مرفوعا فالانفصال لعدم ما يتصل به والارتفاع لقيامه مقام المضاف المرفوع والصفة كقولك اضربه ضربا
ما بمعنى ضربا اى ضرب كان ومنه عند بعضهم حرف للتعليل واما من فقد جاءت بمعنى ما الا في التمام والصفة
فالموصولة تقدم مثالها وهو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء والاستفهامية كقولك من ابوك ومن
ضربت والشرطية كقولك من تضرب اضرب والموصوفة كقولك رب من يكرمني واستعمالها في وجوهها فيمن
يعقل كالموصولة واى واية كمن فالموصولة كقولك اضرب ايهم خرج وايتهن خرجت والاستفهامية كقولك اى
الرجلين عندك واية المرأتين عندك والشرطية كقولك ايا تضرب اضرب واية تضرب اضرب والموصوفة
كقولك يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة واعلم ان نسخ المتن هنا مختلفة ففي بعضها كمن وهذه النسخة مطابقة
للشرح ومشعرة بان ايا تاما بمعنى صفة وليس كذلك لثبوت مثل قولهم مررت برجل اى رجل وفي بعضها كما في التمام
وهذه النسخة غير مطابقة للشرح مطابقة للوجود ولا يخفى عليك ان النسخة الاولى ينبغي ان يكون بغير استثناء وهي
معربة وحدها دون سائر الموصولات وانما اعربت مع قيام الدليل الذي يقتضي البناء لالتزامهم اياها الاضافة
يعني لفظا المفرد والاضافة لفظا المفرد من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا دون سائر اخواتها فانه ليس
فيها ما هو كذلك فاذا احذف صدر صلتها رجعوا بها الى البناء على اللغة الفصيحة لافتقارها الى ذلك الصدر كما بني

من قبل ومن بعد لافتقارهما في بنائه الى المضاف اليه المحذوف المنوي ولذلك صار مبنيا على الضم مثاله اضرب
ايهم قائم بضم ايهم واصله اضرب ايهم هو قائم بنصب ايهم فلما حذف صدر الصلة رجع مبنيا ومنه قوله تعالى ثم لننزعن
من كل شيعة ايهم اشد والتقدير ايهم هو اشد فلما حذف صدر الصلة رجعوا بها الى البناء الذي هو مقتضى اصلها
قال المصنف في امالي القرآن مذهب الخليل انه مرفوع على الحكاية تقديره لننزعن الذين يقال فيهم ايهم اشد
بني على هذا استفهامية ولذلك قدر القول ليصح وقوع الاستفهام بعده ومذهب سيبويه انه مبني على الضم لسقوط
صدر صلته ومذهب سيبويه هو الصحيح وقول الخليل يلزم منه حذف كثير وهو على خلاف القياس وانما القول
الذي يصح حذفه قول هو دون واقع صلة مثل قوله تعالى والملائكة باسطوا ايديهم اخرجوا انفسكم وكذلك قوله
والذين اتخذوا من دونه اولياء ما نعبدهم ومثله في القرآن كثير واما حذف الصلة والموصول جميعا فهو بعيد
وايضا ان الاستفهام لا يقع الا بعد افعال العلم او القول على الحكاية ولا يقع بعد غيره من الافعال تقول علمت ازيد عندك
ام عمرو ولو قلت ضربت ازيد عندك ام عمرو لم يجز ولننزعن ليس من افعال العلم فاذا قلت ضربت ايهم قائم فالوجه
ان تقول هي الموصولة لا ان تقول ضربت الذي يقال فيه ايهم قائم وانما هو مثل ذلك لكون اللفظ صالحا لجهة اخرى
مستقيمة فتوهم المتوهم ان حمله على الجهة الاخرى مستقيم والذي يدل عليه انك لو قدرت موضعه استفهاما
صريحا ليس له جهة اخرى يستقيم باعتبارها لم يجز فلو قلت ضربت ازيد عندك ام عمرو لكان منافيا لكلام العرب
على خلاف قولك ضربت ايهم عندك فلو كان ايهم استفهاما لما جوزنا ذلك التقدير لجاز في الاستفهام الذي بمعناها
وانما المجوز لها ما ذكرناه من كونها موصولة فثبت ان الوجه مذهب سيبويه ولا يلزم الا حذف المبتدأ وهو سائغ
في كل موضع عند قيام القرينة وفي هذا الباب قياس للزوم القرينة وانما لم يقع الاستفهام الا بعد افعال العلم
او القول اما القول فلانه يحكى بعده كل شئ فلا اشكال فيه واما افعال العلم فانما وقع بعدها الاستفهام لاحد امرين
اما لكون الاستفهام مستعملا به فكانك اذا قلت ازيد عندك ام عمرو كان معناه اعلمني فاذا قلت علمت ازيد عندك
ام عمرو كان معناه علمت ما تطلب اعلامك به فاتفق وضعهما لما بينهما من الاشتراك في معنى العلم وحمل الحسبان والظن
عليها لكونهما من بابها واما لكثرتها في الاستعمال فجعل لها شأن في الكثرة ليس لغيرها كما جعل لها خواص في غير ذلك
ولم يكن غيرها لكثرتها وفي ماذا صنعت وجهان احدهما ان يكون ما وحدها بمعنى اى شئ وذا بمعنى الذي
فيكون التقدير اى شئ الذي صنعته فلا يكون ما الا مبتدأ ويكون الموصول وصلته خبرا ويكون الراجع الى الموصول
محذوفا والتقدير اى شئ الذي صنعته وانما يكون ما ههنا مبتدأ لتعذر ان يعمل الصلة فيما قبل موصولها
او يعمل جزء من الجملة في المبتدأ قال الامام الحديثي هذا وهم اذ على تقدير نصبه لا يكون ما بعده خبرا و
الآخر ان يكون ماذا بكمالها بمعنى اى شئ فيكون التقدير اى شئ صنعت فيكون ماذا في موضع نصب بصنعت
فيكون الجملة فعلية قدم مفعولها لتضمنه معنى الاستفهام ووجب نصبه لان الفعل تسلط عليه تسلط المفعولية اما
قد حذف ضمير منصوب تقديره ماذا صنعته لجاز ان يكون ماذا في موضع رفع على الابتداء وخبره الجملة

الفعلية والعائد عليه المضمر المقدر الا ان الوجه ما تقدم اذ لا حاجة الى تقدير هذا الضمير ولذلك اى ولان ما
على الوجه الاول فى موضع نصب اختير فى جواب الوجه الاول الرفع وفى جواب الثانى النصب ليكون الجواب
على طبق السؤال وقوله فى الشرح باعتبار القرينة تقريره ان يقال ان المطابقة بين السؤال والجواب يكون باعتبارات
مختلفة كما يكون باعتبار تعريف اجزائهما وتنكيرها او افرادها او تثنيتها او جمعها الى غير ذلك من الاعتبارات وههنا
ليس كذلك بل باعتبار القرينة فان دلالة المبتدا على المبتدا ودلالة الفعل على الفعل احسن يعنى لما يعنى ان
ما حذف من الجواب وجد فى السؤال مثله الدال عليه والدليل على ان ما ذكرناه احسن انه اذا قيل من ضربت
كان قولك زيدا بالنصب احسن من قولك زيد بالرفع ولو قيل من المضروب كان قولك زيد بالرفع احسن من قولك
زيدا بالنصب لما ذكرناه من محافظة المطابقة واعترض الامام الحديثى ناملا قوله ان دلالة المبتدا على المبتدا
يشعر بان المرفوع فى جواب ماذا صنعت خبر حذف مبتداه وليس كذلك بل هو مبتدا حذف خبره فان قولك
زيد فى جواب من ابوك لا شك انه مبتدا واقول لقائل ان يقول على ما ذكره الامام الحديثى اما اولا فانه دعوى
بلا دليل واما ثانيا فان زيد ابوك جواب لمن يطلب حكما بالتعيين على زيد وابوك زيد جواب لمن يطلب حكما
بالتعيين على ابوك كما صرح به صاحب المفتاح فى المعانى ولا يخفى ان الطالب فى من ابوك انما يطلب الثانى لا الاول
فاذا قال المجيب زيد يكون تقديره ابوك زيد لا زيد ابوك فيكون زيد خبر مبتدا محذوف كما بينهم من كلام المصنف
فى ماذا صنعت وعلى كلا الوجهين جاء قوله تعالى ويسئلونك ماذا ينفقون قل العفو قرأ ابو عمرو بالرفع وقرأ
الباقون بالنصب وعلى الوجه الثانى جاء قوله تعالى وقيل للذين اتقوا ماذا انزل ربكم قالوا خيرا قوله فى الشرح
وليس قوله تعالى اساطير الاولين الى آخره يتوقف تصوره على مقدمة ذكرها المصنف فى شرح المفصل قائلا
وهذا الكلام انما يكون اذا كان المجيب موافقا للسائل فى احد جزئيه فيحذف ويستغنى بدلالة كلام السائل عليه
كقولك ما كتب وهو قد كتب فيقول مصحفا او شبهه فاما اذا لم يكن موافقا فى الفعل تعذر تقديره لاخلاله بالمعنى
اذ يفهم منه الاثبات وهو يعنى نفيه كما اذا قال له وقد سمع صوتا ظنه ضربا منه من ضربت فيقول له القائل
هو صوت مثلا فالنصب ههنا لا يستقيم لان المجيب قاصد نفيه فى المعنى فثبت لغيره فيفسد المعنى اذا تقرر
هذه المقدمة فنقول ليس قوله تعالى اساطير الاولين بعد قوله واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم جوابا من هذا
الباب لان الجواب فى هذا الباب ان يقدر المبتدا الذى تكلم به السائل محذوفا من كلام المجيب قال
الامام الحديثى الصواب ان يقدر الخبر الذى تكلم به السائل واقول يمكن دفعه بان يقال معناه ان يقدر
المبتدا فى كلام المجيب لكن لا يقدر اى مبتدا كان بل ما تكلم به السائل وان لم يكن فى كلامه مبتدا او يقدر الفعل
الذى تكلم به السائل محذوفا من كلام المجيب استغناء بالقرينة الدالة عليه ولا يستقيم ذلك فيما نحن فيه فانه
لم يرد ان الكفار قالوا ان الذى انزل ربنا اساطير الاولين ولا انزل ربنا اساطير الاولين اذ لم يكن ذلك
معتقد احد فلم يرد ذلك المعنى وتلخيصه ان كلام المجيب لا يوافق كلام السائل فى احد جزئيه والا يلزم ان يكون

الكفار مقرين بالانزال وليس كذلك قطعا وانما قصدوا الى كلام مستانف على حسب اعتقادهم اى هذا القول اساطير
الاولين فهو عدول الى كلام مستانف اذ قد علم انهم منكرون للانزال فلم يبق الا دعوى هذا اساطير الاولين ولذلك
تعين الرفع ولما كان المعنى الثانى بمعنى النصب على خلاف معنى هذا النص واراد بهذا النص نحو قوله تعالى اساطير
الاولين وهو ما لم يكن المجيب موافقا للسائل فى احد جزئيه وانما كان على خلافه لان النصب يتعين لكونه جوابا من هذا
الباب واما نحو هذا فانه يتعين لكونه عدولا الى كلام مستانف ولا يكون جوابا من هذا الباب قطعا ولما كان على خلافه
جئ به يعنى بقوله تعالى قالوا خيرا منصوبا تنبيها على انه على غير هذه الطريقة يعنى ليكون تنبيها على انهم قصدوا خلاف
ما قصده الكفار المنكرون للانزال قال المصنف فى شرح المفصل ثم لم يقرا بالرفع احد تنبيها على انهم قصدوا
خلاف ما قصده من قبلهم من الكفار الذين قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا اساطير الاولين فهذا لا يستقيم فيه الا الرفع
لانه عدول عن الجواب اسماء الافعال من جملة المبنيات اسم الفعل فينبغى ان يبحث فيه عن اربعة
حده وبنائه واسميته ومحله من الاعراب اما حده فقال المصنف فيه ما كان بمعنى الامر او الماضى فالاول مثل رويد
زيدا فانه بمعنى امهل والثانى مثل هيهات زيد فانه بمعنى بعد زيد واعترض عليه الامام الحديثى ما ملا فيه فساد لان
الامر لا يكون بمعنى الفعل اصلا لانهما حقيقتان مختلفتان بل الحق ان يقال هو اسم لفظ فعل الامر او الماضى فقد لزم
لفظ الفعل اذ لو دل على ما دل عليه الفعل لكان فعلا واما بناؤه فذكر فيه وجهين الاول ان وقع بعضها موقع الامر
نحو قولك فذك اى اكتف ثم حملت البواقى عليه لانها من باب واحد والثانى شبهها بما هى بمعناه وهو فعل الامر
والفعل الماضى فعلى الوجه الثانى لا يستقيم ان يفترق معنى التضجر واف بمعنى اتوجع لانه لو مترادف بمعنى
التضجر لا يستقيم ان يقال بنى لشبهه بفعل الماضى الذى بمعناه ولكن يجب ان يفترق على الوجه الثانى بتضجرت
واف بمعنى توجعت وعلى الاول لا يمتنع ان يفترق معنى التضجر واف بمعنى اتوجع اقول ولقائل ان يقول
على الاول ايضا يمتنع ان يفترق بمعنى التضجر واف بمعنى اتوجع والا يلزم خروجهما عن التعريف لانهما لا يكونان
حينئذ بمعنى الامر او الماضى ولو قال المصنف فى التعريف ما كان بمعنى الامر او الخبر لاستقام منه هذا الكلام
واما اسميته فقال فيه هذه الالفاظ وان كانت فى معنى فعل الامر والفعل الماضى تسمى اسماء واستدل بعضهم
على اسميتها بكونها معمولات لعوامل الاسماء فانه وقع مفعولا فى قوله فدعوا نزال ومجرورا فى قوله بحيهلا يزجون
كل مطية قال المصنف هذا الاستدلال ضعيف لان الفعل الصريح يقع هذا الموقع اذا المراد به اللفظ ولا يمتنع
ان يقال دعوته ادخل كما تقول قلت له انزل وامرته باضرب اى امرته بهذا اللفظ وقد استدل على اسميتها
بدخول التنوين على كثير منها وكذلك استدل عليها بتعذر الحرفية والفعلية اما الحرفية فواضح فان معناه زائد
على معنى الحرف لانه مسند او معمول مطلق واما الفعلية فلان اسماء الافعال صيغ ليس شئ منها على وزن الفعل وهو
ممنوع فان صه مثل خف ويمكن ان يجاب عنه بان خف ليس بصيغة اصلية وانما هى محذوفة او نقول مراده
بعض منها صيغ وحينئذ يندفع النقض عن اصله فثبت بطلان الحرفية والفعلية فيها فوجب ان يحكم باسميتها

وايضا فانها بمعنى المصدر واذا كان بمعنى المصدر وجب ان يكون اسما اما الاول فلان رويد زيد بالاضافة مصدر
كما يفهم منه) من كلام المصنف بعد هذا او المضاف بمعنى رويد زيد الخالي عن الاضافة فيكون الخالي عن الاضافة
بمعنى المصدر واما الثاني فبالاتفاق اقول ولقائل ان يقول ان المضاف بمعنى الامهال والخالي عن الاضافة
بمعنى امهل ولا يكون احدهما بمعنى الآخر فان قيل كيف يدخل في حد الاسم وقد ادخلها معناها في حد الفعل
لانها تدل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة كقولك رويد زيدا اي امهل زيدا فالجواب ان المراد
بقولهم مقترن باحد الازمنة الثلثة في حد الفعل وغير مقترن في حد الاسم ان يكون الاقتران وعدم الاقتران
في اصل الوضع لا باعتبار استعماله على خلاف الاصل واذا ثبت خروجه منه عن قبيل الفعل بالدليل الذي ذكر وجب على تعدد
الفعلية ودخولها في قبيل الاسم بالدليل الذي دل على الاسمية وجب ان يعتقد انها في اصل وضعها للمصدر ثم
استعملت للزمان في قولك زيد ضارب غلامه غدا فكاسخ كونه اسما مع اقترانه باحد الازمنة فكذا ههنا فان قلت
لو كان في اصل وضعه على ذلك لاستعمل الاصل كما استعمل فاعل على اصله قلت لا بعد ان يوضع الشيء وضعا اصليا ثم
لا يتفق استعمال اصله ويستعمل مجازه وان كان قليلا كعسى وفعل التعجب قال الامام الحديثي اسم الفعل
ليس في اصله مصدرا اذ لم يوجد مصدر ثنائي الاصل ولانه لو كان كذا لاستعمل لكل فعل مشتق منه فالحق ان
يقال هو اسم لفظ الفعل واما موضعه من الاعراب فللنحويين فيه مذهبان احدهما انه في موضع نصب على المصدر
اي على انه مفعول مطلق كانك قلت في رويد زيدا ارواد زيدا اي ارود ارواد زيد والثاني ان يكون في موضع
رفع على الابتداء وفاعله مضمر مستتر فيه والجملة وان كانت من مبتداء وفاعل مستغنى عن الخبر فيها بالفاعل كما
استغنى في اقائم الزيدان لما كانت بمعنى ايقوم الزيدان من الخبر بالفاعل اذ المقصود من المبتداء والخبر منسوب
ومنسوب اليه وهو حاصل في اقائم الزيدان فكذلك فيما نحن فيه والثاني اوجه لانه اسم جرد من العوامل اللفظية
فوجب ان يحكم بالابتداء فيه والفاعل ساد مسد الخبر كما في قولك اقائم الزيدان والوجه الاول ضعيف لانه
لو كان رويد منصوبا نصب المصدر ولا فعل له ملفوظا لوجب ان يكون فعله مقدرا ويخرج حينئذ من ان يكون
اسم فعل كما ان سقيا ورعيا وخيبة وجدعا ونحوها لما كانت مصدرا وكان الفعل معها مقدرا وجب خروجها عن
اسماء الافعال وايضا كان يجب ان يكون معربة في قولك سقيا ورعيا اذ لا موجب حينئذ للبناء اذ معنى الفعلية
انما هو في الفعل المقدر لا فيها وذلك اي كون معنى الفعلية في الفعل المقدر لا موجب بنائه كما ذكر من سقيا ورعيا
فانه ليس مبنيا قطعا لكون معنى الامر او الماضي في الفعل المقدر لا فيه ولذلك اي ولاجل انه كونه مصدرا وجب
كونه معربا بني اف لما قصد الى معنى كونه اسم فعل فقالوا اف واف واف واعرب لما قصد الى معنى المصدر فقالوا
اف بالتنوين فيهما اي معنى اسم الفعل ومعنى المصدر معنيان مختلفان فظهر ان المذهب الثاني هو المستقيم ولذلك
اي ولكون المستقيم هو المذهب الثاني لما ارادوا المصدر في رويد اضافوه فقالوا رويد زيد ولو قيل على قياس هذه
اللغة اي على اعتبار كونه مصدرا رويدا زيدا اي بتنوين رويد لكان مستقيما وفيه بعد اي ان يقال كلها هو مصدر

فانها مضاف وانها منون وينعكس هذا بعكس النقيض الى قولنا كل ما لا يكون مضافا ولا منونا لا يكون مصدرا فرويد
زيد الخالي عن التنوين والاضافة لا يكون مصدرا واذا لم يكن مصدرا يكون مبتدا او هو المطلوب واعترض الامام
الحديثي قائلا ان ثبت انه بالتنوين هو اسم فعل نون للتنكير لا انه مصدر فان قيل اختيار كونه مبتدا رفع يجوز
وقوعه معمولا للعوامل اللفظية كقوله اذ دعيت نزال ولج في الذعر فان قلت اجاب عنه الامام الحديثي بان نزال انما
يكون اسم فعل وجملة مع مستتره اذا اريد منه لفظ انزل اما اذا اريد منه لفظه فلا يكون كذلك وابن يعيش لم يقف
على هذا البحث وقال ان اسم الفعل وان استقل مع فاعله ليس جملة بل هو كاسم الفاعل مع فاعله لانه وقع مسند اليه في
قوله اذ دعيت نزال والجملة لا تقع فاعلا واستدل بعضهم على مصدرية اسم الفعل بدخول اللام في مثل قولهم هيهات
لذلك وهيهات لما توعدون ووجه هذا الاستدلال ان اللام لا يدخل في فاعل الفعل فلا يقال بعد لزيد ويدخل في
فاعل المصدر مثل بعدا لزيد وثبت دخول اللام في فاعل اسم الفعل فيكون مصدرا وهذا الاستدلال غير صحيح فان
اسم الفعل ليس فعلا صريحا وانما هو فرع على الفعل باعتبار انه بمعناه واذا كان كذلك فلا يلزم من امتناع دخول اللام
في فاعل الفعل الصريح امتناع دخوله في الفرع الذي هو بمعناه الا ترى انك لا تقول ضربت لزيد بادخال اللام في معمول
الفعل الصريح وتقول هذا ضارب لزيد بادخال اللام في معمول ما ليس فعلا صريحا وفعال بمعنى الامر يعني
ان كل فعل ثلاثي فلك ان تبني منه قياسا فعال بمعنى افعل كقولك نزال بمعنى انزل وضراب بمعنى اضرب وتراك بمعنى
اترك هكذا ذكره سيبويه وانما قيد بالثلاثي ليخرج الرباعي لانه ليس بقياسي عنده من الرباعي لقلة مجيئه منه بخلاف
الثلاثي فانه لما كثر فيه جاء الحكم بقياسيته منه ولو قيل ان هذه الصيغة يعني صيغة فعال من الثلاثي فعل امر لكن
بعيد الا انها جرت من الفعل على صيغة واحدة بجريان صيغة افعل ولكنه لم يقله احد منهم لوجهين احدهما ان صيغة
فعال لم توجد الا في الاسماء وثانيهما انهم راوا دخول الكسر في هذه الصيغة والعرب يتجنب من ادخال الكسر في
الافعال حتى قالوا اضربن واضربي وبنوا نون الوقاية هربا من دخول الكسر في الافعال وفعال مصدرا
معرفة علما كان من المبنيات لموافقته فعال الذي هو اسم الفعل في الصيغة وان لم يكن من اسماء الافعال ذكره معه و
لم يجعل له بابا آخر كما فعل في ما الاستفهامية فانه ذكر ما الاستفهامية والشرطية والموصوفة وان لم تكن موصولات في
الموصولات مع ما الموصولة لتوافق الفاظها وهو على ثلثة اضرب ما هو مصدر معرفة كفجار وما هو في معنى الصفة
مثل يا فساق ويا خباث وبابه وهذان الباقيان مبنيان باتفاق واختلفوا في علة بنائهما فمنهم من يذهب الى ان
علة بنائهما مشابهتهما فعال الذي هو اسم الفعل من حيث العدول ومن حيث الوزن اما العدول فلان فجار معدول
عن الفجور او الفجرة وفساق معدول عن فاسقة واما الوزن فلاتفاقهما معا في بناء فعال ومنهم من يذهب
الى ان علة بنائهما تضمنهما معنى تاء التانيث فان فجار متضمن لتاء التانيث التي في الفجرة لانه بمعناه فكانه تضمن
معنى تاء التانيث وكذلك يقال في فساق وقد منع المصنف بان تضمن تاء التانيث لا يوجب بناء كما في الاسماء التي
هي مؤنثة ولا تاء تانيث فيها كعناق وآذان وعين وشبهها واجاب القائل بهذا التعليل بان هنا تاء التانيث

مرادة عذر وتنبيه مثل لجار بعضها الاسم نضادا الا عليها وزعم ان ذلك معلوم من احكامهم لبنائهم احد القسمين
واعرابهم الآخر فاذا قدر هذا التقدير جرى على قياس لغتهم ومنهم من يذهب الى ان لجار مبنى لتضمنه لام التعريف
قال المصنف هذا ايضا بعيد لما ثبت فى امس حيث كان بناؤه لذلك ما الضرب الثالث ما وضع علما للاعيان
مونثا كقطام وغلاب وحذام لنسوة وانما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه
وان كان علما فانه للمعانى لا للاعيان قال الامام الحديثى هذا القول مع قوله بانه معدول عن الجرى او
البجرى متضاد اذ المعدول ليس علما للمعدول عنه قوله مونثا تنبيه على انه لم يقع الا كذلك وهذا القسم مبنى
فى لغة اهل الحجاز لمشابهته ما تقدم فى العدول والوزن وهذا العدل وان كان تقديريا اذ ليس لنا قاطمة وغالبة
عدل عنهما تحقيقا اى عدل بدليل هو خلاف فاعلة كما علم هذا امام فى اوائل الكتاب وجب المصير اليه قال
الامام الحديثى ليس معنى العدل التحقيقى هذا اقول ان المصنف لم يحكم بان معنى العدل التحقيقى هذا بل استدل
بانتفائه على كون هذا العدل تقديريا وهو استدلال مستقيم وبيانه ان العدل التحقيقى لا يمكن ان يوجد بدون امور
ثلثة معدول ومعدول عنه وخلاف فاعلة فى المعدول به بعلم عدليته والمصنف اراد من قوله ليس لنا قاطمة وغالبة
عدل عنهما تحقيقا انتفاء الامر الثالث وانتفاؤه يدل على كون العدل ليس بتحقيقى واذا لم يكن تحقيقيا يكون
تقديريا فاستقام الاستدلال وانما وجب المصير الى العدل تقديرا للعلم بانهم لا يبنون الا لمانع من الاعراب
ولا مانع يمكن سوى ما قدر من العدل فلزم المصير اليه وهو معرب فى لغة بنى تميم اعراب ما لا ينصرف الا ما كان آخره راء
فانهم يوافقون الحجازيين فى بنائه الا القليل من تميم فانهم يجرون الاعراب فى جميع الباب وهؤلاء القليل اجروا
على القياس اذ لا فرق بين ما آخره راء وغيره فى موجب البناء والاعراب واذا لم يكن فى هذا الباب علة موجبة
للبناء وجب اعرابه ولا فرق بين الراء وغيرها ووجه اللغة الكثرى فى تميم ضعيف اما وجهها فهو حصول الامر
المقصود الذى هو الامالة كما ان الاعراب مطلوب ليدل على المعنى فكذا الامالة ليحصل المجانسة اللفظية فيصلح
بدلا والامالة فى مثله لا يكون الا للكسرة واذا بنى كسر فيحصل عند البناء الكسر الذى هو موجب للامر المقصود
واذا اعرب لم يكسر فلم يحصل موجبه واما ضعفه فلانهم لو فرقوا بين ما آخره راء وغيره ليحصل الامالة بتحقق موجبها
وهذا الفرق ضعيف اذ لم يثبت فى كلامهم موجب البناء من قصد حصول موجب الامالة وغاية ما يقال فى توجيه اللغة
الكثرى ان يقدر موجب البناء فى الجميع ممكن كما هو لغة اهل الحجاز وتقدير انتفاء موجب البناء فى جميع الباب ممكن
كالقليل فى بنى تميم فقصد الفصحاء منهم اثبات تقدير الموجب فيما يحصل عنه غرض مقصود وهو الامالة ونفيه فيما لا
يحصل فيه ذلك الغرض وانما اعربوه اعراب ما لا ينصرف لتحقق العلتين المانعتين للصرف من التعريف والتانيث
وقد قيل ان فيه على هذه اللغة وهى لغة الاعراب العدل ايضا لما ثبت من بنائهم حضار والباب واحد لانه علم عين
مونث وقد تقدم فى تعليل هذه اللغة اى اللغة الكثرى بما يرفع ذلك اى ما يرفع كونه معدولا والمتقدم هو قوله ونفيه
فيما لا يحصل فيه ذلك فانه يدل على انه لا يقدر العدل فيما لا يكون آخره راء وحضار كوكب قريب من سهيل

الاصوات اعلم ان الالفاظ وضعت لمعانيها المفردة لافادة المعانى النسبية فيكون المقصود من وضع اللفظ استعماله
مركبا لافادة نسبة وهذا النوع من المبنيات ليس كذلك وانما وضع لان يحكى به صوت او يصوت به للبهائم فالاول
مثل غاق فانه وضع لحكاية صوت الغراب والثانى مثل نخ فانه لفظ وضع لتصويت البعير عند قصد اناخته فان قيل
لم لم يقل الصوت المحكى به او كل كلمة يحكى بها كما قاله فى سائر حدوده قلت اجاب عنه الامام الحديثى بانه انما قال هكذا
لان الاصوات لم توضع فان الاصوات الصادرة من البهائم ليست موضوعة ولا ملفوظة والصادرة منا ليست موضوعة
من حيث ذاتها بل من حيث انها مؤولة بهذا اللفظ فان قولك غاق صوت الغراب مؤول بان هذا اللفظ صوته فلا وضع
فى الحقيقة واذا لم يكن موضوعة لم تكن كلمة وان صدق انه كلمة بالمجاز من حيث انه مؤول بالكلمة فلا يحسن ان يعبر عنها
بالكلمة اقول هذا الذى ذكره مناف لما ذكره المصنف فى الشرح فانه صرح فيه بانها موضوعة وعلة بناء هذا النوع
انه لم يوجد فيه العلة المقتضية للاعراب وهو التركيب لان وضعه على ان ينطق به مفردا الا ترى انك اذا قلت غاق
حاكيا صوت الغراب لم يحتج الى ما يتركب معه لان وضعه على حكايته وكذلك اذا قلت نخ للبعير وشبهه يعنى مثل
هلا للخيل عند زجره لم تقصد الا الى اسماعه هذا الصوت لجرى العادة باناخة البعير او بغير اناخة البعير كما جرت
العادة بزجر الخيل عنده فلم يحتج باعتبار المعنى الذى وضع له الى جزء آخر يتركب معه فثبت ان وضعه على ان ينطق
به مفردا واذا كان كذلك تكون المقتضى للاعراب وهو التركيب منتفيا فيه فيكون الاعراب منتفيا فيه لان عدم
العلة علة لعدم المعلول واذا انتفى الاعراب ثبت البناء فان قيل قد يتركب مع غيره كقولك نخ صوت للبعير
وغاق حكاية صوت الغراب وكقولك قلت غاق وقلت نخ وكقولك يحكى صوت الغراب بغاق وبناخ البعير نخ فالجواب
ان المقصود به اللفظ فى الصور المذكورة والمعروف حينئذ اى حين ما يقصد به اللفظ ان يحكى على ما هو عليه فى اصل
وضعه لان المقصود منه ذلك اللفظ بعينه فلو غير باعراب وغيره لفات هذا المقصود واذا كان المقصود به
اللفظ فلا يعتبر تركيبه كما لا يعتبر تركيب قد وضرب ويجئ فى الاعراب لما قصد به اللفظ لكنه يحكم حينئذ على محله بالاعراب
وانما قال والمعروف لانه قد جاء اعرابه منصرفا وغير منصرف مركبا قليلا قال المصنف فى املى المفصل اسماء الافعال
والاصوات اما ان يقصد بها معناها الذى وضعت له فيجب بناؤها على ما بنيت عليه من سكون او حركة واما ان يقصد
بها غير ذلك فاذا قصد بها غير ذلك فتارة يبنى بها فيكون فى المعنى كالعلم وتارة يراد بها نفس اللفظ كما يستعمل غيرها من
الالفاظ لنفس اللفظ ومنها من هذان احدهما ان يحكى على ما كانت عليه كقوله عدس ما لعباد عليك امارة
امنت وهذا تحملين طليق وقوله يحدو بها كل فتى هيات وهن نحو البيت عاطفات والثانى ان يعرب
اعراب الاسماء واذا اعربت اعراب الاسماء المفردة فان كانت للفظ جاز صرفها ومنعها فالصرف لقصد التذكير
ومنع الصرف بناء على انها للفظة او الكلمة كما يفعل الاعراب فى اسماء البلدان بناء على انها للموضع او للبقعة وان كانت
للعلمية نظر فان انضم الى العلمية علة اخرى امتنع من الصرف والا صرف كما لو اعرب عدس فانه لما كان اسما للمذكر فلت
عدس منصرف وان كان لمؤنث منعته من الصرف هذا كلامه وحكم فى موضع آخر من املى المفصل بان الحكاية فى الاكثر وهكذا

يعلم من شرحه للكافية فان قلت فقد قالوا الف با تا الى آخرها غير معربة فاذا ركبوها اعربوها كقولهم الباء شفوية
وكتبت الباء فلم لا يكون مثل ذلك فالجواب ان الف موضوع اسما لمسمى هو آ وبا موضوع لمسمى هو ب كوضع رجل
وفرس لمسماهما والمقصود بوضعه اى بوضع الف استعماله مركبا لافادة نسبة فاذا استعمل غير مركب وجب
بناؤه كما لو استعملت رجلا وفرسا غير مركب وحده تعديدا بخلاف ما نحن فيه فانه اذا استعمل مركبا لم يقصد به
الى مدلوله هو اسمه وانما قصد الى ما ذكرنا من حكاية الاصوات او حكاية التصويت للبهيمة قال الامام الحديثي
قول المصنف في الشرح والتصويت للبهيمة مستدرك لان نخ في قولك نخ لاناخة الابل ليس مركبا ونخ في قولك
نخ صوت لاناخة الابل ليس تصويتا له او قولك نخ في قولك صوت لاناخة الابل وان لم يكن تصويتا لها لكنه حكاية التصويت
وقول المصنف في الشرح او التصويت ليس عطفا على الحكاية كما توهم الامام الحديثي ثم اورد ما ذكرناه بل هو
عطف على الاصوات وما جاء اعرابه مركبا قوله تداعين باسم الشيب في متثلم جوانبه من بصرة وسلام فانه شيب
حكاية صوت مشافر الابل عند الشرب اعرب بالجر عند ما جعله مضافا اليه واما قوله لا ينعش الطرف الا ما تخونه
داع يناديه باسم الماء مبغوم يحتمل الاعراب والبناء فان ماء حكاية بغام الظبية وهو مكسور عند افراده فلما ركبه
في البيت وكسره احتمل ان يكون كسرة كسرة اعراب وان يكون كسرة بناء بخلاف شيب في البيت الاول فانه لم يكن
مكسورا عند الافراد فلما كسر حالة التركيب تعين ان يكون كسرته كسرة اعراب وضمير الجمع في تداعين للابل و
جعل الابل متداعية لان تصويت كل واحد بذلك يبعث غيره عن الشرب والمتثلم الحوض المتهدم والبصرة
حجارة رخوة والسلام بالكسر الحجارة ولا ينعش اى لا يرفع جفن الداعي وهو المصوت مبغوما وان كان ماء غالبا لان
الخشف وهو الغزال يجاوبه بمنزلة ذلك او على ارادة دعاه مبغوم والتخون التعهد يصف ان الغزال ناعس
لا يرفع طرفه الا اجابة امه وهي المتعهدة وما مصدرية وفي هذه الاسماء اسماء لم تختلف في انها اصوات واسماء
اختلف في كونها اصواتا واسماء افعال كالالفاظ التي يقال للبهائم زجرا ودعاء او غيرهما كقولك نخ للبعير فان
بعضهم ذهب الى انه اسم فعل وذهب المصنف الى انه خطأ لانها اذا جعلت اسماء افعال وليس فيها شيء هو بمعنى
الخبر وجب ان يكون بمعنى الامر والامر باسماء الافعال طلب الفعل من المخاطب فيؤدي الى ان يكون طالبا مما لا يعقل
امتثال الامر بالخطاب وذلك مما لا يصدر الا عن غفلة فان ما لا يعقل وان فهم بعض المفردات لا يفهم المركبات لان
دلالة المركب لا يتحقق بدون ان يكون للعقل فيها مدخل وما لا يفهم المركبات لا يخاطبه بها عاقل حين كونه عاقلا يعني
عاقلا فان قيل العاقل اذا قال نخ فليس قصده الا الى مخاطبة ما لا يعقل بطلب الامتثال وهذا معلوم بالضرورة
فالجواب ان قصده الى انقياد ما لا يعقل بالصوت الملفوظ به لما اجرى الله تعالى العادة بالانقياد ممن لا يعقل عند
الصوت المخصوص لا الى مخاطبة ما لا يعقل بطلب الامتثال المركبات لما كان الاسم شاملا المنقول
وغيره ذكر بعده ما يخرج غيره من نحو زيد وعبد الله علما وباب تابط شرا فان زيدا وان كان اسما لكنه ليس من كلمتين
وعبد الله علما وان كان اسما من كلمتين الا انه بينهما نسبة في الاصل وكذلك باب تابط شرا فانه وان كان خاليا

من النسبة حالة العلمية لكنه قبل العلمية مشتمل على النسبة الاسنادية ويجب ان يحكى على اصله قبل التسمية به
واذا وجب حكايته على ما هو عليه في اصله ولا يخفى انه في اصله ليس من المركب الذي نحن فيه فلذلك بعد العلمية
فان قيل باب تابط شرا مبني واذا كان مبنيا فلم اخرجه عن الحد فالجواب ان الغرض من هذا الحد ما بني للتركيب
وبناء تابط شرا ليس للتركيب بل للعلم بانه في اصله مبني بيانه ان يقال طرفا زيد قائم معربان في الاصل ومجموعهما
من حيث انه جملة مبني اذ لم يعتور العامل فاذا جعل المجموع علما بقي على ما كان عليه في اصله كذلك ولذا الطرفان يعلم
انه من اي تركيب نقل فليس بناؤه منه للتركيب فان قيل الاسم ليس بمركب اذ كل اسم كلمة ولا شيء من المركب
بكلمة اجيب بان المراد بالاسم العلم وهو ضعيف لانتقاضه بخمسة عشر علما والوجه ان يقال المراد به الاسم اللغوي
فانه قيل لم لم يقل المركبات مجموع كلمتين ليس بينهما نسبة فيندفع هذا السؤال بالكلية فالجواب انه لو قال
كذلك لورد عليه نحو بعلبك وعمرو والف با تا فانه يصدق عليه انه مجموع كلمتين الى آخره مع انه ليس من المركب
المحدود وهذا المركب على ضربين ضرب يتضمن الثاني معنى حرف فبنيا جميعا كخمسة عشر وحادي عشر
واصلهما خمسة وعشر وحادي وعشر حذف الواو منهما اختصارا اما بناء الجزء الثاني فلتضمنه معنى الحرف
واما بناء الجزء الاول فلكونه اشبه صدر الكلمة يعني اشبه الزاي من زيد مثلا وضمير التثنية في قوله واخواتهما
لخمسة عشر وحادي عشر والمراد باخوات خمسة عشر احد عشر ثلثة عشر اربعة عشر ستة عشر الى تسعة عشر
وباخوات حادي عشر ثاني عشر ثالث عشر الى تاسع عشر ومن الضرب الاول قولهم وقعوا في حيص بيص اصله
في حيص وبيص حذف الواو وبنيا والجزء الاول ماخوذ من حاص يحيص اذا فر والثاني من باص يبوص اي
فات وسبق لانه اذا وقع الاختلاط والفتنة فمنهم هارب ومنهم فائت ولذلك فسر بفتنة تموج باهلها مختلطين
متفرقين فالحيص الفار والهرب والبوص التقدم والسبق وكان ينبغي ان يقال حيص بوص لكنهم
اتبعوا الثاني الاول فقلب واوه ياء ليشاكل الثاني كما فعل بتلوت في قوله عليه الصلوة والسلام لا دريت ولا
تليت وقولهم هو جاري بيت بيت اصله بيتا الى بيت او بيت لبيت يريدون به القرب والتلاصق وهما في موضع
الحال كانك قلت وهو جاري ملاصقا والعامل فيه الكاف ما في الجار من معنى الفعلية حذف حرف الجر وبنيا
وقولهم سهلت الهمزة بين بين اصله بينها وبين حرف حركتها او بينها وبين حرف حركة ما قبلها وقولهم تفرقوا
شغر بغر اصله شغرا وبغرا اي منتشرين في البلاد فاعين من استغرت عليه ضيعته اذا انتشرت اي
اتسعت وبغر النجم هاج بالمطر والنجم الثريا وقيل كل نجم ينزل المطر عند طلوعه بزعم العرب وماء بالمطر
للتغذية وفي كل ذلك معنى الانتشار والتفرق وقولهم تفرقوا شذر مذر اصله شذرا ومذرا من التشذر
وهو التفرق ومن التبذير والميم في مذر بدل من الباء وقولهم تفرقوا خذع مذع اصله خذعا ومذعا اي
منقطعين منتشرين من الخذع وهو القطع ومن قولهم فلان مذاع اي كذاب يفشي الاسرار ويفتر هارون(?)
الا اثني عشر استثناء من باب خمسة عشر لانه يخالفه في البناء واما باب حادي عشر فلا يخالف ما في عشر في البناء

واما اعرب الاول من اثنى عشر مع قيام العلة المقتضية للبناء فيه بانه لما شبه بالمضاف في حذف النون منه لان الاصل
اثنان وعشرة فلما حذفت بقي اثنا عشر فكرهوا النون التي تؤذن بالانفصال مع حذف الواو والتي تؤذن بالاتصال
فحذفوا النون تشبيها له بالمضاف فلما شبه بالمضاف وجب اجراؤه مجراه في اعطائه حكم الكلمة لا حكم الجزء فوجب
ابقاؤه على الاعراب وبني عشر على بنائه لتضمنه معنى الحرف فان قيل الدليل الذي ذكرتم في اعراب الجزء الاول من
اثنى عشر قائم بعينه في الجزء الاول من خمسة عشر فانه بعد حذف الواو منه كرهوا التنوين الذي يؤذن بالانفصال
فحذفوا التنوين تشبيها بالمضاف فالجواب ان الياء من اثني كانه علامة الاعراب فكذلك من جملة الدليل في هذا الاسم
فلا يجوز حذفه فيكون الياء الذي هو علامة الاعراب بعد حذف النون باقيا والبناء معه محال وليس الحركة من
خمسة كذلك الضرب الثاني من قسم المركبات ان لا يتضمن الثاني معنى حرف كباب بعلبك فيعرب آخر الاسمين
لانتفاء سبب البناء فيه وهو تضمن الحرف ومن العرب من يبني الاول في هذا الباب لوجود سبب البناء فيه
وهو تنزله منزلة الجزء هذا هو الفصيح ومنهم من يعرب الاول فاذا بني الاول يمتزج الجزءان لفظا واعرب الآخر
على حسب العوامل اذ لا معرب على هذا التقدير سواه فتقول هذا بعلبكُ ورأيت بعلبكَ ومررت ببعلبكَ فلا ينصرف
للعلمية ولا يخفى ان الثاني مضموم حالة الرفع مفتوح حالة النصب والجر على هذه اللغة والاول مفتوح في الاحوال
الثلث واذا اعرب الاول وقد ثبت ان الثاني لا بد من اعرابه لم يجز ان يعربا جميعا من وجه واحد فوجب ان يكون
الاول في الصورة كالمضاف الى الثاني فيعرب الاول اعراب المضاف بالرفع والنصب والجر على حسب ما يقتضيه
العوامل ويعرب الثاني بالخفض اعراب المضاف اليه واذا صنع ذلك فهل يكون الثاني منصرفا او غير منصرف
انقسم هؤلاء فمنهم من يعرب الثاني اعراب ما لا ينصرف فيقول هذا بعلبكَ ورأيت بعلبكَ ومررت ببعلبكَ فالثاني
عنده مجرور بالفتح في الاحوال ومنهم من يعرب الثاني اعراب المنصرف فيقول هذا بعلبكٍ ورأيت بعلبكٍ ومررت
ببعلبكٍ فالثاني عنده مجرور منون في الاحوال واما قولهم افعل هذا بادي بدي وبادي بدا وذهبوا ايدي
سبا فقد عده المحققون من باب المبنيات وهو مشكل فان اصل قولك بادي بدي بادئ بدئ بدون بدئ
فخففت بان طرحت همزة بدئ وبان قلبت همزة بادي ياء مفتوحة وبان اسكنت الياء فيؤذن بدي بعد الحذف
بني واصل قولك بادي بدا بادئ بدآء فصنع بهما ما تقدم وحذفت همزة بدآء ومعناهما اول مبتدى
من بدأ يبدأ بمعنى الابتداء وقيل من بدا يبدو اذا ظهر وهو منصوب على الحال وليس فيهما الا تخفيف الهمزة
من احدهما والاسكان في آخر الاسم الاول وتخفيف الهمز واسكان الآخر لا يوجب البناء الا ترى انك لو خففت
قلت في مبتدئ مبتدي وفي بدأة بدة لم يختلف في انه باق على اعرابه وانما غايته ان كان معربا لفظا صار
معربا تقديرا وكذلك ايدي سبا المعنى ذهبوا مثل ايدي سبا بن يشجب في تفرقهم وتبددهم في البلاد حيث
ارسل عليهم سيل العرم والايدي كناية عن الابناء والاسرة بمعنى القرابة لانهم في التقوي والبطش بهم بمنزلة
الايدي فحذف المضاف واعرب المضاف اليه وهو الايدي اعرابه ثم خففت الهمزة من سبا وسكنت الياء من ايدي

على التخفيف وذلك لا يوجب البناء قال المصنف في شرح المفصل ولو قيل انه معرب على اصله منصوب على الحال
الا انهم سكنوا الياء في ايدي وبادي تخفيفا لما جرت في كلامهم كثيرا فصارت كالامثال كما كان ذلك في قولهم اعط
القوس باريها لكان اقرب الى الصواب الا انهم حكموا بالبناء لما رأوا اسكان الاول وهو في موضع نصب ورأوا
صورة التركيب والذي يمكن ان يقال من جهتهم في تمشيته انه لما استعملوا ايدي سبا في التفرق الكثير وبادي بدا
في الاول حتى صار معنى المضاف والمضاف اليه نسيا منسيا فلا يفهم من ايدي سبا الا متفرقين ولا يفهم من بادي
بدا الا اول فكان بمنزلة بعلبك في الدلالة على مدلوله من غير نظر الى تفصيل اللفظين فشبه ببعلبك في ان الاول
كالجزء فوجب بناؤه فان قلت فالاعلام المضافة متحقق فيها ما ذكرته فكان يجب ان يبنى الاول بناء ما ذكرت
لان معنى المضاف والمضاف اليه غير مراد وانما مجموعهما دال على معنى واحد فالجواب ان الاعلام المنقولة اجريت
في كلامهم مجرى الاصول المنقولة هي عنها بخلاف غيرها فلذلك لم يبن الاول في الاعلام المنقولة وبني في غيرها
واعترض الامام الحديثي على المصنف قائلا لا شك ان بدا وسبا مبنيان لمنع التنوين منهما ولا شك ان بناءهما لتنزلهما
منزلة الجزء الاخير من الكلمة كبعض من شغر بغر لانه حال مثله اذ لا موجب سواه واذا بني العجز لذلك بني الصدر
لان آخره يكون وسط الكلمة فليس موجب بنائهما تخفيف الهمز واسكان الياء ويكون القول ببقاء الصدر على العرب
خطا ولانه لو كان باقيا على اعرابه لكان العجز ايضا معربا فيجب ان ينون ولو قال صار بمنزلة شغر بغر في الدلالة
على مدلوله لكان اولى لان تنزله منزلة بعلبك تقتضي ان يعرب العجز والتام يبنى نحو معدي كرب وبني نحو ايدي
سبا لانه مركب حال فيشبه شغر بغر دون معدي كرب اقول من عد بادي بدا وايدي سبا من المركب
المبني جعل الجزء الثاني منه معربا والاول مبنيا كمعدي كرب وبعلبك صرح به المصنف في شرح المفصل واما سقوط
التنوين منه فلم يتعرض له المصنف ويمكن ان يكون سقوطه للتخفيف لطوله ولما جرى في كلامهم كثيرا وقد ثبت حذف
التنوين في غير هذا الباب لهذا في قولهم جاءني زيد بن عمرو لا لانه مبني وقوله فليس موجب بنائهما تخفيف
الهمز او اسكان الياء ليس بشيء لان المصنف لم يحكم بان بناءه لذلك بل قال ليس فيه الا تخفيف الهمز والاسكان
وهما لا يوجبان البناء وظهر بهذا ضعف باقي كلامه

الكنايات

المراد الكنايات المبنية والا
اي وان لم يرد المبنية لا يستقيم فان بعضا من الكنايات ليس من المبنيات نحو فلان وهو كناية عن اسامي الاناسي
المذكر وكذلك فلانة في المؤنث والفلان والفلانة بالالف واللام كنايتان عن اسامي البهائم وبابه نحو ابو فلان وام
فلان فانهما كنايتان من كنى الاناسي والمراد بالكنايات ههنا الفاظ مبهمة يعبر بها عن لفظ وقع مفسرا اي مبينا
في كلام متكلم سواء هو المتكلم به او غيره اما لابهام المتكلم اياه على المخاطب واما لنسيانه اياه فدخل فيها فلان وبابه
وكيت وكذا وكاين فان قيل كيف يدخل المعرب من الكنايات في تعريف المبني منها قلت التعريف ليس
للمبني منها بل لمطلق الكنايات وارادة المبني منها لا يمنع دخول المعرب في تعريف المطلق كما ان ايراد الحد في
تعريف مطلق الموصوف مع انه ليس بمراد وانما قال ههنا لان الكناية مطلق في علم النحو يعني هذا الموضع على الابنا

بالضمير في علم المعاني على اطلاق اللازم وارادة ملزومه فعلى ذلك اي فعلى ما ذكرنا من ان المراد بالكنايات ههنا
الفاظ مبهمة الى آخره لا يكون كم من الكنايات اذ لا يعبر به عن لفظ معين للابهام او للنسيان ولا يستقيم ان يكون
الكناية مرادا بها ما وضع لفظ عوضا عن لفظ او عن الفاظ فانه يؤدي الى ان يكون اكثر الكلمات مثل نزال ومثل
اين كنايات ولا قائل به نعم قد يطلق الكناية ايضا على لفظ عبر به عن لفظ آخر ليس مثله في السماجة كما يكنى بهن
او هنة عن الفرج وكما يكنى بالغائط عن غيره وهو العذرة وكما يكنى بوطيت عن غيره وهو نكت وليس كذلك مرادا
ههنا واذا لم يكن كم من الكنايات بالتفسير المذكور فينبغي ان لا يذكر في باب الكنايات وانما ذكر فيه لما وافق
كذا في العدد وهي مبنى حتى لا يجعل له باب آخر كما ذكر ما الاستفهامية والشرطية في ما الموصولة لما وافقتها لفظا
وان كانت تخالفها معنى وكم استفهامية وخبرية والخبر هو الكلام الذي حكم فيه بنسبة خارجية والمراد بالنسبة
الخارجية النسبة الخارجة عن كلام النفس التي تعلق بها كلام النفس بالمطابقة واللامطابقة مثل قولنا زيد قائم
فانه يدل على الحكم الموجود في الذهن وهو اثبات القيام الى زيد بالاثبات ويسمى هذا الحكم كلام النفس وهو متعلق
بنسبة خارجية من حيث المطابقة واللامطابقة والانشاء هو الكلام الذي لم يحكم فيه بنسبة خارجية مثل قم فانك
لم تحكم فيه بوجود نسبة القيام الى المخاطب في الخارج ليكون صادقا ان طابق كلام النفس للامر الخارجي وكاذبا
ان لم يطابقه وليس فيه الا طلب القيام من المخاطب القائم بالنفس وهو الكلام النفسي والانشاء يكون بالحروف
قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة انما كان الانشاء بالحروف لانه معنى يتعلق بجزئين مسند ومسند اليه
اذ الجمل الانشائية كالاخبارية في الاسناد فكما ان المعاني التي تتعلق بالجزئين في الاخبار لا يكون الا بالحروف
كان ولام الابتداء والنفي فكذلك المعاني التي تتعلق بالجزئين في الانشاء كحرف الاستفهام وليت ولعل ولام
الامر ولا في النهي واشباه ذلك فاذا وجد معنى انشاء من غير حرف دل عليه فاما ان يكون بحذفه كالهمزة
الاستفهام عند بعضهم في هذا رتب واما ان يكون الفعل والاسم او الجملة قد تضمنت ذلك نحو بعت ومن ابوك
وانت طالق وبناء كم في الاستفهامية واضح وذلك لتضمنها معنى همزة الاستفهام فان قولنا كم رجلا عندك معناه
اعشرون رجلا عندك وفي الخبرية اما لكونها موضوعة وضع الحروف او لشبهها لفظا باختها او لتضمنها معنى انشاء
التكثير وهو بالحروف غالبا فاشبهت ما تضمن معنى الحروف فان قيل الخبر ينافي الانشاء فكيف قال في علة
بناء كم الخبرية او لتضمنها معنى الانشاء قلت جوابه يعلم مما ذكره المصنف في امالي المسائل المتفرقة وهو قوله
كم رجال عندي يحتمل الانشاء والاخبار اما الانشاء فمن جهة التكثير لان المتكلم عبر عما في باطنه من التكثير بقوله
رجال والتكثير معنى محقق ثابت في النفس لا وجود له من خارج حتى يقال باعتبار انه طابق فصدق وان لم يطابق
فكذب والاخبار باعتبار العددية فان كونهم عنده له وجود من خارج فالكلام باعتباره يحتمل للامرين
بالاعتبارين المذكورين المختلفين فان قيل لم يوجد حرف للتكثير حتى يقال تضمنه اجيب بانه موجود
وهو رب للجنسية وان سلم فكم من حيث انها انشاء التكثير اشبهت ما تضمن الحرف لكن وحتى فاجرى مجراه في البناء

او نقول تعين كمية مقدرا وضعه واسم لكذا كمية اما لان اصله ذا دخلت عليه كاف التشبيه ثم لما استعمل للكناية
بقي على اصله في البناء ليعلم انه نقل منه كما في الجملة المسمى بها واما لكونه يكون كناية عن المبني نحو خمسة عشر في مثل
قولك له كذا درهما لكونه للمتوسط واذا كان كناية عن المبني اجرى مجراه في البناء واما كيت وكيت وذيت وذيت
فانما بنيتا لانهما وقعتان معا موقع الجملة ولا اعراب للجملة من حيث هي جملة اذ لا يتواردها العوامل من جهة الجنسية
والاعراب فرع على اعتوار العوامل وهذا البناء يعني بناء كيت وكيت يصح ان يقال انه مما ناسب مبنى الاصل لانه لما كان
كناية عن الجملة شابه الجمل التي هو كناية عنها والجملة لا اعراب لها لا لفظا ولا تقديرا من حيث هي جملة ويصح ان
يقال انه مما وقع غير مركب لانه لما كان حكاية عن الجملة باعتبار انه كناية عنها تعذر وقوعه مركبا فانه انما ركب التركيب
المقتضي للاعراب المفردات واما تركيب الجمل من حيث كونها جملا فلا يقتضي اعرابا واذا لم يقتض اعرابا فلا تركب تركيبا
مقتضيا فيكون مما وقع غير مركب اذ لا نعني بالمبني الذي وقع غير مركب الا ما يكون مركبا يقتضيه كم الاستفهامية
كم سواء كانت استفهامية او خبرية تحتاج الى مميز لعدم دلالتها على الحقيقة فكم الاستفهامية مميزها منصوب
مفرد لانها لما كانت كناية عن العدد جعلت عبارة عن وسط العدد وهو احد عشر الى المائة لانها لو جعلت كناية
عن احد الطرفين لكان تحكما ووسط العدد مميزه منصوب مفرد فكذلك مميز ما هو كناية عنه واعترض الامام
المحقق عليه قائلا الحمل على الوسط دون غيره ايضا تحكم فالوجه ان يقال كم الاستفهامية لما كانت مقدرة بعدد ترك
فيه الاستفهام انبهمت العدد المركب فافرد مميزها ونصب كمميزه فقيل كم درهما مالك كما قيل خمسة عشر درهما
والخبرية مميزها مجرور ومفرد لانها لما كانت للتكثير شابهت العدد الكثير الصريح يعني المائة والالف ومميز العدد
الصريح الكثير مجرور ومفرد فكذلك مميز ما يشابهه وجاء مميز الخبرية مجموعا ايضا لان العدد الكثير في لفظ ما يبنى
من لميته الكثرة صريحا وكم الخبرية ليس مثله في التصريح فجعل جمعه كانه نائب عن مميز التصريح في مثله
ويدخل من فيهما يعني من يدخل في مميز الاستفهامية والخبرية ودخولها على الخبرية اكثر اما دخولها
في مميز الخبرية فلان قولنا كم رجل او رجال عندي جواب لمن قال لا رجل عندك وهو يعتقد ان لما من في المنصوب
بلا لنفي الجنس فناسب ان يدخل من في الجواب للتنبيه على كونها مقدرة في السؤال واما في الاستفهامية فللحمل على
اختها واذا دخلت في الخبرية قدرت الخبرية تامة اي منونة والمميز مجرورا بمن فاذا لم تدخل قدرت مضافة ويجوز
عند عدم دخول من ان يقدر ممننة ويكون من مقدرة لها صدر الكلام اما الاستفهامية فللاستفهام
واما الخبرية فلما تضمنته من معنى الانشاء في التكثير وانشاء التكثير نوع من انواع مطلق الانشاء فيكون لها
صدر الكلام لان ما يدل على معان هي معان انواع الكلام يجب له صدر الكلام وهذا كما في رب فانها لما تضمنت معنى
الانشاء في التقليل وجب لها صدر الكلام كلاهما يقع كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يقع مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا لقبولها العوامل للرفع والنصب والجر فلنتكلم على مواضع كم ولا يخفى عليك ان كم في التركيب
مواضع فان ما بعد حرف الجر والمضاف موضع من مواضعها وكذلك ما قبل الاسم وما قبل الفعل واذا كان لها في التركيب

مواضع فينبغي ان يتكلم على مواضعها لتبيين امرها باعتبار الاعراب فكم ما بعده فعل غير مشتغل عنه اى مشتغل به اى
عامل فيه كان نصبا معمولا على حسبه مفعولا به او مصدرا او ظرفا فان قلت هلا قال مشتغل به ليكون اوجز قلت
اجاب عنه الامام الحديثي بانه انما قال كذلك لئلا يوهم انه عامل فيه لا في غيره اذ يفهم عرفا من قولنا زيد مشتغل بعمرو
انحصار اشتغاله به كقولك كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت فيكون مفعولا به لانه مثل قولك اعشرين رجلا ضربت وكثيرا
من الغلمان ملكت وكقولك كم ضربة ضربت وكم ضربتين ضربت فيكون مفعولا مطلقا لانه مثل قولك اعشرين ضربة ضربت
وكثيرا من الضرب ضربت وكقولك كم يوما ضربت وكم يوم ضربت فيكون مفعولا فيه لانه مثل قولك اعشرين يوما ضربت
وكثيرا من الايام ضربت فلو قدرت في الامثلة المذكورة متعلقا للفعل محذوفا واقعا على ضميره لما علمت في الموصولات من
ان حذف العائد من الخبر الجملة الى المبتدا ضعيف لصار الفعل حينئذ مشتغلا عنه فيكون في موضع رفع على الابتداء
ويكون مثل قولك زيد ضربت على معنى ضربته وكم ما قبله حرف جر او مضاف مجرور لانه لا يبطل عمل الجار بغيره ولا يجوز
الغاؤه اصلا وان كان زيدا فان قلت كونه معمولا للجار الذي قبله يبطل صدارته فالجواب انه اغتفر ذلك
لتعذر تقدم معمول الجار عليه لتنزلهما منزلة الجزء من غاية قوة امتزاجهما فلذلك اى فلاجل الاغتفار المذكور
اغتفر تقدم الجار على ماله صدر الكلام مثل بكم رجلا مررت وغلام كم رجلا ضربت ويكون اعراب المضاف كاعراب
كم لو لم يكن مضافا اليه فلذلك نصب المضاف في قولك غلام كم رجلا ضربت لانه لو لم يكن كم في هذا التركيب مضافا
اليه لكان منصوبا اذ بعده فعل يقتضي منصوبا والا اى وان لم يتحقق احد القسمين المذكورين فهو مرفوع وصدق
انتفاء احد القسمين المذكورين اما بان لا يكون بعده فعل اصلا او بان يكون بعده فعل مشتغل عنه وانما يكون مرفوعا
عند عدم تحقق احد القسمين لانه اذا لم يكن معه جار وليس بعده ما يعمل فيه ولا يتقدم عليه عامل آخر لوجوب صدارته
وجب ان يكون مجردا عن العوامل اللفظية فيتعين للمبتدا او الخبر واذا اردت ان تعرف ما هو منهما فانظر
فان كان صدق انتفاء احد القسمين المذكورين بالامر الاول فان كان كم غير ظرف فهو مبتدا مثل كم رجلا اخوتك
وان كان كم ظرفا فهو خبر نحو كم يوما سفرك وكم شهرا صومك وما اشبهه من المصادر قال المصنف في امالي الكافية
وانما كان الاول مبتدا لانه اسم مجرد عن العوامل اللفظية ولا مانع يمنعه من ان يكون مبتدا فوجب ان يكون اياه
واما الثاني فانه لا يصح ان يكون مبتدا لانك اذا جعلته مبتدا وهو اليوم كنت مخبرا عن اليوم فاذا وجب ان
يكون مخبرا عنه لم يصح الاخبار عنه بغير انك ولا كتابتك اذ لا يجوز يوم الجمعة كتابتك لان اليوم لا يكون كتابة فوجب
ان يكون في موضع الخبر لان الظروف يخبر بها عن اسماء الافعال ولا يخبر باسماء الافعال عنها لانك اذا اخبرت بها
فقلت قراءتك يوم الجمعة كان معناه قراءتك حاصلة في هذا اليوم فكانت منصوبة في التحقيق بما هو في الحقيقة
الخبر واذا جعلتها مبتدا تعذر هذا التقدير فيها فوجب ان يكون مخبرا عنها على ما هي عليه في ظاهرها فيكون قد
اخبرت عن اليوم بالقراءة وهو متعذر هذا كلامه وان كان صدق انتفاء احد القسمين المذكورين بالامر الثاني
اعني بان يكون بعد كم فعل مشتغل عنه يجب ان يكون مبتدا سواء كان ظرفا او غير ظرف نحو كم رجلا ضربته

وكم رجلا قام وكم يوما سرت فيه وكم يوما انقضى وهو ههنا واضح في الابتداء من حيث كان ما وقع بعدها متعينا
للخبرية ولو قيل لجواز النصب فيما اذا اشتغل الفعل عنه بضميره في مثل قولك كم رجلا ضربته لم يكن بعيدا ويكون
من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير مثل زيدا ضربته ويكون كم منصوبا بفعل دال عليه ما بعده الا انه يجب
ان يقدر الفعل فيه الناصب بعد كم لا قبلها لئلا يخرجها عن صدر الكلام فيقدر وكم رجلا ضربت ضربته فيكون الفرق
بينه وبين زيدا ضربته ان تقدير الناصب ثم قبل المنصوب وههنا بعده لوجود المانع من تقدمه فان قيل
قوله والا فهو مرفوع يقتضي وجوب الرفع في مثل كم رجلا ضربته وليس كذلك لما علم في قوله ولو قيل بجواز النصب الخ
قلت اجاب عنه الامام الحديثي بان هذا ليس نقضا واردا الا ان المقدر كالظاهر عند من قال بان التقدير في كم رجلا
ضربته كم رجلا ضربت ضربته يكون عنده بعد كم فعل غير مشتغل عنه ولذلك يعني ان اسم الاستفهام والشرط
مثل كم في مواضع الرفع والنصب والجر بيانه مفصلا ان يقال اسم الاستفهام ان كان قبله حرف جر او مضاف فمجرور
نحو بمن مررت وغلام من ضربت وان كان بعده فعل غير مشتغل عنه كان منصوبا نحو من ضربت وان انتفى هذان
القسمان اما بان لا يكون بعده فعل اصلا او يكون بعده فعل مشتغل عنه ففي الصورة الاولى اسم الاستفهام مبتدا
ان لم يكن ظرفا نحو من ابوك وخبر ان كان ظرفا نحو متى سفرك وفي الصورة الثانية مبتدا نحو من ضربته وكذلك
يقال اسم الشرط ان كان قبله حرف جر او مضاف فمجرور نحو بمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب وان كان
بعده فعل غير مشتغل عنه فمنصوب نحو من تضرب اضرب وان انتفى هذان القسمان تكون مبتدا نحو من تضربه
اضربه واعلم ان صدق هذا القسم في كم وفي اسم الاستفهام كان بامرين على ما علمت واما في اسم الشرط فلا يكون
الا بامر واحد لان الشرط لا يكون بعده الا الفعل وفي مثل قوله كم عمة لك يا جرير وخالة
فدعاء قد حلبت علي عشاري للفرزدق والفدعاء التواء في الرسغ واعوجاج في الابهامين احديهما على صاحبتها
والعشار بالكسر جمع عشراء وهي الناقة التي اتت عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة اشهر ذم الفرزدق
جريرا واستخف به في هذا البيت لان معناه ان عماتك وخالاتك كن من جملة خدمي ورعاة ابلي وقوله علي
عشاري يريد على كره مني لان على يقوي المعنى بخلاف اللام كقولك دعا له ودعا عليه ونظيره قولك مات العاصي علي
داري اى كنت مكرها ومنه غاية الاستخفاف والذم لان معناه كنت استنكف ان يحلبن عشاري وان يدخلن
في زمرة رعاتي وعدي لخستهن ولما بهن من العيب والرسغ من الدواب الموضع المستدق الذي بين الحافر
وموصل الوظيف من اليد والرجل والوظيف مستدق الذراع والساق من الخيل والابل ويروى عمة في هذا
البيت بالنصب والجر والرفع فالنصب على الاستفهامية وان لم يرد معنى الاستفهام ولكنه على سبيل التهكم كانه
يتحقق ذلك عند الشاعر ولكنه اظهر انه جاهل عن كمية العدد فهو يسأل عنه والجر على انها كم الخبرية على التحقيق
اى كثير من عماتك وخالاتك حلبت علي عشاري وانما قال على التحقيق لانها اذا جعلت استفهامية يكون في
تقدير الخبرية بناء على انه لم يرد بها معنى الاستفهام كما يتحقق هذا مما نقله من شرح المفصل للمصنف بعيد هذا

ولا يخفى ان كم على هذين الوجهين مبتدا اذ ليس قبله حرف جر ولا مضاف وبعده فعل مشتغل عنه وانت قد علمت
كونه مبتدا اى على هذا التقدير والرفع على ان يكون المميز محذوفا على انها كم الاستفهامية على المعنى المتقدم اى
على طريق التهكم اى كم مرة على التهكم او على انها كم الخبرية اى كم مرة على التكثير فيرتفع عمة على الابتدا ويصح كونه
موصوفا بقوله وجهه قد حلبت على عشارى وكم على تقدير رفع عمة في الوجهين اى وجه الاستفهامية والخبرية
في موضع نصب لان الفعل الواقع بعدها وهو حلبت وان اخذ المفعول به مقتضى للظرف والمصدر فيكون غير مشتغل
عنه متسلطا عليها لتسلط الظرفية او تسلط المصدرية قال المصنف في شرح المفصل والرفع على معنى كم مرة او كم حلبة
عمة لك حلبت على عشارى فكم منصوب بحلبت على الظرف او على المصدر ان جعلنا المرات للحلبات فتقديره على
الاول حلبت زمانا كثيرا وعلى الثاني حلبت حلبات كثيرة ولا فرق في المعنى بين ان يقدر استفهاما او خبرا اذ معناه
في الخبر كثير من الازمان عماتك وخالاتك حلبت اى كانوا خدما لى في اوقات كثيرة واذا جعلته استفهاما كان معناه
اخبرني اى عدد من الازمان او من الحلبات عمة لك وخالة حلبت على عشارى اى ذلك كثيرة لا اعرف عدده فاخبرني
عن عدده وهذا المعنى ابلغ من الاول في الذم لما فيه من الاستهزاء فان قيل لا يجوز ان ينتصب كم بحلبت على
تقدير رفع عمة بالابتداء لان الفعل الواقع خبرا لا يعمل في ما قبل المبتدا فالجواب ان كون الفعل وقع خبرا لا
يمنع ذلك من عمله فيما قبل المبتدا الا ترى انك تقول عمرا زيد ضرب وعمرا زيد ضارب ويوم الجمعة زيد ضارب
واذا ارتفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتهما واذا خفضتها خفضتهما وذلك واضح لانهما تابعان
لها وقد يحذف تمييز كم اذا كان معلوما كقولك كم مالك اى كم درهما او دينارا على حسب
ما يدل عليه القرينة وكم ضربت اى كم مرة او كم ضربة ضربت الظروف اراد بعض الظروف
لان ما هو من المبنيات انما هو بعض الظروف لا جميعها منها الظروف المقطوعة عن الاضافة وتسمى الغايات
لان الاصل فيها ان تكون مضافة وغاية الكلمة المضافة ونهايتها آخر المضاف اليه لانه تتمته اذ به تعريفه فاذا
حذف المضاف اليه ويضمنه المضاف صار آخر المضاف غاية مثاله قبل وبعد وكذلك فوق وتحت وامام وما اشبه
ذلك وانما بنيت لاحتياجها الى ذلك المنوي كاحتياج الحرف الى غيره قال الامام المدينى بيان هذا الكلام
ومراده منه ان بعض الاسماء لم يستعمل الا مضافا كفوق ونحو فوق يدل على انه وضع لعلو خاص فلزمه الاضافة
ليعلم خصوصية العلو بخلاف لفظ العلو فانه استعمل مضافا وغير مضاف فعلم انه وضع لمطلق العلو فلا يلزمه الاضافة
ولا يلزم من ذلك حرفية فوق لان ذكر المضاف اليه لتعيين ذلك الخاص لا ليدل على موضوعه فانه اذا ذكر فوق
مجردا عن الاضافة فانه يدل على مدلوله وهو علو خاص ولكن لا يكون ذلك الخاص معينا علاوة ذكر على منفردا
فانه لا يدل على شيء اصلا فمن ذكر فوق مجردا عن الاضافة قاصدا به علوا خاصا يكون المضاف اليه الذي يتعين به
ذلك الخاص منويا له فيحتاج اليه ليفهم علو معين كاحتياج الحروف الى ضميمة فيبنى لانه كبعض الكلمة حسنة ومن
قصد بذكره علوا خاصا غير معين او العلو مطلقا يكون حسنة مجازا فهو معرب كقوله فساغ لى الشراب وكنت قبلا

اكاد اغص بالماء الفرات يقال غص بالطعام وشرق بالماء وجرض بالريق وشجى بالعظم فيستعمل هذه
الكلمات على هذا الوجه الا انه جعل غص بمنزلة شرق واستعاره اى كنت قبل ذلك في غصة غص ماء الفرات مع عذوبته
في حلقي بسببها فلما زالت غصتى وذلك بادراك ثارى ساغ لى الشراب وقضيته انه قيل قريب لهذا الشاعر فصار
من الغم والغصة بحيث لا يجرى الطعام والشراب في حلقه فتمكن من قصاص قريبه فقتل قاتله فزال عنه الغم والشدة
البيت وقال المصنف في شرح المفصل علة بنائها تضمنها معنى الحرف لتضمنها معنى المضاف اليه قال الامام المدينى
لم يرد به ما ذكره في شرح الكافية بل مراده منه وبيانه انك اذا قلت جاء قبل زيد فاللام مقدر مراد وجوده والدال
عليه الاضافة وجوزنا بعد ثم يترك زيد حين اريد وقصد معناه من قبل لعلم المخاطب به ويمتنع ذلك للزوم التكرار و
ان لا يكون قبل غاية حين هو غاية فقبل يتضمنه واذا تضمنه تضمن اللام لان معناه ايضا مقصود منه وذلك صار معنا
سى قبل ليتضمنه اللام كتضمن اين همزة الاستفهام وان لم يكن القصد اليه كذلك معنى وان لم يرد ولم يقصد معناه
من قبل بقى قبل معربا وقال المصنف في شرح المفصل والفرق بينها اذا اعربت وبينها اذا بنيت والحذف في الحالين
انها في البناء متضمن للمحذوف تضمن اين لحرف الاستفهام واذا اعربت كان المضاف اليه محذوفا مرادا في نفسه لا
على معنى ان شيئا يتضمنه فهو كالظروف في قولك خرجت يوم الجمعة في ان الحرف محذوف لا متضمن له والا وجب البناء
وهو معرب باتفاق فلما جازت هذه الظروف على الوجهين قدر لكل وجه ما يليق به مما هو قياس العربية وانما بنيت
هذه الظروف على الحركة لعروض البناء ولالتقاء الساكنين في كثير منها وعلى الضم لانها حركة لا تكون لها في حالة
الاعراب واجرى مجرى الظروف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير وحسب وان لم يكن ظروفا واصل الاول ليس
جاء زيد لا جاء في غير زيد وليس الجاءى غير زيد واصل الثالث حسبى او حسبك فلما قطع غير وحسب عن الاضافة
صار مبنيا على الضم وانما بنى للاحتياج الى ذلك المنوى وانما بنى على الحركة لعروض البناء او لئلا يلزم التقاء الساكنين
وانما بنى على الضم تشبيها لها بالظروف لكنه انما لما اشبهت الظروف عوملت معاملتها في البناء على الضم ومنها
حيث وانما بنيت الجملة تبين معناها كاحتياج الموصول الى ذلك ولذلك اى للاحتياج الى الجملة لا تضاف الا الى الجملة
فلو اضيفت الى المفرد لكان مقتضاها غير موقوف عليها وانما احتاجت الى الجملة لانه وضعها المكان منسوب الى نسبة والنسبة
فانما تتم بالجملة وما جاء مضافا الى غير جملة فشاذ لا يعول عليه ولذلك بقيت على بنائها وانما بنيت على الحركة لئلا يلزم التقاء
الساكنين وعلى الضم تشبيها لها بالغايات من حيث انه الاصل ان تضاف الى المفرد كما في ظروف المكان فلما اضيفت
الى الجملة صارت كانها لم تضف فاشبه قبل وقد تدخل عليها ما فتكون للمجازاة ومنها اذا وانما بنيت للمعنى الذي
ذكرناه في حيث ولكن تلك للمكان وهذه للزمان وهى مختصة بمعنى الاستقبال وفيها معنى الشرط غالبا فلذلك اختير
بعدها الفعل قال المصنف في امالى المفصل الاسم المرفوع بعد اذا يقدر على وجهين احدهما مذهب سيبويه
وهو انه مرفوع بفعل مقدر دل عليه ما بعده لاقتضائها ما فيها من معنى الشرط للفعل والوجه الثاني قول الاخفش
ان يكون مبتدا ما بعده من الفعل خبره والتزموا الفعل خبرا تنبيها على اقتضاء اذا الشرط كالتزموا في خبر ان

[illegible]

الواقعة بعد لو الفعل لما يقتضيه لو من ذلك وكلا القولين سائغ فالاولى تجويزهما من غير ترجيح لاحدهما والذي يدل
على تجويز الامرين الاطباق في جواز الرفع في ما اضمر عاملة اذا وقع بعدها ولو كان تقدير الفعل واجبا لم يجز الرفع
كما ان تقدير الفعل حيث واجب تعين النصب وقد يكون اذا لمجرد الظرفية كقوله تعالى والليل اذا يغشى لانها
لو كانت شرطية لوجب ان يكون جوابها مذكورا بعدها او يتقدمها ما يماثل جوابها ليقوم مقامه وليس هنا جواب
مذكور وما تقدم من القسم الانشائي المفيد فلا بد وان يكون الجواب المقدر مثله وحينئذ يفسد المعنى اذ يصير
القسم الانشائي معلقا ومقيدا بالشرط والانشائي لا يعلق ولا يقيد بشيء لوجوه ثلثة ذكرها المصنف في امالي المفصل
منها ان الانشاء ثابت مع اللفظ والمقيد بقيد يتوقف عليه فلا يكون ثبوته مع اللفظ ومنها ان المعلق انما يكون في
المعنى خبرا والانشاءات ليست اخبارا ومنها انا قد علمنا ان القسم ثابت في قصد المتكلم وما كان كذلك لا يصح تعليقه
واذا لم يكن للشرط يكون لمجرد الظرف واذا كان كذلك وجب ان يكون له عامل قال المصنف في شرح المفصل ولا
يستقيم ان يكون ظرفا معمولا للقسم لفساد المعنى اذ يصير اقسم في هذا الوقت بالليل وليس المعنى على تقييد القسم
بوقت بل معنى القسم مطلقا فيكون متعلقا بتقدير والليل حاصلا في هذا الوقت فهو اذا في موضع الحال من الليل والعامل
في الحال فعل القسم فاستقام حينئذ المعنى واورد عليه انه لو كان الليل حاصلا في هذا الوقت لزم ان يكون للزمان
زمان وهو محال وايضا يلزم منه تقييد القسم فانك اذا قلت جاء زيد راكبا كان المجيء مقيدا بالركوب فيلزم وقوع
فيما فر منه فالوجه ان يكون بدلا من الليل اي اقسم بالليل وقت غشيانه فيستقيم المعنى ولا يلزم المحذور وكذلك
قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون اذ انها لمجرد الظرف اذ لو جعلناها شرطية وجب ان يقال
فهم ينتصرون بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جوابا للشرط يجب ان يكون بالفاء واما قوله تعالى واذا تتلى عليهم
آياتنا بينات ما كان حجتهم فيمكن ان يقال انها لمجرد الظرفية اذ لو كان للشرط لوجب ان يكون ما كان مع الفاء
لانه حكم جواب الشرط ولما جاء بغير فاء دل على انها لمجرد الظرفية ويمكن ان يقال ان المعنى على قسم مقدر متقدم
على اذا فيكون من قبيل ما تقدم القسم اول الكلام على الشرط فيكون الجواب وهو ما كان حجتهم جوابا للقسم واذا كان
جوابا للقسم يكون بغير فاء ويكون هذا مثل قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون في تقدم القسم اول الكلام على
الشرط وكون الجواب للقسم ومن يلتزم انه لا يقع بعد اذا الشرطية الا الفعل يلتزم وجوب النصب في ما اضمر
عامله على شريطة التفسير اذا وقع بعدها كما يلزم وجوب النصب فيما اضمر عامله اذا وقع بعد ان الشرطية ونحوها
مما يلزم بعدها الفعل كحرف التحضيض واستعمالها للمجازاة بما او بغيرها ضعيف اما عند من يقول انها مضافة
الى ما بعدها فلان الاضافة جازمة والجازمة لا تجزم لان الاضافة مخصصة والجازم مبهمة واما عند من منع كونها
مضافة كالمصنف فلانها للزمان المعين اي يتعين وقوع شرطها فيكون ما بعدها متيقنا وقوعه وموقتا
زمانه بخلاف ما يلي ان فلما خالفتها معنى خالفتها عملا وقد يكون للمفاجاة فيلزم وقوع المبتدا بعدها كقولك
خرجت فاذا زيد قائم وهي ظرف مكان لما دل عليه اذا من معنى فاجات كانك قلت فاجات زمان زيد قائم

قال المصنف في شرح المفصل وهو عامل لا يظهر استغنوا عن اظهاره بقوة ما فيها من الدلالة عليه والذي يدل على
ذلك قولك خرجت فاذا زيد بالباب اذ لو كان العامل خرجت لفسد اذ لا يفصل بين العامل ومعموله بالفاء نعم قد
يكون لعطف او لسببية وكلاهما منتف وقال الامام الحديثي هو معمول به لفاجات لا ظرف له بخلاف ما يشعر به قول
المصنف والاولى قول المصنف ليس فيها كونه معمولا فيه ممكن ان يتوهم منه الحكم بكونه معمولا به ويلزم ان يكون
بعد اذا المفاجاة المبتدا والخبر كانهم قصدوا الى الفرق بين معنييها يعني الشرط والمفاجاة وكان قياس لزوم وقوع
المبتدا والخبر بعد اذا المفاجاة ان يمتنع النصب في ما اضمر عامله اذا وقع بعدها كقولك خرجت فاذا عبد الله
يضربه عمرو لان لزوم وقوع المبتدا والخبر مناف للنصب ولكنهم جوزوا النصب على خلاف من الفاعلة وهي
وجوب وقوع المبتدا والخبر بعد اذا المفاجاة مراعاة لصورة المبتدا والخبر يعني لما كان بعد اذا مبتدا وخبر
والخبر مشتغل عن المبتدا بضميره اجرى هذا الكلام مجرى غيره مما لم يقع بعد اذا المفاجاة نحو زيد ضربته فكما
جاز النصب في ذلك جاز في هذا وكانهم قطعوا النظر عن اذا وروعي مجرد صورة المبتدا والخبر واقول
جواز النصب انما نشأ من قطع النظر عن اذا ولا يخفى ان قطع النظر عما هو موجود امر مرجوح فالنصب الناشي منه
يكون مرجوحا فالرفع يكون مختارا واذ ظرف زمان الماضي وبناؤها انما لما ذكر في اذا واما الاتي وضعها بالاصالة وضع
الحروف ويقع بعدها الجملتان يعني الاسمية والفعلية نحو جئتك اذ زيد قائم واذ قام زيد واذ زيد يقوم واذ يقوم
زيد لانها بمعنى زمان من غير شرط فصح ان يفسر بالفعلية تارة وبالاسمية اخرى كحيث في المكان ويتصل بها
ما فيكون للمجازاة والتقاضي انها اذا ضمت اليها ما كفتها لا حرف براسه   ومنها اين واني هما للمكان استفهاما
وشرطا تقول اين زيد في الاستفهام وان تكن اكن في الشرط وكذلك تقول اني زيد واني يكن اكن وقد يستعمل
اني للزمان كمتى تقول اني القتال اي في اي زمان وللحال مثل كيف قال تعالى فاتوا حرثكم انى شئتم وبناؤهما
واضح فان الاستفهامية متضمنة لحرف الاستفهام والشرطية لحرف الشرط ومتى للزمان فيهما يعني في الاستفهام
والشرط تقول في الاستفهام متى القتال وفي الشرط متى تاتني آتك وايان للزمان استفهاما كمتى في الاستفهام
قال تعالى ايان يوم الدين اي متى وكيف للحال اي هو سؤال عن حال المستفهم عنه من صحة ومرض ونحوهما
تقول كيف زيد معناه على اي حال هو من الصحة والمرض قال تلميذ المصنف كيف جار مجرى الظرف وليس بظرف
اذ يبدل منه غير الظرف نحو كيف زيد اصحيح ام سقيم وقال الاخفش انه ظرف اذ تقدير كله بقولك في اي
حال مؤذن بذلك ويرد عليه الحال فانه مقدر بفي ثم هو معارض بصحة تقديره بعلى وبانه يجاب بالاسماء واما
استعمالها للشرط اذا دخلت عليها ما فضعيف عند البصريين وجائز عند الكوفيين وانما ضعف لانك اذا قلت
كيف يكن اكن لم تقدر على الوفاء به لانك اوجبت مساواته في جميع احواله ومن الاحوال ما لا تطلع عليه ولا يمكنك
ما ثلته فيها خلاف قولك ان تجلس اجلس   ومذ ومنذ ذكر المصنف في بنائها ثلثة وجوه الاول ذكره
في شرح الكافية وهو انه وضع مذ وضع الحروف ثم حملت منذ عليها لانفاقهما واعترض الامام الحديثي عليه قائلا انه

ضعيف لان اصل مُذ منذ حُذف وسَطه بدليل انه يضم اذا لقيه ساكن نحو مذ الجمعة رجوعا الى اصل كما ضم ميم هم القوم
واذا كان اصله ثلاثيا لا يكون وضعه وضع الحروف الثاني ذكره في شرح المفصل وهو انها في احد وجهيها حرف وفي وجهه
الاسمية لفظها واصل معناها مثله فى اشبه شي بالحرف وهذا المعنى هو الذى يقال فى بنا عن وشبهها اذا وقعت
اسما والا وجب الاعراب والوجه الثالث ذكره فيهما وهو ان يقال انها مقطوعة عن اضافة مرادة في المعنى ولذلك
بُنيت منذ على الضم كما بنى ما قطع عن الاضافة الا ترى ان قولك مذ يوم الجمعة معناه اول المدة فالمضاف اليه منقطع لها
كقطعها في قبل وبعد عند الحذف الا انهما لم ثابت الاضافة لان المضاف اليه لابد ان ابدا منهما ولم يصح تقدير محذوفا على خلاف
قبل وشبهه فانه يصح ذكر مضافها فيصح ان يقدر بعدُ وفا فتعرب من ثم جاءت مذ مبنية ليس الا وقبل واخواتها مبنية
تارة ومعربة اخرى ومعناهما اما اول المدة فيليهما المفرد المعرفة كقولك ما رايته مذ يوم الجمعة اى اول المدة التى
انتفت فيها الروية يوم الجمعة وانما وليهما المفرد ليتعين ان المقصود هو المعنى الاول من معنييه وهو الاولية اذ لو
قلت مذ يومان لا احتمل المعنى الثاني وهو جميع المدة فلم تتعين الاولية التى هى المقصودة وانما وليهما المعرفة ليفيد
المعنى المقصود بالذكر وهو الاولية المعينة فانك لو قلت ما رايته مذ يوم وانت تعنى اول المدة لم يفد تعيينا واما بمعنى
الجميع فيليهما المقصود بالعدد كقولك ما رايته مذ يومان ومذ سنة اى جميع المدة التى انتفت فيها الروية
يومان او سنة وانما وليهما المقصود بالعدد لان غرض المتكلم اذا قال مثلا ما رايته مذ عشرون يوما بيان ان
جميع مدة عدم الروية هذا العدد وهو عشرون يوما فلو لم يلِه ما هو المقصود لا يحصل غرضه
وقد يقع المصدر مثال المصدر ما رايت زيدا مذ سفره مثال الفعل ما رايت زيدا مذ سافر ومثال ان ما رايت زيدا
مذ ان سافر فيقدر زمان في هذه الصور زمان بعد مذ مضاف الى ما بعده والتقدير مذ زمان سفره ومذ زمان سافر
ومذ زمان ان سافر وانما قدر الزمان لان المعنى في هذه الصور عليه وذلك لان مذ اما بمعنى اول المدة او
بمعنى جميع المدة فيكون زمانا وما بعده اما مصدر او في تاويل المصدر ولا يصح الاخبار عن الزمان بالمصدر
فيجب ان يكون الزمان مقدرا ليكون الاخبار عن الزمان بالزمان فثبت انه يجب تقدير الزمان لان المعنى
عليه وانما حذف للعلم به واما اعرابه فمبتدا عند المحققين وما بعده خبره لان المعنى اول المدة يوم الجمعة او
جميع المدة يومان وذلك واضح وقد وهم الزجاج في قوله انه خبر مبتدا مقدم لان المعنى واللفظ ياباه اما
المعنى فلانك تخبر عن جميع المدة بانها يومان وذلك خبر محقق واما اللفظ فلان يومان نكرة لا مصحح لها فلا يستقيم
ان يكون مبتدا فان قيل تقدم الخبر الظرف على المبتدا المنكر مصحح له وههنا كذلك فيكون المصحح موجودا قلنا
ان مجرد ذلك لا يكون مصححا انما يكون مصححا ان لو كان الظرف المقدم ظرفا للمبتدا كقولك في الدار رجل وفي يوم
الجمعة صلوة وجميع المدة في قولنا جميع المدة يومان ليس ظرفا ليومان اذ لو كان ظرفا له لكان زائدا عليه نحو في رمضان
جمعات وليس جميع المدة زائدا عليه اذ ليس المعنى في جميع مدة انتفاء الروية يومان بل المراد انه هو اقول
ما ذكره المصنف من المانع المعنوى مجرد دعوى ولم يقم عليه دليلا مع انه يحتاج اليه ومنها لدى ولدن

قال المصنف في شرح المنظومة فيه ثمان لغات لدى ولدُن ولدْن ولَدْن ولُدْ ولَدْ ولَدٰ وانما بنيت
لان وضع بعض لغاتها وهى لدْ ولُدْ ولَدْ وضع الحرف فاجرى بقية اللغات مجراها لاتفاقها معها في لفظها ومعناها
وتعليل البناء بهذا اشبه منه باحتياجها الى المضاف اليه وبلزومها الظرفية والابهام الا انه ربما يجوز من كما قاله
ابن المالك فان عند وفوق ونحوهما محتاجة الى الاضافة ولازمة للظرفية ونحو ثمن وهم سن قال الامام الحديثى
ما ذكره المصنف صحيح ان لم يكن الامر على ما قاله ابن المالك وهو ان ثنائيتها محذوفة من ثلاثيتها كنكل من يكن
للتخفيف وهو الظاهر ولذلك اذا اضيف الى المضمر يرجع الى اصلها نحو لدنه ولده ولدنى واقول الاصل غير
المتمكن عدم الحذف والمضاف الى المضمر الثلاثى لا انه اضيف الثنائي ورجع الى الاصل ولو لم يجئ في لغاتها الا لدن
ونحوها مما هو ثلاثى لم يكن لبنائها وجه لانها مثل عند ولا يختلف في اعراب عند فكذلك كان يكون هذه ولكن
لما جاء منها ما وضعه وضع الحروف اشبه الحرف ثم اجرى الباب مجرى واحدا كما تقدم ومعناها اخص من معنى
عند لانك تقول عندى كذا لما كان في خزانتك حضرك او لم يحضرك ولدى كذا لما لا يتجاوز حضرتك وقد نصبت
بلدن غدوة خاصة دون غيرها لا تقول من لدن زيدا بالنصب بل من لدن زيد بالخفض كما تقول من عندك
زيد وكذلك لا تقول من لدن بكرة بالنصب وذلك لان لدن غدوة كثير الاستعمال في كلامهم دون غيره ولكثرة
اثرها في النصب قال الشاعر لدن غدوة حتى الاه عنها بقية منقوص من الظل قالص الاذ هنا بمعنى لحق
واتصل عنها اى بخف الناقة وظل قالص اى قصير ناقص يعنى سرنا من اول النهار الى ان تقضى الظل حتى
لم يبق ظل الناقة الا بقدر ما يقع عليه خف الناقة وهو لم يبعد ظلها من خفها وبقية فاعل الاذ ومالص صفة
منقوص وهو اى نصب غدوة بلدن بعيد لما يلزم من ان غدوة مضاف اليه فيجب خفضه وانما شبهت نونها بنون
التنوين او توهم انها نون التنوين فنصب ما بعدها لو توهم بعد تمام الاسم بالتنوين او بما يشبهه كما نصب رطلا
في قولك رطل زيتا ومنها قط للماضى المنفى تقول ما رايته ما رايته قط قال المصنف في شرح المفصل بنيت اما لتضمنها
معنى لام التعريف لان معناها استغراق الزمن الماضى جميعه وهو قول بعض المتقدمين واما ان يقال
لتضمنها معنى المضاف اليه لانه معنى زمن الماضى او تقول ان من لغاتها قط ساكنة وهى موضوعة وضع الحرف
وهذه مشبهة لها من حيث المعنى واللفظ فاجريت مجراها كما قلنا في لدن بالنسبة الى لد وعوض للمستقبل
المنفى تقول لا افعله عوض اى لا افعله ابدا الا ان ابدا يستعمل في الاثبات والنفى وعوض مخصوص بالنفى
وبنيت اما لتضمنها معنى اللام لان معناها استغراق الزمن المستقبل واما لقطعها عن الاضافة لان المعنى عوض
العائضين كما تقول دهر الداهرين ولولا ذلك لم يبين كما لم يبنَ ابدا لما لم يتضمن هذا المعنى
والظرف اذا اضيف الظرف الى الجملة يجوز ان يبنى على الفتح كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين اما البناء
فللتشبيه بالظروف المحتاجة الى الجملة كحيث واذ واذا لما يتبين بالجملة تمثيلها واما البناء على الحركة فللزوم
التقاء الساكنين في بعضها لو بنى على السكون واما لعروض البناء واما البناء على الحركة المخصوصة التى هى الفتح فللتخفيف

ويجوز ان يعرب لان اصله ان يضاف الى المفرد فيكون اضافته الى الجملة عارضة فلا يعتد بالعارض واذا لم يعتد
بالعارض يكون معربا واذا اضيف الظرف الى اذ يجوز ايضا ان يكون مبنيا على الفتح وان يكون معربا كقوله تعالى من عذاب
يومئذ ومن خزي يومئذ بفتح الميم من يومئذ وبجره وانما جاز فيه ايضا الوجهان لان الجملة الواقعة بعد اذ لما كانت مبينة
اذ فكذلك يبنى يوم فيكون حكم الظرف المضاف الى اذ حكم المضاف الى الجملة فيجوز فيه البناء على الفتح والاعراب وكذلك
مثل وغير مع ما وان يعني واذا اضيف مثل وغير الى ما وان وأنّ يجوز فيه البناء على الفتح والاعراب كقولك قيامي مثل
ما قام زيد بفتح مثل ورفعه وقول الشاعر لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال فغير منها
عايد الى الناقة اي لم يمنعها ان تشرب الا انها سمعت صوت حمامة فنفرت يريد انها حديدة النفس فيها فزع وذعر
تحدث نفسها وذلك محمود فيها والاوقال جمع وقل وهو ثمر المقل وانما بنيت تشبيها لها بالظروف المتقدمة
من وجهين احدهما كونها كالظروف وثانيهما تبيينها بالجملة التي بعدها كما يتبين الظروف بها وانما قلنا
انها يتبين بالجملة التي بعدها لان ما وان يستلزمان الجملة كما يستلزمها اذ فيكون الجملة اللازمة لها مبينة
لمثل وغير لابهامهما فثبت ان مثلا وغيرا مشبهتان بالظروف واذا كانتا مشبهتين بها فكما جاز ان يبنى الظرف
المضاف الى اذ جاز ان يبنى مثل وغير المشبهتان الظرف في الكثرة عند اضافتهما الى ما وان وان المشبهة اذ
في الاحتياج الى الجملة المعرفة والنكرة حد المعرفة بانه ما وضع لشيء بعينه ولا يخفى ان قوله
ما وضع لشيء شامل للمعرفة وغيرها وقوله بعينه يخرج ما عدا المعرفة ولا يجوز ان يحد المعرفة بما هو لفظي مثل ما
يقال المعرفة ما فيه اللام او الاضافة لانها انما كانت معرفة باعتبار المعنى فان اللفظ انما يكون معرفة باعتبار
تعين مدلوله وايضا فان من الالفاظ الفاظا لفظها لفظ المعارف وهي نكرات كقولهم ارسلها العراك ومررت
به وحده ومررت بهم الجماء الغفير واعلم ان التعيين المعتبر في مدلول المعرفة ليس يعني ان يكون ذلك
المدلول معينا عند المخاطب على وجه لا يلتبس بغيره فانه لو حمل على هذا لخرج كثير من المعارف فان الالتباس
يتطرق الى كثير منها مثل العلم الذي فيه اشتراك والمعرف باللام وبعض من الضمائر وانما هو بمعنى كون اللفظ موضوعا
لمعين على خلاف وضع النكرات في كونها موضوعة لواحد لا بعينه من آحاد مشتركة في معنى كلي واعلم انه لا بد
وان يقصد المتكلم به التعيين والا لا يكون معرفة مثل قوله وارسلها العراك والمصنف وان لم يتعرض لهذا الذي
ذكرنا من قصد التعيين في هذا الموضع الا انه اعتبره في غيره قال الامام الحديثي فان قيل الرجل يصلح لكل
معهود من ذكور بني آدم وانت لكل مخاطب منه فلم يختصا بمعينين فيكونان كرجل قلت الرجل موضوع لرجل معين
باعتبار عهد او حضور وكذا انت موضوع لمخاطب معين يقصد المتكلم ذلك المعين عند التلفظ بهما يعني اذا قصد الى
رجل معين فتلفظ بالرجل لذلك لانه علم فلا يصح بذلك القصد لغيره من المعينات بخلاف رجل فانه وضع لغير معين
منه فان قصد به معينا منه لم يجز ويعلم منه انه لا يرد على قول الزمخشري اسم الجنس اي النكرة ما علق على شيء وعلى
كل ما اشبهه قول الحاجبي المعارف كلها غير العلم يدخل في هذا الحد لان كلا منها يصلح للشيء ولكل ما اشبهه

وتحقيقه ان الاسم ان كان وضعه للمعنى بحيث يدل ذلك الاسم من حيث هو لا من جهة قرينة منضمة اليه من
الخارج على معين له فهو العلم وان كان يدل على معين لا من حيث هو ذلك الاسم بل لقرينة تنضم اليه من الخارج فهو
المعرفة غير العلم ثم يتنوع بحسب خصوصية القرينة المنضمة الى كل نوع نوع فانا نجد ذلك هو والرجل في نحو الرجل قائم
او هو قائم اذا تقدم ذكر رجل وما اشبه ذلك والا لا يصلح ذلك هنا ويصلح ذلك زيد وان لم يتقدم ذكر شيء واذا دل الرجل
على ذلك الرجل يكون بقرينة اخرى وبقصد آخر فلم يدل الرجل من حيث هو على كل معين من ذكور بني آدم هذا ما ذكره
الامام الحديثي واقول فيه نظر اما اولا فلان المعلوم منه انه لا يصلح بذلك القصد لغيره من المعينات ولا يلزم منه
ان لا يصلح لمعين غيره بقصد آخر واما ثانيا فلان الزمخشري جعل عدم التناول للمعين مميزا للعلم عما سواه من المعارف
فيكون ما سواه من المعارف متناولا للمعين عنده فيكون ما قاله المصنف واردا على الزمخشري قال الامام افضل
المتأخرين عز الدين الزنجاني في شرح المفصل قول الزمخشري اسم الجنس هو ما علق على شيء وعلى كل ما اشبهه فيه
نظر من وجهين الاول ان الواضع لم يضع اسم الجنس على شيء معين والا لكان علما لا اسم جنس بل وضعه على افراد الجنس
فلا معنى لنسبة التعليق الى واحد منها دون غيره الثاني ان المراد من الاشتباه في قوله وعلى كل ما اشبهه ان كان هو
الاتحاد في الحقيقة وهو التماثل وهذا لا يسمى اشتباها اذ لا يقال زيد يشبه عمرا في حقيقة الانسانية بل هو هو
في حقيقة الانسانية الا ترى انه يمدح الانسان بانه يشبه اباءه الكرام وفي المثل من اشبه اباه فما ظلم ولو كان
الاتحاد في الحقيقة يسمى الاشتباه لكان كل احد يشبهه ضرورة اتحادهما في الحقيقة فلم يكن في ذلك تخصيص لاحد حتى
يمدح به وان كان المراد هو اشتراكهما في العوارض الخارجية كما يقال زيد يشبه القمر في ضوءه وخده يشبه الورد
في الحمرة فلا يصح اطلاق اسم الجنس على ما يشبهه فرد معين منه في مثل هذه الاوصاف الا على طريق التجوز وزعم
بعض الشراح وعني به ابن يعيش ان اسم الجنس هو المتواطي وهذا غلط فان الموجود والابيض اسم جنس عند
النحويين مع انه مشكك بل المعتبر ان يكون الواضع قد وضع هذا اللفظ على الافراد الداخلة تحت المشترك فيما يدل
عليه هذا اللفظ من غير نظر الى ان اطلاقه على كل الافراد بالسوية او على بعضه اولى ونعني بالمشترك ان يكون مقوما
للافراد او يكون عارضا من عوارضها الوجودية او مقابلا له وقولنا او مقابلا له ليدخل فيه المعدوم فانه اسم جنس
مع ان المشترك بينها ليس امرا وجوديا لكنه مقابل للوجود الذي هو امر وجودي وقولنا المشترك فيما يدل عليه
هذا اللفظ احتراز من اللفظ المشترك فان لفظ العين لم يدل على معنى مشترك بينها وانما يدل على كل فرد من حيث
هو ذلك الفرد فلا يسمى بهذا الاعتبار اسم جنس قال بعض الشراح وعني به المصنف هذا الحد مدخول فان
المعارف كلها غير العلم يدخل فيه فانها كلها يصلح للشيء ولكل ما اشبهه فالصحيح ان يقال هو ما علق على شيء لا بعينه قلنا
لا نسلم دخول المعارف فيه بل لا يدخل فيه الا المعرف باللام الجنسية وانه داخل فيه واما غيره فلم يدخل فيه الا ترى
ان هو مثلا وان دل على مذكر غائب ولكن هذا المعنى ليس امرا مقوما للماهيات الداخلة تحته ولا عارضا وجوديا
لها ولا مقابلا لامر وجودي لصدقه على الماهيات المختلفة بتمام المقومات والعوارض كالواجب والممكن على انا نمنع

بالتعليق على شيء وعلى كل ما اشبهه ان السامع عند سماعه لا يخصصه بواحد من تلك الافراد بل يبقيه على شيوعه فخرج
عنه جميع المعارف التي هي غير المعرف باللام الجنسية الا ترى ان نحو انا يدل على المتكلم بها فالسامع يخصصه به
ولفظ هو يخصص السامع بواحد بعينه مدلول عليه بلفظ او قرينة حتى لو لم يمكنه ذلك لكان ذلك اللفظ من المهملات هذا
كلامه واقول الوجه الاول الذي ذكره على جار الله لا يرد اصلا لان جار الله لم يقل اسم الجنس ما علق على شيء
معين فلا يتجه قوله ان الواضع لم يضع اسم الجنس على فرد معين بل وضعه على افراد الجنس وايضا ان جار الله لم ينسب
التعليق الى واحد دون غيره بل نسبه الى واحد والى غيره فلا يتجه قوله فلا معنى لنسبة التعليق الى واحد دون غيره
واما الوجه الثاني فلذلك لان التشبيه يستدعي اتحادا بين المشبه والمشبه به من وجه وافتراقا من آخر وباب
الاتحاد قد يكون الحقيقة وقد يكون صفة كما تقرر في علم البيان واذا كان كذلك نختار ان المراد من الاشباه هو
ان يتحد في الحقيقة ويمنع قوله وهذا لا يسمى اشباها واما قولهم زيد يشبه آباءه الكرام فباب الاتحاد فيه هو الصفة
لا الحقيقة وما ذكره على المصنف غير صحيح وذلك لان صدق هو على الماهيات المختلفة باعتبار التذكير والغيبة اعني
انه اذا ذكر هو بعد تقدم الانسان فانما يراد منه المذكر الغائب لانه وضع لمذكر غائب تقدم ذكره وكونه انسانا في هذا
الفرض انما نشأ من كون ذلك المتقدم انسانا لا انه موضوع له وكذلك تقول اذا ذكر هو بعد تقدم الفرس فيكون
هو موضوعا لان يستعمل في معين من المذكر الغائب المتقدم الذكر فافراده المعينات من المذكرين الغائبين مع قطع
النظر عن الماهيات لا الماهيات المختلفة وهي الواجب والانسان والفرس كما يشعر به كلام الامام الزنجاني وهذا
المعنى اعني مفهوم المذكر الغائب المتقدم الذكر مقوم لافراده وهي المعينات على ما اعتبرنا وقوله على انا نعني بالتعليق
الى آخره ليس بمستقيم فان التعليق هو الوضع لا تخصيص السامع ما سمعه والعجب انه شنع على المصنف في اعتراضه على التعريف
الذي ذكره جار الله العلامة للعلم قائلا ولو فهم المصنف معنى قوله ما علق على شيء بعينه لم يقل هذا الكلام ثم ذهب
في تعريف العلم الى ان التعليق هو الوضع وفي حد اسم الجنس الى ان التعليق على شيء وعلى كل ما اشبهه هو عدم تخصيص
السامع اللفظ بمعين   وهي المضمرات   المعرفة سبعة انواع المضمر والعلم واسم الاشارة والموصول
والمنادى وذو اللام والمضاف الى احدى المعارف اضافة حقيقية اي معنوية وقد ذكر حدودها مغايرة الا ذا
اللام والعلم اما المعرف باللام فقيل في تعريفه انه المعين بوجه ما بعد ان كان لواحد من الجنس والمعرف
بالالف واللام قد يكون تعريف جنس اي حقيقة كقولهم الرجل خير من المرأة وقد يكون تعريف عهد خارجي
ان كان مدلوله معهودا بينك وبين مخاطبك باعتبار تقدم ذكره كقوله تعالى فارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون
الرسول او باعتبار الابصار كقولك لمقبل الرجل لرجل يراك او باعتبار الحديث كما يحكى من شخص ثم يأتي ذلك الشخص
فتقول اتى الرجل وقد يأتي لواحد غير معين وقد يطلق ذو اللام على واحد لا باعتبار عهديته ذلك الواحد بعينه
بسبب تقدم ذكره او مشاهدته كما كان في المعهود الخارجي بل باعتبار ان حقيقته الصادقة عليه معهودة في الذهن
اي معلومة للمتكلم والمخاطب وانما صح اطلاقه على ذلك الواحد مع ان ما هو المعهود ليس ذلك الواحد بل حقيقته لانه هو

المعهود وهو الحقيقة مطابق لذلك الواحد ومطابقته اياه اما باعتبار قيامها به كما يفهم من عبارة المصنف
في متن هذا الكتاب واما باعتبار المعقولية كما صرح به الامام الحديثي كقولك اذا قاربت بلدا لم تدخلها قط انت ولا
مخاطبك ادخل السوق وليس بينك وبين مخاطبك سوق ذلك البلد معهودا لكن حقيقة السوق وان لذلك البلد سوقا
معلوم لك ولمخاطبك فتطلق الحقيقة المعلومة على ذلك الواحد الوجودي اعني الخارجي للمطابقة المذكورة وانما كان المنادى
معرفة لانه تقصد به قصدا بعينه اي قصد المعرف وهو قصد المعين وتلخيصه انه قصد بالمنادى المعين كما قصد
لسائر المعارف فوجب ان يكون معرفة فوجب ان يدخل في حد المعرفة وانما قال والمضاف الى احدها معنى يعني اضافة
معنوية ليخرج نحو ضارب زيد والحسن الوجه لانهما وان كانت مضافة فاضافتها لفظية لا معنوية بخلاف غلام زيد
وغلامك ثم حد العلم بقوله ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد فقوله ما وضع لشيء بعينه جنس للمعارف
كلها واعترض الامام الحديثي عليه قائلا فيه نظر لانه لم يتوقف تصور المضمر واسم الاشارة والموصول على تصوره ولذا
لم يذكر في حدودها ثم هو عرض عام لها وفصل لذي اللام وخاصة للمنادى والمضاف جنس للعلم فان قيل ما لكون
قوله المضمر ما وضع مقدرا بقولنا المضمر الاسم المعرف الذي وضع لمتكلم فيكون جنسا قلت يلزم تكرار الوضع اذ
الاسم متضمن للوضع ولان الكلمة جنسه وكذا للمعرف لان حده ما وضع لشيء بعينه وقد ذكر الوضع في حد العلم وعلم منه
ان قوله المضمر ما وضع مقدر بان المضمر اللفظ الذي وضع لمتكلم الى آخره وهكذا التقدير في كل حد ذكر فيه الوضع
اقول هذا المفهوم جنس المعارف وعدم ذكره في حدودها لا يدل على انه ليس جنسا وانما يكون كذلك ان لو كانت
حدودها المذكورة تامة وليس كذلك فان الحد التام لاسم الاشارة مثلا هو الذي تحقق فيه الجنس وتعيين مدلوله
الموضوع هو له والمشار اليه ولو عبر عنه بقولنا اسم الاشارة هو المبني الذي مدلوله الموضوع هو له معين هو مشار اليه
واما حكمه بان هذا المعنى عرض عام لجميع المعارف وفصل لذي اللام فغير صحيح لانه يقتضي ان يكون مفهوم واحد
عرضا عاما وفصلا بالنسبة الى شيء واحد وانما يكون كذلك بالنسبة الى شيئين كما تقرر في علم المنطق وكذلك نقول
في حكمه بانه خاصة للمنادى قوله غير متناول غيره يخرج غيره من المعارف لانها يتناول بمعنى آخر الا ترى انك اذا
قلت انت وانت تخاطب زيدا صح ان تقول وانت لعمرو اذا خاطبته ايضا وقوله بوضع واحد ليندفع وهم من يتوهم
ان زيدا اذا سمي به رجل ثم سمي به آخر فهو متناول غيره فلا يكون جامعا فاذا قيل بوضع واحد خرج ذلك لانه لا يكون
الا بوضع آخر قال المصنف في امالي الكافية وهو في الحقيقة غير محتاج اليه والاعتراض بزيد اذا سمي به باعتبار
تعدد وضعه مندفع من غير حاجة الى زيادة بوضع واحد وذلك ان الواضع لما وضعه لشيء بعينه في جميع تقديراته
لم يضعه للآخر اصلا فهو غير متناول ما اشبهه قطعا فلا حاجة الى قوله بوضع واحد في التحقيق واعلم ان اجمع
وبابه في نحو اشتريت العبد اجمع معرفة بالاتفاق فقيل فيه اما لانه بتقدير الاضافة واما لانه علم الجنس كباب
اسامة واما لانه باب آخر من المعرفة غير السبع المذكورة وقد يسمى بالتعريف التوكيدي قال المصنف وانما جعل
اجمع وبابه فانما كان معرفة بتقدير الاضافة فيه فان قولك اشتريت العبد اجمع تقديره اجمعه اي كله

لكن المتن لما ترك التلفظ بالمضاف اليه للعلم به فلا حاجة الى ان يجعل بابا براسه اى معرفة اخرى غير المعارف السبعة
وذهب المصنف فى امالى المسائل المتفرقة الى انه لا حاجة الى جعله من باب اسامة وقد مرّ بحث باب اجمع فى
مباحث غير المنصرف من هذا الكتاب واعرفها ذهب المصنف الى ان اعرف المعارف المضمر المتكلم
بناء على انه لا التباس فيه فان القائل اذا قال انا لا يلتبس بغيره اصلا ولا يراد بالاعرفية الا ما كان ابعد من اللبس
وبعد المضمر المتكلم فى الاعرفية المضمر المخاطب لانه يتطرق فيه من الالتباس ما لا يتطرق فى المتكلم الا ترى
ان القائل اذا قال انت لزيد مثلا عند مخاطبته جاز ان يلتبس باخر بحضرته يتوهم ان المخاطب له قوله
والنكرة ما وضع فالقيد الاول شامل للنكرة والمعرفة والثانى يفصل النكرة عن المعرفة مثال النكرة جاءنى رجل
وركبت فرسا فهذا موضوع لواحد شائع فى امته لا يختص واحدا دون آخر باعتبار الوضع بخلاف المعرفة
اسماء العدد ما وضع يندرج فى التعريف المذكور واحد واثنان وانما نص عليهما على وجه اوجب اندراجهما فى التعريف
لانهما من اسماء العدد عند النحويين وان لم يكن من العدد عند كثير من الحساب والخلاف فى كونهما من العدد
خلاف لفظى لا معنوى بيانه ما ذكره المصنف فى شرح المفصل وهو انا اذا قلنا العدد هو آحاد الاجناس
فالواحد والاثنان على ذلك ليسا بعدد وانما ذكرا فى العدد لانه يحتاج اليهما فيما بعد العشرات فيما حينئذ
مع ما هما من العدد وان قلنا ان العدد عبارة عن مقدار ما ينبئ عليه من وحدة وغيرها دخل الواحد والاثنان
فى العدد وبيان دخولهما فى التعريف المذكور وهو انه لو قيل لك كم عندك لصح ان تقول واحد واثنان وصح
ان تقول بعد ذلك بينت لكم عندى فلما وقع فى جواب السؤال عن الكمية يكون موضوعا لبيان الكمية وهذا
هو معنى الحد فيكون مندرجا تحت الحد المذكور واعلم ان قوله ونقول لقد بينت لكم عندى وان لم يكن الا
واحد او اثنان يستغنى عنه بهذا الدليل فان ما قبله كاف فى بيان دخولهما فى هذا التعريف وذلك لان كم فى
قول القائل كم عندك سؤال عن الكمية ولما صح وقوع واحد او اثنان فى جواب هذا السؤال يكون موضوعا لبيان
الكمية وانما كونهما من العدد عند النحويين فلانهما فيهم على عد واحد واثنين مع ثلثة الى الف ويحسن هذا الكلام
هو ان يقال لما كانت الاسماء التى وضعت لمقادير الآحاد لها احكام لفظية احتاج النحويون الى تبويبها لبيان
تلك الاحكام مثل ان ثلثة ومائة والفا لا ينفك عن تلك الاحكام المنتفية لان اوردها النحويون فى باب اسماء العدد
بيان تلك الاحكام كذلك واحد واثنان لا ينفك عنها فلذلك المعنى النحويون على عدهما مع ثلثة ومائة والف
واعلم ان معنى التعريف ما وضع لبيان مقدار من آحاد اسماء الاجناس ولو لم يأت الاول التعريف بهذا او اجرى على
ظاهره لم يدخل الواحد والاثنان فيه لانهما لا يبينان آحاد الجنس وانما يبينان فردا او فردين منه
اصولها يعنى ان الالفاظ التى ترجع اليها جميع اسماء العدد اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف وما عدا
ذلك متفرع منها اما بتثنية كالفان ومائتان او بجمع كالآلاف او بلفظ كعشرين او عطف كثلثة وعشرين
او تركيب كخمسة عشر وان نيف ثلث او عطف يحقق كثلثة وعشرين او فى حكم العطف كاحد عشر على ما يبين

ثم شرع فى تبيين كيفية استعمال اسماء العدد للمذكر والمونث على درجاتها واراد بدرجاتها المراتب التى لاسماء العدد
فقال تقول واحد اثنان يعنى بغير الحاق علامة التانيث بهما للمذكر نحو قولك عندى رجل واحد وعندى رجلان اثنان
وواحدة واثنتان وثنتان يعنى بالحاق علامة التانيث بهما للمونث نحو قولك امراة واحدة وامراتان اثنتان فيكون
واحد واثنان جاريين على القياس باعتبار انهما ذكرا للمذكر وانثا للمونث ثلثة هذه مرتبة اخرى من مراتب
اسماء العدد وخولف باب التذكير والتانيث فيها فانه يقال ثلثة رجال الى عشرة رجال بالحاق علامة التانيث بالمذكر
وثلث نسوة الى عشر نسوة بغير الحاق علامة التانيث فانث المذكر وذكر المونث وانما فعلوا ذلك لان الثلثة جماعة
فانثوا الجماعة فى المذكر لانه السابق ثم جاءوا الى المونث فذكروه ارادة للفرق بينهما عند عدم المميز او كراهية ان يجمعوا
بين تانيثين فيما هو كالشيء الواحد لو قالوا ثلثة نسوة فان قيل فقد جمعوا بين تانيثين فى قولهم احدى عشرة
امراة قلت المحذور اجتماعهما اذا كانا من جنس فان قيل فقد جمعوا بينهما فى قولهم ثلث عشرة امراة قلت
المحذور اجتماعهما فيما هو كالشيء الواحد لفظا كالمثال الذى ذكرناه فان المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد لفظا
وليس كذلك ما ذكرتم فان قيل فقد جمعوا بينهما فى قولهم جاءتنى امراة قلت المحذور اجتماعهما فيما هو كالشيء
الواحد معنى كالمثال الذى ذكرناه فان المبتدأ والخبر واحد معنى بخلاف المضاف والمضاف اليه كما ذكرتم
فان قيل فقد جمعوا بينهما فى قولهم مائة امراة قلت التانيث لانه صار عوضا من اللام فيمتنع حذفها
احد عشر هذه مرتبة اخرى لاسماء العدد وفيها روعى قياس باب التذكير والتانيث فانه ذكر الاسمان فى المذكر
وانث فى المونث فيقال احد عشر رجلا بغير التاء فى الجزئين للمذكر وكذلك اثنا عشر رجلا اما عدم لحوق التاء
باحد واثنين فلانهم راعوا لفظه فى التذكير باعتبار حاله قبل التركيب لانه هو وحاله قبل التركيب عدم لحوق التاء
للمذكر واما عدم لحوق التاء بعشر فلانهم راعوا عشر فى حالها مع اخواتها التى هى ثلثة عشر رجلا وحالها مع اخواتها
عدم لحوق التاء يعنى انه لا يلحق التاء بعشر فى ثلثة عشر رجلا الى تسعة عشر فكذلك لم يلحق بعشر فى احد عشر رجلا
واثنا عشر رجلا ليكون مطابقا لاخواتها لانه باب واحد فكرهت المخالفة فيه ويقال احدى عشرة امراة واثنتا
عشرة امراة بالحاق العلامة بالجزئين اما بالجزء الاول فلمراعاة حاله قبل التركيب لانه هو هو واما بالجزء الثانى فلمراعاة
حاله مع اخواتها التى هى ثلث عشرة امراة يعنى كما الحقوا العلامة بعشرة فى قولهم ثلث عشرة امراة للمونث الى تسع
عشرة امراة الحقوا العلامة ايضا بعشرة فى احدى عشرة امراة واثنتا عشرة امراة للمونث ليتطابقا واما قوله
فى الشرح الا انهم غيروا وهو مستثنى من قوله حالها ونحوه انهم راعوا حال التذكير والتانيث التى للواحد
وواحدة لا جميع احواله الا ترى انهم غيروا واحدا الى احد وواحدة الى احدى للاختصار لما طال بالتركيب
فان قيل يمتنع اجتماع تانيثين فيما هو كلمة واحدة كما فى ... اجيب ان الف التانيث منزلة ما هو
من نفس الكلمة ولذلك لم يسقط فى جمع التصحيح والتكسير بخلاف التاء اذ قالوا حبلى وحبليات وحبالى وجفنة وجفان
وجفنات فليس ثانية تانيث المضاد للتاء واما ثنتان فانه بنى على التاء اذ لا واحد له من لفظه فكان كالاصل ومثله ...

ولو كان له واحد يجب ان يقال مذريان   ثلثة عشر هذه المرتبة من مركبات العدد وهي من ثلثة عشر
الى تسعة عشر فالحق التاء بالجزء الاول منها وطرح من الثاني للمذكر وبالعكس للمونث فقالوا ثلثة عشر رجلا
الى تسعة عشر رجلا وثلث عشرة امراة الى تسع عشرة امراة وانما ادخلوا التاء في ثلثة للمذكر وطرحوا من ثلثة
للمونث لانه كان كذلك قبل التركيب فروعي بعده وانما طرحوا التاء من عشر المذكر وادخلوا في عشر المونث من ثلثة
عشر الى تسعة عشر لانهم كرهوا ان يقولوا في المذكر ثلثة عشرة بادخال التاء في الجزء الثاني ايضا وقد امتزجا فيجمع
بين تانيثين فيما هو كالكلمة الواحدة وانما كرهوا ان يقولوا في المونث ثلث عشر بطرح التاء من الجزء الثاني
ايضا على ما كان اصله في التفريق اي في حالة عدم التركيب فان الاصل في عشر قبل التركيب طرح التاء للمونث على
ما تقدم لذهاب المانع الذي قبل التركيب وهو الفرق فان المانع من ادخال التاء في عشر قبل التركيب هو
الفرق بين المذكر والمونث مع كونه جامعا وهو المقتضي لدخول التاء وتلخيصه انهم انما دخلوا التاء في الجزء الثاني
من ثلث عشرة الى تسع عشرة للمونث لوجود المقتضي وهو كونه جامعا وارتفاع المانع واما قوله في الشرح لانه كان
القياس تعليل لكون المانع الذي قبل التركيب ذاهبا بعد التركيب ولا يخفى ان هذا التعليل حسان امرين احدهما
تحقق المانع قبل التركيب وثانيهما ذهابه وزواله بعد التركيب بيان الامر الاول انه كان القياس ان يقولوا قبل
التركيب في المونث ايضا عشرة بالتاء ولكنهم لو قالوا بالتاء لم يبق فرق بين المذكر والمونث لوجود التاء في عشرة
المذكر فطرحوا التاء من عشرة المونث لمراعاة الفرق بين المذكر والمونث واما بيان الامر الثاني فهو انه لما حصل الفرق
بين المذكر والمونث ههنا اي بعد التركيب بتانيث الجزء الاول من ثلثة عشر وتذكيره للمونث فلا يكون حاجة
الى ان يراعى الفرق بينهما بالجزء الثاني وانت قد علمت ان مراعاة الفرق كان مانعا قبل التركيب من ادخال
التاء في عشرة فلما انتفى هذا المانع بعد التركيب ادخلوا التاء في الجزء الثاني من ثلث عشرة للمونث فقالوا ثلث
عشرة على ما يقتضيه اصله فان الاصل ادخال التاء في عشرة المونث كما تقدم   وتميم لما توالى اربع فتحات
في مثل ثلث عشرة للمونث في كلمة واحدة وهي عشرة مع امتزاجها بما قبله فتحة وتوالي المتجانسات موجب للثقل
عدل تميم من فتحة شين عشرة الى الكسر وفي الحجازي عدلوا من حركة الى سكونه ولا يلزم ذلك اي تغيير فتحة عشر
في ثلثة عشر المذكر اذ ليس في عشر اربع فتحات ولذلك لا يلزم تغيير فتحة عشرة من قولنا رابع عشرة رجال
اذ لم يتوالى فيما فيه فتحة   عشرون واخواتها هذه مرتبة اخرى وهي ما بين عشرة ومائة ولها
حالتان احديهما ان يكون العقود منفردة والاخرى ان يكون مضمومة مع شيء من آحاد العشرة فالعقود المفردة
يطلق على المونث بلفظ واحد ولا يفرق بين المذكر والمونث بالحاق العلامة تقول عشرون رجلا وعشرون
امراة وكذلك ثلثون واربعون واراد باخواتها ثلثين واربعين الى تسعين وقوله فيهما يعني في المذكر
والمونث بلفظ واحد ولا يجوز ان يؤتى بالتاء فيها للمونث لان الواو والنون فيها في سبيله لفظا ومعنى كما في
المذكر لا يلحقه التاء لئلا يتناقض فكذا لا يلحق ما اشبهه   احد وعشرون هذه هي الحالة الاخرى

والعقود في هذه الحالة تونى للمذكر والمونث بلفظ واحد كما في الحالة الاولى واما الآحاد المضمومة الى العقود
فتوتى بها للمذكر والمونث كما مرت اي كما كان قبل الضم فالواحد والاثنان تذكر للمذكر وتونث والثلثة الى التسعة
تونث للمذكر وتذكر للمونث وضم الآحاد الى العقود بالعطف لا بالتركيب والمزج قال المصنف في مباحث المركبات
من شرح المفصل لم يمزج عشرة لك اي غير احد عشر لنا تسعة عشر لان العشرة فما دونها ليس فيها تعدد واما فوق
العشرين فلم يكن لكثرة ما قبلها فخفف ما كثر بالمزج دون ما لم يكثر والدليل على الكثرة انه لكل ما يتعدد ايه فهو في ضمنه
تقال للمذكر احد وعشرون رجلا وللمونث احدى وعشرون امراة غيرت لفظ واحد الى احد ولفظ واحدة
الى احدى في احد عشر لما احد وتسعين في الاعداد المنيفة اي الزائدة على العشرات والنيف بالتشديد كل ما
بين عقدين وقد يخفف وعن المبرد النيف من واحد الى ثلثة ونيف فلان على السبعين اي زاد فالآحاد
التي تذكر بعد كل عشرة وعشرون واخواتها نيف وهو عند البعض تسعة وما دونها وعند عدم بضع وبضع
ولا يتجاوز ما فلا يقال بضع او بضع ومائة وقلما يستعملان من غير تنييف كقوله تعالى في بضع سنين في المغرب
ان البضع ما بين الثلث الى العشرة وعن قتادة الى التسع والسبع مستوى فيه المذكر والمونث وتقول في العدد
المنيف بضعة عشر رجلا وبضع عشرة امراة بالهاء في المذكر وحذفها في المونث كما تقول ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة
امراة وكذا بضعة وعشرون رجلا وبضع وعشرون امراة وفي الصحاح ان باءه مكسور وبعض العرب يفتحها وقوله
ثم بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة وتسعين يعني انك تاخذ الاثنين والثلثين الى التسعة بلفظ المتقدم اي
المعلوم حكمه للمذكر والمونث فيما تقدم وتعطف عليه الفاظ العقود الى تسعة وتسعين تقول للمذكر اثنان
وعشرون الى اثنين وتسعين وللمونث اثنتان وعشرون الى اثنتين وتسعين وتقول ثلثة وعشرون الى
ثلثة وتسعين للمذكر وهكذا حتى ينتهي الى تسعة وتسعين وللمونث ثلث وعشرون الى ثلث وتسعين وهكذا
حتى ينتهي الى تسع وتسعين قوله في الشرح يعني انك تاخذ المفرد من العشرات اراد بالمفرد من العشرات الواحد
والاثنين والثلثة والاربعة الى التسعة واراد بالعشرات العقود وانما سماه مفرد العشرات لتحققه في ضمن
كل عقد من ضمن ويمكن ان يفهم من قوله المفرد من العشرات المنفرد اي الممتاز عن العشرات اي العقود ويكون
خلاصة المعنى ان ما هو غير العقود في هذه المرتبة مضموم الى العقود بالعطف لا بالتركيب المزجي
مائة والف معا اذا تعديت عن مرتبة العشرات الى مرتبة المآت والالوف تلك للمذكر والمونث بلفظ واحد نحو
مائة رجل والف رجل ومائة امراة والف امراة ولا تحذف التاء من مائة للمذكر لانها صارت كالعوض من المحذوف
ولا يؤتى بالتاء في الالف للمونث لئلا يتغير لفظ انه مستقل معنى ولذلك تقول في التثنية مائتا رجل ومائتا
امراة والفا رجل والفا امراة وترك ما بين المائة والمائتين اي لم يبين حكمه لانه قد سبق بقوله على ما تقدم مما
بين المائة والمائتين من الآحاد والمركبات والعقود على ما تقدم حكمه للمذكر والمونث وما بين المائتين والالف
على ما تقدم الا انه سينبه ان مائة اذا وصفت بها الثلثة تكون على خلاف القياس وما بين الالف والالفين على ما تقدم

وفي ثماني عشرة اليائين ثماني عشرة ان كانت ياؤه ثابتة فالقياس ان تكون مفتوحة لانها ياء قبلها
كسرة وجب لها الفتح لان عجز المركب كتاء التانيث وما قبل تاء التانيث مفتوح لانها تشبه الف التانيث فكذلك ما قبل
ما اشبه تاء التانيث يجب ان يكون مفتوحا واذا ثبت وجوب فتح ياء ثماني عشرة فالقياس ان يتحملها لان الياء
بعد الكسرة يتحمل الفتحة بدليل رايت قاضيا وقاضية فيقال ثماني عشرة بفتح الياء كما قررنا وجاز اسكان ياء ثماني
عشرة على سبيل التخفيف مع كونه مركبا واذا جاز في مثل بادي ايدي حيث عفت الا انها فيها اسكان الياء من اثنا نهاما ان
فتحها اعراب والاعراب عاطف عليه لدلالته على المعنى ولذلك ستقل الساكن قبل حرفه في الوقف في نحو النقر ولا يستقل
حركة البناء في نحو قبل وامس فاسكان ياء ثماني عشرة اجوز وان كان ياء ثماني عشرة محذوفة فالوجه بقاء الكسرة
على النون لتدل على الياء المحذوفة كما في قولك جاء القاضي اذا حذفت الياء وجاء فتحها عند حذف الياء وهو شاذ
والذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فقوي زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة ليخف   ومميز اسم
العدد يحتاج الى مميز لابهامه المستقر فالمصنف بعد الفراغ عن ذكر احكام اسم العدد شرع في ذكر مميزه وابتداء
بذكر مميز الثلثة اذ لا مميز لواحد واثنان لما سيجي ذكره فنبين ان مميز الثلثة الى العشرة مخفوض مجموع اما الخفض
فلانهم استعملوها مضافا وانما استعملوها مضافا لان ما بعده هو المقصود بدليل ان الثلثة مبهم يصلح لكل شي ولا يتبين
منه شي فلما قصد الى تبيينها اضيف قال المصنف في شرح المفصل كما يضاف نفس وذات وكل وبعض وغيره لك
اذا قصد الى تبيينه فلو ذهبوا ينصبونه لصار ما ليس بمقصود اي الثلثة كانه المقصود لانه حينئذ تم الثلثة بالنون
يشعر باستغنائه عما بعده وبكونه مقصودا وسيجي في شرح قوله ومميز احد عشر كلام منقول عن المصنف يشير
الى هذا التوجيه والدليل على ان الثلثة ليس بمقصود وانما المقصود ما بعده ان الصفة انما تاتي له لا للثلثة مثل قوله تعالى
اني ارى سبع بقرات سمان بجاء الصفة له لا للعدد فان قيل هذا منقوض باحد عشر الى تسعة وتسعين فان هذا
المعنى موجود فيه مع انه غير مضاف فالجواب ان المانع من الاضافة موجود فيه اما في العقود فلانه لو اضيف
لم يخل اما ان يثبت نونه او يحذف وكلاهما فيه خروج عن القياس لانه اذا حذف نونها حذف حرفا من كلمة ليست كنون
مسلمين وان اثبتها اثبت نونا تجي بها الدلالة على الجمع فلما تعذرت اضافته وجب نصب المميز واما في احد عشر
وبابه من المركبات فلكراهة ان يصير ثلثة اسماء كالاسم الواحد فان قلت فقد قالوا في اضافة المركب الى غير
مميزه خمسة عشر زيد وهذه خمسة عشرك فجعلوا في هذه الصورة ثلثة اسماء كالاسم الواحد قلت ليس مثل الذي
ذكرتم مثل ما ذكرنا وذلك لان المضاف اليه ثم اي فيما ذكرنا هو المقصود بالاول في المعنى وانما جي به لبيان المضاف
فكان الجمع كالشي الواحد والمضاف هاهنا اي فيما ذكرتم مغاير للاول فلم يكن معه كالشي واما الجمع في تمييز الثلثة
الى العشرة فليطابق العدد في معنى جمعيته وجمع مميز الثلثة قد يكون لفظا كقولك ثلثة رجال وقد يكون معنى
كقولك ثلثة رهط   الا في ثلثمائة هذا استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة اذا وقعت تمييزا
للثلث الى التسع وكان القياس ان يجمع على ما تقدم فيقال ثلث مئات او مئين ولكنهم كرهوا الجمع لما لكن زنة الجمع

معنى التانيث لان الجمع في المعنى مونث وزنة ايضا مونث فعاملوه بالخفة لذلك الا ترى انك اذا قلت ثلث مئات
امراة تجمعت بالمائة صار فيما هو كالاسم الواحد تانيثان وجمع فيه تانيث معنى فيجمع ثلثة تانيثات فيما هو كالاسم
الواحد فتركوا جمعه لذلك بخلاف ثلثة رجال فان فيه تانيثين وفقد فيه التانيث المستفاد من جمع العدد اذ الثلثة
مفرد وبخلاف ثلثة الآف فانه عدم التانيث الذي في لفظ العدد اذ الالف مذكر قال المصنف في شرح المفصل
وقوله عز وجل ثلثمائة سنين فيمن قرا بالتنوين على البدل والا لزم الشذوذ من وجهين احدهما جمع مميز مائة
والاخر نصبه فاذا جعل بدلا خرج عن الشذوذين واستقام الاعراب فيكون منصوبا على البدلية لا على التمييز كانه قال
ولبثوا سنين وكذلك قوله تعالى اثنتي عشرة اسباطا امما والا لزم الشذوذ في جمع المميز لا غير واذا جعل بدلا استقام
الاعراب قال ابو اسحق لو انتصب سنين على التمييز لوجب ان يكونوا قد لبثوا تسع مائة سنة ووجهه انهم من لغة
العرب ان مميز المائة واحد من مائة فاذا قلت مائة رجل فمميزها رجل وهو واحد من المائة واذا كان كذلك وقلت سنين
فيكون السنين واحدا من المائة وهي ثلثمائة واقل السنين ثلثة فيجب ان يكون تسع مائة وهذا يطرد في اثنتي عشرة
اسباطا ويقال لو كان تمييزا لكانوا ستة وثلثين على هذا النحو لان مميز اثنتي عشرة واحد من اثنتي عشرة فاذا كان ثلثة
كانت الثلثة واحدا من اثنتي عشرة فيكون ستة وثلثين قطعا هذا كلامه وقال الامام العلامة مولانا فخر الدين الجاربردي
الذي ذكره الزجاج في ثلثمائة سنين لا يجري في اثنتي عشرة اسباطا لان السبط ولد الولد اذا كان واحدا والاسباط
جمعه وهم كانوا اثنتي عشرة قبيلة كل واحد منهم اسباط لا سبط واحد ولو قال اثنتي عشرة سبطا لما استقام
المعنى فتامل وقد اشار جار الله الى هذا المعنى في الكشاف واما ابن الحاجب فظن انه مثل ثلثمائة سنين وليس
كذلك لما عرفت ولذلك قال الزجاج في سنين دون اسباطا هذا ما قاله وقال ابن المالك زعم الزمخشري في الكشاف
ان اسباطا من قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا تمييز ثم قال فان قلت مميز ما عدا العشرة مفرد فما وجه
مجيئه مجموعا فاجاب بان المراد وقطعناهم اثنتي عشرة فرقة وان كل قبيلة اسباط لا سبط فاوقع اسباطا موقع
قبيلة فمقتضى ما ذهب اليه ان يقال رايت احدى عشرة انعاما اذا اريد احدى عشرة جماعة كل واحدة منها انعام ولا
باس بذلك هذا الوساعة استعمال لكن قوله كل قبيلة اسباط لا سبط مخالف لما يقوله اهل اللغة ان السبط في بني اسرائيل
بمنزلة القبيلة في العرب فعلى هذا معنى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا وقطعناهم اثنتي عشرة قبائل فاسباط واقع موقع
قبائل لا موقع قبيلة فلا يصح كونه تمييزا بل التمييز محذوف هذا كلام ابن المالك وقال الامام المدقق الفاضل ان الزمخشري
اعرف باللغة اقول المفهوم من الصحاح ان اسباطا واقع موقع قبائل فحسب لا يصح جعله تمييزا ويجري ما ذكره الزجاج
في اسباطا   ومميز احد عشر يعني ان مميز احد عشر الى تسعة وتسعين يكون منصوبا مفردا
اما النصب فلما تقدم من اضافته واما الافراد فلانه انما جاء لبيان الذات مثله في عشرين رجلا وهو حاصل بالافراد
كما يحصل بالجمع فكان الافراد اخف فان قيل ينقض هذا بمميز ثلثة واخواته قلنا اجاب عنه المصنف في شرح
المفصل من وجهين احدهما انه لم يقصد هنا بالذات الاسم المتقدم بخلاف الاول فانه قصد بالاسم الثاني غير المقصود

بالاول لانه بمنابه قولك نفس زيد على ما تقدم وليس العشرون كذلك لان رجلا معها كالصفة بعد تمام الموصوف
فلا يلزم من جمع قولك ثلثة رجال مع كونه مضافا الى المعدود بمنابه ذات زيد جمع رجلا بعد عشرين في قولك
عشرون رجلا الآخر وان سلمت المساواة الا انه اغتفر في الاول لكونه جمع قلة لفظا ومعنى او معنى لا لفظا بخلاف هذا
فانه جمع كثرة وجمع الكثرة مستثقل ردة الى الواحد في الموضع الذي يبنى ذكر الواحد فيه الا ترى انه مثل ذلك
في التصغير نقول رجيجال في تصغير رجال واغتفر لفظ جمع القلة وقيل في تصغير جمال جميلات ولم يقل جميل استثقالا
لجمع الكثرة فرد الى الواحد ومثن مائة فيس المائة والالف ومثنى تثنيتهما اى تثنية المائة والالف وتمس
جمعه اى جمع الالف مخفوض مفرد وانما قال وجمعه ولم يقل وجمعهما اذ تقدم ان المائة في العدد لا تجمع كقولك ثلثمائة
درهم كما تقدم علة ذلك فلو قال وجمعهما لكان خطاء مثال ذلك مائة رجل والف رجل ومائتا رجل والفا رجل وثلثة آلاف رجل
والاف رجل وانما كان مخفوضا لانه امكن اضافته على قياس اصل العدد فكان اولى وانما قلنا امكن اضافته لان تنوين مائة
والف ونون التثنية فيهما وتنوين جمع سائغ اسقاطه للاضافة كتنوين ثلثة الى عشرة فيكون مقتضى الاضافة موجودا والمانع
منها منتفيا فيجب الاضافة واما كونه مفردا مع ان القياس جمعه كما جمع في ثلثة دراهم للعلة المتقدمة فلانه عدد
في معناه كثرة فكره مواجع جمعه لئلا ينضم الثقل اللفظي الى المعنوي فاتوا به مفردا لذلك واذا كان المعدود
يعني اذا كان المعدود مؤنثا واللفظ الدال عليه مذكرا او بالعكس وهو ان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا فوجهان يعني
يجوز اعتبار اللفظ والمعنى مثال الاول ثلثة شخوص اذا قصدت بالشخوص المؤنث فالمعدود فيه مؤنث بالغرض
واللفظ مذكر فان لفظ الشخص مذكر فلك ان تعتبر اللفظ فتقول ثلثة اشخص بالحاق التاء ولك ان تعتبر المعنى فتقول
ثلث اشخص بطرح التاء مثال الثاني ثلث انفس وانت تعني الذكور فالمعدود فيه مذكر لانا فرضناه كذلك واللفظ
مؤنث فان لفظ النفس مؤنث فلك ان تعتبر اللفظ فتقول ثلث انفس بغير التاء ولك ان تعتبر المعنى فتقول ثلثة انفس
بالحاق التاء واعتبار اللفظ اقيس لانهم لما حكموا على هذه الالفاظ بالتذكير والتانيث لم يعتبروا مدلولاتها الا ترى
انك تقول شخص حسن وان اردته يعتبر اللفظ وان كان مؤنثا ونفس حسنة وان اريد بها رجل فيعتبر اللفظ لذلك وان كان رجلا و
الدليل عليه قوله خلقكم من نفس واحدة والمراد آدم فلولا مراعاة اللفظ لم يقل واحدة قال المصنف في امالي الكافية
فاما اذا قلت ثلثة شخوص وانت تعني الذكور وثلث انفس وانت تعني المؤنث فليس في الاول الا اثبات التاء
وليس في الثاني الا حذفها وليس مما نحن فيه ليطابق اللفظ والمعنى على جهة واحدة وما نحن فيه مفروض في مخالفة
اللفظ للمعنى اعتبار التذكير والتانيث ولاجل ذلك ساغ الوجهان نظرا الى اللفظ تارة والى المعنى اخرى
ولا تميز اعلم ان الفاظ العدد انما قصد بها الدلالة على خصوصية العدد لما لم يكن الجمع يفيد ذلك فانه لو قيل رجال
لم يعلم عددهم ولو قيل ثلثة وانتفى في العدد لم يعلم ما هو اي الحقيقة فاحتيج الى ضم العدد مع المميز ليعلم خصوصية
العدد والحقيقة فلما كان مميز الواحد والاثنين وهو رجل ورجلان يبين عن المعنيين جميعا لان رجلا كما انه يدل على الحقيقة
كذلك يدل على خصوصية العدد وكذلك رجلان يدل على الحقيقة وخصوصية العدد استغنى عن لفظ العدد معه فلم يقولوا

واحد رجل ولا اثنا رجلين لما علمت من ان قولهم رجل ورجلان يبين عن المعنيين جميعا فكان ذكر العدد ضايعا و
كذلك جميع اسماء الاجناس وتثنيتها كقولك درهم ودرهمان فلا يقال واحد درهم ولا اثنا درهمين وانما قال لافادة
النص المقصود بالعدد ولم يقل لافادة الحقيقة والنص المقصود بالعدد لان الاول مفروغ عنه فلذلك لم يتعرض له والمراد
من النص ما يفيد معنى ولا يحتمل غيره فان قيل في عبارة المصنف نوع منافاة وذلك لان قوله ولا يميز واحد واثنان يدل
على ترك المميز وذكر العدد وقوله استغناء بلفظ تمييز عنهما يدل على ذكر المميز وترك العدد فالجواب ان المراد من قوله
ولا يميز واحد واثنان مساواة لا يجمع بينهما وبين مميزهما فيندفع المنافاة بهذا على ان دلالته على ترك المميز وذكر العدد
ممنوع بناء على ان صدق السالبة يمكن ان يكون بانتفاء الموضوع ويقول للمفرد قال المصنف في شرح
المفصل هذا الفصل لتعريف الاسماء الموضوعة لواحد من المعدودات باعتبار ذلك العدد المشتق ذلك الاسم منه
كقولك الثالث والرابع فقولك الثالث اسم لواحد باعتبار الثلثة اما لكونه احدها او مصيرها او مذكورا لثلثا
ولم يذكر في الكافية المعنى الثالث ولا في المفصل وقوله ويقول للمفرد من المتعدد يعني به انك تشتق من لفظ العدد
اسما للمفرد من معدود تارة باعتبار تصييره كذلك المفرد وقيل الاطلاق المشتق على المفرد اما باعتبار التصيير لان ذلك المفرد
صير ما انضم اليه على العدد المشتق هو منه اسمه بيانه انك اذا قلت زيد ثالث اثنين فالمفرد الذي هو زيد صير
الاثنين بسبب دخوله فيهما وانضمامه اليهما ثلثة والثلثة عدد اشتق الثالث منه وسماه باعتبار التصيير الثاني
لانه لا بد في هذا الاعتبار من ان ينضم المشتق الى عدد اقل منه بواحد ولا عدد اقل من الواحد فلا يكون الواحد
مبدأ في هذا الاعتبار فتقول الثاني للمذكر والثانية للمؤنث الى العاشر للمذكر والعاشرة للمؤنث فالتذكير
والتانيث في المشتق باي اعتبار كان من الاعتبارات الثلثة جار على القياس لان تانيث الثلثة للمذكر انما كان
باعتبار انها جماعة كما تقدم واما المشتق فلا تعدد فيه اصلا فانه اسم لواحد باعتبار عدد ما فان كان ذلك الواحد
مذكرا يجب تذكير المشتق له وان كان مؤنثا يجب تانيثه وقوله لا يعني اي لا يتعدى باعتبار هذا المعنى اي اعتبار
التصيير العاشر والعاشرة لانه انما اطلق باعتبار كونه مصيرا عددا اقل منه بواحد الى ذلك العدد الذي اشتق منه
ويكون مبنيا على الفعل الا ترى ان قولك رابع ثلثة انما هو من قولك ربعت الثلثة اذا كنتهم بنفسك اربعة فجاء
رابع ثلثة من ذلك فهو مبني على قولك رابع ثلثة اي مصير الثلثة اربعة وانما كون ذلك اي دونهم فيما كان اقل منه
بواحد واما ما زاد على العشرة فليس له فعل بهذا المعنى ولا يبنى منه اسم الفاعل لذلك اي للتصيير فيمتنع وانما هو
اسم محض فاذا اضيف كاضافة الاسماء يمتنع ان يكون باعتبار التصيير فيمتنع ان يكون للتصيير لان التصيير باعتبار
الفعل قطعا فيجب ان يكون اضافته على الوجه الذي اضيف باعتبار الاسمية وتارة اخرى باعتبار حاله من غير ان يعترض
بمعنى انه مصير لكن معناه واحد من جملة هذا العدد فاذا قلت الثاني بهذا المعنى فمعناه انه واحد من اثنين وقيل
لهذا الاطلاق انه باعتبار الحال لانك اذا قلت زيد ثاني اثنين فقد بينت حال زيد وهي كونه واحدا من اثنين ومبدأ
في هذا الاعتبار الواحد لانه يبدأ في الواحد والواحدة بالاول والاولى لان لفظ الواحد لفظ اسم العدد فلو استعملوه

لهذا المعنى لا شتبه بالواحد الذي للعدد الاصلي واذا لم يتعرض في هذا المعنى الى انه يصير اسعول فما زاد على
العشر لذهاب المانع لما علمت من ان النص مانع من ان يتعدى العاشر والعقد الانه لا نص فيه فيكون
المانع عن تعدى العاشر منتفيا فيتعول فما زاد على العشر ايضا فنقول الحادي عشر في المذكر والحادية عشرة
في المؤنث وكذلك الى التاسع عشر والتاسعة عشرة وهذه المركبات مبنية وانما بنيت للتركيب المقتضي لبناء الاسمين
معا مثله في احد عشر والدليل على ان هذا التركيب يقتضي بناء الاسمين معا هو انه تضمن ثانيه الحرف لان المعنى حادي
وعشر بدليل مجي الواو ظاهرا في قولك الثالث والعشرون بهذا المعنى اي في هذه الحال الا انه لم يحذف منه
الواو ولم يبن كما في ثلثة وعشرين وهيهنا حذفت الواو وبنيا كما في ثلثة عشر وقد وقع في بعض المصنفات
الحادية عشر الى التاسعة عشر في المؤنث وكذلك وقع في المفصل وهو غلط لانهم كانوا ذكروا الاسمين في الحادي عشر
والثالث عشر ثنوا الاسمين في الحادية عشرة الى التاسعة عشرة وانما ذكروا الاسمين في الحادي عشر والثالث عشر
لانهم لو احد مذكر ولا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر وثلث عشرة فانه للجماعة على ما تقدم واعلم ان نسخ المفصل
الصحيحة المعتمد عليها الواقعة الينا وقع فيها الحادية عشرة والثالثة عشرة الى التاسعة عشرة بتانيث الاسمين
للمؤنث ولعل المفصل الواقع ليد المصنف وقع فيه الحادية عشر بتانيث الاول وتذكير الثاني كما نقله المصنف
ومن ثم قيل ثاني ومن اجل انك تقول للمزيد باعتبار النقص ثالث وباعتبار الحال الاخرى
تقول في المعنى الاول وهو الذي باعتبار النقص ثالث اثنين يعني انك اذا اضفته في المعنى الاول فانما تضيفه
الى العدد الاقل منه بواحد لان النقص لا يتحقق ولا يتصور الا بهذا فلو اضفته الى العدد الاكثر منه او مساويا او اقل منه باثنين
واكثر فسد المعنى النقص لما قاله المصنف في شرح المفصل من انه لا يستقيم ان تقول هذا ثالث ثلثة اذ الثلثة لا يصيرها
واحد بدخول معها ثلثة لكونها تكون اربعة وكذلك لا تقول رابع خمسة لانه ابعد اذ الخمسة لا يستقيم ان تزيد فيها واحدا
فتصير اربعة وهي خمسة ولا يستقيم ان تقول هذا رابع اثنين اذ الواحد لا يصير الاثنين اربعة قوله في النسخ وكذلك
رابع على هذا التقدير يعني لو اضفته باعتبار تقدير ان يكون بمعنى النقص فانما تضيفه الى العدد الاقل منه بواحد
وكذلك خامس ومن النقص قوله تعالى ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم وتقول في
المعنى الثاني ثالث ثلثة فتضيفه الى ما هو نفسه العدد لان المعنى واحد منه فلو اضفته الى الاقل او الاكثر فسد المعنى
لان الثالث في هذا المعنى ليس واحدا من اثنين ولا من اربعة وانما هو واحد ثلثة اول ويعرف ان الثالث في هذا
الوجه وان كان بمعنى واحد لكن لا اي واحد اتفق وانما هو واحد من العدد المشتق هو منه وهو الثلثة ولذلك حتى
ثالث لو اضيف الى الاقل او الاكثر لا يكون واحدا منه بل من غيره فيختل المعنى المراد واعلم ان جار الله حكم في المفصل
بانما نحن في هذا الوجه الى المساوي وقال المصنف في شرح المفصل وجاز لك ان تضيفه الى العدد الاكثر فتقول
في نفسك جملة هي عشرة ثالثها كذا او رابعها كذا ومعناه الواحد من العشرة الذي ذكر في موضع العدد المشتق هو
منه ولم يذكر جار الله هذا المعنى وهو جائز كثيرا هذا الكلام وقال الامام الحديثي وهذا الذي ذكره في شرح المفصل

هو الحق لان الرابع ليس واحدا من الثلثة ولكنه واحد من الخمسة وما فوقها لان في الخمسة وما فوقها الاربعة اقول
فما ذكره المصنف في شرح المفصل نظر وذلك لان الواحد من العشرة لا يتعين ان يكون ثالثا وان اخذ الواحد باعتبار
ذكره في موضع الثلثة اعني باعتبار انه مذكور ثالثا لا يكون من المعنى الثاني بل من المعنى الثالث الذي
لم يتعرض له جار الله في المفصل ولا المصنف في الكافية واما ما قاله الامام الحديثي فليس بصواب لما علمت من ان رابع الخمسة
لا يكون واحدا من العدد المشتق هو منه بل من غيره لكنه يجب ان يكون واحدا منه في المعنى الثاني كما قررنا ومن المعنى
الثاني قوله تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلثة ونقول حادي عشر يعني اذا زاد على العشرة
لا يقول الا على المعنى الثاني كما تقدم من تعذر المعنى الاول فيما فوق العشرة فلا تضاف اذن الا الى مساويه في
العدد لما علمت من وجوب الاضافة في المعنى الثاني الى المساوي فتقول حادي عشر احد عشر الى تاسع عشر تسعة عشر
وحادية عشرة احدى عشرة الى تاسعة عشرة تسع عشرة اول وقد يتجاوزون بالمعنى الثاني عن التاسع عشر كما يقال الثالث
والعشرون بهذا المعنى غايته ان لا يضاف فان الاضافة غير لازمة في المعنيين جميعا كما ينبئ عنه ظاهر عبارة المصنف
فالمراد من قوله الى تاسع عشر تسعة عشر هو ان التركيب ينتهي اليه لان ما فوقه يكون بالعطف كما في العدد الصحيح وان
شئت حذفت عشر من الاول تخفيفا فقلت حادي احد عشر للمذكر وحادية احدى عشرة للمؤنث الى تاسع تسعة عشر وتاسعة
تسع عشرة لان ذلك المحذوف لا يلتبس فيجوز ان يكون محذوفا للعلم وينبغي ان يكون للاول على هذه اللغة معربا لانه فات
التركيب المقتضي للبناء في الاول المذكر والمؤنث الاصل منهما هو المذكر لانه لا يحتاج الى علامة والمؤنث
محتاج اليها وغير المحتاج يكون اصلا بالنسبة الى المحتاج وانما قدم تعريف المؤنث مع ان الانسب تقديم تعريف الاصل
لان تعريف المذكر مشتمل على سلب تعريف المؤنث والسلب مسبوق بالايجاب في التعقل والذكر فقال المؤنث
ما فيه علامة التانيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه يعني ما ليس فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا واراد بقوله
لفظا مثل قولك ضاربة وظلمة وصحراء وذكرى وبالتقدير مثل قولك اذن وعين فان التاء مقدرة فيهما لقولك اذينة
وعيينة ووجودها في التصغير يدل على انها مرادة اذ لا يجي التاء في صيغة المصغر قياسا الا اذا كانت ثابتة في صيغة
المكبر لفظا او مقدرة فيه لتصغير ضاربة او تقديرا كما اذينة في تصغير اذن ولم يات في التقدير الا التاء والالف
مقصورة او ممدودة فالاول في نحو حبلى والثاني نحو صحراء وقد زاد بعضهم الياء فجعل علامة التانيث ثلثا التاء والالف
والياء واستدل عليهم بقولهم هذه امة الله فزعم انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة
بازائها للمؤنث او يكون الياء بدلا من الهاء في هذه فلا يكون من علامات التانيث كما لا يعد الهاء المنقلبة من التاء
في الوقف منها وايضا الكلام في المذكر والمؤنث اللذين في قسم المتمكن وهذه من قسم المبنيات فلا يكون لذكر الهاء فيهما
وجه وهي حقيقي فقسم المؤنث الى قسمين حقيقي ولفظي فالحقيقي ما بازائه ذكر في الحيوان كامرأة لان بازائها رجلا
وناقة لان بازائها جملا يعني ان المؤنث الحقيقي ما هي صاحبة فرج وانما عدل عنه مراعاة للادب لصاحة اللفظ بلفظ
الفرج او لان الخنثى قد يكون مذكرا مع انه صاحب فرج ولا فرق في الحقيقي بين ان يكون فيه تاء لفظية او مقدرة كجدي

وعلى هذا فان تحقق الحقيقي بهذا الا بوجود التاء في لفظه واذا كان كذلك فكل مؤنث يكون بازائه ذكر في الحيوان ان يكون
مؤنثا حقيقيا سواء كان في لفظه التاء او لم تكن واللفظي بخلافه وهو ان لا يكون بازائه ذكر في الحيوان وهذه
اما بان لا يكون بازائه شيء اصلا واما بان يكون بازائه شيء ولكن لا يكون ذلك الشيء من الحيوان واما بان يكون بازائه شيء من
الحيوان لكنه لا يكون ذكرا فالاول كعين والثاني كظلمة فان بازائها شيء وضع له النور لكنه ليس حيوانا والثالث كحمامة
بيانه ان حماما وحمامة مما بينه وبين واحده التاء كتمر وتمرة فتاء حمامة تكون للوحدة فحمامة يكون واحدا منها وذلك
الواحد قد يكون مذكرا وقد يكون مؤنثا فان كان مؤنثا يكون مؤنثا حقيقيا لان بازائه ذكرا من الحمام وان كان مذكرا يكون
مؤنثا لفظيا لانه وان كان بازائه شيء من الحيوان وهو انثى الحمام لكنه ليس ذكرا وعلمت من هذا ان حمامة بتاء الوحدة
لا يلزم ان يكون مؤنثا حقيقيا بل يجوز ان يكون مؤنثا لفظيا بناء على كونه مذكرا كما قررنا وكذلك كل ما كان من قبيل ما
بينه وبين واحده التاء كدجاجة وبطة ونملة وعلمت ايضا انه لا فرق بين ان يكون المؤنث اللفظي حيوانا او غيره فالثاني
كظلمة وعين والاول كدجاجة وحمامة اذا قصد به مذكر فانه مؤنث لفظي ولذلك اي ولكون مثل دجاجة المقصود به
مذكر مؤنثا لفظيا كان قول من زعم ان النملة في قوله تعالى قالت نملة انثى لورود تاء التانيث في قالت وهما لجواز
ان يكون مذكرا في الحقيقة وورود تاء التانيث كوروده في فعل المؤنث اللفظي ولذلك اي ولجواز ان تكون النملة مذكرا
وورود تاء التانيث كوروده في فعل المؤنث اللفظي يقال عندي ثلث من البط ذكور ونفى ان يقال لو كانت
التانيث في قالت ليس الا لان الفاعل انثى لم يجز ان يقال عندي ثلث من البط ذكور فالذي جوز الاتيان بالعدد
المؤنث الصريح بالتذكير يجوز الاتيان بعلامة التانيث وان كان مذكرا اي ممكنا قرره المصنف في شرح المفصل
فان قيل يلزم عليكم ان يجوز قالت طلحة وشبهه من اسماء الاعلام اعتبارا للفظها مع انه لا يعتبر لفظها فـ
لا يونث مسندها ولا عدد مميزها قلت اجاب عنه المصنف في شرح المفصل بانه لا يلزم لما ذكرنا من الاتفاق
على تجويز هذه شاة ذكر ونحن متفقون على امتناع هذه طلحة فدل ذلك على الفرق بينهما والسر في ذلك ان طلحة
علم قصد فيه الاخراج عن موضوعه وجعله لمن هو له فصار التانيث نسيا منسيا فاعتبر المعنى وليس كذلك باب
شاة ونحوها على ان بعض الكوفيين التزم جواز هذه طلحة وقالت طلحة وان كان مذكرا وليس في ذلك بني هذا
ما ذكره المصنف في شرح المفصل وعلم منه بيان الملازمة الواقعة في الشرح اعني قوله ولو اعتبروا تانيثها لكان
اعتبارا للمدلول الاول وذلك لان تانيثه لما صار نسيا منسيا بالنظر الى موضوعه العلمي فيكون كانه مذكر
بالنظر اليه فيمتنع اعتبار التانيث بالنظر الى الموضوع العلمي فيكون بين التانيث والمدلول العلمي هنا منافاة
فلو اعتبر التانيث حين اعتبار المدلول العلمي فيتحقق اعتبار المدلول الاصلي لضرورة الجمع وبا في الشرح ظاهر
مما نقلنا من شرح المفصل واذا اسند الفعل اعلم انه اذا اسند الفعل الماضي الى المؤنث مطلقا
سواء كان تقييد بانه ظاهر او مضمر حقيقي او غير حقيقي يلحق تاء التانيث الساكنة بالفعل واذا كان المراد من
المؤنث مطلق المؤنث يكون المراد من قوله فبالتاء مطلق الالحاق اي من غير تقييد بانه على سبيل الوجوب او

او على سبيل الجواز كقولك قامت هند وهند قامت واعجبتني العين والعين اعجبتني والحاقهم هذه التاء للايذان
من اول الامر بان الفاعل مؤنث وقال ابن المالك وحق تاء التانيث ان تكون ملحقة بالفاعل لانه يدل على معنى فيه
والعلامة انما تكون في المعلم الا انه لم يوقف بها لان بعض الاسماء يتحد فيه لفظ المذكر والمؤنث كربعة وهمزة وفروقة
وراوية وجنب وصبور وقتيل ومذكار فاتصل بفعله ولا بعد فيه لان فاعله كجزء منه فيجوز ان يتصل به ما يدل على معنى فيه
كما يجوز ان يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل نحو يفعلان ويفعلون ثم ان كان المؤنث حقيقيا لزم التاء في ظاهره ومضمره
لمطابقة المعنى واللفظ وان كان المؤنث غير حقيقي لزمت التاء في الفعل اذا اسند الى مضمره ذلك المؤنث واذا اسند
الى ظاهره ففيه الخيار تقول في الاول العين اعجبتني بالتاء لا غير وفي الثاني اعجبني واعجبتني العين باثبات
التاء وحذفها وانما جاز ذلك في الظاهر لان التانيث فيه لفظي لا معنوي وفي لفظه ما يشعر به فاستغنى عن الحاق
التاء في الفعل لذلك ولم يستغن عنها في مضمر لفوات الصيغة الظاهرة الدالة على كونه مؤنثا فان قيل يعلم
كونه مؤنثا من الظاهر المتقدم المرجوع عليه او من المعنى فالجواب انه قد يتقدم المذكر ايضا كما يتقدم المؤنث فلا يعلم
من هو له مما تقدم وكذلك لا يعلم من المعنى من هو له فان المعنى مشترك وصيغة المعنى الراجع الى المؤنث في هذا الموضع
اي في موضع الاستتار مثله للمذكر في انه لا يعلم من هو له من كل منهما بتقدير عدم لحوق التاء لانه لا يعلم حسنه خصوص
المعنى والعلم بما هو له من المعنى متوقف على العلم بخصوص المعنى قطعا وقال المصنف في شرح المفصل تاء التانيث
الناتجة بها ليدل على ان الفاعل مؤنث فاذا اسند الى الظاهر فالظاهر نفسه يدل على التانيث فاستغني بها وليس
في المعنى ما يرشد الى ذلك لم يستغن عنها لان الاخر هو انه اذا تاخر علم انه فاعل بوضعه واذا لم يتاخر وكان معنيا
وقد يتقدم هو وغيره من المذكورات فلا يعلم هو للمذكر او المؤنث الاخر هو انه اذا كان معنيا قد يكون مستثنى الفعل
لفظ يدل عليه بخلاف الظاهر هذا ما قاله في شرح المفصل ويمكن حمل ما وقع في الشرح من قوله وفي لفظه على ما ذكر
في هذه الوجوه الثلثة وحكم المثنى مما ذكرناه في المؤنث على اختلاف اقسامه من الحقيقي واللفظي وظاهره ومضمره حكم المفرد
في هذه العلامة فلذلك تقول قامت الهندان والهندان قامتا والعينان اعجبتاني يجب الحاق التاء بالفعل في
هذه الثلثة التي هي ظاهر الحقيقي ومضمره ومضمر غير الحقيقي وتقول اعجبني العينان واعجبتني العينان فيكون
بالخيار فيها اي في هذه الصورة وهي ظاهر غير الحقيقي كما ذلك كما في المفرد في احكامه ودلائله واذا فصل بين الفعل
وظاهر المؤنث اللفظي حسن حذف التاء اكثر منه لو لم يفصل نحو لك جاء الزيدين بنتك احسن من قولك جاءت بنتك
الزيدين وحكم اذا اسند الفعل الى الجمع فاما ان يكون اسند الى ظاهره او اسند الى مضمره فان اسند
الى الظاهر فحكمه حكم ظاهر غير الحقيقي فيكون الحاق العلامة وحذفها جائزا كما اذا اسند الى ظاهر غير الحقيقي واراد
بقوله مطلقا جمع مذكرا او مؤنث يعقل او لا يعقل فهذه اربعة اقسام فلذلك اي فلكون حكم ظاهر الجمع مطلقا حكم
ظاهر غير الحقيقي تقول جاءت الرجال والزينبات وجاء الرجال والزينبات وجرت العيون وجرى العيون ومضت
الايام ومضى الايام فاثبات التاء في الفعل وحذفها وقع في الكل في المتن استثناء ظاهر جمع المذكر السالم عن ظاهر

الجمع ومعناه انه يمتنع التاء في المسند الى ظاهر الجمع المذكر السالم نحو الزيدون والضاربون فلا يقال جاءت الزيدون
والضاربون بل يجب ان تحذف التاء ويقال جاء الزيدون والضاربون لان حق التاء ان يلحق الفاعل لكن منع
منه مانع فاتصل بالفعل لفظا مقدما في الفاعل ومتصل به تقديرا لكنه يمتنع تقديرها في الجمع الذي هو بالواو والنون
لان التاء مانع جمع ما هو فيه بالواو والنون ولو تقديرا كما في الهند فيكون منافيا لما جمع بالواو والنون فيكون
ممتنعا اتصاله به فاذا امتنع اتصاله به يمتنع اتصاله بفعله واما اثبات التاء في الاقسام الاربعة فلانها في المعنى
جماعة واما حذفها فلان تانيث الجماعة من باب التانيث اللفظي اذ ليس بازاء الجماعة ذكر من الحيوان فان
قيل جمع المونث مثل الضوارب تانيثه معنوي فالجواب انه لم يعتد به لانه ان اعتبر فيه الجماعة فليس بازائها
ذكر وان اعتبر مفرده اعني ضاربة فلفظ المفرد فيه غير باق ضرورة كونه جمع المكسر بخلاف المثنى فانه يصح اعتبار
مفرده لان لفظ الواحد فيه باق مرادا فتانيث الفعل فيه اجود فان قيل فينبغي ان يجب الحاق التاء
في جمع المونث المصحح مثل الزينبات والمسلمات فان لفظ المفرد فيه باق مراد كما في المثنى فالجواب عنه وجهين
احدهما انه لم يفعل ذلك اي لم يلتزم الحاق التاء في مثل الزينبات وان كان لفظ المفرد فيه اجراء لباب الجمع مجرى
واحدا ولان الجمع بالالف والتاء يجري في صفات من لا يعقل وان كان مذكرا نحو الضاربات للخيل وفي صفات من يعقل
اذا كان مونثا نحو الضاربات للنساء فلو التزموها في الجمع في مثل جاءت الضاربات فتوهم انه مونث حقيقة في الجمع
فاعتبروا فيه الجماعة واعترض عليه الامام الحديثي قائلا للخصم ان يقول لا خلاص من التوهم اذ جاء الحاق التاء بالمسند
الى الضاربات للنساء والخيل واقول لقائل ان يقول من جانب المصنف الالتباس دائم بتقدير وجوب الاتيان
بالتاء واما بتقدير الجواز فلا ولا يخفى ان تحمل الثاني اسهل وهذا نظير لما قاله النحويون من انه لم يفرق بين الاسم
والصفة في فعل بفتح الفاء من الواو ولا في فعل بضم الفاء من الياء وفرق بينهما في فعل بفتح الفاء من الياء وفي فعل
بضم الفاء من الواو لان ذوات الواو في الاول وذوات الياء في الثاني قليلة واذا قلت قل وقوع اللبس فيها واللبس
القليل يغتفر واما ذوات الياء في القسم الثالث وذوات الواو في الرابع فكثيرة ففرق بين الاسم والصفة فيهما لئلا
يحصل اللبس الكثير وضمير العاقلين اعلم انه وقع في اكثر نسخ المتن استثناء جمع المذكر المصحح عن حكم
الجمع والمصنف افرد حكمه عن حكم سائر الجموع في المنظومة فيما مضى بقوله اذا اسند الفعل لما هو جمع فذلك الجمع
اما ان يكون جمع المذكر السالم او غيره والثاني اما ان يكون جمع المذكر العاقل او غيره والثاني ثلثة اقسام فالجموع
خمسة اقسام مذكر مصحح ومذكر يعقل ومذكر لا يعقل ومونث يعقل ومونث لا يعقل فالقسم الاول يمتنع الحاق التاء
بالفعل المسند اليه لما مر في اسناده الى الظاهر بل يجب ان يلحق به الواو فيقال الزيدون جاؤا والدليل على انه مسند
الى مستتر والقسم الثاني يجب ان يلحق بفعله اما التاء او الواو فيقال الرجال فعلت وفعلوا والاقسام الثلثة الاخيرة
يجب ان يكون فعلها اما بالواو واما بالنون مثل الايام مضت ومضين والنساء فعلت وفعلن والعيون جرت وجرين
فاما الاتيان في جميع الاقسام الاربعة بالتاء فلانها جماعة فاتي بضمير الواحد المونث على تاويل الجماعة واما الاتيان

بفعلوا اي بالواو في جمع المذكر العاقل وفعلن اي بالنون في غيره فلانها جموع فقصدوا ان يكون لها ضمائر يشعر
بها واما تخصيصهم فعلوا للمذكر العاقل وفعلن لما سواه فلغرض الفرق بين المذكر العاقل وغيره كما فعلوا ذلك اي
كما فرقوا في غيره من الضمائر والظواهر بين من هو له اما الضمائر فمثل هو وهما وهم واما الظاهر فمثل رجل ورجلان ورجال
وانما خصوا المذكر العاقل بالواو دون النون وخصوا غيره بالنون دون الواو ولم يعكسوا لان الواو من حروف المد
وحروف المد في هذا الباب اي في المذكر العاقل اشد من الحروف الصحيح لامالتها بدليل اعرابهم الاسماء بحروف
المد والافعال يعني الامثلة الخمسة في الفعل المضارع بالنون والاسم اصل بالنسبة الى الفعل فكذلك اعرابه يكون اصلا بالنسبة
الى اعراب الفعل فلذلك اي فلكون الواو اصلا باعتبار انها من حروف المد خصوا المذكر العاقل الذي هو اعلى مرتبة من
الاقسام الثلثة الاخيرة بالواو وجعلوا النون لمن دونه في الرتبة وهذا الضرب من التفرقة يعني التفرقة بين جمع المذكر
العاقل وغيره بالواو والنون جار في جميع الضمائر على اختلاف اصنافها تقول في ضمير المرفوع المنفصل انتم بالواو لجمع
المذكر العاقل وانتن بالنون لغيره وهم بالواو للاول وهن بالنون للثاني وكذلك في المنصوب المتصل ضربكم وضربكن
وضربهم وضربهن وفي المنصوب المنفصل اياهم واياهن واياكم واياكن وفي المجرور غلامهم وغلامهن وغلامكم وغلامكن
المثنى عرف المثنى بقوله ما لحق آخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله من
جنسه واللام من قوله ليدل متعلق بلحق ونبه بقوله من جنسه على ان الاسماء المشتركة لا يثنى باعتبار ما اشتركت فيه
اي باعتبار مدلولاتها المختلفة وانما يثنى باعتبار كل واحد من مدلولاتها فاذا قلت قرءان فانما يعني به حيضين او طهرين
لا طهرا وحيضا وكذلك جونان واشباههما وهذا لانه لم يستقر في لغة العرب وزعم بعضهم ان الاسماء المشتركة اذا وقعت بلفظ
العموم كان يقع جمعا معرفا باللام او مواضع العموم مثل ان يقع نكرة في سياق النفي عمت في مدلولاتها المختلفة وهذا الذي
ذكر المصنف من انه لا يجوز تثنية الاسم المشترك باعتبار مدلولاته المختلفة يشير الى ضعف قوله اذ حكم الجمع في عموم
المدلولات المختلفة اذا وقعت جمعا لصحة تثنيتها باعتبار مدلولاتها المختلفة لكن لا يصح تثنيتها باعتبار ما ذكر المصنف
فلا يصح ايضا جمعها باعتبارها وقد اورد على ذلك اي على ما ذكره المصنف من انه لا يصح تثنية الاسم المشترك باعتبار مدلولاته
المختلفة تثنية العلم المشترك وجمعه فقالوا نسبة العلم المشترك الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته اذ العلم لم يوضع
للقدر المشترك بين مسمياته كما ان المشترك لم يوضع للقدر المشترك بين مدلولاته المختلفة وقد صح ان يقال الزيدان
والزيدون بالاتفاق فليصح ان يقال القرءان والعيون باعتبار المدلولات المختلفة مثل ما صح في العلم قال المصنف وهذا
فاسد من وجهين تقرير الوجه الاول ان مسمى العلم ذات شخص معين من غير نظر الى حقيقته من كونه آدميا او غيره
فاذا اجتمع مع مسمى آخر مثله فذلك العلم صح تثنيته لان مسماه الثاني من جنس الاول اذ كل منهما ذات الشخص بعينه من غير
اعتبار لحقيقة ذلك الشخص ومثله قولك مضروبان لفرس وحمار فانه باعتبار مضروبيتهما لا باعتبار حقيقتهما وقوله الا
باعتبار ذات ما هي ذات شخص بعينه معناه ان العلم لا بد فيه من امرين الذات والتشخص لكن كل منهما ماخوذ لا من حيث
الخصوصية بل مطلقا يعني ان الذات لم يوخذ من حيث هي ذات الانسان او الفرس او غيرهما بل اخذ الذات من حيث هي

ذات ما وكذلك التشخص لم يوخذ من حيث انه تشخص زيد او عمرو بل من حيث انه تشخص فقط فقوله بما هي ذات اشارة الى
احد الذات لا من حيث الخصوصية ولم يتعرض في التشخص لهذه من حيث هو هو لانه لا يخفى اعتباره في التحقق بعد ما علم
وجوب اعتباره في الذات واما اعراب قوله بما هي ذات تشخص بعينه فوجهه ان يقال انه بدل من قوله باعتبار ذات ويكون
في موضع الحال والباء فيه للملابسة وما عبارة عن الذات والتقدير لم يوضع العلم الا حال كونه ملابسا لذات بما هي ذات تشخص
بعينه وتقرير الوجه الثاني انه لو سلم ان العلم الذي فيه اشتراك كالمشترك بالنسبة الى مسمياته ولكن لا يلزم من صحة الزيدين
صحة قروين للحيض والطهر لان القرء اذا كان للحيض فهو اسم جنس ذلك بهذا المعنى افراد وكذا اذا كان للطهر اذا ثبتا
بهذا المعنى افراد وقد صح تثنيته باعتبار فردي احد الجنسين فلو عدل عن الاقتصار عن ذلك وثنى باعتبار فردي الجنسين
يورث لبسا من انه لا يعلم انه ثني باعتبار فردي جنس واحد لم ثني باعتبار فردي الجنسين ولا يخفى ان في تثنية الاسم المشترك
باعتبار فردي جنس واحد لبسا اذ لا يعلم من شاة جنس معين فلو جوز تثنيته باعتبار فردي جنسين يحصل اللبس
الذي ذكرناه فتجويز تثنيته باعتبار فردي جنسين يورث لبسا مع وجود لبس آخر وليس لشيء من مسميات العلم اجناس
توخذ فردان او افراد من جنس واحد اليهما فتثنى وتجمع فيه اذ اعدل عن الاقتصار في التثنية والجمع على جنس واحد اليهما
باعتبار الاشتراك يورث لبسا واما صحة تثنية العلم مع كونه اذا ثنى خرج عن حقيقة كونه علما اذ يصير نكرة لما ذكره المصنف
في شرح المفصل في باب الاعلام من ان العلم انما يكون معرفة على تقدير افراده لوضوحه لانه لم يوضع علما الا مفردا فاذا قصد
الى تثنيته وجمعه فقد زال معنى العلمية منه فصار نكرة ولم يوضع الا معرفة فصار اي فصار مسمى العلم كنكرة في مثل قولك
جاءني زيد وزيد آخر وذلك اي مثل قولك جاءني زيد وزيد آخر قليل في استعمالهم مخالف للقياس لان العلم ما وضع
لشيء بعينه غير متناول ما اشبهه فاذا انكر فقد استعملته على خلاف ما وضع له فليكن الزيدان كذلك وانما قال الزيدان
بلام التعريف لان نفس العلم وجمعه يجب لادخال لام التعريف عليه فلا يكون مثنى او مجموع من الاعلام الا وفيه اللام
واما ان الزيدان مثل قولك جاء زيد وزيد آخر فلان الزيدان قد اخرج من حيز العلم الذي هو وضعه الى تعريف آخر
فيكون مستعملا على خلاف ما وضع له كان جاء زيد وزيد آخر كان مستعملا على خلاف ما وضع له فالاشكال يكون واردا
على نفس العلم وجمعه من عين هذه الجهة التي ذكرتم وجوابه ان يقال ان العرب وضعت الاسم المثنى والمجموع للايجاز
والاختصار كراهة تكرار اللفظ الواحد مرتين او مرارا متعددة والعلم احق بذلك لكثرته فلو لم تثن العلم ولم يجمع لادى
الى التكرار كما هو في مثل جاءني رجل ورجل ورجل ولما علموا انهم اذا جمعوه ادى فيه ذلك الاشكال المذكور وهو صيرورته
نكرة فقصدوا الى جمعه على وجه يراعى ما يندفع به ذلك فعوضوه الالف واللام التي للتعريف ليكون كالعوض عما فاته
من العلمية المذكورة فكان فيه اي في التثنية والتعويض توفية بالامرين جميعا بما دفع التكرار المكروه ومحافظة
التعريف وكان نفس العلم وجمعه اولى من تعطيل العلم منهما لانه يلزم التكرار في التقدير الاول ولا يندفع على التقدير
الثاني وكان تعريفه وتعويضه من العلمية الفائتة عند تثنيته وجمعه اولى من تعطيله من التعريف باللام لانه يلزم
اخراجه عن معناه الاصلي بالكلية على التقدير الثاني ولا يلزم في التقدير الاول فان قيل يرد على ما ذكرتم قولهم

يا زيدان ويا زيدون فانه ثني العلم وجمع من غير لام التعريف قلت اجاب عنه المصنف في امالي المفصل من وجهين
احدهما ان يقال ان يا زيدان ههنا تثنية زيد في قولك جاءني زيد من الزيود على اللغة القليلة فيكون قولك يا زيدان
مثل يا رجلان ويا زيدون مثل يا رجال دون الثاني ان يا زيدان الاصل فيه يا ايها الزيدان ويا زيدون اصله يا ايها الزيدون
كما ان اصل قولك يا رجل يا ايها الرجل ولكن لما كان باب قولك يا ايها الرجل لك ان تحذف اللام وتستغني بحرف النداء لافادته المعنى
الذي فيه اللام اجرى قولك يا ايها الزيدان مجراه لانه من بابه والذي يدلك على انه منه امتناع ذيلان كامتناع رجل كرامة
ان يكثر الحذف والمقصور اعلام بان بعض الاسماء يقصر عن لفظ المزيد لعارض فلا يخلو المثنى من ان يكون آخره
الفا او همزة قبلها الف او غير ذلك فان كان غير ذلك لم يتغير عن لفظ المزيد وان كان آخره حرفا غير صحيح فيقال في قاض
قاضيان باثبات الياء كالصحيح وما آخره الف وهو الذي اراده بالمقصور ينظر فان كانت الفه عن واو وهو ثلاثي
قلبت واوا اما القلب الى الواو فللرد لها الى اصلها واما القلب فلتعذر بقائها الفا اذ لا يجتمع مع الف التثنية لالتقاء
الساكنين ولو حذفت يلتبس المثنى بالمزيد عند سقوط النون بالاضافة ولم يتعذر بقاؤها واوا وان لم يتحرك الواو وانفتاح
ما قبلها لان الواو والياء اذا وقعت بعد الالف صحتا بدليل دعاو ورماء وشرط قلب الالف واوا ان يكون الاسم ثلاثيا
لان الكلمة اذا زادت على ذلك لم يقلب واوا بل تقلب ياء سواء كانت منقلبة عن واو او ياء وانما تقلب ياء لوجهين الوجه
الاول انها اذا زادت على ذلك استثقلت لكثرة حروف الكلمة فقلبت الى الياء لانها اخف من الواو والوجه الثاني
انها اذا زادت على ذلك وجب قلبها ياء في بعض صيغ فانها تقلب ياء في اصل الافعال لقولهم اغزيت واستغزيت ثم حملت
بقيته للاوزان حتى الاسماء عليها هكذا قاله في شرح المفصل واما قوله في الشرح الا ترى انك اذا قلت اغزى فهو
بيان لوجوب القلب في بعض التصرفات ثم حمل الباقي عليها فانه وجب قلب الواو ياء في يغزى لانكسار ما قبلها
وقلب في اغزيت ايضا وان لم يكن ما قبلها مكسورا حملا على يغزى ليتوافقا واذا اورد على هؤلاء الذين عللوا بالوجه
الثاني تغازيت فانه قلبت الواو فيه ياء ولم يقلب في تغازوا وهو تفاعل فقال هؤلاء في جواب الايراد اصل تغازى
من غازى لان تفاعل مطاوع فاعل فيكون فرعا على فاعل ومضارع غازى الذي هو الاصل يغازي فكان فرعا لما قلبت فيه
الواو ياء يجري الفرع وهو تغازيت مجرى الاصل في القلب قوله في الشرح فاذا لم يكن على هذه الصفة قسم لما ذكر اولا
وهو قوله فان كانت الفه عن واو وهو ثلاثي يعني فان لم يكن على الصفة التي ذكرناه اولا وجب قلبها ياء وصدق هذا
النفي اما بان يكون الالف منقلبا لا عن الواو بل عن الياء سواء كان ثلاثيا او غير ثلاثي واما بان لا يكون الاسم ثلاثيا
والالف عن الواو وانما كان يجب قلب الالف ياء اما اذا كانت عن الياء فللرد الى اصلها واما اذا كانت عن الواو
فلما ذكرنا علة قلبها ياء للوجهين المذكورين والممدود الاسم الممدود وهو الذي يكون بعد الالف في آخره همزة
وهمزته لا تخلو من ان تكون اصلية اولا واذا لم يكن اصلية لا تخلو من ان تكون للتانيث اولا والتي ليست للتانيث قد تكون
منقلبة عن حرف اصلي وقد تكون للالحاق بحروفها اربع فان كانت للتانيث كحمراء قلبت واوا لما عين الاصل فيه ردية فانها يبقى فيها همزة
وقد تقلب ياء وان كانت اصلية كقراء بقيت همزة على حالها فاما بقية الاصلية على حالها فلقوتها باصالتها واما قلب

همزة التأنيث واوا فلأنها زيادة لا أصل لها في الهمزة لأنها ألف في الأصل وإنما قلبت همزة لتعذر اجتماعها مع الألف التي
قبلها الساكنين ولم يقلب حرف علة أخرى لأن حرف العلة إذا وقعت أخيرا بعد الألف تقلب همزة لئلا تستثقل بالحركة عليها نحو
كساء ورداء فلما تعذر قلبها حرف علة قلبت همزة فلما وقعت في المثنى في موضع هي فيه كالمتوسطة لأن علامة المثنى كجزء منه
ارتفع المانع من قلبها حرف علة فقلبت إلى حرف علة إيذانا بزيادتها ومفارقتها الأصلية وخصت بالواو لأنها أثقل الهمزة
في الثقل فكانت أقرب إلى الهمزة من الياء والمنقلبة مثل كساء والتي للإلحاق مثل علباء فإنها للإلحاق بسرداح يجوز
فيها الأمران يعني القلب والإبقاء وإنما جاز الأمران فيهما ردا لهما إلى التشبيه بكل واحد منهما فإن همزة كساء من جهة
كونها غير زائدة أشبهت همزة قراء فبقيت همزة ومن جهة كونها ليست همزة في الأصل أشبهت همزة التأنيث فقلبت واوا
وكذلك همزة علباء من جهة أنها جيء بها لمعنى هو الإلحاق أشبهت الأصلية ومن جهة أنها ليست في الأصل أشبهت الزائدة
وتحذف النون في المثنى لمنابة التنوين في المفرد وكان التنوين يحذف عند الإضافة فكذلك نون التثنية
وهذا الذي ذكر هنا أحد المذاهب الثلاثة التي ذكرها في شرح المفصل حيث قال الكوفيون يقولون إنها عوض من التنوين
ويستدلون بقولك جاءني غلاما زيد فحذفها يدل على أنها كالتنوين ومذهب البصريين أنها عوض من الحركة والتنوين
ويستدلون بقولك الغلامان فإثباتها يدل على أنها كالحركة إذ التنوين لا يثبت مع اللام والوجه أنها كالحركة في
موضع وكالتنوين في موضع ومثلهما في موضع فإذا قلت رجلان كانت عوضا من التنوين والحركة جميعا وإذا قلت الرجلان كانت
عوضا من الحركة وإذا قلت غلاما زيد كانت عوضا من التنوين   وحذف تاء التأنيث يجب أن لا تحذف
عند التثنية لأنها من جملة دليل الاسم المثنى فإنه يعلم بها كون الاسم مثنى للمؤنث وإذا كان كذلك فوجب بقاؤها كما يجب بقاء
غيرها مما يكون من جملة الدليل في الاسم كالألف في ضارب والميم والواو في مضروب واستثني من ذلك قولهم خصيان وأليان
في تثنية خصية وألية وهو وإن كان مخالفا للقياس فوجهه أنهما لما كانا لا يفترقان أدى إلى استغناء مفردهما فيلغى
هذا الكون المراد من قوله لا يفترقان عدم افتراق اللفظ يعني أنه لا يستعمل المفرد إلا قليلا والقليل في حكم العدم فكانا
كأنهما ليسا مثنيي خصية وألية ولما كانا كذلك نزلا منزلة ما وضع وضعا أوليا ولا يجوز أن يراد عدم افتراق معناهما
يعني أن انضمام واحد إلى مثله في غيرهما من المثنيات غير لازم وأما هذا فإن الانضمام فيه لازم وكأن هذا المثنى وضع
أولا لاثنين لا أنه وضع لفظ الواحد ثم بسبب انضمام مثله إليه ثني   المجموع وضع في هذا التعريف قوله ما دل
على آحاد موضع الجنس ليتناوله للمحدود وغيره من أسماء الجموع نحو رهط ونفر وقوله مقصودة بحروف مفرده يخرج عنه نحو
رهط فإنه لا مفرد له بحروفه وكذلك يخرج نحو تمر وركب لأنها وإن أطلقت فليست مقصودة بحروف مفردها كما قصد بنحو
رجال فإنه أخذ حروف مفرده رجل وغيرت بجمع ثم قصد بها الآحاد فالآحاد تكون مقصودة بحروف مفرده المغير فيكون
مقصودة بحروف مفرده قطعا فإن قلت ما ذكره المصنف غير صحيح إذ لو صح ذلك لزم أن يكون المفرد دالا على الآحاد وليس
كذلك قطعا قلت لا نسلم ذلك وإنما يلزم أن لو قال المصنف مقصودة بحروف مفرده وفرق بين المفرد وحروف المفرد
وأما الآحاد في تمر وركب فليست مقصودة بحروف المفرد بل هي في ضمنها كوضع رهط ونفر وإنما اتفق أنه تم أي في باب

تمر وركب لفظا موافقا للفظها ونحو تمرة وراكب يطلق على مفردهما قال المصنف في أمالي الكافية خرج باب ركب لأنه
لم يقصد الدلالة على جماعة الركبان بوضع ركب مأخوذا من الراكب وإنما وافق الحروف من غير قصد وإنما حكمنا بذلك
أي بأن تمرا وركبا ليس جمعا بدليل لم يقل عليه الآخر لمن ولأنه موضوع للجنس أي للحقيقة المعتبرة لا للأعداد قصدا كالماء
عسلا وماء إذا موضوع لذلك فكان أن هذا النحو ليس بجمع فكذلك هذا والذي يدل على أن تمرا موضوع للجنس صحة إطلاقه
على القليل والكثير فإنه يصح أن يطلق على نصف واحد من آحاده وعلى مائة وألف منها وهذا الأمر في الأسماء اسم الجنس وإنما وقعت
الشبهة لمن قال إنه جمع لما رأى من إطلاقه تمرة على الواحد منها بخلاف عسل وماء وأجيب عن هذه الشبهة بأن سبب ذلك
الإطلاق أن لمفرده ما يتميز عن الآحاد فيصح إطلاق لفظ منه عليه وتحقيقه أنه ليس بجمع وأنه في وضعه كوضع عسل وماء
من وجوه منها أنك تقول عند عدم القصد إلى الأنواع عندي خمسة أرطال تمرا كما تقول عندي خمسة أرطال عسلا وهذا
موضع لا يقع فيه تبيين إلا اسم الجنس المفرد فقد صح وضع تمر موضع عسل فدل على أنه مثله فإن قيل كما صح وضع تمر موضع عسل
صح وضعه موضع الجمع لأنك تقول عندي خمسة أرطال تمرا وصحة وقوع لفظ موضع لفظ آخر لم يقتض أن يكون مثله فلا يتم
دليلكم وإن اقتضاه فيكون تمر جمعا لأنه صح وقوعه موضع الجمع فالجواب أن كلامنا فيما إذا لم يقصد المتكلم الأنواع فلا
يصح أن يقال عند ذلك خمسة أرطال تمورا إذ لو قيل ذلك لتغير المعنى المراد كما تغير بقولك خمسة أرطال أعسالا
بالأعسال يعني الجمع للأنواع ومنها أن تصغيره تمير ولو كان تمر جمعا لكان جمع كثرة إذ ليس من أبنية القلة كما يتحقق بعد
هذا ولو كان جمع كثرة لم يصغر على بنائه وقد صغر فلا يكون جمعا ومنها أن كون فعل من أبنية الجمع أصلا من العربية فإنما
يثبت بدليل ثابت لا محتمل ولم يثبت أنه من أبنية الجموع في غير محل النزاع وفي محل النزاع قام الاحتمال أن يكون تمر وركب
مثل دين لهما ولا يثبت أصل بمحتمل هذا في تمر وأما نحو ركب فلا يستقيم أن يدعى فيه أنه كوضع عسل لأنه لا يفهم منه إلا الآحاد
فلا يجري فيه الوجه الأول فيبقى الوجهان الأخيران يعني التصغير وكونه على بناء فعل حارس فيه قوله تغيير ما أشار
إلى نحو الفلك فإن النحويين يزعمون أنه مفرد وأنه يطلق جمعا فإذا جعل مفردا يجب أن يكون ضمته أصلية كضمة قفل
وإذا أطلق جمعا قدر أن تلك الضمة صارت بدلها ضمة مثل ضمة أسد فيكون غير الضمة التي كانت في فلك المفرد ومثل
الفلك عندهم قولهم ناقة هجان ونوق هجان فإنه إذا جعل مفردا تكون كسرتها أصلية ككسرة كتاب وإذا جعل جمعا تكون
ككسرة رجال والحاصل أنه أورد هذا القيد بهذه العبارة ليشير إلى أن التغيير لا يجب أن يكون حقيقيا بل قد يكون
محققا وهو كثير وقد يكون تقديريا كما في فلك وهجان وقد يقال دخل بهذا القيد فلك وهجان كما ذكرنا وخرج عدل
وضيف ونحوهما فإنه مشترك بين المفرد والجماعة يقال رجل عدل ورجال عدل وليس عدل في رجال عدل جمعا لعدم
التغيير لا التحقيقي ولا التقديري فيه بل وضع للجماعة كذلك   والجمع صحيح ومكسر فالصحيح ما سلمت فيه بنية الواحد ويكون
الجمع الصحيح لمذكر ومؤنث فالجمع الصحيح للمذكر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ثم
لا يخلو الاسم المجموع هذا الجمع من أن يكون منقوصا وهو ما آخره ياء مكسور ما قبلها أو مقصورا وهو ما آخره ألف مفردة أو غير
ذلك فإن كان منقوصا حذفت ياؤه فتقول في قاض قاضون في الرفع وقاضين في النصب والجر وأصله قاضيون في الرفع

حذفت الضمة استثقالا لها على الياء بعد الكسرة فالتقى ساكنان الياء وواو الجمع فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم قلبوا
الكسرة التي على الضاد الضمة ليمكن النطق بالواو فصار قاضون ورامون واصله قاضيين كرهوا الكسرة على الياء
بعد الكسرة فحذفوها فالتقى ساكنان فحذفت وبقي ما قبل ياء الاعراب مكسورا على ما كان عليه اذ لم يحتج الى تغييره وكذلك
تقول منتهون ومصطفون في منتهٍ ومصطفٍ في الرفع ومنتهين ومصطفين في النصب والجر وان كان مقصورا حذفت
الالف وبقي ما قبلها مفتوحا على ما كان عليه كقولك مصطفون في الرفع ومصطفين في النصب والجر واصله مصطفيون
ومصطفيين تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فالتقى ساكنان الالف وحرف الاعراب فحذفت الالف لالتقاء
الساكنين وبقي ما قبلها على حاله يعني مفتوحا اذ لا ضرورة تلجئ الى تغييره فلذلك قيل مصطفون في الرفع ومصطفين في
النصب والجر بفتح الفاء في الاحوال الثلث وشرط جمعه جمع التصحيح اذا كان اسما ان يكون مذكرا علما يعقل لان كل من وجد
منه الصفات الثلث فيه شرف واصالة بسبب وجود تلك الصفات فيه والاصل من الجمعين هو المصحح لان اصل
التغيير ان يكون في الاخس وجمع المصحح كذلك فلذلك خص به ولذلك اي ولاجل ان شرط الجمع المصحح ان كان اسما الامور
الثلثة لا يجمع هذا الجمع اذا انتفى امر من الامور الثلثة او امران او جميع الثلثة لانتفاء شرطه حينئذ فلم يجمع نحو عيث
هذا الجمع لفقدان الصفات الثلث ولم يجمع نحو ثوب هذا الجمع لفقدان العلمية والعقل ولم يجمع نحو اعوج علما
لفرس لانه لا يعقل وجمع نحو زيد وعمرو لوجود الشرائط الثلث وكان مستغنيا عن قوله مذكر لان الكلام في جمع المذكر
المصحح وانما ذكره لاحد امور ثلثة تقرير الاول انه ذكره لرفع وهم من يظن ان المذكر المتقدم مما اطلق عليه لشرف
مدلوله من جهة ذكورته كالمعنى لان المراد منه ان ذلك اللفظ مذكر هكذا وجهه الامام الحديثي الاول
على هذا التوجيه يتكرر قوله او يظن ان نحو طلحة داخل وهو ظاهر هنا الوجه في توجيه الوجه الاول ان يقال انما
ذكر المذكر مع تقدم ذكره لرفع وهم من يظن ان المذكر المتقدم مما اطلق على ما جمع بالواو والنون لشرفه ورجحة
سلامته كالمعنى لانه يجب ان يكون المدلول مذكرا الامر الثاني ان يقال ذكره لاحتمال ان يذهل السامع عن
تقدم التذكير الامر الثالث ان يقال ذكره لرفع وهم من يظن ان نحو طلحة واحمد علمي رجلين داخل
وان كان صفة يعني وشرط جمع التصحيح اذا كان صفة ان يكون مذكرا يعقل ولا يجتمع العلمية مع الصفة لتضادهما
ما شرط في الصفة التذكير والعقل لما مر وان لا يكون افعل فعلاء فان افعل اذا كان مؤنثه على وزن فعلاء مثل احمر فان
مؤنثه حمراء لا يجمع هذا الجمع فلا يقال احمرون لانهم لم يجمعوا افعل فعلى وهو افعل التفضيل هذا الجمع فقالوا افضلون
فقصدوا الفرق في الجمع لمباينة البابين في المعنى ولم يعكس لانه اشرف اذ فيه زيادة وافعل فعلاء يكثر فيه العيوب
ولا فعلان فعلى فعلان اذا كان مؤنثه فعلى كسكران فان مؤنثه سكرى لا يجمع هذا الجمع لانه لم يجمع فعلان فعلانة مجموعا
هذا الجمع مثل ندمان فان مؤنثه ندمانة وجمعوا ندمان بالواو والنون فقالوا ندمانون فقصدوا الى الفرق بينهما
في الجمع ولم يعكس لان باب فعلان هو الاصل لدخول التاء في مؤنثه لان الاصل في التانيث التاء ولا مستويا
فيه وان لا يكون مستويا في لفظ المذكر مع المؤنث فالمستوي فيه المذكر والمؤنث مثل صبور وجريح فانه يقال رجل

صبور وجريح وامراة صبور وجريح لا يجمع هذا الجمع فلا يقال جريحون ولا جريحات لانهم لما وافقوا بينهما في المفرد
لم يخالفوا بينهما في الجمع لئلا يلزم المخالفة بعد الموافقة او لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل بناء على ان الجمع فرع على المفرد
والاصل الفرق بين المذكر والمؤنث وان لا يكون بتاء التانيث فالصفة التي تكون في لفظها تاء التانيث مثل علامة لا يجمع
هذا الجمع للمنافاة بين علامة المؤنث وعلامة المذكر وكان يستغني عن قوله مذكر لانا قد قلنا شرطه ان يكون مذكرا و
علامة مؤنث وانما ذكره لدفع وهم من يتوهم ان المراد بالتذكير من جهة المعنى فدفع ذلك الوهم ولا يخفى عليك انه هذا الامر
الاخير من الامور الثلثة التي ذكرها في الاسم ويمكن اجراء الامرين الاولين هاهنا في الصفة ايضا والمصنف لم يتعرض
لذلك لانه مما لا يشتبه على المتامل ويحذف الجمع المذكر المصحح عند ف نونه بالاضافة على ما ذكره في نون التثنية
وقد شذ جمع ارض بالواو والنون مع انها اسم انتفى عنه الامور الثلثة المذكورة فيكون هذا الجمع
شاذا وكذلك حرون في جمع حرة وهي ارض ذات حجارة سود واوزون في جمع اوزة وهي البط وقلون في جمع
قلة وسنون في جمع سنة وقد تكلف لتوجيه الشذوذ في سنة وقلة بانه تعويض عما حذف منه وما عن حرة و
اوزة بانه كالتعويض لما كانت العين واللام حرفا مشددا فاشبه الحرف الواحد فصار كالمحذوف لامه وبهذا التوجيه
تعسف والمؤنث لما زيد في آخر جمع المذكر السالم حرفان اراد ان يزاد في آخر جمع المؤنث السالم حرفان
فزيد الالف والتاء او لزيدتهما به من حيث ان كلا منهما جاء للتانيث والجماعة اما مجيء الالف للتانيث ففي حبلى وللجمع
ففي رجال واما مجيء التاء للتانيث ففي طلحة واما للجمع ففي كماة فانها جمع كمء وكماة عكس تمرة وتمر ثم اللفظ
الذي يراد جمعه بالالف والتاء اما اسم او صفة فالاسم على حكمه والصفة اما ان يكون لها مذكر اولا والاول وهو ان يكون
له مذكر فشرط جمعه بالالف والتاء ان يكون مذكره جمع بالواو والنون كضاربة فان مذكره جمع بالواو والنون وكذلك
فضلى في افعل التفضيل فان مذكره وهو افضل جمع بالواو والنون وندمانة فان مذكره وهو ندمان جمع بالواو والنون فيجمع ضاربة
وفضلى وندمانة بالالف والتاء وان لم يجمع مذكره بالواو والنون نحو حمراء فان مذكره وهو احمر لم يجمع بالواو والنون وكذلك
سكرى فان مذكره وهو سكران لم يجمع بالواو والنون وكذلك جريح وصبور فلا يجمع مؤنثه بالالف والتاء وسببه اذا
لم يكن مذكره جمع بالواو والنون انه لو جمع مصححا بالالف والتاء لجعل للمؤنث على المذكر مزية والثاني وهو ان لا يكون له مذكر
كحائض ومرضعة وحامل ومرضع فانها من الصفات المختصة بالنساء فلا يكون له مذكر اصلا وهذا القسم شرطه في هذا
الجمع ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث فان كان مجردا كحائض ومرضع لم يجمع هذا الجمع لانه اذا كان مجردا كحائض كان
اسما لمن حصل له ذلك المعنى لا باعتبار الحدوث وتانيثه باعتبار الحدوث كقولك حائضة اذا قصدت الفعل والحدوث
ولذلك قالوا التاء انما تدخل في صفة تدخل في فعلها التاء اي يكون حادثة بحدوث فعلها نحو قامت فهي قائمة وحائض
من الصفات الثابتة التي لم تقصد بها حدوث وفعل ولذلك قال الخليل حائض ونحوه لا يدخل فيه التاء لانه على معنى
النسب كلابن وتامر يعني ان ذلك منسوب اليها لا على معنى حدوثه وحمله على الفعل ولذلك لم يرد منه فعل اذ لم يستعمل
نحوه وبين ثم حمل عليه حامل وطالق ومرضع وحائضة بالتاء يجمع مصححا بالالف والتاء نحو حائضات فالمجرد منها لم يجمع

بالالف والتاء اراده للفرق بين البابين ولم يعكس للمشاكلة بين المفرد والجمع في البابين جميعا قال جار الله العلامة
في تفسير قوله تعالى يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما ارضعت فان قلت لم قيل مرضعة دون مرضع قلت المرضعة التي هي
في حال الارضاع ملقمة ثديها الصبي والمرضع التي من شانها ان ترضع وان لم تباشر الارضاع في حال وصفها به فقيل
مرضعة ليدل على ذلك الهول اذا فوجئت به هذه وقد القمت الرضيع ثديها نزعته عن فيها لما يلحقها من الدهشة هذا
في الصفة وان لم يكن صفة جمع بالالف والتاء مطلقا قال المصنف في شرح المنظومة كقولك طلحة وطلحات وزينب
وزينبات وهذا يشعر بان المراد من قوله مطلقا هو انه سواء كان فيه التاء او لم يكن ويمكن ان يقال سواء كان له
مذكر او لا فانه يمكن ان يسمى امراة بطلحة ومذكر بطلح وسواء كان فيه التاء او لم يكن كقولك طلحة وطلحات وزينب
وزينبات وانما جمع الاسم مطلقا اي من غير نظر الى شرط مما ذكرناه بخلاف الصفة لانها للمذكر والمونث على سواء ومراده
بالسواء ان مذكر الصفة ومونثها يشتركان في البنية فيكون بين المذكر والمونث ربط في الصفة وهذا يقتضي ان يتبع
المونث المذكر في الجمع وغيره من الاحكام واما الاسماء فكل واحد منها له باب مستقل في المذكر والمونث لا يشاركهما
في البنية فلا يكون بينهما ربط فلا يلزم ان يتبع المونث المذكر هذا اذا كان له مذكر وان لم يكن له مذكر فلا حرج في التاء والمجرد
منها كما نص وحائض معنى وقد علمت ان لهما معنيين مختلفين للزوم الالتباس بمعنى احدهما بمعنى الاخر واما الاسم المجرد
كزينب وذو التاء كطلحة اذا قيل فيهما زينبات وطلحات فلا يحصل التباس المذكر فلذلك جمعت الاسماء المونثة كلها بالالف
والتاء جمع التكسير ما تغير بناء واحده اي لفظا او تقديرا ليدخل فيه فلك وهجان وانما لم يتعرض له اعتمادا على قوله
في تعريف الجمع بتغيير ما وينقسم الجمع كله الى جمع قلة وجمع كثرة والقياس يقتضي ان يكون لكل مفرد من الجمع مثالا
مختصة الا انه تعذر لان الاعداد لا تتناهى فاقتصر واعلى التمييز بين القلة والكثرة جمع القلة من المكسر افعل وافعال
وافعلة وفعلة كافلس واثواب واجربة وغلمة وكذلك جمع التصحيح كله سواء كان للمذكر او للمونث جمع قلة وما عدا
ذلك هو جمع كثرة ومعنى بالقلة انه يطلق على العشرة فما دونها ظاهرا يعني يدل على ذلك اذا تجرد عن القرينة
الدالة على ان المراد منه فوق العشرة فلذلك حسن ثلثة اثواب اكثر من ثلثة ثياب وقد يستعمل كل واحد منهما
موضع الاخر على سبيل الاستعارة بان يجعل جمع القلة كالكثرة وبالعكس وبدعي انه هو قليل صيغته سواء وجد
صيغته الاصلية كقوله تعالى ثلثة قروء في موضع اقراء او لا كثلثة رجال اذ لم يوجد من لفظه جمع قلة
المصدر يدخل في قوله اسم الحدث ما ليس جاريا على الفعل ويخرج عنه اسم الذات وقوله الجاري على الفعل يعني الذي
له فعل يصح ان يجري عليه بيانا لمدلوله مثل ضربت ضربا وقال في امالي الكافية قوله الجاري على الفعل احتراز
من اسم حدث لا يجري على الفعل نحو تربا وجندلا فانه اسم حدث لكنه غير جار على الفعل فان نحو تربا وجندلا
منصوب على انه مفعول مطلق بالاتفاق وكل ما هو مفعول مطلق فهو مصدر بالاتفاق فيكون تربا وجندلا مصدرا
بالاتفاق وقد اخرجه عن تعريف المصدر فيكون مصدرا وغير مصدر وللمنع جواب يعلم من كلام ذكره المصنف في
مباحث المفعول المطلق من شرح المفصل وهو ان المصدر يطلق باعتبارين احدهما كل اسم ذكر بيانا لما فعله فاعل فعل

ويطلق ويراد به كل اسم لحدث له فعل اشتق منه كقولك ضربت ضربا وقتلت قتلا فالاول هو الذي يقصد في المفعول به
والثاني هو الذي يقصد بالذكر في باب اعمال المصادر وهذا كلامه واذا ثبت هذا فحيث حكم بان تربا وجندلا
مصدر اريد به المصدر بالاعتبار الاول والخارج عن تعريف المصدر هو المصدر بالاعتبار الثاني فالمثبت غير المنفي
باعتبار المعنى واما اتفاق اللفظ في المثبت والمنفي فغير ضائر ولا يلزم منه تناقض والمصدر من الثلاثي المجرد على
رتق في اثنين وثلثين بناء واما في غير الثلاثي المجرد وهو الثلاثي المزيد والرباعي المجرد والمزيد فيا في قياسا
فكل فعل يكون على وزن افعل فمصدره افعال وكل ما هو على وزن انفعل فمصدره انفعال وكل ما هو على وزن افتعل فمصدره
افتعال وكل ما هو على وزن استفعل فمصدره استفعال وكذلك بابها قال جار الله العلامة في المفصل يجري
في اكثر الثلاثي المزيد فيه والرباعي على سنن واحد فعلى هذا مراد المصنف من قوله في الشرح الا الاكثر يقول هو ان
المصدر وان كان قياسا في الثلاثي المزيد والرباعي لكنه يجيء على طرق متعددة في بعضه فانك تقول من فعّل تفعيلا
وتفعلة وتفعيل وهو الاكثر وتفعلة لا يكون الا في المعتل اللام ومن تفعّل تفعلا وتفعالا ومن قال تفعالا يجري نحو
قياس المزيد فيه حيث اتى بحروف الفعل وزيادة الالف قبل الاخر كما قالوا في افعل افعالا وقالوا في تفعل تفعالا
ومن فاعل مفاعلة وفعالا وكل واحد منهما كثير ومن فعلل فعللة وفعلالا ايضا وفعلال قياس من قال تفعالا لانه
كسر وزاد الفا قبل الاخر ويعمل يعني بانه لا يشترط في اعمال المصدر زمن الحال والاستقبال كما يشترط
في اسم الفاعل بل يعمل المصدر مطلقا تقول اعجبني ضرب زيد امس كما تقول الان او غدا وانما اشترط الزمان في اسم
الفاعل لتقوى الشبه لانه اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال يكون له شبهان بيضرب احدهما لفظي لان ضاربا مثل
يضرب في الحركات والسكون والاخر معنوي لانهما في الدلالة على زمن الحال والاستقبال اما اذا كان بمعنى الماضي
يكون له شبه معنوي بضرب لانهما في الدلالة على زمن الماضي حسب واما في اللفظ فلا شبه لضارب بضرب
لاختلافهما في الحركة والسكون فثبت انه اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال يقوى شبهه بالفعل ولم يحتج في
المصدر الى اشتراط زمن الحال او الاستقبال لتقوية الشبه لامرين الاول ان شبه المصدر قوي اذ معناه معنى
الفعل بخلاف اسم الفاعل فانه اسم لمحل الفعل فلم يحتج في المصدر الى زيادة تقوية والثاني ان المصدر لم يوضع لزمان
في اصل وضعه وقد علمت في الامر الاول ان المصدر مع انه مجرد عن الزمان اقوى شبها بالفعل من اسم الفاعل فلو
اشترط في المصدر زمان فلا يعمل عند انتفاء ذلك الزمان فيلزم ابطال اعمال الاقوى وهو المصدر مع اعمال
الاضعف وهو اسم الفاعل واعترض الامام الحديثي على الامر الثاني قائلا اسم الفاعل لم يوضع للزمان ايضا والزمان
كما هو عرض له عرض للمصدر ولو شرط في عمله زمان لا يبطل عمله بل توقف عمله عليه اقول اذا توقف عمله على الزمان
فلا يعمل عند تجرده عن ذلك الزمان ولا نعني بابطال عمله الا عدم عمله وقوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني به اذا لم
يكن منصوبا بفعله المذكور معه لفظا او تقديرا فان كان منصوبا بفعله فبالفعل تفصيله ولا يتقدم معمول المصدر
لا يتقدم عليه فلا تقول في اعجبني ضرب زيد عمرا اعجبني زيدا ضرب لانه مقدر بان والفعل اذا كان بمعنى الماضي او المستقبل

مطلب حول المصدر

ومفعول ربما والفعل اذا كان بمعنى الحال وما وان موصولة كالذي لانه مع ما بعده في تاويل مفرد ولا يتقدم ما في حيز الموصول
عليه لان نسبة الموصول الى ما في حيزه كنسبة جزء الكلمة من الكلمة وكما لم يتقدم جزء الكلمة على اولها كذلك لا يتقدم
ما في حيز الموصول عليه واذا لم يتقدم ما في حيز الموصول عليه لا يتقدم ما في حيز المصدر عليه لانه في معنى الموصول باعتبار
انه مقدر بان والفعل او بما والفعل واعلم ان المصنف قال في امالي القران قوله تعالى وقاسمهما اني لكما لمن الناصحين
الظاهر في لكما مثل هذا ونحوه انه متعلق بالناصحين ونحوه لان المعنى عليه ولا يرتاب في ان المعنى اني من الناصحين لكما و
ان اللام انما جيء بها لتخصيص معنى النصح بالمخاطبين وانما فر الاكثرون لما فهموا من ان صلة الموصول لا يعمل فيما قبل
الموصول والفرق عندنا ان الالف واللام لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزءا من الكلمة صارت كغيرها من
الاجزاء التي لا تمنع التقدم بفرق بينها وبين الموصولات لذلك كالفرق بينهما بالاتفاق في جعل هذه الكلمة اسم فاعل
او مفعول فيكون مع الحرف كالاسم الواحد ولذلك لم توصل بجملة اسمية لتعذر ذلك فيها وهذا واضح ولا حاجة الى التعسف
والفارون من ذلك اختلفوا فقال قوم متعلق بما دل عليه من الناصحين كانه قيل اني لمن الناصحين لكما لمن الناصحين
فجعل لمن الناصحين المذكور تفسيرا للمحذوف المتعلق لكما به وقال قوم متعلق بمحذوف مستقل كانه قال ارادتي لكما او
تخصيصي لكما نكتها عندهم جملة معترضة جيء بها لغرض التخصيص وقال قوم متعلق بما تعلق به قوله لمن الناصحين لان من
الناصحين واقع خبرا متعلق بمحذوف بالاتفاق فيتعلق ايضا به لكما كانه قال اني حاصل من الناصحين لكما فيجعل المعنى ان
اللام اوصلت معنى حصول النصح للمخاطبين لا انها متعلقة بالنصح وكله تعسف لا حاجة اليه اقول ولا يخفى عليك ان هذا
الذي اختاره المصنف في هذه الاية يقتضي عدم امتناع تقدم ما في حيز ان وما المصدريتين لكونهما جزء الكلمة باعتبار حرفيتهما
ولا يضمر فيه لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى ولو اضمر في المثنى لوجب ان يكون مستترا لانه ليس في الاسماء ضمير مرفوع
بارز وذلك من خواص الفعل ولو اضمر مستترا لوجب علامة التثنية في المصدر لان كل ضمير مستتر لمثنى لا بد له من دلالة عليه
ولو اتصلت به علامة التثنية لوجب ان يقال ضربان فيؤدي الى احد امرين محذورين لانه ان ثني التثنية باعتبار مدلوله
فلو ثني باعتبار مدلوله ايضا ادى الى تثنيتين في موضع تثنية ولو لم يثن باعتبار مدلوله ادى الى اسقاط تثنية الاسم الذي
استحقه الاسم لنفسه لامر عرض له من فاعله وقال في امالي الكافية لو ثني باعتبار فاعله المستتر وقيل ضربان لكان ظاهرا
في تثنية نفس الضرب فيؤدي الى ايهام غير ما قصد لان الغرض تثنية الفاعل وكذلك نقول لو اضمر فيه لاضمر في المجموع ولو اضمر
المجموع لوجب ان يكون مستترا الى اخره وقد يكون فاعله مثنى فيثنى المصدر باعتبار الضمير المستتر فيه وقد يكون المصدر
مستحقا للجمع باعتبار مدلوله فلو جمع باعتبار مدلوله لادى الى ان يكون الاسم الواحد مثنى ولو لم يجمع لادى الى اسقاط
ما استحقه الاسم لذاته فان قيل هذا بعينه يطرد في اسم الفاعل والمفعول مع انه اضمر فيهما فالجواب انه لا يلزم ذلك في
اسم الفاعل والمفعول وغير ما سماه بالصفة المشبهة اذ ليس لاسم الفاعل مدلول يعنى مدلول فاعله لان الغرض من اسم الفاعل
الدلالة على الفاعل لا غير لان معنى الضارب من قام به الضرب فهو هو واذا ثني لم يثن الا باعتبار فاعله فوجب فيه
الاضمار لذلك وامتنع الاضمار في المصدر   ولا يلزم الفاعل في المصدر لا يلزم ذكره بل يحسن ان تقول اعجبني

ضرب زيدا ولا بد من ذكر الفاعل وانما لم يلزم ذكره لامرين احدهما ان التزامه كان يؤدي الى الاضمار فيه عند ما يكون
لغائب متقدم ذكره او متكلم او مخاطب ولو اضمر لادى الى ما ذكر اولا من الفساد وثانيهما هو ان المعنى الذي من اجله
وجب ذكر الفاعل في الفعل مفقود في المصدر وذلك لان الفعل مع مرفوعه جملة والجملة لا بد لها من مسند اليه فوجب
ذكر الفاعل ليحصل جملة مستقلة والمصدر لا يكون مع فاعله جملة ابدا بل لا بد له من جزء آخر معه ليكون معه جملة
الا ترى انك لو قلت ضرب زيد عمرا لم يكن كلاما حتى تقول اعجبني او ما اشبهه بخلاف قولك ضرب زيد عمرا فثبت ان المعنى
الذي استحق الفعل ذكر الفاعل لاجله مفقود في المصدر فلا يلزم من وجوب ذكر الفاعل في موضع يختل الكلام بتركه يعني
الفعل لزوم ذكره في الموضع الذي لا يختل الكلام بتركه وهو المصدر فان قيل فاسم الفاعل لا بد له من فاعل وليس فاعله
احد جزئي الجملة في اكثر مواضعه كقولك زيد ضارب عمرا فلا بد في ضارب من ضمير هو فاعل وكذلك زيد ضارب غلامه عمرا
فلم لا يكون المصدر كذلك او يكون اسم الفاعل كالمصدر فالفرق بينهما ان اسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا على مبتدا او على
حرف استفهام او حرف نفي فان اعتمد على من هو له وجب رجوع الضمير اليه لكونه صفة له وخبرا او حالا واذا اعتمد
على حرف استفهام او نفي وجب ذكر الفاعل لانه احد جزئي الجملة فكان كالفاعل مع الفعل بخلاف المصدر فان عمله
ليس كاسم الفاعل في الاعتمادين المذكورين حتى يلزم فيه الفاعل وايضا فان اسم الفاعل واقع في المعنى موقع الفعل
المبني للفاعل كقولك زيد ضارب بمعنى زيد يضرب وكما انه لا بد ليضرب من فاعل فكذلك لما حل محله بخلاف المصدر
فانه ليس واقعا موقع الفعل الا ترى انك لو قلت في موضع زيد يضرب زيد ضرب لم يستقم كما يستقم زيد ضارب
لان ضاربا بمعنى يضرب ذكره المصنف في شرح المفصل   ويجوز المصدر يجوز ان يضاف الى الفاعل ولذلك
الى المفعول مثال الاول اعجبني دق القصار الثوب ومثال الثاني اعجبني دق الثوب القصار واضافته الى الفاعل
اكثر وانما جازت اضافته اليهما لانه اسم لمدلول غير مدلول الفاعل والمفعول ولذلك لم يصدق عليه وكانت
نسبته الى فاعله كنسبة اليد والرجل فجاز ان تقول ضرب زيد كما تقول يد زيد وانما كانت اضافته الى الفاعل
اكثر لان المصدر اخص بالفاعل منه بالمفعول من حيث كان محلا له والمفعول كالفضلة فلما كان اخص به وقعت اضافته
اليه اكثر وذلك لان التعلق المعنوي بين المصدر وفاعله اكثر منه بينه وبين مفعوله لكونه اخص بالفاعل فينبغي
ان يكون اضافته الى الفاعل الموجبة للتعلق اللفظي اكثر ليتطابق اللفظ والمعنى   واعماله المصدر المعرف
بالالف واللام قليل اعماله لامرين احدهما انه في عمله مقدر بان والفعل فاذا دخلت اللام تعذر تقديره بها لامتناع
دخول اللام على الحرف فلذلك قل اعماله باللام والثاني هو انهم اعملوه على وجه يمكن ذكر الفاعل معه مضافا فاذا
دخلت اللام تعذر ذكر الفاعل مضافا فان قيل فليذكر غير مضاف فالجواب انه لا يمكن في كل فاعل الا ترى انه
لو ذكر فاعله غير مضاف لادى الى تعذر ذكر الفاعل المضمر فانه حينئذ لا يستقيم ذكره غير مضاف لما تقدم من ان المصدر
لا يضمر فيه ولقائل ان يقول ههنا ثلث احتمالات وذلك لان ذكره غير مضاف اما ان يكون مع كون الضمير مستترا
او مع ابقاء الضمير المتصل او مع تغيير الضمير المتصل الى المنفصل والمصنف ابطل الاحتمال الاول والاحتمال الثاني

ايضا بالطاء فانه اذا ذكر غير مضاف مع ابقاء الضمير المتصل لتعذر ايضا التشبيه المضمر بانك تؤدي الى الجمع بين دليلي الاتصال
والانفصال وهو متناقض ولابد من ابطال الاحتمال الثالث ليتم هذا الكلام لكن لا دليل على بطلانه في المصدر
المعرف باللام وفي المنكر يبطل الاحتمال الثالث بان يقال لو قيل ضربت انت او ضرب انت يلزم الرجوع الى
المنفصل من غير تعذر المتصل واعلم ان المصنف ذكر الاحتمالين الاخيرين في امالي المسائل المتفرقة على مسئلة
ما ذكر مع زيادة اخرى وقد قدمنا الجميع في باب الاضافة   فان كان مطلقا المصدر ان كان مفعولا مطلقا
وقد تقدم معرفة المفعول المطلق في اول المنصوبات فاعلم اما ان يكون مما التزم فيه حذف الفعل وصار المصدر
بدلا عنه او لا فان كان مما التزم فيه حذف الفعل وصار المصدر بدلا عنه فالاكثر ان المصدر هو العامل لا من جهة كونه
مصدرا هو مفعول مطلق والا لعمل كل مصدر هو مفعول مطلق ولكن من جهة كونه بدلا من الفعل وهو كما قالوا في مثل
قولهم زيد في الدار ابوه ان ابوه مرتفع بالظرف لا من جهة كونه ظرفا ولكن من جهة قيامه مقام استقر او مستقر
وكذلك اذا قلت سقيا زيدا فسقيا منصوب بسقيا من حيث قام مقام سق لا من حيث كونه مصدرا هو مفعول
مطلق فالوجه الذي عمل به المصدر في قولك اعجبني ضرب زيد اعني الوجه الذي عمل به في قولك سقيا زيدا الاول
وان كان بمعنى ان ضرب لكنه ليس بدلا عن فعل فلا يكون عمله في زيدا من حيث انه قام مقام فعل هو عامل في زيدا
واما الثاني فان عمله من حيث انه قام مقام فعل عامل في زيدا وان لم يكن المصدر الذي هو مفعول مطلق بدلا
من الفعل بل كان فعله مذكورا او مقدرا حذفا غير لازم فالعمل للفعل مثال الاول ضربت ضربا زيدا ومثال الثاني
قولك ضربة زيدا في جواب من قال كم ضربت وانما كان العمل للفعل لانه مراد لفظا او تقديرا وليس المصدر بدلا عن
الفعل المحذوف حذفا غير لازم ليعمل كما يعمل في الاول بل حكمه حكم المذكور فكما ان المذكور فعله لفظا لا عمل له
بالاتفاق فكذلك اذا كان مرادا بجواز ذكره لانه كالملفوظ به كما في سائر العوامل التي يقدر وقوعها كلها كالملفوظ به
اسم الفاعل يدخل في قوله ما اشتق من فعل المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغيرها لكن
وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان جميع ما عدا الصفة المشبهة ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث
يخرج عنه الصفة المشبهة لان وضعها على ان يدل على معنى ثابت فلو قصد بالصفة الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل
الا ترى انك تقول زيد حسن تريد ان هذه الصفة ثابتة له فان قصدت الحدوث قلت زيد حاسن الآن او غدا ولذلك
قيل في ضيق لما قصد الحدوث ضائق قال الله تعالى وضائق به صدرك فان قيل التعريف صادق على اسم التفضيل
الذي للفاعل فينبغي ان يراد من غير زيادة على غيره ليخرج عنه اجيب عنه بانه خرج من قوله لمن قام به لانه لم يشتق
لمن قام به بل اشتق لمن اتصف بالزيادة على الغير وان كان في بعض المواضع فاعلا فهو امر اتفاقي وليس اشتقاقه
من تلك الحيثية اي من حيث قيامه به بل من حيث اتصف بالزيادة على الغير فان قيل عالم في قولنا الله تعالى
عالم اسم فاعل مع انه ليس حادثا اجيب بان عالم من حيث الصيغة يدل على الحدوث وعدم حدوثه وقدمه
من الشرع والعقل فلا ينافيه   وصيغته اسم الفاعل له اوزان متعددة فانه يجيء من الثلاثي المجرد

على وزن فاعل ومن غيره على وزن مفعل ومفتعل ومستفعل وغيرها ولم يسم باسم المفعل او باسم المستفعل بل سمي باسم
الفاعل لكثرة الثلاثي المجرد ولقائل ان يقول هذا الكلام يشعر بان تسميته باسم الفاعل لكونه على وزن فاعل لكنه ليس
كذلك بل انما سمي به لكونه اسم من قام به الفعل ومن قام به الفعل الفاعل لا المفعول فانه اسم من وقع عليه الفعل فيكون اسم
فاعل سواء بني من الثلاثي او غيره ثم لما قصدوا وضعه من غير الثلاثي المجرد قصدوا الى ان يكون في لفظه شيء من حروف يشعر
بالباب الذي اسم الفاعل منه ليكون المعنى المختص بكل باب موجودا في اسم فاعل ذلك الباب فجعلوه على صيغة المضارع الا انه
وضع موضع حرف المضارعة ميما مضمومة لئلا يشتبه بالمضارع وكسروا ما قبل اللام ان لم يكن مكسورا للفرق بينه وبين اسم المفعول
فقالوا من اخرج مخرج ومن استخرج مستخرج وكذلك سائر الابواب   ويعمل اسم الفاعل يعمل عمل فعله بشرط
ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال ومع ذلك شرط فيه الاعتماد على صاحبه او همزة الاستفهام او ما النافية والمراد
بالصاحب المحكوم عليه والمراد بالاعتماد عليه كونه محكوما به على صاحب له تقدم وانما اشترط معنى الحال او الاستقبال
ليقوى شبهه بالفعل لفظا ومعنى لانه اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال كان لفظ الفعل الذي يشبهه حسنا اي حين
كون اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال مضارعا فيكون اسم الفاعل موازنا له في اللفظ الا انهما في عدد الحروف
وتماثل الحركات والسكون بل ربما في خصوصية الحركات ايضا وموافقا له في المعنى فيقوى شبهه فاذا كان بمعنى الماضي كان
صيغة الفعل الذي يشبهه في المعنى ماضيه فلا يبقى في اسم الفاعل مشابهة لفظية به لتباين الصيغتين قال المصنف
في شرح المفصل اذا كان بمعنى الماضي لم يكن موافقا للمضارع في المعنى ولا للماضي في اللفظ فلا يلزم من اعمالهم ما قوي
شبهه بالفعل اعمالهم ما لم يتقو قوته وانما اشترط الاعتماد على صاحبه لان الاعتماد اصل وضعه لان ضاربا مثلا مع انه
اسم فاعل صفة لان وضعه للدلالة على ذات باعتبار معنى هو المقصود فالمعنى الذي دل عليه وضعا يستلزم صاحبا
يقوم به ويكون محكوما عليه به اما حقيقة كما لو كان مبتدأ اولا كما لو كان موصوفا به او ذا حال لم يكون اصله الاعتماد اي
تقدم ذكر صاحبه فذكره بدون صاحبه يخرج له عن اصل وضعه ويلحقه بالجامد فلا يعمل مثال المبتدأ زيد ضارب ابوه
عمرا الآن او غدا ومثال الموصوف مررت برجل ضارب ابوه عمرا الآن او غدا ومثال ذي الحال جاءني زيد ضاربا ابوه عمرا
الآن او غدا وانما اشترط عند فقدان هذا الاعتماد ان يعتمد على الهمزة او ما لانهم لم يستعملوا الصفة قائمة مقام الفعل الا
في هذين الموضعين والذي يدل على انه موضوع موضع الفعل في هذين الموضعين انه وضع اسماء الصفات انه يستقل بفاعله
كلاما كقولك اقائم الزيدان فلولا انه بمثابة قولك ايقوم الزيدان لم يستقل كلاما اذ الصفة لا يثبت استقلالها بفاعلها
كلاما الا ما ذكرناه متقدما واعلم انه لم يذكر في هذا الكتاب ان الصفة مع الفاعل لا يستقل كلاما ولعله اشار بقوله
لما ذكرنا الى ما ذكر في غير هذا الكتاب وقد زعم الاخفش انه يجوز قائم الزيدان على ان يكون اسم الفاعل عاملا من غير
ما ذكرنا من الاعتماد وليس بمستقيم لانه يخالف القياس والاستعمال اما القياس فلان وقوع اسم الفاعل بمعنى الفعل
على خلاف القياس اذ الاصل ان يستعمل كل واحد منهما في معناه واما الاستعمال فان ذلك لم يسمع في كلام فصيح
وان كان   اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي وكان له متعلق يقصد ذكره وجب ان يضاف اسم الفاعل

بفضيحة صاحبه لتبيينه اما في الحال
نحو زيد ضارب غلامه او في الحال
نحو كان زيد ضاربا غلامه في
فتستكمل ضاربا غلامه كرة
زيد ذاهب غلامه والمعتمد
نحو جاءني رجل ضارب زيد
وذو الحال نحو جاء زيد راكبا
جلال   سيد رنه

اليه نحو قولك زيد ضارب عمرو امس لانه اذا لم يكن له عمل وقصد الى ذكر متعلقه تعين ان يضاف اليه كما في سائر الاسماء
التي لا تشتغله فان متعلقاتها لا يذكر الا مضافة هي اليها وكانت الاضافة معنوية لفوات شرط اللفظية وهو
كون المضاف صفة مضافة الى معمولها فيفيد التعريف ان كان المضاف اليه معرفة تقول مررت بزيد ضاربك امس
ولو قلت مررت برجل ضاربك امس لم يجز لما علمت من ان هذه الاضافة معنوية مفيدة لتعريف المضاف فيكون ضاربك
معرفة فلا يجري صفة للنكرة بخلاف مررت برجل ضاربك الآن او غدا فانه يجوز فيه ان يجعل ضاربك صفة للنكرة لان
الاضافة لفظية وهي لا تفيد التعريف على ما تقدم في باب الاضافة فيكون ضاربك نكرة فيصح ان يجري صفة للنكرة
وقد خالف الكسائي في ذلك فعمل اسم الفاعل الماضي في العمل مثله في الحال والاستقبال وليس مستقيما لمخالفته
القياس الذي ذكرناه والاستعمال اما القياس فلانه قد علم انه اذا كان للحال او الاستقبال يكون اقوى شبها
بالفعل مما اذا كان للماضي فلا يلزم من اعمالهم الاقوى اعمالهم الاضعف واما الاستعمال فلان ذلك لم يثبت في
كلامهم وقد تمسك بمثل قولهم زيد معطي عمرو درهما امس وهي جائزة باتفاق فقال عمل معطي في مفعوله الثاني
وهو للماضي فليكن في المفعول الاول وغيره كذلك وليس ما قاله في هذا التمسك بقوي لانه لو كان عاملا بمعنى الماضي في
لغتهم لوقع عاملا في المفعول الاول وغيره لكثرة استعمالهم اياه بمعنى الماضي ولم يقع عاملا في مثل ذلك فدل على انه
لا يعمل وما ذكره من المفعول الثاني فانه عندنا منصوب بفعل مقدر دل عليه اسم الفاعل فتقديره اعطاه درهما امس
واذا كان ذلك اي كونه منصوبا بفعل مقدر محتملا وهو ثابت في لغتهم اجماعا وما ذكره محتمل غير ثابت فالمصير الى
ما ذكرناه هو الوجه واعلم ان مذهب السيرافي ان اسم الفاعل بمعنى الماضي يعمل فان اسم الفاعل اذا اضيف
الى متعلق نصب غيره لان اضافته الى متعلق يدل على اقتضائه المتعلقات وكان الاضافة يقوى على ان ينصب
درهما بمعطي ولان الاضافة كاللام ولانه كما يدل الاضافة على الارتباط والتعلق فكذا النصب يدل عليه فيتعين
النصب عند تعذر اضافته اليه وقوى الاندلسي مذهبه بان قولك ظان زيد امس فاضلا تعين فيه نصب فاضلا
بظان لانه لو لم ينصب ويجعل عاملا فيه فلزم حذف مفعوله الاول وثاني مفعولي ظان وقد ثبت ان الاقتصار على
احد مفعولي ظننت ممتنع وجواب الشبهة لا يلزم من اقتضائه متعلقا اقتضاؤه جميع المتعلقات اذ لا يلزم من اقتضاء
نفي للعام اقتضاء للخاص ولئن سلم لا يلزم من مجرد الاقتضاء ان يعمل فان اسم التفضيل يقتضي المفعول ولم يعمل فيه
للمانع والفرق بين الاضافة واللام متحقق لان اسم الفاعل مع الفعل جار مجرى اللام وليس كذلك الاضافة فلا
يلزم من اعماله مع اللام اعماله مع الاضافة وكما تعذر اضافته الى المفعول الثاني تعذر نصبه له لضعفه اذا كان
بمعنى الماضي وما ذكره الاندلسي جوابه ان حذف احد مفعولي باب علمت للقرينة جائز وهي في افعال القلوب
فان دخلت اللام اي اسم الفاعل اذا دخل عليه الالف واللام استوى الجميع يعني انه يعمل سواء
كان للماضي او الحال او الاستقبال تقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا
الآن او غدا وانما عمل للماضي اذا دخلته اللام لما تقدم في الموصولات من انها موصولة واصلها ان يوصل بجملة فعلية

وانما شبه الفعل باسم الفاعل لامر استحسانا في تعليله هو التشبيه بينه وبين لام التعريف في الاسم الجامد على ما تقدم في
الموصولات فجرى مجرى الفعل مطلقا وكان ذلك اي كونه فعلا مسبوكا باسم فاعل قائما مقام ذلك الشبه المعنوي
وهو كونه بمعنى الحال او الاستقبال وخلاصة هذا الكلام هو ان اسم الفاعل في هذه الصورة مقدر بجملة فعلية
لما تقتضيه الموصول من الجملة فقوي بتقدير كونه فعلا فيعمل مطلقا واذا اشكل الكسائي على مذهبه وقال اسم الفاعل الذي
للماضي عامل لما ثبت عمله بمعنى الماضي مع الالف واللام فالجواب ان اسم الفاعل الذي للماضي على هذه الصفة المذكورة
يعني انه ثبت فيه ما يقوم مقام الشبه المعنوي او نقول يعني انه قوي بتقدير كونه فعلا بخلاف ما عري عن الالف واللام فلا يلزم
من اعماله باللام وهو على الصفة التي ذكرنا تشبيها بالفعل اعماله مجردا عنها   وما وضع للمبالغة اسم الفاعل الذي
تقصد به المبالغة من كثرة الفعل وتكرره او وصفه كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثل اسم الفاعل المتقدم ذكره
وهو الذي على فاعل في العمل على حسب التفصيل المتقدم فيعمل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال وكان معتمدا على صاحبه
او الهمزة او ما ولا يعمل اذا كان للماضي فان دخلت عليه اللام يعمل مطلقا تقول زيد ضراب ابوه عمرا الآن وغدا
ومررت بزيد الضراب ابوه عمرا امس فان قيل هذه الصيغ لا تشبه المضارع لفظا لانه فات فيها ما ذكرنا من الزنة
وهو الزنة التي بها يوافق المضارع في الحركات والسكون واذا كان كذلك ينبغي ان لا يعمل فالجواب عنه من وجهين
احدهما انها عملت لما فيها من الزيادة في المعنى ما يقوم مقام الزنة لان الوزن بحسب اللفظ والاقتضاء بحسب
المعنى فاذا ازداد معناه من التكثير والدوام يزيد اقتضاؤه فيقوى بالزيادة شبهه بالفعل فقام الزيادة في المعنى مقام
الشبه اللفظي وثانيهما انها انما عملت لانها خلف اي نائب في العمل من اسم الفاعل الذي على وزن فاعل للحال او الاستقبال
ولذلك اي ولكونها خلفا عما ذكرنا لا يعمل هذه الصيغ عند كونها بمعنى الماضي لان اسم الفاعل الذي على وزن فاعل الماضي
لا يعمل فلا ينوب في العمل شيء   والمثنى يعني ان المثنى والمجموع من اسم الفاعل الذي على فاعل والذي على ابنية
المبالغة جمع تصحيح او تكسير في العمل مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا كقولك الزيدان ضاربان عمرا والزيدون ضاربون عمرا
الآن او غدا كما تقدم في المفرد اما المثنى والمجموع جمع التصحيح فانما عملا لانهما يوازنان الفعل لان ضاربان وضاربون
مثل يضربان ويضربون في الحركات والسكنات ثم حمل جمع التكسير على جمع التصحيح فان قيل التصغير يمنع العمل فهلا منع
جمع التكسير العمل لتغيير النظم به اجيب عنه بان التصغير انما منعه لحدوث معنى فيه غير لائق بالفعل وهو الوصفية بخلاف
الجمع فانه بمعنى العطف الثابت في الفعل   ويجوز يعني انه يجوز حذف النون من اسم الفاعل المثنى والمجموع
اذا كان معرفا باللام عاملا مثل قوله   الحافظو عورة العشيرة لا ياتيهم من ورائهم نطف   العورة سوأة الرجل وكل
ما يستحيى منه والنطف التلطخ بالعيب قوله الحافظو مبتدأ وقوله لا ياتيهم الى اخره خبره حذف النون من الحافظو
مع العمل والتعريف تخفيفا لان اللام فيه موصول فلما نصب ما بعده باسم الفاعل طالت الصلة فخففت بحذف نون اسم
الفاعل تشبيها لنونه بنون الموصول في مثل قوله   وان الذي حانت بفلج دماؤهم   هم القوم كل القوم يا ام خالد   فانه
حذف النون من الذي لان اصله الذين بدليل ضمير دماؤهم فانه راجع اليه والاخفش من الضاربان والضاربون لانتفاء

والعامل فيه وبلا من ضارب ان زيدا لانتفاء التعريف فيه واما اذا خفف المعمول وقيل الحافظو عورة العشيرة بجر عورة
فحذفها حينئذ للاضافة لانها موجبة لحذف النون فلا وجه لتعدي الحذف تخفيفا ... اسم المفعول يدخل
في قوله ما اشتق من فعل اسم الفاعل والصفة المشبهة وغيرهما كاسم التفضيل واسم الزمان والمكان وقوله لمن وقع عليه
يخرج عنه جميع ذلك فيشمل هذا التعريف ما يمانع انه يصدق على افعل التفضيل الذي للمفعول مثل اعذر والوم فانه مشتق
من الفعل لمن وقع عليه مع انه ليس باسم المفعول ويمكن ان يجاب عنه بمثل ما اجيب به في اسم الفاعل وقد مر فيه وصيغته
من الثلاثي على مفعول وهو سمي ايضا لكثرة الثلاثي في ظاهر مضارعه الاصل وكان قياسه ان يكون على زنة مضارعه
كما في اسم الفاعل فان قياسه ايضا ان يكون على زنة مضارعه بيانه ان يقال لما كان مشابهة اسم الفاعل بالفعل ضعيفا
كما في المصدر اريد تقوية مشابهته بالفعل فبني على صيغة يشبه بها الفعل لفظا ومعنى ثم يمكن بناؤه موافقا للماضي
لفظا ومعنى فتعين ان يكون بناؤه موافقا للمضارع فيكون قياس اسم المفعول ايضا ان يكون على زنة مضارعه كما قررناه
في اسم الفاعل ولذلك اي ولاجل ان قياسه ان يكون على زنة المضارع يقول النحويون اصله مُفعَل ليكون زنته موافقة لزنة
المضارع المجهول في خصوصية الحركة والسكون ولكنهم لم ما كونه على زنة مفعل لئلا يلتبس باسم المفعول من الرباعي
بالفرع واراد بالرباعي بالمعنى باب الافعال لانه حسن بعض بتقدير كونه على زنة مفعل يكون لفظه كلفظه فغيروا الثلاثي
بزيادة الواو وفتح الميم ليحصل الفرق بينهما وكان الثلاثي اولى بالتغيير بالزيادة لانها اخف لقلة حروفه ولانه
قد ثبت التغيير في اخيه الذي هو اسم الفاعل في الثلاثي اذ كان الاصل فيه ايضا ان يكون على زنة المضارع وفيه نظر
فان اسم الفاعل من الثلاثي على زنة المضارع ولم يغير منها واسم المفعول من غير الثلاثي المجرد جرى على صيغة
مضارعه وهي صيغة اسم الفاعل الا انك تفتح ما قبل الآخر ليحصل الفرق بينه وبين اسم الفاعل ولم يعكس لان ما قبل
الآخر مفتوح في مضارعه يعني المضارع المجهول من غير الثلاثي المجرد ... وامره يعني ان اسم المفعول يعمل
بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما بجميع الاحكام الجارية في اسم الفاعل جارية
في اسم المفعول الا انه يعمل كعمل فعله وهو الفعل المبني للمفعول كما ان اسم الفاعل يعمل عمل فعله وهو المبني للفاعل نحو
زيد معطى غلامه درهما ولا بد في الفاعل مع اسم المفعول لان فعله يُعطى بصيغة المبني للمفعول وكما لا بد في نحو يُعطى
فاعلا لانها صيغة موضوعة لما لم يسم فاعله فذكر الفاعل فيها مضادة لما وضعت له كذلك لا بد في الفاعل مع اسم
المفعول ... الصفة المشبهة دخل في قوله ما اشتق من فعل الصفة المشبهة وغيرها من المشتقات وقوله
لازم يخرج عنه اسم الفاعل المتعدي واسم المفعول المتعدي وقوله لمن قام به يخرج عنه اسم الزمان والمكان واسم
الآلة واسم المفعول مما اشتق من فعل لازم وقوله على معنى الثبوت يخرج عنه اسم الفاعل من الفعل اللازم كقائم وقاعد
فانه مشتق من فعل لازم لمن قام به ولكنه ليس على معنى الثبوت بل على معنى الحدوث كما تقدم تفسيره في اسم الفاعل
ويعني باللازم غير المتعدي لانه يلزم فاعله ولا يتعدى الى المفعول فسمي لازما لذلك قال الامام الحديثي وهذا
الحد يدل على ان نحو ما مر البطن والكاشح صفة مشبهة كما هو مذهب المالكي وقوله وصيغتها مخالفة لصيغة اسم

الفاعل يدل على انه ليس بصفة مشبهة وينبغي ان يذكر قيد لخروج اسم التفضيل من الفعل اللازم فيزاد في آخر الحد بلا زيادة
على غيره وسميت صفة مشبهة لشبهها باسم الفاعل معنى لكونها لمن قام به الفعل ولفظا لانها يذكر ويؤنث ويثنى ويجمع
بالواو والنون كاسم الفاعل اقول ويمكن ان يجاب عن الاول بان قوله على حسب السماع بيان لوجه المخالفة ما المخالفة
بين الصفة المشبهة واسم الفاعل بهذا اي بان وزنها سماعي ووزن اسم الفاعل قياسي لا بالوزن فيجوز ان يكون بعض
من اوزان الصفة المشبهة موافقا لوزن اسم الفاعل وعن الثاني بمثل ما مر في اسم الفاعل وبان اسم التفضيل لا يكون بمعنى
الثبوت فيخرج بالقيد كما يجيء ... وصيغتها يعني ان صيغة الصفة المشبهة مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب
السماع لانهم لم يجروا فيها على قياس ينضبط باصل كما في اسم الفاعل واسم المفعول بيانه ان قياس اسم الفاعل ان يكون
موافقا للمضارع في خصوصية الحركات والسكون كما مر ثم ضبط القياس المذكور باصل اي بكونه على وزن فاعل مثلا من الثلاثي
المجرد فانه اصل اي امر كلي منطبق على جميع الافراد فيكون ذلك القياس مضبوطا بهذا الاصل واما الصفة فلم يجروا فيها
على قياس ينضبط باصل اي لم يعتبروا فيها موافقتها للماضي او للمضارع لينضبط بانها على وزن فعل او فعيل او غير ذلك
اوزانها مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل في كثير منها فان الصفة من فعل بالكسر يجيء على فرح غالبا وعلى ندس
وصعب وغيرهما كما علم في التصريف ولم يات شيء منها على قياس الا الالوان والحلى فانها اتت على افعل كاسود وابيض وادعج
واشهل ونحوهما ... ويعمل الصفة المشبهة عملها عمل فعلها وفعلها لازم فعملها عمل الفعل اللازم مطلقا
اي من غير شرط في الزمان لانها بمعنى الثبوت فلا وجه لاشتراط الزمان فيها لان ما لم يدل على حدوث لا تعلق له
بالزمان فلا يصح ان يقال انما يعمل حالا او غيرها واما الاعتماد على صاحبها فذلك ماخوذ في اصل وضعها وعملها
بعد الهمزة وما قد علم من باب المبتدأ او فعل هذا ينبغي ان لا يذكر في باب اسم الفاعل ايضا وانما ذكر مع اسم الفاعل على سبيل
التنبيه والايضاح والاعلام باستقرار عملها في مثل قائم الزيدان ولما بينه المغلط طرح في باب الصفة المشبهة لان
من اخذت النظائر بيده من المتعلمين تقسم له ويسهل عليه اعتبار ما هنا بعمل ... وتقسيم الصفة المشبهة
اما ان تكون باللام او تكون مجردة عنها وهذا التقسيم حاصل لدورانه بين النفي والاثبات معنى ولا يحتمل ان تقسم الصفة باعتبار
اعرابها في نفسها فان ذلك من احكام اعراب الصفات في المشتقات واعراب المشتقات كاعراب غيرها من الاسماء
وقد تقدم اعراب الاسماء مطلقا بالاصالة والتبعية وانما الكلام هنا في اعمالها ليعلم اعراب معمولها لا في ايرادها
في نفسها باعتبار اعرابها ثم معمولها المذكور بعدها لا يخلو من ان يكون مضافا او باللام او مجردا عنهما وبهذه قسمة حاصلة
فصارت ستة اقسام بيان الستة ان يقال ان الصفة اذا كانت مع اللام فمعمولها اما ان يكون مضافا واما ان يكون
معرفا باللام واما ان يكون مجردا عنهما فهذه ثلثة والصفة مع اللام وهي مثلها والصفة مجردة عن اللام فيصير المجموع
ستة ثم المعمول في كل واحد من الاقسام الستة لا يخلو من ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا صارت ثمانية عشر قسما
لان الثلثة في الستة تكون ثمانية عشر كل قسم منها مثل لاختصاصه علم من حسن وجه وزيادة حسن وامتناع ... في
تفصيلها بالتمثيل حسن وجهه برفع المعمول او حسن وجهه بنصب المعمول وحسن وجهه بجر المعمول حسن الوجه

برفع المعمول وحسن الوجهَ بنصب المعمول وحسن الوجهِ بجره وحسنٌ وجهٌ برفع المعمول وحسنٌ وجهاً بنصبه وحسنُ وجهٍ
بجره فهذه تسعة والصفة مجردة عن اللام وما في مثلها والصفة مع اللام كقولك الحسن وجهُه برفع المعمول الحسنُ وجهَه
بنصبه والحسنُ وجهِه بجره والحسن الوجهُ برفع الوجه الحسن الوجهَ بنصبه الحسن الوجهِ بجره فالحسن وجهٌ برفع المعمول
والحسنُ وجهاً بنصبه والحسن وجهٍ بجره اثنان من هذه المسائل ممتنعان باتفاق وهما الحسن وجهِه والحسن وجهٍ احدهما
ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمول مضاف نحو الحسن وجهه نحو الوجه والثانية ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمول
خال من الاضافة واللام نحو الحسن وجهٍ واما الحسن وجهه فممتنع لان اضافته لفظية ولا بد في الاضافة اللفظية من التخفيف
وهذا المثال لم يفد فيه خفة بالاضافة لان الخفة اما بحذف التنوين او نون التثنية او الجمع من المضاف وليس فيه
واحد من هذه الثلثة واما بحذف الضمير من المضاف اليه والضمير فيه موجود واما الحسن وجهٍ فامتنع لانه عكس صحيح في
الاضافة الواقعة في كلام العرب اذ هو اضافة معرفة الى نكرة وذلك عكس ما ينبغي في الاضافة فلذلك اطرح وسبع
منها مختلف فيها وهي قولك مررت برجل حسن وجهه باضافة حسن الى وجهه واكثر الناس على اجازتها ومنعها بعضهم
توهم انها مشتملة على اضافة الشيء الى نفسه وهو غير مستقيم لان اضافته لفظية وما ذكر من امتناع اضافة الشيء الى
نفسه انما هو في الاضافة المعنوية مع انه ابعد ان يسلم له اشتمالها على اضافة الشيء الى نفسه وهو غير مندفع فانه
ان اراد باضافة الشيء الى نفسه اضافة حسن الى وجه وهو في المعنى الوجه فهو فاسد من وجوه احدها انه ليس للوجه بل
ان فيه ضمير الممدوح ولذلك يثنى ويجمع باعتباره كقولهم مررت برجلين حسني وجوههما ومررت برجال حسني وجوههم
والثاني انه لو كان كذلك اي لو كان للوجه لم يمتنع اضافته ولم يكن من باب اضافة الشيء الى نفسه من حيث انه عام
اضيف الى الخاص كقولك خاتم حديد وكل الدراهم والثالث انه منقوض بجواز قولك حسن الوجه باتفاق وهي
اقوى المسائل وتوجيهه ان يقال لو صح ما ذكرتم لزم ان يمتنع حسن الوجه بالاضافة بعين ما ذكرتم لكنه يجوز بالاتفاق
وان اراد باضافة الشيء الى نفسه اضافة الوجه الى الضمير فليس ذلك من اضافة الشيء الى نفسه لانه اضافة البعض الى الكل
لان ضمير وجهه يعود على الموصوف ووجهه بعض منه واضافة البعض الى كله جائزة بالاتفاق والبواقي من المسائل ما
كان فيه ضمير واحد فهو احسن وما كان فيه ضميران فهو حسن وما لا ضمير فيه فهو قبيح اما الاول فلما ذكر المصنف في
الامالي الكافية من انه اذا علمت فانما نعلم فيما كان من سببه فلا بد من ضمير يربط بينه وبينه فاذا حصل الضمير من غير
زيادة ولا نقصان اي على وفق ما يقتضيه الكلام من الاتيان بالمحتاج اليه وترك الفضلة واما الثاني فنقص عن الاول
لما فيه من زيادة ضمير وهو مستغنى باحدهما ولم يقبح لان زيادة الضمير لا تخل به واما الثالث وهو الذي ليس فيه ضمير
اصلا فقبيح لعروه عن الضمير المحتاج اليه في الصفات وبيانه كالاجنبي عن موصوفه فاذا قصدت الى معرفة القبائح
فاعلم ان الثاني وهو معمول الصفة لا يكون ضميرا بارزا لانه ضمير مخفوض والضمير المخفوض لا يكون مستترا و
اذا لم يكن الا بارزا كان ادراكه بالعلم به من دون نظر لا احتياج الى بيانه واما اللبس في ضمير الصفة نفسها لانه قد يكون فيها
ضمير مستتر وقد لا يكون فيه ضمير فالطريق في معرفة الضمير ان ينظر فان كانت رافعة ما بعدها وجب خلوها عن الضمير
ضمير

لانه لا يكون مرفوعا لمعمول واحد واعترض عليه بان قياسه ان يقول لعامل واحد اقول مراده ان الصفة تحتاج
الى معمول واحد اي مرفوع واحد ولا يجيء من اجل معمول واحد مرفوعان وان كانت غير رافعة لما بعدها وجب ان تكون فيها
ضمير يعود على موصوفها مثل ذلك وجود الضمير في الصفة وانتفاؤه وعليه اي وعلى ما ذكرنا من قولنا فاعلم الى هنا ينبني معرفة
الاحسن والحسن والقبيح في هذه المسائل وان شئت ان تعرف الاحسن والحسن والقبيح فانظر فان رفعت الصفة ما
بعدها فلا يكون فيها ضمير لما علمت فان كان في معمولها ضمير فهو احسن لانه ليس فيها الا ضمير واحد حسن كقولك حسنٌ وجهُه
وان لم يكن في معمولها ضمير فهو قبيح لخلوه عن الضمير حينئذ كقولك حسن وجهٌ وان لم ترفع الصفة ما بعدها سواء نصبته
او خفضته ففيها ضمير مستتر هو فاعل لها وحينئذ ان لم يكن في ما بعد الصفة ضمير فهو ايضا احسن لاشتماله على ضمير واحد
كقولك حسنٌ وجهاً وحسنُ وجهٍ وان كان فيه ضمير فهو حسن لاشتماله على ضميرين احدهما المستتر في الصفة وثانيهما ضمير
المعمول كقولك حسن وجهَه وحسن وجهِه ثم اعلم انك اذا رفعت بها ما بعدها وجب ان تكون مفردة لانها كالفعل الرافع
لما بعده فكما ان الفعل الرافع لما بعده لا يثنى ولا يجمع وتلحقه تاء التانيث باعتبار مرفوعه كذلك الصفة لا تثنى ولا تجمع
وتلحقه تاء التانيث باعتبار مرفوعه فتقول مررت برجلين حسنٍ وجوههما وحسنٍ غلاماهما ومررت برجلين حسنةٍ
جاريتهما كما تقول حسنت جاريتهما فاما في الجمع فتقول مررت برجال حسنٍ غلمانهم ولا تقول حسنين غلمانهم لما
قدمناه من ان الصفة الرافعة لما بعدها كالفعل الرافع لما بعده فكما لا تقول يحسنون غلمانهم بجمع الفعل كذلك لا تقول
حسنين غلمانهم بجمع الصفة ولو قلت مررت برجال حسانٍ غلمانهم بجمع التكسير لكان جائزا وليس جمع حسان في هذا
المثال لاجل جمع الموصوف لانه لو كان جمعه لذلك لا يجوز الجمع حيث يكون موصوفه مفردا لكنه يجمع مع كون موصوفه مفردا
كقولك مررت برجل حسانٍ غلمانهم فثبت ان جمعه ليس لجمع موصوفه وانما جمع ليطابق مرفوعه وجاز الجمع لمطابقة مرفوعه
في جمع التكسير ولم يجز جمع السلامة والتثنية لمخالفة جمع التكسير الفعل وموافقة التثنية وجمع السلامة للفعل في صيغة
التثنية والجمع فلذلك جرى في التكسير ما لم يجر في التثنية والجمع السالم وقد تقدم ذلك في التوابع في باب النعت قال
المصنف في شرح المفصل وحسنين وجوههما وحسنين وجوههم ضعيف ضعف اكلوني البراغيث واما مررت برجال
حسان وجوههم فهذا ليس بضعيف لانه انما كره الاتيان بالعلامة التي تدل على ما دل عليه علامة الفعل وما جمع التكسير
فليس من ذلك واذا لم ترفع الصفة ما بعدها فلا بد وان يكون فيها ضمير الموصوف فتؤنث الصفة ان كان موصوفها مؤنثا
وتثنى وتجمع ان كان الموصوف كذلك كما في سائر الصفات غير المشتقات فتقول مررت برجل حسن الغلام وبامرأة حسنة
الغلام سواء في ذلك نصب الغلام وخفضه الا انك اذا خفضته يكون لاضافة الصفة اليه فيحذف ما وجب حذفه
للاضافة من التنوين ونون التثنية والجمع واعلم انك اذا رفعت ما بعد الصفة فانما ترفعه بانه فاعل الصفة وهو
الاصل في عملها اذ لا تقتضي الصفة الا مرفوعا كما ان فعلها لا يقتضي الا مرفوعا للزومها واذا نصبت ما بعدها نصبته
على التشبيه بالمفعول ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة ومنهم من يقول ان النصب في الجميع على التشبيه بالمفعول
ومنهم من يقول ان النصب في الجميع على التمييز وليس بالجيد اذ لم يثبت في كلامهم تمييز منصوب معرفة ووجه تشبيهه

بالمفعول انهم لما اجروه مجرى اسم الفاعل في العمل واسم الفاعل يضاف الى مفعوله المنصوب وليس للصفة مفعول به ولا
يجوز اضافتها الى فاعلها والا يلزم اضافة الشيء الى نفسه قصدوا التخفيف بالاضافة ههنا اي في الصفة فشبهوا مرفوعه
بالمفعول فنصبوه ليصح الاضافة اليه وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره فلذلك امتنع ان يضاف الا بعد ان يجري عليه في الحالتين
الكائنتين حالة النصب والجر على ما تقدم في هذا الباب من ان الصفة اذا لم يجر على ما هي له يجب ان يكون فيها ضمير الموصوف
قال المصنف في شرح المفصل وكل موضع نصب المعمول او خفض في الصفة ضمير يعود على ما تقدم مما اعتمدت عليه
لانهم لما نصبوا ما بعده شبهوه بالمفعول وجعلوا احسنا كالهاء في الحسنه لما قبله ثم اتى بالمعمول للامر الذي كان به الاول
حسنا فالحسن على هذا التقدير جملة ما تقدم وذكر المعمول تبيينا للامر الذي به حسن لان الشيء قد يكون حسن جملة
حسن امر منضم اليه واذا خفضنا المعمول فالصفة في الحكم كحكم المنصوب لان الاضمار فيه لما قبله لما شبه بباب اسم
الفاعل في النصب والاضافة جاز فيه الحسن الوجه وان لم يجز الضارب زيد لان التخفيف في الحسن الوجه بين بحذف
الضمير من الوجه واستتاره في الحسن بيان ذلك ان الاصل فيه الحسن وجهه فلما قصد الاضافة نصب وجهه لئلا يلزم
اضافة الشيء الى نفسه وحذف الضمير من وجهه وجعل مستترا في الحسن لئلا يخلو عن الفاعل وعوض عن الضمير
المحذوف عن وجهه لام التعريف لئلا يزول تعريفه بالكلية ثم اضيف الحسن الى الوجه فحصل تخفيف بحذف الضمير
عن الوجه واستتاره في الحسن ويتعلق بهذا البحث كلام آخر قد مر في باب الاضافة ومن اعلاف الضارب زيد
فانه لم يفد خفة ولما كان الحسن الوجه محمولا على ضارب زيدا في النصب وصحة الاضافة حمل الضارب الرجل على الحسن
الوجه في صحة الاضافة وان لم تفد تخفيفا وخص التشبيه بان يكون الثاني باللام لان الثاني في الحسن الوجه هي المصححة
لخفض الوجه لما علمت آنفا من انه لم يخفض الا بعد تحقق امور هي نصب وجهه وحذف الضمير عنه واستتاره في الحسن
وتعويض لام التعريف عن التعريف الاضافي الزائل فصحة الاضافة يكون متوقفة على هذه الامور التي من جملتها
يكون لام التعريف في الوجه مصححة لخفضه قطعا ثم حسن الفاء ههنا لذلك فظهر الفرق بين الضارب زيد والضارب
الرجل خلافا للفراء وقد تقدم ذكره في باب الاضافة وقوله في الشرح ثم لما شبه بباب اسم الفاعل في النصب و
الاضافة مراده في النصب ليصح الاضافة اذ التشبيه ليس الا في النصب واما الاضافة بعد النصب فليست
بالتشبيه بل بالاستقلال لذهاب المانع وهو فاعلية وجهه ويمكن ان يقال ان وجهه بعد النصب لم يصر مفعولا به
على الحقيقة بدليل انه نقل عن سيبويه انه قال اذا قلت زيد حسن الوجه لا تعني به ان زيدا اوقع بالوجه فعلا بل تعني
الاخبار عن زيد بالحسن الذي للوجه فدل ما نقل عن سيبويه ان وجهه بعد النصب فاعلية من حيث المعنى باقية
فاضافة الصفة اليه يكون للتشبيه بضارب زيدا وهذا البحث يجري ايضا في قوله في الشرح ولما كان الحسن الوجه
محمولا على ضارب زيدا في النصب وصحة الاضافة   واعلم ان الفاعل كلما ذكرناه في باب الصفة المشبهة
من الوجوه الثمانية عشر جاز في اسم الفاعل واسم المفعول اللازمين كقولك زيد حاسن وجهه ومضروب وجهه فيأتي
فيها للزومهما ما اتى في الصفة من الممتنع والمختلف فيه والاحسن والحسن والقبيح والمرجح فيه ان النصب والخفض

اللذين تكثرت بهما مسائل الصفة انما جاز تشبيهها باسم الفاعل المتعدي بيان ذلك ان يقال ان القياس ان لا يكون
للصفة الا فاعل ولا يكون لها مفعول به للزومها فيمتنع النصب واذا امتنع النصب امتنع الاضافة لئلا يلزم اضافة الشيء الى
نفسه فيمتنع الخفض ايضا الا انه لما كانت الصفة المشبهة مشابهة لاسم الفاعل المتعدي من حيث المعنى واللفظ حملوا ما هو نصب
معمولها على التشبيه بالمفعول وجازت الاضافة بعد النصب فزاد وجهان آخران فتكثرت المسائل بسبب التشبيه باسم
الفاعل المتعدي واذا جاز تشبيه الصفة باسم المفعول في نصب المعمول فتشبيه اسم الفاعل اللازم باسم الفاعل المتعدي
اجدر وكذلك تشبيه اسم المفعول اللازم باسم الفاعل المتعدي اجدر لان المناسبة بين اسم المفعول واسم الفاعل اقوى
منها بين الصفة واسم الفاعل وانما قيد اسم الفاعل واسم المفعول بغير المتعدي لوجهين ذكرهما المصنف في شرح المفصل
الاول انك اذا قلت هذا ضارب زيد في داره لم يكن زيد الا مفعولا به وكذلك اذا قلت هذا معطي العبد لم يكن العبد
الا مفعولا لان اضافته الى المنصوب هو الوجه لانه مفارق له فاضافته الى الفاعل على خلاف الاصل لانه هو في المعنى وانما اضيف
اليه عند عدم المنصوب لانه مشبه به فاجري مجراه في الاضافة اليه كما اجري مجراه في العمل الوجه الثاني انه لو اضيف
الى الفاعل وهو متعد لم يعلم هل هو مضاف الى الفاعل او الى المفعول بخلاف الصفة وبخلاف غير المتعدي فانه لا يلتبس
اذ لا مفعول له واعلم ان اسم الفاعل اللازم هو الذي يكون مشتقا من الفعل اللازم كحاسن وقائم وقاعد واسم المفعول
اللازم هو الذي يكون مشتقا من فعل لا تعدي له الى ثان كقولك مضروب فانه لا يقتضي مفعولا به بخلاف ما اشتق من
فعل له تعد الى ثان كمعطى فانه متعد لاقتضائه مفعولا به واسم الفاعل اللازم والصفة المشبهة وان تشاركا في الوجوه المذكورة
لكنهما يفترقان من وجه آخر وذلك لان اسم الفاعل اللازم تجيء فيه مسائل يبعد استعمالها كاستعمال الصفة ويبعد
استعمالها ظاهرا وتلك المسائل نحو زيد قائم ابا وشبهه وانما يبعد استعمالها من جهة ان الصفة اذا استعملت هذا الاستعمال
يعني اذا نصب مرفوعها صارت في المعنى للموصوف المتقدم على ما تقدم من انه يستتر في النصب والجر في الصفة ضمير عائد على الموصوف
فيكون الموصوف كانه اكتسب ذلك المعنى يعني معنى الصفة من متعلقه وانه كالحقيقة لمتعلقه وتقدير الاكتساب وفرضه
انما يكون حيث يصح سراية معنى الصفة من المتعلق الى الموصوف كالحسن بخلاف القيام فانه لا يسري الى الموصوف من
متعلقه فلهذا لا يبعد زيد حسن ابا لان الانسان يصح ان يتصف بالحسن لحسن ابيه لامكان تقدير الاكتساب لصحة
السراية ويبعد زيد قائم ابا اذ لا يصح ان يتصف الانسان بالقيام لقيام ابيه اذ لا يمكن تقدير الاكتساب لانتفاء صحة
السراية فظهر الفرق بين زيد حسن ابا وزيد قائم ابا لذلك **قوله** اسم التفضيل يدخل في قوله ما اشتق
من فعل اسم الفاعل واسم الزمان والمكان وغيرها وسوى اسم المفعول والصفة المشبهة وقوله لموصوف يخرج عنه اسم الزمان
والمكان وقوله بزيادة على غيره يفصله عما عداه اذ لا اشتراك معه في ذلك والتحقيق فيه ان الباء في قوله بزيادة على
غيره يتعلق بقوله لموصوف يعني انه اشتق لمن اتصف بالزيادة على الغير وما عداه لم يشتق لما اتصف بالزيادة على الغير
قال الامام الكندي اي مع دلالة صيغته على زيادة موصوفه في المعنى المشتق منه على غير موصوفه فلا يرد نحو زائد
على غيره لان دلالة زائد على غيره مادته لا بهيئته ثم اعلم انه انما ذكر لموصوف في حد اسم التفضيل مع ان سائر المشتقات

المتقدمة لموصوف ملفوظ او مقدر ايضا لئلا يتوهم ان اسم التفضيل لما لم يعمل في الظاهر يكون كالجامد فلا يقع
صفة ولو لم يذكره وقال ما اشتق من فعل لزيادة على غيره لخرج جميع المشتقات سواه اقول فيه بحث اما
اولا فلانه لم يشتق الزائد لمن اتصف بالزيادة على الغير وانما اشتق لمن قام به الزيادة واما ثانيا فلان
المراد من الزيادة الزيادة على اصل الفعل المشتق منه كما اعتبره الامام الحديثي ايضا الا ترى ان افضل مثلا معناه زيادة
الفضل فاسم التفضيل من الزيادة وهو ازيد معناه زيادة الزيادة واما الزائد فليس معناه زيادة الزيادة فيخرج
عن الحد بقوله لزيادة على غيره فلا حاجة الى ان يقال ان دلالته بالمادة واما ما افاده من قوله والماذكر للموصوف
الى آخره فهو كلام حق ويمكن ان يقال ذكر في الحد ليس لاخراج بعض المشتقات فقط بل له وليعلم من الحد الزيادة
الذي هو موصوف افعل بالمطابقة وهو افعل يعني اسم التفضيل لا يكون الا على هذه الصيغة الا ما جاء من نحو خير وشر
وشرطه يعني شرط اسم التفضيل ان يبنى من ثلاثي مجرد ليمكن هذه البنية يعني وزن افعل منه الا ترى
انك لو بنيت من دحرج واستخرج افعل مع المحافظة على حروفهما لم يمكن فان زعم زاعم انه كان يمكن باسقاط اللام
الثانية من دحرج وباسقاط الزوائد من استخرج قلنا لو اسقط خرج اللفظ عن ذلك المعنى الى اصل آخر بالكلية اذ لو قيل
اخرج من استخرج لخرج المعنى الى كثر الخروج والمراد كثر الاستخراج ولو اسقط اللام من دحرج لخرج المعنى الى كثير الدحور
والمراد كثر الدحراج وربما يؤدي حذف اللام من الرباعي الى صيرورة الباقي مهملا فثبت انه شرط بناؤه من ثلاثي
مجرد وكذلك يشترط ان يكون الثلاثي المجرد ليس بلون وعيب لان باب الالوان والعيوب جاءت فيه الصفات على
افعل من غير اعتبار الزيادة على غيره يعني انه قد جاء من باب الالوان والعيوب افعل لغير التفضيل مثل ابيض اي
ذو بياض واعمى اي ذو عمى فلو بني منه افعل التفضيل لالتبس بافعل الذي ليس للتفضيل الا ترى انك لو قلت زيد
الاسود على تقدير بناء افعل التفضيل من باب الالوان والعيوب لم يعلم انك اردت انه ذو سواد او انه زاد في السواد
فان قصد يعني انك اذا قصدت التفضيل في هذه المعاني التي تعذر بناء افعل من الفاظها بنيت
افعل من فعل يصح بناء افعل منه وهو الثلاثي المجرد الذي ليس بلون ولا عيب والفعل الذي يصح بناء افعل منه
يكون حسنا او كثيرا او سرعة او قبحا ثم يؤتى بمصادر تلك الافعال التي تعذر بناء افعل منها فتنصبها على التمييز
فتقول زيد احسن من عمرو اجابة واكثر منه استخراجا واسرع منه انطلاقا واقبح منه عورا وانما تنصبها على التمييز
ليتحقق معنى التمييز فيه وهو رفع الابهام المستقر وذلك لانك اذا قلت زيد احسن من عمرو لم يعلم ان احسنيته منه
من اي جهة فاذا قلت اجابة فقد رفعت الابهام بالاجابة وقياسه للفاعل يعني ان قياس اسم التفضيل
ان يفضل به الفاعل على الفاعل لا المفعول على المفعول فاذا قلت زيد اضرب من عمرو فمعناه ان ضاربية زيد زائدة
على ضاربية عمرو لا ان مضروبية زيد زائدة على مضروبية عمرو وانما كان قياسه للفاعل لامرين احدهما انه في المعنى
كالصفة المشبهة يعني ان الصفة المشبهة زادت على اسم الفاعل بسبب ثبوت الفعل كذلك اسم التفضيل زاد على اسم
الفاعل بسبب كثرة الفعل والصفة المشبهة للفاعل لانها لمن قام به الفعل فيكون اسم التفضيل ايضا للفاعل والآخر ان

الفعل اكثر لانه لو جعل اسم التفضيل للمفعول لا يمكن بناؤه من الافعال اللازمة التي هي اكثر لبقي اكثر الافعال عرية
عن اسم التفضيل فلذلك اي فلاجل ما ذكرنا من الامرين كان قياسه للفاعل وقد استعمل للمفعول على غير قياس كقولهم
هو اعذر اي معذور وكثيرا والوم اي ملوم واشغل اي مشغول واشهى اي مشتهى وكثيرا ويستعمل يعني انه
لا يستعمل اسم التفضيل الا باحد امور ثلاثة من الاضافة ومن ولام التعريف وانما التزم فيه ذلك لان الغرض الاتيان به
للزيادة اي الغرض من الاتيان به الزيادة على غيره فيقصد الى ذكر الغير ليؤذن بتحقيق معناه وذلك الغرض لا يحصل
اذا تجرد من هذه الامور الثلاثة الا ترى انك اذا قلت زيد اشرف بدون واحد منها لم يفهم من هو الذي زاد عليه في
الشرف واذا قلت من مثل زيد اشرف من عمرو او بالاضافة مثل زيد اشرف الناس كان حصول الغرض المذكور واضحا و
اذا قلته باللام مثل زيد الاشرف فحصول الغرض المذكور مشكل لانه لم يذكر بعده شيء فلا يعلم من هو الذي زاد عليه في
الشرف لكن الاشكال مندفع لان اللام الذي في اسم التفضيل للعهد فالمفضل يكون معهودا ولا يكون المفضل معهودا الا
اذا علم المخاطب والمخاطب على الصفة المذكورة من زيادة موصوفة على شيء معين بيانه انك تقول زيد افضل من عمرو
ثم تقول لمن جاءني الافضل فهنا ليست تعني بالافضلية الا الافضلية على عمرو لانه المعهود فيكون المفضل عليه كالمذكور
معه فيكون معلوما مفهوما منه وهو المقصود فان قيل وجوب الزيادة على المفضل عليه مشكل بقوله تعالى وما نريهم
من آية الا هي اكبر من اختها اذ لا يستقيم ان يقال الزيدان كل واحد منهما افضل من الآخر لما يؤدي اليه من اثبات
الزيادة ونفيها في كل واحد منهما فقوله تعالى هي اكبر من اختها شامل للجميع فيلزم ان يكون كل واحد منهما اكبر
من الآخر وذلك يؤدي الى ان يكون اكبر وليس باكبر قلت اجاب عنه المصنف في امالي القرآن من وجوه احدها
ان يكون المراد انها بالنسبة الى اكبر مما تقدم فيكون المراد بقوله من اختها من اختها المتقدمة عليها والثاني ان يكون
المراد الا هي اكبر من اختها من وجه وقد يكون الشيئان كل واحد منهما افضل من الآخر من وجه الثالث
ان يراد الا هي اكبر من اختها عندهم وتستحقرها لان لمشاهدة الآية اثرا في النفس عظيما ليس للغائب منها و
ان كان الغائب اكبر فان الانسان يعظم عند مشاهدة عصا تنقلب حية بالذي من عظم علمه بانها تنقلب حية وان كان
انقلابها حية اعظم في النفوس وانما المشاهدة لها اثر في تعظيم الشيء في النفس ولا يجمع بين من واللام او الاضافة
فلا يقال زيد الافضل من عمرو لانهم لم يأتوا بمن الا لما ذكرنا من بيان المفضل عليه وقد علم ان اللام يفيد ذلك
فلم يكن لجمعهما معنى وعلم من هذا انه لا يجوز الجمع ايضا بين من والاضافة وبين الاضافة واللام وايضا فان معنى التعريف
باللام يجعله للمعهود المفضل على المفضل عليه المعهود ومعنى من تفضيله على المفضل عليه المذكور بعدها دون من سوى
المذكور بعد من فيتنافى المعنى عند اجتماع من واللام تفضيله باعتبار المعهود لا باعتبار الاضافة واللام وايضا فان
من يشعر باحتياجه ونقصانه واللام يشعر باستغنائه وكماله فلو جمع بينهما لكان كالجمع بين النقيضين وهذا الدليل
ايضا يدل على عدم الاجتماع بين الاضافة واللام فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان
تقصد به الزيادة على من اضيف اليه فيشترط ان يكون منهم مثل زيد افضل الناس وانما اشترط في هذا المعنى

ان يكون من اضيف اليه داخلا في جملته المفضل ليحصل الشركة بين الجميع في المعنى اي اصل الفعل وانما وجب حصول
الشركة بين الجميع في المعنى لذكره معهم ولمشتبه بالتفضيل وانما قلنا انه مذكور معهم لانا اذا قلنا زيد افضل الناس بالمعنى
الاول فحاصله زاد فضل زيد على فضل الناس وثبوت زيادة الفضل بدون ثبوت اصل الفضل غير معقول فاصل الفضل يكون
ثابتا لزيد قطعا فيكون زيد من جملة الذين ثبت لهم الفضل فيكون مذكورا معهم قطعا لانه لا يعني بذكره معهم الا هذا واذا كان
مذكورا معهم حصل الشركة المقصودة للمتكلم لان مراد المتكلم من المعنى الاول ثبوت الموصوف زائدا على المضاف اليه في الخصلة
التي هو وهم فيها شركاء كما صرح به جار الله العلامة في المفصل في المجرورات وكذلك صرح به المصنف في شرح المنظومة
واذا حصل الشركة بينه وبينهم يكون زيد المفضل داخلا في جملة المضاف اليه وقد توهم بعض الناس ان دخول الموصوف
في جملة المضاف اليه وقصد زيادته على المضاف اليه متنافيين وذلك انك اذا قلت زيد افضل الناس فانت مفضل زيدا
على من اضيف اليه افضل ومن جملتهم زيد فانت مفضل زيدا على نفسه وهو محال والجواب ان زيدا لم يذكر في الناس
لغرض التفضيل عليه معهم وانما ذكر لغرض الشركة معهم في اصل الفعل فالوجه الذي ذكر به معهم غير الوجه الذي فضل
به عليهم ومع ذلك اي ذكره في الناس وعدم ذكره فيهم للغرضين لان لافعل جهتين ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه
اما الزيادة فظاهر فان اسم التفضيل موضوع للزيادة واما ثبوت اصل المعنى فلان الزيادة فرع ثبوت اصله وتحقق
الفرع بدون الاصل محال واذا كان لافعل جهتان فذكره فيهم وعدم ذكره يكونان باعتبار هاتين الجهتين فلا يلزم منه محال
وانما يلزم ان لو كانا باعتبار جهة واحدة واعلم ان المعاني المعنونة غير معتبرة في اثبات اللغة ما لم يثبت موافقتها
لاستعمال العرب وقد صرح به المصنف في مواضع كثيرة من كتبه فلاجل ذلك اتبع هذا الجواب بقوله والذي يدلك
على انهم اعتبروا هاتين الجهتين في استعمال افعل ثبوت مثل قولك زيد قائما احسن منه قاعدا من العرب فقولك قائما
اي الحال المفضل بها وقولك قاعدا اي الحال المفضل عليها والعامل فيهما جميعا افعل فلو لم يثبت عمل نسبة افعل اليهما
واحدة لصار القعود مفضلا ومفضلا عليه لان قاعدا مفضل عليه وقائما مفضل به ونسبته الى قائما نسبة المفضل به
فاذا اتحدت نسبته اليهما لصار نسبته الى قاعدا نسبة المفضل به والتقدير انه مفضل عليه فيلزم صيرورة قاعدا
مفضلا عليه ومفضلا به وكذلك يلزم صيرورة قائما مفضلا ومفضلا عليه بمثل هذا التقرير وكون الشيء الواحد مفضلا و
مفضلا عليه محال فعلمت ان نسبة افعل الى القيام نسبة الافضلية ونسبته الى القعود نسبة اصل الفعل فعلم الفرق
فيهما بهاتين الجهتين فظهر انتفاء ما توهم في قولهم زيد افضل الناس من تفضيل الشيء على نفسه واذا تحقق وجوب
اضافته الى ما هو بعضه امتنع يوسف احسن اخوته لان اخوته مضاف الى ضمير يوسف فعلم ان يوسف ليس في الاخوة
بدليل انك اذا قلت جاءني اخوة يوسف لم يكن يوسف من جملتهم واذا لم يكن يوسف من جملتهم فقد اضفته الى
ما ليس هو بعضه فيمتنع لما تحقق من انه يجب اضافته الى ما هو بعضه فان قيل لو صح ما ذكرتم يلزم اذا قيل اكرم الناس
ان يكون جميع الناس كرماء في قصد المتكلم وليس كذلك قطعا وكذلك نقول في قوله عليه السلام الا اخبركم باحبكم الي
واقربكم مني ثم قال الا اخبركم بابغضكم الي وابعدكم مني يلزم ان يكون المخاطبون محبوبين مبغوضين مقربين

مبعدين وهو محال ووجه اللزوم انه قد اضاف الاحب والابغض الى المخاطبين فيلزم ان يكونوا مشتركين في اصل
ما اضيف اليهم من المحبة والبغض قلت اجاب عنه المصنف في امالي المفصل من وجهين الاول ان المضاف اليه في
هذه المواضع المعترض بها يجب ان يكون مخصصا بالمشتركين في اصل المعنى الذي دل عليه افعل فيكون قوله باحبكم احب
المحبوبين منكم وكذلك اقربكم وابغضكم وابعدكم وقوله واكرم الناس وشبهه على ذلك ويجوز ان يقدر مضاف محذوف
كانه قيل احب محبوبيكم واكرم كرماء الناس ويكون دليل التخصيص او دليل على احدهما العلم من لغتهم انهم لا يطلقون افعل
التفضيل الا على ذلك فلما كان ذلك معلوما عندهم صح اطلاق العام مرادا به التخصيص بما دل عليه من القاعدة المذكورة عند
هم فلذلك جاءت هذه الالفاظ في نحو هذه المواضع على ما ذكرناه من المعنى والثاني ان يقصد زيادة مطلقة يعني ان مراد
المتكلم من المعنى الثاني ثبوت موصوف اسم التفضيل ثبت دوام الفضل وكثرته فاذا قال زيد افضل الناس بالمعنى الثاني
فمعناه ان زيدا ثبت له فضل كثير فيكون الزيادة ثابتة للموصوف قطعا وفي المعنى الاول ايضا وان ثبت له الزيادة
الا ان الزيادة فيه مقيدة بالمضاف اليه لان الزيادة الثابتة للموصوف في المعنى الاول هو الزيادة على المضاف اليه
واما الزيادة في المعنى الثاني فغير مقيدة بالمضاف اليه بل هي مطلقة فاضافته على هذا المعنى ليست للتفضيل على
المضاف اليه يعني ليست للتفضيل في اصل الفعل ولكن لمجرد التخصيص والتوضيح كما تضيف ما لا تفضيل فيه من حسن
قريش وشبهه فتقول زيد حسن قريش فانك لا تريد باضافته حسن انه زائد في الحسن عليهم اذ صيغة حسن ليست من
صيغ التفضيل وانما مرادك من اضافته الى قريش ان الحسن من قريش تقصد باضافته حسن اليهم التخصيص اي اختصاصه
بقريش والتوضيح بسبب اختصاصه بهم فكذلك اضافة افضل في المعنى الثاني فانك انما تقصد بها التخصيص والتوضيح ونحوه
انك اذا قلت زيد افضل فالافضلية فيه غير مختصة بقوم معينين فاذا قلت افضل بني تميم مثلا اختص بهم وتميز بسبب هذا
الاختصاص فان قيل لم يقصد بافعل المضاف بالمعنى الزيادة على الغير فلا يكون الحد جامعا لخروج هذا الفرد
عنه وان قصد به الزيادة على الغير فيرجع الى المعنى الاول قلت نختار الشق الثاني من الترديد ونمنع رجوعه
الى المعنى الاول بناء على ما افاده الامام الحديثي وعنوان التفضيل في المعنى الثاني على المضاف اليه بل لانه هذا ما
افاده فنقول على هذا انما رجع الى المعنى الاول ان لو كان التفضيل فيه كما كان في المعنى الاول وليس كذلك بل
التفضيل في المعنى الثاني بلا نسبة فاذا ان المتكلم اذا قال زيد افضل الناس بالمعنى الاول فقصده ان يفضل زيدا
على من اضيف اليه افضل بثبوت الفضل الزائد له ووقع في المفصل وامالي المصنف وشرح الهادي وغيرها تفسير
افعل هذا الذي يمكن بصدده باسم الفاعل ولم يرد به انه لم يقصد به الزيادة على الغير اصلا والا لم يكن اسم التفضيل
في شيء وانما اريد به تنبيه المحصل على انتفاء الشركة فيه في قصد المتكلم كما انه لا تفضيل في اسم الفاعل المضاف واذا ثبت ان اضافة
اسم التفضيل بالمعنى الثاني ليست للتفضيل في اصل الفعل فلا يشترط ان يكون المفضل بعضا لمن اضيف اليه لانتفاء المعنى المقتضي
لذلك وهو قصد الشركة على ما تقدم فعلى ذلك يجوز ان تقول يوسف احسن اخوته اذ ليس الغرض بذلك ما تقدم من قصد
الزيادة على من اضيف اليه في اصل الفعل حتى يشترط ان يكون منهم بل الغرض توضيحه فان انتفت مشاركتهم فليست بمقصودة للمتكلم

ويجوز اسم التفضيل اما ان يكون مستعملا بالاضافة او بمن او باللام والاول اما ان يكون اضافته
بالمعنى الاول او بالمعنى الثاني فهذه اربعة اقسام والمصنف اراد ان يبين بيان المطابقة وتركها في هذه الاقسام الاربعة
وقدم في المتن المضاف بالمعنى الاول وفي الشرح المستعمل بمن وما في الشرح انسب لتوقف بيان المستعمل بغير من عليه
تقول المستعمل بمن مفرد مذكر لا غير لانهم اجروه مجرى باب التعجب لقربه منه في المعنى ولذلك اشترطوا فيه شروط
التعجب ثم بنوا منه ما يبنى منه فعل التعجب فلما اجروه مجراه لفظا ومعنى لم يثنوه كما افردوا الفعل وانما جاز في المضاف بالمعنى
الاول الافراد لانه اشبه الذي بمن لذكر المفضل عليه معه كما ذكر مع المستعمل بمن فلما شابهه جرى مجراه في وجوب الافراد
وجازت المطابقة ايضا لانه يخالف المستعمل بمن في مجيء الاضافة التي هي من خواص الاسماء فجرى مجرى الاسماء و
انما جاز المعرف باللام مطابقا لا غير لان المعرف باللام بعد عن شبهه ما اتى بمن واراد بشبهه ما اتى بمن كل واحد
من الشبهين احدهما مشابهة المستعمل بمن لفعل التعجب والثاني مشابهة المضاف للمستعمل بمن وتقرير ان يقال
ان المستعمل باللام بعد عن شبه المستعمل بمن لفعل التعجب وعن شبه المضاف للمستعمل بمن اما بعده عن الشبه
الاول فلان المستعمل بمن امتنع فيه اللام بسبب وجود من كما امتنع في فعل التعجب والمستعمل باللام لخلوه عن من
دخل فيه اللام الممتنع في فعل التعجب فبعد المستعمل باللام بسبب دخول اللام فيه عن ان يكون مشابها لفعل التعجب
واما بعده عن الشبه الثاني فلخلوه عن لفظ واقع موقع من تقوم ذلك اللفظ مقام من وهو المضاف اليه فثبت
ان المستعمل باللام بعد عن ان يكون مشابها للفعل وعن ان يكون مشابها لما اشبه الفعل فجرى مجرى الاسماء في
وجوب المطابقة لمن هو له وانما جاء المضاف بالمعنى الثاني مطابقا لا غير لانه مشابه لاسم الفاعل المضاف في عدم
المشاركة فجرى مجراه في وجوب المطابقة   ولا يعمل افعل التفضيل لا يعمل في مظهر فلا تقول مررت
برجل افضل منه ابوه بخفض افضل لانك لو خفضت افضل يكون صفة لرجل ويكون ابوه فاعلا لافضل فيلزم عمله في الظاهر
لكنه لا يعمل فيه ولكن تقول برفع افضل على ان يكون ابوه مبتدأ وافضل خبرا مقدما لابوه فيرتفع ابوه بالابتداء لا
بالافضل فلا يلزم عمله في الظاهر على هذا وانما لم يرفع الظاهر لنقصانه عما تقدم من اسم الفاعل والصفة المشبهة
في مشابهة الفعل من حيث كان في اصله لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وشبه ما تقدم انما كان فذلك ضعف اسم التفضيل عن
شبه الفعل هذا قول النحويين وحسن منه ان يقال انما عمل ما تقدم لان له فعلا بمعناه واما هذا فليس له فعل بمعناه في
الزيادة فلم يعمل وانما قال وحسن منه لان ما قاله النحويون لا يخلو عن ضعف ما من حيث ان كونه لا يثنى ولا يجمع
يقتضي قوة شبهه بالفعل لان الفعل لا يثنى ولا يجمع وليس يقتضي نقصان شبهه به قال الامام الحديثي دليل المصنف
ايضا ضعيف لان الصفة المشبهة لا فعل لها بمعناها في الثبوت مع انها تعمل في الظاهر فخير منه ان يقال لا فعل له
بمعناه بخلاف اسم الفاعل ولم يكن شابها لاسم الفاعل لان اسم الفاعل بخلاف الصفة فانه وان لم يكن لها فعل بمعناها
في الثبوت لكنها يشابه اسم الفاعل لانها يثنى ويجمع كاسم الفاعل فلا جرم عملت الصفة في الظاهر ولم يعمل اسم التفضيل
فيه واقول الامام الحديثي اخذ ما هو خير من دليل شرح الكافية مما ذكره المصنف في شرح المفصل حيث قال

[illegible]

والانما يعمل في الظاهر لانه ليس جاريا على الفعل ولا مشتبها به بعض بالجاري على الفعل اذا لم يجر مجرى اسم الفاعل في التثنية
والتذكير والتانيث في قولك زيد افضل من عمرو ولانه الاصل ولم يبين الامام الحديثي كون المستعمل بمن اصلا وبيانه ان
اسم التفضيل محمول على فعل التعجب لقربه منه في المعنى والمستعمل بمن وجب افراده وامتنع تعريفه كما ان فعل التعجب كذلك
بخلاف المستعمل بغير من فانه ليس مثل فعل التعجب في الامرين وما وافق اصله في اكثر الاحكام اصل بالنسبة الى ما لا يكون كذلك
الا اذا كان يعني ان اسم التفضيل لا يعمل في مظهر في صورة من الصور الا في صورة توجد فيها الشرائط التي
ذكرها فانه يعمل في الظاهر حينئذ اما الشرائط فهي ان يكون اسم التفضيل جاريا على شيء في اللفظ وهو في المعنى لا يكون لذلك
الشيء بل يكون لمسببه ويكون ذلك المسبب مفضلا باعتبار الاول يعني باعتبار ما الافعل جرى عليه لفظا على نفسه
باعتبار غير الاول ويكون اسم التفضيل في سياق النفي والمثال المشهور في هذا الباب قولهم ما رايت رجلا احسن
في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن في هذا المثال جار في اللفظ على رجلا لانه صفته وليس له في المعنى فانه من حيث
المعنى للكحل وهو مسبب والكحل الذي هو مسبب مفضل باعتبار عين الرجل على نفسه باعتبار انه في عين زيد والكلام
منفي والامام الحديثي فسر المسبب بمتعلق الرجل ثم قال وانما كان الكحل متعلقا له لانه مظروف عين الرجل التي هي جزؤه
فمرتبط به بالضمير وانا اقول يفهم من قول المصنف في العبارة الثالثة بالتعريض ومن قول الامام الحديثي بالتصريح
ان التفضيل بالحقيقة للعين لا للكحل واذا كان كذلك فيكون العين سببا للكحل في التفضيل والكحل يكون مسببا واما ان
اسم التفضيل يعمل في الظاهر عند تحقق هذه الشرائط فلوجهين الاول ان اسم التفضيل فيما اي في هذه الشرائط
يعني في صورة حصول هذه الشرائط بمعنى الفعل الذي اشتق اسم التفضيل منه لان قولنا ما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد في معنى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد وبيانه ان معنى الثاني زيادة حسن الكحل
الذي في عين زيد على الذي في عين الرجل وهو مستلزم لنفي زيادة حسن الكحل الذي في عين الرجل على الذي في عين زيد
ولنفي مساواته له فهذا معنى قولنا ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد زيادة حسن الكحل الذي في عين
زيد على الذي في عين الرجل وليس معناه نفي زيادة حسن الكحل الذي في عين الرجل على الذي في عين زيد لانه
يحتمل المساواة فان قيل فعلى هذا يجوز ان يكون احسن في قولنا ما رايت رجلا احسن منه ابوه رافعا لابوه لانه
في معنى ما رايت رجلا زاد حسن ابيه على حسنه او في معنى ما رايت رجلا حسنه ابوه اي غلبه بالحسن فيكون اسم التفضيل
في معنى الفعل الذي هو زاد او حسنه بمعنى غلبه بالحسن لكنه ممتنع بالاتفاق اجيب بان المراد من الفعل الذي هو
اسم التفضيل في معناه هو الفعل الذي اشتق اسم التفضيل منه لا اي فعل اتفق فيمتنع ارتفاع الظاهر باسم التفضيل في
صورة النقض لان احسن ليس مشتقا من زاد ولا من حسنه بمعنى غلبه في الحسن الوجه الثاني انه لو لم يرفع الكحل
باحسن في المثال المذكور لكان رفعه بالابتداء ويكون حينئذ احسن مرفوعا على انه خبر عن المبتدأ الذي هو الكحل فيلزم
الفصل بين العامل الذي هو احسن ومعموله الذي هو منه باجنبي وهو الكحل لان الكحل على تقدير ان يكون مرتفعا بالابتداء
لا يكون معمولا لاحسن بل يكون معمولا للتجريد فيكون اجنبيا لكن العامل ومعموله ككلمة واحدة فكما لا يجوز الفصل بين اجزاء الكلمة

الكلمة الواحدة بالاجنبي فكذلك لا يجوز بين ما هو ككلمة واحدة واما اذا كان ارتفاع الكحل باحسن فلا يلزم الفصل بينهما بالاجنبي لان الكحل ايضا يكون معمولا لاحسن والمعمول لا يكون اجنبيا قوله في الشرح في بيان هذا الوجه لتعذر الرفع على الابتداء لقصوره عن عين معناه ورفع الكحل ينبغي ان يكون على انه فاعل احسن والا لكان على الابتداء لكن رفعه على الابتداء متعذر لان الرفع على الابتداء قاصر عن الرفع على غير الابتداء اي عن الرفع على الفاعلية وانما كان الرفع على الابتداء قاصرا عن الرفع على الفاعلية لان الرفع على الابتداء مستلزم للفساد المذكور وهو الفصل واما الرفع على الفاعلية فلا يستلزمه فان قيل على تقدير رفع الكحل بالابتداء لعدم شيء على الكحل فيقال ما رايت رجلا احسن في عينه منه الكحل في عين زيد فلا يلزم الفصل المذكور قلت اجاب عنه المصنف في الشرح بانه لا يجوز ذلك والا يلزم رجوع الضمير في منه على غير مذكور يعني يلزم الاضمار قبل الذكر لانه عائد على الكحل والتقدير انه قدم عليه وفيه نظر وهو ان الكحل على تقدير كونه مبتدا اي بنية التقديم ومنه في نية التاخير لانه من تتمة احسن وهو خبر فيعود الضمير على غير مذكور بحسب اللفظ وهو جائز واقع كما في قولنا في داره زيد وانما اشترط ان يكون منفيا لانه لو كان مثبتا لا يكون في معنى فعله واذا لم يكن في معنى فعله فلا يعمل الا ترى ان قولنا رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد معناه التفضيل اي زيادة حسن كحل عين الرجل على حسن كحل عين زيد وقولنا رايت رجلا حسن في عينه الكحل منه في عين زيد معناه التشبيه ومساواة الكحلين في الحسن ولك يعني انك في ما بعد المرفوع عبارة اخصر من تلك العبارة التي هي العبارة الاولى ومعناها معنى العبارة الاولى والعبارة التي هي اخصر من الاولى يحصل بان يحذف الضمير من منه وفي من في عين زيد وادخل من على عين زيد فيقال ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد وان قدمت يعني انك عبارة ثالثة اخصر من الاوليين وهذه العبارة الثالثة تحصل بان تقدم المفضل عليه في المعنى وهو عين زيد على افعل فتستغني عما بعد المرفوع والموصوف فتقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل قال الامام الحديثي انا نجي بعين زيد مفضلا عليه ابقاء لحكم قبل دخول النفي وقال يعني لان التفضيل بالحقيقة للعين لا للكحل هذا ما ذكره ولم يتعرض لبيان كون التفضيل بالحقيقة للعين واقول انما جي بعين زيد مفضلا باعتبار انه مفضل عليه لفظا كما يفهم هذا المعنى من كلام المصنف في شرح المنظومة واما ان التفضيل بالحقيقة للعين لا للكحل فلان تفاوت الكحل الواحد بالاحسنية وعدمها في عينين انما يكون من تفاوت العينين بها او نقول انما كان التفضيل بالحقيقة للعين لا للكحل لانا اذا فضلنا الشيء على نفسه باعتبارين فالمفضل منه وان كان بعينه المفضل عليه من حيث اللفظ لكنه من حيث الحقيقة يكون واحد من ذينك الاعتبارين مفضلا عليه كقولنا زيد قائما احسن منه قاعدا فان المراد من هذا التركيب تفضيل حسن قيام زيد على حسن قعوده ولذلك ذهب ارباب التحقيق الى ان تفضيل الشيء على نفسه باعتبارين من حيث الحقيقة تفضيل الشيء على غيره واذا ثبت هذا فالاعتبار ان فيما نحن فيه عين الرجل وعين زيد فيكون عين زيد مفضلا عليه من حيث الحقيقة فان قيل لم لا يجوز في العبارة الثالثة رفع احسن اذ لا فصل بينها بين العامل ومعموله باجنبي ولم يجز بالاتفاق قلت اجاب عنه المصنف في الشرح بانها فرع العبارة الاولى فكما لا يجوز الرفع في الاصل لا يجوز في الفرع

وبان الفصل بينهما مغتفر ايضا على تقدير رفع احسن ولو وقع التغيير الكثير في العبارة الثالثة من الحذف والتقديم والتاخير ربما يتوهم انها غير جائزة فلذلك احتاج الى ايراد نظيرها جاء في كلام العرب وقد انشد سيبويه وهو قول الشاعر

مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تائة واخوف الا ما وقى الله ساريا

والاستشهاد انما يحصل من البيتين يعود ولا ارى كوادي السباع اقل به ركب ولو عبرت بالعبارة الاولى قلت ولا ارى واديا اقل به ركب منه في وادي السباع وافعل ههنا هو اقل جوى لنبي في اللفظ وهو واديا وهو في المعنى لسبب هو الركب مفضل باعتبار من هو وهو قوله به على نفسه باعتبار غيره وهو وادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت ولا ارى واديا اقل به ركب من وادي السباع والعبارة الثالثة هي عين ما جاء في البيت فاقل منصوب لانه صفة لقوله ارى وركب فاعل مرتفع باقل ارتفاع الكحل باحسن واتوه صفة لركب وتائة اما مصدر على اصله لان الاتيان قد يكون تائة اي بتوقف وقد يكون بغير واما مصدر في تاويل المشتق اي متوقفين متلبثين فيكون حالا واخوف عطف على اقل او على تائة ان جعلت حالا والا ما وقى الله استثناء منقطع اي في كل وقت الا وقت وقاية الله تعالى الساري ولي رسالة مستقلة في هذه المسئلة من اراد او في مما ذكرته هنا فليراجعها والله اعلم بالصواب

الفعل

ما دل يدخل فيه قوله ما دل على معنى اي حدث الكلم الثلث وقوله في نفسه يخرج عنه الحرف وقوله مقترن يخرج عنه كالاسماء التي لا يقترن اصلا بالزمان من نحو رجل وفرس وقوله باحد الازمنة الثلثة يخرج عنه الاسماء التي تقترن بزمان ولكنها لا تقترن بواحد معين من الازمنة الثلثة التي هي الماضي والحال والمستقبل مثل الغبوق والصبوح ويخرج المصدر من المقدم لانه لا يدل على زمان معين وبخواصه لانه يدل على نفس الزمان لا على معنى مقترن بزمان واما جهات ويخرج من اسماء الافعال وان دل على حدث مقترن بزمان مزون انه يدل على بعد الذال على الحدث والدال على الدال على الحدث يكون دالا على الحدث فلا يرد لان المراد الدلالة بغير واسطة قال المصنف في الشرح وكل ما ورد من الاعتراض على حد الاسم باعتبار طرده كباب الجبوق وباب اسم الفاعل فهو وارد ههنا على حد الفعل باعتبار عكسه وكل ما ورد على حد الاسم باعتبار عكسه كالمضارع والافعال العين المنقرة فهو كهي وشبههو فهو وارد على حد الفعل باعتبار طرده والجواب فيه كالجواب فيما تقدم وقد تقدم ذلك في حد الاسم وفيه نظر لانهم قالوا شرط الحد الاطراد وهو اذا وجد الحد وجد المحدود والانعكاس وهو اذا انتفى الحد انتفى المحدود وعلى هذا الجبوق واسم الفاعل واردان على عكس حد الاسم لا على طرده وكذى المضارع والفعل غير المنصرف واردان على طرد حد الاسم لا على عكسه ولو فسر الطرد بانه اذا وجد المحدود وجد الحد والعكس بانه اذا انتفى المحدود انتفى الحد يستقيم كلامه اعلم ان جار الله العلامة حد الشارح الفعل بقوله ما دل على اقتران حدث بزمان واعترض عليه المصنف في شرح المفصل قائلا ليس هذا بجيد لان الفعل يدل على الحدث والزمان جميعا واذا قال ما دل على اقتران حدث فقد جعل الاقتران نفسه هو المدلول وخرج الحدث والزمان من الدلالة ولا ينفعه كونهما متعلق الاقتران لانك تقول اعجبني اقتران زيد وعمرو فدونهما تعلقت معنى الاعجاب باعتبار الاقتران ولا تتعلق باعتبار متعلقه وكذلك كل مضاف ومضاف اليه وان كان متعلقا له لا يلزم من اخبارك عن

المضاف اخبارك من المضاف اليه فان قيل المقصود من الحد تمييز وهو يحصل بذلك سوى كان الحدث والزمان مدلولا له
او لا فالمقصود من الحد قلت الاقتران ليس من مدلوله البتة وانما جاء لازما لما دل عليه الفعل على الحدث والزمان
دلالة واحدة لزم اقترانهما اذ لا يعقل الا كذلك فلم يكن لذكر الاقتران معنى ثم تحقيقنا ان الاقتران مدلول الفعل فالمقصود
من حد هذه الالفاظ ان يذكر ما هو مدلول لها باعتبار وضعه ولا شك ان الحدث والزمان باعتبار وضعه فكان الغرض
لها باعتبار وضعها حدود الالفاظ هو الوجه الا انه اولى لقائل ان يقول ان المصنف جعل في حد الكلمة مدلول
الفعل الحدث المقترن بالزمان فخرج الزمان من الدلالة ولا ينتظم جعل المقترن صفة للمعنى والزمان متعلقا بالمقترن
فانك تقول المعنى ضرب مقترن بالزمان الحال او واقع في الزمان الحال ونحوه ثبت الايجاب باعتبار الحدث ولا يثبت
باعتبار الزمان فان قيل اعتبار الازمنة الثلثة في حد الفعل لدخول فعل الماضي وفعل الحال وفعل المستقبل لكن لا وجود لفعل
هو فعل الحال لما ذكر لكن انكر فعل الحال وهو ان فعل الحال هو الدال على حدث وزمان بين الماضي والمستقبل ومعلوم ان ذلك
الاين زمن فرد وكل فعل يعبر عن وقوعه لا يسعه ذلك الزمان فصار اثباته يؤدي الى التناقض لانه يكون معناه انه وقع فيه
وهو لم يقع فيه وذلك متناقض اما كونه يدل على كونه وقع فهو معنى فعل واما كونه غير واقع فلما علم من ان كل فعل لا يمكن وقوعه
في زمن الحال فقد اخبر بما لا يمكن وقوعه بانه وقع وهو فاسد قلت اجاب عنه المصنف في امالي المتقدمة بان هذا
مستقيم لو كان العرب ضايقت في زمن الحال هذا التضايق وانما العرب اجرت الزمان المتقارب في اول الفعل وآخره
مثل زمن الحال فثبت هذا على التسامح لا على التضايق ولذلك لو كان الفعل مما لا يكون عادة الا في شهر او اكثر صح ان يعبر
عنه بفعل الحال اذا كان الحال ملتبسا به فاذا ثبت ذلك سقط ما توهم من التضايق واذا سقط ثبت ان وضع الحال
باعتبار التوسع التي ذكرناها واما انكار زمن الحال فلا يمكن عاقل لانه معلوم ضرورة فان قلت خلق الله الزمان وخلق
السموات خارج عنه والا لزم خلق الزمان في زمان آخر ويتسلسل قلت اجيب عنه بانه لم يدل هنا على الزمان لقيام المانع
واعترض عليه تلميذ المصنف فقال ومع هذا فاسد اذ يلزم ان يكون خلق هنا مجازا لانه مصدر مضافا الى فاعله وح لا يكون
الكلام حقيقة وعما افاد الابعد جزئيات اليه اجاب عنه من وجهين الاول ان الزمان على ضربين زمان محقق
وزمان وهمي مفروض بالوهم وكلاهما مدلول الفعل وكان فائدة ذلك اخبر بخلق الله الزمان المحقق في الزمان المقدر
فاندفع التسلسل وعليه يحمل خلق الارض في يومين وخلق السموات في اربعة ايام الثاني ان الفعل يدل على الحقيقة
المتعلقة من المصدر وعلى بروز تلك الحقيقة من الكمون ثم ان كان اللفظ يؤذن بانفصال تلك الحقيقة عن الكمون
فهو الماضي وان كان يؤذن بانفصال متوقع فهو المستقبل وان آذن بالاخذ في الانفصال فهو الفعل الحاضر وهذا
القدر هو الذي استفاده على صيغة المصدر بوضعها وهو المعنى بالزمان وذلك لا يتوقف على وجود الفلك والزمان
لاطلاق الزمان يعرض له ذلك فالزمان الذي دلت عليه صيغة الفعل مغاير لما دلت عليه ظروف الزمان قوله
ومن خواصه اخذ يبين بعضا من خواص الفعل وقد تقدم معنى الخاصة في الاسم والمصنف لم يذكر معنى الخاصة في
الشرح اصلا فيكون قوله وقد تقدم اشارة الى ما ذكر في متن هذا الكتاب وانما اختص قد بالفعل لما بينهما

من تقريب الزمان الماضي الذي يدخل له من زمان الحال وذلك معنى مختص بالفعل واختص بالسين وسوف لانهما موضوعان
لنقل معنى الاستقبال الذي هو احد مدلولي مدخولهما ومعه لا يتصور الا في الفعل فيكونان مختصين بالفعل واختصاص
الجوازم واضح لانه لا جزم في الاسماء لاختصاص بالفعل لما يتحقق بعد هذا من ان الجزم في الفعل يحصل عوضا عن الجر في
الاسم واذا كان الجزم من خواص الفعل يكون موثره وهو الجازم مختصا ايضا بالفعل واختصاص لحوق نحو تاء فعلت
ونحو سمونا فعلت الضمائر المرفوعة البارزة لان الاسماء لا بارز مرفوع فيها وانما لم يبرز في الاسماء لانه كان
يؤدي الى اجتماع الفي التثنية في المثنى وواوي الجمع في الجموع الا ترى انك اذا قلت ضاربان فالالف فيه الف
التثنية وليس بضمير بدليل انقلابها ياء في النصب والجر فلو اضمر فيه مرفوع بارز للتثنية وهو الالف لاجتمعت
الف التثنية التي هي الاعراب والف التثنية التي هي الضمير وكذلك الكلام في واو الجمع فان واو ضاربون ليس
بضمير بدليل انقلابها ياء في حالة النصب والجر فلو اضمر فيه مرفوع بارز للجمع وهو الواو لاجتمع الواوان واختصاص
تاء التانيث لان وضعها ساكنة وانما وضعت ساكنة لتكون فرقا بين تاء الاسماء والافعال ولم يعكس لئلا
يفضي ثقل الحركة الى ثقل الفعل او لئلا يفوت اعراب الاسم فلزم من الفرق وعدم العكس وجوب اختصاص
الساكنة بالفعل الماضي يدخل فيه قوله ما دل على زمان الافعال كلها وقوله قبل زمانك اي قبل زمان
اخبارك يخرج عنه الحال والاستقبال فان قيل التعريف غير جامع لان قام في قولنا ان قام زيد قمت ماض مع انه
خارج عن الحد وغير مانع لدخول المضارع في مثل قولنا لم يقم قلت اجاب عنه المصنف في امالي الكافية بان المراد الماضي
المجرد عن القرائن في اصل وضعه واذا اخذ قام مجردا عن القرائن يدل على زمان قبل زمانك فيكون غير خارج عن الحد
واذا اخذ يقوم مجردا عنها لم يدل على زمان قبل زمانك فيكون غير داخل مبني الماضي مبني على الفتح مع
غير ضمير المرفوع المتحرك والواو وحده اما بان لا يكون معه ضمير اصلا واما بان لا يكون الضمير الذي معه مرفوعا
واما بان لا يكون الضمير المرفوع الذي معه متحركا فالاول مثل ضرب زيد والثاني مثل ضربك زيد والثالث مثل الزيدان
ضربا وانما بني في هذه المواضع الثلثة على الحركة لانه مشبه للمضارع من حيث قيامه مقام الاسم في قولك زيد ضرب
في موضع ضارب فلما اشبه المعرب جعل له حظ من الحركات التي هي آلة الاعراب فبني على الحركة تنبيها بذلك على الشبه
بالمضارع الذي هو معرب وخص بالفتح لانها اخف الحركات وانما قال مع غير ضمير المرفوع المتحرك احترازا عما
اتصل به الضمير المرفوع المتحرك كقولك ضربتُ وضربتَ فانه لا يكون مبنيا على الفتح بل يكون مبنيا على السكون وانما بني
على السكون كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة بدليل ان التاء فيما ذكرنا من المثال فاعل والفاعل كجزء
من الفعل والتاء التي كالجزء متحرك فلو حرك الفعل ايضا لزم اجتماع اربع متحركات واما اذا كان الضمير المتصل بالماضي
منصوبا كقولك ضربني فانه لا يسكن وكذلك اذا كان الضمير المرفوع ساكنا كقولك الزيدان ضربا فلا يسكن الفعل ايضا
اما الاول فلان الضمير فيه ليس بجزء من الفعل لان المنصوب لا يكون جزءا فاجتماع الحركات الاربع فيه لا يكون فيما هو كالكلمة
الواحدة واما الثاني فلان الضمير فيه غير متحرك فلم يجتمع فيه اربع حركات واذا اتصل بالماضي ضمير جماعة

مذكر بن عقلاء كان الواو وكان ما قبلها مضموما وانما ضم لانهم قصدوا مجانسة حرف العلة لحركة ما قبله لما ثبت
من مراعاة مجانسة حرف العلة لحركة ما قبلها في اختي الواو اعني الالف والياء فالاول في قولك ضربا والثاني
في قولك ضربي واذا ثبت مراعاة المجانسة في الالف والياء فقد وجب ان يكون الواو كاختيها في المجانسة
المضارع يجري قوله ما اشبه الاسم الماضي فانه يشابه الاسم في الجملة الا ترى انهم يقولون
زيد ضرب كما يقولون زيد ضارب فشابه الاسم باعتبار وقوعه موقع الاسم وقوله باحد حروف نايت يخرج الماضي
لان الماضي لم يشابه الاسم بذلك يعني باحد حروف نايت لان حروف نايت من خواص المضارع وقوله لوقوعه
مشتركا وتخصيصه بالسين تبيين للجهة التي بها اشبه المضارع باحد حروف نايت الاسم بيانه انك اذا قلت يضرب
يصلح للزمان الحال وللزمان المستقبل فاذا دخلت عليه السين اوسوف وقلت سيضرب اوسوف يضرب يختص
بعد ان كان شايعا كما انك اذا قلت رجل فانه صالح لذات زيد وعمرو فاذا قلت الرجل ودخلت لام التعريف عليه
تخصص بالمعهود منها بعد ان كان شايعا فقد اشبه المضارع الاسم من حيث الشياع والتخصيص فان قلت
قال المصنف في شرح المفصل المضارع موضوع لكل واحد من مدلوليه وهما مختلفان دالا عليه كوضع المشتركات
ورجل موضوع لواحد من مدلولاته الذي هو في المعنى حقيقة واحدة لا اختلاف فيه ودخول اللام في الرجل يجعله دالا
على ما لم يدل عليه قبل ذلك يعني قبل دخول اللام وهو الرجل المعنى المعين ودخول حرف الاستقبال ليس كذلك وانما
هو في التحقيق تبيين لما هو في قصد المتكلم من غير زيادة معنى اما فائدة ويظهر منه ان شيوع المضارع و
تخصيصه مخالف لشيوع الاسم وتخصصه فلا يكون المضارع مشابها للاسم فيهما قلت يعلم جوابه من كلام ذكره
المصنف في شرح المفصل عقيب هذا الذي نقلته وهو ان التشبيه بينهما في امر جامع لهما وهو انهما جميعا موضوعان
للتعدد على البدل ثم يعين كل واحد منهما لمعين بحرف يدخل عليه بعد ان كان شايعا فهذا هو الوجه الذي تشابها
فيه والا فهما مختلفان في الشياع من وجه وفي التخصيص من وجه على ما بينت وخلاصته ما قاله المصنف في شرح
الكافية وهو ان المضارع اشبه الاسم من حيث الشياع والتخصيص يعني لا من حيث خصوصية الشياع والتخصيص
وبهذا المعنى من الشبه اعطي الاعراب والا فالاعراب فيه ليس لمعان تعتور عليه كما في الاسماء فيكون اصلا في اقتضاء
الاعراب وانما اعرابه لشبهه لفظي على سبيل الاستحسان في الاصل يعني في اصل وضع الفعل المضارع ويشير بهذا الكلام
الى ان الاسم وان كان معربا حالة التركيب لكنه مبني في الاصل وليس كذلك الفعل المضارع فانه في الاصل معرب
باعراب استحساني ثم بين ان اعراب الفعل ليس لمعان تعتور عليه بقوله الا ترى ومعناه ان اعراب الفعل لا
يكون للمعاني المعتورة عليه لان صيغ الافعال تختلف لتدل على المعاني المعتورة عليه فان صيغة الماضي تدل على حدث
منقوص وصيغة المضارع على حدث متوقع او آخذ في الفاعل بخلاف الاسماء فان صيغها واحدة مع اختلاف معانيها
فالهمزة هذا الكلام بيان لمعاني حروف المضارعة واعلام بانها لا تكون كذلك الا باعتبار معانيها
يعني ان الهمزة لم تكون حرف المضارعة الا اذا كانت للمتكلم والتاء لا تكون حرف المضارعة الا عند كونها للمخاطب مثلا

ولذلك تقول في غيرهما ولا تكون هذه الحروف حروف مضارعة باعتبار صورها المجردة عن معانيها لان صورها بعضها
قد تكون في غير المضارع كما في اكرمت فانه او له همزة ولكنها ليست للمتكلم تبنى تمام الغايب والمخاطب فلذلك لم تكونها
ليست للمتكلم لا يكون الفعل بها مضارعا فالهمزة للمتكلم مفرد امذكرا كان او مونثا والنون للمتكلم اذا كان معه متكلم آخر
او اكثر سواء كانوا ذكورا او اناثا او مختلطين منهما ويدخل في ذلك يعني ان النون تكون للمتكلم المفرد اذا كان معظما
لان الغالب ان المفرد المعظم يتكلم عن نفسه وغيره لان اتباعه لسان كونه في غالب امره والتاء للمخاطب على اختلاف
احواله من مفرد ومثنى ومجموع مذكر ومونث فيه ستة وكذلك تكون للمونث غايب وللمونثين غايبين فتكون التاء لثمانية
وهذا اولى من قول من قال التاء للمخاطب والمونث الغايب لانه ان اراد بالمونث الغايب المونث الغايب مطلقا
فهو باطل بجمع المونث الغايب كقولهم النساء يضربن فانه مونث غايب وليس بالتاء وان اراد بالمونث الغايب المفرد المونث
الغايب فهو باطل بقولهم المونثان تضربان فانه بالتاء وليس بمفرد والياء للغايب غيرهما يعني غير المونث الغايب والمونثين
الغايبين لما علمت من انهما بالتاء فتكون الياء لاربعة مذكر مفرد غايب ومذكر مثنى غايب ومذكر مجموع غايب ولجمع مونث
غايب وهذا اولى من قولهم الياء للغايب لانه ان اراد بالغايب الغايب مطلقا فهو منقوض بالمونث والمونثين غيبة
فانه غايب وليس بالياء وان ارادوا بالغايب الغايب المفرد فهو منقوض بقولك الرجلان يضربان والرجال
يضربون والنساء يضربن فانه بالياء وليس بمفرد فثبت ان قولنا والياء للغايب غيرهما اولى من ذلك
وحرف المضارعة بين حركة حرف المضارعة فانه يجب ان يكون متحركا لوقوعه في اول المضارع وامتناع الابتداء
بالساكن واصلها الفتح لانها اخف الحركات ولان من جملة حروف المضارعة الياء والكسر عليها مستثقل جدا وضم في الرباعي
والمراد بالرباعي هنا ما ماضيه على اربعة احرف وهو في اربعة ابواب الافعال والتفعيل والمفاعلة والفعللة وانما ضم فيه
خوف اللبس في واحد منها وحمل الثلثة الباقية عليه واللبس يكون في باب الافعال فان مضارع ضرب يضرب بفتح الياء
وفي مضارع اضرب من باب الافعال يجب حذف الهمزة في مضارعه لما سيجيء في مثال الامر فلو قيل فيه يضرب بفتح الياء لالتبس
الا يعلم انه مضارع الثلاثي هو ام الرباعي ففتح مضارع باب الافعال ليرتفع الالتباس ولم يعكس الا ان الثلاثي هو الاصل والرباعي
فرع فجعل الاصل وهو الفتح لخفته للاصل والفرع وهو الضم للفرع وايضا لان الرباعي اقل فجعل الضم للاقل لانه اثقل وترك الفتح
للاكثر لانه اخف لئلا يكثر الثقل لو اعطوا الاكثر الضم ثم لما ضم في مضارع الافعال ليرتفع الالتباس ضم في مضارع الابواب
الثلثة الباقية وان لم يكن فيها لبس بتقدير الفتح لان ماضي هذه الابواب الاربعة متوافق في عدد الحروف وخصوصية
الحركة والسكون فارادوا ان يوافق مضارعها فضم مضارع الابواب الثلثة الباقية لذلك ولا يرد على ما ذكرناه الا قولهم اهراق
يهريق واسطاع يسطيع فجاء حرف المضارعة مضموما مع ان الماضي اكثر من اربعة احرف والجواب عنه انه في الحقيقة
رباعي وان اهراق هو اراق واسطاع هو اطاع فزيدت السين والهاء على غير قياس في الفعل وانما حكم بزيادة السين والهاء
لانه تبين احدهما ان هذه الزنة ليست من ابنية الفعل والثاني ان معناه معنى الرباعي فلذلك لم يعتد بالزيادة وضم حرف
المضارعة
ولا يعرب قد تقدم ان المضارع يشبه الاسم من حيث الشياع والتخصيص ولم توجد تلك المشابهة

به نحو من الافعال بقي على اصله في البناء وصار المضارع معربًا وانما يكون المضارع معربًا بتلك المشابهة اذا لم يتصل
به نون تاكيد ولا نون جمع مونث وانما لم يعرب اذا اتصل به نون تاكيد لانه لو اعرب على ما قبل النون لالتبس من المضارع
لانه لو قلت في المفرد المذكر الغايب يضربن بالضم في حال الرفع لالتبس بجمع المذكر الغايب فان حكم الجمع مع نون التاكيد كذلك
ولو اعرب على النون لكان اعرابا على ما اشبه التنوين لان نون التاكيد مشابه للتنوين من حيث ان كلا منهما تابع لحركة
آخر الكلمة فكان لحوق نون التاكيد بالفعل المضارع مانعا من اعرابه وانما لم يعرب المضارع اذا اتصل به نون جمع مونث
لانه لو اعرب فاما ان يعرب بالحركات او بالحروف فلو اعرب بالحركات لكان على خلاف قياسه لان قياس الفعل المضارع
الذي اتصل به ضمير بارز مرفوع ان يكون اعرابه بالحروف كيضربان ويضربون وتضربين ولو اعرب بالنون لادى
الى الجمع بين الضميرين او نونين مع مخالفته اخواته اما بيان الجمع بين الضميرين او النونين فهو ان النون الذي هي
بدل للاعراب كان اعراب فاما ان يكون ضميرا ايضا او لا فان كان الاول يلزم اجتماع الضميرين لان النون الذي قبله
ضمير وان كان الثاني يلزم اجتماع النونين واما بيان مخالفته لاخواته واراد بها يضربان ويضربون لاشتمالها
على الضمير البارز المرفوع كما اشتمل يضربن وتضربن عليه فلانه ليس في اخواته ما فيه ضميران او نونان واعراب
الفعل المضارع رفع ونصب وجزم ولا يدخله جر لامتناع معاني عوامل الجر فيه بيان ذلك ان عامل الجر اما المضاف
واما حرف الجر ومعنى المضاف كون شيء آخر منسوبا اليه بواسطة حرف الجر وهذا المعنى ممتنع في الفعل لامتناع
صيرورة الفعل منسوبا اليه لغيره ومعنى حرف الجر صيرورة ما بعده متعلقا بما قبله اي مفعولا لما قبله بواسطة
حرف الجر والفعل يمتنع ان يقع مفعولا واذا امتنع معاني عوامل الجر في الفعل امتنع عوامله فيه واذا امتنع عوامل
الجر في الفعل امتنع الجر فيه فجعل الجزم عوضا من الجر وانما دخله الرفع والنصب لانه وجد شبيه عامل الرفع والنصب
في الاسم في الفعل لان التجرد عن الناصب والجازم في تضرب شبيه التجريد عن العوامل اللفظية العامل في المبتدأ
بين رفع الفعل به وان الناصبة للفعل شبيهة لان المخففة الناصبة لضمير الشان لفظا ولذا معنى لكونهما مصدريتين
نصب الفعل بها ولم يوجد عوامل الجر في الفعل لما مر ولذا لم يوجد في الفعل ما هو شبيه بعامل الجر
فالصحيح هذا بان يفصل انواع الافعال باعتبار الاعراب لان لفظ الاعراب يختلف في انواع الافعال كما اختلف
في انواع الاسماء فيبني نحو تبيينه اي فقصد تبيينه مثل تبيينه في الاسماء يعني فقصد بين تفصيل انواع الافعال
باعتبار الاعراب في باب الفعل كما قصد بين تفصيل انواع الاسماء باعتبار الاعراب في باب الاسم وبين اللفظي
والتقديري في كل واحد منهما لسهولة امر التبيين فكل فعل صحيح مجرد عن ضمير بارز مرفوع يرفع بالضمة وينصب بالفتحة
ويجزم بالسكون كقولك هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب ولا يكون هذا الضمير البارز في مضارع الا للتثنية والجمع
والمخاطب المونث وانما ذكره تبيينا للحالة ولا يخفى عليك انه اراد بالصحيح ما آخره حرف علة فمثل يقول ويعد
صحيح وانه اراد بالجمع جمع المذكر لانه قد ذكر من قبل ان جمع المونث مبني والمتصل به ذلك يعني المتصل به بارز ضمير مرفوع
على الخلاف انواعه يعني انواع الضمير البارز المرفوع لما علمت من انه يكون للمثنى والمجموع والمونث المخاطب فكل

واحد من هذه الثلثة نوع او انواع المتصل به الضمير البارز المرفوع يرتفع بالنون وينتصب وينجزم بحذفها كقولك هما
يضربان ويضربون وتضربين ولن يضربا ولن يضربوا ولن تضربي ولم يضربا ولم يضربوا ولم تضربي وانما اعرب هذا بالحروف
لان المثنى منه موافق لمثنى الاسم فان يضربان موافق لفظا وبيانا معنى وصورة اما المعنى فلانه مثنى مثله واما الصورة فلانه
في عدد الحركات وخصوصها وفي السكون والمجموع منه موافق لمجموع الاسم فان يضربون يوافق ضاربون معنى وصورة كما علمت
لفظا وافقه جرى مجراه في الاعراب بالحروف واما تضربين فلم يوافق واحدا من مثنى الاسم ومجموعه في الامرين لكنه
مشابه ليضربان ويضربون من حيث جاء الضمير فيه بارزا حرف علة فجرى مجراه وانما اعرب بالنون لما قال المصنف في شرح
المفصل من انه لم يمكن ان يجعل حروف العلة اعرابا لانها ضماير فلو جعلت اعرابا والاعراب يختلف لادى الى اختلاف
الاسم الواحد وهو على حاله في المعنى وذلك غير مستقيم فوجب ان يلحق ما به يكون الاعراب فالحق الحرف المشبه بحروف
العلة وهو النون ولما صار النون اعرابا صار شبيها بالحركة فاثبت في الرفع كثبوت الضمة وحذف في الجزم كحذف الضمة
ولما حذف بالجزم لم يبق للنصب شيء يخصه فحمل النصب على الجزم وقال في امالي المسائل المتفرقة انما حمل النصب على الجزم
لان الجزم في الافعال نظير الجر في الاسماء وقد حمل النصب على الجر في الاسماء فيما اعرب بالحروف فوجب ان يحمل النصب
على الجزم في الافعال فيما اعرب بالحروف لئلا يكون للافعال على الاسماء مزية ومعنى قولنا نظير الجر في الاسماء
ان الفعل المضارع لما اشبه الاسم اعرب بالرفع والنصب وتعذر الجر فجعل الجزم عوضا عنه فصار الجزم في الافعال
نظير الجر في الاسماء والمعتل بالواو نحو يغزو وبالياء نحو يرمي يرفع بالضمة تقديرا لانه استثقلت فيه الضمة على
الواو والياء لفظا لحذفت كما ذكر في باب قاض في الاسماء وينصب بالفتحة لفظا لان الفتحة لم تستثقل عليهما لخفتها
لفظا ويجزم بحذف الواو والياء لانهم لما ثبت في كلامهم ان يجعلوا الجزم في غير المعتل حذف ما هو آخر المرفوع في مثل
قولك يضربان ومثل قولك يضرب اما مثل قولك يضربان فآخره نون وجزمه بحذف النون واما مثل يضرب فآخره ضمة
وجزمه بحذف الضمة ثبت ان الجزم في غير المعتل بحذف آخر المرفوع ولم يكن آخر المعتل الا حرف علة ساكن جعلوا
جزمه بحذفه والمعتل بالالف نحو يخشى يرفع بالضمة وينصب بالفتحة تقديرا على ما ذكرناه في باب عصا من ان الالف لا تقبل
الحركات ويحذف الالف في الجزم على ما ذكرناه في المعتل بالواو والياء   والرافع مذهب البصريون
الى ان رافعه معنى وهو وقوعه موقع الاسم وهو امر معنوي لا لفظي ومذهب الكوفيين ان رافعه تجرده عن الناصب
والجازم واختار ابن المالك قول الكوفيين وقال المصنف قول الكوفيين اقرب على المتعلم من قولهم يرتفع اذا وقع
موقع الاسم لانه يرد عليه اعتراضات مشكلة ويحتاج الى الجواب عنها منها قولهم كاد زيد يقوم فانه مرفوع مع انه لم يقع موقع
الاسم اجيب عنه بانه واقع موقع الاسم في اصله لانه خبر المبتدأ في الاصل وانما عدل عنه الى الفعل لغرض صيرورته
متعلقا لكاد الذي هو من افعال المقاربة المقتضية للاستقبال او الحال لا بالماضي والعارض لا اعتبار له وقد جاء بعضه
على الاصل كقوله فابت الى فهم وما كدت آيبا   ومنها قولهم يضرب الزيدان فانه لم يقع موقع الاسم واجاب عنه
جار الله العلامة في المفصل بانه من مظان صحة وقوع الاسماء لان من ابتدأ كلاما مستقرا الى النطق عن الصمت لم يلزم

ان تكون اول كلمة يتفوه بها اسما او فعلا بل مبتدأ كلام موضع خيره في اي قبيل شاء ومنها ما اورده ابن المالك وهو هلا تفعل وارايت الذي يفعل وما لك لا تفعل فانه مرفوع في هذه المواضع مع ان الاسم لا يقع فيها فلو كان رافعه وقوعه موقع الاسم لزم في المواضع بلا رافع واجيب عنه بانه انما يمتنع ان يقع ما بعد هلا الاسم لصيرورتها بواسطة هلا التحضيضية متضمن الامر وما عرض بسبب عارض لا يعتبر وتفعل في مالك لا تفعل في موضع الاسم اذ المعنى ما لك الفعل الا انه منع من التلفظ به وجود لا النافية للفعل وكذلك في الذي يفعل في موضع المفعول فثبت انه يرد على قولهم يرتفع اذا وقع موقع الاسم اعتراضات مشكلة يصلح لها الجواب عنها واذا عرف بتجرده وصح ولم يرد عليه اشكال قيل على القائل بالتجرد ان الاصل عدم دخول العوامل فكان الرفع سابقا على دخول العوامل والتجرد مع دخول العوامل فيكون متاخرا عن دخول العوامل فالرفع ايضا متأخر عن التجرد ايضا متاخر عن دخول العوامل يكون ايضا متأخرا عن دخول العوامل بمرتبتين وقد ثبت كون الرفع سابقا على دخول العوامل فلزم كون السابق على شيء متأخرا عنه بمرتبتين اجيب عنه بانه ليس من شرط التجرد عن الشيء تقدم التلبس به كالمولود فانه يصح وصفه بالتجرد عن اللباس وللقائل بالتجرد ان يقول التجرد قد ثبت اعتباره في الاسم فكان اولى وايضا عامل النصب في الافعال شبيه بعامل النصب في الاسماء فكان رافعه كذلك

ونصب بان ذكر النواصب جملة ثم اخذ يفصلها فشكلها المفصل وقدم ان لانه متفق عليها وفي غيرها خلاف فان منهم من يقول اصلها لا ان واذا ان اذ وان وكي ناصبة بتقدير ان فهؤلاء لا ناصب عندهم الا ان فان تنصب متحتما بشرط ان لا يقع قبلها فعل علم ولا ظن مثل اريد ان تحسن الي وقوله تعالى وان تصوموا خير لكم ففي المثال الاول النصب بالحركة وفي المثال الثاني النصب بسقوط النون ومنه قوله تعالى يريدون ان يخرجوا من النار والتي تقع بعد العلم هي مخففة من الثقيلة وليست بناصبة للفعل لانه يمتنع وقوع المخففة بعد افعال الرجاء والطمع الا ترى انك لو قلت اتمنى انك تقوم لكان انك دالا على ثبوت ما في حيزه وحقيقة التمني دال على نوع والتمني الواحد لا يكون متوقعا حاصلا قال المصنف في شرح المفصل فلما ثبت امتناع دخول افعال الرجاء والطمع على المشددة في كلا وجهيها التزموا ان لا يدخلوا افعال التحقيق الا على المشددة ليحصل المشاكلة بينهما مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم وانما اورد هذين المثالين لان المخففة يلزمها مع الفعل السين او حرف النفي ومنه قوله تعالى افلا يرون الا يرجع اليهم بالرفع لانها بعد فعل العلم والتي تقع بعد الظن ففيها الوجهان لانه يصح وقوع المخففة بعد الظن لان الاثبات يثبت بالظن بخلاف تمنيها ويصح وقوع الناصبة بعده لانه بمعنى المصدر فيصح ان يقع مظنونا ومنه قوله تعالى وحسبوا ان لا تكون فتنة بالنصب والرفع يثبت النصب اذ النفي وقوعها بعد العلم والظن لان اذا اتفق الامتناع والجواز يتحقق الوجوب لضرورة الحصر وهذا الذي ذكره في الشرح غير كاف في معرفة موضع المخففة والناصبة وقد ذكر المصنف لها ضابطا في ابحاث الحروف المشبهة بالفعل من شرح المفصل قائلا لفظ ان اما ان تذكر بفعل قبلها تسلط عليها اولا فان كان بفعل تسلط عليها فلا يخلو اما ان يكون فعل تحقيق او ظن او غيرهما فالاول تتعين للمشددة والمخففة منها والثالث تتعين للناصب والثاني يجوز فيه الامران وان لم يكن قبلها فعل تسلط عليها فلا يخلو اما ان يكون بعدها الجملة اولا فان صلح بعدها الجملة تعينت للناصبة للفعل مثل قوله تعالى وان تصوموا خير لكم وان لم تصلح بعدها جاز تا جميعا كقولك لك حسن ان تقوم وحسن انك تقوم وبهذا الضابط يعلم موضع تعين الناصبة وتعيين غيرها وموضع جواز الامرين سواء كنت منشئا للكلام او سامعا اوله الذي ذكر في القسم الثالث من القسم الاول مشكل لان غير فعل التحقيق والظن قد يكون منافيا لمعنى المخففة وقد لا يكون فاذا لم يكن منافيا يجوز وقوع المخففة بعده قال الشيخ المرزوقي في قول الحماسي تمنيت بان لا الطعم الذي بعدهم حياة وكان الصبر ابقى واكرما ان الطعم منصوب بان ولو رفع لجاز على ان يكون مخففة من الثقيلة ويكون اسمه مضمرا وهذا الذي ذكره الشيخ المرزوقي يدل على ان لا تتعين في القسم الثالث لناصبة الفعل وكثيرا ما يصرح الشيخ المرزوقي في القسم الثالث بجواز الامرين والوجه ان يجعل القسم الثالث قسمين وذلك لان الفعل في هذا القسم اما ان يكون منافيا للمخففة كافعال الرجاء والطمع اولا فان كان منافيا يكون ان ناصبة وان لم يكن منافيا يجوز فيها الوجهان

ولن تنصب مطلقا يعني سواء وقع بعد فعل العلم او الظن او غيرهما ومعناها نفي المستقبل فيكون مثل لا في انه يعني نفي الاستقبال الا ان لن اكد من لا تقول لا ابرح فاذا اكدت قلت لن ابرح قال ابن المالك قول الزمخشري في الموذج لن لتابيد النفي ضعيف وحامله عليه اعتقاده الباطل ان لا يرى الله تعالى جعلنا الله من اهل الرؤية وقال الامام المديني الزمخشري من العدول وشهادة الاثبات مقدم على شهادة النفي فحامل اعتقاده انه لا يرى الله تعالى ثبوت ان لن لتابيد النفي لا العكس والحق انها لتابيد النفي في الدنيا

واذن تنصب بشرطين احدهما ان لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها ونقل عن الامام عبد القاهر انه قال معنى الاعتماد ان يرجع الفعل المستقبل الواقع بعد اذن الى شيء قبلها يقتضي فيه رفعا او جزما والشرط الثاني ان يكون الفعل مستقبلا ومعناها الجواب والجزاء تقول لمن قال انا آتيك اذا احسن اليك فتقول لك اذن احسن اليك جواب لقوله انا آتيك وجزاء له على اتيانه فان فقد من هذين الشرطين شرط بطل النصب كقولك انا اذا احسن اليك فقد انتفى ههنا احد الشرطين وهو انتفاء الاعتماد لانه قد اعتمد ما بعد اذن على ما قبلها فلا تعمل قال المصنف في شرح المفصل وانما لم تعمل معتمدا ما بعدها على ما قبلها لانه لما قبلها قبل مجيئها ومجيئها في مثله لغرض معنى يحصل بلفظها مع بقاء المعنى الاول فيبقى لما كان عليه قبل مجيئها ايذانا ببقاء المعنى وكراهة ان يتوهم تغير المعنى فيه بسببها بخلاف قولك زيد لن اكرمه وشبهها فانه ليس كذلك ولذلك شبهت بظننت اذا توسطت او تأخرت لان الجزئين الذين مع باب ظننت ايضا عند توسطها على حالهما في المعنى قبل دخولها واذا الغيت ظننت مع تعلقها التعلق المعنوي الذي لا ينفك عنه لاستقلال الجزئين فلان تلغى اذن اولى لانها لا تعلق لها بما بعدها تعلقا يقتضي العمل ولو كان لها تعلق فليس كتعلق عوامل الاسماء لان ذلك معنوي وهذا لفظي ومن ثم كان الالغاء في ظننت جائزا وهو ههنا واجب وقال تلميذ المصنف الامام قول معتمدا لضعفها بسبب وقوعها حشوا او الاعتماد قد يكون على مبتدأ وقد يكون على شرط وقد يكون على قسم مثال الاول قد مر ومثال الشرط ان تاتني اذن آتك ومثال القسم والله اذن لا افعل وكذلك اذا انتفى شرط الاستقبال كقولك لمن يحدثك اذن اظنك

كاذبا لا ينتصب لان الظرف في معنى الحال فيكون شرط الاستقبال منتفيا فلا يعمل قال المصنف في شرح المفصل
وانما لم يعمل الاَّ في المستقبل اجراء لها مجرى النواصب كلها وقال تلميذه الاستقبال شرط في النواصب لان فعل الحال لم
عدم في الوجود كالاسماء فلا يعمل فيه عوامل الافعال فان كان قبلها واو او فاء مثل زيد يقوم واذن يذهب او فاذن
يذهب فالوجهان الاعمال والالغاء والا ان الالغاء اكثر لحصول الاعتماد وبه جاء القران قال تعالى واذن لا يلبثون
خلفك فاذن لا يؤتون وقد جاء واذن لا يلبثوا على الاعمال في بعض السبعة ووجهه ان الفعل مستقل مع فاعله من غير
نظر الى حرف العطف المعتمد ومعنى هذا ما قاله في شرح المفصل من انه لما لم يكن الواو لتشريك منعه كانت ملغاة واعلم
ان جار الله العلامة وجه الاعمال بغير ما وجهه به المصنف قال في الكشاف وفي قراءة ابي لا يلبثوا على اعمال اذن
فان قلت ما وجه القراءتين قلت اما الشائعة فقد عطف فيها الفعل على الفعل وهو مرفوع لوقوعه خبر كاد والفعل
مرفوع الاسم واما قراءة ابي ففيها الجملة برأسها التي هي اذن لا يلبثوا عطف على جملة قوله ان كادوا ليستفزونك
وبه وجهه ايضا ابن يعيش قال في شرح المفصل في مباحث الحروف قولك زيد يقوم واذن يذهب يجوز فيه النصب
والرفع باعتبارين مختلفين وذلك انك ان عطفت واذن يكرمك على يقوم الذي هو الخبر الغيت اذن من العمل وصار
بمنزلة الخبر لان ما عطفت على شيء صار واقعا موقعه فكانك قلت زيد اذن يكرمك فيكون قد اعتمد ما بعدها على ما قبلها لانه
خبر المبتدا وان عطفته على الجملة الاولى كانت الواو كالمستانفة وصار في حكم ابتداء الكلام فاعمل لذلك ونصب
وكي تنصب ومعناها السببية اي يدل على ان ما قبلها سبب لما بعدها وقد اختلف هل هي ناصبة بنفسها او
باضمار ان والصحيح انها ناصبة بنفسها لحصول الاتفاق على انها ناصبة في مثل قولهم اسلمت لكي ادخل الجنة واعلم
ان كي في قولك كيمه لمن يقول قصدت فلانا حرف جر عند البصريين وقال الكوفيون انها ليست بحرف جر
واختار جار الله العلامة مذهب الكوفيين واما انتصاب الفعل بعدها ففيه ثلثة مذاهب ذكرها المصنف
في شرح المفصل منهم من يقول النصب بكي نفسها بدليل قولهم لكي تفعل ومنهم من يقول ان النصب بتقدير ان
ويدل عليه امران احدهما ما ثبت من كونها حرف جر فيكون كاللام فكما وجب في اللام ان يكون النصب فيها
باضمار ان فكذلك هذه والثاني ما ثبت من اظهار ان بعد كي ولولا انها مقدرة لم يسغ اظهارها الا ترى انك
لو قلت لن ان اضرب زيدا لم يجز والمذهب الثالث ان لها حالين فهي في مثل لكي هي العاملة وفي ما عداه بجائز
منه الامران وحتى جاء المضارع الواقع بعد حتى منصوبا وانتصابه بان مضمرة عند البصريين والكوفيون
يزعمون انه ينتصب بنفس حتى من غير اضمار والذي حمل البصريين على ذلك انهم وجدوا حتى حرف جر ومعناها
ههنا كمعناها في غير هذا الموضع فوجب ان يقدر ما دخلت عليه اسما ولا يقدر الفعل اسما الا بحرف مصدر وحرف
المصدر ان وما وكي على الاختلاف وان لا جائز ان يكون ان اذ لا دخول لها على الفعل ولا ما لان الفعل منصوب
وهي لا نصب ظاهرة فكيف تنصب مضمرة ولا جائز ان يكون كي اما عند من ليست عنده مصدرية فظاهر واما من
قال مصدرية فلان تقديرها ههنا يؤدي الى تغيير المعنى مع حتى والى التكرير مع اللام وذلك كقولك سرت

حتى تطلع الشمس فلو قدرت كي ههنا لفسد المعنى لانه ليس موضع تعليل وبعد اللام يؤدي الى تعدد حرف بمعناها
مع امكان غيره والاولى ان يقال ثبت اظهارهم لان مع اللام فدل على انها هي المضمرة فيها وفي غيرها لانه يؤدي القول
بكي اليه اضمارا كي لئلا يؤدي الى اجتماع حرفين بمعنى واحد انهم فعلوا ذلك مظهرا في قولك جئتك لكي تكرمني واذا
لم يكن هو مظهرا فكيف يكون مقدرا وكان ما ذكرنا ثانيا اولى مما ذكر المصنف في شرح المفصل وبه يعلم ما في الشرح
ومن شرط النصب بعد حتى ان يكون الفعل مستقبلا عند الاخبار او بالنظر الى ما قبله واما ما كان فاما ان يكون
بمعنى كي او الى فالاقسام اربعة تقول اسلمت حتى ادخل الجنة مثال للمستقبل عند الاخبار وحتى فيه بمعنى كي لان
ما قبله سبب لما بعده وقولك وقد سرت لتدخل البلد سرت حتى ادخلها اذا قصدت الاخبار عن السير الذي
كان الدخول مترتبا عنده دخلت او لم تدخل مثال للمستقبل بالنظر الى ما قبله لانك اخبرت عن السير المنقرض
الذي كان الدخول مترتبا عنده بعد انقراض ذلك السير في حال اخبارك بهذا الا كون الدخول مترتبا قطعا
وانما هو مترتب بالنظر الى ما قبله وهو السير وهذا ايضا بمعنى كي لتحقق السببية بين ما قبل حتى وما بعده وقولك
اسير حتى تغيب الشمس اذا قصدت الاخبار عن السير الذي ينتهي عند غيبوبة الشمس مثال للمستقبل عند الاخبار
ولا سببية فيه بين ما قبل حتى وما بعده فيكون بمعنى الى وقولك وقد سرت الى غيبوبة الشمس كنت سرت امس
حتى تغيب الشمس اذا قصدت الاخبار عن السير الذي كان غيبوبة الشمس مترقبا عنده مثال للمستقبل بالنظر
الى ما قبله مع كونه بمعنى الى وقوله في الشرح ولم يتعرض لحصوله اشارة الى رد ما اعتبره جار الله العلامة في القسم
الذي كون الفعل الواقع بعد حتى فيه مترقبا بالنظر الى ما قبله من كون ذلك الفعل منقرضا مثلا انما تقول اذا
قصدت الاخبار عن السير الذي كان الدخول مترقبا عنده كنت سرت امس حتى ادخل البلد بعد وجود الدخول
وانقراضه ولذلك انما تقول كنت سرت امس حتى تغيب الشمس بعد وجود غيبوبة الشمس وانقراضها قال
في المفصل للفعل بعد حتى حالتان هو في احدهما مستقبل او في حكم المستقبل فينتصب وذلك قولك سرت حتى ادخلها
تنصب اذا كان دخولك مترقبا لما لم يوجد او كان منقضيا الا انه في حكم المستقبل من حيث انه في وجود السير المتوقع
من اجله كان مترقبا ورد عليه المصنف في شرح المفصل قائلا قوله او كان منقضيا يوهم انه في هذا الوجه لا بد ان يكون
منقضيا وان يعبر عن المنقضي وليس الامر كذلك فيهما لان قولك كنت سرت امس حتى ادخل المدينة لا يلزم
منه نفي الدخول ولا الاخبار عنه بالمنقضي لو قدر منقضيا لان المعنى الاخبار بوقوع الفعل قبل حتى وبان ما بعد
حتى كان حينئذ مترقبا فانت مخبر بالسير وبدخول كان مترقبا عند السير مقصود في التقدير لا في الوقوع
ثم هذا الدخول المترقب قد يقع بعد ذلك في الوجود وقد لا يقع ولا تعرض لذلك المعنى ولا التعبير عنه عما كان عليه
فلذلك تقول بعد وقوع الدخول او تقدمه كنت سرت امس حتى ادخل البلد فتجد المعنى في هذا الاخبار على
كلا التقديرين واحدا الا انه لا تعرض فيه لاثبات وقوع الدخول ولا نفيه وانما هو مخبر عن دخول كان مترقبا
ولا يختلف بوقوع الدخول بعد ذلك ولا بانتفائه هذا ما اورد المصنف على جار الله العلامة ولا يخفى ان قوله

في شرح الكافية ولم يتعرض لحصول اشارة الى هذا الرد واعلم ان تلميذ المصنف اجاب عما ذكره المصنف على
جار الله فانه لا يمكن ان يقال لم يقصد نحو جواز دم الا التنبيه بالادنى على الاعلى اذ بعد التقضي يصح النصب فاذا
لم يكن قد وجد فاولى ان يصح اذ لم يثبت له وصف التقضي فان اردت بعني فان اردت من الفعل
الواقع بعد حتى الحال محققا او حكاية بطل النصب في الفعل وكون الرفع فيه واجبا مثال الحال محققا ان يكون قد سرت
وانت داخل فيقول سرت حتى ادخل البلد معبرا عن الدخول الحاصل حالا محققا ومثال الحال تقديرا ان يكون السير
والدخول قد وقعا جميعا وقصدت الى التعبير عن الدخول الواقع في الوجود الا انك قصدت حكاية الحال
وقت وجوده فيقول سرت امس حتى ادخل المدينة فيكون مخبرا عن سير حصل عنه دخول في الوجود حاكيا للحال
وانما وجب الرفع عند ارادة الحال لما ذكره المصنف في شرح المفصل من انهم انما نصبوا في موضع النصب المذكور
لانه امكن فيه تقدير الناصب الا ترى ان الفعل مستقبل وان تقدر ان فيه محقق لانها للاستقبال فصح تقديرها
بخلاف موضع الرفع فانه للحال وتقدير ان مع الحال مناقض لانها للاستقبال فلا تجامع الحال فلذلك جاء النصب
في مواضع الاستقبال وفات في مواضع الحال ويلزم وجوب الرفع ان يكون حتى حرف ابتداء لانها لو كانت حرف جر لوجب
ان يقدر الفعل اسما ليصح دخولها عليه ولا يقدر اسما الا بان لكن تقدير ان ممتنع مع وجوب الرفع ويلزم كون حتى
حرف ابتداء ان يكون ما قبل حتى سببا لما بعدها بخلاف حال الاستقبال فان الامرين سائغان فيه كانهم لما استعملوها
حرف ابتداء صار ما بعدها مستقلا في الاخبار به وكان الكلام جملتين فقصدوا الى قوة الربط بينهما بمعنى
السببية ههنا وفي الاول لم يلتزموها للربط الحاصل بالجزئية وذلك ان حتى في الوجه الاول جارة ومجرور
فهو جزء مما قبله وفي الوجه الثاني مستقل وليس جزءا مما قبلها فلا يلزم من التزام السببية في الجملتين ليقوى الربط
التزام السببية فما الربط مقوى فيه بالجزئية ومثل المصنف مثال يتحقق فيه الحال وهو قولهم مرض حتى لا
يرجونه فالفعل ههنا فعل حال قال المصنف في شرح المفصل فانه لو قدر مستقبلا فسد المعنى من جهة ان انتفاء
الرجاء المقصود بذلك خطر المرض ولا يحصل ذلك حتى يكون انتفاء الرجاء حاصلا واذا كان حاصلا وجب الرفع
وما قبلها سبب لما بعدها فان المرض سبب لانتفاء الرجاء فاستقامت المسئلة وكذلك قولهم شربت الابل حتى
يجيء البعير يجر بطنه لو قدر منصوبا لم يستقم لان الغرض بذكر جر البعير بطنه زيادة الارتواء ولا يحصل ذلك الا
ان يكون حاصلا ومن ثم امتنع علمت مما قررناه ان كون حتى حرف ابتداء لازم لوجوب الرفع وكون
ما قبلها سببا لما بعدها لازم لكون حتى حرف ابتداء فيكون كل واحد من كون حتى حرف ابتداء وكون ما قبلها
سببا لما بعدها لازما لوجوب الرفع واذا كان كذلك فحيث يتعذر رجل جعل حتى حرف ابتداء امتنع الرفع وكذلك
حيث يتعذر كون ما قبل حتى سببا لما بعدها امتنع الرفع فالاول قولك كان سيري حتى ادخلها بالرفع في كان
التامة لانك اذا جعلت الفعل حالا وجب الحكم به على سبيل الاستقلال وانقطعت الجملة عما قبلها والكلام في كان
الناقصة فيبقى بغير خبر فيفسد معناها اي معنى كان الناقصة لان معنى كان الناقصة يقتضي خبرا منفيا وهنا

بغير خبر لفظا وتقديرا يكون مفسدا لمعناها والثاني اسرت حتى تدخلها بالرفع لانك اذا جعلت الفعل حالا
وجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها فيكون حاكما بوقوع المسبب شاكا في وقوع السبب لانك استفهمت عنه
وهذا محال فاما اذا قلت كان سيري حتى ادخلها وقصدت التامة جاز الوجهان الرفع والنصب لانتفاء مانع
الرفع لانه انما كان ممتنعا من حيث احتيج الى خبر فاذا كانت التامة لم يحتج الى خبر ولذلك اذا قلت ايهم سار
حتى يدخلها يجوز فيه الوجهان لانتفاء مانع الرفع لانه انما استفهم عن السائر ولم يشك في السير فحصل السبب محققا
فجاز الرفع لذلك بخلاف اسرت حتى تدخلها ولام كي هذه اللام هي التي في مثل اسلمت لادخل
الجنة ومعناها معنى كي وهو السببية فلذلك يعني فلان معناها معنى كي سميت لام كي وينصب الفعل بعدها بتقدير
أن على ما تقدم تقريره في حتى ولام الجحود هذه اللام هي اللام التي زيدت للتوكيد بعد نفي داخل
على كان مثل قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم ولفظها لفظ لام كي ويفرق بينهما من حيث المعنى بان تلك للتعليل
وهذه ليست للتعليل وبان هذه لو اسقطت لم يختل المعنى المراد وتلك لو اسقطت اختل وبان هذه بعد نفي
داخل على كان وتلك ليست كذلك والفاء المضارع المنصوب بعد الفاء التي قبلها الامر والنهي والنفي
والاستفهام والتمني والعرض اذا كان ما قبلها سببا لما بعدها اختلفوا في ناصبه فذهب بعضهم الى ان ناصبه
ان مقدرة وبعضهم الى ان ناصبه الفاء واختار المصنف الاول والدليل عليه ان هذه الفاء فاء عطف يتعذر
حمله على وجه العطف ههنا الا بتاويل جعل الاولى اسما واذا جعل اسما فلا يعطف عليه الفعل الا بتاويل الاسم وبيان
هذا الكلام انك اذا قلت اكرمني فاكرمك كان الثاني مخالفا للاول الا ترى ان الاول امر والثاني خبر وكيف
يستقيم ان يكون الخبر معطوفا على الامر فوجب ان يأول الكلام بحيث يصح العطف فيأول الفعل المعطوف عليه بمصدر
ليصح العطف كالاول فاما اذا تم تأويله بالمصدر ليصح نصبه على المعطوف فيكون معنى اكرمني ليكن منك اكرام فاذا قدر
الاول الى ما يكون المعطوف عليه مفردا فيتعذر عطف المعطوف وهو جملة عليه فلا بد وان يأول الجملة المعطوفة
مفردا ليصح العطف على المفرد الذي قبله ولا يقدر الفعل مصدرا الا بان او ما او كي تعذرت كي لتعذر وقوعها
بعد الفاء لانها للتعليل والسببية وتعذرت ما لانها لا تنصب ظاهرا فكيف تعمل مقدرة فتعينت ان قال
المصنف ولا يستقيم قول من زعم انه منصوب بالفاء لانها لو نصبت لنصبت في غير هذا الموضع يعني لنصبت في موضع
لا يكون قبلها احد الاشياء الستة المذكورة ولما لم تنصب في غير هذا الموضع دل على ان الناصب في هذا الموضع
غيرها ولا ناصب تقدر سوى ما تقدم من أن فان زعم أن وقوع احد الاشياء الستة قبل الفاء شرط في نصب
الفاء المضارع فلم تعمل في مثل يقوم زيد فاحسن اليه لفوات الشرط فليس مستقيم لان هذه الفاء لا يستقيم
ان تكون عاطفة لان العاطفة لا تنصب بالاتفاق الا ان يأول الكلام على الوجه الذي ذكرناه فيكون النصب
بان مقدرة لا بفاء العاطفة ولا يستقيم ان يكون فاء السببية لوجهين الاول ان فاء السببية مع الجملة التي بعدها
منقطعة عما قبلها بحسب اللفظ ولا فرق بين ان يكون ما قبلها جملة انشائية او خبرية فلا تكون مشروطة بوقوع

الاشياء الستة بقولهم والثاني ان فاء السببية ثبت دخولها على الاسماء ايضا كقوله تعالى فانتم فيه سواء وشبهه ونواصب
الافعال لا دخول لها على الاسماء لانتفاء معنى نواصب الافعال في الاسماء فان اكثرها للاستقبال فثبت ان الفاء
لا عمل لها وان العامل أن مقدرة مثال النهي لا تقم فاكرمك وتاويله لا يكن منك عدم ضرب فاكرام مني مثال النفي ما تاتينا
فتحدثنا وتاويله لا يكون منك اتيان فحديث وقولنا ما تاتينا فتحدثنا يجري مجرى ان يعطف عليه خبر آخر وهو قولنا فتحدثنا
الا انه حمل على النهي لمشاركة النفي النهي في انعدام الفعل منهما في قصد المتكلم فلذلك اول الكلام فيه كما اول في النهي
مثال الاستفهام اين بيتك فازورك وتاويله ليكن منك تعريف بيت فزيارة مني مثال التمني ليت لي مالا فانفقه وتاويله
ليكن لي مال فانفاق مثال العرض الا تنزل فتصيب خيرا وتاويله ان كان لك نزول فاصابتك خيرا وانما اشترط ان
يكون قبلها احد الاشياء الستة اذ لو كان خبرا يعرب ما بعدها باعرابه عطفا عليه او يرفع استينافا وانما اشترط السببية
لانه اذا انتفت يرفع على الاستيناف ولا يحتاج الى تقدير وتاويل مثل قولك اكرمني فاضربك ومنه قوله عليه السلام
لا يموت لاحد ثلثة من الولد فيمسه النار فانه لم يرد منه ان موت ثلثة من الاولاد سبب لمس النار وانه منتف
لانتفاء سببه وهو موت ثلثة من الاولاد اذ لا يعد موت الولد سببا لمس النار اصلا   والواو بشرط الجمع
حكم الواو في ان النصب بعدها بتقدير ان كحكم الفاء فيما مر من البيان وزعم بعضهم انها الناصبة بنفسها والكلام
معهم على نحو ما ذكر في الفاء وان لم يكن في الواو السببية ونعني بان نقال ان الواو لو كانت ناصبة لنصبت في
غير هذا الموضع فان زعم ان وقوع احد الاشياء الستة قبل الواو شرط لنصب الواو فلا تنصب في غير هذا الموضع
لانتفاء الشرط فليس بمستقيم لان هذه الواو ان كانت العاطفة فلا تنصب اذ لا عمل لحروف العطف بالاتفاق وان
كانت للاستيناف فتكون مع جملتها منقطعة عما قبلها فلا فرق بين ان يكون ما قبلها احد الاشياء الستة وغيره
قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة الواو في الامر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض الجمع بين
ما قبلها وما بعدها فاذا قلت اكرمني واكرمك فقد امرت باجتماع الاكرامين كقوله فقلت ادعي وادعوا ان اندى
لصوت ان ينادي داعيان يعني ان اجتماع الصوتين ابلغ في الاسماع وكذلك اذا قلت ما تاتينا وتحدثنا فمعناه
ما يجتمع منك هذان الامران ولم تتعرض لنفي كل واحد على الانفراد ولذلك لو كان ياتيه ولا يحدثه او يحدثه ولا ياتيه
صح ان يقال ما تاتينا وتحدثنا وكذلك اذا قال لا تاتني وتحدثني فمعناه لا تجمع بين هذين الفعلين كقولهم لا تاكل
السمك وتشرب اللبن اي لا تجمع بينهما ولذلك لو اكل السمك على انفراده ثم بعد ذلك شرب اللبن ولم يجمع بينهما
لم يكن مخالفا لنهيه لانه انما نهيه عن الجمع ولم يجمع ومعنى الواو ومعناه الجمع بين الحكمين المطلوبين امرا ونهيا واستفهاما
وليست كالواو التي يعطف بها مفرد على مفرد مثله فانها لا تدل على معيته ولا ترتيب واذا قلنا انها للجمع المطلق فمعناه
ان المعطوف والمعطوف عليه اجتمعا في نسبة الحكم اليهما من غير تعرض لمعية ولا ترتيب والمراد ههنا في قولك لا تاكل
السمك وتشرب اللبن الجمع بين الفعلين فلا يتهيأ لك عن ان يكونا في وقت واحد فان الفعلين اما ان يكونا مفترقين
او مجتمعين واذا كانا مجتمعين لزم ان يكونا في وقت واحد والا لما كانا مجتمعين فان مثال الاستفهام اتاتينا وتحدثنا

ومثال التمني ليت لي مالا وانفقه مثال العرض الا تاتيني وتحدثني   واو بشرط بنصب المضارع
بعد او اذا كان بمعنى الى أن وقال بعضهم اذا كان بمعنى الا أن والامر في ذلك الاختلاف قريب وانما قال
قريب لانه لا يختلف بذلك ما هو المقصود ههنا وهو تقدير أن وانما قلنا لا يختلف المقصود لان او ان كان بمعنى
الى والى حرف جر فيجب تقدير أن بعدها كما وجب تقديرها بعد غيرها من حروف الجر وهو حتى واللام وان كان
او بمعنى الا والا تستدعي الاسم فوجب تاويل الفعل الذي بعدها بمصدر ولا يتقدر الفعل مصدرا الا بان او ما او كي وتقدير
ما او كي لما مر في حتى فتعين تقدير ان   والعاطفة شرط نصب المضارع بعد حرف العطف
ان يكون المعطوف عليه اسما ليصح تقدير أن بعدها تقريره ان يقال كون المعطوف عليه اسما مصحح لتقدير أن
لان العطف يقتضي اشتراك المعطوف مع المعطوف عليه في العامل ولا اشتراك للفعل مع الاسم فيه فعطف احدهما
على الآخر يوهم الاشتراك فقدر حرف مصدر ليكون المعطوف ايضا اسما حتى يتجانسا في الاسمية ويمكن اشتراكهما
في العامل وتعين تقدير أن لانها التي ثبت تقديرها نا صبة على ما تقدم فوجب عند الحاجة الى التقدير ان يقدر
ما ثبت تقديره كقولك اعجبني قيامك وتخرج فنصب لان التقدير وان تخرج ليصح العطف على الاسم المتقدم بما يجانسه
في الاسمية   ويجوز اظهار أن مع لام كي والعاطفة ويجب مع لا في اللام اما جواز اظهارها مع لام كي
فلغرض الفرق بينها وبين لام الجحود من اول الامر اي من غير النظر الى انه كان قبلها منفيا ام لا ولم يعكس لان لام
الجحود زائدة فالاظهار مع غير الزائدة اولى واعترض عليه الامام الحديثي فقال لا يحصل الفرق باظهارها بعد كان
المنفي من اول الامر من غير نظر الى أن أن ظهرت اولا واقول ان ما ذكره الامام الحديثي قرينة خارجة
عن اللام على ان ما ذكره المصنف فائدة قرينة داخلة فيه الا ترى انهم زادوا السين في قولهم علمت ان سيقوم
للفرق بين المخففة والناصبة وان كان الفرق بينهما يحصل بعلمت بناء على ان الناصبة يمتنع وقوعها بعد
علمت ولكنهم لم يعتدوا بعلمت لكونها قرينة خارجة وسيجي في ابحاث الحروف المشبهة بالفعل كلام للمصنف مؤيد
لما ذكرنا وانما جوز اظهار أن مع حرف العطف اذا كان المعطوف عليه اسما فلغرض الفرق بين عاطفة غير
صريح الفعل وبين عاطفة صريح الفعل من اول الامر واعترض عليه الامام الحديثي فقال لا الفرق حصل بكون لفظ
المعطوف عليه ههنا اسما صريحا من اول الامر فلا صريحا واقول الجواب عنه بعين ما ذكرنا في الاعتراض الاول
واما وجوب الاظهار مع لا في لام كي فلانهم لا يدخلون حرف الجر على حرف النفي فلو لم يظهر وان ههنا لزم دخول
لام الجر على النفي وانما لم يدخلوا حرف الجر على حرف النفي لان حرف النفي له صدر الكلام فلو دخل عليه حرف الجر
يبطل صدارة حرف النفي فان قيل يلزم دخول لا النافية على جملة هي صلة لان بتقدير الحذف ولانه يبطل
صدارة حرف النفي بدخول أن عليه فالجواب ان وقوع لا بعد أن ليس مثل وقوعها بعد حرف الجر فان
أن حرف موصول فيجوز ان يقع بعدها لا كما يجوز ان يقع بعد الاسم الموصول بالاجماع في قولهم جاءني الذي
لا يخرج ومررت بالذي لا يخرج فلو حذفت ان لفظا مما عين فيه اعني من لئلا ولكي لا النافية حرف الجر

كان لحذف حرف الجر عن الموصول والاتيان النفي في الصلة يعني لنزع حرف الجر عن الاسم الموصول في قولهم مررت بالذي
لا يخرج وادخال حرف النفي الذي في الصلة وذلك ممتنع لما علمت من ان حرف النفي له صدر الكلام فلو دخل عليه
حرف الجر لبطل صدارته قيل هذا منتقض اولا بدخول الجار على الاسماء الشرطية والاستفهامية نحو لمن تمرر امرر
ولمن مررت وثانيا بدخوله على حرف النفي في مثل بلا ريبة اخشى ومثل بلا اجرم ويمكن ان يجاب عن الاول بانه وجد
في صورة النقض ما يسوغ دخول الجار بخلاف ما نحن فيه وهو ان مدخول الجار لما كان اسما كان محلا لدخول الجار
فاغتفر بطلان الصدرية لذلك مع ان الجار في صورة النقض لما كان كالجزء لم يبطل الصدرية بالحقيقة ولم يمكن
الجزئية فيما نحن فيه لان الجار انما يكون كالجزء بالنسبة الى الاسم لا الى الحرف اذ لا اثر له في الحرف وعن
الثاني بالمنع من خرقية المدخول وعلى تقدير التسليم فالمجوز وقوع الاسم بعد الحرف قال المصنف في شرح
المفصل انما وجب الاظهار في مثل لئلا لكراهة دخول حرف الجر على حرف النفي ولا يلزم صحة دخوله على الحرف في مثل لما لان
ان ذلك مع ما بعده في تاويل المصدر فكانه لم يدخل الا على الاسم وقال في الامالي كره ادخال حرف الجر في الصورة على
حرف ليس مع ما بعده في تاويل الاسم واعترض الامام الحديثي على المصنف قائلا يلزم على ما ذكره امتناع جيئت بلا
زيد حتى لا اراه ويجيء والذي في المثال المذكور ان ساوى ان في الحكم وهو انه مع ما بعده مفرد يرد ذلك الاشكال
فيه وهو انه لا يقع صدر جملة لا ايضا فلا يتجه التشبيه به وان لم يساو ان بناء على انه اسم براسه يقع بعده جملة فلا منافاة
بينه وبين لا النافية الواقعة صدر صلته في قولك مررت بالذي لا يخرج مثل مررت برجل لا يعصي فلا يتجه التشبيه
ايضا اقول الجواب عن الاول بمنع انتفاء التالي ان كانت حتى جارة وبمنع الملازمة ان كانت عاطفة او ابتدائية
وعن الثاني بان الذي يساوي ان في انه مع ما بعده مفرد ولا يبطل صدارة لا بهذا كما لا يبطل صدارة ان وقوعها
بعد ما فانه يجوز وقوع ان بعد الاسم الموصول والتحقيق فيه ان يقال كل ما له صدر الكلام يجب ان يقع صدر جملته
ولا يجب تقدمه على كل لفظة في الكلام فاذا وقعت لا صدر الجملة التي هي الصلة فقد حصل لها صدر الكلام وكون
جملتها مع الذي مفردا لا يخل بصدارته واما بقية المواضع التي تنصب فيها الفعل بتقدير ان ولا يجوز اظهارها ففي
ثم منها كي واو والفاء والواو لو قلت اسلمت حتى ان ادخل الجنة واكي سنين فان اكي مكة ونحوهم لم يجز وانما
التزم هذه في هذه المواضع المذكورة لقيام القرينة الدالة عليها على ما تقدم في تفصيلها فان وقوع الفعل بعد حتى
الجارة قرينة لتقدير ان بناء على ان حرف الجر لا يدخل الفعل ووقوع الاشياء الستة قبل الفاء او الواو الداخلة
على الفعل المضارع قرينة لذلك فانه لما كان لذلك لم يستقم العطف بحسب الظاهر فاحتيج الى تقدير ان ليستقيم
العطف على ما مر ثبت قيام القرينة الدالة عليها مع كون الحذف احسن فصارت هذه الحروف التي تنصب الفعل
بعدها باضمار ان على ثلثة اقسام قسم يجوز اظهارها وقسم يجب وقسم يمتنع فذكر الجائز والواجب فعلم ان ما عداهما
هو الممتنع ويجزم بلم لما فرغ من ذكر رافع المضارع وناصبه شرع في بيان جوازمه وهي ثلث عشرة
ثم قال واما مع كيفما بمعنى جزم المضارع مع كيفما واذا ما شاذ واسماء كيفما فلما مر في الظروف واما مع اذا فلان

كلم المجازاة انما تعمل لانها تشابه ان الشرطية من حيث الابهام واذا للوقت المعين فيضعف مشابهتها
لان لم قال وبان متعدية بمعنى ان الشرطية تجزم مقدرة كما تجزم ظاهرة فان قيل لم جزمت متى وشبهها
ولم يجزم الذي اذا تضمنت معنى الشرط في قولهم الذي ياتيني فله درهم قلت اجاب المصنف عنه في امالي المسائل
المتفرقة بان الذي وضعت وصلة الى وصف المعارف بالجمل فاشبهت لام التعريف فكما ان لام التعريف لا يجزم
فكذلك الذي وبان الجملة التي يتوصل بها لا بد ان تكون معلومة للمخاطب والشرط لا يكون الا مبهما وبان الذي
مع ما يتوصل بها اسم مفرد والشرط مع ما يقتضيه كلمتان مستقلتان فمنها لم وهي عامل الجزم في المضارع مطلقا
بخلاف الجوازم في النواصب فان عملها النصب مقيد ببعض الاحوال الا ترى انها انما تنصب اذا لم يكن
قبلها العطف ولم تكن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا على ما تقدم جميع ذلك وعمل لم ليس
مقيدا ببعض الاحوال ومنها لقلب معنى المضارع ماضيا ونفيه تقول لم يقم زيد ومعناه ما قام في الزمان
الماضي ومنها لما وهي مثل لم في ذلك اي فيما ذكرناه من انها تعمل مطلقا وفي ان وضعها لقلب معنى المضارع
ماضيا ونفيه ولما تختص بالاستغراق الى حين ومنها اي الى حين الكلام لما تقول ندم زيد ولم ينفعه الندم
فلا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى حين الكلام بل ربما اذا قلت ندم زيد ولما ينفعه الندم كان معناه استمرار
ذلك الى وقت التكلم بها وتختص لما ايضا بجواز حذف الفعل تقول خرجت ولما اي ولما تخرج ولا تقول خرجت
ولم وذلك لان لما زائد على لم بحرفين فكانهم جعلوا ما زاد عليها ينوب مناب المحذوف ومنها اللام الامر
وهي اللام التي تطلب بها الفعل وطلب الفعل اما ان يكون من الغائب او من المخاطب او من المتكلم وايضا
ما كان اما ان يكون من الفاعل او من المفعول وتختص لام الامر بما ليس للمخاطب الفاعل لان المخاطب الفاعل
خص بصيغة الامر على ما سيأتي اختصاصه بها مثال فاعل الغائب ليضرب زيد بصيغة المبني للفاعل ومثال مفعوله
ليضرب زيد بصيغة المبني للمفعول مثال مفعول المخاطب لتضرب انت بصيغة المبني للمفعول مثال فاعل المتكلم
لاضرب انا ولاضرب انا وقد جاءت لام الامر داخلة على المخاطب الفاعل قليلا ومنه قراءة شاذة في قوله تعالى فبذلك
فلتفرحوا وحذفها مع بقاء لفظ المضارع مجزوما بتقديرها شاذ كقوله ان اعر محمد تفد نفسك كل نفس
اذا ما خفت من امر تبالا ولام الامر مكسورة ابدا فاذا دخل عليها فاء العطف وواوه وثم جاز فيها الوجهان
الكسر والسكون كقوله تعالى وليوفوا ثم ليقضوا فيجوز فيهما جميعا الكسر على الاصل والاسكان طلبا للتخفيف
كما اسكنوا اباب كتف وهو ما يكون على فعل بكسر العين فقالوا كتف بسكون العين ووجه التشبيه ان ولي على
وزن كتف بالكسر فكما اسكنوا ثمة اسكنوا هنا ومنها لا التي للنهي وهي المطلوب بها ترك الفعل كقوله تعالى
ولا تسرفوا ولا يكون الا جازمة بخلاف لا التي لمجرد النفي فان تلك لا عمل لها في الفعل كقوله تعالى وما لكم لا تؤمنون
وعرفها بانها التي لا طلب فيها ومنها كلم المجازاة وهي ما يدخل على شيئين ليجعل الاول سببا والثاني مسببا
بمعنى وضعت ليدل على ان الاول من الشيئين اللذين دخلت عليهما سبب للثاني كقولك ان تكرمني اكرمك ومتى

النحويون الاول شرطا والثاني جزاء فان كان الفعلان مضارعين فليس فيهما الا الجزم كقولك ان تكرمني اكرمك
لان مقتضي الجزم وهو حرف الشرط موجود ولا مانع من ظهور الاعراب واذا كان المقتضي متحققا والمانع منتفيا وجب
تحقق المقتضي وان كان الاول مضارعا دون الثاني فكذلك اي فليس في الاول الا الجزم لما ذكرنا من ان المقتضي
متحقق والمانع منتف وان كان الثاني مضارعا دون الاول فجاز في الثاني الجزم والرفع اما الجزم فلما ذكرنا واما
الرفع فلما ذكره المصنف في شرح المفصل من انه لما بطل عمل ان لفظا في الشرط الذي هو اقرب اليها جعلت عن عملها في
الجواب الذي هو ابعد عنها ثم قال ويشبه ذلك قولهم والله ان اكرمتني لاكرمنك وامتناع والله ان تكرمني لاكرمنك
وكذلك يشبه ذلك قولهم ان زيدا اضربته ضربته وضعف ان زيدا تضربه اضربه لانه لما الغي الشرط بعمل في قولهم
والله ان اكرمتني لاكرمنك باعتبار الجواب لفظا كره ان تهمل لفظا في الشرط مع الغاء اثره اللفظي في الجواب حتى بالا
يظهر فيه اعراب ترجح موضع المضارع فيكون كانه ملغى باعتبارهما جميعا ولما حذف فعل الشرط في قولك ان زيدا ضربته
ضربته كره ان يؤتى بالمعمول مع الفصل بينه وبين العامل لضعفه عن العمل مع الفصل فخص بالماضي ليكون كانه
ملغى من حيث اللفظ لحصول الفصل بينه وبين عامله وقد جعل المبرد الرفع في المضارع اذا كان الثاني مضارعا
شاذا كشذوذ رفع المضارع اذا كان الاول مضارعا وهذا الذي ذكرنا من جواز الجزم والرفع اذا كان مجردا عن
الفاء واما اذا جاءت الفاء لم يكن للشرط فيه عمل ثم الجزاء باعتبار الفاء على ثلثة اقسام قسم يجب فيه دخولها وقسم
يمتنع وقسم يجوز فيه الامران والضابط فيه ان يقال كل موضع تحقق فيه تاثير الشرط في الجواب بقلب معناه الى
الاستقبال يمتنع فيه الفاء لان الفاء انما يؤتى به ليرتبط الجواب بالشرط واذا اثر الشرط في الجواب فيحصل الارتباط
بينهما بالتاثير فيستغنى فيه عن الارتباط بالفاء وكل موضع يتحقق فيه عدم تاثير الشرط في الجواب فلا بد فيه من الفاء
ليحصل الارتباط وكل موضع يتحقق فيه احتمال التاثير واحتمال عدمه يجوز فيه الامران اذا تحقق هذا فنقول
اذا كان الجزاء ماضيا لفظا او معنى ولا يكون فيه قد لفظا ولا تقديرا يمتنع فيه الفاء وعبر المصنف في الشرح
عن القيد الاخير بقوله وقصد به الاستقبال بدخول حرف الشرط والذي في الشرح احسن لانه يلزم من عبارة
المتن ان يكون الفاء ممتنعا في عسى وليس لانه يصدق عليه انه ماض لفظا بغير قد لكنه مما يجب فيه الفاء ولا يلزم
على عبارة الشرح ان يكون عسى وليس من قبيل الممتنع لانه لا يصدق عليه انه مما يقصد به الاستقبال بدخول الشرط
واذا تحققت هذا علمت انه لا بد من زيادة قيد آخر على عبارة المتن بان يقال متصرفا كما فعله في شرح
المفصل او من بدل قصد به الاستقبال بقوله بغير قد كما فعله في شرح الكافية وانما امتنعوا من الفاء في الماضي المذكور
لانهم لما رأوا الجواب يلزم تاثير الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال استغنوا فيه عن الرابطة كقولك ان
اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك لان قولك لم اكرمك وان لم يكن ماضيا لفظا فهو ماض معنى لان لم تقلب المضارع
ماضيا والشرط مؤثر في الماضي معنى الاستقبال كما هو مؤثر في الماضي لفظا فهو كالماضي لفظا سواء وانما قال بغير قد
ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس

ولو لم يجيء لدخل فيما لا يجوز فيه الفاء وهو واجب فيه دخول الفاء وانما وجب دخول الفاء لانه لا يستقيم ان يكون
للشرط تاثير في معنى الاستقبال فيه لان الغرض انه الماضي المحقق وكما وجب دخول الفاء في الامر والنهي ونحوهما مما
لا يستقيم ان يكون للشرط فيه افادة في معنى الاستقبال فكذلك هذا والذي هو في الماضي المحقق قد لفظا او تقديرا
مع الفاء وقد جاء قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وان كان قميصه قد من دبر فكذبت بمعنى قد لفظا والفاء
لازمة لما ذكرناه وانما ثبتت قد او قدرت ليكون تنبيها على تعذر تاثير الشرط بعدها للمنافاة بينها وبين تاثير
ما بعدها بالاستقبال لانها لتحقق ان الشيء قد وقع فلو اثر الشرط فيما بعدها لصار مترقبا ولا يستقيم تحقق انه
وقع مع ترقبه وان كان مضارعا المضارع المثبت والمضارع المنفي بلا يجوز فيهما دخول الفاء و
خلوهما عنها وانما جاز الوجهان لصحة تقدير تاثير الشرط فيهما وصحة نفي تاثيره وذلك ان المنفي بلا ان اجريناها
مجرى لن وتعريها من توقف على مقدمة وهي ان لا في اصل وضعها لنفي الاستقبال ولما ارادوا نفي الفعل الواقع بعد
ان المصدرية في قولهم اريد ان لا تقوم جردوا لا عن معنى الاستقبال واستعملوها للنفي خاصة اذ لو لم يجرد
لا عن معنى الاستقبال لاجتمع حرفا استقبال لان ان للاستقبال مثل لا واذا اتفق هذه المقدمة فنقول
ان قدرت لا في المضارع المنفي بها لنفي الاستقبال على ما هي عليه في اصل وضعها مثل لن فانها في اصل وضعها ايضا
للاستقبال تعذر تاثير حرف الشرط كما يتعذر مع لن والسين وسوف اذ لا يجتمع على الفعل حرفا استقبال فيتعين بهذا
التقدير دخول الفاء وان قدرت لا مجردة عن معنى الاستقبال مستعملة لمجرد النفي كما جردت لا عن معنى الاستقبال
واستعملت لمجرد النفي في قولهم اريد ان لا تقوم صح ان يكون لحرف الشرط تاثير في الفعل فيمتنع دخول الفاء كانهم لما
قصدوا الى نفي الفعل الواقع بعد ان المصدرية جردوا لا عن معنى الاستقبال واستعملوها للنفي خاصة وكانت لا
اولى بان يجرد عن معنى الاستقبال من لن وما وان اما لن فلما فيها من التاكيد فكان تجريد ما لا تاكيد فيه اقرب لكونه
اضعف بالنسبة الى ما فيه التاكيد وازالة الاضعف اسهل واما ما فلكونها للحال واذا كانت للحال فلا يمكن تجريدها
لان التجريد انما يكون حيث يفيد معنى ما افاده ولا شك ان حرف الشرط لا يفيد الحال واما ان فلكونها مشتركة بين
النفي والشرط والمشترك اقل استعمالا من غيره وتجريد ما هو اكثر استعمالا اولى من غيره او لكونها موافقة للفظ ان
الشرطية فكره اجتماعهما او لكونها بمعنى ما في نفي الحال فاما المضارع المثبت فان جعلته خبر المبتدا محذوف
تعذر تاثير حرف الشرط فيه لان افادة الشرط الاستقبال تكون في الفعل لا في الجملة الاسمية فيتعين دخول الفاء
وليس بالكثير لما يلزم من اضمار المبتدا من غير حاجة قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة وهذا قليل ولم يرد
في القرآن منه الا قوله تعالى ان تضل احديهما فتذكر في قراءة حمزة لان بقية القراء يفتحون ان فليست عندهم
للشرط فيخرج بذلك عن الباب وان قدرته بنفسه هو الجواب تحقق تاثير حرف الشرط فيه الاستقبال فيتعين
حذف الفاء فلذلك جاز الامران في المضارع المنفي بلا وفي المضارع المثبت اوقف الكلام اذا قدرت المضارع المثبت بنفسه
هو الجواب لا يتعين فيه حذف الفاء لانه اذا كان بنفسه هو الجواب ان جعلته دالا على الاستقبال من قبل الشرط

امتنع دخول الفاء وان جعلت الفعل في نفسه مرادا به الاستقبال من حيث كان صالحا له لوقوعه مشتركا او ظاهرا فيه
عند قوم دخلت الفاء مثله اذ ذكره المصنف في امالي المسائل المتفرقة فان قيل لم لا يقدر المبتدا في الماضي ويجوز
ادخال الفاء ولذلك الجواب عنه المصنف في شرح المفصل بانه لا يمكن ذلك في الماضي لانه اذا قدرته لك صار الفعل في سياق
خبر المبتدا فيلزم بقاء معناه وهو المضي ويبطل افادة الاستقبال فيه لانقطاعه عن الشرط فيحصل معنى الجزاء الا انه
يصير ماضيا من جهة الفعل مستقبلا من جهة الجزاء وذلك غير مستقيم فان قيل فقد جاء الماضي مصرحا به في قولك ان
اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس فكيف يكون تقديره كونه ماضيا في المعنى فقد املت اجاب عنه المصنف في شرح المفصل
بانه صحيح لان المعنى مقصود ليس الا والجزاء على التاويل المتقدم واما ههنا فلم يقصد من حيث المعنى الا الاستقبال
والفعل عن ماض له لا بنفسه ولا بالشرط لانقطاعه من الشرط بسبب صيرورته جزء المبتدا وبذلك اختل ههنا ولم يختل
ثم ثبت انه لا يلزم من جواز دخول الفاء في المضارع جواز دخولها في الماضي   والا فالفاء يعني وان
لم يكن من القسم الاول والثاني فتعين الفاء لتعذر تقدير تاثير حرف الشرط في هذين القسمين الاولين الممتنع والكائن
كالامر والنهي والجملة الاسمية والفعلية الماضية المحققة والمستقبل بغير حرف الشرط كقولك ان اكرمتني فلن اكرمك وان
اكرمتني فسوف اكرمك وكذلك الداخل عليه حرف الحال وكذلك ليس وعسى وان كانتا فعلين لتعذر تاثير حرف الشرط
اقول الامر والنهي والجملة الاسمية والفعلية الماضية المحققة وقولك ان اكرمتني فلن اكرمك والداخل عليه حرف
الحال لا يصدق عليها الضابط الذي ذكره للممتنع والكائن فيكون من قبيل الواجب وذكره لقوله والمستقبل بغير
حرف الشرط مثالين والمثال الثاني اعني قوله وان اكرمتني فسوف اكرمك وان صدق عليه انه مضارع مثبت الا انه
من قبيل الواجب لانه علم مما ذكره في بيان جواز الامرين في المضارع المنفي بلا ان الشرط لا يفيد استقبالا في قولنا
ان اكرمتني فسوف اكرمك والا لزم اجتماع حرفي الاستقبال على فعل واحد وفي قوله والمستقبل بغير حرف الشرط فائدة
اخرى اشار اليها المصنف في اماليه التي على المسائل المتفرقة وهي انك اذا قلت ان تكرمني اكرمك فان جعلت الفعل في
نفسه مرادا به الاستقبال من حيث كان صالحا له لوقوعه مشتركا او ظاهرا فيه عند قوم دخلت الفاء لان الشرط لم يفد
فيه معنى الاستقبال على هذا التقدير واعترض عليه الفاضل المحقق صدر الدين الحديثي قائلا للقائل ان يقول دخول
الفاء في نحو ان اكرمتني فاكرمك لازم لان الجزاء لا يخلو اما ان يراد به الحال او الاستقبال واياما كان لا يؤثر فيه حرف
الشرط اقول الجواب عنه ان الجزاء لا يراد به في نفسه الاستقبال ولا يلزم منه ان لا يراد به الاستقبال اصلا لجواز
ان يراد به الاستقبال من قبل الشرط فلا يدخله الفاء على هذا وانما تعذر التاثير في الامر والنهي لانهما انشائيان
والانشائي لا تحقق لمعناه الا باللفظ فلا يتصور فيه افادة الشرط الاستقبال وكذلك الداخل عليه حرف الحال
مثل ما وان تعذر تاثير الشرط فيه الاستقبال لما قال المصنف في شرح المفصل من ان معناها الحال فلا يستقيم ان يجامع
ما ينافيها لانه لا يستقيم ان يجامع ان فلا يقال ان ما يقوم لان ان للاستقبال والحال ينافيه وكذلك يتعذر تاثير
حرف الشرط في ليس وعسى اما ليس فلكونها لنفي الحال واما عسى فلخروجها عن معنى الزمان او لخروجهما معا عن معنى الزمان

انه لم يقل ان ليس لنفي الحال لانها قد تكون مقطوعة عن الزمان مطلقا فلا يستقيم ان يصير مستقبلا باداة الشرط
لان غير الزماني لا يصير زمانيا اقول وللقائل ان يقول على التعليل الذي ذكره المصنف في شرح المفصل على تعذر التاثير
في ما انما يلزم التناقض عند التاثير ان لو بقي معنى الحال مع صيرورته مستقبلا واما لو انقلب الحال الى الاستقبال
فلا كما في الماضي الغير المحقق فانه ينقلب المضي فيه الى الاستقبال عند تاثير الشرط فيه واما قوله تعالى واذا ما غضبوا هم
يغفرون والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون فانما خلا الجزاء فيه عن الفاء مع انه جملة اسمية لان اذا فيهما
لمجرد الزمان كقوله تعالى والليل اذا يغشى فان اذا فيه لمجرد الزمان على ما مر بيانه في الظروف المبنية واما قوله تعالى
واذا تتلى عليهم اياتنا بينات ما كان حجتهم فيجوز ان يكون لذلك يعني يكون اذا فيه مستعملة لمجرد الزمان ويجوز ان
يكون لتقدير قسم محذوف كانه قيل والله ما كان كما قدر في قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون ولولا ذلك اي ولولا
ما ذكرنا من احد الجوازين لوجب دخول الفاء لانه حينئذ يكون اذا فيه مستعملة للشرط من غير ان يتقدمها قسم والشرط
الذي لا يتقدمه قسم ملفوظ ولا مقدر واذا لم يؤثر في الجزاء يجب دخول الفاء في جزائه لامتناع ان اكرمتني ما اكرمك
ونحو مما لا تاثير فيه للشرط في الجزاء فلولا تقدير القسم في قولنا ان اكرمتني ما اكرمك لم يجز بغير فاء
ويجئ اذا يعني اذا كان الجزاء جملة اسمية تقوم اذا التي للمفاجاة مقام الفاء لانها مثلها في الدلالة على تعقب ما
بعدها لما قبلها من غير مهلة وفي امتناع الابتداء بها بل لا بد ان يتقدمها شيء يرتبط بها ما بعدها كالفاء
وانما لم يكن في الجملة الفعلية كراهة ان يلتبس باذا التي للشرط لان وضع تلك على وقوع الفعل بعدها لاقتضائها
الشرط فخصوا هذه بالاسمية ليحصل الفرق بينهما قاله المصنف في شرح المفصل ولا يكون الا في الخبر كقولك ان تكرمني
اذا زيد يكرمك فاما في غيره لو قلت ان تكرمني اذا اكرم زيدا لم يجز لان اذا التي للمفاجاة لا يقع بعدها الا الجملة الخبرية
لانها وضعت لمفاجاة امر محكوم عليه بحكم وذلك انما يكون في الجمل الخبرية فلا يستقيم في الامر والنهي ولا في
جميع الانشاءات   وان مقدرة يعني يجزم ان مقدرة بعد الامر والنهي والاستفهام والتمني
والعرض اذا قصد معناها اي معنى ان وهو ان يكون الاول سببا للثاني مثال الامر اسلم تدخل الجنة مثال
النهي لا تكفر تدخل الجنة مثال الاستفهام اين بيتك ازرك مثال التمني ليت لي مالا انفقه مثال العرض الا تنزل
تصب خيرا فالمضارع في هذه الصور مجزوم بان مقدرة تقديره اسلم ان تسلم تدخل الجنة ولا تكفر ان لا تكفر تدخل الجنة
واين بيتك ان تعرفني بيتك ازرك ليت لي مالا ان كان لي مال انفقه والا تنزل ان تنزل تصب خيرا وانما صح تقدير
ان في هذه الصور لما علم من ان هذه الامور الخمسة فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب اي عن غرض
حامل للطالب على ذلك الطلب والا كان عبثا فوجود ذلك الغرض الحامل سبب عن المطلوب في الخارج لان
الغرض اعني العلة الغائية سبب في الوجود العقلي مسبب في الوجود الخارجي فيكون ذلك السبب الخارجي
مفهوما من الاوامر مع الامور الخمسة واذا كان السبب مفهوما من الاوامر وذكر المسبب الخارجي وهو المضارع
المجزوم الملفوظ به فيما نحن فيه يكون هذا المجموع اعني الاوامر والمضارع المجزوم قرينة لحرف الشرط والسبب

ضرورة ان الاوامر تدل على السبب والمضارع المجزوم على الجازم اعني حرف الشرط واذا كان هذا المجموع قرينة
لحرف الشرط والسبب فلا يكون احتياج لما ذكرنا لان قرينتهما مذكورة وهي تدل عليهما ولذلك اي ولان الطلب
لا ينفك عن سبب حامل كما ذكرنا لم يقع الجزم في النفي لان النفي خبر محض والاخبار لا يلزم ان يكون لتحصيل مسبب عنها
بل قد يكون لغرض اطلاع المخاطب على ذلك خاصة فان قيل اطلاع المخاطب على المخبر اذا كان الغرض يكون ذلك
سببا عن المخبر فلا يصح قوله الخبر لا يلزم ان يكون لتحصيل مسبب عنه قلت اراد مسببا خارجا عنه كما صرح به
في شرح المفصل بكون المعنى لا يلزم ان يكون الخبر لتحصيل مسبب خارج عنه فان قيل اطلاع المخاطب على الخبر خارج عن
الخبر فيكون هو الغرض من الخبر خارجا عن الخبر قلت اطلاع المخاطب على الخبر مستلزم لتحصيله عنده فالذي يتحصل
عند المخاطب هو نفس الخبر بخلاف الطلب فان الذي يتحصل به لا يكون الا خارجا عنه ويجب عند اهل التحقيق ان
يكون فعل الشرط على حسب القرينة في الاثبات والنفي فلا يجوز لا تكفر تدخل النار بجزم تدخل لان القرينة نفي الكفر فاذا
قدر السبب كذلك صار التقدير فانك ان لا تكفر تدخل النار وهو فاسد وكذلك لا تدن من الاسد يأكلك فان القرينة
فيه ايضا نفي الدنو فاذا قدرت الشرط منفيا كقولك فانك ان لا تدن من الاسد يأكلك فيفسد المعنى خلافا للكسائي
فانه اجاز مثل ذلك اذ قد اتضح ان المعنى في المثال الاول على فانك ان تكفر تدخل النار وفي المثال الثاني على فانك
ان تدن من الاسد يأكلك واذا اتضح المعنى اجاز الكسائي مثل لا تكفر تدخل النار بالجزم اعتمادا منه على اتضاح
المعنى في مثله والاول اصوب لان الاثبات ادل على الاثبات منه على النفي والنفي ادل على النفي منه على الاثبات
مثال الامر حدّ المصنف مثال الامر بقوله صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف
حرف المضارعة وهذا احد لما يسميه النحويون والاصوليون صيغة الامر ولا يعنون بصيغة الامر ما يدل على الطلب
مطلقا فان نحو اسم الفعل يدل على الطلب وليس صيغة الامر وانما اراد نوعا مخصوصا من صيغ الطلب وذلك
النوع هو صيغة افعل وخصوا هذا النوع من صيغ الطلب بهذا اللقب اعني مثال الامر لان هذا المثال اعني
مثال افعل غالب في الطلب وغيره مثل نزال وان كثر في الطلب لكنه كثر في غيره ايضا من الصفة والمصدر ولا
يكون غالبا في الطلب والصيغة في هذا الحد جنس شامل للمحدود وغيره من الماضي والمضارع وقوله يطلب بها
الفعل يخرجهما وقوله من الفاعل المخاطب يخرج نحو ليفعل زيد كذا لانه ليس للفاعل المخاطب وقوله بحذف حرف
المضارعة يخرج نحو لتفعل كذا للمخاطب الفاعل لانه ليس بحذف حرف المضارعة وان كان قولهم لتفعل كذا
قليلا وهذه القراءة الشاذة في قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا بصيغة المخاطب الفاعل   وحكم آخره يعني انك
تعامله معاملة المجزوم وان لم يكن مجزوما اي معربا بالجزم عند البصريين لزوال مقتضي الاعراب فيه وهو حرف
المضارعة ولكنهم عاملوه معاملة المجزوم في الصورة لموافقته معنى ما فيه لام الامر ومن ثم اي من اجل انهم عاملوه
معاملة المجزوم توهم الكوفيون انه مجزوم ولذلك اي ولاجل انك تعامله معاملة المضارع المجزوم وجب ان تقول
اضرب باسكان الآخر لانك كذلك عند كونه مجزوما وادع وارم واخش بحذف حرف العلة لانه يحذف حرف العلة

منه اذا كان مجزوما واخشيا واخشوا بحذف النون لان النون يحذف منه بالجزم   فان كان
بين المصنف بناء مثال الامر من الافعال على اختلافها يعني انك اذا حذفت حرف المضارعة فلا يخلو اما ان يكون
بعدها اي بعد حرف المضارعة ساكن وليس بالرباعي اولا فان كان الاول وهو ان يكون بعدها ساكن وليس بالرباعي زدت
همزة وصل ليتوصل بها الى النطق بالساكن والهمزة التي زيدت للتوصل لا تخلو اذا ان تكون ساكنة لانها انما زيدت ليتوصل
بها الى النطق بالساكن والتوصل بها اليه لا يتحقق الا بتحركها وحركتها ضمة ان كان بعد الساكن الذي بعد حرف
المضارعة ضمة اذ لو فتحت وقيل أُقتل لالتبس بالمضارع المتكلم ولو كسرت وقيل اِقتل لكان مستثقلا فضمت رفعا
للبس على تقدير الفتح وطلبا للخفة بالاتباع على تقدير الكسر وكسرت همزة الوصل فيما سواه يعني فيما لم يكن بعد الساكن
ضمة سواء كان بعد الساكن كسرة مثل اضرب او فتحة مثل اعلم لانهم لو ضموا في مثل اضرب لالتبس بالماضي الرباعي لما لم يسم
فاعله ولو فتحوا لالتبس بالامر من الرباعي اي من باب الافعال ولو ضموا في مثل اعلم لالتبس بمضارع ما لم يسم فاعله
ولو فتحوا لالتبس بالماضي فتعين الكسر في الصورتين واراد بقوله رباعي الرباعي بالهمزة اعني باب الافعال في
مثل قولك يعلم ويرسل فان الفعل اذا كان من باب الافعال فهمزته في الامر مفتوحة مقطوعة لانهم جاءوا بالهمزة
المحذوفة من مضارعه لزوال المقتضي لحذفها الا ترى ان اصل نحو قولك يعلم ويرسل يؤعلم ويؤرسل كما تقول دحرج
يدحرج لان حروف المضارع هي حروف الماضي بعد حرف المضارعة وانما حذفوها في المضارع لان منه اعلم
وارسل واصله ااعلم فكرهوا اجتماع الهمزتين في كلمة فحذفوا الثانية تخفيفا ثم اجروا حروف المضارعة كلها مجرى
واحد لانه باب واحد فحذف الهمزة مع باقيها فلما حذفوا حرف المضارعة لبناء صيغة الامر زال موجب
حذف هذه الهمزة فوجب الاتيان بها اجراء للكلمة على اصلها ولو لم ترد الهمزة الاصلية لانتقص في الامر من الكلمة
حرف وهو غير جائز بالاتفاق مع انهم وهذا دليل آخر وتقريره ان يقال اذا حذف حرف المضارعة للامر من
باب الافعال وجب ان ترد الهمزة الاصلية المحذوفة لانهم لو لم يردوها لاقتضى ان يردوا اخرى مفتوحة مثلها
اما ردة اليها فلان ما بعد حرف المضارعة ساكن لان كلامنا فيه واما ان غيرها مفتوحة فلانهم لو كسروا لالتبس
بالثلاثي الا ترى انهم لو قالوا من أضرب يضرب اضرب بكسر الهمزة لم يعلم امن أضرب هو ام من ضرب ولاوجه
للضم لما تقدم من حصول الالتباس فانها لو ضمت لالتبس الامر من باب الافعال بالماضي الرباعي لما لم يسم فاعله
والذي يدلك على انهم انما اتوا بهذه الهمزة لزوال مقتضي وهذا دليل آخر وتقريره ان يقال الهمزة التي في صيغة
الامر من باب الافعال هي الهمزة الاصلية العائدة لزوال مقتضي حذفها لانهم جاءوا بها في موضع ليس بعد حرف
المضارعة ساكن الا ترى انهم قالوا في صيغة الامر من تزيد وتعيد وتري أزد وأعد وأر فمجيئهم بها في هذا
الموضع يدل على انها الاصلية العائدة لزوال مقتضي حذفها لانه لو كان الاتيان بها لغرض النطق بالساكن لم يكن
للاتيان بها في هذا الموضع معنى فثبت بهذه الدلائل الثلثة ان الهمزة في صيغة الامر من باب الافعال هي الهمزة الاصلية
العائدة لزوال مقتضي حذفها واذا كانت الهمزة الاصلية فوجب ان تكون مفتوحة مقطوعة لان الاصلية كانت

كذلك همزة الكلمة اذا كان بعد حرف المضارعة في المضارع ساكن فان لم يكن بعد حرف المضارعة في المضارع ساكن نطق
به على ما هو عليه يعني من غير الاتيان بهمزة الوصل لاستغنائهم عن همزة الوصل لتحركه على اي وجه كان من صحيح او
معتل كما في قولك من تدحرج دحرج وكما في قولك من تعلم تعلم وما في قولك من تقي تق ونرى رقة وقة ورو والتزموا
هاء السكت في مثل ذلك وهو الذي يكون على حرف واحد من صيغة الامر اذ او نقول المايلين لم لو لم يأتوا بها من
الابتدا او بساكن او الوقف على متحرك   فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله هو ما حذف
فاعله كل فعل حذف فاعله فهو فعل ما لم يسم فاعله وقد تقدم في المرفوعات ما يقام مقام الفاعل وهو الذي يسمى مفعول
ما لم يسم فاعله والغرض ههنا ذكر ما يلزمه من التغيير عند بنائه للمفعول اعلم ان البحث عن كيفية بناء فعل ما
لم يسم فاعله وبناء مثال الامر واسم الفاعل واسم المفعول خارج عن علم النحو لان هذه الامور من الاحوال الغير
الاعرابية لابنية الكلم فالبحث عن كيفية بنائها يكون من علم التصريف فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره
كقولك ضُرِب وقُتِل ودُحرِج وانما ضموا اوله ليتنبهوا على انه من قبيل هذه الصيغة اي من باب المبني للمفعول فان
مجرد الاقتصار على كسر ما قبل الآخر لا يفيد كونه من قبيل هذه الصيغة لان ما قبل الآخر قد يكون مكسورا في المبني للفاعل
مثل علم ولو اقتصروا على الضم لم يلتبس الماضي المجهول من باب الافعال بالمضارع المجهول منه او من مجرده الا ترى انك
لو قلت أُعلَم بضم الهمزة وفتح اللام لاحتمل ان يكون الماضي المجهول من الاعلام كما احتمل ان يكون المضارع المجهول للمتكلم
منه او من العلم فتبين فائدة الضم والكسر جميعا واعترض عليه الامام الحديثي قائلا هذا ضعيف جدا لانه انما
يستقيم ان لو قام دليل على ان علامة المبني للمفعول لا يكون غير الضم والكسر ولم يقم ذلك وايضا معارض بان
الضم والكسر لا يخلصان عن اللبس فان اعلم الذي هو ماض مبني للمفعول مثل اعلم الذي هو مضارع مبني للفاعل
والحق ان يقال انما ضم لئلا يلتبس بالمبني للفاعل وانما خص الماضي بهذا التغيير لانه لما تفرع على المبني للفاعل اراد
ان يكون على بناء لم يوجد في الاصول فتعين ان يضم اوله ويكسر ثانيه او عكسه والعكس اثقل لان الابتداء بالاثقل
وارتداد باخف منه اخف من عكسه ولذلك وجد فُعِل ولم يوجد فِعُل فتعين ضم اوله وكسر ما قبل آخره هذا
في الثلاثي المجرد وغيره محمول عليه   ويضم ثالث الماضي الذي في اوله همزة الوصل اذا بني للمفعول
لا يقتصر فيه على ضم الاول وكسر ما قبل الآخر لانهم لو اقتصروا فيه عليهما وهمزته للوصل وقد علم ان الهمزة
تسقط في الدرج وحركة الآخر قد تزول في الوقف فاذا قلت الا استخرج احتمل الامر واحتمل ما لم يسم فاعله فادى
الى لبس الماضي المجهول بالامر موصولا موقوفا فضموا منهما الثالث ليندفع هذا اللبس عند الوصل والوقف
ولم يضم الثاني لكونه ساكنا لا يقبل حركة في اصل بنيته واذا كان اول الماضي تاء زائدة يضم فيه منهما الثاني
وذلك في ثلثة ابواب الاول باب التفعل مثل تُفُرِّح فانه يضم التاء فيه مع ضم الفاء وكسر الراء اذ لو اقتصر فيه
عليهما وقيل تُفَرِّح بفتح الفاء لاحتمل الماضي المجهول من باب التفعل كما احتمل المضارع المعلوم من باب التفعيل
لان صيغة المضارع المعلوم من التفعل للمخاطب والغائبة كذلك فيلتبس الماضي المجهول من باب التفعل بالمضارع

المعلوم من باب التفعيل فيضم الثاني فيه لئلا يقع هذا اللبس والثاني باب التفاعل مثل تجوهل فيضم فيه الجيم فيقلب
الالف واوا فيصير تجوهل اذ لو اقتصر على الضم والكسر لالتبس الماضي المجهول من باب التفاعل بالمضارع المعلوم
من باب المفاعلة لان تجاهل بضم التاء وكسر الهاء يحتمل الماضي والمضارع المذكورين والثالث باب التفعلل مثل
تدحرج فانه يضم فيه ايضا الثاني اذ لو اقتصر على التغييرين السابقين لالتبس الماضي المجهول من التدحرج بالمضارع
المعلوم من الدحرجة   ومعتل العين يعني ان ما اعتل عينه من الثلاثي الماضي نحو قال وباع في
مجهوله ثلث لغات قيل وبيع وهذه اللغة افصح اللغات الثلث وقيل وبيع بالاشمام وهو فصيح وقُول وبُوع
بالواو وهو قليل قال ابو شامة في شرح الشاطبي ان الاشمام يطلق باعتبارات في عرف القراء الاول خلط
حرف بحرف كما في الصراط ومصيطر والثاني خلط حركة باخرى كما في قيل وغيض والثالث اخفاء الحركة فيكون
بين الاسكان والتحريك كما في لا تأمنا على يوسف والرابع ضم الشفتين بعد الاسكان وهو الذي في باب الوقف
وقال ههنا المصنف الاشمام ههنا اشمام الفاء الضم فيكون الفاء بين المضموم والمكسور كما يكون حركة الف الامالة بين الفتح
والكسر فاما الياء فلان اصل بيع بُيِع هو الكسرة على الياء بعد الضم فاسكنوها فلم يمكن بقاؤها ساكنة مع ضم ما قبلها
فكان الاولى تغيير الحركة لا تغيير الحرف لانه اقل تغييرا ولان تغيير الحركة اخف باعتبار انه يستلزم لوجود الاخف
وهو الياء ثم حملوا قيل عليه بان كسروا فاءه حملا على بيع فانقلبت الواو ياء لتجانس الكسرة فصار قيل وانما حملوا
قيل على بيع لانهما من باب واحد وقال المصنف في شرح المفصل لانهم اتفقوا على جريهما مجرى واحد والقول الاولى
ان يضم ما في شرح الكافية الى ما في شرح المفصل بان يقال انما حمل قيل على بيع لانهما من باب واحد باعتبار انهم
اتفقوا على جريهما مجرى واحدا واما الواو فلان اصله قُوِل بكسر الواو فاسكنوا الواو فصار قُول بواو ساكنة
قبلها ضمة فوجب ثبوتها ثم حمل بيع عليه بان اسكنوا الياء فانقلبت الياء واوا لتجانس الضم وانما حمل عليه
لانهما من باب واحد فيكون لغة قيل وبيع حملا فيهما الاثقل على الاخف فلاجل ذلك كان افصح اللغات واذا كان كذلك
كان قلب الواو الى الياء اولى من قلب الياء الى الواو لان قلب الواو يستلزم لحصول افصح
اللغات وقد علم بذلك ضعف لغة قول وبوع لان اصحاب هذه اللغة حملوا الاخف على الاثقل واما الاشمام
فللدلالة ان الاصل الضم في اوائل هذه الافعال قال المصنف في شرح المفصل وقد جاء الاشمام مفسرا به في التبيعة
وقد توهم بعضهم ان مثل هذا الاشمام غير ممكن لان الاشمام الممكن عنده هو ضم الشفتين بعد اسكان المسكوت عليه
من غير صوت وذلك غير معمول به ههنا باتفاق فلم يبق الا ضم الشفتين في حال التصويت وذلك اما ان يكون قبل
التصويت بالفاء او بعدها او معها والجميع غير مستقيم اما قبلها فلا يستقيم لانه ح يكون اشماما للحرف الذي قبلها
وايضا فان الحرف الذي قبلها ان كان ممن لم يقبل الاشمام ما اوله لانه اذا كان ذلك الحرف الذي قبلها مضموما
يكون ضم الشفتين عند التصويت به ضروريا ومع وجود ضم الشفتين عند التصويت به لا يمكن ضم الشفتين مرة اخرى
عنه وان كان الحرف الذي قبل الفاء مفتوحا او مكسورا او ساكنا وضممت شفتيك مع التصويت به صار مضموما

واما بعدها فكذلك واما معها فلا يستقيم لانه اذا صوّت به وضمت الشفتين مع الصوت بها جاءت ضمة خالصة لان حقيقة الضمة الخالصة ضم الشفتين بالحرف مع الصوت فوجب ان يجيء ضمة خالصة عند ذلك لا يقال ان الاشمام انما يكون بعد النطق بها في حال النطق بالياء الساكنة بعدها والمد الذي في الياء الساكنة يمكنه من ذلك لانا نقول انه فاسد من جهة ان الاشمام ثابت في مثل قولك بعت يا عبد وقلت ما قولك مع انه لا ياء ساكنة فيه تمكن من الاشمام وايضا فانه لو فعل ما ذكره هذا القائل في قيل وبيع لانقلبت الياء واوا لضم الشفتين عندها اذ لا معنى للواو الا ذلك والجواب عن ذلك الاشكال ان الاشمام ان كان عند ابتداء التكلم بالكلمة فلا اشكال اقول لانه عند ذلك ان تكون ضم الشفتين قبل التصويت بالفاء ولا يلزم المحذور الذي ذكره هذا المتوهم لانه انما يلزم من وجود حرف قبل الفاء وليس قبل الفاء حرف بالزمن وان كان الاشمام مع وصلك اياها بغيرها كان ضمّا للشفتين بسرعة بين النطق بما قبلها وبها فان زعم زاعم انه ليس بين النطق بالحرفين زمان وان زمن الفراغ من الاول بعينه زمن الاشتغال بالحرف الثاني اقول لا يعني بهذا الاتحاد الحقيقي لان بديهة العقل تشهد بخلافه وانما يعني به التواصل فجواب هذا الزاعم انه اذا نطق بحرف من حروف اللسان فمعلوم ان اللسان ينتقل من مكان الى مكان اخر وزمن الانتقال زمن ثالث قطعا فعلم بذلك ان بين النطق بالحرفين زمانا ثالثا ولذلك يدرك ضرورة الفرق بين الحرف المدغم وغيره لان الحرف المدغم احدهما في الاخر لا يتخلل بينهما زمن ثالث بخلاف غيره ثم لو سلم له لكان الجواب انه ينوي بضم الشفتين بينهما في زمن بينهما بقصد المتكلم الى ترك الحرف الثاني في الزمن الثاني وشغل الزمان الذي كان يكون فيه الحرف الثاني بضم الشفتين لكن ذلك هذا ما ذكره في شرح المفصل المصنف مع بيان ما يحتاج اليه فان قيل المصنف سلم بعدم ثم لو سلم له ذلك انه ليس بين الحرفين زمان وقوله بينهما في زمن بينهما مناف لذلك قلت لا منافاة لانه انما سلم انتفاء زمان ثالث هو زمن الانتقال وكون ذلك الزمان الثالث بعد الفراغ من الحرف الاول وقبل الاشتغال بالحرف الثاني والزمان الذي اثبت بقوله بينهما في زمن بينهما انما يكون بعد الزمان الثالث لو فرض وجود الزمان الثالث وهو يكون من الزمان الثاني بيانه ان الزمان الثاني الذي هو للحرف الثاني لو لم يقصد المتكلم فيه الى الاشمام لكان مشغولا بالحرف الثاني واذا قصد الاشمام يكون تاركا للحرف الثاني في الزمان الثاني وشاغلا اياه بضم الشفتين واعلم ان الاشمام الذي ادعى المصنف ههنا امكانه وحققه هو الاشمام بمعنى خلط الحركة بالحركة فلما كانت الحركة المخلوطة يتناقض فيه هي الفتحة والضمة لا تنفك عن ضم الشفتين عبر عنه بلازمه وهو ضم الشفتين وشرط عين نحو باب اختير وانقيد المعتل العين يجب ان يضم الثالث منهما وهو ما بعد الساكن وما بعد الساكن ما قبل حرف العلة فاذا ضم ما قبل حرف العلة وكسر ما قبل الاخر في هذا البناء صار اصل قولك في اختير اختُيِر بضم التاء وكسر الياء وفي انقيد انقُيِد فعلم ان اختير وانقيد مماثل لقولك بيع في اقتضائه تلك اللغات المذكورة فوجب ان يجري اللغات الثلاث فيهما دون قولك استخير واقيم فان اللغات الثلاث المذكورة لا يجري في استفعل وافعل لان ما قبل حرف العلة في اصلهما اذا بنيا للمفعول ساكن والضم قبل الساكن

لم يكن مثل بيع في اصله ضرورة ان اصل بيع مكسورة وقبلها ضمة وفي اصلهما مكسورة وقبلها ساكن فافترقا وحكم الياء المكسورة اذا سكن ما قبلها وكانت مما يعل لاعلال اصلها وهو الثلاثي ان تسكن وتلقي حركتها على ما قبلها وانما قال وكانت مما يعل لاعلال اصلها لانه اذا لم يعل ما تصرف منه مثل عور واعور واستعور فاذا القي الحركة منهما على ما قبل حرف العلة بقي استخير واقيم فلذلك وجب فيهما لغة واحدة اذ لم يوجد فيهما مقتضي تلك اللغات قال المصنف في شرح المفصل وليس فعلهما قبل اقيم واستقيم الا الكسر الصريح لانتفاء العلة الموجبة لما ذكرناه وهو الضم الذي هو اصل فيما قبل الياءات المذكورة الا ترى ان اصل قولك اقيم واستقيم أُقْوِم واستُقْوِم فنقلت حركة الواو الى القاف فسكنت وانقلبت ياء فلا وجه للضم في القاف ولا للاشمام لان اصلها السكون والضم والاشمام في قيل وبيع انما كان من اجل ان اصلها الضم فثبت ان علة ذلك منتفية في باب اقيم واستقيم وان كان المضارع اذا بني للمفعول يضم اوله ويفتح ما قبل آخره لانهم لو اقتصروا على الفتح فيما قبل الاخر لم يفد في مثل يخرج من الاخراج لاحتمال ان يكون مضارعا معلوما ومجهولا من الافعال وانما قال في مثل لدخل فيه مضارع التفعيل والمفاعلة والفعللة لان حرف المضارعة في هذه الثلاثة ايضا مضموم فيلزم التباس المجهول بالمعلوم فيها ولا يخفى عليك انه يرد ههنا ايضا على ما ذكره المصنف ما اورده الامام المحقق على ما ذكره في الماضي فالوجه ان يقال انما ضم اول المضارع حملا على الماضي وانما فتح ما قبل آخره للتخفيف وبعد ذلك سن عدم الاقتصار على احدهما ومعتل العين المضارع المجهول اذا كان معتل العين ينقلب عينه الفا سواء كان ثلاثيا مجردا او منشعبا منه لانها يتحرك وما قبلها مفتوح مثل يُعاد ويُنقاد او في حكم المفتوح مثل يُقال ويُستقال يجب قلبها الفا لما تقرر في التصريف وكذلك معتل اللام لتحركها وانفتاح ما قبلها مثل يُرمى ويُستقصى واما معتل الفاء فسكون الفاء في المضارع المجهول واوا سواء كانت ياء في فاعله او واوا او كانت محذوفة في فاعله او ثابتة فلذلك تقول في يانع يُونع لان الياء اذا كانت ساكنة وقبلها ضمة وجب قلبها واوا وفي يُوجل يُوجل وفي يعد وعد يُوعد ويُوقى لان علة حذف الواو من يعد ويقي وقوعها بين ياء وكسرة وتلك لم تبق اذا بني للمفعول ضرورة انقلاب الكسرة فتحة فيه المتعدي وغير المتعدي الفعل ينحصر فيهما لان المعاني يعني الاحداث انقسمت قسمين فقسم لا تعلق له بغير من قام به يعني بغير فاعله وقسم يتعلق بغير من قام به لنفسه وانما قال لنفسه ليخرج عنه اللازم فانه يتعلق بغير من قام به لكن لا لنفسه بل بواسطة حرف الجر فما تعلق بغير من قام به لنفسه نحو المتعدي كضرب وقتل فانه لا يعقل ضرب الا متعلقا لانه من المعاني النسبية وقد يستلزم المتعلق بهذا الضرب اي بهذا النوع هو المتعدي فاذا ذكر ذلك المتعلق سمي مفعولا به اقول شرط ان يذكر مع غير اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي وانما قيدناه بهذا ليخرج مثل زيد ضارب عمرو امس فانه ذكر متعلق الضرب في هذه الصورة مع ان هذا المتعلق ليس مفعولا به والا يلزم اعمال اسم الفاعل الماضي في المفعول به وهو ممتنع عند غير الكسائي وما يعقل من غير تعلق كقام وقعد واحمر واصفر فهو الذي يسمى غير متعد فحصل مما ذكره ان المتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق وغير المتعدي بخلافه وهو ما لا يتوقف فهمه على متعلق

فان قيل فعلى هذا المتعدي يدخل في تعريف المتعدي لانه يتوقف عقليته على فاعله لا يقال ان الفعل لا يتوقف عقليته من حيث كونه فعلا على ما يقوم به لانا نعقل العلم ولا يخطر ببالنا من يقوم به ولذلك نعرف في حده صفة تتعلق بالشيء على ما هو عليه من غير ان يتعرض لذلك الفاعل ولو كان الفاعل ماخوذا في عقليته لوجب التعرض له في حده كما وجب التعرض لمتعلقه لانا نقول ان المعاني لا تعقل مع قطع النظر عن المحل وانما لم يذكر في حد العلم ونحوه للاستغناء بتوهم منه بان ذلك من معقولها قلت اجاب عنه المصنف في شرح المفصل بان الفاعل في المتعدي محله وليس متعلقا له فان قيل فيلزم المتعدي يتوقف فهمه على الزمان والمكان وهما متعلقاه قلت اجاب عنه المصنف في شرح المفصل بانا نعقل معنى المتعدي مع الذهول عن الزمان والمكان ولو كان من عقليته لم يمكن عقلية حقيقته مع الذهول عن ذلك نعم هو لا يوجد الا كذلك كما ان الجسم لا يوجد الا في مكان وزمان ولم يكن ذلك من حقيقته ثم المتعدي قد يتعلق بواحد فيسمى متعديا الى واحد كضرب ومنه سمع فانه من الافعال المتعدية الى واحد في التحقيق كقولك سمعت كلاما وشبهه وقد يتوهم انه متعد الى مفعولين من جهة المعنى والاستعمال اما المعنى فلانه يتوقف على مسموع منه كما يتوقف السرقة على مسروق منه فالوجه الذي يتعدى به السرقة الى مفعولين موجود في السماع واما من جهة الاستعمال فلقولهم سمعت زيدا يقول ذلك وسمعت زيدا قائلا وقوله تعالى هل يسمعونكم اذ تدعون فلولا ان الفعل تعدى الى مفعولين لم يقل اذ تدعون لان المعنى هل يسمعون دعاءكم اذ تدعون وذلك لا يحسن قال المصنف في امالي القرآن والجواب عن الاول ان السرقة ليست كالسماع من حيث ان السرقة لا تعقل باعتبار معناها اللغوي وضعت له الا بمسروق منه الا ترى انك لو قدرت شيئا موجودا ليس في يد احد واخذ ثم خفية لا يقال له سرقة لفقدان المسروق منه بخلاف السماع فانك لو قدرت صوتا لفهمت معنى السمع بالنسبة اليه ولذلك لو قدرت غافلا عن المسروق منه لم يفهم معنى السرقة ولو قدرت غافلا عن المسموع منه لم يفقد معنى السماع وانما المسموع منه بالنسبة الى السمع كالمشموم منه بالنسبة الى الشم فكما ان الشم لا يتعدى الا الى واحد فكذلك السماع والجواب عن الثاني انهم لما حذفوا المضاف واقاموا المضاف اليه مقامه للعلم به وجب تعديه باعتبار قرينته وقرينته لا تكون الا صوتا فذكر بعده حال تبين خصوصيته ليست مفهومة من ذكر المتعلق فقائلا ويقول ذلك في موضع نصب على الحال وليس مثل قولك سمعت قول زيد قائلا ولا مثل ضربت زيدا ضربا بالسوط لانه هاهنا قد رجع الاول وثم تقدر مثله او نوعه فافترقا لذلك ويخرج قوله تعالى هل يسمعونكم اذ تدعون على ان المقدر هل يسمعون اصواتكم وهو ابلغ في المعنى المقصود من هل يسمعون دعاءكم لانه اذا تحقق انهم لا يدركون نفس الصوت فهم في انتفاء ادراك الدعاء اجدر وقد يتعلق باثنين فيسمى متعديا الى اثنين كاعطى وعلم الا ترى ان الاعطاء يتعلق باعتبار عقليته بامرين احدهما المعطى والاخر الذي يعطاه ولو رفعت عن الذهن تعلقه بهما او باحدهما لم يعقل الاعطاء وكذلك علم بمعنى علم النسبة فانه يتعلق بنفسه بمنسوب ومنسوب اليه لان ذلك اي المنسوب والمنسوب اليه من معقول النسبة بمعنى يمتنع تعقل النسبة بدونهما فيكون علم الذي بمعنى علم النسبة مما يتوقف فهمه على اثنين فيكون متعديا الى اثنين وقد يتعلق المتعدي بثلثة كاعلم واري

الا ترى ان اعلم متعدٍ بالهمزة عن علم المتعدي الى اثنين وزيادة همزة التعدية في فعل توجب لذلك الفعل حصول المعنى الذي وضعت له وهو زيادة مفعول هو في المعنى مصيّر لقيام ذلك الفعل به فاذا قلت اعلمت زيدا فمعناه صيّرت زيدا عالما اعني ان اللام من قوله لقيام يتعلق بمصيّر وبيانه ان المتكلم اذا قال اعلمت زيدا عمرا منطلقا فمعناه صيرت زيدا عالما بمضمون هذه الجملة اعني عمرو منطلق فالعلم بمضمون هذه الجملة يكون قائما بزيد قطعا والمتكلم صيّر هذا العلم قائما بزيد فيكون المتكلم فاعلا لتصيير قيام العلم بزيد وزيد مفعولا لذلك التصيير اذ كان زيد مفعولا لتصيير قيام الفعل به فيكون مصيّرا لقيام العلم به فثبت ان همزة التعدية زادت اعلم مفعولا وقد ثبت ان العلم يتعدى الى مفعولين فقد صار اعلم باعتبار همزة التعدية يتعلق بمصيّر وباعتبار العلم يتعلق بمنسوب ومنسوب اليه فيكون متعلقه بثلثة وكذلك ارى من راى بمعنى علم فانه ايضا يتعلق بثلثة كما في اعلم وهذان الفعلان يعني اعلم واري متعديان الى ثلثة من غير اشكال وقد اجاز الاخفش اظننت واحسبت وازعمت واخلت فحكمها عند القائلين بها حكم اعلم واري يعني من قال بجواز ادخال همزة التعدية على ظننت وحسبت وزعمت وخلت يكون اظننت واحسبت وازعمت واخلت عنده متعدية الى ثلثة كما ان اعلم واري متعديان الى ثلثة بالتعدية الذي هو في اعلم قال المصنف في شرح المفصل اعلمت واريت منقولان بالهمزة بالاتفاق وبقية افعال القلوب مختلف فيها فالصحيح انها لا تجرى هذا المجرى فان التعدي بالحاق الهمزة ليس بقياس فيما كان متعديا الى واحد فكيف في المتعدي الى اثنين ولا سيما اذا كان باب الفاظ محصورة وغاية ما مع القائل بذلك الحاقه باعلمت واريت وليس بالجيد فان الالحاق في اللغة انما يكون بعد علم القاعدة بالاستقراء فيما كثر واما انبأ ونبأ واخبر وخبّر فقد ذكرها النحويون في باب المتعدي الى ثلثة وهي في التحقيق متعدية الى واحد قال المصنف في شرح المفصل لانه فعل لا يتوقف عقليته الا على متعلق واحد فوجب ان يكون من المتعدي الى واحد فان زعم زاعم ان الثاني والثالث بالنسبة الى انبأت واخبرت كالثاني والثالث بالنسبة الى اعلمت لانك تجد تعلق التسليم بهما تعلقا واحدا فتلك شبهة ووجه اللبس في ذلك ان الاعلام منقول عن علم وعلمت الذي لا يدل على النسبة يتعلق باثنين فاذا عدي بالهمزة صار متعديا الى ثلثة فوجب ان يكون متعلقا بثلثة واما المفعولان في باب انبأت فهما نفس الانباء والنبأ والحديث وهو نفس الفعل وانما ذكرنا بيان نوع ذلك الحديث والنبأ الا ترى انك اذا قلت رجع القهقرى فانما انتصب على المصدر لانه رجوع وان كان لنوع فكذلك هاهنا المفعول الثاني والثالث حديث ونبأ وان كان لنوع مخصوص بخلاف قولك اعلمت فانهما من متعلقاته لا من جهة الجهة والسر فيه ان الاعلام يتعلق بمصيّر وبحدث هو مركب من جزئين في الجمع من متعلقاته وليس شيء منها نوعا له فهو من متعلق العلم لا نفس العلم ولا نوعه واما الانباء والاخبار فيتعلق بالنبأ ولا يتعلق بالنبأ هذا التعلق لانه نفس النبأ فاذا ذكر نوعه كان في المعنى مصدرا لبيان النوع بقي ان يقال كيف صح ان يقع ما ليس بفعل مصدرا وهو المفعول الثاني والثالث والجواب عن ذلك انه لم يكن مصدرا باعتبار كونه فعلا في المعنى

زيدًا او قائمًا ولكن باعتبار كونه حديثًا مخصوصًا فالوجه الذي صح الاخبار به عن الحديث اذا قلت حديث زيد
عمرو منطلق هو الذي صح به وقوعه مصدرا ومثله لك قلت زيد منطلق اذا قلنا انك قال غير متعد فالحديث
الواقع بعد القول بهذا الاعتبار كالمفعول الثاني والثالث في باب انبأت واخبرت وقوله في شرح الكافية ولكنهما
لما استعملت معناه ان انبأ ونبأ واخبر وخبّر وحدث متعد به الى واحد ولكنها اجريت مجرى الاعلام لانها
مستعملة لمعنى الاعلام وانما قلنا انها مستعملة لمعنى الاعلام لان الاخبار المستقيم انما يكون عن علم او ظن واذا كان
كذلك تكون مستعملة لمعنى الاعلام قطعا وقال جار الله في المفصل اجرى مجرى اعلمت لموافقته له في معناه ووجه
تلميذ المصنف الموافقة بينهما باشتراكهما في اقتضاء مفعول حصل به التأمل شعورا بوجود النسبة بين الثاني والثالث
وقال المصنف في شرح المفصل قول جار الله اجرى مجرى اعلمت يريد به الاجراء بالتوسع لما كان المفعول الثاني
والثالث بالنظر الى معنييهما لا يتحقق معنى المصدرية فيهما في الظاهر فاجرى مجرى مفعول اعلمت في التسمية لموافقتهما
له في الصورة والتقدير وجه فان قيل فما المانع ان يكون انبأ كاعلم فيكون متعلقاته كمتعلقات اعلم فيكون مفعولات
على الحقيقة فالجواب ان الاعلام هو تصيير غيرك عالما ومتعلق العلم ليس علما وانما هو معلوم متعلق للعلم كتعلق الضرب
بالمضروب هو عمل في النفس حديث عن المعلوم وهي حقيقة اخرى غير المعلوم وان وافقته في نسبة شيء الى شيء فليس نسبة
شيء الى شيء من متعلق الحديث بل هي نفس الحديث بخلاف ما ذكرناه من المعلوم فانه متعلق للعلم ايدل ذلك على ان
الحديث مع حدثت والخبر مع اخبرت ليس متعلق للفعل بل هو هو وان المعلومات مع اعلمت ليس بالعلم وانما هي متعلق العلم
فثبت الفرق بين اعلمت وحدثت هذا ما ذكر في شرح المفصل وبعض ما في شرح الكافية واما قوله في شرح المفصل اذا
قلنا ان قال غير متعد فيتحقق ما ذكر في امالي القرآن حيث قال الجملة بعد القول في موضع نصب على المصدر المؤقت
للقول عند المحققين وفي موضع نصب على المفعول به في قول الاكثرين والصحيح ان القول غير متعد وان ما يذكر بعده
من نحو ذلك مصدر والدليل عليه انه لو كان مفعولا به لكان غيره مما يتوقف عقليته عليه وليس كذلك وبيان انه ليس غيره
انك اذا قلت قلت فقد اشتمل دلالته على القول كانك اذا قلت قعدت فقد دل على القعود فكما انك اذا ذكرت
قعودا خاصا لا يخرج عن المصدرية في قولك قعدت القرفصاء باتفاق فكذلك اذا ذكرت قولا خاصا لا يخرجه
عن المصدرية وزيد قائم في قولك قلت زيد قائم قول خاص كالقرفصاء بالنسبة الى القعود في كونها قعودا خاصا
فيجب ان يحكم عليهما جميعا بالمصدر او بالمفعول ولا قائل بالمفعول لما ذكرناه فوجب الحكم بالمصدر وانما توهم اولئك
المفعولية من جهة ان القول في تعلقه بالمقول كالعلم في تعلقه بالمعلوم وهو وهم لان ذلك المتعلق هو نفس القول وانما
يذكر باعتبار خصائصه بخلاف العلم فانه ليس بالمعلوم فافترقا فان قيل الجملة الواقعة بعد القول اذا بني لما لم يسم
فاعله تقام مقام الفاعل كما قال المصنف في امالي القرآن رحمه في قوله تعالى ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون والمصدر
اذا اقيم مقام الفاعل لا بد من وصفه فلما اقيم ما وقع بعد القول مقام الفاعل بدون وصف علم انه ليس بمصدر قلت
اجاب عنه المصنف في امالي القرآن بانه انما يتعين وصف المصدر المقام مقام الفاعل اذا وقع نكرة اما اذا كان معرفة

فقد حصل له من التخصيص ما هو اقوى من تخصيص الوصف الا ترى انك اذا قلت ضرب الضرب وانت تعني ضربا معهودا
لم يحتج ذلك الى وصف واما اذا قلت ضرب ضرب احتجت الى ان تقول حسن او قوي او ما اشبهه والسر فيه ان قولك
ضرب يفيد حصول ضرب فاذا ذكرت ضربا مطلقا لم تكن اتيت بامر زائد على ما دل عليه الفعل وكانك اسندت الشيء
الى نفسه من غير تعدد واذا وصفته فقد ذكرت ما لا يدل عليه الفعل فحصلت فائدة الاسناد واذا وقع معرفة كان
بالصحة اولى واقول الجملة بعد القول مشتملة على خصوصية ليست مفهومة من الفعل فاذا اقيم مقام الفاعل فقد اتى
بامر زائد على ما دل عليه الفعل فحصل فائدة الاسناد فصح ان يقام مقام الفاعل من غير وصف لانه بهذا الاعتبار كالمصدر
المعرفة فكان المصدر المعرفة يقام مقام الفاعل من غير وصف فكذلك مقول القول فان قيل علم بما قررت ان المفعول
الثاني والثالث في انبأ واخبر في موقع المصدر الذي هو النبأ والخبر وهذا يقتضي ان يحكى المفعولان اي يرتفعان
على الحكاية لان المبني موضوعه في الاصل كما ان المفعولين بعد قلت لما وقعا موقع المصدر الذي هو القول وجب حكايتهما
في قولك قلت زيد قائم ولما لم يحك المفعولان في انبأ واخبر دل على انهما ليسا في تأويل ما وقع موقع المصدر قلت
اجاب عنه المصنف في الشرح بما يتوقف على مقدمة وهي ان القول انما يؤتى للحكاية فيكون المراد به عين اللفظ
الذي تقدم ذكره واذا كان كذلك لا يجوز ان يعدل عن ذلك اللفظ المذكور والا يلزم الكذب من وجه انتفاء
المطابقة على هذا التقدير وقد يجعل القول بمعنى الظن قال جار الله العلامة في المفصل ويقولون في الاستفهام
خاصة متى تقول زيدا منطلقا واتقول عمرا ذاهبا واكل يوم تقول عمرا منطلقا بمعنى تظن وبنو سليم يجعلون
باب قلت اجمع مثل ظننت وقال ابن يعيش في شرحه قد يجرون القول مجرى الظن فيعملونه عمله فاذا دخل على
المبتدأ والخبر نصبهما لان القول يدخل على جمل فتصورها القلب ويترجح عنده وذلك هو الظن والاعتقاد و
العبارة باللسان عنه هو القول فاجروا العبارة على حسب المعبر عنه الا ترى انه يقال ما قولك في مسألة كذا
ومعناه ما ظنك واعتقادك فمنهم من يعمله عمل الظن مطلقا نحو قال زيد عمرا منطلقا من غير اشتراط شيء كما ان الظن
كذلك وهي لغة بني سليم ومنهم من يشترط ان يكون معه استفهام وان يكون القول فعلا للمخاطب وان لا يفصل
بين اداة الاستفهام والفعل بغير الظرف وقال المصنف في شرح المفصل نقل القول اذا كان مستقبلا للمخاطب
مستفهما عنه جرى مجرى الظن على اللغة الفصيحة وقول النحويين انه بمعنى الظن فيه تسامح والا فقد يقال
ما تقول في هذه المسألة ومتى تقول زيدا منطلقا بمعنى ما تعتقد او ما تظن او ما تعلم ولو كان بمعنى الظن لم يصح الاستفهام
بها عما يعلم ولا الجواب بما يكون معلوما وعن نفي خلافه اذا تحققت المقدمة فنقول الجواب انه انما يحكى ما وقع بعد
القول من جهة انه يطلق ويراد به نفس اللفظ الذي تقدم ذكره فصار حاصله راجعا الى معنى الحكاية اذ المراد بلفظ هذا
اللفظ لو عدل عن ذلك اللفظ المتقدم الذكر لكان كذبا بالمعروف والدليل على ان وجوب الحكاية بعد القول انما يكون
عند ارادة التلفظ للفظ المتقدم هو انه اذا استعمل في غير التلفظ لما تقدم ذكره بل في القول النفسي وهو الذي يكون
بمعنى الظن جرى على هذا النحو الذي في انبأ واخبر من نصب الجزئين فيقال اتقول زيدا منطلقا بنصبهما بمعنى

انظن او تعتقد او تعلم ما وقع من المفعول الثاني والثالث بعد انباء واخبر تكون كالواقع بعد القول الذي لا يقصد

لا يراد بالانباء والاخبار الا المعنى لا اللفظ كما انه لا يراد بالقول الذي الا المعنى واذا كانا كالواقع بعده وجب نصبهما لفقد ان

قصد الحكاية فيهما لان الحكاية انما تكون عند ارادة لفظ المتقدم نثبت ان المفعولين في انبأ واخبر في موقع المصدر

وسماهما النحويون مفعولا ثانيا وثالثا على طريقة المسامحة وانما سماهما مفعولين لما ذكرناه من ان الانباء والاخبار

والحديث اجريت مجرى الاعلام فلما اجريت مجراه سمي معمولاها بما سمي به معمولاه . وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة

يتعدى بها الاول كقولك اعطيت يعني ان شئت ذكرته منفردا اي ذكرت كل واحد من هذه الافعال منفردا من غير ذكر

مفعول معه وان شئت تركت ذكره مع ذكر ما بعده يعني وان شئت حذفت المفعول الاول وذكرت المفعولين الذين

بعد المفعول الاول فتقول اعلمت ولا تذكر ما بعده كما تقول اعطيت ولا تذكر ما بعده وتقول اعلمت عمرا منطلقا ولا تذكر

ما قبله كما تقول اعطيت ثوبا ولا تذكرني اعطيته واما المفعول الثاني والثالث فكمفعولي علمت يعني انك اذا ذكرت احدهما

فلا بد من ذكر الآخر فان تركتهما معا ساغ اقول المفعول الاول في باب اعطيت له اربع حالات الاولى ذكره مع

ذكر الثاني الثانية ذكره مع حذف الثاني الثالثة حذفه مع حذف الثاني الرابعة حذفه مع ذكر الثاني وكذلك

المفعول الاول في باب اعلمت له اربع حالات الاولى ذكره مع ذكر الآخرين الثانية ذكره مع حذف الآخرين الثالثة حذفه

مع حذف الآخرين الرابعة حذفه مع ذكر الآخرين والمصنف اشار الى الحالة الثالثة لاول باب اعلمت بقوله فتقول

اعلمت ولا تذكر ما بعده والى الرابعة بقوله وتقول اعلمت عمرا منطلقا ولا تذكر ما قبله والى الحالة الثانية بقوله

فان تركتهما معا ساغ لانه اما ان اراد به حذفهما مع حذف الاول ايضا او حذفهما مع ذكر الاول لا سبيل الى الاول لانه

يكون كلاما لا نعلم حذف الجميع من قوله فتقول اعلمت ولا تذكر ما بعده فيكون المراد من قوله فان تركتهما معا ساغ حذف

الآخرين مع ذكر الاول وهذا بعينه الحالة الثانية التي ذكرناها ولم يذكر الحالة الاولى لوجوده في الجميع لظهورها وانما

ساغ ترك المفعولين في باب اعلمت لانهما في المعنى مفعولا علمت فكما ساغ ترك مفعولي علمت ساغ ترك الثاني والثالث في باب

اعلمت لانهما هما وانما وجب عند ذكر احدهما ذكر الآخر لانهما في المعنى كالمبتداء والخبر فكما انه لا بد من المبتدا عند

ذكر الخبر ومن الخبر عند ذكر المبتداء فكذلك هذا بخلاف مفعولي اعطيت لانهما لا ربط بينهما فلم يلزم من ذكر

احدهما ذكر الآخر فكان الاول من مفعولي اعطيت كالمفعول الاول في اعلمت والثاني منهما كالثاني والثالث معا

في اعلمت لانه لا ربط بين الاول والآخرين في اعلمت كما انه لا ربط بين مفعولي اعطيت انما الربط في باب اعلمت

بين الثاني والثالث لا بينهما معا والاول   افعال القلوب   صدور الخبر من المتكلم بدون الشعور

به محال فكل خبر يصدر عن المتكلم لا يكون الا عن شعور به وذلك الشعور تارة يكون في ضمن العلم وتارة في ضمن الظن

فافعال القلوب هي الافعال التي تدخل على الجملة الاسمية لبيان نوعي الشعور اللذين تكون الجملة الاسمية عنهما

وقوله في الشرح لان النسبة تعليل لقوله تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه يعني صح قولنا تدخل على الجملة

الاسمية لبيان ما هي عنه لان النسبة قد تكون عن علم وقد تكون عن ظن لما علمت ان النسبة لا تكون الا عن شعور بها

والشعور قد يكون في ضمن العلم وقد يكون في ضمن الظن فالنسبة قد تكون عن علم وقد تكون عن ظن فاذا قصدت

بيان انها عن علم قلت علمت زيد وادا قصدت انها عن ظن قلت ظننت زيد قائما فبعلمت ان النسبة عن يقين

في غرض المتكلم ويتبين بظننت ان النسبة عن ظن فينصب هذه الافعال الجزئين لانهما متعلقان لها اي لان

الجزئين متعلقان للنسبة لان النسبة لا تعقل بدونهما والنسبة متعلقة لهذه الافعال ضرورة كونها عنها فهذه

الافعال تتعلق بالنسبة والنسبة بالجزئين فهذه الافعال تكون متعلقة بالجزئين فتنصب الجزئين كما تنصب اعطيت

نحو المفعولين لتعلقه بهما وانت قد علمت من هذا ان ما هي عنه عين العلم او الظن بالذات وان تغايرا مفهوما لكونه

اعم منهما وان الجزئين متعلقان لما هي عنه وكذلك قول المصنف في اصول الفقه ما عنه الذكر الحكمي يكون عين قسم

من الاقسام التي من جملتها العلم والظن بالذات اعني القدر المشترك بين الاقسام التي ذكرها في اصول الفقه

وهو الادراك او الشعور وحمل بعض الشارحين ما عنه الذكر الحكمي على الكلام النفسي وبعضهم على مفهوم الكلام الخبري

وكلاهما فاسد لا يشتبه من كتبه النحوية اي مراده ما ذكرناه وقد اختصت هذه الافعال بخصائص منها

انه اذا ذكر احد المفعولين فلا بد من ذكر الآخر بخلاف باب اعطيت لانهما في المعنى على ما كانا من منسوب ومنسوب

اليه فلو اقتصر على احدهما لاختل المعنى بخلاف باب اعطيت فان مفعوليه ليسا منسوبا ومنسوبا اليه فلذلك جاز

ذكر احدهما وترك الآخر وهو نظر مشهور وقد تعرض له المصنف في مباحث التنازع من شرح المفصل وشرح

المنظومة وهو ان المفعولين في هذا الباب كالمبتداء والخبر فكما جاز حذف احدهما للقرينة فكذلك يجوز حذف

احد المفعولين للقرينة وحكم ايضا جار الله العلامة في الكشاف بجواز الحذف للقرينة قال في تفسير قوله تعالى

ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا قرئ بالياء على ولا يحسبن رسول الله او ولا يحسبن حاسب ويجوز

ان يكون الذين قتلوا فاعلا ويكون التقدير ولا يحسبنهم الذين قتلوا امواتا اي لا يحسبن الذين قتلوا

انفسهم امواتا فان قلت كيف جاز حذف المفعول الاول قلت هو في الاصل مبتداء فحذف كما حذف

المبتداء في قوله احياء والمعنى هم احياء لدلالة الكلام عليهما وكذلك ذكر في سورة النور في تفسير قوله تعالى

ولا تحسبن الذين كفروا معجزين في الارض انه يجوز ان يكون الاصل لا يحسبنهم الذين كفروا معجزين ثم

حذف الضمير الذي هو المفعول الاول وكان الذي سوغ ذلك ان الفاعل والمفعولين لما كانا لشيء واحد اقتنع

بذكر الاثنين عن ذكر الثالث واعلم انه قد يسبق الى بعض الاذهان مما ذكر جار الله في سورة النور انهم

حيث حكموا بجواز حذف احد مفعولي افعال القلوب ارادوا به ما اذا كان المفعولان والفاعل لشيء واحد وحيث

حكموا بعدم جوازه ارادوا به خلاف ذلك كقولك علمت زيدا قائما اقول اذا كان الفاعل والمفعولان لشيء واحد

فالاثنان منهما يكون قرينة للثالث فيجوز الاكتفاء بهما عن الثالث واذا لم يكن الفاعل والمفعولان لشيء واحد

لا تكون هذه القرينة موجودة فيه ولا يلزم من انتفاء قرينة واحدة انتفاء جميع القرائن فيجوز ان يوجد فيه

قرينة اخرى فيجوز الحذف بتلك القرينة وقد ذكر جار الله العلامة في سورة آل عمران في تفسير قوله تعالى

ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم بل هو شر لهم انه من قرأ ولا تحسبن بالتاء وقدر مضافا
محذوفا اي ولا تحسبن بخل الذين يبخلون هو خيرا لهم وكذلك من قرأ بالياء وجعل فاعل يحسبن ضمير رسول الله او
ضمير احد ومن جعل فاعله الذين يبخلون كان المفعول الاول عنده محذوفا تقديره ولا يحسبن الذين يبخلون بخلهم
هو خيرا لهم والذي سوغ حذفه دلالة يبخلون عليه وهو فصل هذا الكلام وهو يدل على ما ذكرناه فان بخلهم ليس الذين
يبخلون مع انه محذوف واقول ايضا حذف المفعول يقع على نوعين احدهما ان يحذف لفظا ويراد معنى وتقديرا والثاني
ان يجعل بعد الحذف نسيا منسيا فيجوز ان يكون مراد النحويين من الحذف حيث حكموا بعدم جواز الحذف النوع
الثاني بناء على انه اذا حذف نسيا منسيا يبقى المنسوب اليه بغير منسوب او بالعكس وهذا ممتنع قطعا فالحذف
المفضي اليه يكون غير جائز ومنها انه يجوز فيها الالغاء وهو ترك اعمالها على سبيل الجواز والالغاء انما يكون اذا
توسطت هذه الافعال بين المفعولين او تأخرت عنهما بخلاف باب اعطيت فانه لا يجوز فيه الالغاء بالتوسط
والتأخر والفرق انك اذا الغيت افعال القلوب استقل الجزآن كلاما لتحقق النسبة الاسنادية بينهما والمفعولان
في باب اعطيت لا يستقلان كلاما لتعذر النسبة بينهما واذا الغيت افعال القلوب كان ذكرها كذكر الظرف في
المعنى فاذا قلت زيد ظننت قائم فكانك قلت زيد قائم في ظني اقول عامل الظرف بيانه يتوقف على مقدمة
ذكرها المصنف في مباحث حروف العطف من شرح المفصل وهو انا اذا قلنا قام زيد وخرج عمرو فالمراد مثل
ذلك حصول مضمون الجملتين حتى كأنه قال حصل قيام زيد وخروج عمرو واذا تحققت هذه المقدمة فنقول
الظرف ههنا متعلق بمعمول لحصل المراد من حيث المعنى فكأنه قال حصل مضمون هذه الجملة في ظني وقال اذا توسطت
فيها على انها اذا تقدمت اعملت لقوتها بالتقدم واما اذا توسطت او تأخرت ضعفت فاختير فيها الوجه الآخر
وقد نقل جواز الالغاء مع تقدمها وهو ضعيف قوله في الشرح ولا يستدل بمثل قولهم اشارة الى سؤال وجواب
ويتوقف معرفتهما على مقدمة وهي انك اذا قلت علمت ان زيدا قائم تعين اللام يكون ان مفتوحة وقد اختلف
في تقديره فالاكثر على انها سدت مسد المفعولين لان المعنى يقتضي منسوبا ومنسوبا اليه وذلك
حاصل وقال بعضهم بل المفعول الثاني محذوف فاذا قلت علمت ان زيدا قائم فالتقدير علمت قيامه حاصلا
ولكنه حذف للعلم به واذا اجيب باللام كسرت ان وعلقت الفعل والكسر واجب على كلا التقديرين اما على التقدير
الاول فلانه لما جاءت اللام علم انه لا عمل لعلمت فيما دخلت فيه فصارت جملة على حيالها مستقلة واذا دخلت
ان على الجملة المستقلة وهي على استقلالها وجب الكسر ولذلك لم يقع اللام مع المفتوحة لتنافي معناهما واما على
التقدير الثاني فلانه لا يمكن تقدير مفعول آخر لبطلان ان تكون اللام مع المؤكد واذا تقرر هذه المقدمة فنقول
فان قيل قولكم اذا تقدمت افعال القلوب على المفعولين لا يجوز الغاؤها باطل بقولهم علمت ان زيدا لقائم بكسر ان
فان علمت ههنا متقدم مع انه لا عمل لها لما علم في المقدمة من ان مجيء اللام موجب لعدم عمل الفعل فالجواب انا
سلمنا انه لا عمل لها الا ان هذه الصورة من باب التعليق كما علم في المقدمة ولا نسلم الالغاء ومنها انها تعلق

ومعنى التعليق ان يمتنع اعمالها لفظا لعارض لا معنى بخلاف الالغاء فان معناه ان يجوز ترك اعمالها لعارض وهو التوسط
او التأخر قال المصنف في شرح المفصل والتعليق عند دخول حرف الابتداء والاستفهام والنفي لانك لو اعملتها لجعلت
ما بعد لام الابتداء وحرف الاستفهام والنفي معمولا لما قبله فيخرج عن ان يكون له صدر الكلام وهو موضوع في صدر الكلام
فلا يعمل ما قبله فيما بعده ويجب الالغاء لذلك وموضعه موضع نصب باعتبار المعنى لانه متعلق الظن الا انه جملة مستقلة
وكونه متعلقا للظن باعتبار في المعنى لا يخرجه عن ان يكون له صدر الكلام لانه وقع في جملة في صدر الكلام نفذ وقوع
عليه ما يقتضيه فكذلك ههنا واذا دخل على هذه الجملة كان في المعنى المسند اليه هو المفعول الاول والمسند هو المفعول
الثاني وقد اختلف في علمت هل قام زيد فجوزه قوم ومنعه قوم مع اتفاقهم على علمت ازيد عندك ام عمرو فالذي
اجازه فانه نظر الى صورة الجملة وهي حاصلة في الموضعين مثلها في ازيد قائم ام عمرو والذي منع زعم ان معنى
الاستفهام لا يصح ان يكون متعلقا للعلم الا بتأويل وهو ان يكون ما يقال في جوابه والذي يقال في جواب الاستفهام
مع ام احد الشيئين منسوبا اليه ذلك الحكم فيحصل تعلق العلم بشيء على صحة فاذا قلت علمت ازيد عندك ام عمرو فمعناه
علمت احدهما معينا على صحة وهو كونه عندك لان ذلك الذي يقال في جوابه واما اذا قال هل زيد قائم فليس جواب
هذا اثبات قيام الى زيد او نفيه حتى يصح ان يقال ان العلم اذا دخل عليه تعلق بذلك حسب ما تعلق مع ام وانما
جوابه نعم او لا وهو غير متعين فكيف يصح تعلق العلم عند ذلك ويجاب بان معنى نعم نعم زيد قائم ومعنى لا ما زيد قائما
ولولا ذلك لم يستقم ان يكون نعم او لا كلاما لحصول المقصود من محكوم عليه ومحكوم به في الجواب وهو المعنى للتعليق ومثل
الفرع وام علمت اي الرجلين جاءك وما اشبههما مما معناه طلب التعيين فهو في الجواز سواء هذا ما ذكره المصنف
في شرح المفصل وبه يتحقق معاني الشرح قوله في الشرح كان المعنى هو الذي اراده من قوله في شرح المفصل واذا دخل
على هذه الجملة كان في المعنى المسند اليه هو المفعول الاول والمسند هو المفعول الثاني قوله في الشرح ولا يرد
توجيه هذا السؤال ان يقال ان المكسورة مثل اللام في اقتضاء الصدارة فكما جاز علمت لزيد قائم بدون الاعمال
لفظا فكذلك ينبغي ان يجوز علمت ان زيدا قائم بالكسر بدون الاعمال لفظا والجواب انه امكن اعمالها بان يجعل ان
المكسورة مفتوحة فيكون معمولا في موضع نصب فلا يعدل الى التعليق مع امكان الاعمال والتقديم كما لا يعلق علمت
زيد منطلق لامكان الاعمال مع التقديم وقد اختلف في تقدير علمت ان زيدا منطلق على مذهبين كما علمت فيما سبق
قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة انما سدت ان المشددة والمخففة منها مسد المفعولين في باب ظننت و
اخواتها لاشتمالها على محكوم به ومحكوم عليه وهو ما يقتضيه ومتعلقهما بها في المعنى على حسبه فان لم يفتقر الى امر
آخر ومن ههنا جاز كسرها عند دخول اللام لو قلت ظننت ان زيدا لقائم ولولا ان معناها ما ذكرناه لم يجز ذلك الا
ترى انك لا تقول اعجبني ان زيدا لقائم لتعذر تقدير رعاية معنى الجملة المستقلة لكونه فاعلا ومن ههنا ايضا عطف
على موضعها بالرفع وان كانت مفتوحة لفظا لانها في المعنى المكسورة باعتبار ما ذكرناه فنقول ظننت ان زيدا قائم وعمرو
ولا يجوز ذلك في المفتوحة لكونها ليست في معنى الجملة ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها الاول ضميرين

الامر حكي [illegible] ازيد عندك ام عمرو [illegible] على جواب [illegible] ام ان [illegible]

لشيء واحد مثل علمتني منطلقا فانهما جميعا ضميرا المتكلم وعلمتك فعلت كذا فانهما ضميرا المخاطب ومنه لقد رايتني مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم بخلاف غيرها من الافعال فانه اذا كان ذلك عدلوا في المفعول عن المضمر الى لفظ نفس مضاف الى
ذلك المضمر كقولك ضربت نفسي وضربت نفسك وانما ابدلوا المفعول بلفظ النفس في غير افعال القلوب لما تقرر في المعتاد
من ان فعل الفاعل لا يتعلق بنفسه غالبا وانما يتعلق بغيره فلو قالوا ضربتني وضربتك لسبق الى الفهم ما هو الغالب من المغايرة
بينهما ولم يتوهم كون المضمر واقعا لهذا الالتباس مع قيام هذا الغالب فابدلوا المفعول بلفظ النفس ايذانا بالعدول عن
ذلك الغالب بخلاف باب علمت وظننت فانه ليس الغالب فيها التغاير بل علم الانسان بصفات نفسه وظنه اياها
اكثر فكان ذلك الغالب الذي هو الاصل لاجله منتفيا فجرت هذه مجرى افعال القلوب على اصلها وهو استعمال المضمرات
في محالها من غير تغيير لها ضرورة انها لما لم يبدل المضمر بلفظ النفس في افعال القلوب كانت المضمرات باقية في محالها
وعلله الشيخ المرزوقي في شرح الحماسة هذا الحكم بما حاصله ان تاثيرات هذه الافعال بالحقيقة في المفعول الثاني
لان اليقين والشك يتعلقان به فيكون التغاير حاصلا بين الفاعل وما هو مفعول بالحقيقة فلا يحتاج الى الاتيان
بالنفس وقد جاء فقدتني وعدمتني مجراه مجرى علمتني قال المصنف في شرح المفصل وانما اجريا مجرى علمتني
لانهما ضدا ان لوجدت ووجدت من افعال القلوب فحملنا على ضدهما ولا بعد في ان يحمل الشيء على ضده قال
جران العود لقد كان لي عن ضرتين عدمتني وعما القى منهما متزحزح جران البعير يكنى بالجيم مقدم
عنقه من مذبحه الى منحره وكذلك من الفرس والعود بفتح العين المهملة واسكان الواو والمسن من الابل وهو
الذي جاوز في السن البازل والضرة المراة امراة زوجها لانها تضر صاحبتها وتقول تزحزحت عن كذا اي
باعدت عنه يريد لقد كان لي عن ضرتين وعما القى منهما بعد وعدمتني حشو متوسط على سبيل الدعاء وجران العود
لقب شاعر من نمير واسمه المستورد وانما لقب بذلك لقوله في هذه القصيدة خذا حذرا يا جارتي فانني
رايت جران العود قد كان يصلح يعني انه قد كان يتخذ من جلد البعير سوطا ليضرب به الضرتين وكان جلدا
طريا فوضعه في الشمس ليجف فراه بعد ايام وقد اخذ يجف فاخبر امراتيه بذلك وخوفهما به وهو يعني فقدتني
على خلاف القياس المقرر اذ تقرر في كلام العرب ابدال ضمير المفعول في غير افعال القلوب بالنفس للسبب
الذي ذكر ولم يبدل في فقدتني فيكون على خلاف القياس المقرر وان كان جاريا على القياس الاصلي لان الاصل
استعمال المضمرات في محالها من غير تغيير لها   ولبعضها معنى اخر قد تقرر ان تعدي الافعال انما كان
باعتبار معانيها فعلم ان هذه الافعال انما تعدت الى مفعولين باعتبار ان معناها تقتضي منسوبا ومنسوبا اليه فاذا
استعمل بعضها على معنى اخر لا يقتضي الا متعلقا واحدا اوجب ان يكون مما يتعدى الى واحد فظننت اذا استعملت
بمعنى اتهمت لا يقتضي الا متعلقا واحدا اوجب ان يخرج عما عين فيه الى ما يتعدى الى واحد وعلمت الشيء
بمعنى عرفته في نفسه كذلك وانما قال في نفسه لان علمت الذي يتعدى الى اثنين بمعنى عرفت الشيء لكن لا في
نفسه بل على صفة ورايته بمعنى ابصرته بعيني كذلك ووجدت الضالة بمعنى اصبتها كذلك قال المصنف

في شرح المفصل ولم يذكر ان زعمت لها وجهان ايضا مثل غيرها مع انهم يقولون زعمت بمعنى كفلت وهو لفظ زعمت
المتعدي به الى مفعولين لانه قصد الى استيفاء هذه الالفاظ مع بقائها افعالا من افعال القلوب فان قيل
رايت اذا كان من روية العين فهي بمعنى ابصرت وليست من افعال القلوب فالجواب انها وان كانت للابصار
معناها ايضا علم بالحاسة فلم يخرج عن معنى العلم بالكلية وكذلك اذا ورد وجدت الضالة بمعنى اصبتها فان وجدت
مثله ثم اي فان وجدت هنا مثل ثم الا انه ثم بمعنى اصبتها على صفة وههنا اصبتها في نفسها وكانت مثلها وليس
كذلك زعمت بمعنى كفلت مع زعمت التي بمعنى هذا الباب هذا ما ذكره المصنف في شرح المفصل وعلم منه عدم ذكر
وجد بمعنى غضب وحسب بمعنى عد   الافعال الناقصة سميت هذه الافعال ناقصة لان غيرها تام
كلاما بمرفوعه وهذه ان لم يذكر منصوبها مع المرفوع لم يكن كلاما ومن نقصانها امتناع التعلق بها قال المصنف
في امالي المسائل المتفرقة لا يصح التعلق بالافعال الناقصة لانها لم يقصد بها في التحقيق نسبة حدث محقق الى
فاعلها ومعنى قولنا حدث محقق يعني انه لم يرد ان زيدا ثبت وانما اريد ان القيام المنسوب الى زيد هو حصل
ثبت وذلك حاصل لو لم يذكر كان وانما قصد بالاتيان بها الدلالة على المبتدا والخبر وافادة الخبر معنى بالنسبة
الى المبتدا مع بقائه بجميع اعتباراته على ما كان عليه في الابتداء ولذلك توهم كثير من النحويين انه لا دلالة لها على الحدث
اصلا وانما وضعت للدلالة على مجرد الزمان فلذلك ثابت عاملة في شيء غير الاسم والخبر والافعال الناقصة
ما وضع لتقرير الفاعل على صفة لانها كلها اشتركت في ان وضعها على ان ينسب الى الفاعل باعتبار صفة له فان قيل
قوله في الشرح لانها كلها اشتركت في ان وضعها غير مستقيم لانه لا يصح الاستدلال على ثبوت الحد بالمحدود كما ذكره
المصنف في بادي اصول الفقه فالجواب ان قوله لانها كلها اشتركت تعليل لقوله وضع لتقرير الفاعل على صفة
وليس هذا من الاستدلال على ثبوت الحد بالمحدود فلذلك اي من اجل انها وضعت لتقرير الفاعل على صفة او
من اجل ان وضعها على ان ينسب الى الفاعل باعتبار صفة له لم يكن بد من الخبر والا اي وان كان بد من الخبر
فلا يكون منسوبا الى الفاعل باعتبار صفة فيكون مخالفا لمقتضى وضعها ولم يذكر سيبويه منها الا كان وصار
وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر يعني مما وضع لتقرير الفاعل على صفة
وقد جاء بمعنى وقد استعمل جاء في هذا المعنى وهو تقرير الفاعل على صفة مثل ما جاءت حاجتك فان
معناه اثبات حصول الفاعل على معنى ما ذكر منصوبا فان جعلت ما نافية وجب ان يكون ذلك اي جاءت لشيء تقدم
ذكره بناء على ان فاعله يكون مضمرا مستترا فيه عائدا على مذكور مقدم وكلما كان الفاعل المستتر عائدا على مذكور مقدم
يكون الفعل لذلك الشيء الذي تقدم ذكره قطعا فيكون المعنى نفي ان يكون ذلك على قدر حاجة المخاطب كما
لو كان المخاطب محتاجا الى عشرة وهي واحدة عشر التبن فطلب من المتكلم كيل صبرة لاحتياجه والحال
ان تلك الكيل لا تصلح لاحتياج المخاطب فيقول المتكلم ما جاءت حاجتك يعني لم يحصل هذه الكيل التي طلبتها
مني على القدر المحتاج اليه يعني ليست لائقة باحتياجك وان جعلت ما استفهامية كان في جاءت ضمير مونث

يعود على ما وضع ثانيث ذلك الضمير وان كان عائدا على ما وهو مذكر لانه عبارة عن اى شئ للاخبار عنه بالحاجة
وهى مونثة وهذا كقولك من كانت امك فانك انثت الضمير المستتر فيه للاخبار عنه بالمونث فيكون المعنى ان المخاطب
احتاج من شئ الى مقدار مخصوص من مرة او سنين يتبين له بسوال المتكلم عن حقيقة ذلك الشئ باعتبار مقداره فيكون
المعنى اى مقدار حصل باعتبار حاجتك ـــــــ وعلى هذا يكون ضميره عبارة عن المخاطب وسوال المتكلم
يكون عن المقدار بناء على ان المتكلم لا يكون عالما به ويجوز ان يكون ضميره عبارة عن المتكلم ويكون المعنى ان المتكلم يكون
عالما بالمقدار ولا يكون عالما بالشئ فيسال المتكلم المخاطب عن تحقق ذلك الشئ باعتبار مقداره فكانه قال
اى شئ حصل باعتبار حاجتك يعنى اى حقيقة تحتاج الى مرة او سنين منها واعلم ان جاء الذى هو من الافعال
الناقصة بمعنى صار كما صرح به جار الله العلامة فى المفصل واشار المصنف ايضا اليه فى مباحث الحال من شرح
المفصل وح لا احتياج فى بيان معنى هذا التركيب الى هذا التطويل بل يكفى ان يقال معناه اية حاجة صارت حاجتك
كما قاله تلميذ المصنف قال المصنف فى شرح المفصل هل تقتصر فى ذلك على هذا المحل او يتعدى الى غيره فيه نظر
والاولى ان يتعدى لانهم يقولون جاء البر قفيزين وصاعين على انه قد قيل ان قفيزين حال وهو ضعيف
لانهم لم يقصدوا الاخبار عن البر بالمجئ فى نفسه وانما قصدوا حصوله على هذه الصفة فوجب ان يكون مما نحن فيه
واذا ثبت ذلك صح استعماله فى غير الموضع المذكور واعترض عليه تلميذه قائلا فيه نظر اذ لم يقصدوا صيرورته
على ذلك بعد ان لم يكن عليها بل قصدهم انه جاء مفصلا وجعل استعماله من الجهل به الى العلم مجيئا الى العالم وكذلك
جاء تعد من الافعال الناقصة فى قولهم قعدت كانها حربة فى قعدت ضمير الشفرة لانهم يقولون ارهف
شفرته حتى قعدت كانها حربة اى صارت قال المصنف فى شرح المفصل والظاهر انه مخصوص بمحله فانه لم
يعرف فى غيره اذ لا يقال قعد كاتبا على نحو صار كاتبا ولكن لا يبعد ان يقال قعد زيد كانه سلطان على نحو ما
نحن فيه من ارادة ثبوته على هذه الصفة فيكون مخصوصا بمثل ذلك   تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء
الخبر حكم معناها تقرير لما تقدم من حدها لانه يظهر بقوله تدخل على الجملة الاسمية ان فاعلها كان مبتدا قبل
دخولها وان الصفة كانت حاصلة وايضا ان قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة يدل على حصول الصفة للفاعل ويظهر هنا
ان حصول تلك الصفة للفاعل على حسب معنى ذلك الفعل من اثبات او نفى او صيرورة او باعتبار زمان مخصوص
على ما بيانى وجعل الامام الحديثى المكمل فى قوله حكم معناها على الاثبات وقرره بان اصبح مثلا من حيث ان معناه اسمى
فى هذا الوقت حاصل الجزء اذ كلاهما فى وقت الصبح لكن خصص اثر معناه وهو وجود شئ فى وقت الصبح دون
غيره بالجزء الذى هو موضع الفائدة فيكون نسبته الى من هو له فى هذا الوقت فاعطى اصبح فى قولك اصبح زيد
عالما فائدة الاصباح حتى صار المعنى انه منسوب الى زيد فى هذا الوقت دون غيره من الاوقات واتى بمعناه
فى الخبر ظهور فيه وقيامه به بالحقيقة وقال اخو الفاضل صدر الدين الحديثى قوله لاعطاء الخبر يجوز ان
يكون من اضافة المصدر الى المفعول اى ليعطى هذه الافعال الخبر حكم معناها ويجوز ان يكون اضافة الى الفاعل

وهو الاصوب عندى والمعنى ليفيد الخبر حكم معناها فان عالما فى قولك اصبح زيد عالما هو الذى يفيد اثر الاصباح
وحكمه وللقائل ان يقول الخبر حكم معناها بعينه ولا خفاء فى وجوب التغاير بين المعطى والمعطى والجواب عنه
ان كونه خبرا من غير جهة كونه حكما للمعنى لانه خبر باعتبار اللفظ وحكم معناها باعتبار المفهوم وح فالتغاير حاصل
هذا الكلام او قوله هو من اضافة المصدر الى المفعول واضافة الحكم الى المعنى من اضافة العام الى الخاص اضافة
اليه لتحقق وتبيين به كما يقال حكم القيام اى للحكم الذى هو القيام فيكون الحكم عين المعنى بالذات وان تغايرا
بالعموم والخصوص وقوله فى الشرح على حسب معنى ذلك الفعل من اثبات او نفى او صيرورة بدون التعرض للحكم
فيه اشارة الى اتحاد الحكم والمعنى قال المصنف فى شرح المفصل كلها مشتركة فى انها تثبت للخبر حكم معناها فاذا كان
معنى صار الانتقال وجب ان يكون ذلك الحكم ثابتا للخبر فاذا قلت صار زيد عالما فقد علم حكم الانتقال لانه الكائن
الذى انتقل اليها واصبح وامسى واضحى اذا كانت ناقصة وجب ان يعطى الخبر حكم معناها ومعناها الدلالة على الدخول
فى هذه الاوقات فوجب ان يكون الخبر داخلا فى هذه الاوقات فى حال نسبته لمن هو له فاذا قلت اصبح زيد عالما
فقد اعطت اصبح لعالم حكم الاصباح حتى صار المعنى انه منسوب الى صاحبه فى وقت الاصباح دون غيره وكذلك امسى
واضحى هذه عبارته وهى تدل بالتصريح على ما ذكرناه من ان اضافة الاعطاء اضافة الى المفعول واضافة الحكم الى المعنى
اضافة العام الى الخاص لان قوله حكم الانتقال وحكم الاصباح يدل على الامر الثانى وقوله فقد اعطت اصبح
لعالم حكم الاصباح على الامر الاول واذا علمت ان هذه الافعال تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها
فاعلم انها ترفع الجزء الاول من الجملة الاسمية ويسمى اسمها وتنصب الثانى ويسمى خبرها معنى اسما مضافا الى ما ذكر
معه وكذلك الخبر فان كان المذكور كان قيل اسم كان وخبر كان وكذلك غيرها وانما نسبوه الى كان اشعارا بانه
معموله ومتعلقه والا فليس هو اسما لكان ولا خبرا عنها فى الحقيقة وقد يضاف الشئ الى الشئ بادنى سبب ولم يقولوا
فى مثل ضرب زيد عمرا اسم وخبر بل فاعل ومفعول لعدم تواطئ البابين فى اسماء متعلقاتهما فى الاعراب فجعلوا
الاسم والخبر متعلقات الافعال الناقصة المذكورة فاذا قالوا الاسم والخبر علم انهم قصدوا الى هذا النوع من الافعال
وايضا فان المرفوع والمنصوب هنا ليس كنحو المنصوب والمرفوع فى ضرب اذ منصوب ضرب مفعول فى الحقيقة
وليس منصوب كان كذلك ثم شرع يبين معانيها باعتبار استعمالها فيما بوب له وفى غيره ان كان لها اى لكان
المعنى لها معنى باعتبار استعمالها فى معنى الافعال الناقصة وفى غير معنى الافعال الناقصة ان كان لها معنى غير معنى
الافعال الناقصة فقال وكان تكون ناقصة لتقدم ما الباب له ثم بين معناها وهو ثبوت خبرها لفاعلها اما دائما
ثم الماضى بعد ذلك على ما بين احتمالان يقصد الدوام كقوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا والثانى ان يقصد الانقطاع
كقول الفقيه كان لى مال ويكون بمعنى صار كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطى كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها
التيهاء الفلاة التى لا يهتدى فيها والقفر الخالى وكان فى هذا البيت بمعنى صار لما ذكره المصنف فى شرح المفصل
من انه تعذر حملها على احد الوجوه الباقية اذ لا يستقيم الناقصة لانه يؤدى الى عكس المعنى لانها تبقى ههنا

بان الفراخ مما يقع على البيض لان المعنى يصير كان البيض فراخا وهو عكسه لان كان الفراخ بيضا فلما كان هو فيها
الى عكس المعنى تعذر حمله على ذلك ولا يستقيم التامة لانه يجب ان يكون فراخا حالا فيلزم ان يكون البيض في حال كونه
فراخا وهو فاسد ولا يستقيم الزائدة من حيث اللفظ ومن حيث المعنى اما اللفظ فلنصب فراخا واما المعنى فللاخبار
عن البيض بانه فراخ ولا يستقيم التي فيها ضمير الشان للامرين بعينهما ويكون فيها ضمير الشان كقولك كان زيد قائم في
كان ضمير الشان وهو اسمها والجملة خبرها وهذه التي فيها ضمير الشان هي من الناقصة في التحقيق لانها لتقرير الشي
على صفة ولا بد لها من اسم وخبر الا انه يشترط ان يكون مرفوعها ضمير الحديث وهو ضمير الشان ولا يكون خبرها
الا جملة ولا يكون فيه ضمير عائد على المبتدا اذ لما انفردت بهذه الصفات جعلت قسما براسه تعريفا على المبتدى
فان قيل قولهم ليس الطيب الا المسك ان يجعل فيه اسم ليس ضمير الشان والقصة والجملة بعده مفسرة له فلا يستقيم
لان الجملة هي التي تستقل بالافادة ولو قلت الطيب الا المسك لم يجز فكيف صح ان يقع الجملة بعده مفسرة على هذا
التقدير قلت اجاب عنه المصنف في امالي المسائل المتفرقة بان الجملة المذكورة مفسرة لما قبلها مثبتا كان او
منفيا وما نحن فيه كذلك الا ترى حكيا قوله وليس فيها شفاء الداء مبذول ان معناه ليس الحديث كذلك ما نحن
فيه لان المستثنى منه محذوف تقديره ليس الحديث الطيب شي من الاشياء الا المسك وتكون تامة يسكت على مرفوعها
وهذه ليست من هذا الباب لان مدلولها منسوب الى فاعلها من غير تقييد كانه قال ثبت او وجد كقوله تعالى
ان كان ذو عسرة وسميت هذه تامة لاستغنائها عن الخبر كما سميت افعال هذا الباب ناقصة لاحتياجها الى
الخبر وتكون زائدة وهي التي يكون وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي في الجملة مثل لم يوجد كان مثلهم فانه
اذا حذف كان منه يبقى المعنى الاصلي بحاله ضرورة ان المعنى يفهم من لم وانما قيد المعنى بالاصلي لان الزائد لا ينفك
عن تاكيد والتاكيد يفوت بحذفه ومثله في الزيادة قولهم ان من افضلهم كان زيدا فانه انما زيد كان فيه
لتاكيد ثبوت الخبر للمبتدا وهو ثابت بعد الحذف مع بقاء المعنى الاصلي اعني الثبوت بحاله وقد قيل ان كان
في قوله تعالى لمن كان له قلب يتوجه على الخمسة فاذا كانت ناقصة كان قلب اسمها وله خبرها وان كانت تامة
كان قلب فاعلها وله متعلق بها وان كانت زائدة كان له قلب مبتدا وخبر والمعنى لمن له قلب واذا كانت بضمير
الشان كان فيها ضمير الحديث هو اسمها وله قلب مبتدا وخبر في موضع خبرها وان كانت بمعنى صار فالاعراب
كما اذا كانت ناقصة وصار بمعنى الانتقال اي انتقال الفاعل الى تلك الصفة وقد يكون انتقالا باعتبار الحقائق
اي انتقالا من حقيقة الى اخرى كقولك صار الطين خزفا وقد يكون باعتبار العوارض اي يكون الانتقال
انتقالا من عارض الى عارض كقولك صار زيد غنيا وقد يكون الانتقال انتقالا من مكان الى آخر كقولك صار زيد
الى عمرو واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها يعني انها تدخل لتفيد ان هذا الخبر لهذا الفاعل
في هذه الاوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى افاد الفاضل صدر الدين الجندي ان المراد بالاوقات
ههنا الازمان التي تدل كل واحد عليها بخصوصيتها وهي لا تختلف بحسب المضي والاستقبال بخلاف الزمان

الذي يدل عليه الفعل فانه يختلف بما ذكر ولذلك قال باوقاتها ولم يقل بازمانها اذ لو ذكر الازمان لجاء النقض
عليه بكل فعل يدخل جملة اسمية كافعال القلوب وكان وصار ومادام ومازال وغيرها فانها ايضا تقرن مضمون الجملة
بازمانها وهو المضي او الاستقبال على حسب ما يتفق فلذلك ذكر الاوقات دون الازمان وتكون تامة بمعنى دخل في
الصباح والضحى والمساء فلا تحتاج الى منصوب كقولك اصبحنا وامسينا اي حصلنا في هذه الاوقات وبمعنى صار وقد
تقدم معنى صار وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما كما تقدم في اصبح واضحى وامسى وظل باعتبار النهار
وبات باعتبار الليل فاذا قلت ظل زيد سائرا اي ثبت له ذلك في جميع نهاره وبات زيد سائرا اي ثبت له ذلك في
جميع ليله وبمعنى صار وقد تقدم معناه قال تعالى واذا بشر احدهم بالانثى ظل وجهه مسودا اي يصير وان كان
ليلا ومازال الافعال الاربعة التي هي مازال ومابرح ومافتئ ومانفك لاستمرار خبرها لفاعلها مذ
قبله يعني ان معناها ان هذا الخبر حاصل للفاعل على سبيل الاستمرار مذ كان قابلا له في المعتاد لانه لا يفهم من
قول القائل مازال زيد اميرا انه كان كذلك في اول وجوده ويلزمها النفي فيقال مازال زيد اميرا ولذلك
باتها لان معناها نفي فلو استعملت من غير النفي لانعكس المعنى لانها اذا كانت بمعنى نفي لا تكون للثبوت والاستمرار
الذي هو معنى كونها نواقص فلما دخل النفي على النفي صار المعنى الاثبات ويكون المتكلم قاصدا بالنفي على النفي
الاثبات وانه ما انتفى بيانه ان الاثبات قد يكون في ضمن نفي النفي وقد لا يكون والثاني غير مفيد لان الثابت
لم ينتف واما الاول فانه مفيد لامرين احدهما الثبوت والاخر انه لم ينتف الثابت وانما قصد المتكلم الاثبات
وانه ما انتفى ليحصل ما هو المقصود بمعنى هذه الافعال لانه اذا ثبت ولم ينتف استمر والاستمرار هو المقصود بمعنى
هذه الافعال بخلاف مجرد الثبوت وهو الذي لا يكون في ضمن نفي النفي فانه لا يلزم منه الاستمرار وقد خطي
ذو الرمة في قوله حراجيج ما تنفك الا مناخة على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا الحرجوج الضامر من الابل
وهي الناقة الطويلة الظهر والخسف عبارة عن الغنى والجوع يصف سوء حالهن لانهن بين امرين مهلكين
الاناخة على سوء الحال وقرب الهلاك او الذي في بلد قفر لانها به مع السير المدهش وانما خطي ذو الرمة في قوله
ما تنفك الا مناخة لانه لا يقال كان زيد الا عالما بناء على ان الاستثناء المفرغ لا يقع في الاثبات فاذا امتنع كان
زيد الا عالما فما تنفك الا مناخة اجدر بالامتناع لان الاثبات فيها آكد واجيب بانه ليس خبر ما تنفك الا مناخة
بل الخبر على الخسف وهو اي الخسف اسوء الاحوال يعني المراد بالخسف اسوء الاحوال فيكون المعنى انها مستمرة على
اسوء الحال في كل حال الا في حال كونها مناخة فيكون مثل قولك لا يزال زيد شجاعا الا ماشيا فعلى هذا يكون الا مناخة
بمعنى ابراك الابل وهو جعلها باركا من قولهم نخ عند قصد اناختها وعلى الخسف يتعلق بمحذوف لانه الخبر فيكون نصب
مناخة على انه حال لا خبر والاستثناء مفرغ كما تقول ما جئت الا راكبا كانه قال ما تنفك بها ثم استثنى الاناخة
بعد ان كمل اسمها وخبرها على انه حال مستثنى من احوال عامة مقدرة اي ما تنفك على الخسف في حال من الاحوال
الا في حال الاناخة فانه يحصل لها راحة وهذا الجواب ضعيف لانه اذا جعل الا مناخة حالا وعاملها الظرف الذي

بعده يكون مثل قولك زيد قائما في الدار في تقدم الحال على عامله المعنوي وهو ضعيف وذكر المصنف في شرح المفصل
وجهين آخرين لضعفه احدهما انه استثناء مفرغ والاستثناء المفرغ قل ان يأتي في المثبت انما يأتي في المنفي والآخر
ان الاستثناء المفرغ انما يكون المستثنى منه مقدرا قبله وهذا انما يقدر المستثنى منه بعده لانه مستثنى من الاحوال
للضمير المستتر في على الخسف لان التقدير لا تنفك مهانة في جميع الاحوال الا في حال الاناخة فكان المستثنى منه
مقدرا بعده وذلك لم يعهد في الاستثناء المفرغ وعلى الرواية وعلى وجه الاسناد وهو وجه التخلية يكون مناخة حبيسا
وعلى الخسف متعلقا به اما على معنى ان اناختها على الخسف عوض من اناختها على الارض كقولهم تحيته بينهم ضرب وجيع
وانما على معنى الالزام والاهانة والاذلال كما تقول انخته على كذا اي الزمته اياه ويقال انه لما عيب على ذي الرمة
فقال انما قلت الا مناخة والآل الخفض والبه ذهب الكسائي   وما دام قال جار الله العلامة في
المفصل ما دام توقيت للفعل في قولك اجلس ما دمت جالسا وقال المصنف في شرح المفصل ان اراد بالفعل دام
نفسها او خبرها فليس ذلك بمستقيم اذ ليس توقيتا لنفسها ولا خبرها وان اراد به الفعل الذي يصحبها فلم يثبت
لما دام خصوصية مع ان المقصود في هذا الموضع بيان خصوصية ما دام وانما قلنا لم يثبت لما دام خصوصية اذ توقيت
الفعل معنى لفظ ما المصدرية في كل موضع استعملت فيه ما المصدرية للظرفية كقولك اجلس ما جلست وما كتبت ونحوه
ذلك والغرض في هذا الموضع بيان معناها المختص به باعتبار حاجتها الى الخبر لا بيان معنى لفظ ما المصدرية التي
للظرف فان ذلك يعم ما الظرفية اسما وفعلا والاولى ان يقال وما دام توقيت لامر مدة ثبوت خبرها لاسمها
وانما قلنا لامر ولم نقل للفعل ليشمل الفعل وشبهه لانه قد يصحبها الفعل وقد يصحبها شبه الفعل وقوله مدة ثبوت
خبرها لاسمها ما يتميز به ما دام عن غيرها مما يكون فيه ما المصدرية التي للظرف فان ذلك معنى غير ما دام مما فيه
ما المصدرية التي للظرف توقيت لامر مدة ثبوت ذلك الفعل الواقع معها لفاعله وليس لتوقيت الامر مدة ثبوت
خبرها لفاعلها فاذا قلت اجلس ما دمت قائما فقولك ما دمت قائما توقيت الجلوس مدة ثبوت القيام منسوبا
الى المخاطب فهذا هو المعنى الذي يتميز به ما دام عن سائر الافعال التي يصحبها ما الظرفية فكان التعرض لبيانه
اهم من التعرض لبيان الامر العام الذي لا خصوصية لما دام فيه   ومن ثم احتاج يعني ومن كونه للتوقيت
احتاج الى كلام لانه ظرف بيانه ان كل ما يدل على توقيت امر بمدة لا يكون الا ظرفا نحو قولهم آتيك مقدم الحاج
فمقدم لدلالته على توقيت الاتيان بمدة قدوم الحاج مصدر وقع ظرفا لان معنى الكلام آتيك وقت قدوم الحاج فيكون
مدلول المقدم الوقت فيكون ظرفا وكقولهم اجلس ما كتبت فان ما المصدرية في ما كتبت لدلالتها على توقيت الجلوس
بمدة ثبوت الكتابة وقعت ظرفا لان معنى الكلام اجلس وقت كتابتك فيكون مدلول ما كتبت الوقت فيكون ظرفا
وما دام في قولك الى اشكر ما دمت قائما يدل على توقيت الاكرام بمدة ثبوت الخبر لهذا الفاعل فيكون ظرفا والظرف
فضلة فلا بد معه من كلام من جملة اسمية او فعلية لفظا او تقديرا ليعين من الفضلات   وليس معنى ليس
نفي مضمون الجملة فاذا قلت ليس زيد عالما فمعناه حصول هذه القضية منفية عن هذا الفاعل ثم اختلف فذهب

بعضهم الى انه نفي وضعها نفي مضمون الجملة في الحال وهذا مذهب الاكثرين وهو لا يقولون لو قلت ليس زيد قائما
غدا لم يستقم وقد ذهب بعضهم الى انه للنفي مطلقا حالا كان او غيره قال المصنف في شرح المفصل ولا يبعد في ذلك
قال الله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا نفي لكون العذاب مصروفا عنهم يوم القيامة فهو نفي في المستقبل
وهو بين ذكروا خلافه ثم شرع بذكر احكام هذه الافعال باعتبار التقديم والتأخير فقال ويجوز تقديم اخبارها
كلها على اسمائها ولا اشكال في ذلك اذ ليس فيه الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل وانما قال فيما عامله فعل
ليخرج ما زيد قائما اذ لا يجوز فيه تقديم المنصوب على المرفوع لما لم يكن العامل فعلا واما تقديم الاخبار عليها انفسها
فهي في ذلك على ثلاثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى راح يعني باعتبار الترتيب المتقدم من غير تفصيل وانما جاز
التقديم في هذا القسم لانها افعال صريحة ولا مانع فجاز ان يتقدم المنصوب عليها كغيرها من المنصوبات التي عاملها
فعل صريح وانما قال افعال ليخرج ما زيد قائما وان زيد قائم وانما قال صريحة ليخرج زيد في الدار قائما فان في
الدار فعل لكنه ليس صريحا ضرورة كونه فعلا معنويا وانما قال ولا مانع ليخرج ما ولم ما من الافعال الناقصة فانه
وان كان فعلا صريحا لكن فيه مانع فلا يجوز التقديم فيه لوجود المانع وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما وقد يكون ما
فيه نافية مثل ما برح فيكون المانع ما يلزم من تقديم ما في حيز النفي عليه وقد يكون مصدرية وهي في ما دام
خاصة فيمتنع لما يلزم من تقديم ما في حيز الصلة على الموصول ضرورة ان ما المصدرية موصولة بما بعدها وخالف
ابن كيسان في غير ما دام مما اوله ما يعني لم يخالف في ما دام فلم يجوز التقديم فيه لتحقق المصدرية وخالف في
الاربعة التي اولها ما النافية فجوز التقديم ورأى انه لما امتزج مع الفعل وصار بمعنى الثبوت صار كانه بمعنى
ثبت فلا يحقق فيه فاذا قدم لا يلزم تقديم ما في حيز النفي عليه قال المصنف في شرح المفصل ابن كيسان
توهم ان حكم النفي يزول لزوال النفي وليس بمستقيم فانه لو قيل ما زال زيد الا آكلا كان معناه اثباتا للاكل ولو
قلت الا ما زال زيد لم يجز لان حكم النفي ثابت وانما اتفق انه دخل على فعل معناه النفي فصار المعنى بالآخرة اثباتا
ولولا ان معنى النفي حاصل لم يرجع الى الاثبات الذي دخل عليه نفيا فكيف يزول معنى النفي وباعتباره حصل المعنى مثبتا
فالوجه ما عليه العامة ولذلك لم يعرف مثل ذلك واهلية كلامهم   وقسم مختلف فيه وهو ليس فمن راعى الفعلية
فيه جوز التقديم ومن راعى معنى النفي فيه منع التقديم والصحيح الاول لما ثبت مثل قوله تعالى الا يوم يأتيهم
ليس مصروفا عنهم ويوم يأتيهم معمول لمصروفا واذا تقدم معمول لعامل جاز تقديم العامل ايضا لان تقدم المعمول
فرع تقدم العامل قال المصنف في شرح المنظومة في الجانب ان يكون مما جوز تقديمه لاتساعهم في الظروف فلا يلزم
تقدم غير الظروف   افعال المقاربة عرف المصنف افعال المقاربة بقوله ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا
او اخذا فيه وقال في الامالي الكافية قوله رجاء او حصولا او اخذا يريد ان القرب مرجو وحاصل ومشروع في تعلق
القرب فاذا قلت عسى الله ان يشفي زيدا فقرب الشفاء مرجو واذا قلت كادت الشمس تغيب فقرب الغيوبة
حاصل واذا قلت طفق يخصف ويجعل يقول فمعناه انه اخذ في الخصف والقول واورد فيما قاله في الامالي يكون

[illegible] فالا شروط [illegible] عنه [illegible]
ذما ليس [illegible]
عليه ويمتنع [illegible]
[illegible] في تقديم [illegible]
وان كان [illegible] فعل [illegible]
[illegible]
لتقدمه فعليته

[illegible] استدل [illegible] بقوله [illegible] حاله [illegible]
[illegible] ليس مصروفا عنهم [illegible]
[illegible] الاجماع [illegible]
[illegible] الافعال الناقصة [illegible]
[illegible]

رجاءً في موضع الحال من الدنو والمعنى وضع لدنو الخبر حال كون الدنو مرجواً او حاصلاً او مشروعاً فيه متعلقة وقال
صاحب الشكوك قوله رجاءً او حصولاً او اخذاً نصب على الحال من حيث الظاهر لكون العامل قوله لدنو الخبر فيفسد
لان دنو الخبر يشعر بانه غير حاصل ولا ماخوذ فيه والحالية تقتضي المقارنة بين العامل والحال ولا يصح ان يجعل من
الاحوال المقدرة لان كل واحد يحقق بالنظر الى الخبر فانتصابه يكون على التمييز فان دنو الخبر له احتمالات شتى
فبيّن انه قد يكون بطريق الرجاء وقد يكون بطريق الحصول وقد يكون بطريق الاخذ اقول انه حال من الدنو
وهو مفعول له لوضع فيكون عامل الحال وضع فاندفع ما ذكره من المحذور ولا يستقيم ان يجعل تمييزاً من دنو الخبر لانه
لا يكون تمييزاً من المضاف ولا من المضاف اليه اذ لا ابهام في واحد منهما يكون تمييزاً عن النسبة الاضافية فيكون
اصل الكلام ما وضع لدنو رجاء الخبر فيخرج الى ما ليس بمراد المصنف لان مراده من قوله دنو الخبر رجاءً رجاء قرب
الخبر كما صرح في الامالي وعلى جعل تمييزاً من النسبة يكون معناه قرب رجاء الخبر وفرق بين رجاء القرب
وقرب الرجاء وافعال المقاربة في التحقيق من اخوات كان وذلك ان افعال المقاربة هي التي تعين الفاعل على
صفة على سبيل المقاربة من رجاء او حصول او اخذ فيه فتدخل على المبتدا والخبر لاعطاء الخبر حكم معناها من
مقاربة مخصوصة وانما قال مخصوصة لان المقاربة تنوعت الى المقاربة المرجوة والحاصلة والمشروع في متعلقها
فثبت انها من اخوات كان وكونها من اخوات كان اقتضى ان لا يجعل لها باب براسه وانما بوب لها لالتزامهم في
خبرها ان يكون فعلاً مضارعاً للغرض وقد جاء فابت الى فهم وما كدت آيبا على الاصل فان قيل روى البيت ولم
اك ايبا اجيب بان رواية ما كدت اصح وانفس من جهة المعنى اذ المراد رجعت الى قبيلتي وكدت لا اووب
لما دهى التلف والاول يعني الموضوع للرجاء عسى وهو غير متصرف لتضمنه معنى الانشاء لان الاصل ان يكون
الدال على معان هي انواع الانشاء الحروف كالهمزة وليت ولعل ولام الامر لانها معان تتعلق بالاسناد في
الانشاء نفي كما ان تتعلق به في الخبر وهي لا تكون الا بالحروف كان ولام الابتداء وحرف النفي فاذا وجد
الانشاء من غير حرف فالحرف المحذوف نحو زيد عندك ام عمرو واما تضمنه فعل او اسم او جملة نحو بعت
ومن ابوك وانت طالق وقد يدل عليه الصيغة كاضرب عند البصريين فثبت تضمنه معنى الانشاء واذا تضمن
معنى الانشاء اشبه الحرف فيكون غير متصرف كالحرف واستعمال عسى على ضربين احدهما ان تقول عسى
زيد ان يخرج فقد كان لها مرفوعاً ومنصوباً وشرط في منصوبها ان يكون ان مع الفعل تعين المعنا الى الترجي
لان الترجي لا يكون الا في المستقبل فقصدوا ان يعبروا عن الترجي بلفظ يطابقه فعبر عنه بان لانها ايضا
لا تكون الا للاستقبال كما ان الترجي لا يكون الا فيه قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة انما وقعت
ان في خبر عسى دون السين وسوف لامرين احدهما انها تؤول بالاسم الذي هو المصدر والمعنى عليه فكانت
اولى مما لا يتاول بذلك وهما السين وسوف والثاني ان عسى فيها معنى الانشاء والسين وسوف مع ما
بعدهما مستقلان جملة خبرية بخلاف ان مع فعلها فانها لا تستقل جملة اصلاً فكان وقوع ما لا يكون فيه

في الظاهر منافاة بينه وبين ما هو في خبره اولى من وقوع ما بينهما المنافاة وهما الانشاء والخبر واما امتناع الاول
فواضح لانهما للنفي وهذه للاثبات وهما متنافيان والثاني من استعمالي عسى ان تقول عسى ان يخرج زيد فيجعل ما كان
منصوباً في موضع رفع وتستغني عن المرفوع اي عما كان مرفوعاً في الاصل كما استغنوا في قولهم علمت ان زيداً قائم عن
المنوي اي عما كان خبراً في الاصل وانما استغنوا في قولهم علمت ان زيدا قائم عن المنوي من حيث ان المذكور بعد علمت
مشتمل على المقصود وهو المنسوب والمنسوب اليه واذا ثبت الاستغناء عن الخبر في علمت ان زيدا قائم لاشتمال ما بعد
علمت على ما هو المقصود ثبت الاستغناء في عسى ان يخرج زيد عما كان مرفوعا في الاصل لان ما بعد عسى في قولك عسى
ان يخرج زيد مشتمل على المقصود وهو المنسوب والمنسوب اليه ومن قال في علمت ان زيدا قائم ان الخبر محذوف
والتقدير علمت قيام زيد حاصلا فلا يبعد ان تقول هنا محذوف الخبر ويكون التقدير عنده عسى خروج زيد ان يحصل
واما اذا كان فاعل عسى مضمراً فقد تقدم ما فيه من الخلاف في المضمرات وقد يحذف ان تشبيها لعسى
بكاد لما كان بينهما وهي مشتركين في اصل معنى المقاربة وان اختلفتا في وجه المقاربة حملت كل واحدة منهما
على صاحبتها تشبيها لها بها ومشاركتها لها في اصل معناها فحذفت ان من عسى لذلك ودخلت في كاد والثاني يعني
الثاني من الثلاثة للاول وهو ما كان لدنو الخبر على سبيل الحصول كاد تقول كادت الشمس تغرب تريد ان دنو
اي دنو غيبتها قد حصل قال المصنف في شرح المفصل وهو حين يحضن بقرب خبرها فلذلك جاءت متصرفة
تصرف الافعال وخبرها مشروط فيه ان يكون فعلا مضارعا ليكون منبها على انه المقصود بالقرب وليدل على معنى
الحال على وجه تاكيد القرب اقول وانما نسب التنبيه الى المضارع لان الماضي منقرض فلا يكون فيه تنبيه على قرب
الحصول واما قوله على وجه تاكيد القرب فمعناه ان معنى الحال في الخبر ينبغي ان يكون على وجه يمكن ان يؤكد به قرب
الخبر على سبيل الحصول لم تكن على وجه وقوع الخبر حال التكلم به والا لا يكون مؤكدا بل يكون منافيا لمعنى كاد
وذلك الوجه هو ان يكون معنى الحال في الخبر بحيث يكون اقرب الى الوقوع وح يكون مؤكدا لمعنى كاد وحكم المصنف
في شرح المفصل في جعل واخواتها بان تحقق الحال في خبر جعل واخواتها اكثر من الخبر في كاد وهذا يدل على ما قررناه
وقول المصنف في شرح الكافية والتزم في خبرها ان يكون فعل حال تنبيها لما تقتضيه معناها من مقاربة
الحصول محمول عليه يعني على ما قررناه من كلام المصنف في شرح المفصل ولو لم يحمل عليه بل حمل على ظاهره لم يستقم
لانه اذا كان الخبر حالا يكون دالا على حصوله وكاد يدل على انه قريب من الحصول والقريب من الحصول لا يكون
حاصلا فكونه حالا مما ينافي القرب لانه يفرعه واذا دخل اختلف الناس فيها كاه اذا دخل عليها
النفي فقال قوم يكون معناه الاثبات ماضيا كان او مستقبلا وقال قوم يكون معناه في الماضي الاثبات وفي المستقبل
كالافعال يعني يكون معناه النفي كغيرها من الافعال التي دخل عليها حرف النفي وقال قوم هو كالافعال وهو
الصحيح والذي يدل عليه انا قاطعون بان كل فعل لم يدخل عليه حرف النفي فمعناه الثبوت لمن نسب اليه على حسب
ما وضع له فاذا دخل عليه النفي كان نفيا لذلك المعنى عمن نسب اليه وهذا امر مقطوع به من لغتهم فوجب

ان يذبح كاد في هذا الجنس العام المعلوم من لغتهم وشبهة من قال انها للاثبات في الماضي والمستقبل اما
في الماضي فقوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون وقد ذبحوا واما في المستقبل فتخطئة الشعراء ذا الرمة في قوله
اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح قال الاصمعي الرس ابتداء الحمى ومنه رس الحمى
ورسيسها وذلك حين يبتدئ والمعنى اذا غير هجران العاشقين هوى الحبيب لم يقرب من البراح اول
هوى حب المرأة فما ظنك بآخره ... بامتناع البراح منه ومية اسم محبوبته ويبرح يزول ومنه لا ابرح افعل ذلك
اي لا ازال افعله وقيل الرسيس الثابت اللازم لمكانه يقول ان الهوى من رسوخه في القلب وثبوته فيه
وعلقته على طباعه بحيث لا يتوهم عليه البراح وان ذلك لا يقارب فيه ان يكون فضلا من ان يكون البراح روي
ان ذا الرمة لما انشد قصيدته التي منها هذا البيت اخذ عليه من حضره من الادباء وقالوا له فقد برح واقررت
بزوال الحب فتوقف ثم غيره بلم اجد وانما خطأ الشعراء ذا الرمة لانهم زعموا ان معنى لم يكد الاثبات فيؤدي
الى ان يكون معنى البيت ان رسيس الهوى يبرح اي يزول ولكن بعد طول وانما قال بعد طول لانه اذا انتفى
القرب تحقق البعد وهو المراد بالطول ولولا انهم زعموا الاثبات لم يكن لتخطيئهم اياه ولا لتغييره معنى فيكون
تخطئة الشعراء لذي الرمة وتغييره دليلا على انه للاثبات وليس ما احتجوا به بشيء اما قوله تعالى وما كادوا
يفعلون فمعنى انهم ما قاربوا ان يفعلوا قبل الذبح والذي يقرر ما سبق من تعنتهم واستفسارهم فيما
لا احتياج فيه الى التفسير بامثال قولهم اتتخذنا هزوا وادع لنا ربك يبين لنا ما هي ادع لنا ربك يبين لنا ما
لونها ادع لنا ربك يبين لنا ما هي ان البقر تشابه علينا وهذا التعنت دأب من لا يفعل ولا يقارب ان يفعل
وفعلهم بعد ذلك لا ينافي نفي مقاربتهم الفعل قبله لانه قد يلتجئ من ذلك دأبه الى الفعل ولا يؤخذ وقوع
الذبح من قوله وما كادوا يفعلون وانما يؤخذ من قوله فذبحوها ولولا ما دل على الذبح من قوله فذبحوها
وتشبثهم ... من نفي الفعل الا نفي المقاربة ثم لا ننكر ان العرف في مثل ذلك اي في نفي الفعل الدال على مقاربة
الوجود جرى على نحو ذلك بمعنى على نحو ما ذكر من انه يدل على ثبوت الفعل وانتفائه قبله فاذا قيل ما كاد زيد
يأتي فمعناه انه اتى بعد ان لم يقارب ذلك وهذا الذي غرهم بمعنى دلالة نفي الفعل المذكور على الثبوت بعد
نفي المقاربة هو الذي غرهم فانهم تركوا النفي الاول الذي هو نفي المقاربة واخذوا النفي الثاني وهو
الثبوت حتى توهموا انه صار للاثبات واما قول الشاعر لم يكد رسيس الهوى فلا يبعد ان يحمل على الغلط لانه
مثل قوله تعالى او كظلمات في بحر لجي يغشاه موج من فوقه موج من فوقه سحاب ظلمات بعضها فوق بعض
اذا اخرج يده لم يكد يراها ولا يصح ان يحمل لم يكد يراها في هذه الآية على الاثبات اذ لو حمل على الاثبات على
معنى انه يراها لفسد المعنى لانه لو حمل على معنى يراها يكون مثل تلك ظلمة عظيمة ليس فوقها ظلمة لشدتها اذا اخرج
الانسان يده يراها وهذا ظاهر الفساد لانه مستلزم للتناقض لان قولك ظلمة عظيمة ليس فوقها ظلمة لشدتها
انما يقع لتأكيد المبالغة في وصف الظلمة بالشدة ولا يخفى ان تأكيد المبالغة مستلزم لعدم رؤية اليد عند اخراجها

وهو مناقض للرؤية وفي الآية ايضا لو حمل لم يكد يراها على انه يراها يلزم التناقض وهو محال فوجب ان يحمل على نفي
المقاربة اي اذا اخرج يده لم يقارب رؤيتها وهذا اي نفي مقاربة الرؤية ابلغ من نفي نفس الرؤية لانه اذا انتفت
المقاربة للرؤية كانت الرؤية ابعد فيندفع التناقض بحمل قوله تعالى لم يكد يراها على نفي مقاربة الرؤية ويحصل
المناسبة بينه وبين ما قبله لان تأكيد المبالغة في وصف الظلمة بالشدة مقتض لعدم رؤية اليد عند اخراجها
وهذا حاصل على تقدير حمل لم يكد يراها على النفي ولما كان لم يكد رسيس الهوى في قول ذي الرمة مثل قوله تعالى لم يكد
يراها فلا ينبغي ان يخطأ بل ينبغي ان يحمل على هذا المعنى بمعنى على نفي المقاربة فيكون قصده انه اذا غير هجر الحبيب
لم يقارب حب التغير ونفي مقاربة تغير الحب ابلغ من نفي نفس تغير الحب لانه اذا انتفى مقاربة التغير كان التغير
ابعد ومن خطأ ذا الرمة فمذهبه مذهب من استدل بقوله اي بقول من خطأه على ان كاد اذا دخل عليها النفي
يكون للاثبات فالدليل على الجميع ما مضى يعني لما كان الذين خطأوا ذا الرمة قائلين بهذا المذهب الفاسد
كان رد قولهم بالدليل الذي رد به مذهب من استدل بتخطئتهم وما روي من تخطئة الشعراء له قال المصنف في
شرح المفصل انه غير مروي عن ثبت لم يوجد صحيح وقال تلميذه ابن عنبسة قال ان ابن شبرمة انكر بيت ذي الرمة
فغيره فلما انصرفت حدثت ابي فقال اخطأ ابن شبرمة حين انكر على ذي الرمة ما انكر واخطأ ذو الرمة حين غير
شعره لقول ابن شبرمة انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها ولم يقارب ان يراها واما من فرق بين الماضي
والمستقبل بحمل الماضي على الاثبات وحمل المستقبل على النفي فلما رأى من ترتب احتمال الاثبات في قوله تعالى وما
كادوا يفعلون وبعد احتماله في قوله تعالى لم يكد يراها وقد اورد على الفارقين بين الماضي والمستقبل ان قوله
تعالى لم يكد يراها بمعنى ما كاد لانه لم تقلب المضارع ماضيا فيلزمهم ان يكون للاثبات لانهم يحملون الماضي على
الاثبات واذا كان قوله تعالى لم يكد يراها للاثبات باعتبار انه بمعنى ما كاد يلزم فساد المعنى لما تقدم من انه
مستلزم للتناقض واجاب عنه المصنف بانه لا يلزمهم ذلك لانه في سياق الشرط وهو اذا اخرج وما في سياق
الشرط بمعنى المستقبل وان كان قبل دخوله في سياق الشرط بمعنى الماضي فبطل ايراد ذلك عليهم فتبين انه
داخل فيما قصدوه من المستقبل والثالث يعني والثالث مما هو لدنو الخبر هو الذي لدنوه على
سبيل الاخذ وهو جعل وطفق واخذ وكرب فهذه الافعال موضوعة لمقاربة خبرها على سبيل الاخذ فيه الا ترى
انك اذا قلت جعل زيد يقول كذا معناه اخذ في القول وقوله وهي مثل كاد يعني في الاستعمال بالفعل المضارع من
غير ان لما قال المصنف في شرح المفصل من ان خبرها محقق في الحال اكثر من الخبر في كاد واذا كان استعمال كاد
بفعل الحال فهذه اجدر ومن ثم لم يجز الاتيان بان على حال بخلاف كاد لانه في كاد معنى قد يكون مستقبلا في
وجه فصح دخول ان لذلك وههنا لا وجه لتقديره مستقبلا لكونه منشرعا فيه فقد تحقق فيه معنى الحال فلم
يكن لدخول ان وجه وقال ايضا في شرح المفصل قيل هذا الكلام جعل واخواتها معناها تدل على الخبر على معنى الاخذ
والشروع في مخالفة لعسى لانتفاء معنى الانشاء والرجاء ومخالفة لكاد لحصول الشروع فيما اخبرت به معها

وهي صيغتان افعال التعجب لها صيغتان ما افعله وافعل به كقولك ما احسنه واحسن به وهي غير متصرفة يعني انها لا يكون منها مضارع ولا امر ونهي وانما لم تتصرف لانها لما تضمنت معنى الانشاء اشبهت الحروف فمنعت من التصرف لذلك كعسى والظاهر انهما تضمنا معنى اللام لان اكثر التعجب مستعمل باللام نحو يا للماء ولله بيع علي على الايام ذو حيد ولله دره فاذا كان اكثر التعجب باللام فالظاهر ان اللام له وان الالفاظ التي للتعجب والدلالة فيها متضمنة لها ولا يبنيان فعل التعجب لا يبنى الا من ثلاثي مجرد لا يكون لونا ولا عيبا كما تقدم لما قصد والمبالغة بالتعجب اجروها فيما جرى فيه افعل التفضيل لانها في المبالغة ولما تقدم من الشروط مع عللها في باب اسم التفضيل لم يعدها واكتفى ههنا بان اشتراكهما فيها بقوله ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل ويتوصل منه اذا قصد والتعجب في المعاني التي تعذر بناء فعل التعجب منها توصلوا مثل ما توصل به الى التفضيل منها بان بنوا افعل وافعل من فعل يصح بناؤه منه من حسن او شدة او غير ذلك على حسب غرضهم الذي يقصد ونه ثم ياتون بمصادر تلك الافعال وينصبونها على المفعول به في الصيغة الاولى وهي صيغة ما افعله ويدخلون الباء عليها في الصيغة الثانية وهي صيغة افعل به وانما نصبوا هنا على المفعولية وفي افعل التفضيل على التمييز لان اسم التفضيل لا يعمل في الفاعل والمفعول به الظاهرين بخلاف فعل التعجب فانه يعمل فيهما فقالوا ما احسن استخراجه واحسن باستخراجه وما اشد دحرجته واشدد بدحرجته وكذلك ما اشبهه ولا يتصرف لا يجوز التصرف في صيغتي التعجب بتقدم فلا يقال احسن ما زيدا واحسن زيدا ما ولا بتاخير فلا يقال ما زيدا احسن وبزيد احسن ولم يرد بقوله بتقدم تقدم مفعوله لانه لا يعلم امتناع تقدم مع ما ويلزم زيادة تاخير ولا بفصل واجاز المازني الفصل بالظرف ومنه قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وانما لم يتصرف فيهما لما تضمنه من معنى الانشاء الذي له صدر الكلام واما الفصل فمن راعاه راى انها كالامثال التي لا تتغير فاجراها على طريقة واحدة واعلم انه لا بد في هذا المحل من بيان معنى المثل وبيان عدم التغير فيه وبيان مشابهة فعل التعجب للمثل اما الاول فنقول مما قال جار الله العلامة في الكشاف المثل في اصل كلامهم بمعنى المثل وهو النظير ثم قيل للقول السائر الممثل مضربه بمورده مثل ولم يضربوا مثلا ولا راوه اهلا للتسيير ولا جديرا بالتداول والقبول الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه ومن ثم حوفظ عليه وحمي من التغيير هذا الكلام وقوله ومن ثم اي ومن اجل ان مثل مضربه بمورده لم يغير لانه لما شبه المضروب بالمورد صار المضروب كانه المورد فلا يغير ذلك اللفظ من تذكيره وتانيثه وافراده وجمعه عند استعماله في المضروب بل يبقى على طريقة واحدة كما انه يكون على طريقة واحدة عند استعماله في المورد ويجوز ان يكون ثم اشارة لما قوله فيه غرابة فيكون معناه ان المثل لما كان فيه غرابة فلا يغير اذ لو غير لربما يفوت غرابته واما مشابهة فعل التعجب للمثل فهو ان المثل يخرج عن الوضع الاصلي الى غيره فلذلك فعل التعجب كما يحقق هذا في اعرابه واذا ثبت ان فعل التعجب مشابه للمثل فكما ان المثل لا يغير

وليس في كاد شروع والجميع من باب واحد باعتبار اصل المقاربة واعلم ان ما قاله في شرح الكافية من ان جعل زيد يقول معناه اخذ في القول فيه تساهل والوجه ان معناه قرب اخذه في القول واما قوله في شرح المفصل لكونه مترددا فيه فلا اعتماد على ما قدمه من قوله والجميع باب واحد باعتبار اصل المقاربة وقوله في اوشك وهي مثل عسى وكاد يعني ان اوشك مثل عسى في الاستعمال على المذهبين يعني في اثبات المنصوب وحذفه فيقول اوشك زيد ان يجي واوشك ان يجي زيد ومثل كاد في الاستعمال فيقول اوشك زيد يجي ولقائل ان يقول اوشك ان كان من القسم الثالث فينبغي ان يمتنع استعمالها مع ان لما قلناه من شرح المفصل والا لم ذكرها في القسم الثالث ويمكن ان يقال انها ليست من القسم الثالث ولم يذكرها فيه وانما ذكرها بعد فراغه منه وكانها مشتركة بين مقاربة الفعل على سبيل الرجاء وعلى سبيل الحصول فلذلك استعملت مع ان ودونها وجار الله العلامة وضع في المفصل لاوشك وحدها فصلا بعد فصل عسى وفصل كاد وبعد فصل اوشك وضع فصلا اخر لكرب واخذ وجعل وطفق وفي ترتيبه اشارة منا الى ما ذكرناه

افعال التعجب يقال التعجب انفعال يحدث في النفس عند مشاهدة ما يجهل سببه ويقل في العادة وجوده ولهذا لا يصح التعجب على الله تعالى لانه عالم لا يخفى عليه شيء وما ورد منه تعالى نحو ما اصبرهم على النار مصروف الى المخاطب اي يجب ان يتعجب العباد منه والمصنف عرف افعال التعجب بقوله ما وضع لانشاء التعجب فخرج عن التعريف عجبت وتعجبت لانها ليست للانشاء وكذا نعم رجلا زيد لانها وان كانت للانشاء فليست لانشاء التعجب وانما هي لانشاء المدح وقولهم لله انت ودره وقوله صلى الله عليه وسلم لابي هريرة رضي الله عنه سبحان الله ان المؤمن لا ينجس وبافعال التعجب لانها وان كانت لانشاء التعجب ليست افعالا والمراد بها الفعل الذي هو ما افعله وافعل به فلذلك قال وهي صيغتان قال الامام الفاضل صدر الدين المدني يعني ما وضع لانشاء تعجب من يتلفظ به يخرج عن التعريف نحو اعجب وتعجب ونحوهما وقوله مثال الامر من العجب والتعجب ليس موضوعا لانشاء التعجب وانما هو موضوع لانشاء طلب التعجب ويكون بعيد بين انشاء طلب التعجب وانشاء التعجب يخرج عن التعريف مثال الامر المذكور بالمضاف اليه الملحوظ لا بتقدير اضيف اليه المضاف اليه الملحوظ قال المصنف في امالي المسائل المعروفة هو الفرق بين الانشاء والخبر ان كل كلام في النفس على وجه من العلم او الحسبان تحقيقا او تقديرا فهو الخبر وكل كلام في النفس عبر عنه لا باعتبار تعلق العلم والحسبان فهو المعني بالانشاء وبيانه انك اذا قام بنفسك طلب الماء من زيد وعلمت حصول ذلك الطلب فاذا قصدت التعبير عن الطلب باعتبار تعلق العلم به قلت طلبت من زيد ماء وان قصدت التعبير عن نفس الطلب من غير نظر الى تعلق العلم به قلت اسقني او ليسق زيد وكذلك اذا قام بنفسك تعجب فعبرت عنه باعتبار حصول متعلقا بعلم قلت تعجبت ولو عبرت عنه باعتباره من غير ذلك لقلت ما احسنه او ما اعلمه وما اشبهه مما هي من صيغ الانشاء في التعجب وكذلك التقدير في جميع معاني الانشاء كالاستفهام والنداء واما تفسير الخبر باحتمال الصدق والكذب فغير مستقيم لانه نوع عقليته فلا يستقيم ان يجعل معرفا لئلا يؤدي الى الدور وقوله

بل يكون على طريقة واحدة دائما فكذلك فعل التعجب لمشابهته له واما اعراب صيغتي فعل التعجب فقيل ما في صيغة
ما افعله ما ابتداء وهي نكرة وهي عند سيبويه كان اصله شيء حسّن زيدا كما تقول امر اقعده عن الخروج بمعنى ما اقعده
الا امر فما بعدها من الفعل والفاعل والمفعول في موضع رفع خبرها فالمصحح للابتداء بالنكرة ههنا كونها في معنى كلام هو
منه فاعل فلذلك احتاج ان يشبهه بامثالها في قولهم امر اقعده عن الخروج بمعنى الابتداء بالنكرة فان قيل اذا كان ما بمعنى
شيء فهلا استعمل شيء في موضعها فان استعمال ما ليس لمشترك اولى قلت اجيب عنه بان ما اخف وقال ابن يعيش لان
ما انسب ابهاما لان شيئا يستعمل للقليل والمتعجب متكلم للامر الذي احسن زيدا فكانه اذا قال ما احسن زيدا جعل
الاشياء المحسنة لكثرتها مبهمة واذا قال شيء احسنه قصر حسنه على جهة واحدة ومذهب الاخفش ان ما اصلها ان تكون
موصولة والجملة بعدها صلة لها وخبر المبتدا محذوف كان اصله الذي حسّن زيدا شيء فحذف الخبر وذهب بعضهم
الى ان ما استفهامية مبتدا وما بعده الخبر كان اصله اي شيء حسّن زيدا وهذه التقديرات كلها باعتبار الاصل قبل
نقلها الى التعجب لا على انها الآن بهذا المعنى وانما معناها الآن الانشاء كما تقول في بعت فعل ماض وفاعل تعني
في الاصل اذا كنت تريد به معنى الانشاء فكذلك هذا وهذا مذهب سيبويه اظهر من وجه وهو انه لا تقدير فيه ولم ينقل من
انشاء الى انشاء بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزم منه حذف الخبر وبخلاف مذهب من جعل ما استفهامية فانه
يلزم منه النقل من انشاء الى انشاء وهو بعيد ومذهب الاخفش اوجه من حيث ان استعمال ما الموصولة ثابت
واستعمال ما بمعنى شيء مبتداة لم يثبت وهذا بعينه جار في مذهب من جعل ما استفهامية فان استعمال ما الاستفهامية
كثير ولكنه ضعيف من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب كما تقدم من ان النقل من انشاء الى انشاء بعيد
فان قيل همزة التعدية تزيد مفعولا وانت اذا قلت ما اضرب زيدا لم يزد المفعول واذا قلت ما اعلم زيدا
نقص منه مفعول لانه كان يتعدى الى مفعولين والآن يتعدى الى مفعول واحد قلت اجيب عنه في شرح الهادي
بان باب التعجب باب مبالغة في المدح او الذم والمبالغة فيهما لا تكون الا بعد تكرر ذلك الفعل منه حتى يصير كالطبيعة
والغريزة فتنقل في التعدي الى فَعُل بالضم وهذا البناء لا يكون متعديا فنقلوه للتعجب بالهمزة فيتعدى الى مفعول واحد
واما احسن بزيد فاصله خبر اي اخبار عند سيبويه كان اصله احسنَ زيدٌ اي صار ذا حُسن كاغدّ البعير
اي صار ذا غدّة وزيد فاعل زيد الباء في الفاعل ثم لما اريد النقل الى انشاء التعجب غيّر الى صيغة الامر اما
التغيير فللاشعار بتغيير المعنى واما التغيير الى صيغة الامر فلان الامر انشاء والتعجب ايضا انشاء ولا ضمير
عند سيبويه في افعل لان بزيد عنده فاعل ولذلك لم يظهر في التثنية والجمع والتانيث فيقال يا عمرو احسن
بزيد ويا هند احسن بزيد ولم يقل احسنا بزيد واحسني بزيد وليس هذا امرا للمخاطب باحسان زيد وانما ناديهم
لاخراج كلامك فليس احسن للمخاطب حتى يكون فيه ضمير على وفق المخاطب بل هو لزيد المذكور بعده فان قيل
كيف صار المتعجب منه فاعلا في احسن بزيد وهو في قولك ما احسن زيدا مفعول قلت اجيب عنه بانه اذا كان
الهمزة في ما احسن للتعدية يكون زيد فاعلا فيهما معنى واجيب عنه في شرح الهادي بما معناه ان محسّن زيد

شي فيه من وجهه او عينيه او كرمه لا الخارج عنه والشيء قد يحسُنُ جملته بحسن ابنه فيصح ان يكون معناه حَسُن زيدٌ
بهذا الاعتبار فجاز ان يكون زيد فاعلا في هذا اللفظ مفعولا في ذلك اللفظ اذ المعنى واحد وفيما ذهب اليه
سيبويه شذوذان احدهما استعمال الامر بمعنى الماضي والآخر زيادة الباء في الفاعل قال الامام الحديثي لسيبويه
ان يقول انما التبس الخبر صيغة الامر عند تضمنه التعجب ولم يكن حين كان خبرا بهذه الصيغة وزيادة الباء في الفاعل
للفائدة لا تعدّ شاذا او ذهب الاخفش وغيره الى ان افعل في الاصل امر لكل احد بان يجعل زيدا ذا كرم في قولنا اكرم بزيد
او حسنا في قولنا احسن بزيد او ما اشبههما ففي افعل ضمير الفاعل لا بد منه كما في كل مثال امر نحو للواحد المذكر الا انه
جرى مستترا للواحد والاثنين والجماعة لانه جرى مجرى المثل فاغتفر لذلك جريه مستترا مطلقا والباء على هذا
الوجه الثاني اما زائدة في المفعول مثلها في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة واما للتعدية ومدار هذين
الوجهين على ان الهمزة في افعل للتعدية او للصيرورة فان كانت الهمزة للتعدية لا تكون الباء ايضا للتعدية بل
تكون الباء زائدة في المفعول ونقول نحن ان يقال انه في الاصل امر من اكرمت زيدا اي جعلته كريما وكان الاصل اكرم
بزيد اكرم زيدا اي اجعل زيدا كريما ثم زيدت الباء فقيل اكرم بزيد واستعمل صيغة الامر للامر ثم نقلت الى
معنى التعجب وان كانت الهمزة للصيرورة تكون الباء للتعدية وكان اكرم بزيد من قولهم اكرم زيد اي صار ذا كرم
فتقدر الهمزة للصيرورة مثلها في اغدّ البعير اي صار ذا غدّة ثم جيء بالباء لتصيير متعديا فيصير ما كان فاعلا
مفعولا بها ونقول نحن ان يقال كان اصله اكرم اي صر ذا كرم ثم عدي بالباء فصار الفاعل فيه مصيّرا اعني
صار ذا كرم كما تقول قمت تكون انت القائم ثم تقول قمت بزيد فتاتي بالباء للتعدي فيصير الداخلة هي
عليه هو الفاعل لذلك الفعل قبل دخولها فصار معنى اكرم بزيد في الاصل على هذا التاويل صيّر زيدا صار ذا
كرم فافاد التصيير فيه مجيء الباء للتعدي لان هذا المعنى مستفاد من باء التعدي واما كونه صار ذا كرم فمستفاد
من الصيغة التي هي اكرم وقوله في الشرح ويتحمل الفعل ضمير الفاعل لذلك اي لصيرورة الفاعل مفعولا به لانه
اذا صار الفاعل مفعولا يصير الفعل خاليا عن الفاعل فيستتر في الفعل ضمير للفاعل فلا يبقى الفعل بلا فاعل

افعال المدح والذم افعال المدح والذم التي بوب لها ما وضع لانشاء مدح او ذم فليس
مثل قولك مدحت زيدا ولا ذممته ولا شريف ولا كريم ولا احمق ولا لئيم من هذا الباب لانها للاخبار لا للانشاء
ولا مثل قولك ما احسن زيدا واحسن بزيد وهي لانها وان كانت للانشاء لكنها ليست لانشاء مدح او ذم ولا امثال
الامر من مثل مدحت وذممت لما علمت في افعال التعجب منها نعم وبئس وشرطهما ان يكون فاعلهما معرفا باللام
او مضافا الى المعرف به او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة او ما مثل نعم الرجل او غلام الرجل او نعم رجلا او نعما زيد
وكذلك مثل بئس وانما ضلوا ذلك لان نعم موضوع لمدح فاعله مدحا عاما وكون فاعله عاما كذلك لاستبعاد
تفخمه سيء ان يعرفه بتركيب يوجب كونه اوقع في النفس لابهام الفاعل اولا وتفسيره ثانيا فيقع في النفس
منه موقع اي وقع ليس لما وقع مفسرا اولا فان الشيء اذا ابهم ثم فسر كان اوقع في النفس من وقوعه

مغنيًا من اول الامر لانه مبهم نقد مَا في تعريف المضمر والفاعل اذا كان معرّفا باللام يكون مبهما فان التعريف
فيه ليس بتعريف واحد معهود في الخارج وانما هو لتعريف المعهود في الذهن وهو مبهم بحسب الخارج
كقولك ادخل السوق وان لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود في الوجود فمعناه ادخل الشيء المطابق للسوق
المتصور في ذهنك وهو وان كان معرفة بهذا الاعتبار فهو مبهم باعتبار الخارج لانه لم يعلم اي شيء هو من
الافراد الخارجية قال المصنف في شرح المفصل وهو ذانه في الابهام والتعريف اسامة فانك اذا قلت قتل
فلانا اسامة فان اسامة ههنا وان كان معرفة باعتبار الذهن الا انه نكرة باعتبار الوجود ومن ثم يعني ومن
اجل ان تعريفه تعريف لمعهود في الذهن كتعريف اسامة توهم كثير من النحويين انه للعموم لصلوح المعهود
في الذهن للمتعدد وليس الامر على ذلك اذ لا يفسر العام من حيث انه عام بواحد ولذلك لا يثنى ولا يجمع
العام عند ارادة العموم منه ولما ثنى هذا المعرف باللام بواحد وثنى وجمع دل على انه ليس للعموم والفاعل
المضاف الى المعرف باللام كقولك نعم غلام الرجل كالفاعل المعرف باللام في كونه مبهما باعتبار انه مضاف
الى المعرف بتعريف المعهود الذهني والفاعل المضمر المميز بنكرة منصوبة كذلك اي كالمعرف باللام في الابهام
لانه لما جوزوا نعم لواحد في الذهن من الجنس يعني في صورة كون فاعله معرفا باللام جوزوا نعم لممدوح
معهود في الذهن فاضمروا ذلك الممدوح المعهود لذلك اي لحصول الابهام بالضمير كما حصل بذي اللام و
تمييزه ان يقال يجب ان يكون نعم منسوبا الى متعقل في الذهن ليحصل منه ابهام في فاعله والتعبير عن ذلك
المتعقل في الذهن يجوز ان يكون بالمعرف باللام الذهني ويجوز ان يكون بالضمير العائد اليه لان الغرض
وهو ابهام الفاعل حاصل سواء عبّر عنه بذي اللام او بالضمير اما حصول الابهام عند التعبير عنه بذي اللام
فلما علمت واما حصوله عند التعبير عنه بالضمير فلان الضمير ح لا يكون عائدا على امر ملفوظ وانما يكون عائدا
على امر في الذهن وهو مبهم قطعا وقد مر في المضمر تمام تحقيق هذه الابحاث ولما كان الغرض حاصلا من اضمار
الفاعل مضمرا والفاعل ثم فسروه اما باسم جنس لما قصد والاضمار واحدا واما بما يعني شيئا وهو راجع
الى ذلك يعني تفسير الضمير بما بمعنى شيء راجع الى تفسيره باسم جنس لان شيئا فرد من افراد اسم الجنس قال
ابن المالك يمتنع ان يكون ما مميزا في هذا الباب لانها مساوية للمضمر في الابهام فلا يميزه لان المميز بيان لجنس
المميز عنه واجاب عنه الامام الحديثي بان ما ليس مساويا للمضمر لان المراد به شيء عظيم كما ذكر ابن يعيش في ما
احسنه مثال تفسيره بما قوله تعالى فنعما هي وهي عائد الى الصدقات او الى الابداء وهذا هو الظاهر بدليل قوله
وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم بذكر الضمير العائد على الاخفاء ولو قصد الصدقات لقال فهي وان كان
الضمير راجعا الى الصدقات لا الى الابداء لانه على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وعوا اعطاء الثابت حكم
المضاف المحذوف في الاعراب رفعا والتقدير فنعما ابداؤها كذا في الشرح ونحو قوله تعالى بيسما اشتروا
به انفسهم ان يقال بيسما اشتروا يجوز فيه ان يكون فاعله مضمرا مميزا بما ويجوز ان يكون فاعله ما على ان يكون

اى حيث يستعمل نعم فى الاستعمال الذى
اللام عنه بضمير

ما موصولة وجاز ان يقع ما الموصولة فاعلة لنعم لما فيها من الابهام كما في المعرف باللام وعلى التقديرين مخصوصها اما
محذوف واما مذكور مثال المحذوف قوله تعالى ولبئس ما شروا به فان المخصوص به محذوف تقديره ولبئس ما
شروا به انفسهم ذلك حذف ذلك وهو المخصوص ومثال المذكور قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا
فان المخصوص فيه ان يكفروا وهو مذكور ابهام وبعد ذلك يعني بعد الفاعل المذكور هو اسم مرفوع يقال له
المخصوص بالمدح او بالذم وفي اعرابه وجهان احدهما ان يكون مبتدأ ما قبله خبره كان الاصل زيد نعم الرجل
واستغنى عن العائد الى المبتدأ لما ذكر كالظاهر كقوله لا ارى الموت يسبق الموت شيء فانه استغنى فيه عن
الظاهر بالمضمر لانه في معنى يسبقه شيء وانما اعيد الظاهر لان القصد انه عظيم والظاهر ابلغ في الدلالة عليه
فان قيل يلزم ان لا يكون للذم ح لكنه قائل بانه للذم اجيب بانه بعد التقديم يكون للذم مع بقاء
الربط وهذا احسن من قول من قال انما استغنى عن العائد لما في الفاعل من معنى العموم لما تقدم من ان حمله
للعموم غلط لانا نقطع ان المتكلم بقوله نعم العبد صهيب لم يقصد مدح جميع من في العالم وانما قصد مدح ما يطابق
هذا الفاعل المذكور فجعله للعموم غلط فثبت انه كان في الاصل زيد نعم الرجل على انه مبتدأ وخبره ثم غير بالتقديم
والتأخير ليحصل الابهام والتفسير المتقدم ذكره مما قال المصنف في شرح المفصل فان زعموا ان المخصوص بالمدح
مرفوع على الابتداء في الاصل ونعم الرجل خبره والجملة اذا وقعت خبرا فلا بد من ضمير يعود عليه او ما يقوم
مقامه وههنا لم يوجد هذا الفاعل اسم جنس لم يصح لعدم الضمير وما يقوم مقامه والجواب انه من البديهيات
لا تعارض الامور القطعية وما ذكرناه مقطوع به وايضا فاذكروه انما هو احد الاحتمالين في الاعراب فان
تعذر احدهما تعين الآخر وما ذكرناه متعين وايضا الضمير متعذر وجوده لا يعود على المخصوص فانا متفقون
على صحة نعم رجلا زيد وزيد يحتمل ان يكون مبتدأ كما زعمتم وخبره نعم ولا يصح ان يقال الضمير عائد على
زيد لانه يجب ان لا يكون عائدا على متقدم اذ لو عاد على زيد المتقدم لفظا تقديرا لوجب مطابقة الضمير له
في الافراد والتثنية والجمع لكنه لا يطابقه اذ يصح نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون وايضا لو عاد الضمير
تقديرا وجوده على المخصوص يفوت الابهام الذي هو مقصود في غرض الباب لا يقال ان الضمير في الاصل
كان عائدا على المخصوص فلما نقل الى الانشاء جعل الضمير مبهما ثم فسر ونحو لا بعد ان يقال ان الضمير في
نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون كان مطابقا في الاصل وبعد نقله الى الانشاء انتفى المطابقة
فلا يلزم علينا قولكم لو كان الضمير عائدا على المخصوص لفات الابهام وكذا لا يرد علينا نعم رجلين الزيدان
لانا نقول انا لا نسلم ان الاصل كان كذلك ثم غيّر وانما الكلام في مدلوله في حال استعماله للانشاء ثم قال المصنف
ما معناه المحقق في جواب شبهتهم امران احدهما ان الرجل هو بعينه زيد المذكور آخرا فالاصل ان يكون موضع
موضع الرجل مضمر عائد على زيد فاستعمل الرجل تارة مضمرا كما في قولهم نعم رجلا زيد وتارة مظهرا كما في قولهم نعم
الرجل زيد ليحصل الابهام بما جيء المفسر عنه والآخر انه اذا قصد به معقول ذهني كان كاسم عام في المعنى

من حيث انه يطابق كل فرد خارجي فالمطابقة كالاستغراق كما ان الحقيقة الذهنية مطابقة لكل فرد خارجي فيصلح
لان يجعل داخلا لان كل فرد خارجي مندرج تحته في المعنى فان قصدوا بقولهم اسم جنس هذا المعنى فهو مستقيم
وان قصدوا الحقيقة وصنعوا للجملة على التفصيل فهو مردود كما تقدم والوجه الثاني في اعراب المخصوص ان يكون
خبر مبتدا محذوف كانه لما قيل نعم الرجل سئل عن تفسيره فقيل هو زيد ثم حذف المبتدا فصار الكلام بمعنى
انشاء مدح عام لزيد يجري بعد ذلك مجرى الجملة الواحدة فالوجه الاول الاصل فيه كلام واحد والوجه الثاني
الاصل فيه كلامان ثم جرى مجرى كلام واحد ورجح المصنف في شرح المفصل الوجه الثاني بانه ليس في الوجه
الثاني مما هو خلاف الاصل الا حذف المبتدا وهو كثير شائع واما الوجه الاول فان فيه تقديم الخبر الذي هو
نعم المبتدا وخلو الخبر الذي هو جملة عن عائد الى المبتدا ووقوع الظاهر موقع المضمر وهو شاذ وبان الابهام
والتفسير على الوجه الثاني محقق وعلى الاول تقديري وشرط المخصوص شرطه ان يكون مطابقا
للفاعل في افراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتانيثه لان المخصوص في المعنى تفسير للفاعل فيجب مطابقته
له تقول نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعمت المراة هند وبئس مثل
او ورد قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا اعتراضا لبيس لانه قد يتوهم ان الذين نفسه هو المخصوص بالذم
فلا يطابق الفاعل وهو قوله تعالى مثل القوم لان الذين كذبوا ليس هو مثل القوم فان مثل القوم مفرد والذين
كذبوا جمع والجمع لا يكون المفرد واجاب عنه بانه متاول وقد تاول على وجهين احدهما ان يكون المضاف
محذوفا كان اصله بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا فحذف المضاف واقيم المضاف اليه وهو الذين كذبوا مقامه
فطابق المخصوص الفاعل لانهما جميعا مفردان على هذا التاويل والثاني ان يكون الذين كذبوا صفة للقوم و
يقدر مخصوص بعد كذبوا كانه قيل بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص يريد انه
قد يقوم قرينة مبينة لمعنى المخصوص بالمدح او الذم فحذف اللفظ الدال عليه اختصارا كقوله تعالى
نعم العبد لانه قد علم من سياق الاية ان تفسيره ايوب فكانه قيل نعم العبد ايوب او نعم العبد هو وهو
مبني ايوب وهو المقدر على الوجه الثاني من اعراب المخصوص خبر مبتدا محذوف اي هو هو وليس في ذلك
من نحو انا انا وشعري شعري وانما ذلك من نحو زيد اخوك لان الضمير الاول في قولك هو هو
يعود على العبد الموضوع مبهما والضمير الثاني المخصوص بالمدح يعود على ايوب فكانك قلت العبد المذكور ايوب
فظهر انه من نحو قولك زيد اخوك ومما حذف منه المخصوص قوله تعالى فنعم الماهدون لانه قد علم من سياق
الاية ان المعنى فنعم الماهدون نحن وساء من افعال الذم ساء يستعمل ساء استعمال
بئس ومعناها وان كانت تقع في الاخبار كقولك ساء في ذلك وهو نقيض سرني وقد حمل قوله تعالى ساء مثلا
القوم على انها بمعنى بئس وقد وضاف محذوف ليطابق المخصوص الفاعل فقيل التقدير ساء مثلا مثل القوم
كاحد الوجهين في بئس مثل القوم ومنها حبذا وهي من الافعال التي لانشاء المدح حبذا او لا لكم عاملوه

معاملة نعم في كونهم جعلوا فاعله مبهما ثم فسروه بالمخصوص على نحو ما فعلوا في قولهم نعم الرجل زيد وانما فصلها
لما اختصت به من احكام لفظية منها عدم المطابقة بين المخصوص والفاعل ومنها ان فاعلها لا يكون الا لفظ ذا
بخلاف نعم وبئس فان فاعلهما على ما تقدم وانما خصوا اسم الاشارة لانه من الاسماء المبهمة والغرض الابهام
فكان مناسبا للمعنى المقصود واختص من اسماء الاشارة ذا دون اخواتها لانها اللفظ السابق لانه مذكر مفرد
والمذكر المفرد هو السابق وما عداه فرع عليه وانما اصر ولها في باب نعم وبئس دون حبذا لان نعم وبئس كثر تا
فاستعمل فيهما المواضع لوجوب الاستتار ولاجل الاختصار التزموا الافراد حتى لا يؤدي الى زيادة لفظ عند
الابراز بخلاف حبذا فانه لم يكثر فاغتفر وانها التلفظ بذا مع كونه ذو فوق ابا صل المعنى في الابهام والتفسير وذا
في حبذا وان كانت من الفاظ الاشارة لم يقصد بها مشار اليه بعينه في الخارج وانما اريد بها مشار اليه في الذهن
كما قيل الرجل في قولهم نعم الرجل ولا تتغير ذا عن هذا اللفظ الذي هو للمفرد المذكر وان كان الممدوح مثنى
او مجموعا او مذكرا او مونثا كانهم عاملوه معاملة المضمر في نعم في انه لا يختلف باختلاف احوال الممدوح وشبهه
بالمضمر في نعم رجلا زيد اقوى منه بالظاهر في نعم الرجل زيد لزيادة ابهامه ولانه لم يكن ابهامه مرادا مطلقا
الرجل في نعم الرجل زيد للمخصوص واجب ولم يجب في نعم رجلا زيد وحبذا زيد ليحصل الفرق بين كلام
المظهر وغيره في المطابقة ولم ينعكس لانهم جعلوا الظاهر على غيره في المطابقة مزية واعراب المخصوص
بالمدح في حبذا كاعراب المخصوص في نعم فيجوز اذا قيل حبذا زيد ان يكون زيد مبتدا وحبذا خبره
مقدما وان يكون زيد خبر مبتدا محذوف كانه لما قيل حبذا قيل من هو فقيل زيد اي هو زيد فحذف
هو ويجوز الاتيان قبل المخصوص او بعده في صورة حبذا بالحال او التمييز على وفق المخصوص
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث جائز كقولك حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا
راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وانما لم يلتزموا التمييز في حبذا والتزموا في نعم اذا كان الفاعل مضمرا مع ان
الفاعل فيهما جميعا عبارة عن امر مبهم لامرين احدهما ان الفاعل في حبذا له لفظ يخصه والفاعل في نعم
مستتر لا لفظ له فجعل تمييز الملفوظ به على الملحوظ به فرقا في البيان والثاني انهم لو لم يميزوا في نعم لالتبس الفاعل
بالمخصوص بالمدح في كثير من المواضع وذلك في مثل قولك نعم رجلا السلطان فلو ذهبت تحذف رجلا لم يدر هل
السلطان فاعل والمخصوص بالمدح محذوف او سيذكر او الفاعل مضمر والسلطان هو المخصوص بالمدح بخلاف حبذا
فان لفظ ذا يرشد الى انه الفاعل وانما قال لا لبس في كثير من المواضع لان الالتباس لا يحصل في جميع المواضع عند
عدم ذكر التمييز فانه لا التباس في مثل نعم رجلا زيد لو حذف وقيل نعم زيد اذ الفاعل في باب نعم لا يكون علما ومن
مواضع الالتباس مثل قولك نعم رجلا غلام السلطان واسا بحر الكاف فواضح الحروف
ما دل على معنى في غيره قد تقدم ان وضع الكلمات لافادة معانيها الافرادية على ضربين احدهما ان توضع الكلمة
دالة على معناها بنفسها بمعنى ان دلالتها على معناها لا يتوقف على متعلق لها وذلك هو الاسم والفعل فان تعرض

لاحد الازمنة فهو فعل والا فهو اسم والثاني ما يكون دلالته على معناه موقوفة على متعلق لها باعتبار الوضع
وذلك هو المسمى بالحرف وهو معنى قولهم ما دل على معنى في غيره وذلك الغير هو متعلقه واعلم ان المصنف قد ذكر
هذا التحقيق فيما تقدم من شرح الكافية وافاد ذكره في امالي الكافية والمفهوم مما ذكره هنا ان ضمير نفسه في حد
الاسم والفعل وضميره في حد الحرف عايد الى ما واختاره في شرح المفصل عوده الى معنى وقد ذكرنا جميع ذلك
في اوائل الكتاب وانما قيد المعنى بالافرادي لان المعنى التركيبي كالفاعلية والمفعولية مثلا في الاسم قد يتوقف
دلالته عليه على متعلق هو الفعل واما المعنى الافرادي فلم يتوقف الدلالة عليه على ذكر المتعلق الا في الحرف
ومن ثم احتاج قد علمت ان معنى ما دل على معنى في غيره هو ان دلالته باعتبار الوضع يتوقف على
متعلقه يقول المصنف ثم اشار الى ما يعني ما دل على معنى في غيره ومن اجل ان دلالة الحرف باعتبار الوضع يتوقف على
متعلقه لم يكن بد من ذكر ذلك المتعلق وذلك المتعلق اما اسم نحو ان زيدا قائم واما فعل نحو قد قام زيد واذا لم يكن
بد من ذكر ذلك المتعلق الذي هو الاسم او الفعل فلا يستقل جزء الا باسم او فعل واذا لم يستقل جزء الا باسم او
فعل فيكون محتاجا في جزئيته للكلام الى اسم او فعل حروف الجر قال المصنف في شرح المفصل انما
سميت باعتبار معناها كما قيل حروف النفي وحروف الاستفهام فسميت حروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى
الاسماء فيكون المراد من الجر المصدر ووجه آخر وهو ان يكون المراد من الجر نفس الاعراب فكانها اضيفت
الى الاعراب الذي هو عملها كما يقال حروف النصب وحروف الجزم وكلها اشتركت في انها وضعت للافضاء
بفعل او معناه او شبهه الى ما يليه قال المصنف في امالي المفصل والمسائل المتفرقة سمي عملا اي توصلا ولما كانت
هذه الحروف لهذا المعنى لم يكن بد من فعل او ما هو في معنى فعل توصل معناه الى ما بعدها فلذلك احتاجت الى متعلق
فالذي وصل معناه هو الذي يتعلق به الحرف كقولك مررت من البصرة فمن اوصلت معنى السير الى البصرة على معنى
الابتداء وهو متعلق به فاذا قال النحوي بم يتعلق هذا الحرف او ما العامل فيه فانما يعني ما الذي اوصل هذا
الحرف معناه فهي عبارات عن معنى واحد ومن ثم احتاج الظرف الى متعلق من حيث كان مقدرا بحرف الجر
ولذلك كل اسم مقدر بحرف الجر فانه لا بد له من ذلك لما ذكرناه مثال الفعل مررت بزيد ومثال شبه الفعل مررت
بزيد حسن ومثال معنى الفعل نحو قولك زيد في الدار لاكرامك وهذا في الدار ابوك فالعامل في لاكرامك في
قولك في الدار من معنى الاستقرار والعامل في قولك في الدار ابوك هذا من معنى الاشارة وجملة ذلك اي معنى الفعل
الذي في المثالين في مدخول الجار على نحو عمله في الظرف والحال في مثل قولك زيد في الدار قائما وزيد في الدار
فاما قول المصنف وجملة ذلك في الجار فيه تسامح اذ العامل انما يعمل في الاسم الذي يلي الجار لا في الجار قال الامام
المدقق الجار والمجرور اذا صارا عوضا من عاملهما حكم على محلهما باعراب هو اعرابه فيقال محل من الكرام في مررت برجل
من الكرام جر وفي زيد من الكرام رفع اما اذا لم يصيرا عوضا فالظاهر ان محل المجرور نصب كالنصب اذا تعلق به متعدية
كما يقال بدل مررت بزيد جزت زيدا وان الجار يصير كجزء للفعل كما يعدى بالهمزة نحو اذهبت زيدا ولذلك يعطف

وصفته ويجوز ان يحمل على محلها النصب والجار جزء من المجرور واليه سبق عبارة الكشاف ومنها من والى
المشترك الاول من حروف الجر التي عدتها لا تكون الا حرفا والخمسة التي تليها تكون حرفا واسما والثلاثة التي تلي
الخمسة تكون حرفا وفعلا فان قيل فقد عدتم على اسما وفعلا وحرفا فلم يعد لذلك فالجواب انه انما قصد
الى هذا التقسيم باعتبار المحافظة على اللفظ والمعنى الاصلي يعني انما يعد الاسم اذا كان موافقا للحرف في اللفظ
والمعنى الاصلي وكذلك انما يعد الفعل بهذا الشرط والآلي وان لم يعتبر هذا الشرط بل اكتفي بمجرد الصورة لكان
ينبغي ان يعد في المشترك الاول اللام ومن حرفا وفعلا لان اللام امر من ولي يلي ومن امر من مان يمين وكذلك كان
ينبغي ان يعد الى حرفا واسما في قولك الى زيد بمعنى نعمة زيد لكنهم لما اعتبروا الشرط المذكور لم يعدوا اللام فعلا
وحرفا لمخالفة اللام الفعلية للحرفية لفظا ومعنى اما لفظا فلان اللام الفعلية مبنية على الفعل واما معنى فظاهر ولم يعدوا
ايضا من فعلا وحرفا لان من التي هي فعل فاؤه الميم ولامه النون بخلاف التي هي حرف مخالفا لفظا ومعنى ولم يعدوا ايضا
الى حرفا واسما لان الى التي هي اسم اصل الفها الياء ولذلك لم يعدوا على فعلا وحرفا لان على التي للفعلية اصل الفها
واو والتي للحرفية لا اصل لالفها فافترقا فان قيل فيلزمكم على الجواب الذي ذكرت ان لا تعد حاشا وعدا
وخلا فعلا لان الفها اذا كانت فعلا منقلبة واذا كانت حرفا غير منقلبة وقد جعلت انقلاب الالف مانعا على العد
في على فلم يكن اجتماعها في حاشا وعدا وخلا فالجواب انا لم نعد حاشا في مثل قولك حاشيته ولا عدا وخلا
في مثل قولك عدوته وخلوت حتى لم نعد حاشا وعدا وخلا التي هي افعال منصرفة لان انقلاب الفها
مانع عن عدها بل انما عددنا حاشا وعدا وخلا الواقعة المستعملة للاستثناء ولكونها من منصرفة تصرف الافعال
ولذلك لا يجيء لها مضارع ولا تسند الى متكلم ولا مخاطب اشبهت الحروف فلم يجعل لالفها اصل واذا كان الاسم
اذا اشبه الحرف نحو اذ ومتى لم يكن لالفه اصل فالفعل اذا اشبه الحرف اولى واجدر ان لا يكون لالفه اصل ووجه
الاجدرية ان الفعل اقرب الى الحرف من الاسم لانه لا يسند اليه كما لا يسند الى الحرف من للابتداء
فقدم من حروف الجر ما لا يكون الا حرفا وهي المشترك الاول لان تقديم ما الباب له اولى واجدر فمنها
من وهي تكون لابتداء الغاية كقولك سرت من البصرة بمعنى ابتداء الغاية اي المحل الذي ابتدئ فيه ذلك
الفعل المتعلقة هي به والغاية هي الانتهاء فقالوا ابتداء الغاية اي ابتداء النهاية التي وصل بالفعل اليها
وتعرفها بانها التي يصلح في مقابلتها الى لفظا او تقديرا كقولك سرت من البصرة الى بغداد وقد يجيء في بعض المواضع مستعملا
فيها الانتهاء كقولك زيد افضل من عمرو واعوذ بالله من الشيطان الرجيم واشباههما والمعنى الخفي في ابتغاء
الافضلية من هذا المذكور فاذا اخذ في الابتداء منه فله منتهى وكذلك اعوذ بالله من الشيطان فان معناه
ابتدات بالاستعاذة من هذا المستعاذ منه فهو اول باعتبار ابتداء هذا الفعل وانما استبعد تقدير الانتهاء
لانه غير مقصود للمتكلم ولو نوى غرضه بالمبتدا منه او يقال كما قال في شرح المفصل واما لهم من انه انما استبعد
لكونه لا يلزم فيه منتهى معين لعدم القصد اليه لان المعنى لا يقتضي الا المبتدا منه ويكون للتبيين ويعرف

بان يجعل مكانها الذي فيستقيم المعنى كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان المعنى فاجتنبوا الرجس الذي
هو وثن ويكون للتبعيض ويعرف بان يجعل مكانها بعض فيستقيم المعنى كقولك اخذت من الدراهم اى بعض
الدراهم فان قيل يصح ان يجعل في هذا المثال الذي مكان من بان يقال اخذت الذي هو دراهم فيكون من فيه
للتبيين قلت التبعيض يستلزم التبيين بهذا الاعتبار يصح ان يجعل الذي مكان من في التبعيض ولا يلزم منه
ان يكون للتبيين لوجوب المطابقة في التي للتبيين والمطابقة في التي للتبعيض بيانه ما ذكر المصنف في امالي المسائل
المتفرقة وهو ان يقال الفرق بين التبيين والتبعيض ان التبعيض ان يكون ما قبل من بعضا لما بعدها والتبيين يجب
ان يكونا متطابقين ولذلك كان التبعيض يستلزم التبيين لانه اذا كان جنسا لم كان فيه تبيين ولا يكون في التبيين
تبعيض لان شرطه المطابقة كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان فالرجس ههنا ليس بعضا للاوثان وانما اريد
به الاوثان فكان مطابقا في قصد المتكلم والرجس وان كان يصح ان يطلق على اعم من الاوثان فيصح اطلاقه على
الاوثان ولذلك فسر بها ولا يستقيم ان يكون ههنا للتبعيض لان الاعم لا يكون بعضا للاخص المطابق والا لكون
بعضا لمطابقه ويكون زائدة في غير الموجب اما في النفي كقولك ما جاءني من احد واما في الاستفهام كقولك هل جاءك
من احد ويعرف بانها لو حذفت لبقي اصل المعنى على حاله وانما قال اصل المعنى لانه لا يخفى ان المعنى الذي زيدت
لاجله لا يبقى وخالف الكوفيون والاخفش وقالوا يجوز زيادتها في الموجب واستدلوا بقوله تعالى يغفر لكم من
ذنوبكم وبقولهم قد كان من مطر فان من في المثالين زائدة والمعنى يغفر لكم ذنوبكم وقد كان مطر وهذان
المثالان ليسا بواضحين في المراد اما قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم فانه يجوز ان يكون من فيه للتبعيض والمعنى
يغفر لكم بعض ذنوبكم فان قيل لا يجوز ان يكون من في الاية للتبعيض والا لناقض قوله تعالى ان الله يغفر
الذنوب جميعا قلنا انما يلزم التناقض ان لو كان الايتان خطابا لهذه الامة وكان قوله تعالى ان الله
يغفر الذنوب جميعا خطابا عاما لجميع هذه الامة لكن هذا غير لازم لجواز ان يكون قوله تعالى ان الله يغفر
الذنوب جميعا مخصوصا ببعض هذه الامة ولا يضر في ذلك لجواز ان يغفر بعض الذنوب لقوم من هذه الامة
وجميعها لقوم آخرين من هذه الامة ولو سلمنا ان قوله تعالى يغفر الذنوب جميعا عام لجميع هذه الامة فلا يلزم
ايضا تناقض وانما يلزم ان لو كان قوله تعالى يغفر لكم بعض ذنوبكم خطابا لهذه الامة لكنه ليس خطابا لهذه الامة
بل هو خطاب لامة نوح واما في قولهم قد كان من مطر فيحتمل ان يكون المعنى قد كان شيء من مطر فيكون من اما
للتبعيض واما للتبيين فلا يثبت هذا الاصل مع هذه الاحتمالات قال المصنف في شرح المفصل من استقرى كلام العرب
ادنى استقراء علم انتفاء صحة مات من رجل وضرب من رجل وشبههما فان قيل فقد ثبت قولهم قد كان من مطر
ومعناه كان مطر فقد اجيب عن ذلك بان قيل هو على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجيب بقوله قد كان
من مطر واشد من ذلك انه على معنى التبعيض كقولك اخذت من الدراهم كانك قلت قد كان شيء من المطر ولا بعد
في مثل ذلك لحذف الموصوف واقامة الصفة مقامه كقوله ومن ثمرات النخيل والاعناب تتخذون منه اى ثمرة

تتخذون منه سكرا والى للانتهاء فقد جاءت الى وما بعدها داخل في الحكم فيما قبلها وجاءت وما بعدها غير داخل
فمنهم من حكم بالاشتراك ومنهم من حكم بظهور الدخول ومنهم من حكم بظهور انتفاء الدخول وقيل ان كان ما بعدها ليس
من جنس ما قبلها لم يدخل وان كان من جنسه دخل والمذهب انها ظاهرة في الانتهاء فلا يدخل ما بعدها فيما قبلها الا مجازا يدخل
فان قيل غسل المرافق والكعبين واجب وذلك انما فهم من ظاهر قوله تعالى وايديكم الى المرافق وارجلكم الى
الكعبين فيكون ظاهر الاية دالا على الدخول اجيب بان غسل المرافق والكعبين على القول بالوجوب لم يؤخذ
ولم يفهم من الاية وانما اخذ وفهم من بيانه عليه السلام فالاية لم تدل عليه بظاهرها بل بالقرينة وهو بيانه عليه السلام
ويقع قليلا بمعنى مع ومنه قوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم قال جار الله في المفصل كونها بمعنى المصاحبة
في نحو قوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم راجع الى معنى الانتهاء قال تلميذ ابن الحاجب في شرح المفصل
التقدير في الاية مضمومة الى اموالكم او على تضمين تأكلوا معنى تضموا وهذا رد على من يقول انها بمعنى مع في قوله
تعالى من انصاري الى الله اى من ينضم في نصرتي الى الله وحتى كذلك حتى مثل الى في انها للانتهاء
الا انها ظاهرة في ان ما بعدها يدخل فيما قبلها كقولك اكلت السمكة حتى رأسها ونمت البارحة حتى الصباح والمعنى
اكل الرأس ونوم الصباح ويختص بالظاهر والذي يدل على امتناعها انها مستعملة كثيرا كاستعمال الى ولو
كان ذلك جائز الوقوع ولو وقع لنقل مع توفر وكثرة المستقرئين والناقلين وحكمة ترك استعمالها انها لو دخلت
على المضمر فلو قيل حتاه لا يجتمع المضمر الثاني فيما عرفت الف انقلاب الى الياء كقولك عليه واليه ولديه وذلك كل الف
لا اصل لها وذلك كل الف آخر حرف او اسم غير متمكن اتصل به مضمر ولو قلبوها ياء لخالفوا القاعدة الاصلية في
ان المضمر لا يغير الكلمة من غير حاجة الاستغناء بهم عنها بالى هذا حاصل ما في شرح الكافية وفي شرح المفصل واعترض
المصنف في شرح المفصل على هذا الدليل بما معناه ان هذا التعليل الذي ذكر في امتناع دخول حتى على المضمر
للاستغناء بالى ظاهر اذا قلنا ان الى بمعنى حتى في دخول ما بعدها فيما قبلها واما اذا قلنا ان الى مشترك
في الدخول وعدم الدخول كان ظهور هذا التعليل دون ذلك واذا قلنا ان الى مخالفة لحتى من حيث ان
حتى ظاهرة في الدخول والى ظاهرة في عدم الدخول كان ظهور هذا التعليل دون ذلك فهو على الاول اظهر منه
على الثاني وعلى الثاني اظهر منه على الثالث فالتعليل شيء واحد لكن يختلف ظهوره بحسب التقادير
ثم اجاب عنه بانه لما صح استعمال الى بمعنى حتى على كل تقدير من التقادير الثلاثة وهي كون الى كحتى وكونها مشتركة
وكونها مخالفة لحتى في الظهور استغنى بالى عن حتى ولم ينظر الى ظهور كونها بمعنى حتى وعدم الظهور واجاز المبرد
دخول حتى في المضمر وحجته انه حرف كالى فدخلت على المضمر مثلها والجواب ما تقدم من انه لم يوجد في كلام العرب
ومن حكمة ترك استعمالهم وفي للظرفية الظرفية ان يكون الشيء مستقر الغير محيطا به اجزاءه متحولا
بما حل فيه اما في كله كقولك المال في الكيس والخمرة في الدن واما في بعضه كقولنا زيد في دمشق وتكون بمعنى على
قليلا ومنه قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل وذهب جار الله في المفصل الى انها في الاية على بابها وانما قصد المبالغة

في الاستقرار فاستعمل حرف الظرفية وقال المصنف في شرح المفصل وانما حكم بانها بمعنى على لما في الكلام من معنى
الاستعلاء والموضع صالح لهما على حسب ما يقصده المتكلم من معنى الظرفية والاستعلاء وكذلك ما كان مثله تقول
جلس في الارض وجلس على الارض ومنه قوله تعالى فاذا كنتم في الفلك وقال فاذا استويت انت ومن معك
على الفلك واما نحو جلست في الدار فهذا موضع في دون على والذي يميز بين موقعيهما ان كل ما كان فيه معنى
الاحتواء او ما نزل منزلته فهو موضع في وكل ما كان فيه معنى الاستعلاء دون الظرفية فهو موضع على وكل ما كان فيه
معنى استقرار ومعنى استعلاء فهو صالح لكل واحد منهما فلذلك حمل صاحب الكتاب قوله في جذوع النخل
على اصلها في الظرفية ولم يعتد بقول من قال انها بمعنى على وقد تبين وجه القولين قال المصنف كما في امالي القرآن
ان قيل لم جاء بعلى في قوله تعالى وعليها وعلى الفلك تحملون والقياس والاستعمال يقتضي في اما القياس فلانه
بمعنى الظرفية كقولك قعدت في الدار واما الاستعمال فلقوله قلنا احمل فيها واسلك فيها فالجواب ان على
في هذا الموضع اوضح من حيث ان غير ما ذكر فيه في ما يكون باطن الفلك وهو الاكثر فغلبت فكانت في احسن
ليحقق معنى الظرفية ويبعد معنى على لان المذكور محمولا ثم الازواج كلها وكان اكثرها في باطن الفلك واعلى
السفن مخصوص بالادميين على ما هو العادة فلما خصوا في قوله وعليها وعلى الفلك تحملون كانت اوضح وفي
هذا الموضع لم يرد ذلك المعنى من الازواج وانما اريد المخاطبون خاصة وليسوا في العادة في باطن الفلك و
انما يكونون على ظاهرها فاتى بما يدل على معنى الاستعلاء وسهلها على هذا المعنى وهذا احسن من يقول انما اتى
بعلى لتقدم على في قوله عليها لما بين الفلك وبين الابل من مشاكلة الحمل فلما اتى بعلى في حمل الابل اتى بعلى
في الاخرى لان هذا مراعاة امر لفظي وما تقدم مراعاة لامر معنوي ولانه يعكسه يقتضي المخالفة من وجه
آخر لان تكرير الحرف بالمعنى الواحد ليس من باب المجانسة ولا البديع فلا يحسن ان يخالف الاصل لاجله
فان قيل لو استقل ما ذكرتموه في استحسان على لكانت على احسن في قوله انا حملنا ذريتهم في الفلك
المشحون فيقدح بنى ذلك على ان ما ذكر من تقدم على هو السبب فالجواب عنه من وجهين احدهما
ان المراد التنبيه على ذلك المعنى المذكور في قوله احمل فيها فاختص الكلام للعلم بمجرى الامر فيه على ذلك
المجرى فلذلك جيء في الثاني ان يكون ذلك الامر اللفظي مرجحا للاتيان بعلى لا على انه مستقل في السببية
فيكون ح المعنى المذكور هو المقتضي لجواز على ويكون على مرجح لاحد الجائزين ولا يلزم من كونها مرجحا ان
يكون سببا مستقلا واما قوله فاذا استويت انت ومن معك على الفلك فانما اتى فيه بعلى لما في الاستواء
من معنى الاستعلاء الا ترى الى قوله ثم استوى على العرش وقولهم قد استوى بشر على العراق واما قوله
اركبوا فيها وركبا في السفينة وقوله فاذا ركبوا في الفلك فلا تقصد في معنى الركوب من معنى الثبوت كقوله
ولاصلبنكم في جذوع النخل واذا استعملت في في الصلب لقصد معنى الثبوت فاستعمالها في الركوب اجدر
والثالث الباء تكون للالصاق كقولك مررت بزيد اي الصقت مروري بالمكان الذي يلابسه

زيد وتكون للاستعانة كقولك كتبت بالقلم وتكون للمصاحبة كقولك اشتريت الفرس بسرجه ولجامه وتكون للمقابلة
كقولك بعت هذا بهذا وتكون للتعدية كقولك خرجت بزيد واعلم ان التعدية هي ان يضمن الفعل معنى
التصيير بادخال الهمزة او التضعيف في الفعل او بادخال الباء في فاعل الفعل وهذا هو المراد من التعدية فيما
نحن فيه وتطلق التعدية على معنى آخر اعم من هذا وهو تعلق العامل بما هو معموله بواسطة حرف الجر والتعدية بهذا
المعنى متحققة في جميع موارد حروف الجر وتكون للظرفية كقولك ظفرت به وجلست بالمسجد وتكون زائدة وذلك
على قسمين الاول قياسي وذلك في الخبر الذي في النفي والاستفهام كقولك هل زيد بقائم وما زيد بقائم والثاني
سماعي وذلك في غير ما ذكرنا كقولهم في حسبك زيد والنبي يده بحسبك زيد والنبي بيده والثامن اللام تكون
للاختصاص كقولك جاءني اخ له وغلام له وتكون للتعليل كقولك جئتك للسمن واللبن ولاكرامك الزائر وتكون
بمعنى عن في مثل قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا واراد باللام الذي في مثل قوله تعالى وقال
الذين كفروا للذين آمنوا ما ذكره ابن المالك وهو اللام الداخلة اسم من غاب عنك حقيقة او حكما من قائل قولك
تعلق به واختلفوا في هذه اللام فقال ابن المالك انها للتعليل اي قال الذين كفروا من اجل الذين آمنوا وقال المصنف
انها بمعنى عن اذ في الآية بهم لم يخاطبوا المؤمنين بذلك اذ لو خاطبوهم بذلك لوجب ان يقال لو كان خيرا ما
سبقتمونا اليه وانما المعنى وقال الذين كفروا مجاوزين عن الذين آمنوا قال الامام الظاهر قول ابن الحاجب
لان غيبه المقول له عن القائل لا بد منه واما التعليل فغير لازم ولا مفهوم منه وتكون زائدة في قوله تعالى ردف
لكم بمعنى ردفكم وتكون بمعنى الواو في القسم للتعجب كقول الشاعر لله يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس
اراد بذي حيد بكسر الحاء وعلى في فتح حيد وهي ابانيب ملتوية والمشمخر الجبل الطويل والآس الريحان و
الظيان ياسمين البر ومنابت الآس والظيان الجبال وحزون الارض وانما ذكر هذا رثيا لان الوعل في
الخصب فلا يحتاج الا ان يهال الى الارض ومعناه انه اقسم على ان الموت يدرك كل حي حتى هذا الوعل الجبلي الذي لا يدرك
وهو على راس جبل له ما يرعاه ويشربه وهذه اللام مخصوصة بما فيه معنى التعجب لا تقول لله لقد قام زيد ولا
يقوم زيد ولكن لله لا يؤخر الاجل ولله يبقى ونحوه ذلك ورب للتقليل قال الاندلسي
في شرح القانون الجزولي رب للتقليل وقد اخرجت عن موضوعها فاستعملت في التكثير مجازا وكثر استعمالها فيه
حتى غلب على الحقيقة الى ان صار كانه الحقيقة ولها صدر الكلام لانها للانشاء والتقليل مثل كم في التكثير وكل منهما للانشاء
للانشاء فوضعه صدر الكلام وهي تختص بنكرة موصوفة اما اختصاصها بالنكرة فلان وضعها لتقليل نوع من جنس
فوجب وقوع النكرة دون المعرفة لحصول معنى الجنس بها دون التعريف فلو عرف لوقع التعريف زيادة ضائعة واما
كون النكرة موصوفة فلما عرفت من كونها لتقليل نوع من جنس فوجب وصفها لتحصيل الافادة بالنوع لان الصفة
تخصص الجنس المذكور ولا تصير بها نوعا فيكون ما تقتضيه رب من نوع من جنس موفرا عليها وفعلها ماضي
محذوف غالبا الماكرنه ماضيا فلان المعنى على تقليل محقق كما نقلناه عن امالي المصنف في باب الكنايات في انشائهم كم الخبرية

من ان المتكلم عبّر عما في باطنه من التكثير بقوله رجال والتكثير معنى محقق ثابت في النفس لا وجود له في الخارج
واذا كان المعنى على تقليل محقق فلا يكون لفظ فعله الا ماضيا واما كونه محذوفا فلا مرين الاول وهو الذي ذكر في شرح
المفصل من ان المعنى فيه معلوم وما كان هذا وصفه من الافعال في مواضع معلومة كان محذوفا كما في قولك زيد في
الدار والثاني وهو الذي ذكر في شرح المفصل وشرح الكافية وتقريره انها لا تقع الا جوابا فكان متعلقها معلوما
فاستغني عنه بقرينة ما تقدم كما استغني عن متعلق بسم الله وهو اقرأ او آكل او اقوم او اقعد بقرينة الحال
اي على حسب دلالة ما شرع فيه من الافعال عليه والتافات غالبا لانه قد يظهر في مثل قولك رب رجل كريم تحققت
او حصل فان قيل لم لا يكون فعله مذكورا كقولك رب رجل اكرمني وكقول الشاعر ربّ رفد هرقته ذلك اليوم
واسرى من معشر اقيال الرفد اللبن واصله من قولهم ملأ رفده وهو قدح ضخم يحلب الناقة فيه وكانه من
باب اطلاق اسم المحل على الحال وفي البيت كناية عن القتل واسرى جمع اسير واقيال جمع قيل وهو ملك من ملوك
حمير المعنى رب سيد قتلته وصرفت آنيته التي كان يشرب فيها ويسقي الناس فكنت بقتلك اياه كانك صرفت
قلت اجاب جار الله والمصنف بان اكرمني وهرقته صفة لرجل ولرفد لا انه الفعل المتعلق به   وقد يدخل
على مضمر مبهم اي لم يقصد به معيّن نحو الى المجهول فهو مبني كالضمير في نعم رجلا زيد وهو مميز بنكرة منصوبة لبيان
تفسيره قال بعض المصنف في امالي المفصل الضمير في ربه رجلا ليس بنكرة وانما كان حكمه حكم النكرات باعتبار كونه
مبهما اطلق عليه النكرة لذلك ولذلك لم يوصف لانه ضمير بخلاف والضمائر لا توصف وقال الاندلسي هو اكثر
ابهاما من النكرة وقال الامام الحديثي وانما كان اكثر ابهاما من النكرة لانه لم يدل على الحقيقة ولا على الكمية ولذلك
اي ولكونه مثل ضمير نعم في الابهام كان مفردا مذكرا وان انث او ثني او جمع مميزه قال المصنف في امالي المفصل
هذا الضمير مفرد على كل حال لانه مضمر على خلاف القياس اتي به لغرض الابهام فوجب ان يكون قياسا على نعم
وذهب الكوفيون الى انه يجب ان يكون مطابقا للتمييز والخلاف مبني على ان هذا الضمير هل هو ضمير لمقدّر
ذهني كضمير نعم او هو ضمير لمتقدم ذكره والبصريون قالوا بالاول فلذلك افردوه والكوفيون قالوا بالثاني
فان السائل اذا قال هل تحققت رجلا كريما فقلت ربه رجلا فقد قصدت عوده الى قوله رجلا كريما ولما قال الكوفيون
بالثاني كما قررنا فانثوه وثنوه وجمعوه على حسب المرجوع اليه قال المصنف في شرح المفصل ما معناه ان كلا
القولين مشكل اما قول الكوفيين فلانه يلزمهم ان يجيزوا ربه ورب من غير ذكر متقدم لانه عندهم راجع الى متقدم
الذكر ويلزمهم ايضا جواز رب الرجل من طريق الاولى لان المضمر اعرف فاذا جاز مع هذا معه جاز مع المعرف
بالالف واللام واما قول البصريين فلانه يلزمهم ان يجيزوا رب رجل من غير وصف كما اجازوا ربه رجلا اذ لا فرق
لانه عندهم لا يرجع الى مذكور ويجاب عن هذا الذي ذكر على البصريين بانا وان لم نقصد عوده الى المذكور في
السؤال لكن المذكور فيه يرشد الى مقدر يعني رجلا كريما المذكور في السؤال يرشد بان المراد بقولك رجلا في
ربه رجلا هو فيستغنى عن الوصف ونظيره اذا قيل جاءني زيد فقلت نعم رجلا جاء فالمخصوص منه وهو زيد

لارشاد زيد المذكور في المخصوص الذي هو مستغنى نعم في المعنى وان لم يقصد به عوده الى زيد المذكور
ويلحقها ما فتدخل على الجمل   التقليل قد يكون في المفرد وقد يكون في النسبة المخصوصة ولا يجوز
ادخال رب على الجمل لافادة التقليل لان حرف الجر لا يدخل الا على المفردات فالحقوا بها ما الكافة فصار رب
مكفوفة بها فقالوا ربما قام زيد وربما زيد قام ويريدون تقليل هذه النسبة الى زيد وقد ينقل رب مع المكفوفة
ما عن التقليل ويستعمل للتحقيق خاصة كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا كما نقلوا قد اذا دخلت على المضارع
من معنى التقليل الى التحقيق دونه اي دون التقليل اي استعملت في المضارع للتحقيق خاصة كقوله تعالى قد يعلم ما
انتم عليه   وواوها واو رب هي التي يبتدا بها في اول الكلام بمعنى رب كقوله وبلدة قالص
امراؤها قلص الماء اي ارتفع في البير وكقوله وبلدة ليس بها انيس على معنى رب بلدة ولا تدخل هذه الواو الا على
نكرة موصوفة لانها بمعنى رب فكما انها لا تدخل رب الا على النكرة الموصوفة فكذلك واوها التي بمعناها قيل
ان هذه الواو واو العطف وان الخفض برب مقدرة وتقديره ورب بلدة ورد هذا القول بان واو العطف
لا يكون في اول الكلام واجيب عن هذا الرد بانه يقدر جملة اخرى قبل الواو ويكون ما بعد الواو معطوفا عليها
وضُعّف هذا الجواب ايضا بانه يلزم اضمار حرف الجر معملا وهو خلاف القياس قال تلميذ المصنف في شرح
المفصل فان قلت الجازم اضعف وقد اضمر في نحو اضرب زيدا ابنا قلت العامل للفعل المذكور ربما
لكن لتضمنه معنى ان الشرطية ولان الجر وراسخ اتصالا ولذلك لا يصح فصله   وواو القسم القسم جملة
انشائية يؤكد بها جملة اخرى فان كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف وان كانت طلبية فهو القسم للاستعطاف
ويقال له ايضا قسم السؤال كقولك بالله اخبرني وهل كان كذا وللقسم الفاظ منها الواو والتاء والباء والاصل
هو الباء لان تعلق الفعل بالمقسم به الصاقي والباء هي الثابتة للالصاق في غير هذا الباب ولم يوجد التاء
والواو الا في هذا الباب ولانها اي الصحيح يجامع الفعل ولانها اعم ثم القسم منهجه كثرة وقوعه وطوله لذكر الفعل
والحرف والمقسم به والمقسم عليه خففوه فحذفوا الفعل مع ابقاء الباء تارة وحذفوا الفعل والباء تارة اخرى
وعوضوا عنهما الواو وخص الواو بالعوض لاتحادها مع الباء مخرجا ومعنى لان الالصاق قريب من الجمع الذي
هي له اذا ثبت هذا فنقول   واو القسم لا تكون الا عند حذف الفعل لما علمت من انه عوض من الفعل والباء
فلو جمعوا بينها وبين الفعل لجمعوا بين العوض والمعوض ثم اورد في الشرح دليلا نقليا يدل على ان الواو عوض
عن الفعل والباء جميعا وتقريره ان مانع العطف على عاملين مختلفين اورد عليه قوله تعالى والليل اذا يغشى
والنهار اذا تجلى وقيل قد عطف بالواو النهار على الليل المجرور بواو القسم واذا الثاني على اذا الاول المنصوب
بالقسم المقدر فاجاب بان واو القسم عوض من الفعل والباء فهي كعامل عمل عملين فيكون قوله تعالى والنهار
اذا تجلى عطفا على معمولي عامل واحد وهو مثل ضرب زيد عمرا وبكر خالدا وذلك جائز بالاتفاق فهذا الجواب يدل
على ان الواو عوض منهما جميعا قال المصنف في شرح المفصل وهذا انما كان ظاهرا حسنا لو لم يكن منقوضا

بقوله تعالى والقمر اذا اتسق فانه قد عطف على عاملين من غير ان يكون احدهما عوضا من العامل الآخر وهو قوله
فلا اقسم بالشفق وكذلك قوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس قال الامام
المدينى فى كلامه نظر لانه لم يبطل كون الواو عوضا من الفعل والباء فمادة من الاية فى نحو هاتين الآيتين وارد على مانع
العطف على عاملين ولذا ان يجيب عنه هنا بان الواو للقسم لا للعطف وجواب احد القسمين محذوف وهو احسن تحملا
من ارتكاب العطف على عاملين اقول الواو فى مثل هذه الآيات للعطف وليست للقسم نص عليه الخليل حين سأله
سيبويه عن ذلك ذكره جار الله العلامة فى تفسير فواتح سورة البقرة واعلم ان المصنف ذكر هذا البحث فى مباحث حروف
الجر من شرح المفصل ثم اورد النقض عليه بهاتين الآيتين وهما قوله تعالى فلا اقسم بالشفق والليل وما وسق والقمر
اذا اتسق وقوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس ولذا ذكر هذا البحث
فى مباحث القسم من قسم المشترك ثم اورد النقض عليه بالآية الثانية وهو قوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس
والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس وفيه نظر لانه ليس فيها المعطوف عليه فى الآية معمولان مختلفان اذ ليس
هناك الا مجرور فقط فلا يكون مما نحن فيه واما قوله اولا سلمنا انه ليس فى الآية الاولى معمولان مختلفان قبل حرف
العطف واما الآية الثانية فلا يخفى انه تحقق فيها قبل حرف العطف معمولان لان والليل عطف على الخنس واذا
عسعس معمول لاقسم وعطف والصبح على معمول الباء واذا تنفس على معمول اقسم وهو اذا عسعس فثبت تحقق المعمولين
المختلفين فى الآية الثانية ويكفى للنقض الآية الواحدة فلا يتجه النظر المذكور على المصنف   لعين السؤال
مختصة بالظاهر خصوا واو القسم بالقسم الذى يكون لغير السؤال فلا يقال والله اخبرنى كما يقال بالله اخبرنى
ولذلك خصوه بالمظهر فلا يقال وك كما يقال بك لان الكلمة التى هى علة الضعيف انما يكون اذا كان القسم كذلك والتاء
مثلها اى مثل الواو فى انها يستوجب حذف الفعل فى قسم غير طلبى لكنها تختص من الظواهر بلفظ الله فلا تقول تزيد
ولا تالرحمن ولكن تالله لان القسم بلفظ الله اكثر وما كثر استعماله يناسب التخفيف فعوضوا عن الواو التى هى حرف علة حرفا
صحيحا وهو التاء ولانهم كرهوا ادخال حرف علة على اسم الله سبحانه وتعالى فابدلوا الواو بحرف صحيح وخص التاء لما بينهما
من المجانسة بدليل قلبهم الواو تاء فى تجاه وتراث وقد روى الاخفش ترب الكعبة وهو شاذ   والباء اعم منهما
فى الجميع يعنى اعم من الواو والتاء فى جميع ما ذكر فيستعمل فى الجميع لانها تكون مع الفعل نحو اقسمت بالله لزيد قائم ومع حذفه نحو بالله
لزيد قائم ومع السؤال نحو بالله اخبرنى ونحوه كما مثل التابعين ومع الظاهر كما فى الامثلة المتقدمة ومع المضمر نحو بك
لافعلن ولا يكون ذلك فى الواو والتاء لانها اصل وهما فرعان عليها كما مر وقد جاءت اللام ومن بمعنى التاء فى نحو لله
لله لا يؤخر الاجل وقولهم من ربى انك لاشر الا ان اللام مختصة بما فيه معنى التعجب كالتاء قال صاحب الصحاح الاشر
البطر وقد اشر بالكسر يأشر اشرا وهو اشر واشر وقولهم آلله ولاها الله فهما بمعنى الاستفهام وها التى للتنبيه عوضا
من حرف القسم ويلزم الخفض لوجود ما يقوم مقام حرف الجر وهو حرف التنبيه وهمزة الاستفهام كما يلزم مع الواو والتاء
قال ابن مالك الهاء وهمزة الاستفهام ليستا عوضا عنها والجر بعدهما بمقدر لم يلفظ به كما ان نصب المضارع بعد الفاء

وهى معتقدة وما اجاب عنه الامام المدينى بان الفاء وهى لم يكن عوضا عن ان لان الفاء وهى باق على معناه الاصلى
فلا يكون بخلاف الهمزة والهاء فانهما خرجتا عن معنى الاستفهام والتنبيه وفى ها الله ذا لغتان احدهما قطع الهمزة
يعنى ان يذكر بعد الهاء الف وبعده همزة الوصل لان همزة الوصل فى الله شانا ليس لغيرها بدليل يا الله بقطعها فيقال
ها آلله والثانية وصلها اى ان يحذف همزة الوصل فاذا حذف الهمزة يجوز فى الفها الحذف والاثبات اما الحذف
فوجهه انها الف لقيت ساكنا بعدها فوجب ان تحذف لالتقاء الساكنين واما اثباتها فوجهها انها نزلت منزلة
الجزء من الكلمة فلم يحذف لالتقاء الساكنين لانهما التقيا على حدهما كالضالين ومنه قولان احدهما قول الخليل ان ذا مقسم
عليه وتقديره لا والله للامر ذا فحذف الامر لكثرة الاستعمال ولذلك اى لاجل كثرة استعماله هذا اوقات
غيرهم لم يجز ان يقاس عليه غيره فيقال ها الله اخوك على تقدير ها الله لهذا اخوك والثاني وهو قوله ان ذا
من جملة القسم توكيد له كانه قال ذا قسمى والذى يدل عليه امران احدهما انهم يذكرون المقسم عليه بعد نحو لاها الله
ذا لقد كان كذا فيدل ذلك يعنى يدل ذكر المقسم عليه بعد ذا ان ذا الذى تقدم على المقسم عليه المقدر ليس هو
المقسم عليه اذ لو كان ذا مقسما عليه كما قال الخليل لا يجوز ان يذكر بعده مقسم عليه والثاني انهم يأتون بالمقسم
عليه نفيا ولو كان ذلك يعنى المقسم عليه وهو مثبت كما قدره الخليل لكان المقسم عليه اذا كطابقة فى الاثبات
قال المصنف فى شرح المفصل ان كلا القولين باطل اما قول الخليل فلان المقسم عليه على ما قاله فى هذا الكلام مثبت
لكن المعنى المستعمل فيه هذا اللفظ هو ان يكون المقسم عليه منفيا بدليل استقراء كلامهم واذا كان كذلك وجب
تقديره منفيا واذا قدر منفيا بطل تقدير الخليل واما قول الاخفش فلانه اجاز حذف المقسم عليه باسره
وهو خلاف الاصل وجعل ذا اتيا رتبا القسم ولم يوجد له نظير فى كلامهم وقال ايضا فى شرح المفصل لو قيل ان ذا
هو المقسم عليه لا على الوجه الذى ذكره الخليل بل على معنى لا يفعل ذا ولا يكون ذا كان مستقيما ودليله ما مر آنفا
فى ابطال قول الخليل من انه علم بالاستقراء ان المقسم عليه بعده منفى واما ذكره الاخفش من قوله لاها الله
لقد كان كذا الامثلة فان منزلة لكلام لا نعرفه فى كلامهم ولو قدرنا صحته فلا نسلم انه يدل على ان المتكلم مريد للنفى بقوله
لا واذا ثبت ذلك ثبت ما قلناه فيكون قوله لقد كان كذا اثباتا لغير ما نفاه بقسم مقدر آخر يعنى فيكون قوله
لقد كان كذا اثباتا بقسم آخر مقدر وهذا الاثبات اثبات لغير ما نفاه لاها الله وحاصله ان تقدير ما رواه
الاخفش لاها الله لا يفعل ذا والله لقد كان كذا فيكون هنا قسمان مع جوابيهما احدهما لاها الله لا يفعل ذا
وثانيهما والله لقد كان كذا فالحذف من القسم الاول بعض المقسم عليه وهو لا يفعل ذا او لا يكون ذا ومن الثاني
حذف القسم وابقى جوابه واما ما ورد فى الحديث وهو انه قال قتادة قلت عام حنين رجلا وتركته واخذ
غيرى سلبه فلما رجعنا جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من قتل قتيلا فله سلبه فقمت واخبرته فقيل
وقلت مرارا من يشهد لى فقام رجل وقال للنبى صلى الله عليه وسلم صدق وعندى سلبه فارضه عنى فقال
ابو بكر لاها الله اذا لا يعمد الى اسد من اسد الله يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه فقال النبى صلى الله عليه ٣٠

حذف فاعطه فاعطانيه فقد حمله بعض النحويين على انه غلط من الرواة لان العرب لا يستعملون لاها الله الا مع ذا
وان سلم استعماله بدون ذا فليس هذا موضع اذن لانه للجزاء وهو هاهنا على نقيضه ومعرفة هذا متوقف
على ان يعلم ان مدخول اذن جزاء لشرط مقدر كما نقله جار الله العلامة في المفصل عن الزجاج واذا كان كذلك
فيجب ان يكون الشرط المقدر يصح وقوعه سببا لما بعد اذن اذ الشرط يجب ان يكون سببا للجزاء واذا تقرر هذا
فنقول هذا الكلام اعني قوله لاها الله اذن لا يعمد جواب لمن طلب السلب بقوله فارضه عني وليس يقال ولا
يصح وقع في الجواب نعم لا فيكون تقدير الكلام ان يرضيه عنك لا يكون عامدا الى اسد فيعطيك سلبه والصحيح ان
يكون ارضاء النبي صلى الله عليه وسلم القائل عن الطالب سببا لعدم كونه عامدا الى اسد ومعطيا سلبه الطالب
واذا لم يكن سببا له بطل كون لا يعمد جزاء للارضاء ومقتضى الجوابية ان لا يذكر لا مع يعمد ليكون التقدير ان يرضيه
عنك يكون عامدا الى اسد من اسد الله فيعطيك سلبه فيتحقق الجوابية لصحة كون الارضاء سببا لكونه عامدا الى اسد
قاتل من اسد الله ومعطيا سلبه غير القائل فقالوا الظاهر ان الحديث لاها الله ذا لا يعمد الى اسد فصحفها بعض
الرواة ثم نقلت الرواية المصحفة لذلك قال الامام المدني معترضا على ما قاله النحويون الحديث صحيح والعجب
ان يلزم ذا مع القسم كما لا يجب ان يلازم غيرها من حروفه ويتحقق الجوابية باذن لا يعمد اي اذ معناه اذا صدق
اسد غيرك لا يعمد النبي صلى الله عليه وسلم بابطال حقه واعطاء سلبه اياك ويتلقى القسم بتلقى القسم
بثلثة اشياء باللام وبان وبحرف النفي وذلك للتنبيه على ان ما بعده هو الذي جيء بالقسم لتاكيده وهذا
مخصوص بالقسم الذي لغير السؤال واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب كقولك بالله اخبرني وهل
قام زيد ولذلك اي لكونه لا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب اضيف الى السؤال وقيل له قسم السؤال اي قسم الطلب
وان مخصوصة بالجملة الاسمية لانها لا تدخل الا على الاسم واما اللام وحرف النفي فيدخلان على الجملتين جميعا الا
ان الفعلية اذا كان فعلها مضارعا التزم في الافصح معها اي مع اللام نون التاكيد واذا كان ماضيا التزم على
الافصح مع اللام قد ولم يحتاجوا مع الاسمية لما غيرها لانها دخيلة على الفعل اصلية في الاسم فتقصد الى تقويتها
بما ليست اصلية فيه تنبيها على انه ليس من اصل مواضعها وتحذف جوابه اذا اعترض كقولك زيد والله قائم وانما
حذف لانه اعترض بين المبتدا والخبر وهو المعنى على المقسم عليه فاستغني عن اعادته وكذلك تحذف جوابه اذا
تقدمه ما يدل عليه كقولك زيد قائم والله لان المقسم عليه في المعنى هو ما تقدم فاستغني عن اعادته واعلم
ان هذا الذي ذكره من حذف جواب القسم في الموضعين انما هو بيان ان المذكور في الموضعين لا يكون جوابا
وبيانه ان القسم انشاء فالدال عليه يكون دالا على نوع من انواع الكلام وكل ما كان موضوعا من الحروف على الدلالة
على قسم من اقسام الكلام فلا يتقدم شيء مما هو جزء عليه وسر ذلك تقدمه ليدل التنبيه على القسم الذي دل عليه الحرف
ليعرف السامع به ويتوقر خاطره على مقاصد معاني لما يسمعه وذلك يحصل بتقديم ذلك الحرف ولو اخره
لكان منقسم الخاطر في معاني ذلك الكلام المخصوص وفي التردد بين اقسامه لان زيد قائم مثلا يحتمل الاخبار

والانشاء والاخبار يحتمل الاثبات والنفي والانشاء الاستفهام والتمني والقسم واذا تردد بين اقسام يختل
عليه التفهيم لاختلاف المعاني باختلاف الاقسام فكان التقديم لهذا الغرض ولم يستثن عن ذلك الا باب
زيدا اكرمه وزيد الا تكرم اما زيدا اكرم فاما ان يكون لكثرته في كلامهم جعلوا له في التقديم والتاخير شانا ليس
لغيره واما لكونه مجردا عن الحرف الدال على الانشاء فان اعترض بقولهم زيدا ليضرب عمرو فهو قليل ثم التحقيق
فيه انه محمول على زيدا اضرب لانه مثله في المعنى واما زيد الا تضرب فمحمول على الامر فانهما اخوان في الكثرة
والطلب فلما جاز ما تقدم في الامر جاز مثله في النهي وجاء تقديم معمول ما بعد لا كثيرا لكونها بمنزلة الابدال
عن ذي بنيانه والاجابة بقوله لا يمنع الذين ظلموا معذرتهم واجيب بوجوه الاول ان لا التي للنفي اختلالها
للنهي في اللفظ والمعنى الاصلي فحملت النفيية على النهيية وليس كذلك في ما لبعدها عن النهيية في اللفظ و
المعنى فان قيل فينبغي ان لا يجوز زيدا لن اضرب اجيب بان لن نظيرة لا و تاكد امتزاجها مع الفعل لكونه معمولها
والمعمول كالتتمة فكانت كجزء منه بخلاف لا النفيية وبذلك استدل على الخليل في انها ليس اصلها لا ان لانها لو كانت
كما ذكر وجاء زيدا لن اضرب لادى ذلك لتقديم معمول ما بعد ان وهو ممتنع باتفاق الوجه الثاني انه انما
جاز تقديم الظرف لاتساعهم في الظروف واورد عليه انه يلزم ان يتقدم الظرف على غير ما له صدر الكلام
وقد فرق قوم بين النفي وغيره في تقديم الظرف فاجازوا يوم الجمعة ما ضربت زيدا ومنعوا يوم الجمعة ان زيدا
قائم والفرق بينهما ان ما يكون منفيها فعلا وخبرا ان لا يكون الا اسما او فعلا بنا وليس فكان الفعل اقوى من الاسم
في العمل وما هو بتاويل الاسم فتقدم معمول القوي ولم يتقدم الاخر وقد فرق قوم بين تقديم معمول المنفي اذا
كان بلا وبين المنفي بما فاجازوا يوم الجمعة لا اقوم زيد ومنعوا يوم الجمعة ما زيد قائم والفرق بينهما هو ان لا بعده
هي التي يبقى بها الافعال المستقبلة فلا تدخل الا على الافعال وتلك تدخل على الاسماء والافعال فلما كان منفي هذه
فعلا ليس الا قوي عملها متقدم ولما كان منفي ما اسما في الاصل ضعف تقديم معمولها عليها الوجه الثالث
ان الظرف المتقدم في صورة لا معمول لفعل مقدر دل ما بعده عليه كما قال في قوله تعالى ان ربهم بهم يومئذ لخبير
من ان العامل ما دل عليه خبير هذا جميع ما ذكره المصنف في مواضع متفرقة من كتبه قال الامام المدني
من قال بان الجملة المتقدمة على الشرط في نحو انت طالق ان دخلت الدار ونحو ان اكرمتك جواب الشرط لا يبعد
ان يقول هنا الجملة المتقدمة او المتوسطة بين جزئيها القسم جوابه لان المقصود من الجملتين اخبار موكد
كما من المتاخرة عنه لا اخبار مطلق كما ان المقصود من المتقدمة على الشرط خبر يتعلق به لا خبر مطلق والا لوقع
الطلاق اذا قال انت طالق ان دخلت الدار وان لم تدخلها واعلم ان في هذا الموضع ابحاثا كثيرة لا
يليق ايرادها بهذا الكتاب اذكرها في شرح المفصل ان شاء الله تعالى ومعنى المجاوزة عن وضع
للمجاوزة بمعنى وضع ليدل على مجاوزة مدخولها عن ما قبلها كقولك رميت عن القوس لان الرامي يجاوز السهم عن
القوس وهذا اطعم عن الجوع وكساه عن العري لانه يجعلهما متجاوزين عنه وعلى للاستعلاء الاستعلاء

اما حسي كقولك جلست على الحائط لاستعلائك اياها واما معنوي كقولك زيد علينا امير لان للامير علواً على المأمور
وقد يكونان عن وعلى اسمين كقولهم جلست من عن يمينه فيجب ان يأوّل عن اذا دخلت من بمعنى جانب ومثال
على قول الشاعر غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصلّ وعن قيض ببيداء مجهل وعلى اذا دخلت من يجب
ان يأوّل بمعنى فوق يصف الشاعر قطاة والظمؤ ما بين الوردين واستعار للقطاة الظمؤ وهو للابل خاصة
قوله تصل بالصاد المهملة اي تصوت من شدة العطش جوفها والقيض بالقاف والضاد المعجمة القشر الاعلى من
البيض والبيداء القفر الذي يبيد من دخله يعني غدت هذه القطاة من فوق ذلك الموضع بعد ما تم ظمؤها
وتصوت جوفها من شدة العطش وعن قيض معطوف على عليه في البيت والتقدير ومن عن قيض فيكون عن
اسما وانما وجب ان يأوّل عن بمعنى جانب وعلى بمعنى فوق لما ثبت من ان حروف الجر مختصة بالنوع الذي
تحقق بمعنى الاسمية يعني ان الكلم باعتبار لفظها اسم وانما يتنوع ثلثة انواع باعتبار المعنى فالحرف الجار مختص
وجوده بالنوع الذي تحقق معنى الاسمية بالجنسية ان ما هو حرف جر باعتبار المعنى لا يدخل الا على ما هو اسم باعتبار
المعنى فان قيل ذكرتم ان عن اذا دخلت من يكون بمعنى جانب وقد تقدم ان الكلمة انما تعد حرفا واسما اذا اتحد
اصل معنيها والجانب ليس بمعنى المجاوزة اجيب بانه ذكر جار الله العلامة في المفصل ان معنى جلس عن يمينه اي
متراخيا عن بدنه في المكان الذي بحيال يمينه فعلى هذا معنى جلست من عن يمينه جلست من جانب وموضع
تجاوز عن بدنه حاصل بحيال يمينه فيكون المراد بالجانب الجهة التي جاوزت بدنه لا مطلق الجهة فيتحد اصل معنى
عن والكاف للتشبيه الكاف توصل معنى الفعل الى الاسم على سبيل التشبيه كقولك الذي كزيد اخوك
فالكاف اوصلت معنى استقرار هذا المبهم الى زيد على سبيل التشبيه اي الذي استقر مشابها لزيد اخوك وقد
تكون زائدة كقوله تعالى ليس كمثله شيء والمعنى ليس مثله شيء اذ لو لم تكن زائدة يلزم ثبوت المثل لنفي لا نفي مثله وهو
محال والمفضي الى المحال ممتنع واستدل في شرح الهادي بانه لا يجوز ان يكون الكاف فيه للتشبيه لانه يصير التقدير
ليس مثل مثله شيء ففيه اثبات مثل الله تعالى وهو تناقض لانه اذا ماثله شيء فقد ماثل هو ذلك الشيء فيكون هو مثل
مثله واذا حكمت بانه ليس مثل مثله شيء فقد نفيت عنه انه شيء تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا وقال
جار الله العلامة في الكشاف قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله وهم يريدون نفيه عن ذاته قصدوا المبالغة
في ذلك فسلكوا طريق الكناية لانهم اذا نفوه عمن يسد مسده وعمن هو على اخص اوصافه فقد نفوه عنه فاذا
علم انه من باب الكناية لم يقع فرق بين قوله ليس كالله شيء وبين قوله ليس كمثله شيء الا ما تعطيه الكناية من فائدتها
وكانهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته هذا الكلام وعلم منه انه لا يتعين كون الكاف
زائدة فيه وقد يكون الكاف اسما كقول الشاعر بيض ثلاث كنعاج جم يضحكن عن كالبرد المنهم نعاج الرمل
هي البقر واحدتها نعجة ويقال جاؤوا الجماء الغفير اي بجماعتهم ومعنى المنهم اذا بني وانهم الشحم
والبرد ها بمعنى اولئك النسوة يضحكن من اسنان كالبرد الذائب لطافة ونظافة وقوله عن كالبرد اي عن مثل البرد

ويجب ان تكون اسما لدخول حرف الجر عليه   ومذ ومنذ قال المصنف في امالي الكافية لا يدخل مذ ومنذ
الا على ماض او حاضر فان دخلت على ماض كقولك ما رأيته مذ امس فمعناه الابتداء اي اول المدة التي انتفت
فيها الرؤية امس فهو بمعنى من في الابتداء باعتبار غير الظرف واذا دخلت على الحاضر كان معناها الظرفية كقولك
ما رأيته منذ هذا العام ومذ شهرنا والمعنى ان انتفاء الرؤية في جميع هذه المدة كانك قلت ما رأيته في هذه المدة ولذلك
تجدت في الاوليات من وفي الثانية في الا انها اذا قدرت فيهما معنى من لا يجوز معه ادخال من على الظرف فكان
تفسيرا للبيان على تحقق معنى الابتداء والا على صحة دخولها عليه هذا ما ذكر في الامالي ونقل الامام المدقق عن النحويين
انهم قالوا ان اريد بدخولهما الزمان الماضي تكونان لابتداء الزمان الماضي الذي انتهاؤه الآن فيه كقولك ما رأيته
مذ سنة كذا اي ابتداء عدم الرؤية من سنة كذا في آخرها وليسا بمعنى في هنا وان قال بعضهم لان المفهوم منهما
نفي الرؤية في مدة معينة انت في آخرها مقصود به ابتداؤها وانتهاؤها وان لم ينطق بانتهائها واستعمال
مذ ومنذ للابتداء في الزمان كاستعمال من في الابتداء في غير الزمان الا ان استعمال مذ ومنذ للابتداء في الزمان
متفق عليه واستعمال من في غير الزمان خاص مختلف فيه فقال البصريون هي مختصة بغير الزمان وقال الكوفيون
هي تدخل الزمان ايضا واستدل الكوفيون بقوله تعالى من اول يوم احق وتأولها البصريون بان تقديره من
تأسيس اول يوم اذ الاضمار اولى من الاشتراك واختار المصنف مذهب الكوفيين قائلا ولا حاجة الى التأويل
وحاشا وعدا وخلا هذه الثلثة للاستثناء فتبين عن المستثنى منه كقولك ضربت القوم حاشا
زيد ولذلك لا يحسن صلى الناس حاشا زيد لفوات معنى التنزيه فيه والفصيح في حاشا ان تكون حرف جر وفي
عدا وخلا ان تكون فعلا والعكس في كلا البابين ضعيف على ما تقدم في الاستثناء من ان المختار بعد عدا وخلا نصب
المستثنى والمختار في حاشا جر المستثنى وذلك دال على ما ذكرنا   الحروف المشبهة بالفعل انّ وانّ و
كانّ ولكنّ وليت ولعل هذه الحروف مشابهة للفعل المتعدي ووجه الشبه انها تقتضي امرين كما ان الفعل المتعدي
يقتضي امرين اما اقتضاء الفعل المتعدي لامرين فظاهر واما اقتضاء هذه الحروف لامرين فلانها تقتضي
النسبة في الجملة الاسمية والنسبة تقتضي امرين فاذا اقتضت النسبة تكون هذه الحروف مقتضية لطرفي النسبة فيكون
طرفا النسبة من متعلقاتها فتعمل فيهما كاعمال الفعل المتعدي في متعلقيه وانما عملت هذا العمل المخصوص لانه لما
خولف بين متعلقي الفعل المتعدي خولف بين متعلقيها ايضا للشبه وانما تقدم المنصوب على المرفوع فلوجهين
الاول ان لفظ بعضها يشبه لفظ الفعل فان انّ التي واحد منها يشبه انّ في قولك انّ زيدا قائما بمعنى حنّ
والمرفوع في الفعل مقدم على المنصوب فعكس هنا ليحصل الفرق بين ما هو فعل وبين ما هو حرف من اول الامر الوجه
الثاني ان الفعل له عملان اصلي وهو ان يكون مرفوعه مقدما على منصوبه وفرعي وهو ان يكون على العكس وعمل هذه
الحروف فرع على عمل الفعل لانها عملت بمشابهته فاعطي من عمل الفعل ما هو فرعي وقد يقال هذه الحروف مشابهة
للفعل لفظا ومعنى اما الاول فلان منها ما هو ثلاثي كانّ وانّ وليت ورباعي كلعل وكانّ وخماسي كلكنّ واما معنوية

على الفتح كالفعل واما الثاني فلان معانيها معاني الافعال كانك قلت اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت فان قلت النحويون يعبرون عن هذه الحروف بالحروف المشبهة والصواب ان يعبر عنها بالاحرف على صيغة جمع القلة لكونها ستة اجيب كانهم لا حظوا بهذه العبارة اياها ونوعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل فلها صدر الكلام يعني لهذه الحروف سوى ان المفتوحة صدر الكلام وانما كان لما عدا ان صدر الكلام لان كلا منها يدل على قسم من اقسام الكلام لان ان يدل على التاكيد والاثبات وليت على التمني ولعل على الترجي وذلك يقتضي التقديم لتحقق نفع مخاطبة المخاطب بمعنى الكلام الذي هو احدها من اول الامر فيتفرغ بالدعن غيره ويبني على المعنى المفهوم منه ويجعل المذكور بعده منه فانه اذا سمع مثلا ليت او كان قبل ذكر معمولها علم ان الكلام تشبيه او تمن فاذا سمع بعدها قائم يجعله المتمنى والمتشبه به لا المترجى او غيره ولو لم يتقدم ما دل على قسم من الكلام وتوخر نحو قال زيد قائم ليت او كان لكان السامع حين لم يسمع اول الكلام في حيرة اذ هو لم يدر انه اثبات او نفي او تمن او تشبيه حتى يلحق ما يدل على احدها اخيرا والايقاع في الحيرة اضلال والانقاذ منه ارشاد سوى ان يعني ان المفتوحة وانه لم يتقدم عليها شيء من معموليها لانها كالموصول اذ هي مع معموليها في تاويل مفرد لا يكون لها صدر الكلام لما ذكر في باب المبتدا وهي بعكسها يعني ان المفتوحة عكس بقية الحروف لانها تقع صدر الكلام والمفتوحة لا تقع في الصدر قطعا بل يلزم ان يتقدم عليها جزء من الكلام الذي هي مع معموليها وقعت جزءا منه اذ لو جاز وقوعها صدر الكلام يلزم المحذور المذكور في باب المبتدا وانما قال وهي بعكسها مع انه قد علم من قوله سوى ان انه لا يكون للمفتوحة صدر الكلام لان المفهوم من قوله سوى ان هو ان المفتوحة لا يستحق الصدارة ويمكن ان لا يكون للشيء استحقاق الصدارة مع انه يقع صدر الكلام والمفتوحة تمتنع وقوعها في الصدر لما مر فلذلك قال وهي بعكسها ليعلم انها مع عدم استحقاقها الصدارة لا يقع صدر الكلام اصلا وتلحقها ما قال جار الله وتلحقها ما الكافة فيعزلها عن العمل والاستدلال عليه من وجهين اثنان منها ذكره المصنف في شرح المفصل الاول ان ما لا يدخل على الفعل فلما دخلت على هذه الحروف اخرجتها عن الشبه والثاني انها لما اتصلت بها صارت كالجزء منه فاخرجته عن شبهه الذي هو بناء الاخر على الفتح فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يعمل عند اتصال الضمائر بها في مثل انه وانهما وانهم اجيب بان اتصال الضمائر بها كاتصالها بالفعل فاتصال الضمائر بها مما يقوي شبهها على المختصة بالفعل لا انها تضعفه والثالث انه بعد دخول ما بهذه الحروف يقع الفعل بينها وبين معمولها فلا يعمل فان قيل ما اذا اتصلت بالباء لا يمنع عملها نحو قوله تعالى فبما رحمة اجيب بان الباء عملت بالاصالة وان عملت بالشبه فيكون اضعف وقد جاء النصب في مثل قول النابغة واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت الى حمام سراع وارد الثمد قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد احكم اي كن حكيما فيما تتلفظ به من حكم الرجل بحكم اذا صار حكيما وليس يريد احكم حكم القضاء وانما مقصوده تثبت في امري وافعل منه ما يفعله الحكماء حتى تقف على صحة ما ذكر او ما تذكره الذي بقي في البكر خاطب الشاعر بهذه النعمان بن المنذر حين عرض له الوشاة اديمه وفتاة الحي

هي الزرقاء التي كانت باليمامة والثمد الماء القليل وقوله الى حمامتنا اي مع حمامتنا وقد يجيء حسب والحمام كل ذي طوق عند العرب وكانت الزرقاء فيما زعموا نظرت الى قطا يطير بين جبلين فقالت ليت الحمام ليه الى حمامتيه ونصفه قديه تم الحمام مائيه فاتبع القطا الى ان ورد الماء فعد فاذا هو ست وستون فاذا كان ستا وستين فضم اليه نصفه بلغ تسعا وتسعين ثم اذا انضم اليه حمامة اخرى بلغ مائة يقول النابغة للنعمان اصب وتامل في امري حتى تقف على صحة ما ذكرته كما اصابت هذه الجارية قال جار الله اعمال ليتما ولعلما وكانما اكثر منه في انما وانما ولكنما قال المصنف في شرح المفصل هذا القول شيء اختاره من طريق قياسي وكان الاولى ان يقول موضع قولي اكثر اولى لان هذا لم يات عنهم فيه نصب ووجه القياس انه ثبت النصب بعد ليتما فيحمل عليها لعلما وكانما لانها قوية في شبه معنى الابتداء اي يعني الثلثة المذكورة تغير معنى الجمل الخبرية الى الانشائية فحملت عليها اخواتها في ذلك واما انما وانما ولكنما وان كانت من اصل الباب الا انها لم تغير معنى الجملة فيما كانت له فلم تقو قوة الباقي وفي شرح الكافية ان النصب جاء بعد ليتما وحملت البواقي عليه لانه باب واحد واختار ابن المالك ايضا جواز انما زيدا قائم بالنصب ليجري الباب على سنن واحد وان لم يثبت في غيرها النقل قال الامام المدني هذا ضعيف اذ لا قياس على الشاذ اذ لا يجوز استحوذ قياسا على استحوذ مع قيام الفرق المذكور في شرح المفصل فيدخل على الجمل الاسمية والفعلية فتقول انما زيد قائم وانما قام زيد وانما يقوم زيد قال في شرح المفصل لانه لما بطل عملها لما ذكرنا صح وقوع الجملتين بعدها لانها انما اقتضت الاسمية لمشابهتها الفعل فاذا اخرجت عن مشابهة الفعل صح وقوع الجملتين بعدها وادخال ما عليها يفيد ما يفيده النفي والاثبات يعني يفيد الحصر اي اثبات ما يذكر بعده ونفي ما عداه فيكون معنى قولنا انما زيد قائم ما زيد الا قائم واختلف في سببه فقال بعضهم سببه ان ما النافية اتصلت بان التي للاثبات فيدل ان على تاكيد اثبات ما بعدها لانها وضعت لذلك فيمتنع ان يدل ما على نفي ما بعدها لانه يلزم ان يكون ذلك الكلام مثبتا منفيا فيدل على نفي ما عدا قائما وانما زيد قائم خطاب مع من اعتقد ان زيدا ليس بقائم وانه عالم وناج وشجاع والامر بالعكس فيهما فيدل انما على ثبوت قائم وانتفاء ما عداه فيتحقق الحصر قال صاحب المفتاح هذا قول من لم يقف على اصول النحو قال الامام المدني لامتناع اجتماع حرفي الاثبات والنفي من غير فصل بينهما وايضا وضع ما النفي ما ذكر ما بعدها لا لنفي ما سواه وايضا يلزم نصب قائم في انما زيد قائم لان الحرف يعمل وان زيد ثم حكم صاحب المفتاح بان ما هذه هي المؤكدة بناء على انه ثبت كونها لتاكيد النكرة في شياعها نحو جئت لامر ما ومن ثانيا موضعه لا تخرجها عن التاكيد فاذا اتصلت ما هذه المؤكدة بان ناسب ان يضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيد الحكم على تاكيد الا ترى انك متى قلت لمخاطب يردد المجيء الواقع بين زيد وعمرو زيد جاء لا عمرو كيف يكون قولك زيد جاء اثباتا للمجيء لزيد صريحا وقولك لا عمرو اثباتا للمجيء لزيد ضمنا اقول وللقائل ان يقول الاثبات على الاثبات انما يفيد الحصر اذا كان الاثبات الثاني ضمنيا حاصلا على النفي عما عدا المذكور كما في قولنا جاء زيد لا عمرو لانه يكون حينئذ في الكلام ما يدل على الثبوت للمذكور والنفي عما عداه فيتحقق الحصر

واذا لم يكن ما في اثنا للنفي فلا يكون في الكلام ما يدل على النفي عما عدا المذكور والثبوت على الثبوت او التاكيد
على التاكيد لا يدل الا على الثبوت للمذكور ومع خلو الكلام عن النفي عما عدا المذكور لا يتحقق الحصر قطعا هو
فان لا تقتضي ان وان كلا هما لتاكيد النسبة الاثباتية فلا بد خلاف الا الجملة والحق منها ما هو في تاويل مفرد وهي
الواقعة فاعلا او مفعولا او خبرا او نحوها فخصوا بها ان المفتوحة ومنها ما ليس في تاويل المفرد كالواقعة بعد القول وصلة
الموصول فخصوا بها المكسورة فرقا بينهما ولم يعكس لان المفتوحة اشبه بالفعل لفتح طرفيها وما بعد الفعل مفرد
فجعلوا ما بعد المفتوحة جملة هي في تاويل المفرد لانها كالفعل فيقتضي قوله لا يعنيها انها تدخل على الجملة الاسمية مع بقاء
معناها على ما كان عليه قال المصنف في شرح الكافية وليس يعني بالجملة الاسمية كل جملة وانما يعني الجملة التي لا تفاد لها
فيعلم انها لا يدخل على جملة استفهامية لان لها صدر الكلام والاستفهام له صدر الكلام فيتضادان ولذلك
لا يدخل على جملة نفيية ولما بينهما من التضاد في المعنى وانما ترك الاحتراز عن شرط ذلك للعلم به قال الامام المدني
ينتقض الصدرية بوقوعها بعد حرف التنبيه والموصول اقول الصدارة انما يبطل عمل العامل الذي قبل
ما له صدر الكلام فيما بعده او يتقدم ما في حيزه عليه لا يتقدم اي لفظ كان عليه والمفتوحة تدخل جملة هي
معها في تاويل المفرد فيفتقر الى جزء آخر يكون مجموعهما كلاما   ومن ثم اي ولاجل ان المكسورة وضعها
لان يؤكد بها الجملة التي لا تكون مؤولة بمفرد اي لا يكون في موضع المفرد بل تبقى على فائدتها اي تبقى على كونها جملة
وجب ان يدخل المكسورة كل جملة باقية على كونها جملة حين خلوها عن ان ولاجل ان المفتوحة يقلبها
الى حكم المفرد وجب ان يدخل المفتوحة جملة مؤولة بمفرد اي تكون في موضع مفرد فالحاصل انه يجب الكسر في
كل موضع يجب وقوع الجملة فيه والفتح في كل موضع يجب وقوع المفرد فيه لان ذلك مقتضى معناهما وموضوعهما يعني لان
وضع المكسورة لتاكيد النسبة الاثباتية في الجملة التي لا تكون مؤولة بمفرد ووضع المفتوحة لتاكيد النسبة الاثباتية
في الجملة التي تكون مؤولة بمفرد فيجب الكسر ابتداء اي في ابتداء الكلام اذ لا يقع في ابتداء الكلام الا الجملة
وبعد القول المجرد وبعد الموصول اذ لا يقع بعد القول الا الجملة وصلة الموصول يجب ان تكون جملة وانما قيدنا
القول بالمجرد لان الذي يتضمن معنى الظن فيه خلاف كما في الواقع بعد الظن ويجب الفتح اذا كانت فاعلا او مفعولا
او مبتدأة او مضافا اليها لان هذه المواضع لا يقع فيها الا المفرد فان قيل ان زيدا قائم بعد قولك علمت
في معنى الجملة على استقلالها بفائدتها الا ترى انها سدت مسد المفعولين ولولا ذلك لم يسد مسدهما لوضعها متعلقة
لمسند ومسند اليه اجيب من وجوه ثلاثة الاول   ذكره جار الله وهو ان ان مع معمولها في موضع المفعول
الاول والثاني محذوف ونقدير المثال المذكور علمت قيام زيد حاصلا واذا كانت ان انما وقعت في موضع
المفعول الاول حاصة فلا يكون واقعة الا في موضع المفرد فوجب الفتح كما وجب في لولا ولو قال المصنف في شرح
المفصل هذا الجواب بالتمسك بمذهب الجماعة وانما هو مذهب بعض النحويين وانما اختاره لما استصعب القول
وظن انه لا ينحدع الا بارتكابه ويلزم على ما ارتكبه امور وجوب الرفع فيهما اذا اسقطت ان وذكر المبني لانه عنده

موضع الجملة وللاخر يجب عليه ان يكسر ان اذا لم يقصد الى حذف الخبر والاخر انه يجب عليه جواز ذكر المفعول
الثاني لان حذف المفعول الثاني اقل امور ان يكون غير واجب ان لم نعلمه كله واجب قال الامام المدني
لا يلزمه هذه الامور اذا كان المفعول مما يجب حذفه في مثله عند العرب للعلم به بدلالة ان عليه مع طول الكلام
كالخبر بعد لولا الوجه الثاني ذكره المصنف في شرح المفصل وهو ان يقال ليس الموضع موضع جملة وانما هو موضع
المفرد الا ترى انه منصوب بعلمت والجمل المستقلة لا يعمل فيها الافعال والمفعول فضلة فكيف يكون جملة وهو
فضلة فاذن لم يقع ان موقع جملة وانما وقع موضع مفرد والكلام وان كان محتاجا الى مفعول ثان من جهة ان افعال
القلوب انما وضعت لتعلق بالشيء على صفة لكن لما دخلت ان ولزم فيها ان يكون لها اسم وخبر حصل المقصود منها
من متعلق الظن فلم يحتج الى مفعول ثان وسد ذلك مسد المفعولين اعترض الامام المدني على ما ذكره المصنف
من وجوه ثلاثة الاول ان الحال مع انها فضلة تكون ان الداخلة فيها والثاني ان كان واخواتها عاملة في الجمل
المستقلة الثالث ان مقتضى الفعل القلبي تعلقه بمسند اليه على ان مسنده ثابت له لا بشيء على صفة مطلقا
والا يلزم ان يكون متعلقه موصوفا اقول الجواب عن الاعتراض الاول بان يقال الحال انما صح ان يقع جملة
من حيث انه حكم على صاحبه باعتبار المعنى ومن هذه الحيثية لا يكون حالا اصلا فضلا عن كونه فضلة بخلاف المفعول
به فانه فضلة مطلقا فافترقا والاعتراض الثاني غير وارد لان فعل الناقص لم يعمل في الجملة المستقلة بل عمل في
اجزاء الجملة بخلاف ما نحن فيه فانه لو كسر ان بعد علمت لوقع موقع الجملة يلزم عمل علمت في الجملة المستقلة لا
في اجزائه اذ الاجزاء معمولات لان والاعتراض الثالث امر لفظي لان مراده من تعلق افعال القلوب بالشيء
على صفة تعلقها بمسند اليه على ان مسنده ثابت له الوجه الثالث ذكره الامام المدني وهو ان يقال اذا دخل
الفعل القلبي على جملة نحو زيد قائم تخرج عن استقلالها بفائدتها لان المستقلة بحروج علمت زيدا قائما واذا
خرجت عنه يكون موضع المفتوحة ومعمولا عليهما يكونان قبل دخوله عليهما جملة مستقلة اقول الحاصل لهذا الكلام
الا ما حصل من الوجه الثاني وهو الذي ذكره المصنف   وقالوا لولا انك لانه مبتدأ هذا كانه
جواب سؤال وارد على الكلام السابق توجيه السؤال ان لولا ولو انما يدخلان الجمل فالواقع بعدهما
يكون في موضع الجملة فيجب ان تكسر بعدهما والجواب ان يقال قد علم في باب المبتدأ والخبر انه يجب
حذف الخبر بعد لولا فالواقع بعد لولا مع معمولها يكون في موضع المبتدأ فقط فتقدير قولنا لولا انك منطلق
لولا انطلاقك اي لولا انطلاقك موجود فلا يكون معمولاها جملة مستقلة والا لوجب ان يقول عند حذف
ان في المثال المذكور لولا انت منطلق لكان كذا لكنه ممتنع واذا ثبت انها مع معمولها في موضع مبتداء
حذف خبره يكون مع ما بعدها مفردا فيجب فتحها قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة ان بعض النحويين
يجعل الواقع بعد لولا مرفوعا بالفاعلية بفعل محذوف كانه قال لولا ثبت او وجد او حصل واختاره بعض
المحققين من المتاخرين ووجهه انه بمعنى الشرط فحسن تقدير الفعل معه كما في لو ولذلك فتحت ان كما فتحت

في قولك لولا انك منطلق فكذلك لولا انك قائم قالوا لو كان مبتدا لوجب ان يكون ان في موضع مكسورة
لانه موضع الابتداء وهذا ليس بقوي لان ان انما يكسر في موضع ابتداء لا يكون خبر المبتداء فيه خبرها المتحقق
كونه موصفا بالجملة فاما اذا وقعت في موضع يكون خبرها من تتمة المبتداء الذي هو منه فلو يجب ان يكون مفتوحة
بدليل وجوب فتحها في قولك عندي انك قائم فكذلك هنا لانها مع الاسم والخبر المذكور بعدها بتاويل المبتداء المفرد
والخبر محذوف على حاله ولو كسرتها لوجب ان يكون الخبر منها خبرا للمبتداء على تقدير عدمها فيؤدي الى ان يكون خبر
المبتداء بعد لولا واجبا حذفه واجبا اثباته او جائزا وهو متناقض والجواب عن قولنا لو انك انطلقت انه لو يجب
وقد علم في باب الفاعل انه تدخل على الفعل انه يجب حذف فعلها اذا كان فاعل فعله ان مع ما بعدها فيكون ان في المثال
المذكور مع ما بعدها فاعلا للفعل المقدر فيكون التقدير لو ثبت انطلاقك فحذف ثبت وما بقي بعد حذف فاعل فقط
فالواقع بعد لو يكون في موضع فاعل حذف فعله فيكون في موضع مفرد فيجب الفتح لذلك فان جاز التقدير
بعد ما المسئلة لزمت مما تقدم فلذلك اوردها بالفاء دون الواو ويعني قد علم مما تقدم انه يجب الكسر في كل موضع
هو موضع الجملة والفتح في كل موضع هو موضع المفرد فيلزم منه قطعا ان كل موضع يصح ان يقدر الواقع فيه بالمفرد
باعتبار وبالجملة باعتبار يجوز فيه الكسر والفتح باعتبارين من ذلك الواقع بعد فاء الجزاء نحو من يكرمني فاني اكرمه
ولا شك ان الجزاء جملة فان لم يكن شي مما بعد الفاء محذوفا كسرتها لان المراد منه ح من يكرمني فانا اكرمه وان
قصد ان المذكور خبر مبتداء حذف لدلالة الكلام عليه فتحتها اذ يكون تقديره من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه
الجزاء اكرامي له ومنه الواقعة بعد اذا المفاجاة مثل خرجت فاذا انك منطلق ان اردت فاذا انت منطلق
وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان اردت فاذا انطلاقك حاصل وحذف حاصل او وقعت ان واسمها
وخبرها في موضع انطلاقك وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها وقعت في موضع المبتدا وخاصة و
قد جاء الفتح والكسر في قوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم فان لم يقصد فيه الى
حذف شي كسرت لان اذا تدخل الجملة الاسمية ويكون تقديره فاذا هو عبد القفا فيكون النظر الى الشخص
نفسه لا الى عمله وخدمته وان قصد انها مع معموليها في تاويل مفرد هو مبتداء حذف خبره فتحتها ويكون
تقديره اذا عبوديته حاصلة فيكون النظر الى المعنى وهو الخدمة وقيل في معنى البيت عبد القفا هو الذي
تكاد قفاه استخدم لي تبيه عند ضربه الناس وانما خص هذين العضوين لان اللؤم يظهر بهما قال
الجوهري اللهزمتان عظمان ناتيان في اللحيين تحت الاذنين والواحد لهزمة بالكسر والجمع اللهازم
اي كنت اظن زيدا سيدا كما قيل فاذا انه الذليل وعبد البطن قال ابن المالك والاول اولى لان
الاصل عدم الحذف ولذا قرا القراء السبعة بالكسر في جميع القران كقوله تعالى ومن يعص الله ورسوله
فان له نار جهنم انه من يات ربه مجرما فان له جهنم الا اذا وقعت بعد ان المفتوحة فانها قريت بالوجهين
كقوله تعالى كتب على نفسه الرحمة انه من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم

وشبهه اشارة الى ان الموضع الذي يجوز فيه الامران غير منحصر فيما ذكره ومنه مسئلة ابي علي
الفارسي وهو اول ما اقول اني احمد الله ومثله اول قولي اني احمد الله فان اريد به اول قولي احمد الله تعين
انه مفرد بالمصدر وهو خبر اولك واول افعل مضاف الى المصدر فيكون ايضا مصدرا وصح الخبر عن مصدر بمصدر
هذا الكلام ح على كل لفظ تضمن حمدا ولا يختص بهذه الصيغة هذا وجه الفتح واما وجه الكسر فقد قال جار الله
قرئت بالكسر يكون ان محكيا اي مقولا لان قولي ويكون خبر اول محذوفا تقديره اول ما اقول اني احمد الله
ثابت قال المصنف في شرح المفصل اذا جعل الكسر محكيا متعلقا لا قول كان عين القول ولذلك كل ما يحكى بعد القول
الا ترى الى قولك اعجبني قول زيد ان عمرا منطلق فالذي اعجبك هو نفس القول الذي هو ان عمرا منطلق وكذلك
كل ما يحكى بعد القول واذا وجب ان يكون القول هو في المعنى متعلقه كان التقدير اول اني احمد الله واذا كان
التقدير اول اني احمد الله كان المبتداء اول واول من باب افعل التفضيل المضاف الى شي هو بعضه على
حسب معناه فيجب ان يكون الاخبار بقولك ثابت او موجود انما وقع عن اول اني احمد الله واول اني احمد الله
باعتبار الحروف الهمزة وباعتبار الكلمات اني فيكون الاخبار بموجود في المعنى عن الهمزة او اني وهو فاسد اذ لم
يقصد ذلك ولم يرد ولو اريد لم يكن له معنى فبطل تاويل الكسر على ذلك ثم قال والكسر وجه مستقيم غير ما ذكره
وهو ان يكون القول عاما في الحمد وغيره فيكون اول مضافا الى اقوال متعددة منها اني احمد الله ومنها غيره ثم
اخبر عما هو اول لها وهو قوله اني احمد الله وحكاه بانه قول وبعض الاقوال قول كما تقول اول الاقوال
التي تكلمت بها اليوم زيد منطلق ولا حاجة الى خبر محذوف بل يكون قولك اني احمد الله هو الخبر ووجب ان
يكون جملة لانك اخبرت به عما معناه وجملة لانه قول لان اول الاقوال قول ويصح ان يقع الجملة خبر القول نحو
قولي زيد قائم ولا تصدق هذا الكلام على تقدير كسر ان الا على هذه الصيغة المصدرة باني وعلى كلا التاويلين
ان وان مع ما بعدها خبر اول قال الفارسي كل موضع صلح للجملة الاسمية والفعلية يجب الكسر فيه وكل موضع لا يصلح
الا لاحدهما يجب الفتح فيه قال المصنف هذا التعريف اي الحصر من موضعي ان وان عاد كما قاله وانت منه باذكره
الفارسي لان ما ذكره منقوض بالواقع بعد اذا المفاجاة لان اذا المفاجاة لا يصلح بعدها الا الجملة الاسمية فيلزم
ان يجب بعدها الفتح وقد جاز فيه الكسر وبالواقع بعد فاء الجزاء نحو من يكرمني فاني اكرمه فانه لا يصلح الا الاسمية
وقد جاز الكسر فان زعم زاعم انه يجوز ان يقدر فاجزه بالاكرام او بجزاء الاكرام فيجب عليه ويلزمه ان يوجب
الكسر لانه موضع صلح للجملة الاسمية والفعلية على هذا التقدير والذي يرد قولك مرادي انك محسن فانه الفتح
ان لم يكن هذا الموضع صالحا للجملة لا يكون تعريفه شاملا وان كان صالحا لها وهو خبر المبتداء وخبر المبتدا يكون
جملة اسمية وفعلية فيلزم ان يجب الكسر ولذلك جاز العطف اذا عطف على اسم ان المكسورة
جاز نصب المعطوف وهو ظاهر وجاز رفعه لما مر من ان المكسورة لا يغير معنى الجملة فيكون ان كالمعدوم فوجودها
في اصل المعنى كالعدم فيقدر اسمها باقيا على رفعه فيعطف عليه بالرفع فيقال ان زيدا قائم وعمرو وان زيدا قائم

لا عمرو فقوله ولذلك اى لما تقدم من ان ان لا تغير معنى الجملة قال المصنف فى شرح المفصل قدم التعليل لجواز
العطف على المحل فذكر الحكم وذلك سائغ والغرض فى تقديم مثل ذلك ان يكون الحكم اذا ذكر ثبت من اول
الامر معللا واذا ثبت من اول امره معللا فى النفس كان ذلك استقر وليس كعين وان ثبت تعليل بعد ذلك وانما قيل
ان العامل اذا لم يغير المعنى كالمعدوم لصحة ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب وقال المصنف فى امالى القران وانما
يعطف على المفتوحة لفظا ومعنى لانها واسمها وخبرها تاول جزءا واحد فيه لان اشتراك ملوه مثبت تعدد ان فى حكم
العدم لاخلت موضوعها بخلاف ان المكسورة فانها لا تغير المعنى فجاز تقدير عدمها لكونها للتاكيد المحض كما جاز تقدير
عدم الباء المؤكدة فى قولك فلسنا بالجبال ولا الحديدا وكلام كثير منهم جار الله دال على ان العطف بالرفع على
محل ان مع اسمها وقال المصنف فى شرح الكافية معنى كلامهم ما ذكرته وفى شرح المفصل وجه العطف على المحل ان
موضع ان وما عملت فيه رفع لكون المعنى لم يتغير فجاء العطف كذلك ولو قيل ان العطف على محل زيد على تقدير زيادة
ان لكان حسنا لان هذا اشبه بقولهم ليس زيد بقائم ولا قاعدا ولسنا بالجبال ولا الحديدا والامران مستقيمان
فانه لو قلنا قولهم فلسنا بالجبال ولا الحديدا ان العطف على محل الجار والمجرور جميعا كان سديدا فكذلك
ههنا قال الامام الحديثى هذا مبنى على ان محل الجار والمجرور نصب والمحقق فيه وقريب منه كلام الاندلسى
هو ان الرفع بالعطف على محل اسم ان الا انه لما اشكل تصور رفعه لان ان من نواسخ الابتداء شبهت مع اسمها
بلا الجنسية المجعول مع اسمها المبنى اسما واحدا انما يكون العطف بالرفع فى باب لا على موضع لا مع اسمها قالوا
هنا ان الرفع على محل ان مع اسمها تسهيلا خصوصا على المبتدى اذ لم يقل ان ان مع اسمها كلمة ومبتدا قوله لفظا و
حكما تفصيل للمكسورة اى المكسورة تكون مكسورة لفظا وهو ظاهر وتكون مكسورة حكما وهى الواقعة بعد افعال
القلوب نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو قال المصنف وهذا موضع لم ينبه عليه النحويون فانهم اذا قالوا يعطف على
اسم ان المكسورة دون غيرها اوهموا انه لا يجوز العطف على المفتوحة والمفتوحة منقسم قسمين قسم يجوز العطف على
اسمها بالرفع وقسم لا يجوز فالقسم الذى يجوز هو ان يكون فى حكم المكسورة كقولك علمت ان زيدا قائم لانه موضع الجملة المستقلة
فى المعنى لاشتمال المفعولين فى باب علمت على المحكوم عليه والمحكوم به بدليل وجوب الكسر اذا دخل اللام نحو علمت ان
زيدا لقائم ولولا انها فى حكم الجملة المستقلة لم يجز كسرها الا ترى انك لا تقول اعجبنى ان زيدا لقائم بكسر ان لانه لما
لم يكن هنا فى معنى الجملة المستقلة لكونه فاعلا والفاعل يجب ان يكون مفردا لم يجز كسرها ان ثبت ان المفعولين فى باب
علمت فى معنى الجملة المستقلة وانما انتصب بعدها نوعين لما اقتضته علمت من معنى المفعولية واذا كان المفعولان
فى حكم الجملة المستقلة تكون هذه المفتوحة بعدها فى حكم المكسورة فيجوز العطف بالرفع فيها وان كانت مفتوحة لفظا
لانها مكسورة معنى باعتبار ما ذكرناه وان كانت المفتوحة على غير هذا الصفة لم يجز العطف على اسمها بالرفع مثل قولك
اعجبنى ان زيدا قائم وعمرا فلا يجوز الا النصب ولا يستقيم الرفع على العطف على اسم ان لانها ليست مكسورة ولا فى حكم
المكسورة لانها موضع مفرد من كل وجه هذا جميع ما ذكره المصنف فى مواضع متفرقة من كتبه ولذلك اورده سيبويه

فى باب العطف على محل اسم ان بالرفع قوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا فى شقاق مستشهد به على العطف
على محل المكسورة بتقدير حذف الخبر من الاول قاصدا الى ان المعنى انا بغاة وانتم بغاة وذلك اى العطف بالرفع
بعد مضى الخبر ولو تقديرا لحكم المكسورة صريحا فلولا انها فى حكم المكسورة صريحا لما صح ذلك ولذلك اى ولاجل انها فى حكم
المكسورة صريحا حمل قوله تعالى واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله برئ من المشركين ورسوله
معطوف على محل اسم ان وان كانت مفتوحة لما كانت بتاويل المكسورة لان الاذان بمعنى الاعلام قال المصنف
فى شرح المنظومة جواز العطف بالرفع فى المفتوحة الواقعة بعد علمت مما يضعف قول من يقول ان تقديره فى قولهم
علمت ان زيدا قائم علمت قيام زيد حاصلا لانه لو كان التقدير كذلك لم يجر مجرى المكسورة لانها لم تفد معنى الجملة اذ
لم تقع الا موضع مفرد ومنع العطف بالرفع على اسم المفتوحة لان معنى الابتداء نسخ معها بالكلية وصار ان مع معموليها
مفردا معمولا لغيره فلو عطف عليه يلزم النقض لانه يكون باعتبار انه مبتدا جزءا تاما من الكلام والتقدير ان ان ازالت
هذا الجزء بنية التمام وصار المجموع جزءا واحدا فلا يكون بهذا الاعتبار جزءا تاما ويشترط يشترط
فى العطف على اسم ان بالرفع مضى الخبر اى تقدم خبر المعطوف عليه اما لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا
نحو ان زيدا وعمرو قائم اذ تقديره ان زيدا قائم وعمرو على التقديم والتاخير او ان زيدا قائم وعمرو قائم على حذف
الخبر من الاول لدلالة الثانى عليه وانما اشترط ذلك لانه لو لم يتقدم لا لفظا ولا تقديرا لا يصح العطف بالرفع
مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فرضنا لم يتقدم الخبر لفظا وهو ظاهر ولا تقديرا اذ لا يصح تقديره ذاهبان خبرا
عن زيد فقط لعدم المطابقة فينبغى ان يجعل ذاهبان خبرا عن المجموع لكنه لا يجوز لما يؤدى اليه من كون الخبر
الواحد تكون معمولا لان وغير معمول لان لانه من حيث هو خبر عن اسم ان معمول لان ومن حيث هو خبر عن المعطوف
على محل اسم ان معمول للابتداء غير معمول لان وانما جاز ان الزيدين والعمرون ذاهبون لان ذاهبون تقدير
خبرا عن الثانى خاصة فيكون خبر الاول قد تقدم تقديرا ويكون مثل قولنا ان زيدا وعمرو قائم ولذلك
اى ولاجل ان الجواز مختص بالتقدير المذكور فقط لو جعل ذاهبون خبرا عن الجميع لم يجز لما يؤدى اليه من كونه يعني في الحكم
معمولا لان غير معمول لان كما ذكرناه وعبارته فى شرح المفصل لو عطف قبل مضى الجملة فقيل ان زيدا وعمرو ذاهبان
لادى الى ان يعمل عاملان مختلفان فى معمول واحد وذلك ان زيدا منصوب بان وخبره لا يكون الا معمولا لان
لانه لا بد لها من مرفوع هو خبر وارتفاع عمرو انما هو بتقدير عطفه على المحل الذى هو الابتداء على تقدير المحل من
ان او جعلها مع معمولها كالمبتداء المجرد وخبره يجب ان يكون مرفوعا مثل ما ارتفع به فاذا قيل قائمان وجعل خبرا
لهما ادى الى ان يكون معمولا لان ومعمولا للابتداء وهو باطل ولا يمكن تقدير عاملين فيه حتى يقال انه مرفوع رفعين
رفع بان ورفع بالابتداء للقطع بان اعرابا واحدا لا يكون فيه رفعان ولانه لا علامة الا الالف والالف لا يكون
الا رفعا واحدا فان الحروف جوز سيبويه والخليل والمبرد وغيره ان يقع المثنى خبر مبتداين او فاعل فعلين
وان اختلف معناهما نحو زيد وبكر قائمان وجاء وقام الزيدان لان العامل والمتفق والاثر فيه واحد بالنوع

ولا اختلاف قال الامام الحديثى فيه اختلاف النحاة فيمنع لمانع   خلافا للكوفيين فمنع اجاز الكوفيون
العطف بالرفع على المحل مطلقا اى سواء تقدم الخبر او لم يتقدم فيجوزون ان زيدا وعمرو ذاهبان وسيبويه ان ان لا يعمل
عنده فى خبرها بل خبرها معمول للابتداء كما كان قبل دخول ان فلا يلزم اعمال عاملين فى معمول واحد او كون المعمول
الواحد معمولا لان غير معمول لان بل يكون مثل زيد وعمرو قائمان   ولا اثر لكونه مبنيا اجاز المبرد
والكسائى العطف بالرفع على اسم ان اذا كان مبنيا وقد اورد سيبويه ان بعض العرب يغلطون فيقولون انهم اجمعون
ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وسببه انهم لما راوا ان معناهما معنى الابتداء لان ان لا يغير معنى الجملة فيكون انهم
ولكن مثل هم وانت والحق انه لا يجوز العطف بالرفع وان كان الاسم مبنيا لا يكون لكون الاسم مبنيا اثر فى جواز العطف
على المحل من غير مضى الخبر لان ما ذكرناه من المانع قائم فيه ولانه لم يثبت ما ذكر عن المعترض من العرب واذا خرج
بعض العرب عما عليه القياس واستعمال الفصحاء كان مردودا عند اهل التحقيق لان سوق ما يقوله العرب انما كان
للظن بانه على وفق ما وضعه الواضع فاذا جاء على خلاف القياس واستعمال الفصحاء غلب على الظن النقيض اى
غلب على الظن انه ليس على وفق وضع الواضع فزال الموجب لقبوله فيكون مردودا قال ابن المالك وزعم سيبويه
لان المطبوع على العربية لو جاز غلطه لم يوثق بشئ من كلامه بل يجب اعتقاد الصواب فى جميع ما نطق به وسيبويه
يوافق على هذا ولولا ذلك ما قبل نادر كلدن غدوة وجحر ضب خرب بل الصواب ان يحمل القولان على ان يقدر الاول
انهم هم اجمعون ذاهبون فهم مبتدا واجمعون تاكيده وذاهبون خبره والجملة خبر ان ويقدر الثانى انك انت
وزيد فانت مبتدا وزيد معطوف عليه وذاهبان خبرهما والمجموع خبر ان وحذف المبتدا اذا علم جائز فالقول
به راجح اقول لا يخفى ان الطباع مختلفة وبحسب اختلافها اختلف الكلام الى فصيح وغيره وتفاوت مراتب الفصيح
وغيره لما تحته يكاد يفوت الحصر وح يمكن ان يقع كلام بعض من العرب على وجه يكون مخالفا لوضع الواضع ولما
عليه الفصحاء فيكون مردودا وقال الامام الحديثى النصب بعد لدن سمع عن كثير وكذا الجر الصفة على الجوار
كثير اى قوله تعالى عذاب يوم اليم وما نحن بصدده لم يسمع عن متعدد وحذف المؤكد والمعطوف عليه لا يرتكب
من غير ضرورة   ولكن كذلك اراد به انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن لانها لا تغير معنى الجملة التى تدخل
فيها الى انشاء كما يغير ليت ولعل وكان ولا يجعلها فى تاويل مفرد كما يجعلها ان المفتوحة فيكون لكن كالمكسورة فى
العطف على محل اسمها بالرفع كما جاز ذلك على محل اسم المكسورة   ولذلك اى ولاجل ان المكسورة لا يغير
معنى الجملة جاز دخول اللام معها لا مع المفتوحة والمراد من هذه اللام لام الابتداء وهى اللام التى تدخل فى جزء الجملة
لتاكيدها واذا كان المكسورة مما لا يتغير به الجملة عن كونها جملة فجاز اجتماع هذه اللام معها لانه على زيادة تاكيدها
والمفتوحة لما كانت الجملة معها فى تاويل مفرد لا يجوز اجتماع اللام معها والا يلزم خلاف وضعها لان وضعها لتاكيد الجمل
فلا يدخل الا مع ما هو جملة وحق هذه اللام ان تدخل اول الكلام لدلالتها على نوع من الكلام لكن لما دخلت ان واجتماع
حرفين متفقى المعنى مستكره اخر اللام دون ان لان ان عاملة والعامل اولى بالتقدم ولان ان لها اخوات تكون

اول الكلام فلو اخرت ان لاجل اللام يلزم المخالفة مع اخواتها واذا ثبت تاخير اللام فنقول اذا وقع فصل بين
ان وبين اسمها بخبرها او معمول خبرها يدخل اللام اسمها وان لم يقع بينهما فصل يدخل خبرها الا اذا تقدم على
الخبر معموله فانه ح يدخل اللام فى ذلك المتقدم على الخبر لا فى الخبر فهذه اربع صور امثلتها ان فى الدار لزيدا
وان قبلك لزيدا راغب وان زيدا لقائم وان زيدا لطعامك آكل وانما فعلوا كذلك لان اصلها ان يدخل الاسم لكن منع
من دخولها الاسم مانع فى الصورتين الاوليين لما زال المانع لوجود الفصل بين ان واسمها وجب دخولها على
الاسم سبقه لها على اصلها من دخولها الاسم وفى الصورة الثالثة المانع متحقق فيجب دخولها على الخبر واما فى
الرابعة فيجب ان يدخل فيها على المعمول المقدم فنقول ان زيدا لطعامك آكل وان زيدا لفى الدار جالس ولا
نقول ان زيدا آكل لطعامك وان زيدا جالس لفى الدار ولا ان زيدا لطعامك لاكل وان زيدا لفى الدار لجالس
لان اصلها ان يدخل على الاسم فاذا امتنع مانع من ادخالها على الاسم دخلت على جزء الآخر او على ما يتقدم على الخبر لا آخر
ولا تؤخروها عن الجزئين قال ابن المالك اللام يعلق الفعل القلبى مع انه اقوى عملا من ان فلو لم يتوسط بها على
ان لكان تعليقها اولى واخرت عن ان لكراهة تقدم مؤكدين مع ان حق المؤكد ان يتاخر عن المؤكد ويعلم من
كلامه ايضا امتناع المثال الذى اوردناه   وفى لكن ضعيف اجاز الكوفيون وقوع اللام بعد لكن
واستدلوا عليه بانه جاء مجامعا معها فى قوله ولكننى من حبها لعميد عمود القلب وسطه يقال فلان عميد
اى شديد المرض لا يقدر على القعود حتى يعمد بالوسايد ثم اتسع حتى قيل عميد وهو الذى قطع عموده اى
عموده وعميده ومنعه البصريون واستدلوا عليه باستدلال قوى وهو ان المنافاة متحققة بين اللام ولكن
فكل موضع توجد احدهما فيه يمتنع ان يدخل فيه الآخر بيان المنافاة هو ان وضع لكن للمخالفة بين ما بعدها
وما قبلها وهى لا تاتى الا متوسطة بين كلامين متغايرين واللام منقطع ما بعدها عما قبلها فجاءت المنافاة لذلك
اذ لا يمكن اجتماع حرفين احدهما يقتضى الاتصال والآخر يقتضى الانفصال لانهما يؤديان الى كون الشئ الواحد
متصلا اعنى متصلا ومنفصلا اعنى منفصلا وذلك باطل واجيب عن البيت بانه مأول وتاويله ان يقدر الاصل
لكن انى فنقلت حركة الهمزة الى النون من لكن فحذفت على ما تقتضيه قياس النقل فبقى ولكن نى فاجتمعت
النونات فحذفت الاولى تخفيفا ومثله فى النقل والتخفيف قوله تعالى لكنا هو الله ربى وهو بالاتفاق اصله
لكن انا فنقلت حركة الهمزة الى النون من لكن فبقى لكن نا ثم ادغمت النون الاولى فى الثانية فبقى لكنا ولذلك
وجب الوقف بالالف بلا خلاف كما يوقف على انا وهو فى مثله ذلك اى الوقف بالالف فى مثل ذلك اولى منه
فى انا لذهاب الهمزة فيه وانما كان اولى لئلا يلتبس بالناصبة لو وقف بالسكون ولذلك وصله ابن عامر بالالف
ان لو دفع اللبس بالناصبة وصله بالالف واعرابه هو مبتدا والله بدل منه او عطف بيان وربى خبر المبتدا
والجملة خبر عن انا فى قوله لكن والضمير العائد عليه هو الضمير فى ربى لان المبتدا المتكلم يجب ان يكون الضمير للمتكلم
ايضا ولا يجتمع اللام مع غيرها بالاتفاق اما مع المفتوحة فلما ذكرناه واما مع غيرها فلما فاته اللام منها كما مع لكن

الا ترى ان قولك لزيد منطلق مناف لقولك لعل زيدا منطلق فسعد زحصو لهما في كلمة واحدة لادائه الى المنافاة
قال المصنف في شرح المفصل فان قيل فكيف ثبت مخالفه لكن لان باعتبار اللام وثبت موافقتها معها باعتبار
العطف على المحل قلت اما مخالفتها لها باعتبار اللام فقد ذكرنا بامر واضح واما موافقتها معها باعتبار العطف
فلان العطف لم يكن متعلقا بامر تعلق بها حتى يحصل المخالفة بينها وبين ان بذلك كما حصلت في اللام لذلك وانما العطف
باعتبار ما بعدها وما بعدها لا يتغير حكم معناه بدخولها كما لا يتغير بان فلما توافقا في المعنى الذي من اجله صح العطف
في ان صح العطف فيها ايضا لموافقتهما في ذلك واما سائر اخواتها فخالفة لها في المعنى الذي من اجله صح العطف لمخالفة
المعنى بدخولها ما كان عليه قبل دخولها الا ترى ان قولك ليت زيدا قائم ليس بمعنى زيد قائم فلذلك تعذر العطف عليها
اذ لا يمكن تقديرها كالعدم كما امكن تقدير ان لظهور الفرق بين البابين في المعنى الذي لاجله صح العطف
وتخفف المكسورة للتخفيف واذا خففت سببه بان الثانية فانها تدخل المبتداء ايضا فيلزم ان يوتى معها
اللام في الخبر او في الاسم او في ما هي معها على ما ذكرنا للفرق بينها فاذا لم يكن معها اللام يتوهم النفي اذ الاصل عدم التخفيف
ولم يعكس لوجهين الاول انه حذف من المخففة فالزيادة فيها اولى ليكون كالعوض والثاني ان اللام الفارقة
لام الابتداء لام الابتداء لما سيجيء بيانه واذا كانت لام الابتداء فلا يمكن ادخالها مع ان النافية لانها لتاكيد النسبة
الثبوتية كانت فلا تجامع النفي فان قيل لا اشتباه اذ اعملت المخففة فلا يوتى بها اجيب اوجب دخولها في
ايضا ليجري الباب على سنن واحد ولان اسمها قد يكون مبنيا او مقدرا اعرابه فيلتبس في مثاله ان زيد لقائم
وان زيد لقائم واختلف في اللام الفارقة اهي لام الابتداء او غيرها فذهب الفارسي الى انها غير الابتدائية
لان ما بعد الفارقة يعمل فيما قبلها وبالعكس مثال الاول قوله تعالى وان كنا عن عبادتهم لغافلين وان وجدنا
اكثرهم لفاسقين ومثال الثاني قوله تعالى وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وقول الشاعر بالله ربك ان قتلت
لمسلما اجاب ابن المالك وغيره ان اللام دخلت بنية التقديم وكانه مقدم لفظا اذ تقدمه سوى لما مر في المشددة
ويجوز الغاؤها اذا خففت ان فالغاؤها عن العمل جائز لفوات قوة شبه الفعل لفوات فتح الآخر
ونقصانها عن ثلثة احرف فكون الالغاء مبنيا على ان الشبه كان لانقضائها الاسمين ولكونها على ما ذكر من فتح الآخر
فاذا خففت يفوت بعض من وجه الشبه فيضعف الشبه فلا يجب ويجوز اعمالها والاعمال يكون مبنيا على ان الشبه
المعتبر انما هو اقتضاؤها الاسمين وهو باق ويجوز دخولها اذا خففت المكسورة يجوز ان يدخل على فعل
من الافعال الداخلة في المبتداء وهي افعال القلوب والناقصة والمقاربة كقوله تعالى وان وجدنا اكثرهم
لفاسقين وان كانت لكبيرة وان كدت لتردين اما دخولها الفعل فلانها انما اقتضت الاسم لمشابهتها الفعل فاذا
خرجت بالتخفيف عن المشابهة لما عرفت جاز ان يدخل الفعل واما دخولها على افعال المبتداء فلانهم لما
اخرجوها عن وضعها بدخولها الفعل اوجبوا في الفعل الداخل هي فيه ان يكون من افعال المبتداء والخبر
لئلا يزول عنها وضعها بالكلية الا ترى انها اذا دخلت على ما ذكرنا تكون مقتضاها موقعا اذ الاسماء

مذكورات بعدها لانك اذا قلت ان كان زيد لقائما فمعناه ان زيد القائم قال في شرح المفصل لا يقدر فيها
ضمير شان يكون اسمها بدليل وان كلا فاعتبر في الفعل الذي يقع بعدها ان يكون كذلك ليوتى عليها ما اقتضته من
الجملة الاسمية خلافا للكوفيين في التعميم جوز الكوفيون دخولها بعد التخفيف في افعال المبتداء والخبر
وفي غيرها واستدل بمجيء ذلك في قوله بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد قال المصنف في شرح
الكافية اذا دخلت على افعال المبتداء والخبر يكون المعنى موفيا عليها بعد دخولها على افعال المبتداء والخبر فلا يلزم
من جواز دخولها عليها جواز دخولها على ما ليس من مقتضياتها اصلا والبيت خارج عن القياس لما ذكر من الفرق
واستعمال الفصحاء لانه لم يوجد دخولها على غير افعال المبتداء والخبر في القرآن ولا في كلام فصيح وقال في شرح المفصل
وجه مذهب الكوفيين اذا صح التمسك بما رووه فقد رضي الشان في مثل ذلك او تنزل الجملة الخبرية الفعلية بجرى الاسمية
كما اجروا انما قام زيد مجرى انما زيد قائم وكما اجروا اعملت ما قام زيد مجرى علمت ما زيد قائم فلا يبعد في مثل ذلك
وتخفف المفتوحة تخفف المفتوحة بحذف نونها المفتوحة فيجب اعمالها في ضمير الشان فيدخل في الجمل
مطلقا وانما قدر النحويون ضمير الشان في المخففة المفتوحة دون المكسورة لامرين الاول انهم وجدوا ان المكسورة
عاملة بعد التخفيف في الفصيح من الكلام والقرآن قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فجاء منصوبا في قراءة كل
من خفف ولم يجئ المخففة المفتوحة عاملة في ملفوظ بها بعدها مع ان اعمال المفتوحة اجدر لان شبهها اقوى من
المكسورة من حيث ان لها معنى مخصوصا هو المصدرية كما ان الافعال لها معان مخصوصة بخلاف المكسورة فانها ليس
لها معنى مخصوص غير التاكيد الذي هو معنى الزوائد كلها قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة وقوة الشبه
في ان المفتوحة من حيث المعنى واللفظ والاستعمال اما المعنى فانها تفيد معنى الجملة كما تفيد الفعل واما اللفظ فهو انه مفتوح
الاول كما ان الفعل الماضي مفتوح الاول واما الاستعمال فلان العرب عطفت على محل المكسورة ولم تعطف على محل
المفتوحة كما لا تعطف على محل معمول الفعل فاذا اعملت المكسورة مع ضعفها فالمفتوحة اجدر واذا وجب اعمالها و
لم يعمل في الظاهر يكون عاملة في مقدر وتقدير ضمير الشان متعين في جميع الصور فيكون تقديره تقديرا معلوما مطردا متعين
تقديره الثاني انهم وجدوها داخلة على افعال لا تدخل المبتداء وقد بينا ان المكسورة لا تدخل عليها لئلا تخرج عن اصل
وضعها بالكلية واذا كان كذلك وجب اعمال المفتوحة في ضمير مقدر في مثل قولنا علمت ان قد قام زيد ليكون داخلة
في جملة اسمية فلا تخرج عن القياس المتقدم ذكره لانها حينئذ لا تخرج عن اصل وضعها بالكلية فان قيل لم يحكم بتقدير
ضمير الشان في المخففة المكسورة وكونها عاملة في الظاهر ليس بمانع من تقديره قلت لعلي هو مانع لما ذكر المصنف في
الامالي المسائل المتفرقة من انه لما ثبت اعمال المخففة المكسورة في مثل قوله وان كلا لما ليوفينهم تعين اعمالها واسمها اذا لم يكن
لها منصوبات توجب ان لا يقدر لها اسم آخر فان قيل فليقدر اذا لم يعمل في مثل قولهم ان زيد قائم قلت
اجاب عنه المصنف في الامالي بانه لو قدر لوجب ان لا يجوز الرفع لتعذر ان يكون لها اسمان وقد جاز الرفع بالاتفاق
في زيد ويجوز ان يقال ان زيدا قائم وفي ذلك خرق للاجماع قال المصنف في شرح المفصل والذي يدل على تقدير ضمير

الشان مع المفتوحة وان العرب تقصده قول الشاعر في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل
فلولا ان الضمير مقدر لم يستقم تقديم الخبر ههنا فالذي سوغ التقديم كونها جملة واقعة خبرا فان زعم زاعم
ان التقديم انما جاز لبطلان عملها لان ما بعدها صار مبتدا وخبرا والمبتدا والخبر يسوغ فيه التقديم فهو باطل بامتناع
ان منطلق لزيد فدل ذلك على انهم يعتبرون بعد تخفيفها في امتناع تقديم الخبر ما يعتبرونه مع التشديد
وقوله يدخل على الجمل يعني بعد التخفيف يحصل لها حكمان الاول وجوب اعمالها في ضمير الشان المقدر و
الثاني جواز دخولها على الجمل مطلقا اي في الاسمية والفعلية سواء كان فعلها من افعال المبتدا والخبر اولا
وانما جاز دخولها على مطلق الجمل لانه تعين ان اسمها ضمير شان مقدر فما وقع بعدها من الجملة يكون في موضع
الخبر لها والخبر يصح ان يكون جملة فعلية واسمية فلذلك يصح دخولها على مطلق الجمل ومن يحفى هو الفقير ومن
ينتعل هو الغني وقد جاء اعمالها في غير ضمير الشان وذلك مثل قول الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سالتني
فراقك لم ابخل وانت صديق وهو شاذ ومعنى البيت انه يصف نفسه بالسخاء والجود حتى لو سالها الحبيب
الفراق مع فرط حبه لاجابه الى ذلك وان كان في يوم الدعة والراحة كي لا يرد السائل وانما خص يوم
الرخاء لان الانسان ربما يفارق الاحباب في يوم الشدة وعليه قوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه
وابيه الاية لانه اراد يوم القيمة ويلزمها مع الفعل اي اذا كان خبر المخففة المفتوحة جملة
فعلية يجب الاتيان بالسين او سوف او قد او حرف النفي كقوله تعالى ونعلم ان قد صدقتنا وعلم ان سيكون
منكم مرضى وافلا يرون الا يرجع اليهم ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه وانما يجب الاتيان بها ليحصل الفرق
بينها وبين المصدرية الناصبة للفعل من اول الامر ولم يعكس لانه حذف من المخففة احدى نونيها والضمير
ولم يحذف من المصدرية الناصبة للفعل شيء فيجب الاتيان بها مع المخففة ليكون كالعوض ولان الناصبة
كثيرة ومخففة قليلة نص عليه المصنف في امالي المسائل المتفرقة والزيادة مع القليل هو المناسب قال
تلميذ المصنف فان قلت لم خصت هذه الحروف بالتعويض قلت ليؤذن من اول الامر بكون ان
المذكورة هي المخففة لا الناصبة للفعل اذ هذه الحروف مخلصة للفعل للاستقبال فلم يجامعها الناصبة
للفعل واما قد فلا تصحب فعلا دخل عليه ما يجعله مستقبلا واما حرف النفي فزيادة مضادة للحروف الثلثة
فلذلك لا يجمع بينها فان قيل مقتضى ما ذكرتم ان يدخلوا فاصلا ايضا من قد والسين وسوف مع حرف
النفي لان حرف النفي كما يجتمع مع المخففة يجتمع مع المصدرية الناصبة للفعل الا ترى انك تقول علمت ان لا يقوم
في المخففة وتريد ان لا يقوم في الناصبة للفعل قلت اجاب المصنف في الشرح بانه انما ترك الفاصل في مثل
علمت ان لا يقوم لتعذر مجامعة الفاصل المتقدم معه يعني يتعذر ان يجمع مع حرف النفي السين وسوف او قد قال
في شرح المفصل لان تلك حروف اثبات فلا يصح جمعها مع حروف النفي فان قيل فعلم من علمت ان ان الواقعة
بعد علمت مخففة فلا حاجة اليها فرقا بينها وبين الناصبة للفعل وهو التعويض بالحروف التي هي السين وسوف

او قد او حرف النفي قلت اجاب عنه المصنف في امالي المسائل المتفرقة بانهم ارادوا ان ينفى ما يقع فيه اللبس
وعلمت فارق خارجي اي امر خارجي فلم يجعلوه بابا كما في اكل زيد خبزا وباشر قد يقع الذي قوله عن تقدم
علمت فان قيل ان في قوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم مخففة على المختار مع انه لا فاصل معها
وكذلك تقول في قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى قلت اجاب عنه المصنف في امالي القران بانه لا يجوز
التعويض فيهما وان كان انما دخلت على الفعل لامور احدها انه لا يصح دخول حرف التعويض عليها بوجه ما لم يجز
ادخالها عليها ههنا اما امتناع السين وسوف ولا فلانها حروف استقبال وهذه ماضية واما امتناع قد في
ليس فلانها لتقريب الماضي من الحال وليس لنفي الحال ولان معناها الاثبات وليس نفي فكانا متضادين فان
قلت فقد قالوا قد انتفى النفي فادخلوها على فعل معناه نفي قلت الحاجة في ليس المنفي هي الجملة الاسمية
والمقصود منها نفي الخبر بها عن المبتدا وليست مقصودة في الحقيقة بالاخبار بها وبفاعلها الا ترى انك
لو قلت ليس زيد لم يكن كلاما فلو دخلت قد على هذه الجملة لوجب ان يتحقق ما هو المقصود بالانتفاء وهو الخبر
فيصير تناقضا بينا واما قد انتفى النفي فليس من ذاك الا ترى ان قولك انتفى النفي كلام مستقيم فاذا قلت
قد انتفى فانما اردت تحقق ذلك الفعل الذي معناه نفي فظهر الفرق بينهما واما امتناع قد على عسى فلانها
لتقريب الماضي من الحال وعسى لا تكون الا لتقريب في المستقبل فكانا متضادين ولانها تقريبية ما لو لم تدخل
عليه لكان معناه محتملا في الزمان القريب والبعيد ولا دلالة لعسى على الزمان فلا معنى لدخول قد عليها ولان
المقصود الجملة الاسمية فالخبر في الحقيقة هو خبر المبتدا ولا معنى لدخول قد الا لتحقيق الخبر ولا دخول له
على خبر المبتدا فان قلت فقد استعملت عسى مع فاعلها كلاما في قولك عسى ان يقوم زيد فمقتضى هذا التعليل
ان تدخل قد قلت ليس المقصود ايضا بالخبر ههنا الا الجملة الواقعة بعد عسى وهي وان كانت في صورة الفعلية
فالمعنى فيها على الاسمية والمعنى فيهما كمعنى عسى زيد ان يقوم سواء والمقصود زيد يقوم فالاصل زيد يقوم فلما
التزموا دخول ان لمعنى اقتضاها قدموا ناقة الفعل على الاسم ليصح دخول ان عليه فقالوا عسى ان يقوم زيد ويقولونها
تارة اخرى على نظمها الاصلي وادخلوا ان على الفعل مؤخرا فقالوا عسى زيد ان يقوم فصار حكم عسى زيد ان يقوم
وعسى ان يقوم زيد سواء الثاني ولو سلم صحة دخول حرف التعويض على هذه الافعال فيغني عنه الموضع لم يلزم في
هذا الموضع وذلك ان دخولها انما كان للفرق بين المصدرية والمخففة ولا يلتبس هذه بالمصدرية لانها لا تدخل
عليها وانما امتنع دخولها عليها لامرين احدهما انها انما تدخل على ما يخبر عنه في التحقيق والخبر وهي في الحقيقة
ليست مقصودة بالاخبار عنها ولانها الا ترى ان قولك يعجبني ان يقوم المقصود الاخبار عن القيام بالاعجاب
واذا قلت عسى زيد ان يقوم فالمقصود الاخبار عن زيد بالقيام وانما دخلت عسى لتقريب المرجو كدخول كان
الثاني ان المصدرية انما تدخل في موضع يسبك الفعل معها الى مصدر وليست لهذه مصادر تسبك اليها الا
الثالث من الاول ان هذه الافعال غير متصرفة لتضمنها معنى الحرف في التحقيق فاجريت مجرى الحروف في امتناع

اي امتناع دخول حروف التعويض
على هذه الافعال م

دخول الافعال كما امتنع دخولها على الحروف والذي يحقق قربها من الحروف اختلاف العلماء في كونها من باب الحروف
من اماكن في الامالي ويعلم منه ما في الشرح   كأن للتشبيه كأن لانشاء التشبيه كما ان ليت لانشاء التمني
ولعل لانشاء الترجي واختلف في كأن فقال بعضهم انها مركبة من كاف التشبيه وان المؤكدة المكسورة فاصل قولنا كأن
زيدا الاسد ان زيدا كالاسد اذ هما بمعنى فقدم الكاف ليدل من اول الامر على انشاء التشبيه كما قدم ما على العطف
عليه ليدل من اول الامر على التشكيك وفتح الهمزة لان ما بعد الكاف مفرد وان كان المعنى على الجملة والكسر في نظيره
الضارب زيد الحرك فانه عين لفظ يضرب اليه اذ اللام لا تدخل وان كان معناه على الفعلية وهي عند بعضهم حرف
برأسه وهو الصحيح واستدل عليه المصنف في شرح المفصل باوجه احدها ان التركيب على خلاف الاصل الاخر ان اخواتها
غير مركبة الاخر انها لو كانت مركبة لادى الى ان يكون جارا ومجرورا ولا يستقيم من الجار والمجرور كلام ونحن نقطع بانه
كلام مستقل واجاب تلميذه بانه اذا ثبت التركيب في كذا نحو كأن اثبت لبقاء معنى التشبيه فيها وبانه لا يخفى
انه حصل بالتركيب احوال لم يكن قبله وخفف كأن فيلغى على الافصح لبعدها عن الفعل اذ لم يوازن الفعل الرباعي وروي
قوله ويوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو الى ناضر السلم . برفع ظبية ونصبها وجرها اما النصب فعلى اعمال
كأن المخففة والخبر محذوف تقديره كأن ظبية تعطو هذه المرأة واما الرفع فعلى ان المحذوف الاسم والتقدير كأنها
ظبية واما الجر فعلى ان تكون ان زائدة والجر بالكاف وان يراد مع الكاف كما يراد مع لما قوله تعالى ولما ان جاءت
رسلنا الا ان زيادتها مع الكاف قليل شبه امراة بظبية مخصبة والموافاة الوصول والمقسم المحسن من
القسامة والعاطية التي تتناول اطراف الشجر وناضر السلم طريه والسلم شجر بعينه ويروى الى وارق السلم
والوارق المورق وفعله اورق قال المصنف في شرح المفصل اعمال المخففة وان كان نادرا ولعل على اهمال تركيب
لانها لو كانت مركبة لكان حكمها حكم المفتوحة في العمل في ضمير الشان المقدر مع انها مخالفة للمفتوحة لان المفتوحة لا تعمل
الا في ضمير الشان المقدر وهذه لا تعمل الا في الظاهر وقال الامام الحديثي عند من جعلها مركبة حكمها حكم المكسورة
لان اصلها الكسر عنده الا انها فتحت لفظا لوقوعها بعد الكاف وقال المصنف في شرح الكافية ما ذكرنا في المفتوحة
من قوة الشبه من كونها لمعنى مخصوص كالافعال حتى وجب اعمالها في ضمير شان مقدر بعد الغائها بالتخفيف
ينبغي ان يقال مثله في كأن بعد التخفيف لانها ايضا لمعناه على الافصح بعد التخفيف وقال الامام الحديثي اعمال
ان المخففة ليس لمجرد انها لمعنى مخصوص بل لمجموع ان اصلها قوي الشبه بالفعل ولئلا يلزم مزيته ان المكسورة
فلا يلزم من وجوب اعمالها بعد الالغاء بالتخفيف وجوب اعمال كأن بعده   لكن للاستدراك الاستدراك
عرفا رفع توهم حصل من الكلام السابق ويغايرها بالاستثناء يعني يتدارك بالكلام الاخير توهم السابق قال
المصنف في شرح المفصل وضع لكن على ان يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها فاذا كان ما قبلها نفيا كان ما بعدها اثباتا
وبالعكس قوله في الكافية يغايرها اشارة الى ان المعتبر المعنى وليس المقصود صورة النفي والاثبات ثم التغاير المعنوي
قد يكون مع التغاير اللفظي ايضا وقد لا يكون مثال الاول ما جاء زيد لكن عمرا جاء فالتغاير هنا حاصل لفظا ومعنى

ومثال الثاني سافر زيد لكن عمرا حاضر فلا تغاير ههنا من حيث اللفظ لان ما قبلها مثبت وكذلك ما بعدها لكن وجد
فيه التغاير المعنوي لان المعنى لكن عمرا ما سافر ولو صح ما سافر زيد لكن عمرا لم يقم لان المعنى لكن عمرا سافر ولا يستقيم
سافر زيد لكن عمرا لم يقم ومما وقع فيه التغاير من حيث المعنى قوله تعالى ولو اراكهم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم في الامر
ولكن الله سلم ومعنى الاية ان الله تعالى اراهم اياهم في رؤياه قليلا فاخبر بذلك اصحابه فكان تثبيتا لهم وتشجيعا
على عدوهم فمن عليهم بذلك قائلا ولو اراكهم كثيرا لفشلتم اي لجبنتم وهبتم الاقدام ولتنازعتم في الراي وتفرقت
فيما تصنعون كلمتكم وحصل لكم التردد بين الثبات والفرار ولكن الله سلم اي عصم وانعم بالسلامة من الفشل
والتنازع والاختلاف ووجه المصنف في شرح المفصل التغاير في هذه الاية بما تقرير ان التغاير حاصل ههنا
لان المعنى ولكن الله ما اراكهم كثيرا وانما فهم ذلك من قوله ولكن الله سلم لانه جاء في سياق لو ولو يدل على امتناع
الشي لامتناع غيره فدل على ان الاراءة ممتنعة في المعنى فلما قيل ولكن الله سلم علم اثبات ما فهم انتفاؤه اولا وهو
سبب التسليم اي علم تحقق سبب التسليم وهو نفي الرؤية لان الاراءة سبب لانتفاء التسليم فانتفاء الاراءة يكون
سببا للتسليم لان نفي السبب سبب لنفي المسبب فعلم ان المعنى ولكن الله ما اراكهم كثيرا ليسلمكم فحذف السبب واقيم
المسبب مقامه فان قيل اذا كان المعنى على ولكن ما اراكهم كثيرا ليسلمكم لا يكون ههنا تغاير معنوي لان قوله
ولو اراكهم كثيرا معناه ايضا ما اراكهم مثلت المفهوم اولا من ولو اراكهم هو الاثبات المفروض والاثبات المفروض
اثبات قطعا   وتخفف فتلغى لكن حذف النون الاخيرة فتلغى بالاتفاق لانها ضعيفة الشبه بالفعل
لمباينة لفظها لفظه فلم يعمل مخففها ولا ينتقض بكأن لان فيها شائبة التركيب وقال المصنف في شرح المفصل المخففة
اشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها في ترك العمل بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اوجب عليه
في ترك العمل فان قيل فينبغي ان يعمل لتميزه عن العاطفة اجيب بانها تميزت عن العاطفة بان الواقع بعدها
الجملة وبعد العاطفة المفرد وفيه نظر فانه يقع بعد العاطفة ايضا الجملة اذ اعطف بها جملة على جملة ويجوز ان يجامع
لكن الواو نحو قام القوم ولكن عمرا جالس كانك قلت واستدرك جلوس عمرو ويضعف مجامعة الواو مع المخففة
لانها شبيهة بالعاطفة   ليت للتمني يعني لانشاء التمني ولذلك يجب تقدمها على الجملة واجاز الفراء
نصب الجزئين بها لانها بمعنى اتمنى وهو متعد الى مفعولين نحو ليت زيدا قائما واجاز الكسائي نصب الجزئين
بعدها لكن على اضمار كان فيكون تقديره ليت زيدا كان قائما والذي اوقعهما في ذلك قول الشاعر يا ليت ايام
الصبا رواجعا وقال البصريون يحمل هذا البيت على وجه ثابت في لغتهم وهو ان يقال خبر ليت محذوف و
رواجعا حال من مستتر فيه عائد الى ايام تقديره يا ليت ايام الصبا حاصلة لنا في حال كونها رواجعا فهو مثل
زيد في الدار قائما وقول الفراء ضعيف لانه يلزم مثله في كأن ولعل يعني يلزم عليه ان يجيء نصب الجزئين
بكأن ولعل لانها بمعنى اشبه وارتجي ولا قائل به وقول الكسائي ايضا ضعيف لان اضمار كان ليس بقياس ولو جاز
اضمار كان لجاز ان زيدا قائما بنصب الجزئين على تقدير كان قائما او يكون ولا يجوز بالاتفاق وتأويل البصريين

استدلالة البيت لو كان نصًّا مما يقول الفراء والكسائي لا يحتمل التاويل لكان مردودا لانه على خلاف القياس
واستعمال الفصحاء فكيف ستت بهذا البيت قول الفراء والكسائي مع ان للبصريين هذا التاويل الظاهر الذي
ذكرناه وقد جاء ليت انّ زيدا قائم لانها بمعنى اتمنى فكما يجوز اتمنى انّ زيدا قائم كذلك يجوز ليت انّ زيدا قائم
وبهذا انما نقوي قول الفراء ووجه تقويته ان يقال ليت تقتضيه لاسم وخبر وان مع ما بعدها مفرد والمفرد
لا يكون اسما وخبرا جميعا بل يكون اسما فقط واما خبرا فقط فلو لم يكن ليت بمعنى اتمنى لما كانت ليت باقية
على اصلها من دخولها على اسم وخبر وان استدل به للفراء يكون جوابه ان ليت هنا داخلة على ما هو في تاويل المفرد
والخبر محذوف والتقدير ليت قيام زيد حاصل فيكون ليت على اصلها من دخولها على اسم وخبر ومن ذهب في
علمت ان زيدا قائم الى عدم الحذف يجيب عنه بانه سُدّت انّ باسمها وخبرها مسدّ ما يحتاج اليه ليت من اسم
وخبر كما سدّت في قولك علمت ان زيدا قائم فيكون ما يقتضيه ليت من الاسم والخبر موفى عليها في المعنى
لعل للترجي لعل لانشاء الترجي واصله لتوقع امر مرجو او مخوف لكنه كثر في المرجو حتى غلب فيه وقوله تعالى لعل الساعة
قريب لتوقع المخوف وانما ذكر قريب لان الساعة بمعنى البعث او لان التقدير لعل مجيء الساعة فان قيل قوله تعالى
فقولا له قولا لينا لعله يتذكر او يخشى وقوله تعالى لعلكم تفلحون لا توقع فيه لانه وارد على لفظ الحكاية والتوقع من الباري
مستحيل لانه انما يكون فيما جهلت عاقبته وهو مستحيل في حق العالم بالمعلومات كلها واجيب عن مثل ذلك بانه
على طريق رد معناه الى المخاطب كان التوقع ممن تعلق به وهم المخاطبون والمعنى اذهبا على رجائكما ذلك من
فرعون ومثله قوله تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون في انه شكٌّ ممن يقدّر رائيا لهم اي لو رآهم لكان
هذه حاله وكذلك قوله فهي كالحجارة او اشد قسوة وامثاله ومنهم من قال لعل فيه مثله للتعليل فضعيف بقوله تعالى
لعل الساعة قريب وقد لا تنافي جعله تعالى للتحقيق فنقض بقوله تعالى لعله يتذكر او يخشى فانه لم يحصل التذكر والخشية
فان قيل حصلا بدليل قوله آمنت اجيب بانه لم يزل اليه لذلك التذكر وانما ارسل للتذكر النافع والفرق بين
التمني والترجي ان التمني لا يتوقف على ان يكون المتمنى ممكنا للمتمني ويتوقف الترجي على ان يكون المرجو ممكنا للراجي
نحو ليت الشباب يعود ولا يصح لعله يعود وشذّ الجر بها كقوله لعلّ ابي المغوار منك قريب ولعله وهم او قصد
الحكاية يعني توهم قائله انها حرف جر يجر ما بعدها او يجر علام ابي المغوار من شخص آخر فاعاد ذلك اللفظ على
قصد الحكاية الحروف العاطفة حروف العطف هي الحروف التي يشترك بها بين التابع والمتبوع
في الاعراب وهي عشرة وعند ابي علي تسعة فانه لم يعدّ اما حرف عطف لما يجيء بيانه وذهب بعضهم الى ان حتى
ليست عاطفة لانها غائية وهو ضعيف لان المقصود وهو التشريك حاصل فلا يضر المخالفة من وجه آخر قال المصنف
في شرح المفصل ان وقع بعد حروف العطف المفردات فلا اشكال وان وقع الجمل بعدها فان كانت من الجمل التي
هي صالحة للمعمولية بما تقدم كان حكمها حكم المفرد في تشريك العامل واعرابه نحو اصبح زيد قائما وبكر قاعدا وان كانت
غير ذلك فلا يخلو اما ان تكون فعلية تقدم قبلها ما يصح ان يكون الفعل معطوفا عليه باعتبار عامله اي باعتبار عامل

الفعل الذي تقدمه اولا فان كان كذلك عطف على ما تقدم باعتباره اي باعتبار عامله دون معموله من فاعل
ومفعول انما لتماثلهما في ذلك كقولك اريد ان تضرب زيد عمرا ويكرم بكر خالدا فعطفت يكرم خاصة دون معموله على تضرب
خاصة لاشتراكهما في عامل وسواء ان لم تعطف معموله من فاعله ومفعوله على فاعل الاول ومفعوله لتعذر عطفهما
عليهما اذ لم يشترك معمولا الاول والثاني في عامل واحد بخلاف الفعلين فان معنى التشريك فيهما حاصل مراد فيصح فيهما
ما لا يصح في معموليهما وان كانت الجملة معطوفة على غير ذلك بان كانت الجملة اسمية او فعلية لكن لم يتقدمها ما يصح ان يكون
الفعل معطوفا عليه باعتبار عامله بناء على انه لا يكون للفعل الذي تقدمه عامل مثل زيد قائم وعمرو منطلق وقام زيد
وخرج عمرو فالمراد من مثل ذلك حصول مضمون الجملتين فكانه قال حصل قيام زيد وخروج عمرو فيدخل في حد العطف
لان المعطوف يكون مقصودا بالنسبة وهي نسبة حصل لما يتبع عنه وفائدة العطف الايذان بحصولهما وان لا يتوهم
ان المقصود الجملة الثانية وان الاولى من الغلط كما في بدل الغلط اذا قيل جاء زيد عمرو فالعاطف رابط بينهما
وبهذا احسن من قول امام الحرمين فائدة العطف في الجمل تحسين الكلام لا غير فانه لو كان كذا لم يكن فرق بين
الواو والفاء وثم فانهم فرقوا بان معنى جاء زيد وذهب عمرو مغاير لمعنى جاء زيد ثم ذهب بكر فالاربعة
الاول الحروف العشرة بعد اشتراكها في التشريك تنقسم ثلثة اقسام باعتبار حصول الحكم قسم يثبت به الحكم للتابع و
والمتبوع جميعا وهو الواو والفاء وثم وحتى وقسم يثبت به الحكم لاحدهما لا بعينه وهو او واما وام وقسم يثبت به الحكم
لاحدهما بعينه وهو لا وبل ولكن ثم ان آحاد كل قسم تفترق باختصاص كل منها بمعنى لا يوجد في الآخر فقوله فالاربعة
الاول يعني به القسم الاول وهو الواو والفاء وثم وحتى للجمع يعني هذه الاربعة تجمع بين الثاني والاول في الحكم الحاصل
للاول كقولك جاء زيد وعمرو وجاء زيد فعمرو وجاء زيد ثم عمرو وجاء القوم حتى عمرو فالواو [illegible]
ان يشير لبيان المعاني التي اختصت بآحاد القسم الاول فقال فالواو للجمع مطلقا اي يدل على ان الحكم يجمعهما من غير
دلالة على ترتيب او مصاحبة فان قيل اذا قلنا جاء زيد وعمرو فجمعهما لا يخلو في الوجود عن الترتيب او عن
المصاحبة فلا معنى لقولهم الواو لا مصاحبة فيها ولا ترتيب قلت اجاب عنه المصنف في شرح المفصل بان دلالة
الواو في ذلك وزان دلالة ان مدلولها في قولك جاء رجل يجوز ان يكون عالما ويجوز ان يكون جاهلا وليس لرجل
دلالة على واحد منهما فكما ان رجلا لا دلالة له على ذلك فكذلك الواو لا دلالة لها على واحد مما ذكرناه ويقع الغلط
كثيرا في الفرق بين ما يحتمله المدلول في الوجود وما يحتمله اللفظ من حيث الوضع فليتنبه لذلك واستدل
في شرح الكافية على كونها للجمع المطلق بوجوه ثلثة الاول قوله تعالى وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة و
قال في موضع آخر وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا والقصة واحدة فلو كانت للترتيب لتناقض الظاهران
ولذلك اي ولانتفاء الترتيب في الواو تعينت الواو في الآيتين اذ لو كان بالفاء لزم التناقض وانما قال التناقض
الظاهران اذ بتقدير ان يكون الواو موضوعة للترتيب يكون دالا لها على تقدم ما قبلها على ما بعدها في الآيتين
ظاهرين لا انتفاء لانه يحتمل ان يكون الواو مستعملة في الآيتين لمطلق الجمع مجازا الثاني وجوب تعينها في اختصم
زيد وعمرو

وجهه ان اختصم لا يعقل الا بفاعلين في وقت واحد فلو ذهبت بجعلها للترتيب لادى ليا ان لا يكون لها فاعلان في وقت واحد بل فاعل واحد وذلك محال الثالث وجوب تعينها في مثل سواء محياهم ومماتهم وسيان عندي قيامك وقعودك ووجهه انك لو ذهبت بجعلها للترتيب في مثل هذا لشك المعنى لانه يؤدي الى الاخبار عن الواحد بالمساواة وهو محال واذا انتفى الترتيب في الواو فقد فارقت اخواتها التي للترتيب الترتيب   والفاء الفاء للترتيب يعني يدل على ان الثاني عقيب الاول من غير مهلة وثم مثل الفاء الا انها تدل على ان بينهما مهلة فقد فارقت الواو بالترتيب وفارقت الفاء بالمهلة فان قيل قولكم الفاء للتعقيب من غير مهلة منقوض بقوله تعالى انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اصباح الارض مخضرة لا يكون بعد النزول الا بمهلة وكذلك بقوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما فان في كل منها مهلة قلت وجوه ثلثة اجاب المصنف في الشرح بان المعتبر ما يعد في العادة مرتبا من غير مهلة فقد يطول الزمان والعادة تقتضي في مثله بانتفاء المهلة وقد يقصر والعادة تقضي بالعكس فان الزمان الطويل قد يستقرب بالنسبة الى عظم الامر فيستعمل الفاء وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة الى الحول زمان امر يقتضي العرف حصوله في زمان اقل منه واجاب المصنف عن الآية الاولى في امالي القرآن بوجه آخر وهو ان هذه الفاء فاء السببية وفاء السببية لا تشترط فيها ذلك وانما شرطها ان يكون ما بعدها مسببا عن الاول كما لو صرح بالشرط الا ترى انها صحيحة في قولك ان يسلم زيد فهو يدخل الجنة مع العلم بالمهلة العظيمة بينهما   وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب والمهلة الا ان شرط معطوفها ان يكون جزءا من متبوعه اعلم انه يمكن ان يكون الفعل المتعلق بشيء مرغوبا عنه وبعض من اجزاء ذلك الشيء افضل من الباقي وهو كان ينبغي ان يصان عنه ويقتضي ان لا يتعلق به اصلا وان تعلق يكون تعلقه به بعد تعلقه بباقي الاجزاء ويمكن ان يكون الفعل مرغوبا فيه والجزء ادون فلذلك لا يتعلق الفعل به او يتعلق به آخرا فاذا اريد بيان تعلقه بجميع اجزاء الشيء وبيان تعلقه بذلك الجزء آخرا جيء بحتى لانها وضعت للدلالة على ان الفعل المعدى بها الغرض فيه ان ينقضي ما تعلق به شيئا فشيئا حتى ياتي على ما بعدها وقول المصنف ليفيد قوة او ضعفا اي فيما بعد حتى واذا افاد قوة او ضعفا فيما بعدها يكون ما بعدها اقوى جزء او اضعفه والمصنف وان عبر عن الواقع بعد حتى بمطلق الجزء لكنه يكون مراده منه الجزء الاقوى او الاضعف يدل عليه ما قال في شرح المنظومة وهو حتى الواجب فيها ان يكون المعطوف بها جزءا من المعطوف عليه اما افضله او ادونه لانها للغاية قال ابن يعيش اذا قلت ضربت القوم حتى زيدا فلا بد من ان يكون زيد ارفعهم او ادناهم لتدل بذلك ان الضرب قد انتهى الى الرفعاء والوضعاء فان لم يكن زيد بهذه صفته لم يكن لذكره فائدة اذ كان قولك ضربت القوم يشتمل على زيد وعمرو وغيرهما فلما كان ذكر زيد يفيد ما ذكرنا وجب ان يكون داخلا في حكم

ما قبله وان يكون بعضا لما قبله فيستدل بذلك ان الفعل قد عم الجميع ولذلك لا تقول ضربت الرجال حتى النساء لان النساء ليس من جنس الرجال فلا يتوهم دخولهن وانما بذلك بعد حتى ما يشتمل عليه لفظ الاول ويجوز ان لا يقع عليه الفعل لرفعته او لدناءته ثم يتبين بحتى ان الامر قد انتهى اليه والملخص من هذه الابحاث هو الذي ذكره المصنف في المتن والشرح ونقول ان الغرض من حتى ان ما بعدها غاية ومنتهى لما قبلها لا مطلقا بل لرفعته او دناءته واذا كان كذلك يجب ان يكون جزءا مما قبلها ليفيد الانتهاء بالجزء الارفع او الادنى عموم الفعل لجميع اجزاء ذلك الشيء فيحصل ما هو الغرض في الفعل المعدى بحتى وهو تقتضي جميع اجزاء متعلق ذلك الفعل واعلم ان الانتهاء بالجزء الارفع او الادنى يفيد عموم الفعل لجميع اجزاء ذلك الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير تفيد عموم الفعل لجميع الاجزاء كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد تحول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا اعني فيما يكون مجرورها آخر جزء من الشيء او ما يلاقي آخر جزء الا انه لم يأت في حتى العاطفة ما يلاقي آخر جزء لان الاصل في حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها جارة وانما استعملت عاطفة لما اشتركت مع الواو في المعنى لثبوت الحكم في الامرين فكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا ليحملوا الاصل على الفرع مزية وانما استعملوها في واحد وهو الاظهر من معنييها وهو كونه جزءا وانما كان هذا اظهر لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم امر في الفعل واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين قال الامام الحديثي وتقتضي تعلقها شيئا فشيئا باعتبار تعلق الفعل به الى ان بلغ تعلق باخر جزء منه وهو المذكور بعدها لقوة تعلقه عقلا او عادة بما قبلها وضعفه فيما بعدها فينبغي ان يكون عبارة الحاجبي وشرطها كون المعطوف بها جزءا للمعطوف عليه لان الغرض منها كون تاليها منتهى متلوها باعتبار زيادة او نقصان تعلق الفعل به لا مطلقا والا لجاز ان يعطف بها آخر جزء شيء يساوي سائر اجزائه عليه اقول ان المصنف جعل القوة والضعف لما بعد حتى والامام الحديثي جعلهما لتعلق الفعل والجميع مستقيم واما قوله فينبغي ان يكون عبارة الحاجبي الى آخره ففيه نظر لان المصنف لم يعتبر الغاية فيما بعد حتى مطلقا وانما اعتبرها مقيدة ويفهم تقييد المصنف الغاية من قوله في الشرح لتفهيم بيان مخالفته للاول فيما وجب له المهلة من قوة او ضعف   واو واما وام   او واما وام ثلثتها لاثبات الحكم لاحد الامرين من غير تعيين ما ثبت له الحكم قال المصنف في شرح المفصل وهو في او واما ظاهر الا ترى انك اذا قلت جاءني زيد او عمرو فانت مثبت المجيء لواحد منهما لا بعينه ولا يلزم ان تكون شاكا بل قد تبهم ذلك على السامع وقد تكون شاكا واما تحققه في ام فانك اذا قلت ازيد عندك ام عمرو فانت عالم بان احدهما عنده ولكنك لا تعلم بعينه فقد تضمن كلامك اثبات الحكم لواحد منهما من غير تعيين وام المنقطعة ليست لاحد الشيئين لان المتكلم بها عند شروعه في الكلام ونطقه بالمعطوف عليه لم يشك في احد الشيئين بل اثبت الحكم لمعين من غير قصد الى ما بعد ام ثم طرأ له قصد اليه قال المصنف في شرح المفصل واما المنقطعة فوضعها على ان ياتي

كالاضراب عن الجمل المتقدمة استفهامية كانت او خبرية وهي مقدرة بجملتين وام المتصلة
اراد ان يبين الفرق بين الثلثة وقبل الشروع فيه نقول ام متصلة ومنقطعة فالمتصلة تختص بالاستفهام
وهنا فلا يجامع الامر والخبر لان الجملة الواحدة لا تكون استفهاما وامرا وخبرا واو واما تقعان في الخبر
والامر والنهي والاستفهام واذا وقعتا في غير الاستفهام فان كانتا في الخبر تكونان للاخبار باحدهما وان كانتا
في الامر فان كان الاصل في المامور به ان يكون ممنوعا كانتا لطلب احد الامرين وتسمى تخييرا نحو خذ الدرهم
او الدينار وان لم يكن الاصل فيه ان يكون ممنوعا ويكون الموضع مما يثبت فضل المامور في الامرين كانتا
للاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين وتعلم اما الفقه واما النحو ومنه قوله تعالى ولا جناح عليكم ان تاكلوا من
بيوتكم او بيوت آبائكم قال المصنف في شرح المفصل وامثلة الامر فيقال انها للتخيير والاباحة على ان وضعهما
ما تقدم من اثبات الحكم لاحد الامرين الا انه ان حصلت قرينة تفهم معها ان الامر غير خارج عن الآخر مثل قوله
جالس الحسن او ابن سيرين وتعلم الفقه او النحو سمي اباحة والا سمي تخييرا وهو احد الامرين في الموضعين انما
في الصحيح فلا اشكال واما في الاباحة فانك اذا قلت تعلم الفقه او النحو فكانك قلت تعلم المامور احدهما وانه ممتثل
لا محالة وانما الجمع بين الجزء عن الآخر من امر خارج عن ذلك فان تسأل وقوع او في النهي في مثل قوله تعالى ولا تطع
منهم آثما او كفورا مشكل لانه ليس او فيه لاحد الامرين بدليل انه لو انتهى عن احدهما لم يمتثل ولا يعد ممتثلا الا بالانتهاء
عنهما جميعا اجاب بعضهم من هذا بان او ههنا بمعنى الواو وقال العبدي آثما وكفورا قال المصنف في
شرح المفصل الاولى ان يبقى على بابها وانما جاء التعميم فيهما من امر وراء ذلك وهو النهي الذي فيه معنى النفي
لان المعنى قبل وجود النهي تطيع آثما او كفورا اي واحدا منهما فاذا جاء النهي ورد على ما كان ثابتا في المعنى
فيصير المعنى ولا تطع واحدا منهما فجيء التعميم فيهما من جهة النفي الداخل وهي على بابها فما ذكرناه لانه لا يحصل
الانتهاء عن احدهما حتى ينتهي عنهما بخلاف الاثبات فانه قد يفعل احدهما دون الآخر وهذا معنى دقيق
يعلم به ان او في الآية على بابها وان التعميم لم يجئ منها وانما جاء من جهة المفهوم اليها على ما ذكرناه هنا كلامه
ولنرجع الى المقصود فنقول حصل مما ذكرنا ان ام تختص بالاستفهام واو واما لا تختصان بالاستفهام بل
تكونان في الاستفهام وفي غيره فحصل الفرق بهذا واما وقعتا في الاستفهام فالفرق ان ام تختص بالسؤال
من احد الشيئين اذا علم ثبوت الحكم لواحد من الشيئين وسؤال عن تعيين ذلك الواحد منهما واو واما بالسؤال
عن احد الشيئين مبهما والسائل بهما لم يعلم ثبوت الحكم لاحد الشيئين ولذلك وجب ان يجاب من السؤال بام
بتعيين احد الشيئين ولا يكفي نعم لانه لا يفيد شيئا لانه يدل على ثبوت الحكم لاحدهما والسائل عالم به وانما يسأل عن
التعيين ولا يكفي ايضا لا لانه يدل على نفي الحكم عن الشيئين وهو لا يصح لانه انما يسأل بام اذا ثبت الحكم لاحدهما وانما السؤال
عن تعيينه والجواب بنفي الحكم عنهما في موضع ثبوته لاحدهما باطل والجواب المطابق في او واما بنعم او لا قال المصنف
في شرح الكافية فان اجيب بالتعيين فزيادة على السؤال لانه يلزم من تعيين احدهما ثبوت واحد منهما فحصل الجواب

مع زيادة قال الامام الخديني والاولى ان يقال فزيادة على الجواب اقول وانما قال الاولى لان ما قاله المصنف
مستقيم ايضا لكن ما ذكره اظهر فيكون اولويته باعتبار الظهرية اما بيان ان ما ذكره اظهر فظاهر واما ان ما قاله المصنف
مستقيم فلان عدم المطابقة بين السؤال والجواب قد يكون بالزيادة والنقصان فهنا ان ذكر في جوابه ما لم يسأل
عنه السائل او ترك جواب بعض ما سأل عنه السائل فاذا ذكر في الجواب ما لم يسأل عنه السائل يصدق عليه انه زاد
في جوابه على سؤال السائل ثم اشار الى كيفية استعمال ام المتصلة بقوله يليها احد المستويين اي وشرط استعمالها
ان يقترن بما ينعطف عليه همزة الاستفهام فيليها واحد من الامرين المسؤول عنهما والآخر يلي الهمزة بعد ثبوت
احدهما عند السائل اي بعد ان علم السائل ان الحكم ثابت لاحدهما لكنه لا يعلم ثبوته لمعين منهما فيسأل لطلب التعيين
نحو ازيد عندك ام عمرو فالمستويان في هذا المثال زيد وعمرو واحدهما يلي ام والآخر الهمزة ومعنى الاستواء ههنا
استواؤهما في علم المستفهم منهما لانه قد علم ان احد الامرين كائن ولكن لا بعينه وكلاهما معلوم بعلم غير معين قال
صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم وانما استعملوا على هذا الوجه لانهم مضطرون الى
الاذان من اول الامر بتبيين اي ذكر الامرين المطلوب تعيين احدهما قال المصنف في امالي الابيات قصدوا
الى ان يفهموا السامع من اول الامر المطلوب تعيينه فيقولون اذا استفهموا عن تعيين خبر اقام زيد ام قاعد
او اقام ام قاعد زيد واذا استفهموا عن تعيين مخبر عنه والمخبر واحد ازيد قام ام عمرو او ازيد ام عمرو قام ولا
يقولون في الاول ازيد قام ام قاعد ولا يقولون في الثاني اقام زيد ام عمرو فلا يجوز ازيد عندك ام عمرو بحذف الهمزة
الا على ضعف ولا ارايت زيدا ام عمرا لانه يوهم ان السؤال عن الرؤية وانما الوجه ان يقول ازيدا رايت ام عمرا
واما الفرق بينها وبين ام المنقطعة فهو ان المنقطعة بمعنى بل والهمزة يعني للاضراب عن الكلام الاول واستيناف
سؤال كقولك انها لابل ام شاء اي انها لابل فانك تيقنت انه ليس بابل وحصل الشك في انها شاء قلت ام شاء قاصدا الى الاضراب
عن الاخبار الاول واستيناف سؤال كانك قلت بل اهي شاء هذا اذا وقع قبلها الخبر وان وقع قبلها الاستفهام
يكون المعنى على الاضراب عن السؤال الاول واستيناف سؤال آخر كقولك هل زيد عندك ام عمرو استفهم اولا عن كون
زيد عنده ثم اضرب عن ذلك الاستفهام وتركه وشرع في استفهام آخر وانت تعلم من هذا ان المتكلم بام المتصلة
قاصد للامرين في اول زمان تكلمه ولا كذلك مع المنقطعة قال المصنف في شرح المفصل انما وقعت في الخبر اذا كانت
منقطعة لانها مقدرة بجملتين اخبر بالاولى اولا ثم ورد الشك بعد ذلك فجيء بالجملة الاستفهامية ولذلك تقول في
اعراب قولك ام شاء خبر مبتدأ وتقديره ام هي شاء فهذا معنى قوله والمنقطعة تقع في الخبر ايضا والا فالتحقيق
ان ام لا تقع في الخبر اصلا لملازمتها الاستفهام اقول علم من هذا الكلام ان المراد من وقوعها في الخبر هو انه
يصح ان يقع قبلها الخبر لان الكلام معها في تقدير جملتين فالجملة التي قبلها يصح ان تكون خبرا وان تكون استفهاما
واما الجملة الثانية فلا تكون الا استفهاما فقوله والا فالتحقيق ان ام لا تقع في الخبر اصلا لملازمتها الاستفهام
اراد به الجملة الثانية واو واما لا تكونان كذلك اي للاضراب عن الكلام الاول واستيناف سؤال فحصل الفرق

وفي بعض الحواشي ان في عبارة المصنف نظرا لان ام ليست بلازمة لهمزة الاستفهام والا لزم استعمال ام حيث استعملت الهمزة لكنه ليس كذلك بل الصواب ان يقال ام المتصلة ملازمة لهمزة الاستفهام بمعنى انه حيث استعملت ام المتصلة استعملت همزة الاستفهام اقول يمكن ان يجاب عنه بان قوله بعد ظرف لقوله لازمة فيصير الملازمة جزئية يعني ام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام لكن لا مطلقا بل لزومها للهمزة في الزمان الذي يعلم ان اصل ثبوت الحكم لاحدهما ولا شك ان الملازمة على هذا التقدير بينهما مساوية اذ لا يستعمل الهمزة على هذا التقدير الا مع ام وكذلك لا يستعمل ام الا مع الهمزة فافهم وانما سميت المتصلة بهذا الاسم لان مدخولها جزء من الكلام الذي قبلها لم يستقل مدخولها ولان المتكلم كان قاصدا اما بعدها وما قبلها اذ ابتداء الكلام فكونان متصلين في قصده بخلاف المنقطعة بينهما ...... واما هذا اشارة الى الفرق بين او واما والفرق بينهما ليس الا بامر لفظي وهو انه وجب ان يتقدم في صورة اما ثانية على المعطوف عليه اما اخرى وليس بواجب في او اما الاتيان بحرف الشك فلانهم قصدوا بتقديم اما ان يبينوا من اول الامر ان الحكم ثابت لاحد الامرين الاخرى انه لو لم يتقدم لبني السامع على ان الظاهر من ان الحكم ثابت للاول فاذا جاء باما او وتبين خلاف ما ظنه واذا اوتي باما من اول الامر يجيء هذا اللبس واما انه حصل ذلك الحرف اما فلان اما العاطفة مشتملة على الشك فجانسها لفظا ومعنى ولم يجانسها حكما اذ ليس المتقدمة للعطف مثال ذلك جاء اما زيد واما عمرو واما زيد عندك واما عمرو ويجوز مع او نحو جاء اما زيد او عمرو اما الاتيان بحرف الشك وكونه اما فلما ذكرنا في اما واما جوازه فلان لا اما المتقدمة مع اما المتاخرة تجانسا ليس لها مع او فلا يلزم من وجوب الحكم بها في موضع يحصل بها تجانس لفظي وجوبه فيما لم يحصل فيه ذلك قال ابو علي الفارسي اما ليست بحرف عطف اما الثانية فلمجامعة حرف العطف وهو الواو معها واما الاولى فلتعلقها على المعطوف عليه وسيظهر في العطف التوسط واجاب عنه المصنف في شرح المفصل بان مجموع قولنا واما حرف عطف في جاء اما زيد واما عمرو ولا يبعد ان يكون صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في موضع آخر كما مع ايا ولو سلم ذلك فلا بعد في ان يكون دخولها اما لغرض الجمع بينه وبين اما المتقدمة وكون اما نفسها لغرض الجمع بين ما بعدها وبين ما بعد اما المتقدمة فلا يكونان لعطف شيء واحد واما وقوعها قبل المعطوف عليه فيقول ليست المتقدمة حرف عطف باتفاق فلا معنى لقول القائل ان حرف العطف متقدم وانما قدم حرف مشعر بالشك فيما يأتي بعده وقصد ان يكون على لفظ ما بعده لما فيه من معنى الشك ثبت ان الاولى للشك المحض من غير عطف والثانية لهما جميعا ...... ولا وبل ولكن لاحدهما لا وبل ولكن فلتعلقها تثبت الحكم لاحد الامرين معينا والفرق بين الثلث ان لا يستعمل عاطفة اذا اريد ثبوت الحكم للاول ونفيه عن ما بعدها فيكون الحكم ثابتا للمعطوف عليه خبرا او امرا نحو جاء زيد لا عمرو واكرم زيدا لا عمرا ويا زيد لا عمرو ومعلوم منه انها لا يستعمل في الاستفهام ونحوه مما لا ثبوت له لانها لاثبات حكم ما قبلها ويمتنع ان يعطف بلا على المنفي بلن وعن لانها تنفي عما بعدها ما ثبت لما قبلها واذا لم يثبت لما قبلها شيء كيف ينفي عن تاليها وبل للاضراب اي للاعراض

عن الاول فان كان ما قبلها مثبتا فالاضراب عن الفاعل فيكون ما بعدها مثبتا نحو جاء زيد بل عمرو فقد اعرضت عن نسبة المجيء الى زيد سواء كان ثابتا له اولى ما نسبته لعمرو فلا يقع هذا في كلام فصيح لانه من باب الغلط وان كان منفيا نحو ما جاء زيد بل عمرو قال الاكثرون الاعراض من النفي خاصة يعني المعنى اثبات المجيء لعمرو مع تحقيق نفيه عن زيد وقال المبرد الاضراب من الفاعل ايضا كما في المثبت يعني يكون بل لبيان من نسب اليه المجيء المنفي كما انها في الاثبات لبيان من نسب اليه المجيء المثبت فيكون ما بعدها منفيا فيكون على هذا من باب الغلط ايضا هذا اذا وقع بعدها مفرد اما اذا وقع بعدها جملة يجوز ان يوافق ما بعدها لما قبلها نفيا واثباتا ويجوز ان يتخالفا فيهما الا انها تدل على انتهاء غرض واستيناف غرض اي على الخروج من قصة الى اخرى فلا يدل على ان ما قبلها لم يقع وعبارة المصنف تدل على ترك الاول وان كان موجودا والاخذ فيما هو اهم منه كقوله تعالى ام يقولون افتراه بل هو الحق من ربك وكثر نظائره في القرآن كقوله تعالى انكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء بل انتم قوم تجهلون ولكن لازمة للنفي يعني يكون للاستدراك بعد النفي وانما لزمها النفي قبلها لان المراد من لكن التي حكمنا بانها لازمة للنفي هي التي يعطف بها المفرد واذا كان المراد ذلك فنقول في توجيه اذا عطف بلكن موضوع على مفرد يجب ان يكون ما قبلها نفيا لان ما بعدها مثبت بالغرض والمفرد يجب ان يكون مثبتا لان النفي مخصوص بالجمل واذا كان بعدها اثبات وجب ان يكون ما قبلها نفيا ليحصل التنافي بخلاف لكن التي يقع بعدها الجملة فانه لا يلزم ان يكون ما قبلها نفيا لان الجملة التي بعدها لا يجب ان يكون اثباتا اذ الجملة قد يكون اثباتا وقد يكون نفيا فان كانت الجملة التي بعدها اثباتا يجب ان يكون ما قبلها نفيا وان كانت نفيا يجب ان يكون ما قبلها اثباتا ولما كانت هذه وهي التي عطف بها المفرد على المفرد لا يكون ما بعدها الا مثبتا لما علمت وجب ان يكون ما قبلها نفيا وانما قال بخلاف لكن التي يقع بعدها الجملة ولم يقل بخلاف لكن التي يعطف بها الجملة ليشمل العاطفة والمخففة من لكن المشددة فان عدم وجوب وقوع النفي قبلهما يتحقق فيهما جميعا والامام الجديني ذهب الى ان لكن التي يقع بعدها الجمل مخففة من الثقيلة ولا يكون لكن عاطفة الا اذا وقع بعدها المفرد وقال نص عليه الجزولي وهذا خلاف ما ذهب اليه جار الله العلامة في المفصل ...... التنبيه قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة تسمية حروف التنبيه بهذا الاسم اولى من تسميتها باستفتاح الكلام لان اضافة الحرف في تسميته الى المعنى المحقق به في الدلالة اولى من اضافته الى امر ليس هي دالة والمتقدم بن دلالة من الحروف على الاستفتاح الامرى ان حروف الاستفهام وحروف التحضيض ونظائرها لا يكون الا مستفتحا بها ولم تسم حروف استفتاح لانه ليس من دلالتها وانما سميت حروف استفهام وحروف تحضيض لما كان ذلك المعنى مدلولا لها واذا اعتبرت تسميات الحروف باعتبار اضافتها وجدتها كلها كذلك كحروف النداء وحروف الشرط وحروف النفي والاستقبال والجر وغير ذلك فثبت ان تسميتها حروف التنبيه اولى وحروف التنبيه وهي ها والا واما وضعت لتنبيه المخاطب قبل الشروع في الجملة ليتفطن لما تقاله لانه قد يفوته على تقدير التغافل اما الجملة

او بعضها فاذا جيء بحرف التنبيه وقد يفوته اي يفوت حرف التنبيه لم يضر اي لا يفوته حرف التنبيه لحرف
التنبيه لان فوت شيء منه على المخاطب لا يضر لانه لم يقصد بالذات اقول لقائل ان يقول انا لم يضر ان لو
لم يفت عند فواته ما هو المقصود بالذات فالاولى ان يقال لو جيء بحرف التنبيه لحرف التنبيه لتعذر فوته
لجاز ان بعد فوت حرف التنبيه ينبغي ان يؤتى بحرف تنبيه آخر وهكذا الى غير النهاية فيتسلسل وحروف التنبيه
كلها تدخل في الجمل لانها انما وضعت لتنبيه المخاطب حتى لا تفوته الجملة فلا يدخل على المفرد الا ها في اسماء الاشارة
فانها تدخل الجملة ولذا يدخل اسم الاشارة لان شرط دلالة اسم الاشارة قيام قرينة الاشارة لصحة اطلاقه على كل
حاضر ولذلك افتقر في المفصل فاشتد افتقاره الى تنبيه المخاطب لئلا يفوته قرينة الاشارة فيدرك المشار اليه
بعينه واذا الكلام كذلك يكون اسم الاشارة محتاجا الى حرف التنبيه وخص ها لانه اخف من الآخرين وغيره
من الاسماء لا يفتقر لها قرينة فلا يحتاج الى مقارنته فلذلك الا قولهم الا ان زيدا منطلق والا ما زيد قال الله تعالى
الا يا اسجدوا لله في قراءة الكسائي لانه قرأ بالتخفيف واما من قرأ بالتشديد فلا يكون مما نحن فيه وقد سبق
الوجهان في آخر المنادى ومثال اما قولهم اما والذي ابكى واضحك والذي امات واحيا والذي امره الامر
ومثال ها في الجملة ها ان تا عذرة ان لم تكن نفعت فان صاحبها قد تاه في البلد ومثال ها في اسم الاشارة
قولهم جاء في هذا وهؤلاء بهذا وحروف التنبيه لها صدر الكلام ليحصل الغرض المطلوب بها وهو تنبيه المخاطب
لئلا يفوت بعضه على السامع الا ها باعتبار الاشارة بعضها باعتبار دخولها على اسم الاشارة لا يكون لها صدر الكلام
بل قد يكون اول الكلام ووسطه على حسب وقوع اسم الاشارة في الجملة فانه ان وقع ابتداء يكون ها في الصدر
اتفاقيا وان وقع فاعلا يكون ها وسط الكلام لان وضعها لاسم الاشارة لا للجملة فوقوعه في الابتداء او الوسط
لكونها تبعا لاسم الاشارة النداء النداء لغة مصدر ناداه وروي بضم النون مجعولا من قبيل
الاصوات كالصراخ والبكاء واصطلاحا طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو وحروفه يا وايا وهيا واي والهمزة
وذكر من النحويين يذكرها وا قال المصنف في شرح الكافية ليست وا في الحقيقة من حروف النداء
لخصوصها بالندبة فلو كانت وا حرف نداء لكان المندوب منادى لكن المندوب لا يكون منادى لان المنادى
المطلوب اقباله والمندوب المتفجع عليه والمتفجع عليه لا يطلب اقباله فانما ذكر بعد ذلك مع حروف
النداء لموافقتها لفظ ما بعدها من المندوب لما بعد حروف النداء من المنادى في البناء والنصب على ما تقدم
في المنادى فيا اعمها يعني انها افضل على اخواتها لكثرة النداء بها ووقوعها في الاستغاثة والندبة
وللقريب والبعيد وايا وهيا للبعيد وفي حكمه الساهي والنائم والمتجنب واي والهمزة للقريب لان
نداء البعيد يحتاج الى رفع الصوت وهو يحصل بكثرة حروفها والى مدة وهو يحصل بكون آخرها الفا وقد
اتفق المعنيان في ايا وهيا ووجد المعنى الثاني في يا فلذلك جعل للبعيد فان قيل يرد على قولهم
يا للبعيد قول الداعي يا الله ويا رب وقد قال الله تعالى ونحن اقرب اليكم من حبل الوريد

اجيب بعد تسليم انه للبعيد بان البعد ليس بالنسبة الى الله تعالى انما هو بالنسبة الى العبد البعيد من احسانه
واستجابة دعائه واذا استنقص الانسان نفسه في ذلك فهو بعيد بهذه النسبة فصح استعمال حرف البعد لذلك
وقيل جميعها اسماء افعال لانها مع المنادى كلام مستقل والحرف مع الاسم لا يستقل كلاما قال المصنف في شرح
المفصل لا يستقيم ان يكون هذه الكلمات اسماء افعال لوجهين الاول ان اسماء الافعال ليس فيها ما هو اقل من
حرفين وهذه الحروف من جملتها الهمزة وهي حرف واحد واذا بطل ان يكون الهمزة اسم الفعل بطل البواقي لانه لا
قائل بالفرق ولان الجميع في معنى واحد باتفاق فاذا وجب ان يكون بعضها ليس باسم فعل وجب ان يكون البواقي
كذلك الثاني ان اسماء الافعال لا بد لها من مرفوع ولا مرفوع ههنا فوجب ان لا يكون اسماء افعال فان زعم
زاعم ان الفاعل مضمر فيها مثله في رويد زيدا واشباهه فغير مستقيم لانه اما ان يكون ضمير متكلم او مخاطب
او غائب لا جائز ان يكون لغائب اذ لم يتقدم له ذكر وليس المعنى عليه ايضا اذ لم يرد ان الغائب هو الداعي
ولا جائز ان يكون للمتكلم لان ضمير المتكلم لا يكون مستترا في اسماء الافعال ولا جائز ان يكون للمخاطب لانه ليس
المعنى عليه اذ لم يرد ان المخاطب هو الداعي وانما المراد انه المدعو فلا يستقيم ان يكون فاعلا لكونه واقعا
عليه الفعل وانما وهم من قال انها اسماء افعال من حيث انه رآها مستقلة مع المنادى كلاما وقد استقر
عنده ان الحرف لا يكون مع الاسم كلاما ولو علم القائل بكونها اسماء افعال ان المراد من يا زيد يا اطلب زيدا
لعلم انه لا يكون كلاما الا لذلك قال المصنف في شرح المفصل كان الاصل يا ادعو زيدا او انادي زيدا وما
اشبهه على معنى الانشاء فلما كثر استعماله حذفوا الفعل تخفيفا واقتصروا عليه وكان الموجب لحذفه كثرة استعماله
ووقوع حرف يدل عليه في محله وحذف الفعل لما يدل عليه ليس ببدع في اللغة بل هو رائج كثيرا وليس المعنى بكثرة
الاستعمال في ذلك وفي مثله انهم تكلموا به على الاصل ثم خففوه لان ذلك يستلزم وجود مثله في كلامهم لذلك كثيرا
وانما المعنى انهم علموا انه يكثر استعماله ففعلوا ذلك به من اول امره ان قلنا انهم الواضعون وان قلنا ان الله تعالى
علمهم ذلك فواضح الايجاب هذه الحروف نعم حروف الايجاب وحروف التصديق من جملتها نعم وهي
مقررة لما سبقها من كلام موجب او منفي خبرا كان او استفهاما فهي نعم لقائل قام زيد او اقام زيد قد قام ولقائل لم يقم
زيد او الم يقم زيد لم يقم هذا وضعها لغة الا انه جرى العرف في ايجاب نفي معه استفهام ولذلك لو قال نعم في
جواب اليس لي عليك الف الزم الف بالف تغليبا للعرف انه المراد منه مرفالك علي الف والعرف مقدم على اللغة
باعتبار احكام الشرع ومستتبع اخراج الحرف نعم عن وضعه الاصلي ان النفي الواقع بعد الاستفهام للتقرير
فيكون موجبا من حيث المعنى وبلى مختصة بايجاب النفي اي يبطل النفي ويجعل الكلام ايجابا سواء كان النفي مجردا
او استفهاما فهي قولك بلى لمن قال لم يقم زيد او الم يقم زيد قد قام زيد فالمراد بها في قوله تعالى الست بربكم قالوا
بلى انت ربنا وقال المفسرون لو قالوا نعم لكفروا لان نعم لتقرير ما سبقها فيكون المعنى لست ربنا فيكفر عليه لا يلزم الكفر
بناء على كونها بمعنى بلى عرفا اجيب بانه لم يتحقق في حرف لم يثبت الا اعتبار معناه من حيث اللغة قوله

وأي إثبات أي لم يستعمل إلا وأن يكون بعدها قسم حذف فعله وذلك علم بالاستقراء ولم يستعمل أي مجردا
عن القسم ولا أي أحلف بالله بل المستعمل أي والله وأي بالله وأي الله وأي لعمري ونحوها
وأجل وجير وإن هذه الثلثة لتصديق المخبر فلا يجاب بها إلا الخبر فتقول لمن قال قام زيد أجل أو جير أو إن
فإن بمعنى أجل وجير وإنما استعمل بمعناه لأنه لما كان أصله لتحقيق كلام المتكلم نحو إن زيدا قائم استعملت لتحقيق
كلام السائل لوجود التحقيق في كلا الكلامين واستدل بعضهم على كون إن بمعنى نعم أي على كونه حرف إيجاب مقررا
ومصدقا للمخبر بقوله . بكر العواذل في الصبوح يلمنني وألومهنه ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت إنه
قال المصنف هذا الاستدلال ليس بقوي لاحتمال أن يكون إن الأشد اسما أي المشبهة بالفعل والهاء اسمها و
حذف خبرها للعلم به أي إنه كذلك وقول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني إليك إن وصاحبها واضح
في ذلك أي في إثبات كونها حرف إيجاب روي أن ابن الزبير أتاه فضالة فقال يا أمير المؤمنين إن ناقتي قد دبرت
ونقبت يعني وصلت إليك فقال له ارقعها بسبت واخصفها بهلب وسر بها البردين فقال إني جئتك مستمنحا
لا مستعلما فلعن الله ناقة حملتني إليك فقال ابن الزبير إن وصاحبها أي أجل وصاحبها

حروف الزيادة سميت هذه الحروف حروف الزيادة لا لأنها لا معنى لها أصلا لأن منها ما هو واقع في القرآن ولم يقع
فيه ما لا معنى له أصلا ولأن لها معنى وفائدة وهو تأكيد شيء من الجملة ولا لأنها تقع أبدا زوائد لأنها أكثر ما تقع
تكون غير زوائد بل إنما سميت بها لأن حذفها لا يخل بأصل المعنى أو لأنها قد تقع زائدة فمنها إن وتزاد بعد ما
النافية وفائدتها تأكيد النفي وكثرت زيادتها مع النفي حتى صار نسيا منسيا تقول ما إن زيد قائم وما إن رأيت
زيدا بمعنى ما زيد قائما وما رأيت زيدا وقيل إن نافية دخلت مع ما النافية توكيدا لها وهذا ليس بجيد
لوجهين الأول أنهم لا يجمعون بين حرفين مختلفي اللفظ لمعنى واحد ومن ثم لم يقولوا إن لزيدا قائم ولا
يا الرجل وإنما مثل ذلك الثاني أن الكلام إذا دخلت النفي على النفي صار مثبتا وهنا الكلام منفي قطعا وقل زيادتها
بعد ما المصدرية الزمانية ولما أشار المصدر انتظرني ما إن جلس القاضي بمعنى ما جلس القاضي والمعنى مدة جلوسه وقال
لما الشرطية تقول لما إن قمت قمت وتقيسها بعد لما هو المشهور الشايع ومنها أن المفتوحة فإنها تزاد بعد لما
الشرطية تابعا كثيرا قال تعالى ولما أن جاء البشير وتزاد بين لو والقسم أي قبل لو بعد القسم في جواب القسم نحو
والله أن لو خرجت خرجت وقلت زيادتها بعد الكاف كقوله كأن ظبية تعطو إلى ناضر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر
ومنها ما وهي تزاد بعد إذا ومتى وأي وأين وإن شرطا يعني إذا كانت هذه الألفاظ للشرط فقوله شرطا تقييد
لجميع ما ذكر لأنها كلها تستعمل شرطا وغير شرط وزيادة ما فيها مختصة بأن يكون شرطا فلذلك قيدها بكونها شرطا
كقولك إذا ما تكرمني أكرمك بمعنى إذا تكرمني أكرمك ومتى ما تكرمني أكرمك وليست زيادة ما مفيدة لمعنى التكرير ومن قال
إنه للتكرير فدخول ما فيها على ما كانت عليه ومن قال إنها ليست للتكرير وهو الصحيح فلا يكون مفيدة للتكرير مع
مصاحبة ما بل يكون مفيدة تأكيد الأعنى وأيا ما تضرب أضرب وأينما تكن أكن فإما تثقفنهم بل والأغلب أن يكون فعل

الشرط مؤكدا بالنون إذا زيدت ما بعد أن يكون مضارعا غالبا لأنه إذا أكد إن بما فتأكيد ما هو المقصود الحقيقي
وهو الفعل أولى ومثل إما ترين قليل وقد تزاد بعد بعض حروف الجر أي بعد الباء ومن كقوله فبما نقضهم ميثاقهم
ومما خطاياهم أغرقوا ولذا قلت زيادتها بعد عن ومثل ربما أصبنا إليه نحو عما قليل من عزيا جرم وإنه لحق مثل
ما أنكم تنطقون وقد تزاد ما بعد النكرة كقولك اضرب ضربا ما وقيل ما هذه صفة كما تقدم في الموصولات واعلم أنه
قد تزاد ما تفصل بين اللامين شاذا قوله تعالى وإن كلا لما ليوفينهم قال المصنف في أمالي القرآن قرأ نافع وابن كثير
إن ولما مخففتين فإن مخففة من الثقيلة وكلا منصوب بها على إحدى اللغتين في الإعمال والإهمال وهي لغة فصيحة
واللام هي لام الفارقة وما زائدة أو بمعنى الذي وليوفينهم جملة في موضع خبر إن واللام فيها لام القسم و
حسن زيادة ما على القول بأنها زائدة لما قصد إلى جعل ليوفينهم جواب قسم فلم يحسن اجتماع اللامين اللام
الفارقة ولام جواب القسم فلولا ما الفاصل لليوفينهم زيدت ليفرق بينهما أو صلة لما إن جعلت موصولة كأنه قيل وإن
كلا هؤلاء الذين والله ليوفينهم ربك أعمالهم وقرأ أبو عمرو والكسائي بتشديد إن وتخفيف لما فالكلام إن جعل مثل الكلام
في لما ليوفينهم كالكلام في قراءة نافع ومن معه سواء وقرأ حفص وابن عامر وحمزة وإن كلا لما بالتشديد في إن ولما
وهذه القراءة مشكلة فقيل لما مصدر من قوله أكلا لما أي وإن كلا جميعا ثم حذف التنوين إجراء للوصل مجرى الوقف
وهو ضعيف لأن استعمال لما في هذا المعنى بعيد وحذف التنوين من المنصرف في الوصل أبعد وقيل أصله لمن ما
فادغمت النون في الميم فاجتمع ثلث ميمات فاستثقل اجتماع الأمثال فحذفت الميم الأولى فبقي لما وهذا بعيد لا ينبغي أن
يحمل كتاب الله عليه فإن حذف مثل هذه الميم استثقالا لم يثبت في كلام ولا شعر فكيف يحمل عليه كتاب الله وقيل لما فعلى
من اللمم ومنع الصرف لأجل ألف التأنيث والمعنى مثل معنى لما المنصرف وهذا أبعد إذ لا يعرف لما فعلى بهذا المعنى و
لا بغيره ثم كان يلزم هؤلاء أن يميلوا لما وهو خلاف الإجماع وأن يكتبوها بالياء وليس ذلك بمستقيم ولو قيل إن لما هذه
هي لما الجازمة حذف فعلها للدلالة عليه لما ثبت من جواز حذف فعلها في قولهم خرجت ولما وسافرت ولما ونحوه وهو شايع
فصيح فيكون المعنى وإن كلا لما يعملوا أو لما يتركوا لما تقدم من الدلالة عليه من تفصيل المجموعين بقوله فمنهم شقي وسعيد ثم
ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم ثم بين ذلك بقوله ليوفينهم ربك أعمالهم وما أعرف وجها أشبه من هذا وإن كانت
النفوس تستبعده من جهة أن مثله لم يقع في القرآن والتحقيق يأبى استبعاد لذلك وقرأ أبو بكر وإن كلا لما بتخفيف
الأول وتشديد الثاني ولقراءته وجهان أحدهما الوجه المذكور في قراءة ابن عامر فيكون إن مخففة من المثقلة في
قراءته والوجه الثاني أن يكون إن نافية ويكون كلا منصوبا بفعل مضمر تقديره وإن أرى كلا أو إن أعلم ونحو لما
بمعنى إلا كقوله إن كل نفس لما عليها حافظ فيكون أقل إشكالا من قراءة ابن عامر لقبولها هذا الوجه الذي هو غير مستبعد
ذلك الاستبعاد وإن كان في نصب الاسم الواقع بعد حرف النفي استبعاد ولذلك اختلف في مثل قوله ألا رجلا جزاه الله خيرا
هل هو منصوب بفعل مقدر أو نون ضرورة فاختار الخليل إضمار الفعل واختار يونس التنوين للضرورة ومنها لا وتزاد
مع الواو أي مع واو العطف بعد النفي مثل ما جاءني زيد ولا عمرو والمعنى كمعنى ظاهر ما جاءني زيد وعمرو أي نفي المجيء عنهما مطلقا لأن

ما يفهم ظاهرا من قولنا ما جاء زيد وعمرو نفي المجيء عنهما ويمكن ان يفهم منه نفي مجيء زيد مع عمرو على ان يكون الواو بمعنى مع فيحتمل نفي زيد وحده لكنه معنى غير ظاهر وقول المصنف في شرح الكافية وهي بمعنى لا وان افادت الى نوع من التاكيد اشارة الى الجواب عن سؤال تقريره ههنا تقرير السؤال ان يقال معنى قول المتكلم ما جاء زيد ولا عمرو نفي المجيء عنهما اي عن كل واحد منهما وبوجودها يكون الكلام نصا في نفي المجيء عن كل واحد منهما وبتركها لا يكون نصا فيه بل يكون ظاهرا في نفيه عن كل منهما اذ يحتمل ان يفهم منه نفي المجيء عنهما على جهة الاجتماع وما يتغير بحذفه معنى الكلام لا يحكم بزيادته وتقرير الجواب ان معنى الكلام في حالتي الوجود والعدم واحد غايته ان دلالة الكلام على المعنى المراد عند وجودها اقوى لان وجودها يدفع الاحتمال فيكون من باب التاكيد لان دلالة الكلام المؤكد اقوى من غير المؤكد فافادتها قوة دلالة الكلام وتاكيده لا يخرجها عن كونها زائدة اما لان اللفظ قد يتاكد به لانه يصير نصا اولان الزيادة لا تنفك عن تاكيد ما وتزاد بعد ان المصدرية كقوله تعالى ما منعك ان لا تسجد والمعنى ما منعك ان تسجد لانه لم يمتنع عن عدم السجود وانما امتنع من السجود لانه ذم بهذا القول والامتناع عن عدم السجود انما هو السجود فيلزم الذم على السجود فثبت ان الامتناع عن السجود فيكون لا زائدة وقلت زيادتها قبل اقسم مثل قوله تعالى لا اقسم بيوم القيمة فلا اقسم برب المشارق فلا اقسم بمواقع النجوم اي اقسم بدليل قوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم وقيل التاكيد يتاخر عن المؤكد فلا في لا اقسم لا يكون زائدة لاستفادة معنى التاكيد منها بل هي رد لما اعتقده المشركون من عدم البعث ونفي له ثم قال اقسم بيوم القيمة ونفي احسب انه منقوض بنحو ان زيدا قائم فان ان اكدت ما بعده وشذ زيادتها مع المضاف كقول الشاعر في بير لا حور سرى وما شعر ومنها من والباء واللام وقد تقدم ذكرها اي ذكر مواضع زيادتها في حروف الجر

التفسير حرف التفسير اي وان وما بعدهما عبارة عما قبلهما ومبين له فسميا حرفي التفسير وتعرب المفسر بها باعراب المفسر ان كان له اعراب لانه بيان له وقال ابن المالك وصاحب المفتاح معطوف عليه واي عاطف قال الامام الحديثي هذا هو الاولى عندي والعطف بمعنى المغايرة واي اعم من ان لانه تفسر بها القول الصريح نحو قلت لزيد اي قم وما هو في معنى القول الصريح نحو كتبت اليه اي قم وما ليس في احدهما مثل ان تقول في قوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه تريد ان تقول من قومه تفسيرا لقوله واختار موسى قومه وان مختصة بتفسير ما فيه معنى القول بمعنى لا يفسر بها القول الصريح وما ليس بقول صريح ولا معنى فيكون اخص من اي قال تعالى وناديناه ان يا ابراهيم تريد بها تفسير النداء وكذلك تقول كتبت اليه ان قم وامرته ان ارجع لان النداء والكتابة والامر في معنى القول واختلف في تفسير القول الصريح بها فاجازه بعضهم وحمل عليه قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله ربي وربكم فجعل ان اعبدوا الله تفسيرا لما قبل اي لمقول القول ومقول القول قول صريح وجعلها بعضهم مصدرية وذلك المصدر بدلا من ما امرتني او بدلا من الضمير في قوله به وضعف الاول بانه لا يثبت اصل الحمل وان المقول لا يكون قولا صريحا وجعلها بعض زائدة وفيه نظر اذ ليس الموضع من مواضعها مع انه اذا امكن حمل كلمة على الاصالة

لا يجعل زائدة واستدل الاولون ايضا بقوله تعالى وانطلق الملأ منهم ان امشوا وقالوا تقديره انطلق الملأ قائلين ان امشوا فهي مفسرة للقول الصريح وضعف هذا بان القول المقدر ليس كالقول الصريح في لفظ القول اذ لم يتعين تقديره ولا اولوية تقديره من تقدير ما هو بمعناه بل يتعين تقدير ما هو بمعناه لئلا يضطرب هذا الحكم فيكون تقدير الاية انطلق الملأ يتحاورون او ينادون ان امشوا

المصدر حروف المصدر ما وان وان سميت هذه الحروف الثلثة حروف المصدر لانها تجعل مدخولها مصدرا وهذا اي ما وان ظاهر الاولان مختصتان بالجملة الفعلية تدخلان عليها فتصيران ايضا بتاويل مفرد هو المصدر والفعل الواقع في تلك الجملة ويكون ذلك المصدر معربا باعراب يقتضيه العامل رفعا ونصبا وجرا تقول اعجبني ما صنعت اي صنيعك واعجبني ان خرجت اي خروجك قال المصنف في شرح المفصل فان لم يكن فعلا وان مصدر فقد رفضا كقوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم فيقدر بالوقت اي وفي وقت قرب اجلهم وان مختصة بالجملة الاسمية تدخل عليها فتقلبها الى تاويل مفرد هو المصدر لخبرها ان كان خبرها جملة فعلية او مشتقا من الفعل او الى تاويل مفرد هو ما في معنى المصدر ان لم يكن الخبر فعلا ولا مشتقا مثال الاول اعجبني ان زيدا يقوم او قائم اي قيامك ومثال الثاني اعجبني ان زيدا اخوك اي اعجبني اخوته لك وان تعذر رد الخبر الى المفرد يكون ماولا بالمصدر او بمعناه فيقدر بالكون كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام اي ولو ثبت كون ما في الارض من شجرة اقلاما

التحضيض حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما تدخل على الفعل المضارع بمعنى طلبه والحض عليه تقول هلا تضرب والمعنى هل وعلى الفعل الماضي على معنى اللوم على تركه تقول هلا صليت على معنى انك تلومه في الترك لحامد الكلام لدلالتها على نوع من الكلام وهو التحضيض والبعث كما اذا دخل المضارع او التوبيخ واللوم كما اذا دخل الماضي يلزم الفعل لانها لطلب الفعل اما اذا كانت في المضارع فظاهر واما اذا كانت في الماضي فلما بينا انها في الماضي للوم على الترك والملام على ترك الا وهو مطلوب فيكون للطلب مطلقا فاشبهت لام الامر فتختص بالفعل كما اختص لام الامر به لكونها للطلب فان قيل طلب الفعل بعد مضي وقته مستحيل فلا يكون في هذه الحروف اذا وقع بعدها الماضي طلب واذا لم يكن فيها معنى الطلب تعذر النصب بعدها بالفاء والجزم بغير فاء قلت اجاب المصنف عنه في امالي المفصل بانها لا تنفك عن افادة معنى الطلب في الوقت الذي كان طلبا له وانما وقع بعدها الماضي تنبيها على ان المطلوب منه ذلك فوته حتى انقضى وقته فصار كالتوبيخ واللوم على ترك المطلوب فباعتبار ما فيه من معنى الطلب المقدر في وقته نصب جوابه بعد الفاء وجزم بغير فاء قوله في الشرح لفظا اي يلزم الفعل لفظا كقولك هلا فعلت كذا او تقديرا كقولك هلا زيدا ضربته لان التقدير هلا ضربت زيدا ولكنه وجب حذفه لما ثبت تفسيره وكقولك لمن يضرب القوم ولم يضرب زيدا هلا زيدا تقديره هلا تضرب زيدا وكقولك حين جاء كل قوم دعوتهم ولم يجيء زيد وهو منهم هلا زيد تقديره هلا جاء زيد

حرف التوقع قد سمي حرف التوقع وحرف التقريب كل ذلك باعتبار واما تسميته بحرف التوقع

فلما ذكره الخليل من قوله هذا الكلام يعني قد صرت لقوم ينتظرون الخبر ومعنى ذلك انك انما تجيء بها من يتوقع
اى ينتظر الاخبار بجملته في ظنك او علمك ومنه قول المقيم قد قامت الصلوة واما تسميته حرف التقريب
فلانه يقرب الماضي من الحال اى يقربه من الزمن الذى انت فيه فقولك قد قام زيد دال على ان قيامه قريب
من اخبارك بخلاف قولك قام زيد فانه لا يدل عليه ولذلك اى لكونها للتقريب لزم في الماضي اذا وقع حالا معها
اذا كانت في الماضي واما اذا كانت في المضارع فيكون للتقليل كقولهم ان الكذوب قد يصدق وان الجواد قد يبخل لان
التقليل يناسب التقريب اذ كل قريب قليل اذ فيه تقليل المسافة والمدة وقد تدخل على المضارع والمراد تحقيق
الامر لان الفاظ التقليل قد تستعمل للتحقيق كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا

حرفا الاستفهام

الاستفهام طلب الفهم كالاستخبار فانه طلب الخبر وحقيقته استعلام المجهول وهو معنى من المعاني العارضة فحقه
ان يكون بحرف موضوع له ولذلك بنى اسماء الاستفهام ولاده وانهما صدر الكلام لدلالتهما على نوع من الكلام فلا يعمل
ما قبلهما فيما بعدهما ولا بالعكس فيمتنع زيدا اضربت ورايت ازيدا وحرفاه هما الهمزة وهل وهما يدخلان على الجملتين
الاسمية والفعلية فيضمن معناهما السؤال عن مضمونها بعد ان كان خبرا الا ان الهمزة تدخل على الجملة الفعلية وعلى
الجملة الاسمية التي ثانيها اسم وعلى التي ثانيها فعل نحو اقام زيد وازيد قائم وازيد قام الا انه اذا وقع في الجملة
الاسمية الخبر فعلا كان تقدير الاسم بعدها فاعلا او مفعولا على حسب تعلق الفعل احسن من تقديره مبتدا
كقولك ازيد قام وازيدا ضربته لان الاستفهام بالفعل اولى لان الاسم بانت لا يستفهم عنه الا نادرا وقد تقدم هذا
في باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير واما هل فتدخل من المواضع الثلثة على الاولين تقول هل زيد قائم
وهل قام زيد ولا تقع في الموضع الثالث الا على شذوذ لما ثبت من ان اصلها ان تكون بمعنى قد ولذلك جاءت
لا يقال هل زيد قام
بمعنى قد في مثل قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى فاذا استعملت في الاستفهام وجب ان تستعمل مع
الهمزة كان قد اذا استعملت فيه انما تستعمل مع الهمزة فاصل قولك هل خرج زيد اهل خرج زيد الا انهم تركوا الهمزة
قبلها لكثرة وقوعها معها وفرارا من اجتماع حرفين مثلين وتضمنها هل واذا كان اصلها ذلك فلم يجز هل زيد خرج الا على
ضعف كما لا يقال قد زيد خرج ولا اقد زيد خرج فان قيل ينبغي ان لا يجوز هل زيد قائم كما لا يجوز قد زيد قائم اجيب
بانه انما جاز ذلك حملا على اختها التي هي الهمزة في الجملة الاسمية الصريحة وهذا الحمل انما يكون اذا فقد
دخولها الفعل وذلك انما يكون اذا كان الاستفهام عن جملة اسمية صريحة اى التي لا يكون الخبر فيها فعلا واما
اذا كانت الجملة الاسمية غير صريحة بان يكون خبرها فعلا يلزم ان تدخل الفعل اما بتقديم او بتقدير فعله
فلا يجوز وقوع الجملة الاسمية الغير الصريحة بعد هل حملا على وقوعها بعد الهمزة قال المصنف في شرح الكافية
اذا غيرت الى معنى ما هو من بابها فاعتبار رعاية نفسها اولى مثاله اذا غيرت هل عن اصل وضعها الى الاستفهام
فمقتضاها في نفسها ان تكون ذكرها مع الفعل اذ اصل وضعها ان تدخل الفعل ومقتضاها باعتبار كونها للاستفهام العارض
ان تدخل الاسم ايضا ومراعاة مقتضاها في نفسها وهو دخولها الفعل اولى ما امكن من اعتبار كونها للاستفهام العارض لها فيجوز

هل قام زيد ويمتنع هل زيد قام وهل زيدا ضربت بل يلزم ان يتقدم الفعل ويقال هل قام زيد وهل ضربت زيدا
وتقول هل زيد اضربته فيكون زيد منصوبا بفعل مقدر ويمتنع ان يرفع على كونه مبتدا وانما جاز هل زيد قائم
لعدم وجود فعل يقع بعدها هذا هو الذى ذكره الامام الحديثي في توجيه كلام المصنف فعلى هذا التوجيه الضمير في
قوله غيرت لهل وقوله على معنى ينبغي ان يكون منونا وما في قوله ما هو من بابها للنفي وحاصل معنى كلام المصنف انهم
حملوا هل زيد قائم على ازيد قائم في الجواز ولم يحملوا هل زيد قام على ازيد قام في الجواز لانه اذا غيرت الجملة الاسمية
التي الجزء الثاني منها اسم الى معنى ما هو من بابها اى الى الجملة الاسمية التي الجزء الثاني منها فعل فالاولى اعتبار هل
في نفسها يعني الاولى ان لا تحمل هل على الهمزة بل يتقدم الجزء الثاني على الجزء الاول فيقال هل قام زيد فعلى
هذا التوجيه ضمير غيرت للجملة الاسمية وقوله معنى غير منون بل هو مضاف الى ما وما موصولة الا ان لفظ
معنى على هذا التوجيه لا فائدة فيه اذ التوجيه يتم بدونه   والهمزة اعم   الهمزة اعم تصرفا من هل يعني
انها مستعملة في مواضع لا يجوز استعمال هل فيها منها زيدا اضربت فانه يجوز استعمال الهمزة فيها دون هل لما
ذكرنا ومنها انهم استعملوها لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار كقولك اتضرب زيدا وهو اخوك منكرا
لضربه حال صدور الضرب منه دون هل واستدل عليه من وجهين الاول ان المستفهم عنه في هذا الموضع محقق
بالحقيقة لان اصله انت مضر بكر زيدا وهو منكر غير مستحسن منك وهل دخيلة في الباب فلا تحذف نفيا لضعفها
في الاستفهام ولان المعنى لا يعني الثاني انه ثبت استعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه في قولك ازيد عندك
ام عمرو لانك انما تقول هذا بعد ان كنت عالما بان احدهما عندك ولكنك لا تعلم بعينه فقد تضمن كلامك اثبات
الحكم لواحد منهما من غير تعيين صرح المصنف بهذا المعنى في شرح المفصل في حروف العطف واذا ثبت استعمال
الهمزة في قولك ازيد عندك ام عمرو لاثبات ما دخلت فيه على وجه اى على جهة عدم التعيين ولم يستعمل فيه هل
للاثبات المذكور واحتيج هنا الى حرف يفيد اثبات مدخولها على جهة الانكار فالاتيان بحرف ثبت استعمالها
لاثبات مدخولها في غير هذا الباب هو الوجه فان قيل هذا اسلم لكن نقل الكلام الى المقيس عليه ونقول
لم اختصت ام المتصلة بالهمزة ولم تستعمل فيه هل اجيب بانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين وادخل
ما ليس بحرف الاستفهام لتعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام عند دخيل فيه كون
انفع وتقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعدد ولانها للاضراب عن السؤال الاول
واستيناف سؤال اخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام بكر في تقدير بل اعندك بكر واذا لم يتعدد
المستفهم عنه على الحقيقة يجوز استعمال هل فيها ومنها انه تدخل الهمزة على الواو والفاء وثم العاطفة نحو قوله تعالى اثم اذا
ما وقع اومن كان افمن كان دون هل قال المصنف في شرح الكافية لتقدمهم في الهمزة فكان استعمالها في هذا الحال
اولى لكونها الاصل ولانها اخف وفي شرح المفصل اذا امتنع هل زيد اضربت فامتناع هذا اجدر

الشرط

حرف الشرط   حرف يدخل على جملتين فعليتين فيجعل الاولى سببا للثانية وهو ان ولو واما ولم يذكر منه الثلثة

غيرهما من ادوات الشرط من نحو من واذا ولما لانها اسماء وهو في معارض تعداد حروف الشرط لان المبوب
انما كان لحروف الشرط ولا ادوات الشرط سواء كانت حروفا كالثلثة التي ذكرها او اسماء وهي ما تقدم في الفعل
المضارع عنده كل الجوازم صدر الكلام لدلالتها على قسم من اقسام الكلام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا بالعكس وادات
الشرط اذا دخلت الجملتين المستقلتين جعلهما كلاما واحدا كل واحد منهما محتاج الى الاخرى اذ معنى ان يكرمني اكرم
اكرامك سبب اكرامي والشرط فعل لانه يقع ويحصل فالا يكون موجودا ويحتمل ان يوجد وان لا يوجد والاسماء موجودة
ثابتة والاصل فيه ان يكون مستقبلا لانك تشترط فيما يأتي ان يقع شيء لوقوع غيره فيصير الماضي مستقبلا من حيث
المعنى اذا لم يقع شرطا والجزاء اصله ان يكون فعلا ايضا لان وجوده متوقف على وجود الشرط والاسماء موجودة
ثابتة فيصير الماضي مستقبلا ايضا كالشرط فان للاستقبال يجعل الفعل مستقبلا معنى وان كان ماضيا لفظا
كقولك ان اكرمتني اكرمتك ومعناه ان تكرمني اكرمك فان قلت الجزاء ليس بمستقبل في مثل قولهم ان اكرمتني
اليوم فقد اكرمتك امس فالجواب انه تقدم في شرح قوله وقد تضمن المبتداء معنى الشرط ان الجزاء وما اشبهه قد يكون
مضمون الجملة وقد يكون الاخبار بها وهذا من الثاني قال المصنف في امالي القرآن الاكرام الذي ذكر شرطا
سبب الاخبار بالاكرام الواقع من المتكلم امس لا نفس الاكرام لان ذلك غير مستقيم من وجهين احدهما ان
الاكرام الثاني سبب للاول فلا يستقيم ان يكون مسببا والثاني ان ما في حيز الشرط في المعنى مستقبل وهذا ماض
محقق في المعنى وعن الوجه الاول توهم كثير من المبتدئين ان جواب الشرط يكون مسببا ويكون سببا وهو
فاسد ولو صح ذلك لصح ان يقال ان تدخل النار كفرت بالله وذلك معلوم البطلان فان قلت الاخبار
بالاكرام الواقع امس قد حصل قبل الشرط وذلك غير مستقيم فالجواب ان المعنى على ان ذكر هذا الخبر بعد
وقوع الشرط هو المسبب وذلك يحصل بعد الشرط والخبر سبب للذكر لمضمونه فذكر السبب مستغني به عن
المسبب ولذلك وجب في مثل هذه المواضع دخول الفاء تنبيها على ان الجواب ما ذكرناه ولو كان عين الجواب
لم يجز دخول الفاء لو قلت ان اكرمتني فاكرمتك لم يجز وعلى ما ذكرنا يحمل قوله تعالى ان تتوبا الى الله فقد صغت
قلوبكما اى ان تتوبا الى الله يكن سببا لذكر هذا الخبر وهو قوله تعالى فقد صغت قلوبكما فان قلت لا يليق
ميل القلب في التحريض على التوبة فكيف يجعل سببا لذكر الذنب قلت ذكر الذنب منوها منه لا ينافي التحريض
على التوبة ولا سيما ان كان الذنب مشهورا فيصير المعنى في الآية ان تتوبا الى الله تعلم براءتكما من اثم هذا
الفعول لان الخبر بالصغو سبب لذكره وذكره متوبا منه سبب العلم ببراءتهم من الاثم فاستغنى بسبب السبب
فان قيل الشرط غير مستقبل في قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وفي قول الشاعر أتغضب
ان أذنا قتيبة حزتا جهارا قلت اجاب عنه المصنف في امالي القرآن بان كان معنى ثبت وكأنه قال ان
ثبت ان قميصه وثبوت الشيء لا يلزم منه ان لا يكون قبل ذلك ثابتا فهي على بابها في الاستقبال لان المعنى ان يثبت
هذا في المستقبل فهي ما دخلت هذا التأويل اول قوله ان أذنا قتيبة حزتا على ان التقدير ان كانت اذنا

سمع حزتا وقد ثبت حذف كان الناقصة مع الشرط كثيرا كقولهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ونظائره كثيرة هذا ما ذكره المصنف
في الامالي وبه يتحقق ما في الشرح وقال المصنف في شرح المنظومة الفعل الواقع بعد حرف الشرط معناه الاستقبال
وقد يراد به الماضي مع المستقبل جميعا لا الماضي وحده كما يجوز بعضهم مثل قوله تعالى وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم
فيحتمل مثل ذلك الماضي والمستقبل وكذلك قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب
جهنم المراد به اصحاب الاخدود وغيرهم ممن يفعل فعلهم وكذلك ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله المراد به
من آمن ويؤمن لان المعنى والسياق يقتضي ذلك ولذلك يحكم بالعموم في مثل ان جاءك رجل عالم فاكرمه وبالتكرير في
المطلق لان السياق باعتبار المعنى يقتضي ذلك اذ العرف في مثله قصد التكرير كقوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا
وكقوله ان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من الغائط او لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا وكقوله تعالى
اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا ولا اشكال في ذلك فان قلت يلزم على ذلك ان يتكرر المشروط بتكرر الشرط ومعلوم
انك لو قلت ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت مرة فطلقت ثم دخلت ثانية لم تطلق قلت هذا لم يكن
العرف اقتضاء التكرير وقد علم من عرف الشرع ان هذه الشروط في التعليم والترغيب والترهيب كلها وان كانت
مطلقة المعنى فيها قصد تكرير المشروط عند تكررها لان المقصود التعليم مستمرا والترغيب مستمرا والترهيب
مستمرا والعرف في مثله قصد التكرير ومن ثم قال مالك رحمه الله ما معناه ان المشروط يتكرر بتكرر الشرط في
مقتضى اللغة وحدها ان المشروط لا يتكرر بتكرر الشرط الا ان يكون العرف في مثله قصد التكرير كقول القائل
ان تركت صلوة الوتر فعلي كذا فان ذلك يتكرر عليه بتكرر الشرط حتى كانه قال كلما اذ مثل ذلك لا يقصد
فيه الواحد وانما المراد المحافظة على ذلك مستمرا فلا يستقيم الا بتكرر المشروط عند تكرر الشرط ولو للمضي
وان دخلت على المضارع كقولك لو اكرمتني اكرمتك ولو تكرمني اكرمك وزعم الفراء انها تستعمل في الاستقبال كان
وليس ذلك بواضح ومعناها ارتباط جوابها بشرطها كارتباطه مع ان قال المصنف في شرح المفصل الا ان ان تربط
بها الشرط والمشروط في الاستقبال ولو تربطان بها في المضي على سبيل التقدير اما المضي فلانها تدل لظ ارتباط كان
معدوما واما انها على سبيل التقدير فلانه اذا كان الاول معدوما فالاول فيها مرتبط بالثاني على سبيل تقدير الاول
وظاهرها الدلالة على ان الثاني منتف فيلزم منه انتفاء الاول ضرورة ان انتفاء المسبب يدل على انتفاء السبب
وظاهر كلام النحويين في قولهم حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره انهم يعنون بذلك امتناع الجواب لامتناع
الشرط لانهم بذكرونه مع لولا فيقولون لولا حرف يدل على امتناع الشيء لوجود غيره وهذا الممتنع هو الثاني بالاتفاق
ويقولون في لو حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره وما ذكرناه اولى لان انتفاء السبب لا يدل على انتفاء
المسبب لجواز ان يكون ثم اسباب اخر وانتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب فيصح ان يقال انها تمتنع فيها
الاول لامتناع الثاني لان الثاني هو المسبب فيدل انتفاؤه على انتفاء السبب الاول الى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة
الا الله لفسدتا فانما سيق للدلالة على انتفاء التعدد في الالهة بامتناع الفساد فدل امتناع الفساد على امتناع الالهة

لان امتناع الالهة هو المقصود بالدلالة عليه ههنا بامتناع الفساد لا ان امتناع الفساد لامتناع الالهة لامرين
احدهما انه خلاف ما يفهم من سياق امثال هذه الدلالة والاخر انه لا يلزم من انتفاء الالهة انتفاء الفساد
لجواز وقوع ذلك وان لم يكن تعدد في الالهة لان المراد بالفساد ههنا خروج هذا النظام الموجود في السموات
والارض عن حاله التي هو جار عليها في العادة وذلك جائز ان يفعله الله تعالى وان انتفى تعدد الالهة واذا
تحقق ان معناها في الظاهر على ان الثاني منتف فيلزم منه نفي الاول ثبت ان معناها انتفاء الاول لانتفاء
الثاني هذا اما في شرح المفصل وقوله في شرح الكافية استعمالها في الماضي يوجب ان يكون امرها في الشرطية مقدرا
فيلزم انتفاء مشروطها ظاهرا وانما اوجب استعمالها في الماضي ذلك لان الشرط الحقيقي توقف وجود امر على
وجود امر اخر والشرط الذي بلو توقف ما لم يوجد بعد على وجود ما لم يوجد فيكون الجواب والشرط بعد لو
معدومين فيلزم من ذلك ان يكون ظاهرها الدلالة على انتفاء المشروط ويلزم من انتفائه انتفاء الشرط فيكون النقلان
على هذا التقدير اعني على تقدير ان يكون ظاهرها الدلالة على انتفاء المشروط معدومين ووضع لو لهذا فلا يلزم
على هذا التقدير خلاف وضع لو واما لو قيل ظاهرها الدلالة على انتفاء الشرط كما قاله النحويون يلزم خلاف وضع
لو اذ لا يلزم من انتفاء الشرط انتفاء المشروط لما علمت مما نقلناه من شرح المفصل فلا يكون النقلان بعد لو
معدومين وهو خلاف الوضع في لو ولذلك اي ولاجل ان ظاهر لو الدلالة على انتفاء المشروط الذي هو المسبب
لم يذكر المقدمة الثانية اي المقدمة الدالة على استثناء نقيض التالي في القياس الشرطي الاستثنائي بلو غالبا
عند ذكر المقدمة الاولى اي المقدمة الشرطية كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لان المعنى لكن
ما فسدتا فقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا هو المقدمة الشرطية وقولنا لكنهما ما فسدتا هي المقدمة
الثانية والمجموع هو القياس الاستثنائي والنتيجة فلم تكن الالهة موجودة والقياس الاستثنائي اذا كان بغير لو يذكر
فيه المقدمتان كما يقال ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان واذا كان القياس الاستثنائي بلو فلا
حاجة فيه الى ذكر المقدمة الثانية لانه لزم من كون لو للشرط على سبيل التقدير انتفاء تاليها فانتفاء تاليها
يكون معلوما من لو فلا حاجة الى ذكر المقدمة الدالة على استثناء نقيض التالي في القياس الاستثنائي الذي يكون
بلو وما جاء من قوله نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه ومثل قولك لو اكرمتني اكرمتك على خلاف الغالب في
لو قال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى والذين هاجروا في الله من بعد ما ظلموا لنبوئنهم في الدنيا حسنة
قيل هم الذين كانوا محبوسين معذبين بعد هجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلما خرجوا تبعوهم فردوهم
منهم بلال وصهيب وخباب وعمار وعن صهيب انه قال لهم انا رجل كبير ان كنت معكم لم انفعكم وان كنت
عليكم لم اضركم فافتدى منهم بماله وهاجر فلما رآه ابو بكر رضي الله عنه قال ربح البيع يا صهيب وقال له
عمر نعم الرجل صهيب لو لم يخف الله لم يعصه ثم قال صاحب الكشاف وهو ثناء عظيم يريد لو لم يخلق الله نارا لاطاعه
فكيف وقد خلقها فمقصود المتكلم منزلة لك لزوم المشروط للشرط الذي يتوهم بعده عنه هذا كلا المشروط

ومعنا النظم بالنسبة المطلقون في ان ثنا دالة على الاول ... جنة الغنم

اولى بان يستلزمه نقيض ذلك الشرط فاذا استلزم نفي الخوف نفي العصيان فاستلزام الخوف نفي العصيان اجدر
واذا استلزمت الاساءة الاحسان فاستلزام الاحسان الاحسان اجدر فالمقصود من مثل هذا الكلام ان المشروط
ثابت دائما لان الشيء اذا كان لازما للشيء ولنقيضه يكون ثابتا على كل حال لحصول احد ملزوميه دائما اذ الزمان لا يخلو عن
ذلك الشيء ونقيضه فكل منهما يستلزمه قيل ان انتفاء المشروط في الجميع مقدر ويكون قولك لمن اثنيت عليه لو جاهلا كنت
لو لم تجبني لاثنيت عليك ان الثناء المرتبط بغير المجيء منتف والثناء الذي حصل ليس هو الثناء المرتبط بنفي المجيء ولكن لما
كان اجيبا ثناء توهم انه يعتقد تقدير انتفائه قال المصنف في شرح المفصل هذا وان استقام فيما وقع الجواب فيه
بلفظ النفي نحو لو لم تعطني لما شكرتك وسببه انه ههنا الاكرامان خاصان فامكن ان تقدر ما انتفت عنهما انتفى فاما
في النفي فينتفي كل ما يشمله لعموم النفي فاذا قدر انتفاء النفي لزم الاثبات فيناقض المثبات المعنى الذي فهم
من القرينة وهو النفي مطلقا والمعنى الذي فهم من ظاهر جواب لو لانه اذا قدر في المثال المذكور انتفاء نفي الضرب
لزم اثبات الضرب والمفهوم من القرينة هو انتفاء نفي الضرب مطلقا سيما كل الضرب وثبت ضرب وذلك يعني
التناقض ومن الفقهاء من ذهب الى انه لا تفيد الا الاستلزام فاما الانتفاء لاجل انتفاء المعنى فلا يفيده هنا
اللفظ والدليل عليه الاية وغيرها الاية فمن هذه الاية ونقرير لو ان لفظ لو افاد ما ذكروه لكان قوله تعالى
ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم يقتضي ان الله تعالى ما علم فيهم خيرا وما اسمعهم ثم قال ولو اسمعهم لتولوا وهم
معرضون فيكون معناه انه ما اسمعهم وانهم ما تولوا لكن عدم التولي خير من الخيرات فاول الكلام فيه يقتضي نفي
الخير وآخره يقتضي حصول الخير وذلك متناقض فثبت ان القول بان لفظ لو يقتضي انتفاء النفي لانتفاء غيره
يوجب هذا التناقض فوجب ان لا يصار اليه واما الاثر فقوله عمر رضي الله عنه نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه
فلو كان لفظ لو يفيد ما ذكروه لصار المعنى انه خاف الله وعصاه وذلك متناقض فثبت ان لفظ لو لا يفيد انتفاء
الشيء لانتفاء غيره وانما يفيد مجرد الاستلزام واجيب بان جواب لو الاولى في الاية انتفى لانتفاء شرطه
وجواب لو الثانية ثابت بالقرينة فلم يوجد عدم التولي فلا تناقض وعن قول عمر كما مر وفي هذا البحث المتعلق
بلو زوائد اخر ذكرها المصنف في امالي المسائل المتفرقة ولزمان الفعل قد ذكرنا ان الشرط انما يكون
بالفعل فلا تدخل ان ولو الا على الفعل اما لفظا وهو ظاهر واما تقديرا كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
اصله ان استجارك احد فحذف استجارك لوجود مفسره الذي هو مثله لفظا ومعنى فيكون عوضا منه وكقوله تعالى قل
لو انتم تملكون اصله لو تملكون فلما جيء بتملكون الثاني حذف الاول لوجود عوض وانتم فاعل تملكون المحذوف
اي انتم هو الذي كان للغائب لو ذكر الفعل واو الا انه ضمير المخاطب المرفوع المتصل بالفعل المضارع كقولك تضربون
ويا تكون فلما حذف الفعل وجب ان يكون الفاعل منفصلا فتعين لو انتم على قياس باب الاضمار فعين بعد حذف الفعل
تعين المنفصل المرفوع اما المنفصل فلتعذر الاتصال واما المرفوع فلانه فاعل وضمير المرفوع المنفصل للمخاطبين لا يكون
الا انتم فلذلك تعين انتم قال المصنف في شرح المفصل وقال قائل ان انتم تاكيد للضمير المرفوع في قولك تملكون المحذوف

والفعل والفاعل جميعا محذوفان لم يكن بعيدا ولكن الاول اولى وانما كان الاول اولى لانه يلزم من الثاني
ابقاء الفرع مع ذهاب الاصل المقصود اولان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده
ومن ثم اى ومن اجل وقوع الفعل بعدها وجب فتح أنّ في نحو لو انك انطلقت لانطلقت ليكون مع صلته مؤولا بمفرد
يكون فاعلا للفعل المقدر الذى يقتضيه لو وهو ثبت او ما في معناه واذا كان انّ مع معموليها في موضع الفاعل
للفعل المقدر وجب ان يكون مفتوحة والتقدير لو ثبت انك انطلقت فحذف الفعل وان واسمها وخبرها فاعل
للفعل المحذوف الذى يعنى ما في انّ من معنى الثبوت وهو اى عما في ان من معنى الثبوت استغنى عن فعل صريح
يكون مفسرا لثبت فيبطل ان يكون معنى الثبوت الذى في ان عوضا عنه معنى ولما علم من نقلهم تفسير الفعل في هذا
الباب اى فيما حذف فيه الفعل وجوبا بفعل في بعض الصور وههنا بفعل التزموا في ان ان يكون خبرها فعلا ما امكن ليكون
عوضا عنه لفظا نستغنى بها اى عما في ان من معنى الثبوت وبالفعل الذى وقع خبرا ان عن عوض هو مثله لفظا ومعنى
لحصول المقصود بهما فلذلك تقول لو انك انطلقت ولا تقولون لو انك منطلق قال الله تعالى ولو انهم صبروا
منه اذا امكن الاتيان بفعل هو خبرها ان بناء على اشتقاقه واما اذا تعذر بناء على كونه جامدا ترك لفظ الفعل
مثل لو انك زيد قال الله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وقد قيل يجب ان يكون خبرها فعلا ماضيا اذا
امكن فيما نحو ليطابق معنى لو في المضى لكن قولا حسنا   واذا تقدم اجتماع القسم والشرط بنى على ثلثة
اقسام وذلك لانهما اذا اجتمعا فاما ان يكون القسم متقدما على الشرط او على العكس فان تقدم القسم على الشرط
فاما ان يكون القسم اول الكلام اى لا يتقدم شى آخر اولا يكون كذلك فالاول وهو ان يتقدم القسم اول
الكلام على الشرط يكون الجواب فيه للقسم لفظا وانما كان الجواب للقسم لانهم لما قدموه وتعذر ان يكون لهما
اى للشرط والقسم معا لفظا وجب ان يجعل لاحدهما وتقديمه يدل على اعتباره والعناية به فيكون الجواب له
وايضا فانه توجها اليه والشرط فضلة خرج عما هو معترضا والمعترض ملغى كما في قولك زيد ظننت قائم واذا كان الجواب
له يكون غير مجزوم ويكون فيه ما يقتضيه جواب القسم من نون التاكيد ومثله وجب ان يكون فعل الشرط ماضيا
لفظا نحو والله ان اتيتنى لاكرمنك ومعنى نحو والله ان لم تاتنى لاكرمنك وانما وجب ان يكون فعل الشرط ماضيا
لانهم لما جعلوا آخر الكلام اى الجواب للقسم بطل عمل الشرط فيه فقصدوا الى ان ياتوا بالشرط على وجه لا يكون لاداة
الشرط فيه عمل لفظا وله نظير موجود نحو زيد قائم ظننت ولو جى به مستقبلا لكان الاداة عاملة فيه دون جوابه
فيكون لغاه بالنسبة الى احد مقتضييها دون الآخر ولا نظير له وانما قال وكان الجواب للقسم لفظا لانه لا يمكن جعل
الجواب لهما لفظا لانه يلزم ان يكون مجزوما من حيث هو جواب الشرط غير مجزوم من حيث هو جواب القسم فيكون الشى
الواحد مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما من حيث المعنى فانه جواب القسم لان اليمين عليه وجواب الشرط لانه مشروط
بالاتيان او نفيه   وان توسط بقى من الاقسام الثلثة قسمان الاول منهما ان يكون القسم متوسطا
يتقدم الشرط عليه والثانى ان يكون متوسطا يتقدم على الشرط يعنى يكون القسم متقدما على الشرط لكن يكون شى آخر

متقدما على القسم في هذين القسمين جاز ان يعتبر القسم فيجعل الجواب له وجاز ان يلغى اما اعتباره في القسم الاول
من القسمين الباقيين فلانه امكن اعتبارهما معا وتوفية مقتضى كل منهما عليه واذا امكن اعتبارهما معا لا يعدل
الى الغاء احدهما فتقول ان اتيتنى او ان لم تاتنى فوالله لاكرمنك فيجعل الجواب للقسم وهو مع الجواب جواب الشرط
وانما امتنع اذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط ان يجعل الجواب جواب الشرط وكلاهما جواب القسم لان القسم ح يصير
مقيدا بالشرط لكن القسم انشائى والانشائى لا يتقيد ولا يتوقف على شى واما الغاؤه فلان تقدم الشرط دليل العناية
به كما اذا تقدم القسم فيلغى القسم ويكون الجواب للشرط ويكون فيه ما يقتضيه من الجزم والفاء فتقول ان اتيتنى
والله اكرمك او فانا اكرمك واما القسم الثانى من القسمين الباقيين وهو ان يتقدم القسم على الشرط ويكون غير
الشرط متقدما على القسم نحو انا والله ان اتيتنى اكرمك فيجوز لك في هذا القسم ايضا ان تعتبر القسم وان تلغيه وانما جاز
الوجهان لاختلاف التقديرين وذلك لانك ان جعلت والله ابتداء جملة هى وما في حيزها خبر المبتدا وجب
اعتباره لانه يصير من باب ما تقدم على الشرط في اول الجملة فيلزم ان يكون فعل الشرط ماضيا لفظا او معنى كما تقدم
فتقول انا والله ان اتيتنى او ان لم تاتنى لاكرمنك وان جعلت الشرط والجزاء خبر المبتدا والله وجب ان تلغيه فتقول
انا والله ان تاتنى اكرمك ونظيره قولك زيد والله قائم فان القسم ملغى لانه معترض واذا تقدم وجب اعتباره نحو
والله لزيد قائم   وتقدير القسم المقدر كالملفوظ في اعتباره ورجحانه على الشرط المؤخر كقوله تعالى
لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولذلك اى ولاجل رجحان القسم المقدر على الشرط المؤخر عنه جواب الآية جواب القسم
ولو كان على جواب الشرط لوجب لا يخرجوا بالجزم وكذلك قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون يجب حمله على تقدير
قسم لان آخر الكلام اى الجواب يدل على تقديره وذلك لانه لو لم يكن ههنا قسم مقدر لزم ان يكون الجواب
للشرط فيلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء فان قيل في الجملة الاسمية بغير فاء
لا يدل على ان القسم مقدر لجواز ان لا يقدر قسم ويجعل الجواب للشرط ويكون الفاء محذوفا اجيب بان
القسم لكثرة استعماله ودلالة الكلام عليه لا يستبعد حذفه فيكون تقدير القسم الذى لم يستبعد حذفه اولى
من حذف الفاء المستبعد حذفها   واما وضع اما على ان يفصل بها شى بسبب انواع جنس او اقسامه نحو
جاءنى بنو تميم اما زيد فراكب واما بكر فضاحك قال المصنف في شرح الكافية الا انهم لم يلتزموا ذكر المتعدد فقد
يذكر ولا يذكر بعدها امر آخر ولكن يفهم انه ترك لامر وفي شرح المفصل لا يلزم ان يذكر اقسام متعددة بل
قد يذكر اقسام وقد يذكر بها قسم واحد ولا ينافى ذلك ان يكون التفصيل لما في نفس المتكلم فيذكر قسما ويترك
الباقى كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ ولم يذكر بعد ذلك اما اخرى لتفصيل آخر بل يجى المتعدد فيها كثيرا
ولذلك اى لاجل كثرته قال بعضهم انه لازم وحمل عليه قوله تعالى والراسخون في العلم على معنى واما الراسخون فيقولون
آمنا به وقطع الراسخون عن العطف على الله قال المصنف في شرح الكافية وهذا اى ذكر المتعدد الحامل عن قطع الراسخون
عن العطف على الله وان كان محتملا في هذا الموضع الا ان الظاهر خلافه في غيره كقول القائل اما انا فقد فعلت كذا وسكت

الكلام

فلا اشكال في صحة مثل ذلك وانما ارتكب احتمال القطع المذكور في الآية اذ العطف على الله يوجب ان يرجع ضمير يقولون
وآمنا الى الله والراسخين اذ ما هو حكم المعطوف حكم المعطوف عليه ويمتنع القول بانه تعالى آمن بشيء فلا يكون قوله تعالى
يقولون حالا من الراسخين خاصة اذ لم يجب استواء المعطوف والمعطوف عليه في جميع الاحكام لجواز جاء زيد و
هند ضاحكة اجيب بجميع المؤمنين آمنوا بجميع ما انزل فلا وجه لاختصاص الراسخين بقوله آمنا به ولانه يلزم انتفاء
علم الراسخين بتاويله عند انتفاء قولهم آمنا به لانعدام عامل الحال بانعدامها وايضا انما يقال آمن به عرفا في امثال
هذه المواضع اذا لم يطلع عليه حق الاطلاع كما يقال آمنت بقوله تعالى الرحمن على العرش استوى والدليل على
ان اما حرف الشرط لزوم دخول الفاء مهما ولا شك ان الفاء في مثل قولنا اما زيد فقائم لا يكون للعطف اذ لا يعطف
الخبر على المبتدا ولا زائدة لاختلال الكلام بحذفها اذ بحذف الفاء تفوت استلزام ما قبلها لما بعدها كما يفوت
بحذف ان من ان اعطيتني اكرمك استلزام الاعطاء الاكرام فيكون للجزاء والجزاء لا يخلو عن الشرط وحرف المعدين
عليه فلزوم الفاء يكون دليلا على انها كالشرط اى كحرف الشرط في قولنا ان اعطيتني ما لي مكرمك وعلى ان قصد المتكلم انك
هذا استلزم هذا الحكم اى ان ما يليها يستلزم الحكم المذكور بعد الفاء كاستلزام الشرط الجزاء قال سيبويه
اذا قلت اما زيد فمنطلق فكانك قلت مهما يكن من شيء او ان يكن من شيء فزيد منطلق وقول سيبويه هذا يحقق و
تفسير انها في معنى الشرط لا ان ذلك في التحقيق معناها واذا ثبت انها حرف الشرط فلا بد لها من الشرط بفعل عام
كما ذكر سيبويه وانما حذف الفعل لوجهين الاول انه معلوم لانه فعل عام جار على طريقة واحدة وهو يكن او
نحو في جميع المواضع فحذف كما حذف الفعل العام الذي هو متعلق الظرف الثاني التنبيه على ان المقصود باما
حكم الاسم الواقع بعدها لا الفعل واوجبوا ان يكون بين اما وبين فائها كلمة لتكون كالعوض من الفعل المحذوف
ولتقع تلك الكلمة موقع الشرط اكتسب حكم الشرط وهو استلزام ما قبل الفاء لما بعدها ثم اختلفوا في الاسم
الواقع بعد اما على ثلثة مذاهب فذهب طائفة لما ان ذلك الاسم كان بعد الفاء مقدم بعد حرف الشرط ليدل
تقديمه على انه المقصود بالحكم ولان اعرابه على حسب اقتضاء ما بعد الفاء لانه وجب رفعه في قولنا اما زيد
فمنطلق اذ المنطلق يقتضي مبتدا والنصب في قولنا اما يوم الجمعة فزيد منطلق لان منطلق يقتضي ظرفا ولا يبعد
ان يصير جزء من الجزاء عوضا عن الشرط لانهما كجملة واحدة الا ترى ان جواب لولا عوض عن خبر المبتدا المحذوف
بعدها وقال قوم هو معمول الفعل المحذوف مطلقا يعني سواء كان مرفوعا او منصوبا وسواء وجد بعد الفاء
ما له صدر الكلام اولا فاذا قلت اما زيد فمنطلق فالتقدير مهما يذكر زيد فهو منطلق واذا قلت اما يوم الجمعة
فزيد منطلق فالتقدير مهما تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق هذا اذا لم يكن بعد الفاء ما له صدر الكلام واما اذا وقع
فكذلك كقولك اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق وهذا القول باطل لانه لو كان النصب في قولنا اما يوم الجمعة فزيد
منطلق بتقدير مهما تذكر لوجب الرفع فيه بتقدير مهما حصل يوم الجمعة وشبهه نحو مهما يكن وكذلك اذا قلت اما زيدا
فقد ضربت فان النصب فيه لو كان بتقدير مهما تذكر لكان يجب النصب لقولك اما زيد فمنطلق بتقدير مهما تذكر

وليس ذلك بشيء اى لا يجوز النصب في قولك اما زيد فمنطلق ولا الرفع في قولك اما يوم الجمعة فزيد منطلق
اما الاول فلانه قد علم انه اذا قيل اما زيد فمنطلق ان الغرض الاخبار عن زيد بالانطلاق واذا كان كذلك
يكون زيد فيه مخبرا عنه فيجب ان يكون مرفوعا واما الثاني فلانه اذا قيل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فالغرض
ذكر يوم الجمعة ظرفا للانطلاق واذا كان ظرفا فانه يكون منصوبا قطعا وبحسن هذا المعنى يبطل ما توهمه وقال
قوم ان كان الاسم الواقع بعد اما جائز التقدم اى مما يصح تقديمه على الفاء على تقدير وقوعه بعد الفاء فمن الاول
اى يحكم عليه بانه كان في حيز الفاء ثم قدم نحو اما زيد فمنطلق واما يوم الجمعة فزيد منطلق والا حكم عليه بانه معمول
المحذوف نحو اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فانه لا يصح تقديم يوم الجمعة في المثال المذكور على الفاء على تقدير
وقوعه بعدها لان ما بعد ان لا يعمل فيما قبلها وهذا المذهب ايضا باطل لانه لو نظر هؤلاء وهم الذاهبون الى المذهب
الثالث حق النظر لعلموا ان الباب كله من هذا القبيل اى مما لا يجوز تقديمه وذلك لانه وجد في جميع الباب
ما يمنع التقديم لان فاء الجزاء لا بد منها في جميع الباب وما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها فلا فرق بين قولك
اما يوم الجمعة فزيد منطلق وبين قولك اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فسقط فرقهم بين الصورتين فان
زعموا انه خولف فيها اى في اما هذا الاصل في الفاء وهو ان لا يعمل ما بعد ما له صدر الكلام فيما قبله في الفاء الجزائية
لغرض ذكى ما هو المقصود اولا فلا بعد ان يخالف ايضا في غيرها مما ذكروه من ان ونحوه للغرض المذكور ولهم ان
يقولوا المانع في صورة وجود الفاء واحد وفي صورة ان ونحوها متعدد فلا يلزم من الحكم بجواز التقديم مع المانع الواحد
الحكم بجوازه مع المانع المتعدد حرف الردع الردع الكف وهي كلا حرف الردع لانه يكف ويمنع بها المتكلم
يقول لمن قال فلان يبغضك وشبهه كلا اى ليس الامر كما ذكرت ردعا له اى كفا ومنعا له وتنبيها على الخطاء فيه
قال المصنف في شرح المفصل شرطها ان يتقدم ما يرد بها في غرض المتكلم سواء كان ما تقدمه من كلام من
تكلم ويلفظ بكلا على سبيل الانكار والحكاية او من كلام غيره مثال الاول قوله تعالى كلا بعد قوله تعالى يقول الانسان
يومئذ اين المفر وبعد قوله يود المجرم مثال الثاني قال اصحاب موسى انا لمدركون قال كلا ان قوله
قال كلا حكاية ما يقال بعد تقدم القول الاول من الغير ومثال الثالث قولك لمن قال انا اصبر العالم كلا
وقد يأتي بعد الطلب لنفي الاجابة كقولك لمن قال افعل كذا كلا اى لا اجاب الى ذلك قال الله تعالى بعد قوله
رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا وقد تكون بمعنى حقا كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى فيجوز
في هذا الوجه اى على تقدير كونه بمعنى حقا ان يكون اسما بني لموافقته للحرف في لفظه واصل معناه كعلى الاسمية
هذا اقول المصنف قال الامام المديني هذا القول وهم منه لتنافي معنييهما لان الردع على النفي لا
ينفك عن ان يعتقد حقية نقيضه وبالعكس فان بيان حقية الشيء قد يكون للردع عن نقيضه فيكون بين
الردع والحق ملازمة بهذا الاعتبار فلا يكون بينهما منافاة فكلا اذا كان بمعنى حقا لا ينفك عن الردع فيكون
موافقا للحرف في اصل معناه لان الذي هو حرف اصل معناه الردع تاء التانيث الساكنة

هذه التاء تلحق الفعل الماضي لبيان تانيث المسند اليه نحو قامت هند وطلعت الشمس وانما قال المسند اليه
ولم يقل الفاعل ليدخل ما لحق بالماضي المبني للمفعول فان اللاحقة به تانيث المسند اليه لا تانيث الفاعل
لان مرفوعه ليس بفاعل عند المصنف بل هو مسند اليه واخراجه عن حد الفاعل بقوله على جهة قيامه به
يدل على انه عنده مسند اليه وعلى انه ليس بفاعل قال المصنف في شرح المفصل وانما كانت ساكنة لانها انما تلحق
تلحق الماضي وهو مبني فوجب اسكانها وانما حركت تاء التانيث التي تلحق الاسم لانها امتزجت مع الاسم
امتزاج الف التانيث والالف والنون في نحو صحراء وسكران والاسم معرب وجب ان يكون الاعراب عليها
مثل صحراء وسكران ودلالة المتحركة والساكنة مختلفة لان الساكنة تدل على تانيث فاعل ما دخلت عليه والمتحركة
تدل على تانيث نفس ما دخلت عليه التاء ودخولها في الاسماء المشتقة فرع على دخولها في الفعل وهي في التحقيق
في ذلك على نحو ما هي في الفعل الا ترى انك اذا قلت مررت بامرأة قائمة فانما انثت لان الفاعل المضمر في قولك
قائمة مؤنث فهو مشابه قولك مررت بامرأة قامت والذي يوضح ذلك قولك مررت برجل قائمة جاريته
فانما انثت قائمة لان الفاعل مؤنث الا ترى انك لو قلت مررت بامرأة قائم غلامها لم تؤنث لان الفاعل
غير مؤنث فهذا يوضح ان دخولها في هذه الاسماء على نحو دخولها في الافعال قال الامام المدني واذا كان
كذلك فيجب حيث يجب في فعله ويجوز حيث يجوز في فعله فيجب في قولك عندي المرأة القائمة كما يجب في
عندي امرأة قامت وجاز في عندي امرأة حسنة صورتها كما جاز في عندي امرأة حسنت صورتها وقد تقدم
موضع وجوب لحوقها وموضع جوازه فلا فائدة في قوله وان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير وأما
الحاق الالف بآخر الفعل والواو والنون ليعلم ان الفاعل مثنى او جمع مذكر او جمع مؤنث نحو
قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء ضعيف فانه لم يثبت بطريق قطعي نقل عن بعض العرب
اكلوني البراغيث وعنه عليه السلام يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فهذه مع ضعفها لا تمنع
ان تقدر ضمائر لانه يلزم تقدم الضمير على ما يعود عليه من غير فائدة ولذلك اي للزوم التقدم المذكور
وهو تقدم الضمير على من يعود عليه لم يحكم النحويون عليها بالضمائر بل حملوها على انها حروف اتي بها للدلالة
على احوال الفاعلين كما اتي بتاء التانيث للدلالة على حال الفاعل فان قيل لحوق التاء بالفعل ليدل
على تانيث فاعله اما واجب او جائز من غير ضعف ولحوق الالف به ليدل على انه مثنى والواو والنون
ليدل على انه جمع ضعيف فما الفرق اجيب من وجهين الاول ان الالفاظ الصالحة للمذكر والمؤنث كثيرة
فاذا وقعت فواعل فقصد التاء انها للمؤنث والفاظ التثنية والجمعين لا يصلح لغيرها اللهم الا نادرا كما اذا
اريد من المثنى الجمع او بالعكس فلا يفيد الالف والواو والنون شيئا الثاني ان التثنية والجمع صفتان
اما فيثنان يحدثان بسبب انضمام الى غيره وذلك غير لازم بخلاف التانيث فانه معنى مستقر لا يزول
فلا يلزم من اعتبار اللازم اعتبار ما هو غير لازم السوس النون نون ساكنة تتبع حركة

الآخر لا لتاكيد الفاعل خرج بقوله ساكنة نون التثنية والجمع والموكدة المشددة وبقوله تتبع حركة الآخر
نون منفعل ورعشن وضيفن وبقوله لا لتاكيد الفعل الموكدة المخففة وقال الامام المدني التنوين نون
ساكنة تتبع حركة آخر الكلمة غير موكدها ولا جزء منها وقال خرج بقولنا ولا جزء منها اي لا تكون جزء المبني الكلمة
التي سعت آخرها نحو احد انطلق اقول لا حاجة الى القيد الذي زاده وذلك لان المراد بتبعيتها لحركة آخر الكلمة
لزومها لآخر حركة الكلمة او عدم امكان اللفظ بها بدون حركة آخر الكلمة والنون في احد انطلق ليس كذلك فلا يدخل
في قوله حتى تكليف يحتاج الى اخراجه بقيد زائد والحركة انما لفظية نحو زيد وعمرو واما تقديرية نحو عصا و
قاض فان اصلهما عصو وقاضي والغرض جمع كل تنوين اي ذكر انواع التنوين فلذلك لم يعرفها بما يكون خاصا
بواحد من اقسامه بل عرفها بما يشمل جميع انواعه والتنوين خمسة الاول تنوين التمكين وهو كل تنوين
لحق معربا لم يشبه الفعل من الوجهين من الوجوه المذكورة في منع الصرف فيكون دالا على امكنية الاسم الذي الحق هو عليه
كقولك زيد وعمرو ورجل وكذلك التنوين في مثل ضارب ومضروب للتمكين لانه وان شابه الفعل لكن لم يشبهه من الوجهين
المذكورين الثاني تنوين التنكير وهو تنوين يدل على ان ما دخل عليه غير معين مثل صه فان المراد من صه بغير
التنوين السكوت المعين واذا اريد سكوتا ما قيل صه بالتنوين وكذا في سيبويه وسيبويه آخر وقد يتوهم ان
التنوين في مثل رجل وثوب للتنكير بدليل زواله عند مجيء الالف واللام المنافي للتنكير لانك لو جعلت رجلا وثوبا
علما لبقي التنوين على حاله ولو كان للتنكير لم يثبت في الموضع الذي تعذر فيه مدلوله يعني في العلم اذ في العلم
لا يكون الا التعريف واما زواله مع الالف واللام فليس لكونه للتنكير وانما زال لما بينه وبين اللام تضاد الا
ترى انك لو سميت رجلا بعينه فتنوينه ليس للتنكير من غير ريبة ولو ادخلت اللام عليه مع بقائه علما لزال اجماعا
وليس ذلك لانه كان للتنكير فثبت ان زوال التنوين في رجل مع اللام ليس لانها للتنكير والا لم يزل تنوين
التمكين مع اللام قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة اورد على قولنا ان التنوين في رجل ليس بتنوين تنكير لانه
لو سمي به فالتنوين باق بحاله انه لو سمي به فلا يخلو اما ان سمي به معرفة او نكرة فان كان الاول صار علما
ولا يرد اذن وان كان الثاني فلا يخلو اما ان يحكيه او لا يحكيه فان حكيته ثبت فيه التنوين محكيا وهو على كسر مقول
هذا امهم رواية صه ومررت بصه كما لو سميت بسيبويه منونا فانك تحكيه بهذا التنوين وهو تنوين تنكير وان لم تحكه
عاملته معاملة اسم على حرفين واعربته ودخل عليه تنوين التمكين ما لم يكن فيه علتان فان كانت فيه علتان احتمل
ان يقال يجري مجرى هند ودعد لخفته واحتمل ان يقال معروف لا غير لانه اخف من باب هند وليس لهذا اصل
يرجع اليه حتى يحمل عليه فيقال ان كان ساكن الاوسط فهو مثل هند ودعد وان كان متحركه فهو مثل سقر وانما يمكن
ان يقال ذلك في مثل يد ودم واخ اذا اتفق فيه علتان ويمكن ان يقال ما قيل او لا احق اماني الامالي والعاطر ان يقول
على ما ذكره المصنف في الشرح لا نسلم ان تنوين التنكير لا يثبت في العلم وانما لا يثبت ان لو كان الاتيان به في العلم لاجل
الدلالة على التنكير واما اذا كان لاجل الحكاية فيصح ان يثبت كما ذكره المصنف في صه ولئن سلم ذلك لكن لا نسلم ان التنوين

في رجل حال العلمية هو التنوين الذي كان فيه قبلها لم لا يجوز ان يكون التنوين قبل العلمية للتنكير وبعدها
للتمكن لا بد له من دليل الثالث تنوين العوض وهو كل تنوين لحق مضافا عند حذف المضاف اليه والحاق
المحذوف اما جملة كقوله تعالى يومئذ تحدث اخبارها فان اصله اذ تزلزل الارض وتخرج الارض اثقالها
ويقول الانسان مالها فحذف الجمل الثلث وعوض عنها التنوين وكذلك في ساعتئذ وامامئذ ونحوه والمؤمنون
كل من آمن بالله اى كل المؤمنين ومررت بكل قائما فان قائما حال وهى لا يصح عن نكرة فعلم منه ان كلا مضاف
وقد يعوض عن حرف او حركة في نحو جوار كما تقدم الرابع تنوين المقابلة وهو كل تنوين لحق جمع المؤنث السالم
موازنا للنون في جمع المذكر السالم فان الالف والتاء فيه علامة الجمع كما ان الواو وعلامته في جمع المذكر السالم ولم يوجد
فيه ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في آخره ليقابل النون في ذلك وقال تلميذ المصنف زيد في جمع المذكر
السالم حرفان اى الواو والنون وفي جمع المؤنث في نحو ضاربات ومسلمات كانه لم يزد الا حرف واحد وهو الالف اذ
التاء كانت في المفرد فزيد التنوين فيه ليتعادل ويوازن النون الذي في جمع المذكر وتوهم بعضهم ان تنوين مسلمات
تنوين التمكن وهو غلط لانه اذا سميت امراة بعرفات بقي فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلمية والتانيث
والتعريف الخامس تنوين الترنم وهو تنوين يلحق آخر الابيات والانصاف المصرعة اى الاعاريض التي حررت لتوازن
ضروبها عند حذف حرف الاطلاق منها وانما يلحق بعد حذف حرف الاطلاق هذا التنوين لتحسين الانشاد لانه التغني
به في آخر البيت محل التغني بزيادة حرف الغنة فيه يكون تحسينا لانشاد البيت لحصول التغني المطلوب به والنصف
المصرع بسبب التصريع شابه آخر البيت فيلحق به ايضا كما لحق الآخر نحو قوله يا ابتا علك او عساكا وكذلك
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل هذا اذا كانت القافية مطلقة وهى ما يكون رويها متحركا واما اذا لحق القافية المقيدة
وهى ما يكون رويها ساكنا يسمى التنوين الغالي لقلته والقليل يكون غاليا او لانه جاوز عن الحد اذ هو زائد على بناء
البيت ولذلك لم يدخل في التقطيع كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن فائدته في القافية المقيدة ايضا حصول
الترنم والتغني به نص عليه المصنف في شرح المفصل وشرح ارجوزته ثم قال الامام المحقق الحديثي فائدته الدلالة على الوقف
اذ لو بقي على اصله وقرئ المخترق لم يعلم اواقف هو ام واصل ومنه يظهر انه اذا لحق القافية المقيدة يلتقي ساكنان
الروي والتنوين فلا بد من تحريك الروي بالكسر اما لان اصلها الكسرة في مثل قوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق
لانه مضاف اليه فحركت عند الاحتياج الى تحريكها بحركتها الاصلية واما لان اصل حركة التقاء الساكنين الكسر
والظاهر ان الفتح اولى لما ثبت من ان مثلها اذا لحق بما آخره ساكن حرك ذلك الساكن بالفتح ولا نظر الى التقاء
الساكنين كقولك اضربا واقتلا ولان الغالي زائد على بناء البيت فلو كسر ما قبلها لزاد الثقل ففتح للتخفيف كما فتح في ردّ
ولم يرد لذلك فان زعم من كسر انها اشبه بمثلها في ساعتئذ وحينئذ وقد كسر ما قبلها فالجواب ان حملها على ما لم يكن له اصل
في الحركة اى ما لم يكن من المعاني الاصلية وهو نون التاكيد اشبه من حملها على ما له اصل في الحركة وهو العوض عن المضاف اليه
فكان الفتح اولى ويحذف الاصل في التنوين السكون لانه حرف مبني والاصل في البناء السكون واذا التقى ساكن

يحرك بالكسر على اصل التحريك للساكنين وقد يحذف التنوين اما مطردا وذلك اذا اتصف مدخوله او دخل فيه اللام
اذ لم يكن للترنم والغلو لان الذي للتنكير او للعوض لا يجامع اللام والاضافة فحمل عليهما كل تنوين يختص بالاسم
وكذا اذا اشبه مدخوله الفعل او الحرف بما مر وكذا من علم وصف بابن مضاف الى علم وكذلك اسم مثاله جاءني زيد بن
عمرو وهند ابنة عاصم واختلف في سبب حذفه فقيل انما حذف للكثرة وقيل لالتقاء الساكنين قال افضل المتاخرين
عز الدين الزنجاني اثر الخلاف يظهر في جاءت هند بنت زيد فمن نوّن هندا فان الكثرة وجدت هاهنا لا الساكنان
فلا يحذف من قولك مررت برجل ابن عمه ولا من قولك مررت بزيد ابن اخيك وكذلك لا يحذف من قولك زيد ابن
عمرو لانه لم يقع فيه ابن صفة وانما وقع خبرا واما غير مطرد وهو حذفه للساكنين تخفيفا تشبيها له بحرف المد
واللين كما شبه به في غير موضع ومنه القراءة الشاذة احد الله الصمد وكقوله فذكرته ثم عاتبته عتابا
رفيقا وقولا جميلا فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا فحسب ام الله سواء احفظت ذاكرا
او نسيته وكلاهما جائز نون التاكيد نون التوكيد خفيفة ومشددة فالخفيفة تكون ساكنة
تشبيها لها بالتنوين وانما المشددة فيكون متحركة لئلا يلزم التقاء الساكنين بالفتح للتخفيف وتكسر
مع الالف بفتح المشددة لكونه مفتوحة مع غير الالف يعني مع غير التثنية ومع جماعة النساء لان الالف
لا توجد الا فيهما وانما في التثنية وجمع المؤنث فالنون تكون مكسورة فيهما تشبيها لها بنون التثنية لانها
وقعت بعد الالف كنون التثنية ويختص شرط هذه النون ان يكون فعلها بمعنى الطلب او ما يشبه به ويلزم
ان يكون مستقبلا لان الطلب انما يتعلق بغير الموجود فلا يكون الا في المستقبل وايضا هذه النون مشبهة
بالتنوين فخصصها بالمضارع لكونه الاصل في الاعراب وليس للماضي اصل فيه فلم يناسب دخولها فيه وانما خصت
بالطلب لان الطالب انما يطلب في العادة ما هو مراد له فكان ذلك مقتضيا للتاكيد لان غرضه في تحصيله بخلاف
الخبر فان هذا المعنى مفقود فيه قوله كالمستقبل في الامر يعني به انها لا يدخل في المستقبل الذي هو خبر خال
من الطلب بل هي مختصة بالمستقبل الذي هو طلب وهو الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض امثلة
ذلك اضربن ولا تضربن هل تضربن ليتك تضربن الا تنزلن بنا تصب قال المصنف في شرح المفصل وانما دخلت في القسم
وان لم يكن فيه معنى الطلب اذ قد يقسم الانسان على ما يكلم عما هو ليس من مطلوبه ولا من غرضه كقول من ابي كرن
والله لاعاقبنّ وامثال ذلك كثيرة اما لانه في الغالب انما يقسم على ما هو مطلوب المتكلم وحمل بقية الباب
عليه لانه منه واما لانه فعل مستقبل اشتمل على ما يقتضي توكيده وهو القسم كما اشتمل فعل الطلب على ما يقتضي توكيده
من المعنى المذكور آنفا فاجرى مجرى الطلب وهذا ايضا هو الوجه في جواز توكيد الفعل بهذه النون في قولهم
فاما ترين واما تذهبن لانه فعل مستقبل اشتمل على ما يقتضي توكيده وهو ما المزيدة على حرف الشرط كاشتمال
فعل القسم على القسم واشتمال فعل الطلب على الطلب المقتضي لتوكيده وقال في امالي المسائل المتفرقة اجرى
القسم مجرى الطلب وان لم يكن فيه طلب اما لان غالبه ان يكون مرادا واما لان جميعه مقصود حصوله للصدق

الا الحصول في نفسه فاجرى مجرى ما المقصود منه الحصول وقلت في النفي لعروه منه وانما دخلت فيه تشبيها له
بالنهي لانه المقصود منه ولزمت في مثبت القسم بعد جواب القسم لئلا يركونه جوابها اذ لو قيل والله انك لتقوم
جاز ان يتوهم انه ليس جواب القسم لان اللام يكثر دخولها على خبران اما اذا قيل ليقوم تعين ان يكون جواب
القسم وجازت في المواضع الباقية لانها لضرب من الاستحسان لا للفرق بين معنيين لكنه كثرت في مثل اما
تفعلن كانهم لما اكد والحرف بما اراد والت تاكيد ما هو المقصود اولى وما قبلها اذا اتصلت النون
بفعل في آخره ضمير جمع المذكر وهو الواو نحو اضربوا يكون ما قبلها مضموما لانه اذا لقيت النون الواو يجب
حذف الواو على اصل التقاء الساكنين وبقي الضمة للدلالة عليها ولا يجوز ابقاء الواو مع النون في مثل اضربن
كما بقي في مثل تمود الثوب لان الساكنين في مثل تمود الثوب في كلمة واحدة وفي مثل اضربوا الاكونان في كلمة
واذا اتصلت بفعل فيه ضمير المخاطبة نحو اضربي يكون ما قبلها مكسورا لان الضمير الذي فيه ياء ساكنة مكسور
ما قبلها يجب حذف الياء للساكنين وابقاء ما قبلها مكسورا دلالة عليها وما قبل النون في غير هذين الموضعين
مفتوح تقول في نحو اضرب اضربن بفتح الباء وانما فتح ما قبلها في غير الموضعين لانه لو ضم لاشتبه بفعل جماعة
الذكور ولو كسر لاشتبه بفعل المخاطبة او تقول الاصل الفتح تشبيها له بما قبل تاء التانيث وما قبل الجزء الثاني
من المركب لكن عدل عن الاصل مع الواو والياء لضرورة وهي الدلالة على المحذوف ولا توجد ضرورة في غيرهما
فبقي على الاصل وتقول بعد ما ذكرنا من حركة ما قبل الآخر في غير التثنية وجمع المونث واما
في التثنية وجمع المونث فلا يكون ما قبلها الا الف وهو الف التثنية في المثنى والف الفصل في جمع المونث اذ لا بد
فيه من الف لتفصل بين النونات لئلا يلزم الثقل من توالیها والقياس يقتضي حذف الالف لان التقاء
الساكنين بينهما ليس مما يغتفر لان الساكنين ليسا في كلمة واحدة لكن لا تحذف اذ لو حذف الف الفصل
لوقعوا فيما فروا منه من الجمع بين النونات ولو حذف الف التثنية لفتح النون لان كسرها عارض بعروض
وقوعها بعد الالف لانه ح يكون مشابها لنون التثنية واذا حذفت الالف وفتحت النون يلتبس بالواحد
ولا يدخلها يعني الخفيفة لا يدخل فعل الاثنين ولا فعل جماعة المونث اذ لو دخلتها التقى ساكنان
نحو اضربان واضربنان فان ابقيا ساكنين يلزم ما لا نظير له في كلامهم وان حرك يخرج عن وضعها وهو لزوم
السكون ولذلك يحذف للساكنين في نحو اضربن الرجل ولا يحرك وان حذف الالف يشتبه فعل الاثنين
بفعل الواحد ويجتمع نونان زائدتان على بناء الكلمة في فعل جمع المونث فان قيل جوز وان يدخلها
الثقيلة مع لزوم التقاء الساكنين على غير حده قلت اجاب المصنف بانه انما جاز لانهم جمعوا بين الساكنين على هذا
الحد نحو الضالين وفيه نظر لان ما نحن فيه ليس على حد الضالين اذ الساكنان في نحو الضالين في كلمة واحدة وما نحن
فيه ليس كذلك فالاولى ان يجاب عنه بان الالف والنون فيهما كجزء الفعل الذي اتصلا به فيكون الجميع كلمة واحدة
والتقاء الساكنين اذا اولهما حرف مد وثانيهما مدغم في كلمة واحدة جائز فكذلك يجوز فيما هو كلمة واحدة اذا كان الاول

حرف مد والثاني مدغما فيجوز دخول الثقيلة فيهما بناء على هذا ولو دخلهما الخفيفة التقى ساكنان فيما هو كلمة واحدة
ولا يكون الثاني مدغما في غير الوقف فان قيل يلتبس اضربان في الوقف قلت اجاب الامام الحديثي بان الوقف
تابع لانه عارض فقبل الوقف ان كان النون متحركا يلزم خروجه عن وضعه وان كان ساكنا يلزم التقاء الساكنين
في غير الوقف والمدغم فان قيل فينبغي ان يجوز ابقاء الواو في نحو اضربن تشبيها بنحو تمود الثوب كما شبه اضربان
بالضالين اجيب من وجوه الاول ان الالف فيه زيادة مد سوغ اجتماع الساكنين والثاني ان القياس الحذف
في البابين لكن حذف الالف وجب اللبس بفعل الواحد كما قررنا ولا كذلك حذف الواو والثالث ان حذف
الواو مع الخفيفة متفق عليه فيحذف مع الثقيلة قياسا على الخفيفة والالف لم يحذف مع الخفيفة لقياس حذفها
مع الثقيلة عليها واجاز يونس ادخال النون الخفيفة عليهما وجمع بين الساكنين وهو ردي وهما
في غيرهما الغرض من هذا الفصل بيان احوال ما قبل النون اذا اتصلت بالفعل المعتل اللام لانه علم مما تقدم احوال
ما قبلها اذا اتصلت بغيره وحكم ما قبلها في فعل الاثنين وجمع المونث المعتلي اللام المتصل بهما النون حكمه في الفعل
الصحيح المتصل به النون على التساوي اذ لا موجب للتغيير نحو ترميان وترمينان واغزوان واغزونان كما يقال اضربان
واضربنان وهما اي النونان بعد حكمهما مع الفعل المعتل اللام غير فعل المثنى وجمع المونث وهو فعل الواحد مذكرا
كان او مونثا وجمع المذكر اذا اتصلتا به كحكم ساكن في اول كلمة مع ساكن لقيه من كلمة منفصلة قبلها قال المصنف
يجب ان يعطى آخر الفعل من ضم او كسر او سكون ما هو حكم الكلمتين المنفصلتين اذا اجتمعتا قال الامام الحديثي
ينبغي ان يحمل قوله على انه يجب ان يعطى آخر الفعل ان لم يكن فاعله بارزا ويعطى الضمير ان كان بارزا متصلا بالفعل
من ضم وكسر وحذف ما هو حكمه لو اتصل به ساكن من كلمة منفصلة ومن ثم قيل اورد امثلة تنوع من
الحكم الاول يعني ومن اجل ان حكم النون مع الضمير البارز كحكم الكلمة المنفصلة معه قيل هل ترين بكسر الياء
وترون بضم الواو بيان الاول انك اذا قلت ترين او ترو واردت الحاق نون التاكيد وجب حذف
نون الاعراب لوجوب البناء فتلاقى الياء الساكنة التي هي ضمير الساكن الآخر فيجب الكسر لالتقاء الساكنين
لان الاول ياء قبلها فتحة وحكم مثلها مع المنفصل اي مع الكلمة المنفصلة ان يكسر نحو اخشي القوم ولم تر الناس
لانه لم يمتنع ابقاؤها ساكنة للساكنين ولذلك حذفها اذ حركة ما قبلها لم تجانسها فلا يدل عليها فيحرك بالكسر
بيان الثاني انك اذا قلت ترون او تروا والحقت نون التاكيد ضممت الواو لانها واو ساكنة مفتوح ما قبلها
لقيت ساكنا بعدها هي مع المنفصل لما ذكرنا من انها مع الضمير البارز كالمنفصل وحكم مثلها ان يضم مع الكلمة
المنفصلة كقوله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم لانه يمتنع ابقاؤه ساكنا وحذفه كما ذكرنا في الياء فيضم واما وجوب
الكسر في اخشي القوم والضم في لا تنسوا الفضل بعد ذكره في نفس يعني واذا قلت للمرأة اغزي او هل تغزين بالياء
والحقت نون التاكيد اجتمعت مع ياء ساكنة قبلها كسرة وهي في حكم المنفصل لانه ضمير بارز فوجب حذفها لالتقاء
الساكنين فلذلك تقول اغزن ولم تغزن لان حكم مثلها مع المنفصل الحذف نحو اغزي القوم ولم تغزي القوم

بلا لانه التقى ساكنان على غير حده ولا حاجة الى تحريكه لان حركة ما قبله تجانسه فتدل عليه واذا قلت للمذكرين
اغزوا او هل تغزون والحقت نون التاكيد اجتمعت مع واو ساكنة قبلها ضمة وهي في حكم المنفصل فوجب
حذفها لالتقاء الساكنين فتقول اغزن وهل تغزن كما تقول اغزوا القوم وهل تغزوا القوم
فان لم يكن يعني ان لم يكن مضمر بارز وذلك بان لا يكون في الفعل مضمر اصلا او يكون فيه مضمر لكن يكون مستترا
كالمتصل يعني حكم النون مع ساكن في آخره حكم حرف يكون كجزء منه فيكون النون كمضمر مرفوع متصل به ويرد
مع النون ما يرد مع الف المثنى ويحذف منها ما يحذف معه قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة وانما لم يجعل معه
كالمنفصل مثل الاول لانه حرف لمعنى في الفعل لم يفصل بينه وبينه فجعل كالتنوين والف التثنية بخلاف ما جاء
فيه الضمير البارز لانه كلمة اخرى انضمت الى الفعل فلم يحسن لان يجعل النون من جملته بعد الفعل بينه وبينه
بكلمة للمنافاة بين جعله جزء الكلمة وبين الفصل بينهما بكلمة وهذا الاصل مبني عليه جميع مسائل هذا الباب في
الصحيح والمعتل فلذلك تقول في ره راضن واغزن واخشين واغزون كما تقول ريا واخشيا و
اغزوا وانما رد المحذوف لانه لم يبق آخرها متى يقال حذف بالجزم او ما في حكمه وهو صيغة الامر فانها ليست
بمجزومة لانها مبنية وقال المصنف يرد المحذوف في الامر لانه لما بني لحق النون وجب رده ولان حذفه للاعراب
ولا اعراب وفيه نظر لانا لا نسلم ان الامر مبني لحق النون بل هو مبني في نفسه سواء لحق به النون اولا وبعد
رد المحذوف وجب جعل هذه النون معه في حكم الجزء كالف التثنية الا ترى انك تقول لامس ريا واخشيا
فترد المحذوف في الواحد وتبقي لما كانت الالف مع الفعل كجزئه فكذلك النون والمخففة المخففة اذا
لاقاها ساكن بعدها وجب حذفها واذا حذف وجب ابقاء حكمها بان تبقى الكلمة التي حذف منها النون على ما كانت
عليه مع النون فتقول في نحو اضربن اذا لاقى مثل القوم اضرب القوم بحذف النون وفتح الباء لانه يكون
مفتوحا مع النون فلما كان بعد الحذف حكمها باقيا يكون الباء مفتوحا اما الحذف فلان ابقاءها يؤدي الى احد
امرين محذورين وهو تحريكها الذي هو خلاف وضعها او التقاء الساكنين على غير حده واما ابقاء حكمها
فليدل عليها لانها مرادة اذ حذفها لعارض التقاء الساكنين والعارض لا يعتبر فان قيل هلا حركوها بالكسر
عند ملاقاتها الساكن كما حرك التنوين بالكسر في نحو زيد القائم قلت اجاب المصنف عنه بكون النون اللاحقة
للاسم مزية على النون اللاحقة للفعل واجاب الامام الجديني بوجه آخر وهو ان التنوين لازم للاسم الا ما كان اذا
خلا عن اللام والاضافة واللازم كجزء الكلمة فلا يحذف والخفيفة لم يلزم الفعل وفي الوقف ما قبل
الخفيفة اما ان يكون مفتوحا او لا فان لم يكن مفتوحا يجب حذفها في الوقف تخفيفا كما يحذف التنوين في الوقف
اذا ضم او كسر ما قبلها اذ لا يكون اسعد منه واذا حذف الخفيفة في الوقف يرد ما حذف يعني يجب ان يرد ما
كان محذوفا لاجل النون الخفيفة من حرف علة او حرف اعراب فلذلك تقول هل تضربن بواو الضمير ونون الاعراب
المحذوفتين وتقول في نحو اضربن اضربوا باعادة واو الضمير وتقول في هل ترين يا امراة وهل تخشون يا قوم

هل ترين وهل تخشون باعادة نون الاعراب بخلاف التنوين فانه اذا حذف في الوقف لا يرد ما حذف للتنوين
فاذا وقف على قاض وغاز يقال قاض وغاز لا القاضي والغازي على الافصح قال المصنف تقدير الخفيفة المحذوفة
في الوقف معدومة من اصلها والتنوين باقية والفرق ان التنوين لازم ونون التاكيد جائزة فلا يلزم من اعتبار اللازم
للكلمة عند عروض حذفه اعتبار الجائز عند عروض الحذف قال الامام الجديني يرد عليه انه مبني على هذا ان يقدر
معدومة من اصلها اذا حذفت للساكنين حتى لا يبقى ما قبلها على حاله فالفرق بين تقديرها معدومة اذا حذفت
للوقف وبين تقديرها غير معدومة اذا حذفت للساكنين انه لو اعاد المحذوف اذا حذفت للوقف لالتبس
بعض الكلام ببعض واختل المعاني فانه لو قيل في الوقف على هل تضربن وتضربن واضربن واضربن هل تضرب
واضرب لالتبس بالمفرد المذكر اما اذا حذفت للساكنين وابقي ما قبلها على حاله لم يؤد الى لبس فيلزم ان يبقى
كما كان ليدل على النون وعلى المعنى المقصود هذا اذا لم يكن ما قبل الخفيفة مفتوحا فاما اذا كان ما قبلها مفتوحا
نحو اضربن للواحد المذكر فتقلب في الوقف الفا تشبيها لها بالتنوين المفتوح ما قبلها نحو رايت زيدا فانها
تقلب في الوقف الفا والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب انتسخ
من نسخة المصنف مسودته يوم الخميس السادس والعشرين من صفر سنة
اوسبعين وسبعمائة عفا الله المصنف وكاتبه وقارئه
ولجميع المؤمنين والمؤمنات برحمتك
يا ارحم الراحمين



بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الاول والآخر الباطن والظاهر ذي الاحسان
الغامر والانعام المتواتر والصلوة على جميع رسله من الاوائل والاواخر
خصوصا على محمد الذي هو اشرف الاماجد والاكابر وعلى آله واصحابه المخصوصين
بالمآثر والمفاخر اما بعد فيقول اضعف العباد سعيد السعدي ان
الاخ الصالح والامام الناصح العالم الفاضل المحقق المدقق ملك الائمة والفضلاء قدوة
العلماء زين الملة والدين نور الاسلام والمسلمين متتبع آثار المتقين دام متعه
الله تعالى في الدارين ابن الامام الهمام العالم الرباني والمحقق الصمداني مولانا
شمس الدين توكلي اعلى الله تعالى درجته في عليين واسكنه اعلى غرف جنانه مع
النبيين والصديقين ابن المرحوم اسمعيل نور الله ضريحه قد سمع مني مصنفي هذا
وهو شرح الكافية والكافية سماع اتقان وامعان ووقف على حقائقه
وكشف عن دقائقه وكان يفيد في اثناء المباحثة ويستفيد وكان هذا
الامام الفاضل قد سمع مني قبله المقدمة المشهورة بالكافية في النحو وشرحها
الذي صنفتها والمقدمة التي في التصريف والمقدمة التي في الخط اللتين لمصنف
الكافية اعني الامام الفاضل المحقق العلامة جمال الدين ابي عمرو المعروف بابن الحاجب
قدس الله روحه ونور ضريحه فاجزته ادام الله تعالى فضائله ان يشتغل بتدريس
مصنفي هذا وكذلك بتدريس هذه الكتب التي سمعها مني قبله وان يفيدها للطلبة
المستفيدين فهو جدير بان يستفاد معانيها منه ويستطلع طلع مكنونها
من لدنه وايضا قد سمع مني هذا الامام العالم مولانا زين الدين دام زاده الله تعالى
توفيقه كتاب الكشاف في التفسير للامام العالم العلامة جار الله فخر خوارزم
ابي القسم محمود ابن عمر الزمخشري قدس الله روحه قراءة بحث وتحقيق وفحص
وتدقيق وبحث عن حقائقه وكشف عن دقائقه ووقف على حاق معناه واطلع
على غوامض مغزاه وكان في اثناء المباحثة يفتش عن المشكلات ويبين
منه المعضلات فاجزته ادام الله تعالى فضائله ان يشرع في تدريسه وافادته
فهو العالم بسر معانيه ببيان بديع والمظهر لمكنون نظمه بلفظ فصيح وله في
بسط مرموزاته اليد الطولى وفي نشر مكنوناته المنزلة العليا وايضا قد
سمع مني هذا الامام العالم مولانا زين الدين دام ادام الله تعالى فضله كتاب
المصابيح في احاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم للشيخ الامام العالم العلامة

محيي السنة ومفتي الامة الحسين بن مسعود الفراء البغوي قدس الله نفسه وروح
رمسه فاجزته ان يرويه عني وانا ارويه عن شيخي واستاذي العالم العلامة افضل
العصر ووحيد الدهر جامع العلوم العقلية والنقلية مولانا فخر الملة والدين
الجاربردي متع الله المسلمين بطول بقائه وهو يرويه عن الشيخ قطب الاوتاد
قدوة السالكين فخر الملة والدين ابي محمد عمر الخنجري وهو يرويه عن استاذه
المولى العالم العلامة ركن الدين شرف الاسلام محمد بن عثمان الساوي
وهو يرويه عن القاضي الامام مجد الدين محمد بن ابي عبد الله الحسين بن ابي المكارم
احمد وهو عن الامام ابي منصور محمد بن اسعد حفدة العطاري الطوسي
قدس الله روحه ونور ضريحه وهو عن المصنف العالم العلامة شكر الله
سعيه وجزاه الله تعالى خير جزاء وايضا قد سمع مني الامام الفاضل مولانا
زين الدين دام ادام الله تعالى علوه كتاب المفصل في النحو والتصريف
لجار الله العلامة وشرح المفصل الذي للامام المحقق ابن الحاجب وايضا
قد سمع مني القسم الثالث من كتاب المفتاح للامام العلامة سراج الدين
السكاكي وهذا القسم من كتاب المفتاح في علمي المعاني والبيان وايضا
قد سمع مني كتاب المنهاج في اصول الفقه وكتاب الطوالع في الكلام والمختصر
الذي في اصول الفقه للامام العلامة المحقق ابن الحاجب وكذلك قد سمع مني
كتاب الصحائف في الكلام للامام العالم افضل المتاخرين مولانا شمس الدين
السمرقندي فاجزته ان يروي جميع ذلك عني وان يفيد المستفيدين فهو جدير
بالافادة وايضا سمع مني كتاب الحاوي في الفتاوى وانا قراته على الاستاذ
مولانا فخر الدين الجاربردي وقد قراه هو على الامام العالم العلامة مفتي اهل
الشرق والغرب استاذ علماء العصر جلال الملة والدين محمد وهو يرويه
عن والده المصنف العالم العلامة النحرير الفائق والامام السابق نجم الملة والدين
عبد الغفار القزويني شكر الله تعالى سعيه وقد اجاز لي بتدريس
ذلك الكتاب وفي الفتوى فاجزت ايضا لهذا الامام العالم مولانا زين الدين
في الفتوى وفي تدريسه وفي سائر مناولاتي ومسموعاتي ومستجازاتي واسال
الله تعالى بفضله العميم وكرمه الجسيم ان يبارك له في هذه الاجازة وان يجعله من
العلماء العاملين المتقين وان ينفع بعلمه كثيرا من جماعة المسلمين الطالبين
وان يجعله من ائمة الدين والهداة المهتدين وارجو منه رحمه الله تعالى لما
يحب ويرضى ان يذكرني في صالح دعائه مظان الاجابة كتب هذه
الاحرف اضعف العباد سعيد السعدي في اوائل جمادى الاولى لسنة اربع واربعين
وسبعمائة حامدا الله تعالى ومصليا على محمد وآله اجمعين

قال الشيخ الامام قدوة الفضلاء وسيد الاولياء وافتخار العلماء قطرب بن احمد البصري نور الله مضجعه في الكتاب المثلث اللغة على اسماء متفقة كتابته مختلفة معناه على الوجوه الثلث من الفتح والكسر والضم

الغَمْر والغِمْر والغُمْر

الجَدّ والجِدّ والجُدّ الجَنّة والجِنّة والجُنّة الحَبّ والحِبّ والحُبّ

البَرّ والبِرّ والبُرّ الغَرّة والغِرّة والغُرّة الحَمام والحِمام والحُمام

الرَّق والرِّق والرُّق الوَدّ والوِدّ والوُدّ الآل والإلّ والألّ

الشَّموس والشِّموس والشُّموس الصَّبا والصِّبا والصُّبا العَقد والعِقد والعُقد

القَسْط والقِسْط والقُسْط الحَجّة والحِجّة والحُجّة الصَّرّة والصِّرّة والصُّرّة

الفَرقة والفِرقة والفُرقة المَرّة والمِرّة والمُرّة الكَفر والكِفر والكُفر

السَّقط والسِّقط والسُّقط السَّمر والسِّمر والسُّمر الحَول والحِول والحُول

الحَنين والحِنين والحُنين الشَّرب والشِّرب والشُّرب الرَّبّ والرِّبّ والرُّبّ

الخَرْق والخِرْق والخُرْق الشَّكل والشِّكل والشُّكل الرَّقاق والرِّقاق والرُّقاق

النَّقد والنِّقد والنُّقد الصَّدّ والصِّدّ والصُّدّ الخَلا والخِلا والخُلا

الحَلال والحِلال والحُلال العَرى والعِرى والعُرى الزَّكّ والزِّكّ والزُّكّ

الجَود والجِود والجُود الأَسْر والإِسْر والأُسْر الأَمْت والإِمْت والأُمْت

القَمّة والقِمّة والقُمّة الجَدّ والجِدّ والجُدّ المَدّة والمِدّة والمُدّة

العَرف والعِرف والعُرف الجَواد والجِواد والجُواد المَسك والمِسك والمُسك

الصَّدق والصِّدق والصُّدق الرَّباب والرِّباب والرُّباب العَير والعِير

والعُور الخَلّة والخِلّة والخُلّة القَطع والقِطع والقُطع البَضع والبِضع والبُضع

الصَّفر والصِّفر والصُّفر السَّلام والسِّلام والسُّلام البَلاء والبِلاء والبُلاء

الطَّيّ والطِّيّ والطُّيّ الكَلام والكِلام والكُلام السَّهام والسِّهام والسُّهام

تا دیدن عمارت کردن در پوشیدن سخن گفتن خستگی زمین سخت سختی گرما تیرها شعاع آفتاب و تشنگی

الحَمام والحِمام والحُمام الحَلم والحِلم والحُلم السَّبت والسِّبت والسُّبت

العَقد والعِقد والعُقد الرَّواء والرِّواء والرُّواء البَسط والبِسط والبُسط

بستن گردن بند بزرگ زبان آب بسیار رسن ظاهر دیدار گشادن شتر ماده جمع بساط

العَرض والعِرض والعُرض الخَطب والخِطب والخُطب الرَّبع والرِّبع والرُّبع

العَبر والعِبر والعُبر الرَّعي والرِّعي والرُّعي الوَجد والوِجد والوُجد

روانه جوی شتر ماده چرانیدن نگاه داشتن کوشش داشتن اندوه یافتن فراخ دستی

الشَّعب والشِّعب والشُّعب القَطر والقِطر والقُطر القَتر والقِتر والقُتر

الجَذع والجِذع والجُذع الخَلف والخِلف والخُلف الرَّسل والرِّسل والرُّسل

رسولان

العَرد والعِرد والعُرد القَبل والقِبل والقُبل القَدح والقِدح

والقُدح العَداء والعِداء والعُداء الطَّرب والطِّرب والطُّرب

اقداح دشمنان

الصَّرم والصِّرم والصُّرم العَرق والعِرق والعُرق الشَّعر

والشِّعر والشُّعر

اشعار

الضر والضر والضر الخبر والخبر والخبر القدم والقدم والقدم

وزیان کردن ناکه کردن وزن بیک پیماری تاخ نشنکی الزنخ بکر بنی یالی بتر درامدن ... اوردن قدیم

العشر والعشر والعشر المنة والمنة والمنة القوی والقوی والقوی

داشتن عداوت امدن از ده یکی نام زنی نهادن اساس قوة بناء خاک از زمین دستی بکتا دسنی حمایة

الجنة والجنة والجنة الحلة والحلة والحلة الجلال والجلال والجلال

یکسر بانج کردن سال اوردن سخن پشتک بزرک اشتران زنجبیل واز بزرک کزنده جلهاء خرما

الخف والخف والخف العقار والعقار والعقار الطوی والطوی

سبکی خردی سبکی موزه واب اصلمار کنشی لازم خروعی کرسنکی نوردیدن

والطوی الملک والملک والملک القدر والقدر والقدر

جای باشد آزدیک کشتن ضیاع پادشاهی اندازه دیک جمع قدر

الجرم والجرم والجرم القرن والقرن والقرن القصص

درختی خرما از بریدن جسمی چیزی کناه بیرون همتایی جمع اقران جمع قصه کردن

والقصص والقصص الورد والورد والورد القصة

جمع قصه ... مسئله کل نماز و دعا سیر سرخ کمی سنخ

والقصة والقصة الاثر والاثر والاثر الطلس

قصه موی بپیشانی دسته کفتن روایت حدیث ازپس رفتن چیزی نشان

والطلس والطلس الغسل والغسل والغسل الرهاء

سترزن ستره کتاب تره جاه اشنان کیاه شستن بیابان فراخ

والرهاء والرهاء القطر والقطر والقطر القرح

دیکر معانی یکی ... تاج شهر چکیدن کواختن مس کرانه جمع ناحیت خسته کردن

والقرح والقرح الجنون والجنون والجنون الزنوة

شدن تمام دندان خنق پر انداسبک شبه درامدن مکس بانک دیوانکی مقام کرد ... آنجا زاید

والزنوة والزنوة الرغبة والرغبة والرغبة

مسئله سعه بجابر سنته دیک آید کنکه بوسی مسئله

تم الکتاب بعون الله الملک الوهاب والله اعلم بالصواب